المنظمة العربية للترجمة

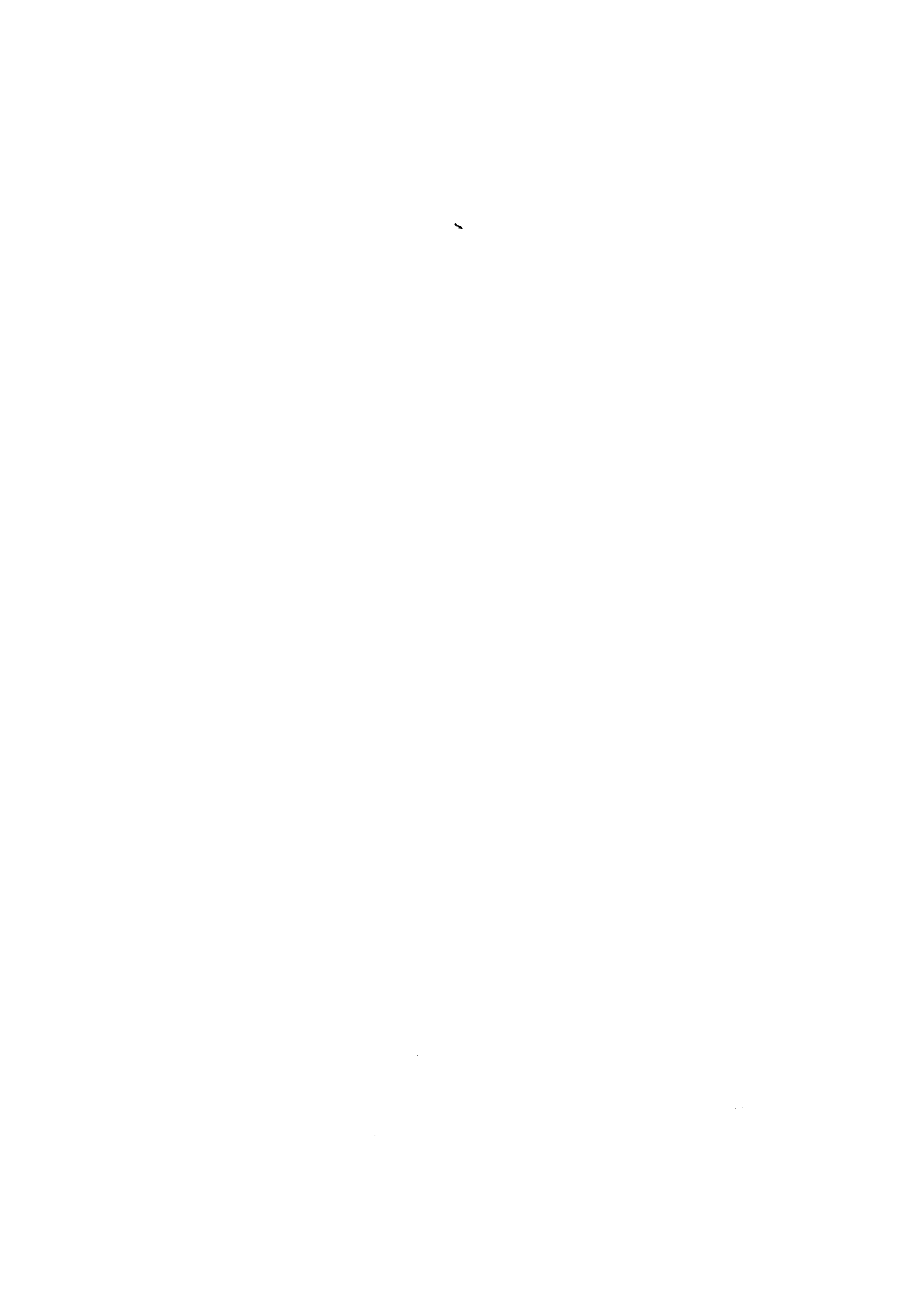
جوزيف أ. شومبيتر

الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية

ترجمة

حيدر حاج اسماعيل

توزيع: مركز دراسات الوحدة العربية



الرأسمالية
والاشتراكية
والديمقراطية

المنظمة العربية للترجمة

جوزيف أ. شومبيتر

الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية

ترجمة

حيدر حاج اسماعيل

الفهرسة أثناء النشر - إعداد المنظمة العربية للترجمة
شومبيتر، جوزيف أ.
الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية/ جوزيف أ. شومبيتر؛ ترجمة حيدر حاج اسماعيل.
816 ص. - (علوم إنسانية واجتماعية)
يشتمل على فهرس.
ISBN 978-9953-0-1934-5
1. النظم الاقتصادية. 2. الاجتماع الاقتصادي، علم. أ. العنوان. ب. حاج اسماعيل، حيدر (مترجم). ج. السلسلة.
330.1

Schumpeter, Joseph A.
Capitalism, Socialism and Democracy

المنظمة العربية للترجمة
بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: 5996 - 113
الحمراء - بيروت 2090 1103 - لبنان
هاتف: 753031 - 753024 (9611) / فاكس: 753032 (9611)
e-mail: info@aot.org.lb - http://www.aot.org.lb

توزيع: **مركز دراسات الوحدة العربية**
بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: 6001 - 113
الحمراء - بيروت 2407 2034 - لبنان
تلفون: 750084 - 750085 - 750086 (9611)
برقياً: «مرعربي» - بيروت / فاكس: 750088 (9611)
e-mail: info@caus.org.lb - Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى: بيروت، آذار (مارس) 2011

المحتويات

القسم الأول: العقيدة الماركسية

القسم الثاني: هل تقدر الرأسمالية على البقاء؟

القسم الثالث: هل تنجح الاشتراكية؟

القسم الرابع : الاشتراكية والديمقراطية

القسم الخامس: لمحة تاريخية عن الأحزاب الاشتراكية

الرأسمالية، والاشتراكية والديمقراطية

في أول ظهور لكتاب جوزيف شومبيتر، تنبّأت *The New English Weekly* قائلة: «سيظلّ، لخمس سنوات أو لعشر، كتاباً لا يقدر أيُّ إنسان يدّعي بأيّ مقدار من المعرفة في السوسيولوجيا أو علم الاقتصاد أن يقول إنه لم يتعرَّف عليه». وهذه النبوءة تحقّقت، لكن بمقدار أوسع مما توقّع صاحبه. لقد توسّع نطاق قراءته، في الجيل التالي أكثر من وقت ظهوره الأول، فالذي حصل هو أن الاقتصاد المختلط تأسس في أميركا الشمالية وكذلك في أقطار المجتمع الأوروبي، بينما ظهر تحرّك في الأقطار الاشتراكية في اتجاه أشكال مختلفة من اللامركزية واقتصاد السوق. وفي هذا السياق الجديد بقيت المواضيع التي طرحها شومبيتر مسائل جدل حيّ.



مقدمة المترجم
شومبيتر: الخصائص العامة لكتاباته

1 ـ التحليل الرياضي

منذ بداياته الكتابية فضّل شومبيتر (Schumpeter) الطريقة التحليلية في التفكير الاقتصادي. كما إنه أَولى الرياضيات أهمية كبرى، يقول: «عليّ أن أذكر إني لم أجد اعتراضاً مقنعاً يزلزل أساس اعتقادي القويّ أن هذه الطريقة (الاقتصاد الرياضياتي) ستزداد أهميتها بالنسبة إلى تطوّر علم الاقتصاد، أو نقول، كما قال جيفونز (Jevons) (إذا كان لابدّ للاقتصاد من أن يصير علماً فما عليه إلاّ أن يكون رياضياتياً»)[1].

وكان شومبيتر يعتقد بعدم استقلالية المقادير الاقتصادية واعتمادها بعضها على بعضها الآخر، وتوازنها. وقال بالاقتصاد الديناميكي لا الستاتيكي، وبالفردية المنهجية، وبمنهج الاستنباط

(1) Horst Hanusch, ed., *The Legacy of Joseph A. Schumpeter*, An Elgar Reference Collection (Cheltenham, UK; Northampton, M: E. Elgar, 1999), vol. 1: *Intellectual Legacies in Modern Economics, p. 16.*

(Deduction)، وبتماثل المنهج التاريخي مع النَّسق البيولوجي لشرح التطور البعيد المدى. كما قال بالتغيرات الباطنية النموّ[2].

إحدى السِّمات الرائعة لنظريات جوزيف شومبيتر الاقتصادية توحيده بين ظاهرتين مهمتين من ظواهر حركة الأنظمة الاقتصادية التي ركّزت عليهما الدراسات، ألا وهما: دورة الأعمال وتغيرات التكنولوجيا والانتاجيّة، ثم اعتباره دورات الأعمال نتاجاً ثانوياً (by Product) للتقدم المتقطِّع في التكنولوجيا.

أما كتابه فهو عبارة عن تحليل للتطور الرأسمالي نحو الاشتراكية، ومنهجه يخص ما يسمى السوسيولوجيا الصورية (Formal Sociology). أما أسلوبه فهو تزيين زخرفي ذو طابع ساخر مرحٍ.

2 ـ شومبيتر والسوسيولوجيا الاقتصادية

نبدأ بالإشارة إلى أن شومبيتر، المختص، رئيسياً، بالاقتصاد عمل، مع ذلك، وفي أوقات مختلفة مع إثنين من أعظم سوسيولوجيي القرن العشرين، نعني ماكس فيبر (Max Weber) وتالكوت بارسونز (Talcott Parsons). وكتاباته الرئيسة المتعلقة بالسوسيولوجيا شملت، وبحسب اعتباره، مقالتين إحداهما عن الإمبريالية (Imperialism) في عام 1919، والطبقات الاجتماعية في عام 1927[3]. ويعرِّف السوسيولوجيا الاقتصادية بقوله إنها تبحث في

---

(2) المصدر نفسه، ص 17.

(3) انظر مقالته: «The Sociology of Imperialism»، المنشورة في: Joseph Alois Schumpeter, *Imperialism and Social Classes: Two essays*, Introduction by Bert Hoselitz; Translated by Heinz Norden (New York: Meridian Books, 1955), pp. 93-98 and pp. 169-176,

ومقالة: «Social Classes in an Ethnically Homogen Environment»، المنشورة في المصدر المذكور، ص 99-168 وص 176-179.

كيفية سلوك الناس في أي زمن، وما نتائج سلوكهم. ويتابع قائلاً: «وإذا عرّفنا السلوك الإنساني تعريفاً واسعاً ليشمل المؤسسات الاجتماعية لا الأفعال والحوافز والميول فقط، أي المؤسسات ذات العلاقة بالسلوك الاقتصادي مثل الحكومة، والملكية، والوراثة، والعَقْد... إلخ، فإن هذه العبارة تلبّي حاجاتنا»[4].

ويشير إلى ثلاثة ممن اشتغلوا بالسوسيولوجيا الاقتصادية: جون ستيوارت مل (John Stuart Mill)، وكارل ماركس (Karl Marx) وف. و. توسيغ[5] (F. W. Taussig) وما شغل تفكير شومبيتر من مسائل السوسيولوجيا الاقتصادية كان ثلاثة، وهي: الإمبريالية والمال العام (Public Finance) والرأسمالية (Capitalism) كنظام اجتماعي. ونحن نقع على أغزر ما كتبه عن الرأسمالية كنظام اجتماعي في كتابه الذي ترجمناه، نعني، **الرأسمالية، والاشتراكية والديمقراطية**.

ولجهة العلاقة بين علم الاقتصاد وعلم السوسيولوجيا الاقتصادية، يرى شومبيتر أنها علاقة اللاّعلاقة. نقول ذلك، بالرغم من وجود من اعتقد خلاف ذلك[6].

وسرّ ذلك في المقاول (entrepreneur) الذي هو، وكما وصفه، السبب التغييري الباطني في النظام الرأسمالي، وبالحرف الواحد يقول

---

(4) Joseph Alois Schumpeter, *History of Economic Analysis*; Edited from Manuscript by Elizabeth Boody Schumpeter (New York: Oxford University Press, 1954), p. 21

(5) المصدر نفسه، ص 215-233 و547-548.

(6) انظر مقالة: Randall Collins, «Weber and Schumpeter,» المنشورة في: Randall Collins, *Weberian Sociological Theory* (Cambridge [Cambridgeshire]; New York: Cambridge University Press, 1986), pp. 117-140, and p. 119.

شومبيتر، إضافةً إلى أوصافه السابقة للمقاول، إنه «المحور الذي حوله يدور كل شيء»[7]. ويضيف قائلاً، إن الذي يدفع المقاول ليس المال، وإنما الابتهاج بالخلق، والحلم بخلق إمبراطورية، وما قارن[8]. وتكون النتيجة أن المقاول هو بطل العملية الرأسمالية ومبدع تطوراتها المتغيرة، وليس المؤسسات الاجتماعية، من أي نوع. فعلم الاقتصاد وعلم السوسيولوجيا الاقتصادية متدابران.

3 ـ شومبيتر والمنهج

نتقدم الآن، إلى الكلام عن منهج شومبيتر أو الطريقة التي اعتمدها في كتاباته. ونبدأ مباشرةً بقوله: إنها كانت «براغماتية»[9] (Pragmatic).

أما يوشي شيونويا (Yuichi Shionoya) الذي اهتم بدرس منهج شومبيتر فإنه يقول إن المنهج كان، وبصورة أساسية «ذرائعياً»[10] (Instrumentalist). غير أنه وبعد مناقشة مستفيضة ينتهي إلى القول، إن ذرائعية شومبيتر معتدلة، ومفادها أن أدوار النظرية ليست محصورةً

(7) Schumpeter, *History of Economic Analysis*, pp. 554-555.

(8) Joseph Alois Schumpeter, *A Business Cycles: A Theoretical, Historical, and Statistical Analysis of the Capitalist Process* (New York; London: McGraw-Hill Book Company, inc., 1939), p. 243.

(9) هذا الوصف اقتبسه يوشي شيونويا (Yuichi Shionoya) من كتاب شومبيتر الأول الذي نشر في عام 1908، وعنوانه بالألمانية: *Das Wesen Und Der Hauptinhalt Der Theoretischen Nationalökonomic*, xvi ولم يترجم هذا الكتاب إلى اللغة الإنجليزية. ويعني العنوان باللغة الإنجليزية: *Essence and Main Contents of Theoretical Economics* وباللغة العربية: **الجوهر والمحتويات الرئيسة للاقتصاد النظري.**

(10) انظر مقالة يوشي شيونويا التي عنوانها: «الذرائعية في منهجية شومبيتر الاقتصادية» (Instrumentalism in Schumpeter's Economic Methodology) المنشورة في: Hanusch, ed., *The Legacy of Joseph A. Schumpeter*, vol. 2, p. 278.

في التنبّؤ، بل تشمل التنظيم، والتصنيف، وإعادة الإنشاء، وفهم الوقائع. وهذه الأدوار الأخيرة هي الأهم لنظرية تتعامل مع وقائع لم تتجسّد بعد في النظريات الموجودة.

ولتمييز ذرائعية شومبيتر المعتدلة عن الذرائعية المتطرفة يقول شيونويا، إن نقد شومبيتر للنظريات كأدوات تنبّؤ يجب أن يفهم بأنه يدخل في باب ذلك التمييز[11].

4 ـ شومبيتر والرأسمالية

على السؤال: هل تتمكن الرأسمالية من البقاء على قيد الحياة؟ كان جواب شومبيتر حاسماً: لا[12]. وقد غطّت الحجة التي أدّت إلى تلك النتيجة ما يزيد عن المئة صفحة.

أما الفكرة الرئيسة التي اعتمدها شومبيتر في تحليله فهي في قوله الآتي: «أن الأداء الفعلي والمأمول من النظام الرأسمالي هو نقض فكرة انهياره بضغط من الإخفاق الاقتصادي، لكن نجاحه ذاته يدمِّر المؤسّسات الاجتماعية التي تحميه، ويخلق بصورة لا مهرب منها حالات لا يستطيع فيها أن يحيا والتي تشير، وبقوة، إلى الاشتراكية، كوريث واضح»[13].

وتغيير الرأسمالية يكون بقوى من داخلها، لأن الرأسمالية «تعني منظومة من القيم، وموقفاً من الحياة، وحضارة - حضارة اللامساواة ونصيب الأسرة في المصير». مع ذلك، نرى أن هذه الحضارة «تتلاشى وبسرعة على كل حال». وسواء أفرحنا أم ندَبنا، يقول

(11) المصدر نفسه، ص 306.
(12) انظر ص 170 من هذا الكتاب.
(13) انظر ص 170 من هذا الكتاب.

شومبيتر: «لا تغلقوا عيوننا بعيداً» عن تلك الحقيقة التي لا مفرّ من وقوعها[14].

وفي حين يمجِّد شومبيتر إنجازات الشركات التعاونية العملاقة (Giant Corporations)، لم يغفل عن أن «الشرطة التعاونية تضفي على العقل البورجوازي صفة الاجتماعية، بالرغم من أنها نتائج العملية الرأسمالية، وهي تضيّق، وبقسوة، مجال الدافع الرأسمالي، وليس هذا فقط، إنها ستقتل جذوره، في النهاية»[15].

ويتابع قائلاً: «إن العملية الرأسمالية باستبدالها جدران وآلات المعمل بحزمة من الأسهم، تفرّغ فكرة الملكية من الحياة... فالملكية العديمة الجسد المادي والعديمة الوظيفة والغائبة لا تبهر أحداً ولا تستدعي ولاءً أخلاقياً مثلما تفعل الصورة الحيَّة للملكية»[16]. والنتيجة الحاصلة هي أنه بزوال المقاول المالك يزول معه المنافح عن النظام الرأسمالي.

المقاول عند شومبيتر

أدّى المقاول في نظرية شومبيتر الخاصة بالتطور الاقتصادي دوراً أساسياً، بَلْهَ الدور الذي ما بعده دور، فهو البطل المغوار الذي يشرح ذلك التطور[17].

وهو الذي يغيّر مجدِّداً ما يسميه شومبيتر التدفق الثابت

(14) انظر ص 770 ـ 771 من هذا الكتاب.

(15) انظر ص 328 من هذا الكتاب.

(16) انظر ص 303 ـ 304 من هذا الكتاب.

(17) Joseph Alois Schumpeter, *The Theory of Economic Development: An Inquiry into Profits, Capital, Credit, Interest, and the Business Cycle*, Translated from the German by Redvers Opie (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1934), pp. 60-61.

(Stationary Flow)، أي «نموذج العملية الاقتصادية غير المتغيّرة والتي تتدفق بمعدلات ثابتة في الزمن وتعيد إنتاج نفسها»[18].

وفي موضع آخر يصف شومبيتر المقاول بقوله إنه السبب المنتج «لتغير تلقائي ومتقطع في تيارات التدفق، واضطراب في التوازن يغير، وإلى الأبد، ويزيل حالة التوازن الموجودة سابقاً»[19].

ويذكر من المبتدعات التي يدخلها المقاول الصناعة الجديدة، والأسواق الجديدة، والطرق الجديدة، والسلع الجديدة، والاستيلاء على مصادر تموين جديدة، وتنظيم جديد للصناعة[20].

ومن الطريف أن نجد من قارن مقاول شومبيتر والقائد ذا الكارزما عند عالم الاجتماع ماكس فيبر الذي قال بتغيُّر الأنظمة الاجتماعية وبأنّ سببها الفاعل هو الشخص الكارزمي[21]. أما الفرق بين الاثنين فيَمْثُلُ، وبصورة رئيسة، في أن بطل شومبيتر سبب باطني في النظام (Endogenous) بينما بطل فيبر سبب خارجي (Exogenous). هذا، بالإضافة إلى فروق أخرى[22].

---

(18) Schumpeter, *A Business Cycles: A Theoretical, Historical, and Statistical Analysis of the Capitalist Process*, pp. 36-37, and p. 102.

(19) Schumpeter, *The Theory of Economic Development: An Inquiry into Profits, Capital, Credit, Interest, and the Business Cycle*, p. 64.

(20) المصدر نفسه، ص 73.

(21) Max Weber, *Economy and Society: An Outline of Interpretive Sociology*, Edited by Guenther Roth and Claus Wittich, Translated by Ephraim Fischoff [and others] (New York: Bedminster Press, 1968), pp. 758 ff.

(22) انظر مقال إدوارد أ. كارلن (Edward A. Carlin) المنشور في كتاب: Hanusch, ed., *The Legacy of Joseph A. Schumpeter*, vol. 1: Intellectual Legacies in Modern Economics, pp. 153-167.

أصل المقاول

نسأل ما هو أصل مصطلح المقاول؟ وماذا يفيد في زماننا من معانٍ؟ وما قرابة كل ذلك بمفهومه عند شومبيتر؟

أول ما يفهم من المقاول أنه ذلك الذي يوظِّف نفسه (Self-Employed)، فهو المستخدم ذاته الذي لا يستخدمه أحد. فهو، بهذا المعنى مستقل استقلالاً تاماً، ويمكنه أن يقوم بمبادرات. وهناك من عرّفه بمبادراته أي بوظائفه، فقال إنه من ينظِّم عملاً جديداً، ويشغِّله، ويتحمّل المخاطر المترتِّبة على مشروعه الجديد[23].

ويُذكر أن هناك نوعين من المقاولين: الأول تكراري (Replicative) ينشئ شركة جديدة وينظمها على غرار شركات موجودة. والثاني مبدع ينشئ وينظم مشروعاً جديداً ومقاربة جديدة للسوق... إلخ. وليس من الضروري أن يكون الإبداع الجديد منتجاً أو نافعاً. ريتشارد كانتيّون (Richard Cantillon) (وهو أحد الاقتصاديين الأوائل الكبار) يتحدث عن مقاولين لصوص[24].

ولغاية القرن العشرين كانت الكتابات عن المقاول، في اللغة الإنجليزية، تصفه بأنه «المقامر» أو «المتعهّد»[25] (Undertaker).

في زماننا لم يعد المقاول مرئياً في النظرية الاقتصادية السائدة، نعني بمعنى المبادر والمؤثّر في العملية الاقتصادية إبداعاً وتطوراً. وقد

(23) Steven N. Durlauf and Lawrence E. Blume, ed., *The New Palgrave Dictionary of Economics*, 2nd Edition (Basingstoke, Hampshire; New York: Palgrave Macmillan, 2008), vol. 2, p. 874.

(24) المصدر نفسه، ص 874.

(25) Alfred Marshall, *Industry and Trade: A Study of Industrial Technique and Business Organization* (London: Macmillan and co., Limited, 1923), p. 172.

دلّت الإحصاءات في الولايات المتحدة على وجود مقاولين يُعدُّون حوالي 7 في المئة من قوة العمل فقط. وقد يكون معظمهم من النوع التكراري[26].

5 ـ شومبيتر والاشتراكية

لابدّ لشومبيتر - مؤلّف الكتاب الذي يقول بالتطوّر الحتمي للنظام الرأسمالي نحو الاشتراكية - من أن يبدأ من ماركس. لذا، عقد شومبيتر لماركس فصولاً أربعة شكّلت القسم الأول من الكتاب، وهي: «ماركس النبي»، و«ماركس السوسيولوجي»، و«ماركس الاقتصادي»، و«ماركس المعلّم». الأول يطرح سؤالاً ويجيب عليه جواباً يتعلق بأسباب النجاح الكبير لأعمال ماركس. والثاني يناقش التأويل الاقتصادي للتاريخ، معتبراً إيّاه «أحد أعظم الإنجازات الفردية الخاصة بالسوسيولوجيا إلى هذا اليوم»[27]، ونظرية الطبقات الاجتماعية، وأخيراً، نظرية التراكم البدائي البدائية وخطأها.

وفي آخر الفصول الأربعة عن ماركس، يذهب شومبيتر إلى مناقشة نظرية الإمبريالية ومسألة التطوّر مقابل مسألة الثورة.

نتحول الآن إلى تعريف القارئ بماركس ونظريته الاجتماعية التي عُرفت بالمادية التاريخية.

ماركس ونقد الاقتصاد السياسي

في رسالته إلى فايدماير (J. Weydemeyer)، في آذار/ مارس، 1852، يقول ماركس ما يأتي، وهو في سبيل تحديد جديده:

(26) Durlauf and Blume, ed., Ibid., p. 874.

(27) المصدر نفسه، ص 10.

1 ـ إن وجود الطبقات مرتبط، فقط، بمراحل تاريخية محدّدة في تطور الإنتاج.

2 ـ وسيؤدي الصراع الطبقي، حتماً، إلى دكتاتورية البروليتاريا.

3 ـ وهذه الدكتاتورية ذاتها تؤلف فقط انتقالاً إلى إلغاء الطبقات وإلى مجتمع لا طبقي[28].

وقبل تحديده لأفكاره هو، يذكر، وفي الرسالة نفسها، أن ليس له فضل في المعرفة بوجود الطبقات. فقد سبقه إليها مفكرون غيره. وأن إنجازه انحصر في فكرة تاريخيّة ظاهرة الطبقات، وفي فكرة حتمية القضاء عليها عبر الصراع الطبقي العنفي، وصولاً إلى مجتمع الشيوعية المتقدمة، مجتمع العدالة والحرية والتقدم.

لكن أهمية ماركس ليست محصورة، في ما ذكرنا، أي في ماديّته التاريخيّة والتنبّؤ، من جهته، بظهور المجتمع الشيوعي. بل تمتد أهميته لتشمل تحديده للاستغلال الطبقي ومحلّه. ولشرح ما فعل في هذا المجال نتقدم الآن.

علاقات الإنتاج الاجتماعية في المجتمع الطبقي

العلاقات الاجتماعية متعددة ومتنوعة في المجتمع: فهناك الحفلة الراقصة، والاحتفال بعرس، وهناك الحزب السياسي، والحلقة الدينية، وجلسة المحكمة، ومباراة كرة القدم، وهناك السوق، والمعمل، وغيرها كثير.

(28) Karl Marx, *Karl Marx and Frederick Engels: Selected Correspondence* (Moscow: Progress Publishers, 1955), p. 69.

لكن ما تجب ملاحظته هو أن العلاقات الاجتماعية ليست جميعها علاقات إنتاج اجتماعية. والفرق الحاسم الذي يشكل الفصل النوعي للأخيرة هو أننا نكتشفها في عملية الإنتاج. من هنا يبدو لنا أن البداية لتعريف تلك العلاقات الاجتماعية يجب أن تكون بتعريف الإنتاج. فما هو الإنتاج الذي ظهر لنا أن له مثل تلك الأهمية؟ وعلى سبيل المثال، وبصورة خاصة، نسأل: ما هو الإنتاج في نمط الإنتاج الرأسمالي؟

نُعرف الإنتاج، بصورة عامة، بقولنا، إنه حركة العمل (Labour Process) الخاضعة لنظام مجتمع ما. أما حركة العمل فنعرفها بالقول، إنها عملية تحويلية (Transformation) تحصل لشيء (مادة خام) ويكون حاصلها بضاعة ما. وعناصر العملية التحويلية تلك هي: الفعل الإنساني أي قوة العمل والمادة الخام والأدوات أو وسائل الإنتاج. وإذا ما نظر إليها من نهايتها تبدو حركة العمل حركةً تكون نتيجتها قيماً استعمالية لإشباع حاجات إنسانية[29]. وتجدر الملاحظة أن حركة العمل قد تكون منتجةً وغير منتجة. ولكنها من وجهة نظر الرأسمالي تكون حركة عمل منتجة.

ولكي نشرح باختصار كيف تكون حركة العمل منتجة، نشير إلى أن العامل في يوم العمل يعمل عدداً من الساعات لإعادة إنتاج ما خسره من قوة. ويسمي ماركس هذا القسم من يوم العمل بوقت العمل «الضروري»، ويسمّي العمل المبذول خلاله «بالعمل الضروري»[30].

---

(29) Karl Marx, *Capital*, Translated by Samuel Moore and Edward Aveling (Moscow: Progress Publishers, 1974), vol. 1, p. 174.

(30) المصدر نفسه، ص 208.

إذا استمر العامل في العمل بعد ذلك الحدّ، فإن ساعات العمل الإضافية يسميها ماركس «وقت العمل الفائض» الذي يصرف العامل خلاله عملاً فائضاً. من هنا نعرِّف حركة العمل المنتجة بقولنا، إنها تلك التي تنتهي بحصول عمل فائض أو قيمة فائضة. هذا هو جوهر الإنتاج في النمط الرأسمالي. وماركس يسمّي النسبة بين العمل الفائض (ف) والعمل الضروري (ض) درجة الاستغلال للعامل (ج) في الرأسمالية: ج = ف/ ض[31].

بالنسبة إلى مصدر القيمة الفائضة نجد أن ماركس يرده إلى المعمل أو مكان العمل. هذا ما يقوله في هذا الصدد:

«القيمة الفائضة هي، بصورة عامة، القيمة التي تزيد على المعادل». ويعرِّف ماركس «المعادل» بقوله: «وهو مطابقة القيمة لنفسها» ثم ينتهي إلى النتيجة الآتية، وهي: «لذلك فإن القيمة الفائضة لا تنشأ من المعادل إطلاقاً ولا من التبادل في السوق. إنها تنشأ من حركة إنتاج الرأسمال ذاتها»[32].

السؤال الممكن الآن، هو الآتي: كيف نتصور حركة عمل غير منتجة؟ الجواب نقع عليه في مناقشة ماركس لنظرية آدم سميث (Adam Smith) في العمل. في كتابه: **نظرية القيمة الفائضة** (*Theory of Surplus Value*)، ينظر ماركس في التمييز الذي أقامه سميث بين العمل المنتج والعمل غير المنتج. ويشير إلى أنه قدّم تعريفين للعمل المنتج هما:

1 ـ العمل المنتج هو الذي يُنتج قيمة فائضة.

2 ـ العمل يكون منتِجاً إذا كان يُنتج قيمة بصورة عامة[33].

---

(31) المصدر نفسه، ص 209.

(32) المصدر نفسه، ص 167 و209.

(33) Karl Marx, *Theories of Surplus Value* (Moscow: Progress Publishers, 1978), vol. 1, pp. 153-162.

يوافق ماركس على التحديد الأول على أساس أنه صحيح، ويرفض التحديد الثاني باعتباره خطأ. ثم يقول ماركس في مجرى تحليله لنظرية سميث، إن التمييز بين نوعي العمل يكون مفهوماً من وجهة نظر الرأسمالي وليس من وجهة نظر العامل. فالرأسمالي لا يهمه استرجاع ماله فقط بل يهمه أن يحصل على مقدار من وقت العمل أكبر من ذلك المقدار الذي يساوي ما دفعه للعامل على صورة أجرة[34] (أسبوعية) (Wages). ويضرب ماركس أمثلة توضيحية ننتقي منها ما يأتي: الطاهي في فندق عام يُعتبر عاملاً مُنتِجاً بالمقدار الذي يتحول فيه عمله إلى رأسمال لمالك الفندق. والعامل نفسه لا يعتبر منتجاً للمالك نفسه إذا كان الأخير لا يصنع رأسمالاً من خدمات العامل، كالحالة التي يقدِّم فيها العامل لسيده وجبات طعام خاصة. في مثل هذه الحالة الأخيرة التبادل يجري بين عمل العامل ودخله (revenue) وليس بينه وبين الرأسمال[35].

إن التمييز بين العمل المنتج والعمل غير المنتج، يعتبره ماركس اعتباراً جدّياً، لدرجة أنه يعتقد أن ذلك التمييز يظل الأساس العلمي للاقتصاد السياسي البورجوازي. ويرى أن الإنتاج الرأسمالي ليس مجرد إنتاج بضائع بل هو، جوهرياً، إنتاج للقيمة الفائضة، وأن العامل لا ينتج لنفسه بل للرأسمال.

خلاصة ما تقدم هي أن تحديد الإنتاج الرأسمالي بالمنتوجات ما هو إلا تحصيل حاصل (Tautology). الواقع خلاف ذلك، وهو أن الإنتاج الرأسمالي جوهره إنتاج العمل الفائض أو القيمة الفائضة. والحق يقال، إن ماركس يخص الإنتاج الرأسمالي بالميزتين الآتيتين:

---

(34) المصدر نفسه، ص 156 ـ 158.

(35) المصدر نفسه، ص 159.

أ ـ منتوجاته بضائع.

ب ـ وهو إنتاج للقيمة الفائضة.

الإنتاج ككل

في كتابه (*Grundrisse*)، وفي مواضع أخرى، يؤكد ماركس على فكرة أن الإنتاج منظوراً إليه بكليتيه، هو نقطة البداية للفهم الوافي لأي نمط إنتاج بخاصة نمط الإنتاج الرأسمالي[36].

لننظر، بادئ ذي بدء: وباختصار، في علاقة كل من الاستهلاك والتبادل (البضاعي) والتوزيع بالإنتاج.

الإنتاج من حيث الاستهلاك

يذكر ماركس الأفكار الآتية عن علاقة الإنتاج بالاستهلاك، يقول: هو الإنتاج الذي يوفر للاستهلاك موضوعه (مواده). والاستهلاك الذي لا يستهلك مواداً ليس استهلاكاً. ومنه النتيجة الآتية: يبدو الاستهلاك، من وجهة نظر موضوعه، ناتجاً عن الإنتاج. هذا بصورة عامة[37]. وبصورة خاصة، يمكن القول، إن الإنتاج يضفي على الاستهلاك طابعه وخصوصيته: فالموضوع الذي يوفره الإنتاج للاستهلاك هو مادة معينة كما إن استهلاكه يكون بطريقة معينة. يقول ماركس:

«الجوع يظل جوعاً» ولكن الجوع الذي يُشبَع بلحم مطبوخ وبسكين وشوكة هو جوع مختلف عن جوع الذي يلتهم لحماً نيّئاً

(36) Karl Marx, *Grundrisse*, Translated By Martin Nicolaus (London: Penguin Books, 1974), pp. 89, 94 and 99.

(37) المصدر نفسه، ص 92.

بمساعدة اليد والظفر والأسنان[38]. من ذلك نستنتج أن الإنتاج من حيث إنه يحدد طريقة الاستهلاك، ينتج المستهلك أيضاً.

يضاف إلى كل ما تقدم، حقيقة أخرى، وهو أن الإنتاج يُنتج الحاجة إلى الاستهلاك. إن الحاجة التي يشعر بها المستهلك للبضاعة تخلقها ملاحظتها والمعرفة بها. والمثل الذي يضربه ماركس على ذلك هو من الفن. يقول إن الموضوع الفني يخلق جمهوره الذي يتمتع به. كذلك كل بضاعة. من هنا قولنا، إن الإنتاج الذي يُنتج بضاعة لمستهلك هو ذاته الذي يُنتج مستهلكاً لبضاعة. بكلمة أخرى، الإنتاج يُنتج حاجة للمنتوج[39].

والخلاصة تكون: إن استهلاك المنتوج معناه عودته إلى حالة المُنتَج من جديد. لذلك كنا قلنا في بداية كلامنا عن الاستهلاك ونسبته إلى الإنتاج، إن الإنتاج هو المنطلق والاستهلاك مجرد عنصر من عناصره أو لحظة (Moment) من لحظاته[40].

الإنتاج من حيث التوزيع

يصف ماركس التوزيع بقوله، إنه من صنع الإنتاج لجهة موضوعه وصورته المحددة. فمن الواضح أن المنتوجات (حاصل الإنتاج) هي وحدها التي توصف بأنها قابلة للتوزيع. ثم هناك حقيقة أخرى، هي أن نوع المشاركة في الإنتاج هو الذي يحدد نوع المشاركة في مجال التوزيع. على سبيل المثال، نذكر، الرأسمالي الذي حصته الفائدة والربح الماليان والعامل الذي حصته الأجرة الأسبوعية والإقطاعي الذي ينال الأجرة على استعمال أرضه[41].

(38) المصدر نفسه، ص 92.

(39) المصدر نفسه، ص 92.

(40) المصدر نفسه، ص 94.

(41) المصدر نفسه، ص 96.

غير أن الكلام على توزيع المنتوجات، هو في نظر ماركس، أضعف الكلام الذي يتضمن أكثر التصورات سطحية عن التوزيع. لأن الحقيقة هي أن ثمة توزيعاً «داخلياً» (Internal) يسبق توزيع المنتوجات، هو توزيع وسائل الإنتاج، وتوزيع أفراد المجتمع على ميادين الإنتاج المختلفة. بكلام آخر، نقول، إن توزيع حاصل الإنتاج يتحدد بالتوزيع «الداخلي» القائم في دائرة الإنتاج الذي هو ذاته عنصر (أو لحظة) من عناصر الإنتاج[42].

الإنتاج من حيث التبادل (Exchange)

إن تبادل القدرات وتبادل المنتوجات في دائرة الإنتاج (لهدف صيرورتها صالحة للاستهلاك) ينتميان إلى الإنتاج. كذلك التبادل بين المنتجين (أصحاب المعامل والأموال) يتحدد بالإنتاج. والمبادلة البضاعية لهدف استهلاكي، يحددها تقسيم العمل. المبادلة الخاصة ينتجها الإنتاج الخاص. ويمكننا القول، إن شدّة ومدى طريقة التبادل (أو المبادلة) هي نتيجة بنية الإنتاج وتطوره. لذلك كله نقول، إن التبادل هو عنصر (أو لحظة) من عناصر الإنتاج[43].

النتيجة الأخيرة التي يصل إليها ماركس في مسألة الإنتاج ونسبة الاستهلاك والتوزيع والتبادل هي في قوله: إن الإنتاج والاستهلاك والتوزيع والتبادل تؤلف كلاّ (Totality) نسميه الإنتاج بكليّته. الاستهلاك والتوزيع والتبادل ليست إلا عناصر متميزة داخل وحدة يلعب فيها الإنتاج دور التحديد.

ملاحظات على مناقشة ماركس للإنتاج من حيث هو كلّ:

---

(42) المصدر نفسه، ص 96.

(43) المصدر نفسه، ص 98-99.

كان شرحنا لمفهوم الإنتاج ككل محصوراً بما قاله ماركس حول هذا المفهوم في كتابه: (*Grundrisse*). نذكر بأننا قلنا إن ماركس اعتقد بأن الإنتاج كلٌّ مؤلف من عناصر (أو لحظات). وإذا كان لهذه العناصر تأثير على الإنتاج فإن حركة الإنتاج بكل عناصرها تظل في الأخير محدَّدةً بالإنتاج.

والحق يقال، إن ماركس يقبل بتبادل التأثير بين عناصر الإنتاج، فتوسيع التبادل في السوق يزيد الإنتاج كما يزداد تقسيم العمل بين مختلف دوائره عمقاً. كذلك، عندما يصيب التوزيع تغييراً فإننا نلاحظ أن تغييراً في الإنتاج يتبعه، وعلى سبيل المثال، هذا ما يحصل عندما يتمركز الرأسمال. ثم لا ننسى كيف أن حاجات الاستهلاك تقدر أن تحدّد الإنتاج[44].

الأسئلة التي تنشأ الآن، تختص بمناقشة ماركس لجهة قوة كلامه الاقناعية على وجه التحديد. نسأل هل الإنتاج هو حقاً العنصر الوحيد القادر على التحديد؟ وهل الإنتاج هو مبدأ فهمنا للاستهلاك والتبادل والتوزيع؟ ألا يمكننا أن نعتبر أي عنصر آخر قادر على لعب الدور الذي حدده ماركس للإنتاج؟ وإذا ما قبلنا تصور ماركس للإنتاج هل توجد حجج أخرى غير التي ساقها تدعم ذلك التصور؟ هذه الأسئلة وقرينها تتوارد إلى الذهن، عندما نكتشف أن ماركس ذاته يقبل فكرة تبادل التأثير بين عناصر الإنتاج (أو لحظاته) بخاصة عندما يقول بوضوح: «إن الإنتاج نفسه محدَّد بالعناصر الأخرى»[45].

لنبدأ مناقشتنا بامتحان القوة المنطقية لإحدى حجج ماركس. فهو عندما يقول، إن الإنتاج يصنع موضوع (مادة) الاستهلاك الذي

(44) المصدر نفسه، ص 99-100.

(45) المصدر نفسه، ص 99.

من دونه لا يعود الاستهلاك استهلاكاً، نتساءل فيما إذا كنا نقدر أن نقول الكلام نفسه عن الاستهلاك، أي، إن الاستهلاك يقدّم للإنتاج موضوعه، وحصراً، يقدّم المادة الأساسية للإنتاج التي هي قوة العمل (Labor-Power) التي من دونها تتوقف عجلة الإنتاج توقفاً تاماً. بطريقة أخرى، نقول، إن العامل المُنتِج ذاته، هو كذلك، لأنه يستهلك قوة عمله. الحقيقة نفسها نجدها منطبقة على وسائل الإنتاج التي هي كذلك عند الاستهلاك. ماركس يقول: إن البيت الذي لا يسكنه أحد (غير المستعمل) ليس بيتاً حقيقياً والثوب ليس ثوباً إذا لم يُلبَس. بصورة عامة: «المنتوج يصبح منتوجاً حقيقياً بعد استهلاكه فقط»[46].

من جهة أخرى، يقول ماركس: «إن الاستهلاك يخلق الحاجة إلى الإنتاج»[47].

والواقع أن ماركس نفسه يوفّر لنا في كتاباته كثيراً من الأفكار والاقتراحات تجعل مناقشته للإنتاج غير ذات القوة المنطقية التي أريدت لها. نقف عند هذا الحد مكتفين بما حصل تجنباً للتكرار.

الظلم الاجتماعي والعدالة

عبّرت نانسي هولمستورم (Nancy Holmstorm) عن مفهوم ماركس للاستغلال أفضل تعبير عندما قالت، إنّه يشمل «العمل غير المأجور، الفائض والمُنتَزع بالقوة والذي إنتاجه ليس تحت سيطرة المنتِجين»[48].

(46) المصدر نفسه، ص 91.

(47) المصدر نفسه، ص 49.

(48) «Exploitation by Nancy Holmstrom,» *Canadian Journal of Philosophy*, vol. 7, no. 2 (June 1977), pp. 358-359.

وماركس نفسه يصف، بل يحدّد الاستغلال كميّاً بالنسبة بين مقدار العمل الضروري والفائض، بلغة رياضية رمزية يمكن وضع الصيغة الآتية:

$$\text{سغ} = \frac{\text{عف}}{\text{عض}} \times \frac{100}{100}$$

حيث سغ، عف، عض ترمز على التوالي، إلى الاستغلال، والعمل الفائض، والعمل الضروري. على سبيل المثال: إذا كان العمل الضروري خمس ساعات والعمل الفائض عشر ساعات، تكون نسبة الاستغلال $\text{سغ} = \frac{\text{عف}}{\text{عض}} = \frac{10}{5} = 2 \times \frac{100}{100} = \frac{200}{100} = 200$ في المئة!

وقضية الاستغلال الطبقي، عند ماركس، ليست محصورةٌ في نمط الإنتاج الرأسمالي - العمالي، بل هي قضية التاريخ كله: فبعد الشيوعية البدائية كان نمط الإنتاج الأسيادي - العبيدي وتلاه نمط الإنتاج الإقطاعي - الفلاحي ثم نمط الإنتاج الرأسمالي - العمالي الذي كنا بصدده وهو الذي توقع ماركس أن يخلفه ما سماه دولة دكتاتورية العمل (الاشتراكية) التي ستكون لفترة انتقالية تنتهي بنشوء الشيوعية المتقدمة، أي نشوء المجتمع الذي لا طبقات فيه (فلا استغلال) ولا دولة له (فلا اضطهاد) بسبب زوال الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج مرة وإلى الأبد. ويقول ماركس، إن عملية الانتقال من نمط إنتاج إلى آخر كانت تتم عنفيّاً عن طريق الصراع الطبقي أو الثورة. كل ذلك معناه أن تاريخ البشر ما هو إلا تاريخ أنماط إنتاج طبقية استغلالية ودول طبقية دكتاتورية. كل دولة تاريخية حتى لو سميت ديمقراطية هي دكتاتورية.

المصوَّر الآتي يصف تصور ماركس للتاريخ أو، نقول، ماديَّته التاريخية:

مصوَّر المادِيَّة التاريخيَّة أو التاريخ المادي للمجتمع المدني

الشيوعية البدائية ← مجتمع طبقتي الأسياد والعبيد أو نمط الإنتاج العبودي ← (صراع طبقي) مجتمع طبقتي الإقطاعيين والفلاحين أو نمط الإنتاج الإقطاعي ← (صراع طبقي) مجتمع طبقتي الرأسماليين والعمال أو نمط الإنتاج الرأسمالي ← (صراع طبقي) الاشتراكية أو دكتاتورية طبقة العمال (البروليتاريا) ← الشيوعية المتقدّمة

وتجدر الإشارة إلى أن مبدأ العدالة في المرحلة الاشتراكية هو: من كلٍّ بحسب قدرته إلى كلٍّ بحسب عمله[49]. وفي المرحلة الشيوعية المتقدمة يصير المبدأ: من كلٍّ بحسب قدرته إلى كلٍّ بحسب حاجته[50]. وليس بخافٍ أن هذين المبدأين أخلاقيان. وفي تاريخ الأحزاب الشيوعية الذي امتدَّ ما يقارب تسعة عقود من الزمان، **أوجبا** نضالاً، أو نقول، صراعاً طبقياً، لإثباتهما. ونحن نقول ذلك، تجنباً لوصف المادية التاريخية بالحتميّة.

6 ـ رأي شومبيتر بالماركسية والتحوّل إلى الاشتراكية

بعد شرحنا للنظرية الماركسية التي اهتم بها شومبيتر، نعود الآن إلى متابعة أفكاره هو عن الاشتراكية، فنبدأ من رأيه بفكر ماركس ذاته.

الأطروحة الماركسية تفيد «أن الاشتراكية الجدّية لا تنشأ إلاّ من رأسمالية مكتملة النضوج»[51]. وفي إحدى مناسبات وصفه لفكر

(49) Karl Marx, *Selected Writings*, Edited by David Mclellan (Oxford: Oxford University Press, 1977), Part 1: *Critique of the Gotha Program*, pp. 568-569.

(50) المصدر نفسه، ص 569.

(51) انظر ص 612 من هذا الكتاب.

ماركس، يقول شومبيتر، ما يأتي: «لم يكن ماركس فتنوياً يقول بالانقلابات المسلَّحة. وكان يضمر للسلوك الغريب للثوّار الروس، وبخاصة من النمط الباكونيني (Bakunin) كراهيةً متناسبةً مع الاحتقار[52]. ويعتبر نظرية الطبقات الاجتماعية هي أضعف الحلقات في السلسلة الماركسية»[53].

ويقول واصفاً الحال في روسيا: «لابدّ من أن نتذكّر أن استيلاء البلاشفة على الحكم في أكثر الأمم الكبرى رجعيةً لم يكن إلاّ ضربة حظّ» وأن «لينين ذاته أقرّ بذلك»[54]. ويزيد في أحد الهوامش معلِّقاً: «وبما يتعلّق بمسألة الحظ تلك، قد تكون البلشفية مدينةً للهيئة الألمانية العامة، التي بناءً لأوامرها تمَّ نقل لينين إلى روسيا»[55].

وفي كلامه على العمال عموماً، وفي مثلهم الإنجليزي خصوصاً، يقول: «... العمال هم، من بين جميع الأمور، أصعبها تحوّلاً إلى الاشتراكية»[56].

أمّا تعريف شومبيتر للاشتراكية فيقدّمه كما يأتي، يقول: «أعرِّف الاشتراكية (المركزية) بالقول، إنها ذلك التنظيم الاجتماعي الذي تكون فيه وسائل الإنتاج، والقرارات الخاصة بكيفية الإنتاج، وما هي السلع التي تنتج، ومن هم الذين يحصلون عليها وما هي، مسيطراً عليها من قِبَل السلطة العامة بدلاً من الشركات ذات الملكية الخاصة، والمدارة إدارة خاصة. فكل ما نعنيه بالسير نحو الاشتراكية هو رحيل شؤون الشعب الاقتصادية من الدائرة الخاصة إلى الدائرة العامة»[57].

---

(52) انظر ص 611 من هذا الكتاب.

(53) انظر ص 681، هامش رقم 24 من هذا الكتاب.

(54) انظر ص 663 من هذا الكتاب.

(55) انظر ص 663، هامش رقم 11 من هذا الكتاب.

(56) انظر ص 696 من هذا الكتاب.

(57) انظر ص 763 من هذا الكتاب.

وفي تعريفه الاتجاه نحو الاشتراكية، يكرّر القول: «كل ما نعنيه بالسير نحو الاشتراكية هو رحيل شؤون الشعب الاقتصادية من الدائرة الخاصة إلى الدائرة العامة»[58] وبالنسبة إلى موقفه من الاشتراكية يعلن بوضوح ساطع قائلاً: «أنا لا أدافع عن الاشتراكية. وليس عندي أي قصدٍ لمناقشة المرغوبيّة فيها أو عدمها، مهما كان معنى هذا»[59].

ومع ذلك، فإنه في موضع آخر عبّر عن قدر من الانحياز عندما قال: «أرى أن الناحية الفاتنة للخطة الاشتراكية ـ أعني ما يجعلها موضع انتباه وذات اعتبار خاص بها من الناحيتين الفكرية والأخلاقية ـ هي علاقتها الواضحة والوثيقة بأساس عقيدي»[60]. ومع ذلك، ينعت أفكار ماركس بالطوباوية، يقول: «ولا تعدو أن تكون أفكار ماركس حول الموضوع إلاّ «أيديولوجيا» ـ طوباوية تماماً مثل أيّ معتقدات نلفاها عند الطوباويين»[61].

وبالنسبة إلى الرأسمالية وصلتها بالاشتراكية، يقول: «أودّ أن أؤكّد على الواقعة المفيدة أننا ابتعدنا كثيراً عن مبادئ رأسمالية دعه يعمل (laisser faire)، وعلى الواقعة الإضافية المكملة والتي تفيد بأنه من الممكن تطوير المؤسسات الرأسمالية وتنظيمها لتكيّف المشروع الخاص العامل والناجح بطريقة لا تختلف إلاّ قليلاً عن التخطيط الاشتراكي الأصلي»[62].

ويقول إن تعدّد المفاهيم الاشتراكية الذي شكل الوضع الذي واجهه ماركس، جعل رفيقه وصديقة إنجلز (Engels) يتبنّى مصطلح «الشيوعية» مفضلاً إياه على مصطلح «الاشتراكية» في عام 1847 لأن

(58) انظر ص 763 من هذا الكتاب.
(59) انظر ص 764 من هذا الكتاب.
(60) انظر ص 572 من هذا الكتاب.
(61) انظر ص 581 من هذا الكتاب.
(62) انظر ص 769 من هذا الكتاب.

الاشتراكية، زمانئذٍ، كان لها نكهة أو صفة غالبة هي الاحترام البورجوازي[63]. وشومبيتر يعتبر ماركس وإنجلز «مفكرين بورجوازيين نموذجيين»[64].

وهو يرى أن ما فشل في روسيا كان نوعاً واحداً فقط من الاشتراكية[65]. ويصف الاشتراكيات السابقة لماركس بأنها مثل «الوعظ في الصحراء»[66]. ولا يرى علاقة الحركة العمالية بالاشتراكية علاقة هُويّة أو مطابقة، وذلك عندما يقول: «ليست الحركة العمالية اشتراكية، بالضرورة، كما ليست الاشتراكية عمّالية أو بروليتاريّة، بالضرورة»[67]. ويرى أن ماركس وإنجلز كانا ملزمين على كره نقابات العمال وعدم الثقة بها بقدر ما كانا مكروهَيْن وغير موثوقَيْن منها، لأنهما كانا خارج الجماهير الطبقية، ومدركين خطر أن تكتسب وضعاً بورجوازياً وتتبنّى موقفاً بورجوازياً[68].

وفي المكان ذاته، يقول، إن ماركس وإنجلز «كانا يعتبران المفكرين ذوي الحماسة الثورية أسوأ أعداء الاشتراكية الجدّية – وهم مثل الفتنويين القائلين بالعصيان المسلح والانقلاب أو الحالمين، والفوضويين، وما شابه».

الانتقال إلى الاشتراكية

مسائل الانتقال إلى الاشتراكية نالت عناية من شومبيتر أكثر من

---

(63) انظر ص 583 من هذا الكتاب، وفي الفقرة الأولى من الفصل 25 الذي عنوانه: **الوضع الذي واجهه ماركس.**

(64) انظر ص 583 من هذا الكتاب.

(65) انظر ص 583 من هذا الكتاب.

(66) انظر ص 573 من هذا الكتاب.

(67) انظر ص 580 ـ 581 من هذا الكتاب.

(68) انظر ص 588 من هذا الكتاب.

سواه من الاقتصاديين المحترفين والاجتماعيين المحترفين. وكان يميّز بين التحول إلى الاشتراكية في حالة نضج وحالة عدم نضج لها. ويمكن تشخيص النضج تشخيصاً رئيساً بالأعراض الآتية: «اكتمال التكيّف مع التقدم التكنولوجي وذلك في الخطوط الرئيسة (مثل استعمال الكهرباء)، ووصول معدّل الفائدة إلى الصفر (ولا يكون ذلك بخطط الحكومة وحدها)، وتمركز الصناعة في شركات تعاونية كبيرة ذات تنظيم بيروقراطي، ثم الاستعداد السياسي لذلك، أو القبول البسيكولوجي بالأفكار الاشتراكية من قِبَل الجماهير، فلا تكون هناك مقاومة»[69].

ويمكن تيسير مسائل الانتقال إذا ترك العاملون للاشتراكية المزارعين لحالهم[70]. وسمحوا، بصورة موقتة للحرفيين ولباعة التجزئة الصغار المستقلين يتابعون عملهم طلباً للربح. والشرط الضروري للنجاح أن تبقى هيئة موظفي الإدارة في الشركات الرأسمالية الكبرى على رأس المشاريع المحوَّلة إلى الاشتراكية.

أما بالنسبة إلى انتقال ما ليس ناضجاً بعد إلى الاشتراكية، فإن شومبيتر يقدّم الوصفة الآتية، وهي: التضخم باعتباره الوسيلة الفعّالة، دائماً، للمصادرة الجزئية من الأملاك، وخلخلة نظام المجتمع البورجوازي، ويكون هناك تحول إلى الاشتراكية بضربة واحدة، لأن الصناعات التي لم تتحول قد تتوقف عن العمل بطريقة ملائمة في ظل نظام اشتراكي معاد. غير أنه يضيف التحذير الآتي: الاشتراكية غير الناضجة لا تتمكن من أن تفيد أحداً في المدى القصير وفي المدى البعيد، سوى الذين هندسوها[71].

---

(69) انظر ص 439 ـ 440 من هذا الكتاب.

(70) انظر ص 434 ـ 435 من هذا الكتاب.

(71) انظر ص 446 ـ 447 من هذا الكتاب.

ويعتقد شومبيتر أن لكل قطر إشتراكيته الخاصة. فيتحدث مطوّلاً عن الاشتراكية الفابية (Fabian) في إنجلترا خلال العقود الثلاثة التي سبقت عام 1914. ويقول، «إن الأشياء والنفوس كانت جاهزة لذلك النوع من الوسائل، وليس لنوع راديكالي. فكل ما كانت الحاجة إليه هو صياغة وتنظيم الرأي الموجود بغية تحويل الإمكانيات إلى خطة مترابطة واضحة، وقد وفَّر الفابيون تلك «الصياغة المنظمة» على أفضل وجه».

وتجدر الإشارة إلى أن الفابيين ظهروا، أول ما ظهروا، في عام 1883، وكانوا وظلّوا مجموعة صغيرة من المفكرين البورجوازيين، يتراوح عددها ما بين 3000 إلى 4000 عضو، ونواتها العامة لم تزد عن 10 إلى 20 في المئة منها. والنواة كانت بورجوازية الخلفية والتقاليد، وكان معظم أعضائها ذوي استقلال اقتصادي إذ كانوا يملكون القدرة الكافية على العيش.

والفابيون لا يؤمنون بتطبيق الاشتراكية عن طريق الثورة بل تدريجياً عن طريق الدولة ووسيلتهم كانت الاتصالات المباشرة بـ «المفاتيح» أي الأفراد الموجودين في محيط القادة السياسيين، والصناعيين، وقادة العمال.

وبالنسبة إلى اشتراكية الأمة السويدية، يقول شومبيتر: «باستحالة محاولة الأمم الأخرى أن تنسخ الأمثلة السويدية. والطريقة الفعّالة لفعل ذلك هي استيراد السويديين وتسليمهم الأمور»[72].

7 ـ شومبيتر والديمقراطية

قال فريتز آدلر (Fritz Adler) في الأعوام 1918 ـ 1919 عندما التزم الاشتراكيون الماركسيون بالديمقراطية، إن مبدأ الأكثرية تقديسٌ

(72) انظر ص 606 من هذا الكتاب.

أعمى «لتقلّبات علم الحساب التي يصعب التنبّؤ بها»[73].

ومن الأمثلة التي ساقها شومبيتر لدعم نقده لديمقراطية العدد الأكثرية ما حصل في الماضي من اضطهاد للمسيحيين «التي كانت، وبدون ريب، بموافقة الرأي العام الروماني». ويضيف مباشرة فيقول: «ولن تكون ألطف لو أن روما كانت ديمقراطية صرفة»[74].

والديمقراطية في رأيه عبارة عن «طريقة سياسية»، عانياً بذلك أنها «نوع معيّن من الترتيب المؤسساتي هدفه الوصول إلى قرارات سياسية - تشريعية وإدارية تنفيذية». فهي ليست غاية في ذاتها. ويرى أن تلك الحقيقة يجب أن تكون منطلق أيّ محاولة لتعريف الديمقراطية[75].

والديمقراطية نسبية. «فالآراء المتعلقة بنجاح الديمقراطية لَغو كلها إذا لم تُنسَب إلى أزمنة وأمكنة وأوضاع معيّنة، وكذلك الحجج المضادة للديمقراطية».

وإن إدراك الصحة النسبية للمعتقدات هو ما يميّز الإنسان المتمدّن عن الإنسان المتوحش[76]. ويؤكد أن الشعب لا يحكم، فعلياً لا يحكم، لكن لا يقال إطلاقاً، إنه يحكم «بواسطة تعريف»![77] والمواطن مجرد عضو في «لجنة غير عاملة، هي لجنة الأمة كلها»[78].

---

(73) انظر ص 463 من هذا الكتاب.
(74) انظر ص 466 من هذا الكتاب.
(75) انظر ص 468 من هذا الكتاب.
(76) انظر ص 469 ـ 470 من هذا الكتاب.
(77) انظر ص 476 من هذا الكتاب.
(78) انظر ص 501 من هذا الكتاب.

ويرى شومبيتر أن الثقافة الديمقراطية متأصّلة في أقطار أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأميركية، مما اضطر الأحزاب الاشتراكية، في ألمانيا وإنجلترا مثلاً، أن تطلق على نفسها اسم أحزاب الاشتراكيين الديمقراطيين[79]. ولأن الديمقراطية هي حكم السياسي، وليست حكم الشعب[80] لا يمكن الاعتماد على الديمقراطية الغربية لتوليد الأخلاق القومية[81].

ويصف شومبيتر الحالة العقلية السياسية المتدنّية التي يصل إليها المواطن العادي عندما يقول: «وهكذا يتبيّن أن المواطن النموذجي ينحدر إلى مستوى أدنى للأداء العقلي حالما يدخل الميدان السياسي. فهو يحلل ويناقش بطريقة يدرك مباشرة أنها طفولية في نطاق مصالحه الواقعية. ويصير إنساناً بدائياً من جديد ويصير تفكيره من طراز التداعيات، وعاطفياً»[82].

وعن تأثير المجموعات السياسية وقدرتها على تشكيل الإرادة الشعبية، يذكر ما يأتي: «النقطة المهمة الوحيدة هنا، هي أن تلك المجموعات، ونظراً لما هي عليه الطبيعة الإنسانية في السياسة، قادرة على صياغة إرادة الشعب، وفي حدود واسعة هي قادرة على خلقها». ويتابع مباشرة قائلاً: «لذا، فإن ما نواجهه في تحليل العمليات السياسية هو الإرادة المصنوعة، وليس الإرادة الأصلية. وهذا المصنوع هو كل ما يطابق، في الواقع، الإرادة العامة (volonté générale) التي في العقيدة الكلاسيكية». وينتهي إلى القول: «ولما

(79) انظر ص 462 ـ 463 من هذا الكتاب.
(80) انظر ص 539 ـ 540 من هذا الكتاب.
(81) انظر ص 217 ـ 218 وص 555 ـ 560 من هذا الكتاب.
(82) انظر ص 502 من هذا الكتاب.

كان الحال كذلك، فإن الإرادة العامة هي نتاج العملية السياسية، وليست القوة الدافعة لها»[83].

ويشبِّه طرق صناعة المسائل والإرادة العامة الخاصة بكل مسألة بطرق الإعلان التجاري التي تعتمد على الاتصال المباشر باللاوعي (The Subconscious)، وبتقنياته التي تستهدف خلق تداعيات ومعان محبَّبة وغير محبَّبة، والتي يكون تأثيرها أفعل كلما قلّت عقلانيتها[84]. وهكذا، فإن المعلومات المؤثّرة في السياسة «هي دائماً معلومات مغشوشة أو انتقائية، لأن أول ما يعمله الإنسان خدمةً لمثله الأعلى أو مصلحته هو أن يكذب».

ويحدِّد شومبيتر مركز مشاكل النظرية الديمقراطية الكلاسيكية التي ينتقدها فيراها في «القول إن «أفراد الشعب» لهم رأي محدَّد وعقلي بكل مسألة بمفردها، وأنهم يضعون ذلك الرأي موضع التنفيذ - الديمقراطية - عن طريق اختيارهم «ممثلين» يشرفون على تنفيذه. وهكذا، فإن انتخاب الممثلين مسألة ثانوية بالنسبة إلى الهدف الرئيسي من الترتيب الديمقراطي الذي هو وضع قوة البتّ في المسائل السياسية في يد الهيئة الناخبة»[85].

ويؤكّد على التفريق بين إرادة الشعب وإرادة الأكثرية عندما يقول: «والأمر الواضح هو أن إرادة الأكثرية هي إرادة الأكثرية، وليست إرادة «الشعب». لأن إرادة الشعب «فسيفساء لا تقدر الأكثرية على تمثيلها»»[86].

---

(83) انظر ص 504 من هذا الكتاب.

(84) انظر ص 505 ـ 506 من هذا الكتاب.

(85) انظر ص 513 ـ 514 من هذا الكتاب.

(86) انظر ص 519 من هذا الكتاب.

وفي مقدّمة الطبعة الثالثة والفصل الثالث والعشرين يؤكد على أن مبدأ الديمقراطية السياسية - المبدأ الذي يقول، إن على الحكومات أن تنشأ من صراعات تنافسية على الأصوات - يضمن، وبمقدار ما، حرية الكلام وحرية الصحافة، «أما، بالنسبة إلى باقي الأمور، فلا علاقة للديمقراطية «بالحريات»»[87].

وفي موضع آخر يقول: «ليس صائباً القول، إن الديمقراطية ستحمي حرية الضمير دائماً حمايةً أفضل من حماية حكم الفرد المطلق»[88]. ولكي يفسح المجال للكلام عن مصير الفرد الحرّ في الاشتراكية يوظِّف شومبيتر ما يدعوه «عدم التعيّن الثقافي للاشتراكية» (Culture Indeterminateness of Socialism) عانياً به أن الاشتراكية لا تتضمّن شيئاً يمتُّ بصلة إلى المناخ الثقافي للمجتمع الاشتراكي. وهكذا فإن «الفرد والاشتراكية، وبالرغم من ظاهر التناقض، ليسا متضادين، بالضرورة. ويمكن للإنسان أن يناقش ويقول، إن شكل التنظيم الاشتراكي سيضمن التحقيق الفردي (الحقيقي) للشخصية»[89]. «والحق أن الاشتراكية التي يراها شومبيتر آتية قد تكون ديمقراطية، وقد تسمح للفرد بحرية جوهرية، لكنها «قد تعرض لها ملامح فاشيّة، وهذا محتمل حدوثه كثيراً»»[90].

لا يعتقد شومبيتر بحرية الإرادة بل بالحتمية، يقول: «لأن البشر ليسوا أحراراً في اختياراتهم. ومردّ ذلك لأن جمهورهم ليس في وضع يمكنه من مقارنة البدائل مقارنةً عقلية، ودائماً ما يقبل ما يُقال له». ويتابع قائلاً هُناك سبب أعمق، وبكثير، لذلك. «فالأمور

(87) انظر ص 757 من هذا الكتاب.
(88) انظر ص 469، هامش رقم 9 من هذا الكتاب.
(89) انظر ص 350 ـ 351 من هذا الكتاب.
(90) انظر ص 689 ـ 690 من هذا الكتاب.

الاقتصادية والاجتماعية تتحرّك بزخم منها، وتفرض الأوضاع الناجمة على الأفراد والجماعات أن تتصرف بطرق معينة مهما كانت رغباتهم في الفعل - ولا يكون ذلك بتدمير حريتهم على الاختيار، بل بتشكيل عقليات الاختيار وبتضييق قائمة الإمكانيات التي منها سيكون الاختيار»[91].

«إن الحزب وسياسيو آلته هما استجابة للواقع الذي يفيد بأن جمهور الناخبين عاجز عن الفعل سوى الحركة مثل القطيع، وهما يؤلفان محاولة «لتنظيم المنافسة السياسية تماماً مثل الممارسات المقابلة لها في الجمعية التجارية»»[92].

«ويؤكّد شومبيتر على أن الديمقراطية لا تعني ولا يمكن أن تعني، أن الشعب هو الذي يحكم فعلياً، بأي معنى واضح لكلمتي «شعب» و«حكم». والديمقراطية تعني، وتعني فقط، أن أفراد الشعب لديهم فرصة للقبول بالأشخاص الذي سيحكمونهم أو لرفضهم، الديمقراطية هي «حكم السياسي»»[93].

ثمّ يعدِّد شومبيتر الشروط الآتية لتحسين أداء الديمقراطية الكلاسيكية ونجاحها، وهي التي انتقدها بقوة، يقول:

1 ـ أن تكون المادة البشرية، أي العاملون في أجهزة الحزب السياسي، والمنتخبون للبرلمان، والوزراء من نوعية عالية كافية[94].

2 ـ عدم توسيع مجال القرار السياسي بشكل مفرط[95].

---

(91) انظر ص 281 ـ 283 من هذا الكتاب.

(92) انظر ص 535 ـ 536 من هذا الكتاب.

(93) انظر ص 535 ـ 540 من هذا الكتاب.

(94) انظر ص 548 من هذا الكتاب.

(95) انظر ص 550 من هذا الكتاب.

3 ـ على الحكومة الديمقراطية أن تكون قادرة على قيادة النشاط العام الذي يشمل خدمات أجهزة بيروقراطية حسنة التدريب وموهوبة وذات روح عمل جمعي[96].

4 ـ والشرط الرابع عبارة عن مجموعة شروط يجمعها ويختزلها عنوان واحد، ألا وهو: «الرقابة الذاتية الديمقراطية».

وهذا يفترض، قبل كل شيء أن تكون الجماهير الناخبة والبرلمانات «على مستوى فكري وأخلاقي عال بما يكفي للتصدّي لما يعرضه المحتالون والمهووسون». كما على السياسيين في البرلمان «مقاومة الإغراء الذي يدفع إلى إقلاق وإزعاج الحكومة في كل وقت يقدرون فيه على فعل ذلك»[97]. ثم على الناخبين أن يحترموا «تقسيم العمل» بينهم وبين السياسيين. فإن العمل السياسي شأن من انتخبوهم، وليس شأنهم.

وأخيراً، تتطلب المنافسة على القيادة «مقداراً كبيراً من التسامح إزاء الاختلاف بالرأي» بما يقتضي الصبر وضبط النفس أو نقول «يستلزم وبوضوح، خُلُقاً قومياً وعادات قومية من نوع معيّن، لم يتوفر لها في كل مكان فرصة التطوّر، ولا يمكن الاعتماد على الطريقة الديمقراطية لتوليدها»[98].

بالنسبة إلى العلاقة بين الديمقراطية والنظام الرأسمالي يقول شومبيتر، إنها علاقة سببيّة[99]. ويحدِّد قائلاً «الديمقراطية هي نتاج العملية الرأسمالية»[100].

---

(96) انظر ص 552 من هذا الكتاب.

(97) انظر ص 554 من هذا الكتاب.

(98) انظر ص 555 من هذا الكتاب.

(99) انظر ص 555 ـ 556 من هذا الكتاب.

(100) انظر ص 557 ـ 558 من هذا الكتاب.

أما بالنسبة إلى العلاقة بين الديمقراطية والنظام الاشتراكي فيصفها بصورة نقدية قوية عندما يقول:

الإدارة الفعّالة للاقتصاد في التنظيم الاشتراكي تعني «دكتاتورية على طبقة العمال (Proletaria) وليست دكتاتورية للعمال»[101]. وينتهي شومبيتر من تحليله للديمقراطية الاشتراكية بالقول، إنها «خدعة أكثر مما كانت عليه الديمقراطية الرأسمالية»[102].

خاتمة

ختاماً نقول، إن كتاب شومبيتر الذي ترجم إلى سبع لغات أجنبية[103] يتميّز بأفكاره الجديدة والمفاجئة والمثيرة حقاً المدعومة بثروة كبيرة من المعلومات والوقائع.

أما أهم هذه الأفكار فنضعها فيما يأتي:

1 ـ الرأسمالية إلى زوال. وزوالها سيكون من صنعها هي. فكلما ازداد نجاحها إزداد اقترابها من نهايتها. ولا يكون ذلك بمؤامرة أو بعوامل خارجية، بل بعوامل من داخلها. وبلغة الديالكتيك الهيغلي نقول، نقيض الرأسمالية باطن فيها.

2 ـ الاشتراكية أنواع وليست نوعاً واحداً. فقد كان هناك اشتراكيات طوباوية سابقة قبل الاشتراكية العلمية، والاختلاف بينهما كان اختلافاً في الدرجة وليس في النوع. «وعلاقة اشتراكيي زمن عدم النضج بالحركات الطبقية كانت عَرَضية، ولم تكن مسألة مبدأ جوهري، كقاعدة، بينما صارت العلاقة مع ماركس ومع الاشتراكية

(101) انظر ص 567 ـ 568 من هذا الكتاب.

(102) انظر ص 567 ـ 568 من هذا الكتاب.

(103) انظر ص 747، مقدمة الطبعة الثانية من هذا الكتاب.

ما بعد الماركسية علاقة مبدئية جوهرية تماثل علاقة الحكومة بجيشها الجاهز»[104]. لذا نجده بالرغم من مسعاه الجدّي والطويل لتأسيس علم للاقتصاد مستقل معتمد على الرياضيات ومقاديرها، ذاكراً، في مقدمة الطبعة الثانية لكتابه، أن كتابه يشتمل على فلسفة تاريخ تخصّه هو[105].

3 ـ تعدّدية مقارباته للمسائل التي طرحها، وتجنّبه ما يمكن تسميته بالدوغماتية المنهجية. وعلى سبيل المثال، نقول، إنه، مع احترامه للتحليل الموضوعي للتاريخ، فإنه لا يراه كافياً، فهناك، في رأيه، عامل شخصي قيادي قد يؤدّي دوراً هاماً. ويضرب على ذلك مثل قيادة ستالين لروسيا بعد الحرب عندما حصل التفاهم مع ألمانيا. وبعد أن ينفي فكرة عبادة البطل والشعار الذي يفيد بأن «التاريخ يصنعه الرجال»، يقول: إنه، في وضع معيّن «يكون دماغ وأعصاب ربّان السفينة حقائق موضوعية، مثل محتويات الحديد الخام في البلاد، ووجود أو عدم وجود عنصر الموليبدينوم (Molybdenum) الذي يُستخدم في تقسية الفولاذ»[106].

4 ـ إن تعريف الديمقراطية بأنها حكم الشعب، هو تعريف خاطئ ومضلِّل. الديمقراطية المطبّقة هي حكم السياسيين المنتخبين وبتأثير مجموعاتهم السياسية الضاغطة.

5 ـ أكّد شومبيتر، أكثر من مرة، على أن الأفكار التي ضمّنها كتابه لا تمثّل رأيه الشخصي، وذلك رداً على إتهامات في ذلك الإتجاه. وهو ليس إشتراكياً ولا رأسمالياً. وكان كل ما قام به لا يعدو

(104) انظر ص 580، هامش رقم 3 من هذا الكتاب.

(105) انظر ص 747 من هذا الكتاب.

(106) انظر ص 729، هامش رقم 31 من هذا الكتاب.

ملاحظة واستقراء الأحداث وبخاصة إتجاهاتها والتكهّن (وليس النبوءة)، عانياً تقدير ما تكون عليه صورة المستقبل.

وها نحن نرى أن أفضل ما يمكن أن نُورِدَه في هذه الخاتمة هو أن نقرأ دفاعه عن كتابه، ووصفه الغرض التثقيفي ـ التربوي الأخير لذلك الكتاب، ألا وهو: التفكير، التفكير. هذا ما قاله:

«أعتقد أني عنيت كل العناية بأن أوضح أن هذا الكتاب ليس سياسياً، وأنني لا أرغب في أن أدافع عن أي شيء. ومع ذلك، إستغربت أن تُلصق بي تهمة مؤدّاها أني «أدافع عن المذهب الجمعي الخارجي». وحصل ذلك أكثر من مرة، بالرغم من أنه لم يظهر كتابةً، في حدود معرفتي. وأنا أذكر هذه الواقعة ليس لمجرد ذكرها بل لكي أذكر إعتراضاً آخر يختفي وراء ذلك الاعتراض. وهو، إذا لم أكن مدافعاً عن المذهب الجمعي، الخارجي أو المحلّي، أو أي شيء آخر، فلماذا أكتب الكتاب؟ أليس من العقم بمكان إستدلال نتائج من وقائع خضعت للملاحظة من غير التوصّل إلى توصيات عملية؟ وكنت أهتم اهتماماً كبيراً عندما كنت أواجه ذلك الاعتراض - فهو عَرَض جميل من أعراض موقف يحسب حساب أشياء كثيرة في الحياة الحديثة. ونحن دائماً نخطّط كثيراً، وأكثر مما ينبغي، ودائماً ما نفكّر قليلاً، وأكثر مما ينبغي. ونحن نرفض، وبحنق، الدعوة إلى التفكير، ونَمْقُتُ الحجّة غير المألوفة التي لا تتماهى مع ما اعتقدناه أو نرغب في اعتقاده. ونسير نحو المستقبل كما سرنا إلى الحرب، مغمّضي العيون. والآن أقول، ذلكم، بالضبط، هو ما أردت أن أخدم به القارئ، أردته أن يفكر. ولكي أحقق ذلك، كان الأمر الجوهري هو ألاّ أحرف قصده بواسطة مناقشات «ما الذي بالإمكان عمله» من منطلق وجهة نظر مفترضة، الأمر الذي كان سيحتكر اهتمامه. والتحليل له مهمة متميزة، ولهذه المهمة رغبت أن

أظل عاملاً، بالرغم من وعيي الكامل بالواقعة المفيدة أن هذا التصميم سيكلّفني مقداراً عظيماً من الردّ الذي يمكن أن تثيره صفحات قليلة من النتائج العملية.

وفي النهاية، يقودنا ذلك إلى تهمة «الانهزامية» أنا أنفي نفياً كلياً أن هذا المصطلح ينطبق على قطعة من تحليل، فالانهزامية تدلّ على حالة نفسية معيّنة لا معنى لها إلاّ بالرجوع إلى العمل. والوقائع في ذاتها، والاستدلالات منها لا يمكن أن تكون انهزاميةً أو ضدها، مهما كان الأمر. والخبر الذي يفيد غرق سفينة ليس انهزامياً. وليس سوى الروح التي تمَّ بها تلقّي الخبر يمكن أن تكون انهزاميةً: فيمكن للبحارة أن يجلسوا ويشربوا. ويمكنهم أيضاً، أن يندفعوا نحو المضخّات. وإذا اكتفى هؤلاء الناس بإنكار الخبر، بالرغم من وثوقه، عندئذٍ، يكونون انهزاميين. وعلاوةً على ذلك أقول: إذا كانت أقوالي عن الميول عنت التنبّؤ تحديداً أكثر مما قُصِدَ منها، فإنها تظل بريئة من الأفكار الانهزامية. وأي إنسان عادي ذلك الإنسان الذي يرفض أن يدافع عن حياته لمجرد أنه مقتنع أنه سيموت عاجلاً أو آجلاً، وأن موته لا مهرب منه؟ وهذا ينطبق على المجموعات التي صدرت عنها التهمة، نعني: رعاة مجتمع المشاريع الخاصة ورعاة الاشتراكية الديمقراطية، كلاهما يربحان إذا رأيا بصورة أوضح مما اعتادوا أن يفعلوا، طبيعة الوضع الاجتماعي الذي هو مصيرهم ذاته أن يعملوا فيه»[107].

ونختتم بالقول: إننا إذا أردنا أن نضع عنواناً آخر لكتاب شومبيتر، مستفيدين من علّته الغائية التي وصفها في دفاعه عن كتابه الذي ذكرناه، فإننا لا نجد أفضل من هذا العنوان: **التفكير**

(107) انظر ص 750 ـ 751، مقدمة الطبعة الثانية من هذا الكتاب.

الموضوعي (البريء من العقائد الجامدة والتطرّف الذميم والانحيازات السياسية، حتى لو انتهى التفكير الموضوعي بالسلبيّات الثلاث التي انتهى إليها الكتاب، ألا وهي: الديمقراطية الكلاسيكية هراء، والاشتراكية اشتراكيات، والرأسمالية منتحرة!).

الدكتور حيدر حاج إسماعيل

مقدمة

لم يكتب هذا الكتاب بقصد الوصول إلى اتفاق أو عدم اتفاق حول ما يثيره، وإنما بغية الفكر الذي يحدثه.

جون كينيث غالبريث (John Kenneth Galbraith)

كتاب **الرأسمالية، والاشتراكية والديمقراطية** هو أحد أعظم الكتب الممتازة التي ظهرت في ميدان علم اجتماع القرن العشرين. وهناك ثلاثة أمور، بصورة خاصة، وضعت كتاب شومبيتر في هذه الدرجة من التألق، وهي: نظرته الجديدة إلى الديمقراطية، وحجّته المثيرة المفيدة بأن الرأسمالية إلى زوال ـ وليس مردّ ذلك ماثلاً في إخفاقاتها، وإنما في نجاحاتها. كما لابدّ من التأكيد على أن أسلوب شومبيتر أضفى على الكتاب متعة القراءة: وكما قال أحد مراجعي الكتاب: «وحتى لو كنت تكره ما يقوله شومبيتر، في مواضع معينة، فإنك ستحبّ طريقة عرضه له»[1]. في هذه المقدّمة، سأقول بدايةً، كلمات قليلة عن كتابة الكتاب وموقعه في مجمل إنتاج شومبيتر

---

(1) انظر مقالة: Fritz Machlup, «Capitalism and Its Future Appraised By Two Liberal Economists,» *American Economic Review*, vol. 33 (1943), p. 320.

(وسيكون ذلك في القسم الأول). وبعد ذلك، سأوفّر للقارئ دليلاً للكتاب يمكن أن يكون عوناً للذين سيقرأونه للمرة الأولى. وسيمكّن هذا الدليل القارئ العجول أيضاً من الوصول مباشرة إلى أكثر أجزاء الكتاب أهمية (وهذا سيحصل في القسم الثاني). أما القسم الثالث والأخير من المقدمة فسيتناول علاقة الكتاب بالعصر الحاضر. وعلى سبيل المثال، يقول شومبيتر في مناقشته، إن الاشتراكية على وشك أن تحلّ محلّ الرأسمالية ـ وهو الرأي الذي يبدو خاطئاً خطأً كليّاً اليوم، وبخاصة بعد انهيار اشتراكية الدولة في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الوسطى والشرقية (القسم الثالث).

1 ـ قراءة الرأسمالية، والاشتراكية والديمقراطية وموقعها في عمل شومبيتر الإجمالي

يمكن وصف قصة كيفية كتابة شومبيتر لمؤلفه: **الرأسمالية، والاشتراكية والديمقراطية** بكلمات قليلة. حوالي نهاية الثلاثينيات من القرن العشرين، قرّر شومبيتر أن يؤلّف كتاباً صغيراً عن الاشتراكية. ومستشهدين بما قالته زوجته إليزابث بودي شومبيتر (Elizabeth Boody Schumpeter) نقرأ: «جوزيف شومبيتر أتمّ كتابه المهم: **دورات العمل** في العام 1938 ثم تسلّى في كتابة **الرأسمالية، والاشتراكية والديمقراطية**، الذي اعتبره تقدمة («شعبية») بصورة متميّزة وتوقّع إتمامه في أشهر قليلة)»[2]. غير أن كتاب شومبيتر استغرق لإتمامه مدة أطول مما توقّع، فلم يطبع إلاّ في عام 1942. وقد استقبِل استقبالاً جيداً في كل من إنجلترا والولايات المتّحدة، كما نمت سمعته بنشر طبعات جديدة في عام 1947 وعام 1950. واليوم، يُعَدُّ هذا الكتاب، وفقاً لرأي

---

(2) Joseph Alois Schumpeter, *History of Economic Thought* (London: Allen and Unwin, 1954), pp. 5-6.

جون كينيث غالبريث المؤلّف الرئيسي الذي به سيُتذكّر إسم شومبيتر[3].

أي عرض موجز من هذا النوع يفشل في إعطاء الكتاب حقّه، وذلك لسببين: الأول، هو أن شومبيتر اعتمد كثيراً على بحثه السابق وخبرته الشخصية. ففي مقدِّمة الطبعة الأولى، يقول شومبيتر إن كتابه (كان حاصل تفكير، وملاحظات، وبحث في موضوع الاشتراكية لحوالي أربعين عاماً)[4]. ويضيف غوتفريد هابرلر (Gottfried Haberler) (وهو من أكثر الخبراء المطلعين على شومبيتر) قائلاً، إن الكتاب «يلخّص، ويؤرخ، ويعدِّل قليلاً نتيجة عمل ودرس شومبيتر على مدى سنوات عمره [(حول النظرية الاقتصادية وليس حول الاشتراكية فقط)]»[5]. ثم هناك حقيقة أخرى وهي أن الفترة الزمنية التي كُتِبَ فيها الكتاب إتّصفت بالاضطراب والدراماتيكية في حياة شومبيتر. فعلى سبيل المثال، جرى تحقيق معه خلال هذه السنوات من قِبَل (FBI) بداعي الجاسوسية، وانتشرت شائعات (ومازالت) تتهمه بالتعاطف مع النازيّة. كما إنه مرّ بأزمة شخصيّة ـ شملت إعادة تقييمه نفسه وعمله. قد يعطي الكتاب، بفضل أسلوبه الفرح والمليء بالحيوية، انطباعاً مفاده أن كاتبه كان سعيداً وبريئاً من الهموم، غير أن ذلك أبعد ما يكون عن الواقع.

---

(3) John Kenneth Galbraith, «Near or far Right [Review of Capitalism, Socialism and Democracy],» *New Society*, no. 758 (14 April 1977), p. 74.

(4) Joseph Alois Schumpeter, *Capitalism, Socialism and Democracy* (New York: Harper and Brothers, 1950), p. 13.

وسبب الاستشهاد بطبعة 1950 هو أن مقدّمتَي الطبعتين الأولى والثانية لم يمكن إيجادها في الطبعة الحالية المتوفرة.

(5) انظر مقالة: Gottfried Haberler, «Schumpeter's Capitalism, Socialism and Democracy after Forty Years,» in: Arnold Heertje, ed., *Schumpeter's Vision: Capitalism, Socialism and Democracy after Forty Years* (New York: Praeger, 1981), p. 72.

ولما كانت أصول كتابه تعود إلى أحداث «أربعين عاماً خلت تقريباً»، فإننا نحتاج أن نعرف عن شومبيتر حوالى عام 1900. في هذا الوقت كان شومبيتر الشاب (الذي ولد في عام 1883 في بلدة تريش (Triesch) الصغيرة ابناً لصناعيٍّ في النسيج) على وشك الدخول إلى جامعة فيينّا. وكان قد أتمّ دروسه في مدرسة تيريزيانوم (Theresianum)، وهي مدرسة خاصة وغالية ومخصَّصة لنخبة الإمبراطورية النمساوية ـ الهنغارية. وقد يكون شعر بأنه غير ملائم في هذه المدرسة لأنه جاء من المناطق الريفية، وهو لم يُقبل فيها إلاّ بفضل علاقات زوج أمه. ومهما يكن من أمر، فقد نال علامات ممتازة في تلك المدرسة، وتاق إلى أن يبدأ دروسه الجامعية. والحق، أن شومبيتر، ومنذ البداية، كان مهتماً بدراسة الاقتصاد وكان طموحه أن يصير اقتصادياً مهماً.

وبوجود كارل مينجر (Carl Menger) في جامعة فيينّا، كان الاقتصاد موضوعاً مثيراً للدراسة حوالى نهاية القرن. وتوفَّر لشومبيتر أساتذة ممتازون، ومن بينهم إيوجين فون بوم - باورك (Eugen von Boehm-Bawerk) وفريدريك فون فايزر (Friedrich von Wieser). كما وُجِد في الجامعة عدد من الطلاب الماركسيين المتألّقين فُرِضَ على الطلاب الآخرين ـ بمن فيهم شومبيتر ـ أن ينظروا إلى الماركسية والاقتصاد الاشتراكي نظرةً جدّيةً. وكان شومبيتر سعيداً بمجادلتهم، لكنه أوضح أنه كان ريبياً بالنسبة إلى الماركسية. ونال درجة الدكتوراه في عام 1906، وقبل هذا الوقت، تعرَّف على طلاب ماركسيين كثيرين سرعان ما تسلّموا مراكز بارزة في الحركة الاشتراكية، ومن بينهم كان أوتو بوير (Otto Bauer) ورودولف هيلفردينغ[6] (Rudolf Hilferding).

---

(6) كانت رسالة الدكتوراه التي وضعها شومبيتر في القانون لعدم وجود قسم اقتصاد في جامعة فيينّا في ذلك الوقت.

وبعد قضائه بعض السنين في الخارج ـ وبصورة رئيسة في إنجلترا ومصر ـ استقرّ شومبيتر ليمارس حياةً تقليديةً كمفكّر اقتصادي. وخلال الأعوام الممتدة بين 1908 و1914 قام بنشر ثلاثة كتب لامعة في الاقتصاد، كما تقدم بطلب العمل كأستاذ كامل في جامعة غراز (Graz) بعد قضائه بعض الوقت في جامعة تزرنوفوتز (Czernowutz). وكان الكتاب الثاني أهم هذه الكتب، وعنوانه **نظرية التنمية الاقتصادية** (*The Theory of Economic Development*) (1911). وكان طموح شومبيتر أن يكون هذا الكتاب تكملةً لنظرية والراس (Walras) الاقتصادية بنظرية يحُلّل فيها **التغيّر الاقتصادي** بأسلوب تحليليّ صارم. وتركّزت نظرية شومبيتر على فكرة المقاول: فقد ناقش قائلاً بأن التغيّر في الحياة الاقتصادية يبدأ، وبصورة دائمة، بأعمال فرد قويّ ثم ينتشر في بقية الاقتصاد.

ومع نموّ نجاح شومبيتر المهني نمت طموحاته الشخصية. والذي حصل كان احتلال عدد من الاقتصاديين البارزين في الإمبراطورية النمساوية ـ الهنغارية لمراكز سياسية عالية، فكان شومبيتر مهتماً في الحصول على واحد من هذه المناصب. لذا اتصل، خلال الحرب العالمية الأولى، بعدد من الأشخاص ممن خال بأنهم قادرون على توسيع حياته السياسية، ومن بينهم أساتذة سابقون ووزراء. كما إنه كتب مذكّرات دبلوماسية سرّية أمِل أن يكون لها تأثير على الإمبراطور والدوائر المحيطة به. ومن هذه الكتابات، التي اكتُشفت منذ بضع سنوات خلت، تبرز صورة عن أفكار شومبيتر السياسية عندما كان في أوائل عمره الثلاثيني. لقد كان محافظاً راسخاً وهو شاب: فقد دعم الإمبراطور بالرغم من أنه كان يشعر أيضاً بأن شكلاً من أشكال الديمقراطية الإصلاحية المحافظة يلائم النمسا وهنغاريا. ولم يكن يرى الديمقراطية غاية في ذاتها بل رآها وسيلةً لتحديث الإمبراطورية.

بعد الحرب العالمية الأولى، تفكَّكت الإمبراطورية النمساوية ـ الهنغارية ـ ومع هذا التفكّك تلاشى أمل شومبيتر في مركز رفيع. غير أن الذي حصل كان مفاجئاً له، ألا وهو طلب الديمقراطيين الاجتماعيين منه في عام 1919 أن يكون وزيراً للمالية في حكومة إئتلافية، فوافق ـ فوراً ـ وبدا الأمر كأنه قد أصاب أحد أهم الأهداف التي دغدغته. غير أن فرحته كانت قصيرة العمر ـ إذ أُجبر على الاستقالة بعد عمله في منصبه لأكثر من نصف سنة. وكان السبب الرئيسي لصرفه عجزه عن الانسجام مع الديمقراطيين الاجتماعيين عموماً، وأوتو بوير، بخاصة. أما لماذا ظنّ الديمقراطيون الاجتماعيون أن شومبيتر، الذي كان محافظاً وباقتناع، سوف يكون راغباً في تنفيذ خطة اصلاحية من النوع الذي فضّله أوتو بوير وزملاؤه، فجوابه ما يزال لغزاً. وفي أي حال، مثّلت إستقالته في تشرين الأول/ أكتوبر من عام 1919 نهاية حياته السياسية.

وبعد أن خدم وزيراً لم يعد شومبيتر راغباً في العودة إلى التعليم الأكاديمي في غراز، لذا، إستقرّ في فيينّا. لكن سرعان ما سنحت فرصة: فقد قُدِّمت له وظيفة عالية في شركة مصرفية صغيرة لكنها محترمة، هي بنك بيدرمان (Biedermann Bank). وكان السبب وراء تقديم البنك هذه الوظيفة ماثلاً في أن شومبيتر كان قد مُنح إذناً مصرفياً لخدماته السياسية للدولة النمساوية، وكان البنك بحاجة إليه لكي يصبح شركةً عامةً. وقد قُدّم له مرتّبٌ عال ولقب رفيع، لكن لم يسمح له بالتدخّل في معاملات البنك اليومية. وعلى كل حال، ظلّ شومبيتر مشغولاً في أشياء أخرى، وبصورة رئيسةٍ، كمستثمر خصوصي ومفكّر. وقد نجح، في أول الأمر، وجمع ثروةً صغيرةً. لكن حظّه تلاشى في عام 1924: فقد أعلن إفلاسه، وبعد ذلك أُقيل من البنك بسبب سمعته المريبة التي اكتسبها في عالم الأعمال خلال السنوات التي عمل فيها كمقاول ماليّ لم يتوفّر لشومبيتر الوقت

الكافي للكتابة. ومع ذلك وضع مقالات قليلة لها أهميتها في هذا السياق. وما له أهمية خاصة كان الفكرة الرئيسة لكتاب **الرأسمالية، والاشتراكية والديمقراطية** التي بدأت تظهر، ولأول مرة، في كتاباته، نعني، فكرة أن الرأسمالية ستحلّ نفسها عبر نجاحها ذاته. وكلما ازداد تقدّم الرأسمالية، ازداد استبدال المقاولين الأفراد بالمدراء ذوي العقول البيروقراطية، هذا ما يقوله شومبيتر في مناقشته. كما إن حسّ الملكية المركزي في المجتمع الرأسمالي، سوف يضعف عندما تحلّ الأسهم، وحدها، محل الملكية المادية[7].

وعند منتصف العشرينيات من القرن الماضي كان شومبيتر في حالة مخيفة، فقد أخفق في السياسة وكذلك في الأعمال، وخسر وظيفته، وتراكمت عليه ديون ضخمة. لكن حظّه تبدّل في عام 1925، إذ قُدِّم له منصب أكاديميّ في جامعة بون (Bonn). وفي نحو هذا الوقت أحبَّ وتزوّج. غير أن زواجه الأول أخفق (وكان مع امرأة إنجليزية غريبة تدعى غلاديس ريكارد سيفر (Gladys Ricarde Seaver)، لكنه شعر في ذلك الوقت أنه قد وجد الحبّ الذي طلبه في حياته عندما تزوج آني رايزنغر (Annie Reisinger). وكانت هذه أصغر منه بعشرين عاماً وكانت ابنة بوّاب برلمان فيينّا حيث ترعرع. وفي مدينة بون ولوقت قصير كان شومبيتر في ذروة السعادة، غير أن الحال تبدّلت في عام 1926 عندما نزلت عليه المصيبة التي، وبضربة واحدة، قضت على أسرته كلها: فقد توفيت أمّه، وزوجته وابنه المولود حديثاً. وقد دمّرته تلك الخسارة تدميراً. فظلّ، ولمدة طويلة عاجزاً عن

---

(7) انظر بصورة خاصة: «Sozialistische Möglichkeiten von heute,» *Archiv für Sozialwissenschaft und Sozialpolitik*, vol. 48 (1920), pp. 305-360.

وعبّر شومبيتر عن اعتقاده بأن الرأسمالية ستستبدل، في يوم من الأيام، وستحلّ الاشتراكية محلّها وهي مرَّت في «أزمة دولة الضريبة» منذ 1918.

العمل، وغالباً ما كان يطلب الراحة باللجوء إلى نوع من المناجاة مع زوجته وأمه. وقد وصفهم بقوله (die Hasen) (الذي يعني، يا أحبّائي، بصورة تقريبية) وكان يتواصل معهما في عقله وفي مذكراته. ومنذئذ صارت آني وأمه موضوعاً لعبادة خاصة، بالنسبة إلى شومبيتر. فعندما يتعب أو يحتاج لعون كان يصلّي لأحبائه (die Hasen).

وعندما قرر شومبيتر في عام 1924 أن يستأنف حياته كاقتصادي، عرف أن عليه أن يؤلّف كتباً لامعة مثل كتبه التي ظهرت في أعوام 1908 ـ 1914. وقد بدا هذا أصعب مما فكّر، فلم يحصل شيء إلى عام 1939 عندما طُبع كتابه الرابع ـ **دورات الأعمال** ـ وفي هذا الوقت كان شومبيتر يعمل في جامعة هارفارد (Harvard University) في الولايات المتّحدة حيث انتقل إلى هناك في عام 1932 واستقر بصورة نهائية. وخلال الأعوام 1924 ـ 1939 حاول شومبيتر، ولعدة مرّات أن ينتج كتاباً، لكنه أخفق في كل محاولة. وكان أول وأهم مشروع كتاب حول نظرية النقد، وهو الذي اشتغل لإنجازه بجد، لكنه لم يظهر. كما كانت هناك مشاريع أصغر حاول إنجازها، لكن سرعان ما توقفت. وكان في عداد هذه المشاريع الصغيرة كتاب عن الاشتراكية، وهو موضوع أسر خياله. واستمر شومبيتر في متابعة الأحداث السياسية عن كثب، بالرغم من أنه وعد نفسه ألاّ ينخرط في السياسة مرةً ثانيةً. مثلاً، انزعج كثيراً لعجزه عن التنبّؤ بتولّي هتلر للسلطة في عام 1933. ولم يكن متأكداً ما إذا كان هتلر سيكون خيراً لألمانيا أو ويلاً عليها. وقد كتب في رسالة مؤرّخة في مارس 1933 قائلاً: «إن الأحداث الأخيرة قد تعني كارثةً، لكنها قد تعني أيضاً خلاصاً»[8]. وعندما بغتت

(8) من كلام شومبيتر إلى غوتفريد هابرلر في 20 آذار/ مارس 1933، كما استشهد به في كتاب عنوانه: Richard Swedberg, *The Life and Work of Joseph A. Schumpeter* (Cambridge: Polity Press, 1991), p. 215.

الأخبار شومبيتر في عام 1934 عن النجاحات الأخيرة للنازيين النمساويين، شعر بقلق من أن يُحكم وطنه من مدينة برلين (Berlin). ووفقاً للمعلومات التي أمكن الوصول إليها، كان شومبيتر يكره النازيين النمساويين، وأنه انزعج كثيراً بالأنشلوس (Anschluss) في عام 1938.

وفي هذا الوقت في عام 1938 قرّر شومبيتر أن يؤلف كتابه **الرأسمالية، والاشتراكية والديمقراطية**. ولما كانت المخطوطة الضخمة لكتاب **دورات العمل** على وشك الاكتمال، راح شومبيتر يفكر في اثنين من المشاريع الأخرى. ولفترة فكّر في إحياء كتابه عن النقد الذي كان قد بذل جهداً كبيراً في الاشتغال به من قبل. ومن الكتب المرشحة الأخرى كتاب عن النظرية الاقتصادية وطبعة منقّحة عن تاريخ الفكر الاقتصادي منذ عام 1914. وأخيراً قرر أن يضع كتاباً صغيراً عن الاشتراكية. وكان يشير، ولمدة طويلة، إلى ما صار **الرأسمالية، والاشتراكية والديمقراطية** بأنه «كتابه عن الاشتراكية»[9]. وقبل نهاية شهر حزيران/يونيو عام 1939 أتمّ تحضير مخطط تمهيدي لمشروعه الجديد شمل المناقشة التي تفيد بأن الرأسمالية هي على وشك الإخفاق بداعي نجاحها ذاته[10]. وكان غير متأكد بعد، ما

---

(9) انظر رسالة شومبيتر إلى هربرت زاسنهاوس (Herbert Zassenhaus) المؤرخة في حزيران/ يونيو 1941 كما استشهد بها في كتاب: Robert Loring Allen, *Opening Doors: The Life and Work of Joseph Schumpeter* (New Brunswick: Transaction Publishers, 1991), vol. 2, pp. 107-108.

(10) أحد أجزاء كتاب: **الرأسمالية، والاشتراكية والديمقراطية** كتب في عام 1938 وجزء آخر في عام 1935. انظر: Joseph Alois Schumpeter, *Capitalism, Socialism and Democracy* (New York: Harper and Row, 1976), pp. 163 and 231.

ومن المحتمل أن يكون جزء عام 1935 قد كتب وله علاقة بحديث كان شومبيتر سيدلي به حوالي ذلك الزمن عنوانه «هل تقدر الرأسمالية على البقاء؟» الذي يشبه كثيراً جداً في بنائه الجزء الثاني من كتاب: **الرأسمالية، والاشتراكية والديمقراطية** وهو: «هل تقدر الرأسمالية على البقاء؟». وحديثاً أعيدت طباعة هذا الحديث بشكلَيه الشفهي والمكتوب، في =

يفعل بالجزء الأخير من الكتاب، لكنه قرر، أخيراً، أن يكرسه لتاريخ الأحزاب الاشتراكية. والذي حصل هو أن المشروع كله استغرق وقتاً أطول مما ظن شومبيتر في أول الأمر، فلم ينشر الكتاب إلاّ في خريف 1942.

كانت الأعوام ما بين 1938 و1942، والتي خلالها تمّ تصوّر الكتاب وتنفيذه، أعواماً صعبة جداً على المستوى الشخصي لشومبيتر. وكما كان دائماً، مضى في التعليم وإلقاء المحاضرات بصورة مفرطة مما جعله سريع الانزعاج، ولم يتوفر له سوى الوقت القليل للكتابة كما إنه كان منزعجاً من جامعة هارفارد لأسباب عدة. وكان أحدها ما حصل بعد إكتشاف كتاب **النظرية العامة** لمؤلفه كينز (Keynes) (في عام 1936) مما أدّى إلى أن يكون عدد طلابه قليلاً جداً. كما إنه إصطدم مع القسم الذي يتبعه بالذات. إذ كان رئيس القسم ـ وهو هارولد بربانك (Harold Burbank) ـ معادياً للساميّة وشخصية من النوع العادي، وقد أغضب شومبيتر قراره في عام 1940 بمنع تعيين بول صامويلسون (Paul Samuelson)، الذي كان نجم طلاب القسم. وفي العام ذاته بدأ بالتفاوض مع جامعة ييل (Yale University) التي قدّمت له عرضاً مغرياً. غير أنه قرر، في الأخير، أن يبقى في هارفارد ـ ليعود، وسريعاً، إلى التذمّر من «الجوّ الخانق في هارفارد»[11].

= كتابه: Joseph Alois Schumpeter, *The Economics and Sociology of Capitalism*, Edited by Richard Swedberg (Princeton: Princeton University Press, 1991), pp. 289-315, and pp. 370-385,

المنشور في: *Archives européennes de sociologie*, vol. 33 (1992).

(11) يوميّات شومبيتر الخاصة، 9 تشرين الأول/ أكتوبر 1942 كما وردت في: شومبيتر لسويدبيرغ، انظر: Swedberg, *The Life and Work of Joseph A. Schumpeter*, p. 140.

ثم كانت هناك المسألة السياسية، أيضاً. فقد كره شومبيتر كل ما كان يمثِّله الرئيس الأميركي روزفلت (Roosevelt) وكان مقتنعاً أن هذا الرئيس سيدمِّر الولايات المتحدة بطريقة أو أخرى. ولما اندلعت الحرب العالمية الثانية في عام 1939، خشيَ من أن يجرّ الرئيس، الولايات المتحدة إلى الحرب واستخدام الحرب كذريعة، لتوسيع قبضة الولايات المتحدة على الاقتصاد والنتائج الكارثية لذلك. وكتب في عام 1941 قائلاً: «عشر سنوات من الحرب مع عشر سنوات من دكتاتورية روزفلت سوف يقلبان البنية الاجتماعية رأساً على عقب»[12]. وقد بلغت كراهية شومبيتر لروزفلت نسباً عالية لدرجة جعلت المحيطين به، وقد صدمتهم هجوماته اللفظية على الرئيس، يبدأون بتجنّبه. وقد تعزّز هذا الميل بما قاله شومبيتر عن ألمانيا النازية واليابان. وكان شومبيتر يكره هتلر، بصورة رئيسة ـ غير أنه خشي ستالين والسلافيين خشيةً أكبر. وقد رأى، في المراحل الأولى من الحرب، أنّ ألمانيا النازية تقدر أن تحتفظ بالأراضي المحتلة، ذلك، لأن التغيير في أوروبا كان قد استحق حصوله، على أي حال، ومنذ مدة طويلة. وقد صادف أن هذا الرأي ـ الذي تمّ التعبير عنه للعموم في حديث في كامبردج (Cambridge) في شهر تشرين الأول/ أكتوبر من عام 1939 ـ هو الذي أدّى إلى استجواب شومبيتر من قِبَل مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI)[13] ولم يقدر شومبيتر أن يفهم لماذا كل من كان يحيط به صبَّ كراهيته على هتلر وليس على ستالين.

---

(12) رسالة شومبيتر إلى تشارلز بيرلنغهام (Charles C. Burlingham) المؤرخة في 21 أيار/ مايو 1941 كما وردت في: Swedberg, *The Life and Work of Joseph A. Schumpeter*, p. 148.

(13) أخفق مكتب FBI في إيجاد أي دليل جرميّ خلال تحقيقاته. وحقق مع زوجته الثالثة إليزابث بودي شومبيتر. أيضاً «لمشاعرها المتعاطفة مع اليابانيين»، وهنا، أيضاً، أخفق مكتب التحقيقات الفيدرالي أيّما إخفاق.

وباستمرار الحرب ومع بداية إدراكه أن هتلر سيخسر الحرب، إستحوذت عليه فكرة وجود وضع حدّ لستالين. وبعد أن دحر الحلفاء هتلر شعر أن واجبهم صار مهاجمة الاتحاد السوفياتي، فقال في ذلك: «إنجاز نصف المهمّة أسوأ من عدم إنجازها»[14].

وربما كانت الصعوبات التي واجهها شومبيتر في هارفارد والنبذ الاجتماعي الذي اختبره في حلقات كامبردج الاجتماعية هما اللذان أدّيا إلى أزمة شومبيتر الشخصية الحادّة خلال سنوات كتابته **الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية**، فبدأ يفحص ذاته وأسلوب حياته، فلم يعجبه ما وجد: فقد كان «عديم القيمة» و«طائشاً»، و«عبثياً»، و«متعجرفاً»[15]. وكانت حياته (فشلاً) وكذلك عمله[16]. وزادت صلواته الدعائية لأمه وزوجته الثانية المحبوبة لدعمه. وكان ينفجر غضباً، أحياناً، فيكتب في دفتر يومياته جملاً زاخرة بالكراهية تجاه السود، واليهود وروزفلت. وفي حين كان في الماضي يصبّ جام غضبه في أوضاع خصوصية فقط (وفي يومياته بصورة رئيسة)، نجده الآن متفجراً أمام الناس أيضاً. هذا الجانب الأسود من شومبيتر كان صعباً على أصدقائه الذين ظلّوا مخلصين له. وبينما نجد إجماعاً في أوساط الباحثين على أن شومبيتر لم يكن متعاطفاً مع النازية، فإن بعض تصريحاته في هذه السنوات صوّرته، عند البعض، أنه متعاطف مع هتلر. ووفقاً لما ذكره أحد تلامذة شومبيتر المفضّلين في هارفارد،

---

(14) Joseph Alois Schumpeter, *Capitalism, Socialism and Democracy* (New York: Harper and Brothers, 1950), p. 401.

(15) يوميّات شومبيتر 1941 ـ 1942 كما وردت في: Swedberg, *The Life and Work of Joseph A. Schumpeter*, p. 144.

(16) يوميّات شومبيتر، 23 تشرين الثاني/ نوفمبر 1942 كما وردت في: المصدر نفسه، ص 144 ـ 145.

على سبيل المثال، فإن شومبيتر «في الحرب العالمية الثانية كان هتلرياً، ويقول لكل من يهمه أن يصغي، أن روزفلت وتشرشل دمّرا أكثر مما دمّر جنكيز خان[17] (Genghis Khan)».

2 ـ دليل القارئ إلى كتاب شومبيتر

يتألف كتاب **الرأسمالية، والاشتراكية، والديمقراطية** من حوالي 400 صفحة تشتمل على نصّ مكثَّف، ويحتاج القارئ العادي لقراءته إلى حوالي عشرين ساعة من القراءة المركّزة. وللذين لا يقدرون أن يصرفوا هذا المقدار من الوقت، نوصي بالمختارات الآتية:

ـ الفصلان (11 ـ 14) يقدّمان جوهر الحجّة المفيدة بأن الرأسمالية عاجزة عن البقاء.

ـ الفصلان (15 و16) يشرحان أسباب إمكانية نجاح الاشتراكية.

ـ الفصلان المهمان (20 ـ 23) يحتويان على مناقشة نظريات مختلفة في الديمقراطية.

ـ الفصلان المشهوران الخاصان بطريقة نجاح الرأسمالية المعاصرة (أي الفصل 7، «عملية التدمير الخلاّق»، والفصل 8 «الممارسات الاحتكارية».

والكتاب مقسّم إلى خمسة أقسام متميزة، بالرغم من أنّ ترابطها واهنٌ. وفي مقدّمة الطبعة الأولى، يتحدّث المؤلف عن المادة المتنافرة في كتابه، ويصف أقسامه الخمسة بأنها أجزاء من المادة مغلقة تقريباً، ومترابطة بواسطة «روابط» و«جسور»[18].

---

(17) انظر مقالة: Richard Goodwin, «Schumpeter: The Man I Knew,» *Ricerche Economiche*, vol. 4 (1983) p. 610.

(18) Schumpeter, *Capitalism, Socialism and Democracy* (1950), p. 13.

يبدأ الكتاب بجزء طويل ورائع عن ماركس، وهو جزء مفيد وممتع لكنه ليس جوهرياً لمناقشة الكتاب (القسم 1، «العقيدة الماركسية») والتجديد الأساسي في تحليل شومبيتر لماركس تمثَّل في الأسلوب المتَّسق منطقياً الذي قسّم به فكر ماركس إلى «سوسيولوجيا» و«اقتصاد». وأعجب شومبيتر كثيراً بسوسيولوجيا ماركس (الفصل الثاني)، لكنه كان ريبيّاً باقتصاده (الفصل الثالث). وعلى كل حال، أكبرَ ماركس كثيراً جداً لأنه حاول أن يُدخل عنصراً ديناميّاً في التحليل الاقتصادي ـ وهو ما حاول شومبيتر نفسه القيام به عبر نظريته عن المقاول.

تبدأ دعوة الكتاب الرئيسة في القسم الثاني الذي عنوانه: «هل تقدر الرأسمالية على البقاء؟». وخصَّصت الفصول الأولى من هذا القسم لتحليل طريقة عمل الرأسمالية المعاصرة، ويجب على القارئ أن يوجِّه انتباهاً خاصاً إلى الفصلين السابع والثامن والمشتملَين على التحليل المشهور «للتدمير الخلّاق» و«الممارسات الاحتكارية». ويوجد في نسيج الفصول الأولى من القسم الثاني، أيضاً، نقد مهم للاقتصاد في مجراه الرئيسي لخلوِّه من الديناميَّة عموماً، ولافتقاره لتصوّر واقعي للمنافسة خصوصاً. أما الفصول الأخيرة للقسم الثاني فقد اختصّت بمناقشة أسباب عدم قدرة الرأسمالية، وفقاً لرأي شومبيتر، على البقاء (الفصول 11 ـ 13). مثل قوله: الحضارة الرأسمالية تتداعى، والطبقة البورجوازية تفتقر إلى الإيمان بنفسها، وهكذا. وكانت هذه الفصول ذكية وممتعة، بالرغم من أنها غير مقنعة في التحليل الأخير، كما أشار إلى ذلك عدد من النقّاد (انظر آخر المقدمة).

والقسم الثالث (هل تنجح الاشتراكية؟)، لا يقل إمتاعاً. وفيه يبرهن شومبيتر على أن الاشتراكية قد تفوق الرأسمالية في بعض النواحي (الفصل 27). ويناقش فكرة ما إذا كانت الطبيعة البشرية تحول دون قيام مجتمع اشتراكي (الفصل 28)، ويحاول أن يحدِّد

زمن الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية (الفصل 29). وللفصل 26 أهمية خاصة إذ فيه يشرح أسباب كون الاقتصاد الاشتراكي نظرية معقولة وعملية مما يضاد حجج لودفيغ فون ميزيس (Ludwig von Mises) وآخرين.

ويمثِّل القسم الرابع (الاشتراكية والديمقراطية) أحد النقاط العالية في الكتاب. وتشتمل كل فصوله على مناقشات مُحكَمة بليغة، خالية من الانعطافات المبالغ فيها، والتي شوّهت بعضاً من أقسام الكتاب الأخرى. والفصلان (21 و22) اللذان فيهما نظريتان مختلفتان في الديمقراطية وهو يواجههما، هما فصلان رائعان بصورة خاصة (وهما «العقيدة الكلاسيكية للديمقراطية» و«نظرية ديمقراطية أخرى»). والقسم الرابع يحتوي أيضاً، على تخطيط لما يمكن أن تكون عليه صورة الديمقراطية الاشتراكية (الفصل 23، الجزء 3).

أما القسم الأخير من الكتاب (القسم الخامس، «لمحة تاريخية عن الأحزاب الاشتراكية»)، فهو وبوضوح، الفصل الذي يمكن التضحية به. وقد قال شومبيتر نفسه أن تاريخه للأحزاب الاشتراكية كان مجرّد «تخطيط» و«ناقصاً بصورة محزنة»، وكلا الوصفين صادق[19]. وفيه يجد القارئ بعض التفاصيل المهمة عن الماركسيين النمساويين (وكان يعرف الكثيرين منهم)، وكذلك عن القادة البلاشفة... إلخ - وليس أكثر من ذلك. وهناك بعض طبعات الكتاب (بما فيها هذه الطبعة) تحتوي، أيضاً، على حديث ملحق أجراه شومبيتر في عام 1949، قبل وفاته بقليل، وكان عنوانه «**السير نحو الاشتراكية**». ويبيّن الحديث أن شومبيتر كان لا يزال مقتنعاً وفي آخر حياته، أن الأطروحة الرئيسة لكتابه كانت صحيحة، وهي: الاشتراكية على وشك أن تحلّ محلّ الرأسمالية.

---

(19) Schumpeter, *Capitalism, Socialism and Democracy* (1950), p. 14.

3 ـ العلاقة الحاليّة لكتاب شومبيتر

الطبعات الثلاث من كتاب: **الرأسمالية، والاشتراكية والديمقراطية** (1942، و1947، و1950)، والتي أشرف عليها شومبيتر نفسه استقبلت استقبالاً جيداً جداً من قِبَل الاقتصاديين المحترفين وآخرين. وقد تمّت ترجمته إلى أكثر من إثنتي عشرة لغة، ومن بينها اللغة الصينية واليابانية، وأنتج عدداً ضخماً من المقالات وكتابين[20].

كتاب: **الرأسمالية، والاشتراكية والديمقراطية** هو أكثر كتابات شومبيتر شعبيةً وليس هناك من إشارات لتضاؤل الاهتمام به. ومع أنه كتب منذ أكثر من خمسين سنة مضت وأن الأحداث تغيّرت تغيراً كبيراً منذ طباعته الأولى: فإن الذي حصل لم يكن كما تنبّأ شومبيتر، فالاشتراكية هي التي انهارت ـ وليس الرأسمالية. فهل بقيَ لتحليل شومبيتر في كتابه علاقة بما يجري اليوم؟ هناك، كما أرى، عدد من الأسباب تجعل كتاب شومبيتر مستحقاً أن يُقرأ اليوم وبصورة واسعة كما كان في الأمس. وبعض الأسباب يمكن ذكرها بسطور قليلة بينما

---

(20) للحصول على كتابات ثانوية عن هذا الكتاب وعن أعمال أخرى لشومبيتر، انظر: Massimo Angello, *Joseph Alois Schumpeter: A Reference Guide* (Berlin: Springer-Verlag, 1990),

وهناك كتب حديثة حوله هم: Arnold Heertje, ed., *Schumpeter's Vision: Capitalism, Socialism and Democracy after Forty Years* (New York: Praeger, 1981); Richard D. Coe and Charles K. Wilber, eds., *Capitalism and Democracy: Schumpeter Revisited* (Notre Dame: University of Notre Dame Press, 1985), and Herbert Matis and Dieter Stiefel, eds., *Ist der Kapitalismus noch zu retten? 50 Jahre Joseph A. Schumpeter: «Kapitalismus, Sozialismus und Demokratie»* (Vienna: Ueberreuter, 1993).

وفي هذا السياق انظر أيضاً: Richard Swedberg, «Can Capitalism Survive?: Schumpeter's Answer and Its Relevance for New Institutional: Economics,» *Archives Européennes de Sociologie*, vol. 33 (1992), pp. 350-385.

يتطلّب البعض الآخر شرحاً أوسع. وأبدأ بحالة بسيطة وهي: تحليل شومبيتر لماركس. والتحوّل إلى المحافظة خلال الثمانينيات الذي ترافق مع الانهيار الدراماتيكي للاشتراكية، قضى، عملياً، على الاهتمام بالماركسية، كما هدّد المعرفة بها التي كانت موجودة. ومثَّل هذا خسارة كبرى لأن ماركس كان أحد أهم المفكرين الغربيين. وتحليل شومبيتر لماركس في كتابه هو تحليل مهم في هذا الوضع لأنه يمثِّل محاولةً متوازنةً لتحديد ما بقي ذا قيمة من فكر ماركس. ويمكن اعتبار القسم الأول من كتاب شومبيتر وهو (العقيدة الماركسية) مقدِّمة ممتازة للماركسية. ويهم هذا القسم، أيضاً، أولئك الذين عرفوا فكر ماركس لأنه يحتوي على تأويل معقول ومبتكر لأفكار ماركس.

أما مناقشة شومبيتر للرأسمالية فهي أكثر تعقيداً من قراءته لماركس وهي متناقضة. وهي تتألف، وبصورة رئيسة، من جزءين يجب فصلهما، وهما: تحليل لطريقة عمل الاقتصاد الرأسمالي، والبرهان على أن الرأسمالية سيصيبها الإخفاق بداعي نجاحها ذاته. ويتألف تحليله لطريقة عمل الاقتصاد الرأسمالي من هجوم عنيف على الاقتصاد في مجراه الرئيسي الذي اعتبره ناقصاً من عدة نواحٍ. وكانت فكرته الرئيسة التي أكّدها، مفادها أن المجرى الرئيسي للاقتصاد أخفق في فهم أن الرأسمالية، وبصورة رئيسة، تتألف من **تغيرّ** ولا يمكن تحليلها بمفردات سكونية. وعبّر عن ذلك بقوله: «الواقع الرأسمالي هو من الأول إلى الأخير عملية تغيّر»[21]. وفي هذا السياق قدّم شومبيتر تصوُّره «للتدمير الخلاّق». كما نقد الميل الجاري والحالي في أوساط الاقتصاديين للعمل بتصوّر صوريّ ولا واقعيّ للمنافسة. وقد كان شومبيتر مقتنعاً بعدم وجود منافسة كاملة،

---

(21) Schumpeter, *Capitalism, Socialism and Democracy* (1976), p. 77.

وبأنها لن توجد، وإذا حصل أن وجدت، افتراضاً، فسوف تؤذي الاقتصاد. وأشار إلى أن الأعمال الكبرى والاحتكارات، مسؤولتان، وبمقدار كبير، عن مستوى المعيشة العالي. (فالممارسات الاحتكارية) صحيّة لأنها تيسِّر النفقات على الأبحاث والاستثمارات الضخمة. وعندما نُشر كتاب **الرأسمالية، والاشتراكية والديمقراطية**، كتبت جوان روبنسون (Joan Robinson) قائلةً: «كان البروفسور شومبيتر في أفضل تألّقاته [عندما ناقش المنافسة والاحتكار]، وكانت مناقشته تهبّ مثل عاصفة على التحليل السكوني الموحش»[22]. ودفاع شومبيتر عن الاحتكار لم يلق استياءً عميقاً إلاّ من قلّة من الاقتصاديين[23].

ويختلف الوضع بالنسبة إلى مناقشة شومبيتر المشهورة الخاصة بفكرة انحدار الرأسمالية الذي لا مفرّ منه، بداعي عدد من التغيرات المؤسساتية، مثل: كون المقاول إلى زوال مع ظهور الشركة الحديثة، وكون المفكّرين المثقّفين على عداء دائم مع الرأسمالية، وزوال معنى الملكية القديم... إلخ. المشكلة في تحليل شومبيتر في هذا المجال تَمْثُل في الواقع الذي يناقضه في أكثر النقاط. وباختصار، لا يوجد في المناطق التي رأى شومبيتر فيها تهديداً للرأسمالية، أي تهديد ظاهر إطلاقاً، أو، إنَّ الموجود ليس هو إلا تهديداً ضعيفاً. ولشرح هذا، لننظر في سببين من الأسباب المزعومة الخاصة بموت الرأسمالية، وهما: دور المفكّرين في المجتمع الرأسمالي، وعلاقة المالكين بما يملكون. ووجهة نظر شومبيتر تقول، إنه كلما تطوّرت

---

(22) انظر مقالة: Joan Robinson, «Review of Capitalism, Socialism and Democracy,» *The Economic Journal*, vol. 53 (1943), p. 382.

(23) للحصول على مناقشة لهذه المسألة وأيضاً على محاولة لتركيب المقدار الضخم من البحث التجريبي الذي أوحت به مناقشة شومبيتر للعلاقة بين الاحتكار والابداع التكنولوجي، انظر: Morton Kamien and Nancy Schwartz, *Market Structure and Innovation* (Cambridge: Cambridge University Press, 1982).

الرأسمالية يزداد عدد المفكرين الحانقين والمعادين، وبصورة أساسية، للرأسمالية. وهذه الحجّة لا تنسجم مع ملاحظاتنا، فالذي حصل هو أن أكثر المفكرين اندمج اندماجاً جيداً في المؤسسات المختلفة التي يعملون فيها، والمثقفين الذين لهم صوت مسموع غيرّوا آراءهم في فترات منتظمة، متأرجحة بين الرأسمالية وعدم الاكتراث بالمسائل الاقتصادية، ونادراً ما يقع بعضهم في موقف المعاداة للرأسمالية. وفي أي حال، ليس صحيحاً أن يُقال إن المفكرين الغربيين، عموماً، كانوا معادين للرأسمالية، وإنه من المحتمل أن يكونوا معادين لها في المستقبل، أيضاً.

وبالمِثل، لم يُقضَ على معنى الملكية، كما زعم شومبيتر، عن طريق الانتقال من الملكية العينية (لنقل، بناء خاص بمعمل) إلى ملكية أسهم في شركة. فالدليل يدل على أن مالكي الأسهم توّاقون للدفاع عن ملكيتهم مثل مالكي الملكية العينية. وخلال الثمانينيات، على سبيل المثال، أكَّد مالكو الأسهم في الولايات المتحدة على حقّهم في الإشراف المباشر، وأحياناً، على إدارة شركات ضخمة مختلفة عبر السلطة وبمناورات مماثلة. وكان تزايد المستثمرين في المؤسسات، وبداعي مقدار ما يملكون من الأسهم والسندات، الذي جعلهم ميّالين إلى (إعلان صوتهم) وليس مجرد (الوجود) في سوق الأسهم (البورصة)، هو دليل آخر على أن شومبيتر كان مخطئاً في هذه المسألة. صحيح أن للمديرين في شركة مساهمة مصالح لا تتطابق مع مصالح المالكين. فملكية الأسهم لم تغيّر موقف الإنسان من الملكية أكثر مما تغيّر ملكية الأوراق النقدية بدلاً من العُملة الذهبية موقف الإنسان من النقد.

كذلك كان لتخيّل شومبيتر للاشتراكية نقاط قوة ونقاط ضعف. فنسبة إلى عدائه الشخصي المتأصل فيه للاشتراكية، لابدّ من امتداحه

لموضوعيته في إدراكه أن الاشتراكية يمكن أن تكون ديمقراطية. وجزء الكتاب الذي أجمل فيه بنية الديمقراطية الاشتراكية، جرت العادة بأن يُنسى، لكنه يستحق مصيراً أفضل (انظر الفصل 23 في القسم الرابع). وتجب الإشارة، أيضاً، إلى أن شومبيتر خالَ أن الديمقراطية الاشتراكية قد تكون مزعزعةً من الداخل، لأن المجتمع الاشتراكي ـ بعكس المجتمع الرأسمالي ـ يفتقر إلى فصل قويّ بين السلطات. وقد أشار شومبيتر إلى أن الوضع في المجتمع الاشتراكي يمكّن السياسيين من السيطرة على الاقتصاد بطريقة أسهل كثيراً مما يسمح وضع المجتمع الرأسمالي مع وجود القطاع الخاص المستقل فيه. ويقول شومبيتر: «والضرورة العملية ستجعل الديمقراطية الاشتراكية تنتهي إلى أن تكون حتى أكثر زيفاً ممّا كانت عليه الديمقراطية الرأسمالية»[24].

وكان تحليل شومبيتر للاشتراكية ملتبساً من نواح أخرى، لنأخذ، على سبيل المثال، تحليله لآليات عمل الاقتصاد الاشتراكي كما قُدِّم على أكمل وجه في «الفصل 16»، ففي هذا الفصل يناقش شومبيتر قائلاً، إن فون ميزيس كان مخطئاً في قوله المؤكِّد على أن الاشتراكية عاجزة عن أن يكون لها اقتصاد عقلاني لأنها تفتقر إلى الأسواق. فيقول شومبيتر، إن آلية السعر يمكن أن تنجح، وبطريقة فعّالة في مجتمع اشتراكي أيضاً، كما في المجتمع الرأسمالي. وتصحّ هذه الحال ـ نظرياً ـ إذا تسلّم جميع المواطنين في المجتمع الاشتراكي مستندات (تمثِّل حقوقاً في الإنتاج الإجمالي للسلع والخدمات) واستعملها الجميع في عملية شرائهم في المحلّات التجارية التي تديرها الدولة. وحالتئذ، يمكن لهذه المحلات، كما

(24) Schumpeter, *Capitalism, Socialism and Democracy* (1976), p. 302.

يقول شومبيتر، أن تنظّم السعر طبقاً لطلب المستهلكين. وكذلك تضع الهيئة المركزية «الأسعار» استجابةً لطلب الهيئات الصناعية لعناصر الإنتاج المختلفة. ويقول شومبيتر، إن نظاماً من هذا النوع ينجح نجاحاً كاملاً ـ نظرياً وعملياً.

من الواضح أن النموذج الذي تصّوره شومبيتر عن الاقتصاد الاشتراكي يختلف عن الطريقة التي طبقتها الأنظمة الاقتصادية الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الوسطى والشرقية. وقد فشلت هذه الأنظمة في إنتاج أسعار ذات كفاءة، وأصيبت بمرض التدخل السياسي الذي لا يتوقّف في الاقتصاد، وبالفساد في أوساط المديرين، وبعدم الكفاءة، عموماً، في أوساط اليد العاملة. وقد يغري المرء أن يطرح سؤالاً عما إذا كان يمكن للنموذج الذي تصوّره شومبيتر عن الاقتصاد الاشتراكي أن ينجح بكفاءة أكبر من الذي حصل في الأنظمة الاقتصادية للدول الاشتراكية، لو قُدّر له أن يُطبَّق. طبعاً، الجواب على سؤال من هذا النوع، مستحيل. وبما أن شومبيتر لم يناقش عدداً من الصعوبات التي يمكن أن تعرقل نظامه، فمن حق الإنسان أن يرفض اقتراحه بوصفه طوباويّاً وساذجاً ـ ومن بين الصعوبات يمكن أن نذكر إخفاق الهيئة المركزية في وضع أسعار صحيحة، وفشل محلاّت الدولة التجارية في تنظيم أسعارها استجابةً لطلب المستهلك.

وأخيراً، هناك قسم من كتاب شومبيتر هو مصيب اليوم كما كان في الأصل عندما كتب، وهو ما تعلّق بالديمقراطية (القسم الرابع). وفي هذا، ينشئ شومبيتر تمييزه المشهور (المستفاد من فيبر بين الديمقراطية كقيمة عليا في ذاتها من جهة، أي («العقيدة الكلاسيكية للديمقراطية»)، والديمقراطية كطريقة لانتخاب القادة، أي الديمقراطية المنافسة على القيادة السياسية، من جهة أخرى. وبينما يعتبر النوع

الأول، الديمقراطية قيمةً ميتافيزيقيةً يراد تحقيقها، أي إرادة الشعب، فإن النوع الثاني يراها طريقةً تمكّن المواطنين من انتخاب قادتهم. والقَيِّم في مناقشة شومبيتر للديمقراطية، كقيمة في ذاتها، هي ثبات هجومه على الأوهام المختلفة، مثل الفكرة التي تفيد بأن العمل الوحيد للسياسي هو تنفيذ إرادة الشعب المزعومة. فيوضّح شومبيتر ذاكراً واحداً من الأمور التي تحصل، وهو أن السياسيين لهم مصالحهم المختلفة، وهذه الحقيقة يجب تذكّرها من أجل الوصول إلى صورة واقعية عن كيفية عمل الديمقراطية. وهناك أمر آخر، ألا وهو أن الأكثرية لا تمثل «الشعب» ـ وإنما الأكثرية وحدها.

وبفضل مناقشته الرائعة للديمقراطية، كان شومبيتر مشاركاً مع عدد من المفكرين الذين أسهموا في نظريتها إسهامات مطوِّرة.

ومع تسليمنا بهذا، يجب طرح السؤال عمّا إذا لم يكن شومبيتر مبالغاً في هجومه على «العقيدة الكلاسيكية للديمقراطية»، وأنه انتهى إلى القول بنظرة إلى الديمقراطية سلبية متطرفة، إن لم نقل، تشاؤمية. وقد يكون محقاً في التأكيد على أن الديمقراطية وسيلة لانتخاب القادة ـ لكن، ألا يمكن فهمها قيمةً في ذاتها، في الوقت نفسه؟ والواقع أنه كلما ازداد اعتبار الديمقراطية في شعب ازداد توق الشعب (وهذا ما يمكن أن يفترضه الإنسان) لتحدّي ذلك النوع من الديمقراطية السلطوية وذات الصورة الهرمية التي كانت في عقل شومبيتر (بعد استعارته فكرة فيبر). كما يمكن أن يتساءَل الإنسان عن مدى علاقة هجوم شومبيتر على «العقيدة الكلاسيكية للديمقراطية» باحتقاره للجماهير. وعلى سبيل المثال، هل المواطن النموذجي «يصبح بدائياً من جديد» حالما «يدخل الميدان السياسي»؟ هل هذا الكلام صائب؟[25].

---

(25) المصدر نفسه، ص 262.

والحق، أن تحليل شومبيتر للديمقراطية يستحق مناقشةً أعمق مما يمكن أن يكون هنا. أما حكمنا الأخير على كتاب شومبيتر فهو أنه يوحي، دائماً، بالمناقشة، سواء وافق الإنسان على وجهة نظر المؤلف أو خالفها. وهو ذاته يقول، إن طموحه الرئيسي وراء كتابة الكتاب تمثَّل في رغبته في خضّ عقل القارئ وجعله يفكّر. وهذا شومبيتر يكتب في مقدّمة الطبعة الثانية، فيقول: «نحن نرفض الدعوة إلى التفكير ونكره المناقشة غير المألوفة التي لا تتطابق مع ما كنا نعتقد به أو نودّ الاعتقاد به». ويتابع قائلاً: «والآن هذا هو، وبالضبط، ما أردت أن أخدم القارئ، فأنا أردت إرادةً حقيقية أن أجعله يفكِّر»[26].

ريتشارد سويدبيرغ (Richard Swedberg)

جامعة ستوكهولم

(26) Schumpeter, *Capitalism, Socialism and Democracy* (1950), p. 11.

القسم الأول

العقيدة الماركسية

تمهيد

إن معظم إبداعات العقل أو المخيّلة يغيب بعد فترة زمنية تتأرجح، ما بين فترة تناول الطعام أوحقبة جيل كامل، ومع ذلك فإن بعضها لا يغيب أبداً. لكنه يتعرّض لظواهر كسوف، فيعود من جديد بملابس فردية وبآثاره الشخصية الباقية التي تركتها عليه الأحداث والتي يمكن للناس أن يروها ويلمسوها، وليس كعناصر غير مدركة من إرث ثقافي. ويمكن أن ندعو الإبداعات التي يشتمل عليها هذا البعض، «الإبداعات العظيمة»، ولا يضير هذا التعريف كونه يربط العظمة بالحيوية. وهذه الكلمة، وبهذا المعنى، هي التي تنطبق، ومن دون أدنى شك، على رسالة ماركس. غير أن ثمّة فائدة إضافية لتعريف العظمة بواسطة ظواهر العودة إلى الانبعاث، وهي: أنها تصبح مستقلةً عن حبّنا وكراهيتنا. ونحن لا نحتاج لأن نعتقد بأن إنجازاً عظيماً لابدّ له من أن يكون، وبالضرورة، مصدر نور أو عظمة سواء في تصميمه الأساسي أو تفاصيله. وعلى العكس تماماً، قد نعتقد بأنه قوى ظلاميّة، وقد نفكر بأنه خاطئ جوهرياً أو نخالفه في أيّ عدد من النقاط. وفي حالة النظام الماركسي، لا يكون مثل هذا الحكم المعاكس أو البرهان الداحض الدقيق، وبفضل إخفاقه في تحقيق إصابة قاتلة، إلاّ خدمة تؤدّي إلى إبراز قوة البنية.

لقد شهدت العشرون سنة الماضية انبعاثاً ماركسياً ملفتاً للنظر. ولم يكن مفاجئاً أن يعود المعلّم العظيم للمذهب الاشتراكي إلى ذاته في روسيا السوفياتية. ومن خصائص مثل عمليات وضع القوانين أن يكون ما بين المعنى الحقيقي لرسالة ماركس والممارسة البلشفية وأيديولوجيتها، فجوةً عظيمةً، على الأقل، مثل الذي كان بين ديانة سكان منطقة الجليل في شمال فلسطين وممارسة أمراء الكنيسة وأيديولوجيتهم أو إقطاعيّي القرون الوسطى.

غير أن هناك انبعاثاً آخر لا يكون شرحه بذات السهولة ـ نعني الانبعاث الماركسي في الولايات المتحدة. وهذه الظاهرة ذات أهمية ملفتة، وذلك لعدم وجود نوع مهم من الماركسية في أوساط الحركة العمالية أو في تفكير المفكّرين الأميركيين حتى العشرينيات. وكانت الماركسية هناك، ودائماً، سطحية، وتافهة، ولا وزن لها. زد على ذلك، لم ينتج نموذج الانبعاث البلشفي نشاطاً مفاجئاً مماثلاً في تلك الأقطار التي كانت، سابقاً، غارقةً في الماركسيولوجيا. وفي ألمانيا، بخاصة، التي وُجد فيها أقوى تراث ماركسي بقيت مجموعة أرثوذوكسية صغيرة حيّةً في فترة الانتعاش الاشتراكي الذي حصل بعد الحرب كما كانت خلال فترة الركود الاقتصادي. غير أن قادة الفكر الاشتراكي (وليس فقط أولئك الذين تحالفوا مع الحزب الديمقراطي الاجتماعي، لكن، أيضاً، أولئك الذين تجاوزوا كثيراً المحافظة الحذرة في المسائل العملية) كشفوا عن مقدار ضئيل من العودة إلى المعتقدات القديمة، وبينما كانوا يعبدون الرب، اهتموا بإبقائه على مسافة وبالتفكير في المسائل الاقتصادية تماماً مثل الاقتصاديين الآخرين. لذلك، وقفت الظاهرة الأميركية وحدها، خارج روسيا. ونحن لسنا

معنيين بأسبابها. غير أن ما يجدر القيام به هو إلقاء نظرة على ما يحيط بالرسالة التي أرادها الأميركيون لأنفسهم ومعناها[1].

(1) المصادر لكتابات ماركس ستحصر في الحدّ الأدنى، ولن تقدّم معلومات عن حياته. وهذا غير ضروري لأن القارئ الراغب في الحصول على قائمة تشتمل على كتابات ماركس وحياته يجد كل ما يحتاجه في أي قاموس، وبخاصة في (*Encyclopedia Britannica*) أو (*Encyclopaedia of the Social Sciences*) وأفضل بداية لدرس ماركس تكون بقراءة كتابه **الرأسمال** (*Das Kapital*) (وأول ترجمة له إلى الإنجليزية أنجزها س. مور (S. Moore) وإ. أفلينغ (E. Aveling) وهي التي حررها ف. إنجلز (F. Engels) في عام 1886). وبالرغم من وجود مقدار ضخم من العمل الكتابي الحديث، فإني ما زلت أرى أن السيرة التي كتبها مرينغ (Mehring) هي الفضلى، من وجهة نظر القارئ العمومي، على الأقل.

الفصل الأول
ماركس النبي

لم يكن إقحامُ تشبيه مستمدٍّ من عالم الدين في عنوان هذا الفصل زلّةَ لسان، وثمّة أكثر من مجرد تشبيه، فالماركسية، وبمعنى مهم من معانيها، هي دين. وهي تقدّم للمؤمن، **أولاً**، نظاماً من الغايات الأخيرة التي تجسِّد معنى الحياة وهي معايير مطلقة بها تُقاس الأحداث والأعمال، و**ثانياً**، هي دليل لتلك الغايات يتضمّن خطةَ خلاص والإشارة إلى الشرّ الذي ستُخلِّص منه البشرية، أو قسماً مختاراً منها. ويمكننا أن نزيد في التحديد، فنقول: الاشتراكية الماركسية تنتمي، أيضاً، إلى تلك الفئة التي تَعِد بالفردوس إلى هذا الجانب من القبر. وأعتقد أن صياغة لهذه الخصائص يقوم بها باحث في تاريخ الأديان ستوفّر تصنيفاً وتعليقاً قد يؤدّيان إلى ما هو أعمق في الماهيّة السوسيولوجية للماركسية من أي شيء يمكن أن يقوله اقتصادي وحده.

وأقلّ نقطة مهمة تتحصّل من هذه الصياغة، هي أنها تشرح نجاح الماركسية[1]. والإنجاز العلمي المحض، لا يمكن أن يحرز الخلود

---

(1) الصفة الدينية للماركسية تشرح أيضاً الموقف المميّز للماركسي الأرثوذكسي من =

بالمعنى التاريخي الماركسي، حتى لو كان يفوق بكماله ما كان في حالة ماركس. كما لا تقدر على تحقيق ذلك ذخيرته من الشعارات الحزبية. هناك جزء من نجاحه، وهو جزء ثانوي، يُعزى إلى العبارات الكثيرة والحماسية العنيفة الحاوية اتهامات عاطفية وإيماءات حانقة جاهزة للتوظيف من على أي منبر، والتي وضعها في متناول أتباعه. كل ما نحتاج قوله عن هذه الناحية من المسألة هو أن هذه الذخيرة من السلاح خدمت القصد منها خدمةً جيدة ولا تزال، لكن إنتاجها حمل عيباً، وهو: لكي يمكن صياغة مثل هذه الأسلحة لساحة الصراع الاجتماعي، كان على ماركس أن يلوي الأفكار التي تستنبط منطقياً من نَسَقه الفكري، أو ينحرف عنها. ولو كان ماركس مجرد مموِّن عبارات، لكان انتهى الآن. والناس لا يقرّون بجميل هذا النوع من الخدمة، وينسون بسرعة أسماء من كتب نصوص الأوبرات السياسية.

غير أن ماركس كان نبيّاً، ولكي نفهم طبيعة هذا الإنجاز، علينا أن نراه في الوضع الذي كان في زمانه. كان التحقيق البورجوازي في ذروته، والحضارة البورجوازية في دركها الأسفل، وكان هناك زمن المادّية الميكانيكية، ووَسَط ثقافي لم ينمّ بعد عن إشارة عن وجود فن جديد ونمط حياة جديد في رحمه، وكان يتكاثر بصورة مبتذلة ومنفّرة. وتلاشى الإيمان الحقيقي بسرعة من جميع طبقات المجتمع وانطفأ معه شعاع النور الوحيد في عالم الإنسان العامل (ما عدا ما يمكن اشتقاقه من مواقف روشدايل (Rochdale) ومصارف التوفير)، بينما عبّر المفكرون عن رضاهم الكبير **بمنطق مل** (*Mill's Logic*) وقانون الفقير.

= الخصوم. وبالنسبة إليه، كما بالنسبة إلى أيّ مؤمن بعقيدة، لا يبدو الخصم مخطئاً فحسب، لكنه مرتكب خطيئة. والانشقاق مرفوض أخلاقياً وليس فكرياً فقط. وليس هناك من عذر يجيزه بعد الكشف عن الرسالة.

آنذاك، عنت الرسالة الماركسية الواعدة بفردوس الاشتراكية الأرضي، لقلوب ملايين البشر شعاعاً من الضوء جديداً ومعنى جديداً للحياة. لنسمِّ الديانة الماركسية عقيدةً مزيّفةً، أو صورة كاريكاتورية عن الإيمان ـ وهناك الكثير مما يقال لدعم هذه النظرة لكن لا نغضنَّ النظر عن عظمة إنجازها أو يفوتنا الإعجاب بذلك. ولننتبه إلى أن كل تلك الملايين، تقريباً، لم تكن قادرةً على فهم الرسالة وتقدير أهميتها الحقيقية. وذاك كان مصير جميع الرسالات. الشيء المهم هو أن الرسالة وضعت في إطار معيّن ونُقلت بطريقة يقبلها العقل الوضعي في زمانها، والذي كان، ولا شك، بورجوازياً، بصورة جوهرية، غير أنه لا توجد مفارقة في القول، إن الماركسية هي جوهرياً، نتاج العقل البورجوازي. وهذا حصل، من جهة، عن طريق صياغة قوية جداً، لذلك الشعور بالإحباط والمعاملة السيئة، كانت الموقف الشفائي الذاتي لفشل الكثيرين، ومن جهة أخرى، عن طريق الإعلان عن أن التحرير الاشتراكي من هذه الأمراض يقينيّ بالبرهان العقلي.

ولنلاحظ كيف نجح الفن العالي، هنا، في نَسج تلك الرغبات الملحّة ذات العقلية المضافة التي تركتها الديانة المتقهقرة حائرةً مثل الكلاب من غير أصحابها، والميول العقلية والمادية لذلك الزمان التي لا يمكن مقاومتها، والتي لا تتساهل مع أي مذهب لا يكون له معان علمية أو معان علمية زائفة. والوعظ في الهدف لا تأثير له، وتحليل عملية اجتماعية يهم مئات قليلة من الاختصاصيين، غير الوعظ في زيّ التحليل والتحليل العازف على حاجات القلوب، وهما اللذان حققا ولاءً عاطفياً ووهبا الماركسي تلك النعمة العليا التي تمثّلت في الاعتقاد بأن الإنسان وما يمثّل لا يمكن دحره، بل، لابدّ له من أن يتغلّب ويكون ظافراً في نهاية الأمر. وطبعاً، هذا لا يغطي كل الإنجاز. إن القوة الشخصية ولمعة النبّوة فعلا فعلهما بمعزل عن

محتويات المذهب. فلا حياة جديدة ولا معنى جديد للحياة يمكن أن يتكشّفا من دونهما. غير أن هذا الأمر لا يعنينا هنا.

لابدّ من قول شيء عن قوة إقناع محاولة ماركس وصحتها في مجال البرهان على لزوميّة الهدف الاشتراكي. وتكفي ملاحظة ما دعوناه، أعلاه، صياغته لمشاعر الكثيرين من غير الناجحين. وهي أن الصياغة لم تكن صياغةً لمشاعر، سواء أكانت واعية أم غير واعية، بل، يمكننا أن نقول، إنها كانت محاولة لاستبدال المشاعر الواقعية بكشف صادق أو كاذب عن منطق التطوّر الاجتماعي. وقيام ماركس بعمل كهذا ونسبته للجماهير - وبطريقة غير واقعية - شعاراته عن «الوعي الطبقي»، كان مزوِّراً لبسيكولوجيا العامل (التي تتمركز في الرغبة في أن يصير بورجوازياً صغيراً وأن تساعده لبلوغ تلك المرتبة قوةً سياسيةً)، لكن، لمّا كان لتعليمه تأثير، فهو توسَّع فيه وعظّمه أيضاً. ولم يذرف أيّ دموع عاطفية لجمال الفكرة الاشتراكية. وفي هذا يَمثُل أحد مزاعمه بالتفوّق على ما أسماه الاشتراكيين الطوباويين. كما إنه لم يمجِّد العمال فيصفهم بأبطال العمل الشاق اليومي كما إنه يحب البورجوازيون أن يفعلوا عندما يرتجفون أمام حصصهم. لقد كان بريئاً من أي ميل لتملّق العامل، وواضحاً عند بعض أتباعه الأضعف من سواهم. ومن المحتمل أنه كان له إدراك واضح عن ماهيّة الجماهير، وكان يتطلع بعيداً فوق رؤوسهم، نحو الأهداف الاشتراكية التي يتعدّى مجملها تفكيرهم وإرادتهم. كما إنه لم يعلِّم أيّ مثل عليا وضعها هو بنفسه. مثل هذا الغرور كان غريباً عنه. وكما يصوِّر كل نبيّ نفسه الناطق الوضيع باسم ربّه، لم يتظاهر ماركس بالكلام عمّا يزيد عن منطق عملية التاريخ الديالكتيكية. فهناك كرامة في كل هذا تعوِّض عن التفاهات الكثيرة وأشكال الابتذال التي ألّفت معها تلك الكرامة ما يشبه الحلف الغريب، وذلك في عمله وفي حياته.

وأخيراً، هناك نقطة يجب عدم إغفالها. لقد كان ماركس، شخصياً، أرقى من أن يتعاطى مع أساتذة الاشتراكية السوقيين الذين لا يعرفون هيكلاً إذا رأوه. لقد كان قادراً على فهم الحضارة والقيمة «المطلقة نسبياً» لقيمها، مهما شعر بنفسه أنه بعيد عنها. ولا يوجد، من هذه الناحية، أفضل شهادة على سعة عقله، ويمكن تقديمها، من **البيان الشيوعي** (*The Communist Manifesto*) الذي كان عرضاً متوهجاً[2]، لانجازات الرأسمالية، وحتى في إعلانه الحكم بموتها **المستقبلي** (*Pro Futuro*)، فهو لم يخفق أبداً في إدراك ضرورتها التاريخية. ويتضمن هذا الموقف، طبعاً، كثيراً من الأشياء قد يكون ماركس غير راغب في قبولها. غير أنه تعزّز بها بلا شك، ويسّرت له قبولها، بسبب ذلك الإدراك للمنطق العضوي للأشياء الذي قدّمت نظريته في التاريخ أحد تعبيراته. فالأشياء الاجتماعية كانت مُنظّمةً عنده، ومهما بدا مثل المتحلّقين في المقاهي في بعض مفاصل حياته، فإن نفسه الحقيقية إحتقرت ذلك النوع من الأشياء. ولم تكن الاشتراكية، عنده، هَوَساً يحجب كل ألوان الحياة ويخلق كراهيةً غير صحية وغبيّة أو ازدراءً للحضارات الأخرى. وهناك، وبأكثر من

(2) قد يبدو هذا مبالغاً به. لكن دعونا نقتبس من الترجمة الإنجليزية المجازة ما يأتي: [البورجوازية... كانت أول من بيّن ما ينتج نشاط الإنسان. لقد قامت بعجائب تفوق كثيراً الأهرام المصرية، وأقنية جر المياه الرومانية، والكاتدرائيات القوطية... فالبورجوازية... جذبت كل الأمم... إلى الحضارة... وأشادت مدناً ضخمة... وهكذا خلّصت قسماً كبيراً من السكان من بلاهة الحياة الريفية. . . (sic!) والبورجوازية وخلال حكمها الذي لا يتعدّى المئة سنة، خلقت قوى إنتاج أوسع وأضخم مما حصل في الأجيال السابقة كلها]. ولنلاحظ أن كل الإنجازات المشار إليها نُسِبت **إلى البورجوازية وحدها**، وهذا يفوق رأي عدد من الاقتصاديين البورجوازيين. وهذا هو جُلّ ما عنيته بالمقطع أعلاه. وهو يختلف، وبشكل بارز، عن آراء الماركسية السوقية في هذه الأيام، أو عن مادة الفبلنايت (Veblenite) الخاصة بالراديكالي اللاماركسي الحديث. ولأقل حالاً ما يأتي: لا يوجد زيادة على ذلك في أي شيء سوف أقوله في القسم الثاني عن أداء الرأسمالية.

معنى، تسويغ للعنوان الذي رآه مناسباً لنوع فكره الاشتراكي وللإرادة الاشتراكية المندمجين معاً بواسطة موقعه الأساسي، نعني عنوان: الاشتراكية العلمية.

الفصل الثاني

ماركس السوسيولوجي

علينا أن نقوم، الآن، بشيء، هو محلّ اعتراض كبير من قِبَل المؤمنين. فهم يمتعضون، وبصورة طبيعية، من أي تطبيق لتحليل بارد لما يعدّونه ينبوع الحقيقة ذاته. ومن بين أكثر الأشياء التي تغيظهم، هو تقطيع عمل ماركس إلى قطع ومناقشتها قطعةً قطعة. ويقولون، إن هذا العمل في حدّ ذاته يكشف عن عجز البورجوازي عن إدراك الكلّ المتألّق، الذي يكمّل كل جزء منه الجزء الآخر، ويوضّحه، بحيث يُضيِّع المعنى الحقيقي، عندما ينظر إلى أي جزء واحد، وحدةً أو ناحيةً واحدةً في حدّ ذاتها. وعلى كل حال، لا خيار لنا. وبعد أن اقترفنا الإثم وتناولنا ماركس السوسيولوجي بعد ماركس النبيّ أقول: إني لا أقصد إنكار وجود وحدة رؤية اجتماعية تنجح في إضفاء مقدار من الوحدة التحليلية، هي أقرب إلى ما يشبه الوحدة، على عمل ماركس، أو حقيقة أن كل جزء من عمله، مهما كان ذا استقلال داخلي، هو مترابط مع كل جزء آخر. ويبقى هناك استقلال كافٍ في ناحية من المنطقة الواسعة لإفساح المجال للطالب لقبول ثمار جهده المبذول في إحدى النواحي ورفض جهود النواحي الأخرى. يُفتقد في العملية مقدار كبير من سحر الإيمان، لكن شيئاً ما

يُكتسب بإنقاذ حقيقة مهمة ومثيرة هي أثمن بما لا يُقاس، في ذاتها، مما لو رُبطت بحطام لا رجاء فيه.

وأول ما ينطبق هذا على فلسفة ماركس التي سنزيحها من طريقنا مرّةً وإلى الأبد. كان ماركس، وهو المتدرِّب الألماني وذو العقل التأمّلي، له أساس كامل في الفلسفة وشغف قويّ بها. وشكلت الفلسفة المحضة، ومن النوع الألماني، بدايته وهوى شبابه، وفكَّر في أن تكون مهنته لوقت ما. وكان ماركس من الهيغليين الشباب، وهذا يعني، وبصورة تقريبية، القبول بالمواقف والمناهج الأساسية لهيغل مع حذف التأويل المحافظ الذي صنعه العديد من أتباعه، واستبداله بنقيضه، وهذا ما فعله ماركس ومجموعة الهيغليين الشباب. وتظهر هذه الخلفية في جميع كتاباته حيث تسنح الفرصة. ولا عجب أن يمسك قرّاؤه من الألمان ومن الروس، وبداعي من ميلهم العقلي وتدريبهم المماثل، بهذا العنصر ويعتبرونه مفتاح النَسَق.

وأنا أعتقد أن في هذا خطأً وظلماً لقوى ماركس العلمية. وقد استبقى هواه المبكر طوال حياته كلها. كما تمتّع بمماثلات صوريّة معيّنة، يمكن الوقوع عليها، بين حجّته وحجّة هيغل. وأحبَّ أن يثبت الفلسفة الهيغلية وأن يَستعمل التعابير الهيغلية. غير أن ذلك كان كل الذي حصل. وهو لم يتخلَّ في أي موضع من أعماله عن العلم الوضعي لمصلحة الميتافيزيقا. وكان يرى نفسه كذلك في مقدمة الطبعة الثانية للمجلد الأول من كتاب: **الرأسمال** (*Das Kapital*) وما ذكره هناك كان صحيحاً، ولا مجال لخداع النفس بتحليل حجّته التي كانت، وبصورة دائمة تقوم على الواقع الاجتماعي، ولم تكن المصادر الحقيقية لأقواله، ولا لأي واحد منها، في نطاق الفلسفة. فالمعلِّقون أو النقّاد الذين انطلقوا من الجانب الفلسفي كانوا عاجزين عن القيام بهذا، لأنهم لم يملكوا معرفةً كافية عن العلوم الاجتماعية

المشمولة. وعلاوةً على ذلك، فإن ميل الذين يبنون أنساقاً فلسفيةً يجعلهم كارهين لأيّ تأويل آخر إلاّ التأويل الذي ينطلق من مبدأ فلسفي ما، لذا فقد رأوا الفلسفة في الجمل الأكثر واقعية والمتعلقة بالخبرة الاقتصادية، فحوّلوا، بذلك، المناقشة إلى الطريق الخاطئ، مضلّلين الأصدقاء والأعداء على حدّ سواء.

أدخل ماركس السوسيولوجي في عمله عُدّةً تألّفت، رئيسياً، من سيطرة واسعة على الواقع التاريخي والمعاصر. وكانت معرفته بالواقع المعاصر، دائماً، معرفة متأخّرة، إذ كان أكثر البشر قراءةً للكتب، لذا، فإن المواد الأساسية، غير مواد الصحف، كانت تصله متخلّفة من الناحية الزمنية. لكن لم يَفُته أي عمل كتابي تاريخي في زمنه له أهميةً عامةً أو مجال عام، بالرغم من أن الكثير من أدب المقالات المنفردة فاته. وفي حين أننا لا نستطيع أن نثني على كمال معلوماته في هذا الميدان كما إننا نمدحه على سعة إطلاعه في ميدان النظرية الاقتصادية، فإنه كان قادراً على أن يشرح رؤاه الاجتماعية بكثير من التفاصيل التي كانت موثوقيّتها فوق مقاييس السوسيولوجيين في زمانه، وليس بأشكال تصويرية تاريخية كبيرة فحسب. وشمل هذه الوقائع بنظرة نفذت في داخل الظواهر العشوائية الخالية من النظام الموجودة على السطح متغلغلةً إلى المنطق الفخم للأحداث التاريخية. وفي هذا المجال، لم تكن هناك العاطفة وحدها، ولا الدافع التحليلي وحده، فقد كانا كلاهما. وكان حاصل مسعاه لصياغة ذلك المنطق، المدعو التأويل الاقتصادي للتاريخ[1]، أحد أعظم الإنجازات الفردية في علم الاجتماع إلى يومنا. وقبله، كانت المسألة

(1) كان أول ما نشر في ذلك الهجوم العنيف على ما كتبه برودون (Proudhon) عن (*Philosophie de la Misère*) والذي حمل عنوان: (*Das Elend der Philosophie,* 1847)، وهناك نسخة أخرى شملها **البيان الشيوعي** (*Communist Manifesto,* 1848).

لا أهمية لها، سواء أكان هذا الإنجاز أصلياً بكلّيته أم لم يكن، ومدى الفضل الجزئي الذي يعود إلى الأسلاف، الألمان منهم والفرنسيين.

إن التأويل الاقتصادي للتاريخ لا يعني أن البشر هم، بوعي منهم أو بغير وعي، وبصورة كلية أو رئيسة، متحركون بدوافع اقتصادية. وعلى العكس، إن شرح دور وآليّة الدوافع اللاإقتصادية وتحليل الطريقة التي يعكس بها الواقع الاجتماعي نفسه في نفوس الأفراد هو عنصر جوهري في النظرية وأحد أهم إسهاماتها. لم يقل ماركس، إن الأديان، والميتافيزيقا، ومدارس الفن، والأفكار الأخلاقية، والإرادات السياسية ممكن اختزالها إلى دوافع اقتصادية أو لا شأن لها. كل محاولته اقتصرت على الكشف عن **الشروط** الاقتصادية التي تُؤطرها، والتي تصف نشوءها وسقوطها. فكل وقائع ماكس فيبر[2] ومناقشاته تتلاءم تماماً مع نَسَق ماركس. والذي أحرز اهتمام ماركس أكثر من أيّ شيءٍ آخر هو المجموعات الاجتماعية والطبقات، وطرق شرح هذه المجموعات والطبقات لنفسها وجودَها الخاص، وموقعَها، وسلوكَها. لذا، صبَّ ماركس قوارير غضبه المرّ على المؤرّخين الذين نظروا إلى تلك المواقف وتعابيرها (أي الأيديولوجيات، أو كما أحبّ باريتو (Pareto) أن يقول، **الاشتقاقات** (Derivations)) نظرة سطحيةً وحاولوا تأويل الواقع الاجتماعي بها. غير أنه إذا لم تكن الأفكار والقيم، بالنسبة إلى ماركس، محرّكات أوّلية للعملية الاجتماعية، كذلك، هي ليست مجرد دخان. وإذا جاز لي أن أستخدم المماثلة، أقول، إن دورها في الماكينة الاجتماعية هو

---

(2) ما ذُكر أعلاه يشير إلى أبحاث فيبر في سوسيولوجيا الأديان، وبخاصة إلى دراسته المشهورة: (*Die protestantische Ethik und der Geist des Kapitalismus*) والتي أعيد نشرها في أعماله الكاملة.

مثل دور أحزمة النقل. ونحن لا نستطيع أن نقول شيئاً عن أهم تطوّر ملفت لهذه المبادئ حصل بعد الحرب، يقدم أفضل مثَل يشرح ذلك، نعني علم اجتماع المعرفة[3]. غير أن قول هذا القدر كان ضرورياً، لأن ماركس أسيء فهمه من هذه الناحية، بصورة دائمة. وحتى صديقه إنجلز (Engels)، وعند قبر ماركس المفتوح، عرّف النظرية التي نحن بصددها، بقوله، إنها تعني، وبالضبط، أن الأفراد والمجموعات تدفعهم الدوافع الاقتصادية بصورة رئيسة، وهذا خطأ من نواح مهمة، والباقي تافه تفاهةً تبعث على الشفقة.

ومازلنا نتكلم في هذا السياق، يمكننا أن نذبَّ عن ماركس ضد سوء فهم آخر، وهو يَمثل في أنه غالباً ما سُمّي التأويل **الاقتصادي** للتاريخ بالتأويل **المادي**. وكانت هذه التسمية من ماركس نفسه. وقد راجت هذه العبارة رواجاً كبيراً لدى بعض الناس، وعكس ذلك لدى بعضهم الآخر. غير أنها عبارة عديمة المعنى تماماً. وليست فلسفة ماركس أكثر ماديةً من فلسفة هيغل، ونظريته في التاريخ ليست ماديةً أكثر من أي محاولة لوصف العملية التاريخية بواسطة الوسائل التي هي بتصرف العلم التجريبي. ولابدّ أن يكون واضحاً أن هذا متّسق منطقياً مع أي معتقد ميتافيزيقي أو ديني ـ تماماً مثلما هي أي صورة فيزيائية عن العالم. وحتى لاهوت القرون الوسطى ذاته يوفِّر طرُقاً تمكِّن من تأسيس هذا الاتّساق[4].

---

(3) الكلمة الألمانية هي (Wissenssoziologie)، وأفضل الأسماء التي يمكن ذكرها ماكس شيلر (Max Scheler) وكارل مانهايم (Karl Mannheim) وتفيد مقالة الأخير حول الموضوع، المنشورة في القاموس الألماني كمقدّمة، والمقالة هي (*Handwörterbuch der Soziologie*).

(4) سبق أن قابلت عدداً من الكاثوليكيين الراديكاليين، وأحدهم كان كاهناً، وجميعهم تقيّ، فوجدت أنهم أخذوا بهذه النظرة، والواقع هو أنهم أعلنوا أنهم ماركسيون في كل شيء ما خلا المسائل التي تتعلق بالإيمان.

والواقع أنه يمكن وضع ما تقوله النظرية في جملتين، هما: **1** ـ أشكال الإنتاج أو حالاته هي المحدِّد الأساسي للبنى الاجتماعية التي بدورها تنتج مواقفاً، وأفعالاً، وحضارات. وقد أوضح ماركس قصده بقوله المشهور، وهو أن «طاحونة اليد» خلقت مجتمع الإقطاع و«الطاحونة البخارية» خلقت المجتمع الرأسمالي. مثل هذا القول يؤكد على العنصر التكنولوجي بمقدار خطر، لكن يمكن القبول به بشرط الفهم أن التكنولوجيا وحدها ليست كل ما في الأمر. وبجعل المعنى أكثر شعبيةً بمقدار قليل مع إدراكنا بأننا عندما نفعل ذلك نفقد الكثير من معناه، يمكننا القول، إن عملنا اليومي هو الذي يشكل عقولنا، وأن موقعنا داخل عملية الانتاج هو الذي يحدِّد نظرتنا إلى الأشياء ـ أو النواحي التي نراها من الأشياء ـ ومدى الحرية الاجتماعية التي تكون تحت تصرف كل واحد منا. **2** ـ لأشكال الانتاج نفسها منطقها الخاص، أي إنها تتغيّر وفقاً لضرورات باطنة فيها لكي تنتج خلفاً لها بعملها الخاص. ولكي نوضِّح بالمثل الماركسي ذاته، نقول: إن النظام المختصّ «بطاحونة اليد» يخلق وضعاً اقتصادياً واجتماعياً يصبح فيه تبنّي الطريقة الميكانيكية للطحن ضرورة عملية يعجز الأفراد أو المجموعات عن تبديلها. ونشوء وعمل «الطاحونة البخارية» يخلق، بدوره، وظائف ومواقع اجتماعية جديدة، ومجموعات ونظرات جديدة، تطوّرت وتفاعلت بطريقة تعدّت إطارها. وهنا نقع على المحرِّك المسؤول، قبل أي شيء، عن التغيّر الاقتصادي، ونتيجةً لهذا، عن أي تغيرّ اجتماعي آخر، وهو محرّك لا يتطلّب عمله ذاته أي دافع خارجٍ عنه.

كِلا القولين يحتويان، ولا شك، على قدر كبير من الصدق وهما، كما سوف نرى في مراحل عدّة في طريقنا، فرضيتان نفيستان وناجحتان. وهكذا يتهاوى، وبصورة كاملة، معظم الاعتراضات

الجارية، وعلى سبيل المثال، كالتي يشير رفضها إلى تأثير العوامل الأخلاقية أو الدينية، أو الاعتراض الذي سبق أن طرحه إدوارد برنشتاين (Eduard Bernstein) الذي أكّد، وببساطة مبتهجة أنّ «للبشر رؤوساً»، وبالتالي، يستطيعون أن يعملوا كما يختارون. بعد ما ذكرناه، أعلاه، ليس من الضروري الكلام عن ضعف مثل هذه الحجج: لأن البشر «يختارون» مسار عملهم الذي لا تفرضه المعطيات الموضوعية للبيئة بطريقة مباشرة، غير أنهم يختارون من مواقع، ووجهات نظر ونوازع، لا تشكل مجموعة أخرى من المعطيات المستقلة، وإنما هي نفسها مصاغة على نموذج المجموعة الموضوعية.

ومع ذلك، هناك سؤال يُطرح عمّا إذا كان التأويل الاقتصادي للتاريخ أكثر من مقاربة ملائمة يُتوقع لها أن تنجح بصورة أقل إرضاءً، في بعض الحالات، مما هي في حالات أخرى. وهناك تقييد حصل في البداية، فالبنى الاجتماعية، والنماذج، والمواقف ليست عملةً نقدية لا تذوب مباشرة. وحالما تتم صياغتها تثبت. وقد تظل متماسكةً لقرون، وبما أن البنى والنماذج المختلفة تعرض درجات مختلفة من هذه القدرة على البقاء، فإننا دائماً ما نجد أن مجموعةً واقعيةً وسلوكاً قومياً يفترق كثيراً أو قليلاً عما يمكن أن نتوقعه، أن يكون إذا حاولنا أن نستدلّه من الأشكال السائدة للعملية الإنتاجية. ومع أن هذا ينطبق بصورة عامة، فإنه يُرى بأوضح ما يكون عندما تُنقل بنية باقية نفسها نقلاً مادياً من بلد إلى آخر. والوضع الاجتماعي الذي خلقه في صقلية الفتحُ النورماندي يوضح ما أعني. وماركس لم يغفل مثل هذه الوقائع، إلاّ أنه نادراً ما أدرك ما تتضمنه.

وهناك حالة ذات صلة وهي ذات أهمية أكثر شؤماً. فلنفكّر بظهور نموذج الأسياد الإقطاعي في مملكة الفرنجة خلال القرنين

السادس والسابع. لقد كانت هذه الحالة أهم حدث شكّل بنية المجتمع لعصور عديدة، كما إنها أثَّرت على شروط الإنتاج، والحاجات، والتكنولوجيا أيضاً. غير أن شرحها الأبسط نجده في عمل القيادة العسكرية الغاصّة بالأُسر والأفراد (وهؤلاء احتفظوا بتلك الوظيفة) الذين أصبحوا أسياداً إقطاعيين، بعد الغزو المحسوم للأرض الجديدة. هذه الحالة لا تتلاءَم مع المخطط الماركسي إطلاقاً، ويمكن ترجمتها لتشير إلى اتجاه مختلف. ولا شك أن وقائع لها هذه الطبيعة يمكن استحضارها بواسطة فرضيات مساعدة، لكن ضرورة إدخال مثل هذه الفرضيات معناه بداية نهاية للنظرية.

ثمَّة صعوبات أخرى تنشأ في مجرى محاولات التأويل التاريخي بواسطة المخطط الماركسي يمكن مصادفتها عن طريق إجازة مقدار، من التفاعل بين ميدان الإنتاج وميادين أخرى للحياة الاجتماعية[5]. غير أن سحر الحقيقة الأساسية التي تحيط به يعتمد، وبصورة دقيقة، على الصرامة وبساطة العلاقة المفردة التي يؤكدها، فإذا وقع الشك في هذا، فإن التأويل الاقتصادي للتاريخ سيحتلُّ مكانه بين نظريات أخرى من نوع مشابه ـ أي بوصفه إحدى الحقائق الجزئية الكثيرة ـ أو يفسح المجال لنظرية أخرى تقول بحقيقة أكثر أساسيَّةً. وعلى كل حال، لا مرتبتها كإنجاز ولا يُسرَها كفرضية ناجحة أُفسِدا بذلك.

وبالنسبة إلى المؤمن بذلك المخطط الماركسي، فإنه يراه المفتاح الرئيس لأسرار التاريخ الإنساني، جميعها. وإذا كنا نشعر، أحياناً، بأننا ميَّالون إلى الابتسام إزاء تطبيقاته الساذجة، فإن علينا أن نتذكّر نوع الحجج التي حلَّ محلَّها. وحتى الشقيقة العرجاء للتأويل

---

(5) سلّم إنجلز بذلك، وبحرية، في أواخر حياته ومضى بليخانوف (Plekhanov) إلى أبعد من ذلك، في ذلك الاتجاه.

الاقتصادي للتاريخ، أعني، نظرية ماركس في الطبقات الاجتماعية، تدخل في ضوء أفضل، حالما نبقي ذلك في عقلنا.

ومن جديد نقول، ما علينا أن نُسَجِّلُهُ، هو أنه كان إسهاماً مهماً، في المقام الأول. ولقد كان الاقتصاديون بطيئين، وبشكل غريب، في إدراك ظاهرة الطبقات الاجتماعية. طبعاً، هم كانوا يصنِّفون، وبصورة دائمة الأفراد الفاعلين الذين أنتج تفاعلهم عملياتهم. غير أن هذه الطبقات كانت، وببساطة، مجموعات من الأفراد عرضوا صفة مشتركة: فبعضهم صُنّف في طبقة الأسياد أو العمال، لأنهم يملكون الأرض أو لأنهم باعوا خدمات عملهم على التوالي. غير أن الطبقات الاجتماعية ليست نتاج تصنيف المراقب، وإنما هي كيانات حيّة وهي موجودة بهذه الصفة. ووجودها يؤدي إلى نتائج يغفل عنها المخطط الذي يرى المجتمع كما لو أنه مجموعة لا شكل لها من الأفراد والأسر. ويظل السؤال مفتوحاً حول أهمية ظاهرة الطبقات الاجتماعية للبحث في ميدان النظرية الاقتصادية البحتة. ولا شك في أن ذلك مهم جداً لتطبيقات عملية عديدة وللنواحي الأوسع، جميعها، الخاصة بالعملية الاجتماعية بوجه عام.

ويمكننا، بصورة تقريبية، أن نقول، إن الطبقات الاجتماعية دخلت في القول المشهور الموجود في **البيان الشيوعي** والذي أفاد أن تاريخ المجتمع هو تاريخ صراع الطبقات. طبعاً، في هذا القول وضع للرأي في أعلى وصف. غير أنه، حتى لو خفّضنا نبرته ليفيد القول بأن الأحداث التاريخية يمكن تأويلها، وغالباً، بمفردات المصالح الطبقية ومواقف الطبقات وأن البنى الطبقية القائمة هي، دائماً، عامل مهم في التأويل التاريخي، يظل ما يكفي ليخوِّلنا بأن نتكلم عن مفهوم يماثل في قيمته التأويل الاقتصادي للتاريخ، نفسه.

ومن الواضح أن النجاح في التقدم الذي افتتحه مبدأ الصراع الطبقي يعتمد على صحة النظرية الخاصة بالطبقات التي نتبنَّاها. إن صورتنا عن التاريخ وجميع تأويلاتنا للنماذج الثقافية وآلية التغيُّر الاجتماعي ستتباين طبقاً لما نختاره، مثلاً، هل نختار نظرية الطبقات العرقية، ونفعل مثل غوبينو (Gobineau) فنختزل التاريخ الإنساني إلى تاريخ صراع الأعراق، أو نختار نظرية الطبقات القائمة على تقسيم العمل على منوال شمولّر (Schmoller) أو دوركهايم (Durkheim)، ونحل النزاعات الطبقية باعتبارها نزاعات بين مصالح مجموعات مهنيّة. ثم، ليس مجال الخلافات الممكنة في التحليل محصوراً بمسألة طبيعة الطبقات. ومهما كانت النظرة التي نعتمدها، فإن الحاصل هو تأويلات مختلفة ينتج من تحديدات مختلفة للمصلحة الطبقية[6]. ومن آراء متباينة عن كيفية تمظهر العمل الطبقي ذاته. فالموضوع مرتع للانحياز إلى هذا اليوم، ولم يبلغ مرحلته العملية بعد.

والغريب أن ماركس، وفي حدود معرفتنا، لم يشرح، إطلاقاً، وبطريقة منظّمة ما هو واضح أنه أحد مرتكزات تفكيره. ومن الممكن أن يكون قد أرجأ العمل التوضيحي إلى النهاية البعيدة، وذلك لأن تفكيره كان يعمل بمفردات التصوّرات الطبقية لدرجة جعلته لا يشعر بضرورة الانشغال بالتعاريف، إطلاقاً. ومن الممكن، أيضاً، أن تكون بعض الأفكار المتعلقة به ظلّت من غير بتٍّ في عقله، وأن

---

(6) سيدرك القارئ أن رأي الإنسان بما هي الطبقات، وعلّة وجودها لا يحدِّدان تحديداً جامعاً مانعاً مصالح هذه الطبقات وكيفية سلوكها المبني على ما (هي). نعني قادتها، مثلاً، أو قاعدتها. تراه وتشعر به، في المدى الطويل أو القصير، بأنه مصلحتها أو مصالحها، سواء أصابت أو أخطأت. إن مسألة مصلحة الجماعة حبلى بالأشواك والأخطار المستورة، بصرف النظر عن طبيعة الجماعات المدروسة.

طريقه للوصول إلى نظرية مكتملة عن الطبقات قد اعترضته صعوبات خلقها هو نفسه بإصراره على مفهوم اقتصادي بحت، ومبسَّط، للظاهرة. قدّم ماركس وتلاميذه تطبيقات لهذه النظرية غير المطوَّرة على نماذج معيّنة وكان ما كتبه عن **تاريخ الصراعات الطبقية في فرنسا** (*History of the Class Struggles in France*) هو المثل البارز[7]. وأبعد من ذلك، لم يتحقق أيّ تقدم. وكانت نظرية زميله الرئيسي، إنجلز (Engels) من نوع تقسيم العمل، وهي، وبصورة جوهرية نظرية لاماركسية في تطبيقاتها. وإذا استثنينا هذا لا يبقى لدينا سوى الأضواء الجانبية والرؤى السريعة (aperçus) ـ لبعضها قوة مؤثِّرة ولمعان ـ المنشورة في كتابات ماركس، وبخاصة كتاب: **الرأسمال** (*Das Kapital*) **والبيان الشيوعي** (*The Communist Manifesto*).

إن مهمّة ضمّ هذه القطع دقيقة وحسّاسة ولا يمكن محاولة القيام بها هنا. غير أن الفكرة الأساسية واضحة بما فيه الكفاية. ومبدأ تقسيم الطبقات هو مبدأ الملكية، أو عدم الملكية حيث تعني الملكية ملكية وسائل الإنتاج مثل بنايات المعمل، والآلات، والمواد الخام، وسلع المستهلكين التي تدخل في موازنة العامل. وهكذا، ليس لدينا، وبصورة أساسية، سوى طبقتين، وطبقتين فقط، وهما: طبقة المالكين التي تشمل الرأسماليين، وطبقة المحرومين من الملكية المجبرين على بيع قوة عملهم، أي الطبقة العاملة أو البروليتاريا.

(7) وهناك مثالٌ آخر هو النظرية الاشتراكية حول الإمبريالية التي ستلاحظ فيما بعد. وكذلك ما يستحق الذكر محاولة بوير (O. Bauer) لتأويل النزاعات بين الأعراق المختلفة التي قطنت في الإمبراطورية النمساوية ـ الهنغارية، بمفردات الصراع الطبقي بين الرأسماليين والعمال (*Die Nationalitätenfrage*, 1905)، بالرغم من أن مهارة المحلِّل كشفت عن عدم كفاية الأداة.

وطبعاً، لا ينكر وجود جماعات متوسطة، مثل الجماعة التي يؤلّفها المزارعون أو الحرفيون الذين يوظّفون عمالاً ولكنهم يقومون بعمل يدويّ أيضاً، كذلك جماعة الكَتبة وجماعة المهنيين، لكن هذه الجماعات تُعامل كحالات شاذّة تختفي في مجرى العملية الرأسمالية. أما الطبقتان الأساسيتان فهما متناقضتان جوهرياً، وذلك بفضل منطق موقعيهما، وبمعزل تام عن أيّ إرادة فرديّة.

وتحدث داخل كل طبقة إنشقاقات واصطدامات بين الفروع، وقد يكون لها أهمية حاسمة تاريخياً. غير أن مثل هذه الانشقاقات والاصطدامات تظلّ عَرَضية، في التحليل الأخير. والنزاع الوحيد الذي ليس عَرَضياً لكنه باطنيّ مقيم في التصميم الأساسي للمجتمع الرأسمالي، فهو يقوم على السيطرة الخاصة على وسائل الإنتاج، نعني: أن طبيعة العلاقة بين الطبقة الرأسمالية والبروليتاريا هي النزاع - أي الحرب الطبقية.

والآن، سوف نرى ماركس محاولاً أن يبيّن كيف يدمِّر الرأسماليون بعضهم بعضاً في تلك الحرب الطبقية، وكيف سيقضون، في نهاية المطاف، على النظام الرأسمالي، أيضاً. كما إنه يحاول، أيضاً، أن يبيّن كيف أن ملكية الرأسمالي تؤدّي إلى تراكم زائد له. غير أن هذه الطريقة في المناقشة والتعريف ذاته الذي يجعل ملكية شيء، الخاصّية المكوّنة للطبقة الاجتماعية، لا ينفعان إلاّ في زيادة أهمية مسألة التراكم البدائي، أي مسألة كيفية صيرورة الرأسماليين رأسماليين، في المقام الأول، أو كيفية كسبهم ذلك المخزون من السلع الذي كان ضرورياً لتمكينهم من البدء بالاستغلال، طبقاً للعقيدة الماركسية. وحول هذه المسألة، كان ماركس قليل الوضوح[8]. فهو

---

(8) انظر فصل «سرّ التراكم البدائي» في: Karl Marx, *Das Kapital*, vol. 1, chap. 26: The Secret of Primitive Accumulation.

يرفض، وبازدراء، قصة بيت الحضانة (*Kinderfibel*) البورجوازية التي تقول بأن بعض الناس، وليس سواهم، أصبحوا، ويصبحون كل يوم، رأسماليين بفضل الذكاء العالي والطاقة المبذولة والتوفير. وكان محقاً أن يهزأ بتلك القصة عن الصبيان الجيّدين. ذلك، لأن القهقهة هي، ولا شك، طريقة ممتازة للتخلّص من حقيقة غير مريحة، كما يعرف ذلك كل سياسيّ، ولمنفعته. ولا يخفق أيّ إنسان ينظر إلى الواقع التاريخي والمعاصر بعقل غير منحاز، في أن يلاحظ أن قصة الأطفال هذه، مع أنها أبعد ما يكون عن سرد الحقيقة كلها، تقول لنا الكثير عنها. والذكاء فوق العادي والطاقة فوق العادية يشرحان النجاح الصناعي وبخاصة تأسيس المواقع الصناعية في تسع حالات من عشر. وعلى وجه الدقّة، كان التوفير في المراحل الأولى للرأسمالية وحياة كل فرد صناعي، ولا يزال عنصراً هاماً في العملية، وإن لم يكن الحال كما شرحه الاقتصاديون الكلاسيكيون. صحيح أن الإنسان لا يحصل، في العادة، على مرتبة الرأسمالي (أي الموظِّف الصناعي) عن طريق التوفير من أجره الأسبوعي أو مرتبه الشهري لكي يجهِّز معمله بالوسائل باستخدام المال المجمَّع. هكذا فإن الحجم الكبير من التراكم يأتي عن طريق الأرباح، لذا، فهو يفترض وجود الأرباح ـ والواقع أن هذا هو السبب الصالح للتمييز بين التوفير والتراكم. فالوسائل المطلوبة للابتداء بمشروع تتأمَّن، في العادة، عن طريق الاقتراض مما يوفِّره الآخرون، وهي التوفيرات التي شرْحُ حصولها بكميات صغيرة أمر سهل، أو من الودائع التي تُنشئها المصارف ليستعملها المقاول الممكن. ومع ذلك، فإن المقاول يعمل على التوفير، وعمله هذا هو بمثابة قاعدة: فوظيفة توفيره رفعته فوق الاضطرار إلى عمل شاق وحقير طلباً لخبزه اليومي ومنحته متنفّساً للنظر حوله، وليطوِّر خططه وليؤمِّن التعاون. لذلك، فإن ماركس، ومن حيث النظرية الاقتصادية، كان لديه حالة واقعية ـ بالرغم من المبالغة فيها ـ وذلك، عندما رفض

أن يعطي للتوفير الدور الذي نسبه إليه المؤلفون الكلاسيكيون. وحده استدلاله المنطقي هو الذي لا يصحّ. وقهقهته لن تكون مبرَّرةً لو أن النظرية الكلاسيكية كانت صحيحة[9].

لقد فعلت القهقهة فعلها، على كل حال، وساعدت على تمهيد الطريق لنظرية ماركس البديلة الخاصة بالتراكم البدائي. غير أن هذه النظرية البديلة ليست محدَّدة تحديداً واضحاً كما يمكن أن نرغب. والقوة ـ والنهب ـ وإخضاع الجماهير سهّل إتلافهم، ونتائج سلبهم بالحرب سهَّل، بدوره، إخضاعهم ـ كل هذا مقبول ويتفق بصورة مدهشة مع الأفكار الشائعة لدى المفكرين من جميع الفئات، وفي أيامنا أكثر مما كانت في زمن ماركس. غير أنها، وبصورة واضحة، لا تحلّ المسألة، ألا وهي شرح كيفية اكتساب بعض الناس للقوة القادرة على الإخضاع والنهب. الأدب الشعبي لا تهمه هذه المسألة. ولا أرى أن عليّ أن أوجّه المسألة بالإشارة إلى كتابات جون ريد (John Reed)، فنحن نتعامل مع ماركس الآن.

والآن، وعلى الأقل، تقدّم لنا الصفة التاريخية لنظريات ماركس الأساسية، جميعها ما يشبه الحلّ. وبالنسبة إلى ماركس، من الجوهري أن يُفهم أن منطق الرأسمالية ليس مجرد حقيقة **واقعية،** وإنما هو منطق يخرج من حالة المجتمع الإقطاعية. ومن الطبيعي أن يُطرَح السؤال نفسه المتعلق بأسباب التقسيم الاجتماعي إلى طبقات

(9) عليّ أن أذكر، وإن كنت لا أريد أن أطيل، بأن النظرية الكلاسيكية، لم تكن مخطئةً كما تظاهر ماركس بأنها كانت كذلك. لم يكن «التوفير»، وبمعناه الأكثر حرفيّةً، وفي المراحل الأولى للرأسمالية، طريقة غير مهمة «للتوفير الأصلي». وعلاوةً على ذلك، كانت هناك طريقة أخرى قريبة منه بالرغم من أنها لا تطابقه. وأكثر من معمل في القرنين السابع عشر والثامن عشر كان مجرد كوخ يقيمه الإنسان بعمل يديه، ولم يتطلّب إلاّ أبسط التجهيزات لتشغيله. وفي مثل هذه الحالات، كانت كل الحاجة، إلى عمل الرأسمالي مع مبلغ صغير من المال تحصَّل بالتوفير.

وآليّته في هذه الحالة، لكن ماركس يقبل، وبصورة جوهرية، النظرةَ البورجوازية التي تفيد بأن الإقطاع كان حكم قوّة[10] تحقَّق بها إخضاع الجماهير واستغلالها. إن النظرية الطبقية التي اختصَّ إبداعها الرئيسي بحالات المجتمع الرأسمالي وُسِّعت لتشمل الإقطاع الذي سبقها ـ وكذلك الكثير من جهاز التصوّرات الخاص بالنظرية الاقتصادية للرأسمالية[11] ـ وبعض المسائل الشائكة أكثر من سواها أُخفيَ في البناء الإقطاعي ليظهر من جديد، في حالة مستقرّة، على صورة معطيات، في تحليل النموذج الرأسمالي. وببساطة نقول، إن المستغلّ الرأسمالي حلّ محل المستغلّ الإقطاعي. وظاهرة الحالات التي تحوّل فيها المالكون الإقطاعيون إلى صناعيين يمكن وحدها أن تحلّ ما بقي من المسألة والدليل التاريخي يدعم، وبمقدار معين، هذه النظرة: وهناك عدد من الإقطاعيين، وبخاصة في ألمانيا، أقاموا، فعلياً، معامل وأداروها، وغالباً ما كانوا يوفِّرون الوسائل المالية من تأجير الأراضي، ويؤمّنون العمّال من العاملين في الزراعة (وأحياناً من عبيدهم العاملين في الأرض)[12]. وفي الحالات

(10) عرض عدد من الكتاب الاشتراكيين، بالإضافة إلى ماركس، تلك الثقة غير المنقودة في القيمة التوضيحية لعنصر القوة والسيطرة على الوسائل الفيزيائية التي بها تطبق. ففرديناند لاسال (Ferdinand Lassalle)، على سبيل المثال، لم يقدّم شيئاً يزيد عن القوانين والحراب في شرحه للسلطة الحكومية. وعجبي أن الكثيرين لم يروا ضعف مثل هذه السوسيولوجيا وأن الحقيقة الأصدق هي في القول: إن القوة هي التي تؤدي إلى السيطرة على القوانين (وعلى إرادة الناس بتطبيقها) وليست السيطرة على القوانين هي التي تولِّد القوة.

(11) ويؤلِّف هذا إحدى العلاقات الوشيجة بين تعليم ماركس ورودبرتوس (K. Rodbertus).

(12) حاول سومبارت (W. Sombart) أن يستفيد كثيراً من تلك الحالات، وذلك، في الطبعة الأولى من كتابه: (*Theorie des modernen Kapitalismus*)، غير أن محاولة تأسيس التراكم البدائي كلياً على تراكم التأجيرات الأرضية اخفقت كما أدرك ذلك سومبارت نفسه، أخيراً.

الأخرى، جميعها، كانت المادة المتوفّرة لردم الفجوة أقل، وبصورة بارزة. وتظل الطريقة الوحيدة الصريحة للتعبير عن الوضع، ومن وجهة نظر ماركسية، هي القول بعدم وجود شرح مُرضٍ، أي القول بعدم وجود توضيح من غير اللجوء إلى عناصر لاماركسية توحي بنتائج لاماركسية[13].

وهذا مدعاة إلى إبطال النظرية في كِلا مصدريها التاريخي والمنطقي. ولأنّ معظم طرق التراكم البدائي يفسِّر التراكم اللاحق - فالتراكم البدائي استمر خلال الحقبة الرأسمالية - لذا لا يمكن القول، إن نظرية ماركس في الطبقات الاجتماعية هي نظرية لا غبار عليها باستثناء صعوبات تتعلق بعمليات في الماضي السحيق. غير أنه قد لا يكون هنا لزوم للإصرار على عيوب نظرية لا تقارب قلب الظاهرة التي تتعهَّد بشرحها حتى في أفضل الأمثلة الملائمة، والتي كان من الواجب عدم اعتبارها اعتباراً جدّياً، إطلاقاً. هذه الأمثلة كان من الواجب الوقوع عليها، وبصورة رئيسة، في تلك الحقبة من تطوّر الرأسمالية التي استمدّت طابعها من سيطرة الشركة المتوسطة الحجم والتي يديرها مالكها. وفيما عدا مجال ذلك النوع، فإن المواقع الطبقية، وبالرغم من أنها عكست، في أغلب الحالات، صورة المواقع الاقتصادية المطابقة لها، كانت، وفي معظم الأحيان، سبباً لهذا الأخير وليست نتيجةً له، نعني: لم يكن إنجاز الأعمال، في كل مكان، السبيل الوحيد للتفوّق الاجتماعي البارز، وحيثما حصل،

(13) وهذا يصدق حتى إذا سلّمنا بأن النهب يفعل ذلك، ولأقصى حدّ، من غير التعدّي على منطقة فولكلور المفكِّر. فالواقع هو أن النهب ساهم في بناء الرأسمال التجاري في أوقات عديدة وأمكنة كثيرة. فالثروة الفينيقية والإنجليزية يقدمان مثلين مألوفين. لكن، حتى عندئذٍ، يبدو الشرح الماركسي غير كافٍ، لأن النهب الناجح يجب أن يعتمد، في الأخير، على التفوق الشخصي للناهبين. وحالما يتمّ القبول بهذا، فإن نظرية مختلفةً جداً للتقسيم الاجتماعي ستعرض نفسها.

كانت ملكية وسائل الإنتاج هي التي تحدِّد وضع الجماعة في البنية الاجتماعية. وحتى عندئذٍ، من المعقول القول إن ملكية وسائل الإنتاج هي العنصر المعرّف مثلما يكون تعريف الجندي بالقول، إنه من يحمل بندقيّة. إن التقسيم المائع بين الناس الذين اتفق أن كانوا (هم وذريّتهم) رأسماليين، مرّةً وإلى الأبد، والآخرين الذين اعتبروا (هم وذريّتهم) بروليتاريين مرّةً وإلى الأبد، ليس غير واقعي كلياً فقط، كما كانت الإشارة إليه دائماً، لكنه لا ينطوي على الفكرة البارزة الخاصة بالطبقات الاجتماعية، نعني ظاهرة صعود وهبوط الأسر الفردية من وإلى الطبقات العليا. والوقائع التي أُلمّح إليها جليّة ولا جدال حولها. وإذا لم تظهر على اللوحة الماركسية، فإن السبب لا يكون إلاّ ماثلاً في نتائجها اللاماركسية.

وعلى كل حال، ليس بالأمر التافه النظر في الدور الذي تلعبه النظرية في بنية ماركس، والسؤال عن القصد التحليلي الذي أراد ماركس أن تخدمه ـ بمعزل عن استعمالها كسلاح يستعمله الداعية الذي يثير الهياج في الناس.

ومن ناحية، علينا ألاّ ننسى أن نظرية الطبقات الاجتماعية والتأويل الاقتصادي للتاريخ ليسا، عند ماركس، كما يبدوان لنا، نعني عقيدتين مستقلتين، فالنظرية، لدى ماركس، تنفِّذ التأويل بطريقة خاصة، وبالتالي تحصر - أي تحدِّد تحديداً أكبر - طريقة عمل (*modus operandi*) حالات أو أشكال الإنتاج. وهذه تحدِّد البنية الاجتماعية، وتجلّيات الحضارة، وسير التاريخ الثقافي والسياسي برمّته. غير أن البنية الاجتماعية، وفي جميع الحقب اللااشتراكية، هي محدَّدة بمصطلح الطبقات - نعني الطبقتين - التي هي اللاعب الحقيقي وهي، في الوقت نفسه، المخلوقات المباشرة الوحيدة لمنطق نسَق الإنتاج الرأسمالي الذي يؤثِّر على كل شيء آخر عبرها.

وهذا يوضح السبب الذي اضطر ماركس إلى اعتبار طبقاته ظواهر اقتصادية بَحت، نعني: إنه أبعد نفسه عن نظرة أعمق إليها، ولم يجد نفسه إلاّ فاعلاً ما فعل، في ذلك الموقع بالذات من مخططه التحليلي الذي وضعها فيه.

ومن ناحية أخرى، رغب ماركس في تحديد الرأسمالية بالسِّمة ذاتها التي تحدِّد تقسيمه أيضاً. وبقليل من التفكير يمكن أن يقتنع القارئ أن هذا العمل ليس بالشيء الضروري أو الطبيعي. والواقع أن في ذلك ضربة جسورة من ضربات الاستراتيجية التحليلية التي ربطت مصير ظاهرة الطبقات بمصير الرأسمالية بحيث تصبح الاشتراكية التي لا علاقة لها بوجود الطبقات أو عدم وجودها، وبالتعريف، النوع الممكن والوحيد للمجتمع اللاَّطبقي، باستثناء الجماعات البدائية. التحصيل الحاصل (Tautology) العبقري هذا لم يكن يمكن تأمينه بواسطة أي تعريفات للطبقات والرأسمالية سوى تلك التي اختارها ماركس ـ نعني التعريف بواسطة الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. لذا، يجب أن تكون هناك طبقتان، ليس إلاّ، طبقة المالكين وطبقة الذين لا يملكون، ولذا، يجب إهمال جميع مبادئ التقسيم الأخرى، ومن بينها المبادئ الأكثر معقولية، إهمالاً قوياً أو عدم حسبانها، أو اختزالها إلى ذلك المبدأ.

ولم يفق المبالغة في تحديد الخط الفاصل بين الطبقة الرأسمالية والبروليتاريا وأهميته، بذلك المعنى، سوى المبالغة في النزاع بينهما. لكن، بالنسبة إلى أي عقل لم تفسده عادة العزف على المسلسل الماركسي تبدو العلاقة بينهما، وبصورة واضحة، وفي الحالات العادية، وبشكل رئيسي علاقةَ تعاون، وأي نظرية مضادّة لابدّ أن تكون مستندةً إلى حالات تحقق مَرَضيّة. وفي الحياة الاجتماعية توجد ظاهرات النزاع وظاهرات التجمّع في كل مكان وهما لا ينفصلان إلاّ

في أندر الحالات. غير أن هناك ما يغريني إلى القول، إن ثمّة كلاماً لا معنى له في النظرة المنسجمة القديمة ـ ومليئة باللامعنى أيضاً ـ أقلّ مما هو موجود في البناء الماركسي للفجوة التي لا يمكن اجتيازها بين مالكي الأدوات ومستعمليها. ومرّةً ثانيةً نقول، إن ماركس كان مضطراً، ليس لأنه أراد أن يصل إلى نتائج ثورية ـ وهذه كان بإمكانه أن يشتقّها من دزّينات من المخططات الأخرى الممكنة ـ وإنما بسبب متطلبات تحليله ذاته. فإذا كان الصراع الطبقي هو مادة التاريخ وهو أيضاً الوسيلة التي ستجلب الفجر الاشتراكي، وإذا كان لابدّ من وجود هاتين الطبقتين فقط، فالنتيجة هي أن تكون العلاقة بينهما نزاعية، مبدئياً، وإلاّ، فإن القوة الدينامية في نَسَق ديناميكيته الاجتماعية ستختفي.

والآن نقول، مع أن ماركس **يعرّف** الرأسمالية سوسيولوجياً، أي، بواسطة مؤسسة السيطرة على وسائل الإنتاج، فإن النظرية الاقتصادية هي التي توفّر **ميكانيكا** المجتمع الرأسمالي. ووظيفة هذه النظرية الاقتصادية أن تبيّن كيف تعمل المعطيات السوسيولوجية المجسَّدة في مفاهيم الطبقة، والمصلحة الطبقية، والسلوك الطبقي، والتبادل بين الطبقات، من خلال وسط يشتمل على قيم اقتصادية، وأرباح، وأجور، واستثمار... إلخ. وكيف تولّد العملية الاقتصادية التي ستحطم، في النهاية، الإطار المؤسَّسي وتخلق، في الوقت ذاته شروط ظهور عالم اجتماعي جديد. إن نظرية الطبقات الاجتماعية الخاصة هذه هي الأداة التحليلية التي، بفضل ربطها التأويل الاقتصادي للتاريخ مع تصورات اقتصاد الربح، تنظّم جميع الوقائع الاجتماعية، وتجمع كل الظواهر في مركز واحد. لذا، هي ليست نظريةً مختصَّةً بظاهرة واحدة، وعليها أن تشرحها، وليس إلاّ. فهي لها وظيفة عضوية هي أكثر أهمية للنَسَق الماركسي من قياس النجاح

الذي حقَّقته في حلّ مسألتها المباشرة. ولابدّ من اعتبار هذه الوظيفة إذا كان علينا أن نفهم كيف يقع المحلِّل لقوة ماركس على نقاط ضعفها.

لقد وُجِد، ولا يزال هناك، بعض المتحمِّسين الذي أعجبتهم النظرية الماركسية الخاصة بالطبقات الاجتماعية. غير أن ما يمكن فهمه وبشكل أكبر، هو مشاعر أولئك الذين أعجبتهم قوة ذلك التركيب وعظمته ككل إلى حدّ غضّ النظر عن أي عدد من العيوب في أجزائه المكوِّنة. ونحن سوف نقيِّم النظرية لأنفسنا (في الفصل الرابع). غير أن ما يجب علينا، **أولاً**، هو أن نرى كيف تعفي ميكانيكا ماركس الاقتصادية نفسها من المهمّة التي فرضتها خطته العامة عليها.

الفصل الثالث

ماركس الاقتصادي

أول ما يمكن أن يُقال عن ماركس المنظِّر الاقتصادي هو أنه كان رجلاً واسع الاطلاع. وقد يبدو غريباً أن أفكر بأنه من الضروري إبراز هذا العنصر في حالة الكلام عن مؤلّف كنت قد دعوته عبقرياً ونبيّاً. ومع ذلك، من المهم تقدير ذلك، فالعباقرة والأنبياء هم غير متفوِّقين، وفي العادة، في المعرفة الاختصاصية، وإذا كان لهم أصالة، فهي غالباً ما تعود إلى أنهم عديموها، على وجه الدقّة. غير أنه لا يوجد في اقتصاد ماركس ما يمكن شرحه ويفتقر إلى الاختصاص أو التدريب في تقنيّة التحليل النظري. وقد كان قارئاً نَهِماً وعاملاً لا يعرف التعب. وما خسره من الإسهامات المهمة كان قليلاً جداً. وكان يهضم كل ما يقرأ، ويتعارك مع كل واقعة أو حجّة بعاطفة توّاقة للتفاصيل وغير عاديّة في شخص كانت نظرته، وفي العادة، تشمل حضارات وتطوّرات دنيوية برمّتها. وكان دائماً، في نقده ورفضه أو قبوله وتنسيقه يغوص إلى عمق كل مسألة. والمثل البارز على هذا نلفاه في كتابه: **نظريات فائض القيمة** (*Theories of Surplus Value*) الذي يُعدُّ معلماً بارزاً في الحماسة النظرية. وهذا المسعى المستمر لتعليم نفسه ولاستيعاب كل ما كان متوفّراً أدّى إلى تحرير نفسه من الانحيازات الذاتية والأهداف فوق

العملية، مع أنه، وبلا شك كان يعمل بغية التحقّق من رؤية معينة. وكان اهتمامه بالمسألة كمسألة، نسبةً إلى عقله القويّ، يفوق كل اهتمام، وبالرغم عنه، ومهما كانت سيطرته على ما يرد من **نتائج** أخيرة، فإنه كان، وهو منهمك في عمله مهتماً بشحذ أدوات التحليل التي قدّمها العلم في زمانه، وبحلّ الصعوبات المنطقية، وبإشادة نظرية على الأساس الذي اكتسبه، هي، في طبيعتها وغرضها نظرية علمية مهما كانت عيوبها.

وليس صعباً أن نرى لماذا أساء الأصدقاء والخصوم فهم طبيعة إنجازه في الميدان الاقتصادي. الأصدقاء نظروا إليه نظرةً تعتبره أكثر من مجرد منظِّر محترف، وإنه من الجحود، في رأيهم، إضفاء قيمة مبالغ بها على هذه الناحية من عمله. أما الخصوم الذين لم تعجبهم مواقفه ومناقشته النظرية، فقد بدا لهم أمراً مستحيلاً أن يقبلوا بأنه، في بعض أجزاء عمله، قد فعل، بالضبط، الشيء الذي يقيّمونه تقييماً عالياً عندما ينجزه آخرون، وعلاوةً على ذلك، فإن معدن النظرية الاقتصادية البارد في صفحات ماركس هو منغمر في ثروة من العبارات البخارية أكسبته درجة حرارة ليست منه. وكل من يستهجن ادّعاء ماركس أنه محلِّل بالمعنى العلمي، إنما يفكر بهذه العبارات وليس في فكره، وفي اللغة العاطفية، وفي اتهامه الساطع «للاستغلال» و«لصناعة البؤس»، (وربما تكون هذه أفضل طريقة لترجمة (*Verelendung*)، وهي ليست كلمة ألمانية مناسبة أفضل من كلمة وحش (Monster) الإنجليزية، وهي (*Immiserimento*) في اللغة الإيطالية). ويقيناً أن هذه الأشياء كلها والكثير غيرها، مثل تعريضه الحانق أو تعليقه البذيء على الليدي أوركني[1] (Lady Orkney) هي

(1) صديقه وليام الثالث (William III) ـ وهو الملك المكروه من الشعب في زمانه والذي صار معبود البورجوازية الإنجليزية.

أجزاء مهمة من المشهد، كما كانت مهمة لماركس نفسه وكذلك للمؤمنين وغير المؤمنين. وهذه تشرح، جزئياً، سبب إصرار الناس على أن يروا في نظريات ماركس شيئاً يزيد عن النظرية المماثلة لمعلمه، وشيئاً يختلف رئيسياً عنها.

إذاً، السؤال هو، هل كان لماركس معلم؟ والجواب: نعم. فالفهم الواقعي لاقتصاده يبدأ بإدراكنا أنه، كمنظِّر، كان تلميذاً لريكاردو (Ricardo). وهو لم يكن تلميذاً لريكاردو بالمعنى الذي يفيد بأن حجَّته تبدأ من نظريات ريكاردو فقط، وإنما بالمعنى الأهم، ألا وهو أنه تعلّم فن التنظير من ريكاردو. ولطالما استخدم أدوات ريكاردو، ومن كل مسألة نظرية كانت تعرض نفسها له على صورة صعوبات في دراسته العميقة لريكاردو كان يلتقط أفكاراً تؤدّي إلى عمل إضافي. وماركس نفسه أقرّ بالكثير من هذا، بالرغم من أنه لم يقرّ بأن وضعه تجاه ريكاردو كان كوضع الطالب الذي يذهب إلى الأستاذ ويسمعه يتكلم مرات عديدة بجمل متتالية ومسهبة ونافلة عن السكان، وعن الآلات التي جعلت السكان بلا قيمة، ثم يذهب إلى البيت ويحاول أن يفهم الشيء. ويمكن فهم حقيقة أن يكره طرفا النزاع الماركسي قبول ما ذكرنا.

لم يكن فكر ريكاردو ذا التأثير الوحيد على اقتصاد ماركس، وفي درس تخطيطي كهذا لا حاجة لذكر غير كيسني (Quesnay)، الذي منه استمد ماركس مفهومه الأساسي الخاص بالعملية الاقتصادية ككل. وإن مجموعة الكتَّاب الإنجليز في الفترة ما بين 1800 و1840 الذين حاولوا أن يطوِّروا نظرية قيمة العمل قد يكونون وضعوا أفكاراً عديدة وتفاصيل، لكن هذا سنشمله، ولغرضنا المتمثل في الإشارة إلى تيّار فكر ريكاردو. وهناك عدد من المؤلفين الذين لم يكن ماركس لطيفاً مع بعضهم وكانت معاملته لهم تتناسب تناسباً عكسياً مع بُعدهم عنه، والذين وازى عمله في نقاط عديدة عملهم (مثل

سيسموندي (Sismondi)، ورودبرتوس (Rodbertus)، وجون ستيوارت مل (John Stuart Mill)) علينا ألاّ نحسب حسابهم مثل كل شيء لا يتعلق مباشرة بالحجة الرئيسة. وهكذا، على سبيل المثال، نشير إلى العمل الضعيف جداً الذي قام به ماركس في ميدان النقد، والذي أخفق فيه من بلوغ مستوى معيار ريكاردو.

والآن، لنذكر مجملاً مختصراً كثيراً لحجّة ماركس غير المنصفة في مواضع عديدة لبُنية كتاب **الرأسمال** الذي لم يكتمل جزئياً والذي هوجم بنجاح جزئياً، لكنه لا يزال قوياً أمامنا!

1 ـ سار ماركس في المسار العادي للمنظِّرين في زمانه وفي الحقبة اللاحقة أيضاً باعتباره نظرية القيمة حجر الزاوية في بنائه النظري. وكانت نظريته في القيمة نظرية ريكاردو نفسها. وأعتقد أن علاّمة بارزاً مثل البروفسور توسيغ (Taussig) لا يوافق على هذا وطالما أكّد على الفروقات. هناك الكثير من الاختلاف في الصياغة، ومنهج الاستنباط، والنتيجة السوسيولوجية، لكن لا شيء من الاختلاف في النظرية كنظرية، وهي وحدها ما يهمّ المنظِّر في زمننا[2]. يقول

(2) وقد يظل السؤال وارداً حول ما إذا كان هذا كله ذا قيمة عند ماركس نفسه. فقد خضع للوهم ذاته الذي خضع له أرسطو، نعني، أن القيمة مع أنها عامل من عوامل تحديد الأسعار النسبية، هي مختلفة عن الأسعار النسبية أو علاقات التبادل، وموجودة باستقلال عنها. وإن القول، إن قيمة السلعة تُمثُّل في كمية العمل المتجسِّد فيها لا تعني شيئاً آخر. وإذا كان الأمر كذلك، يكون هناك فرق بين ريكاردو وماركس، لأن قيم ريكاردو هي، وببساطةٍ، قيم تبادلية، أو أسعار نسبية. ويجدر ذكر هذا، لأننا إذا قبلنا هذه النظرة إلى القيمة، فإن مقداراً كبيراً من نظريته الذي يبدو لنا أنه غير حصين أو أنه لغوٌ، لن يكون كذلك. طبعاً، نحن لا نستطيع أن نقبل ذلك. ولا يتحسّن الموقف إذا ماشينا بعض الماركسيين، وتبنّينا الرأي الذي يفيد بأنه، سواء أكانت «جوهراً» متميّزاً أو لم تكن، فإن قيم كمية العمل الماركسية قُصِدَ منها أن تخدم كأدوات فقط، بواسطتها يُعرض تقسيم الدخل الاجتماعي الكلّي إلى دخل العمل ودخل الرأسمال (وعندئذٍ، تكون نظرية الأسعار النسبية الفردية مسألة ثانوية). وكما سوف نرى الآن، فإن نظرية القيمة عند ماركس أخفقت، أيضاً في هذه المهمة (هذا، إذا سلّمنا بأننا نستطيع أن نفصل تلك المهمة عن مسألة الأسعار الفردية).

ريكاردو وماركس، إن قيمة كل سلعة هي (في حالة التوازن الكامل والتنافس الكامل) متناسبةً مع كمية العمل الذي تحتوي السلعة عليه، بشرط أن يكون هذا العمل موافقاً للمعيار المعمول به، الخاص بكفاءة الإنتاج، أي كمية العمل الضروري اجتماعياً. كلاهما يقيسان هذه الكمية بعدد ساعات العمل ويستخدمان المنهج ذاته بغية اختزال صفات العمل المختلفة إلى معيار وحيد. وكلاهما يواجهان عتبة الصعوبات التي تطرأ على هذه المقاربة بطريقة متشابهة. (نعني أن ماركس يواجهها كما تعلّم من ريكاردو). ولا واحداً منهما ذكر شيئاً مفيداً عن الاحتكار أو عمّا ندعوه الآن، التنافس غير الكامل. وكلاهما يردّان على النقّاد بالحجج ذاتها. وحجج ماركس كانت أقل تهذيباً، وأكثر إطناباً، وأكثر «فلسفيةً»، وبأسوأ معنى لهذه الكلمة.

كل إنسان يعرف أن نظرية القيمة هذه غير مُرضية. وفي المناقشة الواسعة التي دارت حولها، لم يكن الحق كله في جانب واحد، والحجج الخاطئة كثيرة عند الخصوم. والفكرة الجوهرية ليست في ما إذا كان العمل هو «المصدر» أو «السبب» الحقيقي للقيمة الاقتصادية. ربما تكون هذه المسألة ذات أهمية أوّلية لدى الفلاسفة الاجتماعيين الذين يريدون أن يستدلّوا منها ادّعاءات أخلاقية تتعلق بالمنتوج، ولم يكن ماركس غير مكترث بهذه الناحية من المسألة. وبالنسبة إلى الاقتصاد كعمل موضوعي، عليه أن يصف أو يشرح العمليات الواقعية، كان الأكثر أهميةً ماثلاً في السؤال عن كيفية عمل نظرية القيمة المتعلّقة بالعمل كأداة تحليل، وكانت المشكلة الحقيقية معها ماثلةً في أن أداءها كان سيئاً جداً.

ومنذ البداية نقول، **أولاً**: إنها لا تنجح خارج المنافسة الكاملة. **وثانياً**: لا تنجح حتى في حالة المنافسة الكاملة **بيُسر** إلاّ إذا كان العمل عامل الإنتاج الوحيد، وبالإضافة إلى ذلك، إذا كان العمل كله

من نوع واحد[3]. وإذا لم يتحقق أحد هذين الشرطين، فيجب أن تُدخل افتراضات إضافية فتزيد الصعوبات التحليلية إلى حدّ لا يمكن معالجته. والتفكير المنطقي في نظرية قيمة العمل إذاً، هو التفكير بمسألة خاصة جداً لا أهمية عملية لها، بالرغم من أنه يمكن أن يقال شيئاً لمصلحتها إذا جرى تأويلها، لتعني ما يقارب الميول التاريخية للقيم النسبية. أما النظرية التي حلَّت محلَّها - في صورتها الأولى وفي صورتها الحالية المهجورة والمعروفة باسم نظرية المنفعة الهامشية - فيمكنها أن تدّعي التفوق في نواح عديدة غير أن حجّتها الواقعية تفيد بأنها أكثر عموميةً وتنطبق انطباقاً جيّداً ومساوياً على حالات الاحتكار والمنافسة غير الكاملة من جهة، ومن جهة ثانية، على حالات وجود عوامل أخرى وعمل وصفات من أنواع مختلفة كثيرة. وعلاوةً على ذلك، إذا أدخلنا في هذه النظرية الافتراضات التقييدية المذكورة، فإن التناسب بين القيمة وكمية العمل ينتج

(3) إن ضرورة الافتراض الثاني مضرّ. فقد تقدر نظرية قيمة العمل أن تتعامل مع الفروقات في نوعيّة العمل العائد إلى التدريب (أي المهارة المكتسبة)، نعني: عندئذٍ، ستضاف حصص من العمل الداخل في عملية التدريب إلى كل ساعة من العمل ذي المهارة بحيث يمكننا أن نجعل ساعة العمل التي يصرفها عامل ماهر مساويةً لعدد محدّد من ساعة العمل الذي لا يتصف بالمهارة، من غير الخروج عن مجال المبدأ. غير أن هذه الطريقة تخفق في حالة الفروق «الطبيعية» في نوعية العمل العائدة إلى فروق في الذكاء، أو قوة الإرادة، أو القوة الفيزيائية أو الرشاقة. عندئذٍ، يجب اللجوء إلى الفرق في قيمة الساعات المشغولة، على التوالي، من قِبل العمّال الأضعف طبيعياً والأعلى طبيعياً - وهي قيمة لا يتمكن من شرحها مبدأ كمية العمل. والواقع هو أن هذا ما فعله ريكاردو، وبالضبط: فهو يقول، وببساطة، إن هذه الصفات المختلفة ستوضع في علاقتها الصحيحة بفضل آلية السوق بحيث يمكننا، أخيراً، أن نتكلم عن ساعة عمل العامل «أ» مساوية لعدد محدَّد من عمل «ب». غير أنه يغفل تماماً مسألة أنه بمناقشته بهذه الطريقة، فهو يلجأ إلى مبدأ تقييم آخر ويتخلّى عن مبدأ كمية العمل وبالتالي يفشل هذا المبدأ منذ البداية، في داخل تخوفه، وقبل أن يفشل بسبب وجود عوامل أخرى غير العمل.

منها[4]. لذا، يجب أن يكون واضحاً أنه كان أمراً شاذاً أن يشك الماركسيون، كما فعلوا في البداية، بصحة نظرية المنفعة الهامشية الخاصة بالقيمة (التي واجهتهم)، وليس ذلك فقط، بل لم يكن صواباً وصف نظرية قيمة العمل بأنها «خاطئة». وفي كل الأحوال، هي ميتة وقد تمَّ دفنها.

2 ـ ومع أن ريكاردو وماركس لم يكونا على وعي كامل بجميع نقاط الضعف في الوضع الذي اتَّخذاه بتبنّي هذه البداية، فإنهما لاحظا بعضاً منها، وبوضوح. و تمسَّك كلاهما بخاصة، بمسألة حذف عنصر خدمات العمّال الطبيعيين المحرومين من موقعهم الملائم في عملية الإنتاج والتوزيع من قِبَل نظرية قيمة تقوم على كمية العمل وحده. ونظرية ريكاردو المألوفة الخاصة بأجرة الأرض هي محاولة جوهرية لإنجاز ذلك الحذف والنظرية الماركسية محاولة أخرى. وحالما تمتلك جهازاً تحليلياً يهتم بأجر الأرض بصورة طبيعية كما يهتم بأجور العمل، فإن الصعوبة برمّتها تتلاشى. لذا، لا حاجة للمزيد من الكلام عن حسنات أجر الأرض أو عيوبه، أو عن علاقته بما عند رودبرتوس (Rodbertus).

غير أننا لو تجاوزنا ذلك فإننا نظل أمام صعوبة ناشئة من وجود رأسمال بمعنى مخزون من وسائل الإنتاج المنتَجَة ذاتها. وتتمثّل هذه الصعوبة عند ريكاردو بالصورة البسيطة جداً الآتية: في الجزء الرابع

---

(4) والواقع هو أن ما ينتج من نظرية المنفعة الهامشية الخاصة بالقيمة، أن التوازن يقتضي حصوله وجوب توزّع كل عامل على الاستعمالات الإنتاجية المتيسّرة له، وأن الوحدة الأخيرة المخصَّصة لأي استعمال تنتج القيمة نفسها مثل الوحدة الأخيرة المخصَّصة لكل من الاستعمالات الأخرى. وإذا لم توجد عوامل أخرى سوى عمل من نوع واحد وصفة واحدة، فهذا يعني، وبوضوح، أن القيم النسبية أو أسعار جميع السلع يجب أنَ تكون متناسبةً مع عدد ساعات الإنسان فيها بشرط وجود منافسة كاملة وحركيّة.

من الفصل الأول من كتابه: **المبادئ** (*Principles*)، يقدِّم واقعة ويقبلها من غير محاولة الشك بها، وهي التي تفيد بأنه بينما تُستعمل السلع الرأسمالية مثل المعمل، والآلات والمواد الخام في إنتاج بضاعة، فإن هذه البضاعة تُباع بسعر يعطي مردوداً صافياً لمالك تلك السلع الرأسمالية. وهو أدرك أن لهذه الواقعة علاقة بالفترة الزمنية المنقضية بين الاستثمار وظهور منتوجات قابلة للبيع، وأنها ستفرض انحرافات في القيم الواقعية لهذه من التناسب مع ساعات الإنسان فيها - بما في ذلك ساعات الإنسان التي دخلت في إنتاج سلع الرأسمال ذاتها - عندما لا تكون هذه الفترات متطابقة في جميع الصناعات. وهو يشير إلى هذا بهدوء كما لو أنه ينتج من نظريته الرئيسة الخاصة بالقيمة، بدلاً من التناقض معها، ولا يذهب أبعد من ذلك حاصراً نفسه ببعض المسائل الثانوية التي تطرح في هذا الصدد والاعتقاد أن نظريته لا تزال تصف المحدِّد الرئيسي للقيمة.

وماركس كذلك، أدخل، وقَبِلَ وناقش تلك الواقعة ذاتها ولم يشك بها إطلاقاً. وأدرك، أيضاً، أنها تُضفي كذبة على نظرية قيمة العمل. غير أنه عرف عدم كفاية معالجة ريكاردو للمسألة، وفي حين قَبل المسألة ذاتها في الصورة التي قدَّمها ريكاردو، راح يهاجمها بجديّة مكرّساً ما يقارب عدة مئات من الصفحات بينما خصص ريكاردو لها جُملاً.

3 ـ وبعمله هذا لم يظهر إدراكاً أكثر نفاذاً بطبيعة المسألة المدروسة فحسب، ولكنه، أيضاً، حسَّن جهاز التصوّرات الذي تلقّاه. وعلى سبيل المثال، استبدل، ولغرض مفيد، تمييز ريكاردو بين الرأسمال الثابت والرأسمال المتداول بالتمييز بين الرأسمال الثابت والرأسمال المتغير (الأجور)، واستبدل أفكار ريكاردو البدائية عن مدة عمليات الإنتاج بتصوّر أكثر دقّة «لبنية الرأسمال العضوية» يضادّ العلاقة بالرأسمال الثابت والمتغيّر. كما إنه قدَّم إسهامات كثيرة أخرى

في نظرية الرأسمال. وعلى كل حال، سنحصر أنفسنا، الآن، بشرحه للمردود الصافي للرأسمال، أي نظريته في الاستغلال.

قلّما كانت الجماهير تشعر بإحباطها واستغلالها. غير أن المفكّرين الذين صاغوا أفكارها أخبروها أنها كذلك من غير أن يعنوا أي شيء دقيق. ولم يكن ماركس يقدر أن يقوم بما قام به من غير العبارة حتى لو أراد. فإن ميزته وإنجازه تمثَّلا في أنه أدرك ضعف الحجج المختلفة التي حاول بها معلّمو العقل الجمعي قبله وصف كيف كان الاستغلال والتي، وليومنا هذا، توفِّر العدّة للراديكالي العادي. ولا شعار من الشعارات المألوفة المتعلقة بقوة المساومة والخداع أرضاه. فما أراد البرهان عليه هو أن الاستغلال لم ينشأ من أوضاع فرديّة من حين إلى آخر وبصورة عَرَضيّة، بل نشأ من منطق النظام الرأسمالي ذاته على نحو لا يمكن تجنّبه ومستقلّ تماماً عن أي قصد فردي.

وفيما يأتي نصف كيف فعل ذلك. إن دماغ العامل وعضلاته وأعصابه تؤلف ذخيرة أو مخزوناً من **الطاقة الكامنة** (*Arbeitskraft*) تترجم عادةً ترجمةً غير مرضية إلى قوة عمل. وماركس يعتبر هذه الذخيرة أو المخزون كنوع من المادة الجوهرية توجد بكمية محدَّدة وهي، في المجتمع الرأسمالي، سلعة مثل غيرها من السلع. ويمكننا أن نوضح الفكرة لأنفسنا بالتفكير بحالة العبودية: ولا يعتقد ماركس بوجود فرق جوهري، بالرغم من وجود فروق ثانوية كثيرة بين عقد الأجر وشراء العبد، فما يشتريه مستخدِم العمل «الحرّ» ليس العمال أنفسهم، كما في حالة العبودية، وإنما حصص نسبية من المجموع الكلي لطاقة عملهم الكامنة.

والآن، بما أن العمل بذلك المعنى (وليس خدمة العمل أو ساعة الإنسان الفعلية) هو سلعة، فيجب أن ينطبق عليه قانون القيمة.

وهذا معناه يجب أن يعود على صاحبه، في حالة من التوازن والمنافسة الكاملة، بأجر متناسب مع عدد الساعات التي صرفت في «إنتاجه». غير أن السؤال هو، ما عدد ساعات العمل الذي يصرف في «إنتاج» مخزون الطاقة الكامنة للعمل المخزونة داخل جلد العامل؟ حسناً، الجواب هو عدد ساعات العمل الذي تطلّبه ويتطلّبه لبناء، وإطعام، وكساء، وإيواء العامل[5]. وهذا هو الذي يؤلِّف قيمة ذلك المخزون، فإذا باع أجزاءً منه، معبّراً عنها بالأيام أو الأسابيع أو السنين، فسيتلقّى أجوراً مطابقةً لقيمة العمل الخاصة بهذه الأجزاء، تماماً مثلما يحصل مع تاجر العبيد الذي يتلقّى، عندما يبيع عبداً، وفي وضع متوازن، سعراً متناسباً مع العدد الكلّي لساعات العمل تلك. لذا، لابدَّ من الملاحظة، ولمرّة أخرى، أن ماركس ابتعد، وبعناية، عن كل تلك الشعارات الشعبية المحبَّبة التي تقول، بشكل أو بآخر، إن العامل في سوق العمل الرأسمالي، يتعرّض للنهب أو للخداع، أو إنه، وفي ضعفه الذي يبعث على الأسى، مُجبَر على القبول بأيّ شروط تُفرض عليه. والواقع ليس بهذه البساطة، وهو: إنه يحصل على القيمة الكاملة لطاقة عمله الكامنة.

غير أنه حالما يحصل «الرأسماليون» على ذلك المخزون من الخدمات ذات الطاقة الكامنة فإنهم يصبحون في وضع يجعلون العامل فيه يقوم بساعات عمل أكثر - ويؤدّي خدمات فعلية أكثر مما يقتضيه إنتاج ذلك المخزون أو ذلك المخزون ذي الطاقة الكامنة. وهم يقدرون على اعتصار، وبهذا المعنى، ساعات عمل فعلية أكثر

---

(5) أي أن إبطال التمييز بين «قوة العمل» والعمل رآه بايلي (S. Bailey) غير معقول، وهو الأمر الذي لم يخفق ماركس في ملاحظته: S. Bailey, *A Critical Discourse on the Nature, Measure and Causes of Value*, 1825, and Marx, *Das Kapital*, vol. 1, chap. 20.

من عدد الساعات التي دفعوا ثمنها. وبما إن المنتوجات الحاصلة تُباع، أيضاً، بسعر متناسب مع ساعات الإنسان التي صُرفت في إنتاجها، فسيكون هناك فرق بين القيمتين ـ فرق لا ينشأ إلاّ من طريقة العمل (modus operandi) لقانون القيم الماركسي ـ ويذهب بالضرورة وبفضل آلية عمل الأسواق الرأسمالية إلى الرأسمالي. وهذا الفرق هو فائض القيمة[6] (*Mehrwert*). وبامتلاكه «يستغل» الرأسمالي العمل، بالرغم من أنه يدفع إلى العمال القيمة الكاملة لطاقة عملهم الكامنة، ولا أقل من ذلك، ويتلقّى من المستهلكين القيمة الكاملة للمنتوجات التي يبيعها، ولا أكثر من ذلك. وتجب الملاحظة، من جديد، عدم وجود شيء من قبيل اللجوء إلى تسعير غير منصف للمنتوجات، أو حصر لإنتاجها، أو خداع في أسواقها. ومن المؤكد أن ماركس لم يَعن إنكار وجود مثل هذه الممارسات. غير أنه رآها في منظورها الصحيح، ولذا، فإنه لم يؤسس أيّ نتائج جوهرية عليها.

دعونا نبدي إعجابنا بالنواحي التعليمية لهذا الذي ذكرناه ولنقل، مهما كان المعنى الذي اكتسبته، الآن، كلمة استغلال خاصةً وبعيداً عن المعنى العادي، ومهما كان دعمه من القانون الطبيعي وفلسفات المدرسيين وكتّاب عصر التنوير، فقد دخل في نطاق الحجّة العلمية، أخيراً، وبالتالي خدم الغَرض الذي هو دعم التلميذ المتقدِّم لخوض معاركه.

وبالنسبة إلى مزايا هذه الحجّة العلمية، علينا أن نميّز، وبعناية بين ناحيتين من نواحيها، وإحداهما كانت قد أُهملت باستمرار من قِبل النقّاد. ومن السهل أن نبيّن، على المستوى العادي لنظرية العملية الاقتصادية الثابتة، أن عقيدة فائض القيمة لا يمكن الدفاع عنها في

(6) معدَّل فضل القيمة (أي درجة الاستغلال) يُعرَّف بأنه النسبة بين فائض القيمة والرأسمال المتغيّر (الأجر).

ظل افتراضات ماركس ذاتها. وإن نظرية قيمة العمل، حتى لو سلّمنا بأنها تصحّ على كل سلعة أخرى، لا يمكن تطبيقها على سلعة العمل، لأن هذا يتضمّن أن العمال، مثل الآلات، قد تمَّ إنتاجهم وفقاً لحسابات نفقات عقلية. وبما أنهم ليسوا كذلك، فلا يجوز الافتراض بأن قيمة قوة العمل ستكون متناسبةً مع ساعات الإنسان المصروفة في «إنتاجها». وكان يمكن لماركس أن يحسِّن وضعه، من الوجهة المنطقية، لو أنه قبل قانون الأجور الحديدي عند لاسال أو أجرى مناقشة على طريقة مالتوس (Malthus) كما فعل ريكاردو. ولمّا رفض، وبحكمة منه، أن يفعل ذلك، فقد خسرت نظريته في الاستغلال إحدى دعاماتها الجوهرية، ومنذ البداية[7].

وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن نبيّن أن توازن منافسة كامل لا يمكن أن يوجد في وضع يحصد فيه كل الموظِّفين الرأسماليين أرباحاً من الاستغلال. وذلك، لأنه في هذه الحالة، سيحاولون، فردياً، التوسع في الإنتاج، ويكون الحاصل الإجمالي لهذا هو الميل إلى زيادة معدّلات الأجور اضطراريّاً وتخفيض الأرباح من ذلك النوع إلى الصفر. ومما لا شك فيه أنه يمكن إصلاح الحالة، نوعاً ما، باللجوء إلى نظرية المنافسة غير الكاملة، وبإدخال الاحتكاك، وكوابح مؤسّساتية للمنافسة الجارية، وبالتأكيد على إمكانيات الجذب في مجال النقد والاعتماد المالي... إلخ. وعلى كل حال ليس هناك سوى حالة معتدلة يمكن إجراؤها بهذه الطريقة، وهي حالة قد يزدريها ماركس، ومن قلبه.

غير أن ثمة وجهاً آخر للمسألة. ونحن لا نحتاج إلاّ أن نرى هدف ماركس لندرك أنه لم يكن بحاجة للقبول بمعركة في أرض تسهل غلبته عليها. وهذا لا يبدو سهلاً إلاّ إذا بقينا لا نرى في نظرية

---

(7) سوف نرى في ما بعد كيف حاول ماركس أن يستبدل تلك الدعامة.

فائض القيمة سوى نظرية عن العمليات الاقتصادية الثابتة وهي في حالة توازن كامل. ولمّا لم يكن هدف تحليله حالة من التوازن إذ رأى أن المجتمع الرأسمالي لا يمكن أن يحصل عليها، بل رآه عكس ذلك، عبارةً عن عملية تغيّر متتابع في البنية الاقتصادية، فإن النقد المتقدِّم ليس حاسماً حسماً كاملاً. وقد يستحيل وجود فوائض قيم في التوازن الكامل ولكنها تكون دائماً موجودةً لأن ذلك التوازن غير موجود. وقد تميل الفوائض دائماً إلى التلاشي، ومع ذلك تظل دائماً موجودة لأن خلقها يتجدّد دائماً. هذا الدفاع لا ينقذ نظرية قيمة العمل، وبخاصة في تطبيقها على سلعة العمل ذاتها، أو حجّة الاستغلال كما هي. غير أنه سيمكننا من وضع تأويل أفضل للنتيجة، مع أن نظرية مقبولة تتعلّق بتلك الفوائض سيجرّدها من معناها الماركسي الخاص. وهذه الناحية أُثبت أنها ذات أهمية كبيرة. فهي تلقي ضوءاً جديداً، أيضاً، على أجزاء أخرى في جهاز التحليل الاقتصادي عند ماركس وتبلغ حدّ شرح سبب عدم القضاء على ذلك الجهاز من قِبل النقود التي انصبّت على أسسه ذاتها.

4 ـ وعلى كل حال، إذا تابعنا على المستوى الذي تتحرك فيه مناقشة العقائد الماركسية، عادةً، فإننا سوف نغوص ونغرق في صعوبات، أو ندرك ما فعله المؤمنون عندما حاولوا أن يقتفوا أثر المعلم في طريقه. وفي البداية نقول، إن عقيدة فائض القيمة لا تيسِّر حلّ المسائل، المشار إليها أعلاه، والتي خلقها التعارض بين نظرية قيمة العمل والوقائع الاقتصادية. وعلى العكس من ذلك، هي تبرز تلك المسائل لأنها تقول، إن الرأسمال الثابت أي الرأسمال المختلف عن رأسمال الأجور ـ لا ينقل إلى المنتوج قيمة تزيد عن القيمة التي خسرها في إنتاجه، فالذي يقوم بذلك هو رأسمال الأجور، ونتيجة لذلك لابدّ أن تتغير الأرباح المكتسبة، كما بين الشركات، وبحسب التركيب العضوي لرساميلها. ويعتمد ماركس على المنافسة بين

الرأسماليين ليظهر إعادة توزيع «الكتلة» الكلية لفائض القيمة بحيث تكسب كل شركة أرباحاً متناسبة مع رأسمالها الكلّي، أو تتعادل المعدلات الفردية من الأرباح. ويمكننا أن نرى، مباشرة، أن الصعوبة تعود إلى مجموعة المسائل المزيّفة التي طالما تنتج من المساعي الهادفة إلى بناء نظرية[8]، وحلّ لمجموعة من الآراء اليائسة. وعلى كل حال، لم يعتقد ماركس، فقط، أن المجموعة الثانية تفيد في ظهور معدّلات أرباح منتظمة، وشرح كيف أن الأسعار النسبية للسلع ستنحرف عن قيمها المحسوبة بالعمل[9]، إنما وبالإضافة إلى ذلك، أفاد أن نظريته قدّمت شرحاً «لقانون» آخر كانت له مرتبةً عظيمةً في

(8) وعلى كل حال، ثمّة عنصر واحد فيها ليس بفاسد، وإدراكه، مهما كان غامضاً، يجب أن يسجل لصالح ماركس. وليست الواقعة التي تفيد بأن وسائل الإنتاج المنتَجَة تعطي مردوداً صافياً في اقتصاد ثابت تماماً، هي واقعة لا يطالها الشك من قريب ولا بعيد، كما اعتقد جميع الاقتصاديين حتى في يومنا. إذ بدت أنها تعطي في الممارسة عائدات صافية، فقد يكون مردّ ذلك واقعة أن الاقتصاد لا يكون ثابتاً إطلاقاً. وحجّة ماركس الخاصة بالمردود الصافي للرأسمال يمكن تأويلها بأنها طريقة ملتوية لإدراك هذا.

(9) وضع ماركس حلاً لتلك المسألة في مخطوطات جمعها صديقه إنجلز، بعد وفاته، في المجلّد الثالث لكتاب **الرأسمال**، لذا، ليس أمامنا ما رغب ماركس بقوله في نهاية المطاف. والذي حصل هو أن معظم النقّاد لم يتردّد في إقناعه بأنه في المجلد الثالث قد ناقض، وبوضوح، عقيدة المجلد الأول. وبالرغم من ذلك، ليس ذلك الحكم مبرّراً. فإذا وضعنا أنفسنا في موضع ماركس، وهو واجبنا إزاء مسألة من هذا النوع، فلن يكون شذوذاً أن نعتبر فائض القيمة «ككتلة» أنتجتها عملية الإنتاج الاجتماعية كوحدةٍ والباقي يختص بتوزيع تلك الكتلة. وإذا لم يكن ذلك شذوذاً، فسيظل من الممكن القول، إن الأسعار النسبية للسلع كما إستدل عليها في المجلد الثالث تنتج من نظرية كمية العمل في المجلد الأول. وبالتالي ليس صحيحاً التأكيد، كما فعل بعض الكتاب بدءاً من ليكسِس (Lexis) إلى كول (Cole) الذي قالوا، إن نظرية القيمة عند ماركس منفكّة عن نظريته في الأسعار، ولا تسهم فيها شيئاً. غير أن ماركس صَمَدَ ليربح قليلاً بخلاصه من التناقضات. أما الاتهام الباقي فهو قوي بما فيه الكفاية. وإن أفضل إسهام في مسألة علاقة القيم والأسعار في النَسَق الماركسي، والذي يشير إلى بعض أفضل الأداءات في جدلٍ لم يكن ملفتاً، هو: Ladislaus Von Bortkiewicz, «Wertrechnung und Preisrechnung im Marxschen System,» *Archiv für Sozialwissenschaft und Sozialpolitik* (1907).

العقيدة الكلاسيكية، نعني القول بأن لمعدّل الربح ميلاً داخلياً للسقوط. وهذا ينتج، وبطريقة معقولة من تزايد الأهمية النسبية للجزء الثابت من الرأسمال الكلّي في صناعات السلع مقابل الأجور، أي: إذا ازدادت الأهمية النسبية للعمل والمعدّات في تلك الصناعات، كما يحصل في مسار التطوّر الرأسمالي، وإذا ظل معدّل فائض القيمة أو درجة الاستغلال كما هما، فإن معدّل مردود الرأسمال الكلّي سيزداد، بصورة عامة. لقد أحدثت هذه إعجاباً كبيراً، ونظر إليها ماركس بكل الرضا الذي من عادتنا الشعور به عندما تشرح نظريتنا ظاهرةً لم تدخل في بنائها. ومن المهم أن نناقشها كما تستحق وبمعزل عن الأخطاء التي اقترفها ماركس، في اشتقاقه لها. ونحن لن نقف لنفعل ذلك، لأن مقدّماتها تحكم عليها بما فيه الكفاية. غير أن ثمّة نظرية قريبة منها لكنها ليست مطابقة لها، توفرّ أحد أهم «قوى» الديناميكا الماركسية، والرابط بين نظرية الاستغلال وقصة ماركس التالية الخاصة بالبنية التحليلية، وقد جرت العادة أن يُشار إليها باسم نظرية التراكم.

والجزء الرئيسي من النهب المغتصب من العمل المُستَغلّ (وعملياً كله في نظر بعض التلامذة) يحوّله الرأسماليون إلى رأسمال ـ أي إلى وسائل إنتاج. وهذا النهب المغتصب هو، في ذاته، وبمعزل عن المعاني المصاحبة التي تثيرها طريقة تعبير ماركس، لا يعدو أن يكون وصفاً لواقعة مألوفة جداً ماثلةً في التوفير والاستثمار. وعلى كل حال، لم تكن هذه الواقعة وحدها كافية عند ماركس، أي: إذا كان لابدَّ للعملية الرأسمالية أن تنكشّف في منطق صلب، فلابدّ لتلك الواقعة أن تكون جزءاً من هذا المنطق، وهذا معناه، من الوجهة العملية، أن تكون ضروريةً. وكذلك لن تكون مرضيةً بالسماح لهذه الضرورة من أن تنشأ من البسيكولوجيا الاجتماعية للطبقة الرأسمالية، مثلاً، بطريقة مشابهة لطريقة ماكس فيبر (Max Weber) الذي اقتضى

أن تكون المواقف البيوريتانية (Puritan) ـ والامتناع عن الاستمتاع المادي بالأرباح المنسجم مع نموذجها ـ السبب المحدِّد للسلوك الرأسمالي. ولم يزدر ماركس أي دعم شَعَر باستمداده من هذا المنهج[10]. غير أن المطلوب شيء أكثر أساسيّةً من ذلك لنَسَق مصمّم مثل نَسَقه، نعني شيئاً يفرض على الرأسماليين أن يراكموا بمعزل عن شعورهم إزاءه، وأن يكون قوياً بما فيه الكفاية لشرح النموذج البسيكولوجي ذاته. ولحسن الحظ هناك مثل هذا الشيء.

وفي عرضه لطبيعة ذلك الفرض القاضي بالتوفير، سأقبل، تماشياً مع ما هو ملائم، تعليم ماركس في نقطة واحدة، وهي: سوف أفترض، مثل ماركس، إن توفير الرأسمالي يتضمن، وبفضل هذه الواقعة ذاتها، زيادة مقابلة في الرأسمال الواقعي[11]. هذه الحركة تحصل أولاً ودائماً في الجزء المتغيِّر من الرأسمال الكلّي، أي رأسمال الأجور، حتى ولو كان القصد زيادة الجزء غير المتغيِّر، وبخاصة ذلك الجزء الذي دعاه ريكاردو الرأسمال الثابت ـ أي الآلات.

---

(10) على سبيل المثال، نجده في أحد المواضع في كتاب: Marx, *Das Kapital*, vol. 1، ص 654، طبعة (Everyman) متجاوزاً نفسه بخطاب تصويري حول الموضوع ـ مبتعداً أكثر مما هو ملائم لمؤلف للتفسير الاقتصادي للتاريخ. والتراكم قد يكون وقد لا يكون كما قال «موسى وكل الأنبياء» (!) بالنسبة إلى الطبقة الرأسمالية، ومثل هذه الشطحات قد نراها وقد لا نراها سخيفة - هذا النمط من الحجج، عند ماركس، وبذلك بالأسلوب يوحيان، ببعض الضعف الذي يجب تصحيحه.

(11) بالنسبة إلى ماركس، بدا التوفير أو التراكم مطابقاً لتحويل «فائض القيمة إلى رأسمال». وحول هذه المسألة لا أريد أن أجادل، بالرغم من معرفتي بوجود محاولات توفير فردية لم تؤدِّ، بالضرورة وبطريقة أوتوماتيكية، إلى زيادة الرأسمال الواقعي. وتبدو لي وجهة نظر ماركس أقرب إلى الحقيقة من وجهة النظر المضادَّة المرعيَّة من قِبَل معاصريَّ والتي لا أرى أنها تستحق التحدّي هنا.

لقد أبرزت عند مناقشتي نظرية الاستغلال عند ماركس، إن أرباح الاستغلال، في اقتصاد تنافسي كامل، ستجعل الرأسماليين يوسّعون الإنتاج، أو يحاولون توسيعه، لأن كل واحد منهم يرى أن ذلك يعني أرباحاً إضافيةً. وبغية تحقيق ذلك، عليهم أن يراكموا. وعلاوةً على ذلك، ستكون النتيجة الكلية لذلك في اتجاه إنقاص فوائض القيمة عبر الارتفاع الناجم في معدّلات الأجور، هذا، إن لم يكن أيضاً عبر الهبوط الناجم في أسعار المنتوجات ـ وفي هذا مَثَل رائع جداً عن التناقضات في باطن النظام الرأسمالي، المحبَّبة لقلب ماركس. وذلك الاتجاه ذاته، سيؤلف، عند الرأسمالي الفرد، سبباً آخر لشعور بالاضطرار أن يراكم[12]، مع أن ذلك سيجعل، أيضاً، الأمور أسوأ، في النهاية، للطبقة الرأسمالية ككل. لذا، سيكون هناك نوع من الجبرية على المراكمة، وحتى في عملية سكونية لا تستطيع، كما ذكرت سابقاً، أن تصل إلى توازن إلى أن يخفض التراكم فائض القيمة إلى الصفر فيقضي على المذهب الرأسمالي ذاته[13].

---

(12) بصورة عامة نقول، من الطبيعي أن يكون التوفير من دخلٍ أصغر أقل من التوفير من دخل أكبر. غير أن التوفير سيكون أكبر من أي دخل إذا لم يكن متوقعاً دوامه أو إذا كان المتوقع نقصانه من التوفير من الدخل ذاته إذا عُرف أنه مستقر في قيمته الجارية، على الأقل.

(13) هذه المسألة، وبمقدارٍ ما، يدركها ماركس. غير أنه يرى أنه إذا ارتفعت الأجور وبالتالي تدخّلت بالتراكم، فإن معدّل التراكم سيتناقص «لأن دافع الربح سيضعف» بحيث (تزيل آلية عملية الإنتاج الرأسمالي العقبات ذاتها التي خلقتها بصورة وقتية)، انظر: Marx, *Das Kapital*, vol. 1, chap. 25, section 1,

والآن، نقول، إن ميل الآلية الرأسمالية إلى موازنة نفسها ليس مسألة محسومة وبعيدة عن الشك، وأي تأكيد عليها يتطلّب، على الأقل، تعديلات ذات عناية. غير أن النقطة المهمة هي أن علينا أن ندعو ذلك القول لاماركسياً في معظمه، لو صادفناه في كتاب اقتصاديّ آخر، وأنه بقدر ما هو من النوع الممكن الدفاع عنه، هو يضعف كثيراً المغزى الرئيسي لحجّة ماركس. وحول هذه النقطة ونقاط أخرى كثيرة، يعرض ماركس، وبدرجة مدهشة، أغلال الاقتصاد البورجوازي لزمانه التي اعتقد بأنه حطمها.

وعلى كل حال، فإن الأمر الأهم والذي يفرض نفسه بصورة أقوى هو شيء آخر. والواقع هو أن الاقتصاد الرأسمالي ليس سكونيّاً ولا يمكنه أن يكون سكونياً. كما إنه لا يتوسّع بطريقة مطّردة ثابتة. وهو يتعرّض لثورات متتابعة من داخله بواسطة مشروع جديد، أي بتدخل سلع جديدة، أو طرائق إنتاج جديدة، أو فرص تجارية جديدة، في البنية الصناعية كما هي موجودة في أي لحظة. وكل البُنى الموجودة وجميع شروط العمل هي دائماً في عملية تغيرّ. وكل وضع ينقلب قبل أن يتوفر له الوقت لصياغة نفسه. والتقدم الاقتصادي، في المجتمع الرأسمالي، معناه الاضطراب وكما سنرى في القسم الآتي، فإن المنافسة في هذا الاضطراب تجري بطريقة مختلفة تماماً عن الطريقة التي تجري بحسبها في عملية سكونية، مهما كانت المنافسة كاملة. وإن إمكانيات المكاسب التي ستحصد بفضل إنتاج أشياء جديدة أو عن طريق إنتاج أشياء قديمة أرخص هي، وعلى الدوام، تجسّد استثمارات جديدة وتتطلبها. وتتنافس هذه المنتوجات الجديدة والطرائق الجديدة مع المنتوجات والطرائق القديمة بأفضلية حاسمة قد تعني الموت لما هو قديم، وليس على قدم المساواة. وهذا يصف كيف يكون التقدم في مجتمع رأسمالي. وتضطر كل شركة، في النهاية، وتجنّباً لهبوط مبيعاتها، أن تتبع الطريق ذاته، فتستثمر عائدها، ولكي تتمكّن من ذلك، تعمل على أن تستردّ جزءاً من الأرباح، أي أن تراكم(14). وهكذا، كل واحد يراكم.

(14) ليست هذه الطريقة الوحيدة لتحويل التحسين التكنولوجي... غير أنها الطريقة العملية الوحيدة التي اعتبرها ماركس. ولما كانت طريقة مهمة جداً، لذا، يمكننا أن نماشيه، بالرغم من وجود طرائق أخرى كالاقتراض من المصارف، أي، إنشاء ودائع، تنتج نتائج بذاتها، وإدخالها ضروري لرسم صورة صحيحة عن العملية الرأسمالية.

والآن، نقول، إن ماركس رأى عملية التغيّر الصناعي هذه بوضوح وأدرك أهميتها المحورية إدراكاً أكمل من إدراك أي اقتصادي آخر في زمانه. ولا يعني هذا أنه فهم طبيعتها فهماً صحيحاً وحلّل آليّتها تحليلاً صحيحاً. فهو رأى أن تلك الآلية تتحول ذاتياً إلى مجرد ميكانيك كتل الرأسمال. ولم يكن يملك نظرية وافية عن المشروع، وفشله في التمييز بين المقاول والرأسمال مضافاً إليه تقنية نظرية خاطئة يشرحان حالات عديدة من **عدم الاتّساق** (*non sequitur*) وأخطاء عديدة. غير أن الرؤية الخاصة بالعملية، وحدها، كانت كافيةً بذاتها للأغراض العديدة التي كانت في عقل ماركس. وعدم الاتساق يتوقف عن أن يكون اعتراضاً قائلاً: إذا كان ما لا ينتج من حجّة ماركس يمكن استنتاجه من حجّة أخرى، وحتى الأخطاء الصريحة والتأويلات الخاطئة يمكن إنقاذها بواسطة الصحة الجوهرية للمجرى القوي العام للحجّة التي تحدث في سياقها، فيمكن، بصورة خاصة، جعلها غير ضارة بالخطوات اللاحقة في التحليل التي تبدو للناقد الذي لا يقدِّر هذا الوضع المتناقض، مدانةً قطعاً.

وقد كان لدينا مَثل عن هذا من قَبل. ونظرية ماركس المتعلّقة بفائض القيمة، معتبرة كما هي قائمة، لا يمكن الدفاع عنها. غير أنه، لمّا كانت العملية الرأسمالية تنتج أمواجاً متكررة من الأرباح الفائضة الوقتية فوق النفقات، والتي تستطيع نظريات أخرى أن تشرحها شرحاً صحيحاً وبطريقة لاماركسية، فإن خطوة ماركس التالية المدرجة للتراكم لا تُبطل بصورة كاملة، بزلاّته السابقة. وكذلك لم يؤسس ماركس ذاته، وبطريقة مقنعة، الفكرة التي تفيد بجدية التراكم، الجوهرية لحجّته. غير أن عيوباً عظيمة لا تنتج من شرحه، ذلك، لأننا، وبالطريقة التي أشرنا إليها، يمكننا، فوراً، أن نوفِّر، وبأنفسنا، بديلاً أكثر إقناعاً، يكون هبوط الأرباح بذاتها ووجودها في مكانها الصحيح، أحد الأشياء الأخرى الممكنة. ولا يحتاج مجموع معدّل

الربح على الرأسمال الصناعي الكلّي، لأن يهبط في المدى الطويل لسبب ماركسي مفاده أن الرأسمال الثابت يزداد متناسباً مع الرأسمال المتغيّر[15]، أو لأي سبب آخر. ويكفي، كما رأينا، أن يكون ربح كل معمل واحد مهدّداً تهديدات متتابعة من المنافسة الفعلية والممكنة لسلع جديدة أو من طرائق إنتاج جديدة ستحوّله، عاجلاً أو آجلاً، إلى خسران. وهكذا نحصل على القوة الدافعة المطلوبة بل، إننا نحصل حتى على ما يماثل نظرية ماركس، أي أن الرأسمال الثابت لا ينتج فائض قيمة من غير الاعتماد على تلك الأجزاء من حجّته المشكوك بصحتها - ذلك، لعدم قدرة أي مجموعة مفردة من سلع الرأسمال أن تظل مصدراً لمكاسب فائضة إلى أبد الآبدين.

وهناك مَثَل آخر تقدّمه الحلقة التالية في سلسلة ماركس، وهي نظرية التركيز أي معالجته لميل العملية الرأسمالية إلى زيادة حجم المعامل الصناعية ووحدات المراقبة والسيطرة. وكان كل ما قدّمه في سبيل الشرح[16]، وبعد تجريد أقواله من تصويراته، ينتهي إلى جُمل

---

(15) بحسب ماركس يمكن للأرباح أن تسقط لسبب آخر، طبعاً وأيضاً، أي، بسبب سقوط معدّل فائض القيمة. وقد يكون ذلك عائداً إلى زيادات في معدّلات الأجور، أو إلى تخفيضات، بواسطة التشريع مثلاً، لعدد ساعات العمل في اليوم. وفي الإمكان المناقشة، وحتى من منظور النظرية الماركسية، أن هذا سيدفع «الرأسماليين» لاستبدال سلع الرأسمال الموفّرة للعمل بالعمل، وبالتالي زيادة الاستثمار وقتياً بصرف النظر عن أثر السلع الجديدة والتقدم التكنولوجي. وعلى كل حال، نحن لا نستطيع أن ندخل في هذه المسائل. غير أننا نستطيع أن نسجل حادثاً غريباً. في عام 1837 نشر ناسّو سنيور (*Nassau Senior*) كرّاساً بعنوان: **رسائل حول مرسوم المعمل** (*Letters on the Factory Act*) حاول فيه أن يبيّن أن التخفيض المقترح لمدة يوم العمل سيؤدي إلى القضاء على الأرباح في صناعة القطن. وفي كتابه: Marx, *Das Kapital*, vol. 1, chap. 7, Section 3,

ويتجاوز ماركس نفسه في اتهامه القوي لذلك الأداء. والواقع أن حجة سنيور غبيّة. غير أن ماركس يجب أن يكون آخر من يقول ذلك، لأنها منسجمة مع نظريته في الاستغلال.

(16) انظر كتاب: Marx, *Das Kapital*, vol. 1, chap. 25, Section 2.

غير مثيرة كقوله: «إن معركة المنافسة تجري عن طريق تخفيض أسعار السلع» (والتي تعتمد «على إنتاجيّة العمل» (caeteris paribus)، وهذه بدورها تعتمد على مقدار الإنتاج، وأن الرساميل الكبرى تغلب الرساميل الصغرى[17]. وهذا يشبه كثيراً ما يقوله الكتاب المدرسي الجاري عن الموضوع، وهو ليس عميقاً أو باعثاً للإعجاب في ذاته. وهو، وبصورة خاصة، غير كاف للتأكيد الاستثنائي الذي وضعه على حجوم «الرساميل» الفردية، في حين أن ماركس في وصفه للنتائج لا تسعفه تقنيّته فتعيقه لعجزها عن التعامل الفعّال مع الاحتكار عموماً واحتكار القلّة من المنتجين.

ومع ذلك، فإن الإعجاب بالنظرية عبّر عنه عدد كبير من الاقتصاديين، بشعورهم من خارج الجماعة. وذلك لشيء واحد ألا وهو أن التنبّؤ بحلول الصناعة الكبيرة كان، نسبةً للحالة في زمن ماركس، إنجازاً في حدّ ذاته. غير أنه قام بأكثر من ذلك، فقد ربط ربطاً محكماً بين التركيز وعملية التراكم. بل تصوّر التركيز جزءاً من التراكم، وليس مجرد جزء من نموذجه الواقعي وإنما من منطقه أيضاً. كما إنه أدرك بعض النتائج إدراكاً صحيحاً، وعلى سبيل المثال، أدرك أن «الحجم المتزايد لكتل الرأسمال الفردي سيصبح الأساس المادي لثورة متّصلة في نمط الإنتاج ذاته» - ونتائج أخرى، ولو على الأقل بطريقة النظر من ناحية واحدة أو بطريقة منحرفة. وقد ألهب الجوّ المحيط بالظاهرة جميع محرّكات الصراع الطبقي والسياسة - وذلك وحده كاف لاعتبار عرضه أعلى من النظريات الاقتصادية الجافة، وبخاصة عند من لا يملك خيالاً من البشر.

---

(17) هذه النتيجة والتي غالباً ما كان يُشار إليها باسم نظرية التجريد من الملكية، اعتبرها ماركس الأساس الاقتصادي الصافي الوحيد للصراع الذي يدمّر فيه الرأسماليون واحدهم الآخر.

والأهم من كل ذلك، كان قادراً على المضيّ، من غير أن يعيقه الدافع غير الكافي لصفات صورته الفردية ولا الافتقار إلى قوة الاقناع في حجّته، لأن عمالقة الصناعة كانت على مقربة، وكذلك الوضع الاجتماعي الذي ستخلقه.

5 ـ هناك مصطلحان إضافيان لإكمال مخططنا، وهما: نظرية ماركس في **البؤس**، أو لاستعمال معادل في اللغة الإنجليزية، تجرّأت على تبنّي تعبير صناعة البؤس، ثم نظريته هو (وإنجلز) الخاصة بدورة التجارة. التحليل والرؤية الخاصان بالمصطلح الأول أخفقا وليس من علاج، لكنهما نفعا في المصطلح الثاني.

ومما لا ريب فيه أن ماركس اعتقد أنه في مجرى التطور الرأسمالي ستسقط معدّلات الأجور الواقعية ومستوى حياة الجماهير في طبقة ذوي الأجور الأفضل ولا تتحسَّن في طبقة ذوي الأجور الأسوأ، وأن ذلك لن تحدثه أيّ ظروف عَرَضية أو بيئية، وإنما بفضل منطق العملية الرأسمالية ذاته[18]. ولم يكن هذا، كتنبّؤ، موفَّقاً، وقد وجد الماركسيون من جميع الأطياف صعوبةً في اللجوء إليه بغية الاستفادة من الدليل المعاكس الذي واجههم. وفي البداية، وفي حالات منعزلة، وإلى يومنا، أظهروا تماسكاً في مسعاهم لإنقاذ ذلك «القانون» بوصفه معبّراً عن ميل فعلي نتج عن إحصاءات

---

(18) هناك خط دفاع أول لا يرغب الماركسيون، مثل جميع المدافعين عن القضايا، بتوظيفه ضد القصد النقدي الكامن وراء أيّ قول واضح مثل هذا. وهو أن ماركس لم يخفق كلياً في اعتبار الوجه الآخر للعملة، وأنه، وفي أغلب الأحيان، «أدرك» وجود حالات من الأجور المرتفعة... إلخ، والواقع لا وجود لمن يخفق في ذلك والنتيجة المتضمَّنة هي أنه توقع توقعاً كاملاً ما يمكن أن يقول الناقد. ومن الطبيعي لكاتب تتصف كتابته بالإسهاب، ويوشّح حجّته بطبقات غنية من التحليل التاريخي، أن يوفّر فسحة لمثل هذا الدفاع أكبر مما فعل أيّ من آباء الكنيسة. غير أن السؤال، هو، ما قيمة «إدراك» واقعة عنيدة إذا لم تكن لتؤثر في النتائج؟

الأجور. وبعد ذلك، جرت محاولات لقراءته بمعنى مختلف، أي لجعله لا يشير إلى معدّلات الأجور الواقعية أو إلى الحصة المطلقة التي تذهب إلى الطبقة العاملة، بل إلى الحصة النسبية من مداخيل العمل في الدخل القومي الكلّي. وبالرغم من وجود مقاطع في كتابات ماركس تتحمل تأويلاً بهذا المعنى، فإن هذا يخالف معنى معظمها. يضاف إلى ذلك، فإن القليل يُجنى من قبول هذا التأويل، ذلك، لأن نتائج ماركس الرئيسة تفترض أن الحصة المطلقة لكل شخص من العمل لابدّ أن تنقص، أو لا تزيد، على الأقل: أي إنه إذا كان يفكر بالحصة النسبية، فإن ذلك سيزيد من المصاعب الماركسية. وأخيراً نقول، إن القول ذاته يظل خاطئاً. لأن الحصة النسبية من الأجور والرواتب في الدخل الكلي تتغير بمقدار ضئيل من عام لآخر، وهي ثابتة، بصورة مدهشة، مع الزمن، ومن المؤكَّد أنها لا تكشف عن أيّ ميل للنقصان.

وعلى كل حال، يبدو أن هناك طريقاً آخر للخروج من الصعوبة. وقد لا يظهر مَيل في مسلسل وقتنا الإحصائي - وقد يظهر ما يعاكسه - ومع ذلك، فإنه قد يكون في داخل النظام المدروس، لأنه قد يكون مكبوتاً من حالات استثنائية. والواقع هو أن هذا هو الخط الذي إتّخذه معظم الماركسيين الحديثين أما الحالات الاستثنائية فتوجد في التوسع الاستعماري، أو وبصورة أكثر عمومية، عند فتح أقطار جديدة خلال القرن التاسع عشر التي يُقال إنها جلبت (سبباً مقفلاً) لضحايا الاستغلال[19]. وفي الجزء الثاني سوف نجد فرصة للكلام عن هذا الأمر. أما في الوقت الحاضر، لنذكر أن الوقائع تقدم بعض السند **الأولي** لهذه الحجّة التي هي عادية في المنطق، وقد تحلّ الصعوبة إذا كان ذلك الميل مؤسساً تأسيساً جيّداً.

---

(19) هذه الفكرة قدّمها ماركس نفسه، بالرغم من أن الماركسيين الجدد قد طوّروها.

غير أن المشكلة تَمثُل في أن البنية النظرية لماركس ليست موثوقة في ذلك القطاع: فالرؤية والأساس التحليلي هناك خاطئان. وأساس نظرية التقتير هو نظرية «جيش الاحتياط الصناعي»، أي العطالة عن العمل التي تخلقها عملية الإنتاج[20]. ونظرية جيش الاحتياط هي، بدورها، مبنيّة على العقيدة المشروحة في فصل ريكاردو الخاص بالآلات. ولا يوجد مكان آخر غير هذا المكان ـ سوى نظرية القيمة ـ اعتمد فيه ماركس اعتماداً كاملاً على ريكاردو من غير أن يضيف أيَّ شيء ذي قيمة جوهرية[21]. طبعاً أنا أتكلم عن نظرية الظاهرة ليس إلاّ. غير أن ماركس أضاف، مثلما كان يفعل دائماً، لمسات صغيرة أخرى مثل التعميم الرائع الذي بحسبه اعتبر استبدال العمال ذوي المهارات بعمال معدوميها داخلاً في تصوّر العطالة، كما إنه أضاف ثروةً لا حدّ لها من الأمثلة الشارحة والعبارات، وأهمها إضافته لعمليته الاجتماعية إطاراً رائعاً وخلفيّةً واسعة.

أما ريكاردو فقد كان في البداية ميّالاً للأخذ بوجهة النظر، المألوفة في كل زمان، ومفادها أن إدخال الآلات في العملية الإنتاجية نادراً ما يخفق في إفادة الجماهير. وعندما شك بذلك الرأي، أو بصحته العمومية، راجع وضعه، وبصراحة مميّزة. وبمثل ذلك التميّز تراجع بفعله ذاك، واستعمل منهجه المعتاد الخاص

---

(20) يجب تمييز هذا النوع من العطالة عن الأنواع الأخرى. وماركس يشير، بصورة خاصة، إلى النوع الذي يدين بوجوده إلى التغيرات الدورية في نشاط الأعمال. وبما أن الاثنين غير مستقلين، ولمّا كان ماركس في حجتّه يعتمد، في أغلب الأحيان، على الثاني وليس على الأول، فإن صعوبات التأويل تنشأ من مسألة بأيهما كان النقاد على وعي كامل.

(21) لابدّ أن يكون هذا واضحاً عند أي منظِّر، لا من دراسته فقط، انظر: Marx, *Das Kapital*, vol. 7, chap. 15, Sections 3, 4, 5,

وبخاصة الجزء السادس (حيث يعالج ماركس نظرية التعويض التي ستذكر أعلاه)، بل، وأيضاً، من درسه للفصلين 24 و25 حيث تتكرر ذات الأشياء وتبسط.

«بتخيّل حالات قوية» فوضع مثلاً عددياً يعرفه جميع الاقتصاديين، لكي يبيّن أن الأمور قد تتحوّل في اتجاه آخر، أيضاً. ولم يقصد أن ينكر أنه لم يكن مبرهناً على أكثر من إمكانية ـ محتملة ـ من جهة، أو إنه، ومن جهة أخرى، عنى أن مكسب العمل الصافي النهائي سينتج عن إدخال الآلات عبر آثارها الأبعد على الناتج الكلّي، والأسعار، وهكذا.

المثل صحيح في حدوده[22]. وتدعم نتيجته الطرائق الأكثر دقة في زماننا إلى حدّ أنها تقبل بإمكانية الهدف الذي رمت إليه وأيضاً إمكانية عكسه. وتذهب تلك الطرائق إلى ما هو أبعد من ذلك بذكرها الشروط الصورية التي تحدِّد ما إذا كانت نتيجة أو أخرى هي الحاصل. وذلك هو كل ما تقدر عليه النظرية المحضة. وللتنبّؤ بالنتيجة الفعلية لابدّ من وجود معطيات إضافية. غير أن غرضنا يقتضي أن نذكر أن مثل ريكاردو يعرض صفة مهمة أخرى. فهو يفكر بشركة تملك مقداراً معيناً من الرأسمال وتوظِّف عدداً معيناً من العمال تقرر أن تخطو خطوةً في **المكننة** (Mechanization). وهي تعيِّن مجموعة من العمال لتقوم بمهمّة إنشاء آلة تتمكّن الشركة، بعد وضعها من صرف عدد من تلك المجموعة. والحاصل الأخير هو أن الأرباح قد لا تتغير (بعد التعديلات التنافسية التي ستذهب بأيّ ربح وقتي)، غير أن الدخل الإجمالي سيكون مساوياً لمقدار الأجور ذاته الذي كان يُدفع للعمال الذين «سُرِّحوا» الآن. وإن فكرة ماركس عن استبدال الرأسمال المتغيّر «الأجر» بالرأسمال الثابت هو نسخة مطابقة ودقيقة لوصف ذلك. وإن تأكيد ريكاردو على تكاثر السكان يوازي تماماً تأكيد ماركس على فائض السكان وهو المصطلح الذي استعمله

(22) أو يمكن تصحيحها من غير فقدان أهميتها. وهناك نقاط قليلة مشكوك بها تتعلق بالحجّة قد يكون مردّها تقنيّتها المؤسفة ـ وهي التي يودّ نشرها العديد من الاقتصاديين.

كبديل لمصطلح «جيش الاحتياط الصناعي». والحق، أن تعليم ريكاردو قد ابتلع بكل أجزائه بدءاً من صنارة الصيد إلى خيطه وإلى ثقّالته الرصاصيّة.

غير أن الذي تمكن من اجتياز الامتحان الدقيق، ونحن نتحرك في إطار الهدف الذي رمى إليه ريكاردو، يصير ناقصاً كلّياً حالما نفكّر بالبنية الفوقية التي نَصبها ماركس فوق الأساس الرقيق، والواقع أن ذلك كان مصدر عدم اتساق لم يتمّ التخلّص منه هذه المرّة بواسطة رؤية صحيحة للنتائج النهائية. ويبدو أن مثل هذا الشعور قد تملّك ماركس لأنه، وبطاقة مستمية تشبّث بنتيجة معلّمه التفاؤلية المشروطة، كما لو أن هذه الحالة القوية كانت الوحيدة الممكنة، وبطاقة أكثر تعبيراً عن شدّة الحاجة، حارب المؤلّفين الذين استخلصوا نتائج إشارة ريكاردو إلى التعويضات التي يمكن لعصر الآلة أن يقدّمها للعمل، حتى عندما تكون النتيجة المباشرة لإدخال الآلات سبباً للأذى (ونظرية التعويضات هي أبغض الأشياء عند جميع الماركسيين).

وكان لماركس كل ما يسوّغ إتّباعه ذلك المسار. ذلك، لأنه كان في أشدّ الحاجة لأساس ثابت لنظريته الخاصة بجيش الاحتياط التي كانت تخدم هدفين أساسيين، بالإضافة إلى أهداف صغرى. **أولاً**: لقد رأينا أنه حرم عقيدته في الاستغلال، مما دعمته دعامة جوهرية بداعي كرهه الممكن فهمه، لتوظيف نظرية مالتوس في السكّان. وقد استبدلت تلك الدعامة بفكرة جيش الاحتياط الموجود دائماً لأنه يُخلق دائماً[23].

(23) طبعاً، من الضروري التأكيد على الخلق المتتابع. ومن الظلم لكلمات ماركس ومعانيها أن نتخيّل، كما فعل بعض النقّاد، أنه افترض أن إدخال الآلة ألقى بالناس خارج العمل، وأنهم، بالتالي، سيبقون، وبصورة فردية، عاطلين، بعد ذلك. فهو لم ينكر الامتصاص، لكن أي نقد مبنيّ على البرهان بأن العطالة عن العمل تحصل في كل مرّة سيتم إمتصاصها بالكلية، يخطئ الهدف.

ثانياً: كانت النظرة الضيّقة التي تبنّاها عن عملية المكننة جوهريةً لإطلاق العبارات المدوّية في الفصل الثاني والثلاثين من المجلّد الأول لكتاب **الرأسمال**، والتي كانت، وبمعنى من المعاني الخاتمة المتوِّجة لعمل ماركس كله، وليس لذلك المجلّد فقط. وسوف أقتبس تلك العبارات اقتباساً كاملاً ـ أكثر مما تتطلب المسألة التي هي قيد الدرس ـ لكي أقدّم لقرائي لمحةً عن ماركس في موقفه الذي يصف حماسة البعض وازدراء الآخرين على السواء. وهذه هي، سواء كانت مركَّباً من أشياء لا تساويه أو كانت جوهر حقيقة النبوءة:

«ويرافق هذا التمركز، أو هذه المصادرة لملكية العديد من الرأسماليين من قبل القلّة منهم... يظهر وقوع جميع الأمم في شبكة السوق العالمية، ومعه تبرز الصفة الدولية للنظام الرأسمالي. ويصاحب التناقص المستمر في عدد أقطاب الرأسمال، الذين يغتصبون كل فوائد عملية التحوّل هذه ويحتكرونها، ترعرع كتلة البؤس، والاضطهاد، والعبوديّة، والتحقير، والاستغلال، ومعه تنمو ثورة الطبقة العاملة، وهي الطبقة التي يزداد عددها على الدوام، والتي هي منظَّمة، وموحَّدة، ومنظَّمة تنظيماً ناشئاً من عملية الإنتاج الرأسمالي ذاتها. والاحتكار الذي يقوم به الرأسمال يصير قَيداً مُطبقاً على نمط الإنتاج، وهو نشأ منه وازدهر معه، وفي ظلّه. ويبلغ تمركز وسائل الإنتاج واشتراكية العمل، في الأخير، نقطة لا يعودان، عندها، متّسقين مع غلافهما الرأسمالي فينفجر هذا الغلاف ويقرع الجرس الذي ينعى وفاة الملكية الرأسمالية الخاصة. ويتحوّل مصادروها إلى مصادَرين».

6 ـ من الصعب جداً تقييم أداء ماركس في ميدان دورات الأعمال. والجزء ذو القيمة من ذلك الأداء يتألّف من دزّينات من الملاحظات والتعليقات، معظمها ذو طبيعة عَرَضية، وهي منثورة في

جميع كتاباته تقريباً، بما في ذلك عدد من رسائله. ومحاولات بناء جسم لا لحم له من مثل هذه الشذرات المتناثرة (*membra disjecta*)، جسم قد لا يكون خطراً على عقل ماركس إلاّ بصورة جنينيّة، قد تنتج نتائج مختلفة بأيد مختلفة ويبطلها الميل الذي يمكن فهمه لدى المعجب الذي يدعم ماركس، المتمثِّل في تأويل مناسب مضاف إليه جميع نتائج البحث اللاحق التي يوافق عليها ذلك المعجب.

لم يدرك جمهور الأصدقاء والخصوم أبداً، وهو لا يدرك الآن، نوعَ المهمّة التي تواجه المعلِّق، وذلك عائد إلى طبيعة إسهام ماركس في ذلك الموضوع، والتي يمكن وصفها بأنها كثيرة التلوّن والاختلاف مثل مشاهدة صندوق العجائب (المِشكال (Caleidoscope)) فلأنهم لاحظوا أن ماركس تكلم تكراراً عن نظرية الدورة، وأنها ذات صلة واضحة بفكرته الأساسية، فقد سلّموا بضرورة وجودها بصورة بسيطة وواضحة، وأنه يمكن إنشاؤها من بقيّة منطقه الخاص بالعملية الرأسمالية بما يشابه كثيراً نشوء نظرية الاستغلال من نظرية العمل، على سبيل المثال. لذلك، راحوا يبحثون عن مثل هذه النظرية، ومن السهل تخمين ما خطر لهم.

ومن ناحية، نقول، إن ماركس أفرط في مديحه قدرة الرأسمالية العظيمة على تطوير قدرة المجتمع على الإنتاج، بالرغم من أنه لم يحثّ على ذلك المديح بما فيه الكفاية. ومن ناحية أخرى، أكّد، وبصورة متصلة، على بؤس الجماهير المتنامي. أليس من أكثر الأشياء طبيعيّةً في العالم أن نستنتج أن الأزمات أو الركود الاقتصادي عائدان إلى حقيقة أن الجماهير المستغلَّة لا تقدر أن تتحمل ما سيصل إليه جهاز الإنتاج المتوسِّع، ولهذا السبب وأسباب أخرى لا حاجة لتكرارها، فإن معدل الأرباح يتهاوى إلى مستوى الإفلاس؟ وهكذا، صرنا في وضع صالح لأن نقرر فيه، وطبقاً للعنصر الذي نريد التأكيد

عليه، نظرية تحت استهلاكية أو نظرية فوق إنتاجية وتكون من أكثر الأنواع إزدراءً.

والواقع هو أن الشرح الماركسي وُضع في صنف النظريات تحت الاستهلاكية للأزمات[24]. وهناك ظرفان يمكن ذكرهما في سبيل دعم ذلك.

أولهما، قرابة تعاليم ماركس المتمثّلة في نظرية فائض القيمة وأيضاً في أمور أخرى من تعاليم كل من سيسموندي (Sismondi) ورودبرتوس (Rodbertus)، واضحة. وكلا هذين الرجلين اعتنقا النظرية تحت الاستهلاكية. ولا يبدو أمراً غير طبيعي الاستدلالُ بأن يكون ماركس قد فعل الشيء ذاته. **ثانياً**، هناك بعض المقاطع في أعمال ماركس يشرح القول الوجيز الخاص بالأزمات والموجود في **البيان الشيوعي** والذي يميل نحو هذا التأويل، مع أن ما نطق به إنجلز كان مماثلاً وأكثر[25]. غير أن هذا لا يُحسب حسابه لأن

(24) ومع أن هذا التأويل غدا معرضة، فإني سوف أذكر مؤلفين فقط، أحدهما مسؤول عن نسخة معدّلة له، بينما الآخر يشهد على دوامه: (Tugan-Baranowsky, *Theoretische Grundlagen des Marxismus*, 1905) الذي أدان نظرية الأزمات عند ماركس إستناداً إلى ذلك الأساس، و(M. Dobb, *Political Economy and Capitalism*, 1937) الذي كان أكثر تعاطفاً مع ذلك التأويل.

(25) وجهة نظر إنجلز المألوفة حول الموضوع، كان أفضل تعبير عنها في كتابه الجدليّ الذي عنوانه (*Herrn Eugen Dührings Umwälzung der Wissenschaft*, 1878) وهي وجهة النظر التي صارت أكثر المقاطع التي يُستَشهد بها في الأدب الاشتراكي. ويقدم هناك وصفاً تصويرياً قوياً لشكل الأزمات هو، وبلا ريب، صالح للمحاضرات الشعبية، ورأياً إذ إننا نتوقع شرحاً مفاده أن «توسيع السوق لا يتماهى مع توسيع الإنتاج». كما إنه يشير موافقاً إلى رأي فورييه (Fourier) الذي تنقله العبارة الشارحة نفسها، وهي: **الأزمات المفرطة** (*Crises Pléthoriques*). ولا يمكن الإنكار أن ماركس كتب جزءاً من الفصل العاشر وشارك بالمسؤولية عن الكتاب كله.

وأنا أسجل الملاحظة المفيدة أن تعليقات قليلة على إنجلز قد شملها هذا المخطط كانت ذات طبيعة إزدرائية. ولسوء الحظ حصل هذا، ولم يكن مردّه إلى أي نيّة للتقليل من مزايا =

ماركس، وبحسّه الممتاز، رفضه رفضاً صريحاً[26].

والواقع أنه لم يكن عند ماركس نظرية بسيطة حول دورات الأعمال. كما لا يمكن استنباط مثل هذه النظرية استنباطاً منطقياً من قوانينه الخاصة بالعملية الرأسمالية. وحتى لو قبلنا بشرحه ظهور فائض القيمة ووافقنا على أن التراكم، والمكننة (أي الزيادة النسبية في الرأسمال الثابت)، وفائض السكان الذي يعمّق بقوة بؤس الجماهير، وأن هذه كلها تترابط في سلسلة منطقية تنتهي بكارثة النظام الرأسمالي - حتى، عندئذٍ، لا يبقى معنا أي عامل من العوامل يمكنه أن يضفي تحوّلات دورية على العملية ويصف التعاقب الباطني لظواهر الازدهار وظواهر الركود الاقتصاديين[27]. ومما لا ريب فيه أن في متناولنا، ودائماً، الكثير من الحوادث والعوارض التي يمكن الاستناد إليها لإنشاء الشرح الأساسي المفقود. وهناك حسابات خاطئة، وتوقّعات خاطئة، وأخطاء وردود فعل عليها، كما إن هناك المصدر الذي لا ينضب من «العوامل الخارجية». وكل ذلك لم يؤثّر، فعملية التراكم الميكانيكية عند ماركس تمضي بسرعة مطّردة - وليس

= ذلك الرجل المشهور. وعلى كل حال، أنا أعتقد جدّياً بوجوب القبول، وبصراحة، أن إنجلز كان دون مستوى ماركس بكثير، فكرياً وبخاصة كمنظّر. حتى أننا لا نستطيع أن نتيقّن أنه كان يفهم، دائماً، معاني ماركس. لذا، يجب استعمال تأويلاته بحذر.

(26) انظر: Marx, *Das Kapital*, vol. 2, p. 476, الترجمة الإنجليزية لعام 1907. انظر أيضاً: *Theorien über den Mehrwert*, vol. 2, chap. 3.

(27) ويبدو ما يضاد ذلك واضحاً، بالنسبة إلى الإنسان العادي، أي إنه ليس من السهل تأسيس هذا القول، حتى لو ملكنا كل مساحة العالم. وإن أفضل طريقة لكي يقنع القارئ نفسه بصدق ذلك القول هي درس حجّة ريكاردو الخاصة بالآلة. فالعملية الموصوفة هناك قد تسبِّب أي مقدار من العطالة عن العمل، ومع ذلك تستمر من غير أن تسبِّب انهياراً غير الانهيار النهائي الذي يشمل النظام نفسه. وماركس يوافق على هذا.

هناك ما يُظهر، من الوجهة المبدئية، لمَ لا تكون كذلك - فالعملية التي يصفها يمكن أن تمضي، أيضاً، بسرعات مطّردة، ومن حيث منطقها هي، وبصورة جوهرية، عديمة الازدهار وعديمة الركود.

وطبعاً، ليس من الضروري أن يكون في هذا بليّة. وهناك الكثير من النظريات الأخرى اعتقدت، وببساطة تعتقد، أن الأزمات تقع عندما يخطئ شيء ذو أهمية كافية. كما إنه ليس عائقاً لأنه حرّر ماركس، ولو لمرّة، من عبوديّة نظامه وأطلقه حراً لينظر إلى الوقائع دون تعديلها. لذا، نراه ينظر في مجموعة متنوعة واسعة من العناصر ذات الصلة. وعلى سبيل المثال، هو يستخدم، وبطريقة سطحية، تدخل النقد في المعاملات التجارية وأثره فيها - ولا شي آخر - لكي يخطِّئ نظرية ساي (Say) المتعلقة باستحالة إغراق الأسواق بالسلع، أو أسواق نقديّة سهلة لشرح التطورات غير المتناسبة في الخطوط التي تتصف بالاستثمار القوي بسلع رأسمال متينة، أو مؤثّرات خاصة مثل فتح الأسواق أو ظهور حاجات اجتماعية جديدة لأحداث ظاهرات تعاظم مفاجئ في «التراكم». وقد حاول، من غير أن ينجح نجاحاً كبيراً، أن يحوِّل النمو في عدد السكان إلى عامل يشرح التقلّبات[28]. وهو يلاحظ، ولا يوضح، أن حجم الإنتاج يكبر عن طريق، «وعلى نحو متقطع وغير منتظم»، هو «بداية لانكماشه المفاجئ». وهو يقول، وبشكل مناسب، «إن سطحية الاقتصاد السياسي تتمظهر في الواقعة التي تركّز على الاعتماد المالي لجهة توسعه وانكماشه، وهو ليس سوى مجرّد علامة من علامات التغيّرات الدورية للدورة الصناعية

(28) وأيضاً في هذا الأمر لم يكن وحيداً؟ وعلى كل حال، يقضي الإنصاف له أن نتوقع أن يكون قد توقّع أن يرى، في النهاية، ضعف هذه المقاربة، وأن ملاحظاته على الموضوع وضعت في المجلد الثالث، ولا يمكن الوثوق من أنها تشكل وجهة نظره الأخيرة.

التي هي سببها»[29]. أما الفصل الخاص بالحوادث والأعراض فيجعله الإسهام القوي.

كل ذلك مفهوم ومقبول جوهرياً. ونحن نجد، الآن، وبصورة عملية، جميع العناصر التي دخلت في أي تحليل لدورات الأعمال، وأخطاء قليلة جداً، وبصورة إجمالية. وعلاوة على ذلك، يجب ألاّ ننسى أن مجرد إدراك وجود حركات دوريّة كان إنجازاً عظيماً في زمانه. وهناك عدد كبير من الاقتصاديين الذين وُجدوا قبل ماركس كان على معرفة طفيفة بوجودها. وقد ركّزوا، بصورة رئيسة، على ظواهر الانهيارات المذهلة التي كان يُشار إليها باسم «الأزمات». وقد أخفقوا في رؤية تلك الأزمات في ضوئها الحقيقي، أي، في ضوء العملية الدورية التي كانت مجرد أعراض لها. وقد اعتبروها من غير النظر ورائها أو تحتها، كما لو كانت محَناً تحدث نتيجة لأخطاء، وتطرّفات سلوك غير صحيح أو نتيجة العمل الخاطئ لآليّة الاعتماد. وأنا أعتقد أن ماركس كان أول اقتصادي ارتفع فوق ذلك التقليد وتوقّع ما قام به كليمنت جوغلار (Clément Juglar) ـ باستثناء التتمّة الإحصائية. ومع أنه لم يقدِّم شرحاً وافياً لدورة الأعمال، كما قلنا، فقد كانت الظاهرة واضحةً أمام عينيه، وفهم الكثير من آليّتها. ومثل جوغلار، تحدّث، ومن غير تردّد، عن دورة عَقديّة كل عشر سنوات «تتقطّعها تقلّبات صغيرة»[30]. وقد أثار فضوله السؤال حول سبب تلك الفترة الزمنية،

---

(29) انظر: Marx, *Das Kapital*, vol. 1, chap. 25, Section 3,

ومباشرة بعد هذا المقطع يخطو خطوة في اتجاه يعرفه الطالب الذي درس نظريات دورة الأعمال الحديثة، فيقول: «وبدورها تصير النتائج أسباباً، وتتَّخذ الأعراض المتغيرة المختلفة للعملية كلها، **التي تعيد إنتاج شروطها دائماً**، [والتأكيد الظاهر من صنعي]، صورةً دوريّة».

(30) لقد مضى إنجلز إلى أبعد من ذلك. وبعض ملاحظاته في مجلّد ماركس الثالث تكشف عن أنه ارتاب، أيضاً، بوجود إنتقال دوريّ طويل الأمد. مع أنه كان ميّالاً إلى تأويل الضعف النسبي لظواهر الازدهار والشدّة النسبية لظواهر الركود في السبعينيات والثمانينيات =

وفكّر بأن يكون له علاقة بعمر الآلات في صناعة القطن. وهناك علامات كثيرة أخرى تدلّ على انشغاله السابق بمسألة دورات العمل باعتبارها مختلفة عمّا في الأزمات، وهذا كاف ليكون له مكانة عالية في وَسَط آباء البحث الحديث الخاص بالدورات.

ولابدّ من ذكر ناحية أخرى وهي أن ماركس استعمل مصطلح أزمة بمعناه العادي، فتكلم عن أزمة عام 1825 أو أزمة عام 1847 كما يفعل الناس الآخرون. غير أنه وظّفه ليفيد معنى مختلفاً وعلى أساس إعتقاده بأن التطوّر الرأسمالي سيُبطل، يوماً ما، إطار مؤسَّسات المجتمع الرأسمالي، رأى أن الرأسمالية، وقبل حصول الانهيار الفعلي، ستبدأ في العمل باحتكاك متزايد وتظهر أعراض مرض مميت. على هذه المرحلة طبَّق المصطلح ذاته، وهي المرحلة التي ينظر إليها على أن تكون لفترة تاريخية طويلة، وأعرب عن ميل لربط تلك الأزمات المتكررة بهذه الأزمة الفريدة للنظام الرأسمالي. حتى أنه رأى أن تلك الأزمات يمكن النظر إليها، وبمعنى من المعاني، على أنها ظواهر تمهيدية للانهيار النهائي. وبما أن هذا قد يبدو لعدد من القرَّاء مثل تلميح إلى نظرية ماركس الخاصة بالأزمات بالمعنى العادي، لذا، من الضروري الإشارة إلى أن العوامل التي اعتبرها ماركس مسؤولةً عن الانهيار النهائي لا يمكن اعتبارها مسؤولة عن ظواهر الركود[31]، من غير إضافة فرضيات غير قليلة، وإن التلميح

= بوصفها تغيراً بنيوياً وليست نتيجة مرحلة ركود خاصة بموجة ذات امتداد زمني أطول (تماماً كما يفعل اقتصاديون حديثون كثيرون بالنسبة إلى تطوّرات ما بعد الحرب، وبخاصة إلى تلك التي تنتمي إلى العقد الأخير من الزمن)، وفي هذا يمكن أن نرى بعض توقّعات تتعلق بعمل كوندراتييف (Kondratieff) حول مسألة الدورات الطويلة.

(31) ولكي يقنع القارئ نفسه بهذا، ما عليه إلاّ أن يلقي نظرة ثانية على النصّ الذي استشهدنا به في ص 135 من هذا الكتاب. والواقع هو أن ماركس لم يلتزم بالرغم من أنه غالباً ما لعب بها، وهذا أمر مهم، لأن طريقة عمل ماركس ليست من النوع الذي يفوته الفرصة للتعميم.

لا يؤدّي بنا إلى ما هو أبعد من الجملة التافهة، وهي أن «مصادرة أملاك المالكين» يمكن أن تكون أسهل في حالة الركود مما يمكن أن تكون في حالة الازدهار.

7 ـ وأخيراً، نقول إن الفكرة التي تفيد بأن التطور الرأسمالي سينفجر ـ أو يتعدّى ـ مؤسسات المجتمع الرأسمالي (Zusammen bruchs theorie)، أي «نظرية الكارثة المحتومة»، تحتمل مثلاً أخيراً يتعلق بتركيب مفكّك غير متّسق مع الرؤية العميقة التي تساعد على إنقاذ النتيجة.

ولكون حجّة ماركس مشادةً، مثل «الاستنباط الديالكتيكي»، على أساس نمو البؤس والاضطهاد، الذي سيكون مثل المهماز يدفع الجماهير إلى الثورة، فإنها لا تعود صحيحةً بسبب عدم الاتّساق الذي يبطلها، وهي الحجّة التي وُظِّفت لإثبات وجود نموّ في البؤس لا محيد عنه. إضافة إلى ذلك، نجد أن ماركسيين أرثوذوكسيين من نوع مختلف بدأوا، ومنذ زمن بعيد، بالشك بصحة القول بأنَّ تركُّز السيطرة الصناعية هو، وبالضرورة، غير متَّسق مع «الغلاف الرأسمالي». وأول من عبّر عن هذا الشك، وبواسطة حجّة حسنة التنظيم، كان رودولف هيلفردينغ[32] (Rudolf Hilferding)، وهو أحد قادة المجموعة المهمة المعروفة باسم الماركسيين الجدد، وهو مال نحو الاستدلال المضادّ، نعني، أن الرأسمالية قد تكسب الاستقرار

(32) انظر: *Das Finanzkapital*، 1910، وطبعاً، غالباً ما نشأت شكوك من قبل، شكوك مبنيّة على عدد من الظروف الثانوية قيل بأنها تبيّن أن ماركس بالغ في تقدير الميول التي حسب أنه أسسها، وإن الثورة الاجتماعية عملية أكثر تعقيداً وأقل إتّساقاً مما ظن. ويكفي أن نذكر (E. Bernstein, chap. 26). غير أن تحليل هيلفردينغ (Hilferding) لم يرم إلى التخفيف من الظروف، لكنه حارب تلك النتيجة مبدئياً، وعلى أرضية ماركس ذاتها.

عبر التركّز[33]. وبعد إرجائنا إلى الجزء الآتي ما سأقول حول هذا الأمر، أذكر، الآن، أن هيلفردينغ بدا لي أنه مضى بعيداً أكثر مما يجب، بالرغم من عدم وجود أساس للاعتقاد، كما سوف نرى، في الزمن الحالي في هذه البلاد، بأن العمل الكبير «سيصبح قَيداً على نمط الإنتاج»، وبالرغم من أن نتيجة ماركس لا تنتج من مقدّماته.

ومهما يكن من أمر، وحتى لو بقيت وقائع ماركس وتفكيره المنطقي خاطئين أكثر مما هما كذلك، فإن نتيجته قد تكون صادقةً ما فتئت تجزم بأن التطوّر الرأسمالي سوف يُحَطِّم أساس المجتمع الرأسمالي، وأنا أعتقد ذلك. ولا أظن أنني أكون مبالغاً إذا دعوت الرؤية التي تكشّفت فيها تلك الحقيقة التي لا يشوبها شك في عام 1847، أنها رؤية عميقة. أما الآن، فهي معرفة عادية. وأول من أشاعها كان غوستاف شمولر (Gustav Schmoller). وصاحب السعادة البروفسور فون شمولر المستشار الخاص البروسي وعضو مجلس اللوردات في بروسيا لم يكن ثوريّاً أو محبّاً للاهتياج والحركات الجسدية، غير أنه ذكر، وبهدوء، الحقيقة ذاتها. أما تعليلها وكيفيّتها فلم يذكر عنها شيئاً مثل غيره.

نادراً ما يكون من الضروري التلخيص التفصيلي الواسع. غير أنه مهما كان تخطيطنا غير كامل، فإنه يكفي لوضع ما يأتي: **أولاً**: لا أحد يهتم بتحليل اقتصادي محض يمكنه أن يتكلم عن نجاح كامل. **ثانياً**: لا أحد يهمه إنشاء جريء يمكنه أن يتكلم عن فشل كامل.

---

(33) غالباً ما جرى خلط لهذه الجملة (وحتى من قِبَل مؤلفها) بالجملة التي تفيد بأن تقلّبات العمل تميل لتصير ألطف مع مرور الزمن. وقد يكون ذلك وقد لا يكون (فالأعوام 1929 - 3219 لا تبطلها)، غير أن استقراراً أعظم **للنظام** الرأسمالي، أي، سلوكاً في سلسلة الأسعار والكميات في زماننا أقل تقلّباً، لا يتضمن، بالضرورة، كما إنه ليس، بالضرورة متضمَّناً، في استقرار أعظم، أي قدرة أعظم **للنظام** الرأسمالي لمقاومة الهجوم. فالشيئان في علاقة، لكنهما ليسا الشيء ذاته.

وفي محكمة تبتُّ في التقنيّة النظرية، لابدّ أن يكون القرار غير ملائم. والتهم الآتية يمكن توجيهها، وبحق، إلى ماركس، التقني النظري، وهي: التقيّد بجهاز تحليلي كان دائماً غير كافٍ، وصار في زمن ماركس مهجوراً وبسرعة، ثم هناك قائمة طويلة من النتائج التي لا تتبع المقدمات، وأخطاء لو صُحّحت فإنّها سَتُبدِّل استدلالات جوهرية، وأحياناً تبدلّها بما هو مضادّ لها.

وحتى في تلك المحكمة، على كل حال، فإن تعديل الحكم ضروريّ إستناداً إلى أساسين، هما.

أولاً: مع أن ماركس غالباً ما كان مخطئاً - وأحياناً بصورة لا رجاء فيها - فإن نقّاده كانوا، وبصورة دائمة، أبعد ما يكونون عن الصواب.

ولمّا كان في عدادهم اقتصاديون ممتازون، فلابدّ من تسجيل هذه الحقيقة لصالحه، وبخاصة أنه لم يكن بإمكانه أن يقابل معظمهم بنفسه.

ثانياً: وهكذا يجب أن تكون إسهامات ماركس النقدية والإيجابية في مسائل فردية كثيرة جداً. ولا يمكن، في تخطيط كهذا، تعدادها ناهيك عن إنصافها. غير أننا وضعنا رأينا ببعضها في مناقشتنا لمعالجته لدورة العمل. وقد ذكرت أن بعضاً منها، أيضاً، حسَّن نظريتنا الخاصة ببنية الرأسمال الفيزيائي. وبرهنت المخططات التي وضعها في ذلك الميدان، بالرغم من أنها ذات عيوب، أنها مفيدة في العمل الحديث الذي يبدو ماركسياً في بعض المواضع.

غير أن محكمة استئناف - وحتى لو بقيت محصورةً في الأمور النظرية - قد تشعر بميلٍ إلى عكس هذا القرار برمّته. ذلك، لوجود عمل عظيم يمكن أن يجابه جُنحات ماركس النظرية. وخلال كل ما

هو خطأ أو حتى غير علمي في تحليله توجد فكرة أساسيّة ليست بخطأ وهي علمية، نعني فكرة نظرية التتابع الفعلي لنماذج العملية الاقتصادية وهي تمضي، بقوة بخارها، ومن زمن تاريخي، والتي تنتج في كل لحظة تلك الحالة التي ستحدِّد الحالة التالية، وليست مجرد نظرية عدد غير محدود من النماذج الفردية غير المتصلة أو نظرية منطق الكميات الاقتصادية عموماً. وهكذا، فإن مؤلّف المفاهيم الخاطئة العديدة هو أيضاً أول من رأى أن ما يوجد في حاضرنا هو نظرية المستقبل الاقتصادية التي لبنائها نقوم، بصورة بطيئة وبجهد، بجمع الحجر والملاط، والوقائع الاحصائية والدوالّ الرياضية(*).

وهو لم يتصوّر تلك الفكرة فحسب، بل حاول تطبيقها. لذا، فإن كل النواقص التي تشوِّه عمله، يجب، بفضل الهدف العظيم التي حاولت حجّته أن تخدمه، أن يحكم عليها حكماً مختلفاً، حتى حيثما لا يكون ممكناً تخليصها، كما في بعض الحالات. وعلى كل حال، نذكر شيئاً واحداً ذا أهمية أساسية لمنهجية الاقتصاد كان قد حققه فعلياً. ودائماً ما كان الاقتصاديون يمارسون الكتابة في تاريخ الاقتصاد أو يستخدمون كتابات الآخرين الاقتصادية. غير أن وقائع التاريخ الاقتصادي خُصِّصت لقسم مستقل. وهي تدخل في النظرية، هذا إذا أريد لها أن تدخل، لتؤدّي دور الأمثلة التوضيحية، أو التحقق من النتائج. وهي تمتزج بها مجرد إمتزاج ميكانيكي، غير أن مزيج ماركس كان مزيجاً كيميائياً، نعني، أنه أدخلها في الحجّة ذاتها التي أنتجت النتائج، فكان أول اقتصادي من الطراز العالي رأى كيف

(*) الدوالّ جمع دالّة، والدالّة (أو التابع) مصطلح من مصطلحات الرياضيات (علم الجبر تحديداً). ومن أمثلته: ع = 3س + أو ع = س^2 - 5س + 6 اللذان يقابلان في اللغة الأجنبية $y = x^3$ و$y = x^2 - 5x + 8$ على التوالي حيث س أو x متغيّر مستقل وع أو y متغير تابع.

يمكن أن تحوَّل النظرية الاقتصادية وتُعَلَّم، وبطريقة نَسَقيّة، إلى تحليل تاريخي وكيف يمكن أن يُحوَّل السرد التاريخي إلى منطق تاريخ[34] (*histoire raisonnée*). أما المسألة المماثلة المتعلقة بالإحصاء فلم يحاول حلّها. غير أنها متضمَّنة في المسألة الأخرى، بمعنى من المعاني. وفي هذا إجابة، وبالطريقة المشروحة في نهاية الفصل السابق، على السؤال، إلى أي مدى نجحت نظرية ماركس الاقتصادية في إنجاز تركيبه السوسيولوجي؟ ورأينا أنها لم تنجح، ولكنها في فشلها تمكّنت من وضع هدف ومنهج.

(34) فإذا زعم التلامذة المخلصون أنه وضع هدف مدرسة التاريخ الاقتصادية، فلا يمكن رفض هذا الزعم بخفّة، بالرغم من أن عمل مدرسة شمولّر كان، ولا شك، مستقلاً عن فكرة ماركس. غير أنهم إذا ظلّوا على زعمهم بأن ماركس، وحده، هو الذي عرف كيفية النظر إلى التاريخ منطقياً، وأن أنصار المدرسة التاريخية لم يعرفوا سوى وصف الوقائع من غير تحصيل معناها، فإنهم سوف يفسدون قضيتهم. وذلك، لأن هؤلاء الرجال عرفوا كيف يحلّلون، هذا هو الواقع. وإذا كانت تعميماتهم أقل شمولية وقصصهم أقل انتقائية، فإن ذلك كله لصالحهم.

الفصل الرابع

ماركس المعلِّم

الآن وقد صارت المكوِّنات الرئيسة للبناء الماركسي أمامنا، فإننا نسأل: ماذا نقول عن التركيب المهيب ككل؟ وليس هذا السؤال بعقيم. وإذا صحّ، فإننا نقول، وفي هذه الحالة، إن الكلّ هو أكثر من مجموع أجزائه. وإضافة إلى ذلك، قد يكون التركيب أفسد القمح أو استفاد من قشوره، وكلاهما موجودان في كل موضع تقريباً، نعني، أن الكلّ قد يكون أصدق أو أكذب من أي جزء من أجزائه، بمفرده. وأخيراً، هناك الرسالة التي لا تصدر إلاّ عن الكلّ. وعلى كل حال، لن نزيد في الكلام عن الكلّ. ولكل واحد منا أن يفهم ما يعنيه له.

يثور زماننا ضد الضرورة التي لا تقاوَم للاختصاص، ولذا يستغيث طلباً للتركيب، وبصوت هو أعلى ما يكون في العلوم الاجتماعية حيث يُحسَبُ للعنصر اللاّمهنيّ حساب كبير[1]. غير أن

---

(1) ويتمثّل العنصر اللامهني بقوة في أوساط المعجبين بماركس، الذين مع تجاوزهم موقف ماركس **الاقتصادي**، يظلون يعتبرون كل ما كتب بمعناه الظاهري. وهذه المسألة لها مغزى كبير. وفي كل مجموعة قومية من الماركسيين يوجد ثلاثة عاديين، على الأقل مقابل كل =

نَسَق ماركس يوضِّح، وبصورة جيدة، أن التركيب الذي يعني نوراً جديداً، هو أغلال جديدة أيضاً.

لقد رأينا كيف تتحلَّل السوسيولوجيا والاقتصاد، واحدهما في الآخر، في الحجّة الماركسية. وهما واحد من حيث القصد ومن حيث الممارسة الفعلية أيضاً، لكن بمقدار ما. وجميع التصوّرات والنظريات الرئيسة هي، بالتالي، اقتصادية وسوسيولوجية معاً، وتحمل المعنى ذاته على المستويين، كليهما، هذا، إذا كنا مازلنا نتكلم عن مستويين للحجّة، من وجهة نظرنا. وهكذا، فإن **مقولة** «العمل» الاقتصادية **وطبقة** «البروليتاريا» الاجتماعية، جُعلتا متطابقتين، من حيث المبدأ على الأقل، بل جعلتا على هُويّة واحدة. أو توزيع الاقتصاديين الوظيفي - أي شرح طريقة ظهور المداخيل كعائدات للخدمات الإنتاجية، بصرف النظر عن الطبقة التي ينتمي إليها المتلقّي لمثل هذه العائدات - لا يدخل في النَسَق الماركسي إلاّ على صورة توزيع بين الطبقات الاجتماعية وبالتالي يكتسب معنى جديداً. أو نقول، إن الرأسمال في النَسَق الماركسي هو رأسمال إذا كان في أيدي الطبقة الرأسمالية المتميّزة فقط. وإذا كانت الأشياء ذاتها في أيدي العمال، فهي ليست رأسمالاً.

ولا ريب من أن هناك حيويةً دخلت في التحليل بفضل ذلك. وبدأت التصوّرات الشبحيّة في النظرية الاقتصادية بالتنفس. ونزلت النظرية التي لا دماء فيها إلى الميدان لتصير حركة متقدِّمة وذات غبار وجَلَبة، (*agmen, pulverem, clamorem*) من غير أن تخسر صفتها

= اقتصادي مدرَّب، وحتى هذا الاقتصادي، وكقاعدةٍ، ليس ماركسياً إلا بذلك المعنى المعدَّل الذي حُدِّد في مقدّمة هذا القسم، نعني: هو يعبد المزار المقدَّس، لكنه يدير ظهره له عندما يمارس أبحاثه.

المنطقية، ولم تعد مجرّد نظرية تختص بالصفات المنطقية لنَسَق من الأفكار المجرّدة، إنها ضربة فرشاة رسمت خليط الحياة الاجتماعية الهائج. . . ولا ينقل مثل هذا التحليل فقط معنى أغنى لكل ما يصفه التحليل الاقتصادي، لكنه يحيط بميدان أوسع كثيراً، أيضاً، فهو يرسم كل عمل طبقي في الصورة سواء أكان هذا العمل الطبقي متطابقاً مع القواعد العادية لأداء العمل أم لم يكن. والحروب، والثورات، والتشريع من كل نوع، والتغييرات في بنية الحكومات، وباختصار، جميع الأشياء التي يعالجها الاقتصاد اللاماركسي، معتبراً إياها وببساطة، اضطرابات خارجية، تجد مواقعها جنباً إلى جنب الاستثمار في الآلات، مثلاً، أو الصفقات مع العمال، نعني أن كل شيء يشمله مخطط شارح واحد.

وفي الوقت نفسه نقول: إن لمثل هذا الإجراء عيوباً، ذلك أن ترتيبات التصوّرات الخاضعة لنير من هذا النوع قد تفقد من كفاءتها بقدر ما تكسب في مجال الحيوية. والثنائي المؤلّف من العامل والبروليتاري قد يخدم كمثال مبتذل. وفي الاقتصاد اللاّماركسي، تتشارك جميع عائدات خدمات الأشخاص بطبيعة الأجور، سواء أكان هؤلاء الأشخاص محامين من الطراز الأول، أم نجوم سينما، أو إداريين تنفيذيين في شركة، أو كنَّاسي شوارع. وبما أن جميع هذه العائدات تشترك بالكثير، من وجهة نظر الظاهرة الاقتصادية، فإن هذا التعميم ليس مجدباً أو عقيماً. بل، على العكس، يمكن أن يكون منوِّراً حتى للجانب السوسيولوجي للأشياء. غير أن المساواة بين العمل والبروليتاريا قد تجعله غامضاً، والواقع هو أننا ننفيه كلياً من صورتنا. وكذلك، فإن نظرية اقتصادية ذات قيمة يمكنها، وبفضل تحوُّلها السوسيولوجي أن تخطئ بدلاً من أن يكون لها معنى أكثر ثراءً، والعكس بالعكس. وهكذا، فإن التركيب، عموماً، والتركيب

وفق خطوط التفكير الماركسي، خصوصاً، قد يؤدّي إلى اقتصاد أسوأ وسوسيولوجيا أردأ.

والتركيب عموماً، أي، التنسيق بين مناهج ونتائج خطوط التقدم المختلفة، هو أمر صعب لا يقدر عليه إلاّ القلائل. والنتيجة كانت أنَّ أحداً لم يعالجه إطلاقاً، ومن التلاميذ، الذين تعلّموا ألاّ يروا إلاّ الأشجار، شجرةً شجرة، نسمع مطالبةً صاخبةً بالغابة. وقد أخفقوا في أن يدركوا أن المشكلة تمثُل، وبصورة جزئية، في مشكلة الثروة (*embarras de richesse*)، وأن الغابة المركَّبة قد تبدو كمعسكر اعتقال فكري.

والتركيب الماركسي، أي تنسيق التحليل الاقتصادي والسوسيولوجي مع الميل لتحويل كل شيء لهدف وحيد، هو قابل أن يبدو كذلك. والهدف الذي هو - **المنطق التاريخي** للمجتمع الرأسمالي ـ هو واسع بما فيه الكفاية، غير أن التركيب التحليلي ليس كذلك. والواقع الفعلي هو في وجود زواج بين وقائع سياسية ونظريات اقتصادية، إلاّ أنهما زوِّجا بالقوة، فلا يستطيع أيّ منهما أن يتنفّس. ويدّعي الماركسيون أن نَسَقهم يحلّ جميع المسائل الكبيرة التي حيرّت الاقتصاد اللاَّماركسي، وقد أنجز ذلك، لكن عن طريق إضعافها، وليس إلاّ. وهذه النقطة تحتاج لبعض التوسّع في الشرح.

قلت منذ لحظة إن تركيب ماركس يشمل جميع الأحداث التاريخية ـ مثل الحروب، والثورات، والتغييرات التشريعية - وجميع المؤسسات الاجتماعية - مثل المِلكية، وعلاقات التعاقد، وأشكال الحكم، وهي التي يميل الاقتصاديون اللاَّماركسيون إلى اعتبارها عوامل اضطراب أو معطيات، ما يعني أنهم لا يفكّرون بشرحها وإنما بتحليل طرائق عملها ونتائجها. ولا شك في أن مثل هذه العوامل أو المعطيات ضروريّ لتحديد هدف ومجال أي برنامج بحثيّ مهما كان.

وإذا لم يحل التعبير عنها دائماً، فذلك، لأن المتوقَّع هو أن كل امرئ يعرفها. وميزة النَسَق الماركسي تَمثُل في أنه أخضع تلك الأحداث التاريخية والمؤسسات الاجتماعية ذاتها لعملية الشرح التي يؤدّيها التحليل الاقتصادي، أو نقول، مستعملين اللغة التقنيّة، إنه لا يتعامل معها كمعطيات بل كمتغيرّات.

وهكذا، فإن الحروب النابوليونية، وحرب القرم(*)، والحرب الأهلية الأميركية، وحرب عام 1914 العالمية، والقلاقل الفرنسية، والثورة الفرنسية العظيمة، وثورة عام 1830 وعام 1848، والتجارة الحرة الإنجليزية، والحركة العمالية ككل، وأيّاً من تجلّياتها الخاصة أيضاً، والتوسع الاستعماري، والتغييرات في المؤسسات، والسياسة القومية والحزبية في كل زمان وبلاد ـ كل هذه تدخل في منطقة الاقتصاد الماركسي الذي يدّعي أنه وجد لها شروحاً نظرية بلغة الحرب الطبقية بمحاولات ضد الاستغلال والثورة عليه، وضد التراكم الرأسمالي والتغيرّ النوعي (Qualitative) في بنية الرأسمال، والتغيير في معدّل فائض القيمة وفي معدل الربح. فلم يعد الاقتصادي ليكتفي بتقديم أجوبة تقنيّة على أسئلة تقنيّة، فعوضاً عن ذلك، هو يعلِّم البشرية المعنى الخفيّ لصراعاتها. ولم تعد السياسة عاملاً مستقلاً يمكن ويجب أن يجرَّد من بحث في الأسس، وعندما يتدخل، فإنه يلعب، طبقاً لأفضليات الإنسان، دور الصبيّ الشقيّ، الذي يعبث بآلة بطريقة مخرّبة، عندما يدير المهندس ظهره، أو دور إله خداع، (deus ex machina) بفضل الحكمة السريّة لنوع مشكوك به من الحيوانات اللبونة يُشار إليه، مراعاةً، باسم «رجال الدولة». كلا، فالسياسة ذاتها تحدِّدها بنية العملية الاقتصادية وحالتها وتصبح ناقلاً للنتائج بصورة كاملة، في مجال النظرية الاقتصادية مثل أيّ عملية شراء أو بيع.

(*) القرم شبه جزيرة في شمال البحر الأسود.

ونضيف فنقول، لا شيء أيسر على الفهم من السحر الذي يصنعه التركيب الذي يؤدي لنا كل هذا. فهذا أمر نفهمه في حالة صغار السن والعاملين الفكريين في عالم صحافتنا الذين يبدو أن الآلهة قد منحتهم موهبة الشباب الأبدي. وفي حالتهم التي كانوا يلهثون فيها وراء أدوار، ويتوقون لإنقاذ العالم من شيء أو آخر، ويكرهون الكتب المدرسية ذات الضجر الذي يفوق الوصف، وفيها كانوا غير راضين عاطفياً وفكرياً، وعجزوا عن إيجاد تركيب خاص بها، وجدوا ما يتوقون إليه في ماركس. وهنا مفتاح جميع الأسرار الصميميّة، والعصا السحرية التي أطلقت الأحداث الكبيرة والصغيرة. لقد رأوا مخططاً شارحاً هو في الوقت ذاته أكثر عموميّةً وأكثر ماديّةً - هذا إذا جاز لي، للحظة، أن أنحرف وأتكلم بلغة المذهب الهيغلي، فلم يعودوا يحتاجون للخروج منه في أمور الحياة العظمى - وفجأة راحوا ينظرون من خلال دُمى السياسة والأعمال الفخمة الجاهلة. ومن سيلومهم، في ظل وجود بدائل؟ بلى، لكن بصرف النظر عن ذلك، ماذا تعني الخدمة التي يقدّمها هذا التركيب الماركسي؟ أنا أتساءل. الاقتصادي المتواضع الذي يصف إنتقال إنجلترا إلى التجارة الحرّة أو الإنجازات الأولى للتشريع الإنجليزي الخاص بالمعامل لا ينسى، ولم ينسَ أبداً، أن يذكر الشروط البنيوية للاقتصاد الإنجليزي الذي أنتج تلك السياسات. هذا، إذا لم يفعل ذلك في مادة دراسية أو في كتاب يختص بالنظرية المحضة ويحتويان على تحليل أدق وأكفأ. وما فعله الماركسي لم يكن إلاّ التأكيد على المبدأ، ووضع نظرية ضيّقة ومضلِّلة لتطبيقه. ولا شك في أن هذه النظرية أثمرت نتائج، وكانت، بالإضافة إلى ذلك، نتائج بسيطة جداً ومحدَّدة. غير أننا لا نحتاج إلاّ أن نطبّقها، وبطريقة منظمة، على حالات فردية حتى نشعر بالإرهاق من الجلجلة التي لا تنتهي، الدائرة حول الحرب الطبقية بين المالكين وعديمي الملكية، ولكي نصبح

شاعرين بحسّ مؤلم بعدم الكفاية، أو بما هو أسوأ، بالتفاهة ـ نعني تفاهة النظرية، هذا إذا لم نتصبّب عرقاً إزاء المخطط الأساسي.

من عادة الماركسيين أن يشيروا وبفخر إلى نجاح التحليل الماركسي للميول الاقتصادية والاجتماعية المفترض وجودها الداخلي في التطوّر الرأسمالي. وكما رأينا، هناك ما يسوِّغ ذلك: إذ أدرك ماركس بوضوح أكبر من إدراك أي كاتب في زمنه الاتجاهَ نحو الصناعة الكبيرة، ولم ينحصر إدراكه هنا، بل إنه أدرك، أيضاً، بعض ملامح الأوضاع الناتجة. كما رأينا أن الرؤية ساعدت التحليل وذلك لمعالجة بعض عيوبه ولكي يبدو مضمون التركيب أكثر صدقاً من عناصر التحليل المؤلفة ذاتها، وهذا كل شيء. وفي مقابل الإنجاز لابدّ من ذكر الإخفاق في التنبّؤ بالبؤس المتزايد، وهو النتيجة المشتركة للرؤية الخاطئة والتحليل المغلوط، والتي عليها بُنيت تكهّنات ماركسية كثيرة حول المجرى المستقبلي للأحداث الاجتماعية. ومن يثق بالتركيب الماركسي ككل، بغية أن يفهم الأوضاع والمسائل الحاضرة، سيكون عرضةً للخطأ بصورة بائسة[2]. ويبدو أن هذا ما يشعر به الكثير من الماركسيين الآن.

وبصورة خاصة لا يوجد مسوِّغ للتباهي بطريقة العروض

(2) قد يردّ بعض الماركسيين بالقول إن الاقتصاديين اللاَّماركسيين ليس لديهم شيء ليسهموا به في فهمنا زماننا، لذا، فإن تلميذ ماركس يظل أفضل من هذه الناحية. وإذا طرحنا جانباً مسألة ما إذا كان الأفضل عدم قول شيء خاطئ، علينا أن نذكر أن هذا الرأي كاذب، ذلك لأن الاقتصاديين والسوسيولوجيين ذوي القناعات اللاَّماركسية قد أسهموا إسهاماً فعلياً، وبصورة جوهرية وإن تكن إسهاماتهم تتعلق بالمسائل الفردية. وأقل ما يمكن قوله هو أن هذا الزعم الماركسي مبنيّ على مقارنة بين تعاليم ماركس وتعاليم النمساويين أو مدرستي والراس (Walras) ومارشال (Marshall). وكان أعضاء هذه المجموعات مهتمين بالنظرية الاقتصادية إهتماماً كلياً في معظم الحالات وإهتماماً رئيساً في كل الحالات. لذا، لا يمكن مقارنة هذا الأداء بتركيب ماركس، فلا يمكن مقارنته إلاّ بجهاز ماركس النظري، وستكون المقارنة في ذلك الميدان لصالحهم.

التركيبية الماركسية في وصفها لتجربة العقد الأخير من الزمن. وأيّ فترة ركود طويلة أو مواكبة من الأحداث غير مرضية، تثبت أيّ نبوءة متشائمة تماماً مثلما تثبت النبوءة الماركسية. وفي هذه الحالة، ينشأ انطباع معاكس من الحديث عن البورجوازي المثبّط الهمة وعن المفكّرين المعجبين بأنفسهم المكتسبين لوناً ماركسياً من مخاوفهم وآمالهم. غير أنه لا توجد واقعة تجيز أي تشخيص ماركسي معيّن، وأقل من ذلك، لا تسمح باستدلال نتيجة تفيد أن ما كنّا نشهده لم يكن مجرد ركود، وإنما هو أعراضُ تغيّر بنيوي في العملية الرأسمالية كما توقع ماركس حدوثه. ويَمثُل السبب، كما سنلاحظ في القسم الآتي، في أن كل الظواهر المشاهدة، مثل العطالة عن العمل فوق العادية، والنقص في فرص الاستثمار، وتقلّص القيم النقدية، والخسائر، وما إلى ذلك، تدخل في نموذج الفترات المعروفة الخاصة بالركود ذي السيطرة السابقة كما في السبعينيات والثمانينيات، التي علّق إنجلز عليها بتحفظ يجب أن يكون مثلاً يُحتذى من قِبَل أتباعه المتحمسين في هذه الأيام.

سننظر، في البداية، في نظرية ماركس الخاصة بالإمبريالية. وهي التي يمكن أن نجد جذورها في عمل ماركس الرئيسي، والتي طوّرتها المدرسة الماركسية الجديدة التي إزدهرت في العقدين الأولين من هذا القرن، وفعلت كثيراً لإصلاح النَسَق، ونحن نقول ذلك من غير إنكار مشاركة المدافعين القدامى عن الإيمان مثل كارل كوتسكي (Karl Kautsky). وكانت فيينا مركزها، وكان أوتو بوير، وردولف هيلفردينغ وماكس آدلر (Max Adler) قادتها. وقد استمر عملهم في ميدان الإمبريالية مع نقلات في التوكيد ثانوية، قام بها آخرون كثيرون، وكان من البارزين بينهم روزا لوكسمبورغ (Rosa Luxemburg) وفريتز سترنبرغ (Fritz Sternberg). وكانت الحجّة كما يأتي:

بما أن المجتمع الرأسمالي لا يوجد ونَسَقه الاقتصادي لا يعمل من غير أرباح، من جهة ومن جهة أخرى، بما أن الأرباح تتناقص باستمرار عن طريق عمل النَسَق، فإن المسعى المتتابع لإبقائها يصير الهدف الرئيسي للطبقة الرأسمالية. والتراكم المترافق مع التغيّر الكيفي (Qualitative) في تركيب الرأسمال، هو، وكما رأينا، علاج يجعل الأمور تزداد سوءاً في النهاية، بالرغم من تخفيف وضع الرأسمالي الفرد، في اللحظة الراهنة. وهكذا، فإن الرأسمال بخضوعه لضغط سقوط معدّل الأرباح يبحث عن مخارج في أقطار يوجد فيها عمال يمكن إستغلالهم، وبحرية، والتي لم تتطوّر فيها عملية المكننة بصورة كافية، وتجدر الإشارة إلى أن سقوط معدّل الأرباح ينشأ، كما نذكر، عندما تميل الأجور إلى الارتفاع وتتناقص ساعات العمل، وتكون النتيجة سقوط معدّل فائض القيمة. وهكذا نحصل على ظاهرة تصدير الرأسمال إلى الأقطار غير المتطورة، وهو في جوهره تصدير لتجهيزات الرأسمال أو لسلع للمستهلكين لكي تستعمل لشراء قوة العمل أو لاكتساب أشياء، تُشترى بها قوة العمل[3]. غير أنه تصدير للرأسمال بالمعنى العادي للمصطلح أيضاً، ذلك، لأن السلع المصدَّرة لن يُدفع كمقابل لها - وعلى الأقل، ليس مباشرة - سلع، أو خدمات أو نقود من قِبل البلد المستورد. ويصير البلد في أَسر

---

(3) ولتفكّر بأسباب الترف التي ترسل إلى رؤساء الجماعات مقابل العبيد أو التي يتم التبادل فيها بين الأجور والعمال المحليين. وللاختصار، لم أحسن حساب الواقعة التي تفيد بأن تصدير الرأسمال، بالمعنى الذي يُنظر إليه، سيرتفع، بصورة عامة، كجزء من التجارة الكلّية للقطرين، التي تشمل، أيضاً، عقود سلع منفكّة عن العملية الخاصة التي في ذهننا. وطبعاً، تسهِّل هذه العقود كثيراً تصدير الرأسمال، لكنها لا تؤثر في مبدأه. وأنا سوف أهمل أنواعاً أخرى من تصدير الرأسمال. والنظرية التي نناقشها ليست، ولم يُقصد بها أن تكون، نظرية عامة تتعلق بالتجارة الدولية والمال.

الاستعمار، إذا أريد حماية الاستثمار ضد ردّ الفعل المعادي الصادر عن المحيط الأهلي - أو ضد مقاومته للاستغلال، إذا رغبت في قول هذا - وضد منافسة بلدان رأسمالية أخرى، والنتيجة تكون خضوع البلد غير المتطور سياسياً. وعموماً، هذا ما يتحقق بالقوة العسكرية المدعَّمة من قِبل الرأسماليين الاستعماريين أنفسهم أو من حكومة البلاد، وهذا يطابق التعريف الوارد في **البيان الشيوعي** في قوله: «السلطة التنفيذية في الدولة الحديثة (هي)... لجنة لإدارة الشؤون العامة للبورجوازية كلها». وطبعاً، لن تستخدم تلك القوة لأهداف دفاعية فقط. وسيكون هناك غزو، واحتكاك بين الأقطار الرأسمالية وحرب ضروس بين البورجوازيين المتنافسين.

وهناك عنصر آخر يكمل نظرية الإمبريالية هذه كما عُرضت الآن. وعندما ينطلق التوسّع الاستعماري مدفوعاً من سقوط معدّل الربح في البلدان الرأسمالية، فلابدّ أن تحدث الإمبريالية في المراحل الأخيرة للتطوّر الرأسمالي، والواقع أن الماركسيين يتكلمون عن الإمبريالية باعتبارها مرحلةً، ويفضّلون القول بأنها المرحلة الأخيرة للرأسمالية. لذا، ستتطابق مع درجة عالية تركّز السيطرة الرأسمالية فيها على الصناعة وانخفاض نمط المنافسة الذي ميّز أزمنة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ولم يؤكِّد ماركس كثيراً على الميل الناشئ نحو تقييد الاحتكار الناتج والميل الناجم نحو حماية أراضي الألعاب الأهلية ضد تعدّيات اللصوص القادمين من أقطار رأسمالية أخرى. وربما كان اقتصادياً مقتدراً من يتجاوز الحدّ في ثقته بهذه الحجّة. غير أن الماركسيين الجدد كانوا سعيدين للاستفادة منها. وهكذا، لا نجد أمامنا دافعاً آخر للخطة الإمبريالية ومصدراً آخر لأوضاع الإمبريالية المعقَّدة فحسب، وإنما نجد، وكنتيجة، نظريةً لظاهرة ليست، بالضرورة، إمبريالية في ذاتها، هي ظاهرة الحماية الحديثة.

ولنلاحظ دفعةً إضافية في تلك العملية تفيد الماركسيين كثيراً في مهمّة شرح الصعوبات الأخرى. وعندما تكون البلدان غير المنظورة في حالة تطوّر، فإن تصدير الرأسمال من النوع الذي ذكرناه سوف ينخفض. إذاً، ستكون هناك فترة سيتبادل فيها البلد الأم مع البلد المستعمر منتوجات مصنوعة مقابل مواد خام، مثلاً. غير أن الذي يحصل في النهاية هو أن صادرات الصناعيين ستنخفض هي أيضاً، بينما المنافسة الاستعمارية ستتأكّد في البلد الأم. والمحاولات التي ترمي إلى إعاقة تقدّم حالة الأشياء تلك، ستوفِّر مصادر إضافية للاحتكاك، وسيكون، هذه المرّة، بين كل بلد رأسماليّ سابق ومستعمراته، عدا عن حروب الاستقلال، وما شابه. وفي كل الأحوال، ستغلق الأبواب الاستعمارية في وجه الرأسمال المحلّي الذي لا يعود قادراً على الهروب من حالة تلاشي الأرباح في الوطن إلى المنتجعات الغنية في الخارج. حالتئذٍ، يمكن التنبّؤ بحصول نقص في المخارج، والقدرة الزائدة، والإنغلاق الكامل، وفي النهاية، حدوث منتظم لظاهرة الإفلاس القومي وغيرها من الكوارث ـ وربما حروب عالمية نتيجة لحالة اليأس الرأسمالي. وببساطة، التاريخ هو كذلك.

هذه النظرية مَثَل منصف – وربما المثل الأفضل – عن الطريقة التي يعمل بها التركيب الماركسي لحلّ المسائل وإحراز صفة الخبرة بذلك. ويبدو أن الأمر كله ناتج، وبصورة جيدة، من مقدّمتين رئيستين مغروستين بقوة في أساس النَسَق، وهما: نظرية الطبقات، ونظرية التراكم. ويبدو أن سلسلة من الوقائع الحيوية لزماننا قد تمَّ شرحها شرحاً كاملاً. ومتاهة السياسة الدولية كلها يبدو أنها توضَّحت بضربة قوية واحدة من التحليل. ونحن نرى في العملية لماذا وكيف يتّخذ العمل الطبقي، الذي يظل دائماً كما هو، من الداخل، صورةَ العمل السياسي أو العمل الصناعي وفقاً للظروف التي لا تحدِّد سوى

الطرق والعبارات التكتيكية. وإذا كانت الوسائل والفرص التي هي بتصرف مجموعة من الرأسماليين كما هي، فسيكون من الأربح التفاوض على قرض، والقرض، حالتئذ سوف يحصل. وإذا كانت الوسائل والفرص كما هي، فالأربح شنّ حرب، والحرب ستكون. والخيار الثاني يحق له الدخول في النظرية الاقتصادية بدرجة لا تقلّ عن حق الخيار الأول. والحماية (Protectionism)، حتى هذه، ستنتج، وبطريقة سَلِسة من منطق التطوّر الرأسمالي ذاته.

وعلاوةً على ذلك، تعرض هذه النظرية عرضاً مفيداً وكاملاً لمزية تشارك بها معظم التصوّرات الماركسية في الميدان الذي يشار، في العادة، إليه، بأنه ميدان الاقتصاد التطبيقي. وهي علاقته الوثيقة بالواقع التاريخي والمعاصر. ومن المحتمل عدم وجود قارئ واحد ممن تَتَبّع خلاصتي ولم تدهشه السهولة التي تجمّعت بها حوله الأمثلة التاريخية الداعمة، عند كل خطوة من خطى الحجّة. ألم يسمع باضطهاد الأوروبيين للعمال المحليين في أجزاء عديدة من العالم وبما عانى هنود أميركا الجنوبية والوسطى على يد الإسبان، على سبيل المثال، أو باصطياد العبيد وتجارة العبيد والحمّالين؟ أليس تصدير الرأسمال دائم الوجود في البلدان الرأسمالية؟ ألم يترافق، وبصورة ثابتة، مع غزو عسكري وُظِّف لإخضاع سكان البلاد الأصليين ولمحاربة قوى أوروبية أخرى؟ ألم يكن للاستعمار، ودائماً، جانب عسكري، حتى عندما يُدار من قِبل شركات الأعمال مثل شركة الهند الشرقية أو شركة جنوب أفريقيا البريطانية؟ وهل هناك مَثَل يمكن أن يرغب به ماركس أفضل من سيسيل رودس (Cecil Rhodes) وحرب البوير (Boer War)؟ أليس واضحاً أن المطامح الاستعمارية كانت، على الأقل، عاملاً مهماً في القلاقل الأوروبية، وفي كل الأحداث منذ عام 1700؟ ومن لم يسمع، في

وقتنا الحاضر، عن «استراتيجية المواد الخام»، من جهة، ومن جهة أخرى، عن تداعيات نموّ الرأسمالية الوطنية في المناطق المدارية، في أوروبا؟ وهكذا. أما بالنسبة إلى الحماية، فهي واضحة كأي شيء واضح.

غير أنه يحسن أن نكون منتبهين. ذلك، لأن التحقق الظاهري عن طريق مظاهر الحالات المفضَّلة، التي لم تُحلَّل بالتفصيل، قد يكون مخادعاً. وبالإضافة إلى ذلك نقول، إن كل محام وكل سياسي يعرف، إن اللجوء النشط إلى الوقائع المألوفة يستغرق وقتاً طويلاً ليصل إلى تحريك محلَّفين أو برلمان لكي يقبل، أيضاً، القضية التي أنشأها ويرغب في تقديمها لهم. ولقد إستغلّ الماركسيون هذه التقنيّة بكاملها. وفي هذه الحالة هي تقنيّة ناجحة، لأن الوقائع المدروسة تجمع ما بين مزايا كونها معروفة عند كل إنسان وكونها مفهومة من قِبل نَفر قليل جداً. والواقع هو أنه، بالرغم من أننا لا نستطيع أن ندخل في مناقشة تفصيلية هنا، فإن تفكيراً سريعاً هو كاف لكي يثير شكاً «بأن الأمر ليس كذلك».

في الجزء التالي، سنذكر ملاحظات قليلة تتعلق بعلاقة البورجوازية بالإمبريالية. والآن سوف ننظر في مسألة هي أنه، إذا كان التأويل الماركسي لتصدير الرأسمال، والاستعمار والحماية تأويلاً صحيحاً، فإنه سيكون كافياً، أيضاً، كنظرية لجميع الظواهر التي نفكّر فيها عندما نوظِّف ذلك المصطلح الضعيف والذي أُسيئ استعماله. طبعاً، يمكننا، وبصورة دائمة، أن نعرِّف الإمبريالية بطريقة لتعني تماماً ما يتضمَّنه التأويل الماركسي، ويمكننا دائماً أن نتظاهر بأننا مقتنعون بأن كل تلك الظواهر يجب أن تكون قابلةً للتوضيح بالطريقة الماركسية. غير أن ما يحصل عندئذٍ، هو أن مسألة الإمبريالية سوف لا «تُحَلّ» إلا عن طريق تحصيل الحاصل (Tautologically) ـ هذا،

على افتراض أن النظرية هي نظرية صحيحة في ذاتها[4]. ومسألة ما إذا كانت المقاربة الماركسية أو أيّ مقاربة اقتصادية محضة تعطي حلاًّ ليس بتحصيل حاصل، فيمكن التفكير بها. وعلى كل حال، لن تهمنا هذه المسألة هنا، لأن الأرض يجب أن تُمهَّد قبل المضيّ بعيداً.

وبنظرة أولى، تبدو النظرية ملائمةً لبعض الحالات ملاءمةً حسنةً، والأمثلة تقدمها لنا الفتوحات الإنجليزية والهولندية للمناطق المداريّة. غير أن حالات أخرى مثل إستعمار نيو إنجلند (New England) لا يتلاءَم، وحتى النوع الأول من الحالات لا تصفه النظرية الماركسية عن الإمبريالية بطريقة مُرضية. ومن الواضح أنه لا يكفي الإدراك بأن إغراء الربح قد لعب دوراً في الدفع إلى التوسّع الاستعماري[5]. ولم يقصد الماركسيون الجدد الجزم بهذه التفاهة

---

(4) إن خطر صيغ تحصيل الحاصل التي تُلقى علينا يشرحه أفضل شرح الحالات الفردية. ففرنسا احتلَّت الجزائر، وتونس ومراكش، وإيطاليا إحتلّت الحَبَشة بالقوة العسكرية من غير أن يكون هناك أيّ مصالح رأسمالية ذات قيمة لها. والواقع هو أن وجود مثل هذه المصالح كان إدّعاءً صعباً جداً تأسيسه، وكان التطور اللاحق الذي تعرضت له هذه المصالح عمليةً بطيئة استمرت، وبطريقة غير مُرضية، تحت ضغط الحكومة. فإذا لم يبدُ هذا ماركسياً جداً، فالجواب عليه سيكون أن العمل اتّخذ بضغطٍ من المصالح الرأسمالية الموجودة بالقوة أو المتوقَّعة أم أن مصلحة رأسمالية ما أو ضرورة موضوعية «لابدّ من أن» تكون موجودة في أساسه، ذلك في التحليل الأخير. إذا كنا نتصيّد، بعدئذٍ، دليلاً داعماً، لن نفتقر إليه، لأن المصالح الرأسمالية، مثل غيرها، سوف تتأثّر بأي وضع، وتستفيد منه، مهما كان، ولأن حالات الكائن الرأسمالي تقدم، دائماً، بعض الملامح، يُمكن ربطها، من غير تناقض بتلك السياسات الخاصة بالتوسّع القومي. ومن الواضح وجود اعتقاد مسبق، ولا سواه، يجعلنا نتابع عملاً، نحن في أشد الحاجة إليه، مثل هذا، ومن غير هذا الاعتقاد لا تخطر لنا فكرة القيام به. والحقيقة هي أن ليس علينا أن نقلق، فيمكننا أن نقول فقط: «لابدّ أن يكون الأمر كذلك» ونتركه عند هذا الحدّ. وهذا ما عنيته بالشرح الذي وصفته بتحصيل الحاصل.

(5) كما إنه ليس كافياً التأكيد على الواقعة التي تفيد بأن كل بلد «إستغلَّ» فعلياً مستعمراته. لأن ذلك كان استغلال بلد ككلّ لبلد ككلّ (أي استغلال الطبقات لكل الطبقات)، ولا علاقة له بنوع الاستغلال الماركسي.

المرعبة. وإذا كانوا يحسبون لهذه الحالات حساباً، فمن الضروري، أيضاً أن يُقال إن التوسّع الاستعماري قد حصل، وبحسب الطريقة التي وصف بها، تحت ضغط تراكم معدّل الربح، وبالتالي كَسِمة للتآكل، أو كنتيجة لرأسمالية كاملة النضج. غير أن زمن المغامرة الاستعمارية البطولي كان زمن الرأسمالية المبكرة وغير الناضجة، عندما كان التراكم في بداياته، وكان غياب أيّ ضغط للتراكم واضحاً، وكذلك وبصورة خاصة، أي عائق لاستغلال قوة العمل المحلية. ولم يكن عنصر الاحتكار غائباً، على العكس، كان وجوده واضحاً أكثر مما هو اليوم. غير أن ذلك يضيف، وفقط يضيف، إلى عدم معقوليّة بناء يجعل الاحتكار والفَتح صفات خاصة بالرأسمالية المتأخرة.

وبالإضافة إلى ذلك، نقول إن الساق الأخرى للنظرية، أي الصراع الطبقي، ليست في حالة أفضل. وعلى المرء أن يضع غمامتين على عينيه لكي يركّز على تلك الناحية من نواحي التوسع الاستعماري، الذي قلّما لعب دوراً يزيد عن أن يكون دوراً ثانوياً، ويترجم بلغة الصراع الطبقي ظاهرةً تقدم مثلاً من أبرز الأمثلة على التعاون الطبقي. وقد كانت حركة في اتجاه أجور أعلى كما كانت حركة في اتجاه أرباح أعلى، وفي المدى الطويل أفادت البروليتاريا أكثر مما أفادت المصلحة الرأسمالية (وكان، وبصورة جزئية بسبب استغلال قوة العمل **المحلي**). غير أنني لا أرغب في التأكيد على نتائجها. والنقطة الجوهرية هي أن **سببها** لا علاقة له بالصراع الطبقي، ولا بالبنية الطبقية أكثر مما هو متضمّن في قيادة المجموعات والأفراد التابعين للطبقة الرأسمالية، أو بالمشروع الاستعماري الذي صعد إليها. وعلى كل حال، إذا أزحنا الغمامتين عن أعيننا، وتوقفنا عن النظر إلى الاستعمار أو الإمبريالية كمجرّد حادث من حوادث الصراع

الطبقي، فلن يبقى إلاّ القليل من الماركسية. وما اضطر آدم سميث ليقول عنه كان حسناً ـ بل وأفضل.

وظل الناتج الذي هو نظرية الماركسيين الجدد الخاصة بالحماية. والأدب الكلاسيكي مليء بالطعن «بالمصالح الشريرة» - والتي كانت في ذلك الزمان، وبشكل رئيسي وليس كلياً، المصالحَ الزراعية - والتي بدفعها الصوت عالياً طلباً للحماية اقترفت الجريمة التي لا تُغتفر ضد المصلحة العامة. وهكذا، كان للكلاسيكيين نظرية حماية علّية، - وليس نظرية في النتائج فحسب - ولا بأس في ذلك، ولكن إذا أضفنا الآن مصالح الحماية الخاصة إلى مؤسسات الأعمال الكبيرة فسنكون قد ذهبنا إلى أبعد ما يمكننا الذهاب إليه ونظل معقولين. ويجب على الاقتصاديين الحديثين من ذوي التعاطف مع الماركسية أن يعرفوا، هذا أفضل من أن يقولوا، أن زملاءهم البورجوازيين لا يرون، حتى الآن، العلاقةَ بين الاتجاه نحو الحماية والاتجاه نحو وحدات كبيرة من السيطرة، بالرغم من أن هؤلاء الزملاء قد لا يفكرون، دائماً، بضرورة التأكيد على واقعة واضحة كهذه. وليس قصدنا القول، إن الكلاسيكيين وخلفاءهم إلى يومنا كانوا محقّين في ما يتعلق بالحماية: إذ إن تأويلهم لها كان وما زال وحيدَ الجانب مثل التأويل الماركسي، زد على ذلك كونه خاطئاً، في أغلب الأحيان، في تقييم النتائج والمصالح المشمولة. غير أنه ولخمسين سنة، على الأقل، عرف الماركسيون المكوَّن الاحتكاري. من مكوِّنات الحماية، وكان ذلك كل ما عرفوه والذي لم يكن صعباً بالنظر إلى الطابَع المعروف للإكتشاف.

وكان الكلاسيكيون متقدّمين على النظرية الماركسية من ناحية مهمّة جداً. ومهما كانت قيمة اقتصادهم ـ وربما لم يكن عظيماً ـ فإنهم

غالباً ما تمسّكوا به[6]، وفي ذلك ميزة. والرأي الذي يقول أن عدداً من واجبات الحماية مَدين بوجوده إلى ضغط ذوي الهموم الكبيرة، التي ترغب في توظيفه بغية الإبقاء على أسعارهم في الوطن فوق ما يمكن أن تكون، وذلك للتمكن من البيع الرخيص خارج البلاد، إن هو إلاّ رأي تافه، لكنه صحيح، بالرغم من أن التعرفة لا تعود إلى هذا السبب الخاص، بصورة كلية أو رئيسة. والتركيب الماركسي هو الذي يجعله كافياً أو خاطئاً. وإذا كنا نطمح لفهم جميع الأسباب ومتضمّناتها الخاصة بالحماية الحديثة، أي الأسباب السياسية، والاجتماعية والاقتصادية، فهو غير كاف. مثلاً، الدعم المتّسق الذي قدّمه الشعب الأميركي لخطة الحماية كلها سنحت له الفرص ليعبّر عما يدور في خَلده لا تُشرَح بأيّ نوع من الحبّ لمؤسسات الأعمال الكبيرة أو لسيطرتها، أو بواسطة رغبة متحمّسة لبناء عالم له والتخلّص من تقلّبات بقية العالم كلها. والتركيب الذي يتغاضى عن مثل هذه العناصر الخاصة بالقضية ليس مصدر قوة بل هو عائق. غير أننا، إذا كنا نطمح لاختزال جميع أسباب الحماية الحديثة ومتضمّناتها، ومهما كانت، إلى العنصر الاحتكاري الموجود في الصناعة الحديثة واعتباره سبب الأسباب (*cause causans*) الوحيد، وإذا وصفنا ذلك الرأي طبقاً لذلك، فإنه سيصير خاطئاً. لقد تمكنت الأعمال الكبيرة من استغلال الشعور الشعبي وعزّزته، لكن القول بأنها خلقته فهو قول غير معقول. والتركيب الذي ينتج مثل هذه النتيجة - وكان علينا أن نقول يُفرض - وجوده، أقل قيمةً من عدم وجوده.

---

(6) لم يحصروا أنفسهم في اقتصادياتهم، دائماً. وعندما يخرجون، فإن النتائج لا تكون مشجّعة. وهكذا، فإن كتابات جيمس مل (James Mill) لا يمكن رفضها بوصفها دون المعيار كثيراً، بالرغم من أنها ليست بذات قيمة خاصة. فاللّغو الحقيقي، وهو اللّغو التافه، موجود في مقالاته عن الحكم والموضوعات القريبة من الحكم.

وتزداد الأمور سوءاً، وبلا حدود، إذا تحدّينا الواقع والحسّ العام، ورفعنا من شأن نظرية التصدير والاستعمار الرأسمالية تلك إلى مستوى الشرح الأساسي للسياسة الدولية التي تتحول إلى صراع هو، من جهة، بين المجموعات الرأسمالية الاحتكارية، ومن جهة ثانية، هو بين كل مجموعة وبروليتاريّيها. مثل هذا النوع من الأشياء قد ينفع أدب الأحزاب، لكنه يبيّن، أيضاً، أن حكايات بيت حضانة الأطفال ليست الاحتكار الذي يمارسه الاقتصاد البورجوازي. وواقع الحال هو أن مقداراً ضئيلاً من تأثير الأعمال الكبيرة وقع على الخطة الخارجية ـ أو من قِبل الطبقة المالية العليا (*haute finance*) للفغرز (Fuggers) وللمورغانز (Morgans) ـ وفي معظم الأحيان التي تمكّنت فيها الصناعة الكبيرة أو المصالح المصرفية من إثبات نفسها، فإنَّ هوايتها للفنون أنجبت خيبة. ومواقف المجموعات الرأسمالية من خطط أممها، اليوم وأكثر من أي وقت، غلب عليها التكيّف لا الخلق. وهي تعتمد، أيضاً، ولدرجة مذهلة، على الاعتبارات قصيرة المدى البعيدة عن أي خطط عميقة موضوعة، والنائية عن أيّ مصالح طبقية «موضوعية محدَّدة». وفي هذه النقطة تنحلُّ الماركسية لتصير صياغة لخرافة شعبية[7]. وهناك أمثلة لحالات مشابهة في جميع أجزاء البناء الماركسي. فإذا عدنا وذكرنا حالة واحدة هي تعريف طبيعة

(7) هذه الخرافة تستوي مع خرافة أخرى يلجأ إليها عدد من الناس ذوي الاعتبار وذوي العقول البسيطة الذين يشرحون التاريخ الحديث، لأنفسهم، إستناداً إلى فرضية مفادها أن هناك لجنة من كبار الحكماء الحاقدين اليهود تتحكم، من وراء الستار، بالسياسة الدولية وربما بكل أنواع السياسة. لم يكن الماركسيون ضحايا لهذه الخرافة الخاصة، لكن خرافتهم لا تعلوها. ومن المضحك أن أسجل، أنني، عندما أواجه بأيّ واحدة من العقيدتين، كنت أعاني من صعوبة عظيمة في الإجابة بأي شيء يرضيني. ولا يعود ذلك إلى الصعوبة الدائمة في نفي التأكيدات الواقعية. ومصدر الصعوبة الرئيسي هو أن الناس المفتقرين إلى معرفة من طراز أول بالشؤون الدولية وموظفيها، يفتقرون، أيضاً إلى أي منطق يمكنهم من إدراك ما ليس منطقياً.

الحكومات، إقتبست من **البيان الشيوعي** قبل قليل، فإننا، بلا شك، سنجد فيها عنصراً من الصدق. ويشرح هذا الصدق، وفي حالات كثيرة، المواقف الحكومية إزاء تجلّيات النزاع الطبقي الأكثر وضوحاً. وإلى هذا الحدّ من الصدق فقط، نجد بعده أن النظرية الموجودة في ذلك التعريف تافهة. وكل ما له قيمة بعد التخبّط يتعلق بسبب تلك الأكثرية من الحالات وكيفيّتها والتي أخفقت النظرية فيها في التلاؤم مع الواقع، وإذا تلاءمت، فإننا نجدها تخفق في الوصف الدقيق للسلوك الواقعي لتلك «اللجان في إدارة شؤون البورجوازية، العامة». ومرةً ثانية نقول، إنه من الناحية العملية، يمكن أن نجعل النظرية صادقةً صدق تحصيل الحاصل. إذ لا وجود لخطة تدرس البورجوازية ولا تقول إنها تخدم بعض المصالح البورجوازية الاقتصادية أو الاقتصادية المضافة القصيرة أو البعيدة المدى، وعلى الأقل، بمعنى مفاده أنها تصدُّ الأشياء الأسوأ. وعلى كل حال، هذا لا يحسِّن من قيمة النظرية. لنتحوّل إلى مثلنا **الثاني** المتعلق بقدرة التركيب الماركسي على حلّ المسائل.

شارة الاشتراكية العلمية التي تميّزها، بحسب ماركس، عن الاشتراكية الطوباويّة تَمثُل في البرهان على أن الاشتراكية محتومة ولا علاقة لها بالإرادة أو الرغبة الإنسانية. وكما ذكرنا من قبل كل هذا يعني أنه، وبفضل المنطق الرأسمالي ذاته، فإن التطوّر الرأسمالي ينحو نحو تحطيم النظام الرأسمالي وإنتاج النظام الاشتراكي(8). وإلى أي مدى نجح ماركس في إثبات وجود هذه الاتجاهات؟

أما بالنسبة إلى مسألة الاتجاه نحو التدمير الذاتي، فقد سبق أن

(8) انظر القسم الثاني، المقدّمة، من هذا الكتاب.

أجيب عليها[9]. والعقيدة التي تفيد بأن الاقتصاد الرأسمالي سيتحطم بطريقة لا مهرب منها ولأسباب اقتصادية محضة لم يضعها ماركس، كما تبيّن اعتراضات هيلفردينغ (Hilferding) بما فيه الكفاية. ومن جهة، لا يمكن الدفاع عن بعض أقواله عن وقائع المستقبل الجوهرية بالنسبة إلى الحجّة الأرثوذوكسية، وبخاصة رأيه المتعلّق بالزيادة المحتومة للبؤس والاضطهاد، ومن جهة أخرى، لا نرى أن انهيار النظام الرأسمالي لا ينتج، بالضرورة، من تلك الأقوال، حتى لو كانت صادقة. غير أن هناك عوامل أخرى في الوضع الذي تميل العملية الرأسمالية إلى تطويره، كان ماركس قد رآها وكان مصيباً، مثل الحاصل الأخير، كما آمل أن أبيّن. وبالنسبة إلى هذه المسألة الأخيرة، قد يبدو من الضروري استبدال سلسلة الأشياء المترابطة بأخرى، فيصبح المصطلح «انهيار» اسماً مغلوطاً، بخاصة إذا فهم بمعنى الانهيار الذي يسبِّبه إخفاق ماكنة الإنتاج الرأسمالي. غير أن هذا لا يؤثّر على جوهر العقيدة، مهما كان تأثيره كبيراً على صياغتها وبعض متضمّناتها.

أما من حيث الإنتماء للاشتراكية، فإن علينا أن ندرك أن هذه المسألة مختلفة. والنظام الرأسمالي أو أي نظام آخر قد ينهار ـ أو يتعدّاه التطوّر الاقتصادي ـ ومع ذلك، قد يفشل طائر العنقاء[*] الاشتراكي في الانبعاث من الرماد. وقد تقع فوضى، وما لم نعرِّف الاشتراكية بأنها أيّ بديل لافوضوي للرأسمالية، فهناك إمكانيات أخرى. وإن نمط التنظيم الاجتماعي الخاص الذي يمكن توقُّعه ـ قبل تقدم البلشفيّة ـ هو واحد من عديد ممكن.

---

(9) انظر أعلاه الفصل الثالث، الفقرة 7 من هذا الكتاب.

(*) طائر خرافي يقال إنه عاش حوالى خمسمئة عام ثم أحرق نفسه، وبعد ذلك انبعث من الرماد من جديد حياً وجميلاً. وتستخدم العنقاء للتعبير الرمزي عن التجدّد والخلود.

وحتى ماركس ذاته، الذي امتنع، وبحكمة، عن وصف المجتمع الاشتراكي وصفاً تفصيلياً، أكّد على شروط ظهوره، وهي: من جهة، وجود وحدات عملاقة من السيطرة الصناعية ـ وهي التي ستسهل العملية الاشتراكية كثيراً ـ ومن جهة أخرى، وجود بروليتاريا مضطَّهدة، ومستعبَدة، ومستغلَّة، وكبيرة العدد، ومنظَّمة وموحَّدة في تنظيم. وهذا يفيدنا كثيراً عن المعركة النهائية التي ستكون المعركة الفاصلة للحرب الدنيوية بين طبقتين ستتجابهان للمرة الأخيرة. وهذا يعني شيئاً آخر، أيضاً، يختص بما سيتبع، وهو فكرة أن البروليتاريا «ستتسلَّم السلطة»، وعن طريق ديكتاتوريّتها، ستضع حدّاً «لاستغلال الإنسان للإنسان»، وتؤسس المجتمع اللاَّطبقي. إذا كان قصدنا هو البرهان على أن الماركسية هي عضو في أسرة المذاهب الألفيّة(*) (Chilialism)، فما ذكرنا يكفي. وبما أننا غير معنيين بتلك الناحية، وإنما بالنبوءة العلمية، فالماركسية، وبوضوح نقول، ليست كذلك. وقد كان الأساس الذي اعتمده شمولر أسلم. ومع أنه رفض، أيضاً، أن يلزم نفسه بالتفاصيل، فإنه تصوّر العملية عبارة عن عملية تحويل بيروقراطي تقدّمي، وتأميم، وما شابه، نهايتها ظهور اشتراكية الدولة، وهذا، وعلى الأقل وصف يفيد معنى، سواء أحببناه أم لم نحبّه. وهكذا أخفق ماركس في تحويل الإمكانية الاشتراكية إلى يقين حتى لو منحناه نظرية الانهيار برمتها، وإذا لم نفعل، فإن الفشل سيتبع، ولسبب وجيه (a fortiori). ليس هناك من حالة، سواء قبلنا تفكير ماركس المنطقي أو تفكير أي شخص آخر ـ يمكن فيها تحقيق النظام الاشتراكي بطريقة أوتوماتيكية، حتى لو وفَّر التطوّر الرأسمالي

(*) الكليالِيّة هي العقيدة الألفية التي تفيد بأن هناك عصراً ألفياً سيملك فيه المسيح على الأرض.

شروطه كلها بأفضل ما يمكن تصوّره من الطرق الماركسية، فسيظل هناك ضرورة لعمل مختلف لتحقيقه(10). وهذا يتفق مع تعليم ماركس. وثورته ليست إلاّ لباساً خاصاً أحبَّ خياله أن يُلبسه ذلك العمل. ويمكن فهم التأكيد على العنف في شخص خَبِر في أعوام تكوينه جميع ظواهر عام 1848 المثيرة، والذي لم يكن قادراً على التملّص من شباك الثورة، بالرغم من أنه استطاع أن يزدري الأيديولوجيا الثورية. وعلاوةً على ذلك، فإن القسم الأكبر من المستمعين إليه لم يكن ليرغب في الإصغاء لرسالة تفتقر إلى نفير البوق المدوّي. وأخيراً، وبالرغم من أنه رأى إمكانية الانتقال السلمي، بالنسبة إلى إنجلترا، على الأقل، فقد لا يكون قد رأى إمكانية حدوثه. ولم يكن من السهل رؤية ذلك، وصعَّبت عليه الرؤية فكرتُه المدلَّلة، فكرة الطبقتين المصطفتين في المعركة وانهمك صديقه إنجلز في درس التكتيك. ومع أنه يمكن وضع فكرة الثورة في مجمَّع مباني الأفكار غير الجوهرية، فإن ضرورة العمل المختلف تبقى.

ثم، لابدّ لهذا أن يحلّ المسألة التي قسمت التلاميذ، وهي: الثورة أو التطوّر؟ وإذا كنت قد تمكنت من الإمساك بالمعنى الذي قصده ماركس، فلن يكون من العسير تقديم الجواب. وقد فهم ماركس التطوّر أباً للاشتراكية. وكان مشبعاً بحسٍّ قوي بالمنطق الداخلي الاجتماعي فلم يعتقد بأن الثورة يمكن أن تحلّ محلّ أي جزء من عمل التطوّر. ومع ذلك، فإن الثورة آتية. غير أنها لا تأتي إلاّ لتخطَّ نتيجة مجموعة كاملة من المقدِّمات. لذلك، فإن الثورة الماركسية تختلف كلياً، بطبيعتها وبوظيفتها عن ثورات الراديكالي

(10) انظر القسم الثالث، الجزء 5 من هذا الكتاب.

البورجوازي والمتآمر الاشتراكي. فهي، وبصورة جوهرية، ثورة عند اكتمال الزمن[11]. وصحيح أن التلاميذ الذين لا يرغبون بهذه النتيجة، وبخاصة بتطبيقها على الحالة الروسية[12]، يستطيعون أن يشيروا إلى مقاطع عديدة في الكتب المقدّسة تبدو مناقضةً لها. غير أن ماركس ذاته، وفي تلك المقاطع يناقض أعمق أفكاره وأنضجها وهو الذي ينطق، ومن غير خطأ، صادراً عن البنية التحليلية لكتاب **الرأسمال** والذي يحمل، تحت الوهج الساحر لجواهره الملتبسة، نتيجةً محافظةً بامتياز، وهذه الفكرة الأعمق هي مثل أيّ فكرة يُوحي بها الحسّ بالمنطق الداخلي للأشياء. وفي الأخير، نسأل: لمَ لا؟ فلا وجود لأيّ حجة جدّية تدعم مذهباً (ism) من غير شروط[13]. فالقول، إن ماركس بعد تجريده من العبارات، يجيز التأويل بمعنى محافظ إنْ هو إلاّ القول بأنه يمكن النظر إليه نظرةً جدّية.

---

(11) يجب ملاحظة هذه الفكرة للعودة إليها فيما بعد. وسوف نعود تكراراً إلى الموضوع، ونناقش، من ضمن موضوعات أخرى، معايير ذلك «الاكتمال الزمني».

(12) حتى أن كارل كوتسكي (Karl Kautsky)، وفي مقدمة كتابه (*Theorien über den Mehrwert*) زعم أن ثورة عام 1905 اشتراكية ماركسية، بالرغم من أن الواضح هو أن العبارات الماركسية لعدد قليل من المفكرين وصفها بأنها اشتراكية وليس إلاّ.

(13) يمكن التوسع في هذه الحجّة بمقدار أكبر. فبصورة خاصة، نقول، لا يوجد شيء اشتراكي في نظرية قيمة العمل، وهذا ما يمكن أن يقبل به كل مَنْ يعرف التطور التاريخي لتلك العقيدة. غير أن الشيء ذاته يصدق على نظرية الاستغلال (ما عدا العبارة). فنحن لا نحتاج إلاّ أن ندرك أن وجود فوائض القيمة كما يدعوها ماركس هو شرط ضروري أو كان كذلك ـ لظهور كل ما ندخله في مصطلح الحضارة (والذي يصعب إنكاره)، وها نحن هناك. ولكي تكون اشتراكياً، ليس ضرورياً أن تكون ماركسياً. كما إنه لا يكفي أن تكون ماركسياً لكي تكون اشتراكياً. والنتائج الاشتراكية أو الثورية يمكن أن تطبع على أيّ نظرية علمية، ولا وجود لنظرية علمية تتضمّنها بالضرورة. ولا أحد سيبقينا في ما وصفه برنارد شو (Bernard Shaw)، في مكان ما، أنه غضب سوسيولوجي، إلاّ إذا خرج المؤلف عن طريقه لكي يثيرنا.

القسم الثاني

هل تقدر الرأسمالية على البقاء؟

تمهيد

هل تتمكن الرأسمالية من البقاء؟ كلاّ. لا أعتقد أنها تقدر. غير أن رأيي هذا مثل رأي كل اقتصادي آخر نطق حول الموضوع، هو عادي في حدّ ذاته ولا يبعث على الاهتمام. فما يهمّ في أي مسعى في مجال التكهّن الاجتماعي ليس الجواب **بنعم أو لا** جواباً يلخص الوقائع والحجج التي تؤدي إليه، وإنما هذه الحقائق والحجج ذاتها. فهي تشتمل على كل ما هو علمي في النتيجة النهائية. وكل شيء آخر ليس بعلم لكنه نبوءة. والتحليل سواء أكان إقتصادياً أو غير ذلك، لا يقدّم أكثر من بيان عن الاتجاهات الموجودة في نموذج يمكن مشاهدته. وهذه الاتجاهات لا تخبرنا عما سوف يحدث للنموذج سوى ما يمكن أن يحدث إذا استمرت في السلوك كما كانت تسلك في الفترة الزمنية لمشاهدتنا، وإذا لم تتدخّل عوامل أخرى. ولا معنى «للحتمية» أو «الضرورة» أكثر من هذا.

لذا، يجب قراءة ما يأتي بتلك البصيرة. غير أن ثمَّة قيوداً أخرى لنتائجنا وموثوقيّتها. وعملية الحياة الاجتماعية تتبع متغيّرات عديدة، وكثير منها ليس خاضعاً لأي شيء مثل القياس، حتى أن مجرد تشخيص حالة أشياء يصير مشكوكاً به بمعزل عن المصادر المنيعة للخطأ التي تنفتح حالما نبدأ بالتكهّن. وعلى كل حال، يجب ألاّ

نضخِّم هذه الصعوبات. وعلينا أن نرى أن السّمات المسيطرة على الصورة تدعم، وبوضوح، استدلالات معيّنة، وهي قوية حتى ليعسر إهمالها على أساس أنه لا يمكن البرهان عليها كما يمكن البرهان على نظرية في هندسة إقليدس (Euclid)، ونحن نقول ذلك، مهما كانت التعديلات التي يمكن إضافتها.

هناك نقطة إضافية واحدة قبل أن نبدأ. إن الأطروحة التي سأحاول تأسيسها هي أن الأداء الفعلي والمأمول من النظام الرأسمالي هو نقض فكرة انهياره بضغط من الإخفاق الاقتصادي، لكن نجاحه ذاته يدمِّر المؤسّسات الاجتماعية التي تحميه، ويخلق بصورة لا مهرب منها حالات لا يستطيع فيها أن يحيا والتي تشير، وبقوة، إلى الاشتراكية، كوريث واضح. لذلك، فإن نتيجتي الأخيرة لا تختلف عن النتيجة التي توصّل إليها معظم الكتّاب الاشتراكيين وبخاصة نتيجة الماركسيين - وإني أقول ذلك، مهما كانت حجتي مختلفة... غير أن قبولها لا يتطلّب أن يكون المرء اشتراكياً. والتكهّن لا يتضمّن أي شيء عن مرغوبيّة مجرى الأحداث التي يتنبّأ الإنسان وقوعها. وإذا ما تنبّأ طبيب بأن مريضه سيموت حالاً، فهذا لا يعني أنه يرغب في ذلك. كذلك، يمكن للمرء أن يكره الاشتراكية أو أن ينظر إليها بنقد بارد، على الأقل، ومع ذلك يتنبّأ بتقدّمها. وقد فعل ذلك عدد من المحافظين، ويفعلون.

ولا حاجة لأن يقبل المرء هذه النتيجة لكي يصلح أن يكون اشتراكياً. وقد يحب المرء الاشتراكية ويعتقد بقوة بسموّها الاقتصادي، والثقافي والأخلاقي، وفي الوقت نفسه، يعتقد بأن المجتمع الرأسمالي لا يؤوي أي ميل نحو الدمار الذاتي. والواقع أن هناك اشتراكيين يعتقدون بأن النظام الرأسمالي يجمع قواه ويحصِّن ذاته مع مرور الزمن حتى ليبدو الأمل بانهياره ضرباً من الخيال الواهم.

الفصل الخامس

معدَّل زيادة الناتج الكلي

جوّ العداوة للرأسمالية الذي علينا أن نشرحه الآن، يجعل الصعوبة في تكوين رأي معقول عن أدائها الاقتصادي والثقافي أكبر مما يمكن أن تكون لو لم يكن. وصار العقل الشعبي، الآن، يتندّر عليها كما لو أن حكمه عليها وإدانته لها ولكل أعمالها بمثابة تحصيل حاصل ـ لدرجة أن ذلك بدا من ضرورات آداب المناقشة. وصار يسارع كل كاتب أو متكلم، ومهما كان ميله السياسي للتطابق مع هذا القانون والتأكيد على موقفه النقدي، وعن تحرّره من «التواطؤ»، وعن اعتقاده بنواقص الإنجاز الرأسمالي، ومقته الشديد للمصالح الرأسمالية وتعاطفه مع المصالح المضادّة لها. وقد أعلن أي موقف آخر بأنه ضد المجتمع، وليس مجرد موقف أحمق، ونظر إليه على أنه دلالة على عبودية لاأخلاقية. وطبعاً، كان هذا طبيعياً، وبشكل كامل. وكل الأديان الاجتماعية الجديدة ستكون لها تلك النتيجة. وهذا ما لا يسهِّل عمل المحلِّل: ففي القرن الثالث الميلادي، لم يكن سهلاً شرح إنجازات الحضارة القديمة لمؤمن بالمسيحية متوقّد حماسةً. ومن جهة، أُبعدت أكثر الحقائق وضوحاً منذ

البداية[1]. وتُنوقِلت، من جهة أخرى، الأقوال الخاطئة، والتي فسادها هو الأكثر وضوحاً مما هو في سواها.

الاختبار الأول للأداء الاقتصادي هو الناتج الكلّي، أي مجموع جميع السلع والخدمات التي تُنتَج في وحدة زمنية، كسنة أو ربع سنة أو شهر. ويحاول الاقتصاديون أن يقيسوا تغيرات هذه الكمية بواسطة مؤشِّرات مستمدة من عدد من السلاسل يمثِّل ناتج السلع الفردية. «فالمنطق الصارم هو سيّد قاسٍ، وإذا احترمه إنسان، فإنه لن يؤسس أو يستعمل أي مؤشِّر إنتاجٍ»[2]، لأن الشك، وبدرجة عالية، لا يشمل تأسيس مثل هذا المؤشر مادياً وتقنيّاً فحسب، وإنما التصوّر ذاته الخاص بالمجموع الكلي للسلع المختلفة التي تُنتَج بنسب دائمة التغيير[3]. ومع ذلك، فإني أعتقد أن هذه الوسيلة يمكن الاعتماد عليها كفايةً للحصول على فكرة عامة.

ومنذ الحرب الأهلية توجد في الولايات المتحدة سلاسل فرديّة صالحة ومتعدِّدة وكافية لتجيز بناء مثل هذا المؤشر الخاص بالناتج. وباختيارنا النظر إلى ما صار معروفاً بمؤشِّر داي – برسونز - Day)

---

(1) هناك طريقة أخرى للتعامل مع الحقيقة الواضحة المقلقة، نعني، السخرية من تفاهتها. ومثل هذه السخرية تفيد كما لو أنها رفض، ذلك، لأن جمهور العاديين من البشر لا يعي، وهذا بمثابة القاعدة، الحقيقة التي تفيد بأن السخرية غالباً ما تخفي استحالة النفي - وهذه عيّنة لطيفة من عيّنات البسيكولوجيا الاجتماعية.

(2) انظر: Arthur F. Burns, *Production Trends in the United States since 1870*, p. 262,

(3) لا يمكننا الدخول في هذه المسألة، هنا. وعلى كل حال، سيصار إلى الكلام عنها قليلاً عندما نواجهها، من جديد، في الفصل التالي. وللاطلاع على معالجة أكمل، انظر كتابي: Joseph Alois Schumpeter, *A Business Cycles: A Theoretical, Historical, and Statistical Analysis of the Capitalist Process* (New York, London: McGraw-Hill Book Company, inc., 1939), chap. 9.

(Persons الخاص بالإنتاج الكلي[4]، سنجد أنه، ابتداءً من عام 1870 إلى عام 1930، كان معدَّل النموّ السنوي 3,7 في المئة، وكان في قسم الصناعة وحده 4،3 في المئة لنركِّز على الرقم الأول ولنتصوّر ما يعني. وللقيام بذلك، علينا أن نطبِّق تصحيحاً، وهو: [أنه منذ التزايد الدائم للأهمية النسبية للتجهيزات الصناعية المتينة، فإن الناتج المتوفرِّ للاستهلاك لم يتمكن من الزيادة بذات المعدَّل مثل الإنتاج الكلِّي]. لذا، علينا أن نقبل ذلك. غير أني أعتقد أن السماح بنسبة 1,7 في المئة واسع[5]، وهكذا نصل إلى معدّل في زيادة «الناتج الذي يمكن الحصول عليه» قيمته 2 في المئة في العام «كفائدة مركّبة».

ولنفترض، الآن، أن الماكينة الرأسمالية استمرت في الإنتاج وفقاً لذلك المعدَّل في الزيادة ولمدة نصف قرن آخر، بدءاً من عام 1928. ولا ريب من وجود اعتراضات مختلفة على هذا الإفتراض، وهي التي علينا أن نحسب حسابها فيما بعد، غير أنه لا يمكن الاعتراض عليه على أساس أن الرأسمالية في العقد الزمني ما بين عام 1929 وعام 1939 تكون قد أخفقت في بلوغ ذلك المعيار. وذلك، لأن الركود الاقتصادي الذي تعرَّضت له إبتداءً من الربع الأخير لعام 1929 إلى الربع الثالث لعام 1932، لم يبرهن على أن خَللاً قد حدث في الماكينة الدافعة الخاصة بالإنتاج الرأسمالي، لأن ظواهر الركود التي كانت بمثل تلك القسوة تكررت ـ ومرّة واحدة في مدة خمس

(4) Warren Milton Persons, *Forecasting Business Cycles* (New York: J. Wiley & sons, inc.; London: Chapman & Hall, Limited, 1931), chap. 11.

(5) الواقع هو أن ذلك السماح كبير، وبشكل غير معقول. انظر أيضاً التقدير الذي وضعه البروفسور مل (F. C. Mill) والذي كان 3,1 في المئة للفترة 1901- 1913 و3,8 في المئة للحقبة 1922 ـ 1929 باستثناء البناء: *Economic Tendencies in the United States, 1932*.

سنوات – ولأن نتائج إحداها – نعني الظاهرة التي كانت ما بين عام 1873 وعام 1877، قد حُسبَ حسابُها في المعدّل السنوي الذي هو 2 في المئة وإن التعافي القليل إلى عام 1935، والازدهار القليل حتى عام 1937، وهبوط الأسعار بعد ذلك تشرحها، وبسهولة، الصعوباتُ التي طرأت على تبنّي خطة مالية جديدة، وتشريع جديد للعمل، والتغيير العام في موقف الحكومة من المشروع الخصوصي، فهذه، التي سنعرفها في ما بعد، هي كلها يمكن تمييزها عن عمل الجهاز المنتج.

ولما كان سوء الفهم غير مرغوب فيه حول هذه النقطة، فإني أودّ التأكيد على أن الجملة الأخيرة لا تتضمّن، في ذاتها، نقداً معادياً لخطط البرنامج الجديد (The New Deal) أو للرأي – الذي أعتقد بصحته اعتقاداً جدّياً، لكني لا أحتاجه الآن – والذي يفيد بأن الخطط من ذلك القبيل هي، وفي المدى الأخير، غير متّسقة مع العمل الفعّال لنظام المشروع الخصوصي. وكل ما أعنيه، الآن، هو أن تغيُّراً في المشهد الاجتماعي واسعاً وسريعاً يؤثِّر على الأداء الإنتاجي لوقت، وهذا هو المقدار الذي يجب والذي يستطيع أيضاً، أن يقبله المتحمس الغيور النصير للبرنامج الجديد. أما أنا، فإني لا أرى كيف يمكن شرح الواقع الذي هو أن هذه البلاد التي توفّرت لها أفضل الفرص للتعافي الاقتصادي السريع كانت، وبالضبط، البلاد التي خبرت أسوأ أنواعه. والحالة الشبيهة الوحيدة، والتي كانت في فرنسا، تؤيِّد الاستدلال ذاته. وينتج عن ذلك أن مجرى الأحداث في العقد الممتد بين عام 1929 وعام 1939 لا يشكل في **حدّ ذاته** سبباً صالحاً لرفض الإصغاء إلى الحجّة التي في متناولنا، والذي يمكنه، بالإضافة إلى ذلك، أن يفيد في توضيح معنى الأداء الماضي.

حسناً، نقول، إذا استمر الإنتاج المتوفِّر الخاضع لشروط النظام الرأسمالي في التطوّر إبتداءً من العام 1928، كما كان يتطور قبلاً،

أي معدل زيادة بمقدار 2 في المئة في العام وعلى مدىً طويل، فإنه سيبلغ، وبعد خمسين سنة، أي في العام 1978 مقداراً هو 2,7 تقريباً (2,6916) من أمثال رقم العام 1928. ولكي نترجم هذا إلى مفردات معدّل المدخول الواقعي لكل فرد من السكان، علينا أن نلاحظ، **أولاً**: أن معدَّل الزيادة في الناتج الكلّي يمكن مساواته مساواةً تقريبيةً بمعدّل الزيادة في المجموع الكلّي للمداخيل النقدية الخاصة المتوفرة للاستهلاك(6)، المصحَّحة وفقاً لتغيّرات في القوة الشرائية لدولار المستهلكين. **وثانياً**: علينا أن نكوِّن فكرةً عن زيادة السكان التي نتوقّعها. وسنختار تقدير السيد سلون (Mr. Sloane) الذي هو 160 مليوناً في عام 1978. وسيزيد معدَّل مدخول الفرد خلال هذه الأعوام الخمسين أكثر بقليل من ضعف مقداره في عام 1928، وهو الذي كان 650 ليصبح 1300 من القوة الشرائية لعام 1928(7).

وقد يشعر بعض القرّاء بضرورة وضع شرط يتعلق بتوزيع الدخل النقدي الكلّي. ولأربعين سنة خَلَت، اعتقد عدد من

---

(6) يشمل «الاستهلاك» الحصول على سلع مستهلكين ذات صفة المتانة، مثل السيّارات، والبرّادات، والمنازل. ونحن لا نميّز بين سلع المستهلكين الزائلة وما يُشار إليه، أحياناً، بأنه «رأسمال المستهلكين».

(7) أي أن معدَّل المدخول الواقعي للفرد سيزيد بمعدل فائدة مركّبة مقدارها 8/ 13 في المئة. وقد حصل في إنجلترا، وقبل القرن السابق للحرب العالمية الأولى، أن ازداد المدخول الواقعي للفرد الواحد من السكان بمقدار يساوي تقريباً ذلك المعدَّل انظر اللورد ستامب (Stamp) في: *Wealth and Taxable Capacity*، ليس هناك ثقة كبيرة في هذه المصادفة. غير أنها تفيد لتبيان أن حسابنا القليل لم يكن غير معقول. ففي مجلة: *The National Industrial Conference Board Studies*, no. 241, Table I, pp. 6 and 7.

نجد أن مؤشر طبقة العيش نسبة «مدخول الفرد القومي المتحقق» الذي نظّمه (The Federal Reserve Bank) الموجودة في نيويورك و(The National Industrial Conference Board) كان في عام 1929 أكبر بأربع مرات من الرقم في عام 1829. وهذه نتيجة مماثلة، بالرغم من أنها معرَّضة لشك أعظم بها وبموثوقيّتها.

الاقتصاديين، إضافةً إلى ماركس، أن العملية الرأسمالية مالت إلى تغيير الحصص النسبية من المجموع القومي فيبطل الاستدلال الواضح من معدَّلنا، وما يبطله هو الغني الذي يزداد غنى، والفقير الذي يزداد فقراً، على الأقل، نسبياً. غير أنه لا وجود لمثل هذا الاتجاه. ومهما كانت المقاييس الاحصائية المبتدعة لهذا الهدف، فإن التالي هو المؤكَّد: إن بنية هرم المداخيل، المعبرّ عنها بلغة النقد، لم تتبدّل كثيراً خلال الفترة التي غطيناها - والتي تشمل، في إنجلترا، القرن التاسع عشر برمَّته[8] - وإن النصيب النسبي من الأجور والرواتب أيضاً ظلّ ثابتاً ثباتاً جوهرياً مع الزمن. ومادمنا نناقش ما يمكن أن تفعله الآلة الرأسمالية، فإننا نقول بأن لا وجود لسببٍ للاعتقاد بأن توزيع المداخيل أو التشتّت بمعدلنا سيكون مختلفاً اختلافاً كبيراً في عام 1978 عما كان في العام 1928.

وإحدى طرق التعبير عن نتيجتنا هي في القول، لو أن الرأسمالية كرّرت أداءَها الماضي لنصف قرن آخر بدءاً من عام 1928، فإن النتيجة ستكون القضاء على ما يدعى فقراً، طبقاً لمعاييرنا الحالية، وحتى في أسفل شرائح السكّان باستثناء الحالات المرضية وحدها.

غير أن هذا ليس كل ما في الأمر. فمهما أمكن مؤشرنا أن يفعل أو أن لا يفعل فإن المؤكَّد هو أنه لن يكون مبالغاً في ذكر المعدَّل الفعلي للزيادة. وهو لا يحسب حساب السلعة، ووقت الفراغ الحرّ.

---

(8) انظر: Stamp, *Wealth and Taxable Capacity*,

ويمكن ملاحظة الظاهرة نفسها في جميع الأقطار التي توجد فيها معلومات إحصائية كافية، إذا خلّصناها من الأثر المقلق لدورات ذات امتداد مختلف كانت قد غطتها المادة المتوفرة. وإن مقياس توزيع الدّخل (أو عدم تساوي المداخيل) الذي وضعه فيلفريدو باريتو عرضة للاعتراض. غير أن الواقع ذاته منفصل عن عيوبه.

والمؤشِّر لا يقيس السلع الجديدة أو أنها تمثَّل بطريقة غير كافية، فهو المؤشّر الذي يجب أن يطبّق، وبصورة كبيرة على السلع الأساسية والمنتوجات الوسيطة. وللسبب ذاته، فإن التحسينات في النوعية لا تحصل مع أنها تؤلف، وفي خطوط عديدة، جوهر التقدّم المتحقّق، وليس هناك من سبيل للتعبير تعبيراً كافياً عن الفرق بين سيارة عام 1940 وسيارة عام 1900، أو مقدار هبوط سعر السيارات في وحدة الاستعمال. والأكثر إمكاناً هو تقدير المعدّل الذي يمكن زيادته عما هو والمتعلّق بكميات المواد الخام أو المنتوجات نصف المكتملة، فكتلة من الفولاذ أو طن من الفحم كانا يمثّلان أضعاف كفاءتهما الاقتصادية منذ ستين عاماً، بالرغم من أن صفتهما الفيزيائية لم تتغير. وما أنجز في هذا الخط كان قليلاً، ولا أعرف ما سيحصل لمؤشرنا لو وُجدت طريقة لتصحيحه ليلائم هذه العوامل وشبيهها. وعلى كل حال، فالمؤكَّد هو أن معدَّل تغيّره المئوي سيزداد وأنه سيكون لدينا احتياط ينجز البرهان التقديري المعتمد ضد آثار أيّ مراجعة يمكن تصوّرها. وبالإضافة إلى ذلك، نقول، لو كنا نملك وسائل قياس التغيّر الحاصل في الكفاءة التكنولوجية للمنتوجات الصناعية، فإن هذا القياس سيفشل، أيضاً، في نقل فكرة كافية عما يعنيه لكرامة الحياة الإنسانية أو شدّتها أو سعادتها، ولكل ما وضعه اقتصاديو الأجيال السابقة تحت عنوان إشباع الحاجات. وهذا هو، وفي النهاية، الاعتبار ذو العلاقة بالنسبة إلينا، أي «الناتج» الحقيقي للإنتاج الرأسمالي، والسبب لاهتمامنا بمؤشر الإنتاج والأرطال والغالونات التي تدخل فيه، والتي لا قيمة لها في ذاتها.

لنبقَ مع 2 في المئة، فهناك نقطة مهمة أخرى لتقييم صحيح لذلك الرقم. لقد ذكرت أعلاه، وبطريقة عامة، أن الحصص النسبية من الدخل القومي ظلّت كما هي ثابتة، في السنوات المئة الأخيرة.

وهذا، لا يصح إلاّ إذا قسناها بالنقد، وإذا قيست هذه الحصص النسبية بمفردات واقعية، فإنها تتغيرّ جوهرياً لصالح مجموعات المدخول الأدنى. وهذه الظاهرة تنتج من الواقعة التي تفيد بأن الماكينة الرأسمالية هي، من أولها إلى آخرها، ماكينة إنتاج كبير وهذا يعني، بلا ريب، الإنتاج للجماهير أيضاً، في حين أننا إذا صعّدنا نظرنا في مقياس المداخيل الفردية، سنجد أن هناك نسبةً متزايدةً قد صُرفت على الخدمات الشخصية وعلى السِّلع اليدويّة الصنع، والتي أسعارها تتبع، وبصورة كبيرة، معدّلات الأجور.

والتحقّق مما نقول سهل، فممّا لا ريب فيه أنَّ هناك أشياء يمكن للعامل الحديث أن يحصل عليها، كان سيبهج لويس الرابع عشر الحصول عليها، ولكنه لم يكن قادراً على ذلك، مثلاً، طب الأسنان الحديث. وإجمالاً نقول، ليس للموازنة على ذلك المستوى قيمة للكسب من الإنجاز الرأسمالي. وحتى سرعة السفر يمكن القول بأن لها اعتباراً صغيراً لسيّد عالي الاعتبار. وليست الإنارة الكهربائية بالنعمة العظيمة لأي امرئ يملك ما يكفي من المال ليشتري عدداً كافياً من الشموع وليدفع لخدم يهتمون بها. والقماش الرخيص، والقطن الرخيص، والنسيج الحريري الرايوني(*). والأحذية، والسيارات... إلخ، هي إنجازات الإنتاج الرأسمالي النموذجية، وما هي بالتحسينات التي تعني كثيراً للثريّ، كقاعدة. وقد ملكت الملكة إليزابث جوارب حريرية، غير أن الإنجاز الرأسمالي لا يَمثُل نموذجُه في توفير جوارب حريرية إضافية للملكات، وإنما في جعل تلك الجوارب في متناول عاملات المعمل مقابل التناقص الدائم في مقادير جهودهنّ.

والواقع ذاته يتجلّى بصورة أفضل إذا ألقينا نظرنا على تلك

(*) Rayon حرير مصنوع من مادة السلّولوز.

الموجات الطويلة، موجات النشاط الاقتصادي، والتي يكشف تحليلها عن طبيعة وآليّة العملية الرأسمالية بشكل أفضل من أي شيء آخر. وكل واحدة منها تتألف من «ثورة صناعية» ومن امتصاص نتائجها. وعلى سبيل المثال، يمكننا أن نلاحظ إحصائياً وتاريخياً صعود مثل هذه الموجة الطويلة في نهاية الثمانينيات من عام 1780، وذروتها حوالى العام 1800، ثم انحدارها وبعد ذلك نهايتها المعافاة في بداية أربعينيات عام 1840، وهذه الظاهرة هي من الوضوح لدرجة تكفي لإنشائها معلوماتنا القليلة. هذه هي الثورة الصناعية التي يحبّها كتّاب الكتب الدراسية. وعلى كل حال، ظهرت على أعقابها ثورة أخرى مولِّدة موجةً طويلةً أخرى تعالت في الأربعينيات، وبلغت ذروتها قبل عام 1857، ثم انحسرت مثل الجَزْر إلى عام 1897 لتتبعها موجة بلغت ذروتها حوالي عام 1911، وهي الآن في حال جَزْر(9).

أعادت هذه الثورات، وبصورة دورية، تشكيل بنية الاقتصاد القائمة، عن طريق إدخالها طرقاً جديدة في الإنتاج: مثل المعمل ذي الآلات، والمعمل ذي الكهرباء والتركيب الكيميائي وما شابه، وكذلك سلع جديدة مثل خدمة السكك الحديدية، والسيارات، والأدوات الكهربائية، وكذلك أشكال جديدة من التنظيم: كحركة الدمج، ومصادر تموين جديدة، مثل صوف لا بلاتا (La Plata)، والقطن الأميركي، ونحاس كاتانغا (Katanga)، وطرق تجارية جديدة وأسواق جديدة للبيع فيها وهكذا. ووفَّرت عملية التغيّر الصناعي هذه التضخم الأساسي الذي أعطى الأعمال طابعها العام، أي: في الوقت الذي وضعت فيه هذه الأشياء حصلنا على إنفاق سريع، و«ازدهار» غالب - تقطّع بالمراحل السلبية للدورات القصيرة التي فرضت على

---

(9) هذه هي «الموجات الطويلة» التي ترتبط، في أدب دورة الأعمال، باسم ن.د. كوندراتييف (N. D. Kondratieff)، بصورة رئيسة.

ذلك التضخم الأساسي - وبينما كانت تلك الأشياء تتجه نحو الاكتمال ونتائجها تتدفق، حصلنا على حذف لعناصر قديمة من عناصر البنية الصناعية و«الركود» السائد. وهكذا كانت هناك فترات طويلة من ارتفاع الأسعار وهبوطها، ومعدّلات الفائدة، والاستخدام وغير ذلك، وهي الظواهر التي تؤلّف أجزاء من آليّة هذه العملية التجديدية المتكررة لجهاز الإنتاج.

وفي كل مرة تَمثُل هذه النتائج فيما يشبه الانهيار في سلع المستهلكين مما يعمِّق ويوسِّع، بصورة ثابتة، جدول المدخول الحقيقي، بالرغم من أنها، في المرحلة الأولى، تولِّد اضطراباً، وخسائر، وعطالة عن العمل. وإذا نظرنا إلى تلك الانهيارات بسلع المستهلكين، فسنجد، أيضاً، أن كل واحد منها يَمثُل في مواد الاستهلاك الواسع، وفي زيادات القوة الشرائية لدولار الأجور أكثر من أي دولار آخر ـ وبكلمات أخرى، نقول، إن العملية الرأسمالية ترفع وباستمرار، بفضل آليَّتها، مستوى حياة الجماهير، وليس عن طريق الصدفة. وهي تقوم بذلك عبر مسلسل من التقلّبات، قساوتها متناسبة مع سرعة التقدم. غير أنها تفعل ذلك بفعالية. وكم حُلّت، وبنجاح[10]، مسألة بعد أخرى من مسائل تموين الجماهير بالسلع بوضعها في متناول طرق الإنتاج الرأسمالي. وأهمها مما بقي نذكر الإسكان، الذي تقترب مسألته من الحلّ عن طريق البيت المصنَّع.

ومع ذلك، ليس هذا كل ما هناك. وإن تقييم نظام اقتصادي لا يكتمل - ولا يكون ماركسياً - إذا توقفنا عند الناتج الذي ينقله الناقل الاقتصادي إلى مجموعات المجتمع المختلفة، ولم نحسب حساب

---

(10) طبعاً، ينطبق هذا أيضاً على السلع الزراعية، التي كان إنتاجها الواسع الرخيص من عمل المشروع الرأسمالي ذي الإنتاج الضخم (نذكر سكك الحديد، والشحن بالسفن، والآلات الزراعية، والأسمدة).

كل تلك الأشياء التي لا يقدمها الناقل مباشرة والتي من أجلها يوفِّر الوسائل وأيضاً الإرادة السياسية، وجميع تلك الإنجازات الثقافية التي تحدثها العقلية التي يولِّدها؟ ولنرجئ النظر في الأمور الأخيرة (إلى الفصل الحادي عشر)، ولنتحوّل الآن إلى النظر لبعض نواحي الأمور الأولى.

إن تقنيّة وجوّ الصراع للتشريع الاجتماعي يشوِّش الوقائع الواضحة، فمن ناحية، نجد أن جزءاً من هذا التشريع يفترض وجود نجاح رأسمالي سابق (وبكلمات أخرى، ثروة أنتجها المشروع الرأسمالي سابقاً)، ومن ناحية أخرى، هناك الكثير مما يطوِّره التشريع الاجتماعي ويعمّمه كانت قد بادرت به وأنجزته الطبقة الرأسمالية ذاتها. وكلا الحقيقتين يجب ضمّهما إلى المجموع الكلّي للأداء الرأسمالي. والآن نقول، إذا جرى النَسَق مرةً أخرى كما كان في الأعوام الستّين السابقة للعام 1928 وبلغ 1300 **لكل فرد من السكان،** عندئذٍ، يكون من السهل أن نرى أن جميع الأمنيات التي ناصرها المصلحون الاجتماعيون - ومن غير إستثناء أحد، حتى الجزء الأعظم من المهووسين - تتحقّق إمّا بطريقة أوتوماتيكية أو يمكن أن تتحقق من غير تدخل مهم في العملية الرأسمالية. وتوفير واسع من الفرص للعاطلين عن العمل لن يكون، حالتئذ، مسموحاً به فقط، بل سيكون عبئاً خفيفاً. وإن عدم المسؤولية عن خلق العطالة وتأمين المال لدعم العاطلين يمكن أن يخلقا مشاكل لا حلّ لها. غير أن الإدارة بحكمة عادية، لا تجعل مسألةً، قوامُها إنفاق سنوي بمعدّل 16 بليون دولار على عدد بمعدّل 16 مليوناً من العاطلين عن العمل بما في ذلك القاصرين (10 في المئة من عدد السكان)، تبدو خطيرة في ذاتها مع وجود دخل قومي متوفر بحجم 200 بليون دولار (القوة الشرائية لعام 1928).

وليسمح لي القارئ بأن ألفته إلى سبب الدور الصغير الذي

تلعبه العطالة في حجّتي، علماً بأن العطالة عن العمل هي المسألة التي يوافق كل واحد على وجوب اعتبارها إحدى أهم المسائل الهامة في أيّ مناقشة للرأسمالية ـ مع وجود بعض النقّاد الذين يؤسسون اتهامهم على هذا العنصر من عناصر القضية وحده. وأنا لا أعتقد بأن العطالة هي في عداد تلك الشرور، مثل الفقر، التي يمكن للتطوّر الرأسمالي أن يقضي عليها بذاته. كما إنني لا أعتقد أن هناك أيّ ميل لارتفاع النسبة المئوية للعطالة في المدى البعيد. والسلسلة الوحيدة التي تغطّي فترة زمنية ذات قيمة تعطي النسبة المئوية للعاطلين من أعضاء نقابات العمال. وهي سلسلة دورية نموذجية ولا تعرض ميلاً (أو ميلاً أفقياً)[11]. وبما أن هذا يمكن فهمه نظرياً - فلا وجود لسبب نظري للشك في الدليل - وإنه يبدو أن هذين الرأيين قد بُنِيا لزمن ما قبل الحرب بما في ذلك عام 1913. وفي زمن ما بعد الحرب، وفي معظم البلدان كانت العطالة، في أعلى مستوياتها وبشكل غير عاديّ تقريباً، وحصل ذلك حتى قبل عام 1930. غير أن هذه العطالة وأكثر منها العطالة التي ظهرت خلال الثلاثينيات يمكن شرحهما استناداً إلى أسس لا تمتّ بصلةٍ لميل نسب العطالة المئوية، البعيد المدى، للازدياد لأسباب في باطن الآلة الرأسمالية ذاتها. وقد سبق أن ذكرت أعلاه تلك الثورات الصناعية التي تميّز العملية الرأسمالية. والعطالة فوق العادية هي إحدى سِمات فترات التكيّف التي تتبع «مرحلة الازدهار» الخاصة بكل واحدةٍ منها. وقد لاحظناها في عشرينيات وسبعينيات القرن التاسع عشر، وما الفترة اللاحقة بعام 1920 سوى

(11) غالباً ما وضعت تلك السلسلة في قائمة وحُلِّلت. انظر على سبيل المثال كتاب آرثر سيسيل بيجو (Arthur Cecil Pigou)، *Industrial Fluctuations* أو *Business Cycles*). ويبدو أنه يوجد في كل قطر حدّ أدنى لا يمكن اختزاله، وفوقه، حركة دورية أقوى مكوّناتها عمره تسع إلى عشر سنوات.

فترة أخرى من تلك الفترات. وهكذا، تبدو الظاهرة، وإلى الآن، مؤقَّتةً، بصورة جوهرية، بمعنى أن لا شيء يمكن أن يُستَدلّ عنها للمستقبل. غير أن ثمّة عدداً من العوامل الأخرى التي تميل إلى تقويتها ـ مثل نتائج الحروب، وتغيير أماكن التجارة الخارجية، وخطط الأجور، وبعض التغييرات الخاصة بالمؤسسات التي ملأت الرقم الإحصائي، والخطط المالية في إنجلترا وألمانيا (والمهمة أيضاً في الولايات المتحدة منذ عام 1935)، وهكذا. ولا شك أن بعضاً من هذه، أعراض «جوٍّ» ستعمل فيه الرأسمالية بكفاءة متناقضة. وعلى كل حال، ذلك أمر آخر سيسترعي انتباهنا في ما بعد.

غير أن الحقيقة هي أن العطالة عن العمل بليّة، سواء كانت ظاهرتها دائمةً أو مؤقّتةً، أو إزدادت سوءاً أم لا. وفي القسم التالي من هذا الكتاب سوف نذكر إمكانية القضاء عليها بحسب مزاعم النظام الاشتراكي بالتفوّق. ومع ذلك، فإني أرى أن المأساة الحقيقية ليست في العطالة في **حدّ ذاتها**، وإنما في العطالة مضافاً إليها استحالة التوفير الكافي للعاطلين من غير إضعاف شروط التطوّر الاقتصادي الإضافي: لأن الواضح أن المعاناة والانحطاط - نعني تدمير القيم الإنسانية - اللذين نربطهما بالعطالة، مع أنهما ليسا هدراً لمصادر الإنتاج، يمكن القضاء عليهما، وبمقدار كبير، وتفقد العطالة، عملياً، طابع الرعب كله، إذا لم تتأثر تأثّراً خطيراً الحياة الخاصة للعاطلين بسبب عطالتهم عن العمل. وكان الاتهام في الماضي - فلنقل حوالي نهاية القرن التاسع عشر - أن النظام الرأسمالي عاجز عن ضمان ذلك وليس غير راغب في ذلك فقط. غير أنه لما كان قادراً على فعل ذلك إذا حافظ على أدائه الماضي لنصف قرن آخر، فإن ذلك الاتهام سيدخل، في تلك الحال، السجنَ الغاص بالأشباح المحزنة للعمال الأطفال، والأيام ذات الست عشرة ساعة من العمل وصورة الخمسة أشخاص الذين يعيشون في

غرفة واحدة، وهو الأمر الملائم تأكيده عندما نتكلم عن النفقات الاجتماعية الماضية للإنجاز الرأسمالي والتي ليست ذات صلة ضرورية بميزان البدائل للمستقبل. وإن زماننا يقع بين ظواهر العجز الخاصة بالمراحل الأولى للتطور الرأسمالي وقدرات النظام في نضجه الكامل. وعلى الأقل، في هذه البلاد، نقول، إن الجزء الأفضل من المهمّة يمكن تحقيقه الآن من غير ضغط غير ملائم على النَسق والصعوبات لا يبدو أنها تَمثُل كثيراً في الافتقار لفائض كاف لمحو الأشكال السوداء في الصورة: بل هي، في الحقيقة المفيدة أن رقم العطالة قد ازداد بالخطط المضادّة للرأسمالية وتعدّى ما كانت الحاجة إليه في الثلاثينيات، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، في الرأي العام الذي حالما وعى واجبه في المسألة، أصرَّ على المطالبة بطرق إعانات تمويل غير معقول، وبطرق غير صارمة وغير مثمرة في إداراتها.

وتنطبق الحجّة ذاتها على إمكانيات المستقبل التي يخصصها التطوّر الرأسمالي للعناية بالمسنّين والمرضى، وبالتعليم والصحَّة... إلخ، وهذا يشمل الحاضر بمقدار كبير. ثم، يُتَوقع وجود عدد متزايد من السلع، من منظور المنزل الواحد، عدد يخرج من نطاق السلع الاقتصادية الطبقية، ويصير في متناول المجتمع، وبصورة عملية. وهذا يتحقق، إمّا بواسطة ترتيبات بين الوكالات العامة والمؤسسات الاقتصادية المنتجة أو بواسطة التأميم، أو بتملّك البلديات، والتقدّم التدريجي الذي يحمل سِمة التطوّر المستقبلي حتى بالنسبة إلى الرأسمالية غير المقيّدة.

الفصل السادس
الرأسمالية المقبولة

تبدو الحجّة في الفصل السابق عرضةً لردّ مؤذ وواضح. إذ إن معدّل الزيادة في الإنتاج الكلّي المتوفّر الحاصل خلال الستين عاماً التي سبقت عام 1928، قد أسقطت خطوطَه على المستقبل. ولّى الحدّ الذي كان فيه هذا مجرّد وسيلة لتوضيح أهمية التطوّر الماضي، فليس في هذا الإجراء ما يمكن أن يصدم الضمير الإحصائي. غير أنني حالما ألمحت إلى أن الخمسين سنة التالية قد تظهر معدَّل زيادة مشابه، فإني، وبكل تأكيد، اقترفت جريمةً إحصائية، إذ من الواضح أن سجلاً تاريخياً خاصاً بالإنتاج الحاصل في فترة زمنية معينة، لا يسوِّغ، في ذاته، أي تقدير استقرائي، إطلاقاً[1]، ناهيك عن استقراء يشمل نصف قرن. لذا، لابدّ من التأكيد، ومن جديد، على أن تقديري الاستقرائي لم يُقصَد منه التنبّؤ بالسلوك الفعلي للناتج في

(1) هذا الرأي ينطبق على المبادئ العامة، ولأيّ سلسلة زمنية **تاريخية**، ذلك، لأن تصوّر التعاقب التاريخي ذاته يتضمن حدوث تغيرات حتمية في البنية الاقتصادية التي يجب أن نتوقع منها التأثير على قانون أيّ كمية اقتصادية معينة. لذا، فإن التسويغ النظري، والمعالجة الإحصائية هما، كقاعدة، ضروريان حتى لأقل درجات الاستقراء. وقد يُقال، إنه في حالتنا التي تؤيدها الواقعة الموجودة في داخل المجمّع الشامل الذي تمثله سلسلة الناتج، ستلاشي خصوصيات الأفراد، وبمقدار بعضها بعضاً.

المستقبل. وفيما عدا توضيح معنى الأداء الماضي، كان ما قصد منه هو إعطاؤنا فكرةً كمّيةً عمّا يمكن أن تقوم به الآلة الرأسمالية، إذا كرّرت أداءَها الماضي، لخمسين سنة أخرى، وهذا أمر مختلف جداً. والسؤال عمّا إذا كان يُتوقع منها أن تقوم بذلك، سيجاب عليه بمعزل عن الاستقراء ذاته. ولتحقيق هذا الغرض، علينا، الآن، أن نباشر بالقيام ببحث طويل وعسير.

وقبل أن نتمكّن من مناقشة فرصة تكرار الرأسمالية لأدائها الماضي، علينا أن نحدِّد بأي معنى يقيس معدَّل زيادة الناتج الملاحَظَة، ذلك الأداء الماضي. ومما لا شك فيه أن الفترة الزمنية التي قدّمت لنا المعطيات كانت فترة الرأسمالية غير المقيّدة، نسبيّاً. غير أن هذه الواقعة، في حدّ ذاتها، لا توفِّر صلةً كافيةً بين الأداء والآلة الرأسمالية. ولكي نعتقد بأن هذا كان أكثر من مصادفة، يجب أن نقنع أنفسنا بما يأتي:

أولاً، بوجود علاقة مفهومة بين النظام الرأسمالي والمعدَّل الملاحَظ في زيادة الناتج، **وثانياً**، وعلى إفتراض وجود العلاقة، أن معدَّل الزيادة كان عائداً إليها وليس إلى حالات ملائمة جزئياً ولا علاقة لها بالرأسمالية.

يجب حلّ هاتين المسألتين قبل أن تطرح مسألة «تكرار الأداء». وعندئذٍ، تختزل النقطة الثالثة إلى مسألة ما إذا كان هناك أيّ سبب يفسِّر لماذا ستخفق الآلة الرأسمالية، خلال الأربعين سنة التالية، في متابعة عملها كما فعلت في الماضي.

والآن، سوف نعالج هذه النقاط الثلاث بحسب دورها. يمكن إعادة صياغة مسألتنا الأولى كما يأتي. فمن جهة، لدينا كتلة كبيرة من المعطيات الحسّية تصف معدَّل «تقدّم» كان محلّ إعجاب حتى

العقول الناقدة القوية. ومن جهة أخرى، لدينا جملة من الوقائع عن بنية النَسَق الاقتصادي في تلك الفترة الزمنية، وعن طريقة عمله، وقد تمكّن التحليل أن يستخلص من هذه الوقائع ما يُدعى، تقنّياً، «النموذج» الذي يمثّل الواقع الرأسمالي، أيّ، صورة عامة عن سِماته الجوهرية. ونحن نودّ أن نعرف ما إذا كان ذلك النموذج الاقتصادي ملائماً، أو لا علاقة له، أو غير ملائم للأداء الذي نلاحظه، وإذا كان ملائماً، فإننا نودّ أن نعرف ما إذا كان يمكن لتلك السِّمات أن تقدّم شرحاً كافياً لهذا الأداء. ومع تجنّب المفردات التقنيّة بقدر الإمكان، سنعمد إلى مقاربة المسألة بروح عاديّة.

1 ـ خلافاً لطبقة الإقطاعيين، نشأت البورجوازية التجارية والصناعية بفضل نجاح الأعمال. فصنع المجتمع البورجوازي بقالب اقتصادي محض، أي أن: أسسه، ودعائمه، ومناراته كلها مصنوعة من مادة اقتصادية. والبناء يواجه الجانب الاقتصادي للحياة. والجوائز والعقوبات تقاس بمفردات مالية. والصعود والهبوط عنَيا كسب المال أو خسارته. وهذا ما لا ينكره أحد. غير أني أودّ أن أضيف أنه، وفي إطاره الخاص، كان ذلك الترتيب الاجتماعي فعّالاً. وهو يلجأ إلى مخطَّط من الدوافع، ويخلقه جزئياً، وهو مخطَّط لا يضاهيه مخطَّط في البساطة والقوة. ووعود ذلك الترتيب الاجتماعي في الثروة وتهديداته بالفقر يجدِّدها بدفع قاسٍ. وحيثما تؤكد طريقة الحياة البورجوازية نفسها كفايةً لإطفاءِ منارات عوالم اجتماعية أخرى، فإن هذه الوعود لها من القوة ما يكفي لجذب الأكثرية الواسعة من الأدمغة فوق العادية ولمطابقة النجاح مع نجاح الأعمال. وهي لا تُقدَّم عشوائياً، ومع ذلك، هناك مزيج مغر من الصدفة. أي: ليست اللعبة مثل الروليت، إنها أشبه ما يكون بلعبة البوكر. وهي تتوجه إلى القدرة، والطاقة، والإمكانية فوق العادية للعمل، غير أنه إذا وجدت

طريقة لقياس تلك القدرة عموماً أو الإنجاز الشخصي الذي يدخل في أي نجاح خاص، فإن المكافآت التي تُدفع قد لا تكون متناسبة مع أيّ منهما. والجوائز المثيرة والتي، هي أكبر من الجهد الخاص بها، تُلقى على عدد قليل من الرابحين، مولّدةً تأثيراً أكبر من أي توزيع متساو وأكثر «عدالةً»، نعني نشاط تلك الأكثرية الواسعة من رجال الأعمال الذين يتلقّون تعويضاً متواضعاً جداً أو لا شيء أو أقل من لا شيء، ومع ذلك يقومون ببذل أقصى مجهود، لأن الجوائز الكبرى تتلامح أمام عيونهم، ويزيدون من تقدير حظوظهم من عملهم الجيّد. ومثل ذلك، تُوَجّه التهديدات للعجز وعدم الكفاءة. غير أنه، بالرغم من أن عديمي الكفاءة يشطبون والطرق القديمة يبطل استعمالها، وأحياناً فوراً، وأحياناً أخرى بعد فترة، فإن الفشل يهدِّد أيضاً أو يزيح عدداً من المقتدرين، جالداً كل واحد أكثر من أي نظام عقوبات أكثر مساواةً و«أعدل». وأخيراً نقول، إن نجاح الأعمال وفشلها دقيقان. ولا يمكن الصمت على أيّ منهما.

ولابدّ من ملاحظة ناحية من هذا، للمستقبل، وأيضاً لأهميتها للحجة التي بين أيدينا. وفي الطريقة التي أشرنا إليها، وأيضاً في طرق أخرى سنناقشها في ما بعد، نجد أن الترتيب الرأسمالي، كما هو مجسَّد في مؤسسة المشروع الخاص، يربط بقوة الأغلال الطبقة البورجوازية بمهامّها. غير أنه يقوم بأكثر من ذلك. والجهاز ذاته الذي يكيّف الأفراد والأسر للقيام بالعمل، والذي مجموعهما يشكل الطبقة البورجوازية، في أي وقت، نقول، إن هذه **الواقعة ذاتها** تنتقي، أيضاً، الأفرادَ الذين سيصعدون إلى تلك الطبقة أو يخرجون منها، ومثلهم الأسر. وليس هذا التأليف بين التكييف والانتقاء بتحصيل حاصل. بل على العكس، فإن أكثر طرق الانتقاء الاجتماعي، خلافاً «لطرق» الانتقاء البيولوجي، لا يضمن أداء الأفراد الذين تمَّ انتقاؤهم. وإن إخفاقه في ذلك يؤلِّف إحدى مسائل التنظيم الاشتراكي الحاسمة

التي ستظهر في مناقشتنا في مرحلةٍ أخرى من بحثنا. أما في الوقت الحاضر فيكفينا ملاحظة كيفية حلّ النَسَق الرأسمالي لتلك المسألة، ونقول: يبدو أن الإنسان، الذي يصعد **ويدخل** في طبقة رجال الأعمال، ويقدر، **من داخلها** أن يصير رجل أعمال، يمكنه أن يصعد إلى الحدّ الذي تسعه قدرته على وصوله، هذا ما يحصل في معظم الحالات. وببساطة نقول، إن ذلك يعود إلى أنه في ذلك التخطيط، يبدو الصعود إلى مركز، وإتقان العمل فيه شيء واحد، عموماً. هذه الحقيقة التي يشوِّشها، غالباً، إنكار محاولة الفاشلين العلاجية الذاتية لوجودها، هي مهمة، في مجال تقييم المجتمع الرأسمالي وحضارته، أكثر بكثير من أي شيء يمكن التقاطه من النظرية المحض الخاص بالآلة الرأسمالية.

2 ـ غير أن السؤال هو: أليس كل ما يغرينا استدلاله من «الأداء الأقصى لمجموعة منتقاة بطريقة مثالية» تدحضه واقعة إضافية مفادها أن ذلك الأداء ليس معدّاً للخدمة الاجتماعية – هو إنتاج للاستهلاك – وإنما هو لجمع المال، أي أنه يهدف إلى زيادة الأرباح إلى الحدّ الأقصى بدلاً من الخير العام؟ وطبعاً، كان هذا ولا يزال، ودائماً، الرأي العمومي، الموجود خارج الطبقة البورجوازية. وكان الاقتصاديون يحاربونه، أحياناً، ويعتنقونه، أحياناً أخرى. وبفعلهم هذا، أسهموا بشيء أكبر قيمةً بكثير من قيمة الأحكام النهائية ذاتها التي توصَّلوا إليها إفرادياً، والتي تعكس، في معظم الحالات، موقعهم الاجتماعي، ومصالحهم، وعواطفهم المحبّة، أو كراهيّتهم. وقد زادت، وبصورة بطيئة معرفتنا الواقعية وقوانا التحليلية، لدرجة أن الأجوبة على أسئلة كثيرة يمكننا أن نقدّمها اليوم، هي، وبلا شك، أصوب، بالرغم من أنها أقل بساطةً وشمولاً كتلك التي كانت عند الذين تقدّمونا.

ولكي لا نذهب بعيداً إلى الوراء، نقول، إن الذين يسمّون الاقتصاديين الكلاسيكيين[2]، كانوا متفقين في الرأي. والكثير منهم كره أشياء كثيرة تخص المؤسسات الاجتماعية في زمانهم وطريقة عملها. وقد حاربوا الفائدة على الأرض، ووافقوا على الإصلاحات الاجتماعية - مثل التشريع الخاص بالمعمل، بخاصة ـ التي لم تكن جميعها منسجمةً مع مبدأ «**دعه يعمل**» (*laissez faire*). غير أنهم كانوا مقتنعين أن مصلحة الصناعي والتاجر الخاصة ستؤدّي إلى الأعمال التي هي في مصلحة الجميع، وذلك في إطار مؤسسات الرأسمالية. وبمواجهتهم بالمسألة التي ناقشها لم يكونوا ليتردّدوا في نسبة المعدَّل الملاحَظ في زيادة الناتج الكلّي إلى المشروع غير المقيّد نسبياً وإلى دافع الربح، وربما ذكروا «تشريع الفائدة» كشرط، لكنهم كانوا سيعنون بهذا إزالة القيود، وبخاصة إزالة رسوم الحماية أو تخفيضها خلال القرن التاسع عشر.

من الصعوبة بمكان، وفي هذه الساعة من اليوم، إنصاف هذه الآراء. وبالطبع، كانت تلك الآراء النموذجية للطبقة البورجوازية الإنجليزية، والأضواء البورجوازية الوامضة هي دليل على كل صفحة تقريباً سطّرها المؤلفون الكلاسيكيون. وليس نوع من أضواء وامضة أخرى بأقل من أن يكون دليلاً، نعني: أن الكلاسيكيين فكّروا بمفردات وضع تاريخي خاص كانوا قد نظّروه بطريقة غير نقدية، ومنه انطلقوا للتعميم غير النقدي. وعلاوةً على ذلك، فإن معظمهم الذي بدا بأنه يناقش بمفردات المصالح الإنجليزية ولا سواها، تناول

(2) سيستخدم مصطلح الاقتصاديين الكلاسيكيين في هذا الكتاب ليدلّ على الاقتصاديين الإنجليز الروّاد الذين ظهرت أعمالهم بين عام 1776 وعام 1848. فآدم سميث، وريكاردو، ومالتوس، وسنيور، وجون ستيورات مل أسماءٌ بارزة. ومن المهم أن نبقي هذا في ذهننا ذلك، لأن استعمالاً أوسع للمصطلح قد دخل التداول مؤخراً.

مسائل زمانهم. وهذا هو سبب كره الناس في أقطار أخرى، وفي أزمنة أخرى، اقتصادهم، وغالباً ما يبلغ الكره حدّ عدم الاهتمام بفهمه. غير أنه لا يجدي نفعاً رفض تعليمهم استناداً إلى هذه الأسس. وقد يتكلم الإنسان المنحاز بالحق، والآراء المبنيّة على حالات خاصة قد تكون صحيحة. وخصومُ الكلاسيكيين وخلفائهم ليس لديهم إلاّ أضواء وامضة مختلفة، لكنها ليست بأضواء أقل، ولا بمفاهيم مسبقة أقل، فهم تصوّروا ويتصوّرون حالات خاصة مختلفة لكنها ليست بحالات أقل.

ومن وجهة نظر المحلِّل الاقتصادي، تتمثَّل ميزة الكلاسيكيين في تبديدهم، بالإضافة إلى أخطاء كبيرة أخرى، للفكرة الساذجة التي تقول: إن النشاط الاقتصادي في المجتمع الرأسمالي، ولأنه يقوم على دافع الربح، وبفضل هذه الحقيقة وحدها، لابدّ أن يكون مضاداً، وبالضرورة، لمصالح المستهلكين. أو نقول، بطريقة أخرى: إن جمع المال يحرف الإنتاج عن هدفه الاجتماعي، وهذا يحصل بطريقة حتمية. أو نقول في النهاية: إن الأرباح الخاصة، في ذاتها، وعبر انحراف العملية الاقتصادية التي تحدثها، هي، دائماً، خسارة صافية للجميع باستثناء أولئك الذين يتلقونها، ولذلك تؤلف ربحاً صافياً ستحصده الاشتراكية. وإذا ألقينا نظرةً على منطق هذه الآراء ومثيلها، وهي التي لم يفكّر اقتصادي متدرّب بالدفاع عنها إطلاقاً، فسيبدو الرفض الكلاسيكي تافهاً. غير أننا حالما ننظر إلى جميع النظريات والشعارات التي تتضمنه بوعي أو بلا وعي، والتي لا تزال تستخدم اليوم، فسوف نشعر باحترام أكبر لذلك الإنجاز. ولأضف حالاً القول: إن الكتّاب الكلاسيكيين، أيضاً، أدركوا، وبوضوح، ولو أنهم بالغوا في إدراكهم، دور التوفير والتراكم، وأنهم وصلوا ما بين التوفير وسرعة «التقدم» الذي لاحظوه بطريقة صحيحة، جوهرياً، وإن تكن تقريبية. وفوق كل ذلك، كانت هناك حكمة عملية تختص

بعقيدتهم، تتمثّل في نظرة بعيدة المدى ونبرة شجاعة تتعارض مع ظواهر الهستيريا الحديثة.

غير أنه توجد فجوة أوسع مما فكّر الكلاسيكيون، بين الإدراك بأن صيد الربح الأقصى والميل القوي لأداء إنتاجي أقصى وهما ليسا غير منسجمين بالضرورة للبرهان على أن أولهما يتضمّن الثاني، وبالضرورة، أو أن ذلك يحصل في أكثرية من الحالات كبيرة. وهم لم ينجحوا مطلقاً في ردم تلك الفجوة. والتلميذ الحديث الدارس عقائدهم، لم يكفّ عن تساؤله عن كيف أمكنهم أن يقتنعوا بحججهم أو اعتبارها براهين، وقد اعتبرت **نظريتهم**، في ضوء التحليل المتأخر، بمثابة بيت للعب الورق، مهما كان مقدار صدقها في رؤيتهم[3].

3 ـ سننجز التحليل المتأخر هذا بخطوتين ـ وذلك بقدر ما نحتاج بغية توضيح مسألتنا. وتاريخياً، ستؤدي بنا الخطوة الأولى إلى الدخول في العقد الأول من هذا القرن، وستشمل الخطوة الثانية بعض تطوّرات الاقتصاد العالمي بعد الحرب. وأقول، بصراحة، إنني لا أعرف كم سيفيد هذا، القارئ غير الاختصاصي، فالاقتصاد مثل كل فرع آخر من فروع معرفتنا، ومع تحسّن آلته التحليلية، يتحرك مبتعداً ابتعاداً قاتلاً عن المرحلة السعيدة التي كانت فيها كل المسائل، والمناهج، والنتائج في متناول كل شخص مثقّف وليس ذا تدريب خاص. وعلى كل حال، سأبذل أقصى جهدي.

---

(3) سيتذكرّ القارئ تأكيدي على التمييز بين نظرية الإنسان ورؤيته، وذلك في حالة ماركس. فمن المهم، دائماً، التذكّر بأن القدرة على رؤية الأشياء في منظورها الصحيح، يمكن أن تكون، وهي غالباً ما تكون، غير قدرتهم على التفكير الصحيح، والعكس بالعكس. وهذا هو السبب الذي يشرح لماذا يمكن الإنسان أن يكون منظِّراً جيّداً جداً، ومع ذلك، يتكلم كلاماً هو من نوع اللَّغْو المطلق عندما تواجهه مهمة تشخيص نمط تاريخي عيني بكليته.

ترتبط الخطوة الأولى باسمين كبيرين إحترامهما قائم إلى هذا اليوم، من قِبَل تلاميذ لاحصر لهم ـ على الأقل، لأنهم لا يعتبرون التعبير عن الاحترام لأي شيء وأي إنسان شكلاً سيئاً من أشكال التعبير، وهذا ما كان يفهمه الكثيرون منهم ـ أما الإسمان الكبيران فهما ألفرد مارشال (Alfred Marshall) ونَات ويكسل[4] (Knut Wicksell). لا تشترك البنية النظرية لهذين الرجلين إلا بالقليل مع بنية الكلاسيكيين – بالرغم من أن مارشال بذل أقصى جهده لإخفاء هذه الحقيقة – لكنها تحتفظ بالرأي الكلاسيكي الذي يفيد بأنه في حالة المنافسة الكاملة، فإن فائدة ربح المنتج تميل إلى زيادة الإنتاج إلى الحدّ الأقصى. حتى أنها قدّمت برهاناً مقنعاً تقريباً. ولا يفقد الرأي الكثير من محتواه إلاّ في عملية صياغته صياغةً أدقّ وفي برهانه ـ والواقع، أنه ينشأ من العملية، لكنه ينشأ هزيلاً، فلا يكاد يقوى على الحياة[5]. ويمكن أن

---

(4) كتاب مارشال (Marshall)، **المبادئ** (*Principles*) (طبعة أولى، 1890) وكتاب ويكسل (Wicksell): **المحاضرات** (*Lectures*) (الطبعة السويدية الأولى، 1901، والترجمة الإنجليزية في عام 1934) يستحقان الأهمية البارزة التي نسبتها إليهما، وذلك، يعود للتأثير الذي أحدثاه على عقول عديدة كانت في مراحل تشكلّها، وإلى كونهما بحثا في النظرية بروح عملية كاملة. أما، من الوجهة العلمية الصافية، فالأسبقية يجب أن تُنسب لعمل ليون والراس (Léon Walras). ومن الأسماء التي تُذكر في أميركا، نذكر ج. ب. كلارك (J. B. Clark)، ف. و. توسيغ (F. W. Taussig) وإرفنغ فشر (Irving Fisher).

(5) سأوضح، وباختصار، وفي هذا الهامش المقطع الوارد أعلاه، وذلك في مجال توقّع حجّة متأخرة، انظر في الأسفل، الفصل الثامن، الفقرة 6. ولم يقد تحليل آلية الربح إلى اكتشاف استثناءات للمبدأ المفيد بأن الصناعة التنافسية تميل إلى زيادة الناتج إلى الحد الأقصى، فقط، بل، أيضاً، إلى الإكتشاف أن برهان المبدأ ذاته يتطلّب افتراضات تختزله إلى مجرد حقيقة بديهية. وعلى كل حال، تعطّلت قيمته العملية بالاعتبارين التاليين:

1 ـ ينطبق المبدأ، إذا أمكن البرهان عليه، على حالة توازن سكوني غير أن الرأسمالية هي، ومن أولها إلى آخرها، حركة تغيرّ. لذلك، نرى أنه، في تقييم أداء مشروع تنافسي، يكون السؤال ما إذا كان يميل إلى زيادة الإنتاج إلى الحدّ الأقصى أو خلاف ذلك في حالة سكونية متوازنة للعملية الاقتصادية، سؤالاً، على الأغلب، وإن لم يكن تماماً، غير ذات صلة. =

نبين، أيضاً، وضمن الافتراضات العامة لتحليل مارشال - ويكسل، أن الشركات العاجزة عن أن تحدث أي تأثير، بعملها الفردي الخاص، على سعر منتوجاتها، أو على عوامل الإنتاج التي توظِّفها، سوف توسع ناتجها إلى أن تصل إلى النقطة التي عندما تساوي الكلفة الإضافية التي يجب تحملها بغية إنتاج مقدارٍ آخر صغير من المنتوج (الكلفة الهامشية)، السعر الذي يمكنهم الحصول عليه مقابل ذلك المقدار الصغير المضاف، أي، أنهم سينتجون بقدر ما يستطيعون فلا يخسرون، أي لا يكون هناك سبب للنحيب حول واقعة من قبيل أن أيّ زيادة في الإنتاج تميل إلى إنقاص سعر المنتوجات وزيادة سعر عوامل الإنتاج. ويمكن أن نبيّن أن هذا هو «المرغوب اجتماعياً» إنتاجه، بصورة عامة. وبلغة أكثر تقنيّةً، نقول، إنه، في تلك الحالة ليست الأسعار متغيرّات بل عوامل محدّدة، وذلك، من وجهة نظر الشركة الواحدة، وحيثما يكون ذلك، تكون هناك حالة من التوازن تكون فيها كل النواتج في ذروتها العظمى وفيها تكون كل العوامل موظّفةً. وعادةً ما يُشار إلى مثل هذه الحالة بأنها تنافس كامل. ومن خلال تذكّرنا ما قلنا عن العملية الانتقائية التي تنطبق على كل

= **2** ـ والمبدأ كما ذكره ويكسل هو ما بقي من رأي طموح يمكن الوقوع عليه عند مارشال، وإن يكن بصورة نقية، نعني النظرية التي تفيد بأن الصناعة التنافسية تميل إلى إنتاج حالة إشباع عظمى للحاجات. غير أن هذه النظرية، وحتى لو وضعنا جانباً الاعتراضات الخطيرة على الكلام على مقادير نفسية غير ملاحَظة، يمكن رؤيتها، تنحل حالاً إلى التفاهة التي هي، أنه مهما تكن المعطيات وبخاصة الترتيبات المؤسسية لمجتمع، فإن الفعل الإنساني، مادام عاقلاً، سيحاول الاستفادة القصوى من أيّ وضع معطىً. والواقع هو أنها تنتهي لتكون تعريفاً للفعل العقلي، لذا يمكن موازاتها بنظريات مماثلة، لمجتمع اشتراكي، مثلاً. غير أن هذا ما يمكن أن يكون حال مبدأ الإنتاج الأقصى. ولا واحد منهما يصوغ أيّ فضيلة خاصة من فضائل المشروع التنافسي. وهذا لا يعني أن هذه الفضائل غير موجودة. فما تعنيه، وبلا ريب، هو أنها، وببساطة، غير موجودة في باطن **منطق** التنافس.

الشركات ومديريها، يمكننا أن نتصوَّر فكرة متفائلة جداً تتعلق بالنتائج الممكن توقّعها من مجموعة من الناس منتقاة إنتقاءً عالياً، اندفعت، ضمن ذلك النمط، بعامل الربح إلى بذل أقصى جهدها بغية زيادة الناتج إلى الحدّ الأقصى وإنقاص النفقات إلى الحدّ الأدنى. وقد يبدو، وللوهلة الأولى، أن نَسقاً منسجماً مع هذا النمط سيظهر غياباً مدهشاً لبعض المصادر الكبرى للهدر الاجتماعي. وكما يبين قدر قليل من التفكير وليس هذا إلاّ طريقة أخرى للتعبير عن مضمون الجملة السابقة.

4 ـ والآن، لنأخذ الخطوة الثانية. إن تحليل مارشال ـ ويكسل لم يغفل الحالات العديدة التي أخفقت في التطابق مع ذلك النمط. كما إن الكلاسيكيين لم يغفلوها، لذلك الأمر فهم عرفوا حالات «الاحتكار»، ولاحظ آدم سميث نفسه، وبعناية، انتشار وسائل تقييد المنافسة[6] وجميع الفروقات في مرونة الأسعار الناجمة عن ذلك. غير أنهم اعتبروا هذه الحالات استثناءات يمكن إزاحتها، وستزاح مع الزمن. شيءٌ من هذا القبيل يصدق على فكر مارشال، أيضاً. وبالرغم من أنه طوّر نظرية كورنو (Cournot) المتعلّقة بالاحتكار[7]، وبالرغم من أنه توسّع في التحليل المتأخر بلفت الانتباه إلى الواقعة التي تفيد بأن معظم الشركات لها أسواق خاصة بها يحدِّدون فيها الأسعار بدلاً من مجرّد قبولها[8]، فإنه أطَّر وكما فعل ويكسل، نتائجه العامة على

(6) وبطريقة موحية جداً بالمواقف في أيامنا، هو أكّد حتى على الفرق بين مصالح كل مهنة ومصالح الشعب وتكلم عن مؤامرات ضد الشعب، يمكن، بحسب تفكيره، أن تنشأ في أيّ حفلة عشاء تضم رجال الأعمال.

(7) انظر: Augustin Cournot, 1938.

(8) هذا ما يجيب على السؤال: لماذا يمكن الردّ رداً منصفاً النظرية الأخيرة، الخاصة بالمنافسة غير الكاملة، إليه. ومع أنه لم يشرحها، فقد رأى الظاهرة رؤية أصح من الكثيرين الذين نظروا إليها، وبخاصة، إنه لم يبالغ في أهميتها.

نمط تنافس كامل بغية أن يقترح، مثلما فعل الكلاسيكيون، فكرة أن التنافس الكامل هو القاعدة، فلا مارشال ولا ويكسل ولا الكلاسيكيين اعتبروا التنافس الكامل هو الاستثناء، وحتى إذا افترض أنه هو القانون، فليس هناك من سبب للتهنئة.

وإذا أنعمنا النظر في الشروط التي يجب أن تتوفّر بغية إنتاج منافسة كاملة، فإننا سندرك فوراً أن لا وجود لأمثلة عديدة عنها خارج الإنتاج الزراعي الكبير ـ وتجدر الإشارة إلى أن مارشال وويكسل لم يأتيا على ذكرها جميعها أو على رؤيتها بوضوح. ويقدِّم المزارع قطنه وحنطته وفقاً لتلك الشروط، فهو يرى أن الأسعار الحاكمة للقطن والحنطة هي معطيات مسلّم بها، وإن تكن من النوع المتغيّر، ولأنه لا يستطيع أن يؤثّر فيها بعمله الفردي فإنه يتكيّف، وبكل بساطة، مع ناتجه. وبما أن جميع المزارعين يفعلون الشيء ذاته، فإن الأسعار والكميات ستتكيّف، في النهاية كما تقتضي نظرية المنافسة الكاملة. غير أن هذا لا يصح حتى على الكثير من منتوجات المزارع مثل: البطّ، والسجق، والخضروات، والكثير من منتوجات الألبان. وعملياً نقول، إنه بالنسبة إلى جميع المنتوجات التامة وخدمات الصناعة والتجارة، فالواضح هو أن لكل بقّال، وكل محطة بنزين، وكل صاحب معمل للكفوف أو لصابون الحلاقة أو للمناشر اليدوية، له سوق صغير وغير مستقرّ يحاول أن يؤسسه – ويجب عليه أن يفعل ذلك – وأن يبقيه متفقاً مع استراتيجية الأسعار، واستراتيجية النوعية – أي فروق المنتوجات – والإعلان. وهكذا، نحصل على نمط مختلف تماماً، ولا يوجد أيّ مسوّغ لتوقّع نتائج منافسة كاملة منه، وهو يتلاءم أفضل ما يتلاءَم مع المخطط الاحتكاري. وفي مثل هذه الحالات نحن نتكلم عن المنافسة الاحتكارية. وقد كانت نظريتها إحدى أهم إسهامات اقتصاد ما بعد

الحرب[9]. ويبقى حقل واسع من المنتوجات المتجانسة جوهرياً - وتتألف، بشكل رئيسي من مواد خام، ومنتوجات نصف منتهية مثل كتل الفولاذ، والإسمنت، والسلع القطنية الرمادية، وما شابه - وهي التي لا تسود فيها شروط ظهور منافسة احتكارية. وهذا هو الواقع. غير أن نتائج مماثلة تتبع، عموماً، ذلك الحقل لأن الجزء الأكبر منه تُغطِّيه الشركات الكبيرة، التي تستطيع إمّا بطريقة فردية أو جماعياً، أن تحتكر الأسعار حتى من غير التفريق بين المنتوجات، وهذه حالة احتكار القلّة. ومرّةً ثانية نقول: إن مخطط الاحتكار، المتكيّف بصورة مناسبة، يبدو أنه يتلاءم مع هذا النوع من السلوك بأفضل مما يتلاءم مخطط المنافسة الكاملة.

حالما يتم إدراك سيطرة المنافسة الاحتكارية أو احتكار القلّة أو صور مركّبة منهما، فإن الكثير من الآراء التي اعتاد جيل مارشال وويكسل من الاقتصاديين على تعليمها بأكبر ما يكون من الثقة يصبح، إما من النوع الذي لا يمكن تطبيقه أو يصعب البرهان عليه. وهذا يصدق، وفي المقام **الأول**، على الآراء التي تدور حول فكرة التوازن الأساسية، أي الحالة المحدَّدة من الكيان الاقتصادي الذي تنجذب نحوه كل حالة اقتصادية، والذي يعرض صفات بسيطة معينة. أما في الحالة العامة التي تخص احتكار القلّة فلا وجود لتوازن محدّد إطلاقاً، والإمكانية التي تعرض نفسها تَمثُل في إمكانية وجود تعاقب حركات لا نهاية لها وحركات معاكسة، وحالة حرب لا تنتهي بين الشركات. وصحيح القول بوجود حالات خاصة كثيرة توجد فيها حالة توازن، من الوجهة النظرية. ثم، في المقام **الثاني** نقول، إنه

(9) وبصورة خاصة، انظر: Edward Hastings Chamberlin, *Theory of Monopolistic Competition*, and Joan Robinson, *The Economics of Imperfect Competition.*

حتى في هذه الحالات، ليس الوصول إلى التوازن في المنافسة الكاملة أصعب فقط، وأصعب المحافظة عليه، وإنما يبدو أن المنافسة «المفيدة» من النوع الكلاسيكي ستستبدل بمنافسة «مفترسة» أو «ذابحة» أو بصراعات للسيطرة على الساحة المالية. وهذه الأشياء هي مصادر كثيرة للهدر الاجتماعي، وهناك غيرها كثير مثل تكاليف الحملات الإعلامية، ووقف طرق إنتاج جديدة (مثل شراء براءات اختراعات فلا تُستعمل)... إلخ، والأهم هو أن التوازن، وفي ظل الشروط المتصوَّرة، لا يضمن عمالةً كاملة أو ناتجاً عظمياً وفقاً لمعنى نظرية المنافسة الكاملة، حتى لو أمكن تحقيقه بطريقة باهظة الثمن. وقد يوجد من غير عمالة كاملة، فهو ملزم بالوجود، كما يبدو، على مستوى للناتج دون تلك العلامة العظمى، لأن استراتيجيّة المحافظة على الربح، المستحيلة في حالات المنافسة الكاملة، تفرض نفسها الآن، ولا تكتفي بأن تكون ممكنة.

حسناً، ألا يحمل كلامنا هذا ما كان يجول دائماً في عقل الإنسان في الشارع (إلاّ إذا كان رجل الأعمال نفسه)؟ ألم يرفض التحليل الحديث، وبصورة كاملة، العقيدة الكلاسيكية وسوَّغ النظرة الشعبية؟ أليس صحيحاً، بعد كل ذلك، عدم وجود موازاة بين إنتاج الربح والإنتاج للمستهلك، وأن المشروع الخاص هو وسيلة لتقليص الإنتاج بغية اغتصاب الأرباح التي يكون وصفها، بعد ذلك، بأنها بمثابة ضرائب وأشكال من الفدية؟

الفصل السابع
عملية التدمير الخلّاق

يمكن توظيف نظريات الاحتكار واحتكار القلّة وأنواعها الشعبية لتأييد النظرة القائلة أن الواقع الرأسمالي لا يصلح للأداء الأعظمي في الإنتاج. ويمكن للمرء أن يقول، إنه كذلك، دائماً، وكان الناتج دائماً، يتوسَّع بالرغم من التخريب الدنيوي الذي ارتكبته البورجوازية الإدارية. والمنافحون عن هذا الرأي رغبوا بإنتاج دليل مؤدّاه أن معدَّل الزيادة الملاحَظ يمكن شرحه بواسطة سلسلة من الظروف المرغوبة بها المنفكّة عن آلية المشروع الخاص، والقوية كفايةً للتغلّب على مقاومة الأخير. وهذه، بالضبط، هي المسألة التي سوف نناقشها في الفصل التاسع. وعلى كل حال، يتجنَّب المعتنقون لهذا الرأي، وعلى الأقل، المشكلة الخاصة بالحقيقة التاريخية التي تفيد بأن على مناصري الرأي البديل أن يواجهوها. وهذا يثبت، وبقوة، إن الواقع الرأسمالي مالَ مرةً لصالح الأداء الإنتاجي الأعظمي، أو للأداء الإنتاجي الكبير بحيث يؤلِّف عنصراً كبيراً في أيّ عملية تقييم جدّية للنَسَق، غير أن الإنتشار المتأخر للبُنى الاحتكارية، والذي قتل المنافسة، قد قَلَبَ، الآن، ذلك الميل.

أولاً: هذا يشتمل على خلق عصر ذهبي خيالي كله خاص

بالمنافسة الكاملة التي تتحوَّل، أحياناً، إلى عصر احتكاري، بينما الواضح أن المنافسة الكاملة لم تتحقق في الواقع في أي وقتٍ، كما هي في الوقت الحاضر. و**ثانياً**: لابدّ من الإشارة إلى أن معدَّل الزيادة في الناتج لم ينقص، منذ التسعينيات، وهو الزمن الذي يكون منه تأريخ انتشار الاهتمامات بالمقادير الكبيرة في صناعة المعامل، على الأقل، وأنه لا يوجد في سلوك المتوالية الزمنية للإنتاج الكلّي ما يوحي «بانقطاع في المَيل»، والأهم، هو أن المستوى الحديث لحياة الجماهير تطوّر خلال فترة «الأعمال الكبرى» غير المقيّدة، نسبياً. وإذا وضعنا في قائمة المفردات التي دخلت ميزانة العامل الحديث، ونلاحظ، منذ عام 1899 وما بعده، مجرى أسعارها، بلغة ساعات العمل التي تشتريها، وليس بلغة النقد - أي الأسعار النقدية لكل سنة مقسومة على معدلات أجور الساعات السنوية - ولن نخفق في الاندهاش بمعدَّل التقدم الذي يبدو أنه أكبر وليس بأصغر مما كان من قَبل، بعد اعتبار التحسّن المدهش في النوعيّات. وإذا خفّفنا، نحن الاقتصاديين، من التفكير الرغائبي وانتبهنا أكثر لملاحظة الوقائع، فإن الشكوك سوف تنشأ حول المزايا الواقعية لنظرية أرادت منا أن نتوقع نتيجةً مختلفةً جداً. وليس هذا كل ما في الأمر، فحالما نغوص في التفاصيل ونبحث في البنود الفردية التي كان التقدم واضحاً فيها، فإن السكَّة لن تؤدّي بنا إلى أبواب تلك الشركات التي تعمل في شروط المنافسة الحرّة نسبياً، وإنما، وبالضبط، إلى أبواب المؤسسات الاقتصادية الكبيرة - والتي هي مثل حالة الآلات الزراعية، تشرح أيضاً الكثير من التقدم في قطاع المنافسة - كما إن شكّاً صادماً سيشرق فجره علينا بأن الأعمال الكبيرة قد يكون لها علاقة أكبر بخلق ذلك المستوى من الحياة، وليس بإبقائه منخفضاً.

إن النتائج التي ألمحنا إليها في نهاية الفصل السابق هي نتائج خاطئة تقريباً. ومع ذلك، فهي نتيجة ملاحظات ونظريات صحيحة تماماً، تقريباً[1]. فكلا الاقتصاديين والكتاب الشعبيين، وللمرة الثانية، اختطفوا بعض شذرات الواقع الذي اتفق أن فهموها. وفي معظم الأحيان، كانت هذه الشذرات تفهم فهماً صحيحاً. وكان تطوير صفاتها الصورية صحيحاً، على الغالب. غير أن الحقيقة هي أن لا نتائج تختص بالواقع الرأسمالي، ككل، يمكن أن تُستدل من مثل هذه التحاليل المعتمدة على الشذرات. وإذا عملنا على استدلال نتائج، فلن نكون مصيبين إلا بالصدفة، وقد حصل ذلك. ولم تحصل الصدفة السعيدة.

النقطة الجوهرية التي يجب فهمها هي أنَّ تناولنا الرأسمالية بالبحث معناه تناولنا بالبحث عملية تطورية. وقد يبدو غريباً أن يخفق أي إنسان في رؤية حقيقة واضحة كهذه والتي كان كارل ماركس قد أكّدها منذ زمن بعيد. ومع ذلك، فإن ذلك التحليل المنصبّ على الشذرات، التي أثمرت كتلة آرائنا الخاصة بعمل الرأسمالية الحديثة، يهملها، وبإصرار. فلنذكر النقطة، مرةً ثانية، ولنر كيف تنطبق على مسألتنا.

إذاً، الرأسمالية هي، وبطبيعتها، شكل من أشكال التغيّر

---

(1) الواقع هو أن تلك الملاحظات والنظريات ليست مرضيةً تماماً. وإن العروض المألوفة لعقيدة المنافسة غير الكاملة أخفقت، وبخاصة، في تسليط انتباه مستحق على حالات عديدة ومهمة فيها تقارب المنافسة غير الكاملة، حتى كنظرية سكونية، نتائج المنافسة الكاملة. وهناك حالات أخرى لا تقوم فيها بذلك، لكنها تقدم تعويضات تسهم، ومن غير أن تدخل في أي مؤشّر من مؤشرات الناتج، في ما يبغي مؤشر الناتج قياسه، في آخر المطاف، أي الحالات التي تدافع فيها الشركة عن سوقها عن طريق تأسيس إسم لنوعيّة وخدمة، على سبيل المثال. وعلى كل حال، فإننا، ولتبسيط الأمور، لن نناقش تلك العقيدة على أرضيتها الخاصة.

الاقتصادي أو طريقة من طرائقه، ولا يمكن أن تكون سكونيةً، وليس، فقط، أنها لم تكن سكونيةً أبداً. وليس الطابع التطوّري للعملية الرأسمالية، هذا، عائداً، وفقط، إلى الواقعة التي تفيد بأن الحياة الاقتصادية تستمر في بيئة اجتماعية وطبيعية متغيّرة، وأنها بتغيّرها تُبدّل معطيات العمل الاقتصادي، فهذه الواقعة مهمة، وهذه التغيرات (مثل الحروب والثورات. . . إلخ). غالباً ما تكيّف التغيرّ الصناعي، لكنها ليست محركاته الأساسية. وليس هذا الطابع التطوّري عائد، أيضاً، للزيادة في عدد السكان والرأسمال أو إلى تقلّبات الأنساق النقدية التي يصح عليها الشيء ذاته. والحافز الأساسي الذي يفعل في الآلة الرأسمالية ويبقيها متحركةً مصدره سلع المستهلكين الجديدة، وطرق الإنتاج والنقل الجديدة، والأسواق الجديدة، وأشكال التنظيم الصناعي الجديدة التي يخلقها المشروع الرأسمالي.

وكما رأينا في الفصل السابق، فإن محتويات ميزانية العامل، ولنقل منذ عام 1760 إلى عام 1940، لم تَنمُ على خطوط ثابتة فحسب، ولكنها مرّت بعملية تغيرّ نوعي. وكذلك، فإن تاريخ جهاز الإنتاج الخاص بالمزرعة النموذجية هو تاريخ ثورات، بدءاً من بدايات عقلنة دورة المحصول الزراعي، والحراثة، والتخصيب إلى استعمال الآلات اليوم ـ إضافةً إلى المصاعد وسكك الحديد. وهكذا كان تاريخ الجهاز الإنتاجي لصناعة الحديد والفولاذ بدءاً من فرن الفحم النباتي إلى فرننا، أو تاريخ جهاز إنتاج الطاقة إبتداءً من عَنَفة الماء(*) إلى معمل الطاقة الحديثة، أو تاريخ النقل بدءاً من ناقل البريد إلى النقل بالطائرة. وإن افتتاح أسواق جديدة، أجنبية أو محلية، والتطور التنظيمي بدءاً من دكّان الحرفة والمعمل إلى

(*) العَنَفَة دولاب ذو أجنحة يوضع تحت شلاّل هابط من الماء يدفعه إلى الدورات فتتولدّ طاقة ميكانيكية (أي حركية) تتحول إلى طاقة كهربائية.

مؤسسات مثل مؤسسة الفولاذ الأميركي (U.S. Steel) توضح عملية التغيّر الصناعي ذاتها - هذا إذا سُمح لي باستعمال مصطلح التغيرّ البيولوجي - التي عملت على التثوير[2] المستمر للبنية الاقتصادية من الداخل، والتدمير المستمر للبنية القديمة، والخلق المستمر لبنية جديدة. وإن عملية التدمير الخلّاق هذه هي الحقيقة الجوهرية للرأسمالية. وهي التي علينا أن نتعايش معها، وتتعلق هذه الحقيقة بمسألتنا بطريقتين، هما:

أولاً: بما إننا نبحث في عملية يستغرق كل عنصر فيها وقتاً مهماً للكشف عن ملامحه الحقيقية ونتائجه الأخيرة، فليس هناك ما يفيد من تقييم أداء تلك العملية انطلاقاً من رؤية في نقطة زمنية معينة، فعلينا أن نحكم على أدائها عبر الزمن كما تتكشَّف في العقود الزمنية والقرون. والنَسَق - أي نَسَق، سواء أكان اقتصادياً أو خلاف ذلك - يُستخدم استخداماً كاملاً على أفضل ما يكون، في أيّ نقطة زمنية، قد يكون، وفي المدى الطويل، أقل قيمة من النَسَق الذي لا يفعل ذلك في أيّ نقطة من الزمان، لأن فشل هذا الأخير في القيام بذلك قد يكون شرطاً لمستوى أدائه في المدى البعيد، أو سرعة هذا الأداء.

ثانياً: بما إننا نتعامل مع عملية عضوية، فإن تحليل ما يحدث في أي جزء منها - مثلاً، في مؤسسة صناعية أو معمل - يمكنه أن يوضِّح تفاصيل الآليّة، لكن، ليس له قول حاسم وراء ذلك. فلا يكتسب أي جزء من استراتيجية العمل أهميته الحقيقية إلاّ نسبةً إلى خلفيّة تلك العملية ومن داخل الوضع الذي تخلقه. فيجب النظر إليه

(2) ليست تلك الثورات مستمرة بالمعنى الدقيق، فهي تحدث في إندفاعات متقطعة منفصل واحدها عن الآخر بفواصل من الهدوء النسبي. ومع ذلك، فإن العملية، وككل تعمل باستمرار، بالمعنى الذي يفيد الوجود الدائم لثورة أو لامتصاص نتائج ثورة، وكلاهما معاً يشكلان ما يُعرف بدورات الأعمال.

في دوره في عاصفة التدمير الخلّاق الدائمة، فلا يمكن فهمه من غير ذلك، أو إستناداً إلى فرضية تفيد وجود هدوء مؤقت متواتر.

غير أن الاقتصاديين الذين ينطلقون من رؤية (*ex visu*) في نقطة من الزمن هم الذين يصنعون تلك الفرضية، لأنهم، وعلى سبيل المثال، ينظرون إلى سلوك صناعة احتكار القلّة - أي الصناعة التي تتألف من شركات كبيرة قليلة - ثم يلاحظون الحركات والحركات المضادّة داخلها التي يبدو أنها لا تهدف لشيء سوى الأسعار العالية وتقييدات للناتج. فهم يقبلون معطيات الوضع المؤقت كما لو لم يكن هنا ماض أو مستقبل له، ويظنون أنهم فهموا ما يجب فهمه إذا فسّروا سلوك تلك الشركات بمبدأ زيادة الأرباح إلى الحدّ الأقصى نسبةً إلى تلك المعطيات. وعملياً لا يحاول المنظِّر في مقالته، ولا مفوَّض الحكومة في تقريره العادي أن يريا ذلك السلوك، كنتيجة لجزء من تاريخ مضى، من جهة، وكمحاولة للتعامل مع وضع تغيّره مؤكَّد في الوقت الحاضر، من جهة أخرى - كمحاولة تقوم بها تلك الشركات لتبقى واقفةً على أقدامها على أرض تنزاح تحتها. وبكلمات أخرى، نقول، إن المسألة التي كانت تُتَصوَّر، عادةً، تَمثُل في كيفية إدارة الرأسمالية البنى القائمة، بينما المسألة ذات الصلة تَمثُل في كيف تخلق الرأسمالية تلك البُنى وتدمّرها. وإذا ظلّ الباحث غير مدرك لهذه الحقيقة، فإن عمله سيكون عديم المعنى. وحالما يدركها، فإن نظرته للممارسة الرأسمالية ولنتائجها الاجتماعية ستتبدّل تبدّلاً كبيراً[3].

---

(3) يجب أن يُفهم أن تقييمنا للأداء الاقتصادي يمكن أن يتغيّر وليس حكمنا الأخلاقي. والقبول الأخلاقي أو عدمه هو، لاستقلاليته، ليس بذي علاقة بتقييمنا للنتائج الاجتماعية (أو أيّ نتائج أخرى) إلاّ إذا حدث أن تبنّينا نَسَقاً أخلاقياً مثل مذهب المنفعة (Utilitarianism) الذي يؤسس القبول الأخلاقي أو عدمه على تلك النتائج بالتعريف (ex definitione).

أول ما يجب أن يذهب هو المفهوم التقليدي لطريقة عمل المنافسة. والاقتصاديون خرجوا، أخيراً، من المرحلة التي كانت المنافسة على الأسعار هي كل ما رأوه. وحالما تدخل منافسة النوعية ومحاولة البيع في فِناء النظرية المقدَّس، فإن متغيّر السعر يخرج من وضعه السائد. وعلى كل حال، ستبقى المنافسة هي التي تسيطر عملياً على الانتباه، وذلك داخل نموذج صارم من الشروط الثابتة، وطرق إنتاج وأشكال من التنظيم الصناعي بخاصة. غير أن الحال في الواقع الرأسمالي المختلف عن صورته الموجودة في كتب الدراسة، ليس ذلك النوع من المنافسة هو الذي يهم، وإنما المنافسة المنطلقة من السلعة الجديدة، والتكنولوجيا الجديدة، ومصدر التموين الجديد، ونمط التنظيم الجديد (مثلاً، وحدة السيطرة الكبرى) ـ أي المنافسة التي تتحكّم بكلفة حاسمة أو أفضليّة نوعية، والتي لا تضرب في هوامش أرباح الشركات القائمة وناتجها، وإنما في أسسها، وحياتها ذاتها. فهذا النوع من المنافسة هو أفضل بكثير من النوع الآخر مثلما هو القصف بوابل من القنابل أفعل مقارنةً مع دفع باب من الأبواب، وهو أهم بكثير حتى صارت مسألة عمل المنافسة العادية، الكثير أو القليل، مسألةً ليست بذات أهمية. وإن الرافعة القوية التي ستوسِّع الناتج، في المدى البعيد، وتؤدّي إلى تخفيض الأسعار هي من مادّة أخرى.

لا لزوم للإشارة إلى أن المنافسة من النوع الذي نفكِّر به لا تفعل عندما تكون موجودةً، وإنما عندما تكون تهديداً دائم الوجود، وهي تنظِّم قبل الهجوم. ويشعر رجل الأعمال أنه في وضع تنافسي حتى لو كان وحده في ميدانه، أو إذا لم يكن وحده وكان يحتل مركزاً لا يرى فيه خبراء الحكومة المفتشون أيّ منافسة بينه وأي شركات أخرى في الميدان ذاته أو في ميدان مجاور، ويستنتجون في نهاية الأمر أن كلامه الذي ذكره في التحقيق عن بلايا المنافسة هو

كلام اعتقادي. وفي حالات عديدة، وإنْ ليس في جميعها، سيعزِّز هذا، في المدى البعيد، سلوكاً يشابه مشابهةً كبيرة جداً للنموذج التنافسي الكامل.

وثمّة كثير من المنظِّرين أخذ بوجهة نظر مضادَّة، أفضل ما يشرحها مثلٌ هو: لنفترض أن هناك عدداً معيّناً من أصحاب دكاكين البيع بالتجزئة والمقادير الصغيرة في حيٍّ من الأحياء يحاول أن يحسّن مركزه النسبي عن طريق الخدمة و«الجوّ» إلاّ أنه يتجنّب المنافسة بالأسعار، ويتقيّد بطرقه، بالتقليد المحلّي، وهذه صورة وضع رتيب راكد. وعندما ينحرف آخرون إلى التجارة، فإن نصف التوازن ذاك سيختل، لكن بطريقة لا تفيد زبائنهم. وعندما يضيق الفضاء الاقتصادي المحيط بكل من تلك الدكاكين، لا يعود مالكوها قادرين على توفير العيش وسيحاولون أن يصلحوا الحال عن طريق رفع الأسعار وذلك باتفاق ضمني. وهذا سيزيد من إنقاص مبيعاتهم، وهكذا، ينشأ وضع، بواسطة التراكم الهرمي المتتالي، تكون فيه زيادة التموين مترافقة مع زيادة الأسعار لا تخفيضها، وإنقاص المبيعات لا زيادتها.

ومثل هذه الحالات يحدث، ومن الصواب والمناسب تحليلها. غير أنها حالات ثانوية، كما تظهر الأمثلة العملية التي تُقدّم، عادةً، وهي توجد، وبصورة رئيسة في قطاعات بعيدة عن كل ما يميّز النشاط الرأسمالي[4]. وعلاوةً على ذلك، هي عابرة بطبيعتها. وفي

(4) وهذا تظهره نظرية غالباً ما نقابلها في عروضٍ تختص بنظرية المنافسة غير الكاملة، نعني، النظرية التي تفيد بأن إنتاج الأعمال أو تجارتها يميل إلى أن يكون صغيراً بصورة غير معقولة، وذلك في شروط المنافسة غير الكاملة. وبما أن المنافسة غير الكاملة هي سِمة بارزة للصناعة الحديثة، فإننا نتساءَل، على ماذا يعيش هؤلاء المنظرّون، إلاّ على حالات ثانوية هي كل ما في عقولهم، كما ذكرنا أعلاه.

حالة تجارة التجزئة والمقادير الصغيرة، فإن المنافسة المهمة لا تنشأ من دكاكين إضافية من ذات النوع، وإنما من المخزن التنويعي، والمخزن ذي السلسلة، ودار البريد، والسوق الكبيرة (Supermarket) التي ستدمِّر تلك الأهرام عاجلاً أو آجلاً[5]. و نقول الآن: إن البناء النظري الذي يهمل هذا العنصر الجوهري من عناصر هذه القضية، يكون مهملاً ما هو رأسماليّ خاص بها، وحتى لو كان البناء صحيحاً منطقياً وكان واقعياً أيضاً، فحاله مثل حال قصة **هاملت** (*Hamlet*) الخالية من الأمير الدانماركي.

(5) مجرد تهديدها لا يستطيع، في الأحوال المفردة، البيئيّة والشخصية، لتجارة التجزئة الصغيرة، أن يكون له التأثير المنظِّم، لأن التاجر الصغير تعيقه بنية كلفته، ومهما حاول أن يفعل من داخل قيوده التي لا مهرب منها، فإنه يعجز عن أن يكيّف نفسه مع طرق المتنافسين القادرين على أن يبيعوا بالسعر الذي به يشتري.



الفصل الثامن

الممارسات الاحتكارية

إن ما قيل حتى الآن يكفي لتمكين القارئ من التعاطي مع الأكثرية العظمى من الحالات العملية المحتمل أن يواجهها ويدرك عدم كفاية معظم تلك الانتقادات المتعلّقة باقتصاد الربح، والتي تعتمد، مباشرةً أو مداورةً، على غياب المنافسة الكاملة. وبما أن استناد حجتنا إلى بعض تلك الانتقادات قد لا يكون واضحاً بلمحة، لذا، يجدر بنا أن نتوسّع قليلاً بغية توضيح نقاط قليلة.

1 ـ لقد رأينا، قبل قليل، أن تأثير الأشياء الجديدة ـ مثلاً، أشكال جديدة من التكنولوجيا ـ واقعياً وكتهديد، على البنية القائمة لصناعةٍ، يختزل المجال البعيد المدى للممارسات وأهميتها، التي تستهدف، عبر تقييد الناتج، صيانة المراكز المؤسَّسة وزيادة الأرباح الناجمة عنها إلى الحدّ الأقصى. علينا الآن أن ندرك الواقعة التي تفيد بأن الممارسات المقيّدة من هذا النوع، ما فتئت فعّالة، تكتسب أهميةً جديدةً في إعصار التدمير الخلاّق الدائم، وهي أهمية لا تكون لها في حالة سكونيّة أو في حالة نموّ بطيء ومتوازن. وفي أيّ من الحالتين، فإن الاستراتيجية المقيّدة لا تنتج سوى زيادةً في الأرباح على حساب البائعين، ما خلا حالة التقدم المتوازن، فإنها تظل تُثبت

أنها الطريقة الأسهل والأفعل لجمع الوسائل التي بواسطتها يكون تمويل الاستثمارات الإضافية[1]. غير أنه في عملية التدمير الخلاّق، فإن ممارسات التقييد قد تفيد في تثبيت السفينة وتخفيف الصعوبات المؤقتة. والواقع هو أن هذه حجّة مألوفة جداً طالما كانت تظهر في أوقات الركود، وكما يعرف كل إنسان، أصبحت شائعةً مع الحكومات ومستشاريها الاقتصاديين ـ ولنشاهد (NRA). ومع أنه قد أسيء استعمالها وحصل خطأ في تطبيقها، حتى أن معظم الاقتصاديين راحوا يزدرونها من قلوبهم، فإن هؤلاء المستشارين أنفسهم المسؤولين عن ذلك[2] يخفقون في رؤية أساسها المنطقي الأعمّ.

كل استثمار يستتبع، عملياً، وكتتمَّة ضرورية لعمل المقاول، نشاطات حماية معينة، مثل التأمين أو الوقاية من الخسارة المالية. وإن الاستثمار البعيد المدى في أحوال سريعة التبدّل، وبخاصة في ظل شروط تتغيرّ، أو يمكن أن تتغير في أيّ لحظة، تحت تأثير سلع وأشكال تكنولوجية جديدة، يشبه إطلاق النار على هدف ليس غامضاً فحسب، ولكنه متحرك، ومتحرك حركة تذبذبية سريعة. لذا، صار من الضروري اللّجوء إلى وسائل حماية مثل براءات الاختراع، أو

---

(1) المنظِّرون ميَّالون إلى النظر إلى أي إنسان يقبل بهذه الإمكانية بأنه مقترفٌ لخطأٍ جسيم، وإلى البرهان، فوراً، على أن التمويل عن طريق الاقتراض من المصارف أو من ذوي التوفير الخاص، أو في حالة المشروع، العام التمويل من عائدات ضريبة الدَخْل، هو أكثر معقوليةً، وبكثير من التمويل من الأرباح الفائضة المجموعة عبر خطة تقييدية. وهم محقّون بالنسبة إلى بعض أنماط السلوك. أما بالنسبة إلى غيرها فهم مخطئون. وإني أعتقد أن الرأسمالية والشيوعية من النوع الروسي، كليهما، ينتميان إلى الصنف الأخير. غير أن النقطة هي أن الاعتبارات النظرية، وبخاصة الاعتبارات من النوع القصير العمر، لا تتمكّن من حلّ المسألة التي سنواجهها مرة جديدة في القسم التالي، بالرغم من أنها تسهم في حلّها.

(2) من السهل تبيان عدم وجود معنى، ووجود كثير من الأذى، في خطة تستهدف الحفاظ على «تعادل الأسعار».

السرّية المؤقتة للعمليات، أو، في بعض الحالات، اللجوء إلى عقود طويلة المدى مضمونة سلفاً. غير أن وسائل الحماية هذه التي يقبلها معظم الاقتصاديين معتبرينها عناصر عادية في إدارة عقلانية[3]، ليست سوى حالات خاصة من صنف أوسع يشمل عناصر كثيرة أخرى يشجبها الاقتصاديون بالرغم من أنها لا تختلف جوهرياً عن العناصر المعروفة.

ولنذكر مثلاً، وهو أنه إذا كان خطر الحرب يمكن التأمين ضده، فلا أحد يعترض على شركة تجمع كلفة هذا التأمين ممن يشترون منتوجاتها. غير أن ذلك الخطر لا يقل عن أن يكون عنصراً في التكاليف البعيدة المدى، إذا لم يوجد هناك وسائل تسهِّل التأمين ضدّه، وفي هذه الحالة، فإن استراتيجية تسعير تستهدف الغاية ذاتها ستشتمل على تقييد لا لزوم له وتكون منتجة لأرباح زائدة. وكذلك، إذا حصل تأمينها ولم تتمكن من الحماية بفعالية، فقد توظِّف وسائل أخرى لتسويغ الاستثمار. وفي عدادها خطة أسعار تمكِّن من إلغائها بأسرع من المعقول، أو استثمار إضافي لتوفير قدرة زائدة لا تستعمل إلاّ في العدوان أو الدفاع. ومرةً ثانية نقول، إذا لم تُعقَد عقود طويلة الزمن، مقدَّماً، قد يحتاج الأمر إلى ابتداع وسائل أخرى بغية ربط الزبائن المحتَملين في المستقبل بالشركة المستثمِرة.

وفي تحليل استراتيجية أعمال مثل هذه من منظور نقطة زمنية، يرى الاقتصادي الباحث أو موظَّف الحكومة خطط الأسعار التي تبدو نهّابة، وقيود الناتج التي تبدو له مترادفةً مع معنى خسارة فرص

---

(3) يعتبر بعض الاقتصاديين أن هذه الوسائل ذاتها معيقة للتقدم، وهي لا توجد في مجتمع اشتراكي، بالرغم من كونها ضرورية في مجتمع رأسمالي. وهناك قَدَر من الحقيقة في هذا. غير أن هذا لا يؤثر في الرأي القائل: «إن الحماية التي تقدمها براءات الاختراع وما شابه، وفي حالة اقتصاد ربح، هي عامل دفع لا عامل منع».

الإنتاج. وهو لا يرى القيود من هذا النوع، وفي حالات الإعصار الدائم، حوادث، وغالباً ما تكون حوادث لا يمكن تجنّبها، لعملية تمدّد بعيدة المدى يحمونها ولا يعيقونها. وليس في هذا مفارقة أكثر مما هو في القول، إن السيارات تتحرك بسرعة أكبر مما تريد لأنها مجهّزة بكوابح سرعة.

2 ـ وهذا يتجلّى بوضوح أكبر في حالة تلك القطاعات من الاقتصاد التي تجسِّد، في أي وقت، أثر الأشياء والطرق الجديدة على البنية الصناعية القائمة. وإن أفضل طريقة للحصول على فكرة حيّة وواقعية عن الاستراتيجية الصناعية هي في تصوّر سلوك مؤسسات اقتصادية وصناعات جديدة تقدّم سلعاً وعمليات جديدة (مثل صناعة الألمنيوم) أو معرفة جزء من كل الصناعة مثل شركة (Standard Oil Company).

وكما رأينا، إن مثل هذه المؤسسات الاقتصادية عدوانيّة بطبيعتها وتستخدم ببراعة سلاح المنافسة الفعّال. ولا يفشل تدخلها إلاّ في أندر الحالات في تحسين الناتج الكلّي كميّاً أو نوعياً، عبر الطريقة الجديدة ذاتها - حتى لو لم تستعملها إلى أقصى حدّ - وعبر الضغط تطبّقه على الشركات الموجودة من قَبل. غير أن هذه المؤسسات العدوانية هي في ظروف تتطلّب، أيضاً، لأهداف الهجوم والدفاع، قطعاً من السلاح، غير سعر ونوعية منتوجها، لتستغل استراتيجيّاً ودائماً، فلا يكون لها ما تعمله، في أي وقت، سوى حصر ناتجها وإبقاء الأسعار مرتفعة.

ومن جهة واحدة، نقول، إن الخطط الكبرى يمكن، وفي حالات عديدة، أن لا تتحقق ماديّاً إطلاقاً لو لم يكن معروفاً، ومنذ البداية، أن المنافسة ستعوِّقها متطلّبات الرأسمال الثقيل أو الإفتقار إلى الخبرة، أو أن هناك وسائل متوفرة لإعاقتها أو وقفها لكسب الوقت

والمكان لتطوّرات إضافية. وحتى استيلاء السيطرة المالية على المؤسسات الاقتصادية المتنافسة في مراكز لا تهاجم عادةً، أو تأمين منافع مضادة لشعور الشعب بالإنصاف - مثل حسومات سكك الحديد - تدخل في ضوء مختلف، بمقدار ما يمكن تصوّره من الآثار البعيدة على الناتج الكلّي وحده[4]. ويمكن أن تكون طرفاً لإزالة العقبات تضعها مؤسسة الملكية الخاصة في درب التقدّم. وفي المجتمع الاشتراكي لن يكون الزمان والمكان أقل ضرورةً. ويجب أن يكونا مؤمَّنين بأمر صادر عن السلطة المركزية.

ومن جهة أخرى، يكون المشروع، في أغلب الحالات، مستحيلاً إذا لم يكن معروفاً، ومنذ البداية، أن أوضاعاً مرغوباً بها واستثنائية قد تنشأ والتي إذا استغلت بواسطة السعر والنوعية والكمية، ستولِّد أرباحاً كافية لتغطية ما يحصل في الأوضاع غير المرغوب بها استثنائياً، بشرط أن تُدار هذه بطريقة مماثلة.

ومرةً ثانيةً نقول، إن هذا يتطلّب استراتيجيّة غالباً ما تكون

---

(4) التعديل المضاف يزيل، كما أعتقد، أي سبب عادل للهجوم يمكن أن يكون الرأي، أعلاه، قد تسبّبَ به. وفي حال لم يكن ذلك التعديل واضحاً بما فيه الكفاية، أرجو السماح لي بأن أكرّر أن الوجه الأخلاقي في هذه الحالة، كما هو في كل حالة، لا يتأثر أبداً بحجةٍ اقتصادية. أما بالنسبة إلى ما تبقّى، فللقارئ أن يفكّر أنه، في الأفعال الجرمية الواضحة ذاتها، يحسب كل قاض متمدّن وكل جماعة متمدنة من المحلَّفين، حساب القصد الخارجي الذي من أجله وقعت الجريمة والفرق الذي يكون إذا كان للفعل الجرمي آثار مرغوب بها اجتماعياً أو ليس له آثار من ذلك القبيل.

وهناك اعتراض آخر أكثر صلة بالموضوع، وهو، إذا كان لا ينجح مشروع إلاّ بمثل هذه الوسائل، ألا يبرهن هذا، في حدّ ذاته، أنه عاجز عن الكسب الاجتماعي؟ ويمكن صياغة حجّة بسيطة جداً لدعم وجهة النظر هذه. غير أنها تخضع لشرط صارم، مع بقاء كل الأشياء الأخرى متساوية. أي إنها تنطبق في شروط تزيد عن استثناء عملية التدمير الخلاّق، أي الواقع الرأسمالي. وبعد التفكير، سيُنظر إلى المماثلة بين الممارسات المناقَشة وبراءات الاختراع على أنها كافية لتبيان هذا.

تقييدية، في المدى القصير. وفي أكثر الحالات تحقق هذه الاستراتيجية الهدف منها. وفي بعض الحالات تكون ناجحةً بحيث تعطي أرباحاً أعلى بكثير مما هو ضروريّ لتوليد الاستثمار المقابل. وهذه الحالات توفِّر أشكالاً من الطعم تغري الرأسمال بالحركة على سكك غير مطروقة. ووجودها يشرح شرحاً جزئياً كيف يمكن لقسم كبير من عالم الرأسمال أن يعمل للاشيء: نعني أنه في منتصف العشرينيات التي تميّزت بالازدهار انتهى حوالي نصف شركات الأعمال التعاونية في الولايات المتَّحدة في خسران، أي بأرباح تساوي صفراً، أو بأرباح، لو سبق أن حصل تنبّؤ بها، لن تكون كافيةً لبذل الجهد وصرف النفقات التي صُرفت.

وعلى كل حال، إن حجّتنا تتعدّى حالات المؤسسات الاقتصادية، والطرق، والصناعات الجديدة. المؤسسات الاقتصادية والصناعات المؤسَّسة القديمة، سواء كان الهجوم عليها مباشراً أو غير مباشر، ما فتئت تعيش في الإعصار الدائم. وهناك أوضاع تظهر في عملية التدمير الخلّاق لابدّ من أن تهلك فيها شركات كثيرة، هي مع ذلك، قادرة على البقاء بقوة ونجاح لو استطاعت أن تنجو من عاصفة معيّنة. وقد تنشأ حالات أقل من مثل هذه الأزمات العامة أو أشكال الركود، تتمثَّل في أوضاع للأقسام يدخل فيها التغيّرُ السريع في المعطيات، الذي يميّز تلك العملية والفوضى في الصناعة في الوقت الجاري، ويسبّب خسائر عبثية وعطالة عن العمل يمكن تجنّبها. وأخيراً، نقول، ليس هناك من مصلحة في مسعى الحفاظ على الصناعات الآيلة إلى زوال، إلى ما لانهاية، لكن هناك مصلحة في تجنّب انهيارها الصاخب، ومحاولة تحويل شَغَب، قد يصير مركزاً تتراكم فيه آثار الركود، إلى تقهقر منظَّم. ويقابل هذا، هناك في حالة الصناعات التي زرعت شوفانها البرّي، لكنها لا تكسب أرضاً

ولا تخسرها، شيء اسمه التقدّم المنظَّم[5]. وهذا كلّه ليس طبعاً سوى الرأي العام الأكثر ابتذالاً. ولكنه يُتجاوَز بثبات عنيد كأن يُرفع أحياناً سال الإخلاص. وما يتبع هذا أنه ضمن عملية التدمير الخلاق تُهمِّش الحقائق الخاصة بدورات الأعمال في كتب المُنظِّرين، وطبعاً يوجد جانب آخر للتنظيم الذاتي الصناعي غير ذلك الجانب الذي كان المنظّرون به يفكّرون. فيمكن أن تكون «القيود على التجارة» من نمط الكارتل[*] (Cartel). وأيضاً تلك التدابير التي تَمثُل في تفاهمات ضمنية حول المنافسة بالأسعار، علاجات فعّالة في ظروف الركود. ويمكن في النهاية، وكما هي، أن تنتج حالة ثبات أكبر للناتج الكلّي،

---

(5) هناك مثل جيدّ يوضِّح هذه النقطة - والواقع أنه يوضِّح الكثير من حجّتنا العامة - ألا وهو تاريخ صناعة السيارات والحرير المصنوع من مادّة السلولوز (Rayon) بعد الحرب. الصناعة الأولى توضح، وبصورة جيّدة جداً، طبيعة وقيمة ما يمكن أن ندعوه المنافسة «المشرف عليها». لقد انتهى الزمن الذهبيّ قبل عام 1916 بقليل. وبعد ذلك تجمع عدد كبير من الشركات في الصناعة، وزال معظمها في نهاية عام 1925. ولم تلبث أن ظهرت من حياة قاسية وصراع مميت ثلاث مؤسسات اقتصادية غطّت، إلى الآن، ما يفوق 80 في المئة من المبيعات الكلّية. وهي تخضع لضغط تنافسي من إمكانية دخول منافسين جدد، بقدر ما يكون تنظيم توسيع المبيعات والخدمات... إلخ. أو أي فشل في المحافظة على مستوى نوعية منتوجاتها وتحسينه، أو أيّ محاولة في تأليف احتكاري، بالرغم من فوائد مركزها المؤسَّس. وسلوك هذه المؤسسات الثلاث في ما بينها، يجب أن يُدعى الاحترام المشترك وليس السلوك التنافسي، أي: هي تمتنع عن استعمال وسائل عدوانية معينة (وهي، أيضاً، غير موجودة في المنافسة الكاملة)، وهي تظل مترافقة، وبذلك، تتنافس على النقاط، عند الحدود. وقد استمرت هذه الحال لخمسة عشر عاماً، وليس واضحاً ما إذا كانت المنافسة الكاملة النظرية كانت سائدةً بصورة أفضل في غضون تلك الفترة، فإن سيارات أرخص يمكن الآن تقديمها إلى الجمهور، أو تقديم أجور أعلى وعمالة أوسع وأكثر ثباتاً للعمال.

إنّ صناعة الحرير من السلولوز كان لها زمن «ذهبيّ في العشرينيات، وقدمت سماتٍ خارجية بالنسبة إلى إدخال سلعةٍ إلى ميادين غاصة بالسلع من قَبْلُ، والخطط المفروضة في مثل تلك الحالات كانت أوضح مما كانت في حالة صناعة السيارات. وهناك عددٌ آخر من الفروق. غير أن الحالة مماثلة وبصورة أساسية، فالتوسع في كمية الحرير الصناعي ونوعيته كانت معروفة عامةً. ومع ذلك، فإن الخطة التقييدية تحكّمت بهذا التوسّع عند كل نقطة من الزمن».

(*) كارتل يعين اتحاد المنتجين للتخفيف من وطأة المنافسة في ما بينهم.

وليس هذا فحسب، وإنما حالة من التوسّع أعظم للناتج مما يمكن تأمينه من اندفاعة إلى الأمام غير مسيطر عليها بالكلية، مرصَّعة بالكوارث. ولا يمكن المجادلة حول فكرة حدوث هذه الكوارث في أيّ حالة. ونحن نعرف ما حدث في كل حالة تاريخية. ولدينا فكرة غير كاملة عما كان يمكن أن يحدث، بالنظر إلى السرعة العظيمة لسير العملية، لو أن مثال تلك المستويات من تثبيت الأسعار لم تكن.

وعلى كل، إن توسيعنا الحجّة الآن، لم يشمل جميع حالات استراتيجية التقييد أو التنظيم، وهي حالات لكثيرها آثار مضرّة على التطوّر البعيد المدى للناتج الذي يُنسب إليها جميعها بطريقة غير منقودة. وحتى في الحالات التي شملتها حجتنا، فإن النتيجة الصافية تختص بمسألة ظروف تنظيم الصناعة نفسها في كل حالة فردية، وطريقة التنظيم، ودرجته. ومن المؤكَّد أنه يمكن تصوّر نَسَق سائد من نوع الكارتل معطِّل لكل تقدّم، كما يمكنه أن يحقّق، بنفقات اجتماعية أقل وخاصة، كل ما يفترض بالمنافسة الكاملة أن تحققه. وهذا هو السبب في أن حجّتنا ليست حالةً ضد تنظيم الدولة. فهي تبيّن عدم وجود حالة عامة «لإفلاس في الثقة» غير مقيَّد أو لاضطهاد كل شيء يُعدّ مقيّداً للتجارة. التنظيم العقلاني المختلف عن التنظيم الانتقامي الحقود الذي تقوم به السلطة العامة يصير مسألةً دقيقةً جداً، يمكن الثقة بكل جهاز حكومي لحلّها، وبخاصة عندما يكون صارخاً ضد الأعمال الكبرى[6]. غير أن حجّتنا التي صيغت لرفض **نظرية**

---

(6) ولسوء الحظ، هذا القول هو بمثابة عقبة فعّالة في سبيل الاتفاق على خطة مثل أكثر أشكال الإنكار الكامل لأيّ حالة من حالات التنظيم الحكومي. والواقع هو أنه ينغِّص المناقشة. وأرى أن السياسيين، وموظفي الدولة، والاقتصاديين يتحملون ما يمكن أن أدعوه، وبأدبٍ، المعارضة الأنانية القذرة «للملكيين الاقتصاديين». فهناك شكوك تتعلق بقدرتهم، وبخاصة عندما نرى العقل القانوني عاملاً، فإنه يصعب عليهم كثيراً تحمّله.

منتشرة والنتائج المستدَلّة منها عن العلاقة بين الرأسمالية الحديثة وتطوّر الناتج الكلّي، تولّد **نظريةً** أخرى، أي نظرةً أخرى إلى الوقائع ومبدأً آخر لتفسيرها، وهذا يكفي قصدنا. أما بالنسبة إلى البقية، فالوقائع ذاتها مبسوطة على الأرض.

3 ـ وفي ما يلي لابدّ من كلمات قليلة عن موضوع الأسعار الجامدة (Rigid Prices) الذي جلب الانتباه، مؤخراً. فهو، والحق يُقال، ليس إلاّ جانباً خاصاً من جوانب المسألة التي كنا ندرسها. وسنحاول تعريف الجمود كما يأتي: يكون السعر جامداً إذا كان أقل حساسية بالتغيرات التي تحدث في حالات الطلب والعرض ممّا يكونه عندما تعمّ المنافسة الكاملة[7].

ومن الوجهة الكمّية، نقول، إن مقدار جمود الأسعار، وبذلك المعنى، يعتمد على مادة القياس التي نختارها، وطريقته، لذا، هو أمر مشكوك به. غير أنه مهما كانت المادة أو الطريقة، فإن الذي لا شك فيه هو أن الأسعار لا تكون جامدةً كما تبدو. وهناك أسباب عدّة تفسِّر لماذا لا يظهر التغيرّ في السعر في الصورة الإحصائية، وبكلمات أخرى، تفسِّر لماذا يوجد، وبالضرورة، الكثير من الجمود الزائف. والآن، سوف أذكر صنفاً واحداً فقط من الأسعار يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالوقائع التي أكّد عليها تحليلنا.

---

(7) هذا التعريف يكفي لغرضنا الآن، لكنه ليس مقبولاً لأغراض أخرى. انظر مقالة هامفري (D. D. Humphrey) المنشورة في: *Journal of Political Economy* (October 1937) وإ. س. ماسون (E. S. Mason) المنشورة في: *The Review of Economic Statistics* (May 1938),

فقد بيّن ماسون (Mason)، في عداد أشياء أخرى، أن جمود السعر، خلافاً للاعتقاد الواسع الانتشار، لا يزداد، أو هو، في كل الأحوال، ليس أعظم مما كان منذ أربعين سنة، وهي نتيجة تكفي، في ذاتها، لتكذيب بعض ما تتضمنه عقيدة جمود السعر الجارية.

لقد أشرت إلى أهمية إدخال سلع جديدة، للعملية الرأسمالية عموماً ولآليّتها التنافسية بخاصة. ويمكن، الآن، للسلعة الجديدة أن تنزل بالبنية الموجودة سابقاً، بشكل فعّال، وتلبّي حاجة موجودة بأسعار أدنى لكل وحدة من الخدمة (النقل، على سبيل المثال)، ومع ذلك، لا يحتاج أي سعر مسجّل مفرد أن يتغير في العملية، والمرونة بالمعنى ذي العلاقة قد تترافق مع الجمود بالمعنى الصوري. وهناك حالات أخرى، من غير هذا النوع، يكون فيها تخفيض السعر هو المحرّك الوحيد لجلب صنف جديد بينما يظل الصنف القديم في سعره السابق، وهو تخفيضَ للسعر لا يظهر. وعلاوةً على ذلك، إن الأكثرية العظمى من سلع المستهلكين الجديدة - وبخاصة كل أدوات الحياة الحديثة - تقدم، في أول الأمر، بصورة تجريبيّة وغير مرضية لا تقدر بها، إطلاقاً، على فتح أسواقها الممكنة. لذا، فإن تحسين نوعية المنتوجات سِمة عملية وكلّية لتطوّر المؤسسات الاقتصادية المفردة والصناعات. ومسألة ما إذا كان هذا التحسين يشمل نفقات إضافية، لا تجعل السعر الثابت لوحدة سلعة تمّ تحسينها، يُدعى جامداً من غير بحث إضافي. طبعاً، يبقى هناك الكثير من الحالات التي تشمل جموداً جوهرياً في السعر، حالات أسعار أُبقيت ثابتةً استناداً إلى خطة الأعمال، أو لم تتبدّل لصعوبة تبديل سعر حدّده كارتل بعد مفاوضات جاهدة. ولكي نقيمّ تأثير هذه الواقعة على تطورّ الناتج البعيد المدى، لابدّ بادئ ذي بدء، من أن ندرك أن هذا الجمود هو، وبصورة جوهرية، ظاهرة قصيرة المدى. ولا وجود لأمثلة أساسية عن جمود في الأسعار طويل المدى. وأيّاً تكن الصناعة أو مجموعة المواد المصنَّعة المهمة التي نختارها لتكون موضع بحثنا في فترة زمنية ما، سوف نجد دائماً وعملياً أن الأسعار، وفي المدى الطويل، لا تخفق في تكييف نفسها مع التقدم التكنولوجي - وغالباً ما تخفق

في الاستجابة له[8] - إلاّ إذا منعتها من ذلك الحوادث والخطط النقدية، أو، وهذا في بعض الحالات، التغيّرات المستقلة في معدّلات الأجور التي يجب حسبانها عن طريق تصويبات ملائمة تماماً مثل التغيّرات في نوعية المنتوجات[9]. وتحليلنا السابق يظهر، بما فيه الكفاية، لماذا يجب أن يكون الأمر كذلك في عملية التطور الرأسمالي.

إنَّ ما تهدف إليه استراتيجية الأعمال حقاً - نعني كل ما يمكنها تحقيقه - هي تجنّب التقلّبات الفصلية، والعشوائية، والدورية في الأسعار، فلا تتحرك إلاّ استجابةً إلى التغيّرات الأكثر أساسيّةً في الشروط التي تقع في أساس هذه التقلّبات. وبما أن هذه التغيرّات الأساسيّة تستغرق وقتاً للكشف عن نفسها، فإن هذه الحال تشتمل على حركة بطيئة بخطى متقطّعة، محتفظةٍ بسعر إلى أن تتلامح بوادر جديدة تبقى بقاءً نسبياً. وبلغة تقنيّة نقول، إن هذه الاستراتيجية تتحرك بخطوة تقارب النمط. وهذا ما يعنيه جمود السعر الأصلي والحرّ في معظم الحالات. والواقع هو أن معظم الاقتصاديين يسلّمون بهذا، ضمنياً على الأقل. ومع أن بعض

(8) وهي لا تسقط في شروط المنافسة الكاملة، وهذا بمثابة قانون. غير أن هذا لا يصدق إلاّ عندما تكون كل العوامل الأخرى متساوية. وهذا الشرط يفقد الرأي من كل أهمية عملية. وقد كنت قد أشرت إلى هذه النقطة من قَبل، وسأعود إليها أدناه، في الفقرة 5 من هذا الفصل.

(9) من وجهة نظر الصالح العام، من المناسب تبنّي تعريف مختلف عن تعريفنا، وقياس تغيرات السعر بعدد ساعات العمل الضروري لكسب الدولارات التي تشتري كميات معينة من سلع المستهلكين المصنّعة، حاسبين حساب التغيرّات في النوعيّة. وقد سبق أن قمنا بذلك في مجرى الحجّة السابقة. وعندئذٍ، تتكشّف مرونة طويلة المدى هي، والحق يُقال، مدهشة. والتغيرات في السعر تطرح مسألة أخرى. وطالما كانت تعكس تأثيرات نقدية، يجب إزالتها لمعظم أغراض البحث في الجمود. غير أنها، بقدر ما تعكس التأثير المركّب للكفاءات المتزايدة في جميع خطوط الإنتاج، يجب عدم إزالتها.

حججهم الخاصة بالجمود لا تصدق إلاّ إذا كانت الظاهرة طويلة المدى - مثلاً، معظم الحجج تثبت أن جمود السعر يبعد ثمرات التقدم التكنولوجي عن المستهلكين - فإنهم يقيسون ويناقشون، وبصورة رئيسة، الجمود الدوري، وبخاصة، أن الكثير من الأسعار لا يتعرّض، أو لا يتعرّض فوراً لركود وكساد اقتصاديين(*) لذا، فإن السؤال الحقيقي هو، كيف يمكن لهذا الجمود القصير المدى(10). أن يؤثّر على تطور الناتج الكلّي الطويل المدى. والموضوع المهم الوحيد في هذا السؤال هو هذا: لاريب في أن الأسعار التي تبقى في حالة ركود أو كساد تؤثّر على وضع الأعمال خلال مراحل الدورات، تلك، وإذا كان ذلك التأثير مضرّاً ضرراً قوياً - جاعلاً الأمور أسوأ مما تكون بوجود مرونة كاملة - فإن التدمير الحاصل في كل مرة قد يؤثر أيضاً على الناتج في حالات التعافي والازدهار اللاحقة، وبالتالي، يخفّض، وبصورة دائمة، معدَّل الزيادة في الناتج الكلّي من دون إمكان أن يكون في غياب حالات الجمود تلك. وقد قدّمنا **حجّتين** لصالح هذه النظرة.

(*) الكساد أو الفتور الاقتصادي ظاهرة تشمل هبوطاً في الأسعار، وتقيداً على الاعتمادات، وانخفاضاً في الناتج والاستثمار، وإفلاسات عديدة، ومستوى عالياً من العطالة عن العمل. والأزمة الاقتصادية الأقل قساوةً من الكساد تدعى الركود الاقتصادي، وسببه عدم وجود توازن بين كمية السلع وقدرة المستهلكين على شرائها.

(10) وعلى كل حال، لابدّ من الملاحظة أن هذا المدى القصير قد يطول أكثر مما يتضمن التعبير «مدى قصير»، عادةً ـ وقد يصل إلى عشر سنوات أحياناً، حتى أنه قد يكون أبعد من ذلك. فليس ثمّة دورة واحدة، وإنما دورات متزامنة عديدة ذات فترات مختلفة. وتدوم الواحدة منها، مما يتصف بالأهمية الكبرى، لتسع سنوات ونصف، كمعدَّل. والتغيرات البنيوية التي تتطلّب تكييفات في الأسعار قد تستغرق تلك المدة، في الحالات المهمة. أما المدى الكامل للتغيرات الكبيرة فهو أطول من هذا. ولكي يكون الكلام على أسعار الألمنيوم، أو الحرير الصناعي (Rayon)، أو السيارات منصفاً يجب على الإنسان أن يشمل حقبةً من الزمن تعادل خمسة وأربعين عاماً تقريباً.

ولوضع **الحجة الأولى** في أقوى ضوء ممكن، لنفترض أن الصناعة التي ترفض تخفيض الأسعار في حالة الركود تستمر في بيع كمية المنتوج ذاتها التي كانت ستبيعها لو أحدثت التخفيض. حالتئذ سيُفلس المشترون بسبب مقدار ما تربحه الصناعة من جمود الأسعار. وإذا كان هؤلاء المشترون من النوع الذي يصرف كل ما يقدر على صرفه، وإذا كانت الصناعة، أو كان أولئك الذين تعود إليهم عائداتها الصافية، لا تصرف الزيادة التي حصلت عليها، لكنها لم تستثمرها أو سدّدت بها قروضاً في المصرف، عندئذٍ، يمكن للإنفاق الكلّي في الاقتصاد أن ينخفض نتيجةً لذلك. وإذا حصل هذا، فإن صناعات وشركات أخرى سوف تعاني، وإذا تقيّدت، سوف نحصل على تراكم آثار كساد اقتصادي. وبلغة أخرى نقول، قد يؤثّر جمود الأسعار على مقدار الدخل القومي وتوزيعه بحيث ينقص من الموازنات أو يزيد الموازنات الكسولة، أو نقول التوفيرات، إذا تبنّينا إسماً شعبياً خاطئاً. مثل هذه الحالة يمكن تصوّرها، غير أن القارئ سيجد مقداراً ضئيلاً من الصعوبة في إرضاء نفسه[11]، بأن أهميتها العملية، هذا إن وجدت، صغيرة جداً.

الحجّة الثانية تقوم على الآثار التشويشيَّة التي يمكن لجمود السعر أن يحدثها، إذا أدّى إلى تقييد إضافي للناتج، أي إلى تقييد

(11) إن أفضل طريقة لفعل هذا في تحليل متأنٍّ لجميع الافتراضات المشمولة، ليس فقط في الحالة القوية المتصوَّرة، وإنما، أيضاً، في الحالات الأضعف التي حدوثها أقل احتمالاً من الوجهة العملية. وبالإضافة إلى ذلك، يجب ألاّ ننسى أن الأرباح العائدة التي ترفع الأسعار قد تكون الوسيلة لتجنّب الإفلاس أو، على الأقل، الاضطرار لوقف العمليات، وكلاهما قد يكونان أكثر فعاليةً في بدء «حلزون دائري» منحدر من تخفيض ممكن في الإتفاق الكلّي. انظر التعليقات على الحجّة الثانية.

أعظم مما يجب أن يحصل في أيّ حالة خلال الكبت، في الصناعة المفردة ذاتها أو في غيرها. ولمّا كان أهم ناقل لتلك الآثار هو الزيادة الطارئة في العطالة عن العمل - وعدم الاستقرار في العمالة هو، في الواقع، التهمة التي تُساق، عادةً، ضد جمود السعر - والانخفاض الذي يعقبه في الإنفاق الكلّي، فإن هذه الحجّة تتبع طريق الحجّة الأولى ووزنها العملي ينقص كثيراً، بالرغم من أن الاقتصاديين يختلفون اختلافاً عظيماً حول مقدار ذلك النقصان، وسببه يَمثُل في أن جمود الأسعار، في معظم الحالات الواضحة، تحدثه حساسية الطَلب المنخفضة لتغيّرات السعر القصيرة المدى في المجال العملي. والناس الذين يقلقون على مستقبلهم في حالة الكَبت قد لا يشترون سيارةً جديدةً حتى لو خُفِّض السعر بمقدار 25 في المئة، وبخاصة إذا كانت عملية الشراء ممكنة التأجيل، وولّد التخفيض توقّعات عن تخفيضات إضافية.

وبغض النظر عن هذا، فإن الحجة غير منتجة نتيجةً لأنها ومن جديد، أُبطِلت بعبارة، **إذا كانت الأشياء الأخرى متساوية** (ceteris paribus) في معالجتنا لعملية التدمير الخلّاق. ومن الواقعة التي تفيد بأنه بوجود أسعار أكثر مرونةً يمكن بيع كميات أكبر مع بقاء الأشياء الأخرى متساوية، لا تنتج نتيجةً تفيد، إمّا ناتج السلع أو الناتج الكلّي وبالتالي العمالة سيكونان أكبر ممّا هما. لأنه، بقدر ما نفترض أن رفض تخفيض الأسعار يقوّي مركز الصناعات التي تتبنّى تلك الخطة إمّا عن طريق زيادة دَخلها أو بتجنّب الفوضى في أسواقها، فإنه قد يبني حصوناً مما يمكن أن يكون مراكز دمار، وهذا كله إذا كانت تلك الخطة غير خاطئة. وكما كنا رأينا من قبل، ومن وجهة نظر أكثر عموميةً، إن الناتج الكلّي والعمالة قد يظلّان في مستوى أعلى مع وجود قيود على تلك الخطة مما يكونان إذا سُمح للكَبت

أن يلعب خراباً في بنية الأسعار[12]. وبلغة أخرى نقول، إنه في الشروط التي يخلقها التطور الرأسمالي، قد تزيد المرونة الكاملة والكلية للأسعار من زعزعة النَسَق في حالة الكساد الاقتصادي، بدلاً من جعله مستقراً، كما تفعل، وبلاريب، في الشروط التي تتصوّرها النظرية العامة. ومرةً ثانيةً نقول، هذا الأمر مُدرَك، وبمقدار كبير، في تلك الحالات التي يكون فيها الاقتصادي متعاطفاً مع المصالح المباشرة، مثلاً، في حالة العمل والزراعة، ففي هذه الحالات، يوافق، وبصورة فورية، على أن ما يبدو مرونة لا يعدو أن يكون أكثر من تكيّف منظّم.

قد يفاجأ القارئ، بمقدار، أنه لم يبقَ إلاّ القليل من عقيدة جرى تضخيمها كثيراً في السنوات القليلة الأخيرة. إذ صار جمود الأسعار، عند بعض الناس، عيب الآلة الرأسمالية البارز - وهو تقريباً - العامل الأساسي في شرح ظواهر الكساد، ولا عجب في هذا، فالأفراد والمجموعات كانوا يخطفون أي شيء يمكن أن يوصف بأنه اكتشاف يدعم الميول السياسية لتلك الساعة. إن عقيدة جمود الأسعار، بصدقها القليل، ليست أسوأ حالة من هذا النوع، في المدى الطويل.

4 ـ هناك عقيدة أخرى تبلورت وتحوّلت إلى شعار، نعني، أنه في عصر الأعمال الكبرى، تصبح المحافظة على قيمة الاستثمار الموجود - أي الحفاظ على الرأسمال - الهدفَ الرئيسي لنشاط المقاول، وتكون هناك محاولة لوقف جميع أشكال التحسّن في تخفيض النفقات. وتكون النتيجة أن النظام الرأسمالي لا يعود متّسقاً مع التقدم.

---

(12) إن طريقة المنظِّر في وصف هذه النقطة هي أنه في حالة الكَبْت قد تتحول منحنيات الطلب بقوة أكبر مما لو سُحِبت كل مستويات تثبيت الأسعار من تحت جميع الأسعار.

والتقدم ينجم عنه، كما رأينا، تدمير قيم الرأسمال في الأطوار، والتي تتنافس معها السلعة الجديدة أو طريقة الإنتاج. وفي المنافسة الكاملة لابدّ للإستثمارات القديمة من أن تتكيّف بواسطة تضحية أو تُهجر، لكن، عندما لا يكون هناك منافسةً كاملةً وعندما يكون كل حقل صناعي محكوماً من مؤسسات اقتصادية كبرى قليلة، فإن هذه تتمكن، وبطرق مختلفة، من محاربة الهجوم المهدِّد على بنيتها الرأسمالية وتحاول أن تتجنّب الخسائر في حسابات رأسمالها، أي، تقدر أن تحارب التقدم ذاته، وستحاربه.

وإلى الحدّ الذي تصوغ إليه هذه العقيدة ناحيةً خاصة من نواحي استراتيجية الأعمال التقييدية. لا حاجة لإضافة أي شيء إلى الحجّة التي سبق تخطيطها في هذا الفصل. وبالنسبة إلى حدود تلك الاستراتيجية ووظائفها في عملية التدمير الخلّاق، ليس علينا سوى أن نكرر ما قلناه من قبل. ويصبح هذا الأمر أكثر وضوحاً إذا لاحظنا أن المحافظة على قيم الرأسمال هي المحافظة على الأرباح ذاتها. والواقع هو أن النظرية الحديثة تميل إلى توظيف تصوّر القيمة الصافية الحالية للموجودات (= قيم الرأسمال) بدلاً من تصوّر الربح. فلم تُحفظ قيم الموجودات والأرباح ببساطة بل تعاظمت.

غير أن النقطة الخاصة بتدمير التحسين الذي يسبّبه تخفيض النفقات لا تزال تستدعي تعليقاً عابراً. فكما يظهر التفكير القليل، يكفي أن نعتبر حالة مؤسسة اقتصادية تسيطر على وسيلة تكنولوجية - لنقل: براءة اختراع - وأن استعمالها سيشمل إلغاء بعض معملها وتجهيزاته أو كلها. فهل تُحجِم عن استعمال هذه الوسيلة، بغية المحافظة على قيم رأسمالها، عندما تستطيع إدارة غير مقيّدة بمصالح رأسمالية كإدارة اشتراكية أن تستعملها لمصلحة الجميع وترغب في استعمالها لمصلحة الجميع؟

والمغري، من جديد، طرح مسألة الواقع. وأول شيء تفعله المؤسسة الاقتصادية الحديثة، حالما تشعر بقدرتها على ذلك، هو تأسيس دائرة بحث، كل عضو فيها يعرف أن قوت يومه يتوقف على نجاحه في ابتكار تحسينات. ولا نعني هذه الممارسة كرهاً للتقدم التكنولوجي. ولا نستطيع، في ردّنا أن نعود إلى حالات لم تستعمل فيها فوراً براءات الاختراع التي اكتسبتها مؤسسات الأعمال، أو لم تستعمل إطلاقاً. وذلك، لإمكان وجود أسباب وجيهة تماماً لذلك، وعلى سبيل المثال، فقد تبرهن عملية براءة الاختراع على أنها غير مفيدة، أو على الأقل، ليست في شكل يجيز التطبيق استناداً إلى أساس تجاري. وليس المخترعون أنفسهم، أو الاقتصاديون الباحثون أو موظفو الحكومة بقضاة عديمي الانحياز، ويمكننا أن نحصل، وبسهولة، على صورة مشوَّهة من احتجاجاتهم وتقاريرهم[13].

غير أننا معنيّون بمسألة نظرية. وكل إنسان يوافق على أن الإدارات الخصوصية والاشتراكية ستدخل تحسينات إذا أمكن توقّع أن تكون الكلفة الكلية لوحدة المنتوج، بطريقة الإنتاج الجديدة، أقلّ من الكلفة الأصلية لوحدة المنتوج، مع طريقة الانتاج المطبّقة. وإذا لم يتحقق هذا الشرط، سيقال إن الإدارة الخصوصية لن تتبنّى طريقةً لتخفيض الكلفة إلاّ عندما يُزال المعمل القائم والتجهيزات، في حين أن الإدارة الاشتراكية تبدِّل، وللمصلحة الاجتماعية، الطريقة القديمة

(13) لابدّ أن نلاحظ، في هذه المنافسة، أن الممارسة التقييدية التي نناقشها هي، بعد التسليم بوجودها بمقدار مهم، لن تكون بلا نتائج تعويضية للمصلحة الاجتماعية. والواقع هو أن النقّاد الذين يتحدثون عن تدمير التقدم هم أنفسهم يؤكدون، في الوقت ذاته، على الخسائر الاجتماعية التي تطرأ على سرعة التقدم الرأسمالي، وبخاصة العطالة عن العمل التي تؤدي إليها تلك السرعة في السير، والتي يمكن للتقدم الأبطأ أن يخفف منها بمقدارٍ ما. حسناً، نسأل، هل التقدم التكنولوجي أسرع مما يحتمل أو هو أبطأ مما يجب بالنسبة إليهم؟ والأفضل أن يقرّروا.

الخاصة بتخفيض الكلفة، بأي طريقة جديدة لخفضها حالما تتوفّر مثل هذه الطريقة، أي، من غير اعتبار للقيم الرأسمالية. وليس الأمر كذلك، على كل حال[14].

لا تستطيع الإدارة الخاصة، إذا حرّكها دافع الربح، أن تهتم بالمحافظة على قيم أي بناء موجود أو آلة، أكثر مما تودّ ذلك الإدارة الاشتراكية. وكل ما تسعى الإدارة الخاصة إليه هو زيادة القيمة الصافية الحالية للموجودات كلها التي تساوي القيمة المحسوبة للعائدات الصافية المتوقَّعة. وهذا القول معناه إنها ستتبنّى، وبصورة دائمة، طريقةً جديدةً في الإنتاج تعتقد أنها ستولِّد سيلاً من الدخل المستقبلي لوحدة الإنفاق المستقبلي الخاصة بالسيل المقابل، أكبر من الطريقة الموظَّفة فعلياً، علماً بأن السيلين، كليهما، محسوبان إلى الوقت الحاضر. وإن قيمة الاستثمار الماضي، سواء كانت أو لم تكن ديناً مكفولاً يجب تسديده على صورة أقساط دوريّة، لا تدخل إطلاقاً إلاّ بالمعنى وبالمقدار الذي تدخل بهما في الحسابات التي تقع في أساس قرارات الإدارة الاشتراكية. وبقدر ما توفِّر الآلات القديمة من التكاليف مقارنةً مع الإدخال المباشر للطرق الجديدة، فإن ما بقي من قيمتها الاستعمالية هو عنصر يدخل في قرار الرأسمالي والمدير الاشتراكي، وإلاّ فالذي انقضى قد انقضى لكليهما، وأي محاولة للمحافظة على قيمة الاستثمار الماضي تخالف القواعد المستمدة من دافع الربح كما تخالف القواعد الموضوعة للمدير الاشتراكي.

ليس صحيحاً، على كل حال، القول بأن الشركات الخاصة

---

(14) لابدّ من الملاحظة أنه، حتى لو كانت الحجّة صائبة، فإنها ستظل غير كافية لدعم الأطروحة المفيدة بأن الرأسمالية، وفي الشروط المتصوَّرة، هي «غير متّسقة مع التقدم التكنولوجي». فكل ما تثبته، ولبعض الحالات، هو وجود تباطؤ بمقدار معتدل، في إدخال الطرق الجديدة.

التي تملك تجهيزات قيمتها مهدَّدة من طريقة جديدة تسيطر هي عليها أيضاً، سوف لا تتبنّى الطريقة الجديدة إلاّ إذا كانت الكلفة الكلية للوحدة بواسطتها، أقلّ من الكلفة الأصلية للوحدة بواسطة الطريقة القديمة، أو إذا كان الاستثمار القديم قد ألغي **طبقاً للبرنامج المقرَّر قبل وجود الطريقة الجديدة**. وإذا لم تكن الشركات تسيطر على الطريقة الجديدة فلا مشكلة ولا اتهام. ذلك لأنه، عندما تُدخل الآلات الجديدة ويكون المتوقَّع منها أن تعيش بعد بقية المدّة المحدَّدة سابقاً لاستعمال الآلات القديمة، فإن قيمتها الباقية المحسوبة منذ ذلك التاريخ هو مصدر آخر يجب حسبانه. وليس صحيحاً، أيضاً، ولأسباب مماثلة، أن الإدارة الاشتراكية، إذا تصرّفت عقلانياً، سوف تتبنّى، دائماً ومباشرةً، أيّ طريقة جديدة تَعد بإنتاج بتكاليف أقل للوحدة الكلية، أو أن ذلك سيكون للصالح الاجتماعي.

وعلى كل حال، ثمّة عنصر آخر[15] يؤثّر تأثيراً عميقاً على السلوك في هذا الأمر، وقد جرى إغفاله بصورة ثابتة. وهذا ما يمكن تسميته المحافظة القَبْليّة (ex ante) على الرأسمال توقعاً لتحسين إضافي. وما يحصل باستمرار، إن لم نقل غالباً، هو أن تقدّم مؤسسة اقتصادية لا تواجه، وببساطة، مسألة ما إذا كان عليها أن تتبنّى أو لا تتبنّى طريقة جديدة محدّدة من طرق الإنتاج بوصفها أفضل الموجود، وبالصورة المتوفرة مباشرةً، يمكن أن نتوقع منها أن تبقى في ذلك المركز لبعض الوقت. إن نوعاً جديداً من الآلات ليس إلاّ حلقةً في سلسلة من التحسينات وقد يصير مهجوراً، حالاً. وفي مثل هذه

---

(15) هناك عناصر أخرى عديدة. يرجى من القارئ أن يتفهم أنه، في التعامل مع مسائل مبدئية قليلة، فإنه من المستحيل تحقيق إنصاف كامل لأيّ من المواضيع التي يمكن أن نلمسها.

الحالة، ليس من المعقول تتبّع السلسلة، حلقةً حلقةً، بصرف النظر عن الخسارة التي يتعرض لها الرأسمال في كل مرّة. والسؤال الواقعي، إذن، هو، عند أيّ حلقة يجب على المؤسسة أن تتصرّف؟ والجواب، لابدّ أن يكون في طبيعة التسوية بين الاعتبارات التي تقوم، وبصورة كبيرة، على التخمينات. غير أن ذلك يشمل بعض الانتظار، كقاعدة، لرؤية كيفية سلوك السلسلة. لذا، قد يبدو الأمر، لمن هو خارج المشهد، بمثابة خنق للتحسين بغية المحافظة على قيم الرأسمال الموجودة. وحتى أكثر الرفاق صبراً سوف يثور إذا كانت الإدارة الاشتراكية من الغباء ما يجعلها تتّبع نصيحة المنظِّر وتستمر في إلغاء معمل وأدوات كل عام.

5 ـ لقد وضعتُ عنواناً لهذا الفصل كالذي وضعته، لأن معظمه يتعامل مع الوقائع والمسائل التي يربطها الحديث العام بالاحتكار والممارسة الاحتكارية. وقد أحجمت، حتى الآن، وبقدر ما أستطيع، عن توظيف هذين المصطلحَين لكي أحتفظ، لقسم مستقل، ببعض التعليقات على عددٍ قليل من المواضيع المتصلة بهما، بنوع خاص. ولن يُقال شيء، على كل حال، لم نكن قد صادفناه بشكل أو بآخر.

(أ) وللبداية، نذكر المصطلح نفسه. المحتكر يعني البائع الفرد. وحرفيّاً نقول، إن المحتكر هو الذي يبيع أي شيء، لا من جميع نواحيه، بما في ذلك التغليف والموضع والخدمة، بل مثل ما يبيعه آخرون، مثل: كل بقّال أو كل بائع سلع صغيرة، أو كل بائع «أشياء تبعث على البهجة» على قارعة الطريق لا يكون له علاقة ببائعين للنوع نفسه من البوظة. وعلى كل حال، ليس هذا ما نعنيه عندما نتكلم عن المحتكرين. ما نعنيه هو أولئك البائعون المفردون وحدهم، الذين تكون أسواقهم غير مفتوحة لتدخّل منتجين ممكنين للسلعة نفسها ولمنتجين فعليين لسلع مشابهة، أو نقول، وبلغة تقنيّة

بمقدار: هم أولئك البائعون المفردون الذين يواجهون برنامج طَلَب مستقل كل الاستقلال عن عملهم وعن أيّ ردود فعل على عملهم من قِبَل المؤسسات الاقتصادية أو التجارية الأخرى. ونظرية كورنو - مارشال (Cournot-Marshall) التقليدية عن الاحتكار، وكما وسَّعها وأصلحها المؤلفون المتأخرون لا تنطبق إلاّ إذا حدّدناها بهذه الطريقة، لذا، يبدو أن لا فائدة من تسمية أي شيء، لا تنطبق عليه تلك النظرية، احتكاراً.

غير أننا إذا حدّدنا الاحتكار طبقاً لذلك، سيكون من الواضح، ومباشرة، أن الحالات الصافية من الاحتكار الطويل المدى سيكون وقوعها من أندر ما يكون، كما إن المقاربات غير المتشدّدة لشروط التصوّر ستكون أندر من حالات المنافسة الكاملة. إن قوة الاستغلال الحر لنموذج معيّن من الطَلَب - أو استغلال شيء يتغير باستقلال عن عمل الاحتكاري وردود الفعل التي يسبّبها - لا تدوم، في شروط الرأسمالية السليمة، لفترة طويلة تكفي لتحليل الناتج الكلّي، إلاّ إذا دعمتها السلطة العامة، مثلاً، في حالة الاحتكارات المالية. والمؤسسة الاقتصادية الحديثة التي لا تكون محميّةً كذلك - حتى لو كانت محميّةً بواسطة رسوم الاستيراد أو موانعه - ومع ذلك تستخدم تلك القوة ببراعة (باستثناء حالة مؤقتة)، فإن وجودها صعب أو حتى تصوّرها. حتى مؤسسات سكك الحديد ومؤسسات الطاقة والضوء كان عليها أن تخلق الطلب لخدماتها، وبعدما فعلت ذلك، أن تدافع عن سوقها ضد المنافسة. وخارج ميدان المنافع العامة، فإن مركز البائع المفرد لا يمكن احتلاله، بصورة عامة - واستبقاؤه لعقود - إلاّ بشرط هو أن لا يتصرّف مثل الاحتكاري. أما الاحتكار القصير المدى فسوف نتكلم عنه الآن.

إذاً، لماذا كان هذا الحديث عن الاحتكار؟ والجواب لا يخلو

من فائدة لتلميذ يدرس بسيكولوجيا المناقشة السياسية. وطبعاً، لقد استُعمل تصور الاحتكار استعمالاً غير متشدِّد مثل أي تصوّر آخر. والناس يتكلمون عن بلد محتكر لشيء أو آخر[16]، حتى لو كانت الصناعة المعنيّة في حالة منافسة عالية، وهكذا.

غير أن هذا ليس كل ما في الأمر. والاقتصاديون، ووكالات الحكومة، والصحافيون والسياسيون في هذه البلاد يحبون هذه الكلمة لأنها صارت مصطلحاً يدلّ على السلوك المُخزي الذي يثير عداوة الشعب ضد أي شأن يتصف بهذا الاسم. ومذّاك، لُعِن الاحتكار في العالم الأنجلو - أميركي ورُبِط بالاستغلال الذي لا وظيفة له، وفي القرنين السادس عشر والسابع عشر، أنشأت الإدارة الإنجليزية مراكز الاحتكار من خلال ممارساتها، بأعداد كبيرة، وكانت، من ناحية، استجابة حسنة للنموذج النظري لسلوك المحتكر، ومن جهة أخرى، كانت تسويغاً لموجة السخط التي أدهشت إليزابث (Elizabeth) العظيمة ذاتها.

لا ذاكرة أقوى من ذاكرة الأمة. وزماننا يقدم أمثلة أخرى أكثر أهمية عن ردّ فعل الأمة لما حدث منذ قرون. وقد جعلت تلك الممارسة الشعب الناطق باللغة الإنجليزية ذا وعي للاحتكار حتى أنه

---

(16) ما يسمى احتكارات برز الكلام عنها مؤخراً في العلاقة بينها وبين الاقتراح بمنع مواد معينة من الوصول إلى الأمم المعتدية. ودروس هذه المناقشة لها علاقة بمسألتنا عن طريق المماثلة. وفي البداية، كان هناك اعتقاد كبير بإمكانيات هذا السلاح. غير أن الذي حصل بعدئذ، هو أن الناس، بعد تفكيرهم في الأمر، وجدوا أن القوائم التي تشمل تلك المواد راحت تتقلّص، إذ صار من الواضح أن هناك أشياء قليلة جداً لا يمكن إنتاجها أو استبدالها في الميادين الموجودة. وأخيراً، بدأ يظهر شك مفاده أنه، حتى، بالرغم من إمكانية الضغط عليها في المدى القصير، فإن ما يحصل، في المدى الطويل، هو أن التطوّرات قد تدمِّر، عملياً، كل ما تبقّى في القوائم.

اكتسب عادةً، هي نسبة كل كُرهه للعمل إلى تلك السلطة الفاسدة. وبالنسبة إلى البورجوازي الليبرالي، بخاصة، صار الاحتكار يعتبر أباً لجميع ظواهر إساءة الاستعمال، تقريباً، وأصبح في الواقع شبحه المخيف المدلَّل. وعندما كان آدم سميث[17] (Adam Smith) يفكر في الاحتكارات من نوع تيودور (Tudor) وستيوارت (Stuart)، عبس وغضب غضباً مخيفاً. وكذلك روبرت بيل (Robert Peel) ـ والذي كان مثل أكثر المحافظين عرف كيف يستعير من ذخيرة الغوغاء - وفي خطابه الشهير في الفترة الأخيرة لمركزه الوظيفي والذي لم يعجب كثيراً زملاءه، تكلّم عن احتكار الخبز والحنطة، مع أن إنتاج الحبوب البريطانية كان في حالة منافسة كاملة بالرغم من الحماية[18]. وفي هذه البلاد، صار معنى الاحتكار مرادفاً، من الوجهة العملية، لمعنى الأعمال الكبرى.

(ب) إن نظرية الاحتكار البسيط والتفريقيّ تعلِّم أن السعر الاحتكاري أعلى والناتج الاحتكاري أدنى من السعر التنافسي والناتج التنافسي، ما خلا الحالة المقيّدة. وهذا صحيح بشرط أن تكون طريقة

---

(17) هناك عذر لذلك الموقف اللانقدي، في حالة آدم سميث والكلاسيكيين عموماً، أكبر من العذر في حالة من خلفوهم، ذلك، لأن الصناعة الكبيرة، بالمعنى الذي لدينا، لم تكن قد ظهرت بعد. ومع ذلك، فقد شطحا. ومردّ ذلك، جزئياً يَمْثُلُ في الواقعة التي تفيد بأنه لم يكن لديهم نظرية مُرضية عن الاحتكار تدفعهم، لا إلى تطبيق المصطلح بطريقة مشوّشة (فآدم سميث وحتى سنيور، مثلاً، فسّرا أجرة الأرض بوصفها ربحاً احتكارياً)، وإنما، أيضاً، إلى النظر إلى قوة استغلال المحتكرين واعتبارها غير محدودة، وهذا خطأ حتى في أكثر الحالات تطرّفاً.

(18) يوضّح هذا المثل الطريقة التي يتغلغل بها المصطلح فيُستعمل استعمالات غير مشروعة. فحماية الزراعة واحتكار المنتوجات الزراعية مختلفان كلياً. والصراع كان على الحماية ولم يكن على كارتل غير موجود لمالكي الأرض أو للمزارعين. غير أنه، في محاربة الحماية كان المرغوب فيه أن تقرع الطبول طلباً للاستحسان. ولم يكن هناك وسيلة أبسط لتحقيق ذلك من وصف أنصار الحماية بالاحتكاريين.

الإنتاج وتنظيمه، وبالضبط، واحدة من كِلا الحالين وكذلك كل شيء آخر. والواقع، على كل حال، هو وجود طرق أفضل متوفرة للمحتكر، وهي، إمّا ليست في متناول جمهور المتنافسين، إطلاقاً، أو أنها ليست متوفرة لهم مباشرة: والسبب يَمثُل في وجود منافع هي، وبالرغم من أن الحصول عليها ممكن على المستوى التنافسي للمشروع، غير مؤمّنة إلاّ على مستوى الاحتكار مثلاً، ذلك لأن عملية الاحتكار يمكن أن تزيد منطقة نفوذ الأفضل من الأدمغة، وتنقص منطقة نفوذ الأقل شأناً(19)، أو لأن الاحتكار يتمتّع بوضعية مالية أعلى. وعندما يكون الحال على ذلك المنوال، فالنتيجة هي أن الرأي لا يعود صادقاً. وبكلمات أخرى، نقول، إن عنصر الدفاع عن المنافسة، هذا، قد يخفق إخفاقاً كاملاً، لأن أسعار الاحتكار ليست، بالضرورة أعلى أو منتوجات الاحتكار أقل من الأسعار التنافسية ومنتوجات التنافس في مستويات الكفاءة الإنتاجية والتنظيمية التي هي في متناول ذلك النوع من الشركة المتَّسق مع فرضية التنافس.

لا وجود لأي شك معقول في أن مثل ذلك التفوّق، في أحوال عصرنا، هو، وفي الواقع، السِّمةَ البارزة لوحدة السيطرة، الكبيرة النموذجية، مع أن مجرد الحجم ليس ضرورياً وليس كافياً له. ولا تظهر هذه الوحدات، فقط، في عملية التدمير الخلّاق وتعمل بطريقة مختلفة كلياً عن المخطط السكوني، وإنما توفِّر، في حالات عديدة ذات أهمية فاصلة، الشكلَ الضروري، للإنجاز. وهي تخلق،

---

(19) يجب على القارئ أن يلاحظ أنه، وكقاعدة، بينما لا يوجد نزاع حول ذلك النوع من التفوّق، فإن الأدمغة الأقل شأناً لا تقبل بذلك، وبخاصة إذا حذف أصحابها بالكلية، وأن قلوب الناس وقلوب الاقتصاديين الذين يسجلون، ستذهب معهم وليس مع غيرهم. وقد يكون لهذا علاقة بميل إلى حساب كلفة مزايا النوعية، نوعية التركيب شبه الاحتكاري كما هو مذكور في الوقت الحاضر، كما كانت المبالغة فيها في النشر النموذجي أو إعلان أسماء الذين يرعون مثل تلك التركيبات.

وبدرجة كبيرة، ما تستغل. لذا، فإن النتيجة العادية الخاصة بتأثيرها على المنتوج البعيد المدى، ستكون غير صحيحة، حتى لو كانت احتكارات أصلية، بالمعنى التقني للكلمة.

والدافع لا قيمة له. وحتى لو كان وضع أسعار المحتكر هي الموضوع الوحيد، فإن ضغط الطرق المحسَّنة أو الجهاز الضخم سينقل نقطة الدرجة القصوى للاحتكاري في اتجاه سعر الكلفة التنافسي أو إلى أبعد منه بالمعنى المذكور أعلاه، ويقوم بعمل الآلة التنافسية[20]- جزئياً، أو كلّياً أو أكثر من كلّي - حتى **لو مورس التقييد ووجدت القدرة الزائدة دائماً**. وطبعاً، إذا لم تتحسَّن طرق الإنتاج، والتنظيم، وما شابه بفضل عملية الاحتكار أو بعلاقة ما بها، كما هي الحالة مع الكارتل العادي، فإن النظرية الكلاسيكية عن سعر الاحتكار والمنتوج تظل على حالها[21]. وهذا ما يحصل مع فكرة شعبية شائعة أخرى، نعني، أن عملية الاحتكار لها أثر مخدِّر. وليس عسيراً إيجاد أمثلةً على هذا، أيضاً. غير أنه لا يجوز بناء نظرية عامة

(20) شركة الألمنيوم الأميركية (The Aluminum Company of America) ليست شركة احتكارية بالمعنى التقني المحدَّد أعلاه، ومن بين الأسباب الأخرى نذكر أنها اضطرت إلى بناء مخطط طَلَبها، وهذه الواقعة تكفي لاستثناء سلوك متَّسق مع مخطط كورنو ـ مارشال. غير أن معظم الاقتصاديين يصفونها ذلك الوصف، ولندرة الحالات الأصلية سنفعل الشيء ذاته، ضمن الغرض من هذا الهامش. فمنذ عام 1890 إلى عام 1929 سقط سعر المنتوج الأساسي لهذه الشركة البائعة إلى حوالي 12 في المئة، أو مع تصحيح مناسب لتغيّر مستوى السعر، (مؤشر أسعار المبيع الكلي .B.L.S) إلى 8,8 في المئة. أما الناتج فقد ارتفع من 30 طن إلى 400 و103. والحماية بواسطة براءة الإختراع توقفت في عام 1909. والحجّة المبنية على التكاليف والأرباح التي تنتقد هذا «الاحتكار» يجب أن تسلِّم بأن العديد من الشركات المتنافسة كانت ستكون ناجحةً نجاحاً مماثلاً في بحث تخفيض الأسعار، وفي التطور الاقتصادي لجهاز الإنتاج، وفي تعليم استعمالات جديدة للمنتوج وفي تجنّب انهيارات هادرة. وهذا هو ما يفترضه نقدٌ من هذا النوع أي أن العامل الدافع القوي للرأسمالية الحديثة قد تمّ استبعاده.

(21) على كل حال، انظر أعلاه، الفقرة 1 من هذا الفصل.

عليه. والسبب هو أنه في الصناعة المعملية، بخاصة، لا يشكل الوضع الاحتكاري، عموماً، وسادةً للنوم عليها. ولا يمكن اكتسابه ولا استبقاؤه إلاّ باليقظة والطاقة. وما يوجد من تأثير تحذيري في الأعمال الحديثة يعود إلى سبب آخر سيذكر في ما بعد.

(ج) أوضاع الاحتكار الأصلية أو الأوضاع المقاربة للاحتكار هي، وفي المدى القصير، كثيرة الوجود. والبّقال في قرية في ولاية أوهايو (Ohio) قد يكون محتكراً حقيقياً لساعات أو لأيام خلال الطوفان. وكل زاوية ناجحة يمكن أن تحتكر في تلك اللحظة. والشركة المختصة بالملصقات الورقية لزجاجات البيرة قد تدخل في تلك الحالة بحيث تتحرك بحرية على امتداد معتدل لكنه محدود لمنحنى الطَلَب، إلى أن يمزّق الملصق المعدني منحنى الطَلَب ذاك إرَباً. علماً بأن المتنافسين الممكنين يدركون أن دخولهم في ذلك الميدان، سيحطم الأرباح الجيّدة فوراً.

إن طرق الإنتاج الجديدة أو السلع الجديدة، وبخاصة السلع، لا تعني احتكاراً في **حدّ ذاتها**، حتى لو استعملتها شركة واحدة أو أنتجتها. ومنتوج الطريقة الجديدة لابدّ له من أن يتنافس مع منتوجات الطرق القديمة، ويجب تقديم السلعة الجديدة، أي، يجب بناء برنامج طلبها. وكقاعدة أقول، لا براءات الاختراع ولا الممارسات الاحتكارية تجدي نفعاً ضد ذلك. غير أنهما يمكن أن ينفعا في حالات التفوّق الكبير المدهش لوسيلة جديدة، وبخاصة، إذا أمكن تأجيرها مثل آلات الأحذية، أو، في حالات السلع الجديدة التي يكون فيها برنامج الطَلَب الثابت لها قد وُضع قبل نهاية مدة براءة الاختراع.

وهكذا يتبيّن صدق القول بوجود أو بإمكانية وجود عنصر من الكسب من الاحتكار الأصلي في أرباح المقاولات، التي هي الجوائز التي يقدّمها المجتمع الرأسمالي للمبدع الناجح. غير أن الأهمية

الكمّية لذلك العنصر، وطبيعته المتقلّبة، ووظيفته في العملية التي يظهر فيها، تضعه في صنف وحده. وإن القيمة الرئيسة لمؤسسة ذات البائع الوحيد المؤمَّن ببراءة اختراع أو باستراتيجية احتكارية لا تَمثُل كثيراً في فرصة السلوك طبقاً للمخطط الاحتكاري، مؤقتاً، وإنما في الحماية التي تقدر عليها ضد الفوضى المؤقتة في السوق، والفضاء الذي تؤمّنه للتخطيط البعيد المدى. هنا، تندمج الحجّة في التحليل الذي قُدِّم من قبل.

6 ـ وبلمحة إلى الخلف، ندرك أن معظم الوقائع والحجج التي لامسناها في هذا الفصل مالت إلى تعتيم هالة النور التي أحاطت، مرّةً، بالمنافسة الكاملة، بقدر ما توحي بنظرةٍ مُرْضية أكثر لبديلٍ عنها. والآن، سوف أعيد تلخيص حجتنا من هذه الزاوية.

لقد اكتشفت النظرية التقليدية ذاتها، وحتى ضمن حدودها المختارة الخاصة بالاقتصاد السكوني أو النامي نموّاً ثابتاً، منذ زمن مارشال وإدجوورث (Edgeworth) عدداً كبيراً من حالات الاستثناء نسبةً إلى الآراء القديمة عن المنافسة الكاملة، والتجارة الحرّة، هزّت ذلك الاعتقاد المطلق بمزاياها التي تعلَّق بها الجيل الذي نشط بين زمن ريكاردو وزمن مارشال وبكلام تقريبي نقول، جيل جون ستيوارت مل في إنجلترا وفرنسيسكو فيرارا (Francesco Ferrara) في القارة الأوروبية. وبخاصة الآراء التي تفيد بأن نظاماً تنافسياً كاملاً واقتصادياً في المصادر والذي يوظفها بطريقة مثلى نسبةً إلى توزيع معيّن للدخل، لا يمكن التمسك به الآن بالثقة القديمة[22]. أما الآراء، فهي ذات الصلة الوشيجة بمسألة سلوك الناتج.

---

(22) وبما أننا لا نستطيع أن ندخل في الموضوع، فإني سأرجع القارئ إلى مقالة السيّد ر. ف. كان (R. F. Kahn) التي عنوانها: «بعض الملاحظات على الناتج المثالي، R. F. Kahn, «Some Notes on Ideal Output,» *Economic Journal* (March 1935),

وهي تشمل الكثير مما يتعلق بهذا الموضوع.

والأكثر خطورة هو الصدع الذي صنعه العمل في ميدان النظرية الديناميّة (أعمال فريش (Frisch)، وتينبرجن (Tinbergen)، وروس (Roos)، وهيكس (Hicks) وآخرون). والتحليل الديناميكي هو تحليل السلاسل المتعاقبة في الزمن. وفي شرح سبب كون كمية اقتصادية معيّنة، مثلاً سعرها، هو كما نجده في لحظة معيّنة من الزمن، لا يتطلّب الأمر اعتبار حالة الكميات الاقتصادية الأخرى في اللحظة ذاتها فحسب، كما تفعل النظرية السكونية، وإنما حالة تلك الكميات، أيضاً، في نقاط زمنية سابقة، وتوقعات قيمها المستقبلية. والآن، نقول، كان اكتشافنا الأول عند تحليلنا الآراء التي تربط، بذلك الشكل، الكميات التي تنتمي إلى نقاط زمنية مختلفة[23]، هو الحقيقة القائلة إنه حالما يُدمَّر التوازن بواسطة اضطراب ما، فإن عملية تأسيس توازن جديد ليست مؤكَّدة وفورية واقتصادية، كما اعتقدت نظرية المنافسة الكاملة، القديمة، وهناك إمكانية بأن يؤدّي الصراع للتكيّف، ذاته مثل ذلك النَسَق إلى ما هو أبعد من توازن جديد وليس إلى ما هو أقرب إليه. وهذا ما يحصل في معظم الحالات إلاّ إذا كان الاضطراب صغيراً. وفي الكثير من الحالات، يكون التكيّف التعديلي كافياً لإنتاج هذه النتيجة.

كل ما أقدر عليه، هنا، هو أن أشرح بواسطة مثل هو الأقدم، والأبسط، والأكثر مألوفيّةً. ولنفترض أن العرض والطَلَب المزمع حصوله، هو في توازن في سوق للحنطة متَّصف بالمنافسة الكاملة، غير أن الطقس الرديء نزل بالمحصول إلى دون المقدار الذي كان يتوقعه المزارعون. وإذا ما ارتفع السعر طبقاً لذلك، وأنتج المزارعون

---

(23) يستعمل مصطلح الديناميكا بطريقة غير محدّدة تحديداً دقيقاً، فهو يحمل معاني مختلفة عديدة. أما التعريف المذكور أعلاه، فقد صاغه راجنار فريش (Ragnar Frisch).

تلك الكمية من الحنطة التي يمكنهم إنتاجها، إذا كان ذلك السعر الجديد هو سعر التوازن، عندئذٍ سيحصل هبوط في سوق القمح في العام التالي. وإذا قيّد المزارعون الإنتاج، طبقاً لذلك، فقد ينتج سعر أعلى من سعر السنة الأولى مولِّداً توسّعاً أكبر في الإنتاج مما حدث في السنة الثانية، وهكذا، من دون حدود (من منظور المنطق المحض للعملية). وسيدرك القارئ مباشرة، من نظرته الواسعة للإفتراضات المشمولة، بأنه لا داعي للتفكير بخوف عظيم من حصول أسعار أعلى ونواتج أعظم تتعاقب إلى يوم الدينونة. غير أنه، حتى إذا هبط السعر إلى مقاديره الملائمة، فإن هذه الظاهرة تكفي لتبيّن وجود ضعف فاضح في آليّة المنافسة الكاملة. وحالما يُدرك هذا الأمر، فإن مقداراً كبيراً من التفاؤل الذي جرت العادة على أن يزيِّن النتائج العملية لنظرية هذه الآليّة ستخرج من البوّابة العاجيّة.

غير أنه علينا، ومن موقعنا، أن نمضي إلى أبعد من ذلك[24]. وإذا حاولنا أن نتصوّر كيف تعمل المنافسة الكاملة أو تودّ أن تعمل في عملية التدمير الخلاّق، فإننا سنتوصل إلى نتيجة أكثر تثبيطاً للعزيمة. ولن يفاجئنا هذا إذا فكّرنا بأن جميع الوقائع الجوهرية لتلك العملية، غائبة عن المخطط العام للحياة الاقتصادية، الذي ينتج

(24) تجب الملاحظة أن السِمة المعرِّفة للنظرية الدينامية لا علاقة لها بطبيعة الواقع الاقتصادي الذي تُطبَّق عليه. وهي طريقة في التحليل عامة وليست درساً لعملية خاصة. ويمكننا استعمالها لتحليل اقتصاد سكوني، تماماً مثلما يمكن تحليل ظهور واحد بواسطة طرق علم السكونيات والتوازنات (Statics) («الستاتيكا المقارنة»). لذا، لا تحتاج النظرية الدينامية إلى معرفة خاصة، والواقع هو أنها لم تفعل، بعملية التدمير الخلاّق الذي اعتبرناه جوهر الرأسمالية. ولاريب في أن هذه النظرية مجهَّزة تجهيزاً أفضل من النظرية السكونية للتعامل مع مسائل عديدة خاصة بالآلية تنشأ عند تحليل تلك العملية. غير أنها ليست تحليلاً لتلك العملية ذاتها، وهي تعامل الاضطرابات الفردية الناجمة الخاصة بحالات وبُنى مفترضة مثلما تعامل الاضطرابات الأخرى. لذلك، فإن الحكم على عمل المنافسة الكاملة من منظور التطور الرأسمالي ليس مثل الحكم عليه من منظور النظرية الديناميّة.

الآراء التقليدية الخاصة بالمنافسة الكاملة. وبالرغم من قاعدة عدم التكرار، فإني سأغامر وأشرح النقطة مرةً أخرى.

تتضمن المنافسة الكاملة الدخول الحرّ في كل صناعة. وإنه لكلام صادق الذي يفيد بأن الدخول الحرّ، بحسب تلك النظرية العامة، في جميع الصناعات هو شرط للتوزيع الأمثل للمصادر، وبالتالي لزيادة الناتج إلى الحدّ الأقصى. وإذا افترضنا أن عالمنا الاقتصادي تألف من عدد من الصناعات المؤسَّسة المنتجة سلعاً مألوفة، بطرق مؤسَّسة وثابتة بصورة جوهرية، وإذا لم يحدث شيء باستثناء تجمّع رجال إضافيين وتوفيرات إضافية بغية إنشاء شركات جديدة من النوع الموجود، فإن النتيجة تكون أن عوائق لدخولها في أيّ صناعة ترغب في دخولها ستحدث خسارةً للمجتمع. غير أن دخولاً حرّاً بصورة كاملة في ميدان جديد قد يجعل أمر الدخول فيه مستحيلاً، إطلاقاً. إن إدخال طرق جديدة للإنتاج وسلع جديدة يصعب تصوّره مع وجود منافسة كاملة ـ وفورية ـ منذ البداية. وهذا يعني أن معظم ما ندعوه تقدماً اقتصادياً غير متَّسق معها. والواقع هو أن المنافسة الكاملة كانت تُعلَّق ودائماً كانت تُعلَّق، بصورة وقتية عندما يُدخل أيّ شيء جديد – وذلك بصورة أوتوماتيكية أو بواسطة مقاييس تبتدع لذلك الهدف – وحتى في حالات مختلفة عن حالات المنافسة الكاملة.

وبالمثل، نجد أن الإتهام المألوف بوجود سعر جامد في النَّسَق التقليدي هو محق. إن الجمود هو نمط من مقاومة التكيّف الذي تستثنيه المنافسة الكاملة والفورية. وكذلك يصدق القول بأن مثل تلك المقاومة تولّد خسارة، وتخفِّض الناتج بوجود ذلك النوع من التكيّف وتلك الحالات التي عالجتها النظرية التقليدية. غير أننا رأينا أن العكس يصدق في ظواهر التعاظم المفاجئ في عملية التدمير الخلاّق

وتقلّباتها، أي: قد تنتج المرونة الكاملة والفورية كوارث لا وظيفة لها. وطبعاً، يمكن للنظرية الدينامية العامة أن تؤسس هذا، مما يبيّن، كما كنا ذكرنا أعلاه، وجود محاولات للتكيّف تقوّي عدم التوازن.

ونقول، مرةً ثانيةً، إن النظرية التقليدية هي صائبة في بيئة افتراضاتها، في الإفادة عن أن الأرباح التي تزيد على ما هو ضروري، في كل حالة فردية، لإنتاج مقدار من توازن وسائل الإنتاج، بما في ذلك القدرة على المقاولة، حيث كلاهما يدلاّن، في ذاتيهما يتضمنان خسارة اجتماعية صافية وإن استراتيجية العمل التي تهدف إلى المحافظة عليهما هي غير ملائمة لنموّ الناتج الكلّي. المنافسة الكاملة تمنع أو هي تلغي، وفوراً، مثل تلك الأرباح الفائضة ولا تبقي أيّ فسحة لتلك الاستراتيجية. غير أننا نقول: بما أن هذه الأرباح، في عملية التطوّر الرأسمالي، تكتسب وظائف عضوية جديدة - ولا أودّ أن أكرِّر ما هي - فإن تلك الواقعة لا يمكن نسبتها بعد ذلك ومن غير شروط لحساب النموذج التنافسي الكامل، من منظور معدَّل الزيادة في الناتج الكلّي، في كل قرن.

وأخيراً، يمكن أن نبيّن فعلياً، أنه، وفي ضوء الافتراضات ذاتها التي تؤدّي إلى إقصاء أكثر سمات الواقع الرأسمالي بروزاً، يكون اقتصاد المنافسة الكاملة بريئاً، بصورة نسبية، من الهدر، وبخاصة، من تلك الأنواع من الهدر التي نربطها، مباشرةً، بنظيرها. غير أن هذا لا يخبرنا أي شيء عن كيف يبدو حسابه في ضوء الشروط التي تضعها عملية التدمير الخلاّق.

من جهة، يتوقّف الكثير من الهدر الذي لم يمكن التخلّص منه من غير الإشارة إلى تلك الشروط، عن وصفه كذلك، عندما يربط بها كما ينبغي. وعلى سبيل المثال، إن نمط القدرة الزائدة التي تدين بوجودها إلى ممارسة توفير القدرة لذروات الطلب الدورية يتناقص

كثيراً في نظام منافسة كاملة. غير أنه، عندما يُحسب حساب جميع وقائع الحالة، لا يعود القول الذي يفيد بأن المنافسة الكاملة ربحت، صحيحاً. والسبب يَمثُل في أنه مع أن المؤسسة الاقتصادية المضطرة لأن تقبل الأسعار ولا تستطيع أن تضعها، سوف تستعمل كل قدرتها التي يمكن أن تنتج تكاليف هامشية تغطيها الأسعار المسيطرة، فإن النتيجة لا تتبع ذلك، والتي تفيد بأنه سيكون للمؤسسة كمية القدرة ونوعيتها التي خلقتهما وكانت قادرة على خلقهما، وذلك لأنها في وضع يمكّنها من استعمالها «استراتيجياً». إن القدرة الزائدة من هذا النمط يمكن أن تكون سبباً للإدّعاء بتفوّق الاقتصاد الاشتراكي، وهي تفعل ذلك في بعض الحالات ولا تفعل ذلك في حالات أخرى. غير أنه لا يجوز من غير تعديل أن يعتبر ادّعاءً بتفوّق نوع المنافسة الكاملة الخاصة بالاقتصاد الرأسمالي بالمقارنة مع نوع «الاحتكار».

ومن جهة أخرى، نقول: إن عمل ترتيب المنافسة الكاملة في شروط التطوّر الرأسمالي يكشف عن أشكال من الهدر خاصة به. والشركة من النوع المتَّسق مع المنافسة الكاملة هي، وفي حالات عديدة، أقل كفاءةً داخليةً، وبخاصة، تكنولوجية. وإذا كانت كذلك، فهي تهدر الفرص. وأيضاً، يمكن أن تهدر الرأسمال في محاولاتها تحسين طرق إنتاجها، لأنها تكون في وضع أقل ملاءَمةً لتطوير إمكانيات جديدة والبتّ بها. وكما رأينا سابقاً، إن الصناعة التنافسية الكاملة هي عرضة لظواهر شَغَب واضطراب ـ ونشر جراثيم الركود ـ تحت تأثير التقدم الخارجي أو الفوضى الخارجية، أكثر من الآمال الكبيرة. وفي نهاية المطاف، نجد أن الزراعة الأميركية، واستخراج الفحم البريطاني، وصناعة النسيج البريطانية تكلِّف المستهلكين أكثر بكثير، وتؤثّر على الناتج الكلّي تأثيراً مؤذياً أكثر بكثير مما لو كان يقود واحدة منها دزّينة من الأدمغة الجيّدة.

وهكذا، لا تكفي الحجّة التي تجري كما يأتي: بما أن المنافسة الكاملة مستحيلة في الشروط الصناعية الحديثة - أو ربما أنها كانت دائماً مستحيلة - فيجب قبول المؤسسة الكبيرة أو وحدة السيطرة، كشرٍّ لابد منه غير منفصل عن التقدم الاقتصادي، الممنوعة من تدميره بواسطة القوى الموجودة في صميم جهازها الإنتاجي. والذي علينا قبوله هو أن الآلة الأقوى صارت لذلك التقدم، وبخاصة للتوسيع البعيد المدى للناتج الكلّي، وليس ذلك بالرغم من هذه الاستراتيجية فقط، وإنما عبرها، وبمقدار كبير، أيضاً، وهي الاستراتيجية التي تبدو تقييدية عندما ينظر إليها في الحالة الفردية، ومن منظور نقطة زمنية مفردة. من هذه الناحية، لا تكون المنافسة الكاملة مستحيلة فقط، وإنما أقلّ، ولا معنى لوضعها نموذجاً للكفاءة المثالية. لذا، من الخطأ بناء نظرية حكومية في تنظيم الصناعة على أساس المبدأ المفيد أن الأعمال يجب أن يطلب منها أن تعمل، كما تعمل الصناعة ذات الصلة، في منافسة كاملة. وعلى الاشتراكيين أن يعتمدوا في انتقاداتهم على مزايا الاقتصاد الاشتراكي، وليس على مزايا النموذج التنافسي.



الفصل التاسع

الفصل المغلق

أترك للقارئ ليقرر مقدار ما حقق التحليل السابق من الهدف الذي وُضع له. والاقتصاد ليس إلاّ علماً يقوم على الملاحظة والتأويل مما يتضمن فكرة تفيد أنه في مسائل مثل مسائلنا، يمكن تضييق مجال الاختلاف في الرأي، غير أنه لا يمكن اختزاله إلى ما يساوي الصفر. وللسبب ذاته نقول، إن حلّ مسألتنا الأولى لا يؤدّي إلاّ إلى باب مسألة أخرى، الأمر الذي لا يحصل في العلم التجريبي، إطلاقاً.

وكانت المسألة الأولى متمثّلةً في اكتشاف ما إذا كان هناك، وكما قلت (في الصفحة 185): «علاقة يمكن فهمها» بين السِّمات البنيوية للرأسمالية كما ترسمها «النماذج» التحليلية المختلفة والأداء الاقتصادي، كما يرسمه مؤشِّر الناتج الكلّي، لحقبة رأسمالية سليمة غير متغيرة، أو غير مقيَّدة. وكان جوابي الإيجابي عن هذا السؤال مبنيّاً على تحليل جرى في خطوط وافق عليها معظم الاقتصاديين إلى حدٍّ أن دخل عندها إلى المشهد ما جرت العادة على الإشارة إليه بالقول إنه الميل الحديث في اتجاه السيطرة الاحتكارية. بعد ذلك، انحرف تحليلي عن الخطوط المألوفة في محاولة لكي أبيّن أن ما يُسلِّم به كل إنسان، عملياً، لرأسمالية المنافسة الكاملة (سواء كانت

إنشاءً نظرياً، أو في وقت ما أو آخر، كانت واقعاً تاريخياً) يجب أيضاً، التسليم به، وبدرجة أكبر، لرأسمالية الأعمال الكبيرة. وبما إننا لا نستطيع أن نضع قوة القيادة والآلة في محطة للتجارب لكي يؤدّيا عمليهما في شروط مضبوطة بعناية، فلا وجود لسبيل للبرهان برهاناً لا يطاله الشك، على كفايتهما لإنتاج تلك النتيجة ذاتها، نعني، التطوّر الملاحظ للناتج. فكل ما يمكننا قوله هو وجود أداء مؤثِّر وأن الترتيب الرأسمالي نافع في إنتاجه. وهذا هو بالضبط سبب عدم قدرتنا على أن نتوقَّف عند نتيجتنا، وأن علينا أن نواجه مسألة أخرى.

وبصورة قَبليّة، لا يزال ممكناً وصف الأداء الملاحَظ بواسطة ظروف استثنائية كان بإمكانها أن تؤكد على ذاتها على أي نموذج مؤسساتي. والطريقة الوحيدة للتعامل مع هذه الإمكانية هي في فحص التاريخ الاقتصادي والسياسي للفترة القائمة، ومناقشة مثل هذه الظروف الاستثنائية التي نتمكن من الوقوع عليها. وسوف نهاجم المسألة عبر النظر في الظروف المرشَّحة لتلعب دور الظروف الاستثنائية غير الموجودة في صميم عمليات الأعمال الخاصة بالرأسمالية التي عرفها الاقتصاديون أو المؤرّخون، وثمّة خمسة منها:

الأول هو عمل الحكومة الذي يمكن اعتباره عاملاً خارجياً بالنسبة إلى عالم الأعمال في حدود أهداف هذه الحجّة، مع إني أوافق ماركس في رأيه القائل إن السياسة والخطط ليسا عاملين مستقلّين، وإنما هما عنصران من عناصر العملية الاجتماعية التي نحلِّلها. وإن الفترة الممتدة من عام 1870 إلى عام 1914 تقدّم حالةً مثاليةً تقريباً. ويصعب إيجاد حقبة أخرى بريئة، مثلها، من الحوافز أو عناصر الركود التي قد تنطلق من القطاع السياسي للعملية الاجتماعية. وقد كانت إزالة القيود من نشاط المقاولات ومن الصناعة والتجارة عموماً قد تحققت من قَبل، وبمقدار كبير.

كما فُرضت قيود وأعباء جديدة ومختلفة - مثل التشريع الاجتماعي. . . إلخ - لكن لم يعتبرها أحد عوامل كبيرة في الوضع الاقتصادي قبل عام 1914. كانت هناك حروب، غير أن الذي حصل هو أن ولا واحدة منها كان ذا أهمية اقتصادية تكفي لتولّد نتائج حيوية بطريقة أو أخرى. قد توحي الحرب الفرنسية - الألمانية بالشك، غير أن الحدث ذا العلاقة الاقتصادية وقع بعد تأسيس الزولفرين(*) (*Zollverein*) وكان هناك اتفاق على السلاح. غير أنه في ظروف العقد الذي انتهى في عام 1914، والذي افترض أن له أبعاداً مهمة، كان العقد عائقاً وليس حافزاً.

والمرشَّح **الثاني** هو الذهب. وحظّنا كبير جداً عندما نقول، إننا لن نحتاج إلى الدخول في أجمة المسائل التي تحيق **بطريقة عمل** وفرة الذهب التي تفجرَّت حوالي عام 1890 وما بعده. ولأنَّ الذهب كان نادراً، عملياً، في العشرين سنة الأولى من الحقبة، ولأن معدَّل الزيادة في الناتج الكلّي لم يكن، عندئذٍ، أقل مما حصل في ما بعد، فإن إنتاج الذهب لا يمكن أن يكون عاملاً رئيساً في أداء الرأسمالية الإنتاجي مهما كانت علاقته بظواهر الازدهار والركود. ويصدق الشيء ذاته على الترتيب المالي النقدي الذي لم يكن في ذلك الزمن من النمط العدواني بل كان من النمط التكيّفي.

ثالثاً: كانت هناك زيادة في عدد السكان، وسواء أكانت سبباً أو نتيجةً للتقدم الاقتصادي، فمما لا شك فيه، أنها كانت أحد العوامل المسيطرة في الوضع الاقتصادي. ذلك العامل يجب أن يُعَدَّ جديراً بالترشيح، إلاّ إذا كنا مستعدين أن نجزم أنه كان، وبصورة كلية،

(*) الزولفرين اتحاد الولايات الألمانية المختلفة ما بين عام 1834 وعام 1871 لتطوير التجارة الحرّة بينها، وتنظيم شروط التجارة مع الأمم الأخرى. وقد كان قيام هذا الاتحاد خطوة مهمة في توحيد ألمانيا لاحقاً.

تابعاً، ونفترض أن أي تغيير في الناتج سيؤدي، دائماً، إلى تغيير مقابل في السكان، ونرفض القبول بسلسلة معاكسة، وكل ذلك غير معقول. وستكفي، في الوقت الحاضر، ملاحظة مختصرة لتوضيح الموقف.

إن عدداً أكبر من الناس الموظفين للربح ينتجون، بصورة عامة، أكثر مما ينتج عدد أقلّ، مهما كان التنظيم الاجتماعي. لذا، نقول، إنه إذا افترض حصول أي جزء من المعدّل الواقعي لزيادة السكان خلال تلك الحقبة - وهذا ممكن طبعاً - بطريقة مستقلة عن نتائج النظام الرأسمالي، بمعنى أنه يحصل في أي نظام، الواجب يقضي اعتبار السكان، وبذلك المقدار، عاملاً خارجياً. وبالمقدار نفسه، نقول، إن الزيادة الملاحَظة في الناتج الكلّي لا تقيس الأداء الرأسمالي، بل تضخّمه.

وعلى كل حال، إذا افترضنا أن الأشياء الأخرى متساوية، فإن عدداً أكبر من الموظفين المربحين سينتجون عدداً أقل للواحد منهم من الموظفين أو السكان من عدد أقل منهم يستطيع، مهما كان التنظيم الاجتماعي. وهذه نتيجة تتحصَّل من الواقعة التي تفيد بأن عدداً أكبر من العمال يرافقه مقدار أقلّ من العوامل الأخرى التي يتعامل العامل الفرد معها[1]. لذا نقول: إذا اختير الناتج لكل فرد من السكان لقياس الأداء الرأسمالي، فإن الزيادة الملاحظة عرضة لتقليل الإنجاز الواقعي، لأن جزءاً من هذا الإنجاز كان يمتصّ، كل الوقت، للتعويض عن هبوط الناتج للفرد الذي كان سيحصل في حال غيابه. وهناك نواح أخرى من المسألة سيجري النظر فيها فيما بعد.

(1) هذا القول هو أبعد من أن يكون قولاً مُرضياً، لكنه يكفي غرضنا. وعندئذٍ، سيكون الجزء الرأسمالي من العالم، ككل، قد تطوّر تطوّراً أكيداً إلى ما هو أبعد من الحدود التي يعمل داخلها الميلُ المضاد.

أما المرشَّحان **الرابع والخامس** فهما يحوزان على دعم أكبر من الاقتصاديين، لكن يمكن إلغاؤهما بسهولة ما دمنا نتعامل مع الأداء الماضي. وأحدهما هو الأرض الجديدة. وإن الامتداد الواسع للأرض الذي دخل، من الوجهة الاقتصادية، القارات الأميركية - الأوروبية خلال تلك الفترة، والكتلة الضخمة من المواد الغذائية والمواد الخام، الزراعية والأخرى، التي تدفقت منها، وجميع المدن والصناعات التي ترعرعت، في كل مكان، على أساسها، ألم يكن هذا عاملاً استثنائياً في تطوّر الناتج، وعاملاً فريداً من نوعه، في واقع الأمر؟ ألم يكن نوعاً من النعمة بإمكانه أن ينتج ثروةً واسعةً، مهما كان النَسَق الاقتصادي الذي يقع عليه؟ هناك مدرسة فكرية اشتراكية تأخذ بهذه النظرة، وتشرح بهذه الطريقة إخفاق ماركس في تنبؤاته عن البؤس المتزايد الذي سيكون. واعتبر الاشتراكيون نتائج استغلال البيئات العذراء مسؤولة عن عدم رؤيتنا استغلالاً أكبر للعمال، وبسبب ذلك العامل، تيسَّر للبروليتاريا أن تتمتّع بفصل مغلق خاص بها.

ليس هناك من شك بأهمية الفرص التي وفّرها وجود أقطار جديدة. وطبعاً، كانت فريدة من نوعها. غير أن «الفرص الموضوعية» - أي، الفرص التي توجد مستقلةً عن أي ترتيب اجتماعي - هي دائماً، من متطلبات التقدّم، وكل واحدة منها فريدة فرادةً تاريخيةً. إن وجود الفحم والحديد الخام في إنجلترا، أو النفط فيها وفي أقطار أخرى لا يقل أهميةً، ويشكل فرصةً لا تقل فرادةً. والعملية الرأسمالية كلها مثل أيّ عملية اقتصادية تطورية لا تَمثُل في شيء إلاّ في استغلال مثل هذه الفرص حالما تدخل في أفق رجل الأعمال، ولا معنى في محاولة اعتبار الفرصة التي نناقشها وحدها لهدف اعتبارها عاملاً خارجياً. ويتضاءَل السبب لفعل ذلك، لأن فتح هذه الأقطار الجديدة تحقق خطوةً خطوة عبر مشاريع الأعمال ولأن مشاريع

الأعمال وفّرت جميع شروطه (مثل سكك الحديد، وإنشاءات معامل الطاقة، والشحن بالسفن والآلات الزراعية... إلخ). وهكذا، كانت تلك العملية جزءاً لا يتجزّأ من الإنجاز الرأسمالي، وتساوي البقية. ولذلك، تكون النتيجة 2 في المئة النسبة التي قلنا بها. ويمكننا، ومن جديد، أن نعتمد على **البيان الشيوعي**.

المرشَّح **الأخير** هو التقدم التكنولوجي. ألم يكن مردّ الأداء الملاحَظ عائداً إلى سبيل الاختراعات التي ولَّدت ثورةً في تقنيّة الإنتاج وليس عائداً إلى قَنص رجل الأعمال للأرباح؟ والجواب هو النفي. وتفعيل تلك المبتدعات التكنولوجية الجديدة كان جوهر ذلك القَنص. وحتى الاختراع ذاته، كما سوف نشرح، وبشكل كامل بعد لحظة، كان تابعاً للعملية الرأسمالية المسؤولة عن العادات الفكرية التي ستنتج الاختراع. لذا، من الخطأ - وليس ماركسياً - القول، كما يفعل العديد من الاقتصاديين، أن المشروع الرأسمالي كان عاملاً **واحداً**، والتقدّم التكنولوجي عاملاً **ثانياً** مختلفاً في التطوّر الملاحَظ للناتج، فقد كان العاملان، جوهرياً، عاملاً واحداً، أو يمكننا أن نقول: كان العامل الأول هو القوة الدافعة للثاني.

قد تصبح الأرض الجديدة والتقدم التكنولوجي مصدر إزعاج حالما نقوم باستقراء. ومع أنهما من إنجازات الرأسمالية فقد لا يتكرّران. ومع أننا قد أسّسنا، الآن، قضية معقولة مفادها أن السلوك الملاحَظ لناتج الفرد الواحد من السكان خلال فترة الرأسمالية الناضجة لم يكن طارئاً، بل يمكن القول، إنه يقيس الأداء الرأسمالي، بصورة تقريبية، فإنه ما زال علينا أن نواجه مسألة أخرى، نعني، مسألة المدى المشروع افتراضه بأن الآلة الرأسمالية سوف تستمر في العمل في المستقبل - أو ستعمل إذا سمح لها - لنقل، لأربعين سنة أخرى، بنجاح يقارب نجاحها في الماضي.

الفصل العاشر

تلاشي فرصة الاستثمار

يمكن عرض طبيعة هذه المسألة عرضاً قوياً ومعبِّراً على خلفية المناقشة العصرية. إن اقتصاديي الجيل الحاضر لم يشهدوا ركوداً عالمياً واسعاً للقساوة غير العادية وللمدة فقط، وإنما فترةً لاحقةً من التعافي المتوقف وغير المرضي. وقد سبق أن قدّمتُ تأويلي الخاص[1] لهذه الظواهر، وذكرتُ أسبابَ عدم اعتقادي بأنها تدلّ دلالةً ضرورية، على انقطاع في اتجاه التطوّر الرأسمالي. غير أنه، من الطبيعي أن يتَّخذ العديد من زملائي الاقتصاديين، إنْ لم يكن معظمهم، نظرةً مختلفة. والواقع هو أنهم يشعرون تماماً كما شعر بعض سَلَفهم ما بين عام 1873 وعام 1896 - مع أن هذا الرأي كان محصوراً في أوروبا، بصورة رئيسة - بوجود تغيّر أساسي في العملية الرأسمالية. وتفيد هذه النظرة، أننا لم نكن نشهد مجرد ركود وتعافٍ رديء أكّدتهما الخطط المضادة للرأسمالية، وإنما علاقات فقدان ثابت للحيوية التي يُتوقَّع أن تستمر وتوفِّر الفكرة المسيطرة للحركات الباقية للسمفونية الرأسمالية، لذا، فإن استدلالاً

(1) انظر الفصل الخامس، ص 173 من هذا الكتاب.

يتعلق بالمستقبل غير ممكن من عمل الآلة الرأسمالية وأدائها في الماضي.

لقد قال بهذه النظرة الكثيرون الذين لا يعتبرون الرغبة أباً للفكر. غير أنه علينا أن نفهم لماذا كان على الاشتراكيين، أصحاب تلك النظرة، أن يستفيدوا، وبابتهاج، من هبوب الريح، حتى أن بعضهم ذهب إلى حدّ نقل قاعدة حجتهم المضادّة للرأسمالية إلى هذه الأرضية، وبصورة كاملة. وبعملهم هذا، حصروا الفائدة الإضافية التي جعلتهم يعودون، مرةً أخرى، إلى التقليد الماركسي، الذي اضطر الاقتصاديون المدرَّبون منهم لنبذه أكثر فأكثر، كما كنت قد أشرت قبلاً. وذلك لأن ماركس كان قد تنبّأ بمثل هذه الحالة من الأشياء، بالمعنى المشروح في الفصل الأول: وبحسب رأيه، قبل أن تنهار الرأسمالية انهياراً فعلياً، سوف تدخل في مرحلة أزمة ثابتة، تقطّعها زمنياً، ثورات ضعيفة أو حوادث حظ محبَّبة، وليس هذا كل شيء. وإحدى طرق وصف المسألة من منظور ماركسي هي في التأكيد على نتائج التراكم الرأسمالي والتكتيل الرأسمالي على معدل الأرباح، وعبر معدّل الأرباح على فرصة الاستثمار. وبما أن العملية الرأسمالية كانت ولا تزال معدَّةً لمقدار كبير من الاستثمار الجاري، فإن حذف جزء منه يكفي لجعل النبوءة الآتية معقولةً، ألا وهي أن العملية ستتعرض لهبوط مفاجئ. ولا شك أن هذا الخط في الحجّة الماركسية لا يبدو أنه يتفق اتفاقاً جيّداً فقط مع بعض الوقائع البارزة في العقد الماضي - مثل العطالة عن العمل، والاحتياط الزائد، وتخمة في الأسواق المالية، وهوامش أرباح غير مُرضية، وجمود في الاستثمار الخاص - وإنما، أيضاً، مع تأويلات لاماركسية عدّة. ومن المؤكَّد عدم وجود مثل هذه الفجوة بين ماركس وكينز (Keynes) كما كان بين ماركس ومارشال أو ويكسل (Wicksell). وكلا العقيدة الماركسية ونظيرتها العقيدة

اللاماركسية تعبِّر عنهما أفضل تعبير العبارة الشارحة نفسها التي سنستعملها فيما يأتي: نظرية تلاشي فرصة الاستثمار[2].

تجب الملاحظة أن هذه النظرية تطرح ثلاث مسائل متمايزة. **الأولى** على قرابة من المسألة التي هي عنوان هذا الجزء. وبما أن لا شيء في العالم الاجتماعي يمكن أن يدوم (aere perennius)، وبما أن النظام الرأسمالي هو، وبصورة جوهرية، الإطار لعملية ليست اقتصادية فحسب، وإنما هي تغيّر اجتماعي أيضاً، فلا مجال هناك للتفريق في الإجابة. والمسألة **الثانية** هي، ما إذا كانت القوى والآليات التي تقدِّمها نظرية تلاشي فرصة الاستثمار هي ما يجب التأكيد عليه. وفي الفصل التالي سوف أقدّم نظرية أخرى عما يمكن أن يقتل الرأسمالية في النهاية، لكن يبقى هناك أشكال من الموازاة. وعلى كل حال، هناك مسألة **ثالثة**. وحتى لو كانت القوى والآليات التي تؤكد عليها نظريةُ تلاشي فرصة الاستثمار كافيةً في ذاتها لتأسيس ميل بعيد المدى، في العملية الرأسمالية، نحو توقّف تام، فهذا لا يعني، وبالضرورة، أن تقلّبات العقد الماضي تعود إليها وأن تقلّبات مشابهة - وهذه الإضافة مهمة لغرضنا - يجب توقّع بقائها لأربعين سنة مقبلة.

والآن، نحن معنيّون، وبصورة رئيسة، بالمسألة **الأخيرة**. غير أن الكثير مما سوف أقوله ينطبق على المسألة **الثانية** أيضاً. وإن العوامل التي يُقال إنها تسوِّغ نظرة تنبّؤ متشائمة تتعلق بأداء الرأسمالية في المستقبل القريب ودحض الفكرة القائلة أن الأداء الماضي يمكن أن يتكرر، يمكن قسمتها إلى مجموعات **ثلاث**.

---

(2) انظر كتاب: Joseph Alois Schumpeter, *A Business Cycles: A Theoretical, Historical, and Statistical Analysis of the Capitalist Process* (New York, London: McGraw-Hill Book Company, inc., 1939), chap. 15.

أولاً: هناك العوامل البيئيّة. لقد قيل، وسوف يتأسس ما يفيد أن العملية الرأسمالية تنتج توزيعاً للقوة السياسية وموقفاً بسيكولوجياً ـ اجتماعياً ـ يعبر عن نفسه في خطط مقابلة – هما معاديان لها ويتوقع أن يجمّعا قوةً بحيث يمكنهما، في النتيجة، من منع الآلة الرأسمالية من العمل. هذه الظاهرة سأضعها جانباً لدرسها في ما بعد. وما يتبع، الآن، يجب أن يُقرأ بشرط ملائم. غير أنه تجب الملاحظة أن ذلك الموقف والعوامل القريبة منه يؤثّران أيضاً على القوة المحرّكة لاقتصاد الربح البورجوازي ذاته، لذا، فإن ذلك الشرط يشمل أكثر مما يمكن أن يفكر فيه الإنسان بنظرة أولى، وأكثر من مجرد «السياسة».

ثم هناك الآلة الرأسمالية ذاتها. ولا تشمل نظرية تلاشي فرصة الاستثمار، بالضرورة، النظرية الأخرى التي تفيد بأن الأعمال الكبيرة الحديثة تمثّل شكلاً متحجّراً من الرأسمالية، تكون الممارسات التقييدية، وجمود الأسعار، والحرص الاستثنائي على المحافظة على قيم الرأسمال الموجودة... إلخ، في باطنه بصورة طبيعية، ولكن نظرية تلاشي فرصة الاستثمار عرضة للاتحاد مع تلك النظرية الأخرى. وهذه المسألة كنا عالجناها من قَبل.

وأخيراً، هناك ما يمكن وصفه بأنه «المادة» التي تقتات منها الآلة الرأسمالية، أي الفرص المفتوحة على مشروع جديد واستثمار. وإن النظرية التي نناقشها تؤكّد كثيراً على هذا العنصر بغية تسويغ الاسم الذي ألصقناه عليها. أما الأسباب الرئيسة للقول إن فرص المشروع الخاص والاستثمار تتلاشى فنذكرها فيما يأتي: التخمة، والسكان، والأراضي الجديدة، والإمكانيات التكنولوجية، وأن الكثير من فرص الاستثمار الموجودة تنتمي إلى الاستثمار العام لا الخاص.

1 ـ لكل حالة مفترضة للحاجات الإنسانية والتكنولوجيا (بأوسع معنى ممكن للمصطلح)، يوجد لكل معدّل أجور واقعية مقدار محدَّد من رأسمال ثابت ومتداول يفيد التخمة. ولو أن الحاجات وطرق

الإنتاج جُمدِّت في حالها في عام 1800، لأمكن الوصول إلى مثل هذه النقطة منذ زمن بعيد. غير أن السؤال هو، ألا يمكن التصوّر، أن الحاجات قد يحصل إشباعها إشباعاً كاملاً في يوم من الأيام فتصبح مجمَّدةً إلى الأبد، بعد ذلك؟ بعض ما تتضمنه هذه الحالة سنطوِّره حالياً، لكن، مادمنا نتعامل مع ما يمكن أن يحدث في السنوات الأربعين التالية، فإننا لسنا بحاجة أن نشغل أنفسنا بهذه الإمكانية.

وإذا تحققت الحالة، فإن الهبوط الجاري بمعدّل الولادة، وأكثر من ذلك الهبوط الفعلي في عدد السكان، سيصبح عاملاً مهماً في إنقاص فرص الاستثمار، هو غير الاستبدال. لأنه، إذا أشبعت حاجات كل إنسان، أو أشبعت إشباعاً تقريبيّاً، فإن الزيادة في عدد المستهلكين سوف تكون المصدر الرئيسي الوحيد لطَلَب إضافي، وفقاً **للفرضية** (ex hypothesi). غير أنه، وباستقلال عن تلك الإمكانية، لا يشكل النقص في معدّل زيادة السكان، في حدّ ذاته خطراً على فرص الاستثمار أو على معدّل الزيادة في الناتج الكلّي للفرد[3]. وحول هذا الأمر يمكننا بسهولة، أن نكتفي بفحص مختصر للحجّة المضادّة المألوفة.

---

(3) هذا يصدق أيضاً على هبوط قليل في الأعداد المطلقة للشعب مثل ما يمكن أن يحدث في بريطانيا العظمى قبل انقضاء وقت طويل انظر: E. Charles, *London and Cambridge Economic Service*, Memo, no. 40,

وإن هبوطاً مطلقاً كبيراً يطرح مسائل إضافية. وعلى كل حال، سنهمل هذه المسائل، لأن حدوثها لا يُتَوقَّع في الوقت المذكور. وهناك مسائل أخرى أيضاً، اقتصادية، سياسية، وبسيكولوجية ـ اجتماعية يطرحها التقدم في عمر السكان. ومع أنها بدأت في إثبات وجودها، فإن هناك، ومن الوجهة العملية، شيء اسمه «جماعة الضغط الخاصة بالمعمرّين»، التي لا نستطيع أن نخوض فيها. غير أنه تجب ملاحظة أنه، ما فتئت أعمار التقاعد باقية كما هي، فإن الحصّة المئوية لأولئك الذين يجب تموينهم من غير أن يسهموا، لا تتأثر بالنسبة المئوية المتناقصة لمن هم دون الخامسة عشر.

من جهة يُقال إن انخفاضاً في معدَّل الزيادة في مجموع السكان معناه بهذه **الواقعة ذاتها** (ipso facto) انخفاض في معدّل الزيادة في الناتج، وبالتالي في الاستثمار، لأنه يقيِّد التوسّع في الطَلَب، وهذا الأمر لا ينتج. إن الحاجة والطَلَب الفعّال ليسا متطابقين، ولو كانا شيئاً واحداً، فإن الأمم الأفقر ستكون هي الأمم التي تظهر أعظم الطلب. وكما هو الواقع، فإن عناصر الدخل غير المقيّدة بهبوط معدّل الولادة يمكن تحويلها إلى أقنية أخرى وهي، من الوجهة العملية، قابلة للتحويل في جميع هذه الحالات التي تكون فيها الرغبة في توسيع الطلبات البديلة مؤلفةً دافع عدم الولادة ذاته. ويمكن صياغة حجّة متواضعة بالتأكيد على الواقعة التي تفيد بأن خطوط الطَلَب المميِّزة لعدد متزايد من السكان هي ممكنة الحساب، عملياً، وبالتالي تتحّمل فرصاً استثمارية يمكن الركون إليها. غير أن الرغبات التي توفِّر فرصاً بديلة ليست بأقل من ذلك بكثير، في حالة إشباع الحاجات المفترضة. وطبعاً، إن التكهّن الخاص بفروع إنتاج فردية معينة، بخاصة في مجال الزراعة، ليس موفقاً. غير أن هذا يجب ألاّ يخلط بالتكهّن الخاص بالناتج الكلّي[4].

ومن جهة أخرى، يمكننا أن نناقش بالقول، إن المعدل المتناقص في زيادة السكان يميل إلى تقييد الناتج من منظور العرض. والزيادة السريعة، غالباً ما كانت في الماضي، أحد شروط التطوّر الملاحَظ للناتج، ويمكننا أن نستنتج، عكس ذلك، أن ازدياد القلّة

---

(4) يبدو أن ثمّة انطباعاً سائداً لدى العديد من الاقتصاديين، مفاده أن الزيادة في عدد السكان، توفِّر، في حدّ ذاتها، مصدراً آخر لطَلَب الاستثمار. لماذا؟ ألا يجب تجهيز جميع هؤلاء العمال بالأدوات وما يكملها من المواد الخام؟ هذا ليس واضحاً. وما لم يسمح للزيادة بتخفيض الأجور، فإن النتيجة تجعل فرصة الاستثمار مفتقرةً إلى دافع، وحتى في تلك الحالة، يُتوقَّع انخفاض في الاستثمار لكل موظَّف.

في العامل العمالي يمكن أن يكون عاملاً محدِّداً. وعلى كل حال، لم نسمع كثيراً عن هذه الحجّة، ولأسباب وجيهة. والملاحظة التي تفيد بأنه في بداية عام 1940 كان ناتج صناعة المعامل في الولايات المتحدة حوالي 120 في المئة الأعوام 1923 - 1925، بينما كان التوظيف في المعامل يقارب 100 في المئة، كل ذلك يوفِّر لنا جواباً كافياً للمستقبل الذي يمكن حسابه. إن مقدار العطالة عن العمل الحالية، وهبوط معدَّل المواليد يزيد من إطلاق النساء للعمل المنتج، وهبوط معدل الوفيات يعني تمديد الفترة الزمنية المفيدة للحياة، وسَيْل وسائل توفير العمل غير المحدود، وإمكانية تجنّب عوامل إنتاج تكميلية ذات صفة دنيا، وهذه تزداد نسبةً لما سيكون في حالة الزيادة السريعة في عدد السكان (مبعدين، جزئياً، فعل قانون العائدات المتناقصة)، كل ذلك يقدِّم دعماً واسعاً لتوقّع السيد كولن كلارك (Colin Clark) الذي يفيد بأن الإنتاج في ساعة عمل الإنسان سيزداد خلال الجيل التالي[5].

وطبعاً، يمكن جعل عامل العمّال نادراً، وبطريقة اصطناعية عبر الأجور العالية وخطط الساعات القصيرة وعبر التدخل السياسي بنظام قوة العمل. ومقارنة الأداء الاقتصادي في الولايات المتحدة وفرنسا من عام 1933 إلى عام 1940 مع الأداء الاقتصادي لليابان وألمانيا خلال السنوات ذاتها تبيّن، في الواقع، أن شيئاً من هذا القبيل قد حدث. غير أن هذا يخص مجموعة العوامل البيئيّة.

وكما ستبيّن حجّتي، وبغزارة، قبل انقضاء وقت طويل، أقول، إني أبعد ما يكون عن الاستخفاف بالظاهرة قيد المناقشة. إن هبوط معدّل المواليد يبدو لي أحد أبرز السّمات في زماننا. وسوف نرى

(5) انظر كتاب: Colin Clark, *National Income and Outlay*, p. 21.

أنه، حتى لو نظرنا إلى الأمر من منظور اقتصادي محض، فإنه سيبدو ذا أهمية كبيرة كعَرَض من أعراض تغيّر عملية الدفع وكسبب لها. وعلى كل حال، هذا أمر أكثر تعقيداً من ذلك. ونحن هنا، لسنا معنييّن إلاّ بالنتائج الميكانيكية للمعدّل المتناقص في زيادة عدد السكان، ومن المؤكَّد أن ذلك لا يدعم أيّ نبوءة تشاؤمية تتعلق بتطور الناتج للفرد الواحد في السنوات الأربعين التالية. وإلى ذلك الحدّ، نجد أن الاقتصاديين الذين تنبّأوا «هبوطاً مفاجئاً» على هذا الأساس يفعلون، ولسوء الحظ، ما كان الاقتصاديون ميّالين دائماً إلى فعله، وهو: كما أقلقوا، مرةً، الشعب، استناداً إلى أسس غير كافية، بالكلام عن مخاطر اقتصادية تشمل أعداداً متزايدة من الأفواه الجائعة والتي يجب إطعامها[6]، هم يقلقونه الآن، لا على أسس أفضل، بالحديث عن أخطار اقتصادية تتعلق بأخطار ظواهر النقص.

2 ـ وما يلي يُشبه فتح أراض جديدة - نعني فرصة الاستثمار الفريدة تلك التي لن تتكرر أبداً. وحتى لو سلّمنا، من أجل المناقشة، أن حدود الإنسانية الجغرافية أغلقت - وهو أمر ليس بواضح جداً نظراً إلى الواقعة التي تفيد بأنه يوجد، في الوقت الحاضر صحارى وجدت فيها، مرةً، حقول ومدن عامرة بالسكان - وحتى لو سلّمنا بما هو أبعد من ذلك أن لا شيء يمكن أن يسهم في

(6) إن التنبؤات عن سكان المستقبل، بدءاً من القرن السابع عشر وما بعد، كانت دائماً خاطئة، من الوجهة العملية. وقد تكون شاملة عقيدة مالتوس أيضاً. غير أنني لا أتمكن من إيجاد عذر لبقائها. وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر وجب أن يكون واضحاً لكل إنسان أن الأشياء الوحيدة ذات القيمة والمتعلقة بقانون مالتوس السكّاني هو تعديلاته. وقد بيّن العقد الأول من هذا القرن أنها كانت بمثابة الشبح المخيف. ولم تنقص قوتها بعدما حاول السيد كينز (Keynes) إعادة إحيائها في فترة ما بعد الحرب: وفيما بعد، في عام 1925، تكلم السيد هـ. رايت (H. Wright) عن «هدر مكاسب الحضارة بمجرد زيادة الأعداد». ألا يشيخ الاقتصاديون أبداً؟

الخير العام الإنساني كما تسهم مواد الغذاء والمواد الخام الآتية من تلك الأراضي الجديدة - وهو أمر أكثر معقوليةً - فلن تكون النتيجة أنه يجب أن يهبط الناتج الكلّي للفرد، أو يزداد بمعدَّل أقل، خلال نصف القرن التالي. والواقع هو أن هذا ما كان يجب توقعه لو أن الأراضي التي دخلت، في القرن التاسع عشر، المنطقة الرأسمالية، استغلّت بمعنى أن العائدات المتناقصة تستحق الآن أن تؤكّد على ذاتها. وعلى كل حال، ليست هذه هي القضية، وكما أشرنا قبل قليل، إن معدّل تناقص الزيادة في عدد السكان يزيل من مجال الاعتبارات العملية الفكرة التي تفيد بأن استجابة الطبيعة للمجهود الإنساني هو إمّا أقل سخاءً أو سيصير أقل سخاءً مما كان. وقد قلب التقدم التكنولوجي الطاولات على أي مَيل مثل هذا، وأحد أسلم التنبؤات يفيد بأننا في المستقبل المحسوب، سنعيش في وفرة من الثراء (*embarras de richesse*) الشاملة مواد غذائيةً ومواد خام، مطلقة العنان لتوسع الناتج الكلّي الذي سوف نعرف ما نفعل به، وهذا ينطبق على المصادر المعدنية أيضاً.

وثمّة إمكانية أخرى. وبالرغم من أن الناتج الجاري للفرد من المواد الغذائية والمواد الخام لا يتناقص وقد يزداد، فإن الفرص الواسعة لإقامة المشاريع، وبالتالي للاستثمار، التي قدّمها العمل في تطوير البلدان الجديدة، يبدو أنها تلاشت مع اكتمالها، وجميع الصعوبات أمكن التنبّؤ بها من الانخفاض الناتج في أسواق التوفير. وسنفترض، من جديد، وفي سبيل المناقشة، أن هذه البلدان قد تطوّرت، وأن أشكال التوفير وقد فشلت في التكيّف مع النقص في الأسواق، يمكن أن تسبب قلاقل وهدراً ما لم تفتح أسواق تصريف أخرى بديلة. وكلا الافتراضين غير واقعيين. غير أنه ليس علينا أن نرتاب بهما، لأن النتيجة المتعلقة بالتطور المستقبلي للناتج، تتوقف

على افتراض ثالث لا مسوِّغ له كلياً، نعني، غياب أسواق تصريف أخرى.

هذا الافتراض الثالث يعود، وببساطة، إلى نقص في الخيال، ويمثِّل خطأً غالباً ما انحرف بالتأويل التاريخي. وإن السِّمات الخاصة للعملية التاريخية التي تدهش المحلِّل تجنح في عقله إلى الانزلاق إلى وضعية الأسباب الأساسية سواء كان لها مطلب في ذلك الدور أو لم يكن. وعلى سبيل المثال، ما يشار إليه، عادةً، باسم نهوض الرأسمالية، يتطابق تطابقاً تقريبيّاً مع تدفّق الفضة من مناجم بوتوسي (Potosi) ومع وضع سياسي كان فيه إنفاق الأمراء قد فاق دَخلهم، لذا اضطرّوا للاقتراض باستمرار. والواقعتان، كلاهما، تتصلان، بطرق مختلفة، بالتطورات الاقتصادية لتلك الأزمنة. وحتى ثورات الفلاحين والثورات الدينية يمكن ربطها بهما، وبمعقوليّة. والمحلِّل يميل إلى القفز إلى الاستنتاج بأن نهوض نظام الأشياء الرأسمالي مرتبط ارتباطاً كلّياً بهما، بمعنى يفيد أنه من دونهما (وعوامل أخرى قليلة من النوع ذاته) كان العالم الإقطاعي أخفق في تحويل نفسه إلى العالم الرأسمالي. غير أن هذا رأي آخر، وهو رأي ليس له ما يجيزه إطلاقاً، كما يبدو. وكل ما يمكن الجزم به هو أن هذا كان الطريق الذي سارت فيه الأحداث. ولا يعني ذلك عدم وجود طريق آخر. وفي هذه الحالة، وبالمناسبة، لا يمكن حتى القول إن تلك العوامل ميّزت التطوّر الرأسمالي، لأنه، بالرغم من أنها ميّزته من بعض النواحي، فهي عوّقته من نواح أخرى.

ومثل ذلك، وكما رأينا في الفصل السابق، نقول، إن فرص المشروع التي تقدمها المناطق الجديدة التي يُراد استغلالها كانت، وبلا أدنى ريب، فريدة، لكن بمعنى جميع الفرص. ولا مسوِّغ للافتراض القائل بأن أي شيء يدخل في المكان الفارغ لابدّ أن يكون

أقلّ أهميةً، بأي معنى نختاره لتلك الكلمة، وليس «إغلاق الحدود» وحده سيكون سبباً لحدوث فراغ. كذلك، فإن السيطرة على الجوّ قد يكون أهم من فتح الهند - ويجب ألاّ نخلط بين الحدود الجغرافية والحدود الاقتصادية.

صحيح أن الوضعيات النسبية للأقطار أو المناطق قد تتغيّر تغيّراً كبيراً عندما يُستبدل نوع من فرص الاستثمار بنوع آخر. وكلما كان القطر أو المنطقة أصغر وكلما توثّقت حظوظه أكثر بعنصر واحد في العملية الإنتاجية، يقل شعورنا بالثقة بما يكتنزه المستقبل له، عندما يستنفد ذلك العنصر. وهكذا، نجد إن البلدان أو المناطق الزراعية قد تخسر، بشكل دائم، بسبب المنتوجات التركيبية الاصطناعية المنافسة (مثل الحرير الاصطناعي، والأصبغة، والمطّاط الاصطناعي)، ولن يريحها القول، إنه إذا نظر إلى العملية ككل، فسيكون هناك ربح صاف في الناتج الكلّي. وصحيح، أيضاً القول: إن النتائج الممكنة لذلك قد تتقوّى بانقسام العالم الاقتصادي إلى مناطق قومية معادية. وأخيراً نقول: صادق هو القول الذي يفيد بأن كل ما نقدر على التأكيد عليه هو أن تلاشي فرص الاستثمار الطارئ على تطوّر الأقطار الجديدة - هذا، إذا كان تلاشيها قد سبق حدوثه - لا حاجة لأن يسبِّب فراغاً يؤثّر، بالضرورة، على معدّل الزيادة في الناتج الكلّي. ونحن لا نستطيع أن نؤكِّد على أنها ستستبدل بما يعادلها، على الأقل. ويمكننا أن نشير إلى الواقعة التي تفيد بأن تطوّرات إضافية تكميلية ستنشأ، وبصورة طبيعية، من ذلك التطوّر في البلدان ذاتها أو في بلدان أخرى، ويمكننا أن نثق ببعض الثقة في قدرة الآلة الرأسمالية على إيجاد فرص جديدة أو خلقها، إذ إنها معدَّة لهذا الهدف ذاته، لكن مثل هذه الاعتبارات لا تنقلنا إلى ما وراء نتيجتنا السلبية. ويكفي تماماً أن نتذكّر أسباب مباشرتنا درس الموضوع.

3 ـ وهناك حجّة مماثلة تنطبق على النظرة المقبولة على نطاق واسع، والتي تفيد بأن الخطوة الواسعة في التقدم التكنولوجي قد اتّخذت، ولم يبق سوى إنجازات صغيرة. وما فتئت هذه النظرة لا تعطي مجرد الانطباعات التي كان تصوّرها من منظور حالة الأشياء خلال أزمة العالم وبعدها - نعني، عندما كان الغياب الواضح لآراء جديدة من الحجم الأول جزءاً من النموذج المألوف لأي ركود كبير - فإنها تمثّل تمثيلاً أفضل من تمثيل «إغلاق الحدود الإنسانية»، الخطأَ في التأويل الذي يقترفه الاقتصاديون. ونحن الآن في أدنى درجات موجة المشروع الذي خلق معمل الطاقة الكهربائي، والصناعة الكهربائية، والمزرعة والبيت المزوّدين بالطاقة الكهربائية والسيارة. ونحن نجد كل ذلك رائعاً جداً، ولا نستطيع أن نرى من أي مكان ستأتي فرص ذات أهمية يمكن مقارنتها بما حصل، وذلك لغاية حياتنا. والواقع هو أن وعد الصناعة الكيميائية وحده كان أعظم مما كان يمكن توقعه، لنقل، في عام 1880، هذا إذا لم نذكر الواقعة القائلة أن مجرد استخدام إنجاز عصر الكهرباء، وإنتاج منازل حديثة للجماهير يكفيان لتوفير فرص استثمارية لزمن آت ليس بقصير.

إن الإمكانيات التكنولوجية بمثابة بحر لا ترسمه خريطة. ونحن يمكننا أن نفحص منطقةً جغرافية، ونقيّم، وإن يكن تقييمنا بالرجوع إلى تقنيّة إنتاج زراعي مفترضة الخصوبة النسبية لقطع فردية من الأرض. ويمكننا، بافتراض وجود تلك التقنيّة وعدم اعتبار تطوّراتها المستقبلية الممكنة، أن نتخيّل (مع أن هذا خاطئ من الوجهة التاريخية) أن أفضل القطع هي التي تُحرث أولاً، وبعدها التي تليها بالأفضلية، وهكذا. وفي وقت ما، خلال هذه العملية، لا تبقى إلاّ قطع الأرض الأقلّ أفضليةً لحراثتها في المستقبل. غير أننا لا نستطيع أن نفكّر، على هذا المنوال، بالإمكانيات المستقبلية للتقدم

التكنولوجي. ولا نستطيع الاستدلال من واقعة كون بعض القطع قد استغل قبل القطع الأخرى، إن الأولى هي أكثر إنتاجاً من الأخيرة. وأن القطع التي بقيت تحت رحمة الآلهة قد تكون أكثر إنتاجاً أو أقل إنتاجاً من أيّ من القطع التي خضعت لملاحظتنا. ثم نقول، لا يُقدِّم هذا سوى نتيجة سلبية تعجز عن تحويلها إلى إيجابية حتى الواقعة التي تفيد بأن «التقدم» التكنولوجي يميل، عبر تنظيم البحث وعقلنته، وعبر الإدارة، إلى أن يصبح أكثر فعاليةً وأكثر رسوخاً. غير أن النتيجة السلبية تكفينا، أي: لا يُوجد سبب لتوقّع إضعاف معدل الناتج عبر استنفاد الإمكانيات التكنولوجية.

4 ـ بقي علينا أن نلاحظ نوعين مختلفين من فرع نظرية تلاشي فرصة الاستثمار هذا. لقد اعتقد بعض الاقتصاديين أن قوة عمل كل بلد يجب أن تتلاءَم، في وقت أو آخر، مع التجهيزات الضرورية. وهم يقولون في مناقشتهم أن هذا قد تحقق، وبصورة تقريبية، في مجرى القرن التاسع عشر. وبينما كان يتحقق، خلق، وبصورة متلاحقة، طَلَباً جديداً للسلع الرأسمالية، بينما لم يبقَ، وهو يمنع الإضافات، إلاّ طَلَب الاستبدال بعد ذلك وإلى الأبد. لذا، فإن فترة التسليح الرأسمالي بالمعدّات صارت فاصلاً فريداً، في الأخير، متميّزاً ببذل الاقتصاد الرأسمالي كل جهده بغية أن يخلق لذاته، التتمة الضرورية للأدوات والآلات، وليصبح مجهَّزاً لهدف إنتاج أكبر بمعدّل من المستحيل، الآن، الحفاظ عليه. والواقع أن هذه صورة مذهلة للعملية الاقتصادية. ألم يكن هناك تجهيزات من المعدّات في القرن الثامن عشر، أو في الزمن الذي كان فيه أجدادنا يسكنون الكهوف؟ وإذا كانت هناك معدّات، لماذا، كانت الإضافات التي حصلت في القرن التاسع عشر أكثر تخمةً من أيّ مما حصل قبلاً؟ وعلاوةً على ذلك، نقول، إن الإضافات إلى ترسانة الرأسمالية، هي

تنافسية، كقاعدة، مع أجزائها التي وجدت قبلها. وهي قضت على المنفعة الاقتصادية لهذه الأجزاء. لذا، فإن مهمّة توفير المعدّات لا حلّ لها يكون نهائياً وحاسماً. وإن الحالات التي تكفي فيها التبديلات بالمعدّات الاحتياطية لحلّها هي حالات استثنائية - كما يحصل، وبصورة عادية، في حال غياب تغيّر تكنولوجي. وهذا واضح، وبخاصة، حيث تكون طرق الإنتاج مجسّدةً في صناعات جديدة، ومن الواضح أن معامل السيارات لم تُموَّل من خفض قيمة حسابات سكك الحديد.

ومما لا شك فيه، أن القارئ سيلاحظ أنه حتى لو كنا قادرين على القبول بمقدِّمات هذه الحجّة، فلا نتيجة تتبعها، بالضرورة، تفيد بوجود نبوءة تشاؤمية تتعلق بمعدل توسّع الناتج الكلّي. وعلى العكس من ذلك، فقد يقوم القارئ باستدلال منطقي مضاد، أي أن الحيازة على مخزون كبير من السلع الرأسمالية التي تكتسب دواماً، اقتصادياً عبر التجديد المستمر لابدّ من أن تيسِّر الزيادة الإضافية في الناتج الكلّي. وإذا كان الأمر كذلك، يكون مصيباً تماماً. وتقوم الحجّة برمّتها على الاضطراب الذي يُتوقَّع إذا واجه الاقتصاد المعدّ للإنتاج الرأسمالي معدَّلاً منخفضاً في زيادة الطَلَب المقابل. غير أن هذا الاضطراب الذي حدوثه ليس مفاجئاً بحيث يمكن المبالغة به، وبسهولة. فعلى سبيل المثال، نذكر صناعة الفولاذ ونقول، إنها تعرّضت لصعوبات عظيمة في عملية تحويل نفسها من صناعة تنتج سلعاً رأسمالية فقط، إلى صناعة تنتج سلعَ مستهلكين من النوع الذي يدوم، بصورة رئيسة، أو منتوجات نصف منتهية لتستعمل في إنتاج سلع للمستهلكين تدوم. ومع أن التعويض قد لا يكون ممكناً في كل صناعة السلع الرأسمالية القائمة، فإن المبدأ المعمول به هو ذاته في جميع الحالات.

أما النوع الآخر، فهو هذا. إن تفجّرات النشاط الاقتصادي التي من عادتها أن تنشر أعراض الازدهار في الكيان الاقتصادي كله كانت مرتبطة، دائماً، بظاهرات التوسع في إنفاق المنتجين والتي كانت، بدورها، مرتبطةً بإنشاء معمل إضافي ومعدّات تجهيزية إضافية. والآن، اكتشف بعض الاقتصاديين، أو ظنوا أنهم اكتشفوا، أنه، في الوقت الحاضر، تميل العمليات التكنولوجية الجديدة إلى أن تتطلّب رأسمالاً ثابتاً أقل، بهذا المعنى، مما اعتادوا عليه في الماضي، وبخاصة في الحقبة التي بنيت فيها سكك الحديد. والاستدلال الممكن هو أن الإنفاق على الانشاءات الرأسمالية ستنقص أهميتها النسبية. وبما أن هذا سيؤثر عكسياً على تلك التفجرّات المتقطِّعة للنشاط الاقتصادي التي لها علاقة كبيرة بمعدّل الزيادة الملاحَظ في الناتج الكلّي، فما ينتج أيضاً هو أن هذا المعدَّل سيهبط، وبخاصة إذا استمر التوفير بمعدّله القديم.

إن ميل الطرق التكنولوجية الجديدة إلى أن تصبح، وبصورة متزايدة، موفِّرةً للرأسمال لم يحصل، إلى الآن، بحثه كفاية. وإن الدليل الإحصائي حتى عام 1929 - والمعطيات الأخيرة لا تتصف بعلاقة بالهدف - يشير إلى الجهة الأخرى، وكل ما قدّمه الذين رعوا النظرية المدروسة هو عدد من الأمثلة المنفصلة التي يمكن مقابلتها بأخرى. غير أننا نقول، لنسلِّم بوجود مثل هذا الميل. عندئذٍ، سنواجه المسألة الصورية ذاتها التي شغلت الكثير من الاقتصاديين في الماضي في قضية وسائل توفير العمل. ويمكن لهذه أن تؤثر في مصالح العمل إيجاباً أو سلباً، لكن لا أحد يشك في أنها، وبصورة إجمالية، هي لصالح توسيع الناتج. ولا يختلف هذا في حالة الوسائل التي تقتصد الإنفاق على سلع الرأسمال لكل وحدة من الناتج النهائي - بعيداً عن الاضطرابات الممكنة في عملية توفير الاستثمار التي جرت العادة على المبالغة فيها. والواقع هو أن القول، إن أيّ عملية

جديدة ناجحة اقتصادياً تقتصد العمل والرأسمال ليس قولاً بعيداً عن الصواب. إن سكك الحديد وفّرت الرأسمال بالمقارنة مع الإنفاق على النقليات بواسطة عربة البريد أو العربة عموماً والعدد نفسه من المسافرين والكميات نفسها من السلع، التي تنقل الآن بواسطة سكك الحديد ونفقاتها. وكذلك، فإن إنتاج الحرير بواسطة أشجار التوت ودود القز يمكن أن يكون أكثر استهلاكاً للرأسمال - لا أعرف - من إنتاج كمية مساوية من نسيج الحرير الصناعي. وقد يكون ذلك محزناً جداً لمالكي الرأسمال الذين غرقوا في نوع الإنتاج الأول. غير أن ذلك لا يعني نقصاً في فرصة الاستثمار. ومن المؤكَّد أنه لا يعني، بالضرورة، نقصاً في توسيع الناتج. والذين يأملون أن يروا الرأسمالية تنهار بمجرد أن تتمادى وحدة الرأسمال في نتيجتها الإنتاجية أكثر من المعتاد، عليهم أن ينتظروا مدة أطول.

5 ـ وأخيراً، بما أنه جرت العادة أن يعالج الموضوعَ اقتصاديون كان هدفهم التأثير على الشعب بضرورة حرف العجز الحكومي، فهناك نقطة أخرى تنشأ، وهي أن مثل فرص الاستثمار الباقية تلك تلائم الشعب أكثر مما تلائم المشروع الخاص، وهذا صحيح بمقدار. **أولاً**: مع زيادة الثروة، هناك خطوط إنفاق معينة ستوجد، لا تدخل، بصورة طبيعية، في أيّ حسابات للربح والإنفاق، مثل الإنفاق على تجميل المدن، وعلى الصحة العامة... إلخ. **ثانياً**: هناك قطاع من النشاط الاقتصادي دائم التوسّع يميل إلى الدخول في منطقة الإدارة العامة، مثل وسائل النقل، وأحواض السفن، وإنتاج الطاقة، والتأمين، وذلك، لأن هذه الصناعات يزداد خضوعها لطرق الإدارة العامة. ويتوقع أن يتوسَّع الاستثمار القومي واستثمار البلديات، بصورة مطلقة وبصورة نسبية، حتى في مجتمع رأسمالي كله، تماماً مثل أشكال أخرى من التخطيط العام.

غير أن ذلك هو كل شيء. ولكي ندركه لا نحتاج إلى بناء فرضية عن مجرى الأشياء في القطاع الخاص للنشاط الصناعي. وعلاوةً على ذلك، وانسجاماً مع هدفنا الحالي نقول، إنه ليس مهماً إذا كان الاستثمار في المستقبل وكذلك التوسع الطارئ في الناتج حصلا على تمويل وإدارة، بمقدار كبير أو صغير، من قِبَل الوكالات العامة لا الخاصة إلاّ إذا قيل إنه، بالإضافة إلى ذلك، فإنّ التمويل العام سيفرض نفسه لأن العمل الخاص يعجز عن مواجهة ظواهر العجز المالي المتوقعة في المستقبل من **أي** استثمار وهذا الأمر كنا قد عالجناه من قبل، على كل حال.

الفصل الحادي عشر
حضارة الرأسمالية

وبمغادرتنا منطقة الاعتبارات الاقتصادية الصرفة، نتحول الآن إلى التتمة الثقافية للاقتصاد الرأسمالي ـ أي إلى بنيته الفوقية الاجتماعية ـ البسيكولوجية، هذا، إذا رغبنا في الكلام باللغة الماركسية ـ وإلى العقلية المميّزة للمجتمع الرأسمالي، وبخاصة للطبقة البورجوازية. وباختصار شديد، يمكن نقل الوقائع البارزة كما يأتي:

منذ خمسة آلاف سنة واجه الإنسان أخطار بيئته وفرصها بطريقة اتفق «المؤرّخون السابقون»، والسوسيولوجيون والإثنولوجيون على وصفها بأنها تعادل، وبصورة تقريبية، موقف الجماعات البدائية في الزمن الحديث[1]. إن عنصرين من عناصر هذا الموقف يهماننا، وهما:

(1) بحث من هذا النوع يذهب إلى ما هو أبعد من ذلك. غير أني أعتقد أن مرحلة جديدة منه لابدّ أن تكون قد ابتدأت من آمال لوسيان ليفي ـ برول (Lucien Lévy-Bruhl). انظر، بصورة خاصة كتابيه: (*Fonctions mentales dans les sociétés inférieures*, 1909) و(*Le surnaturel et la nature dans la mentalité primitive*, 1931) وهناك مسافة كبيرة بين الموقف المتّخذ في الكتاب الأول والموقف في الكتاب الثاني يمكن إدراك أحداثها المهمة في الكتابين: (*Mentalité primitive*, 1921) و(*L'âme primitive*, 1927) وبالنسبة إلينا، نرى أن ليفي برول مرجع مفيد، لأنه يشاركنا، مشاركةً كاملة، بفكرتنا ـ والواقع هو أن عمله يبدأ =

الطبيعة «الجمعية» و«العاطفية» للعملية العقلية البدائية، والتي تتداخل، جزئياً مع ما سوف أدعوه هنا: السحر، وإن يكن هذا الوصف ليس صحيحاً بصورة كاملة. وبالعنصر **الأول** أدلّ على الواقعة التي تفيد بأن الأفكار الجمعية، في الجماعات الصغيرة وغير المحدَّدة أو التي ليست محدَّدة كثيراً، تفرض نفسها، بصرامة، على عقل الفرد، أشدّ مما تفعل في الجماعات الكبيرة والمعقَّدة، وأن النتائج والقرارات يُتَوصَّل إليها بطرق تتصف، نسبةً لغرضنا، بمعيار سلبي، هو: عدم اعتبار ما نسميه منطقاً، وبخاصة، عدم اعتبار قانون عدم التناقض. أما العنصر **الثاني**، فأدلّ فيه على استعمال مجموعة من المعتقدات التي لا تكون منفصلةً انفصالاً كاملاً عن الخبرة - مثلاً، لا تبقى وسيلة سحرية بعد سلسلة من الخيبات - غير أنها تُدخِل في سلسلة الظواهر الملاحَظة كائنات أو تأثيراً مستمداً من مصادر غير تجريبيّة[2]. وإن التشابه بين هذا النوع من العملية العقلية والعمليات العقلية للمصابين بالاضطرابات العصبيّة كان قد أشار إليها ج. درومار (G. Dromard) (1911) وكان مصطلحه: (*délire d'interpretation*) مثيراً وس. فرويد (S. Freud) في كتابه: (*Totem und Tabu*, 1913). غير أن ذلك لا يعني أنه غريب عن عقل الإنسان العادي في زماننا. وعلى العكس من ذلك، فإن أيّ مناقشة للمسائل السياسية

= منها ـ أي أن الوظائف «التنفيذية» للتفكير والبنية العقلية للإنسان يتحدَّدان، وعلى الأقل جزئياً، من بنية المجتمع الذي يتطوران فيه. وليس مهماً، بالنسبة إلى ليفي ـ برول أن يصدر هذا المبدأ عن كونت (Comte)، وليس عن ماركس.

(2) هناك ناقد صديق للمقطع أعلاه، تجادل معي على أساس أنني لم أكن أعني ما تقول، لأنه، في تلك الحالة، عليّ أن أسمي «قوة» الفيزيائي وسيلة سحرية. وذلك، وبالضبط، ما أعنيه، إلاّ إذا جرى الاتفاق على أن كلمة قوة هي مجرد اسم لثابت مضروب بالزمن الثاني المشتق من النقلة. انظر الجملة الآتية في النص، وحدها.

قد تقنع القارئ أن جسماً مهماً وكبيراً من عملياتنا الخاصة لها ذات الطبيعة - لتعمل. لذا، فإن التفكير العقلاني أو السلوك العقلاني والحضارة العقلانية لا تتضمن غياباً للمعايير المذكورة، وإنما إبطاءً متتالياً لقطاع الحياة الاجتماعية أو توسيعاً لها، نعني الحياة الاجتماعية التي داخلها يتعامل الأفراد والجماعات مع موقف مفترض، **أولاً**: بمحاولة الاستفادة القصوى منه - ولا يكون ذلك ممكناً بصورة كلية - طبقاً لأفكارهم الخاصة. و**ثانياً**: بتطبيق قوانين الاتّساق المنطقي وعدم التناقض التي نسميها منطقاً. و**ثالثاً**: على أساس افتراضات تحقق شرطين، هما، أن يكون عددها في الحدّ الأدنى، وأن يكون كل واحد منها قابلاً للتعبير عنه بمفردات الخبرة الممكنة[3].

طبعاً، كل هذا لا يكفي، لكنه يكفي لغرضنا. وعلى كل حال، هناك نقطة إضافية أخرى تتعلّق بتصوّر الحضارات العقلية سوف أذكرها، هنا، وللعودة إليها في المستقبل. وعندها تتوسع عادة التحليل العقلي لأعمال الحياة اليومية والسلوك العقلي فيها، فإنها ترتد إلى كتلة الأفكار الجمعية وتنتقدها و«تسوِّغها» بمقدار عن طريق أسئلة من قبيل، لماذا يجب أن يكون هناك ملوك وبابوات، أو تبعيّة أو ضرائب أو مِلكيّة. وبالمناسبة، نقول، إنه، من المهم أن نلاحظ، أنه، في حين أن معظمنا يقبل مثل هذا الموقف بوصفه عَرَضاً من أعراض «مرحلة أعلى» للتطوّر العقلي، فإن هذا الحكم القيمي لا تنتجه النتائج، بالضرورة وبكل معنى. والموقف العقلي قد ينفع مع معلومات وتقنيّة غير كافية حتى أن الأعمال - وبخاصة الميل الجراحي العام - التي تحدثها، يمكن أن تبدو، لملاحِظ، في فترة

(3) تم اختيار هذه العبارة الكثّية للاحتراس ضد اعتراض واضح.

زمنية تالية، أقل شأناً من الأعمال والميول اللاّجراحية المرتبطة بمواقف يشعر أكثر الناس أنهم ميّالون إلى نسبتها إلى درجة أدنى من الذكاء (.I. Q)، ونحن نقول هذا، حتى من منظور عقلي محض. وهناك مقدار كبير من الفكر السياسي في القرنين السابع عشر والثامن عشر يوضِّح هذه الحقيقة التي طال نسيانها. ولم تكن الانتقادات المضادة «المحافظة» أكثر عمقاً في رؤيتها الاجتماعية فقط، وإنما في تحليلها أيضاً، هذا، مع أنها تبدو مضحكةً لكتّاب عصر التنوير.

والآن، نقول، إن الموقف العقلي فرض نفسه على العقل الإنساني انطلاقاً من الضرورة الاقتصادية، بصورة رئيسة، ونحن كجنس بشري، مدينون إلى العمل الاقتصادي اليومي بتدريبنا الابتدائي على التفكير والسلوك العقليين - وأنا لا أتردّد في القول، إن كل المنطق هو مشتق من نمط القرار الاقتصادي، أو أقول مستعملاً عبارةً محبَّبةً لديّ، إن النمط الاقتصادي هو مصفوفة(*) منطقية. ويبدو هذا مقبولاً للسبب التالي، لنفترض أن إنساناً «بدائياً» ما يستعمل أكثر الآلات بدائيةً، كان أولاد عمومتنا من الغوريلا يقدّرونها، نعني العصا، وأن هذه العصا قد انقسمت في يده. إذا حاول أن يعالج العطب عن طريق تلاوة صيغة سحرية ـ فهو، على سبيل المثال، قد يتمتم بكلمتي عرض وطلب، أو بكلمتي تخطيط وسيطرة متوقِّعاً أنه إذا كرّر هذه الكلمات تسع مرات تماماً، فإن

(*) المصفوفة (Matrix) مصطلح من مصطلحات الرياضيات (والمنطق الرياضي) وهي عبارة عن مجمّع من الصفوف والأعمدة التي تحتوي على أعداد حسابية أو رموز جبرية، مثل الصورة الآتية:

3517
X243
.89y1

قطعتي العصا سوف تلتحمان من جديد - فإنه، عندئذٍ، يكون في منطقة التفكير السابق للتفكير العقلي. وإذا تلمّس الطريق الأفضل لوصل القطعتين أو الحصول على عصا أخرى، فإنه يكون عقلانياً بالمعنى الذي نفهمه. كلا الموقفين ممكنان، طبعاً. غير أنه يعود للعقل أن يكشف في هذه الحال ومعظم الأعمال الاقتصادية الأخرى، فشل الصيغة السحرية، ويراه واضحاً بأكثر مما يكون، أي فشل للصيغة التي تجعل رجلنا منتصراً في قتال، أو محظوظاً في غرام، أو إزاحة عبء الذنب من ضميره. وهذا يعود إلى التحديديّة الصلبة للاقتصاديّ وفي معظم الحالات، لطابَعه الكمّي الذي يميّزه عن مناطق الفعل الإنساني الأخرى، وربما، أيضاً، للرتابة اللّاعاطفية للإيقاع المستمر للحاجات الاقتصادية وإشباعها. وحالما تتكرر العادة العقلية، فإنها تنتشر بفضل التأثير التعليمي للخبرات المفضَّلة في المناطق الأخرى، وهناك أيضاً، تفتح العيون على ذلك الشيء المدهش، نعني، الواقعة.

هذه العملية مستقلّة عن أي زيٍّ خاص، وأيضاً عن الزيّ الرأسمالي للنشاط الاقتصادي، وكذلك هو دافع الربح والمنفعة الذاتية. والواقع هو أن الإنسان، ما قبل الإنسان الرأسمالي لا يقل «اغتصاباً» من الإنسان الرأسمالي. وعبيد الأرض الفلاحون، على سبيل المثال، أو الأسياد الإقطاعيون المحاربون يؤكِّدون على مصلحتهم الذاتية بطاقةٍ وحشية تخصّهم. غير أن الرأسمالية طوّرت العقلانية وأضافت إليها حاشيةً بطريقتين مترابطتين.

أولاً: هي تُعلي من قيمة الوحدة النقدية لتصير وحدة الحساب - وهي ليست، في ذاتها، من مبتدعات الرأسمالية. وهذا معناه أن الممارسة الرأسمالية حوّلت وحدة المال إلى أداة لعقلنة حسابات التكاليف والربح، والتي كان نصبها البرجي مسكَ الدفاتر ذات

المدخلين[4]. ومن غير الخوض في هذا الأمر، نسجّل الملاحظة التي تفيد بأن حساب الكلفة والربح، والذي هو، وبصورة رئيسة، نتاج تطوّر العقلنة الاقتصادية، ردّ على تلك العقلنة، فهو بإبرازه وتحديده الحساب، دفع دفعاً قوياً منطق المشروع. وبالتالي، بعد أن حدّد القطاع الاقتصادي وأدخل فيه لغة الكم، شَرَع هذا النمط من المنطق أو الموقف أو الطريقة في حياته المنتصرة، في إخضاع - وعقلنة - أدوات الإنسان وفلسفاته، وممارسته الطبية، وصورته عن الكون، ونظرته إلى الحياة، وكل شيء في الواقع، بما في ذلك تصوّراته للجمال والعدالة وطموحاته الروحية.

ومن الأهمية بمكان، ومن هذه الناحية، أن نذكر أن العلم الرياضي التجريبي لم يتطوّر في القرن الخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر فقط بمرافقته العملية الاجتماعية التي يُشار إليها، عادةً، بنهوض الرأسمالية، وإنما، أيضاً، خارج قلعة الفكر السكولاستيكي وبمواجهة عداوته المزدرية. وفي القرن الخامس عشر كانت الرياضيات معنيّةً، وبصورة رئيسة، بمسائل الحساب التجاري ومسائل المهندس المعماري. وكانت الوسيلة الميكانيكية النافعة، التي اخترعها رجال الحِرَف، في مصدر الفيزياء الحديثة. وكانت فرديّة غاليليو العاصفة الصارمة فردية الطبقة الرأسمالية الصاعدة. وبدأ الجّراح يعلو

---

(4) لقد جرى التأكيد على هذا العنصر، وزاد التأكيد، من قِبَل سومبارت (Sombart) فمسك الدفاتر ذات المدخلين كان الخطوة الأخيرة في طريق طويل ومتعرّج. وسلفه المباشر كان الممارسة، من وقتٍ إلى آخر، لعملية إنشاء قائمة بالسلع أو الموجودات، وتحديد الربح أو الخسارة، انظر أ. سابوري (A. Sapori)، في: *Biblioteca Storica Toscana*, VII, 1932,

وإن بحث لوقا باسيولي (Luca Pacioli) حول مسك الدفاتر في عام 1914، يقدم، بتاريخه، مَعلَماً مهماً. وبالنسبة إلى تاريخ الدولة وسوسيولوجيّتها، من المهم الملاحظة أن مسك الدفاتر لم يُعَقلَن استخدامه في إدارة الأموال العامة إلاّ في القرن الثامن عشر، وحتى، عندئذٍ، دخل بطريقة ناقصة وبشكل بدائي متعلق «بالقضاء».

على القابلة المولِّدة والحلاّق. والفنان الذي كان في الوقت نفسه مهندساً ومقاولاً ـ وهو النموذج الذي خلَّده رجال مثل فينشي (Vinci)، وألبرتي (Alberti)، وسيلّيني (Cellini) وحتى ديورر (Dürer)، أشغل نفسه بخطط التحصين - يوضِّح أوضح توضيح ما أعني وبلعنة الأساتذة السكولاستيكيين - كل هذا في الجامعات الإيطالية بيّنوا عن إدراك أكثر مما ننسبه إليهم. والمشكلة لم تكن في الآراء الفردية غير الأرثوذكسية. وأي مفكر محترم من النمط المدرسي يمكن الوثوق بأنه سيحوّل نصوصه لتلائم نظام كوبرنيكوس(*). غير أن هؤلاء الأساتذة شعروا، وكان شعورهم في محلّه، بالروح الدافعة وراء مثل هذه الأعمال الجريئة ـ إنها روح الفردية العقلانية، الروح التي ولّدتها الرأسمالية الصاعدة.

ثانياً: لم تنتج الرأسمالية الصاعدة الموقف العقلي للعلم الحديث فحسب، أي الموقف الذي يَمثُل في طرح أسئلة معيّنة والسعي إلى الإجابة عليها بطريقة معينة، وإنما خلقت الرجال والوسائل، أيضاً. وبتدميرها البيئة الإقطاعية وزعزعتها السلام العقلي للمزرعة والقرية (بالرغم من وجود الكثير مما يمكن مناقشته عن دير الرهبان) وبخاصة بخلقها الفضاء الاجتماعي لطبقة جديدة قامت على الإنجاز الفردي في الميدان الاقتصادي، وبدورها هي، جذبت إلى ذلك الميدان الإرادات القوية والعقول القوية. والحياة الاقتصادية السابقة للرأسمالية لم تترك مدىً لإنجاز يؤجّل بقاء الحدود الطبقية

(*) المقصود بنظام كوبرنيكوس النظرية التي تقول بأن الأرض تدور حول الشمس معاكسة وجهة نظر بطليموس (Ptolemy) القديمة والتي تبنّتها الكنيسة والتي تقول بمركزية الأرض، وأن الشمس تدور حولها. نظرية العالم الفلكي الألماني كبلر (Kepler) التي هي في صميم علم الفلك المعاصر هي نظرية كوبرنيكوس بعد تعديلها من نواح وتحسينها. وتجدر الإشارة إلى أن كوبرنيكوس كان رجل الدين ولم يجرؤ على نشر نظريته خوفاً من اضطهاد الكنيسة!

أو، نقول بطريقة مختلفة، يكون كافياً لخلق مواقع اجتماعية يمكن مقارنتها بمواقع أعضاء الطبقات الحاكمة زمانئذ، ولا نقول إنه منع الصعود، عموماً[5]. بل كان نشاط الأعمال، وبكلام عريض، تابعاً، بصورة جوهوية، حتى في ذروة النجاح داخل نقابة الحرفيين، وكان يصعب الخروج من تلك التبعيّة. وكانت السبل الرئيسة للتقدم والكسب الكبير في الكنيسة - وكان يمكن الوصول إليها في القرون الوسطى كما الآن - ويمكن أن نضيف إليها المحاكم العليا التابعة لذوي السلطة في المقاطعات، وهَرَميّة أو تراتبيّة لوردات الحرب - كل ذلك، يمكن أن يصل إليه كل إنسان مناسب جسدياً ونفسياً، حوالي القرن الثاني عشر، وبعده. وليس إلاّ عندما كشف المشروع الرأسمالي - الذي ابتدأ تجارياً ومالياً، ثم في المناجم، وأخيراً، عندما صار صناعياً - عن إمكانياته حتى بدأت القدرة فوق العادية والطموح يتحوّلان إلى الأعمال كسبيل ثالث. وكان النجاح سريعاً وواضحاً، لكن بُولغ به كثيراً نسبةً إلى الوزن الاجتماعي الذي حمله في البداية. وإذا نظرنا عن كَثَب إلى حياة جاكوب فوجر (Jacob Fugger)، على سبيل المثال، أو أغوستينو تشيجي (Agostino Chigi) فسوف نقتنع أنهما لم يملكا من القوة ما تُمكّنهما من توجيه خطط الملك شارلكان (Charles V) أو البابا ليو العاشر (Leo X) وأنهما دفعا كثيراً جداً لمثل هذه الامتيازات التي تمتعوا بها[6]. ومع

---

(5) نحن ميّالون أكثر ما يجب إلى النظر إلى البنية الاجتماعية في القرون الوسطى على أنها سكونية أو جامدة. والواقع هو أنه وُجدت **دورات أرستقراطية** (*Circulation de aristocracies*). وإن العناصر التي ألّفت الطبقة العليا حوالي عام 900 تلاشت، عملياً، في عام 1500.

(6) لا تُستثنى من ذلك عائلة ميديتشي (Medici). فمع أن ثروتها ساعدتها على اكتساب سلطة في حكومة فلورنسا، فإن هذه السلطة، لا الثروة، في حدّ ذاتها، هي التي تشرح الدور الذي لعبته العائلة. وفي كل حال، كان أفراد العائلة التجار الوحيدين الذين =

ذلك، كان نجاح عمل المقاولات مدهشاً بما فيه الكفاية ليجذب أفضل الأدمغة وليخلق، بالتالي، نجاحاً إضافياً - نعني توليد بخار إضافي للآلة العقلية. لذا، وبهذا المعنى، فإن الرأسمالية - وليس مجرد النشاط الاقتصادي، بوجه عام - كانت، في نهاية الأمر، القوةَ الدافعة لعقلنة السلوك الإنساني.

ونحن الآن، وبعد مسيرة طويلة، نجد أنفسنا وجهاً لوجه مع الهدف[7] المباشر الذي لابدّ لتلك الحجّة المعقَّدة وغير الوافية أن تؤدّي إليه. وليس المعمل الميكانيكي الحديث وحده، ولا حجم الناتج الذي يتدفَّق منه وحده، ولا التكنولوجيا الحديثة والتنظيم الاقتصادي وحدهما، بل كل سمات وإنجازات الحضارة الحديثة هي، مباشرة ومداورةً، منتوجات العملية الرأسمالية. فيجب أن يشملها أي بيان للميزانية يخصّها وأي حكم يتعلق بأعمالها النافعة وغير النافعة.

وهناك نمو العلم العقلي وقائمة طويلة تحتوي على تطبيقاته: فالطائرات، والبرّادات، والتلفزيون، وذلك النوع من الاشياء يمكن التعرف مباشرة على أنها نتائج اقتصاد الربح. وبالرغم من أن المستشفى الحديث، وكقاعدة، ليس هو للربح، فهو نتاج الرأسمالية، ليس لأن العملية الرأسمالية تقدم الوسائل والإرادة، فقط، وإنما لسبب أكثر أساسيّة، ألا وهو، لأن العقلانية الرأسمالية تقدم الطرائق التي طوَّرت الطرق المستعملة في هذه المستشفيات.

= ارتفعوا إلى درجة المساواة مع الشريحة العليا في العالم الإقطاعي. ولا نجد استثناءات حقيقية إلاّ حيثما خلقت الثورة الرأسمالية بيئةً، أو حيثما دمّرت تدميراً كاملاً الطبقة الإقطاعية ـ في البندقية (Venice) وفي الأراضي المنخفضة، على سبيل المثال.

(7) قلنا هدفاً مباشراً، لأن التحليل في الصفحات الأخيرة سيفيدنا، أيضاً، أهدافاً أخرى. والواقع أنه مهم لأي مناقشة جدّية للفكرة الكبيرة الخاصة بالرأسمالية والاشتراكية.

والانتصارات التي لم يُظفر بها بعد ظفراً كاملاً ولكنها ستتحقق عن قريب، على السرطان، ومرض الزّهري، والسلّ، فهذه ستكون إنجازات رأسمالية مثلما كانت السيارات، وأنابيب النفط، وفولاذ بيسمر (Bessemer). وفي حال الطب، هناك مهنة رأسمالية وراء الطرائق، وهي رأسمالية لأنها تعمل، وبدرجة كبيرة، بروح الأعمال، ولأنها إستحلاب للبورجوازية الصناعية والتجارية. وحتى لو لم يكن الأمر كذلك، فإن علم الطب وعلم الصحة سيظلان من المنتوجات التابعة للعملية الرأسمالية تماماً مثل علم التربية الحديث.

وثمّة الفن الرأسمالي وأسلوب الحياة الرأسمالي. وإذا حصرنا أنفسنا بموضوع الفن التشكيلي، كمثل، بغية الاختصار، ولأن جهلي في هذا الميدان أقل منه في الميادين الأخرى وإذا وافقنا (وأظن أن هذا خطأ) أن نبدأ حقبة زمنية بالرسوم الجصّية الجدارية وعلى السقوف لجيوتو آرينا (Giotto Arena) وتابعنا الخط التالي (مع أني أعتقد بأن لا شيء أسوأ من هذه الحجج «الخطّية»): جيوتو - ماساتشيو (Giotto - Masaccio) - فيند (Vind) - مايكل أنجلو (Michel angelo) - غريكو (Greco)، فلا يستطيع أي مقدار من التأكيد على الحماسة الصوفية في حالة غريكو أن يلغي فكرتي عند أي شخص له عينان تريان. وتُقَدَّم تجارب فِينشي (Vinci) للمشككين الذين يرغبون أن يلمسوا العقلانية الرأسمالية بأناملهم. وإذا رُسم هذا الخط (بل، وأنا أعرف) يمكن جعله يرسينا (وربما بتلهّف) في التضاد بين دولاكروا (Delacroix) وآنغر (Ingres). حسناً، ها نحن هناك: سيزان (Cézanne)، فان غوغ (Van Gogh)، بيكاسو (Picasso) أو ماتيس (Matisse) سوف يقومون بالبقية. فتسييل المذهب التعبيري للموضوع يشكل نتيجة منطقية مدهشة. وقصة الرواية الرأسمالية (التي تتوّجت في رواية غونكور (Goncourt): «وثائق مكتوبة صعوداً») هي مثل توضيحي أفضل، غير أن ذلك واضح.

ويمكن وصف تطوّر أسلوب الحياة الرأسمالي وبسهولة ـ وربما بأكثر ما يكون من قوة التعبير ـ بمفردات ظهور طقم القاعة الحديث.

وأخيراً، هناك كل ما يمكن جمعه حول المركز الرمزي للمذهب الليبرالي الغلادستوني (Gladstonian). ومصطلح الديمقراطية الفردية يؤدّي الوظيفة ذاتها، تماماً - بل بصورة أفضل، لأننا نريد أن نتناول بعض الأشياء التي لم يكن ممكناً أن يوافق، عليها غلادستون، وهناك الموقف الأخلاقي والروحي الذي كرهه، مافتئ في داخل حصن الإيمان. وعند هذه النقطة يمكنني أن أتوقف وأغادرها لولا أن الطقس الديني الراديكالي لم يكن متمثِّلاً، وبدرجة كبيرة، في أشكال نفي بارز لما أقصد نقله. وقد يصرّ الراديكاليون على أن الجماهير تصرخ طالبةً الخلاص من المعاناة التي لا تطاق، وهي تقعقع أغلالها في الظلام واليأس، لكن لم تكن هناك، أبداً، حرية عقل وجسد شخصية **للجميع**، ولا استعداد كاف للمشاركة في التحمّل مع أعداء الطبقة القائدة الفانين ولا حتى تمويلهم، ولا تعاطف نَشط مع الآلام الحقيقية والمزيّفة، ولا استعداد للقبول بالأعباء، كما هو الحال في المجتمع الرأسمالي الحديث. وأي ديمقراطية وُجِدت خارج اتّحادات الفلاحين، فقد تطوّرت تاريخياً، في أعقاب كل من الرأسمالية الحديثة والقديمة. ثم هناك الكثير من الوقائع التي يمكن إيرادها من الماضي لبناء حجّة مضادّة فعّالة، لكنها ليست بذات علاقة بمناقشة الأحوال الحاضرة وبدائل المستقبل[(8)]. وإذا قرّرنا أن نباشر في بحث تاريخي، فإننا سنجد حتى النتيجة الحاصلة التي تفيد بأن عدداً من تلك الوقائع التي قد تبدو للنقّاد

(8) حتى ماركس، والذي في زمانه لم يكن اتهام من هذا القبيل شاذاً كما هو اليوم، فكرة، وبوضوح، أنه من الرغبة به أن يقوّيَ قضيّته بالخوض في حالات كانت، حتى في زمانه، إمّا ماضية أو عابرة، وبوضوح.

الراديكاليين أكثر الوقائع المرشَّحة لهدفهم، هي وعلى الأغلب، مختلفةً، إذا ما نظر إليها في مقارنة مع الوقائع المقابلة في الخبرة السابقة للرأسمالية. ولا يمكن الردّ على ذلك بالقول «تلك أزمنة مختلفة». ذلك، لأن العملية الرأسمالية هي التي صنعت الفرق، وبالضبط.

هناك نقطتان لابدّ من ذكرهما. لقد أشرت قبل قليل، أن التشريع الاجتماعي، أو أقول بصورة أعم، إن التغيرّ المؤسساتي لفائدة الجماهير ليس شيئاً فُرض على المجتمع الرأسمالي من ضرورة ملزمة للتخفيف من بؤس الفقراء العميق والدائم، وإنما الذي حصل هو، بالإضافة إلى رفع مستوى حياة الجماهير بفضل نتائجها الأوتوماتيكية، إن العملية الرأسمالية قدّمت أيضاً، للتشريع الوسائل و«الإرادة». والكلمات التي حصل الاستشهاد بها تتطلّب توضيحاً إضافياً يمكن الوقوع عليه في مبدأ العقلانية المنتشرة. والعملية الرأسمالية تعقلن السلوك والأفكار، وبذلك تطرد من عقولنا بالإضافة إلى الاعتقاد الميتافيزيقي الأفكار الخفيّة، الصوفيّة، والرومانسيّة من كل الأصناف. وهكذا، هي لا تشكِّل طرق حصولنا على غاياتنا فحسب، وإنما هذه الغايات الأخيرة ذاتها. و«التفكير الحر» بمعنى المذهب الواحدي المادي، والعلمانية، والقبول البراغماتي للعالم لهذه الجهة من القبر تنتج من هذا، لكن ليس بفضل ضرورة منطقية، وإنما بصورة طبيعية جداً. ومن جهة، نجد أن شعورنا الموروث بالواجب، وقد جُرِّد من أساسه التقليدي، صار مركّزاً على الأفكار النفعية التي تدور حول تحسين البشرية، وهي التي تبدو، وبصورة لا منطقية، صامدةً في وجه النقد العقلي بأفضل من صمود الخوف من الله، مثلاً ومن جهة أخرى، نجد أن عقلنة الروح ذاتها قد محت بريق القانون فوق التجريبي من كل نوع من أنواع الحقوق الطبقية.

وهذا، مضافاً إليه الحماسة الرأسمالية النموذجية التي تطلب الكفاءة - والخدمة - المختلفتين اختلافاً كاملاً عن كتلة الأفكار التي قد تكون ارتبطت بهذه المصطلحات مع فكرة الفارس النموذجي القديم - يربّي تلك «الإرادة» داخل البورجوازية نفسها. ويشرح المذهب النَّسوي، الذي هو ظاهرة رأسمالية جوهرياً، هذه النقطة بطريقة أكثر وضوحاً. وسوف يتحقق القارئ من أن هذه الميول يجب فهمها فهماً «موضوعياً»، وأنه لذلك، لا يوجد مقدار من الحديث المضاد للنسوية أو المضاد للإصلاح أو حتى أنه لا وجود لمعارضة مؤقتة لأيّ قياس معيّن، يمكن أن يكون برهاناً ضد هذا التحليل. وهذه الأشياء هي أعراض للميول ذاتها التي تتظاهر بأنها تحاربها. وعن هذه المسألة، سنباشر الحديث في الفصول اللاحقة.

ونقول أيضاً، إن الحضارة الرأسمالية عقلانيةً و«مضادةً للبطولة»، والأمران يترافقان. والنجاح في الصناعة والتجارة يتطلّب الكثير من القدرة على الاحتمال، ومع ذلك، فإن النشاط الصناعي والتجاري ليس بطولياً، جوهرياً، بمعنى بطولة الفارس - فليس ثمّة تلويح بسيوف، ولا الكثير من البسالة الجسدية، ولا فرصة للعَدو بحصان مسلَّح ضد عدوّ، يكون هرطوقياً منشقاً عن دين أو وثنيّاً غير متمدن - والأيديولوجيا التي تمجِّد فكرة القتال من أجل القتال والنصر من أجل النصر ذوت في المكتب وسط جميع أعمدة الأرقام. لذلك، فإن البورجوازي الصناعي والتجاري بملكيّته موجودات هي مصدر منفعة وقوة تجعله عرضةً لأن يجتذب اللصَّ النهّاب وجامع الضريبة، وعدم مشاركته أيديولوجيا المحارب، وحتى كرهه لها، تلك الأيديولوجيا التي تنازع المذهب النفعي «العقلاني» وتحاربه، هو، وبصورة أساسيّة مسالم، وميّال إلى الإصرار على تطبيق مبادئ الحياة الخاصة الأخلاقية على العلاقات الدولية. صحيح أن المذهب

السلمي والأخلاق الدولية اللذين يختلفان عن سمات أخرى للحضارة الرأسمالية ويشابهان بعضها، قد حصلت مناصرة لهما في بيئات غير رأسمالية ومن قِبَل وكالات سابقة للرأسمالية، في القرون الوسطى، مثلاً، من قِبَل الكنيسة. فإن المذهب السلمي الحديث والأخلاق الدولية الحديثة، هما، مع ذلك، نتاجان للرأسمالية.

في ضوء الواقعة التي تفيد بأن العقيدة الماركسية - وبخاصة العقيدة الماركسية المتجدِّدة، ومقداراً كبيراً لا يستهان به من الرأي اللاإشتراكي - هي، وكما رأينا في القسم الأول من هذا الكتاب، مضادّة بقوة لهذا الرأي[9]، ولابدّ من الإشارة إلى أن هذا الأخير لم يُقصد منه نفي حقيقة أن عدداً من البورجوازيين قد أبلى بلاءً حسناً طلباً للموقد والمأوى، وأن حكومات بورجوازية كانت عدوانية عند الدفع - مثل حكومتَي أثينا وفينيسيا - أو أنه لا وجود لبورجوازية كرهت الربح والمنافع التجارية الناجمة من فَتح، أو رفضت أن تتدرّب على صورة قومية حربية من قِبَل أسيادها الإقطاعيين أو قادتها، أو بواسطة دعاوى جماعة معينة ذات مصالح. كل ما أقول هو، **أولاً**: أن مثل هذه الأمثلة عن قتاليّة الرأسمالي ليست كما فهمتها الماركسية، بشرحها - بصورة جامعة مانعة، أو بصورة رئيسة - بمفردات المصالح الطبقية أو المواقع الطبقية التي تولِّد، بصورة منظمة، الحروب الرأسمالية التي استهدفت الفتوح. **ثانياً**: هناك فرق بين أن تفعل ما تعتبره عملك العادي في الحياة، والذي من أجله تُعدّ نفسك عقلياً وخارج العقل، والذي بمفرادته تحدّد نجاحك أو فشلك، وأن تفعل ما ليس من خطّك المرسوم في شيء، والذي لا

(9) انظر مناقشتنا لنظرية الإمبريالية الماركسية، في القسم الأول، الفصل الرابع من هذا الكتاب.

يتلاءم معه عملك العادي ولا عقليّتك، والذي يزيد النجاح فيه في اعتبار أكثر المهن بعداً عن البورجوازية. و**ثالثاً**: أن هذا الفرق يخبرنا، وبصورة ثابتة، في الشؤون الدولية والمحلية أيضاً ـ أنه ضد استعمال القوة العسكرية، وأنه للترتيبات السلمية، حتى حيثما يكون ميزان المنفعة المالية يميل، وبوضوح، لجهة الحرب، التي ليست، في الظروف الحديثة، محتملة كثيراً، بصورة عامة. والواقع هو أنه كلما كانت البنية الرأسمالية للأمة وموقفها أكثر كمالاً، فإننا نلاحظ أنها تكون أكثر سلمية ـ وأكثر ميلاً لحساب تكاليف الحرب. وهذا الأمر لا يمكن شرحه بصورة كاملة إلاّ بتحليل تاريخي مفصّل، وذلك، للطبيعة المعقَّدة لكل نموذج مفرد. غير أن الموقف البورجوازي من العسكرة (الجيوش الجاهزة)، والروح التي تفجّر بها المجتمعات البورجوازية الحرب والطرق التي تستعملها فيها، واستعدادها للخضوع لقاعدة غير بورجوازية، في أيّ حالة خطيرة من حالات الحرب الطويلة، هي حاسمة ومقنعة في حدّ ذاتها. لذا، فإن النظرية الماركسية التي تقول، إن الإمبريالية هي المرحلة الأخيرة من تطوّر الرأسمالية تخفق بمعزل عن الاعتراضات الاقتصادية المحضة.

غير أنني لن أقول بوضع خلاصة كما يفترض أن يتوقّع القارئ مني. أي إنني لن أدعوه، قبل أن يقرِّر أن يضع ثقته في بديل لم يُجرَّب دافع عنه رجال غير مجرَّبين، وأن ينظر مرةً أخرى إلى اقتصاد النظام الرأسمالي المدهش وإلى إنجازاته الثقافية الأكثر مثاراً للإعجاب، وإلى الوعد العظيم لكليهما. وأنا لن أجادل فأقول، إن ذلك الإنجاز وذلك الوعد هما كافيان لدعم حجّة تسمح للعملية الرأسمالية بأن تستمر، وأنها قد توضع في موضع يمكّنها، وبسهولة، من إزاحة الفقر عن أكتاف البشرية.

فهذا لا معنى له. وحتى لو افترضنا أن البشرية كانت حرّةً على

الاختيار كما هو رجل الأعمال حرّ على الاختيار من بين قطعتين متنافستين من الآلات، فليس ينتج، وبصورة حكم قيمة محدَّد، من الوقائع والعلاقات بين الوقائع ما كنت قد حاولت نقله. وبالنسبة إلى الأداء الاقتصادي، لا يمكن الاستنتاج أن الناس هم «أكثر سعادة» أو حتى في حالة «أفضل» في مجتمع اليوم الصناعي مما كانوا في مزرعة أو قرية القرون الوسطى. وبالنسبة إلى الأداء الثقافي، يمكن للمرء أن يقبل كل كلمة سطّرتها ويظل، مع ذلك، كارهاً لها - كارهاً لمذهبها النفعي وللتدمير الكلّي للمعاني التي تعرض لها - من صميم قلبه. وعلاوةً على ذلك، وكما يجب عليّ أن أوكِّد، وللمرة الثانية، في مناقشتنا للبديل الاشتراكي، يمكن للمرء ألا تُهمه كثيراً كفاءة العملية الرأسمالية في إنتاجها القيم الاقتصادية والثقافية أكثر من اهتمامه لنوع البشر الذين تخلقهم، وتتركهم، بعد ذلك، مع وسائلهم الخاصة، أحراراً في أن يفعلوا ما يشاؤون بحياتهم. هناك نموذج من الراديكاليين يقوم حكمه المضاد للحضارة الرأسمالية على لا شيء سوى الغباء، والجهل أو عدم المسؤولية. هو عاجز أو غير راغب في فهم أكثر الوقائع وضوحاً، فكيف بتداعياتها الواسعة. غير أن حكماً معاكساً تماماً يمكن الوصول إليه، أيضاً على مستوى أعلى.

وعلى كل حال، سواء كانت الأحكام القيمية المتعلّقة بالأداء الرأسمالي ملائمة أو غير ملائمة، فمسألة لا أهمية كبيرة لها. لأن الإنسان ليس حراً على الاختيار. ولا يعود هذا، فقط، إلى أن الشعب ليس في وضع يمكّنه من مقارنة الخيارات مقارنةً عقلانية، ويجعله يقبل، دائماً، ما يُقال له. وهناك سبب أعمق بكثير، لذلك. والأشياء الاقتصادية والاجتماعية تتحرك بزخمها الذاتي، والأوضاع الناشئة تجبر الأفراد والجماعات على السلوك بطرق معيّنة، مهما كانت رغباتهم - ولا يكون ذلك عن طريق تدمير حرية اختيارهم،

وإنما عن طريق تشكيل العقليات التي تختار، وتضييق قائمة إمكانيات الاختيار. وإذا كان هذا جوهر الماركسية، فعلينا، جميعاً، أن نكون ماركسيين. والنتيجة هي أن الأداء الرأسمالي ليس له علاقة بالتكهّن. ومعظم الحضارات تلاشت قبل أن يتوفرّ لها وقت لكي تحقّق تحقيقاً كاملاً ما يوازي حجم وعدها. لذا، لن أجادل بالقول، إن الفاصل الرأسمالي قد يُمَدّد، استناداً إلى قوة ذلك الأداء. والواقع هو أنني لن أستدلّ الاستدلال المنطقي المضادّ.



الفصل الثاني عشر
الجدران المنهارة

1 ـ زوال وظيفة المقاول

في مناقشتنا لنظرية تلاشي فرصة الاستثمار، أُتّخذ تحفّظٌ لصالح الإمكانية التي تفيد بأن حاجات الإنسانية الاقتصادية قد تشبع إشباعاً كاملاً في يوم من الأيام، فلا يبقى إلاّ دافع ضعيف لدفع الجهد الإنتاجي إلى الأمام دفعاً إضافياً. ولا شك في أن مثل هذه الحالة من الإشباع بعيدة المنال حتى لو بقينا في مخطط الحاجات الحالي، وإذا أدخلنا في حسابنا الواقعة التي تفيد بأن هذه الحاجات تتوسّع أوتوماتيكياً وتنشأ حاجات جديدة أو تُخلق[1]، فإن الإشباع يصير هدفاً طائراً، وبخاصة إذا أدخلنا وقت الفراغ والراحة في عداد سلع المستهلكين. وعلى كل حال، لنلقي لمحةً على تلك الإمكانية، مفترضين افتراضاً بعيداً عن الواقعية، أنَّ طرق الإنتاج بلغت حالةً من الكمال لا تحسين بعدها.

ستنشأ حالة سكونية تقريباً. والرأسمالية التي جوهرها يَمثُل في

(1) يسمى فيلهلم فونت (Wilhelm Wundt) هذه الحالة: اختلاف الأهداف (Heterogonie der Zwecke).

كونها عملية تطوّرية ستتوقّف عن النمو، ولا يبقى هناك شيء ليقوم به المقاولون. وسيجدون أنفسهم في وضع مشابه لوضع الجنرالات في مجتمع متأكد من حصول سلام دائم، وسوف تتلاقى الأرباح ومعها معدَّل الفائدة في نقطة الصفر. والشرائح الطبقية البورجوازية التي تعيش على الأرباح والفائدة ستميل إلى الاختفاء. وإدارة الصناعة والتجارة ستصبح مسألة إدارة جارية والمِلاك المؤلّف من مجموع الموظّفين والمستخدمين سيكتسب خصائص البيروقراطية، وستوجد اشتراكية من النمط المتَّزن كثيراً، أوتوماتيكياً، وستبتعد الطاقة الإنسانية عن الأعمال. وسوف تجتذب مهن أخرى غير المهن الاقتصادية الأدمغة، وتوفِّر المغامرة.

ليس لهذه الرؤية من أهمية للمستقبل الممكن حسابه. غير أن أعظم الأهمية يخص الواقعة التي تفيد بأن كثيراً من الآثار على بنية المجتمع وعلى تنظيم العملية الإنتاجية، التي يمكن أن نتوقعها من الإشباع الكامل للحاجات أو من الكمال التكنولوجي المطلق، توقعه، أيضاً، من التطوّر الذي سبقت ملاحظته بوضوح. فيمكن مَكنَنَة التقدم ذاته وإدارة الاقتصاد السكوني أيضاً، ومكننة التقدم هذه قد تؤثر على عملية المقاولات والمجتمع الرأسمالي بما يساوي تقريباً وقف التقدم الاقتصادي. ولرؤية هذا، ليس علينا إلاّ أن نذكر من جديد. **أولاً**: ما هي وظيفة المقاولات. **ثانياً**: ما تعني هذه الوظيفة للمجتمع البورجوازي وبقاء النظام الرأسمالي على قيد الحياة.

لقد رأينا، قبل قليل، أن وظيفة المقاولين هي إصلاح أو تثوير نمط الإنتاج عن طريق استغلال اختراع، أو، بصورة عامة، إمكانية تكنولوجية غير مجرَّبة بغية إنتاج سلعة جديدة أو إنتاج سلعة قديمة بطريقة جديدة، عبر فتح مصدر جديد لتموين المواد أو أسواق جديدة لتصريف المنتوجات، وبإعادة تنظيم الصناعة، وهكذا. إنَّ

إنشاء سكك الحديد في مراحله الأولى، وإنتاج الطاقة الكهربائية قبل الحرب العالمية الأولى، والبخار والفولاذ، والسيّارة، والمغامرات الاستعمارية تقدّم أمثلة ملفتة من جنس واسع يشتمل على أمثلة أقل شأناً ولا حصر لها - نزولاً إلى أشياء مثل النجاح في نوع خاص من السجق أو فرشاة الأسنان. هذا النوع من النشاط مسؤول، وبصورة رئيسة، عن العودة المتكررة «لظواهر الازدهار» التي أحدثت ثورةً في الجسم الاقتصادي، والعودة المتكررة «لظواهر الركود» التي تعود إلى الأثر القويّ المزعزع للتوازن الذي سبّبته المنتوجات والطرق الجديدة. والقيام بمثل هذه الأشياء الجديدة صعب ويؤلّف وظيفة اقتصادية متميّزة، **أولاً**: لأنها تقع خارج الأعمال الروتينيّة التي يفهمها كل إنسان. **وثانياً**: لأن البيئة تقاوم، وبطرق كثيرة، ذلك التغيّر المنحرف، وفقاً للحالات الاجتماعية، من الرفض البسيط للتمويل أو لشراء شيء جديد، إلى الهجوم الفيزيائي على الرجل الذي يحاول إنتاجه. والعمل بثقة تتعدّى مجال الإرشادات المألوفة، والتغلّب على تلك المقاومة يتطلّبان استعدادات لا توجد إلاّ في نفر قليل من السكّان، وذلك يحدّد نمط عملية المقاولات وأيضاً وظيفتها. وهذه الوظيفة لا تَمثُل، بصورة جوهرية في اختراع أي شيء أو في خلق حالات يستغلها المشروع، إنها تَمثُل في عمل الأشياء فعلياً من كل نوع. يمكن أن تكون هذه الوظيفة الاجتماعية قد فقدت أهميتها ومقدَّر لها أن تخسرها بمعدّل متسارع في المستقبل، حتى لو استمرّت وبكامل قوّتها العملية الاقتصادية ذاتها، التي محرِّكها الرئيسي عملية المقاولة. ولذلك، ومن ناحية واحدة، صار عمل الأشياء الآن، أسهل بكثير مما كان في الماضي، نعني الأشياء التي تقع خارج الروتين المألوف - حتى التجديد ذاته اختزل وتحوّل إلى روتين. ثم صار التقدم التكنولوجي ولا يزال، وبصورة متزايدة، عمل فِرَق من الاختصاصيين المدرَّبين الذين ينجزون ما هو مطلوب

ويجعلونه يعمل بطرق يمكن التنبّؤ بها. وراحت رومانسية المغامرة التجارية الأولى تتلاشى بسرعة، لأن أشياء أكثر بكثير من أشياء الماضي يمكن حسابها بدقّة كانت تُتصوَّر في الماضي على أنها لمعةً من العبقرية.

ومن ناحية أخرى، لابدّ أن يكون اعتبار الشخصية وإرادة القوة أقلّ في بيئات تعوَّدت على التغيرّ الاجتماعي - وأفضل مثل نلفاه في السيل الذي لا يتوقف من سلع المستهلكين والمنتجين - والتي بدلاً من المقاومة نقبله، بصورة طبيعية. أما المقاومة التي تصدر عن المصالح المهدَّدة من تجديد العملية الإنتاجية، قد لا تزول ما بقي النظام الرأسمالي. وهي، على سبيل المثال، تشكّل العقبة الكأداء في السبيل إلى الإنتاج الواسع لمنازل رخيصة تفترض وجود مكننة جذرية وإزالة بالجملة، لطرق العمل عديمة الكفاءة على الأرض. غير أن كل نوع آخر من المقاومة - وبخاصة مقاومة مستهلكي ومنتجي نوع جديد من الأشياء، لأنه جديد، قد سبق أن تلاشى تقريباً.

وهكذا، فإن التقدم الاقتصادي يميل لأن يصبح عديم الشخصنة وآليّاً ذاتيّ الحركة. والمكتب وعمل اللجنة يميلان إلى أن يحلاّ محلّ عمل الفرد. ومرةً ثانيةً نقول، إن الرجوع إلى المشابهة العسكرية سيساعد على إبراز النقطة الجوهرية.

لقد عنت الجنراليّة القيادة، في الزمن القديم حتى حروب نابليون (Napoleon) وبما فيها هذه الحروب، والنجاح عنى النجاح الشخصي لمن في القيادة الذي يكسب «أرباحاً» بلغة الاعتبار الاجتماعي. وكانت تقنيّة الحرب وبنية الجيوش، على ما كانا عليهما وكذلك القرار الفردي والقوة الدافعة للقائد - وحتى حضوره الفعلي على صهوة جواد استعراضيّ - عناصر جوهرية في المواقف الاستراتيجية والتكتيكية. وكان يُشعر بحضور نابليون في ميادين

المعارك، وكان لابدّ من الشعور به. هذا كله لم يعد وارداً كما كان. والعمل المكتبي المعقلن، والاختصاصي انتهى به المطاف إلى إبعاد الشخصية، والنتيجة المحسوبة، و«الرؤية». ولم يعد للقائد فرصة لكي يدفع نفسه وبقوة إلى النزاع. وقد صار مجرد عامل آخر في المكتب - وعامل من السهل استبداله، دائماً.

أو، لنأخذ مماثلةً عسكريةً أخرى، كانت الحرب في القرون الوسطى شأناً شخصياً جداً. وكان الفرسان المسلَّحون يمارسون فنّاً تطلّب تدريباً على مدى الحياة، وكان كل واحد منهم يُعتبر اعتباراً فرديّاً عبر مهارته الشخصية وبسالته. فمن السهل أن نفهم لماذا صارت هذه المهنة أساساً لطبقة اجتماعية بالمعنى الأكثر امتلاءً والأغنى للكلمة. غير أن التغير الاجتماعي والتكنولوجي قوّضا أساس وظيفة تلك الطبقة ومركزها، وانتهيا بتدميرهما، والحرب ذاتها لم يوقفها ما حصل. وقد تدرّجت مَكْنَنَتُها - وهكذا، لم يعد النجاح في المهنة، الآن، حاملاً المعاني المصاحبة للإنجاز الفردي الذي لا ينهض بالشخص وحده، وإنما بمجموعته إلى سدّة القيادة الاجتماعية الدائمة.

والآن قوّضت عملية اجتماعية مشابهة - وهي، في المطاف الأخير العملية الاجتماعية ذاتها - دور المقاول الرأسمالي، ومعه مركزه الاجتماعي. ودوره، مع أنه كان أقل لمعاناً من أدوار لوردات الحرب في القرون الوسطى، الكبيرة والصغيرة، هو شكل آخر من القيادة الفردية التي تعمل بقوة شخصية ومسؤولية شخصية عن النجاح. ومركز المقاول، مثل مراكز الطبقات المتحاربة، يصبح مهدَّداً حالما تفقد هذه الوظيفة في العملية الاجتماعية أهميتها، ولا يكون ذلك عائداً إلى توقّف الحاجات الاجتماعية التي يخدمها بأقل منه إلى كون هذه الحاجات راحت تخدمها طرق أخرى أكثر بعداً عن الشخصية.

غير أن هذا يؤثِّر على مركز الطبقة البورجوازية كلها. ومع أن المقاولين، ليسوا، بالضرورة، أو ليسوا حتى عناصر نموذجية من تلك الطبقة منذ البداية، فإنهم، مع ذلك، يدخلونها في حالة النجاح. وهكذا، بالرغم من أن المقاولين لا يشكّلون طبقةً اجتماعية في **حدّ ذاتها**، فإن الطبقة البورجوازية تمتصّهم، هم وعائلاتهم وروابطهم، وبذلك تقوِّي نفسها وتمنحها حياةً جديدة، بصورة جارية، بينما نجد في الوقت نفسه، أن العائلات التي تقطع علاقتها النشطة «بالأعمال» تسقط منها بعد جيل أو جيلين. وبينهما نلفي كتلة الذين نشير إليهم بأنهم الصناعيون، والتجار، ورجال المال، والمصارف، الذين يقعون في المرحلة المتوسطة بين مضاربة المقاول ومجرد الإدارة الجارية لمنطقة موروثة. والعائدات التي تعيش الطبقة عليها والمركز الاجتماعي للطبقة يعتمدان على نجاح هذا القطاع النشِط - الذي يشكل ما يفوق 95 في المئة من الطبقة البورجوازية، كما هو في هذا القطر - ويعتمدان، أيضاً على الأفراد الصاعدين إلى تلك الطبقة. لذا، فإن الطبقة البورجوازية تعتمد اقتصادياً وسوسيولوجياً، مباشرةً ومداورةً، على المقاول، وهي، بوصفها طبقةً تعيش معه وتموت معه، بالرغم من احتمال حصول مرحلة انتقالية تطول أو تقصر، مرحلة تشعر فيها شعوراً متساوياً بأنها عاجزة عن الموت والحياة - كما حصل، فعلاً، في حالة الحضارة الإقطاعية.

ولتلخيص هذا الجزء من حجّتنا، نقول: سواء توقف التطور الرأسمالي - «التقدّم» - أو صار أتوماتيكياً بصورة كاملة، فإن الأساس الاقتصادي للبورجوازية الصناعية سيختزل ليصبح، في النهاية، أجوراً كالتي تُدفع للعمل الإداري الجاري، باستثناء بقايا ما يشبه أجرة الأرض والمكاسب الاحتكارية التي يُتَوقع أن تبقى لبعض الوقت. وبما أن المشروع الرأسمالي، وبفضل إنجازاته ذاتها، يميل

إلى التقدم الآلي، فإننا نستنتج أنه يميل إلى تحويل نفسه إلى حالة زائدة غير ضرورية - أي أن يتفكك شظايا تحت ضغط نجاحه. ولا تطرد الوحدة الصناعية العملاقة التي تمّت بيروقراطيتها، الشركة الصغيرة أو المتوسطة الحجم و«تصادر» مالكيها فقط، لكنها وفي النهاية، تطرد المقاول أيضاً، وتصادر أملاك وحقوق البورجوازيين كطبقة لن تخسر في العملية دَخلها، وإنما أيضاً، ما هو ما أهم بما لا يُقاس، وظيفتها. والصانعون الحقيقيون لخطى الاشتراكية ليسوا المفكرين والدعاة المهيِّجين الذين يعظون بها، وإنما هم أتباع فاندربلت (Vanderbilts)، وأنصار كارنيغي (Carnegies) والمنافحون عن روكفلر (Rockfellers). قد لا تكون هذه النتيجة ملائمةً لذوق الاشتراكيين الماركسيين، من كل ناحية، ولا لذوق الاشتراكيين من التوصيف الأكثر شعبيةً (توصيف الذين وصفهم ماركس، بالسوقيين). غير أن هذه لا تختلف عن تلك، وذلك في حدود تقديرنا.

2 ـ دمار طبقات الحماية

لقد نظرنا حتى الآن في آثار العملية الرأسمالية على الأسس الاقتصادية للشرائح الطبقية العليا للمجتمع الرأسمالي وعلى مركزها الاجتماعي واعتبارها. غير أن الآثار تمتد إلى ما هو أبعد، إلى الإطار المؤسساتي الذي يحميها. وبهذا التبيان، سوف نستعمل المصطلح بأوسع معانيه المقبولة بحيث لا يشتمل على المؤسسات القانونية فقط، وإنما يشتمل على مواقف العقل الجمعي والخطط العامة أيضاً.

1 ـ لقد دمّر التطوّر الرأسمالي أول ما دمّر، أو نقول، إنه وصل في مسيرته إلى حدّ تدمير، الترتيبات المؤسساتية للعالم الإقطاعي: المزرعة والقرية ونقابة الحرفيين. وإن وقائع وآليات هذه العملية معروفة لدرجة لا تعيقنا. وقد صُنع التدمير بطرق ثلاث: إذ دُمِّر عالم

الحِرفيّ، وبصورة رئيسة، عن طريق النتائج الأوتوماتيكية للمنافسة التي مصدرها المقاول الرأسمالي، والفعل السياسي الذي أدّى إلى إزالة التنظيمات الضامرة ونتائج التنظيم المسجّلة وحدها. ودُمِّر عالم السيّد الإقطاعي والفلاّح، وبصورة رئيسة من قِبَل العمل السياسي - والثوري في بعض الحالات - ورَأسَت الرأسمالية التحوّلات المتكيّفة والمتحولة لمنظمات المزارع الألمانية مثلاً، إلى وحدات إنتاج زراعية من الحجم الكبير. وقد ترافق مع هذه الثورات الصناعية والزراعية تغيّر لا يقلّ ثوريةً في الموقف العام للسلطة التشريعية والرأي العام. واختفت مع التنظيم الاقتصادي القديم الامتيازات الاقتصادية والسياسية للطبقات والمجموعات التي اعتادت أن تلعب الدور القائد فيه، وبخاصة الاعفاءات من الضريبة، والامتيازات السياسية لنبلاء الأرض والطبقة العليا الحاكمة ورجال الدين.

وعنى هذا كله للبورجوازيين، من الوجهة الاقتصادية، تحطيم الكثير من الأغلال، وإزالة الكثير من الحواجز. أما، من الوجهة السياسية، فقد عنى استبدال نظام كان البورجوازي فيه إنساناً وضيعاً بنظام آخر أكثر تجانساً مع فكرة العقلاني ومصالحه المباشرة. غير أن نظرة شاملة يلقيها المراقب على تلك العملية من منظور الحاضر، قد تجعله يتساءَل عمّا إذا كان مثل هذا الانعتاق الكامل هو، في نهاية المطاف، لمصلحة البورجوازي وعالمه.

إذ إن تلك الأغلال لم تكن عائقاً فقط، فهي كانت وقايةً أيضاً. وقبل المضيّ إلى أبعد من ذلك، علينا أن نوضّح بعناية ونقيِّم هذه النقطة.

2 ـ إن العمليات المتعلّقة بظهور البورجوازية الرأسمالية وظهور الدول القومية أنتجت، في القرن السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر، بنيةً اجتماعيةً قد تبدو لنا مؤلّفة من نوعين، مع أنها ليست

ثنائيةً أو انتقاليةً من أيّ عمليات أخرى. لنفكّر بالمثل البارز الذي تقدِّمه ملكيّة لويس الرابع عشر. إذ أخضعت القوةُ الملكيةُ الأرستقراطيةَ المالكة للأرض، وفي الوقت نفسه استمالها الملك بتقديمه لها وظائف ومِنَحاً وبقبوله، قبولاً شرطياً، مطالبتها بمركز طبقيّ حاكم أو قائد. والقوة الملكية ذاتها أخضعت رجال الدين وتحالفت معهم[2]. وأخيراً قوّت سيطرتها على البورجوازية، حليفتها السابقة في الصراع مع أقطاب المقاطعات، حاميةً مشروعها، ودافعةً إيّاه بقوة بغية استغلاله بطريقة أكثر فعاليّة. وكذلك، كان الفلاّحون والبروليتاريون الصناعيون (الصغار) يُدارون، ويُستغلّون ويُحمون من السلطة العامة ومناوبةً من قِبل أسياد الأرض أو الصناعيين - بالرغم من أن الحماية كانت في حالة **النظام القديم** (*ancien régim*e) أقل وضوحاً، وبكثير، منها في نمسا ماريا تيريزا (Maria Theresa) أو جوزيف الثاني (Joseph II). ولم يكن ذلك حكومةً بالمعنى الليبرالي الخاص بالقرن التاسع عشر، أي، وكالةً اجتماعية مهمتها القيام بوظائف قليلة محدودة تُموَّل من دخل صغير. فقد أدارت الملكية كل شيء، من الناحية المبدئية، بدءاً من الضمائر إلى نماذج خيوط وأنسجة الحرير في مدينة ليون (Lyon)، واستهدفت، مالياً، أعلى مقدار من الدَخل. وبالرغم من أن الملك لم يحكم بصورة مطلقة أبداً، فإن السلطة العامة كانت كلّية الشمول.

إن التشخيص الصحيح لهذا النمط هو من الأهمية بمكان بالنسبة إلى موضوعنا. إن الملك، والمحكمة، والجيش، والكنيسة والبيروقراطية عاشوا، وبمقدار متزايد، على الدخل الذي خلقته

(2) ولم يكن المذهب الجاليكاني شيئاً آخر غير الانعكاس الأيديولوجي لذلك. [تجدر الإشارة إلى أن الجاليكانيّة كانت عقيدة حزب فرنسي ضمّ فئةً من الروم الكاثوليك طالبت بأن تكون سلطة البابا محصورة ولصالح مجالس عامة.] (المترجم).

العملية الرأسمالية، وحتى مصادر الدخل الإقطاعية ذاتها انتفخت نتيجةً للتطورات الرأسمالية المعاصرة. وبمقدار متزايد، أيضاً، شُكِّلت الخطط الداخلية والخارجية والتغيّرات المؤسّساتية لتلائم ذلك التطوّر وتدفعه إلى الأمام. ومن حيث العلاقة الممكنة، فإن العناصر الإقطاعية في بنية ما يُدعى الملكية المطلقة لا تقع إلاّ تحت عنوان العودة إلى صفات الأسلاف والتي هي التشخيص الذي يتبنّاه الإنسان، بصورة طبيعية في نظرته الأولى.

وعلى كل حال، نحن ندرك، وبنظرة أكثر تفحصّاً، أن هذه العناصر عنت أكثر من ذلك. وإن الإطار الفولاذي لتلك البنية لا يزال يتألف من المادة الإنسانية للمجتمع الإقطاعي وهذه المادة ما زالت تسلك وفقاً لأنماط ما قبل رأسمالية. فهو ملأ مكاتب الدولة، ووظّف ضباط الجيش، وابتدع الخطط ـ وعمل كأنه **طبقة قائدة** (*classe dirigente*)، وبالرغم من أنه حسب حساب المصالح البورجوازية، فقد إهتم بإبعاد نفسه عن البورجوازية. وكان المركز، الذي هو الملك، ملكاً بنعمة من الله، وجذور مركزه كانت إقطاعية، لا بالمعنى التاريخي فحسب، وإنما بالمعنى السوسيولوجي، أيضاً، وعلى كل حال، وقد استفاد كثيراً من الإمكانيات الاقتصادية التي قدّمتها الرأسمالية. وكل هذا كان أكثر من عودة إلى الأسلاف، لقد كان تعايشاً لطبقتين اجتماعيتين، إحداهما دعمت الأخرى اقتصادياً لكنها تدعّمت سياسياً من الطبقة الأخرى. فمهما كان تفكيرنا بإنجازات هذا الترتيب أو نواقصه، ومهما كان رأي البورجوازي به في زمانه أو بعد زمانه ـ وبالنذل أو الكسول الاستقراطي ـ فقد كان من جوهر ذلك المجتمع.

3 ـ أكان من ذلك المجتمع؟ الجواب على هذا السؤال نلفاه في مجرى الأحداث اللاحقة، وأفضل ما يمثلها الحالة الإنجليزية.

واستمر العنصر الأرستقراطي متحكِّماً بالمسكن **إلى نهاية فترة الرأسمالية الباقية على حالها، والحيويّة**. ولا شك في أن ذلك العنصر ـ وليس أفعل منه في مكان آخر غير إنجلترا ـ قد امتصّ الأدمغة من بقية الشرائح الاجتماعية التي انساقت إلى السياسة، وقد اعتبر نفسه ممثِّلاً للمصالح البورجوازية وحارب في معاركها، وكان عليه أن يتخلّى عن إمتيازاته القانونية الأخيرة، ولكن، مع وجود هذه التعديلات والتي كانت لغايات لم تعد غاياته هو، استمر بتزويد اللاآلة السياسية بالرجال، وبإدارة الدولة، والحكم.

ولم يقدِّم الجزء العامل اقتصادياً من شرائح البورجوازية الطبقية معارضةً كبيرةً لذلك. وكان ذلك النوع من تقسيم العمل، بصورة إجمالية، ملائماً لعناصر تلك الشرائح فأحبّوه. وحيثما ثاروا، فعلياً، ضدّه، أو حيثما امتطوا السرج السياسي من غير أن يثوروا، لم يحرزوا نجاحاً بارزاً في الحكم، ولم يبرهنوا عن قدرة على الاحتفاظ به. والسؤال الذي يطرح هو، ما إذا كان يمكن الافتراض بأن تلك الإخفاقات مردّها الافتقار إلى فرصة لاكتساب الخبرة، ومع الخبرة، مواقف الطبقة الحاكمة سياسياً.

والجواب هو بالنفي. وهناك سبب أكثر جوهريةً لتلك الإخفاقات، تمثَّل بالخبرات الفرنسية والألمانية مع محاولات الحكم البورجوازية، وهو سبب يمكن تصوّره على أفضل ما يكون، ومن جديد عن طريق صورة الصناعي أو التاجر مع صورة السيد الإقطاعي في القرون الوسطى. إن «وظيفة» السيد الإقطاعي لم تؤهله تأهيلاً يبعث على الإعجاب. للدفاع عن مصلحة طبقته الخاصة ـ إذ لم يكن قادراً على الدفاع عنها فيزيائياً فقط ـ وإنما رسمت هالةً حوله وحوّلته إلى حاكم للناس. الدور الأول كان مهماً، لكن أكثر من ذلك كان البريق الخفيّ الملغّز وموقف السيّد، نعني تلك القدرة على القيادة

وعادتها وإنتاج الطاعة مما يحمل معه اعتباراً كبيراً لدى طبقات المجتمع جميعها، وفي كل منحى من مناحي الحياة. وقد بلغ ذلك الاعتبار درجةً من العظمة وكان ذلك الموقف نافعاً لدرجة مَكَّنَتْ الوضع الطبقي من أن يعمِّر إلى ما بعد الأحوال الاجتماعية والتكنولوجية التي ولّدته، ويبرهن عن قدرته على التكيّف، عن طريق تحوّلات الوظيفة الطبقية، مع أحوال اجتماعية واقتصادية مختلفة. وبسهولة ورشاقة حوَّل الأسياد والفرسان أنفسهم إلى سماسرة، وإداريين، ودبلوماسيين، وسياسيين وإلى ضباط عسكريين من نوع لا يمتّ بصلة إلى فارس القرون الوسطى. وقد بقيت حيّةً بقيّة من ذلك الاعتبار الكبير القديم إلى هذا اليوم، وليس لجهة السيدات فقط ـ وهذه ظاهرة مذهلة عندما نفكّر فيها.

عكس ذلك يصدق على الصناعي والتاجر. ومن المؤكَّد عدم وجود أثر للبريق الخفيّ الملغّز لديهما، وهو البريق الذي يحسب حسابه عند الحكم على البشر. وما سوق الأوراق المالية سوى بديل لما حصل في العشاء الأخير مع يسوع[*] (Holy Grail). ولقد رأينا أن الصناعي والتاجر، بوصفهما مقاولين، قاما، أيضاً، بوظيفة القيادة. غير أن القيادة الاقتصادية، من هذا القبيل، لا تمتد مباشرة ومثل القيادة العسكرية للسيد الإقطاعي في القرون الوسطى، لتشمل قيادة الأمم. وعلى العكس، فإن الدفتر الأستاذ وحساب الكلفة يُمتصّان ويُقيّدان.

لقد سميّت البورجوازي عقلانياً وعديم البطولة. وهو لا يستطيع أن يوظّف إلاّ الوسائل العقلية والعديمة البطولة للذبّ عن

(*) (Holy Grail) تعني الكأس المفترض أن يكون قد استعمله يسوع المسيح في العشاء الأخير، وموضوع بحث فرسان الطاولة المستديرة.

مركزه أو لإخضاع أمة لإرادته. ويمكنه أن يعجب بما يتوقعه الناس من أدائه الاقتصادي، وهو قادر على الدفاع عن قضيته، ويستطيع أن يعدَ بدفع المال أو التوقف عن دفعه، ويمكنه أن يستأجر أكثر الخدمات خيانةً من قائد مرتزقة(*) (Condottiere) أو سياسي أو صحافيّ. غير أن كل هذا مبالغ به بالنسبة إلى قيمته السياسية. ولم تكن خبراته في الحياة وعاداته من النوع الذي يعطي سحراً شخصياً. والعبقريّ في مكتب الأعمال قد يكون أعجز ما يكون خارجه من أن يصدر صوت إزدراء لأوزّة، وهو غالباً ما يكون عاجزاً عن فعل ذلك في غرفة الرسم وعلى المنبر. ولمعرفته بهذا، هو يريد أن يُترك لحاله وأن يغادر السياسة وحيداً ومن جديد نقول باستثناءات ستخطر في ذهن القارئ. وثانيةً نقول، إنها ليست بذات قيمة كبيرة. والأهليّة في إدارة المدينة، والاهتمام بها والنجاح فيها هو الاستثناء الوحيد في أوروبا، وهذا، كما سوف نجد، يقوّي قضيّتنا عوضاً عن إضعافها. إذ قبل وجود المدينة الحديثة، والذي لم يكن شأناً بورجوازياً، كانت إدارة المدينة أقرب ما يكون إلى إدارة الأعمال. والإمساك بمسائلها وسلطتها ضمن حدودها صار في يد الصناعي والتاجر، ومصالح الصناعة والتجارة المحلية قدّمت مادة سياستها والتي مالت إلى المعالجة بطرق مكتب العمل وروحه. وفي أحوال استثنائية وملائمة خرجت تطوّرات استثنائية من تلك الجذور مثل تطوّر جمهورية فينيسيا أو جمهورية جنوى. وحالة الأراضي المنخفضة تقع في ذات النمط، وحالتها مفيدة تعليميّاً، بفضل الواقعة التي تفيد بأن جمهورية التجار أخفقت، وبصورة ثابتة، في لعبة السياسة الدولية العظيمة، وأنها، عند كل طارئ، كان عليها أن تسلِّم مقاليد الحكم إلى سيّد حربي من النوع الإقطاعي. ويسهل،

(*) (Condottiere) تعني قائد الجنود المرتزقة في أوروبا في أعوام 1300 و1400.

بالنسبة إلى الولايات المتحدة وضع قائمة بالظروف الفريدة الملائمة التي توضح حالتها[3] ـ وهي الظروف التي سرعان ما انحسرت.

4 ـ ونتيجة الاستدلال واضحة، وهي: بصرف النظر عن الحالات الاستثنائية، نقول إن الطبقة البورجوازية مجهزةً تجهيزاً ضعيفاً لمواجهة المسائل، المحلية والدولية، التي يواجهها، في العادة، بلد ذو أهمية. والبورجوازيون أنفسهم يشعرون بهذا بالرغم من كل أشكال التعبير التي تنكره، وكذلك تشعر به الجماهير. وفي إطار من الحماية لا يكون مصنوعاً من مادة بورجوازية، يمكن أن تنجح البورجوازية، في الهجوم وليس في الدفاع السياسي، وبخاصة عندما تكون معارضة. وقد شعرت، ولبعض الوقت، أنها آمنة فتقدر أن تتحمل ترف مهاجمة الإطار الواقي نفسه، ويشرح مثل هذه المعارضة البورجوازية شرحاً كاملاً ما كان في ألمانيا الإمبريالية. غير أنه إذا لم يكن هناك حماية ما من قِبَل جماعة غير بورجوازية، فإن البورجوازية تكون ضعيفة، من الناحية السياسية، وتكون عاجزةً عن قيادة أمّتها، وحتى الاهتمام بمصلحتها الطبقية الخاصة. مما يعني القول، إنها بحاجة إلى سيّد.

غير أن العملية الرأسمالية، بآليتها الميكانيكية الاقتصادية وبنتائجها البسيكولوجية ـ الاجتماعية ألغت هذا السيد الحامي، أو أنها لم تعطه فرصةً للظهور، لما فعلت في هذه البلاد، له أو لبديل عنه. وقد تعزّزت النتائج الضمنية لهذا بنتيجة أخرى من نتائج العملية ذاتها.

(3) سنعود إلى هذا الخط من التفكير المنطقي، مرةً ثانيةً، في القسم الرابع من هذا الكتاب.

لم يلغ نشوء الرأسمالية الملك الذي **حكم بنعمة من الله** (*Dei Gratia*) وإنما، أيضاً، خنادق الدفاع السياسية، التي لو أثبتت قدرتها على الدفاع، لكانت كوّنتها القرية ونقابة الحرفيين. وطبعاً، لم تكن أيّ منظمة قادرة على الدفاع عن نفسها بالشكل الذي وجدتها عليه الرأسمالية. غير أن الخطط الرأسمالية أحدثت تدميراً تعدّى ما كان محتوماً، فهاجمت الحرفيَّ في الأراضي المحميّة الخاصة به، والتي كان بمقدوره أن يبقى فيها لوقت غير محدود. وفرضت على الفلاّح كل نِعَم الليبرالية الأولى ـ نعني الأرض المستأجرة الطليقة والتي لا مأوى فيها، وكل حبل الفردية الذي يحتاجه لشنق نفسه.

وبتدميرها إطار مجتمع ما قبل الرأسمالية، لم تقض الرأسمالية على الحواجز التي أعاقت تقدّمها فقط، بل حطّمت الدعائم التي منعت انهيارها، أيضاً. وتلك العملية المؤثرة والمثيرة بضرورتها القاسية التي لا ترحم لم تكن مجرّد إزالة لما تخشّب من المؤسسات وصار حطباً، بل كانت إزالة لشركاء للشريحة الطبقية الرأسمالية كان التعايش معها عنصراً جوهرياً من عناصر المخطط الرأسمالي. وبعد اكتشافنا هذه الواقعة التي يعتّم عليها الكثير من الشعارات، يمكننا أن نتساءل ما إذا كان من الصواب أن ننظر إلى الرأسمالية ونعتبرها شكلاً اجتماعياً **فريداً من نوعه** (*sui generis*) أو نعتبرها كأي شيء آخر سوى أنها المرحلة الأخيرة لتفكك ما دعوناه الإقطاع. وأنا ميّال بصورة إجمالية، لاعتقاد بأن مميزاتها الخاصة تكفي لتصنع نموذجاً والقبول بذلك التعايش بين الطبقات المدينة بوجودها لحقب زمنية وعمليات مختلفة، كقاعدة، وليس كاستثناء ـ وعلى الأقل كان هناك قاعدة في الستة آلاف سنة الماضية، أي، منذ أن أصبح حرّاثو الأرض رعايا خاضعين للبدو الفرسان. غير أنه لا يوجد اعتراض كبير يمكن أن أراه ضد وجهة النظر المضادّه التي سبق أن أشير إليها.

3 ـ دمار الإطار المؤسساتي للمجتمع الرأسمالي

نعود من استطرادنا بحمل من الوقائع المشؤومة. وهي كافية، تقريباً، لبناء نقطتنا التالية، أي إن العملية الرأسمالية هي أيضاً، مدمّرة لنفسها، بالطريقة نفسها التي دمّرت بها الإطار المؤسساتي للمجتمع الإقطاعي.

لقد سبق أن أشرنا، أعلاه، إلى أن نجاح المشروع الرأسمالي ذاته يميل، بما يشبه المفارقة، إلى القضاء على الاعتبار أو الوزن الاجتماعي للطبقة ذات الصلة الرئيسة به، وأن الوحدة العملاقة للسيطرة تميل إلى طرد البورجوازية من الوظيفة التي هي مدينة إليها بذلك الوزن الاجتماعي. كما يسهل اقتفاء التغيّر المقابل في معنى مؤسسات العالم البورجوازي، ومواقفه النموذجية، والخسارة الطارئة في حيويتها.

ومن جهة، تهاجم العملية الرأسمالية، مهاجمة لا مفرَّ منها، الأرضية القائمة لاقتصاد المنتج الصغير والتاجر. وما فعلته بالشرائح الطبقية السابقة للرأسمالية فعلته، أيضاً، بالشرائح الدنيا للصناعة الرأسمالية ـ وبالآلية التنافسية نفسها. طبعاً، هنا ينجح ماركس، إذ صحيح أن وقائع التركيز الصناعي لم تبلغ مستوى الأفكار التي عُلِّم الشعب على التفكير بها، عنها (انظر الفصل التاسع عشر). والعملية قصّرت في شوطها وكان انعتاقها من التراجعات والميول التعويضية أقلّ مما يمكن أن يفكر به المرء ويتوقعه من أكثر من عرض شعبي. والمشروع الكبير، بخاصة، لم يلغ فضاءً فقط، وإنما خلق، وبمقدار، فضاءً للشركة القليلة الإنتاج. وبخاصة الشركة التجارية. وأيضاً، في حالة الفلاحين والمزارعين، نجد أن العالم الرأسمالي، أثبت، أخيراً، أنه راغب وقادر على اتّباع خطة صيانة باهظة الثمن لكنها فعّالة، بصورة إجمالية. وفي المدى الطويل، على كل حال،

نقول إنه لا شك في الواقعة التي نتصوّرها، ولا في نتائجها. وعلاوةً على ذلك، لم تُظهر البورجوازية، خارج الميدان الزراعي، إلاّ وعياً ضئيلاً بالمسألة[4] أو لاهتمامها ببقاء النظام الرأسمالي. وإن الأرباح التي يمكن أن تُجنى عن طريق عقلنة تنظيم الإنتاج، وبخاصة عن طريق تخفيض نفقات الطريق المتعرّج الذي تسلكه السلع من المعمل إلى المستهلك البعيد، هي أقوى مما يقدر عقل رجل الأعمال النموذجي على مقاومته.

والآن، من المهم أن ندرك، وبالضبط، أين تَمثُل هذه النتائج. وهناك نمط شائع جداً من النقد الاجتماعي كنا صادفناه سابقاً ينعي «أفول المنافسة» ويعادله بأفول الرأسمالية، للفضائل التي تنسبها للمنافسة والرذائل التي تنسبها «لظواهر الاحتكار» الصناعية الحديثة. ويلعب الاحتكار، في هذا المخطط، دور تصلّب الشرايين ويؤثّر في حظوظ النظام الرأسمالي عبر أداء اقتصادي غير مُرض، بصورة متزايدة. وقد رأينا أسباب رفضنا لهذه النظرة. ومن الوجهة الاقتصادية، نقول، لا قضية المنافسة ولا القضية ضد تركّز السيطرة الاقتصادية، يشبه قوة ما تتضمنه هذه الحجّة. وسواء أكانت ضعيفة أو قوية، فإنها تغفل النقطة البارزة. وحتى لو افترضنا أن المؤسسات الاقتصادية العملاقة قد تمّت إدارتها، جميعها، بصورة كاملة فاستدعت الاستحسان من ملائكة السماء، فإن النتائج السياسية للتركّز، سوف تظل على ما هي عليه. والبنية السياسية لأمة تتأثّر تأثراً عميقاً بحذف عدد كبير من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي مالكوها المديرون لها مع موظّفيهم، وأتباعهم وروابطهم يحسب حسابهم العددي عند صناديق الاقتراع، ولهم نفوذ على ما يمكن

(4) مع أن بعض الحكومات قد فعل، فإن حكومة ألمانيا الإمبريالية فعلت الكثير لمحاربة هذا النوع الخاص من العقلنة، وهناك، الآن، ميل قويّ لفعل الشيء ذاته في هذه البلاد.

تسميته طبقة كبار العمال لا تملكه أيّ إدارة لوحدة كبيرة، أبداً، فأساس الملكية الخاصة ذاته والتعاقد الحرّ يزولان في أمة تختفي فيها أكثر الأنواع حسيةً وذات معنى من الأفق الأخلاقي للشعب.

ومن جهة أخرى، تهاجم العملية الرأسمالية إطارها المؤسساتي الخاص - ولنبقِ في تصوّرنا «الملكية» و«التعاقد الحر» بوصفهما **جزءين من كلٍّ** (partes pro toto) داخل حدود الوحدات الكبرى. وباستثناء الحالات التي لا يزال لها أهمية كبيرة والتي يملك فيها الشركة، وبصورة عملية، فرد واحد أو عائلة، فإننا نجد أن صورة المالك ومعه مصلحة الملكية اختفيا من الصورة. وهناك الموظفون التنفيذيون ذوو الرواتب وجميع المدراء والإداريين الأدنى منهم ذوي الرواتب. وهناك المالكون الكبار لأسهم في الشركة، ثم هناك مالكو الأسهم الصغار. وتميل المجموعة الأولى إلى اكتساب موقف الموظَّف، ونادراً ما تطابق نفسها مع مصلحة ملكية الأسهم حتى في أفضل الحالات، أي في الحالات التي تطابق فيها نفسها مع مصلحة المؤسسة الاقتصادية أو التجارية. والمجموعة الثانية لا علاقة لها بوظائف المالك ومواقفه، حتى لو اعتبرت رابطتها بالمؤسسة رابطةً باقية، وحتى لو سلكت السلوك الذي تتطلّبه النظرية المالية من مالكي الأسهم. وبالنسبة إلى المجموعة الثالثة، نقول، إن مالكي الأسهم الصغار، غالباً، ما لا يهتمون كثيراً بما يعتبره معظمهم مصدراً صغيراً من الدخل، وسواء اهتموا أو لم يهتموا فالأمر لا يزعجهم، إلاّ إذا خرجوا أو خرج بعض ممثّليهم لاستغلال مسألة قيمة ضريبتهم البغيضة. ولأنهم مستغلّون استغلالاً سيّئاً جداً، في أغلب الأحيان ولأنهم يظلّون يعتقدون ذلك، فهم ينساقون، وبانتظام تقريباً، إلى اتخاذ موقف معاد «لشركاتهم»، وللأعمال الكبرى عموماً، عندما تسوء أحوال النظام الرأسمالي ذاته.

وليس هناك عنصر واحد من عناصر أيّ من هذه المجموعات الثلاث، التي رسمتُ بها مخطط الوضع النموذجي، اتَّخذ الموقف اللامشروط الذي يميّز تلك الظاهرة الغريبة الممتلئة بالمعنى والعابرة بسرعة والتي اسمها الملكية.

وتقيم حرية التعاقد في المركب ذاته. تعني، بمعناها الحيّ، التعاقد الفردي الذي ينظّمه الاختيار الفردي من بين عدد غير محدود من الإمكانيات. إن تعاقد اليوم النَّمطيّ، واللافردي، واللاشخصي، والبيروقراطي ـ وهذا ينطبق عموماً ولكننا سنركز على عقد العمل **بصورة خاصة** (a potiori) ـ والذي لا يعرض إلاّ حرية اختيار مقيّدة، وغالباً ما يهاجم مبدأ الأخذ أو الترك (*c'est à prendre ou à laisser*)، ليس له أيّ سِمة من السِّمات القديمة والتي أصبح أهمها مستحيلاً بوجود المؤسسات الاقتصادية والتجارية العملاقة التي تتعامل مع مؤسسات عملاقة أخرى أو جماهير من العمّال أو المستهلكين. وقد حصل ملء هذا الفراغ بواسطة تنمية استوائية لبُنى قانونية جديدة ـ وقليل من التفكير يبيّن أنه لا يكون غير ذلك.

وهكذا، فإن العملية الرأسمالية تدفع إلى الوراء جميع هذه المؤسسات، نعني مؤسسات الملكية والتعاقد الحرّ، بخاصة تلك التي عبّرت عن حاجات وطرق النشاط الاقتصادي «الخاص». وحيثما لم تلغ هذه المؤسسات كما ألغت مؤسسة التعاقد الحرّ في سوق العمل، فإنها حققت الغاية نفسها بنقل الأهمية النسبية للأشكال القانونية القائمة ـ نعني، الأشكال القانونية الخاصة بشركة الشركاء أو شركة الفرد الواحد ـ أو بتغيير محتوياتها أو معانيها. إن تبديل العملية الرأسمالية جدران وآلات المعمل برزمة من الحصص، نزعت الحياة من فكرة الملكية. فأرخت القبضة التي كانت قوية ـ القبضة بمعنى الحق القانوني والقدرة الفعلية للإنسان ليعمل ما يشاء بما يملك ـ

وأيضاً، القبضة التي تعني أن صاحب الملكية فقد إرادة القتال، اقتصادياً، وجسدياً، وسياسياً «لمعمله» وسيطرته عليه، والموت، إذا اقتضى الأمر، على درجاته. هذا التبخّر لما يمكن أن نسمّيه الجوهر المادي للملكية ـ نعني واقعها المرئي والملموس ـ لم يؤثّر على موقف المالكين فحسب، وإنما على العمال والشعب عموماً، أيضاً. والملكية الفارغة من مادتها والخالية من وظيفتها، والتي تخصّ غائبين، لا تثير ولاءً أخلاقياً ولا تدعو إليه مثلما كانت تفعل صورة الملكية الحيّة. وفي نهاية المطاف، لم يبق أحد يهتم بأن يقف معها ولها ـ نعني، لا أحد داخل حدود المؤسسات الاقتصادية والتجارية الكبرى، ولا أحد خارجها.

الفصل الثالث عشر

العداوة النامية

1 ـ الجوّ الاجتماعي للرأسمالية

يجب ألاّ يكون صعباً، بعد تحليل الفصلين السابقين، فهم كيفية إنتاج العملية الرأسمالية ذلك الجوّ من العداوة لنظامها الاجتماعي، الشاملة، تقريباً، والتي أشرت إليها عند عتبة هذا القسم. ونحن نرى أن الظاهرة مثيرة، وأن الشروح الماركسية والشعبية هي من عدم الكفاية بمقدار يدعو إلى الرغبة في تطوير نظرية حولها تطويراً إضافياً.

1 ـ لقد رأينا أن العملية الرأسمالية تقلِّل، في نهاية الأمر، من أهمية الوظيفة التي تعيش بها الطبقة الرأسمالية. كما رأينا أنها تميل إلى القضاء على الشرائح الطبقية الواقية، وتحطيم دفاعاتها الذاتية، وتشتيت حاميات خنادقها الدفاعية. وأخيراً، رأينا أن الرأسمالية خلقت إطاراً عقلياً نقدياً تحوّل، في النهاية، إلى الهجوم على ذاته، بعد تحطيمه السلطة الأخلاقية لعدد من المؤسسات الأخرى، ولدهشته، وجد البورجوازي، أن الموقف العقلاني لا يقف عند امتيازات الملوك والباباوات، بل هو يمضي يهاجم الملكية الخاصة، ومخطط القيم البورجوازية بكامله.

وهكذا، صارت القلعة البورجوازية بلا دفاع سياسي. والقلاع عديمة الدفاع تغري بالعدوان عليها، وبخاصة إذا كان في احتلالها غنيمة عظيمة. والعدوانيون يحوِّلون أنفسهم إلى حالة تعقلن العدوان[1] ـ وهذا ما يفعله العدوانيون، دائماً. ولا شك بإمكانية إبعادهم لبعض الوقت، ببعض المكاسب. غير أن هذا الملجأ الأخير يخفق حالما يكتشف العدوانيون أنهم قادرون على الحصول على كل شيء. وهذا يشرح شرحاً جزئياً ما نحن بصدد شرحه. ونسبةً إلى الشوط الذي تقطعه نظريتنا ـ وهي لا تنهي الطريق كله، طبعاً ـ فإن هذا العنصر من عناصرها تحقق بفضل الترابط العالي الموجود، تاريخياً، بين العجز البورجوازي عن الدفاع والعداوة للنظام الرأسمالي، نعني: هناك عداوة ضئيلة جداً، مبدئياً، مادام المركز البورجوازي في أمان، بالرغم من وجود سبب له، حالتئذ، فالعداوة تنتشر **بنسبة متساوية** (pari passu) مع تداعي الأسوار الواقعية.

2 ـ غير أنه يمكن السؤال: لماذا يجب أن يكون النظام الرأسمالي محتاجاً لأي حماية من قِبل قوى خارجية أو من ولاءات عقلية خارجية؟ ـ والواقع هو أن ذلك كان السؤال الذي طرحه، وبحيرة ساذجة، أكثر من صِناعي شعَر، وبإخلاص، أنه يقوم بواجبه بواسطة جميع طبقات المجتمع. ألا يستطيع أن يخرج **النظام** الرأسمالي من المحاكمة مظفَّراً وفوقه ترفرف الألوان الزاهية؟ ألم تظهر حجتنا السابقة، بما فيه الكفاية، أن له الكثير من المزايا النفعية الموثوقة، وأنه قادر على تقديمها؟ ألا يمكن إنشاء قضية جيدة له

---

(1) رجائي أن لا يحصل غموض من استعمالي الفعل «يعقلن» بمعنيين مختلفين. فالمعمل الصناعي، يقال، إنه «تعقلن» عندما تزداد كفاءته الإنتاجية لوحدة الإنفاق. كما نقول، إننا «نعقلن» أحد أفعالنا، عندما نقدم لأنفسنا وللآخرين أسباباً له وفق معيار قيمنا بمعزلٍ عما يمكن أن تكون دوافعنا الحقيقية.

والدفاع عنها؟ ومما لا ريب فيه أن أولئك الصناعيين لن يخفقوا في الإشارة إلى أن العامل الذي يفكِّر فيزن إيجابيّات وسلبيّات عقده مع إحدى مؤسسات الفولاذ الكبرى أو السيارات مثلاً، سيصل إلى النتيجة التي تفيد بأنّه، وبعد اعتبار كل شيء، لم يتصرف تصرفاً سيّئاً، وأن فوائد تلك الصفقة ليست كلها لفريق واحد. بلى وبكل تأكيد، وكل ذلك لا علاقة له بالموضوع.

والسبب هو، **أولاً**: من الخطأ الاعتقاد أن الهجوم السياسي ينشأ، بصورة رئيسة من الضَيم، وأنه يمكن تحويله بواسطة التسويغ. فلا يمكن مواجهة النقد السياسي بفعالية بالحجّة العقلية. ومن الواقعة المفيدة أن نقد النظام الرأسمالي ينطلق من موقف عقلي نقدي، أي من موقف يرفض وبازدراء الولاء لقيم خارج العقل، لا يمكن الاستنتاج منطقياً أن الرفض العقلي سيكون مقبولاً. ومثل هذا الرفض قد يمزِّق النبض العقلي القوي للهجوم، لكنه لا يستطيع أن يصل إلى القوة الدافعة وراء العقل التي تختبئ وراءه، دائماً. والعقلنة الرأسمالية لا تلغي الحوافز التي تحت العقل أو فوقه. وما تفعله هو جعلها تفرّ بإزالة تقييد التقاليد المقدَّسة أو شبه المقدّسة. وفي حضارة تفتقر إلى وسائل وإرادة لضبطها بنظام وقيادتها، سنجدها تثور. وحالما تثور، لا يعود يهمّ، في الثقافة العقلية، القول، إن تجلّياتها سوف تُعَقلن، عموماً، وبشكل من الأشكال. وكما إن التطلبات النفعية لم توجّه إلى الملوك، والأسياد، والباباوات في إطار قانوني عقلي يقبل إمكانية جواب مقنع، هكذا تواجه الرأسمالية في المحكمة القضاة الذين يملكون حكم الموت في جيوبهم. وهم سيصدرونه، مهما كان الدفاع الذي قد يسمعونه، وسيكون الدفاع المظفَّر الناجح الوحيد الذي يمكن إنشاؤه ماثلاً في تغيير في الاتهام. وفي أي حال، إن العقل النفعي ضعيف كمحرِّك رئيسي للعمل الجمعي. وهو لا يوازي، في أيّ حالة، محدِّدات السلوك الكامنة وراء العقل.

ثانياً: إن نجاح الاتهام يصبح مفهوماً حالما ندرك ما يتضمنه قبول قضية الرأسمالية. إن تلك القضية، حتى لو كانت أقوى بكثير مما هي عليه فعلياً، لا يمكن تبسيطها. ولابدّ أن يملك الناس، عموماً، رؤيةً وقوة تحليل، كلتاهما تتجاوزانهم. ولماذا كان يدافع اقتصادي معروف، من الوجهة العملية، عن كل لَغو قيل عن الرأسمالية؟ غير أننا إذا لم نعتبر هذا، فإن الإدراك العقلي لأداء الرأسمالية الاقتصادي وآمالها المستقبلية يتطلّبان عملاً أخلاقياً فذّاً هو مستحيل تقريباً، يقوم به المحرومون. ولا يبرز ذلك الأداء إلاّ إذا اعتمدنا نظرةً بعيدة المدى، ولأي حجّة رأسمالية يجب أن تُشاد اعتبارات طويلة المدى. والذي يسود في صورة المدى القريب هو الأرباح وظواهر عدم الكفاءة. ولكي يرضى بحظّه، كان المُطالِب بالمساواة أو خبير البورصة في القديم يدغدغ نفسه بالآمال لأحفاده العظام. وللتطابق مع النظام الرأسمالي، على العاطل عن العمل في يومنا أن ينسى نسياناً تاماً مصيره الشخصي، وينسى سياسيّ اليوم طموحه الشخصي. إذ إن مصالح المجتمع البعيدة المدى محلّها الشرائح العليا للمجتمع البورجوازي، ومن الطبيعي أن يعتبرها الناس مصالح لتلك الطبقة وحدها، وبصورة كاملة. أمّا بالنسبة إلى الجماهير، فوجهة النظر القصيرة المدى، هي ما يهمّها. وهم، مثل لويس الخامس عشر، يشعرون بما يفيد، **وليكن من بعدنا الطوفان** (après nous le déluge)، ومن وجهة نظر النفعية الفردية هم عقليون، بصورة كاملة، إذا كان شعورهم كذلك.

ثالثاً: وهناك المشاكل اليومية، وتوقّعات المشاكل التي على كل إنسان أن يتصارع معها في أي نظام - نعني ظواهر الاحتكاك وخيبات الأمل، والأحداث الكبيرة والصغيرة غير السارّة والتي تؤذي، وتزعج، وتعترض. وأنا أفترض أن كل واحد منا اعتاد على نسبتها،

بشكل من الأشكال، إلى ذلك الجزء من الواقع الذي يقع خارج جلده، وعلاقته العاطفية بالنظام الاجتماعي ـ أي الشيء ذاته الذي تعجز الرأسمالية عن إنتاجه مؤسساتياً ـ ضرورية للتغلّب على الحافز العدائي الذي به نردّ عليها. وإذا لم يكن هناك رابطة عاطفية، فإن ذلك الحافز سيفعل فعله وينمو متحوّلاً إلى مكوِّن ثابت في بنيتنا النفسية.

رابعاً: إن الارتفاع المتزايد في مستوى الحياة، وبخاصة وقت الفراغ الذي توفره الرأسمالية الحديثة للعامل ذي الوظيفة الكاملة. . . حسناً، أقول، لا حاجة عندي لكي أكمل الجملة أو أشرح إحدى أكثر الحجج ابتذالاً، وقدَماً، وفظاظةً، والتي هي ولسوء الحظ، ليست صحيحة. والتحسين العلماني المسلَّم به والمُقرَن بعدم الأمان الفردي الذي كان موضع استياء حادّ، هو الطريقة الفضلى لترعرع الاضطراب الاجتماعي.

2 ـ سوسيولوجيا المفكِّر

ومع ذلك، نقول: إنه لا فرصة الهجوم ولا ظواهر الظلم الواقعي أو المتخيَّل هي كافية، في حدّ ذاتها، ومهما كانت قويةً، لإنتاج ظاهرة العداوة النشطة ضد النظام الاجتماعي. ولكي ينمو ويتطور مثل هذا الجوّ لابدّ من وجود مجموعات يكون من مصلحتها إنتاج استياء، وتنظيمه، وتعهّده، والتعبير عنه وقيادته. وكما سيتبيّن في القسم الرابع، لا يطلق جمهور الشعب أفكاراً محدّدة من ذاته وبمبادرته. وأقل من ذلك هي قدرته على صياغتها وتحويلها إلى مواقف وأفعال غير متناقضة. وكل ما يقدر عليه هو أن يتبع مجموعة قائدة أو يرفض اللحاق بها. وستظل نظريتنا عن جوّ العداوة للرأسمالية غير مكتملة إلى أن نكتشف مجموعات اجتماعية مؤهّلة للعب ذلك الدور.

وبكلام عريض نقول، إن الأحوال الملائمة لعداوة عامة لنظام اجتماعي، أو لهجوم معيّن عليه، تميل في أيّ حال، إلى إطلاق مجموعات لاستغلالها. غير أنه، في حالة المجتمع الرأسمالي، ثمَّة حقيقة إضافية لابدّ من ملاحظتها، وهي: الرأسمالية، خلافاً لأي نمط اجتماعي آخر، تخلق، بالضرورة، وبفضل منطق حضارتها ذاته، مصلحةً ثابتةً في الاضطراب الاجتماعي، تربّيها، وتموِّلها[2]. وإن توضيح هذه الظاهرة، التي هي غريبة مثلما هي مهمة، ينتج من حجّتنا في الفصل الحادي عشر، لكن يمكن تقويتها برحلة قصيرة في سوسيولوجيا المفكِّر.

ليس تعريف هذا النموذج بالأمر السهل، والصعوبة هي في طبيعة النوع. والمفكِّرون ليسوا طبقةً اجتماعية بالمعنى الذي يفيده القول: إن الفلاّحين أو العمّال الصناعيين يؤلّفون طبقات اجتماعية، فهم مثل وابل المطر ينهمرون من جميع زوايا العالم الاجتماعي، وجزء كبير من نشاطاتهم يَمثُل في حرب بعضهم بعضاً وفي تشكيلهم رؤوس حراب للمصالح الطبقية، وليس لمصالحهم. ومع ذلك، أنشأوا مواقف جمعية ومصالح جمعية هي من القوة بما يكفي لتجعل أعداداً كبيرة منهم تسلك سلوكاً ارتبط، في العادة، بتصوّر الطبقات الاجتماعية. ثمَّ، لا يمكن تعريفهم، وببساطة، بأنهم المجموع الكلّي لمن يملك ثقافةً عاليةً، فإن ذلك سيلغي أهم سِّمات هذا النوع. ومع ذلك، نقول، إن كل من يملك مثل تلك الثقافة هو مفكِّر ممكن ـ ما

(2) كل نظام اجتماعي عنده حساسية تجاه الثورة، وفي كل نظام اجتماعي يكون إثارة الثورة عملاً ذا مردود في حالة النجاح، لذا، فهو يجتذب القوة العقلية والقوة العضلية. وقد حصل مثل ذلك تماماً في أزمنة الإقطاع. غير أن النبلاء المحاربين، الذين ثاروا ضد رؤسائهم، هاجموا الأشخاص الأفراد أو المواقع، فلم يهاجموا النظام الإقطاعي، كنظام. ولم يُظهر المجتمع الإقطاعي، ككلّ، ميولاً لتشجيع هجومات على نظامه الاجتماعي، ككل - عمداً أو من دون قصد.

عدا حالات استثنائية، لا وجود لمن لا يملكها، والحقيقة التي تفيد بأن جميع عقولهم مجهَّزة تجهيزاً متشابهاً تسهِّل التفاهم في ما بينهم وتؤلّف عَقداً. ولا يخدم غرضنا أن نجعل التصوّر في امتداد العضوية في المهن الليبرالية، فالأطباء والمحامون، على سبيل المثال، ليسوا بمفكِّرين بالمعنى المذكور، إلاّ إذا تكلّموا أو كتبوا حول مواضيع تقع خارج كفاءتهم المهنية، وهو الأمر الذي غالباً ما يفعلوه، من دون شك - وبخاصة المحامون. ومع ذلك، هناك رابطة وثيقة بين المفكِّرين والمهنيين. ذلك، لأن بعض المهن - وبخاصة إذا حسبنا حساب الصحافة - ينتمي انتماءً كلياً، تقريباً، إلى منطقة النوع المفكِّر، وإن أعضاء جميع المهن يملكون فرصة الصيرورة مفكِّرين، وإن عدداً من المفكِّرين يمتهنون مهناً لهدف العيش. وأخيراً نقول، إن تعريفاً بواسطة التضادّ مع العمل اليدويّ سيكون واسعاً وغير مرغوب فيه[3]. ومع ذلك، تبدو المجموعة التي كتبها دوق ولينغتون (Duke of Wellington)، أي «المجموعة السريعة» ضيقة جداً فليست مرغوبة[4]. وكذلك معنى عبارة رجال القلم (*hommes de lettres*).

غير أننا قد نقوم بعمل أسوأ من اعتمادنا على ما قال الدوق الحديدي. المفكرِّون هم، في الواقع، الأُناس الذين يستخدمون، وببراعة، قوة الكلمة الملفوظة والمكتوبة، وإحدى صفاتهم المميّزة لهم عن غيرهم ممن يقومون بالشيء ذاته، هو غياب المسؤولية

---

(3) لأسفي، لم أجد **قاموس أكسفورد الإنجليزي** (*Oxford English Dictionary*) واضعاً المعنى الذي أرغب بربطه بالكلمة. وهو يقدم عبارة «عشاء مفكرين»، لكن يربطها بعبارة «قوى العقل العليا» التي تشير إلى وجهة مختلفة جداً وقد كنت مرتبكاً في حينه ارتباكاً كبيراً، ومع ذلك لم أستطع أن أكتشف كلمةً أخرى تخدم قصدي خدمةً متكافئة.

(4) عبارة الدوق موجودة في: John Wilson Croker, *The Croker Papers: The Correspondence and Diaries of the Late Right Honourable John Wilson Croker 1809 to 1830*, Edited by Louis J. Jennings (London: J. Murray, 1884).

المباشرة عن الشؤون العملية. وهذه الصفة المميّزة تشرح صفة أخرى، عموماً ـ نعني غياب المعرفة المباشرة بهم والتي لا تقدّمها إلاّ الخبرة الفعلية. والموقف النقدي الذي أنشأوه من وضعية المفكِّر كمشاهد ـ وفي معظم الأحيان، كخارجي، أيضاً، ليس بأقل من نشوئه من الواقعة التي تفيد بأن حظّه الرئيسي في إثبات نفسه يَمثُل في قيمته المزعجة الفعلية أو الممكنة، يجب أن يضيف صفةً مميّزةً ثالثةً. وهل هذه مهنة اللامهنيّ؟ وهواية الفنون؟ وهل هؤلاء هم الذين يتكلمون عن كل شيء لأنهم لا يفهمون شيئاً؟ وهل المفكِّر هو صحافي. برنارد شو في كتابه **مأزق الطبيب** (*The Doctor's Dilemma*)؟ لا، ولا. فأنا لم أقل ذلك، ولم أعنِ ذلك. وذلك النوع من الأشياء يظل غير صحيح أكثر من كونه مسيئاً. ولنتوقف عن محاولة التعريف بالكلمات، وبدلاً من ذلك، لنعرف «استعراضياً»: فنحن في المتحف اليوناني نستطيع أن نرى الشيء وقد ألصق عليه اسمه بطريقة جميلة. والسفسطائيون، الفلاسفة منهم والخطباء ـ ومهما كان اعتراضهم على جمعهم معاً، فهم كانوا من الجنس نفسه ـ الذين عاشوا في القرنين الخامس والرابع قبل الميلاد، يوضحون، وبصورة مثالية، ما أعني. وكونهم جميعاً، ومن الوجهة العملية، معلمين، لا يقضي على قيمة التوضيح.

2 ـ عندما كنت أحلِّل الطبيعة العقلية للحضارة الرأسمالية (الفصل الحادي عشر) بيّنت أن نشوء التفكير العقلي سبق نشوء النظام الرأسمالي بالآف السنين، وكان كل ما فعلته الرأسمالية هو تقديم حافز جديد وفرض انحناءةٍ خاصة على العملية. ومثل ذلك نجد المفكّرين في أحوال سابقة للرأسمالية، كلّياً، على سبيل المثال، في مملكة الفرنجة (Franks)، وفي البلدان التي انحلّت فيها ـ هذا، بعد أن نضع جانباً العالم الإغريقي ـ الروماني. غير أن عددهم كان قليلاً، وكانوا من رجال الدين، ومعظمهم من الرهبان، وعملهم

الكتابي في متناول جزء صغير جداً من السكان، فقط. ومما لا ريب فيه، أن الأفراد الأقوياء كانوا قادرين، أحياناً، على تطوير نظرات غير أرثوذوكسية وحتى نقلها إلى مستمعين من الشعب. وتضمّن هذا ظهور خصومة مقاومة من قِبل البيئة المنظّمة تنظيماً صارماً جداً ـ والتي كان من الصعب التخلّص منها في الوقت نفسه ـ وتعريض المنشقين عن العقائد القائمة للخطر. وحتى ذلك الأمر، لم يكن ممكناً بسهولة من غير دعم أو تواطؤ سيّد كبير ما أو رئيس جماعة، كما تُظهر تكتيكات المبشّرين، بما فيه الكفاية. وبصورة إجمالية نقول، كان المفكّرون تحت السيطرة، ولم يكن القفز فوق الخطوط دعابةً، حتى في أزمنة الفوضى الاستثنائية والإباحة، مثل ما كان خلال الموت الأسود(*) (في عام 1348 وبعده).

غير أنه، إذا كان الدَير هو المكان الذي وُلِدَ فيه المفكِّر في عالم القرون الوسطى، فإن الرأسمالية هي التي حرَّرته، وقدّمت له المطبعة. وكان تطوّر المفكِّر العادي البطيء مجرّد جانب من جوانب هذه العملية، وكانت مصادفة ظهور المذهب الإنساني مع ظهور الرأسمالية أمراً مؤثّراً تأثيراً قوياً. وقد كان أنصار المذهب الإنساني فقهاء في اللغة بصورة رئيسة ـ وهذا يوضح نقطة أعلاه ـ ثم بسرعة، انتشروا في ميادين آداب السلوك، والسياسة، والدين، والفلسفة. ولم يكن هذا، وحده، عائداً إلى محتويات الأعمال الكلاسيكية التي عملوا على تأويلها وفقاً لقواعدهم ـ فالطريق بين نقد النصّ ونقد المجتمع هو أقصر مما يبدو. ومع ذلك، فإن المفكِّر النموذجي لم ترق له فكرة الخطر الذي لا يزال ينتظر المنشقّ عن العقيدة. وكقاعدة، كانت السمعة الحسنة والراحة يناسبانه بصورة أفضل بكثير.

(*) الموت الأسود هو مرض الطاعون الذي تفشّى في أوروبا وآسيا في القرن الرابع عشر.

وهذان لا يتحصّلان، في نهاية المطاف، إلاّ من الأمراء الزمنيين أو الروحيين، مع أن أنصار المذهب الإنساني كانوا أول المفكّرين الذين كان لهم جمهور بالمعنى الحديث. وقد تنامى الموقف النقدي، في القوة، يومياً. غير أن النقد **الاجتماعي** لم يزدهر في مثل تلك الأحوال ـ نعني، أبعد مما تضمّنته هجومات معيّنة على الكنيسة الكاثوليكية، وبخاصة رأسها.

وعلى كل حال، يمكن الحصول على السمعة الحسنة والأجور بأكثر من سبيل. فالمداهنة والتبعيّة هما، غالباً، أقل تعويضاً من السلوك المضاد لهما. ولم يكتشف هذا الاكتشاف آريتينو[5] غير أنه لم يوجد من فاقَه في استغلاله. وقد كان شارلكان زوجاً مخلصاً، غير أنه، عاش، خلال حملاته التي كانت تبقيه بعيداً عن بيته شهوراً عدة في كل مرّة، كسيد محترم في زمنه وطبقته. حسناً جداً، فالشعب ـ وزوجة الإمبراطور بخاصة ـ لم يكن بحاجة لأن يعرف، إلاّ حججاً من النوع الصحيح والوزن المناسب قُدِّمت إلى الناقد الكبير للسياسة والأخلاق. ودفع تشارلز الثمن. غير أن النقطة هي أن ذلك لم يكن ابتزازاً تهديدياً بسيطاً يفيد فريقاً ويفرض خسارة لا تعوَّض على فريق آخر. وقد عرف تشارلز لماذا دفع، مع أنه كان بإمكانه أن يؤمِّن الصمت بطرق أقل ثمناً وأكثر قساوةً. غير أنه لم يظهر حَنقاً. بل، على العكس، لقد خرج عن أسلوبه وكرّم الرجل. ولا شك أنه أراد أكثر من الصمت، والواقع هو أنه تلقّى قيمةً كاملةً لعطاياه.

3 ـ لذا، نقول، إن قلم آريتينو، كان، وبمعنى من المعاني، أقوى من السيف. غير أنني لا أعرف، وقد يكون ذلك لجهلي، أمثلةً

(5) بيترو آريتينو (Pietro Aretino) 1492 ـ 1556.

مشابهة لذلك النوع في المئة والخمسين سنة التالية[6]، لا يبدو أن المفكِّرين لعبوا، خلالها، دوراً كبيراً خارج المهن المؤسّسة وبمعزل عنها، نعني القانون والكنيسة، بصورة رئيسة. هذا التراجع يتطابق، تقريبيّاً، مع تراجع التطوّر الرأسمالي الذي حدث في معظم بلدان القارة الأوروبية في تلك الفترة المضطربة. وقد شارك المفكرون مشاركة مماثلة في معافاة المشروع الرأسمالي التي أعقبت. والكتاب البخس الثمن، والصحيفة الرخيصة أو الكراس، واتّساع الجمهور الذي كان من إنتاجها، ولكنه كان، جزئياً، ظاهرةً مستقلةً تعود إلى الوصول إلى الثروة والوزن اللذين توفّرا للبورجوازي الصناعي، وإلى الزيادة الطارئة للأهمية السياسية للرأي العام المجهول ـ كل هذه العطايا، مع تزايد التحرر من القيود، كانت من إنتاج الآلة الرأسمالية.

في ثلاثة الأرباع الأولى من القرن الثامن عشر كان رب العمل الفرد بطيئاً في خسارته الإهتمام الكبير بالسيرة الفكرية، التي كانت له في البداية. غير أننا، في ذروة النجاحات، نلاحظ، وبوضوح، الأهمية المتنامية لعنصر جديد ـ نعني دعم رب العمل الجمعي، أي الجمهور البورجوازي. ومن هذه الناحية، كما من أيّ ناحية أخرى، يقدِّم لنا فولتير (Voltaire) مثلاً لا يُثمَّن. إن سطحيّته هي التي مكّنته من أن يغطي كل شيء بدءاً من الدين إلى علم البصرّيات النيوتوني مع حيويته التي لا تقهر، وفضوله النَّهم، وغياب كامل للموانع، مع غريزة لا تخطئ، وقبول كلّي لعادات زمنه وروحه الفكاهية، كل ذلك جعل ذلك الناقد اللانقدي والشاعر العادي قادراً على أن يفتن الناس ـ وأن يبيع. ونذكر، أيضاً، أنه كان صاحب تأملات، وأنه

(6) وعلى كل حال، ازداد، في إنجلترا، ازدياداً كبيراً مدى وأهمية كتابة الكراريس، في القرن السابع عشر.

خدع، وقَبِل هدايا ووظائف، غير أنه كانت هناك، وبصورة دائمة، الاستقلالية المؤسسة على قاعدة صلبة لنجاحه مع الشعب. وقضية روسّو (Rousseau) ونموذجه مع أنهما مختلفان كلياً، يظل من المفيد مناقشتهما.

في العقود الأخيرة للقرن الثامن عشر عرض حَدَث قويّ ومؤثِّر، طبيعة قوة المفكِّر المستقل عن كل رباط، والذي لم يكن يعمل بشيء سوى الماكينة الاجتماعية ـ البسيكولوجية التي تدعى الرأي العام. وهذا ما حدث في إنجلترا التي كانت أكثر البلدان تقدّماً على طريق التطوّر الرأسمالي. وصحيح أن هجومات ويلكس (Wilkes) على النظام السياسي الإنجليزي كانت قد شُنَّت في ظروف ملائمة فريدة. وعلاوةً على ذلك، لا يمكن أن يُقال، إنه أزعج حكومة إيرل بوت (Earl of Bute) التي لم يكن لها أيّ حظ، والتي كان سقوطها محتوماً لدزّينة من الأسباب الأخرى، غير نشرة ويلكس: **البريطاني الشمالي** (*North Briton*) كان، مع ذلك، القشّةَ التي قَسَمت ظهر اللورد بوت السياسي. وقد صدر العدد 45 من النشرة، ولأول مرة، في حملة أدّت إلى تأمين إلغاء الرخص العامة وخطت خطوةً كبيرة نحو حرية الطباعة والانتخابات. ولا يعني هذا صنعاً للتاريخ أو خلقاً لأحوال تغيير في المؤسسات الاجتماعية، ولكنه يعني لعب دور مساعدة القابلة القانونية(7). وإن عجز خصوم

(7) وأنا لا أخشى أن يجد أي مؤرخ للسياسة أني بالغت في أهمية ويلكس (Wilkes). غير أني أخشى الاعتراض على وصفه بالمستقل عن كل رباطٍ وعلى النتيجة المتضمَّنة المفيدة أنه أرجع كل شيء إلى ما هو جمعي ولا شيء للحامي الفردي. ولا شك في أنه، في البداية، كان مشجَّعاً من زمرة من المعارف والأصدقاء (Coterie). وأعتقد أنه، بعد الدرس، ستحصل الموافقة على أن ذلك ليس بذي أهمية حاسمة، وأن كل الدعم وكل المال، وكل الاعتبار، أي كل ما أحرزه، في ما بعد، كانت نتيجة لنجاحٍ سابق وتقديراً لذلك النجاح، كما كان عائداً لمركز عند الشعب اكتسب، بصورة مستقلة.

ويلكس عن اعتراضه لحَرفِه كان أهم الوقائع المتعلقة بالموضوع. والواضح هو أنهم كانوا يملكون كل سلطة الحكومة المنظَّمة بتصرفهم مع ذلك، كان هناك شيء جعلهم يحجمون.

في فرنسا، جلبت السنوات السابقة للثورة والثورة ذاتها، الصحف الشعبوية التي أبرزت كتّاباً مثيرين للرعاع مثل (مارا (Marat) وديمولان (Desmoulins))، والتي لم تنبذ الأسلوب البلاغي والقواعد بشكل كامل، مثل صحفنا اليوم. ونمضي مسرعين إلى «زمن الإرهاب»، ثم «زمن الإمبراطورية الأولى» (نابليون بونابرت)، التي وضعت وبصورة أكثر تنظيماً، حدّاً لهذه الصحف. ثم تبع ذلك فترة زمنية قطعها حكم الملك البورجوازي (roi bourgeois) سادت خلالها سياسة التضييق المتعمّد على الصحف والتي دامت، حتى «زمن الإمبراطورية الثانية» (نابليون الثالث)[*] حيث أجبرت السلطة على أن ترخي العنان ـ وذلك حوالي منتصف ستينيات القرن التاسع عشر. وفي أوروبا الوسطى والجنوبية دامت هذه الفترة، المدة نفسها،

(*) مرت فرنسا بعد قيام الثورة بحقبات وعهود متعددة هي: **1** ـ «زمن الارهاب» (Terreur) حيث سيطر على زمام السلطة روبسبيار وجرى خلاله تصفية أعداء الثورة ثم أبنائها عن طريق المقصلة، وانتهت هذه الحقبة بإعدام روبسبيار نفسه. **2** ـ «عهد الإدارة» (directoire) والذي تولى السلطة خلاله خمس شخصيات دعوا بالمديرين. **3** ـ «عهد القناصل» (Consul) الذي شهد بداية صعود نابليون بونابرت بتعيينه أحد القناصل الثلاثة الذين تولوا إدارة الحكم في فرنسا في مرحلة مواجهة التحالفات الأوروبية المعادية للثورة، وتولّى نابليون قبل نهايته منصب القنصل الأول. **4** ـ «زمن الإمبراطورية الأولى» (première empire) حيث نصّب نابليون بونابرت نفسه إمبراطوراً، وتحولت فرنسا إلى إمبراطورية. **5** ـ «زمن عودة الملكية» (La restauration) والذي بدأ بعد سقوط نابليون الأول أمام جيوش التحالف الأوروبي. **6** ـ «عهد الجمهورية الثانية» (la deuxième république) والذي قام إثر سقوط الملكية بعد أحداث «كومونة باريس» عام 1848. **7** ـ «زمن الإمبراطورية الثانية» (second empire) والتي نشأت إثر الانقلاب الذي قام به لويس نابليون بونابرت عام 1851 وتولى فيه زمام السلطة تحت اسم نابليون الثالث.

تقريباً، وفي إنجلترا سادت أحوال مماثلة من بداية الحروب الثورية إلى أن تسلّم كانينغ (Canning) مقاليد السلطة.

4 ـ استحالة صدّ التيّار داخل إطار المجتمع الرأسمالي يظهره إخفاق المحاولات ـ والتي طال زمنها وكانت مصمّمة ـ الرامية إلى إخضاع المفكّرين. ولم يكن تاريخهم إلاّ نسخاً مختلفة عن مآثر ويلكس. وفي المجتمع الرأسمالي ـ أو في مجتمع يحتوي على عنصر رأسمالي ذي أهمية حاسمة ـ لابدّ لأي هجوم على المفكّرين أن يجابه القلاع الخاصة للأعمال البورجوازية التي ستؤوي، أو بعضها سيؤوي الطريدة. وعلاوةً على ذلك، لابدّ لمثل هذا الهجوم من أن ينطلق ويستأنف طبقاً للمبادئ البورجوازية الخاصة بالممارسة التشريعية والإدارية التي لا شك بوجود إمكانية لمطِّها وثَنيِها، لكنها ستوقف الاضطهاد فلا يتعدّى حداً معيّناً. وقد تقبل الطبقة البورجوازية العنف الخارج عن القانون وقد تستحسنه عندما تُثار بصورة كلية، أو تُخوَّف، ذلك يحصل بصورة مؤقتة. وفي نظام بورجوازي محض مثل نظام لويس فيليب (Louis Philippe) قد يطلق الجنود النار على المضربين، لكن الشرطة لا يمكنها أن تعتقل المفكِّرين أو إذا فعلت، يجب أن تخلي سبيلهم فوراً، وإلاّ فإن الطبقة البورجوازية، وإن عبّرت عن استيائها من بعض أعمالهم، فإنها ستهرع لنجدتهم، لأن الحرية التي ترفضها لا يمكن سحقها من غير سحق الحرية التي تقبلها.

ولتلاحظ أنني لا أقدّم للبورجوازية جرعةً غير واقعية من الكرم أو المثالية. كما إني لا أوكِّد، على نحو غير ملائم، على ما يفكِّر به الناس ويشعرون به، ويريدونه ـ والذي أوافق ماركس على أهميته موافقة تقريبية، وإن لم تكن موافقة تامة. والبورجوازية، في دفاعها عن المفكّرين كمجموعة ـ وطبعاً، ليس كل فرد منها ـ هي تدافع عن

نفسها ومخطط حياتها. وليس هناك إلاّ الحكومة ذات الطبيعة اللاّبورجوازية والعقيدة اللاّبورجوازية التي هي قوية بما فيه الكفاية لاخضاعهم للنظام ـ وفي الظروف الحديثة ليس هناك سوى الحكم الاشتراكي أو الفاشي. ولكي تقوم الحكومة بذلك، عليها أن تغيّر نموذج المؤسسات البورجوازية، وتقلّص، بشكل عنيف متطرِّف الحريةَ الفردية لكل شرائح الأمة، الطبقية. وليس من المحتمل أن تتوقف حكومة مثل هذه عند المشروع الخاص ـ حتى أنها لا تقدر على ذلك.

والنتيجة المنطقية لهذا هي عدم إرادة وعدم قدرة النظام الرأسمالي على إدارة قطاعه من المفكِّرين بطريقة فعّالة. وفكرة عدم الإرادة المطروحة تعني عدم إرادة استعمال طرق استعمالاً متَّسقاً، وتكون هذه الطرق غير متجانسة مع العقلية التي شكّلتها العملية الرأسمالية. أما فكرة عدم القدرة فتفيد عدم القدرة على فعل ذلك من ضمن إطار المؤسسات التي شكلتها العملية الرأسمالية ومن غير الخضوع لقانون لابورجوازي. وهكذا، نرى، من جهة، أن حرية المناقشة العامة التي تشتمل على حرية قضم أسس المجتمع الرأسمالي، هي حرية لا مفرّ منها في المدى الطويل. ومن جهة أخرى، لا تتمكن مجموعة المفكرين أن تظل في ممارستها عملية القضم، لأنها تعيش على النقد، وموقعها كله يعتمد على النقد اللاذع، ونقد الأشخاص والأحداث الجارية سيؤدّي، وفي وضع لا يوجد فيه شيء مقدَّس، إلى نقد قاتل للطبقات والمؤسسات.

5 ـ بقيت لمسات قليلة لتكتمل الصورة الحديثة، فهناك الوسائل المتزايدة. وهناك الزيادة في مستوى الحياة وفي وقت لإفراغ المتوفرِّ للجماهير التي غيرّت ولا تزال تغيرّ تركيب رب العمل الجمعي لأنواع من الذوق التي لابدّ من أن يوفّرها المفكّرون. كما حدث

هبوط ولا يزال في أسعار الكتاب والصحيفة والشركة الصحفية الكبيرة[8]، والآن، هناك الراديو. كما كان هناك ميل ولا يزال نحو الإزالة الكاملة للموانع، مما حطّم، وبصورة ثابتة، محاولات المقاومة الأمر الذي برهن المجتمع البورجوازي، من خلاله، على أنه غير كفؤ كنظام، وأحياناً، أنه طفوليّ.

وعلى كل حال، ثمَّة عامل آخر، كان أحد أهم سمات المراحل الأخيرة للحضارة الرأسمالية: التوسع القوي للجهاز التربوي، وبخاصة، لتسهيلات التعليم العالي. ولم يكن هذا التطوّر

---

(8) ظهور الشركة الصحفية الكبيرة وحياتها إلى الآن يوضحان نقطتين أنا متلهّفٌ للتأكيد عليهما، وهما: النواحي المتعددة، والعلاقات، ونتائج كل عنصر مادي من عناصر النمط الاجتماعي الذي يمنع وجود آراء بسيطة وذات اتجاه واحد، ثم أهمية التمييز بين الظواهر القصيرة المدى والظواهر البعيدة المدى التي تصدق عليها آراء مختلفة، ومتضادّة أحياناً. والشركة الصحفية الكبيرة هي، في معظم الحالات مشروع عمل بورجوازي. وهذا لا يتضمّن فكرة أنها تناصر المصالح الرأسمالية أو مصالح أيّ طبقة أخرى. وهي قد تناصر، لكن انطلاقاً من واحدٍ أو أكثر من الدوافع الآتية التي أهميتها المحدودة واضحة: لأنها تتلقى معونات مالية من مجموعة رأسمالية للدفاع عن مصالحها أو آرائها - وعندما تكون الشركة أكبر وتكون مبيعاتها أوسع، تقلّ أهمية هذا العنصر، ثم، لأنها تنوي البيع لجمهور ذي أذواق بورجوازية - وهذا، الذي كان مهماً جداً لغاية عام 1914، انعكس، الآن، وبصورة متزايدة، وأيضاً، لأن المعلنين يفضّلون استعمال وَسَطٍ ملائم متجانس - لكنهم غالباً ما تكون نظرتهم إلى الأمر نظرة مشابهة كثيراً لنظرة رجال الأعمال، ولأن المالكين يصرّون على اتّباع طريق معينة بمعزلٍ عن مصلحتهم في البيع - وإلى حدٍّ ما هم يفعلون ذلك، وقد فعلوا، غير أن التجربة علّمتهم أن لا يستمروا إذا كان هناك التعارض مع مصلحتهم المالية في البيع قاسياً جداً. وبكلمات أخرى نقول، إن الشركة الصحفية الكبيرة أداة قوية جداً لجهة الارتقاء بمركز مجموعة المفكرّين وزيادة تأثيرها، لكنها، إلى الآن، لم تتمكن من السيطرة عليها تماماً. وهي تعني التوظيف، والجمهور الأوسع، لكنها تعني «قيوداً» أيضاً. وهذه مهمة في المدى القصير، وفي قتاله لِنَيْلِ حرية أوسع تمكنه من أن يفعل ما يشاء، قد يواجه الصحافي الهزيمة، وبسهولة. غير أن هذه الناحية القصيرة المدى ـ وذاكرة المجموعة للأحوال الماضية ـ هي ما تطرأ على عقل المفكِّر وما يحدِّد ألوان صورة العبودية والاستشهاد التي يرسمها للجمهور. وفي الواقع، يجب أن تكون الصورة صورة فَتح. والفتح والانتصار هما، في هذه الحالة، كما في الحالات الأخرى عبارة عن فسيفساء مؤلفة من هزائم.

أقل حتميّةً من تطوّر الوحدة الصناعية الكبرى[9]، لكنه يختلف عن هذه الأخيرة، في أنه تربّى على الرأي العام والسلطة العامة، ولا يزال، ليمضي إلى ما هو أبعد مما كان سيفعل من ذاته. ومهما كان تفكيرنا في هذا، من زوايا مختلفة، ومهما كان السبب الدقيق، فإن هناك نتائج عدة تعتمد على حجم مجموعة المفكرين وموقفهم.

أولاً: بمقدار ما يزيد التعليم العالي من تموين الخدمات المهنية وشبه المهنية، وفي النهاية، يزيد من خطوط فئة الموظفين ذوي الرواتب إلى ما بعد النقطة التي حددتها الاعتبارات الخاصة بالتكاليف والعائدات، فإنه قد يخلق حالةً مهمة تشمل البطالة في قسم.

ثانياً: وبالترافق مع مثل هذه البطالة أو مكانها، يخلق التعليم العالي أموال توظيف غير مُرضِية ـ نعني توظيفاً في أعمال دون المستوى أو بأجور أقل من أجور العمال اليدويين ذوي الأجور الأفضل.

ثالثاً: قد يخلق حالةً من عدم التوظيف من نوع مزعج. والإنسان الذي تخرّج من كلية أو جامعة يصبح بسهولة غير قادر نفسياً، على التوظّف في وظائف يدوية من غير أن يكتسب

(9) معظم الناس، في الوقت الحاضر، ينظر إلى هذا التطوّر من منظور المثال الأعلى الذي يقضي بجعل التسهيلات التربوية، من أي نوع، في متناول كل من يمكن إقناعهم على استعمالها. والتمسك بهذا المثال الأعلى هو من القوة بحيث إن ظهور أيّ شكوك حوله يعتبر، وبصورة شاملة، تقريباً، موقفاً غير مهذّب، لا تلطفه الأوصاف التي غالباً ما تستعمل مثل الوقاحة ومعارضة الأكثرية. والواقع هو أننا، هنا، نتجاوز مجموعة من المسائل المعقدة جداً تخص سوسيولوجيا التربية والمثل التربوية العليا التي لا يمكننا مهاجمتها في حدود هذا التخطيط. وهذا يشرح سبب حصري الفقرة أعلاه بمسألتين تافهتين مقررّتين وملتبستين وهما كل ما نريد مما يتصل بغرضنا. غير أنهما لا يحسمان مسائل أكبر يجب وضعها جانباً كشاهد على نقص عَرضي.

بالضرورة، إمكانية التوظّف في عمل حِرَفيّ. وقد يعود إخفاقه في القيام بذلك إلى إفتقاره للقدرة الطبيعية ـ المتَّسقة بشكل كامل، مع اختباراته الأكاديمية التي اختارها ـ أو إلى التعليم غير الكافي، وأكثر ما تقع الحالتان، بصورة مطلقة وصورة نسبية، عندما تُعَدّ أعداد كبيرة للتعليم العالي، وكلما ازداد المقدار المطلوب من التعليم بمعزل عن عدد المدرّسين والبحّاثين الذين اختارتهم الطبيعة ونتائج إهمال هذا الأمر والعمل بالنظرية التي تفيد بأن المدارس، والكليات، والجامعات هي مجرد مسألة مالية، هي نتائج أوضح من الإصرار عليها. والحالات التي يوجد فيها دزّينة من مقدِّمي طلبات التوظّف في عمل، وكلهم مؤهَّل، بالمعنى الرسمي، والتي لم يوجد فيها من يملأ الوظيفة بصورة مُرْضِية، هي حالات يعرفها كل إنسان له علاقة بالتعيينات ـ ولأي إنسان مؤهَّل ليكون قاضياً.

كل من لم يكن موظَّفاً أو كان موظَّفاً بطريقة غير مُرضية أو لا يمكن توظيفه ينساق إلى وظائف مستوياتها أقل تحديداً أو التي يحسب فيها حساب الاستعدادات والمتطلبات التي تكون من نوع مختلف. وكل هؤلاء يملأ حتى الانتفاخ جيش المفكّرين، بالمعنى الدقيق للكلمة، وأعداد هؤلاء تزداد بصورة لا تصفها نسبة. وهم يحتشدون في ذلك الجيش وهم في حالة عقلية غير راضية، بالكلية. وعدم الرضا يربّي الغضب. وغالباً ما يعقلن هذا نفسه على صورة نقد اجتماعي هو، وكما رأينا قبلاً، الموقف النموذجي للمتفرج الفكري تجاه الناس، والطبقات، والمؤسسات بخاصة في حضارة عقلية ونفعية. حسناً، نحن، لدينا، هنا، أعداد، وضع جمعي محدَّد تحديداً جيداً وذو لون بروليتاري، ومصلحة مجموعة تشكّل موقف المجموعة الذي يصف، وبواقعية، العداوة للنظام الرأسمالي أكثر مما تستطيع النظرية ـ التي هي ذاتها عقلنة بالمعنى البسيكولوجي ـ وصف

الوصف يكون الغضب المحق للمفكِّر على مساوئ الرأسمالية ممثلاً النتيجة المنطقية المستدَلّة من الوقائع العنيفة والتي لا تُحتمل، والتي ليست بأفضل من نظرية العشّاق الذين مشاعرهم لا تمثِّل سوى الاستدلال المنطقي من فضائل المعشوقين(10). وبالإضافة إلى ذلك، نقول، إن نظريتنا تشرح الواقعة التي تفيد بأن هذه العداوة تزداد، بدلاً من أن تتناقص، مع كل إنجاز ينجز للتطوّر الرأسمالي.

وطبعاً، عداوة مجموعة المفكّرين ـ التي تصل إلى حدّ الرفض الأخلاقي للنظام الرأسمالي ـ هي شيء، والجوّ المعادي العام الذي يحيط بالآلة الرأسمالية شيء آخر. وهذه العداوة الأخيرة هي الظاهرة المهمة، في واقع الأمر، وهي ليست نتاج العداوة الأولى، هكذا وبكل بساطة بل تتدفق، جزئياً، من منابع مستقلة، سبق أن ذُكر بعضها من قَبل، وهي المادة الخام لمجموعة المفكرِّين لكي تشتغل بها، كما حصل حتى الآن. وهناك علاقات أخذ وعطاء بين العداوتين تتطلب فسحة لحل ألغازها، وهي أكبر مما أستطيع أن أوفره الآن. الخطوط العامة لمثل هذا التحليل واضحة بما فيه الكفاية، وأفترض أنه لا يوجد ما يمنع من أن نكرر أن دور مجموعة المفكّرين يَمثُل، وبصورة رئيسة في الإثارة، والتحريك، والتعبير بالألفاظ كتابةً أو كلاماً وتنظيم هذه المادة، وعدم الإضافة إليها إلاّ بطريقة ثانوية، وهناك بعض النواحي الخاصة التي ستوضّح المبدأ.

(10) سوف يلاحظ القارئ أن أيّ نظرية مثل هذه النظريات ستكون غير واقعية حتى لو كانت وقائع الرأسمالية أو فضائل المعشوقين هي كل ما يعتقد الناقد أو العاشق بوجوده. ومن المهم، أيضاً، ملاحظة أن في الأكثرية الغالبة من الحالات، يكون النقّاد والعشاق مخلصين، ولا تدخل الآليات البسيكولوجية - الاجتماعية ولا الآليات البسيكولوجية - الفيزيائية، وكقاعدة في ضوء الأنا (ego) إلاّ وهي مقنَّعة بظواهر التسامي.

6 ـ ويُنتج التطوّر الرأسمالي حركة عمالية ليست من خلق مجموعة المفكّرين. غير أنه ليس بالأمر المفاجئ أن تتلاقى مثل هذه الفرصة وقوة المفكّر الإلهية الخلاّقة. ولم يطلب العمّال القيادة الفكرية أبداً، لكن المفكّرين غزوا سياسة العمال. ولهم مساهمة مهمة ليؤدّوها، وهي: أنهم صاغوا الحركة بالكتابة والكلام، وزوّدوها بالنظريات والشعارات ـ والحرب الطبقية هي مَثَل ممتاز ـ وجعلوها تعي ذاتها، وبذلك غيّروا معناها. ويبدو من منظورهم أنهم بقيامهم بهذا العمل، قد أضفوا نزعةً ثوريّةً على الممارسات البورجوازية لممارسات نقابات العمال، وهي النزعة الانحيازية التي أغاظت كثيراً القادة من غير المفكرِّين، في البداية. غير أن هناك سبباً آخر لهذا، فالعامل بإصغائه إلى المفكّر يكون واعياً، وبشكل ثابت، بالفجوة المتعذّر اجتيازها الموجودة بينهما، هذا، إن لم نقل بعدم الثقة. وبغية فهم المفكّر التمكّن من منافسة القادة من غير المفكّرين، ينساق المفكّر إلى سلوك مسالك لا يراها غير المفكّر، الذي يقدر على العبوس، ضروريةً ولأن المفكِّر لا يملك سلطة أصلية، ولشعوره الدائم بالخطر المتمثِّل في أن يُقال له، وبطريقة غير مهذّبة بأن ينصرف إلى عمله الخاص فلا يتدخّل في شؤون الآخرين، كان لابدّ له من أن يسلك سلوك التملّق، والوعد، والتحريض، ورعاية الأجنحة اليسارية، ويغتاظ من الأقلّيات، ويرعى الحالات المشكوك بها والهامشية، ويلجأ إلى الغايات المتطرّفة، ويقدم نفسه بصورة المستعدّ للطاعة ـ وباختصار، أن يسلك تجاه الجماهير كما سلك الذين سبقوه، في أول الأمر، تجاه أسيادهم الإكليركيين، وبعدهم تجاه الأمراء وحماة آخرين من الأفراد، وأخيراً تجاه السيّد الجمعي ذي الطبيعة البورجوازية[11].

---

(11) كل هذا سوف يوضَّح ويُستكمل تطويره في القسم الخامس من هذا الكتاب.

وهكذا نقول، مع أن المفكِّرين لم يخلقوا الحركة العمالية، إلاّ أنهم صاغوها محوّلين إيّاها إلى شيء يختلف اختلافاً جوهرياً عمّا يمكن أن تكون عليه لولاهم.

إن الجوّ الاجتماعي الذي أحاط بالنظرية التي نريد بناءها بتجميع الحجارة والإسمنت، يوضح سبب العداوة المتزايدة التي تجلّت في الخطة العامة، للمصالح الرأسمالية إلى الحدّ الذي عبّر عن الرفض المبدئي لاعتبار متطلّبات الآلة الرأسمالية، والصيرورة عائقاً خطيراً لعملها. وعلى كل حال، كان لنشاطات مجموعة المفكِّرين علاقة بخطط مضادّة للرأسمالية، وكانت مباشرةً أكثر مما يتضمّنه اشتراكهم في صياغتها اللغوية.

ونادراً ما يدخل المفكِّرون في السياسة المهنية، وأندر من ذلك إشغالهم لمراكز مسؤولية. غير أنهم يملأون المكاتب السياسية، ويكتبون كراريس الحزب، والخطب، ويعملون في مراكز السكرتاريا والمستشارين، ويؤسسون سمعة وشهرة صحيفة السياسي الفرد، والتي لا يتمكن إلاّ نفر قليل من رفضها، بالرغم من أنها ليست كل شيء. وهم، بعملهم هذا يطبعون عقليّتهم على كل شيء، تقريباً يقومون بعمله.

وإن التأثير الفعلي المبذول يختلف اختلافاً كبيراً نسبةً لحالة اللعبة السياسية، بدءاً من مجرد الصياغة إلى جعل مقدار من السياسة ممكناً أو مستحيلاً. غير أن ثمّة مجالاً واسعاً لذلك، وبصورة دائمة. وعندما نقول إن السياسيين الأفراد والأحزاب هم الممثِّلون المناصرون للمصالح الطبقية، فنحن نؤكدٌ على نصف الحقيقة في أحسن الحالات. أما النصف الآخر، وهو بأهمية النصف الأول، إن لم يكن يفوقه أهمية، فيتراءى عندما نعتبر السياسة مهنةً تطوّر مصالحها بذاتها ـ وهي المصالح التي قد تصطدم أو تنسجم مع

مصالح مجموعة «يمثلها» إنسان أو حزب[12]. وإن رأي الفرد والحزب هو، أكثر من أي شيء آخر، ذو حساسيّة لتلك العوامل في الوضع السياسي التي تؤثر تأثيراً مباشراً، في سيرة أو مركز الفرد أو الحزب. وبعض هذه تسيطر عليه مجموعة المفكِّرين بالمعنى نفسه الذي كان للقانون الأخلاقي لحقبة زمنية، الذي رفع من شأن بعض المصالح، ونبذ قضية الآخرين، ضمنياً.

وأخيراً نقول، إن ذلك الجوّ الاجتماعي أو مبادئ القيم لم يؤثر على السياسات فقط - أي روح التشريع - وإنما على الممارسة الإدارية، أيضاً. غير أننا نقول مضيفين: إنه يوجد علاقة ذات صفة مباشرة أكبر، أيضاً، بين مجموعة المفكّرين والبيروقراطية. والبيروقراطيات الأوروبية ذات أصل سابق للرأسمالية، وزائد عليها. ومهما كان مقدار تغيرّها في التركيب على مرّ القرون، فإنها لا تطابق نفسها، أبداً، وهي، كلّياً، مع البورجوازية، مع مصالحها أو مخطط قيمها، ولم ترَ في البورجوازية أكثر من مصدر قوة لابدّ من إدارتها لمصلحة الملك أو الأمة. وباستثناء الموانع التي تعود للتدريب المهنِي والخبرة، نجد أن البيروقراطيات منفتحة لتحوّل يقوم به المفكِّر الحديث الذي تشترك معه بالكثير[13]، عبر التربية المتشابهة، بينما مسحة نبالة المِحْتَد التي كانت حاجزاً، في حالات كثيرة، راحت تذوي مبتعدةً عن الموظَّف المدني الحديث خلال العقود الماضية. وعلاوةً على ذلك، نقول، إنه، وفي زمن التوسّع السريع لمنطقة الإدارة، أخذ عدد من الموظفين الإضافيين المطلوبين، وبصورة مباشرة، من مجموعة المفكّرين.

---

(12) هذا يصدق على المفكّرين أنفسهم نسبة للطبقة التي جاءوا منها، أو الطبقة التي يتبعونها، اقتصادياً وثقافياً. وسنعود إلى هذا الموضوع بالدرس في الفصل 23 من هذا الكتاب.

(13) للحصول على أمثلة، انظر الفصل 26 من هذا الكتاب.

الفصل الرابع عشر
التـفـكّـك

وفي مواجهة العداوة المتزايدة الصادرة عن المحيط، وعن الممارسة التشريعية، والإدارية، والقضائية المتولِّدة من تلك العداوة، فإن المقاولين والرأسماليين ـ والواقع، كل الشريحة التي تتقبّل نمط الحياة البورجوازي ـ سوف يتوقف عن العمل، في نهاية المطاف. وأهدافهم المعيارية تصبح بسرعة أهدافاً، لا يمكن تحقيقها، وتصبح جهودهم عقيمة. وأكثر هذه الأهداف البورجوازية بريقاً، ألا وهو تأسيس سلالة حكم صناعية، لم يعد ممكناً بلوغه في أكثر البلدان، وحتى أشكاله المتواضعة صار تحقيقها صعباً لدرجة توقّف عندها التفكير بقيمة الصراع ما بقيت هذه الأحوال متحققةً، وبازدياد.

وإذا نظرنا إلى دور الدافع البورجوازي في شرح التاريخ الاقتصادي في القرنين أو القرون الثلاثة الأخيرة، وهموده بسبب ردود فعل المجتمع التي لم تكن لصالحه أو ضموره بالإهمال، فإننا نجد أنه يشكّل عاملاً كافياً لشرح التحوّل المفاجئ في العملية الرأسمالية، وهو عامل أهم بكثير من تلك العوامل التي تقدّمها نظرية فرصة تلاشي الاستثمار ـ هذا، إذا نظرنا إليه كظاهرة ثابتة. لذا، فإنه، من الملفت أن نلاحظ أن ذلك الدافع لم يكن مهدّداً من قوى من

خارج العقل البورجوازي فقط، بل نراه، أيضاً، يميل إلى الموت بأسباب داخلية. طبعاً، هناك علاقة متبادلة ووثيقة بين نوعي الأسباب. غير أننا لا نتمكن من التحليل الصحيح ما لم نحاول الفصل بينهما.

وأحد تلك «الأسباب الداخلية» كنا قد عرفناه قبلاً. وقد دعوته تبخُّر جوهر الملكيَّة. وقد رأينا أن رجل الأعمال الحديث، سواء كان مقاولاً أو مجرّد إداري وظيفته الإدارة، هو من النموذج التنفيذي. وهو يكتسب من منطق مركزه شيئاً ذا صلة بسيكولوجيا الموظّف ذي الراتب في منظّمة بيروقراطية. وسواء كان حامل سندات أو لم يكن، فإن إرادته على القتال والثبات ليست ولا يمكن أن تكون ما كانت عليه عند الإنسان الذي عرف الملكيّة ومسؤولياتها بالمعاني الممتلئة القوية لتلك الكلمات. ونظام قيمه ومفهومه للواجب تعرّضا لتغيّر عميق. وتوقّف اعتبار حَمَلة السندات لمجرد أنهم حَمَلة سندات ـ وذلك بمعزل عن اختصار حصتهم عن طريق الدولة المنظِّمة والفارضة للضرائب. وهكذا، فإن الشرطة التعاونية تضفي على العقل البورجوازي صفة الاجتماعية، بالرغم من أنها نتائج العملية الرأسمالية، وهي تضيِّق، وبقسوة، مجال الدافع الرأسمالي، وليس هذا فقط، إنها ستقتل جذوره، في النهاية[1].

2 ـ وهناك «سبب داخلي» هو أكثر أهمية، نعني، انحلال العائلة البورجوازية. والوقائع التي أشير إليها هي معروفة لدرجة لا

---

(1) كثيرون هم الذين ينفون هذا. وهذا عائد إلى أنهم يستمدّون انطباعهم من التاريخ الماضي ومن الشعارات التي ولَّدها ذلك التاريخ الذي لم يكن خلاله قد أكدّ نفسه التغيرّ المؤسساتي الذي أحدثته الشركة التعاونية. وهم قد يفكرون في المدى الذي أعطاه العمل التعاوني لظواهر الرضى غير القانوني الخاص بالدافع الرأسمالي. غير أن ذلك يختصر طريقي، أي: إن واقعة الكسب التي تتعدّى المرتب وعلاوة الموظف، والتي لا يمكن، في الشركة التعاونية الحصول عليه، من قِبَل المسؤولين التنفيذيين إلاّ عن طريق ممارسات غير قانونية أو شبه ـ لاقانونية، تظهر، وبالضبط، أن الفكرة البنيوية للشركة التعاونية، تكرهها.

تحتاج إلى توضيح. وبالنسبة إلى الرجال والنساء، في المجتمعات الرأسمالية الحديثة، صار معنى الحياة العائلية والأبوّة والأمومة أقل مما كان، لذا، صار الناس أضعف في صياغة السلوك، والإبن الثائر أو الإبنة الثائرة اللذان يحتقران المعايير «الفيكتورية» هو وهي يعبران عن حقيقة لا يمكن إنكارها، وإن بطريقة غير صائبة. ولا يقلّل من وزن هذه الوقائع عجزنا عن قياسها قياساً إحصائياً. ومعدّل الزواج لا يثبت شيئاً، لأن مصطلح الزواج يغطي معاني سوسيولوجية عديدة مثل مصطلح الملكيّة، وإن نوع الاتحاد الذي جرت العادة على تشكيله بواسطة عقد الزواج قد يزول من غير تغيّر في بنية العقد الشرعية أو في تكراره. وكذلك، ليس معدل الطلاق بذي أهمية أكبر. ولا يهمّ عدد الزيجات الذي ينحلّ بقرار قضائي - المهم هو عددها الذي يفتقر إلى المضمون الجوهري الذي كان للنموذج القديم. وإذا أصرّ القرّاء، في عصرنا الإحصائي، على المقياس الإحصائي، فإننا نقول: إن نسبة الزيجات التي لا تنجب أطفالاً أو تنجب طفلاً واحداً، هي، بالرغم من عدم كفايتها لقياس الظاهرة التي أعنيها قياساً كمّياً، تقترب إلى الحدّ الذي نرجوه للدلالة على أهميتها العددية. وقد توسّعت هذه الظاهرة، الآن، لتشمل جميع الطبقات. غير أنها ظهرت، أول ما ظهرت، في الشريحة الطبقية البورجوازية (والفكرية) وأعراضها وقيمتها السببيّة تَمثُل، هنا طبقاً لأغراضنا. وهي تتبع، كلياً، عقلنة كل شيء في الحياة، هذا الذي عرفناه بأنه أحد نتائج التطوّر الرأسمالي. والواقع هو أنه ليس إلاّ أحد نتائج انتشار تلك العقلنة في منطقة الحياة الخاصة. وجميع العوامل الأخرى التي جرت العادة على إيرادها عند الشرح، يمكن إختزالها إلى ذلك العامل، وفوراً.

وحالما يتعلّم الرجال والنساء الدرس النفعي ويرفضون التسليم بالترتيبات التقليدية التي يصنعها لهم محيطهم الاجتماعي، وحالما

يكتسبون عادة الموازنة بين الفوائد والمضارّ الفردية الخاصة بأي مجرى عمل مأمول ـ أو كما يمكن القول: حالما يُدخلون في حياتهم الخاصة نوعاً من نظام حساب الكلفة ـ فإنهم لن يخفقوا في وعي التضحيات الشخصية الثقيلة التي وصلت إليها روابط العائلة وبخاصة الأبوّة والأمومة في الأحوال الحديثة، ووعي الواقعة التي تفيد، وفي الوقت نفسه، توقف الأطفال عن أن يكونوا مصادر قوة اقتصادية، ما خلا حالات المزارعين والفلاّحين. ولا تتألف هذه التضحيات، فقط، من المفردات التي يقيسها المال، وإنما تشمل، بالإضافة إلى ذلك، مقداراً غير محدّد من خسران الراحة، وتحرّراً من العناية، وفرصةً للتمتع ببدائل تقارن متع الأبوّة والأمومة التي تعرَّضت لتحليل نقديّ ذي قساوة متزايدة، والنتائج المتضمّنة في ذلك لم تضعف بل تعزّزت بالواقعة القائلة أن بيان الميزانية صار من المحتمل أن يكون ناقصاً، وربما يكون خاطئاً، وبصورة أساسية. ذلك، لأن أعظم مصادر القوة وهو إسهام الأبوّة والأمومة في الصحة الجسدية والأخلاقية ـ نعني في «تشكيل الإنسان السويّ» ـ وبخاصة في حالة النساء، الذي لم يتعرّض لنور الأفراد العقلي الباحث، الأفراد، الذين يميلون، في حياتهم الخاصة وحياتهم العامة، إلى تركيز انتباههم إلى التفاصيل المؤكَّدة ذات العلاقة النفعية المباشرة، ويسخرون من فكرة الضرورات الدفينة للطبيعة الإنسانية أو للجسم الاجتماعي. وأعتقد أن النقطة التي أرغب في نقلها واضحة من غير توسيع في الشرح، ويمكن تلخيصها في السؤال الواضح الذي يخطر في عقول الكثيرين من الآباء والأمهات، وهو: «لماذا نغامر بطموحاتنا ونفقر حياتنا لكي تكون نهايتنا الإهانة والاحتقار في أواخر عمرنا؟».

وفي حين تعتِّم العملية الرأسمالية، بفضل المواقف النفسية التي تخلقها، على قيم الحياة العائلية وتزيل الموانع الوجدانية التي وضعتها التقاليد الأخلاقية القديمة في طريق مخطط جديد للحياة،

فإنها، وفي الوقت ذاته، تخلق أذواقاً جديدة. وبالنسبة إلى ظاهرة عدم الحصول على أطفال، فإن الإبداع الرأسمالي أنتج وسائل لمنع الحمل ذات فعالية متزايدة تتغلب على المقاومة التي يظهرها أقوى حوافز الإنسان. وبالنسبة إلى أسلوب الحياة، فقد خفّض التطوّر الرأسمالي من الرغبة في بيت العائلة البورجوازي، واستبدلها بسواها. وقد أشرت سابقاً إلى تبخّر الملكيّة الصناعية، وإني، الآن، أشير إلى تبخّر ملكيّة المستهلكين.

حتى العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر، لم يكن منزل المدينة والبيت الريفي، محلّين ممتعين وملائمين للحياة الخاصة على مستويات الدخل العليا، فقط، وإنما كانا مما لا يستغنى عنهما. ولم يعتمد حسن الضيافة، وحده، بأي مقياس وأي أسلوب على ملكيتها لمنزل (foyer) مؤثّث تأثيثاً كافياً، وإنما راحة العائلة أيضاً، وكرامتها، واسترخاؤها، ورقّتها، أيضاً. وإن الترتيبات التي يلخّصها مصطلح المنزل كانت مقبولةً، وبشكل عادي، من الإنسان العادي والمرأة العادية في البورجوازية، تماماً، مثلما كانا ينظران إلى الزواج والأطفال ـ أي «تأسيس العائلة» ـ على أنهما أمر عادي.

والآن، نقول: إن أسباب الراحة والمتعة التي للمنزل البورجوازي صارت أقل وضوحاً من أعبائه. وقد بدا المنزل للعين الناقدة في زمن النقد مصدراً للمشاكل والنفقات التي غالباً ما أخفقت في تبرير نفسها. وهذا ناهيك عن الضريبة الحديثة والأجور وموقف من يكون في المنزل الحديث، وكل ذلك نتيجة نموذجية للعملية الرأسمالية، وهو يقوّي، وبصورة كبيرة، القضية المضادة لما سوف يعرف، في المستقبل القريب وبصورة شاملة، بأنه أسلوب الحياة اللااقتصادي والذي عفا عليه الزمن. ومن هذه الناحية ومن نواح أخرى نقول: إننا نعيش في مرحلة انتقالية. والعائلة العادية ذات

الوضع البورجوازي تميل إلى التقليل من صعوبات إدارة منزل كبير وبيت ريفيّ كبير باستبدالهما بمنازل صغيرة وآليّة مع خدمة خارجية عظمى وحياة خارجية. ونذكر بخاصة، أن الضيافة تزايدَ انتقالها إلى المطعم والنادي.

ومن جهة أخرى، لم يعد المنزل ذو الطراز القديم ضرورةً لا يستغنى عنها للحياة المريحة والرقيقة في المنطقة البورجوازية. والمنزل المؤلّف من شقة في بناية كبيرة والفندق ذو الشقق يمثّلان نمطاً عقلياً من أنماط الإقامة، وأسلوباً آخر من أساليب الحياة اللذين، عندما يتطوّران تطوّراً كاملاً، فإنهما وبلا رَيب سيلبّيان حاجة الوضع الجديد، ويوفّران كل عناصر الراحة والرقّة الجوهرية. والمؤكّد، إلى الآن، أن ذلك الأسلوب وذلك المقام لم يتطوّرا تطوّراً كاملاً في أي مكان، بعد، وهما لا يقدمان فائدة في مسألة الكلفة إلاّ إذا حسبنا حساب الإشكال والإزعاج اللذين يعرضان في إدارة منزل حديث. غير أن ثمّة فوائد أخرى قد قدّماها من قَبل، نعني سهولة الاستعمال الكامل لمختلف أنواع المتع الحديثة، والسفر، والحركة الجاهزة، وفي نقل أشياء الوجود الصغيرة الجارية إلى الأكتاف القويّة للمنظّمات العالية الاختصاص.

من السهل أن نرى كيف يؤثّر ذلك على مشاكل الطفل، في الشرائح العليا للمجتمع الرأسمالي. ومن جديد نقول، هناك تفاعل: فإن زوال المنزل الواسع ـ وهو وحده الذي تظهر فيه الحياة الغنيّة لعائلة متعدّدة[2] ـ والاحتكاك المتزايد اللذين من وظائفهما تقديم حافز آخر لتجنّب العناية الأبوية، لكن انحدار محبّة الأولاد، بدوره، جعل قيمة المنزل الوسيع، أقل مما كانت عليه.

---

(2) العلاقات الحديثة بين الوالدين والصغار قد تكيّفت تكيّفاً جزئياً بتفكك ذلك الإطار الثابت للحياة العائلية.

لقد قلت، إن أسلوب الحياة البورجوازية الجديد لم يقدِّم، بعد، الفائدة الحاسمة المتصلة بالكلفة. غير أن هذا يشير، فقط، إلى النفقات الجارية أو الرئيسة الخاصة بخدمة حاجات الحياة الخاصة. وحتى المنفعة المالية البحتة كانت واضحة، سابقاً، بالنسبة إلى الفرد الواحد. وبمقدار ما يُمَوَّل، وبصورة رئيسة، الإنفاق على العناصر المعمّرة(*) للحياة المنزلية ـ وبخاصة، المنزل، والصور، والأثاث ـ من المكتسبات السابقة، فإنه يمكننا القول: إن الحاجة إلى تراكم «الرأسمال الاستهلاكي» قد انخفض انخفاضاً كبيراً عن طريق تلك العملية. وطبعاً، لا يعني هذا أن الطلب على «الرأسمال الاستهلاكي»، في الوقت الحاضر، هو أقل مما كان، وحتى بالمعنى النسبي. وإن تزايد الطلب على سلع «الاستهلاك» المعمّرة من ذوي الدّخل الصغير والمتوسط يوازن تلك النتيجة، وأكثر. غير أنه لا يعني أن الرغبة من مداخيل تتعدّى مستوى معيّن قد خفّت، وذلك نسبةً إلى مكوّن اللذّة الموجود في نمط دوافع الكسب. ولكي يقنع القارئ نفسه بهذا الأمر، لا يحتاج إلاّ أن يتصوّر الوضع بروح عملية كلياً: الإنسان الناتج أو زوج من البشر أو إنسان «المجتمع» أو زوج منه وكل هؤلاء القادرين على دفع نفقات أفضل وسائل الراحة والتسلية بما فيها الإقامة والطعام التي يمكن الحصول عليها في فندق، وباخرة، وقطار، ونفقات أفضل أنواع الأشياء ذات الاستهلاك والاستعمال الشخصيين المتوفِّرة ـ وهي الأنواع التي يقدمها، وبصورة متزايدة ناقل الإنتاج الواسع(3) ـ يمكنهم، وكقاعدة، من الحصول

(*) السلع المعمّرة هي السلع التي يتكرر استعمالها مثل المنازل والسيارات.

(3) الآثار على ميزانيات الاستهلاك الناجمة عن الأهليّة المتنامية للمواد ذات الإنتاج الواسع قد ازدادت عن طريق فرق السعر بينها وبين المواد الاستهلاكية المقابلة التي ازدادت تبعاً لزيادة في الأجور، **بنسبة متساوية** مع تناقص في الرغبة النسبية في المواد الثانية، فالعملية الرأسمالية أضفت صفة ديمقراطية على الاستهلاك.

على كل ما يريدون، بأي درجة، لأنفسهم، ما فتئت الأشياء كما هي. ومن السهل رؤية أن ميزانيةً مشكّلةً وفق تلك الخطوط ستكون أقل بكثير من متطلّبات أسلوب حياة «سيّد إقطاعي».

3 ـ لكي ندرك ما يعني كل هذا بالنسبة إلى كفاءة آلة الإنتاج الرأسمالية، لا نحتاج إلاّ أن نتذكّر أن العادة جرت على اعتبار العائلة الينبوعَ لدافع الربح من النوع البورجوازي النَمطي. والاقتصاديون لم يعطوا، دائماً، لهذه الحقيقة ما تستحقه من وزن. وعندما ننظر عن كَثَب لفكرتهم عن المنفعة الذاتية للمقاولين وللرأسماليين لن نخفق في الاكتشاف المفيد بأن النتائج التي كان من المفترض أن تنتجها لم تكن، إطلاقاً، ما يتوقعه المرء من المنفعة الذاتية للفرد المنعزل أو للزوج من الأفراد الذي لا أولاد له والذي لم يعد أيّ منهما ينظر إلى العالم من نوافذ المنزل العائلي. وهم، بوعي منهم أو من غير وعي، يحلّلون سلوك الإنسان الذي تشكّلت آراؤه بمثل ذلك المنزل ودوافعه والذي يقصد العمل والتوفير للزوجة وللأولاد، بصورة رئيسة. وحالما تختفي هذه من رؤية رجل الأعمال، الأخلاقية، فإننا نحصل على نوع جديد من **الإنسان الاقتصادي** (homo oeconomicus) أمامنا يهتم بأشياء مختلفة ويتصرَّف بطرق مختلفة. ويبدو سلوك ذلك النموذج القديم، بالنسبة إليه، ومن منظوره النفعي الفرديّ، سلوكاً لاعقلانياً، بصورة كاملة. ويفقد النوع الوحيد من الرومانسية والبطولة الذي بقي في حضارة الرأسمالية اللارومانطيقية واللابطوليّة - نعني البطولة التي تفيد بأن **الخوض في البحار ضروريّ، والحياة ليست ضرورية**[4] (navigare necesse est, vivere non necesse est) كما إنه فقد أخلاق

(4) «عمل الإبحار ضروري، والحياة ليست ضرورية»، هذا نقشٌ موجود على منزل قديم في بريمن (Bremen).

الرأسمالي الذي يتمتّع بالعمل للمستقبل بصرف النظر عما إذا كان الإنسان ذاته سيحصد الغلال.

ويمكن صياغة النقطة الأخيرة بشكل أكثر صدقاً. لقد لاحظنا في الفصل السابق أن النظام الرأسمالي يعهد بمصالح المجتمع البعيدة المدى إلى شرائح البورجوازية العليا. والواقع هو أنها عهدت إلى الدافع العائلي العامل في تلك الشرائح. وكانت البورجوازية تعمل، وبصورة رئيسة للاستثمار، ولم يكن مستوى الاستهلاك وإنما مستوى التراكم، هو الذي ناضلت له البورجوازية وحاولت الذبّ عنه ضد الحكومات ذات النظرة القصيرة المدى[5]. ومع انحدار القوة الدافعة التي كان المحرِّك العائلي يوفِّرها، تقلّص الأفق الزمني لرجل الأعمال ليقتصر على التوقّعات في حياته. وربما صار الآن، ذا رغبة أقل مما كان، في إتمام وظيفة الكسب، والتوفير، والاستثمار، حتى لو لم يرَ سبباً للخوف من أن النتائج لن تضخّم ضرائبه. وانساق إلى إطار عقلي مضاد للتوفير، وصار يرضى، باستعداد فوري متزايد، **بالنظريات** المضادّة للتوفير والتي تدلّ على **فلسفة** قصيرة المدى.

غير أن الفلسفات المضادّة للتوفير ليست هي كل ما يقبله. وهو يميل، عبر موقف مختلف من الشركة الاقتصادية التي يعمل فيها وعبر مخطّط مختلف لحياة خاصة، إلى اكتساب نظرة جديدة لقيم النظام الرأسمالي ومستوياته. وربما يكون أكثر الملامح المثيرة في الصورة، هو المقدار الذي يسمح به البورجوازي لنفسه، بالإضافة إلى تثقيفه أعداءَه، بأن يتثقَّف من هؤلاء الأعداء. وهو يمتصّ الشعارات الراديكالية الجارية، ويبدو راغباً في الولوج في عملية

(5) قيل بأن «للدولة وجهة نظر بعيدة المدى» في المسائل الاقتصادية. غير أنه، إذا استثنينا مسائل معينة تقع خارج السياسة الحزبية، مثل الحفاظ على المصادر الطبيعية، فإن الدولة ليس لها نظرة بعيدة المدى.

ارتداد إلى عقيدة معادية لوجوده ذاته. ويسلِّم موافقاً موافقةً جزئيةً على ما تتضمنه تلك العقيدة، لكن بتردّد وتذمّر. وهذه الحال مذهلة كثيراً، وهي صعبة الشرح لولا الواقعة التي تفيد بأن البورجوازي النموذجي راح، وبسرعة، يفقد الإيمان بعقيدته الخاصة. وللمرة الثانية نقول، إن هذا يمكن فهمه، وبصورة كاملة، حالما ندرك أن الأحوال الاجتماعية التي وصفت ظهوره هي في طريق الزوال.

ويمكن التحقق من هذا عن طريق الأسلوب المتميّز الذي تعتمده المصالح الرأسمالية والبورجوازيون، ككل، في سلوكهم عندما يواجهون هجوماً مباشراً. وهم يتكلمون ويردّون على الخصم - أو يستأجرون أناساً للقيام بذلك، عوضاً عنهم، وهم يتصيّدون أيّ فرصة للتسوية، وهم مستعدون، دائماً، للاستسلام، وهم لا يخوضون قتالاً تحت عَلَم يمثِّل مُثلهم العليا الخاصة ومصالحهم - وفي هذه البلاد، لم تكن هناك مقاومة حقيقية، في أي مكان، ضد فرض الأعباء المالية الساحقة خلال العقد الأخير أو ضد تشريع العمل الذي لا يتَّسق مع الإدارة الفعّالة للصناعة. والآن، وكما يعرف القارئ معرفة أكيدة حتى هذه المرحلة، أنا أبعد ما يكون عن المبالغة في تقدير القوة السياسية للأشغال الكبيرة أو للبورجوازيين عموماً. وعلاوةً على ذلك، أنا مستعد للسماح الواسع للجبن. غير أن وسائل الدفاع ليست معدومةً، بالكلية، والتاريخ مليء بالأمثلة عن نجاح جماعات صغيرة، آمنت بقضيّتها، وصممت على التمسّك بسلاحها. والشرح الوحيد للخنوع الذي نلاحظه يَمثُل في أن النظام البورجوازي لم يعد يعني شيئاً للبورجوازية نفسها، وعندما يُقال كل شيء، ولا يُفعل شيء، نراها لا تهتم.

وهكذا، فإن العملية الاقتصادية التي تدمِّر وضع البورجوازية عن طريق الانقاص من أهمية وظائف المقاولين والرأسماليين، وتحطيم الشرائح والمؤسسات الحامية، وخلق جوّ من العداوة، تفكك، أيضاً

القوى المحرِّكة للرأسمالية من الداخل. ولا شيء آخر يبيّن، بصورة جيّدة، أن النظام الرأسمالي لا يقوم على دعائم مصنوعة من مادة مضافة للرأسمالية فقط وإنما يستمدّ أيضاً طاقته من أنماط سلوك هو ملزم بتحطيمها في الوقت ذاته.

وأعتقد أننا اكتشفنا من جديد، ومن زوايا مختلفة، ما كنا اكتشفنا أنه غالباً ما كان مبنيّاً على أسس غير كافية، ألا وهو: هناك في باطن النظام الرأسمالي مَيل للتحطم الذاتي، وهو الذي عبّر عن نفسه، وبصورة جيدة، في المراحل الأولى، بصورة ميل نحو التخلّف في التقدم.

وأنا لن أتوقف لتكرار وصف كيف تُسهم العوامل الاقتصادية والاقتصادية المضافة، الموضوعية والذاتية، والتي يقوّي بعضها بعضها الآخر في فرض الانسجام، في الوصول إلى تلك النتيجة. ولن أمكث هنا لكي أبيّن ما هو جليّ وما سيصبح أكثر جلاءً في الفصول اللاحقة، أعني، أن هذه العوامل لا تعمل على تدمير الحضارة الرأسمالية فقط، بل لنشوء الحضارة الاشتراكية، أيضاً، وكلّها يشير إلى ذلك الاتجاه. والعملية الرأسمالية لا تدمِّر إطارها المؤسساتي الخاص فقط، وإنما تخلق الظروف لإطار آخر، أيضاً. وقد لا تكون كلمة تدمير الكلمة المناسبة. وربما كان عليّ أن أتكلم عن تحوّل. وحاصل العملية ليس فراغاً، هكذا وببساطة، يمكن أن يُملأ بأي شيء قد يصدف ظهوره. والأشياء والأرواح تُحوَّل بطريقة تجعلها سهلة الانقياد، وبشكل متزايد، لصور الحياة الاشتراكية. ومع زوال كل دعامة من تحت البنية الرأسمالية يزول الكلام عن استحالة الخطة الاشتراكية. وفي كلتا الناحيتين، كانت رؤية ماركس صائبة. كذلك، يمكننا أن نوافقه في ربطه التحوّل الاجتماعي الخاص الذي يجري أمام أنظارنا بالعملية الاقتصادية، بوصفه المحرّك الرئيسي. وما لا يثبته تحليلنا، إذا كان صحيحاً، ذو أهمية ثانوية، في نهاية

المطاف، مهما كان الدور الذي يلعبه جوهرياً في العقيدة الاشتراكية. والفرق كبير، في النهاية، كما قد يفكر الإنسان، بين القول، إن تآكل الرأسمالية مردّه نجاحها والقول، إنه عائد لفشلها.

غير أن إجابتنا على السؤال الذي تصدَّر هذا القسم يطرح مسائل أكثر مما يحلّ. ومن خلال ما سوف يتبع في هذا الكتاب، على القارئ أن يبقي في خلده ما يأتي:

أولاً: إننا، إلى الآن، لم نعرف أي شيء عن نوع الاشتراكية الذي قد يلوح في المستقبل. وبالنسبة إلى ماركس وإلى معظم أتباعه عنت الاشتراكية شيئاً محدَّداً واحداً لا غير ـ وهذا الاعتقاد كان ولا يزال أحد أخطر عيوب عقيدتهم. غير أن التحديد لم يتجاوز، واقعياً، تأميم الصناعة ومعه أنواع غير محدَّدة من الإمكانيات الاقتصادية والثقافية ينظر إليها على أنها متَّسقة.

ثانياً: نحن لا نعرف أي شيء، بعد، عن الطريقة الدقيقة التي يُتَوقَّع، بحسبها، أن تأتي الاشتراكية، ما خلا القول بوجوب وجود إمكانيات كثيرة كبيرة تتدرّج من إضفاء تدريجي للبيروقراطية إلى الثورة المثيرة المشهد. وبكلام أكثر دقّةً، نحن لا نعرف ما إذا كانت الاشتراكية ستوجد لتبقى.

وهنا نكرر فنقول: لأن إدراك ميلٍ وتصوّر هدفه يمثلان أمراً، والتنبّؤ بأن الهدف ستتم إصابته فعليّاً، وأن أحوال الأشياء التي تحصل يمكن التعامل معها، وستكون باقية، كل ذلك يمثل أمراً آخر. فقبل أن تختنق الإنسانية (أو تتنعّم) في زنزانة (أو فردوس) الاشتراكية، قد تحترق في ظواهر رعب (أو أمجاد) الحروب الإمبريالية[6].

(6) هذه كتبت في صيف عام 1935.

ثالثاً: إن المكوِّنات المختلفة للميل الذي كنا نحاول وصفه، والذي يمكن رؤيته في كل مكان، لم تكشف عن نفسها كشفاً كاملاً في أي مكان. وقد قطعت الأشياء أشواطاً مختلفة في بلدان مختلفة، لكنها لم تبلغ بعداً كافياً في أي بلد يجيز لنا القول، وبثقة، عن المدى الذي ستقطعه، أو التأكيد على أن «ميلها الأساسي» قد نما نموّاً جعله يصير أقوى من أن يخضع لأي شيء أخطر من ظواهر ارتدادية مؤقتة. والتوحيد الاقتصادي أبعد ما يكون عن الاكتمال. والمنافسة، الفعلية والممكنة، لا تزال عاملاً رئيساً في أي وضع من أوضاع الأعمال. ولا يزال المشروع ناشطاً، وقيادة الجماعة البورجوازية لا تزال المحرِّك الرئيسي للعملية الاقتصادية. ولا تزال الطبقة الوسطى قوةً سياسية. والمعايير والدوافع البورجوازية لا تزال حية، بالرغم من تعطّلها المتزايد. وبقاء التقاليد حيّةً ـ وملكية العائلة لرزم من مخزون السلع ـ لا يزال جاعلاً الكثيرين من الموظفين التنفيذيين يتصرّفون مثلما كان المالك الذي كان مديراً في الماضي. ولم تَمُت العائلة البورجوازية بعد، والواقع هو أنها راحت تتشبَّث بالحياة بعناد لا يتجاسر معه أي سياسيّ مسؤول على المسّ بها، بأيّ طريقة، سوى بالضريبة. ومن زاوية الممارسة المباشرة، ولأغراض التكهن القصير المدى ـ والقرن، في هذه الأمور هو «قصير المدى»[7] ـ نقول: إن كل هذا السطح قد يكون أكثر أهمية من الميل نحو حضارة أخرى تتحرك ببطء في العمق، في أسفله.

(7) هذا يشرح لماذا لا تبطل الوقائع والحجج المقدَّمة في هذا الفصل والفصلين السابقين من هذا الكتاب، من تفكيري المنطقي عن النتائج الاقتصادية الممكنة لخمسين سنة أخرى للتطوّر الرأسمالي. وقد تكون الثلاثينيات اللهاث الأخير للرأسمالية - واحتمال حدوث هذا تزايد، طبعاً، وبصورة كبيرة، بالحرب الجارية. غير أننا نقول، قد لا يحصل ذلك. وفي أي حال، لا يوجد أسباب اقتصادية بَحْتَة تشرح لماذا لا يكون للرأسمالية دورة ناجحة أخرى، وهو هذا كل ما أرغب في إنشائه.

القسم الثالث

هل تنجح الاشتراكية؟

الفصل الخامس عشر

تنظيف الأرضيّات

هل تنجح الاشتراكية؟ طبعاً، تستطيع أن تنجح. والشك ليس ممكناً بذلك، حالما نفترض، **أولاً** أن المرحلة الضرورية للتطور الصناعي قد تمَّ الوصول إليها، و**ثانياً** أن المسائل الانتقالية يمكن حلّها بنجاح. وقد لا يشعر المرء بارتياح لهذه الافتراضات ذاتها أو للمسائل التي تتعلق بما إذا كان من المتوقع أن تكون صورة المجتمع الاشتراكية، صورة ديمقراطية، وسواء كانت ديمقراطية أو لم تكن، هناك مسألة درجة نجاحها. وكل ذلك سوف يُناقَش في ما بعد. غير أننا إذا قبلنا بهذه الافتراضات، وأبعدنا هذه الشكوك، فإن الجواب على السؤال الباقي هو وبوضوح، نعم.

وقبل أن أحاول البرهان عليه، أودّ أن أزيل بعض العقبات من طريقنا. وقد كنا، وإلى الآن، غير معتنين بتعريفات معيّنة، وعلينا الآن أن نصلح ذلك. وببساطة، سوف نتصوَّر نموذجين من نماذج المجتمع، ولا نذكر النماذج الأخرى إلاّ عَرَضيّاً. وسوف ندعو هذين النموذجين المجتمع التجاري والمجتمع الاشتراكي.

ويُعرَّف المجتمع التجاري بنمط من المؤسسات لا نحتاج لذكر سوى عنصرين منه، هما: الملكية الخاصة في وسائل الإنتاج وتنظيم

العملية الإنتاجية بواسطة عقد خاص (أو إدارة أو مبادرة). مثل هذا النموذج الاجتماعي ليس، كقاعدة، بورجوازياً بحتاً، على كل حال. وذلك، لأنه، وكما رأينا في القسم الثاني، لا تقدر البورجوازية الصناعية ـ التجارية على الوجود، عموماً، إلا عبر التعايش مع شريحة اجتماعية غير بورجوازية. كذلك، ليس المجتمع التجاري بمطابق للمجتمع الرأسمالي. والثاني حالة خاصة من الأول، وهو يُعرَّف بظاهرة إضافية هي خلق الائتمان ـ وهي، في الممارسة، مسؤولة عن سمات بارزة عديدة من سمات الحياة الاقتصادية الحديثة، وتمويل المشاريع عبر الائتمان المصرفيّ، أي، بواسطة المال (الأوراق المالية أو الودائع)، والائتمان كان لذلك الغرض. غير أنه لمّا كان المجتمع التجاري، كبديل للاشتراكية، يبدو، في الممارسة في صورة الرأسمالية، فلا فرقَ عظيم إذا فضّل القارئ أن يستبقي التضاد التقليدي بين الرأسمالية والاشتراكية.

وبالمجتمع الاشتراكي سندعو النمط المؤسساتي الذي تكون فيه إدارة ومراقبة وسائل الإنتاج ذاته في يد سلطة مركزية ـ أو، كما يمكن أن نقول، هو ذلك الذي فيه تكون الشؤون الاقتصادية، مبدأياً، تابعة إلى الشعب وليس للمنطقة الخاصة. وقد دعيت الاشتراكية **بالبروتيوس**[*] (Proteus) الفكري. وهناك طرق عديدة لتعريفها ـ طرق عديدة مقبولة، بالإضافة إلى التعاريف السخيفة مثل القول، إن الاشتراكية تعني الخبز للجميع ـ وليس من الضروري أن يكون تعريفنا هو أفضل التعاريف. غير أن ثمّة بعض النقاط التي تتعلق به يحسن بنا أن نلاحظها فنتحدّى خطر الاتهام في مجال التعليم المتحذلق.

(*) بروتيوس، وفقاً للأسطورة اليونانية، هو إله البحر القادر على اتخاذ أشكال عديدة مختلفة. ويُشبَّه به كل ما يكون له هذه القدرة.

تعريفنا يستثني اشتراكية نقابات الصنّاع والتجار في القرون الوسطى والمذهب النقابي المعروف باسم «**السنديكالية**»(*) (Syndicalism)، وأنواع أخرى. وذلك، لأن ما يدعى الاشتراكية المركزية تبدو لي أنها تغطي الميدان بوضوح يكون بعده التفكير بصور أخرى هدراً للفضاء الذي نعمل فيه. غير أنه إذا تبنّينا هذا المصطلح للدلالة على نوع الاشتراكية الوحيد الذي سنعتبره، علينا أن نكون حذرين فنتجنّب سوء الفهم. ومصطلح الاشتراكية المركزية لم يقصد به إلاّ لاستثناء وجود تعدّدية من وحدات المراقبة بحيث تكون كل وحدة ممثِّلة، بصورة مبدئية، مصلحة متميّزة تخصّها، وبخاصة، وجود تعدّدية قطاعات مناطقية مستقلة تتوغل في إعادة إنتاج تناقضات المجتمع الرأسمالي. هذا الاستثناء لمصالح القطاعات قد يعتبر غير واقعي. ومع ذلك، فهو جوهري.

ولا يقصد بهذا المصطلح الإيحاء بأن المركزيّة سواء كانت بمعنى أن السلطة المركزية التي سوف ندعوها، تناوبياً، المجلس المركزي أو وزارة الإنتاج، هي مركزية مطلقة بالضرورة، أو، بمعنى أن كل المبادرات التي تخص السلطة التنفيذية، تصدر منها، وحدها. وبالنسبة إلى النقطة **الأولى**، نقول، إنه قد يكون على المجلس، أو الوزارة، أن يقدم خطته أو تقدم خطتها إلى مجلس تشريعي أو برلمان. وقد يكون هناك، أيضاً، سلطة إشراف وفحص، أي نوع من **دروس الحساب** (*cours des comptes*)، يمكن أن نتصوّر أن يكون له حق نقض قرارات معينة. أما بالنسبة إلى النقطة الثانية، فإننا نقول، إن بعض الحرية في العمل يجب أن

(*) السنديكالية: مذهب ثوري يسيطر العمال بموجبه على الاقتصاد والحكم عن طريق الإضراب العام، وقد تعني نظاماً اقتصادياً يملك فيه العمال مختلف الصناعات ويديرونها.

يُستبقى، ويمكن لأي مقدار من الحرية أن يبقى «للموظفين في المكان»، لنقل، لمديري الصناعات والمعامل الفردية. وفي هذه اللحظة، سأضع الافتراض الجريء الذي يفيد بأن القدر العقلاني من الحرية هو موجود، تجريبياً، وهو معطى فعلياً فلا تعاني الكفاءة من الطموحات المطلقة العنان للموظفين التابعين، ولا من أكوام التقارير والأسئلة المتجمِّعة على مكتب الوزير والتي لم تحصل إجابات عليها ـ ولا من أوامر يصدرها الوزير توحي بقواعد مارك توين (Mark Twain) المتعلقة بجمع محاصيل البطاطا.

لم أعرّف كلاّ من المذهب الجمعي (Collectivism) ولا المذهب الشيوعي (Communism) تعريفاً منفصلاً. وأنا لن استخدم المصطلح الأول، إطلاقاً، أما المصطلح الثاني فسوف أستخدمه عندما أشير إلى مجموعات تسمي نفسها بذلك الاسم. غير أنه، إذا كان لابدّ لي من أن أستخدمهما، فسوف أجعلهما مرادفين للاشتراكية. وفي تحليل الاستعمال التاريخي، حاول معظم الكتاب أن يضفي عليهما معاني متميزة. وصحيح أن مصطلح شيوعي قد اختير واستعمل على نحو متَّسق، ليدلّ على أفكار كلية أو أكثر راديكاليةً من الأفكار الأخرى. غير أن إحدى الوثائق الكلاسيكية للاشتراكية حملت عنوان «**البيان الشيوعي**» ولم يكن الفرق المبدئي أساسياً ـ فما فيه ليس أقل من المتفق عليه بين المعسكر الاشتراكي والمعسكر الشيوعي. والبلاشفة (Bolsheviks) يسمون أنفسهم شيوعيين وهم، في الوقت نفسه، الاشتراكيون الحقيقيون الوحيدون. وسواء كانوا الاشتراكيين الحقيقيين والوحيدين، أو، لم يكونوا هم اشتراكيون، يقيناً.

لقد تجنّبت مصطلحات ملكية الدولة للمصادر الطبيعية، والمعامل، والمعدّات، أو حيازة تلك المصادر. ولهذه النقطة بعض الأهمية في منهجيّة العلوم الاجتماعية. ولا شك بوجود تصوّرات لا صلة لها بأيّ حقبة زمنية معينة أو عَالم اجتماعي مثل الحاجة أو

الاختيار أو الخير الاقتصادي. وهناك تصوّرات أخرى قد صفّاها المحلِّل إلى حدّ فقدانها، في حين أن لها مثل تلك الصلة في معانيها اليومية. والسعر والكلفة هما مثلان[1]. غير أن هناك تصوّرات أخرى طبيعتها لا تمكّنها من أن تتحمل النقل والزرع في مكان آخر كغرسات النبات، وهي تحمل دائماً الصفة الغالبة لإطار مؤسّساتي معين. وإن استعمالها، خارج العالم الاجتماعي أو الثقافة الاجتماعية التي تقيم فيها، خطرٌ جداً، ويؤدي إلى انحراف في الوصف التاريخي. والملكيّة والحيازة ـ وأيضاً الضريبة، كما أعتقد ـ من سكّان عالم المجتمع التجاري، تماماً مثلما كان الفرسان والإقطاعات من سكان العالم الإقطاعي.

وهكذا هي الدولة، يمكننا تعريفها بمعيار السيادة ثم نتكلم عن الدولة الاشتراكية. غير أنه لكي يكون للتصور معنى ممتلئاً ومفيداً وليس مجرد غاز قانوني أو فلسفي، فيجب أن لا يسمح للدولة بالتدخل في مناقشات المجتمع الإقطاعي أو الاشتراكي اللذين، لا واحد منهما أظهر أو يرغب في أن يظهر ذلك الحدّ الفاصل بين المنطقة الخاصة والمنطقة العامة الذي منه يتدفّق الجزء الأفضل من معناها. وللحفاظ على ذلك المعنى بكل ثروته من الوظائف، والمناهج، والمواقف، يبدو أنه من الأفضل القول، إن الدولة، وهي نتاج الصدامات والتسويات بين الأسياد الإقطاعيين والبورجوازية، ستؤلف جزءاً من الرماد الذي سيقوم منه طائر الفينيق[*] (Phoenix)

---

(1) يُعرَّف السعر، في النظرية الحديثة، بأنه مجرد عامل تحوّل. أما الكلفة، بمعنى كلفة الفرصة، فهي مقولة منطقية عامة. وعلى كل حال، سوف نعود إلى هذا، بعد قليل.

(*) الفينيق هو ما يعرف في اللغة العربية بالعنقاء، وهو طائر خرافي زعم قدماء المصريين أنه يعمرٍ خمسة أو ستة قرون، وبعد أن يحرق نفسه ينبعث من رماده، وهو أتم ما يكون شباباً وجمالاً. وباختصار، نقول، إن الفينيق رمز لتجدد الحياة.

الاشتراكي. لذا، لم استعمله في تعريفي للاشتراكية. وطبعاً، قد تأتي الاشتراكية عبر مرسوم تصدره الدولة. غير أنني لا أرى ما يزعج في القول، إن الدولة تموت في هذا المرسوم ـ كما كان قد أشار إلى ذلك ماركس وكرّره لينين.

ومن جهة، نقول: إن تعريفاً يتفق في النهاية، مع جميع التعريفات الأخرى التي صادفتها، أعني، أنه يقاوم النقطة الاقتصادية الحصرية. وكل اشتراكي يرغب في تثوير المجتمع من زاوية اقتصادية، وكل النِّعم التي يتوقعها تأتي من تغيير في المؤسسات الاقتصادية. وهذا، بالطبع، يتضمّن نظرية في السببيّة الاجتماعية ـ نظرية تفيد بأن النموذج الاقتصادي هو العنصر الفاعل الحقيقي في المجتمع الكلّي للظواهر الذي ندعوه المجتمع. وعلى كل حال، هناك ملاحظتان تبرزان.

أولاً: لقد تمت الإشارة في القسم السابق نسبة إلى الرأسمالية، وتجب الإشارة، الآن، نسبةً إلى الاشتراكية، أن الناحية الاقتصادية ليست عندنا، ولا عند المراقبين، ولا عند الذين يثقون بالاشتراكية، هي العنصر الوحيد ولا هي العنصر الأهم. وفي تعريفي، كما كنت قد فعلت، لم أكن أقصد إنكار ذلك. وإنصافاً لجميع الاشتراكيين المتمدّنين، جميعهم، الذين أتفق أن قابلتهم أو قرأت لهم، لابدّ من أن نذكر أن الشيء ذاته يصدق عليهم نعني: أنهم، في تشديدهم على العنصر الاقتصادي للأهمية السببيّة التي تنسبها عقيدتهم إليه، لا يعنون الإيحاء بأن لا شيء يستحق الاعتبار سوى شرائح لحم البقر وأجهزة الراديو. وهناك من يتشبثون بصورة لا تطاق ويعنون ذلك المعنى، بالضبط. وكثيرون آخرون غير متشبّثين، ومع ذلك، نراهم، في تصيّدهم أصوات الناخبين، يؤكّدون على الوعد الاقتصادي

لجاذبيته المباشرة. وهم، بفعلهم ذاك يحرِّفون عقيدتهم، ويقلِّلون من شأنها. أما نحن، فلن نفعل ما يفعلون. وعوضاً عن ذلك، سوف نبقي في عقولنا فكرة أن الاشتراكية ترمي إلى أهداف أعلى من ملء البطون، تماماً مثلما عنت المسيحية أكثر من قيم متعة في السماء والحرمان منها في الجحيم. **أولاً**: وقبل كل شيء، تعني الاشتراكية عالماً ثقافياً جديداً. ومن أجله يمكن أن يكون المرء اشتراكياً متحمساً بالرغم من اعتقاده بأن الترتيبات الاشتراكية قد تكون أردأ، في أدائها الاقتصادي، من سواها[2]. لذا، لا توجد حجّة اقتصادية بحتة، لصالح الاشتراكية أو ضدّها، يمكن أن تكون حاسمة، مهما كانت ناجحة في حدّ ذاتها.

ثانياً: غير أننا نسأل ـ أي عالم ثقافي؟ قد نحاول الإجابة على هذا السؤال عن طريق فحص وتقييم الآراء التي جاهر بها اشتراكيون معتمدون لكي نرى ما إذا كان ينشأ نموذج منها. وتبدو المادة، للوهلة الأولى، غزيرة. إن بعض الاشتراكيين مستعد بما فيه، الكفاية، وأيديه مطويّة وإبتسامة النعمة على شفاهه، أنشودة العدالة، والمساواة، والحرية عموماً والتحرر من «استغلال الإنسان للإنسان» بخاصة، والسلام والحبّ، والأغلال المحطَّمة، والطاقات الثقافية المنعتقة، والآفاق الجديدة المفتوحة، وظواهر الاعتبار الجديدة المتكشِّفة. غير أن ذلك روسو (Rousseau) ممزوجاً ببنثام (Bentham) بطريقة مغشوشة. وهناك آخرون يعبّرون وبشهيّة، وببساطة، عن مصالح الجناح الراديكالي لنقابات العمال. وآخرون، أيضاً، نراهم صامتين بصورة بارزة. هل لأنهم يزدرون الشعارات الرخيصة ولا

(2) والعكس صحيح أيضاً: يمكن للمرء أن يُسلِّم موافقاً على المزاعم الاقتصادية للاشتراكية ويكرهها إستناداً إلى أسس ثقافية.

يمكنهم التفكير بأي شيء آخر؟ أو لأنهم يفكرون بشيء آخر هم يشكّون بجاذبيته الشعبية؟ أم لأنهم يعرفون أنهم مختلفون مع رفقائهم بصورة بائسة؟

لذا، نحن لا نستطيع أن نتابع على هذا الخط. وعوضاً عن ذلك، علينا أن نواجه ما سوف أشير إليه بأنه عدم التعيّن الثقافي للاشتراكية. ووفقاً لتعريفنا ولتعريف أكثرية الآخرين، يمكن للمجتمع أن يكون اشتراكياً بشكل ممتلئ وحقيقي، ومع ذلك يُقاد بحاكم مطلق، أو يكون منظَّماً بأكثر أشكال الديمقراطية الممكنة، وقد يكون أرستقراطياً أو بروليتارياً، وقد يكون ذا حكم ديني وذا نظام حكم تسلسلي هرمي أو ذا حكم إلحادي أو غير مكترث بالدين، وقد يكون ذا نظام أكثر صرامةً مما يكون الرجال في جيش حديث، أو يكون مفتقراً إلى النظام، وقد يكون متقشِّفاً في روحه أو ذا سعادة، نشيطاً أو مهملاً قليل النشاط، مفكراً في المستقبل وحده أو في الحاضر، وليس إلاّ، حربياً وقومياً أو مسالماً ودولياً، وذا نظام مساواة أو عدم مساواة، وقد يكون له أخلاق الأسياد أو أخلاق العبيد، وقد يكون فنه ذاتياً أو موضوعياً[3]، وقد تكون صور حياته فرديّةً أو وفقاً لمقاييس، وقد يربّي من مخزونه فوق العادي أو من مخزونه تحت العادي أناساً فوق بشريين أو تحت بشريين ـ ويبدو هذا، لبعضنا، كافياً لكسب ولائنا أو إثارة احتقارنا. نسأل، لماذا كل هذا؟ والجواب، حسناً، يمكن للقارئ أن يختار. وقد يقول، إن ماركس كان مخطئاً، وأن النموذج الاقتصادي لا يحدِّد حضارةً أو

(3) بالرغم من صورة المفارقة التي تجمع الفردية والاشتراكية، فإنهما ليسا متضادتين، بالضرورة. فيمكن للإنسان أن يقول، إن الصورة الاشتراكية لمنظَّمة تضمن التحقق الفردي «الصادق» للشخصية. وهذا، في الواقع، منسجم مع الخط الماركسي.

يقول، إن النموذج الاقتصادي بكامله يحدِّد الحضارة، لكن، من غير مساعدة معطيات وافتراضات اقتصادية إضافية، فإن العنصر الذي يؤلِّف الاشتراكية بالمعنى الذي نقصده، لا يستطيع ذلك. ولم نكن نقدر أن نفعل أفضل مما فعلنا مع الرأسمالية، لو أننا حاولنا أن نعيد بناء عالمها الثقافي من الوقائع المتجسِّدة في تعريفنا لها فقط. ولا ريب أن لدينا، في هذه الحالة، انطباعاً عن التعيّن ونجد أنه من الممكن التفكير على أساس ميول في الحضارة الرأسمالية. غير أن هذا لم يكن ممكناً، إلاّ لأننا نملك واقعاً تاريخياً ماثلاً أمامنا يمدّنا بكل المعطيات الإضافية التي نحتاجها، ويستثني، **عبر الواقع** (via facti) عدداً لانهاية له من الإمكانيات.

وعلى كل حال، لقد استعملنا كلمة التعيّن بمعنى صارم وتقنيّ، وأكثر من ذلك، بالإشارة إلى عالم ثقافي، بكليّته. ولا يكون عدم التعيّن، بهذا المعنى، مانعاً مطلقاً لمحاولات اكتشاف سمات معينة أو ميول قد ينتجها الترتيب الاشتراكي، وباحتمال أكثر من سواه من الترتيبات، وبخاصة، السمات والميول في مواضع معيّنة من الجسم الثقافي. كذلك، ليس مستحيلاً صياغة افتراضات إضافية معقولة. كل ذلك واضح من فحص الإمكانيات الواردة أعلاه. وعلى سبيل المثال نقول: إننا إذا كنا نعتقد كما يعتقد العديد من الاشتراكيين ـ وهو برأيي اعتقاد خاطئ ـ بأن الحروب ليست سوى إحدى صور نزاع المصالح الرأسمالية، فإن النتيجة المنطقية التي تتبع مباشرة هي أن الاشتراكية هي مسالمة وليست حربية. أو، إذا إفترضنا أن الاشتراكية يترافق نشوؤها، مع نمط معين من العقلانية وأنها ليست منفكّةً عن مثله، فإننا نستنتج أنها قد تكون لا دينية، هذا إن لم تكن مضادّةً للدين. ونحن سوف نحاول أن نلعب هذه اللعبة هنا وهناك، بالرغم من أنه يحسن، وبصورة رئيسة، أن نترك أرض الملعب إلى صاحب

الأداء العظيم حقاً والوحيد في ذلك الميدان، نعني أفلاطون (Plato). غير أن كل هذا لا يلغي الواقعة التي تفيد بأن الاشتراكية هي بروتيوس (Proteus) ثقافي، فعلاً، وأن إمكانياتها الثقافية لا يمكن تحديدها بصورة أكبر إلاّ إذا كيَّفنا أنفسنا فتكلمنا عن حالات خاصة داخل الجنس الاشتراكي - كل واحدة منها هي الحالة الحقيقية الوحيدة لمن ينافح عنها، لكن كل واحدة منها قد تكون مخزونةً لنا.

الفصل السادس عشر
المخطَّط الاشتراكي

علينا، قبل كل شيء، أن نرى ما إذا كان هنا خطأ في المنطق البَحت الخاص بالاقتصاد الاشتراكي. وبالرغم من الحقيقة القائلة أن لا برهان مثبت لسلامة ذلك المنطق سيحوِّل أي إنسان إلى الاشتراكية، أو يبرهن، وبمقدار كبير، على صحة الاشتراكية كرأي عملي، فإن البرهان على عدم السلامة المنطقية أو، حتى الفشل في مسعى البرهان على السلامة المنطقية، سيكفي، في حدّ ذاته، لإدانتها بالتناقض الداخلي.

وبصورة أكثر دقةً، يمكن صياغة سؤالنا كما يأتي: إذا افترضنا وجود نظام اشتراكي من النوع المتصوَّر، فهل يمكن الاشتقاق من معطياته ومن قواعد السلوك العقلاني، قرارات محدَّدةً تحديداً جامعاً مانعاً تتعلق بما يُنَتج وكيف يكون إنتاجه، أو نقول، بوضعنا السؤال نفسه في شعار الاقتصاد الدقيق: هل تنتج تلك المعطيات والقواعد، في ظروف الاقتصاد الاشتراكي، معادلات مستقلّة ومتَّسقة ـ أي، بريئة من التناقض ـ وعددها كاف للتحديد الجامع المانع لمجهولات المسألة المطروحة أمام المجلس المركزي أو وزارة الإنتاج؟

1 ـ والجواب إيجابيّ. وليس هناك ما يشكو منه منطق

الاشتراكية البَحت. وهذا واضح حتى أنه لم يكن ليخطر لي لكي أوكّد عليه لولا الحقيقة التي تفيد بأنه كان موضع إنكار، والحقيقة الأكثر غرابةً التي تفيد بأن الاشتراكيين الأرثوذوكسيين أخفقوا في توفير جواب يلبّي المتطلّبات العلمية، وظلوا هكذا إلى أن تعلموا عملهم من قِبل اقتصاديين ذوي وجهات نظر ومشاعر تعاطف بورجوازية قوية.

وكان الخبير الوحيد الذي مثّل الإنكار، والذي نحتاج ذكره هو الأستاذ فون ميزيس[1]. فما فعله، هو أن ابتدأ من القضية التي تفيد بأن السلوك الاقتصادي العقلاني يفترض وجود حسابات تكاليف عقلانية، ويتبع ذلك أسعار عوامل الكلفة، ثم يتبع ذلك الأسواق التي تسعِّرها، إلى أن يستنتج النتيجة الآتية، بما أنه لا وجود لمثل هذه الأسواق في المجتمع الاشتراكي، فإن أنوار منارة الإنتاج العقلاني غير موجودة، لذا، ليس على النظام إلاّ أن يعمل بطريقة غير منظّمة، هذا إذا تمكّن من أن يعمل. أما خبراء الأرثوذوكسية الاشتراكية المنافحون عنها، فإنهم لم يجدوا ما يعترضون به على ذلك، وعلى أشكال من النقد مشابهة أو على شكوكهم هم، إلاّ باعتماد الحجّة التي تقول، إن الإدارة الاشتراكية ستكون قادرةً على الابتداء من نظام القيم الذي طوّره سلفها الرأسمالي - وهو نظام يخصّ، ولا ريب، مناقشةً تتعلق بالصعوبات العملية، وليس بالمبدأ، أو بترداد أنشودة تدور حول الأمجاد العجيبة لسمائهم، وبذلك يكون، من السهل

---

(1) مقالته المنشورة في عام 1920، يمكن الحصول عليها، الآن، باللغة الإنجليزية: انظر: Friedrich August Hayek, ed., *Collectivist Economic Planning: Critical Studies on the Possibilities of Socialism by N. G. Pierson, Ludwig von Mises, Georg Halm, and Enrico Barone* (London: G. Routledge, 1935),

انظر أيضاً كتابه: (*Gemeinwirtschaft*) وترجمته الإنجليزية حملت عنوان: *Socialism* (1937).

الاستغناء عن الحيل الرأسمالية كلها مثل عقلانية الكلفة، وسيجد الرفقاء حلولاً لجميع المسائل عن طريق مساعدة أنفسهم على استقبال الهبات السخيّة المتدفّقة من المخازن الاجتماعية. وهذا مؤدّاه قبول النقد، وبعض الاشتراكيين يبدو أنهم يفعلون ذلك حتى في يومنا.

أما الاقتصادي الذي حلّ المسألة بطريقة لم تبق بعدها شيئاً لعمله سوى التوسّع في نقاط ذات أهمية ثانوية وتوضيحها، فكان إنريكو بارون (Enrico Barone)، وإلى حجته أوجّه القرّاء الذين يريدون برهاناً قوياً[2]. وفيما يأتي صورة تخطيطيّة مختصرة لذلك، أراها كافية.

---

(2) هناك ما يزيد عن دزّينة من الاقتصاديين الذي كانوا قد ألمحوا إلى الحلّ قبل بارون، وفي عدادهم كان خبراء مثل ف. فون فيزر (F. von Wieser) (في كتابه: **القيمة الطبيعية** (*Natural Value*)، 1893، الأصل الألماني 1889)، وباريتو (Pareto)، انظر: Vilfredo Pareto, *Cours d'économie politique* (Lausanne: [s. n.], 1897), vol. 2,

وكلاهما أدركا الواقعة المفيدة أن المنطق الأساسي للسلوك الاقتصادي هو ذاته في المجتمع التجاري والاشتراكي، كليهما، ومنه ينتج الحلّ. غير أن بارون، الذي كان من أتباع باريتو، كان أول من شرحه. انظر مقالاته التي عنوانها: Enrico Barone, «Il Ministro della Produzione nello Stato Collecttivista,» *Giornale degli Economisti* (1908),

والترجمة الإنجليزية موجودة في مجلد «التخطيط الاقتصادي الجمعي» (*Collectivist Economic Planning*) المذكور في الهامش رقم 1 أعلاه.

ونقول، إنه ليس ممكناً ولا ضرورياً الإشارة إلى المحصول الغني للأعمال الكتابية التي تلت، وسأكتفي بذكر ما يأتي لأهميته الخاصة من ناحية أو أخرى: Fred M. Taylor, «The Guidance of Production in a Socialist State,» *American Economic Review* (March 1929); K. Tisch, *Wirtschaftsrechnung und Verteilung im... sozialistischen Gemeinwesen* [1932], and Herbert Zassenhaus, «Theorie der Planwirtschaft,» *Zeitschrift für Nationalökonomie* (1934),

وبخاصة: Oskar Lange, «On the Economic Theory of Socialism,» *Review of Economic Studies* (1936-1937),

وقد نشر ككتاب بالعنوان ذاته في لانج وتايلور سنة 1938. ثم هناك ليرنر (A. P. Lerner) الذي سيشار إلى مقالاته في هامش لاحق.

لا يبدو الإنتاج من منظور الاقتصاديين ـ نعني الإنتاج والنقل وكل العمليات التي تطرأ على السوق ـ إلاّ مركَّباً عقلياً من «العوامل» الموجودة ضمن الحدود التي تفرضها الحالات التكنولوجية. وتركيب هذه العوامل، في مجتمع تجاري، يشمل بيعها أو استئجارها، وتنشأ المداخيل الفردية التي يتصف بها مثل هذا المجتمع في عملية البيع والاستئجار هذه ذاتها. أي إن إنتاج و«توزيع» الناتج الاجتماعي ليسا سوى ناحيتين مختلفتين للعملية الواحدة ذاتها التي تؤثّر على كليهما، في الوقت نفسه. وأهم فرق منطقي ـ أو نظري بَحت ـ بين الاقتصاد التجاري والاشتراكي يَمثُل في أن ذلك الوضع لم يعد قائماً في الاقتصاد الاشتراكي. وبما إنه، ومن **الوهلة الأولى** (prima facie) لا يبدو أن هناك قيم سوق لوسائل الإنتاج، والأهم، بما أن مبادئ المجتمع الاشتراكي لا تسمح بجعل تلك القيم معياراً للتوزيع، حتى لو وُجدت، فإن آلية التوزيع الخاصة بالمجتمع التجاري مفقودة في المجتمع الاشتراكي. ويجب ملء ذلك الفراغ بقانون سياسي، ولنقل، بدستور الدولة. وهكذا تصبح عملية التوزيع عملية متميّزة، وتصبح منطقياً، على الأقل، مفصولةً تمام الفصل عن عملية الإنتاج. وينتج هذا القانون أو القرار السياسي من الطابَع الاقتصادي للمجتمع، وسلوكه، وأهدافه، وأعماله، وهو، بدوره، يحدِّد ذلك الطابَع. غير أن الحال يبدو كيفيّاً من منظور اقتصادي. وكما كنا قد أشرنا، من قَبل، قد تتبنّى الدولة قانون مساواة ـ ويكون بأي معنى من المعاني المرتبطة بالمثل العليا للمساواة ـ أو تقبل بظواهر لامساواة بالدرجة المرغوب بها. كما يمكنها التوزيع بغية الحضّ على إنتاج أداء أعظم في أي اتجاه مرغوب ـ وهذه حالة ملفتة، بصورة خاصة. وقد تدرس رغبات الرفقاء الأفراد أو تقرِّر إعطاءهم ما ترى سلطة أو أخرى أنه خير لهم، والشعار الذي يقول «لكلٍّ بحسب حاجاته» قد يحمل أيّاً من تلك المعاني. غير أنه لابدّ من وضع قانون ما. ويكفي، ضمن حدود هدفنا، أن ننظر في حالة خاصة جداً.

2 ـ لنفترض أن المذهب الأخلاقي لدولتنا الاشتراكية هو مذهب مساواة متمكّن، لكنه، في الوقت ذاته، يرسم بأن على الرفقاء أن يكونوا أحراراً في اختيار ما يشاءون من بين سلع الاستهلاك التي تقدر الوزارة على إنتاجها وتريد إنتاجها ـ طبعاً. قد يرفض المجتمع إنتاج سلع معيّنة، مثل المشروبات الكحولية، على سبيل المثال. وعلاوةً على ذلك، لنفترض أن المثال الأعلى الذي يقضي بالمساواة، المذكور والمتُبَنَّى قد تحقّق عن طريق تسليم كل شخص مُستنداً ـ والأولاد القاصرون وربما الأفراد العاجزون الذين تقرر السلطة ذات الكفاءة أوضاعهم ـ ويكون المستند ممثِّلاً لطلبه أو طلبها لكمية من سلع الاستهلاك تساوي الناتج الاجتماعي الموجود في تلك الفترة المحسوبة مقسوماً على عدد المطالبين، وبعد ذلك لا يعود للمستندات أيّ قيمة في نهاية تلك الفترة. ويمكن تصوّر هذه المستندات على أنها طلبات تساوي الجزء x من كل سلع الطعام، واللباس، وسلع المنازل، والبيوت، والسيارات، والأفلام السينمائية. . . إلخ، مما تمّ إنتاجه أو يجري إنتاجه للاستهلاك (أي لهدف تسليمه للمستهلكين) خلال الفترة المذكورة. ولتجنّب مقدار كبير من التبادل المعقَّد والذي لا لزوم له، الذي قد يحصل بين الرفقاء، نريد أن نعبّر عن المطالب بالسلع، وإنما بكميات متساوية من الوحدات المختارة بطريقة، ملائمة والتي لا معنى لها ـ ويمكننا أن نطلق عليها، وببساطة، اسم الوحدات، أو الأقمار أو الشموس أو حتى الدولارات ـ ونقرر أن وحدات كل سلعة ستُسلَّم مقابل تسليم عدد معيّن مذكور منها. وعلى هذه «الأسعار» التي تتسلّمها المخازن الاجتماعية أن تحقق، في ضوء فرضياتنا، دائماً، الشرط الذي يفيد بأن كل واحد منها مضروباً بالكمية الموجودة من السلعة التي يدل عليها، يؤدّي إلى أن يكون مجموعها مساوياً لمجموع طلبات الرفقاء. غير أن الوزارة لا تحتاج أن تقرر «الأسعار» المفردة إلاّ بأفكار أولية. وعلى أساس الأذواق و«كميات الدخل بالدولار» المتساوية، سيكشف الرفقاء، عن طريق ردود فعلهم

على تلك الأفكار، عن الأسعار التي هم مستعدون للأخذ بها لكل الناتج الاجتماعي ما عدا تلك المواد التي لا يهتم أحد بحيازتها، وبعدئذ، على الوزارة أن توافق على تلك الأسعار، إذا كانت ترغب في تصريف ما في المخازن. وهذا يحصل، طبقاً لذلك ويطبّق مبدأ الحصص المتساوية بمعنى معقول جداً، وبطريقة محدَّدة تحديداً جامعاً مانعاً.

غير أن هذا يفترض أن تكون كمية محدَّدة من كل سلعة قد تمّ إنتاجها. والمسألة الحقيقية، والتي حلّها لم يحصل، هي، بالضبط، كيف يمكن عمل هذا بطريقة عقلانية، أي بطريقة تكون نتيجتها إشباع المستهلكين[3] بأعظم ما يمكن، إشباعاً خاضعاً للحدود المفروضة من المصادر المتوفرة، والإمكانيات التكنولوجية، وبقية الشروط البيئيّة. ومن الواضح أن قراراً يبتّ بخطة الإنتاج، لنقل، من قبل، أكثرية أصوات الرفقاء سيخفق كلياً في تحقيق هذا الشرط[4]، لأن بعض الناس، في هذه الحالة، وربما كل الناس، لن يحصلوا على ما يريدون، وما يمكن إعطاؤهم من غير تخفيض إشباع الآخرين. وواضح أن العقلانية الاقتصادية، بهذا المعنى، يمكن تحصيلها، بطريقة أخرى. وبالنسبة إلى المنظِّر، تستنبط هذه من القضية الابتدائية التي تفيد بأن المستهلكين، وهم يقيّمون («يطلبون») سلع الاستهلاك، يقيّمون، وبهذه **الحقيقة ذاتها** وسائل الإنتاج التي تدخل في إنتاج هذه السلع. ويمكن أن نقدم للشخص العادي برهاناً عن إمكانية خطة إنتاج عقلانية في مجتمعنا الاشتراكي، كما يأتي:

---

(3) إذا كان المنظرّون الحديثون يعترضون على تغيير العبارة، فإني أرجوهم أن يفكروا بمقدار المواربة غير الضرورية التي يشملها تعبير أصح، من غير أن يقدم، للقصد من حجتنا، أيّ فائدة تعويضية.

(4) وهذا لا يعني القول، أنه لا يحقق متطلبات من منظور تعريف آخر للعقلانية. ولم يحصل تأكيد هنا لكيفية مقارنة الترتيب المناقَش مع غيره من الترتيبات ونسبته إليها. وسيذكر شيء عن هذا حالياً.

3 ـ لتسهيل الأمور، سنفترض أن وسائل الإنتاج موجودة، بكميات ثابتة، لهذه اللحظة. الآن، ليحوّل المجلس المركزي نفسه إلى لجنة مختصة بصناعة معيّنة، والأفضل أن نقول، لنقِم سلطةً لكل صناعة لتديرها، ولتتعاون مع المجلس المركزي الذي يشرف على جميع هؤلاء المديرين الصناعيين ومجالس الإدارة وينسِّق في ما بينها. وهذا الدور يقوم به المجلس المركزي بتوزيع مصادر الإنتاج ـ التي تكون كلها تحت رقابته ـ على هذه الإدارات الصناعية، طبقاً لقواعد معينة. ولنفترض أن المجلس قضى أنه يمكن للإدارات الصناعية أن تحصل على أيّ كميات من سلع الإنتاج والخدمات التي تختارها لكن بشروط ثلاثة: **أولاً**، عليها أن يكون إنتاجها اقتصادياً بقدر الإمكان. **ثانياً**، يطلب منها أن تحوِّل إلى المجلس المركزي، ولكل وحدة من سلع الإنتاج وخدماته المطلوبة، عدداً محدّداً من دولارات الاستهلاك التي كسبتها عن طريق عمليات توزيع سلع الاستهلاك السابقة ـ ويمكننا أيضاً، أن نقول، إن المجلس المركزي يعلن أنه مستعد «أن يبيع» لأيّ إدارة صناعية كميات غير محدودة من سلع الإنتاج وخدماته «بأسعار» مذكورة. **ثالثاً**، مطلوب من الإدرات أن تطلب مثل تلك الكميات وأن تستعملها في مثل إنتاجها بأكثر الطرق اقتصاداً (وليس بأقل من ذلك)، وتقدر أن تستعملها من غير أن تضطر أن «تبيع» أي جزء من منتوجاتها «بدولارات» أقل مما عليها أن تحوِّله إلى المجلس المركزي مقابل كميات من وسائل الإنتاج. وبلغة أكثر تقنيَّةً، نقول، يعني هذا الشرط أن الإنتاج، في جميع الخطوط، يجب أن يكون بحيث تكون «الأسعار مساوية للنفقات الحدّية»[5].

---

(5) هذا المبدأ المستدلّ من منطق الاختيار العام، لم يكن مقبولاً، بصورة إجماعية إلى أن أكّد عليه السيد أ. ب. ليرنر (A. P. Lerner) ودافع عنه بملاحظات ومقالات، نشر أكثرها في **مجلة الدراسات الاقتصادية** (*Review of Economic Studies*) [وأيضاً في **المجلة الاقتصادية** =

إذاً، عمل كل مجلس مركزي محدّد تحديداً جامعاً مانعاً. وتماماً مثلما تعرف كل شرعة، اليوم، في صناعة تنافسية كاملة، ماذا

= (*The Economic Journal*)، أيلول/ سبتمبر 1937]، وهو الذي يشكل إسهاماً مهماً في نظرية الاقتصاد الاشتراكي، والذي إليه، وأنا أستغل هذه الفرصة، ألفت القارئ. والقول صحيح، أيضاً، استناداً إلى منطق الاختيار ذلك، أنه يجب أن يسود ذلك الشرط على قانون مساواة الأسعار مجموع الكلفة للوحدة، عندما يتعارض معه. غير أن العلاقة بينهما صارت غامضة عبر خلط أشياء مختلفة، فهو يستدعي بعض التوضيح.

إن تصوّر الكلفة الحدّية، الذي يعني مقدار الزيادة التي يجب أن تفرض على الكلفة الكلية إذا أريد للإنتاج أن يزيد بمقدار صغير، هو غير محدَّد طالما لم ننسبه إلى فترة زمنية محدَّدة. وهكذا، نقول، إذا كانت المسألة هي نقل مسافر إضافي أو عدم نقله بقطارٍ سيتحرك، في أيّ حال، فإن الكلفة الحدّية قد تكون صفراً، وفي كل الأحوال تكون صغيرة جداً. ويمكن التعبير عن هذا بالقول، إنه، من منظور الفترة الزمنية القصيرة جداً. مثل ساعة أو يوم، أو حتى أسبوع، وعملياً كل شيء عام ومباشر، حتى الزيوت والفحم، لكن ذلك الذي فوق رؤوسنا لا يعتبر كلفةً حدّية. غير أنه كلما كانت الفترة الزمنية المتصوَّرة أطول، فإن عناصر أكثر من الكلفة تدخل في الكلفة الحدّية، **أولاً**، كل ذلك يشمله، عادةً، تصوّر الكلفة الرئيسة، وبعدهما في كل ما يدعوه رجل الأعمال مباشراً وعاماً إلى أن لا يبقى شيء (أو عملياً لا شيء يبقى) في مقولة العام المباشر، في المدى الطويل، ومن منظور التخطيط، والوحدة الصناعية التي لم توجد بعد، ويجب،عندئذٍ، حساب كل شيء بما في ذلك ظاهرة الانخفاض في قوة العملة الشرائية، وذلك، بغية تصوّر الكلفة الحدّية، مادام هذا المبدأ لم يحصل تعديل له، في حالة بعض العوامل، مثل خط سكك الحديد، بواسطة الواقع التكنولوجي المفيد بأن تلك الأشياء غير متوفرة أو مستعملة إلاّ في وحدات كبيرة جداً [«عدم التجزئة»]. لذا، يجب، دائماً، التمييز بين النفقات الحدّية والنفقات الرئيسة (الحدّية). ونحن، غالباً، ما نربط الحالة التي ناقشها مع القاعدة المفيدة أن الإدارات الاشتراكية مثل الإدارات الرأسمالية يجب، وفي أي وقت، أن تنسى ما انقضى، هذا، إذا كانت تريد أن تتصرف عقلانياً، أي، يجب ألا يحسبوا حساب القيم الموجودة في الدفتر، الخاصة بالاستثمارات الموجودة، عندما يتّخذون القرارات. غير أن هذه قاعدة تصلح للتطبيق على سلوك قصير المدى في موقف معين. وهذا لا يعني أن عليهم أن يهملوا سلفاً (ex ante) وقبل الوقت المناسب تلك العناصر التي ستتجسَّد في تكاليف ثابتة أو نفقات عامة وغير مباشرة. وإن إهمال هذه سيؤدي إلى سلوك لاعقلاني يتعلق بساعات العمل ووحدات المصادر الطبيعية التي تدخل في إنتاج النفقات العامة غير المباشرة، عندما يكون هناك استعمال بديل لها. غير أن حسبانها يتضمن، عموماً، مساواة الأسعار بالكلفة الكلية لوحدة الناتج مادامت الأشياء تتطوّر وفقاً للخطط، وبما أن الحالات الاستثنائية تعود، رئيسياً، إلى العقبة التكنولوجية في وجه العقلانية =

تنتج وكميات الإنتاج وكيفياته حالما توجد الإمكانيات التقنيّة، وردود فعل المستهلكين (أذواقهم ومداخيلهم) وأسعار وسائل الإنتاج، كذلك فإن الإدارات الصناعية في دولتنا الاشتراكية تعرف ما تنتج، وكيف تنتج، وما هي كميات عوامل الإنتاج التي «تشتريها» من المجلس المركزي حالما تُنشر «أسعار» المجلس وحالما يكشف المستهلكون عن «طلباتهم».

وبمعنى من المعاني نقول، إن هذه «الأسعار» المختلفة عن «أسعار» السلع الاستهلاكية، يقوم بتحديدها المجلس المركزي، وحده. ويمكننا أن نقول، أيضاً، إن المديرين الصناعيين يعرضون «طلباً» لسلع الإنتاج، محدّداً بطريقة فريدة مثلما يفعل المستهلكون

= الممثَّلة بعدم التجزئة، أو إلى إنحرافات في المجرى الفعلي للأحداث عن الخطط،، فإن منطق هذه الخطط لن يكون معبرّاً عنه بطريقة سيئة، بعد كل شيء، بالمبدأ الأخير. وبالرغم من أن تشغيل صناعة بعجز مالي ليس جزءاً من ذلك المنطق، فإن ذلك قد يكون أكثر التصرفات عقلانية. ومن المهم ملاحظة هذه النقطة لسببين.

أولاً، لأنها أنكرت. حتى أنه اعتُبر أن خدمات الانعاش الاجتماعي (أي في المدى الطويل) ستزداد إذا جعلت الأسعار، ودائماً، مساويةً للتكاليف الحدّية **القصيرة المدى** باستثناء خفض قيمة القوة الشرائية للعملة وأنَّ النفقات العامة غير المباشرة (مثلاً، تكاليف جسر) تُموَّل من الضرائب. وقاعدتنا، كما وردت في النصّ، لا تعني هذا، وليس من العقلانية في شيء القيام بذلك.

ثانياً، في مرسوم صدر في آذار/ مارس من عام 1936 رسمت السلطة المركزية الروسية، وبعد إلغائها نظام المعونات المالية لعددٍ من الصناعات الذي كان معمولاً به زمانئذٍ إلى حينه، ما يفيد بأن الأسعار يجب تنظيمها لتساوي معدل الكلفة الكلّي للوحدة مضافاً إليه قدر يخص التراكم. وقد يُقال إن الجزء الأول من المرسوم، وبالرغم من أنه ليس صائباً بالمعنى الدقيق، فإنه أقل اختلافاً عن الصياغة الصحيحة وليس الصياغات غير الصحيحة للأخير، كما قد يفترض الإنسان. وبالنسبة إلى الأخير، والذي يضعف الاعتراض عليه حالما نحسب حساب شروط أو مستلزمات التطوّر السريع، سيتذكر القارئ الحجّة التي قُدِّمت في القسم الثاني والخاصة بالحالة الرأسمالية. وأنه يمكن التصور أن الحكومة السوفياتية كانت محقّةً في كلّ من خطة المعونات المالية التي عنت تمويلاً خاسراً للاستثمار، وفي إلغائها الجزئي لهذه الممارسة في عام 1936.

بالنسبة إلى سلع الاستهلاك. وكل ما بقي مما نحتاجه لإتمام برهاننا هو قاعدة تنسجم مع معيار الحدّ الأقصى، لنشاط المجلس المركزي الخاص بتحديد الأسعار. غير أن هذه القاعدة واضحة. وببساطة، على المجلس أن يضع سعراً وحيداً لكل نوع ونوعيّة من سلع الإنتاج ـ وإذا أنشأ المجلس تمييزاً في السعر، أي إذا طلب أسعاراً مختلفة للنوع والنوعيّة نفسهما، من الإدارات المختلفة، فهذا يُسوَّغ، عموماً[6] بأسس غير اقتصادية ـ واعتبار أن ذلك السعر «ينظِّف السوق»، أي عدم بقاء كميات من سلع الإنتاج غير مستعملة لديه وعدم استحضار كميات إضافية لها تلك «الأسعار». وتكفي هذه القاعدة عادةً، لتأمين حساب الكلفة العقلي، وبالتالي التحديد التوزيعي العقلي الاقتصادي لمصادر الإنتاج ـ لأن الأول ليس إلاّ طريقة تأمين الثاني والتحقق منه ـ والنتيجة حصول عقلنة لخطة الإنتاج في المجتمعات الاشتراكية. والبرهان يكون من الاعتبار المفيد أنه مادامت هذه القاعدة مطبَّقةً، فلا يمكن لأي عنصر من عناصر مصادر الإنتاج أن ينحرف ويتحوّل إلى أي خط إنتاجي آخر من غير تدمير قيم استهلاكية كثيرة (أو أكثر) مُعَبَّر عنها بالدولارات الاستهلاكية تعادل ما يمكن أن يضيفه ذلك العنصر في وظيفته الجديدة. وهذا مؤدّاه القول: إن الإنتاج يجري، في جميع الاتجاهات المفتوحة في الشروط العامة لبيئة المجتمع، وذلك بقدر ما يمكن تحقيق ذلك عقلياً وليس أبعد، وهنا يضع خاتمة لقضيتنا الخاصة بعقلانية التخطيط الاشتراكي في عملية سكونية من عمليات الحياة الاقتصادية التي يتم التنبّؤ بكل شيء فيها من غير خطأ ويتكرر، والتي لا يحدث فيها شيء يشوّش الخطة.

4 ـ غير أنه لا وجود لصعوبات كبيرة يمكن أن تنشأ إذا تعدَّينا حدود نظرية العملية السكونية وسمحنا راضين بالظواهر التي تطرأ

---

(6) هناك استثناءات ذات أهمية لهذا، لكنها لا تؤثر على سياق حجتنا.

على التغيّر الصناعي. ومن حيث المنطق الاقتصادي، لا يمكن القول، إن الاشتراكية، من النوع الذي تصوّرناه، مع أنها قادرة، نظرياً، أن تكون على مستوى الأعمال الجارية والمتكرّرة لإدارة اقتصاد سكوني، فإنها لابدّ أن تفشل في حلّ المسائل التي يعرضها «التقدم». وسوف ترى، في ما بعد، لماذا من المهم لنجاح المجتمع الاشتراكي، أن يبادر حياته، ليس لأن سلفه الرأسمالي قد زوَّده وبسخاء - بالخبرة والتقنيّات، وبالمصادر، أيضاً - فحسب، وإنما، أيضاً، لأنه أدّى عمله وقارب الحالة السكونية، بعد أن زرعت الرأسمالية شوفانها البرّي. وسبب ذلك لا يَمثُل في أيّ عجز، من قِبلنا، عن ابتداع مجرى عقلي ومحدَّد تحديداً فريداً للمجتمع الاشتراكي عندما تسنح الفرصة لتحسين الجهاز الصناعي.

لنفرض أن قطعة آليّة جديدة وأكثر فعاليّة قد صُمِّمت للعملية الإنتاجية للصناعة x. ولكي نبعد المسائل التي تطرأ على تمويل استثمار - والتي سننظر فيها حالياً - ولعزل مجموعة متميزة من الظواهر، سنفترض أن الآلة الجديدة يمكن أن تنتجها المعامل ذاتها التي أنتجت، حتى الآن، الآلة الأقل فعاليّة، وبالتكاليف ذاتها محسوبةً بمصادر الإنتاج. استناداً إلى البند الأول في أمرها - أي القانون الذي يقضي بإنتاج اقتصادي، بقدر الإمكان - فإن إدارة الصناعة x سوف تتبنّى الآلة الجديدة فتنتج الناتج ذاته بواسطة كمية من وسائل الإنتاج أقل مما كان يحصل من قَبل. وتكون النتيجة أنها تكون في وضع يُمكّنها من تحويل كمية من دولارات الاستهلاك إلى الوزارة أو المجلس المركزي أقل من الكمية التي تلقّتها من المستهلكين. ولتسمِّ الفَرق، كما تشاء، مثلاً D، أو مجرفة، أو «أرباحاً». وصحيح أن الإدارة ستخالف الشرط الوارد في البند الثالث من أمرها، إذا اعتبرت ذلك الفرق «أرباحاً»، وإذا طبّقت ذلك البند وأنتجت حالاً أعظم كمية مطلوبة الآن لتطبيق ذلك الشرط، فلأن

تلك الأرباح لا تكون، إطلاقاً. غير أن وجودها الممكن في حسابات الإدارة كافٍ لتؤدّي الوظيفة الوحيدة التي لها في ضوء افتراضنا، نعني، وظيفة الدلالة، وبطريقة محدَّدة وحيدة، على اتجاه إعادة التوزيع الجديد للمصادر وكمياتها، التي تقتضي العقلانية تنفيذه، الآن.

وعندما تستخدم المصادر المتوفرة في المجتمع، في وقت من الأوقات، استخداماً كاملاً في مهمة تأمين مستوى معيّن من الاستهلاك، وتحسين ـ مثل جسر جديد أو خط سكة حديد جديد ـ يتطلّب استعمال عوامل إضافية، أو، كما يمكن أن نقول، استثماراً، فإن على الرفقاء، إمّا أن يعملوا ساعات أكثر من عدد الساعات التي افترضنا أن القانون قد حدّدها، أو لحصر استهلاكهم، أو كليهما. وفي مثل هذه الحالة، نقول: إن افتراضاتنا التي صيغت بغية حلّ المسألة الأساسية بأبسط طريقة ممكنة، تحول دون حلّ «أوتوماتيكي»، أي، بقرار يضعه المجلس المركزي والإدارات الصناعية باتّباع الدلائل الموضوعية اتّباعاً انفعالياً، وضمن بنود القواعد الثلاث غير أن هذا يمثّل عجزاً في تخطيطنا وليس في الاقتصاد الاشتراكي. وكل ما هو مطلوب منا إذا رغبنا في الحصول على حل أوتوماتيكيّ كهذا هو أن نلغي القانون مبطلين كل طلبات سلع الاستهلاك التي لم تستعمل خلال الفترة التي كانت لها، ونبطل المساواة المطلقة في الدّخل ونمنح المجلس المركزي سلطةً لتقديم علاوات تكافئ العاملين ساعات إضافية ـ وماذا ندعوه؟ ـ لنسمِّه توفيراً، مثلاً. إن شرط التحسينات الممكنة أو الاستثمارات الذي يقتضي أن تنجز بمقدار يعطي أقلّها شأناً «ربحاً» مساوياً للعلاوات التي يجب تقديمها، والتي تتطلب عدداً من ساعات العمل الإضافية أو التوفير (أو كليهما)، يحدِّد تحديداً فريداً جميع المتغيّرات الجديدة التي تقدمها مسألتنا، بشرط أن تكون الساعات الإضافية والتوفير، في

الفترة ذات الصلة، دوالّ قيم مفردة للعلاوات[7]. و«الدولارات» التي تُقدَّم لصرف العلاوات يمكن الافتراض افتراضاً ملائماً بأنها إضافة إلى دولارات الدخل التي صدرت من قَبل. ولا تعيقنا إعادات التكيّف التي سيفرضها ذلك في مختلف الاتجاهات.

غير أن هذه الحجّة الخاصة بالاستثمار توضح، وبصورة أكبر، أن المخطط الذي بدا أنه متكيّف أفضل تكيّف مع غرضنا الخاص، ليس المخطط الممكن الوحيد للاقتصاد الاشتراكي، وليس بالضرورة، هو المخطط الذي يصلح للمجتمع الاشتراكي. ولا تحتاج الاشتراكية أن تكون مذهب مساواة، لا وجود فيه لأي مقدار من اللامساواة في **الدّخل** نتوقع أن يسمح به المجتمع الاشتراكي، يمكنه أن ينتج معدَّل الاستثمار الذي ينتجه المجتمع الرأسمالي في معدَّلٍ من المراحل الدورية. وحتى ظواهر عدم المساواة الرأسمالية لا تكفي لذلك، ولابدّ من تعزيزها بالتراكم من الشركات المساهمة والاعتماد المصرفي «المبتدع»، وبطرق ليست أوتوماتيكية أو يمكن تحديدها تحديداً جامعاً مانعاً. لذلك، إذا رغب مجتمع اشتراكي في أن ينجز معدّلاً من الاستثمار الحقيقي أو، حتى معدلاً أكبر ـ وهذا ما لا يحتاجه، طبعاً ـ عندئذٍ، لابدّ من اللجوء إلى طرق غير طريقة التوفير. والتراكم الناجم عن «الأرباح»، والذي يمكن السماح بحصوله بدلاً من أن يظل مجرّد إمكانية، أو، كما قلنا أعلاه، أنه شيء مماثل لخلق الاعتماد، يمكن أن يكون ملائماً وعملياً. ويكون الأمر طبيعياً،

(7) لابد من الملاحظة أن المسألة لا تنشأ إلا مع الاستثمار **الجديد**. ومثل هذا الاستثمار، كما هو مطلوب حالياً بغية المحافظة على استمرار العملية السكونية، يمكن توفيره، ويوفرّ، مثل بقية بنود الكلفة الأخرى. وبخاصة أنه لن يكون هناك فائدة، واستعين الفرصة لكي ألاحظ أن موقف الاشتراكيين من ظاهرة الفائدة ليس منتظماً. وقد قَبِلَ بها سان سيمون (St. Simon) بوصفها شيئاً عادياً. وماركس رفضها في المجتمع الاشتراكي. وبعض الاشتراكيين الحديثين قبلها. والممارسة الروسية قبلتها.

بصورة أفضل، إذا تُرك الأمر لأعضاء المجلس المركزي وللكونغرس أو البرلمان، الذين يمكنهم البتّ به، في ما بينهم، كجزء من الميزانية الاجتماعية، بينما التصويت على الجزء «الأوتوماتيكي» لعمليات المجتمع الاقتصادية سيكون صورياً أو ذا طابع إشراف، والتصويت على بند الاستثمار ـ على مقدار، على الأقل ـ يتطلّب قراراً حقيقياً وهو على مستوى التصويت على التقديرات الخاصة بالجيش، وهكذا. وتنسيق هذا القرار مع القرارات «الأوتوماتيكية» المتعلقة بكميات ونوعيّات سلع الاستهلاك الفردية، لن يُقدم أيّ صعوبات لا يمكن التغلّب عليها. غير أن قبولنا بهذا الحلّ يتطلّب منا أن نتوقف عن التمسك بالمبدأ الأساسي لمخططنا في نقطة مهمة جداً.

وهناك سمات أخرى لمخططنا يمكن تغييرها وحتى داخل إطاره العام. وعلى سبيل المثال، لقد تركت إلى الرفقاء الأفراد، وباستثناءٍ شرطيّ يتعلّق بساعات العمل الإضافية، أن يقرِّروا كمية العمل الذي سيصرفونها، بالرغم من أنهم، وكمصوِّتين، ولنواح أخرى، يمكنهم التأثير على هذا القرار كما لهم على توزيع المداخيل، وهكذا. ولم أسمح لهم بحرية اختيار وظائفهم أكثر مما يقدر المجلس المركزي أن يمنحهم ويكون راغباً في ذلك. ويمكن تصوّر هذا الترتيب بواسطة المماثلة مع الخدمة العسكرية الإلزامية. مثل هذه الخطة يقارب الشعار: «لكلّ بحسب حاجته، ومن كلّ واحد بحسب قدرته» ـ أو، وبتعديلات طفيفة يمكن، وفي كل الأحوال، جعْلها منسجمة مع الشعار. غير أنه، وعوضاً عن ذلك، يمكننا، أيضاً، أن نترك الأمر إلى الرفقاء الأفراد ليقرّروا هم مقدار العمل الذي يقومون به ونوعه. وعندئذٍ، سيكون التوزيع العقلاني لقوة العمل بواسطة نظام من الاقناع والاستمالة ـ فتقدم العلاوات، ولن تكون، في هذه الحالة، تعويضاً عن الساعات الإضافية فقط، وإنما لكل العمل، وذلك بغية تأمين «تقديم» العمل من كل نوع ودرجة، في كل مكان، والذي

يكون متلائماً مع بنية طلب الاستهلاك ومع برنامج الاستثمار. ويجب أن يكون لهذه العلاوات علاقة بجاذبيّة أو عدم جاذبيه كل وظيفة، وبالمهارة التي يجب اكتسابها لملئها، وبالتالي، ببرنامج الأجور للمجتمع الرأسمالي. ومع أن المماثلة بين برنامج النظام الرأسمالي ومثل نظام العلاوات الخاص بالنظام الاشتراكي يجب أن تُمطّ كثيراً، فإننا يمكننا أن نتكلم عن «سوق عمل». وإن إدخالنا لهذه الآلة سيحدث اختلافاً كبيراً جداً في مخططنا. غير أنه لن يؤثّر على تحديديّة النظام الاشتراكي. والواقع الذي يكون هو أن عقلانيته الصوريّة سوف تبرز بصورة أقوى، زيادة على ما هي عليه.

5 ـ وكذلك سيبرز ذلك التشابه الأسروي بين الاقتصاد التجاري والاشتراكي الذي لا يمكن أن يكون القارئ قد أخفق في ملاحظته. وبما أن هذا التشابه قد أفرح اللااشتراكيين وبعض الاشتراكيين، وأزعج اشتراكيين آخرين، فإنه يحسن إعادة التعبير بوضوح عمّا هو وإلى أي شيء يعود. وعندئذٍ، سنرى ضآلة أسباب الفرح أو الانزعاج. لقد وظّفنا، في محاولتنا إنشاء مخطط عقلاني للاقتصاد الاشتراكي، آليّات وتصوّرات محدَّدة بمفردات تقليدية مألوفة لدينا من مناقشاتنا لعمليات ومسائل الاقتصاد الرأسمالي. وقد وصفنا الآلية، وهي التي تُفهم فوراً حالما نلفظ الكلمات: «سوق»، و«البيع والشراء»، و«المنافسة»، وهكذا. وبدا أننا استعملنا ونادراً ما تجنبنا عدم استعمال، مفردات ذات نكهة رأسمالية مثل، الأسعار، والتكاليف، والمداخيل، وحتى الأرباح بينما مفردات أجرة الأرض، والفائدة، والأجور، ومفردات أخرى، ومن بينها المال، فقد حوّمت فوق دربنا.

لنفكّر بما يبدو عند معظم الاشتراكيين أنه أحد أسوأ الحالات، ألا وهو أجرة الأرض التي تعني العائدات من الاستعمال الإنتاجي لقوى طبيعية، لنقل، «الأرض». ومن الواضح أن مخططنا لا يتضمّن

أن أجرة الأرض ستدفع لأي مالك أرض. فماذا تتضمّن، إذاً؟ وببساطة نجيب، إن أي نوع من الأرض لا يكون مثمراً، وبوفرة في المستقبل المحسوب، يجب أن يوظَّف اقتصادياً أو يوزَّع توزيعاً عقلياً، تماماً، مثل قوة العمل أو أي نوع آخر من مصادر الإنتاج، ولهذا الغرض، يجب أن يكون له دليل مؤشرات ذو أهمية اقتصادية، معه تكون مقارنة أي استعمال جديد ممكن، وبفضله تدخل الأرض عملية مسك الدفاتر الاجتماعية. وإذا لم يحصل هذا، فإن تصرف الدولة سيكون لاعقلانياً. غير أنه، لا يوجد تنازل للرأسمالية أو لروحها متضمَّن في فعل هذا. وكل ما هو تجاري أو رأسمالي يتعلق بأجرة الأرض، في كلا ارتباطاتها الاقتصادية والسوسيولوجية، وكل ما يمكن أن يكون متعاطفاً مع المدافع عن الملكية الخاصة (أي الدخل الخاص، وسيد الأرض الإقطاعي. . . إلخ.)، قد تمَّ إلغاؤه إلغاءً كاملاً.

«المداخيل» التي منحناها للرفقاء، في البداية، ليست أجوراً. والواقع هو أنه يمكن رؤيتها، في التحليل، على أنها مركّبات من عناصر اقتصادية متباينة يمكن ربط واحد منها فقط بإنتاجيّة العمل الحدّية. والعلاوات التي أدخلناها، في ما بعد، تتعلق، أكثر ما تتعلق، بالأجور في المجتمع الرأسمالي. غير أن نظير هذه الأجور لا يوجد إلاّ في دفاتر المجلس المركزي، ويتألف من مجرد مؤشِّر دليل على الأهمية المرتبطة، وفقاً لأغراض التوزيع العقلاني، بكل نوع ودرجة من العمل ـ وهو مؤشر اختفت منه رزمة المعاني التي تنتمي إلى العالم الرأسمالي، كلّها. ويمكننا، بهذه المناسبة، أن نذكر الملاحظة التي تفيد بأنه لمّا كنا نستطيع أن ندعو، وكما نشاء، الوحدات التي نوزع عليها المستندات التي تمثِّل طلبات الرفقاء من سلع الاستهلاك، فإننا نستطيع أن ندعوها ساعات عمل، أيضاً. وبما أن العدد الكلّي لهذه الوحدات ـ ضمن الحدود الموضوعة بحسب الملاءمة ـ ليس بأقل اعتباطية فإنه يمكننا جعله مساوياً لساعات العمل

الفعلية، مكيِّفين كل أنواع العمل ودرجاته وفقاً لصفة قياسية في الطريقة الماركسية ـ الريكارديّة (Ricardo-Marxian). وأخيراً يمكن أن تتبنّى دولتنا، مثل أيّ دولة أخرى، المبدأ الذي يفيد بأن «المداخيل» يجب أن تكون متناسبةً مع ساعات العمل القياسي الذي يسهم به كل رفيق. ثم، يجب أن يكون لدينا نظام من أوراق العمل. والنقطة المهمة والمثيرة في هذا التقدير هي في أن مثل هذا النظام، وبمعزل عن الصعوبات التقنيّة التي لا تعنينا الآن، سيثبت نجاحه. غير أنه، من السهل أن نرى سبب عدم كون «المداخيل» «أجوراً»، حتى عندئذٍ. وإن إمكانية نجاح مثل هذا الترتيب ليست لصالح نظرية قيمة العمل، مسألة لا تقل وضوحاً.

ليس من الضروري أن نجري العملية ذاتها على الأرباح، والفائدة، والأسعار، والتكاليف. وإن سبب ذلك التشبيه الأسروي صار، الآن، واضحاً جداً من غير أن نفعل ذلك: لم تقتبس اشتراكيتنا شيئاً من الرأسمالية، لكن الرأسمالية اقتبست كثيراً من منطق الاختيار العام عموماً كاملاً. ويجب على أي سلوك عقلاني أن يعرض وجوه شبه صورية معيّنة مع أي سلوك عقلاني آخر، وهذا ما يحدث، حتى إننا نلاحظ، في منطقة السلوك الاقتصادي، أن التأثير المشكِّل للعقلانية عميق بنظريته، على الأقل. والتصوّرات التي تعبّر عن النموذج السلوكي منقوعة في كل معاني حقبة تاريخية، وتميل إلى أن تُبقي، في عقل الإنسان العادي، الألوان التي اكتسبت على ذلك النحو. ولو أن معرفتنا التاريخية بالظواهر الاقتصادية قد حصلت في بيئات اشتراكية، لبدا أننا، الآن، نستعير التصوّرات الاشتراكية عندما نحلل العملية الرأسمالية.

وإلى هذا الحد، نقول، ليس لدى الاقتصاديين ذوي التفكير الرأسمالي ما يهنّئون أنفسهم به في مجال الاكتشاف المفيد بأن الاشتراكية لا تقدر، وبعد كل شيء، إلاّ أن تستخدم الآليّات

والمقولات الرأسمالية. وعذر الاشتراكيين في الاعتراض ضعيف. ولن يشعر بخيبة الأمل إلاّ ذوو أكثر العقول سذاجةً، من الواقعة المفيدة أن الأعجوبة الاشتراكية لم تخلق منطقاً خاصاً بها، وإن أي برهان على ذلك لا يهدّد بالخطر سوى أكثر أنواع العقيدة الاشتراكية غباءً - وفجاجةً - وهي الأنواع التي لا تبدو لها العملية الرأسمالية إلاّ مجموعة من الأشياء المختلطة، والوحشية، والتي لا منطق أو نظام لها، إطلاقاً. والعقلاء من ذوي العقيدتين يمكن أن يوافقوا على هذا مثل التشابه كما هو موجود، ويظلّوا منفصلين كما هم. غير أن ثمّة اعتراضاً في حساب المصطلحات، سيبقى، وهو: قد يوجد من يناقش قائلاً، إنه من غير الملائم استعمال مصطلحات محمَّلة بمعان عَرَضية، ومع ذلك، مهمة جداً، ولا يمكن الوثوق بأي إنسان بأنه سيطرحها جانباً. وعلاوةً على ذلك، يجب ألاّ ننسى أنه يمكن للمرء أن يقبل النتيجة التي تمَّ التوصل إليها المتعلقة بالتشابه الجوهري بين المنطق الاقتصادي للإنتاج الاشتراكي والتجاري، ومع ذلك، يعترض على المخطط الخاص أو النموذج الذي بفضله وصلنا إليه (انظر أدناه).

وعلى كل حال، ليست هذه هي القصة كلها. فلم يكن بعض الاشتراكيين والاقتصاديين من غير الاشتراكيين أيضاً راغبين فقط بل توّاقين لإدراك تشابه أسروي قويّ بين الاقتصاد الاشتراكي من النوع الذي تمَّ تصوّره، والاقتصاد التجاري من النوع التنافسي الكامل. وقد يمكننا المضيّ إلى حدّ الكلام عن مدرسة فكرية اشتراكية تميل إلى تمجيد المنافسة الكاملة والدفاع عن الاشتراكية على أساس أنها تقدّم الطريقة الوحيدة التي يمكن بها الحصول على نتائج المنافسة الكاملة في العالم الحديث. والفوائد التكتيكية التي يمكن جَنيها من وضع الإنسان نفسه في هذا المنظور هي واضحة بما فيه الكفاية لشرح ما بدا في اللمحة الأولى أنه يشبه رحابة عقل مدهشة. والاشتراكي ذو الكفاءة الذي يرى بوضوح، مثل أي اقتصادي آخر، جميعَ نقاط

الضعف في الحجج الماركسية والشعبية يمكنه أن يقبل بكل ما يشعر بوجوب قبوله من غير أن ينتقص من معتقداته، لأن ظاهرات القبول تشير إلى مرحلة تاريخية انقضت بأمان ودفنت (هذا إذا وجدت). وهو يقوى، بحصر القانوني حكم إدانته بالحالة اللاتنافسية، فيدعم بعض الاتهامات، مثل القول، إن الإنتاج، في الرأسمالية الحديثة، هو للربح، وليس لاستهلاك الشعب، وهو قول سخيف، كما يمكنه أن يربك ويحيّر البورجوازيين الصالحين باخبارهم أن الاشتراكية لن تفعل إلاّ ما أرادوه، دائماً، وما علّمهم إيّاه فقهاؤهم الاقتصاديون، على الدوام. غير أن الفوائد التحليلية للتأكيد على التشابه الأسروي فلم تكن عظيمة، بالمقدار نفسه[8].

وكما كنا قد رأينا قبل قليل، فإن التصوّر الشاحب فقير الدم، فتصوّر المنافسة الكاملة الذي صاغته النظرية الاقتصادية لأغراضها، انتهى إلى معرفة ما إذا كانت الشركات الفردية تقدر، بعملها وحده، أن تؤثّر على أسعار منتوجاتها وعوامل تكاليف هذه المنتوجات. وإذا كانت عاجزة عن التأثير ـ أي، إذا كانت كل شركة مجرد قطرة في محيط، لذا عليها أن تقبل الأسعار السائدة في السوق ـ فإن المنظّر يتكلم عن المنافسة الكاملة. ويمكن أن نبيّن، أنه، في هذه الحالة، ستكون نتيجة الأثر الإجمالي لردّ الفعل السلبي الصادر عن الشركات المفردة أسعاراً في السوق ومقادير من الإنتاج تكشف عن صفات صورية معيّنة مشابهة للمؤشرات ذات الأهمية الاقتصادية ومقادير من الإنتاج واردة في مخططنا الاقتصادي الاشتراكي. وعلى كل حال، فإن ما يهمّ في كل ذلك، ـ في مبادئ تشكيل المداخيل، وانتقاء القادة الصناعيين، وتوزيع المبادرات والمسؤوليات، وتعريف النجاح والفشل ـ وفي كل شيء يؤلّف شكل الرأسمالية التنافسية، والمخطط

(8) انظر الفصل الثامن من هذا الكتاب.

هو الضدّ ذاته للمنافسة الكاملة، وبعيد عنها أكثر من بعده عن نوع الأعمال الكبرى في الرأسمالية.

لذلك، أقول، بالرغم من أني لا أعتقد أن برنامجنا يمكن الاعتراض عليه على أساس أنه مستعار من المذهب التجاري، أو لأنه يهدر الزيت الاشتراكي لكي يمسح بالزيت ذلك الشيء غير المقدَّس، إنني ما زلت متعاطفاً مع أولئك الاشتراكيين الذين يعترضون عليه استناداً إلى أسس أخرى. وصحيح أنني نفسي قد أشرت إلى أن طريقة إنشاء «سوق» للسلع الاستهلاكية وتوجيه الإنتاج طبقاً للدلالات المستمدّة منه، ستكون أقرب من أيّ طريقة أخرى، مثلاً، طريقة التصويت بالأكثرية، إلى إعطاء كل رفيق فرد ما يريد - فإنه لا يوجد مؤسسة هي ديمقراطية أكثر من السوق - وبهذا المعنى، ستكون نتيجتها «الإشباع الأعظمي». غير أن هذه النهاية العظمى للإشباع قصيرة المدى[9]، وعلاوة على ذلك، هي نسبية لرغبات الرفقاء الفعلية كما يشعرون في تلك اللحظة. وليس إلا اشتراكية كلية وممتلئة لحماً يمكن أن تقنع بهدف مثل هذا. وأنا لا ألوم أي اشتراكي لازدرائه لها وحلمه بأشكال ثقافية جديدة للطينة البشرية، وربما بطينة جديدة، أيضاً، فالوعد الحقيقي للاشتراكية، إذا وجد، هو في ذلك الطريق. والاشتراكيون ذوو هذه العقلية قد يسمحون لدولتهم أن تسترشد بأذواق الرفقاء الفعلية في شؤون لا تقدِّم شيئاً آخر غير الناحية الممتعة. غير أنهم سيتبنّون غوسبلان[*] (Gosplan) ليس فقط لغاية خطة استثمارهم، كما نفعل نحن بشروط، وإنما

(9) على كل حال نقول، إن هذه النهاية العظمى **هي** مبرهنٌ عليها، وبذلك تؤسس العقلانية الاقتصادية لذلك النوع من الاشتراكية تماماً مثلما تؤسس الأعظمية التنافسية عقلانية اقتصاد المنافسة. ولا يعني هذا كثيراً في أيٍّ من الحالتين.

(*) غوسبلان (Gosplan) وكالة التخطيط السوفياتية الرسمية المسؤولة عن برامج التطوّر الاقتصادي والصناعي، مثل خطط السنوات الخمس.

لجميع المقاصد التي تقدّم نواحي أخرى، ويمكن أن يسمحوا أيضاً لرفقائهم بالاختيار، وكما يشاءون، بين البازلاء والفاصوليا. وقد يتردّدون بالنسبة إلى الحليب والويسكي وبالنسبة إلى العقاقير ومن بينها المخدرات وتحسين المأوى. ولن يسمحوا للرفقاء بالاختيار بين التسكّع والهياكل أو الكنائس ـ إذا كان هذا الأخير يمثلٍّ ما يدعوه الألمان، بصورة غير أنيقة لكنها قوية، الثقافة الموضوعية (عانين تجلّياتها).

6 ـ لذلك، من الضروري أن نسأل ما إذا طرحنا عقلية «السوق» لدينا وتحديديّته، لا نكون قد ذهبنا بعيداً، أيضاً. والجواب واضح، سوف يكون هناك سلطة لتقوم بالتقييم، أي بتحديد المؤشرات التي تدل على أهمية جميع سلع الاستهلاك. وعلى أساس نظام قيمها، تستطيع تلك السلطة أن تفعل ذلك بطريقة محدَّدة تحديداً كاملاً، تماماً مثال روبنسون كروزو[10] (Robinson Crusoe). وبعدئذ، تأخذ بقية عملية التخطيط مجراها، تماماً كما فعلت في مخططنا الأصلي.

إن مستندات المستهلكين، والأسعار، والوحدات المجرّدة تظل تخدم أغراض المراقبة الإدارية وحساب التكاليف، بالرغم من أنها ستفقد علاقتها القريبة بالدّخل الجاهز للاستعمال ووحداته. وستعود إلى الظهور، من جديد، جميع التصوّرات المستمدة من المنطق العام للعمل الاقتصادي.

لذلك، فإن أي نوع من الاشتراكية المركزية يمكنه أن يزيل، وبنجاح، العقبة الأولى ـ نعني التحدّد المنطقي للتخطيط الاشتراكي، واتساقه. ويمكننا، أيضاً، أن نتغلّب على العقبة التالية فوراً. وتتألف هذه العقبة من «الاستحالة العملية» التي على أساسها يميل معظم الاقتصاديين المضادّين للاشتراكية إلى التراجع، في الوقت الحاضر،

---

(10) وقد يكون هذا سبب إظهار ماركس اهتماماً كبيراً باقتصاد كروزو.

بعد أن قبلوا الهزيمة في المسألة القانونية البَحت. فهم يرون أن مجلسنا المركزي سيواجه عملاً إذا تعقّد لا يمكن إدارته[11]، ويضيف بعضهم قائلاً، إنه لكي يؤدي وظيفة الترتيب الاشتراكي، فإنه سيفترض وجود إصلاح واسع في النفوس والسلوك ـ أو بأي طريقة يمكن أن نصفه ـ أثبتت التجربة التاريخية والحسّ العام، أنه خارج الموضوع ولا علاقة له. وبإرجائنا التفكير في النقطة الأخيرة، يمكننا أن نتخلص، وبسهولة من النقطة الأولى.

أولاً: إن لمحة نلقيها على حلّنا للمسألة النظريّة ستقنع القارئ أنها عملانيّة بشكل بارز، أي إنها لا تؤسس إمكانية منطقية فقط، لكنها، بفعلها ذلك، تبيّن الخطوات التي بها تتحقق هذه الإمكانية في الممارسة. وهذا يصدق حتى إذا تطلّبنا، لمواجهة المسألة مباشرة، أن تبنى خطة الإنتاج من **الأصل** (ab ovo)، أي، من غير خبرة سابقة تتعلق بالكميات والقيم ولا أساس آخر للبداية منه سوى نظرة شاملة للمصادر والتكنولوجيات المتاحة، ومعرفة عامة بنوع البشر الذي منه يتألف الرفقاء. وعلاوةً على ذلك، يجب ألا يغيب عن بالنا أن الاقتصاد الاشتراكي، في ظل الأحوال الحديثة، يتطلّب وجود بيروقراطية فخمة، أو، على الأقل، وجود أحوال اجتماعية ملائمة لظهورها وقيامها بعملها. ويؤلف هذا الشرط أحد الأسباب التي تفسِّر لماذا يجب ألاّ تُناقَش المسائل الاقتصادية للاشتراكية من غير الرجوع إلى أحوال البيئة الاجتماعية أو إلى الأوضاع التاريخية. قد يستحق مثل هذا الجهاز الإداري، وقد لا يستحق، كل التعليقات المنتقصة من قيمته التي اعتاد بعضنا على رَمي البيروقراطية بها ـ ونحن في

(11) هذا هو الخط الذي انتهجه معظم المؤلفين ذوي العقيدة المضادة للاشتراكية الذين قبلوا الموثوقية المنطقية للاشتراكية. ويمكن ذكر الأساتذة روبنز (Robbins) وفون هايك (von Hayek) كمؤلفين لهذه النظرة.

الوقت الحاضر سوف نعلّق عليها بأنفسنا ـ لكننا الآن، نحن لسنا معنيّين بمسألة حسن أو سوء قيامها بعملها المتوقع منها، وكل ما يهمّ هو القول، إنها إذا وُجِدت، فليس هناك من سبب للاعتقاد بأنها ستنهار تحت عبء عملها.

في أي موقف عادي، نجد أنه يتطلّب معلومات كافية لتمكّنه من أن يقترب، منذ البداية، من الكميات الصحيحة للناتج الحاصل في خطوط الإنتاج الكبرى، وستكون بقية الأمور عرضة للتكيّف والتعديل بطريقة التجربة والخطأ النشطة. وإلى الآن، ومن هذه الناحية، لا وجود لفرق[12] أساسي كبير بين الاقتصادَين الاشتراكي والتجاري من ناحية المسائل التي يواجهها المنظّر في مسعاه لإظهار كيف يؤدّي النظام الاقتصادي إلى حالة قد تكون «عقلانية» أو «أفضل» بمعنى تحقيق شروط عظمى معيّنة، أو من ناحية المسائل التي على المديرين أن يواجهوها في الممارسة الفعلية. وإذا قبلنا أن تكون بداية التجربة السابقة مما وافق عليه، دائماً، معظم الاشتراكيين، وبخاصة، كارل كوتسكي (Karl Kautsky)، فإن المهمّة ستتبسّط، بصورة كبيرة، وبخاصة، إذا كانت تلك التجربة من نوع تجارب الأعمال الكبيرة.

غير أن شيئاً آخر سوف يتبع، **ثانياً**: من فحص آخر لمخططنا، وهو: لا يكون حلّ المسائل التي تواجه الإدارة الاشتراكية كما هو ممكن الحلّ العملي للمسائل التي تواجه الإدارات التجارية، فقط: فهو سيكون أسهل. ويمكننا أن نقنع أنفسنا بهذا عن طريق ملاحظة أن

(12) يبدو أن بعض الكتّاب يريد أن يستنتج أن العملية التي يتحقق بها التوازن ستكون ذاتها كما هي في المنافسة الكاملة. ليس الأمر كذلك، على كل حال. فإن التعديل المتدرّج خطوةً خطوةً كردّ فعلٍ على تغيّرات الأسعار وحدها يمكن أن تخطئ الهدف، كلياً. وهذا كان سبب كلامي، في النصّ، عن طريقة التجربة والخطأ «النشطة».

إحدى أهم صعوبات إدارة عمل ما ـ نعني الصعوبة التي تمتصّ معظم طاقة قائد عمل ناجح ـ تَمثُل في عدم اليقين الذي يحيق بكل قرار. وصنف مهم من ظواهر عدم اليقين هذا يَمثُل بدوره، في عدم اليقين المتعلق بردود فعل منافسي الإنسان الممكنين والفعليين الخاص بالكيفية التي ستتشكل بها أوضاع العمل العامة. ومع أن أصنافاً أخرى من عدم اليقين ستبقى، بلا ريب، في الدولة الاشتراكية، فإن الصنفين المذكورين يمكن توقع زوالهما زوالاً كاملاً، تقريباً. أما إدارات الصناعات الاشتراكية ومعاملها فهي في وضع يمكنها من أن تعرف معرفة مضبوطة ما يقترحه الآخرون على صعيد العمل، ولا يمنعها شيء من الاجتماع معاً للقيام بعمل متناسق[13]. ويستطيع المجلس المركزي أن يقوم بدور بيت لفرز المعلومات وكمنسق للقرارات، وهو، لا يستطيع أن يتجنّب ذلك بمقدار ما ـ وعلى الأقل، بقدر ما يفعل المكتب الشامل لاتحاد المنتجين للتخفيف من المنافسة فيما بينهم (الكارتل). وهذا سيقلّل، وبصورة كبيرة، كمية عمل العقول الإدارية في العامل، وسيكون هناك ضرورة للذكاء لإدارة مثل هذا النظام أقلّ مما يلزم لإدارة شركة اقتصادية أو تجارية من أيّ درجة من درجات الأهمية عبر أمواج البحر الرأسمالي ومياهه المتكسِّرة على الصخور. وهذا، في رأينا، يكفي لتأسيس وجهة نظرنا.

(13) بقدر ما ينجز ذلك في الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية، فإنه سيكون خطوةً مهمة نحو الاشتراكية. والواقع أنه يقلّل، وبصورة متزايدة صعوبات الانتقال، وهو في حدّ ذاته علامة على حلول المرحلة الانتقالية. وإن مقاومة هذا الميل بمقاتلته، من غير شرط، يعادل الحرب على الاشتراكية.

الفصل السابع عشر
مقارنة المخطَّطات

1 ـ نقطة تمهيديَّة

القارئ الذي تبعني إلى حيث وصلنا سيتوقّع مني أن أبادر إلى القيام بتقييم مقارن للخطة الاشتراكية. وقد يكون من الحكمة تحويل ذلك التوقّع إلى خيبة أمل. ذلك، لأنه لا يوجد إنسان مسؤول يمكن أن يخفق في أن يرى المقارنة بين نظام عشناه، ونظام لا يزال حتى الآن مجرد صورة عقلية مجازفةً كبيرة ـ ولا وجود لاشتراكيّ يقبل اعتبار التجربة الروسية تحققاً كاملاً ـ غير أننا سنخاطر، وفي ذهننا كل الوقت، أنّ وراء منطقة الواقع والمحجّة التي سنقطعها هناك منطقة الأفضليّات الفردية، والمعتقدات والتقييمات التي لا نستطيع الدخول فيها. وسوف نحسِّن فرص نجاحنا بحصرنا حصراً شديداً هدفنا، وإدراك الصعوبات والأخطار الخفيّة إدراكاً صريحاً لا لبس فيه.

وبصورة خاصة، لن نقارن عالَمي الثقافة الخاصين بالمجتمع التجاري والمجتمع الاشتراكي. وما دعوته عدم التحدّد الثقافي للاشتراكية هو، في حدّ ذاته، كاف لإلغاء المحاولة. غير أن ثمَّة سبباً

آخر للامتناع عن ذلك. وحتى لو عنت الحضارة الاشتراكية نموذجاً واحداً بعينه، تظل المقارنة التقييميّة مسألة مشكوكاً بإمكانها. وهناك مثاليون ومتشبّثون بفكرة واحدة لا يرون صعوبةً في التقييم ويتبنّون بفرح، كمعيار للمقارنة، سِمَةً يرفعون من شأنها إلى حدّ الاستغناء عن كل ما سواها، والتي يتوقعون أن تظهر في الاشتراكية. غير أننا إذا عزمنا على أن نقوم بما هو أفضل من ذلك، وأن نرى، على مدى نظرتنا، جميع وجوه الحضارة في الضوء الذي يولد وينطفئ معها، فلابدّ لنا من أن نكتشف، فوراً، أن كل حضارة عامل قائم بذاته، فلا يمكن مقارنة حضارة مع حضارة أخرى.

وعلى كل حال، هناك نقطة واحدة تتعلق بمقارنه الإنجازات. الثقافية الفعلية والممكنة، وتدخل في مجال نمط تحليلنا. ولطالما كان الادّعاء بأن الخطة الاشتراكية، ستطلق، بإزاحتها الهمّ الاقتصادي عن كتفي الفرد، طاقات ثقافيةً لاحصر لها، هي الآن مهدورة عبر الصراع للخبز اليومي. وهذا صحيح إلى حدّ ما ـ وأي مجتمع (مخطَّط) يمكن أن يفعل ذلك، كما يمكنه، أيضاً، أن يخمد إمكانيات ثقافية، لأسباب أخرى، ومن نواح أخرى. ويمكن الاعتراض بالقول، إن السلطات العامة، كما نعرفها، قلّما تكون في مستوى مسؤولية اكتشاف المواهب ورعايتها إلى أن تؤتي ثمارها، وأنه لا يوجد هناك سبب وجيه للاعتقاد بأنها كانت ستقدِّر فان غوغ(*) بأسرع مما فعل المجتمع الرأسمالي. غير أن هذا الاعتراف يخطىء الهدف. لأن السلطة العامة لا تحتاج إلى أن تذهب إلى ذلك الحدّ. وكل ما يلزم هو أن يحصل فان غوغ على «دخله» مثل غيره،

(*) فِنسنت فان غوغ هو أحد أشهر الرسامين التشكيليين، ولد في هولندا وعاش في فرنسا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر (1853- 1890).

وألاّ يكون قد استخدم بشكل متعب يتعدّى الحدود، وهذا يكفي في أيّ حالة عادية، أعني توفير الفرصة الضرورية للإصرار على حق القدرة المبدعة ـ بالرغم من أنني، عندما يعرض لي أن أفكر بها، لا أعود متأكّداً من أنها كانت تكفي في حالة فان غوغ.

غير أن اعتراضاً آخر له وزن أكبر. وفي هذا الأمر، كما في غيره، قد يغفل المدافع عن الاشتراكية الدرجةَ التي تحققت بها مُثلُه في العالم الحديث ـ وغالباً ما يكون مصمماً على عدم الإقرار بذلك، وبصورة عاطفية حماسية. والرأسمالية توفِّر السلالم التي سيصعد عليها الموهوبون، وبمقدار أعظم مما يظن معظمنا. وهناك بعض الصدق في الشعار الوحشي للبورجوازي النموذجي، الذي يجده رجال محترمون كثيرون مزعجاً، نعني، القول إن من لا يستطيع أن يتسلَّق هذه السلالم لا يستحق تفكيراً. وقد لا تكون السلالم بمستوى أي معيار تختاره، لكن لا يمكن القول، إنها غير موجودة. والرأسمالية الحديثة لم تقدم، وبانتظام، المأوى ووسائل التربية، وتقريباً أي نوع من القدرة في المراحل الأولى لتطوّرها فقط، وإنما مالت إلى أن توفّر الصعود لأي فرد قادر، وبفعالية أكبر للأسرة القادرة، بفضل قانون بنيتها ذاته ـ وهكذا كان، وفي بعض الخطوط لم تكن الصعوبة ماثلةً في كيفية إيجاد الوسائل لتقديمها للموهوبين، وإنما في كيفية إيجاد من يدّعي أنه موهوب وله طلباته من الوسائل المقدّمة. وهكذا، وبالرغم من إمكانية حصول خسائر اجتماعية[1]، وبخاصة في فئة العباقرة ذوي الأمراض، فليس من المحتمل أن يكون عددهم كبيراً جداً.

---

(1) يزيد الاستدلال من مبالغة الأمثلة، وحتى إذا لم تختف بالفحص كما يحصل غالباً. وعلاوةً على ذلك، نقول، إن بعض تلك الخسائر يقع بمعزل عن التنظيم الاجتماعي الخاص، فليست الخسارة مثل هذه في الترتيب الرأسمالي هي، أيضاً، خسارة عبر الترتيب الرأسمالي.

2 ـ مناقشة الكفاءة النسبيّة

لنبقَ في المنطقة الاقتصادية بالرغم من توضيحي أني لا أنسب إليها ما يزيد عن الأهمية الثانوية.

1 ـ القيود على مجالنا هي بأكثر ما يكون من الوضوح، لذا، فإن الأخطار المستورة ستكون أقل خطراً في الخطوة الأولى التي لا تزال معنيّةً بالمخطط وحده، ولا سواه. ومن جديد نقول، إننا بإرجائنا مناقشة الصعوبات الانتقالية، التي سنعالجها على حدة، وافتراضنا المؤقت، أنه قد تمَّ التغلّب عليها بنجاح، لا نحتاج الاشتراكي وعلمانيته لكي ندرك وجود حالة قوية للاعتقاد بكفاءته الاقتصادية المتفوقة الكبرى.

ولا تحتاج ميزة التفوّق تلك إلى إثبات إلاّ بالنسبة إلى الأعمال الكبرى أو الرأسمالية «الاحتكارية»، لأن التفوق على الرأسمالية التنافسية سيتبع منطقياً، **ولسبب أقوى،** أيضاً. وهذا واضح في تحليلنا في الفصل الثامن. وإن عدداً من الاقتصاديين تعوّدوا تمجيدها على حساب خَلَفها «الاحتكاري»، ذلك استناداً إلى قوة الواقعة التي تفيد بأنه، في ظل شروط غير واقعية، تماماً، فإن كل أصناف الآراء المداهنة تكون عن الرأسمالية التنافسية. لذلك، فأنا أرغب في أن أكرّر القول، إنه، حتى إذا كان لتلك المدائح ما يسوِّغها ـ وهي ليست كذلك ـ وإذا كانت المنافسة الكاملة الذي يقول بها المنظِّر قد سبق أن تحققت في ميدان الصناعة والنقل ـ وهو أمر لم يحصل أبداً ـ وأخيراً، إذا كانت جميع الاتهامات التي وجهت إلى الأعمال الكبرى كانت مبرَّرة تبريراً كاملاً ـ وهو أمر أبعد ما يكون أنه قد حصل ـ فستظل هناك واقعة مفادها أن الكفاءة الفعلية لآلة الإنتاج الرأسمالية في حقبة الوحدات الكبرى كانت أعظم بكثير مما كانت عليه في الحقبة الزمنية السابقة، حقبة الوحدات الصغيرة والمتوسطة.

وهذا أمر ذو رقم قياسي إحصائي. وإذا تذكرّنا الشرح النظري لتلك الواقعة، فإننا سندرك إدراكاً إضافياً أن حجم وحدات الرقابة والإشراف المتزايد وكل الاستراتيجية التي رافقته لم تكن حوداث محتومة فقط، بل كانت أيضاً، وبمقدار مهم، شروط الإنجاز الذي عكسه ذلك الرقم القياسي، وبكلمات أخرى، نقول، إن الإمكانيات التكنولوجية والتنظيمية المفتوحة للشركات من النمط المتَّسق مع المنافسة الكاملة، تقريباً، لا تستطيع أن تنتج نتائج مشابهة. إذاً، السؤال كيفية عمل الرأسمالية الحديثة في ظلّ المنافسة الكاملة هو سؤال لا معنى له. لذلك نقول، إننا، بمعزل عن الواقعة التي تفيد بأن الاشتراكية سترث رأسماليةً «احتكاريةً» وليس رأسمالية تنافسية، لا نحتاج أن تشغلنا الحالة التنافسية إلاّ عَرَضياً.

سوف نختزل كفاءة النظام الاقتصادية لتصير الكفاءة الإنتاجية. وحتى الكفاءة الإنتاجية يصعب تعريفها. والبديلان اللذان سيقارنان يجب طبعاً[2]، إرجاعهما إلى ذات النقطة الزمنية ـ الماضي، أو الحاضر أو المستقبل. غير أن هذا لا يكفي. ذلك، لأن المسألة ذات الصلة ليست ما تقدر الإدارة الاشتراكية على فعله بالجهاز الرأسمالي الموجود في تلك النقطة الزمنية، أي في **نقطة زمنية** (ex visu) معيّنة، ـ وليس هذا ذا أهمية عندنا تفوق أهمية ما يمكن أن تفعله الإدارة الاشتراكية بمخزون سلع استهلاكية ـ وإنما أيّ جهاز إنتاجي سيوجد أو وجد إذا كانت إدارة اشتراكية بدلاً من إدارة رأسمالية كانت على

(2) مع أن هذه القاعدة لابدّ أن تكون واضحة في ذاتها، فإنها غالباً ما تنتهك. وعلى سبيل المثال، غالباً ما يقارن الأداء الاقتصادي لروسيا السوفياتية، في الوقت الحاضر، بأداء النظام القيصري عند عتبة الحرب العالمية الأولى. غير أن انقضاء ربع قرن قد جرّد مثل هذه المقارنة من كل أهمية. والمقارنة الوحيدة التي قد تكون مهمة هي مع القيم على أساس ميل مستقرأ مبنيٍّ على أرقام السنوات 1800 ـ 1914، مثلاً.

رأس إنتاجه. وهكذا فإن كتلة المعلومات المجمَّعة عن مصادر إنتاجنا الفعلية والممكنة في السنوات العشرين الأخيرة، مهما كانت قيمتها لأغراض أخرى، لا تقدم سوى مساعدة ضئيلة في الصراع مع صعوبتنا. وكل ما نقدر عليه هو أن نعدِّد الفروقات بين عمليات الآلات الاقتصادية للمجتمعين الاشتراكي والتجاري، كما نرى، ونثمِّن أهميتها بأفضل ما نستطيع.

وسوف نفترض أن ظواهر عدد السكان ونوعيتهم وأذواقهم وتوزيع أعمارهم في زمن المقارنة هي ذاتها في الحالتين. عندئذٍ، سوف ندعو النظام الذي ينتج أعظم سيل من سلع الاستهلاك في الوحدة الزمنية المتساوية[3]. أكثر كفاءةً، بالمعنى النسبي، وهو الأمر الذي ترى سبباً لتوقعه في المدى الطويل.

---

(3) بما أن سَيليَ الدخل الحقيقي، السيل الرأسمالي والسيل الاشتراكي سيتألفان، وإلى حدّ ما، من سلع مختلفة ويشتملان على سلع مشتركة بنسب مختلفة - بالرغم من أنه في غياب فرضيات إضافية تتعلق بتغير التوزيع في الدخل الذي يمكن صرفه يستحيل تقدير أهمية الفرق - فإن المقارنة تثير مسائل دقيقة نظرية. فإذا زاد إنتاج النبيذ وقلّ إنتاج الخبز في المجتمع الرأسمالي عما هما في المجتمع الاشتراكي، فالسؤال الذي ينشأ هو، أيّ السيلين أكبر؟ وفي أيّ محاولةٍ للإجابة على مثل هذا السؤال، سنجد أن الصعوبات التي تعرض في مقارنة سيول الدخل في الإطار الاجتماعي ذاته من سنة لأخرى (أي، لإنشاء أي مؤشّرٍ للناتج الكلّي) هي صعوبات تواجه على مستوى مقياس مكبَّر كثيراً. وعلى كل حال، نقول، إن التعريف الآتي يناسب، كفايةً، المسألة **النظرية**: الشرط الضروري والكافي لكي يقال، إن أحد السيلين أكبر من الآخر، هو، إذا كان يقدم مجموعاً مالياً نقدياً أعظم مما يقدم، الآخر، وبأيّ نظام سعر من النظامين يستعمل في تقييم الاثنين. فإذا أعطى سيلٌ واحد رقماً أعلى عند تقييم الاثنين بواسطة نظام السعر الرأسمالي، وقدم، في الوقت نفسه، رقماً أصغر عندما يقيمان بنظام السعر الاشتراكي فإننا، حالتئذٍ ندعوهما متساويين كما لو قدّما، فعلياً، مجموعين متساويين بواسطة نظامي السعر، كليهما - وهو ما يعني، وببساطةٍ، أننا نثق أن الفرق لن يكون مهماً جداً في تلك الحالة، على العموم. طبعاً، لم يحصل حلّ للمسألة الإحصائية عن طريق هذا التعريف، لأننا لا يمكننا أن نحصل على سيلين أمامنا في الوقت نفسه.

أما سبب إدخالنا الكلمات في **المدى البعيد** في الجملة في النصّ لابدّ أن يكون واضحاً من تحليلنا في الفصل السابع من هذا الكتاب.

2 ـ هذا التعريف يتطلّب تعليقاً. وسوف يُرى أنه لا يُطابق الكفاءة الاقتصادية بالانتعاش الاقتصادي أو بدرجات معيّنة من إشباع الحاجات. وحتى لو كان أيُّ اقتصاد اشتراكي يمكن تصوّره سيكون، بالمعنى الذي لدينا، أقل كفاءَةً من أيّ اقتصاد تجاري يمكن تصوّره، فإن غالبية الشعب ـ وهي التي يهتم بها النموذج الاشتراكي ـ قد تظل في حالة «أفضل» أو «أسعد» أو «أكثر رضا» بالاقتصاد الاشتراكي من الاقتصاد التجاري.

إن إجابتي **الأولى** والرئيسة هي أن الكفاءة النسبيّة تحتجز معنىً مستقلاً حتى في مثل هذه الحالات، وأنها ستكون، في كل الحالات، ذات اعتبار مهم. غير أنني، **ثانياً**، لا أعتقد أننا نفقد كثيراً بتبنّي معيار يهمل تلك النواحي. وعلى كل حال، هذه مسألة جدل كبير يحسن بنا أن نكون واضحين وضوحاً أكبر، حولها.

في البداية نقول، إن الاشتراكيين يستمدّون ارتياحهم من مجرد عيشهم في مجتمع اشتراكي[4]. وقد يجدون مذاق الخبز الاشتراكي أحلى من الخبز الرأسمالي لأنه، وببساطة، خبز اشتراكي، وهم يفعلون ذلك، ولو وجدوا فئراناً في داخله. وعلاوةً على ذلك، إذا صادف أن وافق نظام اشتراكي ما على المبادئ الأخلاقية كما يمكن أن تفعل اشتراكية المساواة، مثلاً، بالنسبة إلى المبادئ الأخلاقية لاشتراكيين كثيرين، فإن هذه الواقعة وإرضاء حسّ العدالة الناجم عنها سيحسبان في عداد حقوق النظام في التفوق. ومثل هذا الولاء الأخلاقي مهم لعمل النظام. وأهميته، حتى للكفاءة بالمعنى الذي

(4) نحن مدعوون أحياناً إلى إغفال النواقص والعيوب المقبولة المتعلقة بالخطة الاشتراكية لصالح امتياز الصيرورة أعضاء في مجتمع اشتراكي. وليست هذه لحجّة، التي تصوغ صياغةً صريحةً الشعور الاشتراكي الحقيقي، غير معقولة كما قد تبدو. إنها تحوّل كل الحجج الأخرى إلى ناقل القول.

أردناه، ستلاحظ، لاحقاً. وفي ما عدا ذلك، يحسن بنا أن نسلِّم بأن صياغتنا للعدالة وما شابه تتلخص، وبصورة كبيرة، في مسألةِ ما إذا كنا نحبّ شكلاً معيّناً من المجتمع أو لا.

وعلى كل حال، يبدو أن هناك حجّةً اقتصاديةً بحتةً لصالح اشتراكية المساواة أو أيّ اشتراكية تسمح بنيتها لمساواة أكبر في المداخيل. والاقتصاديون، وعلى الأقل، أولئك الذين لا يشعرون بندم لاعتبارهم، إشباع الحاجات كميات يمكن قياسها ومقارنة ظواهر الإشباع عند أشخاص مختلفين، وجمعها، لهم الحق في أن يجادلوا بالقول، إن مخزوناً من السلع الاستهلاكية أو سيلاً منها سوف ينتج أعظم إشباع إذا وُزِّع توزيعاً متساوياً. وبالتالي، فإن نظاماً للمساواة يكون بكفاءة نظيره في النظام التجاري سيُدار بأعلى مستوى من الرفاهية. وحتى النظام المساواتي الأقل كفاءةً قد يفعل ذلك. ومعظم المنظِّرين الحديثين يرفضون هذه الحجّة على أساس أن ظواهر الإشباع لا يمكن قياسها أو أن مقارنة ظواهر إشباع أناس مختلفين وجمعها لا معنى لها. ونحن لا نحتاج إلى الذهاب بعيداً إلى ذلك الحدّ. ويكفي أن نشير إلى أن حجّة المساواة عرضة للاعتراض، الذي نشأ في تحليلنا للممارسة الاحتكارية، أي: ليست المسألة في كيفية توزيع كمية مفترضة بمعزل عن مبادئ توزيع الدخل. وقد تكون مداخيل الأجور أعلى في مجتمع تجاري يقبل بظواهر لامساواة غير محصورة، مما يمكن أن تكون المداخيل المتساوية في اشتراكية المساواة. ولطالما إن الوضع ليس يقينياً، بصورة معقولة، الوضع الذي يفيد بأن آلة الإنتاج الاشتراكية هي الآن، أو كانت، أو يمكن التوقع بأن تكون في وقت المقارنة، فإن حجّة التوزيع تظل من غير نتيجة ـ أي تدور حول نفسها، في واقع الأمر ـ حتى لو اخترنا أن نقبلها[5]. وحالما يُبَتُّ

(5) يمكن قراءة الحجّة التي رفضناها لتفيد بأن النتيجة الاشتراكية العظمى أكبر من =

بمسألة الكفاءة الإنتاجية، فإن حجّة التوزيع ستكون من نافل القول، وفي معظم الحالات، وما لم تُشد على مثُل عليا أخلاقية بصورة حصرية، فإنها لن تغيّر الميزان إلاّ في حالات الحدود الفاصلة.

3 ـ ويظل هناك سبب آخر يشرح لماذا تكون المستويات المتشابهة من الكفاءة الإنتاجية مرتبطةً بمستويات مختلفة من الرفاهية. ويعتقد معظم الاشتراكيين أن الدخل القومي يغطي في المجتمع الاشتراكي تغطيةً أوسع مما يحصل في المجتمع الرأسمالي، لأن المجتمع الاشتراكي يستعمله استعمالاً اقتصادياً أكبر. وينطلق هؤلاء الاقتصاديون من الواقعة التي تفيد بأن نماذج معينة من المجتمع، يمكنها، وبفضل تنظيمها، أن تكون غير مبالية بأهداف أو معادية لأهداف تخصص لها نماذج أخرى، وبفضل تنظيمها أيضاً، أجزاء مهمة من مصادرها. وعلى سبيل المثال، تقتصد اشتراكية السلام في التسلّح، والاشتراكية الملحدة تقتصد من حساب الكنائس، ولذلك يمكن أن يكون فيهما مستشفيات بعدد أكبر، بدلاً من ذلك. وهذا ما هو عليه الأمر، بالطبع. غير أنه، لمّا كان ذلك يشتمل على تقييمات لا يمكن نسبتها، بثقة، للاشتراكية عموماً، فإنه لا يعنينا هنا ـ هذا، مع أن التقييمات قد تخص أفراداً اشتراكيين كثيرين.

كل مجتمع اشتراكي تقريباً ـ لا يكون من النموذج الأفلاطوني ـ يدرك إدراكاً أكيداً وجود نمط آخر من الاقتصاد، نعني، الاقتصاد التوفيري من إلغاء الطبقة التي لا تعمل، طبقة «الأغنياء الكسالى». وبما أن الأمر يبدو، من المنظور الاشتراكي، ملائماً أن يحصل إهمال لظواهر الإشباع المتراكمة للأفراد المنتمين إلى هذه الجماعة،

= النتيجة التنافسية العظمى، في حال تساوي الأشياء الأخرى. وبسبب الطبيعة الصورية الصرف للنتيجتين، فليس هناك من معنى لمقارنتهما، كما لابدّ أن يكون ذلك واضحاً من اعتبارات سابقة.

وتقييم وظائفها الثقافية بمستوى الصفر - بالرغم من أن الاشتراكيين الحضاريين كانوا، دائماً، يحفظون ماء وجههم بإضافة القول: في عالم اليوم - هناك، وبصورة واضحة، ربح صاف يمكن أن يحدثه النظام الاشتراكي. وكم نخسر باستعمالنا اختبار كفاءة مهمل لهذا؟

طبعاً، تختزل الضرائب الحديثة، ضرائب الدخل والميراث، وبسرعة، المسألةَ إلى مسألة لا أهمية كمّية لها، ومستقلة عن الطرق المالية المطبَّقة في تمويل الحرب الجارية.

غير أن هذه الضريبة ذاتها هي تعبير عن موقف معاد للرأسمالية وقد يكون مقدِّمةً تسبق الإزالة الكاملة لفئات الدخل الرأسمالية النموذجية. لذلك، علينا أن نسأل عن حال مجتمع رأسمالي لم يتعرض بعد لهجوم على جذوره الاقتصادية. وبالنسبة إلى هذه البلاد، يبدو أن المعقول هو انتقاء معطيات عام 1929[6].

لنعرِّف الأغنياء بالقول، إنهم أولئك الذين يساوي دخلهم 50,000 وما فوق. وإنهم، في عام 1929 تلقوا حوالي 13 مليار دولار من المجموع القومي الذي بلغ حوالى 93 مليار دولار[7]. وعلينا من هذه المليارات الثلاثة عشر أن نحسم الضرائب، والتوفيرات، والمنح لأهداف عامة، لأن إلغاء هذه البنود لا يؤلف اقتصاداً للنظام

---

(6) الولايات المتحدة الأميركية هي أفضل ما يصلح لهذا الاختبار. وتتعقّد المسألة في معظم الأقطار الأوروبية، وعلى الأقل، في القرن التاسع عشر، أو حتى عام 1914، بوجود مداخيل عالية ذات أصلٍ سابق للرأسمالية، لكنها تضخمت بالتطور الرأسمالي.

(7) انـظـر: Harold Glenn Moulton, Maurice Leven and Clark Warburton, *America's Capacity to Consume* (Washington: The Brookings Institution, 1934), p. 206,

هذه الأرقام هي غير دقيقة، وبصورة كبيرة. وهي تشمل مداخيل من الوظائف والاستثمارات، وأيضاً من مبيعات الملكية ومن عائدات منسوبة إلى المنازل المملوكة.

الاشتراكي، وليس إلاّ ما يصرفه الأغنياء على الاستهلاك هو ما «يوفّر» بالمعنى المناسب للكلمة[8].

لا يمكن تقدير هذا الصرف بدقة. وكل ما نأمل في الحصول عليه هو فكرة عن أنواع المقادير المشمولة. وبما أن معظم الاقتصاديين الذين أرادوا أن يدُلوا برأيهم قدّروا أن يكون المقدار أقلّ من ثلث الثلاثة عشر مليار، فإننا لا نخطئ إذا قلنا، إن هذا الصرف لا يتعدى أكثر من 4 مليارات أو حوالي 4,6 في المئة من مجموع الدخل القومي. هذه النسبة، نعني 4,6 في المئة، تشمل كل مصاريف الاستهلاك من الأعمال العليا والمداخيل المهنية، فلا يمكن أن يكون الأغنياء الكسالى قد امتصّوا ما يزيد على 1 في المئة أو 2 في المئة، في الخارج. ومادام دافع الأسرة حيّاً، فإن كل ذلك لا يمكن اعتباره مقطوع الصلة بالأداء المؤدّي إلى كفاءة الآلة الاقتصادية.

لا ريب في أن بعض القراء سيشعر بأن مبلغ 50,000 عال جداً. ومن الواضح، طبعاً، أنه بإمكان الاقتصاد أكثر من ذلك عن طريق إلغاء مداخيل كل الناس الكسالى أو اختصارها، من الوجهة الاقتصادية، سواء كانوا أغنياء أو فقراء[9]. ويظل بالإمكان تحقيق

---

(8) سوف نرى أن الواقعة التي تفيد بأن السلطة الاشتراكية قد تستخدم تلك التوفيرات والمنح لأغراضٍ مختلفة، لن تؤثر على الحجّة.

(9) تجب الملاحظة، على كل حال، أن الدخل المؤلف، حصرياً، من عائدات الاستثمارات لا يدلّ على الكسل الاقتصادي لصاحبه، لأن عمله قد يتجسّد في استثماراته. ويفيد مثل توضيح مدرسي لهذا وكذلك تفيد حجة طويلة: لنفترض وجود إنسان يطالب بقطعة أرض نتيجة عمل يديه، فإن العائد الذي سيتسلمه بعد ذلك هو «عائد لما استعمله الإنسان» أو، وكما يدعوه الاقتصاديون، شبه الأجر. وإذا كان التحسين ثابتاً، فلا يمكن تمييزه عن أجرة الأرض وبالتالي يبدو تجسيداً لدخل غير مكتسب، بينما هو، وفي الواقع، شكل من أشكال الأجور إذا عرَّفنا الأجور كعائدات منسوبة إلى جهود إنتاج شخصية. وإذا عمّمنا نقول، إنه يمكن القول بأن الجهد يمكن أن يبذل بغية تأمين مداخيل قد تأخذ شكل الأجور، وقد لا تأخذ هذا الشكل.

اقتصاد أكبر، فقد يفكّر المرء، بأن يكون ذلك عن طريق عقلنة توزيع جميع المداخيل العليا بغية تقريبها من أن تكون مقابلةً للأداء. غير أن الحجج التي ستُقَدَّم في القسم التالي تفيد أن الآمال التي تتحقق في ذلك الموضوع قد تكون مخيّبة.

وأنا لست راغباً في الإصرار على رأيي، فإذا كان القارئ يضع أهمية أعظم على تلك الاقتصاديات أكثر مما أعتقد بأنه مسوَّغ، فإن النتيجة التي سنصل إليها ستنطبق، **ولسبب أقوى** فقط.

3 ـ الدفاع عن تفوّق المخطَّط الاشتراكي

وهكذا، فإن معيارنا عن التفوّق أو عدمه استغرق أكثر مما بدا. غير أننا إذا تمسكنا به، فما هو الدفاع القويّ عن تفوق المخطّط الاشتراكي الذي سبق أن تحدثت عنه.

قد يتساءل القارئ الذي قرأ وبتمعّن التحليل في الفصل الثامن، فمعظم الحجج التي قُدِّمت دعماً للنظام الاشتراكي وضد النظام الرأسمالي، فشل، كما رأينا، حالما حُسب حساب صحيح خاص بحالات الأعمال التي يسبِّبها معدَّل التقدم السريع. وبفحص قريب، بدأ بعض تلك الحجج متجهاً في اتجاه آخر. والكثير مما اعتبر مَرَضيّاً صار يُرى أنه فيزيولوجي ـ وذلك لتحقيق وظائف مهمة في عملية التدمير الخلاّق. وهناك ظواهر هدر لها تعويضات تبطل الاستدلال المنطقي بصورة كاملة أحياناً، وبصورة جزئية في حالات أخرى. ومن الوجهة الاجتماعية، لا يكون توزيع المصادر متكرراً أو مهماً كما يقال. وعلاوةً على ذلك، نجد أن حدوثه في بعض الحالات، ليس أقل احتمالاً في الاقتصاد الاشتراكي من غيره. والقدرة الزائدة، والتي لا مفرّ من وجودها جزئياً في الاقتصاد الاشتراكي لها تأويل يردّ على النقد. وحتى الشوائب غير المريحة إن هي إلاّ أعراض لإنجاز له من العظمة ما يكفي لتغطية كثير من الذنوب.

الإجابة عن سؤالنا تأتي من الفقرة الأخيرة للفصل السابق. وقد تكون صحتها موضع شك عندما يكون التطوّر الرأسمالي متسارعاً، لكنها تكون حاسمة حالماً يتباطأ بصورة ثابتة، لأسباب في داخل آليته الاقتصادية أو خارجها.

هناك حالات تكون فيها الصناعات الرأسمالية محاطةً بظروف تصبح فيها الأسعار والناتج غير محدَّدين، نظرياً. وقد يحصل هذا، عندما يكون هناك احتكار قلّة، بالرغم من أنه قد لا يحصل دائماً. في الاقتصاد الاشتراكي يكون كل شيء محدّداً تحديداً جامعاً مانعاً ـ ولا تستثنى إلا الحالات التي لا أهمية عملية لها، وحدها. غير أننا نجد أنه حتى عندما توجد حالة محدَّدة نظرياً، فإن الوصول إليها في الاقتصاد الرأسمالي أصعب وأغلى مما تكون في الاقتصاد الاشتراكي.

وفي الاقتصاد الرأسمالي لابدّ من حركات وحركات مضادّة لا عدَّ لها، والقرارات يجب أن تؤخذ في جوٍّ من عدم اليقين يضعف العمل، في حين أن تلك الاستراتيجية وذلك اليقين المعدوم غائبان في الاقتصاد الاشتراكي. وقولنا، إن هذا لا ينطبق على الرأسمالية «الاحتكارية» وحدها، لكنه ولأسباب أخرى، ينطبق انطباقاً أكثر على النوع التنافسي المتجلّي في دورة الخنازير[10]، وسلوك الصناعات التنافسية في حالات فتورها الاقتصادي أو تقلّباتها الاقتصادية.

غير أن هذا يعني أكثر مما يبدو أنه يعني للوهلة الأولى. فتلك الحلول المحدَّدة لمسائل الإنتاج هي عقلانية أو مثالية من وجهة نظر المعطيات الموجودة، وأي شيء يختصر الطريق المؤدّي إليها، أو يمهّده أو يحميه لابدّ من أن يوفّر الطاقة الإنسانية والمصادر المادية، ويختصر تكاليف النتيجة التي يتمّ الوصول إليها. وما لم تهدر هدراً

(10) انظر الفصل الثامن من هذا الكتاب.

كاملاً المصادر التي وفّرت بتلك الطريقة، فإن الكفاءة، بالمعنى الذي نراه، زيادتها محتومة.

وتحت هذا العنوان، هناك بعض الاتهامات الكاسحة للنظام الرأسمالي، التي ألقينا عليها أعلاه نظرةً، تتطلّب تسويغاً معدَّلاً. ولنأخذ، على سبيل المثال، القدرة الزائدة، فليس صحيحاً أنها ستكون غائبةً غياباً كلّياً في الاشتراكية. وليس معقولاً أن يصرّ المجلس المركزي على الاستعمال الكامل لسكة حديد جديدة في بلاد لم تستقر بعد. كذلك، ليس صحيحاً أن القدرة الزائدة تولّد خسارةً في جميع الحالات. غير أن ثمّة أنواعاً من القدرة الزائدة تولّد خسارةً، ويمكن تجنّبها من قِبل الإدارة الاشتراكية، والحالة الرئيسة هي القدرة الاحتياطية لغاية الانعاش الاقتصادي ومهما كانت أهمية الحالة الخاصة ـ وأنا لا أظن أنها مهمة ـ فإنها تبيّن نقطةً كنت قد أشرت إليها قبلاً، وهي: هناك أشياء تبدو داخل حالات التطوّر الرأسمالي، عقلانية بصورة كاملة أو يمكن أن تكون كذلك، وأنها ضرورية، لذا، فإنها لا تؤلّف، من وجهة **نظر** النظام الرأسمالي، شوائب إطلاقاً، ولا تؤلّف ضعفاً في الرأسمالية «الاحتكارية» مقابل الرأسمالية التنافسية، إذا ارتبطت، من حيث هي حالات، بإنجازات الرأسمالية الاحتكارية التي تقع خارج متناول الرأسمالية التنافسية، لكن، حتى لو كان الأمر كذلك، فإنها ستظل مؤلفةً ظواهر ضعف مقابل المخطط الاشتراكي.

وهذا يصدق على معظم الظواهر التي تؤلّف آليّة الدورات التجارية. ولا يفتقر المشروع الرأسمالي إلى منظّمين سنقابل بعضهم، من جديد، في ممارسة وزارة الإنتاج. غير أن تخطيط التقدم، وبخاصة التنسيق المنظَّم للمغامرات الجديدة في جميع الخطوط والتوزيع المنظَّم للوقت مهمّاً، كل ذلك سيكون ذا فعالية في منع

التفجرات في بعض الأوقات، وردود فعل تدل على فتور في أوقات أخرى، أكبر من فعالية أيّ تغيرّات أوتوماتيكية أو إستغلالية لمعدّل الفائدة أو لتموين الاعتمادات. وسيزيل ذلك كله سبب الظواهر الدورية الصاعدة والهابطة، بينما تلطيفها هو الممكن في النظام الرأسمالي. وإن رَمي المهجور الذي يعني في الرأسمالية - وبخاصة في الرأسمالية التنافسية - الشلل والخسائر المؤقتة التي توقفت عن العمل، جزئياً، يمكن اختزاله إلى ما يفهمه عقل الإنسان العادي من «رمي المهجور» في خطة شاملة توفِّر، ومقدَّماً، على ما يحوّله إلى استعمالات أخرى للمكمِّلات غير المهجورة للمعامل أو قطع التجهيزات المهجورة. وبطريقة حسية نقول: إن أزمة متمركزة في صناعة القطن يمكن أن توقف بناء منازل في النظام الرأسمالي، وطبعاً، قد يحدث في النظام الاشتراكي، أيضاً تقليص جذري للسلع القطنية بواسطة إنذار قصير المدة، بالرغم من عدم احتمال حدوث ذلك، هكذا، لكن هذا سيكون سبباً لتسريع عملية بناء المنازل عوضاً عن وقفها.

ومهما كانت الأهداف الاقتصادية المرغوب تحقيقها من قِبل مَن هو في مركز يمكّنه من أن يحقق تلك الأهداف، فإن الإدارة الاشتراكية تستطيع أن تصل إليها بأقل إزعاج وأقل خسارة من دون التسبّب بأضرار مثل التي ترافق محاولات تخطيط التقدم في إطار المؤسسات الرأسمالية. ويمكن التعبير عن ناحية واحدة من ذلك بالقول، إن الإدارة الاشتراكية تقدر أن تسير في طريق يقارب الاتجاه الطويل المدى للناتج، وبالتالي تطوير ميل، ليس كما رأينا، غريباً عن خطة الأعمال الكبرى. ويمكن ضغط كل حجتنا في خلاصة قصيرة بالقول، إن التحوّل الاشتراكي يعني خطوة تتجاوز الأعمال الكبيرة في الطريق الذي رسمت خطوطه الكبرى، أو نقول، بإفادة

مكافئة لما ذكرنا، إن الإدارة الاشتراكية يمكنها أن تثبت أنها متفوقة على رأسمالية الأعمال الكبيرة كما أثبتت رأسمالية الأعمال الكبيرة أنها كانت متفوقة على ذلك النوع من الرأسمالية التنافسية الذي كانت الصناعة الإنجليزية، منذ مئة عام، نموذجه الأصلي. وقد تتطلع أجيال المستقبل إلى حجج تثبت دونيّة الخطة الاشتراكية مثلما ننظر الآن إلى حجج آدم سميث (Adam Smith) الخاصة بالشركات المساهمة التي هي، أيضاً، لم تكن خاطئة، هكذا، وببساطة.

كل ما قد قلته إلى حيث وصلنا يشير، وبصورة حصرية، إلى منطق المخططات، وبالتالي إلى الإمكانيات «الموضوعية» التي قد تعجز الاشتراكية عن تحقيقها في الممارسة. غير أنه لا يمكن الإنكار بأن المخطط الاشتراكي، من حيث منطقه، مرسوم في مستوى أعلى من العقلانية. وأنا أعتقد أن هذه هي الطريقة، التي لا تفضلها طريقة في وضع المسألة. وليست المسألة قضية عقلانية في مواجهة لاعقلانية. والمزارع الذي يكون له ردّ فعل على أسعار الخنزير والعَلَف وينتج دورة الخنزير، هو يتصرف، بصورة فردية، ومن منظور اللحظة، تصرفاً عقلانياً، بشكل كامل. وكذلك حال إدارة الشركة الاقتصادية التي تناور في وضع مؤلف من عدد قليل من المحتكرين. وكذلك حال الشركة التي تتوسَّع في زمن الازدهار وتضيق في زمن الانكماش. والذي يصنع الفرق في كل ذلك، هو نوع العقلانية ومداها.

ومن المؤكَّد أن لا يكون هذا كل ما يمكن إيراده لصالح الخطة الاشتراكية. غير أننا نقول، تبدو معظم الحجج التي ليست خاطئة متضمَّنةً في الحجة التي قُدِّمت، وذلك نسبةً للمنطق المحض للاقتصاد الاشتراكي.

والمثل ذو الأهمية الأولى تقدمه ظاهرة البطالة. لقد رأينا في

القسم الثاني، أنه، بالنسبة إلى مصلحة الذين هم في حالة البطالة، يقدم المجتمع الرأسمالي في أيّ مرحلة متقدمة تقدماً كافياً، فرصةً لحاجة الاشتراكية الناجحة. ولا يترك الكثير مما يمكن أن تكون فيه رغبة. أما في ما يتعلق بالخسارة التي تصيب المجتمع، فإن الحجة السابقة تتضمّن أن البطالة في المجتمع الاشتراكي ستكون أقل، نتيجةً رئيسة لزوال ظواهر الفتور، ونتيجة رئيسة للتحسين التكنولوجي، وتكون وزارة الإنتاج في وضع ـ مهما كان عملها ـ يُمكِّنها من توجيه الناس، من جديد، إلى وظائف أخرى تنتظرهم في كل حالة، هذا، إذا ظلَّ التخطيط في مستوى إمكانياته.

وهناك ميزة صغرى نجدها متضمنةً، أيضاً، في العقلية المتفوّقة للخطة الاشتراكية تنتج من الواقعة التي تفيد بأن التحسينات في النظام الرأسمالي تحدث، وكقاعدة، في الشركات الفردية، وتستغرق وقتاً، وتواجه مقاومةً في انتشارها. وإذا كان خطو التقدم سريعاً، فهناك، وفي أغلب الأحيان، عدد كبير من الشركات الذي يتشبَّث بالطرق القديمة أو يكون له كفاءة كبيرة. وكل تحسين، في النظام الاشتراكي، يمكن أن ينتشر، نظرياً، عن طريق إصدار مرسوم، وتُلغى مباشرةً الممارسة دون المعيار.

وأنا أصف هذا بقولي إنه ميزةً صغرى، لأن الرأسمالية، وكقاعدة، هي، أيضاً تتعامل بكفاءة مع ما ليس بذي فعالية. وطبعاً، نقول: إن احتمال حصول هذه الميزة الخاصة، سواء كانت كبيرة أو صغيرة، عن طريق بيروقراطية، مسألة أخرى. والبيروقراطية الحسنة يمكن الاعتماد عليها دائماً للارتقاء بجميع أعضائها إلى معيارها، لكن هذا لا يفيدنا شيئاً عمّا سيكون عليه هذا المعيار، ذاته. وإمكانية تحوّل ظواهر التفوّق الممكنة تلك، في الممارسة، إلى ظواهر دنيا وواقعية يجب ألاّ يغيب عن بالنا، طوال الوقت.

ثمَّ، إن المديرين أو المديرين المالكين لشركات اقتصادية أو تجارية صغيرة أو ذات حجم متوسط هم، وكقاعدة، إمّا مهندسون أو بائعون أو منظِّمون، بصورة رئيسة، وهم نادراً ما يؤدون أعمالاً تكون حسنةً، بصورة متساوية، حتى لو كانوا جيّدين. ونحن نلفي، وفي أغلب الأحيان، أن الأعمال الناجحة تُدار بلا مبالاة من ناحية أو أخرى، لذلك يوضع قادتها في مراكز خاطئة عن طريق الانحياز ـ لنشاهد تقارير خبراء الكفاءة. بينما الاقتصاد الاشتراكي يستطيع أن يوظفهم ـ كما تفعل الصناعة الحديثة الكبرى، ليؤدّوا أكمل فائدة عن طريق استعمالهم استعمالاً حصرياً في المجال الذي يعرفون. غير أن هناك اعتبارات واضحة، ليس من حاجة هناك لأن توقفنا، سوف تسمح لنا بترقب آمال كبيرة في ذلك المجال.

وعلى كل حال، هناك فائدة ذات أهمية أوليّة غير مرئيّة في مخططنا المرسوم. إن السِمةَ البارزة للمجتمع التجاري تَمثُل في الانقسام بين المنطقتين الخاصة والعامة ـ أو، إذا كنت تفضِّل، فلنقل إنها واقع وجود منطقة خاصة في المجتمع التجاري تحتوي أكثر مما يخصصه المجتمع الإقطاعي أو المجتمع الاشتراكي لها. وتتميّز هذه المنطقة الخاصة عن المنطقة العامة تميّزاً واقعياً، وليس تصوّرياً فقط. ويُحشد للعمل في المنطقتين أناس مختلفون اختلافاً كبيراً ـ وإن تاريخ الحكم الذاتي المحلي يقدم أكثر الاستثناءات وضوحاً ـ والمنطقتان منظَّمتان وتُداران وفقاً لمبادئ مختلفة، وغالباً ما تكون متضاربةً، منتجةً معايير مختلفةً وغالباً ما تكون غير متّسقة.

والاحتكاك لا يكون غائباً في مثل هذا الترتيب إلاّ غياباً مؤقتاً، وإن طبيعة هذا الترتيب المتناقضة ستكون مصدر تساؤل من قِبلنا إذا لم نكن ألفناه. والواقع هو أن الاحتكاك كان موجوداً منذ زمن طويل قبل أن يتطوّر إلى نزاع كانت نتيجته أن شُنّت حروب فتح على المنطقة البورجوازية بنجاح متزايد من قِبل رجال المنطقة العامة. وهذا

النزاع يؤدّي إلى الصراع. إذاً، إن معظم نشاطات الدولة في الميدان الاقتصادي تظهر جليّةً في الضوء الذي تصفه عبارة البورجوازي الاقتصادي القديم، وهي، **تدخّل** الحكومة. والواقع هو أن هذه النشاطات تتدخل تدخلاً فعلياً، وبكل معنى الكلمة، وبخاصة، بالمعنى الذي يفيد بأنها تعيق وتشلّ آلة الإنتاج الخاصة. ولا يمكن القول، إنها كانت تدخلات ناجحة، غالباً، حتى في مجال زيادة كفاءة الإنتاج. غير أن نشاط المجلس المركزي يظل فرصةً أكبر لتكون كذلك، في حين أن التكاليف والخسائر التي تطرأ في الصراع يمكن تجنّبها في الحالة الاشتراكية. وهذه الخسائر كبيرة، وبخاصة إذا أدخلنا في حسابنا كل القلق الذي تسبِّبه التحرّيات المتواصلة والمقاضاة والآثار الناجمة المحبطة للطاقات التي تدفع إلى العمل.

يجب ذكر أحد عناصر هذه التكاليف بصورة محدَّدة. فهو يَمثُل في ظاهرة امتصاص القدرة وصرفها في نشاطات حماية فقط. وهناك قدر كبير من العمل الكلي الذي يقوم به المحامون يدخل في صراع مؤسسة العمل مع الدولة ومؤسساتها. ولا يهم قولنا إن هذا إعاقة شرّيرة للمصلحة العامة، أو إنه دفاع عن المصلحة العامة ضد الإعاقة الشرّيرة. وفي أي حال، نقول: إن ثمّة حقيقة باقية، ألا وهي أنه لا يوجد حاجة ولا مجال لمثل هذا الجزء من النشاط القانوني في المجتمع الاشتراكي. ولا يُقاس التوفير الناتج، وبشكل مقنع، بالمدفوعات التي تقدم إلى المحامين الذين يقومون بذلك. وتلك المدفوعات لا قيمة لها. غير أن الخسارة الاجتماعية الناجمة عن مثل هذا التوظيف غير المنتج لعدد من أفضل العقول، هي الخسارة ذات القيمة الكبيرة. ولمعرفة أهمية الأدمغة الجيّدة النادرة، ما علينا إلاّ أن نعرف كيف أن نقلها إلى وظائف أخرى ذو أهمية أعظم من أن تكون صغيرة.

لقد اشتدَّ الاحتكاك أو النزاع بين المنطقتين الخاصة والعامة، ومنذ البداية، بالواقعة التي تفيد بأنه، منذ أن توقَّفت المداخيل الإقطاعية للأمراء من أن تكون لها أهمية كبيرة، كانت الدولة تعيش على دخل تنتجه المنطقة الخاصة لأهداف خاصة وقد حُوِّل عن تلك الأهداف بالقوة السياسية(11). ومن جهة نقول: إن الضريبة صفة جوهرية للمجتمع التجاري ـ أو للدولة، هذا إذا قبلنا مفهوم الدولة الذي أشير إليه في الفصل الأول. ومن جهة أخرى نقول: إن وجودها لا مفر منه(12) في طبيعة الضرر في العملية الإنتاجية. وكان ذلك الضرر محصوراً في حدود ضيّقة إلى عام 1914 تقريباً ـ هذا إذا فكرنا بالأزمنة الحديثة فقط. غير أن الضرائب تزايدت منذئذ، تدريجياً، إلى أن صارت البند المسيطر في ميزانيات الأعمال والأسرة، وصارت العامل الرئيسي المفيد في شرح الأداء الاقتصادي غير المُرضي. وعلاوةً على ذلك، نقول، إنه لكي تُنتزع كميات دائمة التزايد من كيان غير راغب، وُجد جهاز إداري ضخم لا عمل له إلاّ الصراع مع البورجوازية على كل دولار واحد من دخلها. ومن أجل ذلك طوّر ذلك الكيان أدوات دفاع، وقام بقدر ضخم من العمل لحماية الذات.

لا شيء يُبرز، وبصورة جيدة، ظواهرَ الهدر التي تنشأ نتيجةً لصراع المبادئ البنيوية في جسم اجتماعي. وتعتمد الرأسمالية الحديثة على مبدأ الربح لخبزها اليومي، ومع ذلك، ترفض السماح له بأن يعم. والنتيجة هي أن مثل هذا النزاع، ومثل هذا الهدر لا يحصلان

(11) النظرية التي تشرح الضرائب بمماثلتها مع مدفوعات النادي المستحقة أو مع شراء خدمات طبيب مثلاً، لا تبرهن إلاّ على مقدار بُعد هذا الجزء من العلوم الاجتماعية عن عادات العقل العلمية.

(12) هناك استثناءات، لكنها لا تهم وذلك لأغراض عملية.

في المجتمع الاشتراكي. ولأنه سيشرف على كل مصادر الدخل، فإن الضريبة ستختفي مع الدولة، أو مع الدولة البورجوازية، إذا لم يُوافَقْ على مفهومي للدولة. وذلك، لأنه من غير المعقول أن يدفع المجلس المركزي مداخيل، وبعد أن يفعل ذلك، أن يركض خلف المتلقّين لاستعادة جزء منها، وهذا أمر يفهمه الإدراك العام. وإذا لم يكن الراديكاليّون مغرمين بمطاردة وإزعاج البورجوازيين بالقول إنهم لا يرون أي خطأ في الضرائب ما عدا أنها منخفضة، فقد عرفنا قبل هذا، أننا هنا نمسك بأهم ألقاب التفوق التي يمكن أن تُقَدَّم لصالح الخطة الاشتراكية.

الفصل الثامن عشر
العنصر الإنساني

تحذير

من المحتمل أن يوافق خصوم كثيرون للاشتراكية على النتيجة التي توصلنا إليها الآن. غير أن قبولهم سيتّخذ، على الأغلب، الصورة الآتية: «آه، حسناً، إذا كان لديك أنصاف آلهة لإدارة الآلة الاشتراكية وكبار الملائكة ليعملوا فيها، فإن كل كلام عن الاشتراكية قد يتحقق. غير أن النقطة هي أنك لا تملك مثل تلك الإدارة، وأن الطبيعة الإنسانية، بما هي عليه، تجعل البديل الرأسمالي بنموذج دوافعه وتوزيعه للمسؤوليات والمكافآت، يقدّم، في النهاية، إن لم يكن أفضل ما يمكن تصوّره من ترتيب، أفضل ترتيب عملي».

وهناك قدر من الصواب في هذا الجواب. من ناحية علينا الآن، ألاّ نحترس من الأخطار المتخفّية في أي مسعى لمقارنة واقع مع فكرة فقط، وإنما أيضاً، من الخطأ أو الخدعة التي تكون في داخل أيّ مقارنة واقع مع مثال أعلى[1]. ومن ناحية أخرى أقول، مع أنني

(1) الفكرة أو التخطيط أو النموذج أو المخطط يجسّد مثالاً أعلى، أيضاً، لكن بالمعنى المنطقي، وليس إلاّ، ومثل هذا المثال الأعلى يعني غياب ما ليس جوهرياً، فقط - أي =

قد أوضحت ذلك كثيراً، أنه لا وجود، في طبيعة الأشياء، أبداً، حالة عامة للاشتراكية، وإنما حالة تكون، نسبةً لشروط اجتماعية معينة، ومراحل تاريخية معيّنة، وهذه النسبيّة تزيد أهميتها الآن عما كانت ونحن نمضي بين المخططات.

1 ـ النسبيّة التاريخية للحجّة

لنشرح هذه الحجّة عن طريق إجراء مماثلة. في المجتمع الإقطاعي، هناك الكثير مما يراه جميعنا الآن، بما في ذلك أشدّ المناصرين للملكية الخاصة، ويعتبره منطقة الإدارة العامة، بالمعنى الحصري، كان يُدار بواسطة ترتيب يبدو لنا كما لو أن تلك الوظائف العامة قد جعلت أهدافاً للملكية الخاصة، ومصادر للربح الخاص، فكل فارس أو سيّد إقطاعي في هرم علاقات التبعية الإقطاعية يمسك بإقطاعه طلباً للربح، وليس طلباً لأجر على خدمات هو يقدمها في **إدارته** منطقته الإقطاعية. وما يُدعى، الآن، وظائف عامة ذات صلة

= التصميم غير المغشوش كما يمكن أن نقول. وطبعاً يظل هناك سؤال يبعث على الجدل يختص، وبالضبط، بما يجب أن يشتمل عليه، وبما يجب، بالنتيجة، اعتباره انحرافاً. ومع أن هذا يجب أن يكون مسألة تقنيّة تحليلية، فإن الحبّ والكراهية قد يدخلان فيه: والاشتراكيون ميّالون إلى أن يدخلوا في مخطط الرأسمالية العديد من الصفات الممكنة التي تحطّ من قدره، وخصوم الاشتراكيين يفعلون الشيء ذاته في المخطط الاشتراكي، وكلا الفريقين يحاولان «تمويه» مخططيهما عن طريق تعداد أكثر ما يكون من «العيوب» واعتبارها انحرافات غير جوهرية، وبالتالي يمكن تجنبها. وحتى إذا وافقوا، في أيّ حالة، أن يدعوا ظواهر معينة انحرافات، فإنهم يظلّون مختلفين حول درجة قابلية انحراف نظامهم ونظام خصومهم على الانحراف. وعلى سبيل المثال، يميل الاقتصاديون البورجوازيون إلى أن ينسبوا إلى «التدخل السياسي» ما لا يحبونه، هم أنفسهم، في الرأسمالية، بينما يقول الاشتراكيون، إن هذه السياسات هي الحاصل، الذي لا مهرب منه، للعمليات والأوضاع الرأسمالية التي خلقتها طريقة عمل الآلة الرأسمالية. ومع أني أدرك هذه الصعوبات، فإنني لا أظن أنها ستؤثر على عرضي الذي صيغ لتجنّبها، كما سيلاحظ القارئ الاختصاصي.

بها، ليست سوى مكافأة لخدمات قُدِّمت لعلاقات تبعية أعلى. حتى هذه لا تعبّر عن المسألة تماماً: فهو يمسك بمنطقته الإقطاعية، لأنه، كفارس أو سيّد، له الحق أن يمسك بواحدة، مهما فعل أو لم يفعل. والناس الذين يفتقرون إلى بعد تاريخي يكونون ميّالين إلى النظر إلى هذه الحال على أنها مركَّب من «مساوئ وتعسفات إساءة الاستعمال». غير أن ذلك كلام لَغْو، فالإقطاع، وفي ظروف حقبته الزمنية ـ هو مثل كل إطار مؤسساتي قد بقي ناجياً عبر «حقبته» ـ كان ترتيبه الترتيب العملي الملائم، وقد جسَّد الطريقة الوحيدة التي يمكن بها تصريف تلك الوظائف العامة. وإذا قال كارل ماركس، ظاهرياً، خلاف ذلك، مثلاً، في القرن الرابع عشر، وإذا كان من الغباء ليدافع عن طريقة أخرى للإدارة العامة، فإنه سيعرِّض نفسه إلى الإجابة بأن مثل هذا النظام كان وسيلةً مدهشةً لعمل ما لم يكن ليعمل إطلاقاً من دونه، وبخاصة أن دافع الربح كان لا يستغنى عنه في تشغيل الإدارة العامة، نظراً إلى «حقيقة الطبيعة البشرية»، وإن إلغاءَه كان سيسبِّب الفوضى وكان سيوصف وصفاً مناسباً ألا وهو الحلم غير العملي.

وبما يشبه ذلك نقول: إنه في الزمن الذي كان فيه معمل النسيج الإنجليزي يشكل الموقع للاقتصاد الرأسمالي ـ ولنقل، صعوداً إلى عام 1850 ـ لم تكن الاشتراكية نظرية عملية. لذا، فإننا لا نجد اشتراكياً ذا عقل يرى الآن أو رأى، زمانئذ، أنها كانت كذلك. وعين السيد المشرفة التي سمّنت المواشي وحوّلت الرمل ذهباً، والأوزة التي وضعت البيض الذهبي، وعبارات أخرى مألوفة عندئذٍ، لم تكن إلاّ التعبير عن الحقيقة التي لا يمكن إنكارها، والذي يقوله أناس قليلو الذكاء لأناس قليلي الذكاء. وأنا أوكِّد للأصدقاء الاشتراكيين بأن هناك طريقة لمواجهتها أفضل من السخرية ـ السخرية بأمل أن يتوقف الخصم، وهو مفكر عبثي وحسّاس مثلهم، عن الجدل حالما يدرك

أنه قد يُواجَه بهزء، أي: من المفضَّل التعرّف على الطلب المحقّ لتلك الأوزات في داخل الوضع التاريخي الصحيح، وحصر الإنكار بأوضاع تاريخية أخرى. وإننا سوف نواجه عندئذٍ المسألة ذات الصلة، هذا، على الأقل ـ ولندرك ما لهم الآن ـ ونظل مُستَبقين بكثير من الفسحة لخلافاتنا.

وبما إنه علينا أن نتصوّر نموذجاً محدَّداً من الرأسمالية إذا كان لابدّ أن يكون لمقارنة الواقع الرأسمالي بفرض نجاح الاشتراكي، لنختر رأسمالية حقبتنا الزمنية، أي، رأسمالية الأعمال الاقتصادية الكبيرة **المقيّدة**. ولنلاحظ، **أولاً**: أنه بالرغم من أن هذه تحدّد حقبةً ونموذجاً، فإنها لا تحدِّد أي تاريخ معيّن، ولا حتى بلغة العقود الزمنية، لأن السؤال الذي يتعلق بمقدار تطوّر نموذج الرأسمالية المقيّدة، وكيف استقرَّت سماتها في أي وقت، ولنقل في الوقت الحاضر، يظل سؤالاً يجب أن ينتظر، للإجابة عليه، البحوثَ الواقعية. **ثانياً**: لهذا الجزء من حجتنا، يصير السؤال عما إذا كانت تلك القيود، مهما تكن، قد نشأت من العملية الرأسمالية ذاتها، أو يمكن النظر إليها على أنها شيء مفروض عليها من قوّة خارجها، سؤالاً لا علاقة له. **ثالثاً**: مع أننا، الآن، سوف نتعامل مع مسائل ذات صفة عملية أكثر من سواها ـ نعني، إلى أي حدّ يتوقع أن تحصد الاشتراكية الحصاد الموجود بالقوة في مخططها ـ فإننا سنظل نتكلم عن الفرص فقط، وأن على الافتراضات أن تتدخّل لعلاج جهلنا بنوع الاشتراكية الذي سيؤلف مصيرنا.

2 ـ حول أنصاف الآلهة وملائكة الطبقة الأولى

وبالعودة إلى بورجوازيّنا الذي تكلم عن أنصاف الآلهة وملائكة الطبقة الأولى، نقول: إننا نستطيع، وبسهولة، أن نتخلّص من الفئة

الأولى، فالآلة الاشتراكية لا تتطلّب أنصاف آلهة لإدارتها، لأن المسألة التي يجب حلّها لن تكون صعبة، كما رأينا سابقاً، بل ستكون أسهل من المهمة التي تواجه رئيس الصناعة في العالم الحديث. أما ملائكة الطبقة الأولى فيمثّلون الرأي المعروف الذي يفيد بأن صورة الوجود الاشتراكي تفترض مستوى أخلاقياً لا يتوقع أن يستطيع البشر، كما هم، أن يبلغوه.

ولا يلومنَّ الاشتراكيون سوى أنفسهم إذا ظل لهذه الحجج وزن عند خصومهم. وهم يتحدثون عن ظواهر الرعب الناشئة من الاضطهاد الرأسمالي والاستغلال اللذين يكفي إزالتهما للكشف، مباشرة، عن الطبيعة الإنسانية بكل جمالها، أو، وفي كل الأحوال، للبدء بعملية تربية تصلح أرواح البشر بحيث تؤدي إلى الوصول إلى المستوى الأخلاقي المطلوب[2]. وهكذا نرى أنهم لا يعرِّضون أنفسهم لتهمة تملّق الجماهير لدرجة تبعث على السخرية فحسب، ولكن، أيضاً، لتهمة مناصرة واعتناق مذهب روسو (Rousseau) الذي كان يجب أن يكون قد فُجّر، بما فيه الكفاية الآن. غير أنه لا ضرورة إطلاقاً، للقيام بذلك. إذ يمكن بناء قضية عادية وصالحة من دونه.

دعونا نتبنّى، لهذا الهدف، تمييزاً أثبت فائدته، بالرغم من أن البسيكولوجيين قد يعترضون عليه. **أولاً**: يمكن تغيير مجموعة من نزعات الشعور والفعل عن طريق تغيير البيئة الاجتماعية بينما يظل النموذج الأساسي في أساسها («الطبيعة البشرية») كما هو. وسنسمي هذا التغيير إعادة التكييف. **ثانياً**: يمكن للتكييف الجديد أن يصدم

(2) كان ماكس آدلر (Max Adler) مقترف الخطيئة الرئيسي من بين الماركسيين الجدد (ويجب عدم خلطه مع آخرَين من فينيسيا يحملان اسم آدلر كان لهما مركز بارز في تاريخ الاشتراكية النمساوية، وهما فكتور آدلر (Victor Adler) المنظم العظيم للحزب وقائده، وابنه فريتز آدلر (Fritz Adler) قاتل رئيس الوزراء كونت ستورخ (Count Stürgkh).

ويدفع النزعات إلى الشعور والفعل، ومع أنها تكون، في نهاية المطاف، عرضةً للتغير من قِبل التغيرات البيئية ـ وبصورة خاصة، إذا طُبِّقت هذه التغيرات بصورة عقلية ـ فإنها تقاوم لوقت وتسبِّب مشكلة مادامت تفعل ذلك. يمكن ربط هذه الواقعة بمصطلح العادات. **ثالثاً**: يمكن تغيير النموذج الأساسي ذاته، من داخل مخزون المادة البشرية نفسه أو عن طريق إزالة العناصر المقاومة بعناد منه، فالطبيعية الإنسانية هي، وبلا ريب، طيّعةً إلى حدٍّ ما، وبخاصة في مجموعات يمكن تغيير تركيبها. والسؤال عن مدى هذه المطواعيّة يخصّ بحثاً جدّياً، وهو ليس مما يمكن معالجته بأسلوب المنابر بتأكيد طائش أو نفي طائش مثله. غير أننا لا نحتاج لأن نلتزم بأيٍّ من الخيارين، والسبب يَمثُل في عدم ضرورة إصلاح أساسي للروح الإنسانية، الآن، لجعل الاشتراكية تعمل.

وبهذا يمكننا، وبسهولة، أن نرضي أنفسنا. فيمكننا، **أولاً**: أن نستثني القطاع الزراعي المتوقع منه أن يقدم أكثر الصعوبات خطورةً. وتظل اشتراكيتنا اشتراكية إذا حصرت الإدارة الاشتراكية نفسها بنوع من التخطيط الزراعي لا يختلف إلاّ بالدرجة عن الممارسة التي تمَّ تطويرها. إن حسم خطة إنتاج، وعقلنة المكان (مثل استعمال الأرض)، وتموين المزارعين بالآلات، والبذور، ومخزون سلعي لأغراض تربوية وأسمدة. . . إلخ، وتثبيت أسعار المنتوجات وشراءها من المزارعين وفقاً لهذه الأسعار ـ هذا هو كل ما هو ضروري، ومع ذلك، فإنه سيبقي العالَم الزراعي ومواقفه كما هي ومن دون تغيير، جوهرياً. وهناك سُبل ممكنة أخرى. غير أن ما يهمنا هو وجود سبيل واحد يمكن اتّباعه باحتكاك قليل جداً ويمكن المضيّ فيه بلا حدود من غير إبطال الرأي القائل أن المجتمع يُدعى اشتراكياً.

ثانياً: هناك عالم العامل والبائع. وهما لا يتطلبان إصلاح روح ولا تكيّفاً مؤلماً. وعملهما سيظل كما هو، جوهرياً ـ ومع تعديل هام

سيضاف في ما بعد، فإن عملهما سيظهر مواقف وعادات متشابهة. ويعود العامل أو البائع من عمله إلى منزله وإلى مسالك يمكن للخيال الاشتراكي أن يدل عليها بما يشاء ـ فيمكنه، على سبيل المثال، أن يلعب كرة قدم بروليتارية في حين هو يلعب، الآن، كرة قدم بورجوازية ـ لكن ذلك سيظل نوع المنزل ذاته ونوع المسلك الذي لم يتغير. ولا حاجة لنشوء صعوبات عظيمة في ذلك المكان.

ثالثاً: هناك مسألة المجموعات المتوقع، وبصورة طبيعية، أن تكون ضحايا الترتيب الاشتراكي ـ وهي مسألة الشريحة العليا أو القائدة، بكلام تقريبي. ولا يمكن حسمها طبقاً لتلك العقيدة المقدَّسة التي أصبحت مادة إيمان تتعدّى المعسكر الاشتراكي، نعني، العقيدة التي تفيد بأن هذه لا تتألف من شيء سوى وحوش صيد متخمة لا يشرح وجودها في مراكزها الاقتصادية والاجتماعية إلا الحظّ والقساوة التي لا ترحم، والتي لا تشغل وظيفة سوى «وظيفة» منع الجماهير العاملة ـ أو المستهلكين، بحسب ما تكون الحالة، من الحصول على ثمار كدحهم. وعلاوةً على ذلك، إن وحوش الصيد هذه تضعف لعبتها بعدم قدرتها (ولإضافة لمسة أكثر حداثةً نقول)، وتنتج ظواهر فتور اقتصادي وكآبة بعادتها الممثّلة في تخزينها الجزء الأعظم من غنيمتها، وأن المجتمع الاشتراكي لا يحتاج لأن يقلق منهم، قلقاً يتعدّى أن يرى أنهم أخرجوا فوراً من تلك المراكز، ومنعها من اقتراف أعمال تخريب وتدمير للمعامل. ومهما تكن الفضائل السياسية، وفي حالة اللاّعاديين نقول، الفضائل العلاجية النفسية لهذه العقيدة، فهي ليست اشتراكية جيّدة. ذلك، لأن أي اشتراكي متحضّر سوف يقبل، استناداً إلى مسلكه الحسن وقصده بأن ينظر الأناس الجدّيون إليه نظرةً جدّيةً، بوقائع عديدة تتعلق بنوعية وإنجازات الطبقة البورجوازية التي لا تتّسق مع مثل هذه العقيدة، ويتابعوا نقاشهم إلى القول بأن مراتبها العليا لن تكون ضحيةً أبداً،

بل العكس هو الذي سيحصل، وأنها ستُحرَّر هي، أيضاً، من أغلال النظام الذي يضطهدهم اضطهاداً أخلاقياً أقلّ مما تضطهد الجماهير اقتصادياً. ومن وجهة النظر هذه التي تتفق مع تعاليم كارل ماركس، نقول، إن الطريق ليس بعيداً جداً للوصول إلى النتيجة التي تفيد بأن تعاون العناصر البورجوازية يمكن أن يخلق الفرق كله بين نجاح النظام الاشتراكي وفشله.

إذاً، تتموضع المسألة بهذا الشكل: هنا توجد طبقة تخفي، بفضل العملية الانتقائية التي هي نتيجتها، مادةً إنسانية ذات صفة فوق عادية[3]، لذا، فهي مصدر قومي تستعمله أيّ منظمة اجتماعية،

---

(3) انظر الفصل السادس من هذا الكتاب، وبصورة أكثر دقة نقول، إن الفرد بأسلوبه وشكله المتجلّيَين في الطبقة البورجوازية هو متفوق باستعداداته الفكرية والإرادية أكثر من الفرد بأسلوبه وشكله في أيّ طبقة أخرى من طبقات المجتمع الصناعي. وهذه الحقيقة لم يحصل بناء إحصائي لها، إطلاقاً، ويكاد لا يحصل، لكنها تنتج من تحليل عملية الانتقاء الاجتماعي في المجتمع الرأسمالي. وإن طبيعة العملية تحدّد، أيضاً، المعنى الذي يجب أن يفهم به مصطلح تفوّق. وبتحليلٍ مماثل لبيئاتٍ اجتماعية أخرى، يمكن أن نبيّن **أولاً**: أن الشيء ذاته يصدق على جميع الطبقات الحاكمة التي نملك عنها معلومات تاريخية. معنى القول، إننا نستطيع أن نبيّن، وفي كل الحالات، أن الجزئيات الإنسانية تصعد وتسقط، داخل الطبقة التي تولد فيها، بالطريقة التي تتلاءم مع الفرضية التي تفيد بذلك، بسبب استعداداتهم النسبية، كما يمكن أن نبين، **ثانياً**: أنها تصعد وتسقط عبر حدود طبقتهم بالطريقة نفسها. وكقاعدة يستغرق هذا الصعود والسقوط إلى طبقات أعلى وطبقات أدنى أكثر من جيل. لذلك، فإن هذه الجزئيات هي عائلات لا أفراد. وهذه الواقعة تشرح سبب الفشل المتكرر للمراقبين الذين يركّزون إنتباهم على الأفراد في إيجاد أيّ علاقة بين القدرة والمركز الطبقي فيميلون إلى الذهاب بعيداً إلى حدّ إنشاء تضاد بينهما. لأن الأفراد يبدأون وهم معوقون إعاقات مختلفة، وإذا استثنينا حالات الإنجاز الشخصي غير العادي، فإن تلك العلاقة، التي تدل على أسلوب فقط وتفسح لاستثناءات كثيرة، تكشف عن نفسها بصورة أقل وضوحاً إذا أهملنا النظر في السلسلة كلها التي يؤلف كل فرد حلقة فيها. طبعاً، لا تؤسس هذه الإشارات النقطة التي أريدها، لكنها تبيّن كيف يجب أن أمضي لتأسيسها، إذا كان ذلك ممكناً ضمن إطار هذا الكتاب. وعلى كل حال، يمكنني أن أرجع القارئ إلى ما كتبت، وهو: «Theorie der sozialen Klassen im ethnisch homogenen Milieu,» *Archiv für Sozialwissenschaft* (1927).

ويكون ذلك عملاً عقلانياً. وهذا، وحده، يتضمّن أكثر من الامتناع عن القضاء عليهما. وعلاوةً على ذلك، نقول، إن هذه الطبقة تقوم بوظائف حيويّة يجب تحقيقها، أيضاً، في المجتمع الاشتراكي. وقد رأينا أنها كانت مرتبطة.

وهي تكون مرتبطةً ارتباطاً علّياً، وبصورة عملية، بجميع الإنجازات الثقافية للحقبة الرأسمالية وبالكثير من إنجازاتها الاقتصادية لم يشرحه نمو الشعب العامل ـ أي، بزيادة ما يدعى، عادةً، إنتاجيّة العمل (الناتج عن الساعة)[4]. وبدوره، ارتبط هذا الإنجاز ارتباطاً علّياً بنظام من الجوائز والعقوبات ذي كفاءة فريدة لابدّ من أن تلغيه الاشتراكية. لذا، فإن السؤال هو، من ناحية واحدة، ما إذا كان يمكن استخدام مخزون السلع البورجوازي لخدمة المجتمع الاشتراكي، ومن ناحية أخرى، ما إذا كانت الوظائف التي تؤديها البورجوازية والتي على الاشتراكية أن تنتزعها منها، يمكن أن يقوم بها وكلاء آخرون أو بطرق غير الطرق البورجوازية، أو بكليهما.

3 ـ مسألة الإدارة البيروقراطية

إن الاستغلال العقلاني للمخزون البورجوازي هو، بلا ريب، المسألة التي سيجدها النظام الاشتراكي المسألة الأصعب من كل المسائل الأخرى، وتتطلّب بعضاً من التفاؤل للجزم بأنها ستُحلّ بنجاح. وليس مردّ ذلك، بشكل رئيسي، الصعوبات التي في داخلها، بل الصعوبة التي سيختبرها الاشتراكيون في إدراك أهميتها ومواجهتها بحالة نفسية معقولة. وإن العقيدة التي تتعلق بطبيعة الطبقة الرأسمالية ووظائفها، التي أشير إليها أعلاه، هي في ذاتها علامة على وجود

---

(4) كما أشرنا في القسم الأول من هذا الكتاب، نقول إن هذا عرّفه ماركس نفسه في (*Locus Classicus*) الخاصة **بالبيان الشيوعي**.

كره لفعل ذلك، ويمكن اعتبارها تهيئة تقنيّة ـ بسيكولوجية لرفض القيام بذلك. وليس هذا بمفاجئ. والفرد الاشتراكي، سواء كان ذا عمل حرّ مستقل أو كان مسؤولاً تنفيذياً في الحزب أو موظفاً مدنياً، فإنه ينظر إلى حلول الاشتراكية، وبسذاجة لكن بصورة طبيعية، على أن معناها يرادف معنى حلول السلطة عنده. والاستياء من الإدارة القائمة هو جزء مهم، وربما يكون الجزء الأهم، في الاستعراض. وأعترف أني في محادثاتي مع اشتراكيين متشدِّدين، كنت أشعر، غالباً ببعض الارتياب حول ما إذا كان بعضهم أو حتى معظمهم، يهمه أن يُدار النظام الاشتراكي، مهما كان كاملاً من نواح أخرى، من قِبل أناس آخرين. ولابدّ لي من أن أضيف فأقول، إن موقف الآخرين كان موقفاً لا عيب فيه[5].

وبذاته، يتطلّب الحل الناجح للمسألة، وفوق كل شيء، أن يسمح للمخزون البورجوازي أن يؤدّي العمل المؤهّل للقيام به بالاستعداد والتقليد، وبالتالي تُتبنّى طريقة انتقاء لمراكز إدارية مبنيّة على ما يلائمها، ولا يكون هناك تمييز ضد البورجوازيين الخارجيين. مثل هذه الطرق يمكن تصوّرها وبعض هذه الطرق قد تتشابه مع الطريقة الرأسمالية كما عملت في عصر الشركة التعاونية الكبيرة. وعلى كل حال، نقول، إن السماح لإنسان بأن يقوم بعمل يحتوي على أكثر من التعيين في المكان المناسب. وعندما يُعيَّن يجب أن يُعطى حرية التصرّف على مسؤوليته، أيضاً. وهذا يطرح مسألة ذلك التشكيل البيروقراطي للحياة الاقتصادية الذي يؤلف موضوع المحاضرات الأخلاقية الوعظيّة الكثيرة والمضادة للاشتراكية.

---

(5) انظر، حول هذه النقطة، التعليقات على المداولات الفكرية التي أجرتها اللجنة الألمانية حول الاشتراكية، في الفصل 23، ص 563 ـ 565 من هذا الكتاب.

وإنني فرد لا يستطيع أن يتصوّر، وفي شروط المجتمع الحديث، منظَّمةً اشتراكيةً بأيّ صورة سوى صورة ذلك الجهاز البيروقراطي الضخم والشمولي. وكل إمكانية أخرى يمكنني تصوّرها تنتج فشلاً وانهياراً. ويقيناً، لن يخيف هذا أحداً يدرك الشوط البعيد الذي قطعه التشكيل البيروقراطي للحياة الاقتصادية ـ وحتى للحياة عموماً ـ ويعرف كيف ينفّذ عبر الشجيرات الصغيرة للعبارات، التي نَبتت حول الموضوع. وتستمد هذه العبارات، في حالة «الاحتكار» الكثير من تأثيرها على عقولنا من مصدرها التاريخي. وفي حقبة ظهور الرأسمالية أثبتت البورجوازية ذاتها، وبصورة رئيسة، عبر صراع مع قوى المناطق الممثّلة بالبيروقراطية الملكيّة والعاملة من خلالها. وأكثر التدخلات التي شعر التاجر والصناعي بأنهما كانا مضايقين وسخيفين، ارتبط في العقل الجمعي للطبقة الرأسمالية بهذه البيروقراطية أو الخدمة المدنية. ومثل هذا الارتباط متين جداً وهذا الارتباط الخاص برهن على أنه من المتانة حتى أن الاشتراكيين أنفسهم خشوا منه كمصدر قلق ورعب، وغالباً ما كانوا يخرجون لكي يؤكّدوا لنا أن لا شيء أبعد عن خططهم من فكرة النظام البيروقراطي[6].

سوف نرى في القسم التالي أن البيروقراطية ليست عقبة في طريق الديمقراطية، وإنما هي متمِّم حتميّ لها. وكذلك هي متمِّم حتميّ للتطوّر الاقتصادي الحديث وستكون جوهريةً في الاشتراكية أكثر من ذي قبل. غير أن إدراك حتميّة التشكيل البيروقراطي الشامل

---

(6) هناك في روسيا سبب إضافي لمثل هذه الآراء المعلنة. فقد صار مصدر القلق والرعب بمثابة كبش محرقة عرف جميع القادة كيف يستعملونه، باستثناء تروتسكي (Trotsky). وباعتمادهم الموقف على قلّة تفكير الشعب المحلي في الداخل والأجنبي في الخارج وضعوا عند باب «البيروقراطية» أي شيء، في روسيا، شعروا بأنه مفتقر إلى ما يعجب.

لا يحل المسائل التي تنشأ منه، لذا، يحسن الاستفادة من هذه الفرصة لكي نذكر مِمَّ تتألف.

إن إلغاء دافع الربح والخسارة الذي غالباً ما يؤكَّد عليه ليس هو النقطة الجوهرية. يضاف إلى ذلك، أن المسؤولية بمعنى أن يدفع الإنسان ثمن أخطائه من ماله الخاص مجازة، على كل حال، (وإن لم تكن بالسرعة التي يريدنا التفكير الرغائبي اللامنطقي أن نفكر بها) ونوع المسؤولية الموجود في الشركة التعاونية الكبيرة سيعاد إنتاجها في المجتمع الاشتراكي، يقيناً (انظر أدناه). وليست طريقة انتقاء المسؤولين التنفيذيين الكبار التي هي سِمة البيروقراطية أو الخدمة العامة هي عديمة الكفاءة بالضرورة، كما يقال عنها، غالباً. وقواعد التعيين للخدمة المدنية والترقية ليست من دون مقياس عقلاني ذي قيمة. وهي تعمل، أحياناً، في الممارسة بأفضل مما تظهر على القرطاس: ونعني، بصورة خاصة، أن عنصر الرأي التعاوني في الخدمة بشخص، إذا درس كفايةً، فإنه يفضّل القدرة ـ وعلى الأقل، القدرة من نوع معين[7].

وهناك نقطة أخرى أكثر أهمية. لا شك في أن الطريقة البيروقراطية في عقد الأعمال والجوّ الأخلاقي الذي تُشِيعه، غالباً ما يطبعان أثراً محبطاً على معظم العقول النَشطة. ويعود هذا، وبصورة رئيسة إلى الصعوبة الموجودة في داخل الآلة البيروقراطية، المتمثّلة في التسوية بين المبادرة الفردية وآليات عملها. وغالباً ما تقدّم الآلة مجالاً ضيّقاً للمبادرة ومجالاً أكبر للمحاولات الرديئة التي تخنقها. وينشأ من هذا شعور بالإحباط وعدم الجدوى يولِّد، بدوره، عادةً عقليةً تتجلّى في النقد الضار بمحاولات الآخرين. وليس من الضروري أن يكون هذا كذلك، فإن بيروقراطيات عديدة ربحت من

(7) انظر أدناه، الفصل 24 من هذا الكتاب.

المعرفة الوثيقة بعملها. غير أنه يصعب تجنب ذلك، ولا وجود لوصفة بسيطة للقيام بذلك.

على كل حال، ليس صعباً إدخال مخزون الأصل البورجوازي في مكانه الصحيح داخل تلك الآلة وإعادة تشكيل عادات عملها. وسوف نرى، في ما بعد، أنه في حالة التحوّل الاشتراكي الكامل، على الأقل، تكون شروط القبول الأخلاقي للنظام الاشتراكي ولانتقال الولاءات إليه، متحققة، وأنه لا يعود هناك حاجة لمفوّضين حكوميين يمنعون ويحتقرون. والمعاملة العقلانية للعناصر التي كانت بورجوازية، من خلال نظرة تؤمِّن الحدّ الأقصى من الأداء الذي يؤدونه، لن يتطلّب شيئاً لا يكون مثل ما يتطلبه الموظفون الإداريون من أي أصل آخر. وإن السؤال عمّا تتضمّنه هذه المعاملة العقلانية قد أجاب عليه بعض السلطات الاشتراكية بشكل معقول وغير غوغائي، لذا، فإن نظرة مختصرة تُلقى على النقاط المهمة ستكون كافية.

يحسن بنا أن ندرك، منذ البداية، بأن الاعتماد الحصري على المعنى الإيثاري للواجب، هو غير واقعي مثل النفي الكامل لأهميته وإمكانياته. وحتى لو سمحنا لمختلف العناصر القريبة من معنى الواجب، مثل الرضا المستمدّ من العمل والتوجيه، فإن نظاماً ما من الجوائز، وعلى الأقل، على صورة الاعتراف الاجتماعي والاعتبار سيثبت فائدته. إذ إن الخبرة تُعلِّم من جهة أنه من الصعب وجود رجل، مهما كان سامي العقل، يعمل إيثاره أو حسّه بالواجب باستقلال تام عن ذلك النوع من الذاتيّة، على الأقل، أو إذا كنت تفضِّل، لنقل، عن ذلك الغرور أو الرغبة في إثبات الذات. ومن جهة أخرى، نقول، إن هذا الموقف الذي يقع في أساس هذه الواقعة الواضحة المحزنة غالباً، ذو جذور أعمق من النظام الرأسمالي وتنتمي إلى منطق الحياة داخل أيّ فئة اجتماعية.

لذا، فإنه لا يمكن التخلّص منه بعبارات تدور حول وباء الرأسمالية الذي يصيب النفوس ويشوِّه ميولها «الطبيعية». وعلى كل حال، يسهل التعامل مع هذا النمط من الأنانية الفردية وغرورها بغية استغلالها لخدمة المجتمع. والمجتمع الاشتراكي هو في وضع ملائم للقيام بذلك.

أما في المجتمع الرأسمالي، فإن الاعتراف بالأداء أو الاعتبار الاجتماعي يحمل معنى اقتصادياً قوياً لأن الربح المالي هو مؤشِّر النجاح النموذج، وفقاً للمعايير الرأسمالية، ولأن معظم ما يسمى بأدوات الاعتبار الاجتماعي ستصير ممتلكات شخصية من النوع الذي لابدّ من شرائه ـ وبخاصة، البعد الاجتماعي الذي هو أكثر السلع الاقتصادية لطافةً. وطبعاً، اعترف الاقتصاديون بهذا الاعتبار أو القيمة المميَّزة للثروة الخاصة، وبصورة دائمة. وقد رآه جون ستيورات مل، وهو ليس ساحراً في التنبؤ أو الرؤية. ومن الواضح أن هذا يمثِّل أحد أهم الدوافع للأداء العالي.

لقد بيّنا في **القسم الثاني** أن التطوّر الرأسمالي نفسه يجنح إلى إضعاف ذلك الدافع للرغبة في الثروة مع غيرها كله.

لذا، لا تتطلّب الاشتراكية إعادة تقييم لقيم الحياة يقارب بمقداره التقييم الجاري، الآن، في الشريحة العليا كما يمكن أن تفعل منذ مئة عام. وعلاوةً على ذلك، فإن دافع الاعتبار يمكن تشكيله بواسطة إعادة إصلاح بسيطة: أي: قد يرضى الناجحون في أداء الأعمال بالامتياز الذي يجيز لهم أن يلصقوا طابعاً بريدياً قيمته بنس(*) على سراويلهم عن طريق تسلّمهم مليوناً كل عام، هذا إذا مُنح الامتياز باقتصاد حكيم. فلن يكون ذلك عملاً غير عقلاني.

(*) البنس (Penny) أصغر وحدة نقدية في النظام المالي الإنجليزي. ويقابله أصغر وحدة نقدية مستعملة في البلاد العربية مثل القرش أو الفلس، أو المِلّيم.

وذلك، لأنه لو افترضنا أن طابع البنس سيؤثّر تأثيراً إيجابياً، وكافياً في البيئة الاجتماعية، يجعلها تتحرك إلى السلوك سلوكاً محترماً لمن يلبسه، فإنه سيعطيه الكثير من المزايا التي بسببها يحصل على جائزة المليون في العام. ولا تضعف هذه الحجّة بالواقعة التي تفيد بأن مثل هذه الممارسة لن تحيي سوى وسيلة كانت قد استعملت في الماضي استعمالاً واسعاً وكانت نتائجها ممتازة. ولم لا؟ فتروتسكي ذاته قبل نظام العلَم الأحمر (Red Flag).

وبالنسبة إلى المعاملة التفضيلية بمفردات الدَّخل الواقعي، علينا أن نلاحظ، وقبل كل شيء، أنها، وبمقدار ما، مسألة سلوك عقلاني إزاء المخزون الموجود من المصادر الاجتماعية بمعزل عن ناحية الحافز. وكما إن خيول السباق وثيران الجوائز هي المشكورة والتي تتلقّى الانتباه الذي لا يُعقل ولا يمكن أن يكون حاصلاً لكل جواد وكل ثور، وكذلك، فإن الإنسان غير العادي الذي يقوم بعمل يستحق معاملةً تفضيليةً، إذا أُريد لقواعد العقلانية الاقتصادية أن تعمّ. وطبعاً، لا حاجةً لتعميمها. والمجتمع قد يختار تطبيق مثل عليا تحول دون ذلك، فيرفض أن ينظر إلى البشر مثل النظرة إلى الآلات. وكل ما يحق للاقتصادي أن يقول عنه هو أنه لا يجوز للمجتمع أن يتصرَّف وهو جاهل للواقعة التي تفيد بأن تلك المثل تكلّف شيئاً. وهذه النقطة ذات أهمية كبيرة.

وهناك عدد من المداخيل، العالية بما يكفي لإنشاء تعليق معاكس، لا تعطي من يتلقون منها أكثر من شروط الحياة والعمل ـ وهذه تشمل التحرر من المزعجات الصغيرة ـ التي تبقيهم في حالة مناسبة لنوع العمل الذي يقومون به.

هذه النقطة قد تمّ شرحها إلى الآن، وهي ستحلّ، في الوقت نفسه، وعلى الأقل جزئياً، مسألة توفير دوافع اقتصادية صرفة. ومرةً ثانيةً أعتقد، ومن منظور عقلاني، أن المجتمع الاشتراكي سيربح

كثيراً بتجاوزه الحدود التي يفرضها سباق الخيل أو الآلة. وأقول ثانيةً، إن سبب هذه التدفّقات، ناشئ، من جهة، من ملاحظة السلوك، ومن جهة أخرى، من تحليل الاقتصاد وحضارة الرأسمالية التي أخفقت في دعم النظرة التي تقول: إن الدافع الذي يمكن لمجتمع أن يستغلّه عن طريق المعاملة التفضيلية هو ناتج الحالات الرأسمالية. وهذا الدافع يدفع بقوة الجهد القيّم اجتماعياً. وإذا نفي كل فرصة من فرص الرضا، فإن النتائج ستكون أقلّ مما يمكن أن تكون، بالرغم من استحالة تقدير مقدارها، وبالرغم من أن أهمية هذا العنصر ستكون أقلّ كلما ازدادت سكونيّة العملية الاقتصادية عندما تنتصر الاشتراكية وتتسلّم السلطة.

ولا يعني هذا أنه لكي نوفي إمكانيات الدافع من هذا النوع حقها، فإن المداخيل الاسمية يجب أن تصل إلى مستوياتها العليا الحالية. وهي تشمل، في الوقت الحاضر، الضرائب، والتوفيرات. . . إلخ. وإن إلغاء هذه البنود يكفي، في ذاته، لإنقاص الأرقام، جذرياً، التي تسيء للعقلية البورجوازية الصغيرة في زماننا. وبالإضافة إلى ذلك، نقول، إن الناس في مستويات الدخل العليا، هم، وكما رأينا سابقاً، يُدرَّبون تدريباً متزايداً، على أفكار متواضعة، وإنهم في الواقع، يخسرون معظم الدَّخل الذي جرت العادة على استعماله لدعم الإنفاق على نظام رتب مثل رتبة السيد (Seignior)، وتظل أفكارهم متواضعة إلى ما قبل نجاح الاشتراكية.

ومن الطبيعي أن يستسلم فريسيّو الاقتصاد وقد صعقهم الرعب المقدَّس. ولفائدتهم، أتوسل القول بأن هناك وسائل جاهزة لكي نهدّئ من وساوسهم. وقد ظهرت هذه الوسائل في العالم الرأسمالي، لكنها تطوّرت تطوّراً عظيماً في روسيا. وهي جوهرياً، عبارة عن مجموعة من الدفعات، نوعها يشابه المال الليبرالي، مقابل ما يفترض

أن يكون نفقات القيام بواجبات معينة. إن مراتب الخدمة المدنية العليا، في معظم البلدان، تتلقى مدفوعات متواضعة جداً، وغالباً ما يحصل ذلك بطريقة غير عقلانية، وتتلقى المراكز السياسية الكبرى رواتب مالية صغيرة زخرفية. غير أن هذا هو جزئي في حالات كثيرة، على الأقل، وهو واسع جداً في بعض الحالات، فلا يقتصر التعويض على ألقاب الشرف، لكنه يشمل مساكن رسمية مزوّدة بمساعدين وعمال على حساب النفقات العامة، وعلاوات للضيافة «الرسمية»، واستعمال إمارة البحر واليخوت الأخرى، وتقدِمات مقابل الخدمة في مهمّات دولية أو في مراكز قيادة الجيش، وهكذا.

4 ـ الادِّخار والنظام

وأخيراً، نسأل: ماذا عن الوظائف التي تقوم البورجوازية بها، حالياً، والتي يتحتّم على النظام الاشتراكي أن ينتزعها منها؟ تحت هذا العنوان، سنناقش ظاهرتَي الادّخار والنظام.

بالنسبة إلى الظاهرة الأولى ـ وهي وظيفة تؤديها البورجوازية، بصورة كاملة، تقريباً، وبخاصة، مراتبها العليا ـ لن أجادل بالقول إن الادّخار هو غير ضروري ومضاد للمجتمع. كما إنني لن أطلب من القارئ أن يعتمد على ميل الأفراد من الرفقاء للادّخار. إن مساهمتهم لا تهمل لكنها غير كافية إلاّ إذا اعتبر الاقتصاد الاشتراكي اقتصاداً شبه مستقرّ. والأكثر كفاءةً، وكما رأينا، هو أن السلطة المركزية تقدر أن تفعل كل ما هو حاصل الآن غير الادّخار الخاص، عن طريق التوزيع المباشر لجزء من المصادر القومية لإنتاج معمل جديد ومعدّات جديدة. وقد تكون التجربة الروسية غير حاسمة في نقاط عدة، لكنها حاسمة في هذا الأمر. وقد فُرض التقشّف والشدّة بشكل يعجز عن فرضهما أي مجتمع رأسمالي. وفي مرحلة أكثر تقدّماً من

مراحل التطوّر الاقتصادي، لن تكون هنا ضرورة لفرض ذلك المقدار، وذلك لتأمين التقدّم بالسرعة الرأسمالية. وعندما بلغ الشّك الرأسمالي مرحلةً شبه مستقرّة، كان الادّخار الطوعي كافياً. ومع أن المسألة يمكن حلّها، دائماً، إلاّ أنه تبيّن، ومن جديد، أن أوضاعاً مختلفة تتطلّب أنواعاً من الاشتراكية مختلفة، وأن النوع الجميل لا ينجح إلاّ إذا لم يحسب حساب التقدم الاقتصادي، وفي مثل هذه الحالة لا يعود المعيار الاقتصادي ذا صلة، أو إذا اعتبر التقدم الاقتصادي قد قطع شوطاً كافياً فلا يحسب حسابه المستقبلي، بالرغم من تقديره في الماضي.

وبالنسبة إلى النظام، نقول: ثمَّة علاقة واضحة بين كفاءة الآلة الاقتصادية والسلطة المشرفة على الموظفين التي يضعها المجتمع التجاري بيد الموظِّف البورجوازي، وذلك عبر مؤسسات الملكية الخاصة والتعاقد «الحرّ». وليس ذلك بامتياز ممنوح للمالكين بغية استغلال غير المالكين. ووراء المنفعة الخاصة المباشرة هناك المصلحة الاجتماعية في الإدارة السلسة لجهاز الإنتاج. والآراء تختلف حول مدى خدمة المنفعة الخاصة المصلحة العامة، في وضع معيّن، ومقدار الظلم، الذي لا وظيفة له، والذي تصبّه طريقة التأمين على المصلحة العامة عند منفعة الموظِّفين الخاصة على المظلومين الخاسرين. أما، من الوجهة التاريخية فلا يوجد فرق في الرأي بالنسبة إلى وجود تلك المصلحة الاجتماعية، أو بالنسبة إلى الفعالية العامة لتلك الطريقة التي كانت، بالإضافة إلى ما تقدم، وبوضوح، الطريقة الوحيدة الممكنة، خلال حقبة الرأسمالية الثابتة على حالها. لذا، لدينا سؤالان لنجيب عليهما: هل تستمر تلك المصلحة الاجتماعية في البيئة الاشتراكية؟ وإذا كان ذلك سيحصل، فهل تتمكّن الخطة الاشتراكية من تأمين القدر المطلوب من السلطة، مهما كانت؟

ونرى من الملائم استبدال مصطلح السلطة بما يكمله وهو النظام السلطوي، الذي يعني العادة المغروسة في عقول الموظّفين في الشرطة والأمن، غير الأفراد الخاضعين للنظام أنفسهم، التي تفيد بإطاعة الأوامر وقبول الإشراف والنقد. وبهذا نميّز بين الانضباط الذاتي (أو ضبط النفس) ـ ملاحظين، جزئياً على الأقل، أنه راجع إلى التعرّض السابق، ومن زمن الجدود، للتأثير النظامي الانضباطي للسلطة ـ وبين الانضباط الجماعي الذي هو نتيجة ضغط رأي الجماعة على كل فرد من أفراد المجموعة، وهو يشبه السابق، جزئياً، في أنه يعود إلى التدريب السلطوي الذي تمَّ في الماضي.

والآن نذكر أن ثمّة واقعتين يمكن التوقّع بأن تؤدّيا إلى انضباط ذاتي أشدّ وإلى الانضباط الجماعي في النظام الاشتراكي. وهذه القضية، مثل قضايا كثيرة غيرها، أفسدتها الأفكار المثالية الحمقاء ـ مثل الصورة السخيفة غير المعقولة عن العمال التي تفيد بأنهم يتوصّلون عن طريق المناقشة الفكرية (عندما يرتاحون بعد الألعاب الممتعة) إلى قرارات ينهضون بعدها لتنفيذها بتنافس فرح. غير أن أشياء من هذا القبيل يجب ألاّ تعمينا عن رؤية الوقائع والاستدلالات من الوقائع التي تدعم توقّعات مرغوبة ذات طبيعة معقولة.

أولاً: سيقضي النظام الاشتراكي بالالتزام بذلك الولاء الأخلاقي الذي كان يُرفض، وبصورة متزايدة، في الرأسمالية. وهذه الحال، لا تحتاج إلى التأكيد على أنها ستعطي العامل موقفاً أكثر صحّية تجاه واجباته مما يمكن أن يكون له في ظل نظام لا يوافق عليه. وعلاوةً على ذلك، نقول، إن عدم قبوله بذلك النظام هو نتيجة للتأثيرات التي تعرَّض لها. وهو لا يوافق لأنه أُمر أن يقوم بذلك فإخلاصه بالأداء الجيّد وافتخاره به انتُزعا منه. ونظرته إلى الحياة، كلها، مشدودة بحبل عقدة الحرب الطبقية. وما دعوته، في مناسبة سابقة، المصلحة المنوطة به في الاضطراب الاجتماعي، ستختفي، وبمقدار

كبير ـ أو تُخفى كما سوف نرى حالياً ـ مع المصالح الأخرى التي كانت في عهدته. وطبعاً، لابدّ من أن نضع، مقابل ذلك، زوال التأثير الانضباطي الصادر عن مسؤولية الإنسان عن مصيره الاقتصادي الخاص.

ثانياً: إحدى المزايا الرئيسة للنظام الاشتراكي تَمثُل في الواقعة المفيدة بأنه يُظهر طبيعة الظواهر الاقتصادية بجلاء لا تخطئه العين، في حين أن وجوهها، في النظام الرأسمالي، مغطّاة بقناع مصلحة الربح. ويمكننا أن نفكّر كما نشاء بالجرائم والحماقات التي يرى الاشتراكيون أنها ارتُكبت خلف ذلك القناع، لكننا لا نستطيع أن ننكر أهمية القناع ذاته. وعلى سبيل المثال، لا يمكن أن يرتاب إنسان في مجتمع اشتراكي، في أن ما تحصل عليه الأمة من التجارة الدولية هو الواردات، وأن الصادرات هي الضحية التي يجب أن تحصل بغية إحداث الواردات، بينما نجد أن هذه النظرة العادية في المجتمع التجاري هي، وكقاعدة، مخفيّة عن إنسان الشارع، لذلك نجده يدعم، وبفرح، الخطط التي تضرّ به. أو نقول: إنه مهما كانت أعمال الإدارة الاشتراكية غير متقنة، فإن المؤكَّد هو أنها لن تدفع أيّ مكافأة لأي إنسان بقصد واضح هو جعله غير منتج. أو نقول، لن يقدر أي إنسان أن يفرّ من كلام لغو عن التوفير. لأن الخطة الاقتصادية، وهي أبعد بكثير من المسألة التي أمامنا، ستكون معقلنةً وسيحصل تجنّب لبعض أسوأ مصادر الهدر، وذلك، وببساطة نقول، لأن الأهمية الاقتصادية للمقاييس والعمليات ستكون واضحة ومباحة لكل رفيق. ومن بين الأمور الأخرى، نذكر أن كل رفيق يدرك الأهمية الحقيقية للملل في العمل، وبخاصة، أهمية الإضرابات. ولا يهمّ إذا كان لا يدين إضرابات الفترة الرأسمالية إدانةً **بعديّة** بشرط أن يستنتج أن الإضرابات «الآن» ليست إلاّ هجومات مضادة للمجتمع ولخير الأمة. وإذا أضرب، فإنه يكون قد فعل ذلك بضمير سيء

وسيواجه رفضاً شعبياً. ولن يظل هناك بورجوازيون بالمعنى الجيّد من كلا الجنسين، يرون الترحيب والتصفيق للمضربين ولقادة الإضراب أمراً مثيراً جداً.

5 ـ النظام السلطوي في الاشتراكية: درس من روسيا

غير أن هاتين الواقعتين تذهبان بنا إلى ما وراء الاستدلال الذي مفاده أنهما، ومهما كان مداهما، فإن زيادة في الانضباط الذاتي وزيادة في النظام التأديبي الجمعي سيكونان في المجتمع الاشتراكي، وبالتالي تكون الحاجة إلى نظام سلطوي أقل ممّا هو في مجتمع الرأسمالية المسربلة بالأغلال. كما إنهما تفيدان أن تطبيق السلطة للنظام، عند الحاجة، سيكون عملاً أكثر سهولةً[8]. وقبل أن أقدّم أسباب هذا الاعتقاد عليَّ أن أقدم أسباب الاعتقاد بأن المجتمع الاشتراكي لن يكون قادراً على الاستغناء عن النظام السلطوي.

وقبل كل شيء نقول: إنه طالما أن الانضباط الذاتي والنظام التأديبي الجمعي هما، وعلى الأقل بمقدار كبير، نتيجة تدريب سابق، وربما كان تدريب الأجداد، يقدمه النظام السلطوي، سوف يبليان إذا توقَّف ذلك التدريب لوقت كافٍ، بمعزل عما إذا كان النظام الاشتراكي يقدّم أو لا يقدّم أسباباً إضافية للمحافظة على نمط

---

(8) لا يمكن المبالغة بأهمية ذلك، إذا أمكن تأسيسه كتوقّع لبعض أنواع النموذج الاشتراكي، على الأقل. والمسألة ليست مقتصرة على أن النظام يحسِّن نوعية العمل، وإذا تطلّب الحال، كمية ساعات العمل. وبمعزلٍ عن ذلك، نقول، إن النظام يحسِّن نوعية العمل، وإذا تطلّب الحال، كمية ساعات العمل. وبمعزلٍ عن ذلك، نقول، إن النظام عاملٌ اقتصادي من الطراز الأول. وهو يزيّت دواليب الآلة الاقتصادية ويقلِّل كثيراً من الهدر والجهد الكلي في وحدة الأداء. ويمكن الارتقاء بكفاءة التخطيط والإدارة الجارية بخاصة إلى مستوى أعلى بكثير من أي شيء عملي حاصل في الأحوال الحاضرة.

السلوك المطلوب الذي يلائم الاعتبار العقلاني أو الولاء الأخلاقي للأفراد والمجموعات. ومثل هذه الأسباب وقبولها يشكلان عوامل مهمة في حثّ الناس على الخضوع للتدريب ولنظام من القوانين وليس تمكينهم من البقاء على المستوى بأنفسهم. وتكتسب هذه الناحية وزناً إذا فكّرنا أننا نفكّر بالنظام في رتابة وتيرة الأعمال في الحياة اليومية، غير الممجَّد بالحماسة، والمُضْجر في بعض التفاصيل إن لم يكن في جميعها، وأنَّ النظام الاشتراكي سيلغي بعض ضغط دافع البقاء الذي يُحفّز على الانضباط الذاتي في المجتمع الرأسمالي بصورة كبيرة، على الأقل.

ثانياً: يرتبط ارتباطاً وثيقاً بضرورة التدريب المتواصل للإنسان العادي، ضرورة البحث في الإنسان غير العادي الذي يقوم بالعمل. ومصطلح غير العادي لا يشير إلى حالات مرضيّة منعزلة وإنما إلى جماعة واسعة وذات آراء متطرفة قد تساوي 25 في المئة من عدد السكان. وبمقدار ما يكون الأداء غير العادي عائداً إلى عيوب أخلاقية أو إرادية، فإن توقّع اختفائه في الرأسمالية هو توقّع غير واقعي تماماً. والمشكلة العظمى والعدو الكبير للإنسانية، ألا وهو الفرد غير العادي، سيبقى هنا كما هو الآن. ولا يمكن التعامل معه بنظام جمعي غير مدعوم وحده ـ بالرغم من أن آلة النظام السلطوي يمكن إنشاؤها بحيث تعمل جزئياً على الأقل، عبر المجموعة التي يشكل غير العادي عنصراً فيها.

ثالثاً: مع أنه يمكن توقع زوال المصلحة المخوَّلة في الاضطراب الاجتماعي، بصورة جزئية، فهناك سبب للاعتقاد بأنها لن تختفي اختفاءً كلياً. وإن إثارة الاضطراب، وتشغيل عمال يقومون بأعمال متعددة يظلان يعنيان نجاحاً أو سبيلاً مختصراً إلى النجاح، ولن يكون ردّ الفعل الطبيعي للمثاليين والأنانيين أقلّ مما هو الآن، نعني ردّ فعل هؤلاء غير السَّعيدين بموقعهم أو بالأشياء عموماً.

وبالإضافة إلى ذلك، سيكون هناك الكثير لمحاربته في المجتمع الاشتراكي. وفي ما عدا الاحتمال الواضح للبقاء الجزئي لمصالح الأقسام ـ الجغرافية والصناعية ـ سيكون هناك صدام آراء، مثلاً، حول الوزن النسبي الذي يجب أن يُعطى للمتعة المباشرة مقابل مصلحة أجيال المستقبل، والإدارة التي تناصر قضية الأجيال قد تُواجَه بموقف لا يختلف كثيراً عن الموقف الحالي للعمال وللشعب عموماً تجاه الأعمال الكبرى وخطّتها التراكمية. وأخيراً وليس آخراً، إذا تذكّرنا ما قيل حول موضوع عدم التحديديّة الثقافية للاشتراكية، علينا أن ندرك أن عدداً من المسائل الكبيرة الخاصة بالحياة القومية ستكون مفتوحة كما كانت ولن يكون هناك سبب لتوقع توقّف الناس عن القتال في سبيلها.

والآن نقول، إننا، في تقييمنا لقدرة الإدارة الاشتراكية على أن تكون في مستوى الصعوبات التي يمكن أن تظهر تحت هذه العناوين الثلاثة، علينا أن لا ننسى أن المقارنة كانت مع الرأسمالية كما هي اليوم أو حتى مع الرأسمالية كما يمكن توقّعها أن تعمل في مرحلة من التفكك أكثر تقدماً. وعندما كنا نناقش أهمية التبعيّة التي لا ريب فيها داخل الشركة الفردية[9]، والتي أغفلها اقتصاديون كثيرون منذ زمن جيريمي بنثام، رأينا أن التطور الرأسمالي يميل إلى إتلاف قواعده الاجتماعية ـ البسيكولوجية. ولم يكن إطلاقاً، استعداد العامل لإطاعة الأوامر عائداً إلى الاعتقاد العقلي بفضائل المجتمع الرأسمالي أو إلى الإدراك العقلاني لأيّ فوائد تأتيه شخصياً. وقد كان عائداً إلى النظام الذي غرسه السلف الإقطاعي لسيّده البورجوازي. وقد نقل البروليتاريّون جزءاً من ذلك الاحترام إلى هذا السيّد ـ وليس كله ـ وهو الاحترام الذي حمله أجدادهم إلى أسيادهم الإقطاعيين، في كل

---

(9) انظر الفصل 11، ص 278 ـ 279 من هذا الكتاب.

الحالات العادية، كما إن خَلَف هؤلاء الأجداد سهَّلوا، وبمقدار أكبر، للبورجوازيين البقاء في السلطة، في القسم الأكبر من التاريخ الرأسمالي.

وبمحاربة الشريحة الحامية، وبقبول المساواة في الميدان السياسي، وبتعليم العمال أنهم مواطنون ذوو قيمة مثل أي إنسان آخر، خسرت البورجوازية تلك الأفضليّة وظلّت هنا، ولبعض الوقت، سلطة كافية، لتحجب التغيّر التدريجي لكن المتواصل الذي سيحلّ بالنظام في المعمل. وقد ولّى معظمه الآن.

وولّت معظم وسائل المحافظة على النظام، وأكثر من ذلك، زالت سلطة استعمالها. وزال الدعم الأخلاقي الذي يقدّمه المجتمع الذي جرت العادة أن يشمل الموظّف المصارع مخالفات النظام. وأخيراً، زال الموقف القديم لوكالات الحكومة ـ والذي كان نتيجةً لسحب ذلك الدعم الأخلاقي، ونستطيع أن نتتبَّع، خطوةً خطوة، الطريق الذي أدّى إلى الحياد إبتداءً من دعم السيّد، وعبر الفروق **الدقيقة** للحياد إلى دعم حق العامل لأن يُعتبر شريكاً مساوياً في الصفقات، ومن هنا إلى دعم نقابة العمال ضد الموظّفين وعمّال أفراد[10]. وتكتمل الصورة بموقف مسؤول العمل التنفيذي المأجور

---

(10) التسامح الذي وصل إلى حدّ تشجيع مثل هذه الممارسات كإدارة الإضراب يفيد كِسمَةٍ مفيدة في عملية لم تجرِ على خط مستقيم. والتشريع، الذي هو ممارسة أكثر علاقة بالإدارة، في هذه البلاد، ذو أهمية خاصة لأن المسائل التي يشملها قد وضعت بتأكيدات غير متساوية وذلك عائد إلى الواقعة التي تفيد بأن التغيرّ، بعد تأخيره لمدة طويلة، قد تجمع في وقت قصير. وإن غياب أي وعي عن إمكانية وجود مصالح اجتماعية أخرى لتهتم بها الحكومة في موقفها من مسائل العمال غير مصلحة الطبقة العاملة القصيرة المدى، هو ظاهرة مميّزة مثل التبنّي بنصف قلب المهم لتكتيكات الحرب الطبقية. ويمكن شرح الكثير من هذا بواسطة الشكل السياسي الخاص ولعدم إمكان أميركا تجميع البروليتاريا في منظمة فعّالة بأي طريقة أخرى. غير أن القيمة التوضحية للموقف العمالي الأميركي لا تبطل، مع ذلك.

الذي يعرف أنه إذا ادّعى بأنه يقاتل لمصلحة عامة فإنه لن يثير سخطاً بل مرحاً صاخباً، هذا المسؤول سوف يستنتج أن الأسعد له أن يكون ممتدحاً لتقدّمه ـ أو للذهاب في عطلة ـ من أن يجلب على نفسه العار أو الخطر بقيامه بما لا يقبل أحد بأنه واجب عليه.

وبالتفكير في حالة الأشياء هذه، نحن لسنا بحاجة لأن نرسم الميول المتواجدة فيها والموجودة بعيداً في الأمام لكي نتصوّر المواقف التي تكون الاشتراكية فيها الوسيلة الوحيدة لإعادة النظام الاجتماعي. غير أن الواضح، وفي أي حال، أن الفوائد التي ستستحوذ عليها الإدارة الاشتراكية، من هذه الناحية، هي مهمة ولها وزن في ميزان كفاءات الإنتاج.

أولاً: سيكون بتصرّف الإدارة الاشتراكية أدوات نظام سلطوي أكثر بكثير مما يمكن أن يكون في حيازة أيّ رأسمالية، مرة ثانية. والتهديد بالصرف من الخدمة هو الأداة الوحيدة التي بقيت، عملياً ـ وهذا يوافق فكرة بنثام (Bentham) عن العَقد الذي يُعقد بطريقة عقلانية ويُحلّ من قِبل فرقاء متساوين اجتماعياً ـ واستعمال تلك الأداة محدَّد بصورة تقطع اليد التي تحاول استعمالها. غير أن الصرف من الخدمة قد يعني عند الإدارة الاشتراكية التهديدَ بالامتناع عن تقديم القوت الذي لا يمكن تأمينه عن طريق وظيفة بديلة. وعلاوةً على ذلك، نجد أنه، في حين أن القاعدة في المجتمع الرأسمالي تعني الصرف أو اللاشيء ـ لأن الرأي العام يرفض، مبدأياً، فكرة أن يكون لفريق من الفرقاء المتعاقدين حق التأديب العقابي للآخر ـ فإن الإدارة الاشتراكية قد تتمكن من تطبيق ذلك التهديد لأيّ درجة تكون معقولة، وتطبيق عقوبات أخرى، أيضاً. وفي عداد العقوبات الأقل قساوة من العقوبة المذكورة، توجد بعض العقوبات التي لا تتمكّن الإدارة الرأسمالية من استعمالها لافتقارها للسلطة الأخلاقية. وفي جوّ اجتماعي جديد، قد يكون للتحذير تأثير ليس له الآن.

ثانياً: قد تجد الإدارة الاشتراكية أن الأسهل لها هو استعمال ما تيسّر من أدوات النظام السلطوي ويكون في متناول يدها. وليس ثمّة حكومة لكي تتدخّل. والمفكرون، كمجموعة، لن يكونوا معادين، ومن منهم يكون معادياً سيمنعهم المجتمع الذي يعتقد بصحة معاييره. وسيكون مثل هذا المجتمع حازماً في توجيه الصغار، بخاصة، ونكرر القول، إن الرأي العام لن يؤيّد ما يعتبره ممارسة شبه جرمية. وسيكون الإضراب تمرّداً، في نظره.

ثالثاً: هناك دافع لدى المجموعة الإدارية لدعم السلطة أكبر بكثير مما هو موجود عند الحكومة في الديمقراطية الرأسمالية. وفي الوقت الحاضر نجد أن موقف الحكومات من الأعمال قريب من الموقف الذي نربطه، في الحياة السياسية، بالمعارضة: فهو نقدي، وتعنيفي، وغير مسؤول بصورة أساسية، ومثل ذلك لا يمكن أن يكون في الاشتراكية. وستكون وزارة الإنتاج مسؤولةً عن تشغيل الآلة. ومن المؤكّد أن تكون تلك المسؤولية سياسية فقط، وقد تخفي الخطابة الجيّدة آثاماً عديدة. ومع ذلك، فإن اهتمام المعارضة بالحكومة سيزول، بالضرورة، وسيحلّ محله دافع قوي لعملية ناجحة. ولن تعود الضرورات الاقتصادية أو العَوز مسألة مضحكة. ومحاولات شلّ العمليات ووضع الناس ضد عملهم سيعنيان هجوماً على الحكومة. ويمكن توقع ردّ فعل الحكومة على ذلك، فحصول ذلك معقول.

وكما كان الحال في قضية التوفير، نقول، إن الاعتراضات المختلفة التي يمكن إثارتها ضد التعميمات المستمدة من التجربة الروسية لا تبطل قيمة دروسها في أمر يقدم صعوبات أقلّ وليس أكثر في مجتمع أكثر نضجاً أو في مجتمع قريب من مجتمع اشتراكي عادي. وعلى العكس تماماً، ليس لدينا أمل في إيجاد مثل توضيحي أفضل للنقاط الرئيسة في الحجّة أعلاه.

لقد أتمّت الثورة البلشفيّة في عام 1917 خلخلة البروليتاريا الصناعية الصغيرة وذات الكثافة العالية في روسيا. وانطلقت الجماهير ولم يمكن السيطرة عليها إطلاقاً ووضعت موضع التنفيذ مفهومها لنظام الأشياء الجديد عن طريق المظاهرات التي لا حصر لها التي كانت من نوع العُطَل، وامتلاكها المعامل[11]. وقد قُبِلَت إدارة مجالس العمال أو إدارة نقابات العمال التي كانت تدار زمنها، من قِبَل قياديين كثيرين باعتبارها أمراً متوقَّعاً ونتيجة طبيعية. وقد تأمَّن حدّ أدنى من النفوذ للمهندسين وللمجلس الأعلى، بصعوبة، عن طريق تسوية تمّ التوصّل إليها في أوائل عام 1918، وهي التي شكّل عدم الرضا على فعاليتها أحد الدوافع الرئيسة للمبادرة في العمل بما سمي **الخطة الاقتصادية الجديدة** (New Economic Policy) في عام 1921. عندئذٍ، عادت نقابات العمال، ولبعض الوقت، إلى ممارسة ما يشبه الوظائف والمواقف التي كانت لها في الرأسمالية المسربلة بالأغلال. غير أن خطة السنوات الخمس، الأولى (في عام 1928) غيّرت كل ذلك، وبحلول عام 1932 أمسكت البروليتاريا الصناعية بيدها بصورة أكبر مما كان لها تحت حكم القيصر. ونجحت في كل ما أخفق فيه البلاشفة، منذئذ. وطريقة حدوث ذلك فيها درس عال ومفيد.

لم تقمع نقابات العمال، وعلى العكس من ذلك، فقد عزَّزتها الحكومة. وازدادت العضوية فيها بسرعة فائقة فكانت حوالي 17 مليوناً في أوائل عام 1932. وتطوّرت النقابات متحولةً من الدفاع عن مصالح المجموعة وعقبات للنظام والأداء، إلى الدفاع عن المصالح الاجتماعية وإلى أدوات للنظام والأداء، مكتسبةً موقفاً مختلفاً تمام

(11) مثل ظواهر انهيار النظام هذه حدث في معظم الحالات التاريخية فعلى سبيل المثال، كانت السبب المباشر لفشل التجارب شبه الاشتراكية التي جُرِّبت في باريس خلال ثورة عام 1848.

الاختلاف عن ذلك الذي ارتبط بنقابات العمال في البلدان الرأسمالية حتى أن بعض العمّاليين الغربيين رفض الاعتراف بأنها نقابات عمال، إطلاقاً. ولم تعد تعارض الصعوبات التي تطرأ على خطة التصنيع. وهي مستعدة لتمديد يوم العمل من دون تعويض إضافي. وأسقطت مبدأ الأجور المتساوية وناصرت نظام علاوات ودوافع أخرى للجهد عرف باسم (Stakhanovism) في الاتحاد السوفياتي. وهي أقرّت ـ أو قدّمت - حق الإداري بطرد العمال **بإرادته**، وأحبطت «مذهب الاجتماعات الديمقراطي» ـ أي ممارسة العمال في مناقشة الأوامر المتلقّاة وعدم تنفيذها إلاّ بعد الموافقة عليها ـ والتعاون مع «محاكم الرفقاء»، وتبنّت مسارات قوية ضد المتهرِّب من واجب العمل ومن هو دون السويّ بصورة متأصّلة. ولم يعد يُسمع شيء عن الحق في الإضراب والإشراف على الإنتاج.

والآن نقول، بعدم وجود صعوبة تتعلّق بكل هذا، من الوجهة الأيديولوجية. وقد نبتسم إزاء المفردات الغريبة التي تلصقُ بكل شيء لا يتفق مع مصلحة الحكومة في الاستعمال الكامل للعمل تهمةَ المضاد للثورة ولتعاليم ماركس. والواقع أنه لا يوجد شيء معاد للاشتراكية في ذلك الموقف: فمن المنطقي أن تزول، في الحرب الطبقية، الممارسات الاعتراضية، ويتغيرّ طابَع الاتفاقات الجمعية. ويخطئ النقّاد عندما يغفلون مقدار الانضباط الذاتي والانضباط الجمعي اللذين يطلقهما النظام واللذين يؤيّدان التوقعات التي شكلناها عن الموضوع. ولن يكون الخطأ أقل بإغفال الجزء الذي يلعبه، في الإنجازات، نوع النظام السلطوي، تلك الإنجازات التي يدعمها بقوة ويكملها بأنواع أخرى بقوة مماثلة.

لقد خضعت نقابات العمال إفرادياً وخضع، أيضاً، جهازها المركزي، أي المجلس العام، لإشراف ومراقبة الحكومة والحزب

الشيوعي. وما كان يوصف بأنه المعارضة العمالية في الحزب فقد قمع كما نقل من مراكزهم قادة العمال الذين ثابروا على إدراك مصلحة متميّزة للعمال. وهكذا، منذ التنظيم الجديد للحكومة في عام 1921، وبالتأكيد منذ عام 1929، لم تعد نقابات العمال في وضع تتمكن فيه من أن تقول أو تفعل أي شيء يضاد رغبات الهيئة الحاكمة. وقد صارت أدوات نظام سلطوي ـ وهذه واقعة توضح جيداً نقطة ذكرت من قبل.

ونضيف فنقول، إنه، وبالمقدار الذي يعود الموقف اللاصحّي للعامل من عمله إلى التأثيرات التي تعرَّض لها، فإنه من الجوهري ملاحظة الفرق العظيم الذي يكون إذا فرض حسّ الواجب والفخر بالأداء عليه بصورة دائمة بدلاً من أن يحصلا بالحوار معه بصورة متواصلة. والواقع يفيد بأن الدولة الروسية هي بخلاف الدولة الرأسمالية، في وضع يمكّنها من أن تفرض، في تعليم الصغار وتوجيههم، الانسجام مع الغايات والأفكار البنيوية، تزيد زيادةً لا قياس لها من قدرتها على خلق جوٍّ ملائم لنظام المعمل. ومن الواضح أن المفكرين لا يملكون الحرية للعبث بذلك. وليس هناك رأي عام لتشجيع المخالفات.

وأخيراً نقول، إن الطرد من العمل الذي يعني الحرمان والفاقة، والتنقلات التي تعادل الإبعاد، و«الزيارات» التي تقوم بها فرق الصدمات المفاجئة، وأحياناً يقوم بها رفقاء في **الجيش الأحمر** (Red Army)، هي عملياً، ومهما كان أساسها القانوني، وسائل مستقلة في أيدي الحكومة تحمي بواسطتها الأداء وهناك دافع لاستعمالها، والواقعة المسلَّم بها بصورة شاملة تفيد بأنها استعملت بطريقة لا إحجام يعتريها. والعقوبات التي لا يفكر الموظِّف الرأسمالي بتطبيقها حتى لو امتلك السلطة، يُرى وجهها متجهّماً وبصرامة من وراء كل

التقنيين البسيكولوجيين الألطف. إن المعاني الإضافية المشؤومة لكل هذا ليست بجوهرية لحجتنا، وليس هناك شيء شرير مشؤوم في ما أحاول أن أنقل. والأعمال الوحشية التي صُبَّت على الأفراد وعلى مجموعات بكاملها تعود، وبصورة كبيرة، إلى عدم نضج الوضع، وإلى ظروف البلاد ونوعية الموظّفين الحاكمين. وفي ظروف أخرى، وفي مراحل أخرى من التطوّر ومع وجود هيئة موظّفين حاكمة أخرى، لن تكون تلك العقوبات ضرورية. وإذا لم تكن هناك ضرورة لتطبيق أيّ عقوبات، فذلك أفضل. والنقطة هي أن نظاماً اشتراكياً واحداً، على الأقل، كان قادراً على تعزيز النظام التأديبي الجمعي وفرض النظام السلطوي. وما يهم هو المبدأ وليس الأشكال الخاصة التي اتّخذها في الممارسة.

وهكذا، نقول: إنه بمعزل عن مزايا وعيوب المخططات، فإن المقارنة مع الرأسمالية المغلولة لم تكن نتيجتها لغير صالح البديل الاشتراكي. ولابدّ من التأكيد، مرةً ثانيةً، أننا كنا نتكلم عن الإمكانيات فقط ـ بالرغم من أن كلامنا مختلف، بمعنى من المعاني، عن ذلك المتصل بمناقشتنا المخطط. ولابدّ لتلك الإمكانيات من افتراضات عديدة لكي تتحوّل إلى حقائق يقينية أو إلى احتمالات عملية، ولا شك في مشروعيّة تبنّي افتراضات أخرى تؤدي إلى نتائج مختلفة. والواقع أن ما نحتاجه هو أن نفترض، فقط، أن تعم تلك الأفكار التي تؤلف ما سميته الاشتراكية البسيطة لكي نقنع أنفسنا باحتمال فشل كامل ومضحك لسخافته. ولن يكون هذا الناتج هو الأسوأ. والفشل، الذي يتصف بذلك الوضوح إلى الحدّ الذي يبعث على السخرية، يمكن علاجه.

ونقول، إن الأكثر مكراً، وهو محتمل، هو الإخفاق غير الكامل الذي يمكن للتقنيين البسيكولوجيين السياسيين أن يجعلوا

الشعب يعتقد بأنه نجاح. وعلاوةً على ذلك، نقول، إن حدوث الانحرافات عن مخطط الآلة وعن مبادئ إدارة النظام ليس أقل احتمالاً مما هو في المجتمع التجاري، لكن قد تثبت أنها أشد خطورة وأقل قدرة على الإصلاح الذاتي. غير أن لمحات من القارئ يلقيها، مرة أخرى، على خطوات حجتنا، سوف تجعله قادراً، كما أظن، على اقناع نفسه بأن الاعتراضات التي تجد جذورها في هذه الفئة من الاعتبارات لا تفسد، جوهرياً، قضيتنا ـ أو نقول، بصورة أكثر دقةً، إنها لم تكن اعتراضات على الاشتراكية **بذاتها**، كما حددناها ضمن حدود قصدنا، وإنما كانت اعتراضات على الملامح التي تقدمها أنواع خاصة من الاشتراكية. ولا يمكن الاستنتاج منها أن القتال للاشتراكية لا معنى له أو أنه شرّير فما يمكن استنتاجه فقط هو الذي يفيد بأن القتال للاشتراكية لا يعني شيئاً محدَّداً إلاّ إذا رافقه إدراك لنوع الاشتراكية الذي ينجح. والسؤال عما إذا كان مثل هذه الاشتراكية متَّسقاً مع ما نعنيه عادةً، بالديمقراطية، هو مسألة أخرى.

الفصل التاسع عشر

الانتقال

1 ـ تمييز مسألتين مختلفتين

أعتقد أنه من المسلَّم به، ومن قِبل كل إنسان، وبخاصة من قِبل الاشتراكيين الأرثوذوكس، أن الانتقال من النظام الرأسمالي إلى النظام الاشتراكي سيطرح مسائل **فريدة من نوعها** مهما كانت الأحوال التي تحدث فيها. غير أن طبيعة وحجم الصعوبات المتوقَّعة يختلفان بصورة كبيرة وفقاً لمرحلة التطور الرأسمالي التي يتمّ فيها الانتقال، ونسبةً إلى الطرق التي تمكّن الجماعة التي تطبق الاشتراكية من استعمالها وترغب في استعمالها، الأمر الذي يجعلنا نقول، إنه من الملائم إنشاء حالتين مختلفتين بغية تصوير مجموعتين مختلفتين من الظروف. وهذه الوسيلة سهلة التطبيق، لوجود رابطة واضحة بين متى (الزمان) وكيف (الطريقة). ومع ذلك، ستكون معالجة الحالتين بالرجوع إلى الرأسمالية «المغلولة» المتطورة بصورة كاملة، فقط ـ ولن أهدر ما عندي من فسحة على الإمكانيات أو عدمها التي قدّمتها المراحل السابقة. ومن خلال هذا الأمر، سندعوهما حالتي التحول الاشتراكي الناضج والتحول الاشتراكي غير الناضج.

إن معظم حجّة القسم الثاني يمكن تلخيصها في القول الماركسي المفيد بأن العملية الاقتصادية تميل إلى أن تضفي على نفسها طابعاً اشتراكياً ـ وكذلك الروح الإنسانية. ونعني بذلك، أن الشروط التكنولوجية، والتنظيمية، والتجارية، والإدارية، والبسيكولوجية للاشتراكية تتجه نحو التحقق أكثر فأكثر. فلنتصوَّر، من جديد، حالة الأشياء التي تتلامح في المستقبل إذا برز ذلك الاتجاه. وباستثناء القطاع الزراعي، ستكون الأعمال من صناعية وتجارية بإدارة ومراقبة شركات تعاونية بيروقراطية قليلة العدد. والتقدم يتباطأ ويصير آليّاً ومخطَّطاً. ويتحول معدّل الفائدة إلى الصفر، ولا يكون ذلك مؤقتاً فقط أو بضغط من خطة الحكومة، وإنما بصورة دائمة لتضاؤل فرص الاستثمار. والملكية والإدارة الصناعيتان لا تعودان مشخّصتين ـ فالملكية تنحلّ متحوِّلة إلى مخزون سلع وحَمل سندات، والمسؤولون التنفيذيون يكتسبون عادات عقلية تشبه عادات الموظفين المدنيين. ودافع الرأسمالية يذوي وكذلك معاييرها. ويكون الاستدلال المفيد للانتقال إلى النظام الاشتراكي في مثل هذا الوقت المكتمل واضحاً. غير أن ثمّة نقطتين لابدّ من ذكرهما.

أولاً: سيكون الناس المختلفون ـ وحتى الاشتراكيون المختلفون ـ مختلفين في درجة مقاربتهم تلك الحالة، التي ستكون مقنعةً لهم، وفي تشخيصهم لدرجة المقاربة التي تمَّ الوصول إليها في أي وقت.

وهذا طبيعي تماماً، لأن التقدم نحو الاشتراكية الموجود في صميم العملية الرأسمالية يمضي بدرجات بطيئة ولن يصادف أي إشارة ضوئية من إشارات تنظيم السير، وكما يعرف الجميع، وبلا ريب، متى ستفتح الطريق. ويتسع مجال الخلاف الصادف في الرأي اتساعاً عظيماً بفضل الواقعة المفيدة أن شروط النجاح المطلوبة لا تحدث، بالضرورة، **بنسب متساوية**. وعلى سبيل المثال، قد تُقدَّم

حجّة معقولة تفيد بأن البنية الصناعية لهذه البلاد في عام 1913، منظوراً إليها في حدّ ذاتها، كانت أقرب إلى «النضج» مما كان في ألمانيا. ومع ذلك، فثمّة نفر قليل يشك بأنه لو حصل الإختبار في القطرين، فإن فرص النجاح ستكون أعظم بما لا يقاس عند الألمان ذوي الدولة المحطَّمة، الذين كانت تقودهم وتربّيهم على القيام بالواجب أفضل بيروقراطية شاهدها العالم ونقابات عمال ممتازة. غير أننا نقول، إنه، ما عدا الخلافات الصادقة في الرأي ـ بما في ذلك تلك الخلافات التي تُشرح بردّها إلى فروق في المزاج، مشابهةً لتلك التي تجعل الأطباء المتساوين في المقدرة والصدق مختلفين بالرأي في عملية جراحية ـ سيظل هناك، وبصورة دائمة، ريب ذو أساس قويّ، في وجود فريق من فريقَي المناقشة لا يريد أن يسلِّم بوجود النضج ولا يريد قبول ذلك أبداً، لأنه لا يريد الاشتراكية، والفريق الآخر يقول بوجود النضج تحت أي ظرف، مهما كان، ولأسباب قد تكون مستمدَّةً من أسس مثالية، وقد لا تكون.

ثانياً: حتى لو افترضنا الوصول إلى حالة من النضج لا يخطئها العقل، فسيظل الانتقال محتاجاً إلى عمل ويظل مقدِّماً عدداً من المسائل.

إن العملية الرأسمالية تشكِّل الأشياء والنفوس لهدف الاشتراكية. وفي الحالة النهائية قد تفعل ذلك بصور كاملة فلا تعود الخطوة الأخيرة أكثر من مسألة صورية. غير أنه، حتى عندئذٍ، لن يتحوّل النظام الرأسمالي إلى النظام الاشتراكي من تلقاء نفسه. ومثل هذه الخطوة النهائية، أي التبنّي الرسمي للاشتراكية بوصفها قانون حياة المجتمع، تبقى خطوة لابدّ من اتخاذها، ولنقُل، على صورة تعديل دستوري. وعلى كل حال، لن ينتظر الناس، في الممارسة، ظهور الحالة النهائية. ولن يكون فعلهم ذلك عقلانياً، لأن النضج، وبالنسبة

إلى كل النوايا والمقاصد، سيتم الوصول إليه في وقت لم تختف فيه بعد المصالح والمواقف الرأسمالية اختفاءً كاملاً من كل زاوية وصِدع في البنية الاجتماعية. وعندئذٍ سيكون إنجاز التعديل الدستوري أكثر من مجرد عمل صوري. وسيكون هناك بعض المقاومة وبعض الصعوبات للتغلّب عليها، وقبل النظر في هذه، لنقدِّم تمييزاً آخر.

بصورة أساسية نقول، إن الأشياء والنفوس تشكل نفسها للاشتراكية بطريقة أوتوماتيكية، أي، بمعزل عن إرادة أي إنسان وأي تدابير تؤخذ لحصول تلك النتيجة. غير أن تلك العملية تنتج، ومن بين أشياء أخرى، أيضاً، تلك الإرادة وبالتالي التدابير ـ أي التشريعات، والأعمال الإدارية... إلخ. وإن المجموع الكلي لتلك التدابير هو جزء من خطة التحول إلى الاشتراكية التي يجب التفكير بأنها ستستغرق زمناً طويلاً، وفي كل الأحوال، نقول، عقوداً عديدة. غير أن تاريخها ينقسم، طبيعياً، إلى قسمين يفصلهما مرسوم تشريعي يتبنّى النظام الاشتراكي وتنظيمه. وقبل ذلك المرسوم، تكون خطة التحول إلى الاشتراكية إعداديّة ـ سواء أكانت بقصد أو من غير قصد، لكن بعد ذلك، يكون المرسوم تأليفيّاً. وستكون هناك مناقشة قصيرة فقط للقسم الأول في نهاية هذا الفصل. أما الآن فسوف نركّز على القسم الثاني.

2 ـ تطبيق الاشتراكية في حالة النضج

في حالة التحوّل الاشتراكي الناضج، لن تكون الصعوبات التي سيكون من أول مهامّ «التحول الاشتراكي بعد المرسوم» معالجتها من النوع الذي يمكن التغلّب عليه فقط، بل لن تكون خطيرة جداً. والنضج يتضمّن أن تكون المقاومة ضعيفة، وأن تعاون القسم الأكبر من **جميع** الطبقات سيكون وشيكاً ـ وأحد علاماته هو، وبالضبط،

إمكانية تنفيذ التبنّي بواسطة تعديل دستوري، أي، بطريقة سلمية من غير خرق في الاستمرارية القانونية. **فالافتراض** (Ex hypothesi) هو أن الناس سيفهمون طبيعة الخطوة وأن معظم أولئك الذين لا يحبّونها سيمنحونها موقفاً **متسامحاً** (Tolerari posse). ولن يكون أحدٌ منذهلاً أو شاعراً بأن العالم يَضُجّ في أذنيه وحولها.

وحتى لو كان ذلك كذلك، لن يكون هناك إمكانية لحدوث ثورة ورقةٍ غير محسوبة. غير أن خطر حدوث ذلك ليس بجسيم. ولن يضعف فرصة الدافع إلى الثورة، فقط، الغياب الكامل أو التقريبي للمقاومة المنظمة، من جهة، وغياب الاهتياج العنيف، من جهة أخرى، وإنما، أيضاً، وجود مجموعة من الرجال المجرّبين والمسؤولين المستعدِّين لوضع الخوذ على رؤوسهم، والقادرين والراغبين في حفظ النظام واستعمال الطرق العقلانية التي تخفّف من الصدمة. وسيساعدهم شعب حسن التدريب وبيروقراطيات الأعمال التي تعوّدت على قبول الأوامر من السلطة الشرعية مهما كانت، والتي هي ليست منحازةً كثيراً للمصالح الرأسمالية، على أي حال.

وللبداية، سوف نبسِّط مسائل الانتقال الموجودة أمام الوزارة الجديدة أو المجلس المركزي بالطريقة ذاتها التي بها بسّطنا مسائلها الدائمة، نعني بالافتراض أن أعضاء المجلس سيتركون المزارعين وحدهم، وبصورة جوهرية. وهذا لن يزيل صعوبةً قد تكون قاتلة ـ ذلك، لعدم وجود مكان آخر تكون فيه مصلحة الملكية حيّة بمقدار ما هي حيّة بين المزارعين والفلاّحين، وعالم الزراعة ليس مأهولاً في كل مكان بفلاحين **روس** ـ لكنه سيجلب دعماً إضافياً، ذلك، لأن لا أحد يكره الصناعة الكبيرة، وتحديداً، المصلحة الرأسمالية، كما يكرهها المزارع. كما يتوقع من المجلس المركزي، أيضاً، أن يستميل أناساً من عدد أقل ومن أنواع أخرى: ويمكن أن يُسمح لصاحب

الحرفة الصغير، الموجود حول الصناعات الاشتراكية، ولوقت ما على الأقل، أن يقوم بعمله طلباً للربح، كما يسمح لتاجر المفرَّق المستقل بالبيع كما يفعل بائع التبغ، اليوم، في الأقطار التي تحتكر فيها الدولة التبغ ومنتوجاته. ومن الطرف الآخر للميزان نقول، إن المنافع الشخصية للإنسان الذي يحسب عمله بأنه فرديّ ـ لنقل مثل النوع التنفيذي ـ يمكن الاهتمام به بسهولة، وفقاً للخطوط التي تمّت الإشارة إليها قبلاً، وذلك، بغية تجنّب أي توقّف مفاجئ في عمل الآلة الاقتصادية. وطبعاً، نقول، إن التأكيد القوي المتطرّف على مُثل المساواة قد يُفسد كل شيء.

ماذا يمكن أن يُقال عن الفائدة الرأسمالية؟ يمكننا، في اكتمال الوقت، وكما أشرنا أعلاه، أن نساويها بفائدة المخزون السِلَعي وحَملَة السندات ـ وحَمَلة السندات يمثلون أيضاً حملة خطط الرهن العقاري وخطط التأمين. وبالنسبة إلى الاشتراكي الذي لا يعرف إلاّ **كتابه المقدّس** (Holy Writ) والذي يرى أن هذه المجموعة مؤلفة من نفر قليل من كسالى ذوي ثروات كبيرة، هناك مفاجأة، وهي: في حالة النضج قد تشمل هذه المجموعة أكثرية جمهور الناخبين التي، عندئذٍ، لن تؤيّد إلاّ قليلاً الاقتراحات المستهدفة مصادرة طلباتهم، مهما كانت صغيرة، على المستوى الفردي. غير أن الفرق هو في ما إذا كان النظام الاشتراكي يتمكّن أو «يجب عليه» أن يصادرها من دون تعويض. وكل ما يهمنا أن فعل ذلك لن يكون لضرورة اقتصادية، وإذا قرّر النظام المصادرة، فإن ذلك سيكون الخيار الحر للمجتمع، ولنقل، تطبيقاً للمبادئ الأخلاقية التي قد يتبنّاها، وليس لعدم وجود سبيل آخر. لأن دفع فوائد السندات والرهنيَّات التي يملكها الأفراد مضافاً إليها دفع مطالب العقود مع شركات التأمين، ودفع، محلّ الحصص، فوائد السندات التي ستصدر لحاملي السندات السابقين،

من قبل المجلس المركزي - بحيث إن حَمَلَة السندات أولئك، وهم يخسرون قوة أصواتهم الانتخابية، يظلّون مستبقين دخلاً مساوياً، تقريباً، لمعدّل حصص سابق مختار وملائم - نقول، إن كل ذلك، وكما تبيّن بلمحةٍ نلقيها على الاحصائيات ذات الصلة، لا يشكل عبئاً لا يُحتمل. وإذا استمرّت الدولة الاشتراكية في الاستفادة من التوفيرات الخاصة، فيجب أن تكون خطةً عليها أن تتحمل مسؤوليتها. ويتحقق تحديد الزمن بتحويل جميع هذه المدفوعات إلى مرتّبات سنوية لها نهاية أو باستعمال ملائم لضرائب الدخل والوراثة التي ستقدم خدمتها الأخيرة قبل أن تختفي، وإلى الأبد. ذلكم يصف كفايةً، كما أظن، طريقة سهلة لعملية «التحول الاشتراكي بعد المرسوم» التي يمكن أن نتوقع أن تقوم، في ظل الظروف المتصوَّرة، بمهمة الانتقال بثبات وأمان، ورفق، وبأقل خسران للطاقة وأقل ضرر للقيم الثقافية والاقتصادية. وإدارات المؤسسات الاقتصادية والتجارية الكبرى لن تُستبدل إلاّ في حالات وجود مبرّرات محدَّدة للاستبدال. وإذا بقي، في لحظة الانتقال، تعاونيات خاصة بين الشركات التي ستحول إلى الاشتراكية، فسوف تُحوّل، **أولاً**، إلى شركات ثم تُصيَّر اشتراكيةً مثل غيرها. وطبعاً، سوف يُحَظّر تأسيس شركات جديدة. وبنية العلاقات ما بين المؤسسات التعاونية - وبخاصة الشركات المهيمنة(*) سوف تُعَقلن، أي، تختزل إلى تلك العلاقات التي تخدم الكفاءة الإدارية. والمصارف ستحول إلى مكاتب فرعية للمؤسسة المركزية، ولن تحتفظ وهي بهذا الشكل، ببعض وظائفها الميكانيكية فقط - وعلى الأقل، بجزء من مسك الدفاتر التي سَتُنقل، وبالضرورة إليها - وإنما ببعض السلطة على الإدارات الصناعية، أيضاً، التي

(*) الشركة المهيمنة شركة تملك جزءاً من أسهم شركة أخرى أو جميع أسهمها لكي تسيطر عليها.

ستتَّخذ صورة منح «الاعتمادات» ورفضها، وإذا حدث هذا كذلك، فإن المصرف المركزي سيترك ليكون مستقلاً عن وزارة الإنتاج ويصير نوعاً من المشرف العام.

وهكذا، يتصرّف المجلس المركزي ببطء في البداية، وتدريجياً يتسلّم زمام الحكم من دون حدوث أيّ هزّة، والنظام الاقتصادي سيجد وقتاً ليستقر ويمارس مسؤولياته بينما تُحلّ المسائل الصغيرة الطارئة على عملية الانتقال واحدةً واحدة. ويحصل تعديل ضئيل ضروري للإنتاج في البداية ـ ما يعادل خمسة في المئة من الناتج الكلي في الخارج. ولن تتأثَّر بنية الطلب تأثّراً حسّياً كبيراً، إلاّ إذا أكّدت أفكار المساواة نفسها بأقوى مما افترضت. ونقل الأشخاص، المحامين على سبيل المثال، إلى وظائف أخرى، سيكون على نطاق واسع، وهذا صحيح، وذلك، لوجود وظائف في الصناعة الرأسمالية لم تعد مطلوبة في الاقتصاد الاشتراكي. غير أن هذا أيضاً لن يخلق صعوبة خطيرة. أما المسائل الكبرى المتعلقة بإزالة وحدات الإنتاج تحت العادية، والتركيز الإضافي على الفرص الأفضل، والعقلنة المحلية مع إعادة التوزيع العَرَضي للسكان، ووضع معايير لِسلع الاستهلاك والإنتاج. . . إلخ، فقد تظهر، أو لا حاجة لأن تظهر، قبل أن يستوعب النظام التغيرّ العضوي ويعمل بيسر على الخطوط القديمة، ففي اشتراكية من هذا القبيل يمكن التوقع توقعاً معقولاً أنه سيحقق، في مجرى الزمن، كل إمكانيات الأداء العالي الموجودة في صميم مخطَّطه.

3 ـ تطبيق الاشتراكية في حالة عدم النضج

1 ـ ليس مثل ذلك التكهّن ممكناً في الحالة الثانية، حالة التبنّي غير الناضج لمبدأ الاشتراكية. وقد تُعرف هذا الحالة بأنها الانتقال من

النظام الرأسمالي إلى النظام الاشتراكي الذي يحصل في وقت يمكن للاشتراكيين فيه أن يسيطروا على الأدوات المركزية للدولة الرأسمالية بينما الأشياء والنفوس لم تتم تهيئتها بعد. ولأكرّر القول بأننا لن نناقش أوضاعاً هي من عدم النضج لدرجة أن الأمل في النجاح سيبدو رائعاً في نظر أي شخص عاقل بينما محاولة التغلّب على السلطة لا تتعدّى محاولة انقلاب مسلح مضحكة. لذا، لن أناقش لصالح الفكرة التي تفيد بأن التطبيق الاشتراكي غير الناضج لا محالة من أن ينتهي بخيبة أو أن الترتيب الناجم محتوم له أن ينهار. وما فتئت أتصوّر الرأسمالية الحاضرة المغلولة والتي بالنسبة إليها يمكن طرح المسألة بصورة معقولة، على الأقل. وفي مثل هذا الوضع، من المحتمل طرحها بصورة مبكرة أو متأخرة. والوضع البعيد هو الذي يصبح مفضَّلاً أكثر من سواه نسبةً للمطامح الاشتراكية. ويظل الأهم معرفة أن الأوضاع القريبة قد تحدث ـ والوضع الألماني في عام 1918 وعام 1919 مثَل صالح، وبعض الناس يشير، أيضاً، إلى الوضع الأميركي في عام 1932 ـ وفي حال حدوثها فإن شللاً مؤقتاً، سيصيب الشرائح الرأسمالية وأدواتها، يقدّم فرصاً مغرية.

2 ـ أما ماذا يعني عدم الاستعداد أو عدم نضج الأشياء والنفوس، فإننا نقول: إن القارئ يمكنه، وبسهولة، أن يعرف ذلك بالعودة إلى صورة الوضع الناضج الذي تمَّ رسمه في صفحات قليلة سابقة. ومع ذلك، أرغب أن أضيف لمسات قليلة تختص بالحالة الخاصة لهذه البلاد في عام 1932.

كانت هناك فترة نشاط صناعي قوي ـ مع أنه لم يكن غير عادي بلغة معدّلات التغير ـ قد سبقت ركوداً اقتصادياً وكان عنفه ذاته شاهداً على حجم التعديلات اللازمة لنتائج «التقدم». ومن الواضح أن ذلك التقدم لم يكتمل، في الخطوط الرئيسة ـ يكفي أن نشير إلى ميادين

نشر الكهرباء في الريف، وكهرباء المنزل، وإلى جميع الأشياء الجديدة في الكيمياء، وإلى إمكانيات الفتوح في صناعة البناء. لذا، فالخسارة الكبيرة في طاقة عمل المقاولات، وفي الكفاءَة الإنتاجية، وفي الرخاء المستقبلي للجماهير كان من الممكن التنبؤ بها، وبثقة، من بيروقراطية الاشتراكية. وإنه لأمر مضحك أن نعرف أن الرأي العام الذي نقله الشعب والمفكرون ذوو الميول الاشتراكية في جوّ هستيريا الركود كان مخالفاً. وهذا يعود إلى تشخيص البسيكولوجيا الاجتماعية لذلك الوضع، وليس لتأويله الاقتصادي.

وظهر عدم النضج، أيضاً في التنظيم الصناعي والتجاري. ولم يقتصر الأمر على واقعة أن عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة ظل كبيراً، وأن تعاونها في الروابط التجارية ناقصاً بل إن تطور الأعمال الكبيرة ذاته، بالرغم من أنه كان موضع تساؤل لا نقدي وعداوة، لم يتقدم كفايةً، لجعل تطبيق طريقتنا في الاشتراكية في حرز أمين، وميسَّرة. وإذا رسمنا خط الأعمال الكبيرة عند الشركات التي تملك موجودات بقيمة 50 مليوناً من الدولارات، عندئذٍ، سنجد أن 53,3 في المئة فقط من المجموع القومي كان مملوكاً من التعاونيات الكبرى، وفقط 36,2 في المئة إذا استثنينا المال والمنافع العامة، و46,3 في المئة في قسم السلع المصنوعة من المواد الخام[1]. غير أن الشركات التعاونية الأصغر من ذلك لا تجنح بنفسها نحو الاشتراكية بسهولة، ولا يتوقع منها أن تعمل في ظلّها، بصورتها القائمة. ومع ذلك، إذا نزلنا إلى حدّ العشرة ملايين من الدولارات، فلن نجد أكثر من 67,5 في المئة، و52,7 في المئة، و64,5 في المئة على التوالي. وإن المهمة التي تعني «الاستيلاء» على أداة مبنيّة مثل ذلك ستكون

(1) انظر: W. L. Crum, «Concentration of Corporate Control,» *Journal of Business*, vol. 8, p. 275.

أمراً مرعباً. والأكثر إرعاباً العمل على تشغيلها وتحسينها، والذي لن يواجه بيروقراطية ذات خبرة وبقوة عمل ذات تنظيم ناقص، وتُقاد بصورة منفلتة.

والنفوس هي أقل استعداداً من الأشياء. وبالرغم من الخضّة التي صدرت عن الركود الاقتصادي، لم يفكر ويشعر رجال الأعمال وحدهم، وإنما جزء كبير جداً من العمال والمزارعين أيضاً، بمفردات النظام البورجوازي، ولم يملكوا، في الواقع مفهوماً واضحاً عن أيّ بديل، وبالنسبة إليهم، بقي مفهوم التحوّل الاشتراكي، وحتى ما هو أقل منه، مفهوماً «غير أميركي». ولم يكن هناك حزب اشتراكي فعّال، ولا دعم مهم عددياً لأيّ من المجموعات الاشتراكية الرسمية ما خلا الشيوعيين ذوي المذهب الستاليني. وكان المزارعون يمقتون الاشتراكية مقتاً يقارب مقتهم الأعمال الكبرى، عموماً، أو سكك الحديد، بخاصة، بالرغم من تجشّم كل عناء لطمأنتهم. وفي حين كان الدعم ضعيفاً وكثير منه كان ذا مصلحة صارخة أو كان فاتراً، فإن المقاومة كانت قوية. وهي مقاومة الناس الذين شعروا شعوراً صادقاً أن ما كانوا يفعلونه لا أحد يفعله، ولا تفعله الدولة، وأنهم، بمقاومتهم لا يقاتلون لمصالحهم فحسب، وإنما للخير العام ـ للنور المطلق ضد الظلام المطلق. وكانت البورجوازية في حالة خسران لحيويتها، لكنها لم تخسرها كلياً. وكان بإمكانها المقاومة بضمير نقيّ وأن تكون في وضع يمكنها من أن ترفض الموافقة والتعاون. وكان أحد مظاهر الوضع الممكنة ضرورة استعمال القوة ضد المجموعات والطبقات، وليس ضد أفراد منعزلين، والإمكانية الأخرى استحالة تبنّي المبدأ الاشتراكي عن طريق تعديل دستوري، أي، من غير تصدّع في الاستمرارية القانونية، نعني: البرنامج الجديد يمكن أن يؤسَّس بثورة، وليس بسفّاح متعطش للدماء. هذا المثل الخاص عن الوضع غير الناضج مفتوح للاعتراض المفيد أنه يدخل

في صنف الحالات الميؤس منها بصورة غير معقولة. غير أن الصورة تجمع وتوضح الملامح الرئيسة التي تعرضها كل ظاهرة اشتراكية غير ناضجة، لذا، فهي تخدم أهداف مناقشة الحالة العامة.

طبعاً، هذه الحالة هي الحالة التي كان الاشتراكيون الأرثوذوكس يفكرون بها، والذين عجز معظمهم عن التفكير بما هو أقل فتنةً من المشهد الاستعراضي الذي يظهر فيه القديس جورج البروليتاري ذابحاً التنّين الرأسمالي. ليس بقاء الأيديولوجيا الثورية البورجوازية المبكرة غير السعيدة هو سبب درسنا للنتائج التي نجمت من اجتماع الفرصة السياسية وعدم الاستعداد الاقتصادي، وإنما السبب يَمثُل في أن المسائل التي تميّز فعل التطبيق الاشتراكي، كما هو مفهوم، عادةً، لا تطرح إلاّ في هذه الحالة.

3 ـ إذن، لنفترض أن الشعب الثوري استولى على المكاتب المركزية للحكومة، وللأحزاب غير الاشتراكية، وللصحافة غير الاشتراكية... إلخ. ووضع فيها رجاله ـ وفي الثورة البلشفية صارت عبارة، الشعب الثوري، نوعاً من اللقب الرسمي مثل عبارة، معظم المَلِك المسيحي. وإن موظفي هذه المكاتب وموظفي الشركات الصناعية والتجارية سيُدفعون جزئياً، **وافتراضياً** (ex hypothesi) إلى تعاون قسري وجزئياً يُستبدلون بقادة عمال ومفكرين ينطلقون من المقهى إلى تلك المكاتب. وسوف نسلِّم للمجلس المركزي بشيئين، هما: جيش أحمر له من القوة ما يكفي لقمع المقاومة المفتوحة، وقمع ظواهر التطرف ـ التطبيق الاشتراكي الوحشي بخاصة[2] ـ بإطلاق النار يميناً ويساراً من غير انحياز، والشيء الثاني حسّ كافٍ

(2) الظواهر الاشتراكية الوحشية - وهو مصطلح اكتسب وضعاً رسمياً - هي محاولات العمال في كل معمل للحلول محل الإدارة، ومعالجة الأمور بأيديهم هم. وهذه الظواهر تمثِّل الكابوس عند كل اشتراكي مسؤول.

لترك الفلاحين والمزارعين وحدهم بالطريقة التي تمّت الإشارة إليها، أعلاه. ولا يوجد رأي يختص بدرجة العقلانية أو الإنسانية في معاملة الأعضاء الذين كانوا في الشرائح الاجتماعية الحاكمة.

والواقع هو أنه يصعب رؤية طريقة معاملة غير أكثر المعاملات قساوة في تلك الظروف. والناس الذين يعرفون أن عملهم الذي لا يعتبره خصومهم إلاّ عدواناً شريراً، وأنهم في حالة خطر مواجهة مصير كارل لايبنخت (Karl Liebknecht) وروزا لوكسمبورغ (Rosa Luxemburg) سوف ينساقون إلى مسارات عنيفة عنفاً يتعدّى أي قصد أصلي. إن هؤلاء لا يقدرون أن يسلكوا بضراوة جرمية تجاه الخصوم الذين سيعتبرونهم مجرمين متوحشين - هؤلاء الخصوم الذين مازالوا يمثلون النظام القديم وأولئك الخصوم الذين يشكلون الحزب اليساري الجديد الذي لا يستطيع الفشل في الظهور. وعلى كل حال، لا العنف ولا القسوة المفرطة يحلاّن المسائل. وماذا على المجلس المركزي أن يفعل سوى التشكّي من التخريب وطلب قوات إضافية للتعامل مع المتآمرين والهدّامين؟

وأول ما يجب فعله هو التسبّب بالتضخم المالي، ويجب الاستيلاء على المصارف وجمعها أو تنسيقها مع وزارة المال، ويجب على مجلس الوزراء أن يخلق ودائع وأوراق مالية مستعملاً الطرق التقليدية بقدر الإمكان. وأنا أعتقد أن ظاهرة التضخم المالي لا مفرّ من وقوعها، لأنه بقي عليّ أن أقابل الاشتراكي الذي ينكر أنه في الحالة، التي هي تحت المناقشة، ستشلّ الثورة الاشتراكية، ولو وقتياً، العمليةَ الاقتصادية أو أن النتيجة ستكون مفيدة أن وزارة المالية والمراكز المالية ستنقصها الوسائل الجاهزة، في تلك اللحظة. ولأن النظام الاشتراكي الخاص بمسك الدفاتر ووحدات الدخل لم يدخل، بعد، نظام العمل لذا، لن يبقى شيء ما عدا خطة مماثلة لتلك التي

كانت في ألمانيا خلال الحرب العالمية الأولى وبعدها أو التي كانت في فرنسا خلال ثورة عام 1789 وبعدها، على الرغم من الواقعة المفيدة بأنه، في تلك الحالات، كان، وبالضبط، عدم الرغبة في الخروج على نظام الملكية الخاصة وعلى طرق المجتمع التجاري، هو الذي فرض التضخم لوقت طويل، وهذا الفرق لا أهمية له بالنسبة إلى «اليوم بعد الثورة الاشتراكية» عندما لا يكون شيء قد أخذ شكلاً.

لابدّ من الإضافة والقول بوجود دافع آخر للمباشرة بهذا المسار، بالإضافة إلى الضرورة. والتضخم، في حدّ ذاته، هو وسيلة ممتازة لتلطيف صعوبات انتقالية معينة، وفي مصادرة جزئية للملكية. وبالنسبة إلى الدافع **الأول**، فإن الواضح هو أن الزيادة المتطرفة في معدلات الأجور النقدية تفيد، ولوقت، في صدّ انفجارات غضب ممكنة عند هبوط المعدّلات الواقعية للأجور، الذي لابدّ من فرضه، مؤقتاً، على الأقل. وبالنسبة إلى الدافع **الثاني**، فإننا نقول: إن التضخم يجرِّد مالك المال من ماله بطريق بسيطة سارّة. وقد يتمكن المجلس المركزي من أن يسِّهل المسألة لنفسه عن طريق دفع مالكي الرأسمال الواقعي ـ مثل المعامل وما شابه ـ أي مقدار من التعويضات إذا قرّر، وفي الوقت نفسه، أنها ستفقد قيمتها قبل انقضاء وقت طويل. وأخيراً، يجب أن لا ننسى أن التضخم يدكّ، وبقوة، سدود العمل الخاص التي قد تكون بقيت في تلك اللحظة. لأن لا شيء يفسد النظام القائم مثل التضخم المالي، كما أشار إلى ذلك لينين (Lenin) عندما قال: «لكي تدمرِّ المجتمع البورجوازي ما عليك إلاّ أن تفسد ماله».

4 ـ الشيء **الثاني** الذي يجب عمله هو تطبيق الاشتراكية. وتبدأ مناقشة المسائل الانتقالية من النزاع الجدلي القديم الذي اندلع بين

الاشتراكيين أنفسهم - وبكلام أكثر دقة، نقول، بين الاشتراكيين ومن يطلق عليهم، بطريقة ملائمة أكثر، اسم العمّاليين - ودار حول مسألة تطبيق الاشتراكية بكاملها أو دفعة واحدة مقابل تطبيقها بطريقة جزئية أو بالتدرّج. كثيرون من الاشتراكيين فكّروا بتأييد الخيار الأول تحت أي ظرف معتبرين نقاوة الإيمان والاعتقاد الصادق بفعالية النعمة الاشتراكية، واحتقار العمّاليين ذوي الرُّكب الرخوة الذين تعيقهم، في هذه المسألة وفي مسائل أخرى، أكثر البقايا غير الملائمة من الشعور بالمسؤولية. غير أني سأدلي بصوتي لصالح المؤمنين الصادقين[3].
نحن الآن، لا نناقش الخطة الانتقالية في النظام الرأسمالي، فتلك المناقشة مسألة أخرى سنقاربها حالياً عندما نرى أن التطبيق الاشتراكي المتدرِّج داخل إطار الرأسمالية ليس ممكناً فقط، وإنما هو أوضح ما يمكن توقّعه. ونحن نناقش الآن، الخطة الانتقالية المختلفة تماماً، والتي ستتابع **بعد** إقامة نظام اشتراكي عن طريق ثورة سياسية.

وفي هذه الحالة، وحتى لو لم يوجد ما يزيد على الحدّ الأدنى الحتمي من الظواهر المتطرفة، وإذا فرضت يد قوية إجراءات نظامية، نسبياً، فإنه يصعب تخيّل مرحلة يكون فيها بعض الصناعات الكبرى قد حُوِّل إلى الاشتراكية بينما تستمر صناعات أخرى في العمل كما لو أن شيئاً لم يحدث. وفي ظل حكومة ثورية تريد أن تكون في مستوى بعض الأفكار التي نشرتها في أيام عدم المسؤولية، تتوقف عن العمل أيّ صناعات خاصة باقية. أنا لا أفكر، رئيسياً، بالمعوّقات المتوقعة من المقاولين ومن المصالح الرأسمالية، عموماً. وقد بالغنا في الكلام عن قوتهم الآن، التي ستتلاشى تحت عيون مفوّضي

(3) على كل حال، كتابهم المقدّس لا يدعمهم بوضوح. فإذا نظر القارئ في **البيان الشيوعي**، سيجد عبارة «بواسطة التدرّج» مزروعة في أكثر الفقرات علاقة بالموضوع.

الحكومة. ورفض إتمام الواجبات الجارية، ليس من الطريقة البورجوازية في شيء، والطريقة البورجوازية تقضي التمسك بها. وستكون هناك مقاومة، لكنها مقاومة في الميدان السياسي وخارج المعمل وليست في داخله .وتتوقف الصناعات غير الاشتراكية عن العمل لأنها ستمنع من العمل بطريقتها الخاصة ـ وهي الطريقة الوحيدة التي تقدر عليها الصناعة الرأسمالية ـ عن طريق إشراف مفوَّضي الحكومة والدعابات المضحكة من عمالهم والجمهور.

غير أن هذه الحجّة تشمل حالات الصناعات الكبرى وتلك القطاعات التي يمكن تحويلها إلى وحدات سيطرة كبرى. وهي لا تغطي تغطيةً كاملةً كل الأرض الممتدة بين المنطقة الزراعية التي استثنيناها ومنطقة الصناعات الكبرى. وعلى تلك الأرض التي تتألف، وبشكل رئيسي، من الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم، يمكن للمجلس المركزي أن يناور لما تفرض الحالة، وبخاصة، يمكنه أن يقدمها وأن يحيلها إلى التقاعد. ويظل هذا اشتراكية كاملة بالمعنى الذي أردناه للمصطلح.

بقيت نقطة لابدّ من إضافتها. يجب أن يكون واضحاً أن الانتقال إلى الاشتراكية في أي وضع غير ناضج كفاية يتطلّب ثورة، لا بمعنى خرق الاستمرارية القانونية فقط، ولكن، أيضاً، بمعنى حكم لاحق للرعب، وهي لا تفيد، في المدى القصير ولا في المدى البعيد، أي إنسان سوى مهندسيها. وإن خلق الحماسة حولها وتمجيد الشجاعة في خوض غمارها قد يؤلفان عملاً هو أقل الواجبات التثقيفية للمحرِّض المحترف. أما بالنسبة إلى المفكر الأكاديمي، فإن الشجاعة الوحيدة التي تضفي عليه سمعةً حسنة هي الشجاعة في النقد، والتحذير، والكبح.

4 ـ الخطة الاشتراكية قبل المرسوم، والمثل الإنجليزي

غير أن السؤال هو: هل علينا أن نستنتج أن الاشتراكيين الجدّيين، الآن ولخمسين سنة أخرى أو لمئة سنة، لا يتمكنون من عمل شيء سوى الوعظ والانتظار؟ حسناً نقول، غير أن الواقعة التي تفيد بأن ذلك هو أكثر مما يمكن توقعه من أي حزب يريد الاحتفاظ بأعضائه، ومن كل الحجج ـ وظواهر السخرية ـ التي تتدفق من هذا الينبوع الإنساني الغامر، يجب أن نسمح لها أن تمحو الواقعة الأخرى التي تفيد وجود حجّة ذات وزن لتلك النتيجة. حتى أنه يمكن المناقشة المنطقية بالقول إن الاشتراكيين لهم مصلحة لإكمال التطور الذي نجح معهم، وبالتالي فكّ أغلال الرأسمالية بدلاً من زيادة أغلالها.

وأنا لا أعتقد على كل حال، أن هذا يعني عدم وجود شيء يعمله الاشتراكيون، في كل الأحداث في أحوال زماننا الخاص. وبالرغم من أن المحاولات لبناء الاشتراكية، الآن، تعني، وبلا ريب، الفشل، عند معظم الأمم الكبيرة والعديد من الأمم الصغيرة ـ وبالفشل نعني، ربما فشل الاشتراكية، لكن المؤكَّد هو فشل المجموعات الاشتراكية المسؤولة عن المغامرة المتهوّرة، في حين تنكفئ مجموعة أخرى، ليست اشتراكية بالضرورة، بالمعنى العادي ـ وبالرغم من أن تكون، في النتيجة، خطة الاشتراكية بعد المرسوم، مسألة مشكوكاً بها كثيراً، وتقدّم خطة الاشتراكية قبل المرسوم فرصاً أفضل. والاشتراكيون، مثل الأحزاب الأخرى، لكن بإدراك أوضح للهدف، يمكنهم أن يشاركوا بها، من غير تعريض النجاح الأخير للخطر. وكل ما أرغب في قوله حول هذه المسألة سيظهر بطريقة أفضل في ثوب مثل خاص.

الملامح التي نرغب في أن يظهرها لنا مثلنا كلها تقدمها إنجلترا

الحديثة. من جهة نقول: إن بنيتها الصناعية والتجارية ليست ناضجةً لاشتراكية تطبق دفعةً واحدة، وبخاصة لأن تركز السيطرة التعاونية لم يقطع شوطاً بعيداً. وانسجاماً مع هذه الحال، نرى أن الإدارات والرأسماليين والعمال ليسوا جاهزين لقبولها ـ ولا يزال هناك «فردية» حيوية، وكافية للقتال ولرفض التعاون. ومن جهة أخرى، حصل، منذ بداية القرن، ضعف يمكن ملاحظته في عمل المقاولات ولَّد، من بين أشياء أخرى، النتيجة التي تفيد بأن قادة الدولة، وسيطرة الدولة على خطوط مهمة، مثل إنتاج الطاقة الكهربائية، لم تتم الموافقة عليها فقط، بل طلبتها جميع الأحزاب. وبكلام أكثر إنصافاً من أي كلام في مكان آخر، يمكن القول إن الرأسمالية قد قامت بالقسم الأكبر من عملها. وعلاوةً على ذلك، فإن الشعب البريطاني، وبصورة إجمالية، صار ذا دولة محطّمة في ذلك الوقت. وكان العمال الإنجليز منظّمين تنظيماً حسناً ولهم قيادة مسؤولة، كقاعدة. ووُجدت هناك بيروقراطية ذات خبرة ولها معايير نظيفة من الثقافة والأخلاق يمكن الوثوق بأنها تمتصّ العناصر الجديدة الضرورية لتوسيع نطاق الدولة. وكرامة السياسي الإنجليزي التي لا تُنافس، ووجود طبقة حاكمة مقتدرة ومتمدِّنة بصورة فريدة سهّلا الكثير من الأمور التي هي مستحيلة في مكان آخر. وبصورة خاصة، وحدّت هذه المجموعة الحاكمة، وبواسطة أنجح الأفكار، بين التمسك بالتقاليد الرسمية والتكيّف القويّ مع المبادئ الجديدة، وكذلك الأوضاع والأشخاص. وقد أرادت هي أن تحكم، لكنها كانت مستعدّة لأن تحكم بحسب المصالح المتغيرة. وقامت بإدارة إنجلترا الصناعية وإنجلترا الزراعية، وإنجلترا الحماية الاقتصادية وإنجلترا التجارة الحرّة. وكانت تملك موهبةً فائقة في الاستيلاء على برامج الأطراف المعارضة وعقولها. واستحوذت على دزرائيلي (Disraeli) الذي كان يمكن، في مكان آخر، أن يصبح لاسال آخر. وعند الضرورة كانت ستستحوذ على

تروتسكي ذاته، أو كان من الممكن أن يكون تروتسكي، في تلك الحالة، وبكل تأكيد إيرل برينكيبو (Earl of Prinkipo K. G.).

في مثل هذه الأحوال، يمكن تصور الاشتراكية، بتنفيذها برنامجاً واسعاً من التأميم، وهي تنجز، من جهة، خطوةً كبيرة في اتجاه الاشتراكية، ومن جهة أخرى، تترك، ومن دون مسٍّ أو إزعاج، ولوقت غير محدود، جميع المصالح والنشاطات غير المشمولة في ذلك البرنامج والواقع هو أن هذه يمكن تحريرها من قيود وأعباء كثيرة، مالية وغير مالية، تعيقها الآن.

ويمكن تحويل أقسام نشاط الأعمال الآتية إلى الاشتراكية من دون خسارة خطيرة في الكفاءة أو تداعيات خطيرة على الأقسام التي ستترك للإدارة الخاصة. ومسألة التعويضات يمكن حلّها بحسب الخطوط التي ذكرت في مناقشتنا الاشتراكية الناضجة، ونقول، إنه بمعدلات ضريبة الدخل الحديثة ورسوم الوفاة، لن يكون تحقيق ذلك أمراً خطيراً.

أولاً: لا شك في أن الجهاز المصرفي في إنجلترا ناضج تماماً للاشتراكية. ومصرف إنجلترا لا يزيد عن أن يكون دائرة من دوائر وزارة المالية، والواقع أنه أقل استقلالاً مما يرغب مجتمع اشتراكي جيد التنظيم أن تكون عليه أداة مالية. وفي العمل المصرفي التجاري يبدو التركّز والبيروقراطية قد قاما بعمل كامل. ويمكن جعل المؤسسات الاقتصادية الكبرى قادرة على امتصاص القدر من العمل المصرفي المستقل الذي تُرك للامتصاص. ثم تدمج مع مصرف إنجلترا في الإدارة المصرفية القومية (National Banking Administration) التي تتمكن، أيضاً، من أن تمتص مصارف التوفير، وجمعيات البناء... إلخ. من دون أن يعي أي زبون بوجود التغيّر باستثناء ما يقرأه في الصحيفة اليومية. إن المكسب الحاصل من

عقلنة تنسيق الخدمات يمكن أن يكون جوهرياً. وهناك مكسب، أيضاً، من وجهة النظر الاشتراكية، يتَّخذ شكل زيادة نفوذ الحكومة على القطاعات غير المؤمَّمة.

ثانياً: عمل التأمين مرشَّح قديم للتأمين، وصار آلياً الآن، وبمقدار كبير. والتوحيد مع بعض فروع التأمين الاجتماعي، على الأقل، يمكن أن يكون تدبيراً عملياً، ويمكن إنقاص بيع تكاليف عقود التأمين، بصورة كبيرة، ويمكن للاشتراكيين أن يبتهجوا من جديد، بوصولهم إلى السلطة والسيطرة على أموال شركات التأمين التي ستكون للدولة.

ثالثاً: نفر قليل من الناس يخلق صعوبةً عظيمة حول سكك الحديد أو، حتى حول الشحن بالسيارات. والنقليات في الداخل هي أوضح ميدان يدل على الإدارة الناجحة للدولة.

رابعاً: تأميم المناجم، وبخاصة مناجم الفحم، ومنتوجات الفحم والقطران نزولاً إلى البنزول (benzol)، وأيضاً، تجارة الفحم وتلك المنتوجات، كل ذلك يمكن أن تكون نتيجته كسباً مباشراً في الكفاءة، ويبرهن على نجاح عظيم إذا عولجت مسائل العمال بطريقة مُرضية. وتبدو القضية واضحة من الوجهة التكنولوجية والتجارية. غير أن ما يساوي ذلك وضوحاً هو أن نجاح المشروع الخاص الذي كان نَشطاً في الصناعة الكيميائية، والذي يمكن، وبثقة معادلة، توقعه من المسعى الذاهب وراء الحدّ المشار إليه، هو غير موجود.

خامساً: بعد تأميم إنتاج التيّار الكهربائي، ونقله، وتوزيعه الذي قد تمَّ جوهرياً، ما بقي ليقال تحت هذا العنوان هو أن الصناعة التقنيّة ـ الكهربائية هي مَثَل نموذجي مما يمكن أن يكون قد بقي متوقعاً من المشروع الفردي ـ الذي يبيّن، وبكلام اقتصادي، ضآلة

الوعي في الوقوف إلى جانب الاشتراكية العامة أو ضد أيّ اشتراكية. غير أن قضية إنتاج الطاقة تبيّن، أيضاً، صعوبة تشغيل صناعة اشتراكية لهدف الربح الذي سيكون شرطاً جوهرياً للنجاح إذا كانت الدولة ستمتصّ مقداراً كبيراً من حياة الأمة الاقتصادية وتظل منفّذة مهمّات الدولة الحديثة.

سادساً: سيكون الشعور بأن تحويل صناعة الحديد والفولاذ إلى الاشتراكية هو مسألة مثيرة للجدل أكثر بكثير من أيّ شيء آخر، إلى الآن. غير أن هذه الصناعة قد زرعت شوفانها البرّي ويمكن «إدارتها» من الآن فصاعداً ـ طبعاً، الإدارة التي تشمل دائرة بحث واسعة. وستكون هناك بعض المكاسب التي سيولّدها التنسيق، ونادراً ما يكون هناك خطر كبير يتعلق بخسران أيّ دوافع لعمل المقاولات.

سابعاً: وأعتقد أنه، بالاستثناء الممكن لمشاركة المهندسين في صناعات البناء ومواده، فإن هذه الصناعات يمكن أن تُدار، وبنجاح، من قِبل جسم شعبي من النوع الملائم. ولأن الكثير منها قد تمَّ تنظيمه، ومساعدته بمعونات مالية وضبطه بطريقة أو أخرى، لذا يمكن أن يتحقق كسب في الكفاءة ـ ويكون ذلك أكثر مما يكفي للتعويض عن مصادر الخسران التي قد توجد.

وليس من الضروري أن يكون هذا كل شيء. غير أن أيّ خطوة تتعدّى هذا البرنامج لابدّ لها من أن تسوِّغ نفسها بأسباب خاصة، وغالباً ما تكون غير اقتصادية ـ ومن الأمثلة الممكنة نذكر صناعات السلاح أو الصناعات الرئيسة، وأفلام السينما، وبناء السفن، وتجارة المواد الغذائية. وعلى كل حال، يمكن هضم هذه المفردات السبع لوقت معقول آت، وهي كافية، أيضاً، ليكون الاشتراكي مسؤولاً، إذا أنجز الكثير وبارك عمله وقبل التنازلات التي يكون من العقلانية، وفي الوقت نفسه، إقامتها خارج القطاع المؤمَّم. وإذا أصرَّ، أيضاً،

على تأميم الأرض، وأنا أفترض أن يترك وضعية المزارع كما هي - أي تحويل كل ما يبقى من أجور الأرض وضرائب الملكيات إلى الدولة، ولا اعتراض عندي على فعل ذلك، كاقتصادي[4].

طبعاً، ستغيّر الحرب الحالية المعطيات الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية لمسألتنا. وإن عدداً من الأشياء سيصبح ممكناً، وعدداً من الأشياء الأخرى سيصبح مستحيلاً، وهي لم تكن كذلك من قبل. وفي آخر الكتاب توجد صفحات قليلة تتناول هذه الناحية، باختصار. غير أنه يبدو لي أنه من الجوهري تصوّر المسألة من دون اعتبار آثار الحرب، وذلك، بغية جعل الفكر السياسي واضحاً. وإلاّ، فإن طبيعيتها لن تكون بارزة كما يجب أن تكون ولذلك، أترك هذا الفصل، في شكله ومضمونه، تماماً، كما كتبته في صيف عام 1938.

(4) ليس هذا هو المكان لإطلاق الأفضليات الشخصية. ومع ذلك، أودّ أن يفهم أن القول أعلاه قد وضع كواجب مهنيّ، وهو لا يعني أني أحب ذلك الاقتراح الذي، لو كنت إنجليزياً، كنت، على العكس من ذلك، سأعارضه بأقصى ما أستطيع.

القسم الرابع

الاشتراكية والديمقراطية

الفصل العشرون

طرح المسألة

1 ـ دكتاتورية البروليتاريا

لا غرار كالواضح، وقد علّمتنا الأحداث التي جرت في العشرين أو الخمس وعشرين سنة الأخيرة، أن نرى المسألة التي تكمن وراء عنوان هذا القسم. وحتى عام 1916 بدت العلاقة بين الاشتراكية والديمقراطية واضحةً لدى معظم الشعب، وأكثر ما يكون عند المعتمدين المنافحين عن الخط الاشتراكي المتشدّد. ونادراً ما كان يخطر لأي إنسان أن يجادل منازعاً ادّعاء الاشتراكيين العضويَة في النادي الديمقراطي والاشتراكيون أنفسهم، طبعاً ـ ما خلا مجموعات نقابيّة قليلة ـ ادّعوا أنهم الديمقراطيون الصادقون الوحيدون، وأنهم الباعة الحصريون لمادتها الأصلية، فيجب عدم خلطهم بالبورجوازيين الدجّالين المزيّفين.

ولم يكن طبيعياً، عندهم، أن يحاولوا تعزيز قيم اشتراكيّتهم بالقيم الديمقراطية، لكنهم ملكوا نظرية أيضاً لتقديمها، تبرهن برهاناً يرضيهم، على أن الاشتراكية والديمقراطية لا ينفكّان. وبحسب هذه النظرية، تعتبر السيطرة الخاصة على وسائل الإنتاج في أساس قدرة

الطبقة الرأسمالية على استغلال العمال، وقدرتها على فرض إملاءات مصلحتها الطبقية على إدارة الشؤون السياسية للمجتمع، وهكذا، تبدو القوة السياسية للطبقة الرأسمالية في أنها ليست إلاّ شكلاً خاصاً من القوة الاقتصادية. والنتائج التي تُستَدلّ من ذلك، هي، من جهة واحدة، عدم إمكان وجود ديمقراطية طالما بقيت تلك القوة ـ أي أن الديمقراطية السياسية لابدّ أن تكون خدعة ـ ومن جهة أخرى، إن إزالة تلك القوة ستنهي، في الوقت نفسه «استغلال الإنسان للإنسان» وتجلب «حكم الشعب».

طبعاً، هذه الحجّة ماركسية بصورة جوهرية. ولأنها، بالضبط، تنتج منطقياً ـ والوضع هو تحصيل حاصل ـ من تعاريف المصطلحات في المخطّط الماركسي، ولابدّ من أن تشارك بمصير المخطط، وبخاصة، مصير عقيدة «استغلال الإنسان للإنسان»[1].

وما يبدو لي تحليلاً أكثر واقعية من سواه للعلاقة بين المجموعات الاشتراكية والعقيدة الديمقراطية، سوف يُقدّم حالياً. غير أننا نريد نظريةً أكثر واقعيةً عن العلاقة التي قد توجد بين الاشتراكية والديمقراطية، كليهما، أي، العلاقة التي يمكن أن توجد، بمعزل عن الرغبات والشعارات بين النظام الاشتراكي كما عرّفناه **وطريقة عمل** الحكومة الديمقراطية. ولحلّ هذه المسألة علينا أولاً، أن نبحث في طبيعة الديمقراطية. وعلى كل حال، هناك نقطة أخرى تستدعي التوضيح الفوري.

قد تكون الاشتراكية، بوجودها، المثال الأعلى ذاته للديمقراطية. غير أن الاشتراكيّات لا تحدِّد تحديداً خاصاً الطريقة التي

---

(1) الواقعة المفيدة بأن القوة الفردية والقوة الجمعية لا يمكن تعريفهما بمصطلحات اقتصادية صرفة - كما فعلت نظرية ماركس الخاصة بالطبقات الاجتماعية - تقدم سبباً أساسياً آخر لرفض هذه الحجة.

تؤدّي إلى وجودها. وكلمات الثورة والدكتاتورية تحدِّق في وجوهنا من داخل النصوص المقدَّسة، وهناك اشتراكيّون حديثون كثيرون يقولون بوضوح أن لا اعتراض لديهم في اقتحام بوَّابات الفردوس الاشتراكي بالعنف والإرهاب اللذين سيساعدان بوسائل أكثر ديمقراطية للتحوّل. وإن موقف ماركس الخاص بالنسبة إلى هذا الأمر يمكن تأويله تأويلاً يطهّره في عيون الديمقراطيين. وكنا أظهرنا في القسم **الأول** كيف يمكن التوفيق بين نظرته إلى الثورة والتطوّر. والثورة لا تعني محاولة أقلّية فرض إرادتها على شعب عنيد، فقد لا تعني أكثر من إزاحة عوائق ضد إرادة الشعب من مؤسسات بالية تسيطر عليها مجموعات من مصلحتها أن تبقيها. وتحتمل عبارة دكتاتورية البروليتاريا تأويلاً مماثلاً. ولدعم هذه الفكرة، يمكنني أن أشير، مرةً ثانية، إلى منطوق الفقرات ذات الصلة في **البيان الشيوعي** حيث يتكلم ماركس عن اغتصاب الأشياء من البورجوازية «بالتدرّج» وعن اختفاء الفروق الطبقية «في مجرى التطوّر» ـ وهذه العبارات، بالرغم من التأكيد على القوة، تبدو مشيرةً إلى إجراء يمكن أن يدخل في معنى الديمقراطية كما تفهم، عادةً[2].

غير أن أسس هذا التأويل الذي يختزل، تقريباً، الثورة الاجتماعية الشهيرة والدكتاتورية التي لا تقلّ شهرة عنها إلى تبجّحات مهتاجة يقصد منها إشعال الخيال، ليست أسساً حاسمة. وكثير من الاشتراكيين كانوا تلامذة لماركس، وكثيرون غيرهم ممن أعلنوا أنهم تلاميذه كان لهم رأي مختلف. وبالخضوع لسلطة الكَتَبة والفريسيين الصادقين الذين عليهم أن يعرفوا الناموس معرفةً أفضل من معرفتي، ولانطباع مبنيّ على قراءة متمعّنة لمجلدات (*Neue Zeit*)، عليّ أن

(2) سوف أعود في الفصل الخامس والعشرين إلى مسألة كيف كانت الديمقراطية، عند ماركس، شخصياً.

أسلِّم بأن ماركس، لو خُيّر، لكان وضع الاشتراكية فوق طقس الإجراء الديمقراطي.

وفي تلك الحالة لكان، وبلا ريب، أعلن، كما فعل كثيرون بعده، أنه لم يكن منحرفاً عن الطريق الديمقراطي الحقيقي، لأنه لجلبِ الديمقراطية الصحيحة إلى الحياة، من الضروري إزالة دخان الرأسمالية السام الذي يخنقها. والآن نقول: إنه بالنسبة إلى من يعتقد بالديمقراطية، تزداد أهمية التقيّد بالإجراء الديمقراطي، متناسبةً مع أهمية النقطة المدروسة. لذا، فإن التقيّد بها لا يحتاج لأن يُراقب بغيرة وحماية من جميع الضمانات المتاحة أكثر من قضية إعادة البناء الاجتماعي الأساسي. وكل من هو مستعد لإضعاف هذا الشرط ويقبل بصراحة الإجراء غير الديمقراطي، أو يقبل طريقةً لتأمين قرار ديمقراطي صوري بواسطة وسائل غير ديمقراطية، فإنه يبرهن بذلك وبصورة حاسمة، على أنه يقيّم أشياء أخرى أكثر مما يقيّم الديمقراطية. والديمقراطي الكامل يعتبر أيّاً من مثل إعادة البناء فاسداً في جذوره، مهما كان قبوله له على أسس أخرى. إن محاولة إجبار الناس على قبول شيء يُعتقد بأنه خير وعظيم لكنهم لا يريدونه، واقعياً، هو السمة المميزة للمعتقد اللاديمقراطي ـ حتى لو أمكن التوقع بأن الشعب سيحبه عندما يختبر نتائجه. ويترك للمفتي في قضايا الضمير والسلوك أن يقرّر ما إذا يمكن وضع استثناء لأعمال لاديمقراطية ترتكب لهدف وحيد ألا وهو تحقيق الديمقراطية الصحيحة، بشرط أن تكون تلك الأعمال هي الوسيلة الوحيدة لفعل ذلك. وحتى هذه، حتى لو سلّمنا بها، لا تنطبق على قضية الاشتراكية، التي، كما كنا رأينا، قد تصبح ديمقراطية عندما يتوقع نجاحها العملي، على وجه الدقة.

وعلى كل حال، من الواضح أن أيّ حجّة تفيد إهمال

الديمقراطية في الفترة الانتقالية تقدّم فرصةً ممتازة للتملّص من كل مسؤولية عنها. ومثل هذه الترتيبات المؤقتة قد تدوم لقرن أو أكثر، والوسائل متاحة لمجموعة حاكمة عيّنتها ثورة مظفَّرة لكي تمدِّد الزمن إلى ما لاحدّ له أو لتبنّي أشكال ديمقراطية عديمة الجوهر.

2 ـ سجل الأحزاب الاشتراكية

حالما نتحوّل إلى فحص سجلّات الأحزاب الاشتراكية ينشأ شك حتميّ يتعلق بصحة رأيهم المفيد بأنهم ناصروا، وبانتظام، العقيدة الديمقراطية.

أولاً: هناك الدولة الاشتراكية العظيمة التي يحكمها حزب بأقلّية ولا يقدِّم أيّ فرصة لأي جهة أخرى.

ممثّلو ذلك الحزب المجتمعون في مجلسهم الثامن عشر يستمعون لتقارير ويصدرون بالإجماع قرارات ولا شيء يشبه ما لابدّ لنا من تسميته مناقشة، وينتهون بالتصويت ـ كما هو مذكور رسمياً ـ والقول: إن «الشعب الروسي[؟]، وبإخلاصه غير المشروط للحزب اللينيني ـ الستاليني، وللقائد العظيم، يوافق على برنامج الأعمال العظيمة المخطوطة في تلك الوثيقة الأكثر سموّاً من كل وثائق حقبتنا الزمنية، نعني تقرير الرفيق ستالين (Stalin)، وبغية إنجازها بلا تردّد، وأن «حزبنا البلشفي يدخل، بقيادة عبقرية ستالين العظيم، في مرحلة جديدة من التطوّر»[3]. ذلك، والانتخابات ذات المرشح الواحد،

(3) أنا لا أعرف اللغة الروسيّة. الفقرات أعلاه ترجمت، بإخلاص، من جريدة ألمانية كانت تنشر في موسكو، وهي عرضة لاعتراضات ممكنة على ترجمتها للنصّ الروسي، بالرغم من أن تلك الجريدة لم تكن في وضع لنشر أي شيء لا توافق عليه السلطات موافقة كاملة (المؤلف).

والتي تكملها محاكمات استعراضية، وطرق البوليس السرّي(*) (GPU) قد تؤلّف «أكمل أنواع الديمقراطية في العالم»، إذا خُصِّص معنى ملائم لذلك المصطلح - لكنه ليس المعنى الذي يفهمه الأميركيون من ذلك المصطلح.

ومع ذلك، فإن هذه الدولة هي، جوهرياً ومبدئياً، على الأقل، دولة اشتراكية، وكذلك المخلوقات القصيرة العمر من هذا النوع كالتي نشهدها في بافاريا (Bavaria) وبخاصة هنغاريا (Hungary). والآن، لا أحد يشك بالمجموعات الاشتراكية التي ما زالت تحتفظ، وبصورة متّسقة، إلى هذا اليوم، في هذه البلاد بالمثل العليا الديمقراطية، وهي تشمل، على سبيل المثال، أكثرية الاشتراكيين الإنجليز، والأحزاب الاشتراكية في بلجيكا، والأراضي المنخفضة (هولندا) والأقطار الاسكندينافية مثل السويد والنروج (Scandinavian)، والحزب الأميركي الذي يقوده السيد نورمان توماس (Norman Thomas)، والمجموعات الألمانية في ديار الاغتراب. ومن منظورهم، وأيضاً من منظور المراقب، هناك ما يغري بإنكار أن يكون النظام الروسي اشتراكيةً «صادقةً»، ووصفه، من هذه الناحية على الأقل، بأنه انحراف. غير أن السؤال هو، ماذا تعني الاشتراكية «الصادقة» سوى «الاشتراكية التي نحب»؟ وماذا يفيد مثل هذه الأقوال، سوى الاعتراف بالواقع الذي هو وجود أشكال من الاشتراكية لا تحظى بولاء جميع الاشتراكيين وتشمل الأنواع اللاديمقراطية؟ وإمكانية أن لا يكون نظام اشتراكي ديمقراطياً لا يمكن إنكارها، كما كنا قد رأينا من قبل، وذلك

(*) (GPU) هو سلف وزارة الداخلية (MVD) في العشرينيات (1920) كبوليس سرّي رسمي للاتحاد السوفياتي.

استناداً إلى المنطق وحده الذي يفيد بأن السِّمة المحدِّدة للاشتراكية لا تتضمَّن أي شيء يمتّ بصلة إلى النهج السياسي. والسؤال هو ما إذا كان **يمكن** أن تكون الاشتراكية ديمقراطية وبأي معنى.

وفي المقام **الثاني** نقول، لم تتوفّر فرصة ولا دافع لتلك المجموعات الاشتراكية التي اعتنقت العقيدة الديمقراطية بصورة ثابتة لإعلان سواها. وقد عاشت في بيئات تغتاظ، وبقوة، من الكلام اللاديمقراطي والممارسة اللاديمقراطية، والواقع أنها غالباً ما تحوّلت ضد النقابيين. وكان لها، في بعض الحالات، كل العذر لاعتناق المبادئ الديمقراطية التي آوتها وحمت نشاطها. وفي حالات أخرى، كان معظمها قانعاً بالنتائج، السياسية وغيرها، التي وعد بإعطائها التقدم على المسارات الديمقراطية. ومن السهل تصوّر ما كان يمكن أن يحلّ بالأحزاب الاشتراكية، مثلاً، في إنجلترا أو السويد، لو أنها أظهرت علامات خطيرة تدل على نزعات لاديمقراطية. وهي شعرت، في الوقت نفسه، بأن قوتها تنمو بصورة مطَّردة، وأن مركز المسؤولية يتقدم إليها، ببطء، من ذاته. وعندما كان يحصل ذلك، فذلك كان مرضياً لها. وهكذا، إن المجموعات الاشتراكية، بإعلانها الولاءَ للديمقراطية، فعلت، وببساطة نقول، ما كان واضحاً، دائماً. والواقعة المفيدة، أن خطتهم لم تكن لتسعد لينين، لا تبرهن على أنه كان سيسلك سلوكاً مختلفاً، لو كان في محلّهم. أما في ألمانيا حيث كان تطور الحزب أفضل من غيره، وحيث بدا السبيل إلى المسؤولية السياسية لغاية عام 1918 مسدوداً، فإن الاشتراكيين ـ وقد واجهوا دولة قوية ومعادية واضطروا إلى الاعتماد على التعاطفات البورجوازية لحماية أنفسهم، وعلى قوة نقابات العمال التي كانت شبه اشتراكية في أفضل حالاتها ـ ظلّوا بحالة من الحرية القليلة التي لا تمكنهم من الانحراف عن العقيدة الديمقراطية، لأنهم لو فعلوا ذلك، لن يكونوا

بفعلهم إلاّ ملقين بأنفسهم في أيدي الأعداء[4]. وإن إضفاءهم اسم الديمقراطيين الاجتماعيين على أنفسهم كان نوعاً من الحكمة المألوفة.

وفي المقام **الثالث** نقول: إن حالات الاختبار التي كانت مؤيّدة قليلة، وليست ذات إقناع كبير[5]. وبمعنى من المعاني، يمكن القول: إنه صحيح أن الحزب الألماني الديمقراطي الاجتماعي، في عام 1918، قرر العمل للديمقراطية (إذا كان هذا برهاناً على الإيمان الديمقراطي) وأنه قضى على الشيوعيين بقوة لا ترحم. غير أن الموضوع شقّ الحزب. وقد خسر الكثيرين من جناحه اليساري، والمنشقّون المنسحبون من الحزب ادّعوا الاشتراكية أكثر من الذين ظلّوا في الحزب، يضاف إلى ذلك، أن عدداً ممن بقي في الحزب لم يكن موافقاً، بالرغم من خضوعه لنظام الحزب. والكثيرون ممن وافقوا فعلوا ذلك على أساس مؤدّاه أنه منذ صيف عام 1919، على الأقل، أهملت فرص النجاح بطرق أكثر راديكاليةً (أي بطرق مضادة للديمقراطية، في هذه الحالة)، وبخاصة أن السياسة اليسارية في برلين كانت ستعني خطراً انفصالياً جدّياً في منطقة الراين[*]. والمناطق الواقعة جنوبي منطقة الماين (The Main) حتى لو لم تتعرّض لهزيمة كاسحة مباشرةً. وأخيراً نقول، إن الديمقراطية أعطت كل شيء يهمّ الأكثرية، منهم أو العنصر النقابي بينهم، بما في ذلك المركز السياسي. ولا ريب في أنهم شاركوا الحزب المركزي (الكاثوليكي) في أعمال السلب والغنائم. غير أن الصفقة كانت مُرضيةً

---

(4) هذه الأوضاع ستناقش مناقشةً كاملة في القسم الخامس من هذا الكتاب.

(5) سنحصر أنفسنا بمواقف الأحزاب الاشتراكية في السياسة القومية. فممارستها وكذلك ممارسة نقابات العمال إزاء العمال غير الاشتراكيين أو غير النقابيين كانتا أقل إقناعاً.

(*) منطقة الراين (Rhineland) هي المنطقة الواقعة في غرب ألمانيا.

لكليهما. وفي الوقت الحاضر صار الاشتراكيون ديمقراطيين صخّابين، حقيقةً. وحصل هذا، عندما بدأت تظهر ضدهم معارضة ذات ارتباط بعقيدة مضادة للديمقراطية.

لن ألوم الديمقراطيين الاجتماعيين الألمان على حسِّهم بالمسؤولية الذي أظهروه أو حتى على الرضا الذاتي الذي جعلهم يجلسون في كراسي طبقة الموظفين الرسميين المريحة. والأمر **الثاني** كان إخفاقاً إنسانياً عاماً، أما **الأول** فكان، بكلِّيته، شرفاً لهم كما سوف أحاول أن أبيّن في القسم الأخير من هذا الكتاب. غير أن وصفهم بأنهم كانوا شهوداً على ولاء الاشتراكيين الذي لا يتزعزع للنهج الديمقراطي يتطلّب مقداراً من التفاؤل. كما إني لا أتمكن من التفكير بأي حالة أفضل - إلاّ إذا وافقنا على قبول الحالتين الروسية والهنغارية اللتين تقدمان جمعاً حاسماً بين إمكانية الاستيلاء على السلطة واستحالة فعل ذلك بوسائل ديمقراطية. والحالة النمساوية توضح صعوبتنا، وهي الحالة التي تتعزّز أهميتها كثيراً فتتعدّى أهمية البلاد بالموقف الاستثنائي للمجموعة القائدة (الماركسية الجديدة). وفعلياً نقول، إن الاشتراكيين الماركسيين التزموا بالديمقراطية في عام 1918 وعام 1919، عندما لم تكن قد صارت مسألة دفاع عن النفس، كما صارت في ما بعد. غير أن ما حصل في غضون الأشهر القليلة وعندما بدا أن احتكار السلطة في متناول أيديهم، هو أن موقف الكثير منهم لم يكن واضحاً. وقد أشار فريتز آدلر (Fritz Adler) في ذلك الوقت إلى مبدأ الأكثرية حيث وَصَفَهُ له أنه تقديس أعمى «لتقلبات علم الحساب التي يصعب التنبؤ بها» (Zufall der Arithmetik)، وكثيرون هزّوا أكتافهم استهجاناً أو لامبالاة بقواعد النهج الديمقراطية. مع ذلك، كان هؤلاء الأشخاص أعضاء منتظمين في الحزب ولم يكونوا

شيوعيين. وعندما حكمت البلشفية(*) في هنغاريا (المجر) صارت مسألة الطريق الذي يجب اختياره مسألة ملهبة. وكل من تابع المناقشة في تلك الحقبة أدرك أن حسّ الحزب عبّرت عنه، وبصورة حسنة، العبارة الآتية: «نحن لا نستسيغ، وبصورة محدَّدة، توقّع الاتجاه نحو اليسار» (وهذا يساوي تبنّي الطرق السوفياتية). غير أنه، إن كان لابدّ من ذلك، فسنذهب جميعاً[6]. وكان تقدير الوضع العام للبلاد وللخطر الذي يتهدّد الحزب تقديراً معقولاً، وبشكل بارز. وذلك كان الاستدلال. والولاء المتَّقد للمبادئ الديمقراطية لم يكن بارزاً، في الحالين. وفي النهاية حدث تحولهم. غير أنه لم يكن تحوّلاً ناجماً من الندامة، بل كان نتيجة الثورة الهنغارية المضادّة.

أرجو أن لا يُظَن أني أتّهم الاشتراكيين بعدم الإخلاص، أو أني أرغب أن أضعهم في موضع الازدراء كديمقراطيين سيئين أو كمخططين عديمي المبادئ وقنّاصي فرص. وبالرغم من المكيافيلّية الطفولية التي انغمس فيها بعض أنبيائهم، أنا أعتقد اعتقاداً كاملاً، أن أكثريتهم، وبصورة رئيسة، كانوا، دائماً، مخلصين لمهنتهم مثل أي بشر آخرين. وإلى جانب ذلك أقول، إني لا أعتقد بعدم وجود إخلاص في النزاع الاجتماعي، لأن الناس يفكرون، دائماً، بما يريدون أن يفكروا به وبما يعلنونه على الدوام. وبما يختص

(*) الشيوعية الروسية، أما أصلها فقد عنى البرنامج الذي رمى إلى الإطاحة بالرأسمالية عن طريق العنف، وكان برنامج الأحزاب الشيوعية الأولى.

(6) وبلغة إنجليزية واضحة، عنى هذا القول الذي أدلى به أحد أبرز القادة أنهم كانوا مدركين إدراكاً كاملاً الخطر المترتِّب على تطبيق البلشفية في بلاد تعتمد اعتماداً كلياً على القوى الرأسمالية لعيشها وبوجود القوات العسكرية الفرنسية والإيطالية على أبوابها، لكن إذا عظم الضغط الروسي عبر هنغاريا، بصورة لا تحتمل، فإنهم لن يشقّوا الحزب بل سيحاولون قيادة الجمع كله إلى المعسكر البلشفي.

الديمقراطية أقول: إن الأحزاب الاشتراكية لم تكن قنّاصة فرص أكثر من سواها، فهي، وبكل بساطة، ناصرت الديمقراطية، إذا كانت تخدم مثلهم العليا ومصالحهم، وكوسيلة لها، وعندما تكون كذلك، وليس لشيء آخر. ولئلاّ تصيب القراء صدمة فيفكرون بأن نظرة لا أخلاقية كهذه ليست جديرة إلاّ بأقسى ممارسي السياسة، فإننا ننشئ، حالاً، تجربة فكرية تقدّم، في الوقت نفسه، نقطة البداية لبحثنا في طبيعة الديمقراطية.

3 ـ تجربة فكرية

لنفترض وجود مجتمع، يقول بالمعايير الديمقراطية بطريقة مُرضية للقارئ، قرَّر أن يضطهد المنشقين عن الدين، وهذا المثل ليس وهمياً. والمجتمعات التي يعرفها معظمنا، مباشرةً، على أنها مجتمعات ديمقراطية، أحرقت الهراطقة على الخازوق ـ وهذا ما فعلته جمهورية جنيف (Geneva) في زمن كالفن (Calvin)، أو اضطهدتهم بطريقة تنفر منها معاييرنا الأخلاقية ـ وقد تفيد ولاية ماساشوستس[*] (Massachusetts) الاستعمارية كمثل على ذلك. ومثل هذا النوع من الحالات يبقى ذات صِلة حتى لو كان وقع في دول لاديمقراطية. ومن السذاجة الاعتقاد بأن العملية الديمقراطية تتوقف توقفاً كاملاً عن الحدوث في حكم فردي مطلق أو أن الحاكم الفرد المطلق لا يرغب أبداً، أن يعمل وفقاً لإرادة الشعب أو التنازل له. وعندما يقوم بذلك، يمكننا الاستنتاج بأن عملاً مماثلاً يحصل، أيضاً، لو كان النموذج السياسي ديمقراطياً. وعلى سبيل المثال نقول:

(*) ولاية ماساشوستس هي إحدى ولايات الولايات المتحدة الأميركية، وتقع في شمالها الشرقي قرب حدود كندا.

إن اضطهادات المسيحيين الأولى، على الأقل، كانت، وبالتأكيد، بموافقة الرأي العام الروماني، ولن تكون ألطف لو أن روما كانت ديمقراطية صرفة[7].

ويقدم لنا صيد السَّحَرة (Witch Hunting) مثلاً آخر. نشأت هذه الظاهرة من روح الجماهير، ولم تكن بدعة شيطانية من صنع رجال الدين والأمراء، الذين فعلوا العكس، عندما قمعوها حالما شعروا بأنهم قادرون على ذلك. والحق يُقال، إن الكنيسة الكاثوليكية عاقبت مهنة السحر. غير أننا إذا قارنا التدابير الفعلية التي اتّخذت مع التدابير التي اتّخذت ضد ظاهرة الهرطقة، حيث كانت روما جادّةً، فسنحصل، حالاً، على انطباع مفيد بأن **محكمة البابا** (Holy See) تنازلت، في مسألة مهنة السحر للرأي العام ولم تحرِّضه. وقد حارب اليسوعيون صيد السَّحَرة، في البداية، من دون نجاح. وحوالي نهاية القرن السابع عشر وخلال القرن الثامن عشر ـ أي، عندما تأسس الحكم الملكي المطلق تأسيساً كاملاً في القارّة الأوروبية ـ عمَّت النواهي الحكومية، في نهاية المطاف. والطريقة الحذرة حذراً غريباً التي منع بها حاكم قويّ مثل الإمبراطورة ماريا تيريزا (Maria

---

(7) سيوضح مثلٌ نوع الدليل الموجود على هذا القول. فسويتونيوس (Suetonius) يربط في سيرة حياة نيرون (Nero) (*De vita Caesarum, Liber VI*) أعمال حكم نيرون التي عدّها بريئة من اللوم جزئياً وحتى أنها ممدوحة جزئياً (*Partim nulla reprehensione, partim etiam non mediocri laude digna*). وأفعاله الشريرة (*Probra ac Scelera*). ولم يذكر الاضطهاد النيروني للمسيحيين تحت العنوان الثاني بل تحت العنوان الأول في وسط قائمةٍ تحتوي على تدابير إدارية تستحق التقدير (*Afficti Suppliciis Christiani, genus hominum superstitionis novae ac malificae*),

وليس هناك من سبب للافتراض بأن سويتونيوس عبر عن أي شيء سوى رأي الشعب (واستدلالاً، عن إرادة الشعب). والواقع أن دافع نيرون كان إمتاع الشعب، وهذا لا يحتاج لتفكير واسع.

(Theresa) ممارسة السحر تبيّن بوضوح أنها كانت تعرف أنها كانت تحارب ضد إرادة الشعب.

وأخيراً، نختار مثلاً له علاقة بالمسائل الحديثة، ألا وهو ظاهرة **معاداة الساميّة** (Anti-Semitism) التي كانت ولا تزال أحد المواقف الشعبية الأكثر رسوخاً في معظم الأمم التي وجد فيها أي عدد كبير من اليهود، نسبةً إلى مجموع الشعب. وفي الأزمنة الحديثة ضعف هذا الموقف جزئياً. نتيجة التأثير العقلاني للتطور الرأسمالي، لكن بقي الكثير منه، مما يؤمِّن النجاح لأي سياسيّ اهتمَّ باللجوء إليه. وقد تعلّم الدرس معظم الحركات المضادّة للرأسمالية في زماننا غير الاشتراكية المستقيمة.

وعلى كل حال، لم يكن القول في القرون الوسطى، بأن اليهود مدينون ببقائهم لحماية الكنيسة والأمراء بالقول المبالغ به، فهم الذين حموهم في وجه المعارضة الشعبية، وفي النهاية، أعتقوهم[8].

والآن، ولصالح تجربتنا الفكرية، لننقل أنفسنا إلى بلاد افتراضية تمارس، وبطريقة ديمقراطية اضطهاد المسيحيين، وحَرق الساحرات، وذبح اليهود. ويقيناً أننا لن نوافق على هذه الممارسات على أساس القول إنها قُرِّرت طبقاً لقواعد النهج الديمقراطي. غير أن السؤال الحاسم هو: هل نوافق على الدستور الديمقراطي ذاته الذي ينتج مثل هذه النتائج مفضِّلينه على نهج لا ديمقراطي يتجنّبها؟ وإذا كنا لا نوافق، فإننا سنكون متصرِّفين تماماً مثلما يتصرَّف الاشتراكيون المتحمسون الذين يرون الرأسمالية أسوأ من صيد الساحرات والذين

(8) موقف البابوات الحامي يمكن أن يشرحه **البيان الرسمي البابوي** (*Etsi Judaeis*) في عام (1120) وإثباته المتكرر من قِبَل خلفاء كالكستوس الثاني (Calixtus II) يبرهن على استمرار تلك الخطة والمقاومة التي واجهتها. ويمكن مباشرة فهم موقف الأمراء الحامي إذا أبرزنا أن طرد اليهود ومذابحهم عنت خسارة دخل مالي كان الأمراء بأشد الحاجة إليه.

هم مستعدون لقبول طرق لا ديمقراطية بغية قمعها. ومن هذا الوجه نحن وإياهم في قارب واحد. هناك مُثل عليا نهائية ومصالح عليا يضعها الديمقراطي الغيور فوق الديمقراطية، وكل ما يعنيه عندما يعلن الولاء المطلق للديمقراطية هو أنه يشعر بأنه مقتنع بأن الديمقراطية ستضمن هذه المُثُل والمصالح مثل حرية الضمير والكلام، والعدالة، وحكومة صالحة، وهكذا.

والسبب في كون الأمر كذلك، لا يصعب الوصول إليه. إذ إن الديمقراطية **طريقة** سياسية، أي، هي نوع معيّن من الترتيب المؤسساتي للوصول إلى قرارات سياسية ـ تشريعية وإدارية ـ لذا، هي ليست غاية في حدّ ذاتها، هذا بمعزل عن نوع القرارات التي ستصدرها في ظروف تاريخية معيّنة. وفي رأينا، تلك يجب أن تكون نقطة البداية لأي محاولة لتعريف الديمقراطية ومهما تكن السِّمة المميّزة للطريقة الديمقراطية، فإن الأمثلة التاريخية التي ألقينا عليها لمحةً قبل قليل، تعلّمنا أشياء قليلة عنها، هي من الأهمية بحيث تسمح بإعادة وصفها بوضوح.

أولاً: تلك الأمثلة كافية لكي توقف أيّ محاولة تتحدّى الرأي الذي ذكرناه قبل قليل، نعني، أن الديمقراطية لا تستطيع، لكونها طريقة سياسية أن تكون غاية ذاتها، أكثر مما تستطيع أيّ طريقة أخرى. وقد يُعترض بالقول، إن الطريقة، باعتبارها شأناً من شؤون علم المنطق، يمكن أن تكون مثالاً أعلى مطلقاً أو قيمة نهائية، ونقول: يمكنها ذلك. ولا شك في أنه يمكن للمرء أن يرى أنه، مهما كان تحقيق الإجراء الديمقراطي جرمياً أو غبيّا في نموذج تاريخي معيّن، فإن إرادة الشعب ستسود، أو نقول: في كل الأحوال، يجب عدم الاعتراض عليها إلاّ بالطريقة التي نصّت عليها وقررتها المبادئ الديمقراطية. غير أن الأمر يبدو أكثر طبيعيّةً إذا

تكلمنا، في تلك الحالات، عن الغوغاء بدلاً من الكلام عن الشعب، ومحاربة جرائم الغوغاء وغباوتها بكل وسيلة متوفرة.

ثانياً: إذا وافقنا على أن الولاء غير المشروط للديمقراطية يمكن أن يعود إلى الولاء غير المشروط لمصالح ومثل عليا معيّنة فقط يُتوقَّع أن تخدمها الديمقراطية، فإن أمثلتنا ستحول دون الاعتراض المفيد بأن الديمقراطية، بالرغم من أنها قد لا تكون المثال الأعلى المطلق بذاتها، هي بديل بفضل الواقعة التي تقول، إنها لابدّ من أن تخدم، وبصورة دائمة، وفي كل مكان، مصالح ومثل عليا معيّنة من أجلها نحن مستعدون للقتال والموت، إطلاقاً. ومن الواضح أن ذلك ليس رأياً صادقاً[9]. والديمقراطية لا تنتج النتائج نفسها أو تعزّز المصالح والمثل العليا ذاتها أكثر من أيّ طريقة سياسية أخرى. وهكذا، فإن الولاء العقلاني لها لا يفترض مخطَّطاً من القيم فوق العقلية فحسب، لكنه يفترض، أيضاً وجود حالات اجتماعية يُتَوقَّع أن تنجح فيها الديمقراطية بطرق نوافق عليها. والآراء المتعلقة بنجاح الديمقراطية كلها لَغو، إذا لم تُنسب إلى أزمنة وأمكنة وأوضاع معينة[10]، وكذلك الحجج المضادة للديمقراطية.

وفي النهاية نقول: إن ذلك واضح، ويجب ألاّ يفاجئ أحداً أو يصدمه. لأنه لا يتعلّق بالحماس للاعتقاد الديمقراطي أو بكرامته في أي وضع. وما يميّز الإنسان المتمدِّن عن الإنسان البربري المتوحش، هو إدراك الصحة النسبية لمعتقداته، ومع ذلك، الدفاع عنها بلا وجل.

---

(9) نقول بصورة خاصة: ليس من الصواب في شيء القول إن الديمقراطية ستحمي حرية الضمير دائماً حمايةً أفضل من حماية نظام حكم الفرد المطلق. ولنشاهد أكثر المحاكمات شهرة. إن بيلاطس (Pilate) كان في نظر اليهود ممثلاً لحكم فردي مطلق، مع ذلك حاول أن يحمي الحرية، وخضع للديمقراطية.

(10) انظر أدناه، الفصل 23 من هذا الكتاب.

4 ـ البحث عن تعريف

لدينا الآن نقطة انطلاق يمكن متابعة بحثنا منها، غير أن تعريفاً يخدم محاولتنا تحليل العلاقات بين الديمقراطية والاشتراكية لم يظهر بعد. وهناك صعوبات أولية لا تزال تعترض رؤيتنا.

لن تنفعنا كثيراً العودة إلى أرسطو الذي استعمل المصطلح لكي يدلّ به على أحد الأشكال المنحرفة عن تصوّره المثالي للدولة الحسنة التنظيم. غير أن بعضاً من الضوء يمكن تسليطه على الصعوبات حين نتذكّر المعنى الذي وضعناه لمصطلح الطريقة السياسية فالطريقة السياسية تعني الطريقة التي تستعملها الأمة للوصول إلى قرارات. ويجب أن نكون قادرين على تحديد مزايا هذه الطريقة بالدلالة على مَن يضع هذه القرارات وكيفية صدورها. وبمساواتنا عبارة «صنع القرارات» بمصطلح «الحكم» يمكننا، عندئذٍ، أن نعرِّف الديمقراطية بالقول، إنها حكم الشعب. ولماذا هذا الأمر ليس دقيقاً بما فيه الكفاية؟

ليس السبب ماثلاً في أن التعريف يحتمل معاني متعددة بعدد ما يوجد من أشكال جمع بين كل التعريفات الممكنة لفكرة «الشعب»(*) (وهي (Demos)، وعند الرومان هي (Populus)) وكل التعريفات الممكنة لفكرة «الحكم» (Kratein)، ولأن هذه التعريفات ليست مستقلة عن الحجّة الخاصة بالديمقراطية. وبالنسبة إلى الفكرة الأولى، فإن كلمة (Populus) الرومانية يمكن، بمعناها الدستوري، أن تستثني العبيد استثناءً كاملاً وسكاناً آخرين استثناءً جزئياً، وقد يعترف القانون بأي عدد من المراتب بين مرتبة العبودية ومرتبة المواطنية الكاملة أو المواطنية ذات الامتيازات. وبمعزل عن التمييز

(*) demos كلمة يونانية قديمة عنت الشعب في دولة المدينة (Polis).

القانوني، فإن المجموعات المختلفة كانت تعتبر نفسها بأنها الشعب في أزمنة مختلفة(11).

طبعاً، يمكننا القول، إن المجتمع الديمقراطي هو المجتمع الذي ينشئ تمييزات كهذه، وعلى الأقل، في الشؤون الشعبية العامة مثل حق الانتخاب. غير أن الواقع **أولاً** يفيدنا بوجود أمم مارست التمييز من النوع المشار إليه، ومع ذلك، أظهرت معظم تلك الخصائص المرتبطة، عادةً، بالديمقراطية. **ثانياً**: لا يمكن أن يكون التمييز غائباً بصورة كاملة. ومثلاً، لا يوجد قطر، مهما كان ديمقراطياً، يمكن فيه السماح بممارسة حق الانتخاب لمن هم دون سنٍّ معين. وإذا سألنا عن الأساس المنطقي لهذا الحصر، نجد أنه مطبَّق على عدد غير محدود من السكّان الذين يتجاوزون حدّ العمر. وإذا وُجد أشخاص دون حدّ العمر لا يسمح لهم بالتصويت، فلا نستطيع أن نصف الأمة بأنها غير ديمقراطية لأنها وللأسباب نفسها أو لأسباب تماثلها، تستثني أناساً آخرين، أيضاً. ولنلاحظ: ليس قبولنا نحن المراقبون، له علاقة بصحة تلك الأسباب أو القواعد العملية التي جعلتها تستثني فئات من السكّان، وكل ما يهمّ هو أن يقبلها المجتمع المعنيّ. ولا يدب الاعتراض بالقول، إنه بينما هذا ينطبق على الاستثناءات المستندة إلى أسس من عدم الأهليّة

---

(11) انظر على سبيل المثال، التعريف الذي وضعه فولتير (Voltaire) في كتابه: **رسائل تتعلق بالأمة الإنجليزية** (*Letters Concerning the English Nation*)، (المنشور باللغة الإنجليزية في عام 1733، وأعاد بيتر ديفيس (Peter Davies) طباعة النسخة الأولى ونشرها في عام 1926، ص 49)، يقول فولتير: «إن الأكثر عدداً، والأكثر نفعاً، وحتى الأكثر فضيلة، وفي النتيجة، الأكثر جزءاً محترماً من البشر، يتألف من أولئك الذين يدرسون القوانين والعلوم، ومن التجار والصنّاع البارعين، وبكلمة، من كل من ليس من الطغاة، أي، أولئك الذين ندعوهم الشعب». أما في الوقت الحاضر، فقد يعني «الشعب» «الجماهير»، لكن تصوّر فولتير أقرب إلى تحديد ذلك الشعب بالذي من أجله كتب دستور هذه البلاد.

الشخصية (مثلاً، «سنّ الرشد»)، فإنه لا ينطبق على الاستثناء بالجملة استناداً إلى أسس ليس لها علاقة بالقدرة على الاستعمال الذكي لحق التصويت. والأهليّة مسألة رأي ودرجة، ووجودها يجب أن تؤسسه مجموعة من بعض القواعد. ويمكن القول بشكل **لا تناقض فيه أو عدم إخلاص**: إن أهليّة الإنسان تُقاس بقدرته على إعالة نفسه. وفي دولة ذات عقيدة دينية قوية، يمكن القول ـ وبلا تناقض أو عدم إخلاص ـ إن المنشقّ لا يتمتع بذلك الحق، أو في مجتمع معاد للمرأة، يكون سبب الحرمان منه جنسياً. والأمة ذات الوعي العنصري قد تربط الأهليّة بالاعتبارات العنصرية[12]، وهكذا دواليك. ونقول مكرّرين: إن النقطة البارزة، ليست في ما نفكر نحن حول أيّ من هذه اللاّأهليات الشرعية. النقطة البارزة هي، ومع افتراض وجهات النظر الملائمة حول هذه المواضيع وما يشبهها، فإن الحرمان من الحقوق على أسس المنزلة الاقتصادية، والدين، والجنس، يدخل في الصنف ذاته الذي يشمل أشكالاً من الحرمان يعتبرها كلنا متَّسقةً مع الديمقراطية ومن المؤكد أننا قد لا نوافق عليها. غير أننا إذا وافقنا عليها يصير لزاماً علينا، وبمنطق حسن، أن لا نوافق على النظريات التي تتحدث عن أهمية المِلكيّة، والدين، والجنس، والعنصر... إلخ. وليس وصف تلك المجتمعات بأنها غير ديمقراطية. والحماسة الدينية، مثلاً، متَّسقة، من دون أدنى ريب، مع الديمقراطية مهما كان تعريفنا للديمقراطية. وهناك نمط من المواقف الدينية يبدو فيه المنشقّ عن الدين أسوأ من المجنون. ألا يعني ذلك، منطقياً، أنه يجب منع المنشقّ من

---

(12) استثنت الولايات المتحدة الشرقيين (Orientals) واستثنت ألمانيا اليهود من المواطنية، وفي الجزء الجنوبي من الولايات المتحدة غالباً ما حرم السود (Negroes) من التصويت.

الاشتراك في القرارات مثل الإنسان المعتوه[13]. أليس من واجبنا أن نترك ذلك لكل شعب (Populus) ليعرّفه، بذاته؟

هذه النتيجة التي لا مهرب منها يحصل تملّص منها عن طريق إدخال افتراضات إضافية في نظرية العملية الديمقراطية، سيناقش بعضها في الفصلين الآتيين. ونكتفي، في الوقت الحاضر أن نذكر أنها تزيل الكثير من الضباب من طريقنا. وتكشف، من بين أشياء أخرى، عن أن العلاقة بين الديمقراطية والحرية لابدّ من أن تكون معقّدة تعقيداً كبيراً، وبأكثر مما تعوّدنا أن نعتقد بوجوده.

لا تزال هناك صعوبات جدّية إضافية بالنسبة إلى العنصر **الثاني** الذي يدخل في تصوّر الديمقراطية، ألا وهو عنصر **الحكم** (Kratein). يصعب شرح طبيعة **وطريقة عمل** أي حكم. والسلطات القانونية لا تضمن القدرة على استعمالها، ومع ذلك، هي أوتاد وهي قيود، أيضاً، والمكانة الاعتبارية التقليدية تشمل شيئاً لا كل شيء، فهناك النجاح الشخصي، والمستقل عن النجاح جزئياً، والفعل ذو الوزن الشخصي، كل ذلك يتأثر بالمكوِّنات القانونية والتقليدية للنموذج المؤسساتي. وليس هناك من ملك أو ديكتاتور أو مجموعة من القلة الحاكمة (الأوليغارشية (Oligarchs)) حكمهم مطلق. وهم لا يحكمون بحسب معطيات الوضع القومي فقط وإنما بالخضوع، أيضاً، لضرورة العمل مع بعض الشعب، والانسجام مع آخرين، وتحييد آخرين، وإخضاع الباقين. وهذا يحصل بطرق متنوعة لا حصر لها تقريباً، كل طريقة منها تحدد ما يعني ترتيب رسمي من

---

(13) يعتبر البلاشفة أن أيّاً من غير البلاشفة هم من الصنف ذاته. لذا فإن حكم الحزب البلشفي لا يخوّلنا، في حد ذاته، أن ندعو الجمهورية السوفياتية غير ديمقراطية. كما لا يحق لنا أن نصفه كذلك، إلاّ إذا كان الحزب البلشفي ذاته يدار بطريقة غير ديمقراطية، كما هو في حقيقته بشكل واضح.

الترتيبات، للأمة التي يطبّق فيها أو للمراقب العلمي، والكلام عن الملكية كما لو أنها تعني شيئاً محدّداً هو كلام هواية فنية.

غير أننا نقول، إذا كان الشعب، مهما كان تعريفه، هو الذي يمارس **الحكم**، فستظهر مسألة أخرى: كيف يمكن أن يحكم «الشعب» بالمعنى التقني.

ثمّة مجموعة من الحالات لا تطرح فيها هذه المسألة، وبشكل حاد. على الأقل ففي المجتمعات الصغيرة والبدائية التي لها بنية اجتماعية بسيطة(14)، والتي لا يوجد فيها الكثير للاختلاف عليه، يمكن تصوّر جميع الأفراد الذين يؤلفون الشعب كما حدّده الدستور ممارسين ممارسة فعلية كل واجبات التشريع والإدارة. وقد تبقى هناك صعوبات معينة حتى في مثل هذه الحالات وسيظل للبسيكولوجي المختص بالسلوك الجمعي ما يقوله عن القيادة، والإعلان، ومصادر انحراف أخرى عن المثال الأعلى الشعبي للديمقراطية. ومع ذلك، سيكون هناك معنى واضح في الكلام عن إرادة المجتمع أو عمله ـ وعن حكومة الشعب ـ وبخاصة، إذا توصَّل الشعب إلى اتخاذ قرارات عن طريق مناقشات تجري في الوجود الحسّي لجميع أفراده، كما كان يحصل، مثلاً، في الدولة **المدينية** أو في اجتماع مدينة نيو إنجلند (New England) والحالة الأخيرة التي يشار إليها بالقول، إنها حالة «الديمقراطية المباشرة» قد أفادت الكثير من المنظِّرين السياسيين كنقطة انطلاق.

وفي الحالات الأخرى جميعها تطرح مسألتنا، لكننا قد نتخلص منها بسهولة نسبية إذا كنا مستعدين أن نزيل عبارة حكم الشعب وأن

---

(14) ضآلة الأعداد والتركّز المحلي للشعب جوهريان. أما بدائية الحضارة وبساطة البنية هما أقل من أن يكونا كذلك، لكنهما يُسهِّلان كثيراً عمل الديمقراطية.

نضع مكانها عبارة الحكم الذي يوافق عليه الشعب. وثمة الكثير مما يمكن أن يُقال إذا حصل هذا. عندئذٍ سيصدق الكثير من الآراء التي نؤكدها عن الديمقراطية على جميع الحكومات التي تحرز الولاء العام للأكثرية الواسعة من شعوبها، أو الأفضل من ذلك، إذا نالت الأكثرية الواسعة من كل طبقة من شعوبها. وينطبق هذا، وبصورة خاصة على الفضائل التي جرت العادة على ربطها بالطريقة الديمقراطية، وهي: الاعتبار الإنساني، والرضا الذي ينشأ، على العموم، من الشعور أن الأمور السياسية تنسجم مع أفكار الإنسان لجهة كيف يجب أن تكون، وتنسيق السياسة مع الرأي العام، وموقف الثقة عند المواطن بالحكومة والتعاون معها واعتماد الحكومة على احترام وتأييد إنسان الشارع - كل ذلك، وكثير سواه مما يبدو للكثيرين منا جوهر الديمقراطية ذاته تشمله، وبصورة مُرضية تماماً فكرة الحكومة التي يوافق عليها الشعب.

وبما أن الواضح هو أن الشعب، كشعب، فيما خلا حالة «الديمقراطية المباشرة»، لا يأمر ولا يحكم، فإن قضية هذا التعريف تكون قد اكتملت.

ومع ذلك، لا يمكننا قبولها. والأمثلة غزيرة - وقد تمثّلها أكثرية الحالات التاريخية - وهي تتحدث عن الحكم الأوتوقراطي(*) (Autocracies) بإرادة الله ونعمته (Dei Gratia) وبالصورة الدكتاتورية، في الملكيات المختلفة من غير النوع الأوتوقراطي، وفي حكم الأقلية الأرستقراطية والبلوتوقراطية(**) (Plutocratic) وهذه كلها نالت الولاء الأكيد والمتحمس، في أغلب الأحيان، من قِبَل الأكثرية الساحقة من

(*) الحكم الأوتوقراطي هو حكم الفرد.

(**) الحكم البلوتوقراطي هو حكم طبقة الأغنياء بقوة ثروتها.

طبقات شعوبها، وتصرَّفت بصورة جيدة جداً لتأمين ما يعتقد معظمنا أنه واجب الديمقراطية هذا نسبةً إلى أحواله البيئية. ثمّة نقطة أردناها في التأكيد على ذلك وفي إدراك العنصر الديمقراطي الكبير - بهذا المعنى - الذي دخل في تلك الحالات. مثل هذا الترياق المضاد لسمّ عبادة الأشكال وحتى للأسلوب اللغوي المميّز مرغوب به كثيراً. غير أن ذلك لا يبدِّل الواقعة التي تفيد بأننا بقبولنا ذلك الحلّ فإننا سنخسر الظاهرة التي نرغب بتحديدها، أي: أن الديمقراطية ستندمج في صنف أوسع من الترتيبات السياسية يشتمل على أفراد ذوي مزاج لاديمقراطي واضح.

وعلى كل حال، إن فشلنا يُعلِّمنا شيئاً واحداً، فوراء اسم الديمقراطية «المباشرة» توجد ثروة لا تحصى من أشكال الحكم الممكنة يتمكن الشعب فيها من المشاركة في الحكم، أو التأثير على أولئك الذين يحكمون، أو السيطرة عليهم. ولا واحد من هذه الأشكال، وبخاصة لا واحد من الأشكال الناجحة منها، له اللقب الواضح والحصري المفيد لوصفه بأنه حكم الشعب، هذا، إذا فهمت هذه الكلمات بمعناها الطبيعي. وإذا كان لابدّ من أن يكسب أيّ منها مثل هذا اللقب فهو لا يكتسبه إلاّ بفضل اتفاق كيّفي يعرف معنى مصطلح «الحكم». ومثل هذا الاتفاق ممكن دائماً: فالشعب لا يحكم فعلياً، لكن يمكن أن يختار حاكماً، ودائماً يمكن أن يكون ذلك بواسطة تعريف.

لقد كان القصد الدقيق من «النظريات» القانونية المتعلقة بالديمقراطية والتي نشأت في القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر تقديم مثل هذه التعاريف التي يمكنها أن تربط أشكالاً من الحكومات الواقعية أو المثالية بأيديولوجيا حكم الشعب. أما لماذا كان على هذه الأيديولوجيا أن تفرض نفسها فأمر فهمه ليس بعسير. وفي ذلك الزمان، حدث مع أمم أوروبا الغربية، على الأقل، أن تساقطت

الزخارف، من مثل القول بالسلطة الإلهية، عن أكتاف الحكم الملكي[15] - طبعاً، حصلت العملية قبل ذلك بكثير - وبرزت، زمانئذ، وكمبدأ أخلاقيّ وشارح فكرة إرادة الشعب أو سيادة الشعب، كبديل كان الأكثر مقبوليةً لعقلية لم تكن مستعدة، بالرغم من استعدادها لإسقاط **سحر** (Charisma) السلطة النهائية، أن تظل تعمل من دون أي شيء.

وهكذا بعد نشوء المسألة، راح العقل القانوني ينقّب في الغرفة عن سقط المتاع بحثاً عن أدوات يمكن بها التوفيق بين تلك المسلّمة العليا والنماذج السياسية القائمة. وكان ما وفرّته غرفة المتاع الباقي، جوهرياً، عبارة عن نظريات عقود خرافية تفيد الخضوع لأمير[16]، ويفترض فيها أن يكون الشعب السيّد قد ساوم على حريته أو سلطته، وحصل ذلك، أو حصلت عقود لا تقل خرافيةً يفوّض فيها الشعب سلطته، أو بعضها، لممثّلين مختارين. ومهما كانت الخدمة التي قدمتها مثل هذه الوسائل لأغراض عملية، فهي لا قيمة لها أبداً عندنا حتى أنه لا يمكن الدفاع عنها دفاعاً قانونياً.

نقول ذلك، لأنه لكي يفهم معنى المصطلحين، مصطلح التفويض ومصطلح التمثيل لابدّ من أن لا يشير إلى المواطنين الأفراد - فمثل تلك الإشارة من عقيدة مناطق الإقطاع - وإنما إلى الشعب

---

(15) ويمكن اعتبار كتاب السير روبرت فيلمر (Sir Robert Filmer) الذي حمل عنوان: **باترياركا** (*Patriarcha*) (والمنشور في عام 1680) العَرضَ المهم الأخير لعقيدة الحق الإلهي، في الفلسفة السياسية الإنجليزية.

(16) كانت هذه العقود خرافية (*Fictiones juris et de jure*) غير أن ثمة تشبيهاً واقعياً واحداً فيها، نعني، الخضوع الإرادي وعبر العقد من قِبَل إنسان حر لسيّد إقطاعي وهو الذي مورس بشكل واسع بين القرنين السادس والثاني عشر. وقبل الإنسان الحر السلطة القضائية للسيد الإقطاعي، كما قبل بواجبات اقتصادية معينة، وبذلك تخلّى عن وضعه كإنسان حرّ حرية كاملة. وحصل مقابل ذلك، على الحماية من السيد الإقطاعي، وفوائد أخرى.

ككل واحد. إذن، سيكون تصوّر الشعب، بهذا الوصف، بأنه المفوِّض سلطته إلى، لِنَقُلْ، برلمان يمثله. غير أن الشخص (الحسّي أو الأخلاقي) وحده هو الذي يستطيع أن يفوّض أو أن يُمثَّل قانونياً. وهكذا، فإن المستعمرات أو الولايات الأميركية التي أرسلت مفوّضين إلى الكونغرس القارّي الذي انعقد في عام 1774 وبعده في فيلادلفيا ـ المدعو «الكونغرس الثوري» كانت ممثَّلةً من قِبل هؤلاء المفوّضين. غير أن شعب تلك المستعمرات أو الولايات لم يكن ممثَّلاً، لأن الشعب، كشعب، لم تكن له شخصية قانونية، أي: القول بأنه فوَّض السلطة إلى برلمان أو أنه ممثَّل في برلمان، هو قول خال من المعنى القانوني[17]. إذاً، ما هو البرلمان؟ والجواب ليس ببعيد: البرلمان هو مؤسسة من مؤسسات الدولة مثل الحكومة أو المحكمة القضائية. فإذا كان البرلمان يمثل الشعب، فإنه يقوم بذلك، بمعنى آخر بقي علينا أن نكتشفه.

وعلى كل حال، هذه «النظريات» المتعلقة بسيادة الشعب وبالتفويض والتمثيل تدل على شيء يزيد عن أن يكون مجرّد مسلَّمة أيديولوجية وقطع قليلة من التقنيّة القانونية. وهي تكمل سوسيولوجيا أو فلسفة اجتماعية تخص الجسم السياسي، وهي بتأثرها الجزئي بإحياء التأملات اليونانية حول الموضوع، وبتأثّرها الجزئي بأحداث زمانها[18]، أخذت شكلاً وبلغت نقطة أوجها حوالي نهاية القرن

(17) كذلك نقول بعدم وجود معنى قانوني في وصف المقاضاة الشعبية بأنها «الشعب ضد كذا وكذا». والشخص القانوني الذي يقيم الدعاوى هو الدولة.

(18) هذا واضح في انجلترا، وبخاصة في حالة جون لوك فهو، كفيلسوف سياسي، وبمظهر حجة عامة، ردّ على جيمس الثاني (James II) ودافع عن أصدقائه في حزب الأحرار الإصلاحي (Whigs) الذين اعتبروا أنفسهم مسؤولين عن الثورة «المجيدة». وهذا يعني نجاح خطٍ من التفكير الذي، لولا المعاني العملية هذه، لكان دون الازدراء. وغاية الحكومة خير الشعب، وهذا الخير يَمثُل في حماية الملكية الخاصة التي هي سبب «دخول الناس في مجتمع». =

الثامن عشر، وحاولت حلّ المسألة. ومع أن مثل هذه المصطلحات العامة لا يمكن أن تكون كافية أو صائبة صواباً حاسماً، فإني سأخاطر بوصف الحالة - وبالطريقة المعتادة - بأنها عقلية، وذات متعة، وفرديّة، بصورة أساسية، أي: سعادة الأفراد، المحدّدة بمصطلحات مذهب المتعة السعيدة، الأفراد الذين لهم إدراك واضح - أو الأفراد المعرّضين لتربية تزوّدهم بإدراك واضح - لهذه الغاية وللوسائل الملائمة التي كانت تُتَصوّر على أنها معنى الحياة والمبدأ العظيم للسلوك في الحياة الخاصة وكذلك في الميدان السياسي. ويمكننا أن نسمّي هذه السوسيولوجيا أو الفلسفة الاجتماعية، التي كانت نتاج الرأسمالية الأولى، بالاسم الذي قدمه جون ستيوارت مل، ألا وهو مذهب المنفعة. وطبقاً لهذا المذهب، لا يكون السلوك المنسجم مع ذلك المبدأ السلوك العقلي والمسوّغ الوحيد بل هو، أيضاً، السلوك «الطبيعي» بذلك **الواقع ذاته** هذا الرأي هو بمثابة الجسر الذي يصل بين نظريات مختلفة جداً لبنثام (Bentham) وروسّو (Rousseau) في كتابه **العقد الاجتماعي** (*Contrat Social*) - وهذه أسماء ستساعدنا كمنارات بينما يظل ظلاماً محتوماً عند بقية الناس.

إذا لم يمنع مثل هذا الاختصار المستميت القرّاء من تتبّع حجتي، فإني أقول: إن تأثير هذه الفلسفة على موضوع الديمقراطية يجب أن يكون واضحاً. لقد أنتج، بشكل واضح، ومن بين أشياء أخرى، نظريةً عن طبيعة الدولة وأهداف وجودها. وعلاوةً على ذلك، نضيف القول، بأنه بفضل تأكيده على الفرد العقلاني والمحب للمتعة السعيدة واستقلاليّته الأخلاقية، علَّم الطرق السياسية الصحيحة

= ولهذا الغرض اجتمعوا وعقدوا عقداً أصلياً بالتسليم لسلطة عامة. هذا العقد يصير منتهكاً، وتتعرض الملكية الخاصة والحرية للخطر وتصير المقاومة مشروعة عندما، ونقول ذلك بصراحة، يرى الأرستقراطيون من حزب الاصلاح وتجار مدينة لندن أن ذلك حصل.

الوحيدة لإدارة الدولة ولتحقيق تلك الأغراض - مثل السعادة العظمى للعدد الأكبر، وذلك النوع من الأشياء. وأخيراً قدّم ما بدا أنه أساس عقلاني للاعتقاد بإرادة الشعب (Volonté générale) وقدّم الرأي الذي يلخّص كل ما عنته الديمقراطية عند مجموعة من الكتّاب عرفوا بالراديكاليين الفلسفيين[19]، وشعارهم: علّم أفراد الشعب ثم دعهم ينتخبون بحرية.

ظهر نقد معاكس فوري لذلك الرأي، كجزء من ردّ الفعل العام ضد المذهب العقلي في القرن الثامن عشر الذي كان بعد الحروب الثورية والنابوليونية. ومهما كان رأينا بمزايا أو بنواقص الحركة التي دعيت بالمذهب الرومانسي، فإن هذه الحركة، وبلا ريب، نقلت فهماً أعمق للمجتمع الذي سبق الرأسمالية وللتطوّر التاريخي عموماً، وبالتالي كشفت عن بعض الأخطاء الرئيسة في مذهب المنفعة وفي النظرية السياسية التي كان المذهب النفعي أساساً لها. وقد كان التحليل، الذي حصل في ما بعد، التاريخي منه، والسوسيولوجي، والبيولوجي، والبسيكولوجي، والاقتصادي مدمِّراً لكليهما، ويصعب، في يومنا، أن تجد أي تلميذ يدرس العمليات الاجتماعية يمتدح أيّاً منهما. وبالرغم من إمكانية أن يبدو الأمر غريباً، نقول، ظل العمل بتلك النظرية طوال الوقت الذي كانت فيه تتمزّق. وكلما ازداد البرهان على ضعفها، ازدادت سيطرتها على اللغة الرسمية وخطب السياسي. وهذا هو سبب وجوب عودتنا، في الفصل التالي، إلى مناقشة ما يمكن تسميته الكلاسيكية الديمقراطية.

غير أن الواقع هو أنه لا يوجد مؤسسة أو مهنة أو اعتقاد يقوم

(19) للاطلاع على توجّه عام، انظر، بصورة خاصة: Kent, *The Philosophical Radical*; Graham Wallas, *The Life of Francis Place*, and Leslie Stephen, *The English Utilitarians*.

أو يسقط مع قيام وسقوط النظرية التي كانت دعامته في وقت ما، والديمقراطية ليست مستثناةً. والواقع أنه يمكن صياغة نظرية عن العملية الديمقراطية تحسب حساب جميع وقائع العمل الجمعي والعقل العام. وهذه النظرية سيتمّ تقديمها في الفصل الثاني والعشرين، وعندئذٍ سنتمكن أخيراً من وصف توقعاتنا عن كيفية عمل الديمقراطية في نظام اشتراكي.

الفصل الحادي والعشرون
العقيدة الكلاسيكية للديمقراطية

1 ـ الخير العام وإرادة الشعب

يمكن صياغة الفلسفة الديمقراطية في القرن الثامن عشر بالتعريف الآتي: الطريقة الديمقراطية هي ذلك الترتيب المؤسساتي الهادف إلى الوصول إلى قرارات سياسية تحقق الخير العام بجعل الشعب نفسه يقرّر المسائل عبر انتخاب أفراد يجتمعون لتنفيذ إرادته. ولننظر، الآن، في ما يتضمّنه هذا التعريف.

إذاً، يُقال إن هناك خيراً عاماً، وهو المنارة الواضحة للخطة ذات التعريف البسيط، والذي يمكن أن يراه كل إنسان عادي عن طريق حجّة عقلية. ولا عذر لعدم رؤيته ولا توضيح لوجود أناس لا يرونه سوى الجهل ـ الذي يمكن القضاء عليه ـ والغباء والمصلحة المضادة لمصلحة المجتمع. وعلاوةً على ذلك، يتضمن هذا الخير العام أجوبةً محدّدةً لجميع المسائل بحيث إن كل واقعة اجتماعية وكل تدبير يُتّخذ أو سيتّخذ يمكن تصنيفه تصنيفاً واضحاً بأنه «خيّر» أو «سيّئ». ويجب على جميع أفراد الشعب أن يوافقوا.

مبدأياً على الأقل، على وجود إرادة عامة للشعب (وهذه تعادل

إرادة كل الأفراد العاقلين) وهذه الإرادة ذات حدود مشتركة مع الخير العام أو المصلحة العامة أو الرفاهية أو السعادة. وباستثناء الغباء والمنافع الشرّيرة، فإن الشيء الوحيد الذي قد يجلب الاختلاف ويعني وجود معارضة هو اختلاف الرأي بالنسبة إلى السرعة التي يجب مقاربة الهدف المشترك بها. وهكذا يشترك كل عضو من أعضاء المجتمع، واعٍ لذلك الهدف، عارف بفكره أو فكرها، ومدرك ما هو خيّر وما هوَ سيّء، اشتراكاً نَشطاً ومسؤولاً، في تعميم الخير ومحاربة السيء، وكل الأعضاء يراقبون ويديرون معاً شؤونهم العامة.

صحيح إن إدارة بعض هذه الشؤون تتطلّب استعدادات وتقنيّات خاصة، وإنها لذلك، يجب أن يعهد بها إلى اختصاصيين يملكونها. وعلى كل حال، هذا لا يغيّر شيئاً في المبدأ، لأن هؤلاء الاختصاصيين يعملون بهدف تنفيذ إرادة الشعب تماماً مثل الطبيب التي بعمله ينفّذ إرادة المريض بالصحة. والقول صادق أيضاً: إنه في المجتمع من أي حجم، وبخاصة إذا كان فيه تقسيم عمل، يبدو من غير الملائم، وبدرجة كبيرة، لكل مواطن فرد أن يكون عليه أن يتصل بجميع المواطنين الآخرين عند كل مسألة لكي يشارك في القرار أو الحكم. والأكثر ملاءمةً هو الاحتفاظ بأكثر القرارات أهمية فقط للمواطنين الأفراد لبتّها ـ لنقل بالاستفتاء مثلاً ـ ومعالجة البقية عبر لجنة يعينونها هم ـ مثل مجلس أو برلمان أعضاؤه ينتخبون بالتصويت العام. هذه اللجنة أو هذا الجسم المؤلف من مفوّضين، وكما رأينا، لن يمثّل الشعب بالمعنى القانوني لكنه يمثّله بمعنى أقل تقنيّةً ـ أي إنه يعبّر عن صوت الناخبين ويظهر أو يمثّل إرادتهم. وأيضاً، يمكن لهذه اللجنة الكبيرة، وبغية تسهيل الأمور، أن توزّع نفسها في لجان أصغر للدوائر المختلفة الخاصة بالشؤون العامة. وأخيراً، يكون في عداد هذه اللجان الأصغر لجنة ذات هدف عام، لتمارس، على نحو رئيسي، الإدارة الجارية، وتدعى مجلس الوزراء

أو الحكومة، وربما يكون لها أمين عام أو كبش محرقة على رأسها، وهو الذي يدعى رئيس الوزراء[1].

حالما نقبل جميع الافتراضات التي وضعتها هذه النظرية المتعلقة بنظام الحكم ـ أو المتضمَّنة فيها ـ فإن الديمقراطية تكتسب معنىً واضحاً تماماً، فلا مشكلة تتصل بها، سوى كيفية إظهارها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ما نحتاجه هو أن ننسى فقط قليلاً من الارتيابات المنطقية لنكون قادرين على أن نضيف القول: إنه في هذه الحالة، لن يكون الترتيب الديمقراطي الأفضل من جميع الترتيبات التي يمكن تصوّرها فحسب، وإنما وجود نفر قليل من الناس يعنيهم التفكير بأي ترتيب آخر. وليس أقل وضوحاً، على كل حال، أن هذه الافتراضات هي أقوال عديدة تصف وقائع، وأن كل واحد منها يجب البرهان عليه إذا كان لابدّ لنا من أن نصل إلى تلك النتيجة، والأسهل هو نقضها.

أولاً: لا وجود لشيء مثل خير عام ذي تحديد واحد وحيد يمكن للشعب كله أن يوافق عليه أو تكون الموافقة عليه عن طريق حجّة عقلية. وليس مردّ ذلك، وبصورة رئيسة، الواقعة القائلة إن بعض الناس قد يريدون أشياء غير الخير العام، وإنما إلى الواقعة الأكثر أساسيّةً التي تفيد بأن الخير العام عند أفراد مختلفين ومجموعات مختلفة يعني أشياء مختلفة. هذه الحقيقة المخفيّة عن النفعيين، لضيق نظرتها لعالم القيم الإنسانية، ستولِّد تصدّعات حول مسائل المبدأ لا يمكن تسويتها بحجّة عقلية، لأن القيم النهائية ـ مثل مفاهيمنا عمّا يجب أن تكون عليه الحياة والمجتمع ـ تتعدّى مجال المنطق المحض. ويمكن ردم التصدعات عن طريق التسوية في بعض

(1) إن النظرية الرسمية الخاصة بوظائف الوزير تفيد بأنه معيَّنٌ لكي يتأكد من أن الإرادة العامة هي عميمة في دائرته.

الحالات، لكن ليس في حالات أخرى. والأميركيون الذين يقولون: «نريد هذه البلاد أن تتسلَّح حتى أسنانها ثم تحارب من أجل ما نراه حقاً في العالم كله»، والأميركيون الذين يقولون: «نريد من هذه البلاد أن تحلّ مشاكلها وهذه هي الطريقة الوحيدة التي تمكّنها من خدمة الإنسانية» يواجهون خلافات لا حلّ لها في النظر إلى القيم النهائية والتي لا يمكن للتسوية إلاّ تشويهها والحطّ من قيمتها.

ثانياً: وحتى لو أن خيراً عاماً محدَّداً وكافياً ـ مثل الإشباع الاقتصادي الأقصى الذي يقول به النفعيّ[2] ـ كان مقبولاً من الجميع، فإن هذا لا يتضمّن أجوبةً محدَّدة على مسائل فردية. وقد تتباين الآراء حول هذه المسائل إلى حدّ خطير وكاف لكي يولِّد معظم نتائج النزاع «الأساسي» المتعلق بالغايات ذاتها. وستبقى المسائل التي تدور حول تقييم إشباع حاجات الحاضر مقابل حاجات المستقبل، وحتى حالة الاشتراكية مقابل الرأسمالية، مفتوحة، مثلاً، بعد تحوّل كل مواطن فرد إلى مذهب المنفعة. وقد تكون «الصحة» مرغوبةً من قِبل الجميع، ومع ذلك يظل الناس مختلفين حول مسألة التلقيح وقطع القناة الدافقة، وهكذا.

لقد أخفق آباء العقيدة الديمقراطية النفعيون في أن يروا الأهمية الكاملة لذلك، لأن أيّاً منهم لم يفكّر جدّياً بأي تغيّر جوهري في الإطار الاقتصادي وعادات المجتمع البورجوازي. ولم تتعدّ رؤيتهم إلاّ قليلاً عالم تاجر الحديد والأدوات المعدنية في القرن الثامن عشر.

ثالثاً: غير أنه، وكنتيجة للآراء السابقة وللتصوّر الخاص **للإرادة**

(2) معنى «السعادة العظمى» ذاته معرَّض لشكٍ خطير. غير أنه لو أزيل هذا الشك وأمكن ربط معنى محدَّد بالمجموع الكلي للإشباع الاقتصادي لمجموعة من الناس، فإن تلك الدرجة العظمى ستظل نسبية لأوضاع وتقييمات معينة قد يكون من المستحيل تغييرها، أو تسويتها، بطريقة ديمقراطية.

العامة، جعل تصوّر النفعيين يتلاشى في الهواء. لأن ذلك التصوّر يفترض وجود خير عام محدَّد تحديداً فريداً ومدركاً من قِبل الجميع. وعلى عكس الرومانسيين، لم يكن لدى النفعيين فكرة عن ذلك الكائن شبه الملغّز المالك لإرادة خاصة به ـ نعني، «روح الشعب» تلك التي اهتمت بها كثيراً مدرسة القانون التاريخية. وبصراحة نقول: لقد اشتقّوا فكرتهم عن إرادة الشعب من إرادات الأفراد. وما لم يكن هناك مركز، وهو الخير العام، تنجذب إليه، على المدى الطويل على الأقل، كل الإرادات الفردية، فإننا لن نحصل على ذلك النوع الخاص من الإرادة العامة «الطبيعية» (Natural). إذ من جهة، يوحِّد مركز الجاذبية لدى النفعيين الإرادات الفردية، ويميل إلى دمجها بواسطة المناقشة العقلية في إرادة الشعب، ومن جهة أخرى، يضفي على إرادة الشعب الاعتبار الأخلاقي الاستثنائي الذي تدّعيه العقيدة الديمقراطية التقليدية. ولا تَمْثُل هذه العقيدة، وببساطة، في عبادة إرادة الشعب هكذا، بل هي تقوم على افتراضات معيّنة حول الهدف «الطبيعي» لتلك الإرادة، وهو الهدف الذي قرّره العقل النفعيّ. إن وجود وكرامة هذا النوع من **الإرادة العامة**، كلاهما يذهبان أدراج الرياح حالما لا تعود تفيدنا فكرة الخير العام وعمودا العقيدة التقليدية لابدّ من أن ينهارا ويتحولا إلى غبار.

2 ـ إرادة الشعب وإرادة الفرد

وعلى كل حال، نقول، إنه مهما كان ما تقوله تلك الحجج، وبشكل حاسم، ضد هذا المفهوم الخاص لإرادة الشعب، فإنها لا تمنعنا من محاولة إنشاء مفهوم آخر ويكون أكثر واقعيّةً. أنا لا أقصد الارتياب بواقعية الوقائع الاجتماعية البسيكولوجية ولا بأهميتها التي نفكر بها عندما نتكلم عن إرادة الأمة. وما لا ريب فيه أن تحليلها شرط مسبق للتقدم بمسألة الديمقراطية. وعلى كل حال، يحسن عدم

استبقاء المصطلح، لأن ذلك يلقي غموضاً على الواقعة التي تفيد بأنه حالما نفصل إرادة الشعب في مصاحباتها اللغوية المتصلة بالنفعية، فإننا لا نكون منشئين نظرية مختلفة عن الشيء ذاته، بل نظرية عن شيء مختلف تماماً. ولدينا كل العذر لنحترس ضد الأخطار المستورة الموجودة في طريق هؤلاء المدافعين عن الديمقراطية، الذين نجدهم وهم يقبلون، وتحت ضغط الدليل المتراكم، والمزيد من وقائع العملية الديمقراطية، ويحاولون وضع الزيت المأخوذ من جرار القرن الثامن عشر على نتائج تلك العملية، لتلطيفها.

ومع أنه يُقال إن إرادة عامة أو رأياً عاماً من نوع ما قد يظهر من الخليط المعقّد الذي لا حدَّ له والمؤلف من المواقف الفردية والجمعية، والإرادات، والتأثيرات، والأفعال وردود الأفعال الخاصة «بالعملية الديمقراطية»، فإن الحاصل لا ينقصه الوحدة العقلية فقط، وإنما المصادقة العقلانية أيضاً. وتعني الوحدة العقلية إنه، وبالرغم من أن العملية الديمقراطية هي، من منظور التحليل ليست اعتباطية ـ لأن المحلِّل لا يعتبر شيئاً اعتباطياً لا نظام له إذا أمكن تطبيق المبادئ التوضحية عليه ـ فإن النتائج لا تكون ذات معنى بذاتها ـ سوى بالصدفة ـ مثل تحقيق أيّ غاية محدَّدة أو مثال أعلى. أما المصادفة العقلانية فتعني ما يأتي: بما أن تلك الإرادة لم تعد تعتبر مطابقةً لأي «خير»، فإنه من الضروري الآن، وبغية إضفاء الاعتبار الأخلاقي على النتائج، العودة إلى الثقة المطلقة بأشكال الحكومة الديمقراطية ـ وهو اعتقاد يجب أن يكون مستقلاً عن المرغوبية في النتائج، من الوجهة المبدئية. وكما رأينا ليس من السهل أن يكون للإنسان تلك النظرة. غير أنه، حتى لو فعلنا ذلك، فإن إسقاط الخير العام الخاص بالنفعية سيلقي في أيدينا الكثير من الصعوبات.

وبصورة خاصة نقول، إننا مازلنا مضطرين اضطراراً عملياً لأن

ننسب لإرادة **الفرد** استقلالاً ووصفةً عقلية، وكلاهما ليسا واقعيين. وإذا كنا نجادل بالقول، إن إرادة المواطنين في **حدّ ذاتها** هي عامل سياسي يستحق الاحترام، فلابدّ من أن تكون موجودة أولاً. أي يلزم أن تكون أكثر من رزمة غير محدَّدة من الدوافع الغامضة المتأرجحة بشعارات وانطباعات خاطئة. وكل واحد يرغب أن يعرف، وبصورة محدَّدة ما يريد أن يمثِّل. ويجب أن تتحقق هذه الإرادة المحدَّدة عن طريق القدرة على ملاحظة الوقائع وتفسيرها تفسيراً صحيحاً، الوقائع التي تكون في متناول كل فرد، على نحو مباشر، والتمحيص النقدي للمعلومات المتعلقة بالوقائع التي لا يكون الوصول إليها ممكناً بطريقة مباشرة. وأخيراً، يجب أن تُشتقّ من تلك الإرادة المحدَّدة ومن تلك الوقائع المؤكَّدة نتيجة واضحة وحازمة ومن دون إبطاء تختص بمسائل معيّنة، ويكون الاشتقاق طبقاً لقواعد الاستدلال المنطقي - مع درجة عالية من الكفاءة العامة لرأي الإنسان، ومن غير تناقض فاضح، وهذا ينطبق على كل إنسان[3]. وعلى كل مواطن أن

---

(3) هذا يشرح صفة المساواة، القوية، في عقيدة الديمقراطية، التقليدية، وفي المعتقدات الديمقراطية الشعبية. وسوف نشير، في ما بعد، إلى مسألة كيف أن المساواة قد تكتسب وضعية المسلّمة الأخلاقية. غير أنها، كقول واقعي يصف الطبيعة الإنسانية، لا يمكن أن يكون صادقاً بأي معنى يمكن تصوّره. وإقراراً بهذا، فإن المسلّمة ذاتها غالباً ما أعيدت صياغتها لتعني «المساواة بالفرص». غير أننا نقول، إنه حتى مع عدم اعتبارها الصعوبات الكامنة في كلمة فرصة، فإن هذه الصياغة الجديدة لا تساعدنا كثيراً، لأن المطلوب هو المساواة الفعلية وليس المساواة الممكنة بالأداء في شؤون السلوك السياسي، إذ لكل صوت انتخابي لإنسان الوزن ذاته في البتّ بالمسائل.

وتجب الملاحظة، وبصورة سريعة، أن اللغة الديمقراطية كانت مفيدة في تقوية رابط اللامساواة من أي نوع مع «الظلم»، وهو عنصر مهم في النموذج النفسي للفاشل وفي ذخيرة السياسي الذي يستغلّه. وأحد المظاهر عن هذا كان مؤسسة النبذ من المجتمع في مدينة أثينا القديمة، أو استعمال ذلك النبذ. فالنبذ من المجتمع هو نفي الفرد عن طريق التصويت العام، ولا يكون ذلك، وبالضرورة، لأي سبب معين: فقد وُظِّف، أحياناً، كطريقة لإزاحة مواطن بارز مزعج يكون هناك شعور أنه «يعد أكثر من واحد».

يقوم بكل ذلك بنفسه وبمعزل عن المجموعات الضاغطة وأشكال الدعاوى[4]، لأن الإرادات والاستدلالات التي تفرض على جمهور الناخبين لا تعدّ معطيات نهائية للعملية الديمقراطية. والسؤال عمّا إذا كانت هذه الشروط متحققةً إلى الحدّ المطلوب لجعل الديمقراطية تعمل بنجاح، يجب ألاّ يُجاب عليه بتأكيد موافق متهوّر أو نفي متهوّر. ولا يمكن الإجابة عليه إلاّ بتقييم مجهد لشبكة من الأدلة المتعارضة. وقبل المبادرة بذلك، أريد أن أتأكد أن القارئ يقدِّر تقديراً كاملاً نقطةً أخرى سبق أن ذكرناها. لذلك، سوف أكرر ما يأتي، فأقول: إنه حتى لو كانت آراء المواطنين الأفراد ورغباتهم محدَّدةً تحديداً كاملاً، وكانت هناك معطيات مستقلّة لتعمل بها العملية الديمقراطية، ولو عمل بها كل واحد بعقلانية مثالية، فليس يلزم من ذلك أن تكون القرارات السياسية الحاصلة من تلك العملية والمستمدّة من المادة الخام لتلك الإرادات، شاملةً أي شيء يمكن تسميته إرادة الشعب، بأي معنى مقنع. فإن ذلك لا يمكن تصوّره فقط، ولكن، عندما تكون إرادات الأفراد منقسمة كثيراً، فإن ما هو محتمل أن يحصل هو أن لا تكون القرارات السياسية متطابقة مع «ما يريده الشعب واقعياً» كما لا يمكن الإجابة بالقول: إذا لم يكن ذلك ما يريدونه، بالضبط، فإنهم سيحصلون على «تسوية منصفة»، قد يكون ذلك هو الواقع. وفرص حدوث ذلك تكون أكبر لتلك المسائل

---

(4) يستعمل هذا المصطلح، هنا، بمعناه الأصلي، وليس بالمعنى الذي اكتسبه بسرعة في الوقت الحاضر، والذي يفيد التعريف الآتي: الدعاوى هي القول الصادر عن مصدرٍ لا نحبّه. وأنا أفترض أن المصطلح مشتق من اسم لجنة الكاردينالات التي كانت تتعاطى بالشؤون الخاصة بنشر الإيمان الكاثوليكي، وهو (*Congregatio de Propaganda fide*). فهو، وفي ذاته، لا يحمل أي معنى ازدرائي، كما إنه، وبصورة خاصة، لا يتضمّن تحريفاً للوقائع فيمكن للإنسان، مثلاً، أن يطلق دعاوى، للطريقة العلمية. فالمصطلح يعني، وببساطةٍ، تقديم الوقائع والحجج بقصد التأثير على أعمال الشعب أو آرائه لتكون في اتجاه محدَّد.

التي هي مسائل كميّة بطبيعتها. أو تسمح بالتدرّج، مثل المسألة التي تتعلق بمقدار ما يجب أن يُصرف على إعانة البطالة عن العمل بشرط أن يكون كل واحد راغباً في بعض الإنفاق لذلك الهدف. غير أن الحال يختلف عندما تكون المسائل نوعيةً، مثل مسألة ما إذا كان يجب قمع الهراطقة، أو الدخول في حرب، والتي نتيجتها ممقوتة من قِبل كل الشعب، وإن يكن ذلك لأسباب مختلفة، في حين أن القرار الذي تفرضه واسطة غير ديمقراطية قد يكون مقبولاً منه وسيوضح ذلك مثل. يمكنني أن أصف حكم نابوليون، عندما كان قنصلاً أول، كدكتاتورية عسكرية. كانت أكثر الحاجات إلحاحاً في تلك اللحظة تتمثَّل في الاستقرار الديني الذي يزيل الفوضى التي خلّفتها الثورة ومجلس الإدارة، وإحلال السلام في قلوب الملايين. وقد أُنجز ذلك بعدد من ضربات معلِّم توِّجت باتفاقية مع البابا في العام (1801) و«المواد الأساسية المتناسقة» في العام (1802) التي سوَّت مالا يُسوّى، وأعطت المقدار المناسب من الحرية للعبادة الدينية، وبقيت ممسكةً، وبقوة، بسلطة الدولة. كما إنه أعاد تنظيم الكنيسة الكاثوليكية وموّلها من جديد، وحلّ المسائل الحسّاسة المتعلقة برجال الدين «الدستوريين»، وأرسى بنجاح المؤسسة الجديدة بقليل من الاحتكاك. وإذا كان هناك أي تبرير للقول بأن الشعب يريد شيئاً محدّداً، فإن ذلك التنظيم يقدّم أحد أفضل الأمثلة في التاريخ. ولابدّ أن يكون ذلك واضحاً لكل من ينظر إلى البنية الطبقية الفرنسية لذلك الزمن، كما إنها نتيجة الواقعة المفيدة بأن الخطة الكنسية أسهمت إسهاماً كبيراً في حصول الشعبية الشاملة التي تمتّع بها نظام حكم القناصل. غير أنه يصعب رؤية كيف يمكن أن تتحقق هذه النتيجة بطريقة ديمقراطية. والشعور المعادي للكنيسة تلاشى ولم يكن محصوراً باليعقوبيين المقهورين. وشعب تلك العقيدة، أو قادتهم، لم يكن بمقدورهم أن يدخلوا في تسوية

بذلك المقدار[5]. وفي الجانب الآخر من الميزان، اكتسب شعور كاثوليكي غاضب زخماً متزايداً، والناس الذين شاركوا في ذلك الشعور، أو القادة المعتمدون على إرادة الخير لديهم، لم يمكنهم التوقّف عند الحدّ النابوليوني، ولم يكن يمكنهم التعامل بذلك الحزم مع مجلس القضاء الخاص بالبابا، الذي لم يكن هناك ما يدفعه إلى التنازل، وقد رأوا الاتجاه الذي سارت فيه الأشياء. كما إن إرادة الفلاحين الذين أرادوا، أكثر من أي شيء آخر، كهنتهم، وكنائسهم ومواكبهم، كان سيصيبها الشلل بسبب الخوف الطبيعي من أن يكون الحلّ الثوري لمسألة الأرض في خطر إذا عاد رجال الدين ـ وبخاصة المطارنة ـ إلى مركز السلطة ثانيةً. فالإخفاق أو الصراع اللامتناهي، المولّد للاهتياج المتزايد، سيكون الحاصل الممكن لأي محاولة لحل المسألة بطريقة ديمقراطية. غير أن نابوليون كان قادراً على حلّها بطريقة معقولة وذلك لأن كل تلك المجموعات، التي عجزت عن تقديم نقاطها بما يتفق وإراداتها، كانت في الوقت نفسه، قادرةً وراغبةً في قبول الترتيب إذا فرض.

هذا المثل ليس مثلاً منعزلاً[6]. وإذا كانت النتائج التي تبرهن، في المدى الطويل أنها مُرضية للشعب، وبشكل واسع، هي الاختبار الذي يفيد بأن الحكومة هي **لغاية** الشعب، فإن الحكومة **بواسطة** الشعب، كما تتصوّرها عقيدة الديمقراطية الكلاسيكية، ستُخْفِق فيه.

---

(5) الهيئات التشريعية، التي رُوِّعت بالتهديد، مع ذلك، لم تدعم نابوليون في خطته. كما عارضها بعض من أكثر أنصاره البارزين الموثوقين.

(6) الواقع هو أن هناك أمثلة أخرى يمكن إيرادها ومستمدة من ممارسة نابوليون، فهو كان أوتوقراطياً يحكم كفرد، فعندما لا يكون الأمر متعلقاً بمصالح حكمه وخطته السياسية الخارجية، فإنه كان ينزع، وببساطة إلى عمل ما يتصور أن الشعب يريده أو يحتاجه. وهذا ما عنته النصيحة التي قدّمها إلى أوجين بوهارنيه (Eugène Beauharnais) المتصلة بإدارة هذه السيدة لشمال إيطاليا.

3 ـ الطبيعة الإنسانية في السياسة

بقي علينا أن نجيب عن المسألة المتعلّقة بوضوح واستقلال إرادة صاحب الصوت الانتخابي، وقدرته على ملاحظة الوقائع وعلى تفسيرها، وقدرته على استنباط استدلالات من كليهما، بوضوح وبصورة حاسمة. هذا الموضوع ينتمي إلى أحد فصول البسيكولوجيا الاجتماعية الذي يمكن وضع العنوان الآتي له: **الطبيعة الإنسانية في السياسة**(7).

خلال النصف الثاني من القرن الماضي كانت فكرة أن الشخصية الإنسانية هي وحدة متجانسة وفكرة إرادة محدَّدة هي المحرِّك الرئيسي للعمل قد بدأتا بالتلاشي بصورة ثابتة، وحتى قبل زمان ثيودول ريبو (Théodule Ribot) وزمان سيغموند فرويد. وحصل تقليل متزايد من أهمية هذه الأفكار، وبخاصة، في ميدان العلوم الاجتماعية حيث تلقّمت أهمية العنصر الوراء ـ عقلي واللاعقلي في سلوكنا انتباهاً متزايداً، انظر كتاب باريتو الذي عنوانه: **العقل والمجتمع** (*Mind and Society*). ومن بين الكثير من مصادر الدليل الذي تجمّع ضد فرضية العقلانية، سوف أكتفي بذكر **اثنين** فقط.

(7) كان هذا هو عنوان الكتاب الصريح والجذّاب الذي وضعه أحد أكثر الإنجليز الراديكاليين الذين عاشوا، محبوبيةً، وهو غراهام والاس (Graham Wallas). فبالرغم من كل ما كتب حول الموضوع، وبخاصة، بالرغم من كل تفاصيل القضية المدروسة التي نوّرتنا كثيراً، فإن ذلك الكتاب يمكن أن يُزكّى بوصفه أفضل مقدّمة للبسيكولوجيا السياسية. ومع ذلك، فإنه بعد أن عرض، وبإخلاص مدهش، القضيةَ ضد القبول غير النقدي للعقيدة الكلاسيكية، أخفق المؤلف في استنباط النتيجة الواضحة. وكل ذلك كان مدهشاً، لأنه أصرَّ، وكان محقاً، على ضرورة وجود موقف علمي للعقل ولأنه لم يفشل في توبيخ اللورد برايس (Lord Bryce) لأنه، في كتابه عن الدولة الأميركية، أعلن نفسه «وبصورة مقيتة» أنه مصمم على أن يرى بعض سماء زرقاء وسط غيوم من الأوهام. ويبدو أن غراهام والاس كان يصرخ: لماذا، ماذا علينا أن نقول عن الخبير بالأرصاد الجوّية الذي يؤكِّد، ومن البداية، على أنه رأى بعض سماء زرقاء؟ ومع ذلك، فقد اتّخذ الموقف ذاته في القسم الاستدلالي من كتابه.

أحدهما ـ وهو بالرغم من العمل اللاحق الأكثر تأنّياً ـ يمكن ربطه باسم غوستاف لو بون (Gustave Le Bon) مؤسس **بسيكولوجيا الجماهير**[8] (*Psychologie des foules*) أو نقول إنه كان المدافع الفعّال عن تلك البسيكولوجيا. وبإظهاره، ولو بمبالغة، وقائع السلوك الإنساني عندما يكون تحت تأثير التكتّل ـ وبخاصة عند الاختفاء المفاجئ، في حالة الاهتياج، للنواهي الأخلاقية، ولأنماط التفكير والشعور المتمدّنة، والانفجار المباغت للدوافع البدائية، وللطفوليّة، وللنوازع الجرمية ـ جعلنا في مواجهة وقائع رهيبة يعرفها كل إنسان لكن لا يرغب في أن يراها، وبذلك كله وجّه ضربةً خطيرةً لصورة طبيعة الإنسان التي تقع في أساس العقيدة الديمقراطية الكلاسيكية والفولكلور[*] الديمقراطي عن الثورات. ولا ريب بوجود مقدار كبير مما يمكن أن يُقال عن ضيق الأساس الواقعي لاستدلالات لو بون التي، وعلى سبيل المثال، لا تتلاءم إطلاقاً مع السلوك العادي للجمهور الإنجليزي أو الأنجلو ـ أميركي. ولم يتوانَ النقاد من الاستغلال الأقصى لنقاطه الحساسة غير الحصينة، وبخاصة أولئك الذين اعتبروا ما يتضمنه هذا الفرع من البسيكولوجيا الاجتماعية غير ملائم. غير أنه يجب ألاّ ننسى، من ناحية أخرى، أن ظواهر بسيكولوجيا الجمهور ليست محصورةً بالغوغاء التي تقوم بأعمال شغب في الشوارع الضيقة لمدينة لاتينية. وكل برلمان، وكل لجنة، وكل مجلس حربي مؤلف من اثني عشر جنرالاً في عمر الستين،

---

(8) المصطلح الألماني (Massenpsychologie) يوحي بتحذير هو: يجب عدم خلط بسيكولوجيا الجماهير بمعنى (Crowds) ببسيكولوجيا الجماهير بمعنى (Masses). والكلمة الأولى لا تحمل، بالضرورة، أيّ معانٍ طبقية، وهي في ذاتها، ليس لها أيّ علاقة بدرس طرق تفكير الطبقة العاملة وشعورها.

(*) الفولكلور هو مجموعة العادات والتقاليد والحكايات الشفهية لشعب ما. وبكلام آخر هو التراث الشعبي المتداول والممارس.

يعرض، ولو بشكل لطيف، بعض تلك السِّمات التي تبرز بصورة فاقعة في حالة الغوغاء، وبخاصة، انحدار الشعور بالمسؤولية، وانخفاض مستوى القدرة على التفكير، وتعاظم الحساسية للتأثيرات اللامنطقية. وعلاوةً على ذلك نقول، إن هذه الظواهر غير محصورة بجمهور بمعنى التكتل الفيزيائي لكثير من البشر. وقرّاء الصحف، والمستمعون للراديو، وأعضاء الحزب، حتى لو لم يكونوا مجتمعين معاً يسهل إدخالهم في الجمهور البسيكولوجي وفي حالة من الجنون المؤقت تثير فيها محاولة المناقشة العقلية، الروح الحيوانية.

أما المصدر **الثاني** للدليل الموهم الذي سأذكره فهو متواضع أكثر من **الأول** ـ فلا دم يتدفق منه، سوى اللَّغو. والاقتصاديون وقد تعلّموا ملاحظة وقائعهم عن كثب، بدأوا يكتشفون أنه، حتى في أكثر تيارات الحياة اليومية عاديةً، لا يكون مستهلكوهم في مستوى الفكرة التي اعتاد الكتاب المدرسي نقلها. ومن جهة، ليست حاجاتهم محدَّدة وسلوكهم تجاه هذه الحاجات ليس عقلانياً وحاسماً، ومن جهة أخرى، هي عرضة للتأثير بالإعلان الدعائي وبطرق أخرى من الإقناع التي غالباً ما يُمْليها المنتجون عليهم بدلاً من أن يوجَّهوا من قِبلهم. إن تقنيّة الإعلان الناجح عن السلع فيها ثقافة منوِّرة، وهناك دائماً مقدار من اللجوء إلى العقل. غير أن التأكيد، والذي غالباً ما يكون مكرّراً، ينفع أكثر من الحجّة العقلية وكذلك يفعل الهجوم على اللاوعي الذي يكون بصورة محاولات لإثارة وبلورة تداعيات سارّة من منطقة خارج العقل كلياً، وغالباً ما تكون ذات طبيعة جنسية.

والنتيجة، مع أنها واضحة، يجب استخلاصها بعناية. وفي المجرى العادي للقرارات التي غالباً ما تكون متكررة، يخضع الفرد لتأثير تجربة محبّبة، يكون مفيداً وعقلانياً. كما يكون تحت تأثير دوافع ومصالح بسيطة نسبياً، ولا إشكالية فيها، ولا يكون التدخّل فيها بالإرادة، إلاّ أحياناً. وتاريخياً يمكن القول، إن رغبة المستهلكين

بالأحذية يمكن أن تكون قد تشكّلت، جزئياً، بواسطة تقديم المنتجين أحذية جذابة وإطلاق حملة دعائية لها، ومع ذلك، فإن تلك الرغبة حاجة جوهرية، في أي وقت، وتحديدها يتعدّى «الأحذية عموماً»، والتي قد يزيل التجريب الطويل الكثير من المظاهر اللاعقلانية التي قد تكون أحاطت بها[9]. وإضافةً إلى ذلك، نقول، إنه، وبتأثير تلك الدوافع البسيطة، يتعلَّم المستهلكون أن يعملوا وفقاً لنصيحة الخبير الحياديّ بالنسبة إلى بعض الأشياء (مثل البيوت والسيّارات)، وهم أنفسهم قد يصبحون خبراء في أمور أخرى. وببساطة نقول، إنه ليس صادقاً القول: إنه يمكن استغباء ربّات المنازل في مسائل الأطعمة، وفي الأدوات المنزلية المألوفة، وفي الملابس الخارجية. وكما يعرف كل بائع، وعلى حسابه، معظم النساء من ربّات المنازل لهنّ طريقة في إصرارهنَّ على السلعة التي يردنها.

وينطبق هذا، أكثر ما ينطبق، وبوضوح، على طرف المنتجين، في الصورة. ومما لاريب فيه أن صاحب المعمل قد يكون بطيئاً، وذا رأي ضعيف سيء بالفرص السانحة، أو نقول، قد يكون عديم الكفاءة، لكن هناك آليّةً تصلحه أو تزيله. ومرةً ثانيةً نقول، إن مذهب التايلوري[*] (Taylorism) يقوم على الواقعة التي تفيد بأن الإنسان قد

---

(9) تعني اللاعقلانية في الفقرة أعلاه الإخفاق في التصرّف عقلانياً برغبة معينة، فهي لا تشير إلى معقولية الرغبة ذاتها في نظر المراقب. ومن المهم ملاحظة هذه النقطة، لأن الاقتصاديين عندما يقدِّرون حجم لاعقلانية المستهلكين يبالغون بها أحياناً، بِخَلْط الشيئين. وهكذا، قد تبدو ملابس النساء المبهرجة التي ينتجها معمل دليلاً على سلوك لاعقلاني لا يوضحه سوى فنون الخبير بالإعلان عن السلع. وربما تكون تلك الملابس هي كل ما تتوق إليه. وإذا كان الأمر كذلك، فإن إنفاقها على اللباس قد يكون عقلانياً، وبصورة مُثُلى، بالمعنى المذكور أعلاه.

(*) هذا المذهب عبارة عن نظام تفصيلي خاص بتنظيم العمل في المعمل لزيادة كفاءته، وبخاصة، عن طريق دراسة الوقت والحركة. وفريدريك تايلور (Frederick Taylor) (1856 ـ 1915) كان مهندساً أميركياً وخبيراً بالكفاءة، وهو الذي طوّرها.

يمارس عمليات يدوية بسيطة لألوف السنين، ومع ذلك، يمارسها من دون كفاءة. غير أنه، لا النيّة في العمل عملاً عقلانياً ممكناً، ولا الضغط المتواصل في اتجاه العقلانية يمكن الارتياب بهما، على أي مستوى من النشاط الصناعي أو التجاري نختار أن ننظر فيه[10].

وهذا هو الحال مع معظم قرارات الحياة اليومية التي تقع في الدائرة الصغيرة التي يلمّ بها عقل المواطن الفرد بإدراك كامل لواقعها. وبصورة عامة نقول، إنها تتألف من الأشياء التي تهمّه مباشرةً، مثل أسرته، وعلاقات عمله، وهواياته، وأصدقائه، وأعدائه، ومدينته أو حيّه فيها، وطبقته، وكنيسته، ونقابته أو أيّ فئة اجتماعية أخرى هو عضو ناشط فيها ـ مثل الأشياء التي تقع تحت ملاحظته الشخصية، والأشياء التي أَلِفَها بمعزل عما تخبره صحيفته، والتي يمكنه أن يؤثّر فيها مباشرةً أو يديرها، والتي من أجلها طوّر ذلك النوع من المسؤولية الذي ولّدته العلاقة المباشرة بالنتائج المرغوبة أو غير المرغوبة لمجرى عمل من الأعمال.

وشيء آخر نضيفه، وهو: تحديدية وعقلانية الفكر والعمل[11]. لا تضمنهما هذه المألوفية بالناس والأشياء أو بذلك الحسّ بالواقع أو المسؤولية. وهناك شروط أخرى قليلة أخفقت في التحقق، ستكون

(10) طبعاً، لا يختلف هذا المستوى زمنياً ومكانياً، وإنما في وقت معين ومكان معين، كما هو الحال بين القطاعات الصناعية المختلفة والطبقات. وليس ثمَّة شيء اسمه النموذج الكوني للعقلانية.

(11) عقلانية الفكر وعقلانية العمل شيئان مختلفان. وعقلانية الفكر لا تضمن، دائماً، عقلانية العمل. وقد توجد عقلانية العمل من دون أن يكون هناك أي تفكير واعٍ وبمعزلٍ عن أيّ قدرة على صياغة الأساس المنطقي لعمل الإنسان صياغة صحيحة: والمراقِب، وبخاصة المراقب الذي يستعمل طرق المقابلة والاستطلاع، غالباً ما يغفل ذلك، وبالتالي يكتسب فكرة مبالغاً بها عن أهمية اللاعقلانية في السلوك. وهذا مصدر آخر لتلك الأقوال المغالية التي غالباً ما نلتقي بها.

ضرورية لذلك. وعلى سبيل المثال، قد يعاني أفراد جيل بعد جيل من السلوك اللاعقلاني في مسائل الصحة، ويخفقون في ربط معاناتهم بعاداتهم المؤذية للصحة. وطالما لم يحصل هذا، فإن النتائج الموضوعية، مهما كانت منتظمة، لن تولِّد تجربة ذاتية. وهكذا ثبت أنه من الصعب، وبصورة لا تُصدَّق، أن تدرك البشرية العلاقة بين العدوى والأوبئة: أشارت الوقائع إليه بما يبدو لنا أنه وضوح لا يعتريه خطأ، ومع ذلك، لم يفعل الأطباء حتى نهاية القرن الثامن عشر شيئاً لإبعاد المصابين بمرض مُعد، مثل الحَصبة والجُدري، من الاختلاط مع آخرين. ويجب توقّع أن تكون الأمور أسوأ عندما لا يكون هناك عجز فقط، بل تمنّع عن معرفة العلاقات السببيّة، أو عندما تحارب مصلحة ما ضد معرفتها.

ومع ذلك، وبالرغم من جميع المؤهِّلات التي تفرض نفسها، هناك، ولكل إنسان، وداخل أفق أوسع، ميدان أضيق يتميّز بحسّ واقعي أو مألوفية أو مسؤولية - وذلك الميدان يختلف اختلافاً كبيراً باتساعه، كما هو حاصل بين مجموعات مختلفة وأفراد مختلفين ومحاط بمنطقة واسعة وليس بخطّ حادّ. وذلك الميدان يؤوي إرادات فردية محدّدة نسبياً. وهذه قد تفاجئنا بأنها غير ذكية، وضيّقة، وأنانيّة، وقد لا يكون واضحاً لكل إنسان لماذا، عندما يكون الأمر متعلقاً بالقرارات السياسية، يجب علينا أن نقيم العبادة عند مزارها، وأقل من ذلك، لماذا علينا أن نشعر بأننا ملزمون أن نحسب كل واحدة منها لواحد، وأن لا واحدة منها لأكثر من واحد. وإذا كنا فعلياً نختار العبادة، فعلينا، على الأقل، ألاّ نجد المزار فارغاً[12].

---

(12) تجب الملاحظة أننا عندما نتكلم عن إرادات محدَّدة وأصلية، فأنا لا أعني تمجيدها لتكون معطيات نهائية لكل أنواع التحليل الاجتماعي. وطبعاً، هي ذاتها نتاج العملية الاجتماعية والبيئة الاجتماعية. فكل ما أعنيه هو أنها قد تفيد كمعطيات لنوعٍ من التحليل ذي =

والآن نقول، إن هذا التحديد النسبي لإرادة السلوك وعقلانيته لا يختفي ونحن نبتعد عن هموم الحياة اليومية في المنزل وفي مكان العمل التي تربّينا وتؤدّبنا. يوجد قطاعات في منطقة الشؤون العامة هي في متناول عقل المواطن أكثر من سواها، وهذا يصح، **أولاً**، على الشؤون العامة. وحتى هناك نلفي قوة إدراك الوقائع مصغّرةً، واستعداداً ناقصاً للعمل وفقها، وحسّاً بالمسؤولية ضعيفاً. ونحن نعرف الإنسان الذي يقول، إن الإدارة المحلية لا تهمّه وبقلب قاس يستهجن ممارسات يفضل الموت على أن يعانيها في مكتبه الخاص - وهذا الإنسان هو عيّنة جيّدة، غالباً. والمواطنون ذوو المستوى العقلي العالي والمزاج النصحي الذين يعظون بمسؤولية الناخب الفرد أو دافع الضريبة يكتشفون اكتشافاً متشابهاً الواقعة التي تفيد بأن هذا الناخب لا يشعر بأنه مسؤول عما يفعله السياسيون المحلّيون. وأيضاً نقول: إن الوطنية المحلية قد تكون عاملاً مهماً جداً في «إنجاح الديمقراطية»، بخاصة في متَّحدات اجتماعية ليست كبيرة بشكل يمنع الاتصالات الشخصية المباشرة. وأيضاً نقول: إن مسائل القرية مماثلة لمسائل الشركة الصناعية، ومن نواح عدّة. ومن يفهم مسائل الشركة يفهم، وبمقدار، مسائل القرية. ولا يحتاج الصناعي، أو صاحب المتجر أو العامل أن يخرج من عالمه ليكون له نظرة دفاعية (صائبة أو مخطئة) عن نظافة الشارع أو قاعات المدينة.

= هدفٍ خاص يكون في عقل الاقتصادي عندما يشتق الأسعار من معرفته بالأذواق والحاجات «المعطاة» في أيّ لحظة وحاجة لا تتطلبان تحليلاً إضافياً في كل وقت. وكذلك، يمكننا، ولغرضنا، أن نتكلم عن إرادات أصلية ومحدَّدة تكون في أيّ لحظةٍ مستقلة عن محاولات صنعها، بالرغم من أننا ندرك أن هذه الإرادات الأصلية ذاتها هي نتيجة التأثيرات البيئية في الماضي وبما في ذلك التأثيرات الدعائية. هذا التمييز بين الإرادة الأصلية والإرادة المصنوعة (انظر أدناه في هذا الفصل) صعب، ولا يمكن تطبيقه في جميع الحالات ولجميع الأغراض. أما لغرضنا، فيكفي الإشارة إلى الحالة العامة الواضحة التي يمكن أن تجعل له.

ثانياً: ثمّة مسائل قومية عديدة تهم الأفراد والمجموعات بصورة مباشرة وجليّة تستدعي إرادات أصلية ومحدَّدة تحديداً كافياً. وأفضل مثل نجده في المسائل التي تشمل ربحاً مالياً مباشراً وشخصياً يحصل عليه الناخبون الأفراد والمجموعات من الناخبين، مثل الدفعات المالية المباشرة، والواجبات المحميّة، والسياسات الفضّية، وغيرها. وتبيّن الخبرة التي تعود إلى قديم الزمان أن الناخبين، وعلى العموم، يستجيبون فوراً وبصورة عقلانية لمثل أيّ من هذه الفرص. غير أن العقيدة الكلاسيكية للديمقراطية لم تستفد إلاّ قليلاً من هذا النوع من مظاهر العقلانية. لذا، فإن الناخبين يبرهنون على أنهم سيئون، وأنهم، فعلياً، قضاة فاسدون في مثل هذه المسائل[13]، كما إنهم غالباً ما يبرهنون على أنهم قضاة سيئون في حكمهم على مصالحهم البعيدة المدى، لأن الوعد القصير المدى وحده ما يهمّ سياسياً، والعقلانية القريبة هي التي تثبت ذاتها بفعالية.

وعلى كل حال، عندما نبتعد أكثر عن هموم الأسرة ومكتب العمل وندخل في مناطق الشؤون القومية والدولية التي تفتقر إلى صلة مباشرة وواضحة بتلك الهموم الخاصة، فإن الإرادة الفردية، والسيطرة على الوقائع وطريقة الاستدلال تتوقف عن أن تكون محققةً لمتطلبات العقيدة الكلاسيكية. وما يفاجئني فيذهلني أكثر من سواه ويبدو لي أنه جوهر المشكلة هي الواقعة التي تفيد بأن الحسّ

(13) سبب إغفال أتباع نظرية بنثام إغفالاً كاملاً، ذلك، يَمْثُل في أنهم لم يفكروا في احتمالات الفساد الجمعي في الرأسمالية الحديثة. فاقترفوا في نظريتهم السياسية الخطأ ذاته الذي اقترفوه في نظريتهم الاقتصادية، ولم يندموا لوضعهم فكرة أن أفراد «الشعب» هم أفضل من يبتُّ بمصالحهم الفردية الخاصة، وأن هذه المصالح لابدّ من أن تكون متطابقةً مع مصالح كل أفراد الشعب مجموعين. وطبعاً، ذلك كان أسهل لهم، لأنهم، عملياً وليس قصدياً، تفلسفوا بمفردات المصالح البورجوازية التي تربح من دولة شحيحة أكثر من ربحها من الرشوات المباشرة.

بالواقع[14] قد فُقِد تماماً. وبصورة عادية نقول، إن المسائل السياسية الكبيرة محلّها الاقتصاد النفسي للمواطن النموذجي ذي المصالح الخاصة بساعات الفراغ التي لم تصل إلى مرتبة الهوايات، وبمواضيع المحادثة اللامسؤولة. وهذه الأشياء بعيدة، فهي ليست مثل عرض عمل، وقد لا تتجسّد الأخطار إطلاقاً، وإذا وقعت فقد لا تبدو خطيرة، لذا، يشعر الإنسان أنه يتحرك في عالم خرافيّ.

هذا الحسّ الضعيف بالواقع لا يعني فقط ضعفاً في الحسّ بالمسؤولية، وإنما غياب الإرادة الفعّالة أيضاً. والإنسان له عباراته، طبعاً، ورغباته، وأحلام يقظته، وتذمّراته، وبخاصة، ما يحب وما يكره. غير أنها لا تعادل ما ندعوه إرادة ـ التي هي النظير النفسي للعمل المسؤول الهادف. والواقع هو أنه بالنسبة إلى المواطن الخصوصي الذي يتأمل في الشؤون القومية، لا محلّ لمثل هذه الإرادة، ولا عمل به تتطوّر. وهو عضو في لجنة غير عاملة، لجنة الأمة كلها، وهذا يفسِّر لماذا يصرف مجهوداً أقل انضباطاً في التضلّع في مسألة سياسية مما يصرفه عندما يمارس لعبة من ألعاب الورق نعني البرِدج[15] (Bridge).

إن الحسّ الضعيف بالمسؤولية وغياب الإرادة الفعّالة يوضحان،

---

(14) أعني «الحسّ الحادّ بالواقع» الذي ذكره وليام جيمس (William James) وقد أكدّ على هذه علاقة هذه النقطة غراهام والاس.

(15) ومما يساعدنا على توضيح النقطة أن نسأل أنفسنا لماذا يتجلّى الكثير من الذكاء ووضوح العقل عند طاولة لعبة البرِدج بما يفوق المناقشة السياسية بين من هم ليسوا سياسيين، مثلاً. فحول طاولة البرِدج لنا عمل محدَّد، ولدينا قواعد تقيّدنا والنجاح والفشل معرَّفان بوضوح، ونحن ممنوعون من السلوك سلوكاً غير مسؤول، لأن خطأ نرتكبه لن يعلن عنه مباشرة فقط، ولكنه سيحدّد مكانَتَنا حالاً. والفشل في تحقيق هذه الشروط في السلوك السياسي للمواطن العادي يوضح لماذا في السياسة يكون مفتقراً لكل اليقظة والحكم اللذين قد يظهرهما في مهنته.

بدورهما، جهل المواطن العادي ونقص قدرته على الحكم في شؤون الخطة المحلية والخارجية، وهما يصدمانا عند المثقفين من الناس وعند العاملين بنجاح في مشارب الحياة اللاسياسية أكثر مما يصدمانا عند غير المثقفين الموجودين في مراكز متواضعة. والمعلومات حول هذه الأمور كثيرة ومتاحة وجاهزة. غير أن هذا لا يبدِّل في الأمر شيئاً. كما إن علينا أن لا نعجب لوجوده. ما علينا إلاّ أن نقارن موقف المحامي من مذكّرة دعواه القانونية وموقف المحامي ذاته من تصريحات عن واقع سياسي معروضة في صحيفته اليومية لكي نرى حقيقة الأمر.

وفي الحالة الواحدة، نجد أن المحامي قد تخصّص في تقدير علاقة وقائعه خلال سنين من العمل الهادف بدافع محدَّد للمصلحة في كفاءته المهنية، وبتأثير دافع لا يقل قوةً، يطبق ما اكتسبه هو وعقله وإرادته، على محتويات مذكّرة الدعوى القانونية. وفي الحالة الأخرى نقول، إنه لم يتجشّم عناء التخصّص، فهو لا يهمّه أن يستوعب المعلومات أو أن يطبق عليها قواعد النقد التي يعرف جيداً كيف يستعملها، وهو قليل الصبر حيال المناقشة الطويلة والمعقَّدة. كل هذا يبيّن أنه من دون المبادرة التي تصدر عن المسؤولية المباشرة، فإن الجهل سيدوم إزاء كتل من المعلومات مهما كانت كاملةً وصحيحةً. وهو يدوم حتى في وجه الجهود الكفوءة التي تتعدّى تقديم المعلومات وتعليم استعمالها عن طريق المحاضرات، والصفوف، ومجموعات خاصة بالمناقشة. والنتائج ليست صفراً. غير أنها ضئيلة. ولا يمكن حمل الناس صعوداً على السلّم.

وهكذا يتبين أن المواطن النموذجي ينحدر إلى مستوى أدنى للأداء العقلي حالما يدخل الميدان السياسي. وهو يناقِش ويحلّل بطريقة يدرك مباشرة أنها طفوليّة في نطاق مصالحه الواقعية. ويصبح إنساناً بدائياً من جديد، ويصبح تفكيره من طراز التداعيات

والخواطر، وعاطفياً[16]. وهذا يؤدّي إلى نتيجتين إضافيتين معناهما مشؤومان.

أولاً: حتى لو لم يكن هناك مجموعات سياسية تحاول التأثير عليه، فإن المواطن النموذجي سيميل، في الشؤون السياسية، إلى الخضوع لانحياز ودافع خارج العقل أو لا عقلي. إن ضعف العمليات العقلية الفعّالة التي يطبقها على السياسة وغياب السيطرة المنطقية الفعّالة على النتائج التي يصل إليها، يكفيان لشرح ذلك. وعلاوةً على ذلك، ولأنه «ليس كله هناك»، فإنه سيخفّف من معاييره الأخلاقية المعتادة أيضاً، ويستسلم، أحياناً للحوافز الظلامية التي تساعده أحوال الحياة الخاصة على كبتها. غير أنه، بالنسبة إلى حكمة أو عقلانيّة استدلالاته ونتائجه، فهي أيضاً سيئة إذا خضع لانفجار سخط سخيّ. وهذا ما يجعل الأمر أكثر صعوبةً له لكي يرى الأشياء في نِسبها الصحيحة أو ليرى أكثر من ناحية واحدة للشيء في كل مرة. ومن هنا نقول، إنه إذا خرج مرةً من غموضه المعتاد وبيّن عن الإرادة المحدّدة التي وصفتها العقيدة الديمقراطية الكلاسيكية، فإنه لن يكون أكثر غباءً ولا مبالاةً مما يكون في العادة. وفي ظروف معينة قد يكون ذلك قاتلاً لأمته[17].

وثانياً: نقول: كلما كان العنصر المنطقي في عمليات العقل العام أضعف، وكان غياب النقد العقلي والتأثير العقلاني للخبرة

---

(16) انظر الفصل 12 من هذا الكتاب.

(17) لا يمكن الارتياب بمثل هذه الانفجارات. غير أنه من الممكن الشك بأصالتها. وسيُظهر التحليل أنها تثار، وفي حالات عديدة، من عمل مجموعة ما وأنها لا تنشأ من الشعب، بصورة عفوية. وفي هذه الحالة تدخل في صنف (ثان) من الظواهر نحن على وشك النظر فيها. وأنا شخصياً، أعتقد بوجود حالات أصلية. غير أني لست متأكداً من أن تحليلاً أكمل سوف لا يكشف عن مجهود تقني ـ بسيكولوجي في أساسها.

الشخصية والمسؤولية أكمل، فإن الفرص تكون أعظم للمجموعات ذات الفؤوس لتسنّها. وقد تكون هذه المجموعات مؤلّفة من سياسيين محترفين أو من منافحين عن مصلحة اقتصادية، أو من مثاليين من نوع أواخر، أو من أناس، معنيّين بمجرد عرض مشاهد سياسية وإدارتها. وليست سوسيولوجيا مثل هذه المجموعات ذات أهمية بالنسبة إلى المناقشة الجارية.

والنقطة الوحيدة المهمة هنا هي أن تلك المجموعات، نظراً إلى ما هي عليه الطبيعة الإنسانية في السياسة، قادرة على صياغة إرادة الشعب، وفي حدود واسعة، هي قادرة حتى على خلقها. وما نواجهه في تحليل العمليات السياسية هو الإرادة المصنوعة، وليس الإرادة الأصلية. وهذا المصنوع هو كل ما يطابق، في الواقع، **الإرادة العامة** الموجودة في العقيدة الكلاسيكية. ولما كان الحال كذلك، فإن الإرادة العامة هي نتاج العملية السياسية، وليست القوة الدافعة لها.

إن طرق صناعة المسائل والإرادة العامة الخاصة بكل مسألة تماثل تماماً طرق الإعلان التجاري. ونحن نلفى المحاولات نفسها للاتصال المباشر مع اللاوعي. كما نجد التقنيّة ذاتها الهادفة إلى خلق تداعيات ومعانٍ محبّبة وغير محبّبة والتي تكون أفعل بتأثيرها كلما كانت أقل عقلانية. ونجد المراوغات وقلّة الكلام نفسيهما، والحيلة ذاتها المختصة بإنتاج الرأي عن طريق التأكيد المتكرّر الذي يكون ناجحاً بقدر ما يتجنّب الحجّة العقلية وخطر إيقاظ القدرات النقدية في الشعب.

وهكذا دواليك. كل هذه الفنون لها مجال لا حدود له في ساحة الشؤون العامة أكثر مما لها من مجال في ساحة الحياة الخاصة والمهنية. وإن صور أجمل الفتيات اللواتي وجدن في الحياة لا قوة لها، في المدى الطويل، للإبقاء على مبيعات السجائر السيئة. وفي حالة القرارات السياسية لا يوجد حماية فعّالة مماثلة. وهناك عدد من القرارات ذات الأهمية المصيرية لها طبيعة تجعل اختبار الشعب لها

في وقت فراغه وبثمن معتدل من رابع المستحيلات. وحتى لو كان ذلك ممكناً، فإن الحكم، وكقاعدة، ليس سهلاً الوصول إليه كما هو في حالة السجائر، لأن تفسير الآثار أقل سهولةً.

غير أن هذه الفنون تفسد إلى حدّ غير معروف في ميدان الإعلان التجاري تلك الأشكال من الإعلان السياسي التي تعلن بأنها تخاطب العقل. وبالنسبة إلى المراقب، فإن ما هو مضاد للعقل أو، في كل الأحوال، ما هو خارج العقل يجذب، وعجز الضحية عن الحماية يزداد بروزاً عندما يُغطّى برداء الوقائع والمناقشات. لقد رأينا أعلاه لماذا يصعب النقل إلى الشعب معلومات غير منحازة عن المسائل السياسية والاستدلالات الصحيحة منطقياً المستمدة منها، ولماذا لا «تنظّم» تلك المعلومات والمناقشات في الشؤون السياسية، إلاّ إذا كانت ذات صلة بالأفكار المسبَقة للمواطن. وعلى كل حال، نحن نقول، وكقاعدة، إن هذه الأفكار ليست محدّدةً تحديداً كافياً لإقرار نتائج معيّنة. وبما إنها هي ذاتها مصنوعة، فإن المناقشة السياسية الفعّالة لا مفرّ لها من أن تتضمَّن محاولةً لتشويه المقدّمات الإرادية الموجودة ووضعها في شكل معيّن، وليس مجرّد محاولة وضعها موضع التنفيذ، ومساعدة المواطن على القرار.

لذا، فإن المعلومات والحجج التي تحقق أهدافها قد تكون في خدمة المقاصد السياسية. ولأن أول ما يعمله الإنسان خدمةً لمثله الأعلى أو مصلحته هو أن يكذب، علينا أن نتوقّع، بل الواقع هو أننا نجد، أن المعلومات المؤثّرة في السياسة هي دائماً معلومات مغشوشة أو انتقائية[18]، وأن التفكير السياسي المؤثّر يَمثل في محاولة

(18) وإذا كانت المعلومات الانتقائية في ذاتها صحيحة، فهي محاولة للكذب عن طريق قول الصدق.

رفع قيمة مقترحات معينة إلى مستوى البديهيات وإقصاء الآراء الأخرى، ويختزل نفسه إلى التقنيات البسيكولوجية التي جئنا على ذكرها سابقاً. والقارئ الذي يظن أني مفرط في التشاؤم لا يحتاج إلاّ إلى أن يسأل نفسه ما إذا كان لم يسمع ـ أو يقل بنفسه ـ إن هذه الواقعة البشعة أو تلك يجب أن لا تُقال للعموم، أو أن خطأً تفكيريّاً معيّناً، وبالرغم من صحته، هو غير مرغوب فيه. وإذا كان الناس المحترمون، وبأي مقياس، أو كانوا ذوي عقول راجحة يتلاءمون مع ما يتضمنه ذلك، أفلا يكونون، بذلك، مظهرين ما يعتقدون عن مزايا الإرادة العامة أو حتى وجودها؟

لا شك بوجود حدود لكل ذلك[19]. وكان جيفرسون (Jefferson) محقاً في قوله المأثور الذي يفيد بأن الشعب أكثر حكمةً من أي فرد بمفرده، أو لنكولن (Lincoln) في قوله باستحالة «استغباء كل الشعب كل وقت». غير أن القولَين المأثورَين يؤكدان على الجانب البعيد المدى بطريقة مهمة جداً. ولا ريب أنه من الممكن المناقشة والقول بأن العقل الجمعي سيطوِّر، مع الزمن، آراءً ستفاجئنا بأنها ذات عقلانية عالية وذات دهاء أيضاً. وعلى كل حال، التاريخ يتألف من تعاقب مواقف قصيرة المدى التي قد تبدّل مجرى الأحداث إلى ما هو أفضل. وإذا أمكن «استغباء» أفراد الشعب في المدى القصير، وتدريجياً، وتوجيهه إلى ما لا يريد واقعياً، وإذا لم يكن هذا حالة استثنائية يمكننا إهمالها، فالنتيجة هي عدم وجود أي قدر من إدراك الأحداث الماضية يغيّر الواقعة القائلة بأنهم، وفي الواقع، لا يطرحون ولا يقرّرون المسائل بل إن المسائل التي تشكل مصيرهم تُطرح عليهم وتقرر لهم، عادةً. وأكثر من أي إنسان آخر،

---

(19) وقد يبيّنون ذلك بشكل أوضح إذا ازداد تقرير المسائل عبر الاستفتاء. والسياسيون يعرفون سبب كونهم، وبصورة دائمة، أعداء لتلك المؤسسة.

نقول، إن من يحب الديمقراطية يملك كل المبررات لقبول هذه الواقعة، وتطهير عقيدته من الطعن بها القائل بأنها تقوم على الادّعاء.

4 ـ مسوِّغات بقاء العقيدة الكلاسيكية

غير أن السؤال هو: كيف تمكنت عقيدة مضادة وبوضوح للواقع، أن تبقى على قيد الحياة إلى هذا اليوم وأن تستمر في الاستحواذ على قلوب الناس، وفي اللغة الرسمية للحكومات؟ والوقائع المضادة معروفة من الجميع. وكل إنسان يقبلها بصراحة متوجِّسة. والأساس النظري، العقلانية النفعية، قضى وانقضى ولا أحد يقبله كنظرية صائبة للدولة. ومع ذلك، لا تصعب الإجابة على ذلك السؤال. **أولاً**: وقبل كل شيء نقول: مع أن نتائج التحليل التجريبي الحسّي قد لا تدعم عقيدة العمل الجمعي الكلاسيكية، فإنها مدعومة، وبقوة، من الترابط مع الاعتقاد الديني الذي كنت قد أشرت إليه سابقاً. وقد لا يكون هذا واضحاً من الوهلة الأولى، وقادة النفعية كانوا أي شيء سوى أنهم لم يكونوا دينيين بالمعنى العادي للكلمة. والواقع هو أنهم اعتقدوا أنهم مضادّين للدين، وهكذا كانت النظرة إليهم وبصورة شاملة تقريباً. وقد تباهوا بما اعتبروه موقفاً لاميتافيزيقياً ولم يكونوا متعاطفين مع المؤسسات والحركات الدينية في زمانهم. غير أننا نحتاج أن نلقي نظرة أخرى على الصورة التي رسموها للعملية الاجتماعية البروتستانتية، وأنها مشتقّة من ذلك الإيمان، في واقع الأمر. فوفّرت عقيدة المنفعة للمفكر، الذي تخلّى عن الدين، بديلاً له. وللكثيرين الذين استبقوا اعتقادهم الديني صارت العقيدة الكلاسيكية المكمِّل السياسي لدينهم[20].

---

(20) لاحظ ما يشبه ذلك في حالة المعتقد الاشتراكي الذي هو بديل، أيضاً، للمعتقد المسيحي عند البعض ومكمِّل له عند آخرين.

وهكذا، فإن، ما حصل هو أن ترجمة هذه العقيدة ونقلها إلى مقولات الدين ـ وبالتالي نوع العقيدة الديمقراطية المشادة عليها ـ غيّر طبيعتها ذاتها. ولم يعد هناك حاجة لشكوك منطقية حول الخير العام والقيم النهائية. وكل ذلك رتَّبته خطة الخالق الذي تحدّد غايته وقوانينه كل شيء. وما كان يبدو غير محدّد وعديم الغاية من قَبل أصبح، فجأةً، محدّداً ومقنعاً. وصوت الشعب هو صوت الله، مثلاً. أو لنأخذ المساواة، فإن معناها ذاته في حالة شك، ولا يوجد سبب عقلاني يجيز الارتقاء به إلى مستوى المسلّمة، مافتئنا نتحرّك في منطقة التحليل التجريبي الحسّي. غير أن المسيحية تؤوي عنصراً قوياً للمساواة، فالمخلِّص مات من أجلنا، جميعاً: فهو لم يميّز بين الأفراد ذوي المراتب الاجتماعية المختلفة. وبعمله ذاك، شهد على القيمة الباطنية لروح الفرد، وهي القيمة التي ترفض الدرجات. أليس هذا قانوناً ـ وكما يبدو لي، هو القانون الوحيد الممكن[21] ـ الذي يفيد بأن «كل إنسان يُعَدّ واحداً، ولا إنسان يُعَدّ أكثر من واحد»، وهو قانون يسكب معانيَ فوق دنيوية في مواد العقيدة الديمقراطية وليس من السهل إيجاد مكان آخر لها؟ ومما لا ريب فيه أن هذا التفسير لا يشمل كل شيء. وعلى كل حال، نقول، إنه، وإلى الآن،

---

(21) قد يُعترض بالقول، إنه مهما يصعب ربط معنى **عام** بكلمة مساواة، فإن مثل هذا المعنى ينحل لغزه في سياقه في معظم الحالات إن لم يكن فيها كلها. فعلى سبيل المثال، قد يكون من الجائز الاستدلال من الظروف التي فيها أُلقيَ الخطاب في غيتيسبورغ (Gettysburg) أن ما عناه لنكولن بقوله: «كل الناس خلقوا أحراراً ومتساوين» هو أن المساواة هي المساواة القانونية مقابل نوع من اللامساواة الذي يتضمنه الاعتراف بالعبودية. وهذا المعنى محدّد بما فيه الكفاية. غير أننا إذا سألنا لماذا يجب أن يكون ذلك الرأي ملزماً أخلاقياً وسياسياً، ورفضنا الإجابة على ذلك بالقول «لأن كل إنسان هو، وبالطبيعة، مثل كل إنسان آخر»، فعندئذٍ سنعود إلى القانون الإلهي المقدَّس الذي يقدّمه المعتقد المسيحي. وهذا الحل متضمّن في كلمة «خلق».

يبدو أنه يوضّح أشياء كثيرة كان من الممكن، من دونه، أن يكون توضيحها غير ممكن، ومن دون معنى. وبخاصة، هو يوضح موقف المؤمن تجاه النقد: ومرةً ثانيةً نقول: لا ينظر إلى الانشقاق الأساسي، كما في حالة الاشتراكية، على أنه مجرّد خطأ، بل هو خطيئة، وهو لا يسبّب مناقشات منطقية مضادّة، وإنما يثير نقمة أخلاقية، أيضاً.

ويمكننا أن نصوغ مسألتنا بصورة مختلفة ونقول: إن الديمقراطية، عندما يكون تحريضها بهذه الطريقة، لا تعود مجرّد طريقة يمكن مناقشتها عقلياً مثل الآلة البخارية أو مبيد الجراثيم. والواقع هو أنها تصير ما وصفته، من منظور آخر، عاجزةً عن أن تصبح مثالاً أعلى أو جزءاً من مخطط مثالي شامل للأشياء. وتصبح الكلمة ذاتها بيرقاً، ورمزاً لكل ما هو غال عند الإنسان، ولكل ما يحبه لأمته، سواء كان منتمياً عقلياً لها أو لم يكن. ومن جهة أخرى، لا تعود تهمه مسألة كيفية علاقة الآراء المختلفة التي يتضمّنها المعتقد الديمقراطي بوقائع السياسة، مثلما لا تهم المؤمن الكاثوليكي مسألة كيفية انطباق أعمال ألكسندر السادس (Alexander VI) على هالة القداسة فوق الطبيعية التي تحيط بالمركز البابوي. ومن جهة أخرى، نقول، إن الديمقراطي من هذا الطراز، الذي يقبل مسلّمات تتضمن نتائج كبيرة تختص بالمساواة والأخوّة، سيكون في وضع يجعله يقبل، أيضاً، وبكل إخلاص، وتقريباً، كل قدر من الانحراف عنها قد ينطوي عليه سلوكه أو وضعه. وحتى ذلك، لا يُعَدّ غير منطقي. ومجرّد البعد عن الواقع لا يشكل حجّةً ضد قاعدة أخلاقية أو ضد رجاء سرّي.

ثانياً: ثمّة حقيقة مفادها أن أشكال الديمقراطية الكلاسيكية وعباراتها مرتبطة، عند أمم كثيرة، بأحداث وتطوّرات في تاريخها وافقت عليها، وبحماس، الأكثرية في كلّ منها. فأي معارضة لنظام

قائم قد يوظّف هذه الأشكال والعبارات مهما كانت معانيها وجذورها الاجتماعية[22]. وإذا عمّت هذه الأشكال، وكانت التطورات اللاحقة مُرضيةً، فإنها ستتجذّر في الأيديولوجيا القومية.

والولايات المتحدة الأميركية مثل بارز. إذ إن وجودها ذاته، كدولة ذات سيادة ارتبط بصراع ضد إنجلترا الملكية والأرستقراطية. وباستثناء أقلية من الموالين، توقف الأميركيون، في زمن إدارة غرنفيل (Grenville) عن اعتبار الملك الإنجليزي ملكهم والأرستقراطية الإنجليزية أرستقراطيتهم. وحاربوا في حرب الاستقلال ما اعتبروه في الواقع، وفي شعورهم قد صار ملكاً أجنبياً وأرستقراطيةً أجنبيةً يتدخلان بمصالحهم السياسية والاقتصادية. ومع ذلك، فقد عرضوا قضيتهم، ومنذ مرحلة مبكرة للاضطرابات، والتي كانت قضيةً قوميةً، على أنها قضية «الشعب» مقابل «الحكام»، وبمفردات حقوق الإنسان الثابتة التي لا تقبل التحويل، وفي ضوء المبادئ العامة للديمقراطية الكلاسيكية. وقد تبنّت صياغة إعلان الاستقلال والدستور هذه المبادئ. وتبع ذلك تطور هائل شمل معظم الشعب وأرضاه، وأثبت بالتالي، العقيدة التي حفظت وضمّخت بالعطر الوثائق المقدَّسة للأمة.

قلّما تفوز حركات المعارضة عندما تكون المجموعات الحاكمة في ذروة قوتها ونجاحها. وفي النصف الأول من القرن التاسع عشر هبّت حركات المعارضة التي أعلنت عقيدة الديمقراطية الكلاسيكية وانتصرت، في نهاية المطاف، ضد الحكومات التي كان بعضها ـ

---

(22) قد يبدو أن استثناءً لابدّ من وضعه يتعلق بأشكال من المعارضة تصدر في أنظمة الحكم الفردي الصريح. غير أن أغلب هذه، تظهر، تاريخياً، بطرق ديمقراطية تقيم حكمها على قبول الشعب. ولم يقتل عامة الرومان القيصر، إنما قتلته أفراد الأقلية الأرستقراطية، وهؤلاء وظّفوا عبارات ديمقراطية، أيضاً.

وبخاصة في إيطاليا ـ في حالة تآكل واضحة وصارت مثلاً يُضرب عن العجز، والوحشية، والفساد. وأضيف ذلك، وبشكل طبيعي لامنطقي إلى رصيد العقيدة التي أظهرت فائدتها عندما قورنت بالخرافات التي أدركها الليل والتي كانت ترعاها تلك الحكومات. في تلك الظروف، عنت الثورة الديمقراطية، حلول الحرية وآداب السلوك، كما عنت العقيدة الديمقراطية إنجيل العقل والإصلاح. ومن المؤكد أن يكون مصير هذه: الضَياع، وإن الثغرة الواسعة بين عقيدة الديمقراطية وممارستها لابدّ من أن تكتشف. غير أن تلاشي نور الفجر كان بطيئاً.

ثالثاً: يجب أن لا ننسى أن هناك نماذج اجتماعية تتلاءم فيها العقيدة الكلاسيكية، فعلياً، مع الوقائع بدرجة كافية من درجات المقاربة. وكما كنا قد أبرزنا سابقاً، تلك كانت حالة المجتمعات الصغيرة والبدائية التي أفادت المؤلفين كنموذج أصلي لتلك العقيدة. وقد تكون هذه الحالة أيضاً حالة المجتمعات غير البدائية إذا لم يكن التمييز فيها كبيراً ولا تحتوي على صعوبات خطيرة، وسويسرا أفضل مثال. وهناك القليل مما يمكن النزاع حوله في عالم الفلاحين الذي، وباستثناء الفنادق والمصارف، لا يحتوي على صناعة رأسمالية كبيرة، كما إن مسائل الخطة العامة هي من البساطة والاستقرار ما يجعل الأكثرية الساحقة قادرة على فهمها والاتفاق عليها. غير أننا إذا كنا نستطيع أن نستنتج أن العقيدة الكلاسيكية، في مثل هذه الحالات، تقارب الواقع، علينا أن نضيف مباشرةً فنقول: إنها لا تقاربه إلاّ لعدم وجود قرارات كبرى لإصدارها، وليس لأنها تصف آلية فعّالة للقرار السياسي. وأخيراً، يمكن الاستشهاد، وللمرة الثانية، بقضية الولايات المتحدة لكي نبيّن أن العقيدة الكلاسيكية تبدو، أحياناً، مطابقةً للوقائع حتى في مجتمع كبير ويحتوي على تمييز عال وفيه مسائل كبيرة تقتضي بتّاً عندما تكون الأحوال ملائمةً. وقبل دخول هذه البلاد

في الحرب العالمية الأولى وإلى أن دخلت في تلك الحرب، كان العقل العام معنيّاً، وبصورة رئيسة، بأعمال استغلال الإمكانيات الاقتصادية للبيئة. وطالما لا يوجد تدخّل خطير في تلك الأعمال، فلا شيء كان يهمّ المواطن العادي بصورة أساسية، ذلك المواطن الذي نظر إلى سلوك السياسيين الغريب نظرة ازدراء طبيعية. فقد تُثار قطاعات شعبية بالتعريفة، وبمسألة الفضة، والسلوك السيء للحكومة المحلية، إلى نزاع عارض مع إنجلترا. والشعب، بأكثريته، لم يكن ليهتم كثيراً، إلاّ في حالة الخلاف الخطير الذي أنتج كارثةً قوميةً، نعني، الحرب الأهلية.

ورابعاً: طبعاً، يقدِّر السياسيون قيمة العبارات التي تتملّق الجماهير وتقدّم لهم فرصةً ممتازةً لتجنّب المسؤولية وأيضاً لسحق الخصوم باسم الشعب.

الفصل الثاني والعشرون
نظرية ديمقراطية أخرى

1 ـ المنافسة على القيادة السياسية

أعتقد أن معظم تلاميذ العلم السياسي قبلوا حتى الآن بأنواع النقد التي وجِّهت لعقيدة الديمقراطية الكلاسيكية في الفصل السابق. كما إني أحسب أن معظمهم يوافق، أو أنه سيوافق، قبل انقضاء وقت طويل، على نظرية أخرى أقرب إلى الحياة، وتنقذ، في الوقت نفسه، ما عناه رعاة الطريقة الديمقراطية بهذا المصطلح. ويمكن وضعه، مثل الديمقراطية الكلاسيكية، في كلمات تعريف قليلة.

سوف نذكر أن مشاكلنا الرئيسة الخاصة بالنظرية الكلاسيكية كان مركزها القول إن أفراد «الشعب» لهم رأي محدَّد وعقلي بكل مسألة بمفردها، وأنهم يضعون ذلك الرأي موضع التنفيذ ـ في الديمقراطية ـ عن طريق اختيارهم «ممثلين» يشرفون على تنفيذه. وهكذا، فإن انتخاب الممثلين مسألة ثانوية بالنسبة إلى الهدف الرئيسي من الترتيب الديمقراطي الذي هو وضع قوة البتّ في المسائل السياسية في يد الهيئة الناخبة. لنفرض، الآن، أننا عكسنا دورَي هذين العنصرين، وجعلنا إقرار المسائل من قِبل جمهور الناخبين في المرتبة الثانية نسبةً

لانتخاب الأشخاص الذين سيقومون بمهمة القرار. ولوضع المسألة بطريقة أخرى، نحن، الآن، نقول بنظرة مفادها أن دور الشعب هو إنتاج حكومة أو إنتاج جهاز متوسط ينتج بدوره، سلطة تنفيذية قومية[1] أو حكومة. ونحن نعرِّف فنقول: الطريقة الديمقراطية هي ذلك الترتيب المؤسساتي الذي غايته الوصول إلى قرارات سياسية يكتسب فيه الأفراد القوة على القرار بواسطة وسائل الصراع التنافسي على صوت الشعب.

إن الدفاع عن هذه الفكرة وشرحها سيبيّنان، وبسرعة، أنها، نسبةً إلى معقوليّة افتراضاتها وإمكانية الدفاع عن مقترحاتها، قد حسَّنت كثيراً نظرية العملية الديمقراطية.

أولاً: وقبل كل شيء، لقد زُوِّدنا بمعيار فعّال معقول نتمكن به من التمييز بين الحكومات الديمقراطية عن سواها. وكنا رأينا أن النظرية الكلاسيكية واجهت صعوبات في ذلك، لأن إرادة الشعب وخيره قد يكونان، وفي حالات كثيرة كانا، قد خُدِما من قِبل حكومات لا يمكن وصفها بأنها ديمقراطية. والآن، نحن في وضع أفضل، وهذا يعود جزئياً إلى أننا مصممون على التأكيد على **استمرار الوضع** (Modus procedendi) الذي يمكن التحقق من وجوده أو غيابه بسهولة، في معظم الحالات[2].

وعلى سبيل المثال، نذكر أن الملكية البرلمانية مثل البرلمانية الإنجليزية تحقّق متطلبات الديمقراطية، لأن الملك ممنوع من أن

(1) كلمة «تنفيذية» المرائية تشير إلى الاتجاه الخاطئ. وهي لا تعود كذلك إذا استعملناها بالمعنى الذي نوظفه عندما نتكلم عن «التنفيذيين» في شركة أعمال تعاونية، الذين يقومون بأكثر من «تنفيذ» إرادة حاملي السندات.

(2) على كل حال، انظر النقطة الرابعة، أدناه في هذا الفصل.

يعيّن في مجلس الوزراء الأشخاص أنفسهم الذين يعيّنهم البرلمان. أما الملكية «الدستورية» فليست مؤهلة لتدعى ديمقراطية، لأن جماهير الناخبين والبرلمانات تفتقر إلى سلطة فرض اختيارها بالنسبة إلى الهيئة الحاكمة، بالرغم من أنها تملك الحقوق الأخرى كلها التي تملكها الجماهير الناخبة والبرلمانات في الملكيات البرلمانية، نعني: وزراء مجلس الوزراء، في هذه الحالة خدّام الملك، جوهرياً وإسمياً، ويمكن للملك أن يقيلهم كما يمكنه أن يعيّنهم. وقد يُرضي مثل هذا الترتيب الشعب. وقد يؤكد جمهور الناخبين هذا الواقع عن طريق التصويت ضد أي اقتراح لتغييره. وقد يكون الملك ذا شعبية تمكّنه من دَحر أيّ منافسة على مركزه العالي. غير أننا نقول، لعدم وجود آليّة لتفعيل هذه المنافسة، فإن هذه الحالة لا تدخل في تعريفنا.

ثانياً: إن النظرية المتجسِّدة في هذا التعريف تترك لنا كل فسحة نرغب في الحصول عليها بغية التعرّف المناسب على الحقيقة الحيوية للقيادة. والنظرية الكلاسيكية لم تقم بذلك، ولكنها نسبت إلى جمهور الناخبين، كما رأينا، درجةً غير واقعية، كلياً، من المبادرة التي تعني، عملياً، تجاهل القيادة. غير أن الجماعات تعمل، وبصورة حصرية، تقريباً، عبر قبول القيادة ـ وتلك هي الآلية السائدة لأي عمل جمعي يتعدّى ردّ الفعل. ولابدّ للآراء المتعلقة بعمل ونتائج الطريقة الديمقراطية، والتي تحسب حساب ذلك، من أن تكون أكثر واقعيةً، وبلا حدود، من الآراء التي لا تعنى بذلك. وهي لن تتوقف عند تنفيذ الإرادة العامة، بل تتعدّى ذلك في اتجاه تبيان كيفية نشوئها أو كيفية استبدالها أو تزييفها. ولم تعد ما سميناه الإرادة المصنوعة خارج النظرية، وانحرافاً نصلّي بورع لعدم ظهوره، فهي تدخل في الاعتبار، كما يجب.

ثالثاً: وعلى كل حال، نقول، إنه مادام هناك إرادات جمعية

أصلية ـ مثلاً، إرادة ذوي البطالة لتلقي إعانات مالية، أو إرادة مجموعات أخرى مساعدة ـ فإن نظريتنا لا تهملهم. وعلى العكس، صرنا قادرين، الآن، على إدخالهم في الدور ذاته الذي لعبوه، فعلياً. ولا تؤكد مثل هذه الإرادات نفسها بطريقة مباشرة، كقاعدة، وحتى لو كانت قوية ومحدَّدة، فإنها تظل كامنةً، وغالباً ما يكون ذلك لعقود، إلى أن يبعثها إلى الحياة قائد سياسيّ ما ويحوِّلها إلى عوامل سياسية. وهو يفعل ذلك، أو يقوم عملاؤه بذلك له، عن طريق تنظيم تلك الإرادات، وتفعيلها، وفي النهاية عن طريق إدخال بنود مناسبة في عرضه التنافسي. والتفاعل بين مصالح القطاعات والرأي العام، وطريقة إنتاجهما النموذج الذي ندعوه الموقف السياسي يظهران، من هذه الزاوية، في ضوء جديد وأوضح.

رابعاً: طبعاً، ليست نظريتنا أكثر تحديداً من تصوّر المنافسة على القيادة. وهذا التصوّر يقدّم صعوبات مماثلة لما يقدّمه تصوّر المنافسة في الميدان الاقتصادي، الذي قد تكون المقارنة به مجدية. وفي الحياة الاقتصادية لا تغيب المنافسة إطلاقاً، لكنها، نادراً، ما تكون كاملةً[3] كذلك في الحياة السياسية حيث يوجد، وبصورة دائمة، بعض المنافسة، بالرغم من كونها منافسة ضمنية، لكسب ولاء الشعب. وبغية تبسيط الأمور، فقد حصرنا نوع المنافسة على القيادة التي لابدّ من أن تحدِّد الديمقراطية، بالمنافسة الحرّة على الصوت الناخب الحرّ. وتسويغ ذلك هو أن الديمقراطية تتضمّن طريقةً معترفاً بها يُدار بحسبها الصراع التنافسي، وأن الطريقة الانتخابية، عملياً، هي الطريقة الوحيدة المتاحة للمجتمعات من أي حجم. ومع أن ذلك يستثني طرقاً عديدة من طرائق تأمين القيادة والتي يجب

(3) كنا ضربنا أمثلةً، في القسم الثاني، عن المسائل التي تنشأ من ذلك.

استثناؤها[4]، مثل المنافسة عبر العصيان العسكري المسلّح، فإنه لا يستثني الحالات التي تماثل مماثلةً قويةً الظاهرة الاقتصادية التي وصفناها بأنها منافسة «غير منصفة» أو «مخادعة» أو أنها كبح للمنافسة. ونحن لا يمكننا استثناؤها، لأننا لو فعلنا ذلك، لن يبقى معنا سوى مثال أعلى وغير واقعي، تماماً[5]. وبين هذه الحالة المثالية غير الموجودة والحالات التي تكون المنافسة كلها مع القائد الموجود ممنوعةً بالقوة، هناك مجال متصل من التدرّج تنتهي داخله طريقة الحكم الديمقراطي إلى أن تدخل في حكم فردي، وذلك بخطوات غير مدركة. غير أننا إذا كنا نرغب بالفهم وليس بالتفلسف، فإننا نقول: إن ذلك ما يجب أن يكون. ولا تبطل قيمة معيارنا، بذلك، بشكل خطير.

خامساً: إن نظريتنا توضِّح العلاقة التي تقوم بين الديمقراطية والحرية الفردية. وإذا كنا نعني بالحرية الفردية وجود منطقة حكم ذاتي فردي تتغيّر حدوده، تاريخياً، فإن المسألة تصبح، وبوضوح، مسألة الدرجة ـ علماً أنه لا وجود لمجتمع يقبل بحرية فردية مطلقة حتى على مستوى حرية الضمير وحرية الكلام، ولا مجتمع يقبل أن يختزل تلك المنطقة إلى صفر. لقد رأينا أن الطريقة الديمقراطية لا تضمن، وبالضرورة، مقداراً من الحرية الفردية أكبر مما تسمح به

---

(4) كما إنه يستثني طرقاً يجب أن لا تُستثنى، مثلاً، اكتساب القيادة السياسية عن طريق قبول الشعب الضمني بها أو بواسطة انتخابات شبه إيحائيّة (*Quasi per inspirationem*). وتختلف هذه الأخيرة عن الانتخابات بواسطة التصويت بمسألة تقنية، فقط. غير أن الانتخابات، بواسطة القبول الضمني للشعب، مهمة حتى في السياسة الحديثة، فحكم رئيس الحزب داخل حزبه غالباً ما يكون مبنياً على القبول الضمني بقيادته. وعلى كل حال، نقول، إن هذه التفاصيل يمكن إهمالها، كما أعتقد، في تخطيط مثل هذا.

(5) كما في الميدان الاقتصادي، هناك بعض القيود الموجودة ضمنياً في مبادئ المجتمع القانونية والأخلاقية.

طريقة سياسية أخرى، في ظروف مماثلة، وقد يكون العكس صحيحاً. غير أن العلاقة بينهما تبقى، فإذا قلنا، ومن الناحية المبدئية على الأقل: إن كل إنسان هو حرّ لينافس على القيادة السياسية[6] عن طريق تقديم نفسه لجمهور الناخبين، فإن هذا يعني، في معظم الأحيان، وإن لم يكن في جميع الأحيان، مقداراً كبيراً من حرية المناقشة للجميع. وسيعني، وبصورة خاصة مقداراً كبيراً من حرية الصحافة. هذه العلاقة بين الديمقراطية والحرية ليست صارمةً بصورة مطلقة، إذ يمكن التلاعب بها. ومع ذلك، فهي مهمة جداً، من وجهة نظر المفكِّر وفي الوقت نفسه، ذلك كل ما هو موجود ويخص تلك العلاقة.

سادساً: تجب الملاحظة أنني عندما جعلت الوظيفة الرئيسة للجمهور الناخب هي إنتاج حكومة (مباشرة أو عبر كيان وسيط)، فإني قصدت أن أُدخل في هذه العبارة وظيفة طرد الحكومة، أيضاً. **والحالة الأولى** تعني قبول قائد أو مجموعة من القادة، وتعني **الحالة الثانية** سحب ذلك القبول. وفي ذلك اهتمام بعنصر قد يكون القارئ قد أغفله. وقد يكون اعتقد أن جمهور الناخبين يسيطر كما هو ينصِّب، غير أننا نقول: بما أن الجماهير الناخبة لا تسيطر على قادتها السياسيين، عادةً، بأي طريقة ما خلا رفضها إعادة انتخابها، أو إعادة انتخاب الأكثريات البرلمانية التي تؤيّدها، لذا، يَحسُن اختزال أفكارنا الخاصة بتلك السيطرة بالشكل الذي يدل عليه تعريفنا. وقد تحدث تحوّلات عفوية مفاجئة تقلق الحكومة أو وزيراً من وزرائها مباشرةً أو تفرض مجرى عمل معيّن. وهذه ليست حالات استثنائية فقط، بل هي، وكما سوف نرى، مضادة لروح الطريقة الديمقراطية.

---

(6) نعني بكلمة حرّ، المعنى ذاته الذي نقصده عندما نقول، كل إنسان هو حرّ أن ينشئ مصنع نسيج آخر.

سابعاً: تلقي نظريتنا ضوءاً نحتاجه كثيراً على جدل نزاعي قديم. وكل من يقبل العقيدة الكلاسيكية للديمقراطية ويعتقد، بالتالي، بأن الطريقة الديمقراطية تضمن بأن تكون المسائل مقررةً والخطط مصاغةً وفقاً لإرادة الشعب، لابدّ من أن تفاجئه الواقعة التي تفيد بأنه، حتى لو كانت تلك الإرادة واقعيةً ومحدّدةً بصورة أكيدة، فإن القرار الذي يصدر عن الأكثريات البسيطة سوف يشوِّهها، ولا يفعِّلها، في حالات كثيرة. والأمر الواضح هو أن إرادة الأكثرية هي إرادة الأكثرية، وليست إرادة «الشعب». وإرادة الشعب عبارة عن فسيفساء لا تقدر الأكثرية على «تمثيلها». ومعادلتهما بواسطة تعريف لا يحلّ المسألة، وقد جرت محاولات لإيجاد حلول واقعية من قِبل مؤلفي خطط مختلفة للتمثيل النسبي.

وقد ووجهت هذه الخطط بنقد معاكس على أسس عملية. والواضح أن التمثيل النسبي سيقدّم فرصاً لجميع أنواع الخصوصيات لكي تثبت نفسها فقط، لكنها، أيضاً، ستمنع الديمقراطية من إنتاج حكومات ذات كفاءة، وبالتالي، تكون خطراً في أوقات الشدّة[7]. غير أنه قبل الاستنتاج بأن الديمقراطية تخفق إذا طبّق مبدأها بصورة غير متناقضة، فإن علينا، أيضاً، أن نسأل أنفسنا ما إذا كان هذا المبدأ يتضمن التمثيل النسبي، حقيقةً. والواقع هو أنه لا يتضمّنه. وإذا كان القبول بالقيادة هو الوظيفة الحقيقية لتصويت الجمهور الناخب، فإن مسألة التمثيل النسبي تتداعى، لأن مقدِّماتها لا تعود ملزمةً. إذاً، إن مبدأ الديمقراطية يعني، فقط، أن مقاليد الحكومة يجب تسليمها إلى أولئك الذين يحصلون على تأييد أكبر مما يحصل عليه أيّ من

(7) الحجة ضد التمثيل النسبي قدّمها، وبقوة، البروفسور ف. أ. هيرمنز (F. A. Hermens) في مقالته «حصان طروادة الديمقراطية»، انظر: F. A. Hermens, «The Trojan Horse of Democracy,» *Social Research* (November 1938).

الأفراد المنافسين أو الفرق المنافسة. وهذا، بدوره، يؤكِّد على وضعية نظام الأكثرية داخل منطق الطريقة الديمقراطية، بالرغم من أننا سنظل ندينه على أسس تقع خارج ذلك المنطق.

2 ـ تطبيق المبدأ

سوف نختبر، الآن، النظرية التي أجملناها في الفصل السابق ببعض أهم سمات بنية وعمل الآلة السياسية في البلدان الديمقراطية.

1 ـ الوظيفة الرئيسة لتصويت الناخب، في الديمقراطية هي، وكما قلت، إنتاج حكومة. وقد يعني هذا انتخاب مجموعة كاملة من الموظفين الأفراد. غير أن هذه الممارسة هي، وبشكل رئيسي، صفة للحكومة المحلية، لذا، سوف نهملها[8]. أما في ما يختص بالحكومة القومية فقط، يمكننا القول: إن إنتاج الحكومة يعني، عملياً، تقرير من سيكون الإنسان القائد[9]. وكما حصل معنا من قبل، سندعوه رئيس الوزراء.

---

(8) سنفعل هذا بغية التبسيط فقط. فالظاهرة تتطابق تماماً مع مخططنا.

(9) لا يكون هذا صادقاً إلاّ بصورة تقريبية. صحيح أن صوت الناخب يضع في سدّة السلطة مجموعةً تعترف، في جميع الحالات العادية، بقائد فرد، لكن هناك، وكقاعدة، قادة من مرتبة ثانية وثالثة الذين يصارعون، بأنفسهم، والذين لا خيار أمام القائد إلاّ وضعهم في المراكز المناسبة. وستُعرف هذه الواقعة حالياً.

هناك نقطة أخرى يجب عدم نسيانها. فمع وجود سبب للتوقع المفيد بأن من يصعد إلى مركز عالٍ هو، وبصورة عامة، إنسان ذو قوة شخصية كبيرة، مهما كانت صفاته الأخرى - وسنعود إلى هذه المسألة في ما بعد - فإن ذلك لا يعني أن هذه الحالة ستكون دائمة. لذلك، فإن مصطلح «قائد» أو «الإنسان القائد» لا يتضمّن أن الأفراد الذين يُدعون كذلك، هم، وبالضرورة، موهوبون بصفات القيادة، أو أنهم يكشفون عن أيّ صفات شخصية رئيسة. فهناك أوضاع سياسية مناسبة لظهور رجال تنقصهم صفات القيادة (وصفات أخرى) وغير صالحين لبناء مراكز فردية قوية. وقد يحصل أن يكون حزب أو مجموعة أحزاب بلا زعيم. غير أن كل واحد يعرف أن هذه حالة مَرَضيّة، وهي أحد الأسباب النموذجية للخسران.

هناك ديمقراطية واحدة يؤدّي فيها تصويت جمهور الناخبين إلى ذلك، مباشرةً، أعني، الولايات المتحدة[10]. وفي كل الحالات الأخرى لا ينتج تصويت جمهور الناخبين الحكومة مباشرةً، بل ينتج جسماً متوسطاً يدعى البرلمان[11]، الذي تؤول إليه وظيفة إنتاج الحكومة. وقد يبدو من السهل شرح عملية تبنّي أو تطوّر هذا الترتيب استناداً إلى أسس تاريخية وذرائعية، وكذلك بالنسبة إلى الأشكال المختلفة التي اتّخذها في نماذج اجتماعية مختلفة. غير أن هذا ليس إنشاءً منطقياً، فهو نموّ طبيعي تفوت معانيه ونتائجه، وبصورة كاملة، العقائدَ الرسمية، ناهيك عن العقائد القانونية.

---

(10) أفترض أنه يمكننا ألاّ نعتبر الحشد الناخب. وفي وصفي رئيس الولايات المتحدة بأنه رئيس الوزراء، كنت أرغب في التأكيد على التشابه الأساسي بين مركزه ومراكز رؤساء الوزراء في ديمقراطيات أخرى. غير أني لم أكن راغباً في التقليل من الفروق، بالرغم من أن بعضها هو صوري أكثر من كونه واقعياً. وأقلها أهمية هو أن الرئيس ينفّذ تلك الوظائف الاحتفالية التي ينفذها الرؤساء الفرنسيون، مثلاً. والأكثر أهميةً هو أنه لا يستطيع أن يحلّ الكونغرس - وكذلك رئيس الوزراء الفرنسي. ومن ناحية أخرى، نجد أن مركزه أقوى من مركز رئيس الوزراء الإنجليزي بفضل الواقعة التي تفيد بأن قيادته مستقلة عن حيازته على أكثرية في الكونغرس - على الأقل قانونياً، والواقع هو أنه يهزم إن لم يكن له أكثرية. وهو، أيضاً، يمكنه أن يعيِّن الوزراء وفق إرادته كما يمكنه إقالتهم (تقريباً). وهؤلاء نادراً ما يدعون وزراء بالمعنى الإنجليزي للكلمة، فهم لا يتعدّون ما تفيده كلمة «سكرتير» في اللغة الدارجة. لذا، يمكننا القول، إن الرئيس، وبمعنى من المعاني، ليس رئيس الوزراء فقط، وإنما هو الوزير الوحيد، إلاّ إذا وجدنا مماثلةً بين وظائف الوزير الإنجليزي ووظائف مديري القوى الإدارية في الكونغرس.

لا توجد صعوبة في تفسير وشرح هذه المزايا الخاصة ومزايا أخرى عديدة في هذه البلاد أو في أيّ بلاد أخرى تستعمل الطريقة الديمقراطية. غير أنه، ولكي نوفِّر المجال، سوف نفكر، بصورة رئيسة بالنموذج الإنجليزي وننظر في جميع الحالات الأخرى على أنها «إنحرافات» تزيد أو تقلّ عن النظرية التي صاغها منطق الحكم الديمقراطي، حتى الآن، وبأكثر ما يكون من الكمال، في الممارسة الإنجليزية، وإن لم يكن في أشكالها القانونية.

(11) يمكن التذكّر بأني عرّفت البرلمان بأنه مؤسسة الدولة. ومع أننا فعلنا هذا، وببساطة نقول، لأسباب تختص بالمنطق الصوري (القانوني)، فإن هذا التعريف ينطبق جيداً على مفهومنا للطريقة الديمقراطية. لذا، فإن العضوية في البرلمان هي وظيفة.

كيف ينتج البرلمان الحكومة؟ الطريقة الأوضح تكون في انتخابها، أو، وبطريقة أكثر واقعيةً، تكون في انتخاب رئيس الوزراء ثم التصويت على قائمة الوزراء التي يقدِّمها. وقلّما تستعمل هذه الطريقة[12]. غير أنها تظهر طبيعة التدبير أنه أفضل من أي تدبير آخر. وعلاوةً على ذلك، يمكن اختزالها جميعاً إليه، لأنه هو من يصبح رئيس وزراء، وفي جميع الحالات الطبيعية، الشخص الذي ينتخبه البرلمان. وطريقة تعيينه في مركزه، سواء كانت عن طريق ملك كما في إنجلترا أو رئيس جمهورية كما في فرنسا، أو بواسطة وكالة خاصة أو لجنة خاصة كما في دولة بروسيا الحرّة في زمن فايمار (Weimar)، هي مجرد مسألة شكلية.

هذه هي الممارسة الإنجليزية الكلاسيكية. وبعد الانتخابات العامة يستحوذ الحزب المنتصر على أكثرية المقاعد في البرلمان، وبذلك يكون في وضع لإجراء تصويت على الثقة ضد كل ما عدا زعيمه الذي، وبهذه الطريقة السلبية يسمّى «من قِبل البرلمان» رئيساً قومياً. ويتسلّم تكليفه بالمسؤولية من الملك ـ «تقبيل أياد» ـ ويسلّمه القائمة التي وضعها والتي تشمل أسماء الوزراء وتكون لائحة وزراء مجلس الوزراء جزءاً منها. وفي هذه القائمة يضع أسماء بعض المتمرّسين من أعضاء حزبه ليكونوا في مراكز تدعى فخرية، **وثانياً** يذكر القادة من الدرجة الثانية، وهؤلاء يكونون من الأشخاص الذين يعتمد عليهم في القتال الجاري في البرلمان والمدينون بترقيتهم، جزئياً، لقيمتهم السياسية الإيجابية، وجزئياً، لقيمتهم كمزعجين محتملين، وثالثاً، يأتي على ذكر الأشخاص الصاعدين الذين يدعوهم ليكونوا في دائرة الوظيفة الفاتنة لهدف «الاقتباس من العقول

(12) على سبيل المثال، نذكر أنه حصل تبنّيها في النمسا بعد الانهيار في عام 1918.

المتواجدة في ممر مجلس العموم»، ورابعاً، يذكر، أحياناً: نفراً قليلاً من الأشخاص ممن يظن أنهم مؤهَّلون لملء مناصب معينة[13]. غير أننا نقول، إن هذه الممارسة، وفي جميع الحالات العادية، تميل إلى إنتاج النتائج ذاتها مثلما يحصل من انتخاب البرلمان. وسيرى القارئ، أيضاً، أنه، كما في إنجلترا، حيث يملك رئيس الوزراء السلطة الفعلية لحلّ البرلمان، فإن النتيجة تقارب، وبمقدار، النتيجة التي نتوقعها من الانتخابات المباشرة لمجلس الوزراء من قِبل جمهور الناخبين طالما بقي هذا الجمهور مؤيّداً له[14]. ويمكن شرح هذا بمثل مشهور.

2 ـ في عام 1879، وعندما كانت حكومة بيكونزفيلد (Beaconsfield) (دزرائيلي)، وبحسب كل الحسابات العادية محقّةً في توقّعها نجاحاً في صناديق الإقتراع، وكان ذلك بعد ست سنوات

---

(13) التفجع، كما يفعل بعض الناس، حيال قلة الاعتبار لمسألة الملاءمة مع الوظيفة في هذه الترتيبات، هو أمر خارج موضوع الوصف، إذ أنه من جوهر الحكومة الديمقراطية حسبان القيم السياسية أولاً، والملاءمة عَرَضياً فقط. انظر أدناه، الفصل 23 من هذا الكتاب.

(14) إذا لم يكن لرئيس الوزراء، كما كانت الحالة في فرنسا، مثل تلك السلطة، فإن الزمر البرلمانية تكتسب استقلالية كبيرة لدرجة تضعف أو تتحكم إزاءها تلك الموازاة بين قبول البرلمان لإنسان وقبول الإنسان نفسه من قِبَل جمهور الناخبين. وهذا هو الوضع الذي تتحول فيه لعبة السياسة البرلمانية إلى شغب في قاعة البرلمان. ونحن نرى أن في ذلك انحرافاً عما صممت له الآلة. ولريمون بوانكاريه (Raymond Poincaré) نفس الرأي، طبعاً، وتحصل مثل هذه الحالات في إنجلترا. لأن سلطة رئيس الوزراء التي تمكنه من حل البرلمان - وعلى وجه الدقّة نقول، قدرته على «نصح» الملك بحلّ مجلس العموم - هي سلطة قرارها ملزم، إمّا عندما تعارضه الدائرة الداخلية لقيادة حزبه، أو عندما لا يكون هناك حظ يفيد بأن الانتخابات ستعزز قبضته على البرلمان. نعني أنه قد يكون في البرلمان (وبالرغم من أنه ضعيف) أقوى مما هو في البلاد. ومثل هذه الأمور يتطور مع قدر من الانتظام بعد سنين من تسلّم الحكومة السلطة. غير أن النظام الإنجليزي يفيد بأن هذا الانحراف عن التصميم لا يطول.

تقريباً من ولايتها المزدهرة التي تتوَّجت بالنجاح الباهر لكونغرس برلين[15]. نقول، بعد كل ذلك، أثار غلادستون البلاد بسلسلة من الخطب ذات القوة التي لا تُضاهى (نعني حملة ميدلوثيان (Midlothian))، أبرزت، أعمال الأتراك الشريرة، ووضعته على ظهر موجة من الحماسة الشعبية مؤيّدة له هو شخصياً. أما الحزب الحاكم فلم يستطع أن يفعل شيئاً إزاء ذلك، وفقد عدداً من قادة التأييد الشعبي. وكان غلادستون قد استقال من زعامة الحزب قبل ذلك بعدة سنوات، وانفرد بحكم البلاد. لكن عندما حقّق الحزب الليبرالي فوزاً كاسحاً، أصبح واضحاً للجميع ضرورة قبول عودته لزعامة الحزب، ليس هذا فحسب، بل صار زعيماً للحزب بفضل زعامته الوطنية ولعدم وجود مكان لأي شخص آخر. وعاد إلى السلطة في هالة من المجد.

يعلّمنا هذا المثل الكثير عن أسلوب العمل الديمقراطي. وفي البداية، لابدّ من معرفة أنها لا تكون فريدةً إلاَّ في صفتها الدرامية المثيرة، وليس في أي شيء آخر. إنها العيِّنة المضخَّمة لجنس عادي. ولا تختلف عنها حالات بيتس (Pitts)، وبيل (Peel) وبالمرستون (Palmerston)، ودزرائيلي وكامبل بانرمان (Campbell Bannerman)، وآخرون لا يختلفون عنهم سوى بالدرجة.

لنبدأ **أولاً** بالزعامة السياسية لرئيس الوزراء[16]. يبيّن المثل الذي

---

(15) أنا لا أعني أن الحلّ المؤقت للمشاكل التي نتجت عن الحرب التركية - الروسية وحيازة جزيرة قبرص عديمة النفع، كانا من إنجازات الدولة الهامة. غير أنني أعني أنهما كانا، من زاوية السياسة المحلية، نوعاً من النجاح الاستعراضي الذي يتملق، في العادة، غرور المواطن العادي ويعزِّز بقوة مطامح الحكومة في الحصول على جوّ من الحماسة الوطنية. وفي الواقع فإن الرأي العام كان يسوده الاعتقاد بأن دزرائيلي كان سيربح الانتخابات لو أنه حلَّ البرلمان مباشرةً فور عودته من برلين.

(16) من خصائص الطريقة الإنجليزية في التصرّف، حصل إرجاء للاعتراف الرسمي بمنصب رئيس الوزراء إلى عام 1907 عندما سمح بظهوره بأمرٍ من المحكمة ذي مفعول زمني رجعي. غير أنه كان قديماً مثل قِدَم الحكومة الديمقراطية. وعلى كل حال، نقول، بما أن =

ضربناه أنها تتألف من عناصر ثلاثة مختلفة يجب عدم الخلط بينها، وهي تمتزج بنسب مختلفة في كل حالة، وعندئذٍ، يحدّد المزيج طبيعة كل حكم رئيس وزراء بمفرده. وهو يتسلّم المنصب ظاهرياً

= الحكومة الديمقراطية لا تكون بقانون متميّز، وإنما تتطوّر تطوّراً بطيئاً كجزء من عملية اجتماعية شاملة، فليس من السهل أن يُدلَّ على يوم تقريبي لميلادها أو لفترة زمنية ولدت فيها. فهناك امتداد زمني طويل لتقديم الحالات الجنينية. ويغرينا القول بأن تاريخ هذا العُرف ابتدأ من حكم وليام الثالث (William III) الذي أعطى لوناً للفكرة لأن مركزه كان أضعف مما كانت عليه مراكز الحكام المحليين. ولا يكون الاعتراض على هذا بالقول بأن إنجلترا لم تكن ديمقراطيةً زمانئذٍ . إذ يذكر القارئ أننا لا نعرِّف الديمقراطية بحجم حق الانتخاب . لأن ذلك، وهو، من ناحيةٍ، الحالة الجنينية لدانبي (Danby)، التي حصلت في حكم تشارلز الثاني (Charles II)، ومن ناحية أخرى، لأن وليام الثالث لم ينسجم، تماماً، مع ذلك الترتيب فأبقى بعض الأمور، وبنجاح، في يديه. طبعاً، علينا ألاّ نخلط رؤساء الوزراء بالمستشارين مهما كانوا ذوي نفوذ مع الحاكم ومهما كانوا محصّنين وراسخين في مراكز مؤسسة السلطة العامة . نعني رجالاً مثل ريشيليو (Richelieu)، أو مازاران (Mazarin)، أو سترافورد (Strafford)، على سبيل المثال. أما غودولفن (Godolphin)، وهارلي (Harley) فكانا، في عهد الملكة آن (Anne)، حالتين انتقاليتين. والرجل الأول الذي اعترف به بصورة كلية، في ذلك الزمن، ومن قِبَل المؤرخين السياسيين، كان السير روبرت ولبول (Robert Walpole) . وأيضاً دوق نيوكاسل (Duke of Newcastle) (أو شقيقه هنري بلهام (Henry Pelham)، أو كلاهما معاً)، وكل القادة، كلهم، وصولاً إلى اللورد شلبورن (Lord Shelburne) بما في ذلك شقيقه الأكبر بيت (Pitt) الذي اقترب كثيراً وهو سكرتير الخارجية من تطبيق متطلباتنا، جوهرياً افتقروا إلى واحدةٍ أو أخرى من تلك الخصائص. أما العيّنة الناضجة فكانت بيت (Pitt) الصغير.

وتجدر الملاحظة أن ما عرفه زمانه وفي حالة السير روبرت ولبول ومؤخراً في حالة حاكم غرانفيل اللورد كارتيريت (Lord Carteret) لم يكن مسألة وجود أداة جوهرية للحكم الديمقراطي تتغلغل عبر مسائل هزيلة. على العكس من ذلك، فإن الرأي العام شعر بأن ذلك هو أكثر أنواع السرطان أذيّة، وأن نموّه سيكون تهديداً للصالح القومي وللديمقراطي (وتعبير «الوزير الوحيد» أو تعبير «الوزير الأول» كان تعبير العار الذي أُلقي على ولبول من قِبَل خصومه). وهذه الواقعة مهمة، فهي لا تدل على المقاومة التي تواجه الأعراف الجديدة، عادةً، فقط. إنها تدل، أيضاً، على أن شعوراً حصل بأن هذا العرف الجديد هو على غير اتساق مع العقيدة الكلاسيكية للديمقراطية، وهو لا مكان له في الزعامة السياسية، بالمعنى الذي قصدناه، لذا، لا محلّ لوقائع مركز رئيس الوزراء.

باعتباره زعيم حزبه في البرلمان. وحالما يُنصَّب يصبح قائد **البرلمان،** وبمعنى من المعاني مباشرة، رئيس المجلس الذي هو عضو فيه، وبطريقة غير مباشرة قائداً للمجلس الآخر، أيضاً. وهذا أكثر من لطف في التعبير الرسمي، ويفوق، أيضاً ما يتضمنه إمساكه بحزبه الخاص. وهو يكتسب نفوذاً على الأحزاب الأخرى وأعضائها، أو يثير كراهيتها وكراهيتهم، أيضاً، وكل هذا يؤثر في حظوظ نجاحه. وفي الحالة النهائية، حيث كان أفضل تمثيل لها في ممارسة السير روبرت بيل (Sir Robert Peel)، بحيث يمكن أن يجبر حزبه الخاص عن طريق حزب آخر. وأخيراً، وبالرغم من أنه، في جميع الحالات العادية، سيكون، أيضاً، رأس حزبه في البلاد، فإن العيّنة المتطورة تطوّراً جيداً لجنس رئاسة الوزراء، لها مركز في البلاد متميّز عما يكتسبه أوتوماتيكياً من رئاسته منظمة الحزب. وهو سيقود وجهة نظر الحزب بطريقة خلّاقة ـ أي يعطيها شكلاً، ويرتقي إلى زعامة صورية للرأي العام تتجاوز خطوط الحزب، في اتجاه زعامة قومية قد تصبح، وبمقدار، مستقلّةً عن رأي الحزب.

ولا حاجة لنقول واصفين كم هو شخصيّ مثل هذا الإنجاز، وكم هي عظيمة أهمية مثل ذلك الموقع خارج الحزب والبرلمان. وهو يضع سوطاً في يد القائد يمكن لقرقعته أن تركِّع الأتباع المخالفين والمتآمرين، بالرغم من أن حبله سيضرب وبشدّة اليد التي تستعمله بغير نجاح.

وهذا يعطي أهمية خاصة لاقتراحنا بأنه في نظام برلماني تؤول إلى البرلمان وظيفة تشكيل الحكومة. والواقع أن البرلمان، ووفقاً للعادة، هو الذي يقرِّر من يكون رئيساً للوزراء، لكنه لا يكون بعمله هذا حرّاً حريةً كاملة، فهو يقرّر عن طريق الاتفاق، وليس بالمبادرة. وباستثناء الحالات المرَضيّة مثل حالة مجلس النواب الفرنسي

(chambre)، فإن رغبات الأعضاء ليست، كقاعدة، هي المعطيات الأخيرة للعملية التي بها ومنها تنبثق الحكومة. وليست أيدي الأعضاء مغلولةً بواجبات حزبهم فحسب. وهم، أيضاً، مساقون من الرجل الذي «انتخبوه» ـ ويكونون مساقين إلى عملية «الانتخاب» نفسها، تماماً مثلما هم مساقون به حالما «ينتخبوه». طبعاً كل حصان حرّ في أن يتعدّى الحدود لكنه لا ينجح دائماً. غير أن الثورة أو المقاومة السلبية ضد رأس القائد لا تظهر العلاقة العادية. وهذه العلاقة العادية هي من جوهر الطريقة الديمقراطية. ويشكل الانتصار الشخصي الذي حقّقه غلادستون في عام 1880 رداً على النظرية الرسمية القائلة بأن البرلمان هو الذي يصنع الحكومة وهو الذي يحلّها[17].

3 ـ بعد ذلك نتكلم عن طبيعة مجلس الوزراء ودوره[18]. ونذكر أنه حصل شيء ملفت ذو وجهين وكان إنتاجاً مشتركاً أنتجه البرلمان

---

(17) اعتنق غلادستون (Gladstone) نفسه تلك النظرية، وبقوة، ففي عام 1874، وعندما انهزم في الانتخابات، ظلّ يجادل طالباً مقابلة البرلمان لأن للبرلمان الحق في إصدار قرار الحلّ. طبعاً، هذا لا يعني شيئاً البتّة. وفي الوقت نفسه أعلن، وبصورة مدروسة عن احترامه للتاج. وتلاحق كتّاب السير ليعبّروا عن إعجابهم بذلك الموقف اللطيف المؤيّد للبلاط الملكي الذي صدر عن القائد الديمقراطي العظيم. ويقيناً أن الملكة فكتوريا (Victoria) أدركت، وبصورة أفضل من إدراك أولئك الكتَبة لو بنينا رأينا على الكراهية القوية التي أظهرتها ضد غلادستون بدءاً من عام 1879 وما بعد، والتي ينسبها كتّاب السير، وببساطة، إلى النفوذ المؤذي لدزرائيلي. من الضروري أن نبيّن أن إعلان الاحترام قد يعني أمرين مختلفين؟ فالإنسان الذي يعامل زوجته باحترام مستفيض ليس هو، وكقاعدة، من يقبل علاقات الصداقة بين الجنسين على أساس المساواة. والواقع هو أن الموقف الاعتباري هو طريقة للتملّص من ذلك.

(18) نقول إن نشوء مجلس الوزراء وتطوّره هما أكثر التباساً من نشوء وتطوّر مكتب رئيس الوزراء بالاستمرارية التاريخية التي تغطي التغيّرات في طبيعة مؤسسة ما. وإلى يومنا نلفي أن مجلس الوزرء البريطاني هو، وبصورة قانونية، الجزء العامل من مجلس شورى الملك البريطاني، وهو الذي كان أداة الحكم في أزمنة ما قبل الديمقراطية. غير أن أداةً مختلفة كلياً تطوّرت تحت هذا السطح. وحالما ندرك هذا نجد أن مهمة تحديد زمن ظهوره أسهل مما نجد =

ورئيس الوزراء. إذ إن رئيس الوزراء يسمي أعضاء مجلس الوزراء لتعيينهم، كما رأينا، والبرلمان يوافق على خياره لكنه يؤثّر فيه. وإذا نظرنا إليه من منظور الحزب، فإن المجلس يكون مَجمعاً لقادة من درجة أدنى يعكس صورة بنيته. وإذا نظرنا إليه من زاوية رئيس الوزراء، فإنه لا يبدو مَجمعاً لرفقاء السلاح فقط، وإنما هو مجمع لأعضاء من الحزب لهم مصالحهم الخاصة ومطامعهم التي يجب حسبانها ـ أي برلمان مصغَّر. ولكي تحصل التركيبة وتنجح لابدّ لوزراء المجلس المتوقَّعين أن يقرّروا ـ وليس من الضروري أن يصدر قرارهم عن حبّ حماسيّ ـ أن يخدموا تحت رئاسة السيد X، وأن يصوغ السيد X برنامجه بصورة «إعادة النظر بموقفهم»، كما يرد في اللغة الرسمية، أو أنهم ذاهبون إلى القيام بإضراب عن العمل. وهكذا، فإن لمجلس الوزراء ـ وينطبق الشيء ذاته على الوزارة الأوسع التي تشمل الموظفين السياسيين أيضاً غير الموجودين في مجلس الوزراء ـ وظيفة متميّزة في العملية الديمقراطية ضد رئيس الوزراء، والحزب، والبرلمان، والناخبين. وظيفة القيادة المتوسطة هذه مرتبطة بالعمل الجاري، لكنها غير مبنيّة عليه بأي شكل من الأشكال، ذلك العمل الذي تعاقد عليه موظفو مجلس الوزراء في الدوائر المختلفة التي عُيِّنوا فيها بغية إبقاء أيدي المجموعة القائدة ممسكةً بالآلة البيروقراطية. وليس لها إلاّ علاقة بعيدة، هذا إن وُجدت مثل هذه العلاقة «بالتأكد من أن إرادة الشعب نُفِّذت في كل

= المهمة المماثلة في حالة رئيس الوزراء. ومع أن مجالس وزراء أوليّة وُجدت في زمن تشارلز الثاني (Charles II) وكانت الوزارة «السرّية» [إحداها ولجنة الأربعة التي تألفت والمرتبطة بتجربة تِمبل (Temple) كانت مثلاً آخر]، كما كانت «زمرة» الويغ (Whig) في ظل وليام الثالث المرشح المقبول للمركز الأول. ومنذ حكم آن فصاعداً لم تبقَ إلاّ نقاط صغرى تتعلق بالعضوية أو أداء الوظيفة موضع خلاف.

منها». وعلى نحو دقيق نقول، إن أفراد الشعب، وفي أفضل الحالات، يُمثّلون بنتائج لم تكن لتخطر لهم على بال، ولم يكونوا ليوافقوا عليها إطلاقاً.

4 ـ ثم أقول، بالنسبة إلى البرلمان، إني كنت قد عرّفت ما بدا لي أنه وظيفته الرئيسة، وعدّلت ذلك التعريف. غير أنه يمكن الاعتراض بالقول، إن تعريفي أهمل وظائفه الأخرى. ونقول بوضوح: إن البرلمان يقوم بأمور أخرى عدا تنصيب حكومة وإقالتها، فهو يشرِّع، وهو يدير أيضاً. ومع أن كل عمل من أعمال البرلمان، ما خلا القرارات التنفيذية وإعلان الخطة، يصنع «قانوناً»، بالمعنى الصوري الرسمي، فإن هناك أعمالاً كثيرة لابدّ من اعتبارها تدابير إدارية تنفيذية، وأهم مثل هو الميزانية. إذ إن إقرار الميزانية وظيفة إدارية تنفيذية. ومع ذلك، فإن الكونغرس هو الذي يصوغها في هذه البلاد. وحتى لو صاغها وزير المالية ووافق عليها مجلس الوزراء، كما هي الحال في إنجلترا، فإنها تظل مفتقرةً إلى تصويت البرلمان عليها، وبهذا التصويت تصير قانوناً. ألا يدحض هذا نظريتنا؟

عندما يتحارب جيشان، فإن تحركاتهما الفردية تتركّز، دائماً، على أهداف معيّنة تحدِّدها الأوضاع الاستراتيجية أو التكتيكية. وقد يتحاربان على مساحة معيّنة من البلاد أو على تلّة معيّنة، غير أن الرغبة في احتلال تلك المساحة أو ذلك التل مستمدّة من الهدف الاستراتيجي أو التكتيكي، ألا وهو دَحر العدو. ومن غير المعقول محاولة ردّها إلى أيّ صفات عسكرية ممتازة قد تتمتع بها المساحة أو التل. كذلك، فإن الهدف الأول والأهم عند كل حزب سياسي هو أن يسود على سواه بغية الوصول إلى السلطة أو المكوث فيها. فالبتّ في المسائل السياسية، من منظور السياسي، هو مثل احتلال مساحة من بلاد أو تلّ، ليس غاية، وإنما هو مادة نشاط برلماني، ليس إلاّ.

ولأن السياسيين يطلقون كلمات عوضاً عن الرصاص، ولأن هذه الكلمات معبّأة، وبصورة حتمية، بمسائل تكون قيد الجدل، فإن الأمر قد لا يكون، دائماً، واضحاً كما هو في الحالة العسكرية. غير أن الانتصار على الخصم يظل جوهر اللعبتين[19].

إذاً، من الناحية الجوهرية، نقول: إن الإنتاج الجاري للقرارات البرلمانية حول المسائل القومية هو الطريقة ذاتها التي يبقي بها البرلمان الحكومة في السلطة أو يرفض بقاءَها فيها، أو هي التي يقبل بها البرلمان رئيسَ الوزراء أو يرفض الموافقة عليه[20]. وباستثناءات سنذكرها حالياً، نقول، إن كل صوت هو صوت ثقة أو حجب ثقة، والأصوات التي تدعى كذلك، تقنيّاً، توجد، بصورة **تجريدية** العنصر الجوهري الذي يشارك فيه الجميع. ويمكننا أن نقنع بهذا، عندما نلاحظ أن مبادرة جلب المسائل للبتّ فيها في البرلمان، هي، وكقاعدة، في يد الحكومة أو منوطة بمجلس الظل المعارض، وليس بالأعضاء الأفراد.

---

(19) أحياناً، يخرج السياسيون من ضباب التعابير. نذكر مثلاً لا يُمكن الاعتراض عليه بأنه تافه فنقول: ليس من سياسي مثل السير روبرت بيل وصَّف طبيعة مهنته عندما قال، بعد فوزه البرلماني على حكومة الويغ (Whig) بموضوع خطة تلك الحكومة الخاصة بجامايكا (Jamaica): «كانت جامايكا حصاناً جيداً للبداية». وما على القارئ إلاّ أن يفكّر في ذلك.

(20) ينطبق هذا على الممارسة الفرنسية التي سبقت فيشي (Vichy) والإيطالية التي تقدّمت الفاشية، وكذلك الممارسة الإنجليزية وعلى كل حال، قد يكون هذا موضع ارتياب في حالة الولايات المتحدة حيث لا يؤدّي خسران الإدارة مسألة كبيرة إلى استقالة الرئيس. غير أن ذلك عائد إلى الواقعة التي تفيد بأن الدستور الذي يجسِّد نظريةً سياسيةً مختلفةً لم يسمح بأن تتطور الممارسة البرلمانية وفقاً لمنطقه. والواقع هو أن هذا المنطق لم يخفق في إثبات نفسه إخفاقاً كلياً. ومع أن الهزائم في المسائل الكبرى لا تزيح الرئيس، فإنها، وبصورة عامة تضعف ما له من اعتبار، وتخرجه من مركز القيادة. وهذا يخلق، في الوقت الحاضر، وضعاً شاذاً. غير أنه سواء ربح الانتخابات الرئاسية اللاحقة أو خسرها، فإن النزاع، عندئذٍ، سيحلّ بطريقة لا تختلف، جوهرياً، عن الطريقة التي يتعامل بها رئيس وزراء بريطاني مع وضع مماثل عندما يحلّ البرلمان.

إن رئيس الوزراء هو الذي ينتقي من سيل المسائل الجارية والمتلاحقة تلك المسائل التي يريد أن يطرحها في البرلمان، أي المسائل التي ترى الحكومة استناداً إليها، أن تُحوّل إلى مشاريع قوانين، وإذا لم يكن واثقاً من حصول ذلك، يكتفي بقرارات. وطبعاً، تتسلّم كل حكومة من سابقتها تراثاً من المسائل المفتوحة التي قد لا تكون قادرة على وضعها على الرفّ، ومسائل أخرى تعتبر في عداد السياسة الروتينية، وليس إلاّ في حالة أكثر الإنجازات تألّقاً يكون رئيس الوزراء في وضع يمكنه فيه أن يفرض تدابير تتعلق بمسألة سياسية يثيرها هو بنفسه. وعلى كل حال، نقول: إنه في كل حالة، يشكل اختيار الحكومة أو قيادتها، الحرّة أو سواها، العامل الذي يسيطر على النشاط البرلماني. وإذا قدمت المعارضة مشروعَ قانون، فهذا يعني أنها تقدّم معركة: ومثل هذه الحركة هي هجوم يجب على الحكومة أن تحبطه عن طريق اختلاس المشروع أو دحره. وإذا قُدِّم مشروع قانون كبير غير وارد في قائمة الحكومة من قِبل مجموعة من حزب الحكومة، فهذا يطلق ثورةً، ومن هذه الزاوية يراه الوزراء، وليس من زاوية المزايا التكتيكية الممتازة للمسألة، وقد يتوسع الأمر فيَصل إلى طرح مناقشة. وإذا لم تكن تلك الأعراض من رأي الحكومة أو مفوضاً بها من قِبلها، فإنها تدل على خروج قوى حكومية من دائرة السيطرة. وأخيراً، إذا اتّخذ تدبير بموافقة حزبية داخلية، فهذا يعني حصول معركة أو تجنّب معركة استناداً إلى أسس استراتيجية[21].

---

(21) يمكن أن نذكر، في هذا المجال، مسألةً تقنيّة إنجليزية ذات أهمية عالية. وقد كانت العادة أن لا ينظر في مشروع قانون مهم إذا تناقصت أكثريته إلى عدد منخفض جداً عند التلاوة الثانية. وقبل كل شيء، يوجد في تلك الممارسة إدراك لقيد مهم يقيّد مبدأ الأكثرية كما يطبق، عملياً، في الديمقراطيات التي تُدار إدارةً حسنة، أي: ليس صحيحاً القول، إن الأقلية هي، دائماً، مجبرة على الاستسلام. غير أن ثمّة نقطة ثانية، فحينما نقول، إن الأقلية ليست مجبرة، وبصورة دائمة، على الخضوع للأكثرية في المسألة المناقَشة، فإنها =

5 ـ الاستثناءات على مبدأ القيادة الحكومية هذا في المجالس «التمثيلية» لا تنفع إلاّ في إظهار مقدار واقعيّته. وهي نوعان:

أولاً: لا قيادة مطلقة. والقيادة السياسية التي تمارس طبقاً للطريقة الديمقراطية هي أقل من أن تكون كذلك، من القيادات الأخرى، نسبة إلى تلك الناحية، لوجود عنصر التنافس الذي هو جوهر الديمقراطية. وبما إن كل واحد من أتباع القائد، له الحق، من الوجهة النظرية، بإزاحته، وبما إنه يوجد، وفي معظم الأحيان، بعض الأتباع له حظ واقعي في ذلك، فإن العضو الشخصي ـ هذا إن كان يقدر أن يفعل ذلك ـ والوزير في الدائرة الداخلية وخارجها يشقّ طريقاً متوسطاً بين الولاء المطلق لمقياس القائد وطرح معيار مطلق من صنعه، موازناً بين المخاطر والحظوظ بدقةٍ تبعث على الإعجاب، أحياناً[22]. وبدوره يردّ القائد باتخاذه مسلكاً متوسطاً بين التشديد على النظام بمعارضته، وهو يلطّف من الضغط عن طريق القيام بتنازلات حكيمة، والجمع بين مظاهر العبوس ومظاهر

= دائماً، ومن الوجهة العملية - ويوجد استثناءات حتى لهذه - مجبرة على الخضوع لها في مسألة ما إذا كان على مجلس الوزراء أن يبقى في السلطة. مثل هذا التصويت في التلاوة الثانية لتدبير حكومي مهم يمكن القول إنه يجمع تصويتاً على الثقة وتصويتاً على وضع مشروع قانون على الرفّ. وإذا كانت محتويات مشروع القانون هو كل ما يهم في الأمر فنادراً ما يكون هناك أي معنى للتصويت عليه لإقراره إلاّ في حالة تسجيله في سجل القوانين. غير أنه، إذا كان البرلمان معنيّاً، وبصورة رئيسة، بالحفاظ على مجلس الوزراء، فإن مثل هذه التكتيكات تصير مفهومةً، حالاً.

(22) أحد أهم الأمثلة التثقيفية الذي يمكن به توضيح ما ذكرناه أعلاه يقدمه الطريق التي سلكها جوزيف تشامبرلين (Joseph Chamberlain) المتعلق بالمسألة الإيرلندية في ثمانينيات القرن التاسع عشر. إذ تمكن، في النهاية، من أن يهزم بمناوراته غلادستون، لكنه بدأ بالحملة عندما كان، وبصورة رسمية، موالياً متحمساً. وهذه القضية كانت رائعةً في قوّة صاحبها وذكائه، فقط. وكما يعرف كل قائدٍ سياسي لا حساب في الولاء إلاّ على العاديين من البشر. وهذا يشرح السبب الذي جعل بعض أعظم القادة، مثلاً، يحيطون أنفسهم برجال هم من الدرجة الثانية، وبصورة كلية.

الإطراء، وبين العقوبات والمنافع. وبحسب القوة النسبية للأفراد ومراكزهم تنتج هذه اللعبة مقداراً كبيراً من الحرية في معظم الحالات، وإن يكن متغيّراً جداً. ونذكر، بصورة خاصة، أن المجموعات التي تكفي قوتها لجعل سخطها محسوساً لكنها لا تكفي لتكون مفيدةً في أن تشمل منازعيها وبرامجهم في الترتيب الحكومي، يُسمح لها، بصورة عامة، أن تنجح في المسائل الصغرى، أو في المسائل التي يمكن استمالة رئيس الوزراء للنظر فيها باعتبارها ذات أهمية صغرى أو أهمية محلية، فقط. وهكذا، فإن مجموعات من الأتباع أو أعضاء أفراد يمكنهم، أحياناً، أن يغتنموا الفرصة لتنفيذ مشاريعهم القانونية ويظل هنا تساهل يشمل مجرد النقد أو عدم التصويت بصورة آلية على كل تدبير حكومي. غير أنه علينا أن ننظر إلى هذا بروح عملية لكي ندرك، من الحدود الموضوعة إلى استعمال هذه الحرية، أنها تجسِّد انحرافات عن مبدأ عمل البرلمان، وليس المبدأ ذاته.

ثانياً: هناك حالات تخفق فيها الآلة السياسية في امتصاص مسائل معيّنة وذلك يعود إمّا لأن المرتبة العليا في القوى الحكومية وقوى المعارضة لا تقدِّر قيمها السياسية، أو لأن هذه القيم هي مشكوك بها، في الواقع[23]. حالتئذ، يتلقّف هذه المسائل خارجيون يفضّلون الوصول إلى السلطة بطريقة مستقلة على أن يخدموا في صفوف أحد الأحزاب القائمة. وبالطبع، تلك هي السياسة العادية تماماً. غير أن ثمّة إمكانية أخرى. قد يشعر إنسان بأنه بلغ من القوة

(23) المسألة التي لم تعالج أبداً هي المثل النموذجي من الطراز الأول. والأسباب النموذجية التي تفسر لماذا توافق الحكومة ومجلس الظل في المعارضة، موافقة ضمنية على ترك مسألة لحالها بالرغم من إدراكهم أن إمكانياتها تمْثُلُ في صعوبة تناولها تقنياً، والخشية من أن تسبِّب صعوبات محلية.

في مسألة معينة تدخله في الساحة السياسية لكي يحلّها بطريقته، ومن دون أن يخفي أيّ رغبة في الشروع في حياة سياسية عادية. هذه الحالة هي غير مألوفة لدرجة يصعب الوقوع على أمثلة ذات أهمية كبرى عنها. وربما كان ريتشارد كوبدن (Richard Cobden) إحداها. صحيح أن الأمثلة من مرتبة أدنى في الأهمية مألوفة أكثر من سواها ومتكررة، وبخاصة الأمثلة من نوع الحملات الصليبية. غير أن الواقع هو أن لا أحد يعتبرها سوى أنها انحرافات عن الممارسة المعيارية المعترف بها.

يمكننا التلخيص بما يأتي: في ملاحظتنا، المجتمعات الإنسانية لا نجد، كقاعدة، صعوبةً، في تحديد الغايات المختلفة التي تكافح المجتمعات المدروسة لبلوغها، ونقول هذا بطريقة عادية على الأقل. ويمكن القول: إن هذه الغايات توفِّر مبدأ أو معنى المجتمعات المفردة المقابلة لها. غير أنه لا يتبع ذلك الإفادة بأن المعنى الاجتماعي لنوع من النشاط سوف يوفّر، وبصورة حتمية، القوة الدافعة لتلك المجتمعات، وبالتالي شرحها. والنظرية التي لا تقوم بذلك، والتي تكتفي بتحليل للغاية أو الحاجة الاجتماعية التي يجب تلبيتها، لا يمكن قبولها كشرحٍ كافٍ للنشاطات التي تخدم تلك الغاية أو تلك الحاجة. ونذكر مثلاً، أن سبب وجود نشاط اقتصادي هو حاجة الناس للأكل واللباس... إلخ. وتوفير الوسائل التي تحقق تلك الحاجات هو غاية الإنتاج الاجتماعية أو معناه. ومع ذلك، كلنا يوافق على أن هذا الرأي هو أكثر البدايات اللاواقعية لنظرية في النشاط الاقتصادي في مجتمع تجاري، وأنه يحسن بنا أن نبدأ من آراء تختص بالأرباح. وكذلك، فإن المعنى الاجتماعي للنشاط البرلماني أو وظيفته هي، وبلا ريب، إصدار تشريعات، وجزئياً اتّخاذ تدابير إدارية. غير أنه يترتّب علينا لكي نفهم كيفية خدمة تلك الغاية

الاجتماعية من قِبل السياسة الديمقراطية، أن نبدأ من الصراع التنافسي على السلطة والمنصب وندرك أن الوظيفة الاجتماعية تحققت عَرضياً ـ مثل معنى القول، إن الإنتاج هو عَرضيّ نسبةً إلى حصول الأرباح.

6 ـ وأخيراً، هناك نقطة إضافية واحدة نحتاج إلى ذكرها وتختص بدور جمهور الناخبين. لقد رأينا أن رغبات أعضاء البرلمان ليست المعطيات الأخيرة للعملية التي تنتج حكومة. مثل هذا القول يجب قوله لجمهور الناخبين. وخياره ـ الذي تمجِّده الأيديولوجيا وترفعه إلى مستوء النداء من الشعب ـ لا يصدر من مبادرته، لكنه يُشكّل، وهذا التشكيل هو جزء جوهري من العملية الديمقراطية. وأصحاب الأصوات لا يقرّرون المواضيع. ولا هم ينتقون أعضاء البرلمان من الجديرين بالانتخاب بعقل مفتوح تماماً. وفي جميع الحالات العادية تكون المبادرة مع المرشح الذي يعمل على الوصول إلى مركز عضو في البرلمان ومثل هذه القيادة المحلية التي يتضمنها. وأصحاب الأصوات يحصرون أنفسهم بقبول ذلك الطلب وتفضيله على سواه، أو رفضه. وحتى معظم تلك الحالات الممتازة أكثر من سواها، والتي يكون فيها الشخص مطلوباً وبصورة حقيقية صادقة من قِبل الناخبين يعتبر من الصنف ذاته لسبب من **اثنين**: من الطبيعي أن لا يحتاج الإنسان إلى طلب الوصول إلى القيادة إذا كان قد اكتسبها، أو قد يحصل أن يسمي قائد محلي يستطيع أن يسيطر على الأصوات أو التأثير فيها لكنه غير قادر على المنافسة في الانتخابات أو هو غير راغب فيها، شخصاً آخر فيبدو، عندئذٍ، أنه المطلوب من أصحاب الأصوات وبمبادرتهم.

غير أننا نجد المبادرة الانتخابية وما تتضمنه من قبول أحد المرشحين المتنافسين مقيّدةً بوجود الأحزاب، وليس الحزب، هو كما أرادت العقيدة الكلاسيكية [أو إدموند بيرك (Edmund Burke)]

أن نعتقد، مجموعة من الأشخاص يقصدون العمل للصالح العام «استناداً إلى مبدأ كلهم موافق عليه». هذا التعريف التبريري خطر لأنه مغر. ذلك، لأن جميع الأحزاب، وفي وقت معين، ستوفِّر لنفسها مخزوناً من المبادئ أو البنود الرئيسة في برامج، وهذه المبادئ أو البنود ستكون مميزةً للحزب الذي يتبنّاها ومهمةً لنجاحه مثل أصناف السلع التي يبيعها محل تجاري هي مميزة له ومهمة لنجاحه. غير أن المخزن التجاري لا يُعرَّف بأصنافه ولا يُعرَّف الحزب بمبادئه. والحزب هو مجموعة من الأفراد يرون العمل بانسجام معاً في الصراع التنافسي للوصول إلى السلطة السياسية. وإذا لم يكن الأمر كذلك، فسيكون من المستحيل أن تتبنّى أحزاب مختلفة البرنامج ذاته تماماً أو تقريباً. مع ذلك، فإن هذا يحصل كما يعرف كل إنسان، فالحزب وسياسيو آلته هما استجابة للواقع الذي يفيد بأن جمهور الناخبين عاجز عن الفعل سوى الحركة مثل القطيع، وهما يؤلفان محاولةً لتنظيم المنافسة السياسية تماماً مثل الممارسات المقابلة لها في الجمعية التجارية. والإدارة النفسية ـ التقنيّة، والإعلان الحزبي، والشعارات، والمواقف المتحركة ليست ثانوية. إنها من جوهر السياسة. وكذلك هو القائد السياسي.

الفصل الثالث والعشرون
الاستدلال

1 ـ بعض ما تضمّنه التحليل السابق

لقد برهنت نظرية القيادة التنافسية على أنها تأويل مُرض لوقائع العملية الديمقراطية. لذا، من الطبيعي أن نوظِّفها للكشف عن مسألة العلاقة بين الديمقراطية ونظام الأشياء الاجتماعي. وكما سبق أن ذكرنا، لا يدّعي الاشتراكيون الاتّساق الفكري فقط، وإنما يدّعون، أيضاً، أن الديمقراطية تتضمّن الاشتراكية، وأن لا وجود لديمقراطية حقيقية إلاّ في الاشتراكية. ومن جهة أخرى، لا يمكن أن يكون القارئ إلاّ ذا مألوفية ببعض الكراريس، على الأقل، التي نشرت، في هذه البلاد خلال السنوات القليلة الماضية للبرهان على أن الاقتصاد المخطَّط، ناهيك عن الاشتراكية الكاملة، هو متناقض تماماً مع الديمقراطية. طبعاً، يمكن، وبسهولة، فهم وجهتي النظر على الخلفية البسيكولوجية للنزاع ومن الرغبة الطبيعية عند الفريقين لتأمين دعم الشعب الذي أكثريته العظمى تؤمن، وبحماس، بالديمقراطية. لكن لنفترض أننا نسأل: أين الحقيقة؟

يعطي تحليلنا في هذا الجزء وفي الأجزاء السابقة من هذا الكتاب، جواباً، وبشكل جاهز. وليس هناك علاقةً ضروريةً بين

الاشتراكية كما عرفناها والديمقراطية كما عرفناها: ويمكن أن توجد الواحدة منهما من دون الأخرى. وفي الوقت ذاته، لا وجود لتناقض هناك: وفي الحالات الملائمة من حالات البيئة الاجتماعية، يمكن أن تُشغَّل الآلة الاشتراكية على مبادئ ديمقراطية.

غير أنه عليك أن تلاحظ أن هذه الأقوال البسيطة تتوقّف على ما تكون عليه نظرتنا إلى الاشتراكية والديمقراطية. وهما لم يعنيا، هناك، أقل مما يدور في خَلَد كل فريق من فرقاء النزاع فقط، وإنما عنيا شيئاً مختلفا عن خواطرهم أيضاً. ولهذا السبب وأيضاً، لأن وراء مسألة الاتساق الفكري هناك مسألة إضافية لا مفرّ منها، تختص، بما إذا كانت الطريقة الديمقراطية ستنجح بكفاءة في النظام الاشتراكي مثلما هي في النظام الرأسمالي، فإنه لا يزال لدينا الكثير من الشرح لنؤديه. وبخاصة، علينا أن نحاول صياغة الشروط التي بوجودها يُتوقَّع من الطريقة الديمقراطية أن تكون مُرضية. وهذا ما سوف نفعله في القسم **الثاني** من هذا الفصل. أما الآن، فسننظر في بعض ما يتضمّنه تحليلنا للعملية الديمقراطية.

أولاً: وقبل كل شيء، نذكر أن الديمقراطية، وفقاً لنظرتنا التي اتخذناها، لا تعني ولا يمكن أن تعني، أن الشعب هو الذي يحكم فعلياً بأي معنى واضح لكلمتي «شعب» و«حكم». والديمقراطية تعني، وتعني فقط، أن أفراد الشعب لديهم فرصة للقبول بالأشخاص الذين سيحكمونهم أو لرفضهم. غير أننا نقول، بما أنهم قد يقررون ذلك، أيضاً، بطرق ديمقراطية كلها، علينا أن نضيّق تعريفنا بأن نضيف معياراً إضافياً محدِّداً الطريقة الديمقراطية، نعني، التنافس الحرّ بين القادة الممكنين على أصوات جمهور الناخبين. والآن، يمكن التعبير عن ناحية من ذلك بالقول: إن الديمقراطية هي حكم السياسي. ومن المهم بمكان أن ندرك بوضوح ما يتضمّن هذا القول.

هناك العديد من المنافحين عن العقيدة الديمقراطية ممن جاهد، وبقوة، لكي يجرِّد النشاط السياسي من أي دلالة مهنية. وقد تمسّكوا بقوة، وأحياناً بحماس، بالرأي القائل أن السياسة يجب أن لا تكون مهنةً، وأن الديمقراطية تتفسَّخ وتنحطّ إذا صارت مهنة. غير أن هذا لا يعدو أن يكون سوى أيديولوجيا، ولنقل إنه صحيح أن رجال الأعمال أو المحامين قد يُنتخبون للخدمة في البرلمان وأنهم قد يحتلّون منصباً في الحكومة، أحياناً، ويظلون رجال أعمال ومحامين، بصورة رئيسة. وصحيح أيضاً أن الكثيرين الذين يصبحون سياسيين، بصورة رئيسة، يظلون معتمدين على نشاطات أخرى لعيشهم[1]. غير أن ما يحصل عادة هو أن النجاح الشخصي في السياسة يتضمّن أكثر من مجرد الوصول العَرَضي إلى منصب في مجلس الوزراء، تركيزاً من النوع المهنيّ، ويدفع نشاطات الإنسان الأخرى إلى مرتبة دنيا هي مرتبة الأمور الهامشية أو الأعمال الروتينية الضرورية. وإذا رغبنا في أن نواجه الوقائع كما هي، علينا أن ندرك أن السياسة لابدّ من أن تكون مهنة، في الديمقراطيات الحديثة ومن أي نوع ما عدا النوع السويسري. وهذا بدوره يفيد الاعتراف بوجود اهتمام مهنيّ متميّز بالمهنة السياسية لدى السياسي الفرد واهتمام بالمهنة السياسية عند المجموعة المتميّزة.

(1) طبعاً، الأمثلة التوضيحية كثيرة. وهناك صنف مفيد هو صنف المحامين في مجلس النواب الفرنسي ومجلس الشيوخ (Sénat) الفرنسي. وبعض القادة السياسيين كان من المحامين (Avocats) الكبار، أيضاً: فلتفكر مثلاً بوالدِك ـ روسو (Waldeck-Rousseau) وبوانكاريه (Poincaré). غير أن القاعدة هي أن النجاح في مهنة المحاماة والنجاح في السياسة لا يتفقان (هذا إذا شئنا أن نهمل الحالات التي تدير فيها شركات المحامين نفسها بأعجوبة إذا كان أحد شركائها سياسياً قائداً ويتمتع بأدوار متكرّرة في المنصب السياسي).

ومن الجوهري إدخال هذا العامل في نظريتنا. وهناك ألغاز كثيرة سوف تُحلّ حالما نحسب حسابه[2]. ومن بين الأمور الأخرى سوف نتوقف، حالاً، عند التساؤل عن سبب إخفاق السياسيين، في معظم الأحيان، في خدمة مصلحة طبقتهم أو المجموعات التي يرتبطون بها. ومن المنظور السياسي نقول، إن الشخص ما فتئ في بيت الحضانة، الذي لم يستوعب، وبصورة لا تُنسى، القول المنسوب إلى أحد أشهر السياسيين الناجحين الذين عاشوا، وهو: «ما لا يفقهه رجال الأعمال هو أنني أتعامل مع الأصوات تماماً كما يتعاملون مع النفط»[3].

ولنلاحظ أنه لا يوجد سبب للاعتقاد بأن ذلك سيكون أفضل أو أسوأ في التنظيم الاشتراكي للمجتمع. والطبيب أو المهندس الذي يقصد ملء كأس طموحاته بواسطة النجاح كطبيب أو كمهندس سيظل نوعاً متميّزاً من البشر وله نموذج متميّز من المصالح، والطبيب أو المهندس الذي يهدف إلى العمل في مؤسسات بلاده أو إصلاحها سيكون نوعاً آخر وله نموذج آخر من المصالح.

ثانياً: لطالما شعر الطلاب الذين يدرسون التنظيم السياسي بالشكوك إزاء الكفاءة الإدارية للديمقراطية في المجتمعات الكبيرة

(2) يجب ملاحظة الكيفية التي تربط هذه الحجّة بتحليلنا لوضع المفكرين وسلوكهم في الفصل 13، القسم الثاني، من هذا الكتاب.

(3) مثل هذه النظرة ترفض أحياناً بوصفها تافهة أو ساخرة. أما أنا فأرى العكس، فإن ما هو تافه أو ساخر هو التلفّظ بشعارات لا يقابلها في خصوصية الإنسان سوى ابتسامة العرّاف. كذلك يحسن أن نشير إلى أن النظرة التي نتكلم عنها ليست مما يحطّ من قدر السياسي كما يمكن أن يبدو. وهي لا تستثني المثل العليا أو حسّ الواجب. وإن المماثلة مع رجل الأعمال تساعدنا على توضيح ذلك، أيضاً. وكما قلت في موضع آخر، لا وجود لاقتصادي يعرف وقائع حياة الأعمال يمكن أن يقول إن حسّ الواجب والمثل العليا الخاصة بالخدمة والكفاءة لا يلعبان أدواراً في تشكيل سلوك رجال الأعمال. ومع ذلك، فإنّ من حقّ الاقتصادي أن يبني شرحه لذلك السلوك على المخطط القائم على دافع الربح.

والمعقَّدة. وقد قيل، وبصورة خاصة، إن كفاءة الحكومة الديمقراطية، بالمقارنة مع الترتيبات الأخرى، تضعف، وبصورة حتمية، بسبب الخسارة العظيمة في الطاقة، التي تفرضها المعركة المتواصلة في البرلمان وخارجه على القادة ويزداد ضعفها، وللسبب نفسه، عن طريق ضرورة إخضاع السياسات لمقتضيات الحرب السياسية. وليس أيّ رأي من هذه الآراء مفتوحاً للشك. وكلاهما نتيجتان لقولنا السابق الذي يفيد بأن الطريقة الديمقراطية تنتج تشريعات وإدارة كحاصل ثانوي للصراع على المنصب السياسي.

ولنتصوَّر، على سبيل المثال، وضع رئيس الوزراء، فاهتمامه يكون منحصراً حيث تكون الحكومات غير مستقرة، كما كانت في فرنسا منذ عام 1871 إلى الانهيار في عام 1940، بعمل مثل محاولة إنشاء هرم من كرات البلياردو. وليس سوى الأشخاص ذوي القوة غير العادية يمكن أن يكون لهم طاقة في مثل هذه الظروف، للعمل الإداري الجاري الخاص بمشاريع القوانين، وغيرها، ومثل هؤلاء الأشخاص الاستثنائيين الممتازين له سلطة على الأتباع في الخدمة المدنية الذين يعرفون مثل غيرهم أن رئيسهم لن يمكث طويلاً. وطبعاً، ليس ذلك بالأمر السيء في الحالة الإنجليزية. وباستثناء التحالفات الحكومية غير المستقرة، فإن الحكومة العادية يمكن أن تعتمد على حياة سياسية لخمس سنوات أو ست سنوات. والوزراء ثابتون في مكاتبهم، وتصعب الإطاحة بهم في البرلمان. غير أن هذا لا يعني أنهم معفيّون من القتال. وهناك بصورة دائمة، قتال جار، وإذا لم تسع الحكومات للدفاع عن حياتها، دائماً، فما ذلك إلاّ لأنها، وكقاعدة، قادرة على إلحاق الهزيمة بالهجومات الجارية وإبعادها عن أن تشكل خطراً، وعلى رئيس الوزراء أن يراقب خصومه كل الوقت، ويقود جماعته دائماً، وأن يكون جاهزاً

للانقضاض على الثغرات التي تفغر أفواهها في أيّ لحظة، لكي يبقى مسيطراً على التدابير المناقَشة، وعلى مجلس وزرائه ـ وكل هذا معناه القول، إنه عندما يكون البرلمان منعقداً، فإنه سيكون محظوظاً إذا توفّرت له ساعتان في الصباح لإعادة النظر في الأشياء وللعمل الواقعي. إن سوء إدارة الحكومة وهزائمها ككل، تعود إلى الإجهاد الفيزيائي للقائد أو القادة(4). وقد يطرح سؤال هو: كيف يستطيع أن يقوم بمهام القيادة والإشراف على مؤسسة إدارية مهمتها النظر في جميع المسائل الاقتصادية؟

غير أن هذا الهدر للطاقة الحكومية ليس كل شيء. وإن الصراع التنافسي المتواصل للوصول إلى الحكم أو للبقاء فيه يضفي على كل اعتبار للسياسة والتدابير النزعةَ المنحازة التي تعبِّر عنها العبارة الخاصة بـ «التعامل مع الأصوات». إن الواقع الذي يفيد بأن الحكومة، في الديمقراطية، عليها أن تنتبه، وبصورة رئيسة، إلى القيم السياسية للخطة أو لمشروع القانون أو لقانون إداري ـ نعني الواقع الذي يفرض المبدأ الديمقراطي اعتماد الحكومة على تصويت البرلمان وجمهور الناخبين ـ قد يشوِّه كل الإيجابيّات والسلبيّات. وبخاصة يفرض ذلك الواقع على الأشخاص الذين يكونون على مقربة من دفّة

(4) لنقدّم مثلاً رائعاً، وهو: لا يوجد طالب يدرس ظواهر نشوء الحرب العالمية ما بين عامي 1914 ـ 1918 لا يفاجأ بسلبيّة الحكومة الإنجليزية إزاء جريمة قتل الأرشيدوق (Archduke) منذ وقوعها حتى إعلان الحرب. ولم يكن الأمر مختصاً بعدم القيام بمحاولات لتجنب الحريق الهائل، لكن وزراءها كانوا هامدين، بصورة فريدة، وتخلفوا كثيراً بعيدين عمّا كان يمكن القيام به. طبعاً، يمكن شرح ذلك بالنظرية التي تقول، إن حكومة آسكويث (Asquith) لم تكن راغبةً في تجنّب الحرب. غير أنه، إذا لم تكن هذه النظرية مقنعةً، وهو اعتقادي، فإننا سنرتد إلى أخرى، فنقول: من الممكن أن يكون الرجال الجالسون على مقاعد وزارة الخزينة مستغرقون في لعبتهم السياسية لدرجة لم تمكنهم من الاستيقاظ لرؤية مخاطر الوضع الدولي إلى أن فات الأوان.

سفينة الحكم نظرةً قصيرةً ويصعّب عليهم كثيراً خدمة مصالح الأمة البعيدة المدى، الأمر الذي يتطلّب عملاً متَّسقاً لغايات بعيدة، وعلى سبيل المثال، نذكر أن الخطة الخارجية تصبح في خطر الانحدار إلى السياسة الداخلية، كما إنه يصعّب ترتيب مقادير التدابير ترتيباً عقلانياً. إن جرعات التدابير التي تقرِّرها الحكومة وعينها على حظوظها السياسية ليست، بالضرورة، هي التي تخلق النتائج الأكثر إرضاءً للأمة.

وهكذا، فإن رئيس الوزراء في الديمقراطية يمكن تشبيهه بفارس منهمك كلياً في البقاء على سرج جواده فلا يتمكن من التخطيط لرحلته، أو بجنرال جيش مستغرق كلياً في عملية التأكد من أن جيشه يقبل أوامره، فيترك الاستراتيجيا تهتم بنفسها. ويصدق هذا دائماً بالرغم من الوقائع التي يمكن إحداثها لتلطيفه (ولابدّ من الاعتراف وبصراحة أن هذه الحال، هي في بعض البلدان مثل فرنسا وإيطاليا، أحد المصادر التي منها انتشر الشعور المعادي للديمقراطية).

وللبداية نذكر، أن هناك واقعةً تفيد بأن الأمثلة التي تتبدّى فيها هذه النتائج بمقدار لا يكون الشعور به محتملاً يمكن شرحها على أساس أن النمط الاجتماعي ليس بمستوى عمل المؤسسات الديمقراطية العاملة. وكما يبيّن المثلان الخاصان بفرنسا وإيطاليا، فإن ذلك قد يحدث في بلدان أكثر حضارةً من بعض البلدان التي نجحت فعلياً في تلك المهمّة. ومع ذلك فإن قوة النقد تُختزل لتفيد القول، إن عمل الطريقة الديمقراطية المُرضي يتوقف على تحقيق شروط معيّنة ـ وهذا موضوع سنتناوله حالياً.

ثم هناك مسألة البديل. ونقاط الضعف تلك موجودة، وبوضوح، في النماذج غير الديمقراطية. ومن يعمل على شقّ طريقه وتمهيده للوصول إلى مركز قيادي، مثلاً، في محكمة، سيصرف

الكثير من الطاقة ويشوّه آراءه حول مسائل، تماماً كما يحصل في الصراع الديمقراطي، مع أن ذلك الهدر أو التشوّه لا يظهران إلى العلن. وهذا مؤدّاه القول، إن محاولات التقييم المقارن للآلات الحكومية يجب أن يحسب حساب عناصر أخرى عديدة بالإضافة إلى مبادئ المؤسسات المعنيّة.

وعلاوةً على ذلك، قد يردّ أحدنا على الناقد بالقول إن مستوى منخفضاً من الكفاءة الحكومية هو، وبالضبط، ما نريد. ونحن، نقول ذلك مؤكّدين أننا لا نريد أن نكون أهدافاً للكفاءة الدكتاتورية، أي مجرد مواد لألعاب عميقة. ومثل هذا الشيء المشابه لغوسبلان(*) (Gosplan) يستحيل وجوده في الولايات المتحدة في الوقت الحاضر. غير أننا نقول، ألا يبرهن ذلك، وبالضبط، على أن نظيره الافتراضي في هذه البلاد، هو تماماً مثل الغوسبلان الروسي، سيكون انتهاكاً لروح الدولة وأيضاً بنيتها العضوية؟

وأخيراً نقول، هناك شيء يمكن عمله للتخفيف من الضغط على القادة وذلك بواسطة وسائل مؤسساتية ملائمة. وقد استفاد الترتيب الأميركي، مثلاً من هذه المسألة، «فرئيس الوزراء»(**) الأميركي يجب أن يُبقي عينه شاخصةً على طاولة الشطرنج. غير أنه لا يحتاج للشعور بأنه مسؤول عن كل تدبير مفرد. وعدم جلوسه في الكونغرس يجعله معفياً من الضغط الجسدي الذي يحصل فيه. ولديه كل الفرص التي يريدها لكي يتعهَّد قوته ويعزِّزها.

ثالثاً: إن تحليلنا في الفصل السابق يفرج وبوضوح عن مسألة صفة الأشخاص الذين تنتخبهم الطريقة الديمقراطية لمراكز القيادة.

(*) غوسبلان إسم وكالة تخطيط سوفياتية رسمية مسؤولة عن برامج التطوّر الاقتصادي والصناعي مثل الخطط الخمسيّة (خطة كل خمس سنوات).

(**) المقصود هنا على الأرجح «رئيس الإدارة الأميركية» أي «رئيس الجمهورية».

نادراً ما تحتاج الحجّة المعروفة والمتعلقة بها تذكّراً، فهي تقول ما يأتي: تخلق الطريق الديمقراطية سياسيين محترفين ثم تحوِّلهم إلى إداريين هواة و«رجال دولة»، وهم المفتقرون للمكتسبات الضرورية للتعامل مع المهمات التي تواجههم، عيّنوا للورد ماكولاي (Macaulay) «قضاة من دون قانون، ودبلوماسيين لا يعرفون الفرنسية» ليديروا المصالح العامة ويثبِّطوا عزائم أفضل عناصرها العاملة فيها، جميعاً. وتبقى هناك نقطة أخرى أسوأ وتختلف عن كل ما يتعلق بالقدرة والخبرة، هي: الصفات الفكرية والخلقية التي تفيد المرشح الجيّد، ليست بالضرورة، الصفات التي تصلح للإداري الجيّد، والانتخاب عبر النجاح في صناديق الاقتراع قد لا ينفع بل يضرّ من يرغب بالنجاح وهو على رأس شؤون مهنية عامة. وحتى لو تبيّن أن نتائج ذلك الانتخاب كانت ناجحةً في الشأن العام، فقد تكون تلك النجاحات إفشالاً للأمة. والسياسي البارع تكتيكياً يستطيع أن يتجاوز، وبنجاح، أي عدد من ظاهرات سوء الإدارة.

إن إدراك عناصر الحقيقة في كل ذلك يجب تعديله عبر إدراك الوقائع التخفيفية. وبخاصة نقول: إن الدفاع عن قضية الديمقراطية يكسب من اعتبار البدائل، وهي: لا وجود لنظام انتخاب، مهما كانت الدائرة الاجتماعية، يقدر أن يختبر، وبطريقة ممتازة، القدرةَ على الأداء، فينتخب كما ينتخب إسطبل الخيول جوادَه لسباق الدربي (Derby). مع أن جميع الأنظمة، وبدرجات متفاوتة، تدعم صفات أخرى أيضاً، وهي صفات، غالباً ما تكون غير ملائمة للأداء. غير أنه يمكننا أن نمضي إلى ما هو أبعد من ذلك. وليس صحيحاً القول: إنه، في الحالة المتوسطة، لا يبرهن النجاح السياسي عن شيء للإنسان أو أن السياسي ليس إلاّ هاوياً. وهناك أمر مهم جداً يعرفه معرفةً مهنية، نعني، التعامل مع البشر. وكقاعدة عريضة، على

الأقل، نقول: إن القدرة على الفوز بمركز سياسيّ قياديّ يترافق مع مقدار معيّن من القوة الشخصية والكفاءات الأخرى أيضاً التي سيستفاد منها في ورشة عمل رئيس الوزراء. وفي نهاية المطاف، نقول: إن هناك عقبات هي بمثابة صخور كثيرة في المجرى الذي ينقل السياسيين إلى الخدمة القومية، وهي فعّالة في منع وصول الأغبياء والمدَّعين.

لذا، ليس لنا إلاّ أن نتوقّع أن الحّجة العامة في مثل هذه المسائل، من هذه الناحية أو تلك، لا تؤدّي إلى نتيجة محدّدة والأكثر غرابة وأهمية أن الدليل الواقعي ليس بحاسم أكثر من سواه، في الوهلة الأولى على الأقل. وليس أسهل من تكديس إخفاقات الطريقة الديمقراطية في قائمة مثيرة، وبخاصة إذا لم نضمّنها حالات الانهيار والخيبات القومية فقط، وإنما تلك الحالات أيضاً التي كان الأداء فيها في القطاع السياسي دون المستوى، وبوضوح، مقارنةً مع الأداء في قطاعات أخرى، بالرغم من أن حياة الأمة، في تلك الحالات، كانت في عافية ومزدهرة. غير أنه من السهل تنظيم دليل يندر أن يكون أقل إشارة لصالح السياسي. وللاستشهاد بمثل توضيحي مهم، نذكر ما يأتي: صحيح أن الحرب في القديم لم تكن تقنيّةً كما صارت عليه مؤخراً. مع ذلك، فإن الإنسان يفكر في أن القدرة على النجاح في الحرب، حتى في ذلك الزمان، لا علاقة لها بانتخاب الشخص للخدمة السياسية. وجميع جنرالات الرومان في العصر الجمهوري كانوا سياسيين، وكلهم حصلوا على قياداتهم مباشرةً عبر العمليات الانتخابية التي أجروها أو كانوا قد أجروها. وترجع أسوأ النكبات إلى ذلك. غير أننا نقول، وبصورة إجمالية، لقد تصرّف أولئك العسكريون السياسيون بصورة رائعة ملفتة.

لماذا الأمر على هذا النحو؟ ثمة إجابة واحدة على هذا السؤال.

2 ـ شروط نجاح الطريقة الديمقراطية

إذا لاحظ عالم فيزياء أن آلة تعمل في أوقات وأمكنة مختلفة بطريقة مختلفة، فإنه يستنتج أن عملها يعتمد على حالات خارجية. وما علينا نحن إلا أن نصل إلى النتيجة ذاتها. ويسهل معرفة هذه الحالات كما كان سهلاً معرفة الحالات التي يُتوقع فيها أن تلائم العقيدة الكلاسيكية للديمقراطية الواقع لدرجة مقبولة.

ولا ريب في أن هذه النتيجة ستجعلنا نلتزم بتلك النظرة النسبية الصارمة التي كنا قد أشرنا إليها كل الوقت. وكما إنه لا توجد حالة لصالح الاشتراكية أو ضدّها تجوز في كل الأوقات، وفي جميع الأمكنة، كذلك، تماماً، لا توجد حالة عامة مطلقة لصالح الطريقة الديمقراطية أو ضدّها. وتماماً، كما في الاشتراكية، تصعب المناقشة باعتماد عبارة، إذا كانت الأمور الأخرى **متساوية**، لأن «الأمور الأخرى» **لا يمكن** أن تكون متساويةً كما هي الحال بين الأوضاع التي تكون فيها الديمقراطية ترتيباً ناجحاً، أو الوحيد الناجح والأوضاع التي لا تكون فيها ناجحة. والديمقراطية تنمو وتزدهر في النماذج الاجتماعية التي تتجلّى فيها خصائص معينة، وهناك ريبة في السؤال عما إذا كان هناك أي معنى في عملها في أوضاع أخرى تفتقر إلى تلك الخصائص ـ أو عن كيفية تعامل الناس معها في تلك النماذج الأخرى. أما الشروط التي أرى وجوب تحققها لكي تنجح الطريقة الديمقراطية[5] ـ في المجتمعات التي يمكن أن تنجح فيها ـ

(5) لا أعني «بالنجاح» أكثر من الإفادة بأن الطريقة الديمقراطية تعيد إنتاج نفسها على الدوام من غير أن تخلق أوضاعاً تدفع إلى اللجوء إلى طرق غير ديمقراطية، وأنها تعمل على مستوى المسائل الجارية بطريقة تجدها جميع المصالح السياسية مقبولةً في المدى البعيد. ولا أعني أن كل مراقب يحتاج لأن يوافق على النتائج، من منظوره الفردي.

فإني سوف أجمعها تحت عناوين **أربعة**، وسوف أحصر كلامي بالأمم الصناعية الكبرى من النوع الحديث.

الشرط الأول هو وجوب أن تكون المادة البشرية ـ أعني الأفرادَ الذين يعملون في أجهزة الحزب، والمنتخبين للبرلمان، ومن هم في مجلس الوزراء ـ من نوعيّة عالية كافية. وهذا يعني أكثر من أن يكون الأفراد ذوو قدرة كافية وأخلاق موجودين بأعداد كافية. وكما كنا قد أشرنا من قَبل، فإن الطريقة الديمقراطية لا تنتقي، وببساطة، من سكان البلاد وإنما من تلك العناصر من السكان المتوفرة للعمل في وظيفة سياسية، وبصورة أكثر دقةً نقول: من أولئك الذين يتقدمون للانتخابات فقط. وكل طرائق الانتقاء تفعل ذلك، طبعاً. لذلك، فإن جميعها يمكن أن تنتج فيها مستوى من الأداء يكون أعلى أو أدنى من المعدَّل القومي، وذلك وفقاً لدرجة جاذبية الوظيفة للمواهب والشخصيّة. غير أن الصراع التنافسي، ومن جهة واحدة، هو صادر للموظفين وللطاقة. ومن جهة ثانية نقول: إن العملية الديمقراطية قد تخلق، وبسهولة، حالات في القطاع السياسي، حالما تتأسس، تؤدّي إلى صرف معظم الأشخاص القادرين على النجاح في أي شيء آخر. ولهذين السببين، كليهما، نقول: إن كفاية المادة البشرية ذات أهمية خاصة لنجاح الحكومة الديمقراطية. وليس صحيحاً أن للشعب، في الديمقراطية، وبصورة دائمة، حكومة من النوع والصفة التي يريدها هو أو يستحقها.

قد يكون هناك عدّة طرق يمكن بها تأمين سياسيين يتمتعون بصفة جيدة كافية. وعلى كل حال نقول: يبدو لنا أن التجربة تفيد بأن الضمان الفعّال الوحيد هو في وجود شريحة اجتماعية، تكون هي ذاتها نتاج عملية انتقاء قاسية تهتم بالسياسة كأمر طبيعي. وإذا لم تكن هذه الشريحة ذات امتياز مفرط ولم يكن الوصول إليها ميسَّراً بصورة

مفرطة، وإذا كان لها من القوة ما يكفي لامتصاص معظم العناصر التي تمتصّها الآن، فإنها لن تقدّم للحياة السياسية منتوجات نجحت في اختبارات عديدة في حقول أخرى فقط ـ مثلاً، خدمت متدرِّبةً في شؤون خاصة ـ بل ستزيد من ملاءمتها بمنحها التقاليد التي تجسِّد التجربة، وبمجموعة قواعد مهنية، وبذخيرة مشتركة من وجهات النظر.

وليست مصادفةً أن تكون إنجلترا، وهي البلاد الوحيدة التي حققت حالتنا تحقيقاً كاملاً، هي أيضاً البلاد الوحيدة التي لها مجتمع سياسي بذلك المعنى. وأكثر من ذلك تثقيفاً، الحالة الألمانية في فترة جمهورية فايمار (Weimar Republic) (1918 ـ 1933). وكما أرجو أن أتمكن من أن أبيِّن في القسم الخامس، أنه لم يوجد أي شيء عن السياسيين الألمان في الفترة الزمنية نفسها يمكن اعتباره، وبصورة عادية، عيباً فاقعاً. إن عضو البرلمان العادي، ورئيس مجلس الوزراء والوزير العاديين كانوا شرفاء، وعقلاء، وذوي ضمير حيّ. وينطبق هذا الوصف على جميع الأحزاب. وعلى كل حال، نقول: إنه مع احترامنا المستحق لشذرات الموهبة التي كانت تظهر هنا وهناك، وبالرغم من ندرتها في مركز قيادي أو قرب قيادة عليا، فإن واجبنا يقضي أن نضيف فنقول: إن معظمها كان دون المتوسط بصورة بارزة وفي بعض الحالات كان هزيلاً ويُرثى له. طبعاً، لا يمكن ردّ ذلك إلى أيّ افتقار إلى القدرة والطاقة في الأمة ككل. غير أن القدرة والطاقة قاومتا، وبازدراء رفضتا الحياة السياسية. ولم توجد طبقة أو مجموعة اعتبر أفرادها السياسة مهنة حياتهم المحتومة. ولم يُحدث ذلك النظام السياسي التأثير المطلوب لأسباب عديدة. غير أن الواقعة التي تفيد بأنه، وفي نهاية المطاف، تعرّض لهزيمة كاسحة على أيدي قائد معاد للديمقراطية يدل على الافتقار إلى قيادة ديمقراطية موحية.

الشرط الثاني لنجاح الديمقراطية يَمثُل في عدم وجوب توسيع مجال القرار السياسي بشكل مفرط. وكم يكون مقدار توسيعه لا يتوقف، فقط، على الحدود العامة للطريقة الديمقراطية التي نتجت من التحليل الذي قُدِّم في القسم السابق، وإنما، أيضاً، على الظروف الخاصة بكل حالة بمفردها. ولوضع قصدنا بصورة أصوب، نقول: لا يتوقف المجال فقط، على نوع وعدد الأمور التي يمكن معالجتها بنجاح من قِبل الحكومة الخاضعة لضغط الصراع الذي لا يتوقّف للحفاظ على حياتها، بل هو يعتمد، أيضاً، وفي أي وقت وأي مكان، على صفة الأشخاص الذين يؤلّفون تلك الحكومة وعلى نوع الآلة السياسية ونموذج الرأي العام الذي عليهم أن يتعاملوا معه. ومن زاوية نظريتنا الديمقراطية نقول: إنه ليس من الضروري التطلّب، كما تتطلب وجهة نظر النظرية الكلاسيكية، بأن يُعالج مثل تلك الأمور وحده بالجهاز السياسي الذي يتمكن من فهمه الشعب عامةً فهماً كاملاً ويكون له فيه رأي جدّي. غير أن شرطاً أقل قساوةً ومن الطبيعة ذاتها يظل فارضاً نفسه. لذا، يستدعي تعليقاً إضافياً.

طبعاً، لا يوجد هناك حدود قانونية يمكن للبرلمان الذي يقوده رئيس الوزراء أن يخضع قراره لها، إذا ما دعت الحاجة، عن طريق تعديل دستوري. غير أن إدموند بيرك (Edmund Burke) حاجَجَ في مناقشته سلوك الحكومة الإنجليزية والبرلمان بمسألة المستعمرات الأميركية، قائلاً: إنه لكي يعمل كل برلمان قوي بشكل صحيح، عليه أن يفرض قيوداً على نفسه. كذلك يمكننا أن نناقش ونقول: إنه حتى في مجال الأمور التي يجب تقديمها للتصويت في البرلمان، يجب على الحكومة والبرلمان، في أغلب الأحيان، الموافقة على تدابير تكون قراراتهما فيها صورية بحتة، أو تكون، في معظمها ذات طبيعة رقابيّة، وليس إلاّ. وإلاّ تتحوّل الطريقة الديمقراطية إلى نزوات

تشريعية استثنائية. ولنأخذ، على سبيل المثال، مقياساً ضخماً وتقنيّاً مثل قوانين الجريمة. والطريقة الديمقراطية تنطبق على المسألة سواء كان للبلاد مثل هذه القوانين أو لم يكن لها مثلها، إطلاقاً. كذلك تنطبق على «قضايا» معيّنة يمكن أن تختارها الحكومة لتنتقي قراراً سياسياً أكثر من أن يكون قراراً صورياً ـ على سبيل المثال: ما إذا كانت ممارسات عمالية معينة أو ممارسات جمعيات موظفين تعتبر جرمية أو لا تعتبر كذلك. أما بالنسبة إلى بقية الأمور، على الحكومة والبرلمان أن يوافقا على توصية الاختصاصيين مهما كان تفكيرهم، أنفسهم. لأن الجريمة ظاهرة معقَّدة. والواقع هو أن هذا المصطلح يشمل ظواهر عديدة لا يجمع بينها إلا القليل، والشعارات الشعبية التي تدور حوله هي خاطئة، تقريباً، وبشكل ثابت. وتتطلب معالجته العقلانية وجوب حماية التشريع في هذا الأمر من نوبات الحقد الانتقامي ونوبات الانفعال التي يكون الفرد العادي في الحكومة وفي البرلمان، وعلى التوالي، عرضةً لإطلاق عنانه فيها. وهذا هو ما قصدت نقله بتأكيدي على القيود على المجال **الفعّال** للقرار السياسي ـ أعني المجال الذي يقرِّر فيه السياسيون على نحو فعليّ وصوريّ.

ثمّ، يمكن تحقيق الشرط المدروس بتقييد مقابل لنشاطات الدولة. غير أن القارئ يقترف سوء فهم خطير إذا ظنَّ أن مثل هذا التقييد موجود ضمنياً وبصورة حتمية. والديمقراطية لا تقتضي أن تخضع كل وظيفة من وظائف الدولة لطريقتها السياسية. وعلى سبيل المثال نذكر، أنّ القضاة في معظم الأقطار الديمقراطية، يُمنحون مقداراً كبيراً من الاستقلال عن الوكالات السياسية. والمثل الآخر هو المركز الذي احتلّه مصرف إنجلترا حتى عام 1914. والواقع هو أن بعض وظائفه كانت ذات طبيعة عامة. ومع ذلك، فإن هذه الوظائف كانت منوطة بما كان يعتبر، قانونياً، شركة أعمال تعاونية كانت على استقلال كافٍ عن القطاع السياسي، ولها خطتها الخاصة. وهناك

وكالات فيدرالية في هذه البلاد تمثل حالات أخرى لها علاقة. ووكالة التجارة بين الولايات (The Interstate Commerce Commission) تجسِّد مسعى لتوسيع دائرة السلطة العامة من غير توسيع دائرة القرار السياسي. أو نقول مقدمين مثلاً آخر، إن ولايات معينة في البلاد تموِّل جامعات الولاية «من دون قيود»، أي من غير تدخل في ما يعادل، في بعض الحالات، الاستقلال التام العملي.

وهكذا، يمكن القول: إنه يمكن تصوّر إدخال أي نوع من أنواع الشؤون الإنسانية في نطاق الدولة من غير أن يصبح جزءاً من مادة الصراع التنافسي على القيادة السياسية يتعدّى ما يتضمنّه إقرار تدبير يمنح القوة ويقيم الوكالة التي تستخدمها وما يتضمنه دور الحكومة من اتصال، باعتبارها مراقباً عاماً. صحيح أن هذه الرقابة قد تنحط إلى مستوى النفوذ المفسد، وإن سلطة السياسي التي تمكّنه من تعيين موظفي الوكالات العامة اللاسياسية، إذا استخدمت بقسوة، فإنها تكفي، في حدّ ذاتها، لإفسادهم. غير أن ذلك لا يؤثّر على المبدأ موضع الدراسة.

و**كثالث** شرط، يجب على الحكومة الديمقراطية في المجتمع الصناعي الحديث أن تكون قادرةً على قيادة النشاط العام الذي يشمل خدمات أجهزة بيروقراطية حسنة التدريب وذات مكانة وتقاليد جيّدة، وموهوبة بحسّ قويّ بالواجب وبروح **عمل جمعي** (esprit de corps) لا يقلّ عنه. مثل هذه البيروقراطية هي الردّ الرئيسي على حجّة حكومة الهواة. وهي الجواب الضمني الوحيد عن السؤال الذي طالما سمعناه في هذه البلاد، وهو: لقد أثبتت السياسة الديمقراطية، ومن نفسها، أنها عاجزة عن إنتاج حكومة مدنية محترمة، فأنّى لنا أن نتوقّع أن تعمل الأمة إذا كان كل شيء، بما في ذلك العملية الإنتاجية كلها، سيكون، في المطاف الأخير بيدها؟ وأخيراً، وهو،

أيضاً، الجواب الرئيسي على السؤال المتعلّق بكيفية تحقيق[6] شرطنا **الثاني**، عندما تتسع دائرة الرقابة العامة.

لا يكفي أن تكون البيروقراطية ذات كفاءة ومقتدرة في الإدارة القائمة لكي تقدم مشورة. ولابدّ لها، أيضاً، من أن تكون قويةً بحيث يمكنها ترشيد السياسيين، وإن تطلّب الأمر، تعليمهم، أعني، السياسيين الذين هم على رأس الوزراء. ولكي تكون قادرةً على القيام بذلك يجب أن تكون في وضع يمكنها من تطوير مبادئ خاصة بها وتكون مستقلةً استقلالاً يكفي لإثباتها. يجب أن تكون قوة في ذاتها. وهذا يعادل القول، إن توليّ المنصب والترقية هما في الواقع وإن لم يكونا في طلب التعيين، يجب أن يعتمدا، وبمقدار كبير ـ داخل قواعد الخدمة المدنية التي يتردّد السياسيون في انتهاكها ـ على رأيها التعاوني الخاص، رغم كل الصخب المؤكد انفجاره، عندما يواجه السياسيين أو الشعب كما يحصل تكراراً.

ونضيف لنقول: إنه كما في حالة موظفي السياسة، كذلك هي مسألة المادة الإنسانية المتاحة، إنها مهمة جداً. ومع أهمية التدريب الجوهرية، فإنه ثانوي بالمقارنة مع هذه المسألة. ويمكن تأمين المادة المطلوبة والقوانين التقليدية الضرورية لكي تعمل طبقة رسمية من هذا الطراز، وبطريقة سهلة، إذا وجدت شريحة اجتماعية ذات صفة كافية واعتبار ملائم يمكن تجنيد موظفين جدداً منها ـ على أن لا تكون مفرطة في غناها، أو مفرطة في فقرها، أو مفرطة في امتيازها، أو

---

(6) الإشارة إلى بعض التعليقات على موضوع البيروقراطية في الفصل الثامن والعشرين ستقنع القارئ أن الجواب الذي تقدمه البيروقراطية، وفي جميع النواحي الثلاث، لا يُرى بأنه مثالي، بأي معنى. ويجب على القراء، من جهة أخرى، أن لا يسمحوا لأنفسهم بأن يتأثروا بشكل مفرط غير ملائم بالمعاني المصاحبة التي يحملها المصطلح في لغة الناس العادية. وفي كل الأحوال نقول، إن ذلك الجواب هو الجواب الواقعي الوحيد.

مفرطة في عاديّتها. والبيروقراطيات الأوروبية، وبالرغم من النقد المعادي الكافي الذي لطّخ سجلاتها الذي تعرضت له، تُمثِّل تمثيلاً جيداً جداً ما أحاول أن أنقله. وهي حصيلة تطوّر ابتدأ **بالخَدَمَة** (Ministeriales) عند الأقطاب الإقطاعيين (وهم، أصلاً، من عبيد الأرض المنتقين لخدمة أغراض إدارية وعسكرية وبذلك اكتسبوا وضعية النبلاء الصغار) واستمر عبر القرون إلى أن ظهرت الآلة القوية التي نراها اليوم. وهي لا تظهر على عَجَل، ولا يمكن «استئجارها» بالمال. غير أنها تنمو في كل مكان، مهما كانت الطريقة السياسية التي تتبنّاها الأمة. وتوسّعها هو الشيء المؤكّد في المستقبل.

أما مجموعة الشروط **الرابعة** فيمكن جمعها اختزالياً في عبارة الرقابة الذاتية الديمقراطية. طبعاً، كل واحد منا يوافق على أن الطريقة الديمقراطية لا تتمكن من العمل بيسر ومن دون احتكاك إلاّ إذا كانت جميع المجموعات المهمة في الأمة راغبةً في قبول أي تدبير قانوني مادام وارداً في سجل القوانين، وجميع الأوامر التنفيذية التي تصدرها السلطات الشرعية المقتدرة. غير أن الرقابة الذاتية الديمقراطية تتضمن أكثر من ذلك بكثير.

وقبل كل شيء يجب أن تكون الجماهير الناخبة والبرلمان على مستوى فكري وأخلاقي عال بما يكفي للتصدّي لما يعرضه المحتالون والمهووسون، وإلاّ فإن من هم ليسوا منهم سينساقون إلى طرائقهما. وعلاوةً على ذلك، فإن الخيبات التي لا تدعم الثقة بالديمقراطية وتنسّق الولاء لها قد تقع، أيضاً، إذا أُقِرّت تدابير من دون اعتبار لآراء الآخرين أو للوضع القومي. ويجب أن تقنع المقترحات الفردية المقدمة للاصلاح التشريعي أو للعمل التنفيذي، بالوقوف في صف منظّم كصف المريدين شراء خبزهم، فتنتظر دورها ولا تحاول الاندفاع نحو الدكان. وإذا تذكّر القارئ ما قيل في الفصل

السابق عن طريقة عمل النهج الديمقراطي، فإنه سيدرك أن ذلك يشمل الكثير من المرؤوسية الحرّة.

ونذكر، بصورة خاصة، أن على السياسيين في البرلمان مقاومة الإغراء الذي يدفع إلى إقلاق وإزعاج الحكومة في كل وقت يقدرون فيه على فعل ذلك. ولا تنجح خطة إذا فعلوا ذلك، وهذا يعني أن على مناصري الحكومة أن يقبلوا بقيادتها ويسمحوا لها بصياغة برنامج والعمل به، كما يعني أن على المعارضة أن تقبل قيادة «مجلس وزراء الظلّ» على رأسها وتسمح لها بأن تبقي الحرب السياسية في دائرة قواعد معيّنة. وسنرى أن تحقيق هذا الشرط، وخرقه الاعتيادي الذي يطلق بداية نهاية الديمقراطية، يستدعي، كما سوف نرى، المقدارَ الصحيح من التقاليد، عندما لا يكون أي منهما مفرطاً في الزيادة أو النقصان. والواقع أن الحفاظ على هذه التقاليد هو أحد المقاصد التي وجدت لها قواعد الاجراءات والتشريعات البرلمانية.

وعلى الناخبين خارج البرلمان أن يحترموا تقسيم العمل بينهم وبين السياسيين الذين انتخبوهم. ويجب أن لا يحجبوا ثقتهم بهم بخفّة بين انتخاب وانتخاب، وعليهم أن يفهموا أنهم، وقد انتخبوا فرداً، فإن العمل السياسي شأنه وليس بشأنهم. وهذا يعني أن عليهم أن يمتنعوا عن تعليمه بما عليه أن يفعل - وهو المبدأ المعترف به اعترافاً واسعاً من قِبَل الدساتير والنظرية السياسية منذ زمن إدموند بيرك. غير أن ما يتضمنه ليس مفهوماً، عموماً. ومن جهة واحدة، قلّ من يدرك أن هذا المبدأ يصطدم بعقيدة الديمقراطية الكلاسيكية، وهو في الواقع، يطلب هجرانها. لأنه، إذا كان على الشعب أن يحكم بمعنى أن يقرر المسائل المفردة، فهل هناك ما هو أكثر طبيعية له من أن يصدر تعليماته لممثّليه كما فعل الناخبون بالنسبة إلى جنرال الدولة الفرنسية في عام 1789 وقبله؟ ومن جهة أخرى نقول، إن ما هو أقل

إدراكاً هو أنه إذا قُبِل المبدأ، فلن يكون هناك واجب إدانة لتعليمات صورية مثل تقارير محاضر الجلسات الفرنسية (cahiers) فقط، وإنما، أيضاً، لمحاولات أقل صوريةً لتقييد حرية عمل أعضاء البرلمان - مثل ممارسة قصفهم بالرسائل والبرقيات، على سبيل المثال. نحن لا نستطيع أن ندخل في المسائل الدقيقة المختلفة التي يثيرها هذا ويتعلق بالطبيعة الحقيقية للديمقراطية كما حدّدناها. وكل ما يهمّ هنا هو أن الممارسة الديمقراطية الناجحة في المجتمعات العظيمة والمعقَّدة كانت دائماً معاديةً لأن تكون في المقعد الخلفي لسيارة النظام السياسي - إلى حدّ اللجوء إلى الدبلوماسية السرّية والكذب إزاء النوايا والالتزامات - وأنها تتطلب الكثير من ضبط النفس عند المواطن والامتناع عن ذلك.

وأخيراً نقول: إن المنافسة الفعّالة على القيادة تتطلّب مقداراً كبيراً من التسامح إزاء الاختلاف بالرأي. وكنا قد بيّنا سابقاً أن هذا التسامح لم يكن مطلقاً ولا يمكن أن يكون مطلقاً. غير أنه يجب أن يكون ممكناً لكل قائد محتمل ولم يستبعد قانونياً أن يعرض قضيته من دون إحداث فوضى. وقد يتضمن هذا أن يقف الناس جانباً ويكونوا صابرين في الوقت الذي يكون فيه إنسان مهاجماً أكثر مصالحهم حيويةً أو مسيئاً لأكثر مُثُلهم العلياً اعتباراً - أو كبديل، أن يكبح القائد المحتمل الذي يعتقد بتلك الآراء نفسَه مقابل ذلك. ولا يكون أيّ من السبيلين ممكناً من دون الاحترام الحقيقي لآراء المواطنين الآخرين مما يعادل القول بإرادة المرء إخضاع آرائه الخاصة والسيطرة عليها.

كل نظام يتمكن من أن يحتمل ممارسة منحرفة إلى حدّ معين. غير أننا نجد أنه حتى الحدّ الأدنى الضروري من ضبط النفس الديمقراطي يستلزم، وبوضوح، خُلُقاً قومياً وعادات قومية من نوع

معيّن لم يتوفر لها في كل مكان فرصة التطوّر، ولا يمكن الاعتماد على الطريقة الديمقراطية ذاتها لتوليدها. ولا يمكن لضبط النفس ذاك أن ينجح نجاحاً من دون درجة متغيّرة من القساوة. والواقع أن القارئ لا يحتاج إلاّ أن يراجع شروطنا لكي يقنع نفسه بأن الحكومة الديمقراطية لا تعمل وتنتج نتائج كاملة إلا إذا كانت جميع المصالح المهمة حائزةً على إجماع عملي على صعيد الولاء للمبادئ البنيوية للمجتمع القائم، وليس فقط على صعيد الولاء للبلاد. فإذا حصل ارتياب بهذه المبادئ وطرحت مسائل تمزّق الأمة إلى معسكرين متعاديين، فإن الديمقراطية لا تعمل بخير ويكون عملها مؤذياً. وقد تتوقف عن العمل حالما يرفض الشعب التسوية حول المصالح والمُثُل العليا المشمولة.

ويمكن تعميم ذلك ليُقرأ على النحو الآتي: تكون الطريقة الديمقراطية ضرراً في أوقات الاضطراب. والواقع هو أن الديمقراطيات من كل الأنواع تدرك، وبإجماع عمليّ، أن هناك أوضاعاً تكون العقلانية فيها في التخلّي عن القيادة التنافسية وتبنيّ القيادة الاحتكارية. وفي روما القديمة وفّر الدستور هيئة مكتب غير منتخبة كان دورها منح احتكار قياديّ في حالات الطوارئ. وكان صاحب المنصب يدعى الحَكَم الشعبي (Magister populi) أو الدكتاتور (Dictator). وهناك احتياطات مماثلة معروفة في جميع الدساتير، عملياً، وبما في ذلك دستورنا: فرئيس الولايات المتحدة يكتسب، في أحوال معينة، سلطةً تجعله، بكل المعاني والمقاصد، ديكتاتوراً، بالمعنى الروماني، مهما كانت الخلافات عظيمة في الصياغة القانونية وفي التفاصيل العملية. وإذا كان الاحتكار محدوداً بوقت محدّد (كما كان ذلك في روما، أصلاً) أو لفترة طوارئ قصيرة محدَّدة، فإن المبدأ الديمقراطي المتمثّل في القيادة التنافسية يكون

معلّقاً تنفيذه. وإذا لم يكن الاحتكار، في القانون أو في الواقع، غير محدَّد زمنياً ـ وإذا لم يكن زمانه محدداً، فهو يجنح إلى أن لا يكون محدَّداً في كل شيء آخر ـ فإن المبدأ الديمقراطي يكون ملغيّاً ونحصل على مسألة الدكتاتوريّة بمعناها الحاضر(7).

3 ـ الديمقراطية في النظام الاشتراكي

1 ـ يحسن بنا، لتقديم نتائجنا، أن نبدأ بالعلاقة بين الديمقراطية والنظام الرأسمالي.

إن أيديولوجيا الديمقراطية، كما تُصوِّرها العقيدة الكلاسيكية تقوم على مخطط عقلاني للعمل الإنساني وقيم الحياة. وبفضل الحجّة السابقة (الفصل الحادي عشر) يكفي هذا الواقع في حدّ ذاته ليفيد بأنها ذات أصل بورجوازي. والتاريخ يؤكد هذا الرأي، وبوضوح: فتاريخياً ترافق نشوء الديمقراطية الحديثة مع الرأسمالية، وجمعتهما علاقة سببيّة. غير أن الشيء ذاته يصحّ على الممارسة الديمقراطية: والديمقراطية بالمعنى الوارد في نظريتنا الخاصة بالقيادة التنافسية كانت على رأس عملية التغيّر السياسي والدستوري التي بها أعادت البورجوازية صياغة البنية الاجتماعية والسياسية التي سبقت صعودها، وبنظرتها عقلنتها: وكانت الطريقة الديمقراطية الأداة السياسية لإعادة الإنشاء تلك. وقد رأينا أن الديمقراطية تنجح، وتنجح

(7) في روما القديمة التي اعتدنا على إساءة استعمال مصطلحها، نقول، إن حكم الفرد أفاد، ولقرون عديدة. سماتٍ معينة لا تختلف عن الدكتاتوريات الحديثة، بالرغم من وجوب عدم مطّ المماثلة كثيراً. غير أن حكم الفرد لم يستعمل المركز الجمهوري للدكتاتور إلاّ في حالة واحدة وهي، حالة ج. يوليوس قيصر (G. Julius Caesar). أما دكتاتورية سولاّ (Sulla) فقد كانت حاكميّة مؤقتة ابتدعت لهدف محدَّد (الإصلاح الدستوري). ولا وجود لحالات أخرى سوى الحالات «القانونية».

بصورة جيدة، في مجتمعات ذات رأسمالية زائدة، ومجتمعات سابقة للرأسمالية. غير أن الديمقراطية الحديثة هي نتاج العملية الرأسمالية.

أمّا مسألة ما إذا كانت الديمقراطية إحدى منتوجات الرأسمالية التي ستموت معها، فهي مسألة أخرى. ومسألة أخرى أيضاً تتمثَّل في أهليّة المجتمع الرأسمالي أو عدمها لمهمّة نجاح الطريقة الديمقراطية التي يطوّرها.

وفي ما يتعلق بالمسألة الثانية نقول: إن الواضح هو أن المجتمع الرأسمالي ذو أهليّة جيدة في ناحية واحدة. ولدى البورجوازية حلّ، مميِّز لها، لمسألة كيفية تحويل دائرة القرار السياسي إلى نسب طيّعة يمكن إدارتها بطريقة القيادة التنافسية. والمخطط البورجوازي يقيّد دائرة السياسة عن طريق وضع حدود للسلطة العامة، وحلّه يَمثُل في المثال الأعلى الذي هو دولة مقتصدة توجد لضمان الشرعية البورجوازية، بشكل رئيسي، ولتوفير إطار متين للمحاولة الفردية المستقلة في جميع الميادين. وعلاوةً على ذلك نقول: إذا حُسِب حساب الميول السلمية ـ المعادية للميول العسكرية ـ والميول التجارية الحرّة التي ألفيناها في صميم المجتمع البورجوازي، فسوف نرى أن أهمية دور القرار السياسي في الدولة البورجوازية، يمكن تقليلها، وبصورة مبدئية على الأقل، إلى أي مقدار تقريباً قد تقتضيها ظواهر العجز في القطاع السياسي.

والآن نقول، إن هذا النوع من الدولة لم يعد يجذبنا. والديمقراطية البورجوازية هي حالة تاريخية خاصة بلا ريب، وكل الآراء التي تُقدَّم باسمها تعتمد، وبوضوح، على قبول المعايير التي لم تعد معاييرنا. غير أنه من المحال أن ننكر أن هذا الحلّ الذي نكرهه هو حلّ، وأن الديمقراطية البورجوازية هي ديمقراطية. وعلى العكس تماماً، فمع تلاشي ألوانها تزداد أهمية إدراكنا مقدار تلوّنها

الكبير في زمن حيويتها، وكم كانت الفرص التي قدمتها للأُسَر (ناهيك عن الأفراد) واسعةً **ومتساويةً**، وكم كانت الحرية الشخصية التي منحتها لمن اجتاز اختباراتها (أو لأولادهم) كبيرةً. ومن المهم أيضاً أن ندرك كيف قاومت مقاومةً جيدّة، ولبضعة عقود على الأقل، ضغط الأحوال غير الملائمة، وكيف أبلت بلاءً جيداً في عملها، عندما كانت تواجه مطالب خارج المصالح البورجوازية ومعاديةً لها.

وأيضاً، ومن ناحية أخرى نقول: إن المجتمع الرأسمالي، في أوج نجاحه، كان ذا أهليّة جيّدة لمهمّة إنجاح الديمقراطية. والأسهل لطبقة تؤمّن مصالحها عن طريق تركها تمارس ضبط النفس الديمقراطي مما هو حال الطبقات التي تحاول أن تعتاش من الدولة، على نحو طبيعي. والبورجوازي الغارق في اهتماماته الخصوصية هو، وبصورة عامة ـ ومادامت هذه الاهتمامات غير مهدَّدة تهديداً خطيراً ـ أكثر إظهاراً للتسامح في الخلافات السياسية واحتراماً للآراء التي لا يشارك فيها، من أي نوع آخر من البشر. وبالإضافة إلى ذلك نقول: إنه طالما ظلت المعايير البورجوازية سائدةً في مجتمع، فإن هذا الموقف سيميل إلى الانتشار في طبقات أخرى، أيضاً، وفائدة الأرض الإنجليزية قبلت هزيمة عام 1845 على أنها نعمة جيدة، نسبياً، وحارب العمال الإنجليز لإزالة ظواهر العجز، لكنها ظلت بطيئةً، إلى بداية القرن الحالي، في المطالبة بالامتيازات. صحيح أن ضبط النفس، في بلدان أخرى كانت ظاهرته ذات دليل أقل وضوحاً. ولم تكن هذه الانحرافات عن المبدأ ذات خطورة دائماً، أو مرتبطة بالمصالح الرأسمالية وحدها. غير أن الحياة السياسية، وفي بعض الحالات، تحولت إلى صراع مجموعات الضغط، وفي أحوال كثيرة، صارت الممارسات التي أخفقت في التلاؤم مع روح الطريقة الديمقراطية، مهمةً لدرجة حرَفَتها عن **أسلوب** عملها. مع ذلك، فإن «عدم إمكان» وجود ديمقراطية حقيقية في النظام الرأسمالي هو كلام

مبالغ فيه[8]. وعلى كل حال، نجد أن الرأسمالية ومن الناحيتين، تخسر خسراناً سريعاً المزايا التي كانت في حوزتها. والديمقراطية البورجوازية المشدودة بإحكام إلى المثال الأعلى للدولة تعمل، ولوقت، باحتكاك متزايد. وهذا يعود، جزئياً، إلى الواقعة التي تقول، كما رأينا من قَبل: إن الطريقة الديمقراطية لا تعمل إطلاقاً، على أفضل ما يكون، عندما تكون الأمم منقسمةً انقساماً كبيراً حول المسائل الأساسية الخاصة بالبنية الاجتماعية. وهذه الصعوبة برهنت، بدورها، على أنها خطيرة، لأن المجتمع البورجوازي أخفق إخفاقاً بارزاً في تحقيق شرط آخر من شروط تمكين الطريقة الديمقراطية على التحقق. والطبقة البورجوازية تنتج أفراداً ينجحون على مستوى القيادة السياسية بدخولهم في طبقة سياسية ليست بذات أصل بورجوازي، لكنها لم تنتج شريحة سياسية خاصة بها، بالرغم من أن الجيل الثالث للأسر الصناعية توفرت له كل الفرص لتشكيلها، وهذا أمر لابدّ من التفكير فيه. أما سبب ذلك، فقد شُرح شرحاً كاملاً في القسم الثاني. ويبدو أن مجموع هذه الوقائع يوحي بتكهّن مشؤوم خاص بهذا النوع من الديمقراطية وتقدم المجموعة ذاتها شرحاً للسهولة الواضحة التي تتحوّل بها الديمقراطية، في بعض الحالات، إلى دكتاتورية.

2 ـ إن أيديولوجيا الاشتراكية الكلاسيكية هي نتيجة الأيديولوجيا البورجوازية، وهي بخاصة، تشارك الأيديولوجيا البورجوازية خلفيّتها

---

(8) ما يجب قوله هو وجودِ بعضِ الانحرافاتِ عن مبدأ الديمقراطية وهو ذو صلةٍ بوجود المصالح الرأسمالية المنظمة. وبتصحيح ذلك الكلام، فإنه يبدو صحيحاً من المنظور الكلاسيكي ومن منظور نظريتنا في الديمقراطية. فمن المنظور الأول، تفيد النتيجة بأن وسائل المصالح الخصوصية غالباً ما تُستعمل لِحَرْفِ إرادة الشعب. وتفيد النتيجة، من المنظور الثاني، بأن تلك الوسائل الخصوصية غالباً ما تستعمل للتدخّل بحركة آلة القيادة التنافسية.

العقلية والذرائعية النفعية والكثير من الأفكار والمثل العليا التي دخلت العقيدة الكلاسيكية للديمقراطية. والذي حصل هو أن الاشتراكيين لم يعانوا أيّ صعوبة، من أي نوع، في انتحال هذا الجزء من الإرث البورجوازي وفي الدفاع عن الرأي القائل إن تلك العناصر الخاصة بالعقيدة الكلاسيكية التي لم تتمكن الاشتراكية من امتصاصها ـ على سبيل المثال نذكر، التأكيد على حماية الملكية الخاصة ـ هي في الواقع، على خلاف مع مبادئها الأساسية. وتبقى العقائد من هذا النوع في أشكال اشتراكية لا ديمقراطية، ويمكننا أن نثق بالكَتَبة والفرّيسيين لرَدم الفجوة التي قد تكون بين العقيدة والممارسة، بواسطة عبارات ملائمة. غير أن ما يهمنا هو الممارسة ـ نعني مصير الممارسة الديمقراطية كما تفسِّرها عقيدة القيادة التنافسية. وهكذا، نقول، بما إننا قد رأينا أن الاشتراكية اللاديمقراطية ممكنة الوجود، وبصورة كاملة، فالسؤال يظل، من جديد، وهو كم تصلح الاشتراكية أو لا تصلح لمهمة جعل الطريقة الديمقراطية تعمل، هذا إذا افترضنا أنها تحاول حصول ذلك. النقطة الجوهرية التي لابدّ من إدراكها هي هذه: لا وجود لشخص مسؤول يمكنه أن يرى، وباتزان، نتائج مدّ الطريقة الديمقراطية، أي منطقة «السياسة» إلى جميع الشؤون الاقتصادية. وإذا اعتقد الشخص بأن الاشتراكية الديمقراطية تعني ذلك فقط، فإنه سيستنتج أن الاشتراكية الديمقراطية فاشلة لا محالة. غير أن حصول هذا الأمر لا يكون حتمياً. وكما أبرزنا من قبل، إن توسيع مجال الإدارة العامة لا يتضمّن توسيعاً مقابلاً للإدارة السياسية. والتوسيع الأول يمكن أن يشمل شؤون الأمة الاقتصادية، بينما التوسيع الثاني يظل محصوراً في الحدود التي وضعتها قيود الطريقة الديمقراطية.

وعلى كل حال، نذكر أن تلك القيود ستطرح مسألة أخطر بكثير في المجتمع الاشتراكي. لأن المجتمع الاشتراكي يفتقر إلى القيود

الأوتوماتيكية المفروضة على المنطقة السياسية من النظام البورجوازي. وعلاوةً على ذلك، لا يعود ممكناً، في المجتمع الاشتراكي، الارتياح لفكرة أن ظواهر عدم كفاءة الإجراءات السياسية هي، في النهاية ضمان للحرية. والافتقار إلى إدارة ذات كفاءة سيولّد نقصاً في الخبز. وعلى أي حال نقول، إن الوكالات التي من واجبها أن تشغِّل الآلة الاقتصادية ـ نعني المجلس المركزي الذي التقيناه في القسم الثالث، وأيضاً، الأجهزة التابعة الموكول إليها إدارة الصناعات أو الشركات الفردية ـ يمكن تنظيمها وملؤها بموظفين بحيث تكون معفيّةً، وهي تؤدّي واجباتها الجارية، من تدخّل السياسيين أو من لجان المواطنين الثائرة والمحتجّة أو من عمالها. ومعنى القول هو أنه يمكن أن تكون بعيدةً، بما فيه الكفاية، عن جوّ النزاع السياسي، فلا يظهر منها ظاهرات عدم كفاءة إلا ما يتعلق بمصطلح البيروقراطية. وحتى هذه الظاهرات يمكن تقليلها كثيراً عن طريق تركيز ملائم للمسؤولية على الأفراد، وعن طريق وضع نظام حوافز وعقوبات منتقاة انتقاءً حسناً، ويكون أهم جزء فيه شاملاً طرائق التعيين والترقية.

إن الاشتراكيين الجدّيين هم دائماً على وعي بهذه المسألة، وخاصةً عندما يكونون في نفسيّة مسؤولة وغير متحدّية، كما إنهم كانوا على وعي بالواقعة التي تفيد بأن «الديمقراطية» ليست جواباً عنها. والمثل التوضيحي المهم هو الذي تقدمه لنا مناقشات اللجنة الألمانية الخاصة **بالتحوّل إلى الاشتراكية** (Sozialisierungs Kommission). وفي عام 1919، عندما قرّر الحزب الألماني الاجتماعي الديمقراطي أن يواجه البلشفيّة ظل أكثر أعضائه تطرّفاً معتقداً بأن قدراً من الاشتراكية كان وشيكاً كضرورة عملية، وقد عُيّنت لجنة لكي تحدِّد الأهداف وتقدم توصيات بطرق تحقيقها. ولم

تتألف اللجنة كلها من الاشتراكيين وحدهم، لكن التأثير الاشتراكي كان مسيطراً. وكان كارل كوتسكي (Karl Kautsky) رئيساً لها. وقد وضعت توصيات محدَّدة شملت الفحم وحده، وحتى هذه التوصيات التي تمَّ الوصول إليها في جوّ من غيوم ملبّدة للمشاعر المعادية للاشتراكية لم تكن مما يثير الاهتمام كثيراً. والأكثر منها إثارة للاهتمام كانت الآراء التي ظهرت في المناقشة في ذلك الزمن عندما عمّت آمال أكثر طموحاً. وقد أدينت، بصراحة وبالإجماع، الفكرة التي تقول بوجوب إنتخاب مديري المعامل من قِبل عمال المعامل نفسها. وكانت مجالس العمال التي نشأت خلال شهور الانهيار الشامل مواضيع كراهية وارتياب.

واللجنة التي حاولت الابتعاد، ما أمكنها، عن الأفكار الشعبية الخاصة بالديمقراطية الصناعية[9]، بذلت أقصى ما تستطيع لصياغتها في قالب حميد، وقلّ اهتمامها بتطوير وظائفها. كما إنها زادت اهتمامها بتعزيز سلطة الموظفين الإداريين وحماية استقلاليتهم. وقد صُرف تفكير كثير على مسألة كيفية الحؤول من دون خسارة المديرين الحيويّة الرأسمالية والانحدار إلى مهاو روتينية بيروقراطية. والواقع هو

(9) عبارة الديمقراطية الصناعية أو الديمقراطية الاقتصادية عبارة تظهر في كثير من الكتابات شبه الطوباويّة لدرجة أنها لم تحتفظ إلاّ بالنزر القليل من معناها الدقيق. وأنا أظن أنها تعني أمرين، بصورة رئيسة: **أولاً**، سيطرة نقابة العمال على العلاقات الصناعية، و**ثانياً**، التحويل الديمقراطي للمعمل المَلَكيّ عن طريق تمثيل العمّال في المجالس أو في وسائل أخرى تكون محسوبةً حساباً يؤمّن لهم النفوذ المؤثرّ في مسائل إدخال التحسينات التكنولوجية، وسياسة الأعمال الاقتصادية، عموماً، وطبعاً، النظام في المعمل بخاصة، بما في ذلك طرق «التوظيف والصرف من الوظيفة». والمشاركة في الربح هو العلاج الشافي لمجموعة من المخططات الفرعية. وسنكون في حرز أمين إذا قلنا إن الكثير من هذه الديمقراطية الاقتصادية سيتبخّر في الهواء في النظام الاشتراكي. كما إنه ليس بالأمر الكريه، كما يبدو. ذلك، لأن الكثير من المصالح التي يعزم هذا النوع من الديمقراطية على حمايته، سيتوقف عن الوجود عندئذٍ.

أن هؤلاء المدراء الاشتراكيين لم يكونوا ليختلفوا كثيراً عن أسلافهم الرأسماليين، وكان يمكن إعادة تعيين الأفراد أنفسهم في بعض الحالات ـ هذا، إذا أمكننا الكلام عن نتائج. وهكذا، وصلنا إلى النتيجة التي كنا توصلنا إليها في القسم الثالث، لكن عن طريق مختلف.

غير أننا، الآن، في وضع يمكننا من أن نصل هذه النتيجة بجواب على مسألة الديمقراطية في الاشتراكية. وبمعنى من المعاني، طبعاً، نقول، إن الأشكال والمؤسسات الحالية للإجراء الديمقراطي هي نتيجة بنية العالم البورجوازي وقضاياه كما هو المبدأ الأساسي للديمقراطية ذاته. غير أنه لا يوجد مسوِّغ لوجوب اختفائها مع الانتخابات العامة للرأسمالية، فالأحزاب، والبرلمانات، ورؤساء الوزراء قد يظلّون أفضل الأدوات الملائمة للتعامل مع البرنامج العام، الذي قد يحتفظ به النظام الاشتراكي، للقرار السياسي. وسوف تُخلَّص قائمة هذه البرامج من جميع البنود التي تنشأ، في الوقت الحاضر، من الصدام بين المصالح الخاصة وضرورة تنظيمها. وستكون هناك بنود جديدة عوضاً عنها. وستكون هناك مسائل لإقرارها مثل حجم الاستثمار وكيف يجب إصلاح القواعد القائمة الخاصة بتوزيع الناتج الاجتماعي، وهكذا. وستستمر المجادلات العامة حول الكفاءة، ولجان التحقيق من نوع الوكالات المَلَكية الإنجليزية سوف تستمر في تأدية وظائفها الحالية.

وهكذا، فإن السياسيين في مجلس الوزراء، وبخاصة نذكر السياسي الذي على رأس وزارة الإنتاج، سوف يؤكدون بلا ريب، على تأثير العنصر السياسي عن طريق التدابير التشريعية المتعلقة بالمبادئ العامة الخاصة بإدارة الآلة الاقتصادية وبقدرتهم على التعيين التي لن تكون غائبةً غياباً كلياً أو صوريّةً بكاملها. غير أنه عليهم ألاّ

يفعلوا ذلك إلى الحدّ المتناقض مع الكفاءة. ولا يحتاج وزير الإنتاج لأن يتدخل بما يجري في داخل الصناعات المفردة أكثر مما يحتاج وزيرا الصحة والحرب الإنجليزيان للتدخل في مجريات دوائرهما.

3 ـ وغنيّ عن القول، إن الديمقراطية الاشتراكية العاملة بالطريقة المشار إليها ستكون مهمةً مَيْؤُوساً منها بالكامل إلاّ في حالة المجتمع الذي يلبيّ متطلبات «النضج» المذكورة في القسم **الثالث**، بما في ذلك، وبصورة خاصة، القدرة على تأسيس النظام الاشتراكي بطريقة ديمقراطية، وجود بيروقراطية ذات مستوى وخبرة كافيتين. غير أن المجتمع الذي يلبي هذه المتطلبات ـ وأنا سوف لا أعالج سواه ـ سيكون له، وقبل كل شيء، ميزة ذات أهمية فاصلة.

لقد أكّدت على أن الديمقراطية لا يتوقع منها أن تعمل، وبطريقة مُرضية، إلاّ إذا قررت أكثرية الشعب الواسعة الموجودة في جميع الطبقات أن تلتزم بقواعد اللعبة الديمقراطية، وأن هذا، بدوره، يتضمّن أنهم موافقون موافقةً جوهريةً على أسس بنيتهم المؤسساتية. هذا الشرط الأخير لم يتحقق في الوقت الحاضر. لذا، أعلن كثيرون عن ارتدادهم عما كانوا يعتقدون، وآخرون سوف يعلنون مثلهم، فتخلّوا عن ولائهم لمعايير المجتمع الرأسمالي، وهكذا سيكون عمل الديمقراطية في حالة احتكاك متزايد. وعلى كل حال، فإن الاشتراكية، وفي المرحلة التي نتصوّرها، قد تزيل الصدع. فقد تعيد تحقيق الموافقة على المبادئ البنائية للبنية الاجتماعية. فإذا نجحت في تحقيق ذلك، فإن النزاعات المتبقيّة ستكون من النوع الذي ستكون الطريقة الديمقراطية قادرةً على التعامل معه.

لقد أشرت في القسم **الثالث** إلى أن تلك النزاعات المتبقية سيزداد نقصانها عددياً ومن حيث أهميتها بواسطة إزالة المصالح الرأسمالية المتصادمة. والعلاقات بين الزراعة والصناعة، والصناعة

الصغيرة والصناعة الكبيرة، وصناعات إنتاج الفولاذ وصناعات استهلاكه، وصناعات حماية السلع الوطنية وصناعات التصدير ستتوقف ـ أو قد تتوقف ـ عن أن تكون مسائل سياسية تقررها القوى النسبية لمجموعات الضغط، وتصبح مسائل تقنيّة يتمكّن الفنيّون من أن يقدِّموا لها أجوبةً غير عاطفية ولا لبس فيها. ومع أن توقّعنا بعدم وجود مصالح اقتصادية متميّزة وعدم صراعها قد يكون طوباويّاً، وأكثر من ذلك، قد يكون أكثر طوباويةً توقّعنا بعدم وجود مسائل غير اقتصادية للخلاف حولها، فإنه يمكن الدفاع عن قضية توقع نقصان المجموع الكلّي لمادة النزاع الجدلي حتى بالمقارنة مع ما كان في الرأسمالية السليمة. مثلاً، لن يكون هناك رجال برّاقون كالفضة. وستكون الحياة السياسية صافية.

وبحسب الظواهر نقول، إن الاشتراكية لا تملك حلاًّ واضحاً تقدّمه للمسألة التي حُلَّت في أشكال أخرى للمجتمع بواسطة وجود طبقة سياسية ذات تقاليد مستقرّة. وقد قلت من قَبل أنه ستوجد هناك مهنة سياسية. وقد تنشأ وتتطور مجموعة لا جدوى من تخمين صفتها.

وإلى هذا الحدّ تنجح الاشتراكية. وقد يظل هناك جدل مفاده أن هذا النجاح يمكن موازنته بانحرافات ممكنة ومهمة. ونحن كنا قد أجبنا على هذا، ولحدّ ما، بتأكيدنا على النضج الاقتصادي الذي يتضمن هو وأشياء أخرى عدم الحاجة لوجوب تضحيات يقوم بها جيل لصالح جيل يليه. وحتى إذا لم تكن هناك ضرورة لإرهاق الشعب بواسطة غوسبلان، فإن مهمة الاحتفاظ بالمجرى الديمقراطي قد تكون حسّاسةً جداً. وليس من السهل تخيّل الظروف التي ينجح فيها، عادةً، من هم في دفّة القيادة. وهي ليست بأسهل من الظروف التي ينساقون فيها إلى مسار للعمل، وهم يواجَهون بمشهد شلل

ينتشر من القطاع السياسي ويعم اقتصاد الأمة، ويكون له، دائماً بعض ما يغري الأشخاص المشرفين على السلطة العظيمة التي لهم على الشعب والموجودة في صميم التنظيم الاشتراكي. والحاصل هو أن الإدارة الفعّالة للاقتصاد تعني دكتاتورية على طبقة العمال وليست دكتاتورية العمال. والقول صحيح: إن الناس هناك والمطوَّعين بنظام صارم هم أسياد في الانتخابات. غير أننا نقول: كما إنه يمكنهم استعمال تلك السيادة للتخفيف من نظام العمل في المعمل، كذلك يمكن للحكومات ـ وعلى وجه الدقة، تلك الحكومات التي يقيم مستقبل الأمة في قلبها ـ أن تستفيد من هذا النظام لكي تقيّد تلك السيادة. وتقتضي الضرورة العملية القول، إن الديمقراطية الاشتراكية هي، في نهاية المطاف خدعة أكثر مما كانت عليه الديمقراطية الرأسمالية. وفي أيّ حال، لا تعني تلك الديمقراطية زيادة في الحرية الشخصية. ونقول: ولمرة أخرى، هي لا تعني اقتراباً أكبر من المثل العليا الموجودة كما المقدَّسات في العقيدة الكلاسيكية.

القسم الخامس

لمحة تاريخية عن الأحزاب الاشتراكية

تمهيد

ليس عليّ أن أكتب تاريخ الأحزاب الاشتراكية، فالأوضاع التي نشأت فيها وسقطت والطرق التي بها تلمست مسائلها تستدعي قماشة (Canvas) وفرشاة وقدرة أكثر مما عندي لرسمها عليها. يضاف إلى ذلك، أن الوقت لم يحن بَعد للمحاولة: مع أنه ظهر في السنوات العشرين الأخيرة دراسات ألقت بكل ما نحتاج من نور على أوضاع خاصة أو أطوار، فإن مقداراً واسعاً من البحث لا يزال إنجازه ضرورياً قبل أن يكون ممكناً كتابة تاريخ الاشتراكية الحديث وهي في عملها، يفي بمتطلبات البحث. غير أنه لابدّ من ذكر وقائع بغية إكمال الكثير مما قيل في الأقسام السابقة من هذا الكتاب، ووضعه في المنظور الصحيح. كما إني أرغب في تقديم بعض النقاط الأخرى كان قد خطر لي من الدرس أو من الملاحظة الشخصيّة[1]، لأنها تبدو لي مثيرة للاهتمام في حدّ ذاتها. وقد جمّعت لهذا الغرض المزدوج الأجزاء التي ستتبع، وذلك بأمل أن تحدِّد هذه الأجزاء الخطوط المحيطة بالكل.

لا يوافق كل قارئ ـ ولا يوافق حتى كل قارئ اشتراكي ـ على

(1) لقد عالجنا إحدى هذه النقاط في موضع آخر، انظر الفصل 20 من هذا الكتاب.

الوضع المركزي الذي يقدمه هذا الجزء لماركس وللماركسية. ومباشرة أعترف بانحياز شخصي في الأمر. فأنا أرى أن الناحية الفاتنة للخطة الاشتراكية ـ أعني ما يجعلها موضع انتباه وذات اعتبار خاص بها من الناحيتين الفكرية والأخلاقية ـ هي علاقتها الواضحة والوثيقة بأساس عقيدي. وعلى الأقل، هي من الناحية المبدئية، نظرية تُنفّذ بعمل أو بالتوقف عن العمل على أساس الإدراك الصحيح أو الخاطئ للضرورة التاريخية (انظر القسم الأول). وحتى الاعتبارات النفعية ومجرد التكتيك لها، ذلك الطابع الذي **لا يمكن إزالته** (Character indelebilis) ولطالما نوقشت في ضوء ذلك المبدأ. غير أن هذا كله لا يصدق إلاّ على الخط الماركسي، وهو، طبعاً، ليس أكثر انطباقاً مما هو عليه عند اتباع بنثام المتطرفين، داخل البناء البورجوازي ـ نعني المتطرفين «الفلسفيين» كما كانوا يدعون بشكل بارز. أما المجموعات الاشتراكية اللاماركسية فكلها لا يتعدّى أن يكون مثل المجموعات والأحزاب الأخرى، ولم يسر سوى الماركسيين ذوي الاقتناع العقيدي الصافي سيراً منسجماً على هدى العقيدة التي بدت لهم شاملةً كل الأجوبة على كل المسائل. وكما سوف يظهر أقول، إني لست معجباً بهذا الموقف بصورة غير مشروطة. وقد يمكن وصفه بأنه ضيّق وحتى ساذج، غير أن العقائديين من جميع النماذج، ومهما كانت عيوبهم العملية، يتمتعون بصفات إستيطيقية(*) معيّنة ترفعهم عالياً فوق جمهور المحترفين السياسيين. كما إنهم يملكون مصادر قوة لا يقدر على فهمها أبداً أولئك المحترفون.

(*) الإستيطيقا (aesthetics) ويترجم، عادةً، بعلم الجمال، يدرس الفنون عموماً.

الفصل الرابع والعشرون

قبل النضج

كانت العقائد الاشتراكية، في بعض أصولها القديمة قِدَم التفكير الواضح المترابط، أحلاماً جميلةً أو كريهة ـ نعني رغبات شديدة منفكّة عن الحقائق الاجتماعية، طالما كانت تفتقر إلى وسائل إقناع أي إنسان بأن العملية الاجتماعية تعمل على تحقيق الاشتراكية. والمجهود الاشتراكي يعادل الوعظ في الصحراء طالما أنه لم يفتقر إلى تماسّ راسخ مع مصدر للقوة الاجتماعية قائم أو ممكن الوجود ـ نعني الوعظ من النمط الأفلاطوني لا يشغل بال السياسي ولا يحتاج مراقب العمليات الاجتماعية أن يدخله في قائمة العوامل الفاعلة.

ذلك كان جوهر نقد ماركس لمعظم الاشتراكيين الذين تقدَّموه أو كانوا في زمانه، وهذا قدّم تعليماً منافساً وسبّب وصفه لها بالطوباوية. ولا يتعلق الأمر كثيراً بكون عدد من مخططاتهم كانت أهواء واضحة أو من دون معدَّل التفكير، وإنما لأن تلك المخططات لم تنفّذ جوهرياً وهي غير قابلة للتنفيذ. وإن أمثلة قليلة ستوضح ذلك وتنوب عن شرح مقدار كبير من المكتوبات. كما إنها ستكفي لتبيان مقدار خطأ رأي ماركس.

فكتاب **المدينة الفاضلة** (*Utopia*) للسير توماس مور (Thomas

(More (1478 ـ 1535) بقي موضع إعجاب حتى القرن التاسع عشر وهو شاهد نجاح كابت (Cabet) وبللامي (Bellamy) ـ الذي يكشف الغطاء عن صورة مجتمع اقتصادي، وأخلاقي، ويتمتع أفراده بالمساواة كان نقيض المجتمع الإنجليزي في زمانه. وقد يكون هذا المثال الأعلى نقداً اجتماعياً اتَّخذ صورة أدبية. وربما لا نكون بحاجة لقبوله كوصف لرأي مور الخاص بأهداف التخطيط الاجتماعي العملي. وعلى كل حال، إذا فهم بالمعنى الأخير ـ وهذا ما حصل ـ فلا تمثُل مشكلته في استحالة تطبيقه عملياً. وهو، من بعض النواحي أقل استحالةً من أشكال حالية معينة للاشتراكية القصصية الغنائية. وهي، على سبيل المثال، تواجه مسألة السلطة، وبصراحة توافق على نظرة عامة ـ مُجّدت وحُوّلت إلى فضيلة ـ تختص بمعيار متواضع للحياة. والمشكلة الواقعية هي في عدم وجود مسعى يبيّن كيفية تطوّر المجتمع في اتجاه تلك الحالة المثالية (باستثناء الاهتداء، ربما)، أو ما هي العوامل الواقعية التي، بالاشتغال عليها والاستفادة منها، تنتجه. وقد نحب أو نكره ذلك المثال الأعلى. غير أننا عاجزون عن فعل شيء به. ولكي نؤكد على الناحية العملية له نقول، لا يوجد فيه أي شيء لتأسيس حزب ولتقديم برنامج.

وهناك نموذج آخر نجد مَثَله في اشتراكية روبرت أوين (Robert Owen (1771 ـ 1858). لم يكن هذا الرجل كصناعيّ وكمصلح عمليّ، مقتنعاً بأن يتصوّر ـ أو يتبنّى ـ فكرة مجتمعات صغيرة ذات اكتفاء ذاتي، تنتج وتستهلك أسباب عيشها وفقاً للمبادئ الشيوعية بأقوى قبول لها. وهو سعى لتحقيقها فعلياً، وتأمل في بادئ الأمر، بالحصول على عمل حكومي، ثم التأثير الذي يمكن أن يحدثه وضع مثل يُحتذى. وهكذا، يبدو أن خطته كانت عملانيّةً أكثر من خطة مور: ولم يكن هناك مثال أعلى فقط، وإنما كان هناك جسر يؤدّي

إليه، أيضاً. وعلى كل حال، نقول، إن ذلك النوع من الجسور لا ينفع إلاّ في شرح أدق لطبيعة التفكير الطوباوي. لأن العمل الحكومي والمحاولات الفردية، كليهما قد قُدِّما بوصفهما **آلات خارجية** (dei ex machina) - نعني أن هذا الشيء لابدّ من عمله ليس إلاّ لأن أحداً رأى بأنه ذو قيمة - فلم تذكر إشارة إلى قوة اجتماعية تدفع في اتجاه الهدف، أو كان بالإمكان ذكرها. فلا تربة وُفِّرت لأشجار الورد - فتركت لتقتات من الجمال[1].

وينطبق الشيء ذاته على فوضوية برودون (Proudhon) (1809 - 1865) باستثناء مفاده أن خطأً اقتصادياً محدَّداً هو أكثر وضوحاً في حالته مما هو في أغلب الكتابات الكلاسيكية الأخرى عن الفوضوية التي تزدري المناقشة الاقتصادية وحججها، والتي تتجنّب أخطاء التفكير، وفي الأكثر، عن طريق تجنب التفكير، وذلك، سواء كانت تؤكد على المثال الأعلى الذي يعني الأفراد الأحرار والمتعاونين والذين لا دولة لهم، أو يعني مهمة التدمير الذي يجب إنجازه للتمهيد إلى ذلك. وكانوا مثل «الشاعر، والمجنون والمغرم بالخيال

---

(1) ويصدق الشيء ذاته على خطة مماثلة لشارل فورييه (Charles Fourier) (1772 - 1837) التي لن تدعى اشتراكية من أي إنسان، ذلك، لأن على العمال أن يتلقوا فقط 5/12 من الناتج الاجتماعي، والباقي يذهب إلى الرأسمال والإدارة. وبالرغم من أن هذه المحاولة هي محاولة تستحق التقدير لأنها حسبت حساب الوقائع، فإن المضحك هو أن نذكر أن وضع العمال في تلك الدولة المثالية أسوأ مما هو في مجتمع رأسمالي. وفي حالة إنجلترا ما قبل الحرب، على سبيل المثال، انظر: Arthur Lyon Bowley, *The Division of the Product of Industry* ([n. p.]: [n. pb.], 1921), p. 37,

كانت الأجور والرواتب دون 160 جنيهاً استرلينياً في الصناعة والتعدين، و62 في المئة من قيمة صافي الناتج الكلي، أو 62 في المئة محسوباً في الرواتب التي تزيد عن 160 جنيهاً. وطبعاً، لم تكن المثل العليا عند فورييه اقتصادية بصورة رئيسة، لكنها، توضح، في حدّ ذاتها توضيحاً جيداً، مقدار عنصر الجهل بالوقائع الرأسمالية الذي دخل في العقائد الاصلاحية.

معاً» عاجزين في تركيبهم عن فعل أي شيء سوى قلب عربات التفاح الاشتراكية وزيادة الفوضى في أوضاع الاهتياج الثوري. وليس صعباً التعاطف مع قرف ماركس، الذي كان، أحياناً، ممزوجاً باليأس، من أعمال م. باكونين(*) (M. Bakunin).

غير أن عقيدة الفوضى كانت طوباويةً مع انتقام. هذا النوع المَرَضيّ لم نذكره إلاّ بقصد التوضيح أن ظواهر انبعاث عقلية القرن الرابع عشر يجب ألاّ يخلط مع نوع أصليّ من الاشتراكية الطوباويّة كانت كتابات سان سيمون (St. Simon) (1760 - 1825) أفضل عرض لها. ونحن نجد هناك حسّاً ومسؤولية مترافقين مع قوة تحليل مهمة. ولم يكن الهدف المتصوَّر مستحيلاً أو رؤيويّاً. وما افتقرت إليه كان الطريق: والطريقة الوحيدة المقترحة كانت عمل الحكومة ـ نعني تدخّل الحكومة التي كانت، في ذلك الزمن، بورجوازيةً، جوهرياً.

إذا قبلت هذه النظرة، فإن التغيّر العظيم الذي وضع حداً لزمان عدم نضج الاشتراكية يجب أن يكون ذا صلة باسم كارل ماركس، وكتاباته. عندئذٍ، يمكننا تحديد زمان حدوثه، مادام التحديد الزمني

(*) باكونين كان رجلاً يغلي بالعاطفية الثورية ويمقت صرف العمر في التفكير. العمّال، في نظره، اشتراكيون أصلاً وبالطبيعة والغريزة، ما فتئوا عمالاً، فهم لا يحتاجون إلى أفكار بل لقيادة وثورة، يقول: «نحن نتكلّم عن الجمهور الأعظم للطبقة العاملة المنهك من عمله اليومي، الذي هو جاهل وبائس. فمهما كانت الأفكار المنحازة التي حاول الناس زرعها في وعيه وحتى لو أنهم نجحوا جزئياً في ذلك، يظل (ذلك الجمهور) اشتراكياً دون علمه». ويضيف قائلاً: «أمّا الفكر فهو هنا وفي كلّ مكان ودائماً تعبير عن الوجود، هو انعكاسات للتطوّرات المتتالية للوجود، لكنّه أبداً لم يكن مبدأه المحرّك». استناداً إلى عقيدته تلك كان باكونين يرى الفلاحين والعمّال جيشاً لا يقهر. ما ينقصه هو القيادة الثورية الصالحة. بالجيش الاشتراكي بالغريزة والقيادة الثورية يمكن تدمير كل صروح الدولة الظالمة والمجتمع الإقطاعي ـ الرأسمالي المستغل فلا يكون له قيام. وتجدر الإشارة إلى أن باكونين إنشق عن ماركس عام 1870 خلال النزاع المرّ داخل الأممية الأولى.

ممكناً في مثل هذه الأمور، بزمن إصدار **البيان الشيوعي** (1848)، أو زمن تأسيس **الأممية الأولى** (First International)، وفي تلك الفترة الزمنية وضعت المعايير الجدّية السياسية والنظرية. غير أن هذا الإنجاز، من جهة، لا يجمع إلاّ تطورات قرون عدم النضج، ومن جهة أخرى، كان قد صاغها بطريقة خاصة ربما كانت الطريقة الوحيدة الممكنة، عملياً، وليس منطقياً، بالتأكيد. لذلك، لابدّ من مراجعة الحكم الذي أصدرته الاشتراكية الأرثوذوكسية على أشخاص فترة عدم النضج، بمقدار ما.

أولاً: قبل كل شيء، نقول: إذا كانت المخططات الاشتراكية في تلك القرون أحلاماً، فإن معظمها كان أحلاماً معقلنة. وما نجح المفكرون الأفراد في عقلنته لم يكن أحلامهم الفردية، هكذا وببساطة، وإنما أحلام الطبقات غير الحاكمة. وهكذا، نرى أن أولئك المفكرين لم يعيشوا عيشاً كاملاً في الغيوم، فقد عملوا، أيضاً على إخراج ما كان هاجعاً في الأسفل، وكان جاهزاً لليقظة، إلى السطح. ومن هذه الناحية، نذكر أن الفوضويين، أيضاً الذين يعودون إلى أسلافهم في القرون الوسطى الذين إزدهروا في أديرة كثيرة، وأكثر من ذلك، في مجموعات المرتبة الثالثة من النظام الفرنسيسكاني(*) (Franciscan Order)، اكتسبوا أهميةً لا ينسبها الماركسيون إليهم، عادةً. ومهما بدت معتقداتهم محتقرةً في نظر الاشتراكي الأرثوذوكسي، فإن الكثير من القوة الدافعة للاشتراكية، جاء، حتى في يومنا، من تلك الرغبات القوية اللاعقلية **للروح الجائعة** ـ وليس رغبات البطون ـ التي عبّروا عنها[2].

(*) هو النظام الديني الذي أسسه القديس فرانسيس في عام 1209.

(2) هذا يشرح عدم إمكانية النجاح الكامل لجهود الاشتراكي المدرَّب في خلخلة ما يعتبره هو نفسه لغواً أو رؤيوياً في عقيدة المؤمن عن المثقَّف. ولم يكن مردّ الجاذبية الشعبية =

ثانياً: لقد وفَّر المفكّرون الاشتراكيون في زمن عدم النضج الكثير من حجارة البناء والعديد من الأدوات التي ثبتت فائدتها في ما بعد. إن فكرة المجتمع الاشتراكي ذاتها هي، وفي نهاية المطاف، من خلقهم، ولمجهوداتهم تمكن ماركس ومعاصروه من مناقشتها كما لو أنها شيء مألوف لدى كل إنسان. غير أن الكثير من الطوباويّات ذهبت إلى أبعد من ذلك. وقد عملت على تفصيل الخطة الاشتراكية أو أشكال معينة منها، وبذلك صاغوا مسائل - مع أنها لم تكن طريقةً كافيةً - فنظّفوا أرضاً واسعةً للعمل عليها، ولا يمكن إهمال حتى إسهامهم في التحليل الاقتصادي المحض. وقد وفرّ هذا الإسهام كثيراً من الخميرة المطلوبة للحلوى التي من دونها ستكون مزعجة بغلاظتها. ونقول ببساطة: إن أكثره كان عملاً مهنياً حسَّن النظرية الموجودة، ومن بين أشياء أخرى، أدّى خدمةً لماركس. وقدّم الاشتراكيون وشبه الاشتراكيين من الإنجليز الذين اشتغلوا وشرحوا بتوسع نظرية قيمة العمل - مثل وليام طومسون (William Thompson) أفضل الأمثلة على ذلك.

ثالثاً: لم يكن جميع أولئك الذين يدخلهم الماركسيون في مجموعة الطوباويين مفتقرين إلى اتصال مباشر بالحركات الجماهيرية. وبعض الاتصالات المباشرة نتجت من الواقعة التي تفيد بأن الأحوال الاجتماعية والاقتصادية التي حرّكت يراع المفكرّ فكتب، سوف تدفع إلى الحركة، أيضاً، مجموعةً ما من البشر أو طبقةً من طبقات الشعب مثل: الفلاحين أو الحرفيين أو عمال الزراعة، أو، المتشرّدين

= أسس عقلية، وإنما، وبالضبط، تلك الهرطقات الحقيّة الملغّزة التي اجتمع الاقتصاديون البورجوازيون والاشتراكيون على رفضها وإدانتها. ولكي يقصي نفسه، لم يكن الاشتراكي منكراً لفضل الموجة التي حملته، لكنه كان، أيضاً يتملق الخطر في أن تستعمل قواه في خدمة أخرى.

والرعاع. غير أن عدداً من الطوباويين بنوا علاقات اتصال أوثق. وقد سبق أن صاغ المفكّرون مطالب فلاحي الأرض خلال ثورات القرن السادس عشر، وتقارب التنسيق والتعاون باستمرار مع مرّ القرون. فـ «غراكوس بابوف» (Gracchus Babeuf) الذي كان الروح القائدة للحركة الاشتراكية الصرفة الوحيدة داخل الثورة الفرنسية، اعتبرته الحكومة ذا أهمية تكفي لتهنئته بالإعدام في عام 1797. ثم هناك انجلترا التي توضح أفضل توضيح ذلك التطوّر. ولا نحتاج، هنا، إلاّ أن نقارن، ومن هذه الزاوية، تاريخ حركة ليفيللر(*) (Leveller) في القرن السابع عشر، والحركة التشارتية(**) (Chartist) في القرن التاسع عشر. في الحالة الأولى، التحق ونستانلي (Winstanley) وقادها وحده كفرد، وفي الحالة الثانية، شكلت مجموعات من المفكّرين جسماً واحداً، ومع أن تعاونها تناقص تدريجياً متحولاً إلى اشتراكية مسيحية، فإن هذه الحالة لم تكن مجرد حجرة تلميذ صغيرة منفصلة كلياً عن حركة الجماهير المعاصرة. وكان أفضل مثل في فرنسا ذلك الذي قدّمته نشاطات لويس بلان (Louis Blanc) في عام 1848. لذلك نقول: إن الاشتراكية الطوباوية، من هذه الناحية، ومن نواح أخرى، اختلفت عن الاشتراكية العلمية في الدرجة وليس في النوع: فعلاقة اشتراكيي زمن عدم النضج بالحركات الطبقية كانت عَرَضيّةً ولم تكن مسألة مبدأ جوهري، كقاعدة، بينما صارت العلاقة مع ماركس ومع الاشتراكية ما بعد الماركسية علاقة مبدئية جوهرية تماثل علاقة الحكومة بجيشها الجاهز.

(*) ليفيللر حزب سياسي نشأ في الجيش الإنجليزي حوالي عام 1647 بهدف تسوية جميع الرُّتب وتأسيس مساواة في الألقاب والمقاطعات.

(**) تشارتية: حركة إصلاحية عمالية، نشطت بصورة رئيسة في إنجلترا في القرن التاسع عشر، وطالبت بأن يشمل حق التصويت العمالَ.

وهناك نقطة مهمة جداً تبقى ولابدّ من ذكرها ـ راجياً ألاّ تشكل عقبة. لقد سبق أن قلت، إن العقيدة التي تجزم بوجود ميل نحو الاشتراكية[3]، والاتصال المباشر الدائم بمصدر قوة اجتماعية قائمة أو ممكن قيامها ـ وهما شرطان للاشتراكية بوصفها عاملاً سياسياً خطيراً ـ قد تأسّسا، وبكل تأكيد، حوالي منتصف القرن التاسع عشر بطريقة لم تكن الوحيدة من الوجهة المنطقية. وقد أضفى ماركس ومعظم معاصريه رأياً خاصاً على عقيدتهم بالقول: إن الطبقة العاملة هي الطبقة الوحيدة التي ترتبط ارتباطاً نَشطاً بذلك الميل، وبالتالي هي مصدر القوة الوحيد الذي على الاشتراكي أن يختاره. وبالنسبة إليهم، عنت الاشتراكية، وبشكل رئيسي، تحرير العمال من الاستغلال وأن «تحرير العمال يجب أن يكون مهمّة الطبقة العاملة ذاتها».

ويسهل الآن أن نفهم لماذا غَلَبة مصلحة العمال، كفكرة عملية، قد راق لماركس أكثر من أيّ سبيل آخر، ولماذا وجب أن تُشكَّل عقيدته طبقاً لذلك. غير أن هذه الفكرة قد تجذّرت أيضاً، في بعض العقول اللااشتراكية بحيث محت محواً كاملاً بعض الوقائع التي تكلّفها الكثير من المشقّة لشرحها. نعني، أن الحركة العمالية، وبالرغم من أنها غالباً ما تحالفت مع الاشتراكية، ظلّت متميّزةً عنها وإلى يومنا، وأنها برهنت على أنه، ليس من السهل على الاشتراكيين أن يؤسسوا في عالم العمال مناطقَ نفوذ تُقبل فيها عقيدتهم بصورة طبيعية. ومهما حاولنا تفسير هذه الوقائع، لابدّ من أن يظل واضحاً أن الحركة العمالية

---

(3) طلباً لمعنى دقيق لهذه العبارة، ما على القارئ إلاّ أن يعود إلى مناقشاتنا في القسمين 1 و2 من هذا الكتاب. وهنا تعني شيئين: **أولاً**، القوى الاجتماعية الواقعية، بعيداً عما يرغب وما لا يرغب، تعمل للاشتراكية التي ستكتسب، في النتيجة، وبصورة متزايدة طابع الرأي العملي، **ثانياً**، لأن الأمر كذلك، فإن هناك فسحة حاضرة لنشاطات حزبية على الخطوط الاشتراكية. وستناقش هذه النقطة الأخيرة في الفصل 20 من هذا الكتاب.

ليست اشتراكية، جوهرياً، تماماً مثلما الاشتراكية ليست، وبالضرورة، عمّالية أو بروليتارية. ولا يبعث هذا على الدهشة، فقد رأينا في القسم **الثاني** أنه، وبالرغم من أن العملية الرأسمالية تحوِّل الحياة الاقتصادية إلى الاشتراكية ببطء وعدا ذلك كثير، فإن هذا ينطق عن تحوِّل الكيان الاجتماعي برمّته الذي تتأثر جميع عناصره تأثّراً متعادلاً. والدَّخل الواقعي للطبقة العاملة ووزنها الاجتماعي يرتفعان في هذه العملية، ويزداد عجز المجتمع الرأسمالي تدريجياً عن التعامل مع صعوبات العمال. غير أن هذا بديل عن الصورة الماركسية عن العمال التي تصوِّرهم مدفوعين إلى الثورة العظمى بمهماز معاناتهم المتزايدة والتي لا تُطاق. فإذا ألقينا جانباً هذه الصورة وأدركنا أن ما يزداد فعلياً هو حصة العمال في النظام الرأسمالي، فسوف نفكر حتمياً تفكيراً أقل بالنداء الخاص الموجّه إلى طبقة العمال عبر منطق التطوّر. وكذلك فإن الدور الذي تعيّنه الماركسية للبروليتاريا في كارثة الدراما الاجتماعية هو أقل إقناعاً. وليس هناك سوى القليل لدعمه إذا كان التحوّل تدريجيّاً. وإذا حصلت ثورة عظمى، فإن مصير البروليتاريا هو، وببساطة نقول، الدفع بها إلى القبول والخضوع. أما رأس الحربة فيؤلفها المفكّرون المدعومون بغوغاء شبه مجرمة. ولن تكون أفكار ماركس حول الموضوع إلاّ «أيديولوجيا» ـ طوباوية تماماً مثل أيّ معتقدات نلفاها عند الطوباويين.

وهكذا نجد أن الأمر ظل صادقاً وبصورة جوهرية وهو الذي يفيد بأن ماركس بخلاف معظم من سبقوه، قد قصد أن يعقلن حركةً موجودة وليس حلماً. وأنه، أيضاً، هو وخلفاؤه كسبوا، فعلياً، سيطرةً جزئيةً على تلك الحركة، فإن الفرق أقل مما أرادنا الماركسيون أن نعتقد بوجوده. وقد كان هناك، وكما رأينا، من الواقعية في تفكير الطوباويين، وكان هناك من الحلم اللاواقعي في فكر ماركس، أكثر مما يقبلون.

وفي ضوء هذه الواقعة، سيكون تفكيرنا أفضل في اشتراكيّي زمن عدم النضج، لأنهم لم يؤكدوا بصورة مطلقة على الناحية البروليتارية. وبصورة خاصة نجد أن لجوءهم إلى الحكومات أو إلى طبقات غير البروليتاريا، يبدو لنا أقل رؤيوياً وأكثر واقعيةً مما بدا لماركس. وذلك، لأن الدولة، ببيروقراطيتها والمجموعات التي توظفها في الآلة السياسية كانت توقعات واعدة في نظر الاشتراكي المتطلع إلى مصدر لقوته الاجتماعية. وكما صار واضحاً إلى الآن، فإنها ستتحرك في الاتجاه المرغوب بحتميّة «جدلية» لا تقل عن حتمية الجماهير. وإن نمو الشريحة البورجوازية، التي سندعوها، (ومن منطق أقوى (a potiori))، الاشتراكية الفابية[4]، موحية أيضاً. وهكذا، إن اختيار ماركس للقوة الاجتماعية المحرِّكة أنتج حالةً خاصة، مع أنها الأهم من الوجهة العملية، تظل على مستوى الأخريات، التي هي ظواهر مخادعة وهرطقات بالنسبة إلى الأرثوذوكسي.

---

(4) انظر الفصل 26 من هذا الكتاب. وسوف يردّ الماركسيون، وهذا أمر طبيعي، بالقول، إن تلك الظواهر إن هي إلاّ مشتقّات من الظاهرة الأصلية، وهي مجرد نتائج لزحف البروليتاريا المتقدِّم. وهذا صحيح لكن إذا كان يعني أن زحف البروليتاريا المتقدِّم هو أحد عوامل الوضع الذي أنتج وينتج تلك الظواهر. غير أنه باعتبارنا هذا المعنى، فإن هذا الرأي لا يشكل اعتراضاً. وإذا كان يعني أن ثمّة طريقاً واحدةً أو مجرد علاقة سبب بنتيجة بين اشتراكية البروليتاريا واشتراكية الدولة، فإنه، عندئذٍ، لا يشكل اعتراضاً، لكنه خاطئ. وإن العملية الاجتماعية البسيكولوجية الموصوفة في القسم الثاني تنتج، ومن دون ضغط من الأسفل، اشتراكية دولة واشتراكية فابيّة تساعد على إنتاج ذلك الضغط. وإنه لسؤال منصف يتعلق بأين تكون الاشتراكية من دون رفيق دربها. ومن المؤكد أن الاشتراكية (المتميزة عن الحركة العمالية من النمط النقابي) لن تكون من دون القيادة الفكرية لأصلها البورجوازي. [المجتمع الفابي هو مجتمع اشتراكي إنجليزي تأسس في عام 1884. وهو يفضّل التبنّي التدريجي للاشتراكية لا الثورة، وتوصف اشتراكيته بالاعتدال] (المترجم).

الفصل الخامس والعشرون
الوضع الذي واجهه ماركس

1 ـ طبقاً لرواية إنجلز (Engels)، تبنّى ماركس مصطلح «شيوعي» مفضِّلاً إياه على مصطلح «اشتراكي»، لأن الاشتراكية، في ذلك الزمن، اكتسبت نكهةً من الاحترام البورجوازي. ومهما كان الأمر، ومهما كان اختيارنا لشرح هذه الواقعة، إذا كانت واقعة ـ لأننا، ولأكثر من مرة رأينا سبباً وجيهاً لتأويل الاشتراكية بأنها نتاج العقلية البورجوازية ـ ومما لا شك فيه أن ماركس وإنجلز نفسيهما كانا مفكّرين بورجوازيين نموذجيين. وهما كانا مغتربين عن أصلهما البورجوازي ـ وهذه الصيغة تشرح الكثير من فكر ماركس والسياسات والتكتيكات السياسية التي أوصى بها. أما الأمر المذهل فهو في مقدار انتشار أفكاره.

بادئ ذي بدء، نقول: إنه، لكونه مفكّراً مقتلع الجذور ومع تجربة عام 1848 التكوينية التي انطبعت على روحه كلها، نبذ طبقته الخاصة كما نُبذ منها. ومثل المفكرين المقتلعي الجذور، لم يكن متاحاً أمامه سوى الجماهير البروليتارية، فكان عليه الوثوق بها. وهذه الحقيقة تشرح العقيدة التي لا تزال محتاجةً إلى شرح، كما رأينا في الفصل السابق، نعني، أن العمال «سوف يحرِّرون أنفسهم».

2 ـ إن هذا المفكِّر المقتلع الجذور ذاته صار أممياً(*) في **شعوره.** وهذا يعني أكثر من أن مسائل أي بلد وتقلبّاته ـ حتى بالنسبة إلى البروليتاريا القومية ـ لم تكن تهمّه بصورة رئيسة وظلت، دائماً، بعيداً عن اهتماماته. إن ذلك الشعور يعني أن الأسهل له كان أن يخلق ديناً اشتراكياً فوق ـ قومي، وأن يتصوّر أن مكوِّنات البروليتاريا الأممية هي، من الوجهة المبدئية على الأقل، أقرب إلى الإندماج معاً مما يمكن لأي منها مع طبقة مختلفة في أمتها الواحدة. هذا التصوّر غير الواقعي يمكن لأي إنسان أن يصوغه وبمنطق بارد، بما في ذلك كل ما يتضمنه، لتأويل التاريخ الماضي، ولوجهات نظر الأحزاب الماركسية المتعلقة بالخطة الخارجية. غير أن ما سيحصل، عندئذٍ، هو نضال ذلك التصوّر ضد التأثيرات العاطفية جميعها التي تصدر عن البيئات القومية وهو تصوّر لم يعتنقه، وبعاطفيّة، أبداً، إنسان مرتبط ببلد بروابط لا تحصى، ومثل تلك الروابط كان ماركس بريئاً منها. ولأنه كان بلا بلاد، فقد أقنع نفسه أن البروليتاريا لا بلاد لها.

وحالياً، سوف نرى لماذا ـ وإلى أي حدّ ـ بقي هذا التعليم على قيد الحياة، وماذا كان معناه في ظروف مختلفة.

لا شك في أن ماركس قَبِل ما يتضمنه ذلك التصوّر من فكرة عدم التدخّل وفكرة السلم. ويقيناً أنه لم يفكر بأن «الحروب الرأسمالية» ليست من مشاغل البروليتاريا فحسب، بل، اعتبرها أيضاً حروباً، هي وسائل لزيادة اخضاعها، وبصورة أكمل. أما التنازل الذي

(*) فضّلنا أن نترجم (Internationalis) بكلمة أمميّ انسجاماً مع صورتها في الأدبيات الماركسية العربية علماً بأن هناك من يترجمها بكلمة دولي بخاصة في وسائل الإعلام كما في عبارة العلاقات الدولية (International relations).

قيل بأنه قَبِل به، أي، أن المساهمة في الدفاع عن وطن الإنسان ضد العدوان لا يتناقض مع واجبات المؤمن المخلص، فهو ليس أكثر من وسيلة تكتيكية ضرورية جداً.

ثالثاً: مهما كانت عقيدة البورجوازي المقتلع الجذور[1]، فإن الديمقراطية في دمه. أي إن الاعتقاد في ذلك الجزء من مخطط القيم البورجوازي الذي يتمركز في الديمقراطية لم يكن فقط مسألة إدراك عقلي بالشروط الخاصة بالنموذج الاجتماعي لزمنه أو لأي زمن آخر. كما لم يكن مجرد مسألة تكتيكية. وصحيح أن نشاطات الاشتراكي (وعمله الشخصي) لم يكن ممكناً القيام بها، وبراحة في كل الأحوال، في بيئة تعلن عن مبادئ أخرى غير المبادئ الديمقراطية كما فُهِمت زمانئذ. وما عدا حالات استثنائية جداً، كان لابدّ لكل معارضة من أن تقف مع الحرية ـ التي عنت الديمقراطية، عنده ـ وتلقي بنفسها في رحمة «الشعب». وكان هذا العنصر مهمّاً جداً، طبعاً، وهو في بعض البلدان مهم جداً حتى الآن. وهذا يشرح بالضبط، وكما كنت قد أظهرت، لماذا إيمان الأحزاب الاشتراكية بالديمقراطية لم يكن ليعني كثيراً حتى تصبح قوتها السياسية كافيةً لتوفّر لهم اختيار بديل، ولماذا لم تعمل على تأسيس أي علاقة أساسية بين منطق الاشتراكية ومنطق الديمقراطية. ومع ذلك، ليس من الخطأ القول: إن الديمقراطية، عند ماركس، كانت فوق النقاش، وكل نموذج سياسي آخر هو دونها. وهذا المقدار يجب تقديمه للثوّار في نموذج عام 1848[2]. ولا مجال عنده للشك، طبعاً، بقبول فقرة

(1) انظر الفصل 20 والفصل 23 من هذا الكتاب.

(2) الموقف العاطفي الذي اكتسب في عام 1848 جعل من المستحيل عليه أن يفهم النظام اللاديمقراطي الذي نفاه، ناهيك عن إنصافه. والتحليل اللاعاطفي لم يكن ليخفق في الكشف عن منجزاته وإمكانياته. غير أن مثل هذا التحليل تعدّى، في هذه الحالة، مجاله.

مهمة من الإيمان البورجوازي كما كان. وكان ذلك سيكشف عن امتداد واسع من الأرض المشتركة بصورة غير ملائمة. غير أننا رأينا في الجزء السابق أنه عرف كيف يواجه هذه الصعوبة بالادّعاء الجسور بأن الديمقراطية الاشتراكية وحدها هي الديمقراطية الحقيقية وأن الديمقراطية البورجوازية ليست ديمقراطيةً إطلاقاً.

2 - تلك، إذاً، كانت بديهية[3] ماركس السياسية. ولا داعي للتأكيد على أنها مختلفةٌ اختلافاً كلياً عن قَبْلّيات الاشتراكي الإنجليزي العادي، ليس في زمانه فحسب، بل في أي زمان. وهي مختلفة لدرجة تجعل التعاطف المتبادل وحتى الفهم المتبادل مستحيلاً، تقريباً، هذا بغض النظر عن العقيدة الهيغليّة والعقبات العقيدية الأخرى. والفرق ذاته يبرز، وبصورة أفضل، إذا قارنّا ماركس مع مفكر ألماني آخر ذي خلفيّة مماثلة، وهو فرديناند لاسال (1822 ـ 1864). ومع أن لاسال كان سليل العرق ذاته، ووليد الطبقة ذاتها، وشكّلته تقاليد ثقافية ذات تماثل وثيق، وكيَّفته تجارب عام 1848 وأيديولوجيا الديمقراطية البورجوازية على نحو مشابه، فإنه اختلف عن ماركس بطريقة لا يمكن شرحها كلياً باللجوء إلى المعادلة الشخصية لكل منهما. والأكثر أساسيّةً من ذلك هو أن ماركس كان منفيّاً ولم يكن لاسال منفيّاً. ولم يقطع لاسال صلته ببلاده أو ببقية الطبقات غير طبقة البروليتاريا. ولم يكن أمميّاً مثل ماركس، إطلاقاً. وقد عنى بالبروليتاريا، وبصورة رئيسة، البروليتاريا الألمانية. ولم يكن لديه اعتراض على التعاون مع الدولة القائمة. ولم يعترض على الاتصال الشخصي ببسمارك (Bismarck) أو بملك بافاريا (Bavaria). وإن مثل هذه الأمور مهمة، وربما يكون أكثر أهميةً من أعمق

---

(3) ليس من لغة أعرفها تعترف رسمياً بهذه الكلمة كاسم. وعلى كل حال جعلها مفردة كان خروجاً ملائماً عن المألوف.

الفروقات العقيدية، وهي مهمة بما يكفي لإنتاج أنواع مختلفة من الاشتراكية، ونزاعات لا تسوية لها.

لنتوقف الآن على بديهية ماركس عارضين للمعطى السياسي الذي واجهه.

في البداية نقول، إن الجماهير الصناعية الغفيرة التي كتب عنها ماركس وفكر بها لم توجد في أي مكان ما خلا إنجلترا. وحتى هناك، وبعد أن تلاشت الحركة التشارتية مع الزمن، وجد ماركس ما يستند إليه، كما وجد الطبقة العمالية قد صارت واقعيةً ومحافظةً بصورة متزايدة. كما إن الناس، وقد أحبطهم الإخفاق في النشاطات الراديكالية الأولى، تحوّلوا عن البرامج المتلألئة وعن الأناشيد التي تدور حول حقِّهم في الناتج الكلّي. فبادروا وبوقار بمحاولة لزيادة حصتهم فيه. وراح القادة يحاولون وبحذر، تأسيس ودعم وزيادة الوضع القانوني والقوة الاقتصادية لنقابات العمال في وسط الإطار السياسي للمجتمع البورجوازي. وكانوا ملزمين، مبدئياً ولاعتبارات تكتيكية واضحة على النظر للأفكار والنشاطات الثورية على أنها إزعاج وعمل تخريبي طائش وغبيّ للمهمة العمالية الجدّية. كما إنهم، شغلوا أنفسهم أيضاً، بالشريحة العليا للطبقة العاملة، أما الشريحة السفلى فقد ملأوها بمشاعر هي أقرب إلى الازدراء.

وعلى كل حال، إن ماركس وإنجلز، وقد صنعتهما ظروفهما بما هما عليه، ولكونهما من ذلك النمط الذي كانا عليه، لم يفكّرا إطلاقاً في التقدّم لتنظيم البروليتاريا الصناعية، أو أيّ مجموعة معيّنة منها، طبقاً لأفكارهما. وكل ما أَمِلاه هو الاتصال بالقادة وببيروقراطية النقابات. وبرؤيتهما، من جهة، ذلك الموقف «المحترم» للعامل، ومن جهة أخرى، موقف الجماهير زمانئذ غير المنظمة في المدن

الكبرى التي نادراً ما رغبا أن يعملا[4] معها، فقد واجها مأزقاً غير مرغوب فيه. وهما لم يخفقا في إدراك أهمية الحركة النقابية العمالية التي كانت على وشك التحقيق التدريجي للمهمّة الكبرى التي هي تنظيم الجماهير وتحويلها إلى ما يشبه الطبقة الحسنة التشكيل، أي، لحلّ المسألة التي شعرا أنها أهم المسائل. ولأنهما كانا خارج تلك الطبقة كلياً ولأنهما كانا مدركين الخطر من أن تكتسب تلك الطبقة وضعاً بورجوازياً وتتبنّى موقفاً بورجوازياً، فقد كانا مُلزمين على كره نقابات العمال وعدم الثقة بها بقدر ما كانا مكروهين منها وغير موثوقين - وإلى حدّ ملاحظة هذا الأمر. وهكذا تراجعا إلى الوضع الذي ميّز الاشتراكية الكلاسيكية، والذي يعبِّر إلى يومنا، عن التضاد العدائي بين المفكرين الاشتراكيين والعمال، بالرغم من تناقص أهميته (وهو الذي يمكن معادلته بالتضاد العدائي بين الأحزاب الاشتراكية ونقابات العمال، في حالات هامة). وفي نظرهما أن الحركة النقابية العمالية ستعتنق عقيدة الحرب الطبقية، وكوسيلة لذلك الاعتناق، بدا للمؤمن أن التعاون الظرفي معها ملائم، وذلك عندما تهيِّج الاضطرابات العمالية الجماهير ويحرِّضها مسؤولو النقابات على الإصغاء لكتابها المقدس. غير أنه طالما لم يكتمل الاعتناق الهادي، وبخاصة، طالما ظلت نقابات العمال، مبدئياً، كارهةً للعمل الثوري أو للعمل السياسي، فإن الحركة لا تكون في حالة ممتازة، بل، على العكس، ستكون في الحالة الخاطئة وذات تصوّر غير صحيح لغاياتها الحقيقية، ومضلِّلةً ذاتها بمسائل تافهة هي أسوأ من عدم الجدوى، لذا، فإن المؤمنين يبقون واقفين بعيداً، ما خلا العمل الانشقاقي من الداخل.

---

(4) لابدّ من التذكرّ أن الماركسيين كانوا ميّالين إلى الكلام عن جماهير بروليتارية (*Lumpenproletariat*).

تغير هذا الوضع حتى خلال حياة ماركس وأكثر من ذلك في أثناء حياة إنجلز. وقد حدث أن نموّ طبقة البروليتاريين الصناعيين الذي حوّلها، في نهاية المطاف، إلى قوة أيضاً، في القارة الأوروبية، والبطالة التي طرأت في حالة الركود الاقتصادي لتلك الفترة الزمنية، زاد من تأثيرهم المباشر على قادة العمال، بالرغم من أنهم لم يكتسبوا أي تأثير على الجماهير. وإلى النهاية كان المفكرون، وبصورة رئيسة، هم الذين وفّروا لهم مادة العمل. وبالرغم من أن نجاح هؤلاء المفكّرين، في ذلك القطاع، كان مهمّاً، فإنهم سبّبوا حَرَجاً أكبر مما سبّبت ظواهر اللامبالاة المتراكمة، وأحياناً لتبلغ حدّ العداوة من قِبل العمال. وقد وُجِدت مجموعة ذات آراء متطرّفة من المفكرين الاشتراكيين لم تعترض على التطابق مع نقابات العمال، أو مع الإصلاح الاجتماعي الذي نادى به الراديكالي البورجوازي أو حتى مع النوع المحافظ. وهؤلاء وزّعوا اشتراكيةً مختلفةً جداً، والتي بتقديمها وعداً بالفائدة الفورية، شكّلت منافساً خطراً. وكان هناك مفكرون آخرون، ومن أبرزهم لاسال، الذي احتل مواقع لدى الجماهير كانت لا تزال متنافسةً بصورة مباشرة. وأخيراً، كان هناك مفكرون توغلوا في تفكيرهم إلى حدّ الحماسة الثورية، ولكن ماركس وإنجلز، اعتبرا، وبحق، أسوأ أعداء الاشتراكية الجدّية - نعني «الفتنويين القائلين بالعصيان المسلح» مثل بلانكي (Blanqui)، والحالمين، والفوضويين... إلخ. والاعتبارات العقيدية والتكتيكية أيضاً توجب مواجهة جميع هذه المجموعات بالرفض الذي لا رجفة فيه.

3 - وقد صعّبت كثيراً تلك الخلفية العقيدية وذلك الموقف التكتيكي مسألة أن يجد ماركس أجوبةً على سؤالين حيويين، من المؤكد أن يطرحهما كل تابع من أتباعه أو كل من يمكن أن يصبح

تابعاً، وهما: سؤال عن الموقف من سياسات الأحزاب البورجوازية وسؤال يتعلق بالبرنامج المباشر.

بالنسبة إلى السؤال الأول، لا يمكن نصح الأحزاب الاشتراكية بأن تراقب السياسة البورجوازية وتظل صامتة.

المهمة الواضحة كانت نقد المجتمع الرأسمالي وفضح تنكّر المصالح الطبقية بالأقنعة، وتبيان تحسّن كل شيء في الفردوس الاشتراكي، والفوز بأعضاء جدل، أي: أن تنتقد وتنظِّم. وعلى كل حال، يستحيل على أي حزب له أهمية تتعدّى الأهمية السياسية التافهة أن يتخذ موقفاً سلبياً كلياً وأن يستمر فيه. ومثل ذلك الموقف لابدّ من أن يرتطم مع معظم الأمنيات الحقيقية للعمال المنظّمين، وإذا استمر ذلك الموقف لأي مدة من الزمن، فإنه سينقص الأتباع فلا يبقى إلاّ مجموعة صغيرة من النسّاك السياسيين. وبالنظر إلى تأثير تعليم ماركس، حتى عام 1914، على الحزب الألماني العظيم وعلى مجموعات عديدة أصغر، فإنه لمثير أن نرى كيف عالج هذه الصعوبة.

وبقدر ما شعر بأنه يمكنه أن يفعل ذلك، فقد اتّخذ الموقف الوحيد الذي لا يمكن التجريح به من الوجهة المنطقية.

ويجب على الاشتراكيين أن يرفضوا المساهمة في التحسينات الزائفة التي حاول بها البورجوازيون خداع البروليتاريين. ومثل هذا الإسهام ـ الذي دعي مؤخراً المذهب الإصلاحي ـ يشكل زلّةً في الإيمان، وخيانة للأهداف الحقيقية، ومحاولة ماكرة لترقيع ما يجب تدميره. وتلاميذ، مثل بيبل (Bebel)، ممن حجّوا إلى المزار المقدّس بعد أن ضلوا عن الطريق القويم، نالوا تقديراً جميلاً. وصحيح أن ماركس وإنجلز في زمن حزبهما الشيوعي في عام 1847 فكّرا بالتعاون مع المجموعات البورجوازية اليسارية، وفي **البيان الشيوعي**، أيضاً

إدراك بضرورة التسويات والتحالفات الظرفية، كما أجاز بأن تختلف التكتيكات بحسب ظروف الزمان والمكان. وهناك الكثير مما تتضمنه القاعدة المفروضة على المؤمنين بأن يستغلوا كل الخصومات المتضادة بين الطبقات البورجوازية للأقطار المختلفة، وبين المجموعات البورجوازية داخل كل قطر ـ ويندر أن يحصل هذا من دون مقدار من التعاون مع بعضها. غير أن كل ذلك معناه تعديل المبدأ بغية جعله أكثر فعاليةً. وفي كل حالة، يجب التدقيق وبقساوة بكل استثناء، والمفروض أن يكون ضدها، ودائماً. وعلاوةً على ذلك، كان الذي تُصوِّرَ هو التعاون في حالات طوارئ محدّدة، وأفضلها الثورات، وليس زيادة التحالف الدائم الذي يشمل تفاهمات حول المجرى العادي للحياة السياسية مما يمكن أن يهدِّد نقاء العقيدة.

أما كيف كان على الماركسيين أن يتصرفوا عندما يواجهون بسياسة خاصة للعدو البورجوازي تنفع البروليتاريين بصورة واضحة، فيمكننا استدلاله من المثل الذي ضربه المعلم نفسه في حالة مهمة. وقد كانت التجارة الحرّة أحد البنود الرئيسة في برنامج الليبرالية الإنجليزية. وكان ماركس آنذاك، اقتصادياً متطرفاً لدرجة لم ير النعمة التي منحتها تلك التجارة في تلك الظروف، للطبقة العاملة، فيمكن التقليل من أهمية تلك النعمة، كما يمكن صبّ اللعنة على دوافع البورجوازيين من دعاة التجارة الحرّة. غير أن ذلك لا يحلّ المسألة، إذ كان على الاشتراكيين أن يدعموا التجارة الحرّة، وبخاصة تجارة المواد الغذائية. بل، كان عليهم أن يفعلوا ذلك، لكن ليس لأن الخبز الرخيص كان نعمةً ـ آهٍ، لا! ـ وإنما لأن التجارة الحرّة تسرِّع خُطى التطوّر الاجتماعي، وبالتالي تقدّم الثورة الاجتماعية. والعمل التكتيكي البارع كان مما يبعث على الإعجاب. وعلاوةً على ذلك، فإن الحجّة صادقة وتسمح بالتطبيق في حالات عديدة كبيرة. ولا يقول الوحي شيئاً عما يجب على الاشتراكيين القيام به في ما يتعلق بالسياسات،

التي، وهي تفيد البروليتاريين، لا تعزّز التطوّر الرأسمالي أو، وهي تعزّز التطور الرأسمالي، لا تفيد البروليتاريين في شيء، مباشرة ـ مثل أكثر تدابير التحسين الاجتماعي، والتأمين الاجتماعي، وما شابه. غير أنه، إذا كان على المعسكر البورجوازي أن يتصدّع إزاء هذه المسائل، فإن الطريق يظل واضحاً بفضل المبدأ السلوكي الذي يقضي الاستفادة من النزاعات الرأسمالية. ويمكن لماركس، أيضاً ومن هذه الزاوية، أن يتعامل مع إصلاحات ترعاها، مقابل البورجوازيين، عناصر فوق ـ بورجوازية مثل أرستقراطية الأرض والطبقة العليا الأرستقراطية الحاكمة، بالرغم من عدم وجود محلّ لهذه الظاهرة، في مخطّطه.

والمسألة **الثانية** ليست أقل شائكيّةً. لا حزب يمكنه أن يعيش من دون برنامج يعلن عن وعد بمنافع مباشرة. غير أن المنطق الدقيق يفيدنا بأن الماركسية لا تملك مثل هذا البرنامج لتقدمه. وكل عمل إيجابي يحصل أو يمكن القيام به في جوّ الرأسمالية الفاسد هو ملوّث بدليل **الواقع ذاته**.

والواقع أن ماركس وإنجلز كانا يقلقان من ذلك، هما قلّما شجعا البرامج التي تشتمل على خطة بنّاءة في داخل النظام الرأسمالي والتي لها نكهة البورجوازية الراديكالية. وعلى كل حال، نجدهما عندما واجها المسألة في عام 1847 قطعاً وبحزم عقدة غورديوس(*) (The Gordian Knot). وبصورة غير منطقية يعدِّد **البيان الشيوعي** أهدافاً مباشرة للحظة الاشتراكية، وهو يصفُ، وبكل بساطة البارجة الاشتراكية بمحاذاة الباخرة الليبرالية.

(*) هي عقدة قوية صنعها ملك أسطوري اسمه غورديوس في بلاد اليونان القديمة ولا يحلها إلاّ من يحكم آسيا. وكان الحظ للإسكندر الكبير الذي قطعها بحد سيفه. أما مجازياً فهي تفيد المعضلة العويصة.

إن التعليم، والانتخابات العامة، ومنع تشغيل الصغار، وضريبة دخل تصاعدية، وتأميم الأرض، والعمل المصرفي والنقل، وتوسيع مشاريع الدولة، واستصلاح الأراضي القفر، **وخدمة صناعية إلزامية من الجميع**، ونشر المراكز الصناعية في البلاد، كل هذه الأمور تحدِّد، وبوضوح، المقدار (في ذلك الزمن) الذي أجاز ماركس وإنجلز لنفسيهما ليكونا انتهازيين، بالرغم من أنهما ينكران هذا الحق للاشتراكيين الآخرين. والمفاجئ المثير في هذا البرنامج هو غياب أي بند رئيسي نعرف أنه بند اشتراكي نموذجيٌّ أو حصريٌّ، إذا صادفناه في محيط آخر، وكل واحد مما ذكرنا يمكن أن يظهر في برنامج لا اشتراكي - وحتى تأميم الأرض دافع عنه كتّاب بورجوازيون، استناداً إلى أسس خاصة - ومعظم تلك الأشياء مأخوذ من الوعاء الراديكالي. وطبعاً، كان ذلك الشيء الوحيد المعقول الذي يمكن القيام به. وهذا لم يغيّر في الأمر شيئاً لأنه كان مجرّد تغيير قصد منه أن لا يخدم أي هدف آخر سوى تغطية ضعف عملي مُربك. ولو أن ماركس كان مهتماً بتلك المواد لذاتها، لما كان أمامه من بديل إلاّ الاندماج مع الجناح الراديكالي للّيبرالية البورجوازية. والذي حصل، لم يكن يعني له سوى القليل وهو لم يشعر بوجوب التضحية لأجلها، ولو أن الراديكاليين البورجوازيين حملوها كلها، لبدا الأمر لماركس مفاجأةً غير مرغوب بها.

4 - المبادئ ذاتها، والتكتيكات نفسها ومعطيات سياسية مماثلة أنتجت الخطاب الافتتاحي التدشيني لرابطة العمال من جميع الأمم «الأممية الأولى» في عام 1864. وقد عنى تأسيس هذه الرابطة، فعلياً، خطوة عظيمة تعدَّت (Arbeiterbil dungsverein) في عام 1847 أو الجماعة الأممية في العام ذاته. ولم تكن الرابطة منظمة أحزاب اشتراكية - بالرغم من أن الحزبين الألمانيين شاركا، وأن (Allgemeiner Deutscher Arbeiterverein) اللاسالي (Lassalean)

تخلّى ـ كما لم تكن منظمة ذات أهمية للبروليتاريين. غير أن مجموعات عمالية من أقطار عديدة ونماذج كثيرة تمثّلت، فعلياً، وحتى نقابات العمال الإنجليزية أظهرت اهتماماً كافياً لوقت، بطريقة غير ملتزمة وبعين تتطلع لفوائد مباشرة ممكنة، وتحالف غير متجانس. وقد برز جورج أودغر (George Odger) بين المؤسسين(5).

غير أن الآراء الكبيرة التي صدرت عن الرابطة وبعض مؤرخيها وتعلقت بدورها في الحركات الثورية، وفي الاضطرابات العمالية الكبرى لذلك الزمان أنتجت القليل. ومع أن تأثيرها كان ضئيلاً، وأنها لم تتمكن من القيادة أو السيطرة إطلاقاً، فإنها، على الأقل، قدّمت لغةً تعبيريةً موحّدةً. وأسست اتصالات كان من الممكن، بفضل نوع من العون قدّمه خصومها البورجوازيون الذين لحماقتهم أيّدوها، أن ترتقي بها في النهاية إلى مركز ذي أهمية حقيقية. وقد جرى كل شيء كما خطط له في البداية، ونجمت بامتياز «الاجتماعات» (Congresses) الأربعة الأولى، مع وقوع حوادث لا اشتراكية معيّنة، مثل التصويت الذي أيّد مبدأ الوراثة، أمكن التغاضي عنها بطريقة ذكية ماهرة من قِبل الأعضاء الأرثوذوكسيين.

غير أن الانتهاكات التي صدرت عن باكونين (1869) وطرده (1872) وجّهت ضربةً لم تتمكن الرابطة من الشفاء منها، لكنها ظلت عاملة، وببطء إلى عام 1874.

وماركس الذي كان واعياً، منذ البداية، للاحتمالات وللأخطار الخفيّة الموجودة في ذلك التجمع الذي شمل مفكرين ذوي أوضاع

(5) حتى أنه عمل رئيساً للمجلس الأممي. وقد عنى ذلك الكثير، لأنه كان أحد المشجعين البارزين لاتحاد نقابات العمال والاندماج فيها، وكان منظماً لمجلس التجارة في لندن ومسؤولاً قائداً في الحلف الإصلاحي المستهدف تحرير عمال المدن ومنحهم حق الاقتراح.

مشكوك بها إلى جانب عمال، قرّر أن يستغل الرابطة أو يتبرأ منها بحسب الظروف. وهي الاحتمالات التي كان يناضل لها وضدّ أخطارها دائماً. وكانت المهمة الأولى الحفاظ على وحدة المنظمة، والثانية إضفاء الموقف الماركسي عليها، وكلا المهمتين يجب تحقيقهما في مواجهة الوقائع، ومنها أن أتباعه الشخصيين كانوا، وبصورة دائمة، أقلّيةً، وكان تأثيره على الأعضاء الآخرين أقل بكثير مما يمكن استدلاله من تكليفه ـ والأحرى أن نقول السماح له ـ بوضع خطاب البرنامج. والنتيجة كانت أن ذلك الخطاب احتوى على تنازلات لآراء غير ماركسية مشابهة لتلك التي صدم ماركس نفسه وجودها في برنامج غوتا (Gotha) للحزب الألماني الاجتماعي الديمقراطي (1875). وهناك ما يدل على وجود مناورات وتسويات حكيمة بعد ذلك ـ من النوع الذي جعل ماركس يصرخ بقنوط شبه فكاهيّ قائلاً: «**لست ماركسياً**» «Je ne suis pas Marxiste».

غير أن معنى التسوية يتوقف على صاحبها، وعلى الروح في إنجازها. فمن لا يهتم إلاّ بالاتجاه يمكنه أن يقبل بالكثير من الانحرافات. والواضح أن ماركس كان واثقاً من نفسه لجهة أنه سيحافظ على اتجاه أمام عينيه، وبصورة دائمة، وأن يعود إليه بعد كل انحراف. غير أن علينا أن نفهم أنه كان يشعر بهواجس ريبة عندما كان يرى آخرين يمارسون اللعبة ذاتها. فهناك أكثر من مجرد أنانيّة في حيله التكتيكية وفي شجبه الحاقد السام لحيل الآخرين.

ولا شك أن تكتيكات ومبدأ ما ظل يعتبر الخطة الكلاسيكية للاشتراكية الأرثوذوكسية، كلاهما معرّضان للنقد. والمثل التكتيكي الذي صنعه ماركس ترك لأتباعه الحرية في تبرير أي مسار عمل أو خلافه، تبريراً عملياً، بواسطة الاستناد إلى حركة من حركات المعلِّم أو قول من أقواله. فشُجِب المبدأ لأنه يشير إلى طريق لا تؤدي إلى

نتيجة. وأكثر ما كان يهمّ هو إدراك أساسه المنطقي، فماركس آمن بالثورة البروليتارية. كما اعتقد أيضاً ـ بالرغم من أن عقيدته ذاتها لابدّ لها من أن تجعله يشك بذلك ـ أن اللحظة الصحيحة لحصولها ليست ببعيدة، تماماً، مثلما اعتقد معظم المسيحيين الأوائل أن يوم القيامة قريب. لذلك نقول، أن طريقته السياسية كانت مبنيةً على خطأ في التشخيص. والمفكّرون الذين مجّدوا فطنته السياسية[6] أخفقوا، وبالكلية، أن يروا مقدار التفكير الرغائبي الذي دخل في أحكامه العملية. غير أنه وقد سلّم بالوقائع الموجودة في أفقه واستدلالاته منها، فإن الطريقة ستتّبع، وكذلك آراؤه في موضوع النتائج المباشرة وفي زمالته المشتركة مع المصلحين البورجوازيين.

وإن تأسيس حزب متجانس مبني على طبقة البروليتاريا المنظمة ومن جميع البلدان تزحف في اتجاه الهدف من دون أن تخسر إيمانها الثوري وتخسر جهدها، كان، ومن ذلك المنظور، المهمّة ذات الأهمية العظمى، وبالمقارنة بها كل شيء آخر يكون باطلاً.

---

(6) انظر على سبيل المثال: Benedetto Croce, *Materialismo Storico ed Economia Marxista*, Translation by C. M. Meredith ([n. p.]: [n. pb.], 1914).

الفصل السادس والعشرون

من 1875 إلى 1914

1 ـ التطوّرات الإنجليزية والروح الفابيّة

ثمة مغزى رمزي ما في هذين التاريخين. فقد شهد العام 1875 ولادة أول حزب اشتراكي محض، وكان له من القوة ما يكفي لحسبانه أحد العوامل في السياسة. وقد تمَّ هذا الحدث الخطير عبر اندماج مجموعتين ألمانيتين (مجموعة لاسال (Lasalle) ومجموعة أخرى أسسها بيبل (Bebel) ولايبنخت (Liebknecht) في عام 1896) في حزب واحد هو الحزب الاجتماعي الديمقراطي، الذي، بالرغم من أنه، وفي ذلك الزمن (زمن برنامج غوتا) قبل بتنازلات مهمة لصالح عقيدة لاسال[1]، فإنه تقبل الماركسية، في نهاية المطاف (برنامج إرفورت (Erfurt Program)، 1891) عندما واجه، مثل كل الأحزاب الاشتراكية، أزمة مصيره[2]. وقبل أن نعلّق على التطور

(1) كان العلاج الرئيسي عند لاسال متمثلاً في تنظيم العمال في تعاونيات منتجين مدعومة من الدولة التي عليها أن تنافس الصناعة الخاصة، وأخيراً، تزيلها. ومن الواضح أن هذا يحمل نكهات الطوباوية، لذا، لا يصعب فهم بغض ماركس له.

(2) وزمانئذٍ شغل 110 من أصل 397 في المجلس التشريعي الألماني (Reichstag) لعجز =

المذهل الذي وضع حزباً ماركسياً، ومن دون أيّ تسوية تشمل تضحيةً بالمبدأ، في مرأى القيادة البرلمانية، سوف نلقي نظرة على مجرى الأحداث في أقطار أخرى، وأولاً، على الاشتراكية الإنجليزية في تلك الفترة الزمنية التي تقدم، وعلى السطح، مقابلاً مثيراً، وتنويرياً، له.

أما تحت السطح، فكانت هناك عمليات اجتماعية متماثلة جوهرياً، وكأجزاء منها، كانت هناك حركات عمالية متشابهة. وشرح الفروق بين الحالتين الإنجليزية والألمانية لجهة الأسلوب، والأيديولوجيا والتكتيكات، سهل. فمنذ تفكك نقابة العمال القومية الموحَّدة العظمى الأونية (Owenite) في عام 1834، أو منذ انحسار التشارتية، توقفت حركة العمال البريطانية عن إحداث أيّ عداوة مصممة. واعتنق بعض أهدافها الاقتصادية الليبراليون وآخرون من حزب المحافظين[3]. وصدرت مراسيم نقابة العمال لعام 1871، وعام 1875، على سبيل المثال، من غير أن يحدث أي شيء يمكن أن يلسع العمال ويدفعهم إلى القتال.

وعلاوةً على ذلك، نذكر أن معركة تحرير العمال وحقهم في الاقتراح خاضتها مجموعات غير اشتراكية، ولم تفعل الجماهير أكثر من التهليل والصراخ. وفي كل هذا برزت الصفة العليا للقاعدة الجماهيرية للعمال الإنجليز بروزاً جيداً. وكذلك برزت الصفة العليا للمجتمع السياسي الإنجليزي، فبعد أن برهنت عن قدرتها على

= المجموعات البورجوازية عن تنظيم أحزابٍ متجانسة كبيرة، وهذا يعني أكثر مما يوحي الرقم بحدّ ذاته.

(3) إن ظهور موقف مؤيد للعمال في المعسكر المحافظ مثير، بصورة خاصة، ويمكن أن نذكر في سبيل التوضيح، المجموعة التي قادها اللورد آشلي (Lord Ashley) من جهةٍ، ومن جهة أخرى، نذكر مجموعة إنجلترا الشاب (Young England Group) (ديمقراطية دزرائيلي الطورية (Disraeli Tory Democracy).

تجنب مثيل للثورة الفرنسية، وإزالة الأخطار المهدِّدة من ندرة الخبز، استمرت في معرفة كيف تتدبر الأوضاع الاجتماعية ذات الصعوبات المتزايدة وكيف تتنازل بكياسة ـ انظر مرسوم النزاعات التجارية لعام 1906[4]. وكانت النتيجة أن البروليتاريا الإنجليزية تأخرت في أن تصير ذات «وعي طبقي»، أو في الوصول إلى التحوّل التي مكّنت كير هاردي (Keir Hardie) من تنظيم حزب العمال المستقل (The Indepentdent Labour Party) (1893). غير أن ظهور النقابية الجديدة[5] (New

(4) ويصعب، في الوقت الحاضر، إدراك مقدار الصدمة التي لابدّ أن يكون قد أحدثها ذلك التدبير للناس الذين مازالوا يعتقدون بدولةٍ وبنظام قانوني متمركز في مؤسسة الملكية الخاصة. لأن التخفيف من صرامة قانون المؤامرة بالنسبة إلى منع العمال، في حالة الإضراب عن العمل، من الدخول إلى مؤسساتهم، بطريقة سلمية - وهو الذي يعادل، من الوجهة العملية شرعنة العمل النقابي الذي يتضمن التهديد بالقوة - ولأن إعفاء أموال النقابات من التعرض لمسؤولية قانونية عند وقوع أعمال تسبب ضرراً لأشخاص أو لممتلكاتهم - وهو الذي يعادل التشريع المفيد بأن النقابات لا تخطئ - لذلك كله نقول إن هذا التدبير هو، وفي الواقع، تسليم نقابات العمال جزءاً من سلطة الدولة ومنحهم مركزاً ذا امتيازٍ عجز تمديد الإعفاءات الضريبة الرسمي، الذي كان لنقابات الموظفين عن محاكاته. ومع ذلك، فإن مشروع القانون كان نتيجة لتقرير اللجنة الملكية التي أنشئت في عام 1903 عندما كان حزب المحافظين في السلطة. وقبله، وبراحةٍ، القائد المحافظ بلفور (Balfour) في خطابه عند القراءة الثالثة من غير أن يظهر أي انزعاج. ولا شك أن الوضع السياسي في عام 1906 يوضح ذلك الموقف بشكل كبير. غير أن ذلك لا يبطل رأي.

(5) عنت النقابية الجديدة ظاهرة انتشار المنظمات المنظَّمة والمستقرة، التي كانت إلى منتصف التسعينيات، محصورة، وبصورة جوهرية، بالحرف ذات المهارات والتي طوّرت مواقف ذات مفخرة مهنية واحترام بورجوازي عند الشرائح غير الماهرة تحتها (وكان بعض قادة الثمانينيات، مثل كروفورد (Crawford) يؤكد، دائماً على الفجوة التي فصلت الناس المحترمين في نقابات العمال عن الجمهور البروليتاري). ولم تكن تلك الشرائح واثقةً من قوتها في مجال الصفقات، لذا، كانت سهلة الانقياد للدعاية الاشتراكية، وللحجة المفيدة بأن الإضرابات وحدها أسلحة غير آمنة، وأن عليها أن تلتحق بالعمل السياسي. وهكذا نجد أن هناك صلةً مهمة بين الانتشار النازل للنقابية وتغير موقف نقابات العمال من النشاط السياسي من جهة، ومن الاشتراكية من جهة أخرى. وعندئذٍ بدأت اجتماعات نقابات العمال تصدر قرارات اشتراكية - ونعني بعد الإضراب الكبير في أرصفة السفن في عام 1889.

(Unionism كان بمثابة إعلان ترحيبي بالواقع الذي لم يكن مختلفاً اختلافاً جوهرياً عن الواقع الألماني، باستثناء الأشكال اللفظية.

إن طبيعة ومقدار مثل ذلك الفرق الذي كان يتجلّى بأوضح صورة، إذا ألقينا نظرة، للحظةٍ، على المجموعة التي كانت أهدافها وطرقها تعبر عنه أكمل تعبير، نعني المجتمع الفابي. وسيبتسم الماركسيون ابتسامة ازدراء ساخرين بما يبدو لهم مبالغة فاقعة بأهمية مجموعة صغيرة من المفكرين لم ترغب في أن تكون أي شيء آخر. والواقع هو أن الفابيين في إنجلترا أو المواقف التي جسَّدوها، كانت مهمة كما كانت أهمية الماركسيين في ألمانيا.

ظهر الفابيون أول ما ظهروا في عام 1883، وظلوا في فترتنا الزمنية كلها مجموعة صغيرة من المفكرين البورجوازيين[6].

وقد انهمروا كالبَرَد ابتداءً من بنثام ومِلْ وتابعوا تعاليمهم. وقد دغدغت أفكارهم الآمال الواسعة ذاتها لخير الإنسانية التي كانت عند الراديكاليين من الفلاسفة قبلهم. وقد مضوا إلى العمل لإعادة البناء العقلي والتحسين بروح المذهب التقدمي العملي ذاتها.

وكانوا دقيقين في مسألة الوقائع وبعضهم تجشّم كل عناءٍ لجمعها عن طريق البحث الواسع ونقد الحجج والمقاييس. غير أنهم لم يكونوا نقديين للأسس الثقافية والاقتصادية لأهدافهم. فقد سلّموا بها.

وهذه طريقة أخرى للقول، إنهم، مثل الإنجليز الصالحين،

---

(6) هذه المجموعة التي لم يزد عدد أفرادها عن أن يتراوح ما بين 3000 إلى 4000 عضو، كانت، في الواقع أصغر من ذلك، أي مما يدل عليه عدد أعضائها. لأن نواتها العاملة لم تزد عن 10 إلى 20 في المائة منها. وكانت هذه النواة بورجوازية الخلفية والتقاليد، وفي ناحيةٍ أخرى، أيضاً، وهي: كَوْن معظم أعضائها ذوي استقلال اقتصادي، على الأقل، بالمعنى الذي يفيد بأنهم كانوا يملكون القدرة الكافية على العيش.

كانوا مسلّمين بأنفسهم. ولم يقدروا أن يروا الفرق بين حيّ الفقراء ومجلس اللوردات. أمّا لماذا كان هذان الشيئان، وبوضوح، «شيئين سيّئين»، فذلك ما يعرفه الإدراك العام العادي، أليس كذلك؟ والمساواة الاقتصادية الأوسع، أو الحكم الذاتي في الهند، أو نقابات العمال، أو التجارة الحرّة لا يقل وضوحاً كونها «أشياء جيدة»، فمن يقدر أن يشك بذلك؟ فكل ما هو مطلوب هو التفكير بكيفية الخلاص من الأشياء السيئة وكيفية تأمين الأشياء الجيدة، وكل ما عدا ذلك إنْ هو إلا لغوٌ مزعجٌ لا طائل فيه. وفي ذلك تجلّى التكريس الأحاديّ التفكير بالخدمة العامة كما تجلّى عدم التسامح بالآراء الأخرى المتعلقة بالقيم الفردية والقومية ـ وهو، بطريقته، كان مثل الذي كان عند الماركسيين ـ وتجلّى أيضاً، عنصر من الحنق البورجوازي ضد كل ما هو أرستقراطي بما في ذلك الجمال.

لم يكن، في البداية، شيء خلف الفابيين. فقد انطلقوا لإقناع من يستمع إليهم. فحاضروا في الطبقة العاملة وفي الجماهير البورجوازية. وألفوا ونشروا كتيّبات بمقدرةٍ وبصورة واسعة. وأوصوا بسياسات، وخطط ومشاريع قوانين أو حاربوا أخرى. وكانت وسيلتهم الأهم في اتصالاتهم المباشرة بـ «بالمفاتيح»(*) أو بالأفراد الموجودين في محيط القادة السياسيين، والصناعيين، وقادة العمال. فبلادهم وموقعهم الاجتماعي والسياسي في بلادهم قدم لهم فرصةً فريدةً لبناء مثل تلك الاتصالات، واستغلالها.

لا يقبل المجتمع السياسي الإنجليزي، دائماً، نصيحة من هو خارجه، لكنه أكثر من أي مجتمع آخر، هو مستعد للإصغاء إليها. وبعض الفابيين لم يكونوا من الخارج. ونفر قليل منهم استفاد من

(*) المقصود بالمفاتيح (Keymen) الأشخاص الرئيسيين النافذين في مكان أو مجال.

علاقاتٍ تشكَّلت في نقابات طلاب جامعة أكسفورد (Oxford) وجامعة كامبردج (Cambridge) وفي صالاتها العامة. فلم يكونوا يعيشون، من الوجهة الأخلاقية، على سطح كوكبٍ آخر. ومعظمهم لم يكن معادياً كاملاً للنظام القائم. وكلهم أكدّوا الرغبة في التعاون أكثر من العداوة. ولم يوجدوا لتأسيس حزبٍ وكرهوا كرهاً عظيماً لغة الحرب الطبقية والثورة. وعندما يكون ممكناً، كانوا يفضلون أن يكونوا نافعين على أن يكونوا مزعجين. وكان لديهم ما يقدمونه لعضو البرلمان أو المسؤول التنفيذي الذي كان، في الأغلب، مرحّباً بالآراء التي تتعلق بما يجب عمله وكيفية عمله.

يتمكن عضو مجلس الوزراء الحديث، وبصورة عامة، من أن يجد داخل جدران وزارته معظم المعلومات والمقترحات التي يحتاجها. وبخاصة نقول، إنه لا يعاني، إطلاقاً، من افتقارٍ إلى الإحصائيات. ولم يكن الحال كذلك في الثمانينيات والتسعينيات. وباستثناء حالات نادرة، كانت معرفة موظفي الخدمة العامة، ومن جميع الرتب، محصورة في العمل اليومي الروتيني، والنزر القليل من سواه. أما خارج خطوط السياسات القائمة، فقد كان البرلمانيّ في وظيفته. وأكثر منه البرلماني خارج الوظيفة يعانيان من فقرٍ في الوقائع والأفكار، وبخاصة، في ميدان المسائل الاجتماعية «الجديدة». فالمجموعة التي تحوز عليها في مخزونها، والتي هي مستعدة دائماً، للخدمة بتقديمها مرتبةً وجاهزةً لتستفيد منها وزارة الخزانة أو أيّ وزارة سيكون لها، وبلا ريب، فرصة الدخول، وبخاصة من الباب الخلفي. وقد قبلت الخدمة العامة ذلك وليس ذلك وحده فقط: فلأنها كانت متعاطفةً، وبمقدارٍ كبير، مع الأهداف المباشرة للفابيين، على الأقل، فقد سمحت لنفسها أن تتعلّم منها. وقبل الفابيون، بدورهم، ذلك الدور، دور الخدمة العامة غير الرسمية. فقد أحبّوا

الخدمة من وراء الستار. فالعمل عبر البيروقراطية التي ازداد نموّ عدد موظفيها وازدادت قوتها، وهو النمو الذي تنبّأوا به ووافقوا عليه الذي لاءم وبشكل جيد جداً المخطط العام لاشتراكية الدولة الديمقراطية الذي أرادوه. غير أن السؤال هو ـ وهذا ما كان يمكن أن يطرحه ماركس ومجموعة الماركسيين الإنجليز القليلة العدد [مثل اتحاد هندمان الديمقراطي (Hyndman's Democratic Federation) المولود في عام 1881] ـ هل يساوي ذلك النوع من الإنجاز أي شيء غير كونه معادلاً لمؤامرة من قبل المنافحين السياسيين عن المصالح البورجوازية؟ فكيف تدعى اشتراكية.

وإذا كانت كذلك، أليست طبعة أخرى من الاشتراكية الطوباوية (بالمعنى الماركسي المحدَّد أعلاه)؟ فمن السهل أن نتصوّر كم كان الفابيّون والماركسيون مشمئزين في ما بينهم، وكم احتقر كل فريق منهما، ومن القلب، أوهام الفريق الآخر، بالرغم من أن عادة الفابيين أن يتجنّبوا مناقشات المبادئ الأساسية والتكتيكات التي كانت تروق للماركسيين وتبهجهم، وكان موقفهم منها موقف التعاطف والرعاية. ومع ذلك، لا توجد صعوبة، عند المراقب المستقل، في الإجابة عن هذه الأسئلة.

لم يكن المسعى الاشتراكي من النوع الفابي ليساوي أي شيء في أي وقتٍ آخر. غير أنه عانى كثيراً خلال العقود الثلاثة التي سبقت عام 1914، لأن الأشياء والنفوس كانت جاهزةً لذلك النوع من الرسائل وليس لنوع راديكالي. فكل ما كانت الحاجة إليه هو صياغة وتنظيم الرأي الموجود بغية تحويل الإمكانيات إلى خطة مترابطة واضحة. وقد وفَّر الفابيّون تلك «الصياغة المنظمَّة» على أفضل وجه. لقد كانوا إصلاحيين وروح زمانهم جعلتهم اشتراكيين. فكانوا اشتراكيين أصليين لأنهم رموا إلى المساعدة في البناء الأساسي

للمجتمع، والذي هو، في الأخير، جعل العناية الاقتصادية شأناً عاماً. وكانوا اشتراكيين متطوعين، لذا، كان من الممكن، وفي أي مرحلة مبكرة، أن ينطبق عليهم التصوّر الماركسي للطوباويين. غير أن الذي كان هو أن محصولهم كان ينتظرهم، فلا تتلاءم الأفكار المتضمَّنة في ذلك التصور مع حالتهم. فمن منظورهم رأوا أن إيقاظ الطريدة البورجوازية لتعي الخطر بالحديث عن الثورات والحروب الطبقية، لا يقل عن الجنون. فما أرادوا تجنّبه، وعلى وجه الدقة، هو إيقاظ الوعي الطبقي، وفي البداية، على الأقل، لأن ذلك، سيجعل من المستحيل أن يحصل انتشار سلمي وفعّال لمبادئهم في المؤسسات السياسية والإدارية التنفيذية للمجتمع البورجوازي. وعندما تنضج الأمور نضجاً كافياً فهم لن يترددوا في المساعدة في وجود حزب العمال المستقل، وفي التعاون مع (وعلى) أساس اللجنة التمثيلية للعمال لعام 1900، ولإطلاق نقابات العمال في حياتها السياسية، ولتشكيل مسار الحزب التقدمي في مجلس مقاطعة لندن، وللتبشير بالاشتراكية البلدية (Municipal) ومن ثَمَّ الاشتراكية العامة ـ وبفضائل النظام السوفياتي، في نهاية المطاف.

لا شك بوجود جانب آخر لكل ذلك، يسهل فيه التعليق المعادي. وفي الأخير، إذ لم يصدروا إعلان حرب مدوٍّ **وأكثر ماركسيّةً** (More Marxiano)، ولم يخبروا الطريدة، وبالضبط، ما سيفعلون بها، فإنهم، أيضاً، لم يتعهدوا ويباشروا بحمايتها. وهناك نقد آخر يمكن أن يوجَّه ضد الفابيين من وجهة النظر المضادّة، نعني، طرائق عملهم تساير خطر الوقوع والانحصار في الدفاعات البعيدة للنظام الرأسمالي، وأن ذلك لن يؤدي، إطلاقاً، إلى المعركة الكبرى الضارية الفاصلة فهم أخفقوا في حساب موقفهم الغريب. ويمكن الإجابة، نيابةً عنهم، بالقول، إذا **فرضنا المستحيل** (par l'impossible) أن هجومهم على النظام الرأسمالي نجح في إصلاحه

كفاية من غير القضاء عليه، فلماذا لا يكون ذلك إلاّ موضوع تهنئة. وبالنسبة إلى المعركة الضاربة الفاصلة، يجيبون نقّادهم الثوريين، مقدَّماً، عن طريق تبنّي، وبسعادة عظيمة فريدة، اسم الجنرال الروماني الذي قال، وبكل احتراسٍ، أنه أنجز أكثر من أيٍّ من أسلافه المتهوِّرين لطرد هنيبعل (Hannibal) من إيطاليا.

وهكذا نقول، إنه، بالرغم من أنه يمكن أن يقال، ويكون القول محقاً، إن العقيدة الفابيّة هي مضادّة للماركسية، في مسألة الحرب الطبقية كما في سواها، كذلك يمكن أيضاً أن يقال، إن الفابيين كانوا، وبمعنى من المعاني، ماركسيين أفضل مما كان ماركس نفسه. فالتركيز على المسائل التي تدخل في نطاق السياسة العملية، والتحرّك التدريجي صعوداً مع تطوّر الأمور الاجتماعية، وترك الهدف الأخير يهتم بنفسه، كل ذلك متفق مع عقيدة ماركس الأساسية أكثر من الأيديولوجيا الثورية التي، هو ذاته، قد وضعها فيها. فعدم الشك بوقوع كارثةٍ وشيكة للرأسمالية، والإدراك أن التحول إلى الاشتراكية هو عملية بطيئة تميل إلى تحويل مواقف جميع طبقات المجتمع، كل ذلك ينطق عن تفوّق حتى في العقيدة الأساسية.

2 ـ السويد من جهة وروسيا من جهة أخرى

لكل قطر اشتراكيته الخاصة. غير أن الأمور لا تختلف في أقطار القارة الأوروبية كثيراً عن النموذج الإنجليزي، نعني الأقطار التي كانت مساهماتها في رأسمال القيم الثقافية للإنسانية لا تتناسب، وبصورةٍ ملفتةٍ مع أحجامها ـ ونعني أقطار الأراضي المنخفضة والأقطار الاسكندنافية بصورة خاصة. فلنأخذ السويد، على سبيل المثال. ففن السويد، وعلمه، وسياسته، ومؤسساته الاجتماعية، وغير

ذلك كثير، مثل اشتراكيته واشتراكيّيه لا يدينون بامتيازهم لأي سماتٍ خاصة بمبدأ أو قصدٍ، وإنما للمادة الاجتماعية التي تتألف منها الأمة السويدية وإلى بنيتها الاجتماعية المتوازنة توازناً جيداً واستثنائياً. وذلك هو سبب استحالة محاولة الأمم الأخرى أن تنسخ الأمثلة السويدية. والطريقة الوحيدة الفعّالة لفعل ذلك هي استيراد السويديين وتسليمهم الأمور.

ونحن لن نجد صعوبة في فهم الصفتين البارزتين لاشتراكية السويديين باعتبارهم الشعب الذي نعرف وجوده ونعرف بنيته الاجتماعية. فالحزب الاشتراكي، الذي كان يقود البلاد دائماً، تقريباً، بكفاءةٍ ووجدانيةٍ، نما ببطءٍ استجابةً لعملية اجتماعية عادية جداً، من غير أي محاولة لسبق التطوّر العادي. والمخاصمة من أجل الخصام. لذا، لم يولِّد صعوده إلى السلطة السياسية أيّ اضطرابات عنيفة. فقد وصلت السلطة، وبصورة طبيعية، إلى قادته الذين استطاعوا أن يتفقوا مع قادة الأحزاب الأخرى على بنود المساواة وحصل ذلك على أساسٍ مشترك واسع: فمع أن المجموعة الشيوعية تطوّرت، فإن الفروقات، وإلى يومنا، في السياسة القائمة تختصر في مسائل مثل وجوب صرف ملايين من عملة الكرونر (Kroner)، قليلة أو كثيرة، على هدف اجتماعي ما مقبول من الجميع. والنزاع داخل الحزب بين المفكرين والعمال لا يظهر إلا تحت الميكروسكوب لضآلته، وسبب ذلك عائد إلى مستوى الفريقين إذ لا وجود لفجوة ثقافية واسعة بينهما، ولأن الكيان الاجتماعي السويدي المنتج عدداً من المفكرين العاطلين عن العمل هو أقل، نسبياً، مما تنتج الكيانات الاجتماعية الأخرى، فإن عدد المفكرين الساخطين والمغضوب عليهم ليس كبيراً كما هو في أقطار أخرى. ويوصف هذا، أحياناً بأنه «سيطرة ضعيفة» من قِبَل نقابات العمال على الحركة الاشتراكية عموماً وعلى الحزب

خصوصاً. والأمر يبدو كذلك للمراقبين المنغمسين في لغة الراديكالية القائمة.

غير أن هذا التشخيص يخفق كلياً في اعتبار أن البيئة الاجتماعية العرقية أنتجت العمال والمفكرين. والتي تحول دون تمجيدهما لاشتراكيتهما ورفعها إلى مرتبة الدين. ومع أن هناك فسحة يمكن إيجادها في تعليم ماركس تتسع لمثل هذه النماذج، فليس من المتوقع من الماركسي العادي أن يستحسن حزباً اشتراكياً من النوع السويدي، أو يقبل أنه يجسِّد حالةً أصليةً من حالات المسعى الاشتراكي. والاشتراكيون السويديون، بدورهم، ملوَّنون تلويناً خفيفاً بالماركسية، بالرغم من أنهم، وباستمرار، يستخدمون لغةً متطابقةً مع ما كان يعتبر من آداب السلوك الاشتراكي، وبخاصة في علاقاتهم الدولية مع مجموعات اشتراكية أخرى.

وفي الكفة الأخرى للميزان، في روسيا نجد اشتراكية ماركسية بحت، ولذا فهي تتمتع بذلك الامتياز بصورة كاملة، لكن لا يسهل فهمها بالانطلاق من بيئتها. فقد كانت روسيا القيصرية بلاداً زراعيةً ذات طبيعة غالبة سابقة للرأسمالية. وكانت البروليتاريا الصناعية في متناول الاشتراكي المحترف لا تشكل سوى جزء صغير من المجموع الكلّي للسكان الذي كان حوالي 150 مليوناً[7]. والبورجوازية التجارية والصناعية التي كانت فقيرة العدد، لم تكن فعّالة أكثر من سواها، بالرغم من أن رعاية الحكومة للتطوّر الرأسمالي كان يزداد زخماً وبسرعة. وكان في وسط هذه البنية مفكرون كانت أفكارهم غريبة عن المكان كما هي الملابس الباريسية غريبة عن نساء المجتمع الروسي.

ورأى عدد من المفكرين أن شكل الحكم الذي كان سائداً،

---

(7) في عام 1905 كان عدد الموظفين في المعامل حوالي مليون ونصف.

زمانئذٍ، ـ وهو يتألف من ملك مطلق (حكم فردي) على رأس بيروقراطية ضخمة ومتحالف مع أرستقراطية الأرض والكنيسة ـ كان شكلاً بغيضاً. وقد قَبِل الرأي العام في جميع أرجاء العالم قراءتهم للتاريخ. وحتى الكتّاب الذين كانوا من أشد أعداء النظام الذي تلا نظام القياصرة سارعوا متفقين على التأكيد لقرائهم أنهم أرعبوا بوحشية القيصرية. وهكذا، فإن الحقيقة البسيطة ضاعت، كلياً، في متاهةٍ من العبارات الخاصة. أما الواقع فهو أن ذلك الشكل من الحكم لم يكن ملائماً للنمط الاجتماعي الذي أنتجه أقل من ملاءمة الملكية البريطانية في إنجلترا والجمهورية الديمقراطية في الولايات المتحدة لمجتمعيهما. فإن أداء البيروقراطية، وبعد اعتبار الأحوال التي عملت فيها، كان أعلى وبكثير مما اعتقد العالم، فإصلاحاتها الاجتماعية، الزراعية منها وغيرها، وخطواتها المتأنّية في اتجاه نمطٍ من الدستورية المخفَّفة، كان كل ما يمكن توقعه في تلك الظروف. غير أن الراديكالية المستوردة والمصالح الفئوية للمفكر هما اللذان اصطدما مع روح الأمة، وليست الملكية القيصرية التي كانت، على عكس ما يُقال ذات سيطرة قوية على الأكثرية الواسعة من الطبقات.

وتبع ذلك نتيجتان تبدوان، للوهلة الأولى، متناقضتين بالرغم من عدم وجود أي تلميذ جدّي يدرس التاريخ يعتبرهما كذلك.

فمن جهة واحدة نقول، إن أيّ حركة كبيرة ومفاجئة في الاتجاه المرغوب من قِبَل أولئك المحامين الليبراليين، والأطباء، والأساتذة وموظفي الخدمة المدنية الذين شكلوا حزب الكادِتُ (Kadet Party) (أي حزب الديمقراطيين الدستوريين) كانت مستحيلةً لأنهم كانوا ضعفاء، وليس لأن برنامجهم لم يكن مقبولاً من المَلكيّة. فقبولهم في السلطة كان سيعني قبول عنصرٍ لا يسيطر إلاّ على دعم أقل وليس أكثر في أوساط الجماهير، ويكون على تعاطفٍ أقل لا أكثر مع مشاعرها ومصالحها مما كان يظهر من المجموعات التي

كانت تدير النظام القيصري. فليس هناك من مجالٍ لنظامٍ بورجوازي ناهيك عن نظام اشتراكي.

ولا مماثلة بين الوضع الفرنسي في عام 1789 والوضع الروسي في عام 1905. فالبناء الاجتماعي الذي تقوّض في عام 1789 كان مهجوراً ومن طراز قديم، وكان عائقاً في طريق أي شيء يحيي الأمة، وكان عاجزاً عن التغلّب على المسائل المالية، والاقتصادية والاجتماعية الجارية. مثل هذه الحال لم تكن في روسيا عام 1905. كان هناك خسارة في الاعتبار مردّها الهزيمة التي سبّبتها اليابان، ونتيجة لذلك حصل كره وفوضى. غير أن الدولة أثبتت أنها بمستوى المهمّات التي لم تشمل قمع الفوضى فقط وإنما المسائل المتراكمة. ففي فرنسا كانت النتيجة روبسبيار (Robespierre)، وفي روسيا كانت ستوليبين (Stolypin). ولم يكن ذلك ممكناً لو أن القيصرية فقدت حياتها كما كان حال **النظام القديم** (ancien régime) الفرنسي. وليس هناك من مسوِّغ للقول، إنه لولا التوتّر الذي سبّبته الحرب الأولى للنسيج الاجتماعي، فإن الملكية الروسية كانت ستفشل في تحويل نفسها، بطريقة سلمية وبنجاحٍ، تحت تأثير تطور البلاد الاقتصادي وبالتماشي معه[8].

(8) طبعاً، يطرح هذا التحليل مسائل ذات أهمية عظيمة تتعلق بطبيعة ما اعتدنا على تسميته الضرورة التاريخية من جهة، ودور نوعية القيادة الفردية في العملية التاريخية، من جهة أخرى. وأظن أنه من الصعب الاعتقاد بأن روسيا دفعت إلى الحرب بضرورةٍ لا تقاوم. فالمصالح التي تعرضت للخطر في النزاع حول صربيا (Serbian) لم تكن ذات أهمية حيوية، وهذا أقل ما يقال. والوضع الداخلي في البلاد في عام 1914 لم يكن مما يقتضي فرض خطة عدوان عسكري كحلّ أخير. فالحالة الأولى حركت القوميين، بلا ريب، والحالة الثانية حرضت بعض الرجعيين (وليس كلهم)، وكلا الفريقين عبارة عن عددٍ من الأفراد العاملين لمصالحهم والمجموعات العامة لمصالحها. غير أنه لو وجد قليل من الحكمة العادية والحزم عند =

ومن ناحية أخرى نقول، إن الاستقرار الأساسي للبنية الاجتماعية كان السبب في انسياق المفكرين، الذين لم يكن لديهم أمل في الفوز بالطرق العادية، إلى حالة راديكالية يائسة وإلى مسالك من العنف الجرمي. فتلك الأمور ألّفت نوع راديكاليتهم التي كانت شدّتها متناسبةً تناسباً عكسياً مع إمكانياتها العملية، إنها راديكالية العجز. فالاغتيالات عقيمة ولا تنتج سوى القمع، لكن لم يكن في اليد حيلة أخرى. وبدورها ولّدت وحشيّة طرق القمع انتقاماً، وهكذا تكشّفت المأساة، مأساة الوحشية والجريمة المعزِّزتين إحداهما الأخرى، بصورة لا تتوقف، وكان ذلك كل ما شاهده العالم وشعر به والذي شخّصه، كما لابدّ لنا من أن نتوقّع.

= آخر القياصرة لكان أمكن تجنّب المشاركة في الحرب، بلا ريب، كان ذلك صعباً، لكن لا يمكن أن يُدعى مستحيلاً أن يحصل تفادٍ للكارثة في ما بعد عند تكشف الموقف، وعندما تبخّر كل أملٍ بنجاحٍ عسكري بعد معركة غورليس (Gorlice). وحتى بعد سقوط الملكية لم يكن هناك ما يؤكد، إطلاقاً، أن حكومة كيرنسكي (Kerensky) لم تكن قادرة على إنقاذ الموقف عن طريق توفيرٍ مقتصدٍ لمصادرها ورفض الخضوع لإلحاح الحلفاء (Allies) المزعج بدلاً من الأمر بذلك الهجوم اليائس الأخير. غير أن المجتمع القيصري الذي وجد قبل الثورة البورجوازية، وكذلك المجتمع البورجوازي بعده كانا يراقبان القدر المشؤوم وهما في حالة واضحة من الشلل، ومن الصعب شرحهما. ونقول، الآن، إن وجود عجز جمعي في معكسرٍ وقدرة وطاقة في معكسر آخر لا يمكن نسبتهما إلى الصدفة. غير أن عجز النظام القديم، في هذه الحالة، مردّه إلى أنه لم يكن مكافئاً لوضعٍ ذي فوضى كاملة وأن ذلك الوضع كان من الممكن، وبلا ريبٍ، تجنّبه.

وسيجد القارئ صعوبة في أن يتوقع من أن يكون تحليلي للاشتراكية الروسية وأحوالها البيئية متفقاً مع كتاب تروتسكي: (**تاريخ الثورة الروسية**) (*History of the Russian Revolution*) الترجمة الإنجليزية أنجزها م. إيستمان (M. Eastman) في سنة 1934. وأكثر أهمية هو الحقيقة المفيدة بأن التحليلين لا يختلفان اختلافاً كبيراً فيكونان **متباعدين تباعد القطبين** (*toto Coelo*)، وأن تروتسكي، وبصورة خاصة فكّر بمسألة ما كان يمكن أن يحدث لو أن الحركة الثورية اصطدمت بـ «قيصرٍ مختلف». وصحيح أنه يرفض الاستدلال الواضح من الاعتبارات الخاصة بذلك النظام. غير أنه يقرّ بأن العقيدة الماركسية لا تجبرها على إهمال عنصر الشخصية، بالرغم من أنه لا يبدو بأنه يقبل بأهميتها الكاملة في تشخيص الثورة الروسية.

لم يكن ماركس فتنوياً يقول بالانقلابات المسلحة. وكان يضمر للسلوك الغريب للثوّار الروس، وبخاصة من النمط الباكونيني (Bakunin) كراهيةً متناسبة مع الاحتقار. وعلاوةً على ذلك، لابدّ من أن يكون قد رأى ـ وربما رأى فعلياً ـ أن البنية الاجتماعية والاقتصادية لروسيا أخفقت في تحقيق كل شرط من الشروط التي تعتبرها عقيدته جوهريةً للنجاح، وحتى لظهور نوع الاشتراكية الذي يقول به. وإذا كان ذلك، ومن الوجهة المنطقية، قد منع المفكرين الروس من اعتناق تعاليمه، فسوف نفهم مباشرة، لماذا حصل عكس ذلك، وهو أنه شكّل نجاحاً عظيماً معهم. فقد كانوا ـ بصورة جدّية ـ ثوريين، وكانت أيديهم طليقة. وكان هناك إنجيل ثوري ذو قوة لا تجاري. وكانت عبارة ماركس المتوهِّجة ونبوءته الألفية(*) (Chiliastic Prophecy) ما كانا محتاجين إليه ليخرجوا من الصحراء القاحلة، صحراء **العدميّة** (Nihilism). وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذا المجمَّع من النظرية الاقتصادية، والفلسفة والتاريخ لاءَم الذوق الروسي المثالي. فلا نشغلنَّ فكرنا بأن ذلك الإنجيل لم يكن لينطبق على حالتهم، والواقع أنه لم يعدهم بشيء. فالمؤمن يسمع، دائماً، ما يريد أن يسمع، مهما كان ما يقوله النبيّ فعلياً. وكلما كان الوضع الفعلي أبعد عن حالة النضج التي تصوّرها ماركس، كان المفكرون أكثر استعداداً ـ وليس الاشتراكيون المعلنون من بينهم فقط ـ للنظر إليه طلباً لحلّ مسائلهم.

وهكذا نشأت مجموعة ماركسية في عام 1883، وتطوَّرت

(*) Chialism هي العقيدة الألفية التي يعود أصلها إلى الاعتقاد المسيحي بأن المسيح سيعود بعد ألف عام ليملك العالم. وقد استخدمت هنا، من قبل المؤلف كشبيه قوي للماركسية بتلك العقيدة.

متحولةً إلى الحزب الديمقراطي الاجتماعي في عام 1898. ففي البداية كانت القيادة والعضوية في الحزب، وبصورة رئيسة، من المفكرين، مع أن نجاحاً كافياً حصل للنشاط السري المنظّم «للجماهير» مما مكّن المراقبين المتعاطفين من الكلام عن اندماج المجموعات العمالية تحت القيادة الماركسية. وهذا يشرح ظاهرة غياب الكثير من الصعوبات التي واجهتها المجموعات الماركسية في الأقطار التي وجدت فيها نقابات عمالية قوية. وفي البداية، قبل العمال الذين انتموا إلى المنظمة قيادة المفكرين بكل سهولة في الانقياد، ونادراً ما تظاهروا بشكلٍ يبدون فيه أنهم يقررون بأنفسهم أي شيء. وكان الحاصل أن التطورات في العقيدة وفي العمل كانت تحصل طبقاً للخطوط الماركسية الصارمة، وفي أعلى المستويات.

وبصورة طبيعية، جلب ذلك مباركات الألمان المدافعين عن الإيمان، الذين، وبعد رؤيتهم مثل تلك الفضيلة التلطيفية، شعروا وكان شعورهم واضحاً، بوجوب وجود بعض الاستثناءات للأطروحة الماركسية المفيدة بأن الاشتراكية الجدّية لا تنشأ إلاّ من رأسمالية مكتملة النضوج. فبليخانوف (Plekhanov) الذي هو مؤسس مجموعة عام 1883 والشخصية القائدة في العقدين الأولين والذي إسهاماته المقتدرة والمعرفية في العقيدة الماركسية أحرزت احترافاً عالمياً، قبِل تلك الأطروحة، ولذلك لم يكن بإمكانه أن يأمل بتحقيق مبكر للاشتراكية. وبينما كان يناضل بشجاعةٍ نضالاً جيداً ضد المذهب الإصلاحي وجميع الهرطقات المعاصرة الأخرى التي هدّدت صفاء العقيدة، وبينما كان يدعم الاعتقاد في الهدف والطريقة الثوريين، فإن هذا الماركسي الصادق شعر بهواجس مبكرة لنشوء مجموعة داخل الحزب عاقدة العزم على العمل في المستقبل المباشر، بالرغم من تعاطفه معها ومع قائدها، لينين.

والنزاع المحتوم الذي شقَّ الحزب إلى بلاشفة (Bolsheviks) ومناشفة (Mensheviks) (1903) عنى شيئاً أخطر بكثير من مجرد خلاف حول التكتيكات، كما يوحي اسما المجموعتين. وفي ذلك الزمن، لم يوجد مراقب، مهما كانت خبرته، تمكن من إدراك طبيعة الانشقاق إدراكاً كاملاً. والآن لا بدّ من أن يكون التشخيص واضحاً. فاللغة الماركسية التي احتفظت بها المجموعتان حجبت الواقعة التي مفادها بأن إحداها قد ابتعدت نهائياً عن الماركسية الكلاسيكية.

والواضح هو أن لينين لم يكن لديه أيّ أوهام تتعلق بالوضع الروسي. فقد رأى أن النظام القيصري لا يمكن مهاجمته وبنجاح إلاّ عندما يصير واهناً، وبصورة مؤقتة، عبر هزيمةٍ عسكرية، وأنه خلال الفوضى الناجمة، فإن مجموعةً مصممة وحسنة التنظيم تستطيع بإرهاب وحشي أن تطيح بأي نظامٍ يمكن أن يحلّ محلّه. ولمثل هذا الحدث الذي أدرك احتمال حصولهُ بوضوح أكثر من أي إنسان آخر، كان مصمماً على إعداد الأداة الملائمة. وهو لم يرَ نفعاً من الأيديولوجيا شبه البورجوازية الخاصة بالفلاحين ـ الذين شكلوا في روسيا المشكلة الاجتماعية ذات الصلة ـ كذلك لم يهتم بالنظريات التي تقول بضرورة انتظار العمال حتى يثوروا بمبادرةٍ منهم لتحقيق الثورة العظمى. فما كان يحتاج إليه هو حَرَسٌ جيِّدو التدريب من الأعضاء الثوريين شديدي الولاء، الصمّ الذين لا يصغون للمجادلات سوى لرأيه هو، والذين تحرروا من الموانع، ولا يسمعون لأصوات العقل أو الإنسانية.

وفي تلك الظروف، ولتلك النوعية المطلوبة لا يمكن التجنيد إلاّ من الشريحة الفكرية، وأفضلها موجود في الحزب. فكان مسعاه إلى السيطرة على الحزب مساوياً لمسعى القضاء على روح الحزب

ذاتها. ولابدّ من أن تكون الأكثرية وزعيمها ل. مارتوف (L. Martov) قد شعرا بذلك. وهو لم ينتقد ماركس أو يدافع عن أي انفصال جديد. غير أنه قاوم لينين باسم ماركس ودافع عن العقيدة الماركسية لحزب الجماهير البروليتارية. وعزف لينين النغمة الجديدة. فمنذ الزمن السحيق، كان الهراطقة المرتدون عن العقائد يزعمون، وبصورة ثابتة، أنهم لم يخرجوا لكي يحطموا الكتاب المقدس الموجود في حوزتهم، وإنما، على العكس، هم كانوا يحاولون إعادة نقائه الأصلي. فلينين، متبنّياً تلك العادة المعتبرة في الزمان، مضى إلى تمجيد ماركس وتجاوزه بدلاً من إنكار الولاء له. وكان، في أفضل الأحوال، مقدماً المفتاح الذي تتضمّنه العبارة الثالثة التي صارت محبَّبةً عند تروتسكي (Trotsky) وستالين (Stalin)، ألا وهي: «الماركسية في عصر الإمبريالية». والقارئ يرى مباشرةً عدم وجود صعوبة عند لينين لتبنّي صورة ومادة ماركسية خالصة، وذلك لمدى حاسم معين. ومع ذلك، فهو يسهل له أيضاً، أن يرى أنه من ذلك الحصن انطلق ماركس إلى الأمام ليشغل مركزاً ليس بماركسي من الناحية الجوهرية. ولا تعني اللاماركسية هنا مجرد فكرة الاشتراكية بواسطة **إعلان شكلي** في وضع غير ناضج بصورة واضحة، وكذلك، بل أكثر من ذلك، لم تكن فكرة «التحرير» كما أرادتها العقيدة الماركسية، مهمّةً منوطةً بالبروليتاريا نفسها، بل صارت تفيد زمرةً من المفكّرين يقودون الغوغاء[9]. وذلك عن أكثر من نظرة مختلفة عن

---

(9) والواقع الذي حصل هو أن اتصالات مباشرة مع عناصر مجرمة تمّت، وإن لم تكن من قِبَل لينين نفسه، وإنما من قِبَل المسؤولين في المواقع، وهذا أدى إلى نشاط [«الخارجين» «ex's»] [أي مجموعات صداقيّة منهمكة في «عمليات مصادرة أملاك»، أي توقيفات] في روسيا وفي بولندا. وكان ذلك عمل عصابات قطاع طرق، بالرغم من أن المفكرين الغربيين ابتلعوا «نظرية» تبريرية له.

الممارسة التثويرية والمساومات، وأكثر من مجرد خلاف حول النقاط الثانوية في العقيدة الماركسية. ذلك عنى طلاقاً لمعناها العميق(10).

3 ـ المجموعات الاشتراكية في الولايات المتّحدة

تبيّن أن نمطاً اجتماعياً مختلفاً، كلياً، في الولايات المتحدة لم يكن ملائماً، كما في روسيا، لنموّ حركة اشتراكية جماهيرية أصلية.

---

(10) لا يقتضي غرضنا أن ننشئ تعليقاً أوسع على تفاصيل قصة معروفة. فالملاحظات الآتية تكفي. لينين لم ينجح في إخضاع الحزب الاشتراكي الروسي، فالذي حصل كان العكس، وهو ابتعاد قادة الحزب عنه مع مرور الوقت: إذ كانت صعوبة موقفهم نابعةً من رغبتهم في المحافظة على جبهةٍ موحَّدة من غير التخلّي عن مبادئهم، وهذه الحقيقة تشرحها وبوضوح جيد ترددات بليخانوف. غير أن لينين نجح في الحفاظ على تماسك مجموعته، وفرض طاعتها له، وفي تعديل مسارها نسبةً إلى المسائل التي طرحتها ثورة عام 1905، ومثيلاتها، بما في ذلك وجود عنصرٍ لينينيّ في مجلس الدوما (Duma) وهو المجلس التشريعي. كما نجح، وفي الوقت نفسه، بالمحافظة على الاتصال المباشر بالأممية الثانية (انظر الأسفل)، والتواجد فيها، وحضر اجتماعات ثلاثة لها، كما مثل الحزب الروسي في مكتبها. ولا يكون ذلك ممكناً لو أنه سمح لآرائه ونشاطاته بأن تؤثر في ممثلي الأمم الأخرى كما أثرت بأكثرية الاشتراكيين الروس. والذي كان هو أن تلك المؤسسة والرأي الاشتراكي الغربي عموماً كانا يعتبرانه، وببساطةٍ، شخصيةً بارزة في الجناح اليساري للأرثوذوكسية، وشاركاه تطرّفه العنيد، معجبين به من نواحٍ، وغير ناظرين إليه نظرةً جدّية من نواحٍ أخرى. وهكذا، نجده، في نطاق سياساته، يؤدي دوراً مزدوجاً يشبه الدور المزدوج الذي أدّاه النظام القيصري الذي كانت مواقفه الدولية (كما تمثّلت في رعايته التحكيم والأمن الدوليين) مختلفة كثيراً عن مواقفه الداخلية.

لا تلك الأعمال ولا مساهماته في الفكر الاشتراكي - وكانت متوسطة الجودة في معظمها (مثل مساهمات تروسكي) - أمّنا له مكاناً في صفّ الاشتراكيين الأمامي. فالعظمة جاءت بعد انهيار روسيا في الحرب العالمية: وكانت، على الأكثر، نتيجةً لمركّب فريد من الظروف جعلت أسلحته كافيةً لقدرته العظيمة على استعمالها. ومن هذه الناحية، وليس من نواحٍ غيرها، يمكن فهم كلام البروفسور لاسكي (Laski) فهماً كاملاً، والذي ورد في **موسوعة العلوم الاجتماعية** (*Encyclopaedia of the Social Sciences*) بشرط أن يكون من واجب المفكرين أنفسهم أن يسجدوا أمام معبودات زمانهم.

وهكذا، فإن الحالتين تتشابهان تشابهاً لا يقل أهمية عن الفروق بينهما. وإذا كان عالَم الزراعة في روسيا منيعاً، من الوجهة العملية، أمام تأثير الاشتراكية الحديثة، بالرغم من مسحة الشيوعية الموجودة في داخل بنية القرية الروسية، فإن عالَم الزراعة في الولايات المتحدة قدّم قوةً مضادّةً للاشتراكية استعدّت لتقلّل من أهمية النشاطات الماركسية بما يكفي لعدم ملاحظتها. وإذا كان القطاع الصناعي في روسيا قد أخفق في إنتاج حزب اشتراكي جماهيري مهمّ، لأن التطوّر الرأسمالي كان بطيئاً، فإن القطاع الصناعي في الولايات المتحدة فشل في أن يحقق ذلك، لأن التطوّر الرأسمالي اندفع بخطوٍ متقلّب[11].

وأهم الفروق كان بين مجموعتي المفكرين: فبخلاف روسيا، لم تنتج الولايات المتحدة، حتى نهاية القرن التاسع عشر، مجموعة من المفكرين غير العاملين والمحبطين. فقد جذب مخطط القيم، الذي انبثق من العمل القومي الخاص بتطوير الإمكانيات الاقتصادية للبلاد، تقريباً جميع الأدمغة إلى العمل، وطَبَع مواقف رجل الأعمال على روح الأمة. والمفكرون خارج نيويورك، بالمعنى الذي نفهمه، لم يكونوا كثيرين لاعتبارهم. وعلاوة على ذلك، قَبِل أكثرهم مخطط القيم ذاك. ولو لم يقبلوا، فإن ماين ستريت (Main Street) سيرفض الإصغاء إليهم، وسيعبس في وجوههم بصورة غريزية، وكان ذلك الأسلوب أفعل بكثير في تأديبهم من طرق رجال الشرطة السياسيين الروس. وعداوة الطبقة الوسطى لسكك الحديد، والمؤسسات ذات المنافع العامة، والأعمال الكبرى عموماً امتصّت كل ما بقي من طاقة «ثورية».

(11) خفّف كثيراً وجود حقول نشاط جديدة عند «التخوم» إمكانيات الاحتكاك. ومع الأهمية العظمى لهذا العنصر، فإنه قد يُبالغ في تقدير أهميته. وقد خلق خطو التطوّر الصناعي ذاك، وبصورة ثابتة، تخوماً صناعية جديدة، وكانت هذه الواقعة أكثر أهمية من الفرصة التي يحمل فيها الإنسان حقائبه ويذهب غرباً.

وكان العامل العادي المقتدر والمحترم رجل أعمال، وشعر بذلك هو نفسه. فقد أراد نفسه وبنجاح أن يستغل إمكانياته الفردية الذاتية في العمل، أو أن يبيع عمله بما يمكن من الفوائد. وهو فهم طريقة تفكير موظّفه، وشاركه في ذلك التفكير بصورة واسعة. وعندما كان يجد أنه ينفع بالتحالف مع نظرائه داخل المؤسسة ذاتها، فإنه كان يقوم بذلك، وبالروحيّة نفسها. ومنذ منتصف القرن التاسع عشر تقريباً، اتخذت تلك الممارسة، وبشكل متزايد، صورة لجان الموظفين، فكانت الرائدة التي بشَّرت بنقابات الشركات ما بعد الحرب التي اكتسبت أهميتها الاقتصادية والثقافية في شركات المدن[12].

وفي ما عدا ذلك، كان عمل المهنيّ جيداً عندما يتلاقى وعلى المستوى القومي، مع أعضاء آخرين من مهنته بغية تحسين مركزه عند عقد الصفقات مع الموظِّفين مباشرةً، ومع المهن الأخرى، بطريقة غير مباشرة. وقد أضفى هذا الاهتمام شكلاً على الكثير من نقابات العمال من النموذج الأميركي، كما إنه يشرح كثيراً تبنّي مبدأ المهنة الذي هو أكثر فعاليةً من أي مبدأ آخر في إقصاء طالبي الدخول إليها، وهو الذي أنتج كارتيلات المنتجين.

(12) الحكمة الفطرية في ذلك الترتيب وملاءمته الخاصة للأحوال الأميركية واضحتان مثل وضوح الواقعة المفيدة بأنه كان شوكةً في ظهر نقابات العمال وفي ظهر المفكرين الراديكاليين أيضاً من النوع اللاحق. والشعارات في أيامنا - وقد صارت رسميةً مؤخراً - وصمت نقابات الشركات بأنها نتائج محاولة شرّيرة من قبل الموظِّفين لمقاومة المساعي المبذولة في سبيل تمثيلٍ فعّالٍ لمصالح العمال. وبينما نرى أن هذه النظرة، أيضاً، يمكن فهمها من منظور القاعدة الأخلاقية للمنظمة العسكرية للبروليتاريا - ومن منظور الدولة التعاونية التي تنمو أمام عيوننا - فإنها نظرة تبطل التأويل التاريخي. فالواقع الذي يفيد بأن نقابات الشركات وتلك التي سبقتها وبشَّرت بها قد حقَّقتا وظيفة كانت الحاجة إليها كبيرة، وأنهما، وفي الحالة العادية، خدمتا مصالح الناس خدمة حسنة.

وأظهرت تلك الكارتيلات الافتقار إلى التطرف الراديكالي الذي أحزن وجوده حزناً شديداً، وبلغة فصيحة، كلاً من الاشتراكيين المحليين والأجانب والزملاء المسافرين، ولا يزال. ولم يكن يهمها شيء سوى معدلات الأجور وعدد ساعات العمل، وكانت مستعدة لدرس رغبات الشعب، وحتى رغبات الموظّفين في أي أمرٍ آخر، ولاسيما بلغتها. وما يشرح ذلك شرحاً كاملاً هو نموذج وسلوك قادة النقابات الفردية واتحاد العمال الأميركي (American Federation of Labor) اللذان جسّدا تلك الروح وأيضاً مساعي بيروقراطية نقابات العمال للدخول، هي ومواردها المالية، منطقة المشروع الصناعي والمالي المتجانسة معها[13]. ويقيناً نقول، إن الواقعة التي تفيد بأن المذاهب والشعارات ـ الأيديولوجيات ـ لم تكن ثوريّة وكانت معادية للحرب الطبقية هي في حدّ ذاتها ذات أهمية محدودة. فنقابات العمال الأميركية لم تكن ميّالة للتنظير. ولو كانت، فإنها يمكن أن تكون أوّلت ممارستها تأويلاً ماركسياً. ويظل القول صادقاً، وهو أنها، بعد وضع مسألة المقايضة جانباً، لم تكن تعتبر نفسها في الجانب الآخر من الحاجز في جميع الأمور، وأن التعاون ـ وهو الذي لا يرغب بعضنا دعوته كذلك، فيدعونه تواطؤاً ـ مع الموظّفين لم يكن متفقاً

---

(13) ويقدم شخص وارن سانفورد ستون (Warren Sanford Stone) في مؤسسة أخوّة مهندسي القاطرات (Brotherhood of Locomotive Engineers) مثلاً توضيحياً ممتازاً (بالرغم من أنه حصل في ما بعد) عن الناحية التي ذكرت أخيراً، وكذلك عن النواحي الأخرى. وهناك أمثلة إضافية تعود إلى زمن صامويل غومبيرز (Samuel Gompers) ستخطر في بال القارئ مباشرة، فلا حاجة لذكرها. وما ذكر أعلاه، يجب ألاّ يُفسَّر بأنه يعني أن نقابة العمال، التي رسوم الدخول إليها عالية وقوائم الدخول إليها طويلة والتي تبدو غريبة مثل زاوية نحاسية، هي أو كانت النوع الوحيد من النقابات في تلك البلاد. فعلى العكس، فإن المهاجرين من نوع أوروبي مثل الموجودين، تطوروا حيث كانت الأحوال ملائمة، وبخاصة في أماكن وفروع الصناعة القديمة نسبياً والموحَّدة.

مع مبادئها فقط، بل كان مطابقاً لمنطق وضعها أيضاً. وفي ما عدا مجال ضيق من المسائل، فإن العمل السياسي لم يكن غير ضروريّ فقط، وإنما لم يكن يعني شيئاً لها. وللتأثير الذي كان قادراً على تفعيله، كان يمكن للمفكر الراديكالي أن يحاول تحويل مذهب مجلس إدارة سكة حديد بنسلفانيا (Pennsylvania).

غير أنه، وجد هناك عالَم آخر داخل عالَم العمال الأميركي. فمع وجود عناصر من نوعية عالية تفوق المعدَّل، فإن الهجرة شملت، ومنذ البداية، بعض العناصر دون المعدَّل أيضاً، وهذه ازدادت بأعدادٍ نسبيّة وأعدادٍ مطلقة بعد الحرب الأهلية. وقد ازدادت هذه الأعداد ازدياداً هائلاً بالأفراد الذين، بالرغم من عدم كونهم دون المعدَّل فيزيائياً، وعقلياً، أو من حيث الطاقة، فإنهم انجذبوا إلى تلك المجموعة، بعامل محنةٍ سابقة، أو استمرار تأثير البيئات غير المرغوبة التي فيها نشأوا، أو، بعامل القلق أو المزاج غير القابل للتكيّف أو الميول الجرمية. وكانت جميع هذه النماذج فريسة سهلة للاستغلال الذي يسّره غياب القيود الأخلاقية، وقد كان ردّ فعل بعضهم متمثلاً في حقدٍ أعمى ومتهوّر سرعان ما أخذ صورة الجريمة الواضحة.

وفي عدد من المتَّحدات الاجتماعية الصناعية النامية بسرعة وحيث ألقي الناس الوافدون من أكثر الأصول والميول اختلافاً، ليعيشوا معاً، وحيث يجب الحفاظ على القانون والنظام، بعملٍ كان هو ذاته خارج القانون، فإن الناس الخشنين الذي صاروا أكثر خشونة بسبب المعاملة التي تلقّوها، واجهوا الموظّفين، الذين لم يطوّروا بعد حسّاً بالمسؤولية، أو كلامهم، فكانوا ينساقون، في أغلب الأحيان، إلى سلوك مسالك وحشية، لا خوفاً على ممتلكاتهم فقط، وإنما على أرواحهم أيضاً.

ويميل المراقب الاشتراكي إلى القول بأن ما كان يحصل هناك هو حرب طبقية بأكثر المعاني حرفيّةً ـ فالبنادق الواقعية تنطلق نارها لتوضِّح التصوّر الماركسي. والواقع هو أنه لا شيء من ذلك القبيل حصل. والحقيقة أنه يصعب تصوّر أيّ مجموعة من الأحوال هي أقل ملاءمة لتطور حركة عمالية سياسية أو اشتراكية خطيرة في ما حصل، وأن النزر القليل من أيهما سيظهر مادامت تلك الأحوال.

إن تاريخ فرسان العمال، وهي المنظمة التي كانت مهمة، وعلى مستوى الأمة كلها، والتي تألفت من جميع عمال الأجور بغض النظر عن المهارة والمهنة ـ ومن جميع من اهتم بالالتحاق بها ـ استمر حوالي عقدٍ من الزمان، وكان تاريخ قوة ونشاط مهمين (1879 ـ 1889). وفي عام 1886 بلغت العضوية في نوبل أوردر (Noble Order) العدد 700000 تقريباً.

وشارك جزء منه تألف من عمال صناعيين ـ ليسوا بذوي مهارة ـ مشاركةً قويةً في الاضطرابات أو حوادث المقاطعة التي رافقت ظواهر الركود الاقتصادي في ذلك الزمان، بل كانوا هم الذين بادروا بها. وإن درساً متفحِّصاً للبرامج والإعلانات يكشف عن خليط غير متناسقٍ من جميع أنواع الأفكار الاشتراكية، والتعاونية، وأحياناً، الفوضوية التي يمكن تتبّعها للوصول إلى مصادر واسعة مختلفة ـ فهناك أوين (Owen)، والاشتراكيون الزراعيون الإنجليز، وماركس، والفابيّون. فوجهة النظر السياسة كانت واضحة وكذلك فكرة التخطيط العام وإعادة البناء الاجتماعي. غير أن تحديديّة الأهداف، كما يمكننا أن نكتشف، تعود إلى قراءتنا للماضي من منظور زماننا نحن. أما في الواقع، فلم يكن هناك أهداف محدَّدة، وكل ما كان هو، وبالضبط، الصفة الشاملة لأيديولوجيا الحياة الجيدة ـ ويوريا س. ستيفنز (Uriah S. Stephens)، الذي هو المؤسس كان قد تدرّب للخدمة الكهنوتية ـ

والدستور الأميركي الذي وافق لقسم كبير من الشعب، وللمزارعين والمهنيين أيضاً. وهكذا كان نظام الفرسان بمثابة نوع من مبادلة خطط جميع أنواع المصلحين. وقد ملأ، من هذه الناحية، الوظيفة التي كانت تجول في عقول قادته عندما أكّدوا الناحية التربوية لنشاطاته. غير أن منظَّمةً تشكّلت من طينات مختلفة مثل تلك كانت عاجزة عن العمل من حيث تركيبها. فعندما حصل إصرار على المجاهرة برأي اشتراكي محدَّد، انفرط عقدها.

وهناك حركات مماثلة [مثل الشعبيين (Populists)، وحركة هنري جورج، وحركات أخرى] تحكي القصة ذاتها.

والاستدلال الواضح هو أنه لم يكن ولا يمكن أن يكون هناك المادة المطلوبة أو القوة المحِّركة اللازمة لحركة اشتراكية جماهيرية في البيئة الأميركية، في ذلك الزمان.

ويمكن التحقيق من ذلك بتتبع الخيط الذي يمتد ما بين الفرسان إلى عمال العالم الصناعيين. وتمثَّل هذا الخيط، مادياً، في سيرة حياة المفكر الماركسي، دانيال دو ليون (Daniel de Leon)، ولذلك لابدّ من أن يكون له، عند المؤمنين، وزنٌ كبير وخاص[14]. فتحْت قيادته ثار الاشتراكيون الموجودون في نظام الفرسان ضد القائد القديم باودرلي (Powderly)، وكانت نتيجة ذلك توجيه ضربة قاتلة للمنظمة. وكانت الفكرة خلق أداة للعمل السياسي وفق الخطوط الماركسية. فالحرب الطبقية، والثورة، والقضاء على الدولة الرأسمالية، وما شابه من أفكار لابدّ من أن يرعاها حزب بروليتاري. غير أن حزب العمال الاشتراكي (1890) وتحالف دو ليون الاشتراكي التجاري والعمالي

(14) وكان الحال أكثر من ذلك حيث إن لينين نفسه خرج عن طريقة عمله، وهذا أمر ليس من عادته، ليثني على دو ليون لكتاباته وأفكاره.

(1895) لم يكن لأي منهما رمق حياة في ذلك الحزب. لم يكن أتباع الطبقة العاملة قلّة فقط ـ وهذا، في حدٍّ ذاته ليس بالأمر الحاسم ـ وإنما النجاح، حتى من النوع الروسي، أي من طريق انتصار نواةٍ مسيطرة من المفكرين، لم يحصل. وهكذا انقسم حزب العمال الاشتراكي أولاً ثم خسر معظم ساحته الباقية للحزب الاشتراكي الجديد.

ووجود الحزب الجديد قارب أن يكون نجاحاً أرثوذوكسياً كما حصل مع أيّ مجموعةٍ في هذه البلاد. فلنبدأ بالقول، إن أصله أرثوذوكسي وهو نشأ من صراعات العمال خلال أعوام 1892-1894، عندما قمعت المظاهرات بالقوة، ودعمت الحكومة الفيدرالية والقضاء الموظّفين دعماً مصمماً[15] وقد حوّل ذلك الكثيرين ممن كانوا، سابقاً، «محافظين» إلى نقابيين مهنيين. وفي أي حال، فقد حوّلت إيوجين. ف. دبس (Eugene V. Debs) إلى النقابية الصناعية ثم إلى مبدأ العمل السياسي. ثانياً، كان الموقف العام الذي تبنّاه الحزب الاشتراكي موقفاً أرثوذوكسياً. وقد حاول أن يعمل مع النقابات العمالية وأن «يجوّفها من الداخل». واتخذ صورة منظّمة سياسية

(15) وليلاحظ أن ذلك قد حصل في وقتٍ كان فيه معظم الحكومات الأوروبية يتبنّى، وبسرعةٍ، موقفاً آخر. وعلى كل حال، فإن ذلك لا يدل على وجود «رجعية» في الجانب الآخر من المحيط الأطلسي. وصحيح أن الامتياز الاجتماعي والسياسي الذي تمتعت به مصلحة الأعمال الاقتصادية كان، هنا، أعظم منه في أي مكان آخر، وأن الديمقراطية الأميركية، في النتيجة، كان لها نظرة أضيق إلى العمال من نظرة حكومة ينكر (Junker) في روسيا، مثلاً. غير أنه يمكن للإنسان أن يدرك ذلك ويمكنه، أيضاً، أن يصدر رأياً به وفقاً لمعياره الأخلاقي والإنساني، وفي الوقت نفسه، أن يدرك أن المسائل ظهرت من ناحية مختلفة، وأنها ستكون كذلك حتى عند جهازٍ حكومي متحرر تماماً من الأضواء البورجوازية الوامضة، ويعود ذلك، جزئياً، لحالة الإدارة العامة غير المتطورة، وجزئياً، لوجود عناصر لا تنفع معها طريقة ألطف، وجزئياً، لعزم الأمة على التقدم في طريق التطور الاقتصادي.

اعتيادية. وكان ثورياً، من الناحية المبدئية بالمعنى نفسه الذي كان للأحزاب الاشتراكية الكبرى في أوروبا. ولم تكن عقيدته أرثوذوكسية تماماً. والواقع أنه لم يؤكّد على النواحي العقائدية بمقدار كبير ـ تحت قيادة دبس (Debs) أو بعده ـ كما سمح بنطاق من الحرية للنشاطات التعليمية داخل صفوفه. وبالرغم من أنه لم ينجح إطلاقاً في امتصاص الأحزاب العمالية الصغيرة، التي استمر ظهورها غير المتوقع في طول البلاد وعرضها، فإنه تطوّر تطوراً حسناً إلى فترة ما بعد الحرب عندما أكّدت المنافسة الشيوعية نفسها. وأعتقد أن أكثرية الاشتراكيين، يتفقون على دعوته الحزب الاشتراكي الأصلي الوحيد في تلك البلاد. فقوة أصواته الانتخابية، وبالرغم من أنها ازدادت، مثل معظم الأحزاب الاشتراكية، عن طريق المتعاطفين من غير الاشتراكيين، تقيس المدى الذي كان للمسعى الاشتراكي الجدّي.

وعلى كل حال، كان لِدو ليون (De Leon) خطٌ آخر. فقد جاءه من ـ وترافق مع ـ **الاتحاد الغربي لعمال المناجم** (The Western Federation of Miners) الذي لم تكن راديكاليّته المستقلة عن أي خلفية عقائدية، إلاّ نتاج أناسٍ خشنين ذوي ردود فعل على بيئة خشنة. وقد وقّرت هذه النقابة حجر الزاوية لبناء للـ .I. W. W[*] (1905). وقد أضاف دو ليون ورفقاؤه المساعدون المنبوذين من عندهم ومن المنظمات الأخرى غير الناجحة، وأيضاً جماعات صغيرة منشقّة ذات صفة ملتبسة ـ فكريةٍ أو بروليتارية أو كليهما ـ ومن كل حدبٍ وصوب. غير أن القيادة ـ وبالنتيجة اللغة ـ كانت قوية. وبالإضافة إلى دو ليون نفسه، كان هاك هيوود (Haywood)، وتروتمان (Trautmann)، وفوستر (Foster)، وآخرون.

(*) .I. W. W تعني عمال العالم الصناعيون (Industrial Workers of the World).

إن تكتيكات المصادفة التي لا تعرف كوابح، والروح الحربية غير المساومة يشرحان سلسلة النجاحات المنفصلة، كما إن غياب أي شيء آخر سوى العبارات وتكتيكات المصادمة يشرحان الفشل الأخير الذي عجَّلت بحدوثه النزاعات مع الشيوعيين وظواهر الارتداد والتحوّل إلى الشيوعيين، وأيضاً، الخلافات الداخلية الدائمة. ولا أحتاج لأعيد سرد قصة رويت كثيراً من كل وجهة نظر يمكن تصوّرها. فما يهمّنا هو هذا. لقد دعيت المنظمة سنديكالية ـ وفوضوية أيضاً ـ وفي ما بعد طُبقت عليها القوانين السنديكالية الجرمية التي وضعت في ولايات عديدة. ومما لا ريب فيه أنها كانت كذلك، وهذا يفيده مبدأ العمل «المباشر» في الموقع والتنازل العقائدي للاتحاد الغربي لعمال المناجم الذي عيّن للنقابات الصناعية دوراً أساسياً في عملية بناء المجتمع الاشتراكي ـ وهذا إسهام دو ليون في الماركسية الكلاسيكية أو انحرافه عنها. غير أن الكلام عن إدخال عناصر سنديكالية في ما كان، جوهرياً، فرعاً من الجذع الماركسي وظل كذلك، يبدو أصوب من تشخيص يكون على أساس تلك العناصر، بصورة كلية.

وهكذا، فإن السوسيولوجي الكبير وهو الإنسان في الشارع، كان محقّاً لمرة أخرى، فقد قال، إن الاشتراكية والاشتراكيين كانا لا أميركيين. وإذا كنت قد فهمت معنى ما يقول، فإنه يعادل، وبإيجاز بارع أقل، ما كنت أحاول أن أنقله. فمن الوجهة العملية، قفز التطوّر الأميركي فوق مرحلة الاشتراكية التي شاهدت سيرة حياة الماركسية غير الزائفة والأممية الثانية.

ونادراً ما كانت تفهم مسائلهما الجوهرية. والمواقف المناسبة لهما لم تكن إلاّ كواردات متقطعة. وقد استعارت المسائل والمواقف الأميركية، من حين إلى آخر، تلك المقالات المتقطعة. وكان ذلك ما

كان. وأحداث المرحلة التالية التي مسّت المفكرين والبروليتاريا مساً قوياً لم تكن عبر المدرسة الماركسية.

4 ـ الحالة الفرنسية: تحليل المذهب النقابي السنديكالي

سنرى ما تعنيه السنديكالية (Syndicalism)، وعلى أفضل وجه، في الصورة الفرنسية[16]. وقبل أن نحاول ذلك، سوف نلاحظ، وباقتضاب، أموراً قليلة عن الاشتراكية الفرنسية، بعامة.

أولاً: تاريخها الأيديولوجي أقدم وقد يكون أكثر تميّزاً من أي تاريخ آخر. غير أنه لم يوجد نوعٌ وحيد منه كان واضحاً، بصورة كاملة، وكسب الولاء الواسع مثل اشتراكية النوع الفابيّ من جهة والاشتراكية الماركسية، من جهة أخرى. الاشتراكية الفابيّة تتطلب مجتمعاً كالمجتمع السياسي الإنجليزي وليس مثل المجتمع الذي تطوّر في فرنسا ـ فالثورة الكبرى، والإخفاق في الاندماج الذي تلا على أيدي العناصر الأرستقراطية والبورجوازية حال دونها. والاشتراكية الماركسية تتطلّب حركة عمال واسعة وموحّدة، أو، لأنها عقيدة تجميعية للمفكرين، هي تتطلب تقاليد ثقافية غير متجانسة مع **الشفافية** (limpidité) الفرنسية. غير أن جميع المذاهب الاشتراكية الأخرى التي ظهرت، حتى ذلك الزمان، لم تجتذب إلاّ أقليات وأماكن اجتماعية معينة، وكانت طائفية في طبيعتها.

ثانياً: كانت فرنسا، نموذجياً، بلاد الفلاحين، والحرفيين، والكتاب، **والمستثمرين في الأرض** (rentier). فتطوّرت الرأسمالية بخطوات مضبوطة، وكانت الصناعة الكبيرة محصورةً في مراكز قليلة.

---

(16) السنديكالية الإيطالية والإسبانية أبليا بلاءً حسناً ومتماثلاً، تقريباً. وقد ازداد عنصر الفوضويين بالنسبة إلى عدد الأميين، إلى حدّ تحريف ما أعتقد أنه كان السمات الحقيقية. وكان لهذا العنصر موقعه. غير أنه لا يقتضي مبالغة في التأكيد عليه.

ومهما كانت المسائل التي قسمت تلك الطبقات، فقد كانت مسائل محافظة، اقتصادياً، في البداية ـ ولم يكن هناك أي مكان آخر كان فيه للمذهب المحافظ قاعدة واسعة مثل فرنسا ـ وبعد ذلك مالت إلى دعم متزايد لمجموعات رعت إصلاحات في الطبقة الوسطى كان من بينها الاشتراكيون الراديكاليون (radicaux - socialiste) وهو حزب، أفضل وصف له هو بالقول، إنه لم يكن راديكالياً ولا كان اشتراكياً. والكثير من العمال كانوا من الطبقة الاجتماعية ذاتها وعقليتهم واحدة. وقد كيّف العديد من المهنيين والمفكرين أنفسهم له مما يشرح الواقعة المفيدة بأن الزيادة في إنتاج مفكرين وبطالتهم، مع وجودها، أخفقت في إثبات ذاتها كما نتوقع. كان هناك اضطراب ولكن بين المتمردين غير الراضين. كان الكاثوليك، الذين لم يقبلوا بالاتجاهات المضادة اللاإكليركية الكنسية التي وضعتها الظروف في مقدمة المسائل في الجمهورية الثالثة، أهم من الأناس الذين كانوا مستائين من النظام الرأسمالي. وجاء الخطر على الجمهورية البورجوازية التي نشأت في زمن **قضية دريفوس** (affaire Dreyfus) من الأولين وليس من الأخيرين.

ثالثاً: وينتج من ذلك، ولأسباب مختلفة، أنه لم يكن هناك مجال لاشتراكية جدّية في فرنسا أوسع مما كان في روسيا والولايات المتحدة. لذا، كانت في فرنسا أنواع مختلفة من الاشتراكيات وشبه الاشتراكيات التي لم تكن من النوع الجدّي.

وقد ينفعنا، كمثالٍ، الكلام عن الحزب البلانكي (The Blanquist Party) الذي أمل في عمل «عدد قليل من الأفراد المصممين»: فما كان هو وجود عصبة صغيرة من المفكرين الميالين إلى المؤامرة مع مجموعة من الثوريين المهنيين وجماهير مدينة باريس ومدينتين كبيرتين أو ثلاث أخرى وكان ذلك ما فكّرت به مجموعات

كتلك. وأخيراً تأسس حزب ماركسي (partie ouvrier) وكان مؤسساه غويسد (Guesde) ولافارغ (Lafargue) ببرنامج حرب طبقية (1883) نال موافقة ماركس نفسه. وتطوّر وفق خطوط أرثوذوكسية، محارباً العقيدة العسكرية الانقلابية من نمط هيرفي (Hervé) والمذهب الفوضوي في جبهةٍ، ومذهب الإصلاح الذي قال به جوريه (Jaurès) في جبهة أخرى، تماماً مثلما فعله نظيره الألماني. غير أنه لم يكتسب الأهمية المماثلة ولم يعنِ ذات المقدار للجماهير أو للمفكرين، بالرغم من اندماج المجموعات الاشتراكية في المجلس التشريعي الذي تحقق في عام 1893 (48 مقعداً بالمقارنة مع 300 للجمهوريين الحكوميين) والذي أدى، في نهاية المطاف، إلى تشكيل الحزب الاشتراكي الموحد (1905).

رابعاً: سوف أذكر الواقع من غير أن أحاول تعدّيه، وهو أن النموذج الاجتماعي الذي لمحناه، أعلاه، حال دون ظهور أحزاب كبرى ومنظَّمة من النوع الإنجليزي. فقد صارت السياسة البرلمانية **فِرَقاً مؤلفةً** (cotillon) من مجموعات صغيرة وغير مستقرَّة تتلاقى وتنحل استجابة لأوضاع سريعة، ومنافع فردية، ومؤامرات، تتشكل فيها مجالس الوزراء وينفرط عقدها طبقاً للمبادئ، التي وصفتها سابقاً، بأنها لعبة القاعة. وكانت إحدى نتائج ذلك عدم كفاءة الحكومة. والنتيجة الأخرى هي أن مكتب مجلس الوزراء صار في مرأى المجموعات الاشتراكية وشبه الاشتراكية أسرع مما حصل في أقطارٍ كانت أحزابها الاشتراكية أقوى بكثير، لكن سياساتها كانت تجري بطرق أكثر عقلانية. وإلى أن حصلت الطوارئ القومية في عام 1914، أثبت غويسد ومجموعته أنهما أمنع من الإغراء فرفضا، وبصورة ثابتة، التعاون مع الأحزاب البورجوازية بأفضل أسلوب أرثوذوكسي.

غير أن المجموعة الإصلاحية التي دخلت في ظل الراديكالية البورجوازية والتي مبادئُها ـ الإصلاح من غير ثورة ـ لم تُدِنْ مثل ذلك التعاون ولم يكن لديها ما يسوّغ قيامها بمثل ذلك. ولم يشعر جوريه، طبقاً لذلك، بوخز الضمير، في زمن أزمة دريفوس (Dreyfus) (1898) عندما دعم حكومة بورجوازية بغية الدفاع عن الجمهورية. وهكذا، انفجرت فجأةً مسألة المبدأ الاشتراكي وتكتيكاته في العالم الاشتراكي بأكبر الصور العملية، وهي التي لم تكن مسألة مطروحة، إطلاقاً، في إنجلترا أو السويد، لكنها كانت مسألة أساسية في الأقطار الأخرى. وقد اكتسبت حدّة خاصة في ظرف إضافي، وهو: أن دعم حكومة بورجوازية شيء، بالرغم من أنه يبدو سيئاً من منظور الأرثوذوكسية الجامدة، لكن المشاركة بمسؤولياتها بالدخول فيها شيء آخر. وهذا ما فعله، بالضبط، م. ميلراند (M. Millerand)، فقد دخل، في عام 1899، في مجلس وزراء والِدك روسّو (Waldeck Rousseau) ـ مع م. دو غاليفيه (M. de Galliffet)، الجنرال المحافظ المعروف، عند الشعب، بمساهمته القوية في قمع كميون باريس(*) (Paris Commune) في عام 1871.

فماذا يعني أن يضحي وطنيّان بوجهتي نظرهما الشخصية لكي يشاركا في حالة طوارئ قومية؟ وأنا أفترض أن هذه الظاهرة تثير ردود فعلٍ عند معظم قرائي. غير أني لا أحتاج إلى أن أؤكد لهم أن الرجلين عرَّضا نفسيهما للعار. وعلاوة على ذلك، يمكن الشك في مسألة وجوب وصف م. ميلراند، عندئذٍ، بأنه اشتراكي[17].

(*) حكومة باريس الاشتراكية من 18 آذار/ مارس إلى 27 أيار/ مايو عام 1871.

(17) صحيح أنه اشتهر بين «اليساريين» بالدفاع عن قادة الإضراب، وأنه عندما دخل في مجلس وزراء والِدك ـ روسّو كان أبرز الأعضاء الستّين الذين دعوا بـ «اليسار الاشتراكي». وعلى كل حال، هو لم يفعل شيئاً لم يكن ليفعل مثله تماماً بورجوازي راديكالي. وموقفه، في ما بعد، كوزير أشغال عامة (1909) وكوزير دفاع (1912) لم يكشف، عن انفراقٍ عظيم كما =

وأخيراً، يحق لطبقة العمال الفرنسية أن تتذكر، مع عرفان بالجميل، ما فعله لها، على صعيدَي التشريع والإدارة التنفيذية، عندما كان في مجلس الوزراء.

وفي الوقت نفسه، علينا محاولة فهم كيف كان وقع المذهب الميلراندي على أتباع غويسد والإشتراكيين الأرثوذوكس في أوروبا كلها. فقد رأوها زلّةً وخطيئة، وخيانةً للهدف، وتلويثاً للإيمان. وكان ذلك طبيعياً جداً، وكذلك كانت اللعنة التحريمية التي صُبَّت على ذلك المذهب من قبل الكونغرس الدولي في أمستردام (Amsterdam) (1904). غير أن وراء اللعنة التحريمية شيء من الحكمة العادية البسيطة. نعني، لو أن البروليتاريا لم تقدم دعماً للسياسيين الطموحين لاستعمالها للوصول إلى السلطة، فإن كل انحراف عن الممارسة المقبولة لابدّ من مراقبته، وبأكثر أشكال المراقبة حسداً.

البراعة في الكلام عن الطوارئ القومية عندما يلائم المحترفين من السياسيين في مسعاهم للوصول إلى السلطة ـ وهل وجد وضع **لم** يعتبره السياسيون حالة طوارئ ـ كان معروفاً وغير موثوق فلا يؤثر في أحد، وبخاصة البروليتاريا الفرنسية التي تعلّمتْ أن تسعِّر العبارات السياسية بقيمتها الحقيقية. وقد كان هناك خطر مفاده أن تبتعد الجماهير عن الاشتراكية السياسية، احتقاراً[18].

والواقع هو أن الذي وُجِدَ يفوق مجرد خطرٍ وهم كانوا ينأون

= ظن خصومه. وتحالفه اللاحق مع **الكتلة القومية** (*bloc national*) ونزاعه مع **كارتل اليساريين** (*cartel des gauches*) خلال ولايته في رئاسة الجمهورية بعد عام 1920 كانا أمرين مختلفين، ومع ذلك، فهما يجيزان تسويغات مقبولة.

(18) والواقع هو أن الاشتراكيين الايطاليين رفضوا الدعوة للمشاركة في مجلس الوزراء التي كانت قد عرضت عليهم ثلاث مرات من قبل جيوليتّي (Giolitti) (1903، 1906، 1911).

بأنفسهم عنه. ولأنهم رأوا، كما الأمة رأت، المشهد المؤسف لعدم وجود الكفاءة السياسية، والعجز، والتفاهة التي كانت نتاج النموذج السوسيولوجي الذي وصفناه أعلاه. لقد كانوا فاقدي الثقة بالدولة، والعالم السياسي، والمؤلفين التافهين، وغير محترمين أيّاً مما ذكرنا، وفعلياً أي شيء سوى ذكرى شخصيات الماضي العظيمة. وهناك قسم من البروليتاريا الصناعية حافظ على إيمانه الكاثوليكي. أما البقية فكانت في مهبّ الريح. وكانت السنديكالية عند الذين تغلّبوا على ميولهم البورجوازية جذابةً أكثر بكثير من أي من الأنواع المتوفرة من الاشتراكية المستقيمة التي عمل الذين رعوها على أن ينتجوا، وبقدر صغير، ألعاب الأحزاب البورجوازية.

ولا شك في أن التقاليد الثورية من النوع الفرنسي التي كانت السنديكالية وريثتها الرئيسة، ساعدت كثيراً.

والسنديكالية ليست مجرد نقابيّة عمال ثورية. وهذا قد يعني أموراً كثيرة لا علاقة لها بها. فالسنديكالية هي لا سياسية ومضادة للسياسية بمعنى أنها تحتقر العمل على أساس مؤسسات السياسية التقليدية أو عبرها، عموماً، والبرلمانات خصوصاً. وهو ضد التفكير بمعنى أنها تزدري البرامج الإنشائية التي تقوم على نظريات، وبمعنى أنها تحتقر قيادة المفكرين. **والواقع** هو أنها تلجأ إلى غرائز العامل - وليس إلى فكرة المفكِّر عما يجب أن تكون عليه غرائز العامل، مثل الماركسية - وذلك عن طريق وعده بما يقدر على فهمه، أي، احتلال الدكان الذي يعمل فيه بالعنف الفيزيائي، وأخيراً بالإضراب العام.

والآن نقول، إنه، خلافاً للماركسية والفابيّة، لا يمكن أن يعتنق السنديكالية أي إنسان مُبْتلَى بأي أثر من تدريب اقتصادي أو اجتماعي. فالسنديكالية لا مبدأ لها. والكتّاب، الذين عملوا بفرضية أن كل شيء يجب أن يكون طيِّعاً للعقلنة، وحاولوا أن يبنوا نظريةً

للسنديكالية، أوهنوها بصورة حتمية. وهناك من ربطها بالمذهب الفوضوي وهو، وباعتباره فلسفة اجتماعية، غريب، كلياً، عنها، جذوراً، وأهدافاً، ومن حيث الأيديولوجيا ـ مهما بدا لنا سلوك أتباع باكونين (Bakunin) من طبقة العمال (1872 - 1876) مماثلاً لذلك.

وحاول آخرون إدراجها، كحالةٍ خاصة ذات ميل تكتيكي خاص، تحت عنوان الماركسية. مما يعني إزاحة كل ما هو جوهري في كليهما. وهناك آخرون أنشأوا نوعاً اشتراكياً جديداً ليوظّف كفكرة أفلاطونية ـ اشتراكية نقابة التجار والصناع ـ لكنهم، بذلك، اضطروا إلى إلزام الحركة ببرنامج محدَّد من القيم الأخيرة الذي غيابه يشكل أحد سماتها البارزة. فالناس الذين نظموا **الاتحاد العام للشغّيلة** (confédération générale du travail). وقادوه خلال مرحلته السنديكالية (1895 ـ 1914) كانوا طافحين بالغضب والحنق وبإرادة القتال. ولم تقلقهم مسألة ما سيفعلون بالحطام في حال النجاح. أليس ذلك بكافٍ؟ فلماذا علينا أن نرفض الاعتراف بالحقيقة التي تعلمنا إيّاها الحياة كل يوم ـ وهي وجود حبّ للقتال والخصام لا يبالي بأي حجّةٍ، ولا يعنيه سوى النصر؟

غير أنه يمكن لأي مفكِّر أن يملأ الفراغ الذي يكون وراء العنف الوحشي بالطريقة التي تناسب ذوقه. والعنف ذاته مجموعاً مع الظاهرة المضادة للتفكير، والميل المضاد للديمقراطية، يكتسب معاني إضافية مهمة، إذا نظر إليه في وضعية حضارة متفككة، يكرها كل البشر، ولكل الأسباب، والذين شعروا بمثل ذلك الشعور، في ذلك الزمن، ولم يكرهوا كثيراً الترتيبات الاقتصادية للمجتمع الرأسمالي، بوصفها عقلانيّته الديمقراطية لم يكونوا أحراراً للعودة إلى الاشتراكية الأرثوذوكسية التي وعدت بعقلانية أوسع. ونسبةً لمذهبهم الفكري المضاد للتفكير ـ سواء أكان نيتشويّاً (Nietzschean) أم برغسونياً

(Bergsonian) - قد يكون مذهب القبضة السنديكالي المضاد للفكر قد بدا جذاباً كتكملة لعقيدتهم - في عالم الجماهير. وهكذا، حصل تحالف غريب جداً، ووجدت السنديكالية فيلسوفها، أخيراً، في شخص جورج سورل (Georges Sorel).

وطبعاً، كل الحركات والأيديولوجيات الثورية التي تتواجد معاً، في أي زمنٍ، تشترك بأمور كثيرة، دائماً. فهما نتاجان للعملية الاجتماعية ذاتها، فيجب أن يكون ردّ فعلها، ومن نواحٍ كثيرة، بطرق متماثلة على ضرورات متماثلة. وأيضاً، لا يمكنهما أن تتجنّبا الاستعارة إحداهما من الأخرى، أو رشق إحداهما الأخرى بالألوان، في نزاعهما ذاته. وأخيراً نقول، إن الأفراد لا يعرفون كما المجموعات لا تعرف، وهذا يحدث، في أغلب الأحيان، محلّ الانتماء، لجهلٍ أحياناً، وأحياناً أخرى نتيجة لتصور صحيح عن المنفعة، والأفراد يمزجون مبادئ متناقضة محوِّلينها إلى مذاهب هجينة، ومثل ذلك تفعل مجموعاتهم. وكل ذلك يحيِّر المراقبين ويشرح الاختلافات الواسعة في التأويلات الجارية. وذلك محيِّر، بخاصة، في حالة السنديكالية، التي ازدهرت لمدة قصيرة فقط، وسرعان ما هجرها مناصروها المفكرون. ومع ذلك، يمكننا أن نقيِّم ما عنت السنديكالية لسورل وما عنى سورل لها، ويساعدنا في التشخيص كتاباه: **تأملات في العنف** (*Réfléxions sur la violence*) و**أوهام التقدم** (*Illusions du progrès*). ولا يعني كثيراً، وفي ذاته، الاختلاف الكامل لاقتصاده وسوسيولوجياه عن اقتصاد وسوسيولوجيا ماركس. غير أن وقوف فلسفة سورل الاجتماعية، تماماً وفي وسط السيل المضاد للتفكير الجارف، يجعلها تصبّ طوفاناً من الضوء على أول تجلٍّ عمليٍّ لقوةٍ اجتماعية كانت ولا تزال ثوريةً بمعنىً لم يكن للماركسية.

5 ـ الحزب الألماني ومذهب الارتداد، والاشتراكيون النمساويون

غير أن السؤال الذي يمكن أن يطرح هو: لماذا لم تنتشر الطرق والتكتيكات الإنجليزية في ألمانيا؟ ولماذا حصل ذلك النجاح الماركسي الذي أبرز النزاعات في الأمة وشقّها إلى معسكرين متعاديين؟ يمكن فهم ذلك، وبسهولة، لو لم يكن هناك مجموعات ذات اشتراكية زائدة عاملة للبناء الاجتماعي أو لم تُصْغ الشريحة الحاكمة لاقتراحاتها. وسيبدو الأمر لغزاً حالما ندرك أن السلطة الشعبية العامة لم تكن واعيةً بمقتضيات الزمن بأقل من المجتمع السياسي الإنجليزي بل كانت أكثر وعياً منه، وأن عمل الفابيين لم يكن أقل فعاليةً بل أكثر فعالية على يد مجموعة مماثلة كبيرة.

وألمانيا كانت متخلِّفةً إلى أن صدر التشريع الأمني المرتبط ارتباطاً رئيسياً باسم لويد جورج (Lloyd George) وقاد أمور «السياسة الاجتماعية». وأيضاً، كانت هناك مبادرة الحكومة التي وضعت تدابير التحسين الاجتماعي في سجل القوانين، ولم يكن ذلك بضغطٍ من الأسفل يؤكِّد ذاتها بصراعات غاضبة. فبادر بسمارك (Bismarck) إلى إصدار تشريع ضمان اجتماعي. والذين طوّروه وأضافوا إليه تحسينات اجتماعية أخرى كانوا موظفين محافظين في الخدمة المدنية [مثل فون بيرلبيتش (von Berlepsch) وكونت بوسادوفسكي (Count Posadowsky)] وقد سارا على خطى وليام الثاني. والمؤسسات التي أشيدت كانت إنجازات تبعث على الإعجاب.

وقد اعتبرت كذلك في جميع أنحاء العالم. وفي الوقت نفسه، لم يكن نشاط نقابات العمال مقيّداً وحصل تحول مهم في موقف السلطة العامة تجاه الإضرابات.

ولا شك في أن الزيّ الملكي الذي ظهر به كل ذلك، يشكل

فرقاً مقابل الإجراء الإنجليزي، غير أن هذا الفرق يزيد من النجاح ولا يقلل منه. وبعد استسلام الملكية، ولبعض الوقت، للمذهب الليبرالي الاقتصادي [وهو مذهب مانشستسر (Manchesterism) كما يدعوه نقّاده] عادت إلى ممارسة **تقاليدها القديمة** (Mutalis mutandis) بأن فعلت بالعمال ما كانت قد فعلته بالفلاحين ووفّرت الخدمة المدنية التي كانت أكثر تطوراً وأقوى مما هي في إنجلترا، آلةً إدارية ممتازة، وأفكاراً، ومهارة في وضع مسوَّدات مخططات للتشريع. وكانت هذه الخدمة المدنية طيّعةً لاقتراحات الإصلاح الاجتماعي مثل نظيرها الإنجليزي، على الأقل. وتألفت، وبشكل واسع، من أعضاء في الطبقة الأرستقراطية الإقطاعية البروسية (Junkers) المعدومين، والذين كان الكثيرون منهم لا يملكون لتأمين أسباب عيشهم سوى رواتبهم البسيطة (Spartan) ـ وكانت مكرّسةً حياتها لواجبها، وجيّدة الثقافة، وذات معلومات، وناقدة بقوة للبورجوازية الرأسمالية، وهي التي اندفعت إلى القيام بمهمتها كما تندفع السمكة في الماء.

وكانت العادة أن تأتي الأفكار والآراء للبيروقراطية من معلميها في الجامعات، وهم «اشتراكيو الكراسي الجامعية». ومهما كان تفكيرنا بالإنجازات العلمية لأساتذة الجامعات الذين نظموا أنفسهم في ما سمّي **النادي الاجتماعي السياسي**(19) (Verein für Sozialpolitik)، والذين كان عملهم في الأغلب يفتقر إلى الصقل، فإنهم كانوا متّقدين حماسةً للإصلاح الاجتماعي ونجحوا نجاحاً كاملاً

(19) والحق أنني أرغب لو أني استطيع أن أحثّ القارئ أن يتتبّع التاريخ القصير لتلك المنظمة الفريدة التي ميّزت ما كانت عليه ألمانيا الإمبريالية، بالرغم من أنه لم يترجم، ولا يمكن أن يترجم. وقد كان مؤلفه سكرتيراً للنادي (Verein) ولعقود من الزمن، وقصته تبعث على الإعجاب لأنها بريئة من الإدعاء الطنّان، انظر: Franz Boese, *Geschichte des Vereins für Sozialpolitik* (Berlin: Duncker & Humblot, 1939).

في تعميمه. وهم واجهوا، وبعزٍ، الاستياء البورجوازي بنشرهم روح الإصلاح، وليس في صياغتهم تدابير مفردة تختص بالإصلاح العملي فقط. ومثل الفابيين كان اهتمامهم الرئيسي بالعمل الجاري وقد استنكروا الحرب الطبقية والثورة. ومثل الفابيين أيضاً كانوا يعرفون إلى أين هم ذاهبون ـ كانوا يعرفون، ولم يزعجهم أن تلوح الاشتراكية في نهاية طريقهم. طبعاً، كان تصوّرهم لاشتراكية الدولة تصوّراً قومياً ومحافظاً، غير أنه لم يكن زائفاً ولا طوباويّاً.

معظم العالم لم يفهم هذا النموذج الاجتماعي، إطلاقاً، وطبيعة الملكية الدستورية التي أنتجته. وعلى أي حال، فقط نسي ما أمكن أن يعرفه مرةً. غير أننا حالما نلمح الحقيقة، فإننا سنجد صعوبةً، أيضاً، في فهم كيف أمكن، في تلك البيئة التي لم تكن بلوتوقراطية، لأكبر الأحزاب الاشتراكية ذات خبثٍ لا يتفوق عليه شيء، الإدعاء أنه يحارب الاستغلال الوحشي، ودولة كانت عبدةً لسائقي العبيد. ولا شك أن ذلك لا يمكن شرحه باللجوء إلى «منطق الوضع الاجتماعي الموضوعي».

بلى، أنا أفترض أن علينا أن ندرك، ومرة أخرى، أنه في المدى القصير ـ والأربعون عاماً مدى قصير في مثل تلك الشؤون ـ يكون حساب الطرق والأخطاء، الفردية والجمعية **نقصاً في كيفية العمل** (manque de savoir faire) أكثر من حساب ذلك المنطق. فكل شيء آخر، يمكنني الإشارة إليه غير كافٍ، وبوضوح. طبعاً، كان هناك صراع لتوسيع حق الانتخاب في تشريعات الولايات، غير أن مما كان يهمّ الجماهير الصناعية أكثر من سواه تمثّل في قدرة البرلمان **الإمبراطوري** (Reichstag)، لذلك أدخل بسمارك تصويت الرجال الشامل، منذ البداية. وكانت حماية الزراعة أكثر أهمية ـ أي الخبز الغالي. ولا شك في أن ذلك فعل كثيراً في تسميم الجوّ، وبخاصة، لأن المستفيدين الرئيسيين منها كانت المقاطعات الكبيرة والمتوسطة

في شرق بروسيا، لا الفلاحين. وعلى كل حال، نقول، إنه، بالنسبة إلى الضغط الحقيقي الذي حصل منها، كانت هناك واقعة حاسمة مفادها أنه حوالي عام 1900 توقفت الهجرة عملياً. لا ـ الشرح ليس في ذلك الطريق.

غير أنه كان في ذلك نقص في كيفية العمل مضافاً إليه العادات السلوكية الألمانية! ويمكننا أن نزيد من توضيح الأمور بإنشاء مماثلة مع سلوك ألمانيا في شؤون العلاقات الدولية. فقبل عام 1914 كانت طموحات ألمانيا الاستعمارية (Colonial) والطموحات الخارجية الأخرى ـ وصحيح القول بعد هذا البعد الزمني ـ متواضعةً بصورة بارزة، بخاصة، إذا قارنّاها مع التحركات الدقيقة والفعّالة التي بفضلها وسعت إنجلترا وفرنسا من إمبراطوريتيهما. فلا شيء مما فعلته ألمانيا يحتمل المقارنة مع، لنقل، مسألة التلّ الكبير، أو حرب البوير، أو مع احتلال تونس أو الهند الصينية الفرنسية. وأقل تواضعاً وأكثر عدوانيةً كان الكلام عن أن الألمان كانوا منغمسين في ذلك، والإساءة التي لا تُحتمل تمثّلت في الأسلوب المتفجّر الذي عُرضت به المزاعم المعقولة، أيضاً.

والأسوأ من ذلك، لم يكن هناك تقيّد بأي خط، وكانت هناك اندفاعات مباشرة إلى الأمام في اتجاهات دائمة التغيير تتناوبها تراجعات عاصفة، واسترضاءات غير مشرِّفة مع ظواهر رفض لا مبرر لها، إلى أن يحصل اشمئزاز كامل من جميع العوامل التي شكلت الرأي العالمي، يصيبها الانزعاج[20]. ولم تكن الأمور لتختلف في الشؤون المحلية.

---

(20) أريد أن أوضح تماماً أن ما ذكر أعلاه لم يقصد به نسبة تلك الخطة، كلياً أو جزئياً، لوليام الثاني. فهو لم يكن حاكماً تافهاً. وعلاوة على ذلك، فهو استحق استحقاقاً كاملاً للتعليق الذي تفوّه به عنه الأمير بيولاو (Bülow) في أكثر الدفاعات فرادةً والتي حصلت مع =

الغلطة المميتة كانت غلطة بسمارك. وقد تمثّلت في محاولته، التي لا تشرحها إلا الفرضية التي تفيد بأنه أخطأ خطأً كاملاً في تصوّره طبيعة المسألة، وقمعه النشاطات الاشتراكية عن طريق الإكراه والذي تتوّج بصدور **تشريع خاص** (Sozialistengesetz) الذي أصدره في عام 1878، والذي ظل مفعوله إلى عام 1890 (عندما أصّر وليام الثاني على إلغائه)، وكان ذلك زمناً طويلاً كافياً لتعليم الحزب ولإخضاعه، في المدة التي سبقت الحرب، لقيادة رجالٍ خبروا السجن والنفي، واكتسبوا الكثير من عقلية السجين والمنفى. وحصل عبر ذلك المركَّب غير السعيد من الظروف، إفساد لمجرى الأحداث اللاحقة كله. وذلك لشيء واحد، وهو أن ما لم يقدر هؤلاء الرجال الذين شكَّلهم المنفى على تحمله هو المذهب العسكري وأيديولوجيا المجد العسكري. والشيء الوحيد الذي لا تتحمله الملكية هو السخرية من الجيش والاستهزاء بأمجاد عام 1870 ـ وفي ما عدا ذلك كانت الملكية متعاطفةً مع مقدارٍ كبير مما اعتبره الاشتراكيون العقلاء أهدافاً عمليةً مباشرة. وكان ذلك، أكثر من أي شيءٍ آخر، عند كليهما، ما يحدِّد العدو ويميّزه عن مجرد المناوئ. فإذا أضفت إلى ذلك اللغة الماركسية ـ بالرغم من كونها أكاديمية بصورة واضحة ـ المستعملة في مؤتمرات الحزب من جهة، والتي تكون عاصفة، كما قلنا، من جهة

= ملك في برلمان، وذلك في قوله: «قولوا ما تريدون، فهو ليس من الطراز القديم». وإذا كان هو الوحيد الذي تشاجر معه والذي كان بإمكانه أن يصلح تقنيّة مهنته، فإن على منتقدي سلوكه مع بسمارك، ألاّ ينسوا أن النزاع كان، وبصورة رئيسة، حول اضطهاد الاشتراكيين الذي رغب الإمبراطور بوقفه، وحول تدشين برنامج عظيم خاص بالتشريع الاجتماعي. وإذا أهمل الإنسان الكلام، وحاول أو يعيد بناء النوايا بتتبع أعمال الإمبراطور من سنة إلى أخرى، فهو سيصل إلى النتيجة التي تفيد بأنه كان محقاً، ومحقاً غالباً، في آرائه المتعلقة بمسائل زمنه الكبرى.

أخرى، فسوف تحصل على الصورة. لذا، لم ينفع أي مقدار من التشريع الاجتماعي المثمر، ولا أي مقدار من السلوك المنضبط قانونياً ضد العجز (non possumus) المتبادل، لأن ذلك الحاجز الكرتوني الذي تشاتم عبره المضيفان، جهَّم الوجوه، وافترس الطرفين، مبدئياً، وكان كل ذلك من غير أن يعني أي أذى خطير.

وقد تطور الوضع من حالة الأمور تلك، وكانت له أخطاره من دون ريب ـ فالسلطة الواسعة من غير مسؤولية هي خطيرة، دائماً ـ لكن تلك الأخطار لم تكن من النوع المزعج، كما يمكن أن يبدو. فالحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات ـ أو لِنَقُلْ الموظفين المدنيين القدماء الذي حصلوا على ترقيةٍ إلى مرتبة مجلس الوزراء والذين ألّفوا تلك الحكومات ـ اهتمت، وبشكل رئيسي بالإدارة الشريفة والفعّالة، وبالتشريع النافع والتقدّمي، إجمالاً، وبتقديرات الجيش والبحرية. ولم يتعرّض أي واحد من هذه المواضيع لخطر جدّي بأصوات الاشتراكيين المناوئة، وبخاصةٍ أن إقرار تقديرات الجيش والبحرية الذي اقترن بموافقة المجلس التشريعي كان مؤمناً في معظم الأحيان عن طريق دعم أكثرية واسعة من الشعب. وكان الحزب الاجتماعي الديمقراطي، بدوره، الحسن التنظيم، وبقيادة أوغست بيبل، منهمكاً في تقوية أصواته وتوسيعها، فتحقق ذلك بقفزات ووثبات مقيدة. ولم تتدخل الحكومة تدخلاً خطيراً بكل ذلك، وكانت البيروقراطية تطبق القانون بصورة دقيقة مما فسح المجال لحرية العمل اللازمة لنشاط المحازبين[21]. وهناك أسباب تسوِّغ للبيروقراطية

(21) لا ريب في أن ظواهر إغاظة إدارية لم تكن غائبة، واستفاد الاشتراكيون أيّما استفادة من أي إزعاج مغيظ. غير أن مثل ذلك لم يكن كبيراً كما يشهد بذلك تاريخ النشاط الاشتراكي ذاته منذ عام 1890 إلى الحرب العالمية الأولى، وهو كافٍ. وعلاوة على ذلك، فإن ظواهر مزعجة من هذا القبيل تخدم الحزب «المضطّهد».

الإدارية وللحزب بأن يتبادلا العرفان بالجميل خلال ولاية بيولاو ووجوده في مركز السلطة، لتوفير مخارج للقدرة الخطابية الزائدة التي كان الفريقان بحاجة إليها.

وهكذا، نجد أن الحزب استقّر وضعه، ولم يتطور بصورة مقنعة فقط، فقد تطوّرت بيروقراطية الحزب، وإعلامه الصحفي، وهيئته المؤلفة من رجال دولة سابقين، وكان جميعها محوَّلاً بما فيه الكفاية، وكان كلها، وكقاعدة، مؤمَّناً على مراكزه ومحترماً احتراماً عالياً وبكل معنى الكلمة ـ وبالمعنى البورجوازي أيضاً.

وتكونت نواة مؤلفة من أعضاء من طبقة العمال الذين لم تعد العضوية، بالنسبة إليهم مسألة اختيار، وإنما هي مسألة عادية. وتزايد عدد الناس الذين «دخلوا الحزب» والذين تربّوا على القبول غير المتردِّد بقيادته وبكتبهم العقائدية التعليمية، التي عنت، عندئذٍ، ولبعضهم ما عنته الكتب العقائدية التعليمية الدينية للإنسان العادي، رجلاً أو امرأة، في زماننا كل ذلك يسَّره عجز الأحزاب اللاإشتراكية عن المنافسة الفعّالة للحصول على أصوات العمال. باستثناء واحد. فالحزب المركزي (الكاثوليكي)، من جهةٍ واحدة، كان متمكِّناً من كل المواهب المطلوبة، لأنه أحرز دعم رجال دين من نوعية ممتازة، ومن جهة أخرى، كان مستعداً للعمل على نيل أصوات العمال عن طريق الذهاب في الاتجاه نحو الإصلاح الاجتماعي بقدر ما شعر بأنه قادر على ذلك من غير أن يتحدى جناحه اليميني وأن يواصل أخذه بعقائد **المنشورات البابوية العامة** (*Immortale Dei*) (1885) و(*Rerum Novarum*) (1891)[22]. غير أن جميع الأحزاب الأخرى، ولأسباب

(22) دعونا نمر، وبالمناسبة، على ذكر ظاهرة (ظاهرة أميركية تقريباً)، وهي: نحن، هنا، أمام حزب سياسي يتواجد في داخله جميع أطياف الرأي، تقريباً، ذات الصلة بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية التي أمكن الحصول عليها، بدءاً من الآراء المحافظة المتصلِّبة إلى =

مختلفة وبدرجات متفاوتة تساوت في الشك المتبادل، إن لم يكن بالعداوة، للبروليتاريا الصناعية، ولم تحاول أن تسوِّق نفسها لعدد مهم من العمال ذوي الأصوات. وتلك الأصوات لم تجد أي حزبٍ لكي تتحول إليه سوى الحزب الاجتماعي الديمقراطي، إلا إذا كان أصحابها من الكاثوليك النشطاء.

ومع أن تلك الظاهرة تبدو سخيفة في ضوء الخبرة الإنجليزية والأميركية، فالواقع كان مفيداً بأن الجيش الاشتراكي سمح له، ووسط كل الصَّخب الذي أثير حول الأخطار المرعبة والمهدّدة التي سيحدثها، بأن يتقدم إلى منطقة سياسية غير محروسة.

نحن الآن في وضع، يمكننا من أن نفهم ما كان يبدو غير مفهوم، ظاهرياً، نعني، لماذا تشبَّث الاشتراكيون الألمان وبعنادٍ، بالعقيدة الماركسية، فبالنسبة إلى حزبٍ يمكنه أن يتحمل عقيدة مختلفة وحاله أنه مستثنى وبصورة كاملة من المسؤولية السياسية، وليس هذا فقط، بل من أي مطمح مباشر للوصول إليها، كان من الطبيعي أن يحافظ على الإيمان الماركسي الصافي بعدما اعتنقه. وكان ذلك الموقف السلبي المحض تجاه الإصلاح اللاإشتركي وتجاه كل أعمال الدولة البورجوازية ـ والذي هو، كما رأينا، المبدأ التكتيكي الذي أوصى به ماركس لكل شيء ما خلا الحالات الاستثنائية ـ طعنة له. فلم يكن القادة عديمي الشعور بالمسؤولية كما لم يكونوا مجرمين يائسين. غير أنهم أدركوا أنه، وفي الوضع الموجود، لم يكن لدى الحزب الكثير ليفعله سوى النقد والمحافظة على البيرق مرفرفاً. فكل

= الاشتراكية الراديكالية، ومع ذلك كان آلة سياسية قوية جداً. فقد تعاون فيه أناس من أكثر النماذج، والأصول، والرغائب اختلافاً، كما تعاون الديمقراطيون المتطرفون مع السلطويين المتطرفين فيه، من غير احتكاك مما يمكن أن يكون قد أثار غيرة الماركسيين، بسبب قوة الولاء للكنيسة الكاثوليكية فقط.

تضحيةٍ بالمبدأ الثوري كان يعتبر تضحية مجّانية ولا مسِّوغ لها. وكان يمكن لها تفريق أتباعه من غير تقديم أي شيء للبروليتاريا أكثر مما نالت عن طريق مبادرة البيروقراطية الملكية، وليس عن طريق الأحزاب الأخرى. فمثل تلك النجاحات الإضافية التي قد تمَّ الحصول عليها لا تجيز مخاطرة من الحزب. وهكذا، استمر الأعضاء الجدّيون، والوطنيون، والمحافظون على القانون، يكررون الشعارات غير المسؤولة المتعلقة بالثورة والخيانة - والتي صدرت معانيها الدموية الضمنية، وبصورة غريبة، من كثيرين من المسالمين وذوي الرزانة المشهورة، ولسعادتهم كانوا واعين بأن الاحتمال ضعيف بأن عليهم أن يعملوا بها.

وقبل انقضاء زمن طويل، بدأ يظهر شك عند نفرٍ قليل منهم مفاده أن الكلام الثوري، في يوم ما أو آخر، قد يواجه أكثر أسلحة الجدل النزاعي السياسي قتلاً - وهو الابتسامات. وقد يكون الأمر خشية من هذا النوع أو يكون، وببساطةٍ، إدراكاً لما يمكن حسبانه، تقريباً، افتراقاً مضحكاً لغرابته بين اللغة الماركسية والواقع الاجتماعي لتلك الأزمنة الذي دفع، في نهاية المطاف، أشخاصاً غير إنجلز **للإعلان الرسمي** (ex cathedra) عن أن قتال الشوارع يولِّد ظواهر معينة غير ملائمة في النهاية وعلى المؤمنين أن لا يشعروا بأنهم ملزمون به إلزاماً حتمياً (1895) - وذلك في مقدمةٍ كتبها لطبعة جديدة لكتاب ماركس: **الصراعات الطبقية في فرنسا**[23] (*Class Struggles in France*). ذلك التعديل المتكيّف المتواضع أثار في زمانه حنق نفرٍ

(23) لقد بين ريازانوف (Ryazanov) أن محرر الكتاب تصرَّف بحرية بالنصّ الذي وضعه إنجلز. غير أن الحجة أعلاه لا تتأثر حتى بأكبر قدر ممكن من التخريب الذي حصل من قلمه. انظر: D. Ryazanov, *Karl Marx and Friedrich Engels*, Translated from the Russian by Joshua Kunitz (New York: International Publishers, [1927]).

قليل من المحرضين من النوع الكامل، وبخاصة السيدة روزا لوكسمبورغ (Mrs. Rosa Luxemburg) التي تجاوزت نفسها في إنكارها الحماسي للرجل للعجوز. غير أن الحزب تمكن من إذعانها - وربما مع تنهّده عن مَزجٍ وارتياح. وقد تكون اتخذت، وبصورة تكتيكية، خطوات إضافية حذرة في الاتجاه ذاته. فعندما حاول إدوارد برنشتاين (Eduard Bernstein) أن «يراجع» بنية عقيدة الحزب كلها، حصل شجار كبير. ويجب ألاّ يكون ذلك مستغرباً ومفاجئاً بعد الذي قلت عن الوضع.

حتى أكثر الأحزاب عالميةً يعي الأخطار التي ينطوي عليها تغيير أيٍّ من بنوده الرئيسة المهمة. وفي حالة الحزب الذي برنامجه والذي وجوده ذاته مشادان على عقيدة كل تفصيل فيها صيغ بحماسة لاهوتية، لابدّ من أن يعني الإصلاح الجذري والفرعي صدمةً مرعبة. فتلك العقيدة كانت محلّ احترام شبه ديني. وقد حصل التمسك بها لربع قرن، وتحت بيرقها سار الحزب إلى النجاح، فهي كل ما على الحزب أن يظهر. والآن، فإن الثورة - التي مثَّلت لهم ما مثَّلت العودة الثانية للربّ للمسيحيين الأوائل - يجب أن تُلغى ومن غير احتفال. فلا صراع طبقي بعد الآن، ولا صيحات حربٍ تهز المشاعر. وعوضاً عن ذلك نطق به عضو من الحرس القديم، والمنفي السابق، والذي هو الأحبّ من بين أعضاء الحزب!

غير أن برنشتاين[24] مضى إلى ما هو أبعد من ذلك، أيضاً، فقد دنّس بيديه الأسس المقدَّسة للعقيدة. وهاجم الخلفيّة الهيغليّة.

---

(24) كتاباه الأكثر علاقة بغرضنا: *Die voraussetzungen des Sozialismus und die Aufgaben der Sozialdemokratie* (1899)،

وترجم من قبل إ. س. هارفاي (E. C. Harvey)، وكتاب: *Zur Geschichte und Theorie des Sozialismus* (1901).

وخضعت نظرية قيمة العمل ونظرية الاستغلال لنقدٍ قاسٍ. وهو ارتاب بحتميّة الاشتراكية واختزلها إلى «مرغوبيّة» ملطَّفةً. ونظر شزراً وباستنكار للتأويل الاقتصادي للتاريخ. ورأى أن الأزمات لا تثقل التنّين الرأسمالي، بل إن الذي سيحصل هو العكس، وهو أن الرأسمالية ستستقرّ مع مرور الزمن. أما تزايد التعاسة فهو لغوٌ لا معنى له. والليبرالية البورجوازية أنتجت قيماً دائمة تستحقها وهي تحاول الحفاظ عليها. حتى أنه قال، إن البروليتاريا ليست كل شيء ففكِّروا في ذلك!

طبعاً، ذلك يفوق قدرة الحزب على الاحتمال. وهو لن يكون محتملاً حتى لو كان برنشتاين محقاً ومن دون منازع في كل نقطة، لأن العقائد المتجسِّدة في منظمة لا يمكن إصلاحها بالإبادة الكاملة (Holocausts). غير أنه لم يكن كذلك، فقد كان رجلاً ممتازاً لكنه لم يكن نظيراً فكرياً لماركس. وقد رأينا، في القسم الأول، أنه شطَّ في مسألة التأويل الاقتصادي للتاريخ الذي قلّما فهمه فهماً كاملاً. كما شطّ، أيضاً، في تأكيده على أن التطوّرات في القطاع الزراعي ترفض نظرية ماركس عن تركّز الإدارة الرقابية الاقتصادية. وهناك نقاط أخرى تستدعي أجوبة فعّالة لتسِّهل لكارل كوتسكي[25]، بطل النظرة الأرثوذوكسية التمسك بموقفه ـ أو ببعضه. كما إنه ليس واضحاً أن تكون توصيات برنشتاين التكتيكية لصالح الحزب لو أنها عمّت. فمن المؤكَّد، عندئذٍ، أن ينشق جناح من أجنحة الحزب. والاعتبار الكبير

(25) ومنذ ذلك الوقت وبعده، كان موقف كوتسكي مؤسس ومحّرر *Neue Zeit* ومؤلف عدة أبحاث عن النظرية الماركسية، موقفاً لا يمكن وصفه إلاّ بمفردات إكليركية، متمسكاً بالعقيدة «الثورية» ضد الاتجاهات التعديلية مثلما كان في ما بعد متمسكاً بالأرثوذوكسية ضد الهراطقة البلاشفة. وكان أكثر الأشخاص أستاذيّةً ومحبوبيّته أقل من محبوبيّة برنشتاين. وبصورة إجمالية نقول، لابدّ من تهنئة قسمي الحزب على المستوى الأخلاقي والفكري لأبطاله.

للحزب كان سيتأثر سلبياً كثيراً. وكما قلنا من قبل، لن تكون النتيجة كسباً مباشراً: لذا، هناك الكثير مما يجب أن يقال لصالح النظرة «المحافظة».

وفي تلك الظروف، لم يكن المسار الذي اتخذه بيبل غير حكيم بصورة واضحة ولا استبدادياً، بصورة واضحة، كما فهم المرافقون والنقّاد الآخرون في ذلك الزمان. فهو شجب التعديلية بشدّةٍ، وبشدّةٍ تبقي قبضته على يسارييه.

واعتبرها ظاهرة ملعونةً ومحرّمة في مؤتمرات هانوفر (Hanover) (1899) ودريسدن (Dresden) (1903) غير أنه اهتمَّ بأن تصاغ القرارات التي تؤكد على الحرب الطبقية ومواد أخرى من العقيدة بشكل يمكن «التعديليين» من الإذعان والقبول. وقد فعلوا ذلك، ولم تُتخَّذ تدابير إضافية ضدهم، بالرغم من حصول ما يشبه قرقعة سوط أي إنذار، كما أعتقد. وسمح لبرنشتاين أن يدخل المجلس التشريعي[*] بدعم من الحزب. وبقي فون فولمار (Von Vollmar) في الحزب.

أما قادة نقابات العمال فقد استهجنوا المضغ العقائدي وهمهموا متذمِرين. فقد كانوا تعديليين دائماً. غير أنهم لم يهتموا كثيراً، مادام الحزب لا يتدخَّل في همومهم المباشرة، ومادام لا يطلب منهم أن يعملوا ما يكرهون. ووسعوا حمايتهم لبعض التعديليين، ولبعض أجهزتهم الأدبية. وأعلنوا، وبوضوح، أنه مهما كانت فلسفة الحزب، فإن العمل هو العمل. وكان ذلك كل شيء.

(*) رايشتاخ اسم المجلس التشريعي الألماني زمانئذٍ.

طبعاً، كان تفكير الآخرين مختلفاً، ونعني بهم المفكرين التعديليين الذين لم يكونوا يحسبون العقيدة مسألة لا مبالاةٍ، والمتعاطفين اللاإشتراكيين الذين أحب بعضهم أن ينتمي إلى حزب اشتراكي لا يؤكد على الحرب الطبقية والثورة. فهؤلاء هم الذين تحدثوا عن أزمة الحزب، وهزوا رؤوسهم قلقاً على مستقبله. وكان لهم كل ما يسوِّغ موقفهم. وذلك، لأن مستقبلهم في الحزب، وحول الحزب كان معرَّضاً للخطر، فعلياً.

والواقع هو أن بيبل، والذي لم يكن مفكرًا ولا صديقاً لنخبة الصالونات، لم يفوِّت فرصة إلا وحذّرهم فيها بالطرد من المبنى. ولم يزعج الحال قواعد الحزب إلا قليلاً. فقد تبعت قادتها وردّدت شعاراتها إلى أن يحين وقت اندفاعهم إلى حمل السلاح بغية الدفاع عن البلاد، وكل ذلك، من غير وخز ضمير يتعلق بما يمكن أن يقوله ماركس، أو بيبل.

هناك مقدار من الضوء المهم ألقي على التطور الذي كنا نتناوله من قِبلَ تطور مماثل لكنه مختلف حصل في النمسا[26]. وكما يجب علينا أن نتوقع من الخطو الأبطأ كثيراً للتطور الرأسمالي، استغرق الأمر عشرين سنة إضافية ليصير عاملاً سياسياً ذا أهمية. وابتداءً من نشوئه البطيء من بدايات صغيرة وغير موثوقة كثيراً انتهى إلى أن يؤسس نفسه في عام 1888 [مؤتمر هينفيلد (Hainfeld)] برئاسة فكتور

(26) أعني بالنمسا، هنا النصف الغربي للملكية النمساوية - الهنغارية التي كان لها، ومنذ عام 1866 برلمان وحكومة (من غير دوائر خاصة بالخارجية والدفاع) كانا متناسقين، وعلى قدم المساواة مع برلمان وحكومة النصف الشرقي - هنغاريا، أو، باللغة الرسمية «بلاد التاج المقدَّس للقديس ستيفن» «Holy Crown of St. Stephen». والحزب الاجتماعي الديمقراطي الهنغاري استمدَّ نموذجه من النموذج النمساوي، لكنه لم يحصل على أهمية عدديّة.

آدلر (Victor Adler) الذي نجح في مهمة شاقّة تقريباً تمثّلت في توحيد الاشتراكيين من جميع الأمم، الذين سكنوا تلك البلاد، والذي كان عليه أن يقودهم، بمقدرة بارعة، لثلاثين سنة أخرى.

ونقول الآن، إن ذلك الحزب كان ماركسياً أيضاً، وبصورةٍ رسمية. وساهمت مساهمة جوهرية حلقةٌ صغيرةٌ من اليهود الأذكياء التي ألّفت نواته الفكرية[27]، أي الماركسيين الجدد، في تطوّر العقيدة الماركسية كما عرفناها في القسم الأول ـ نعني التمسك بالخطوط الأرثوذوكسية، وتغييرها في مجرى العملية، ومحاربة أي إنسان آخر حاول ذلك محاربةً مُرَّةً وقادرة، والالتزام الدائم بالأيديولوجيا الثورية في أكثر صورها الرافضة للتسويات. وكانت العلاقات مع الحزب الألماني وثيقةً وودّية وفي الوقت نفسه، كان كل واحد يعرف أن آدلر لا يتحمل اللَغْو ولا يقبله. وبسبب سلطته على مُتطرِّفيه المفكرين والتي تفوق تلك التي كان يتمتع بها بيبل لأسباب ثقافية وعرقية، كان قادراً على أن يُجيز لهم كل الماركسية التي أرادوها في مقاهيهم، وعلى استعمالهم عندما يجد ذلك مناسباً من غير أن يدعهم يتدخلون بما كان مهمّاً له، مثل المنظمة والإعلام الحزبي، والانتخابات العامة، والتشريع التقدّمي، وعمل الدولة الصحيح، أيضاً. هذا الجمع بين العقيدة الماركسية والممارسة الإصلاحية تمَّ بصورة مدهشة. وسرعان ما اكتشفت الحكومة النمساوية وجود عامل، لا يقلّ أهمية عن الكنيسة أو الجيش، وأن مصلحته تلزمه بأن يدعم السلطة المركزية في صراعها الدائم ضد المعارضات القومية التعويضيّة لكل مسعى، وبخاصة السلطتين الألمانية والتشيكيّة. فهاتان الحكومتان

(27) تروتسكي، وكان لا يزال باسم برونشتاين (Bronstein)، كان يظهر معهم من وقت إلى آخر، ويبدو أنه خَبِر نفوذهم.

تابعتا خدمة مصالح الحزب الذي بادلها مبادلة كاملة[28] ـ والحكومتان كانتا مؤلفتين من مجلسي وزراء يشملان موظفي خدمة مدنية على الأغلب كما هو الحال في ألمانيا، بالرغم من حصول محاولات دائمة قام بها الملك لإدخال سياسيين يكونون بمثابة وزراء بلا حقائب وزارية، على الأقل. وعندما تناولت الحكومة [التي تألفت من مجلس وزراء موظفي خدمة مدنية برئاسة بارون غوتش (Baron Gautsch)] الانتخابات العامة الشاملة، تمكّن آدلر، من غير أن يواجه أيّ معارضة من أتباعه، أن يعلن للملأ أن الاشتراكيين، في ذلك الوقت، كانوا «حزب الحكومة» (regierungspartei)، مع أن مكتب مجلس الوزراء لم يُقَدّم لهم، ولو قدِّم لما كان سيُقبل منهم[29].

6 ـ الأممية الثانية

استناداً إلى بندٍ رئيسي في برنامج الأحزاب الماركسية تمّت الدعوة إلى منظمة دولية تشبه الأممية الأولى الميتة. ولم تكن المجموعات الاشتراكية والعمَّالية الأخرى أمميةً بالمعنى الموجود في العقيدة الماركسية. غير أنها اكتسبت، وبدرجات مختلفة وجهات نظر أممية وسلمية وتعاطفات معها بحيث صارت مستعدة للتعاون

(28) وكانت الوسيلة التي استخدمها الاشتراكيون تكراراً لمساعدة الحكومة هي هذه. عندما كان القوميون التعويقيون يشلّون عمل البرلمان ويتوقف كل عمل، كانوا يحركون حالة «طوارئ» للميزانية. فعندما كانت تقرّ حالة الطوارئ فإنها كانت تعني أن التدبير الذي أُعلن كان بوجود أكثرية له (وهو الذي كان يتوفر دائماً في حال درس الميزانية) بصرف النظر عن أن القواعد الشكلية للإجراء البرلماني التي يحاول البرلماني التعويقي المعطِّل جعلها مستحيلة التطبيق.

(29) أعتقد أن الصعوبة الرئيسة تمثَّلت في الموقف القويّ الذي اتَّخذه الحزب الألماني إزاء المسألة. وكانت وساوس الاشتراكيين النمساويين تأتي في الدرجة الثانية. وكان كره البيروقراطية النمساوية أو الإمبراطور العجوز، إذا وجد مثل ذلك الكره، عاملاً من الدرجة الثالثة، مانعاً لذلك التحقيق.

الأممي، وذلك يعود، جزئياً، إلى وراثتها الراديكالية البورجوازية، وجزئياً، أيضاً، لبغضها حكومات الطبقة العليا في أممهم. لذا، فإن تأسيس الأممية الثانية (1889) جسَّد تسويةً تسوية حاولت تسوية ما لا يمكن تسويته، لكنها نجحت إلى عام 1914. وتكفي ملاحظات قليلة على هذا الموضوع.

كان هناك المكتب الرسمي الأممي. كما كانت هناك مجالس تعقد فيها مجادلات ممتلئة حول مسائل تتعلق بالتكتيك والمبدأ. وإذا قيست بمقياس الإنجازات الحسّية، فإن الأممية الثانية ساوت الصفر. وبهذه القيمة كان تقييم النشطاء الثوريين والعماليين. والواقع هو أنها لم تقصد لعملٍ مباشر من أي نوع، والعمل سواء أكان ثورياً أو إصلاحياً، لا يكون، في ذلك الزمان، إلاّ عملاً قومياً. وكانت تهدف إلى تنظيم اتصالات مباشرة بين الأحزاب الفرعية والمجموعات بغية توحيد وجهات النظر، وتنسيق خطوط التقدم، وكبح الذين لا يشعرون بالمسؤولية، وحضّ المتقاعسين على العمل، وخلق رأيٍ اشتراكي دولي، بقدر المستطاع وبدا كل ذلك، من المنظور الاشتراكي مرغوباً فيه كثيراً ومهماً، بالرغم من أن طبيعة الأمور اقتضت مرور عقودٍ عديدةٍ لكي تنضج النتائج الإيجابية.

وطبقاً لذلك، فإن رئيس وأعضاء المكتب الرسمي لم يكونوا سوى مجلس توجيهي في الاشتراكية الأممية. فلم يكن لديهم خطة لتشكيلها ولا برنامج لفرضه كما كان في حالة الأممية الأولى. وتركت للأحزاب القومية والمجموعات العمالية استقلاليتها وحريتها في الانتماء إلى منظمات دولية أخرى تناسب أهدافها الخاصة. ونقابات العمال ـ وأيضاً التعاونيات والمؤسسات الثقافية ـ رُحِّب بها وحصل تودّد إليها أيضاً، غير أنها لم تقم بالدور القيادي. وظلّ للأحزاب القومية، مع ذلك، أرضيّة مشتركة وكانت واسعة بما فيه

الكفاية لتجعل ستوننغ (Stauning) وبرانتنغ (Branting)، من جهة، ولينين (Lenin) وغويسد (Guesde)، من جهة أخرى، يتقدمون. ولا شك في أن بعضاً من أعضاء تلك المؤسسة الأممية سخر من التحفّظ الجبان عند الآخرين، والآخرون اعترضوا على الراديكالية المتطرفة عند الأولين. وكانت الأمور، أحياناً، تقارب الحسم. وعلى كل حال، فإن ما حصل، وبصورة إجمالية، هو أن الجميع تلقّوا درساً في الدبلوماسية الاشتراكية من بعضهم بعضاً. ومنذ أن كان **أسلوب الحياة المؤقت ذلك** (modus vivendi) ـ الذي وجد فيه الكثير من حرية الاختلاف ـ الأسلوب الوحيد الممكن ـ فإنه كان، في حدّ ذاته، إنجازاً عظيماً.

ومهما كان الأمر غريباً، فالواقع هو أن الألمان هم ـ مع دعم روسي وغويسدي ـ كانوا المسؤولين الرئيسيين عنه، فقد كانوا الحزب الألماني الكبير وهم الذين وفّروا للأرضية المشتركة غطاءً ماركسياً. غير أنهم أدركوا، وبوضوح، أن غالبية الذين مثّلوا القوى الاشتراكية خارج ألمانيا، لم يكونوا ماركسيين. فقد كانت القضية، بالنسبة إلى معظم هؤلاء قضية توقيع المواد التسعة والثلاثين مع الاحتفاظ بحريةٍ غير محدودة في مجال التأويل. ومن الطبيعي أن يصدم ذلك أكثر المؤمنين حماسةً، فتكلموا عن انحطاط الإيمان إلى مسألة شكلية لا زبدة فيها. وقد تحمل القادة الألمان ذلك وصبروا عليه، حتى أنهم تساهلوا مع ظاهرة الهرطقة المكشوفة التي لو كانوا في وطنهم لهاجموها، وبغضب. وكان بيبل يعرف إلى أي حدٍّ يمكنه أن يمضي، ومباشرة التقى صبره مع صبر الإنجليز، وعرف أن صبره سيستمر في النهاية، ومن غير حرب. وهكذا ناور كي يوحّد الجبهة البروليتارية وبنظرة تبغي إحياءها في الوقت المناسب، وبعمله ذاك أظهر قدرةً، لو كانت الدبلوماسية الألمانية تملكها، لأمكنها أن تحول دون وقوع الحرب العالمية الأولى.

وقد نضج بعض النتائج. فالمناقشات التي كانت غير محدَّدةٍ، نوعاً ما، والمتعلِّقة بالعقد الزمني الأول، أو ما يقاربه، تركزت، في النهاية، على الخطة الخارجية، وبدأ ما يشبه النظرة المشتركة بالظهور، أخيراً. فما كان، كان سباقاً مع الزمن.

وقد انتهى السباق بالخسران. ويشعر كل صحافي بأنه مؤهلٌ لأن يدين الأممية بما يسميه إخفاق الاشتراكية الأممية عند نشوب الكارثة. غير أن هذه وجهة نظر سطحية. فالكونغرس غير الاعتيادي الذي انعقد في مدينة بال (Basle) (1912) ومناشدته العمال من جميع الأمم ليبذلوا جهوداً للسلام كان كل ما يمكن فعله في تلك الظروف. كما إن دعوةً لإضرابٍ عام تُوجَّه إلى بروليتاريا أممية غير موجودة إلاّ في خيال نفرٍ قليلٍ من المفكِّرين، لن تكون أكثر فعاليةً، بل أقلّ، وتحقيق الممكن لا يَمْثُلُ في الفشل بل في النجاح، مهما تبيّن أنه غير كافٍ، في النهاية. وإذا ما حدث الفشل، فإنه حدث في الجبهات المحليّة للأحزاب القومية حزباً حزباً.

الفصل السابع والعشرون
من الحرب العالمية الأولى إلى الحرب العالمية الثانية

1 ـ «الرفض الكبير»

عملت الأحزاب الاشتراكية كل ما تقدر عليه، باعتبارها أعضاء في منظمة أممية. لتفادي نشوب الحرب. غير أن الذي حصل، عندما انفجرت، إنها هرعت جميعها وتجمعت لتدعم قضاياها القومية، بصورة مباشرة كانت مذهلة وصاعقة. وكان تردّد الماركسيين الألمان أقلّ من تردّد العماليين الإنجليز![1].

طبعاً، لابدّ من أن لا ننسى أن كل أمة مشاركة في الحرب كانت مقتنعةً أنها كانت تشنُّ حرباً دفاعيةً فقط ـ فكل حرب هي دفاعية، أو هي، وعلى الأقل، «وقائية» في نظر الأمم التي تشنّها[2]. ثمَّ، إذا فكّرنا في أن للأحزاب الاشتراكية حقاً دستورياً ثابتاً في

---

(1) والواقع هو أن حزب العمال الإنجليزي كان الوحيد الذي سجّل وقفةً جدّية مع السلام في عام 1914، بالرغم من مشاركته في التحالف الحزبي، في ما بعد.

(2) وهذا هو السبب في أن المسعى الذي بذله المنتصرون للبتّ في المسألة الأخلاقية عن طريق جملة وضعت في معاهدة السلام كان مسعى أحمق، وليس مجرد مسعى ظالم.

التصويت ضد ميزانيات الحرب، وأنه لا يوجد واجبٌ في المخطط الأخلاقي العام للديمقراطية البورجوازية يقضي بأن يتطابق الإنسان مع الخطة القومية ـ وهناك من كانوا بعيدين عن المذهب اللاحزبي الاشتراكي، ورفضوا الحرب في جميع الأقطار المشاركة فيها ـ نقول، إذا فكرنا بكل ذلك، فإننا، كما يبدو، نواجه مشكلةً لا حلّ لها بالرجوع المشكوك به إلى ماركس أو إلى إعلانات سابقة من بيبل وفون فولمار التي تفيد بأنهم سيدافعون عن بلادهم إذا هوجمت. وليس هناك من صعوبة في استذكار التعلم الحقيقي لماركس حول الموضوع. وعلاوة على ذلك، فإن دفاع المرء عن وطنه لا يعني إلاّ قيامه بواجبه في الجيش، فهو لا يتضمن التصويب مع الحكومة والدخول في **اتحادات مقدسة**[3] (unions sacrées). فغويسد وسمبا (Sembat) في فرنسا، وفاندرفيلد (Vandervelde) في بلجيكا الذين دخلوا في مجالس وزراء الحرب، والاشتراكيون الألمان الذين صوّتوا لميزانيات الحرب، فعلوا أكثر مما يتطلّب الولاء لأممهم، كما كان يفهم ذلك، عادةً، في ذلك الزمن[4].

ثمّة حلّ واحد، وليس إلاّه، للأحجية. فسواء أكان السياسيون الاشتراكيون، بغالبيتهم، يعتقدون أو لا يعتقدون بالأممية الماركسية ـ وقد يكون هذا الاعتقاد في ذلك الوقت مشاركاً بمصير اعتقادٍ مماثل في ثورة ذات مشهدٍ مثير للإعجاب ـ فإنهم أدركوا أن أي موقف متشامخ على كتابهم المقدس سيكلفهم خسارة أتباعهم. فتبدأ

(3) وليس صحيحاً القول إن الإخفاق في فعل ذلك كان سيضعف القضية القومية. فالواضح أن استقالة لورد مورلي (Lord Morley) لم تسبب ضرراً لإنجلترا.

(4) كثيرون منا سيفكر تفكيراً مختلفاً في الوقت الحاضر. غير أن هذا يبين مدى ابتعادنا عمّا ارتكسَتْ عليه الديمقراطية الليبرالية. فتمجيد الوحدة القومية وتحويلها إلى مبدأ أخلاقي ينطق بالقبول بأحد أهم مبادئ الفاشية.

الجماهير بأن تحملق فيهم، في أول الأمر، وبعد ذلك، تتخلّى عن الولاء لهم، ومن ثم ترفض **عبر الواقع** العقيدة الماركسية المفيدة بأن البروليتاري لا وطن له، وأن الحرب الطبقية هي الحرب الوحيدة التي تهمّه. وبهذا المعنى، تحطَّم ركنٌ أساسيٌ من أركان البناء الماركسي في شهر آب/ أغسطس من عام 1914[5]، باستثناء حالةٍ مفادها أن الأشياء كان من الممكن أن تكون مختلفةً لو أن نار الحرب أضرمت بعد تطور طويل داخل الإطار البورجوازي.

وكان هناك شعورٌ واسع بهذه الحقيقة. فقد شعر بها من كانوا في المعسكر المحافظ: وفجأة بدأوا يشيرون إلى الحزب الاشتراكي بلغةٍ كانت بأبهى صور اللطف. كما شعر بذلك القسم من المعسكر الاشتراكي الذي بقي فيه الإيمان محتفظاً بحماسته القديمة. وحتى في إنجلترا، حيث فضلّ ماكدونالد (MacDonald) أن يخسر زعامة حزب العمال، وأخيراً، مقعده، على أن يلتحق بالتحالف الحربي. في ألمانيا ترك كوتسكي وهيس الأغلبية (آذار/ مارس، 1916)، ونظَّما في عام 1917 الحزب الاجتماعي الديمقراطي المستقل، بالرغم من أن معظم أعضائه المهمّين عادوا إلى الحظيرة في عام 1919[6]. وأعلن لينين أن الأممية الثانية ماتت، وأن قضية الاشتراكية تعرَّضت للخيانة.

---

(5) يجب نسبة ذلك، وبمقدارٍ ما، إلى نجاح الإصلاحات اللاإشتراكية.

(6) تجدر الملاحظة أن المستقلّين لم يأتوا، حصرياً، من الماركسيين غير المساومين. فكوتسكي (Kautsky) وهيس (Haase) من ذلك القطاع، لكن الكثيرين من الذين لحقوا بهم لم يأتوا منه. فعلى سبيل المثال، هناك برنشتاين الذي شارك مع عدد من التعديليين الذين كان دافعهم لا يحترم الإيمان الماركسي. ولا عجب في ذلك. فلم تكن الماركسية الأرثوذوكسية السبب الوحيد عند الاشتراكي لرفض مجرى الأغلبية. وببساطة نقول، إن هؤلاء التعديليين شاركوا رامسي ماكدونالد بآرائه.

وهناك مقدار من الحقيقة في ذلك، فإن الاشتراكية بالنسبة إلى أكثرية الأحزاب الماركسية، وعند مفترقات الطرق المصيرية، لم تنجح. فهي لم تختر المسار الماركسي ولم تتبدّل المعتقدات، والشعارات، والأهداف النهائية، والمنظمات، والبيروقراطيات، والقادة. فقد بقيت في صباح **الرفض الكبير** كما كانت في مسائه. غير أن ما قصدته وتمسكت به تبدّل تبديلاً. وبعد تلك **التجربة الحاسمة** (Experiementum crucis) لم يعد يقدر الاشتراكيون ولا اللاإشتراكيون أن ينظروا إلى تلك الأحزاب في الضوء الذي كانوا يرونها فيه سابقاً. ولم تعد تلك الأحزاب ذاتها قادرة على أن تستمر بسلوكها الغريب القديم. فقد خرجت من برجها العاجي، في كل حال فشهدت بأن مصير أوطانها عنى لها أكثر من الهدف الاشتراكي.

وكانت الحالة مختلفة، على كل حال، عند تلك، التي كانت مثل الأحزاب الاجتماعية الديمقراطية في الأقطار الاسكندينافية، ولم تكن في أي برج عاجي. وحتى بالنسبة إلى أحزابٍ أخرى، بدت المسألة مختلفةً في نظر المراقبين الذين لم ينظروا إلى تلك الغرائب الثورية نظرة جدّية. وبما يختص بالحزب الألماني، فإن الأقرب إلى الحقيقة القول، إن «الخونة الاجتماعيين» ـ كما كانوا يدعون ـ هبطوا من غيوم غير واقعية، وإن الطوارئ القومية علّمتهم أن يقفوا على أقدامهم بدلاً من رؤوسهم ـ وهو الأمر الذي يمكن أن يضيف إليه بعضنا، القول بأنه كان لصالحهم وليس فيه **رفض** إطلاقاً. غير أن أيّ وجهة نظر نتّخذها، فإن مما لا شك فيه أن موقف المسؤولية الجديد قصّر، وبصورة قوية، المسافة الطويلة التي كانت، قبل عام 1914، بينها وبين الهدف الطبيعي لكل حزب ـ أي مركز السلطة. وأنا، هنا، بعيد كل البعد، عن أن أنسب إلى الاجتماعيين الديمقراطيين

الألمان أي تقدير من هذا القبيل وعن الشك بصدق قرارهم أن لا يتسلَّموا سلطة في مجتمع بورجوازي ـ غير أنه، من الواضح، أنه، وكنتيجةٍ لموقفهم في بداية الحرب، كانوا ـ إذا جاز لي القول ـ «جالسين وبارتياح» لنهايته. وخلافاً للأحزاب لم يتنازلوا مندفعين وبصوت عالٍ. كما إنهم لم يهجروا أمتهم في ساعة الخطر.

2 ـ آثار الحرب العالمية الأولى في فرص الأحزاب الاشتراكية الأوروبية

1 ـ كل حرب كبرى تنتهي بالهزيمة تزلزل النسيج الاجتماعي وتهدِّد وضع المجموعة الحاكمة، وإن خسارة الاعتبار التي تنجم عن الهزيمة العسكرية هي إحدى أصعب الأمور التي يمكن أن يتحملها الرأي المعاكس ليس بمثل ذلك اليقين، فإنْ لم يكن النجاح سريعاً أو كان، في كل الأحوال، مدهشاً ومترافقاً، وبوضوح، مع أداء من قِبَل الشريحة الحاكمة ـ كما كان الحال، مثلاً، في نجاح ألمانيا في 1870 ـ والاستنفاذ الاقتصادي الفيزيائي والبسيكولوجي يُنتج، حتى في حالة النصر، آثاراً على الوضع النسبي للطبقات، والمجموعات، والأحزاب، لا تختلف اختلافاً جوهرياً عن آثار الهزيمة.

وتوضح الحرب العالمية الأولى ذلك، ففي الولايات المتحدة لم يكن المجهود المبذول طويلاً ومضنياً، كفايةً، ليُظهر تلك الحقيقة. وحتى هنا، فإن الإدارة المسؤولة عن الحرب تعرّضت لهزيمة ساحقة في الانتخابات. لكن هيبة الطبقة الحاكمة وقبضتها على شعوبها في جميع الأقطار المنتصرة الأخرى، قد ضعفت ولم تتعزّز. وعنى ذلك ـ ولحسن حظّ الأحزاب الاشتراكية الألمانية والإنجليزية ـ الوصول إلى السلطة، وفي كل الأحوال، عنى مركز السلطة. ففي

ألمانيا صارت السيطرة على المؤسسات المركزية للمجتمع في يد الحزب: وبالرغم من حفظ ماء الوجه العقائدي، فإن بعض الاشتراكيين وبعض من هم ضد الاشتراكية أيضاً، أصّروا على الكلام عن الثورة، لأن الواقع هو أنهم حكموا عن طريق رجائهم ـ وما كان أوضعه من رجاء. وفي إنجلترا كان عدد أصوات العمال يزيد على المليون في شهر كانون الثاني/ يناير في عام 1910، وما يقارب المليونين والربع في عام 1918[7] ثم ارتفع إلى 4,236,733 صوتاً في عام 1922 وإلى 5,487,620 في عام 1924 (و594,362,8 في عام 1929). وعاد ماكدونالد إلى احتلال الزعامة، وفي عام 1924 دخل الحزب في الحكومة، وإن لم يكن في السلطة بالمعنى الواقعي. وفي فرنسا حالت بنية العالَم السياسي دون أيّ تواصل واضح، غير أن الخطوط المحيطة العامة كانت ذاتها: فكان هناك نهوض سنديكالي مباشرةً بعد الحرب، لكن الاتحاد العام للشغيّلة الذي ترك الاتحاد المؤسس حديثاً، نعني، الاتحاد العام للشغيّلة السنديكالي والاتحاد العام للشغيلة الشيوعي الموحَّد، لكي يمتصّ عناصر غير ممكن تكيّفها، أعاق المسالك الثورية، وببطءٍ أعدَّ نفسه لدور سياسي مسيطر.

وعلاوة على ذلك، فإن أعضاء الأحزاب الاشتراكية وشبه الاشتراكية الذين حملوا عبء المسؤولية الذي ترتَّب عليهم قد يكونون شعروا أنهم احتكروا الكثير من المؤهلات اللازمة للنجاح في مجازفتهم. وتمكنوا، أكثر من أيّ مجموعة أخرى، أن يتعاملوا مع الجماهير التي كانت تغلي بعدم الرضا. وكانوا كما يظهر المثل

---

(7) الزيادة من عام 1910 إلى عام 1918 تشرحها شرحاً كاملاً ظاهرتا منح حق الانتخاب للمرأة وتبسيط المؤهلات الانتخابية.

الألماني، في وضع أفضل مما كان عليه وضع أي فريق آخر، للتعامل، وبحزم، مع الانفجارات الثورية ـ وبالقوة، لو تطلب الأمر. وفي كل الأحوال، كانوا هم الذين قاموا بإدارة المقدار المناسب الصحيح من الإصلاح الاجتماعي، ووضعه موضع التنفيذ، من جهةٍ، وإقناع الجماهير بقبوله، من جهة أخرى. والأهم من كل ذلك، كانوا، ومن وجهة نظرهم محقّين في الاعتقاد بأنهم كانوا، أيضاً، الجماعة التي شفت الجراح التي سبّبتها «الحرب الإمبريالية»، وإعادة العلاقات الدولية، وإزالة الفوضى التي وضعت الحكومات البورجوازية السلام فيها، من دون أي خطأ منهم. فاقترفوا، بذلك، نوع الخطأ ذاته، الذي اقترفه، ومن منظور آخر، منافسوهم البورجوازيون الذين اعتقدوا بالضمان الجمعي، وعصبة الأمم، وإعادة نظام العملات الذهبية، وإزالة الحواجز التجارية. غير أننا، حالما نسلِّم بالمقدّمة المنطقية الخاطئة، فلابدّ لنا من أن نسلّم بأن الاشتراكيين كانوا على صوابٍ في أملهم بالنجاح، وبخاصة في ميدان السياسة الخارجية.

2 ـ وإن إنجازات وزارة الخارجية ـ نعني ما قام به ماكدونالد (MacDonald) وهندرسون (Henderson) في تلك الوزارة ـ كافية لتوضيح ذلك. غير أن الحالة الألمانية تبقى أكثر أهمية. فبادئ ذي بدء، نقول، إن الديمقراطيين الاجتماعيين كانوا في وضعٍ أخلاقي للقبول بمعاهدة السلام ولدعم خطة تستهدف تحقيق شروطها. ولا شك في أنهم حزنوا كثيراً إزاء الكارثة القومية، والأعباء التي فرضتها. غير أن شعورهم بالمجد العسكري لم يمكن الهزيمة ذاتها ولا السلام أن يولِّدا ذلاً لا يحتملونه. وبعضهم، تقريباً، أيّد نظرية الحرب الإنجليزية ـ الفرنسية. ولم يهتم معظمهم بإعادة التسلّح. وبينما كان الألمان الآخرون غاضبين قرفاً، هم مضوا يعملون للتفاهم السلمي

مع المنتصرين في الحرب بروح حرة حريّةً كاملة، إن لم يكن مصدرها الغضب، فإنها كانت متولِّدة من الكراهية العاطفية. ووافقوا موافقةً تامة على الديمقراطية كما تراها الأمم الغربية، وهي التي اعتبرها البعض ديمقراطية مفروضة، وبعد أن تخلّصوا من الثورات الشيوعية في عام 1918 ـ 1919، وبعد أن اكتسبوا، بتسويتهم الحكيمة، دوراً ذا سيطرة في السياسة الداخلية، صاروا في مزاج ديمقراطي، وعلى أفضل ما يكون.

ثانياً: كانت قبضتهم على الجماهير قوية بما يكفي لتفعيل هذا الموقف تفعيلاً سياسياً. وللحظةٍ، كانت نظرة قسم كبير من السكان إلى الأمور في ضوءٍ مماثل. وصارت، وبشكل مؤقت، آراؤهم حول الموقف والطريقة الصحيحة للتعامل معه، هي وجهة النظر الرسمية، مهما كانت سياسة الحكومة التي تتسلم السلطة ووفّروا الدعم السياسي للتحالفات التي أقرت، بالتفاوض، خطة دوس (Dawes Plan) ومعاهدة لوكارنو (Locarno pact) التي كان يستحيل تشكيلها، أو لو صيغت، لما كانت تتخذ ذلك الخط من دونهم. فستريزمان (Stresemann) لم يكن اشتراكياً ومع ذلك، فإن الخطة التي ارتبطت باسمه كانت خطة الحزب الديمقراطي الاجتماعي ـ وهي الخطة التي نُسِب إليهم كل الفضل في حصولها لعقد من الزمان، ونالهم كل العقاب، بسببها، في عقدٍ آخر.

ثالثاً: امتازوا بعلاقاتهم بالرأي السياسي الخارجي، فالعالم لم يكن يعرف إلا قليلاً عن ألمانيا. غير أنه عرف أمرين، فمن جهةٍ، أدرك أن ثمة حزباً كان مستعداً ليقبل الكثير من ترتيبات ما بعد الحرب، وأنه، في الواقع، وافق على بعضها، وأنه حزب كان عدواً لما اقتنعت فرنسا وإنجلترا بأنه عدو لهما. ومن جهة ثانية، أدرك العالم أنْ لا خوف من الديمقراطية الاجتماعية الألمانية من نواحٍ

أخرى ـ فمهما كانت الحكومة محافظة لا حاجة للعالم للاعتراض على الاشتراكية الألمانية كما اعترض على الاشتراكية الروسية. وكان ذلك نقطة ضعفٍ، في المدى الطويل. وكان لذلك علاقة بالمعاملة التعويقية للشكاوى الألمانية، لأنها حثّت وزارتي الخارجية الإنجليزية والفرنسية على الاعتقاد بأن ألمانيا ستظل المتوسّل الحكيم المعتدل الذي يمكن إسعاده بالتأكيدات المفيدة أنه سيرتقي، في يوم من الأيام، إلى وضعية المساواة مع الأمم المتفوِّقة. أما في المدى القصير، فقد كان ذلك، مصدر قوة ونفع، وبخاصة خلال الأيام المظلمة لغزو روهر (Ruhr invasion)، فالحزب ـ أو الحكومات التي عرف أنها اعتمدت على دعمه ـ كان له دخولٌ (entrée) حُرِمَ منه الآخرون.

رابعاً: كان للحزب الديمقراطي الاجتماعي اتصالات مباشرة بالأحزاب المقابلة في الأقطار الأخرى التي يعود تاريخها إلى الأممية الثانية. ولم تقطع الحرب تلك الاتصالات بصورة قاطعة. وعلى كل حال، لم تحلّ الأممية الثانية رسمياً أبداً وحافظ الكثيرون على معتقداتهم الأممية كما هي، ونعني الكثير من الأفراد الذين كانوا والمجموعات التي كانت في داخلها ـ وبخاصة، وليس بصورة حصرية، أولئك الذين كانوا من الأقطار المحايدة. واستمر السكرتير هويزمانز (Huysmans) في عمله، حتى أنه سعى، في عام 1917، وبناءً على اقتراح من الاشتراكيين الاسكندينافيين، لعقد اجتماع لم يفشل إلا لأن قوات الحلفاء رفضت منح جوازات السفر[8]. وهكذا،

---

(8) قبل ذلك، حصل مؤتمران في سويسرا - في زمروولد (Zimmerwald) (1915) وفي كيانثال (Kienthal) (1916) ـ اكتسبا، خلافاً للقصد الأصلي لوناً مختلفاً للواقعة المفيدة بأن الحاضرين لم يكونوا ممثلين للأحزاب الرسمية. وسوف أعود، وباختصار إلى ذلك في ما بعد.

لم يكن الأمر إلاّ أمراً طبيعياً أن يفكر العديد من الاشتراكيين بإحياء تلك الأممية.

3 ـ وقد تمَّ إحياؤها لكن بصعوبة. فكانت المؤتمرات الأولى، التي انعقدت لذلك الهدف في عام 1919 وعام 1920، متوسطة النجاح. وولّدت الأممية الشيوعية (الثالثة) جاذباً شكل عقبةً كبيرة في سبيل الوحدة بين الأحزاب العمالية والأحزاب الاشتراكية في العالم. وكانت هناك مجموعات عديدة مهمة. لم يكن يخطر على بال أحد أنها ستجرب حظها مع الشيوعيين، أرادت ما هو أحدث مما أرادته الأممية الثانية. وقد قوبل هذا الوضع وبنجاحٍ، بوسيلةٍ تكتيكية بارعة. فاستناداً إلى مبادرةٍ من الاشتراكيين النمساويين شاركهم فيها المستقلّون الألمان وحزب العمال المستقل الإنجليزي. شُكِّلت منظمة جديدة باسم الاتحاد العمالي الدولي للأحزاب الاشتراكية (المدعو أممية فيينّا) بغية تثوير المجموعات التي كانت تميل، وبصورة متطرفة، نحو الشيوعية، وضبطها في خط واحد بواسطة صياغات حكيمة للأهداف[9].

وقد عُيِّن معنى المغامرة، بدقة، بواسطة لقبٍ أوجده الشيوعيون له، مباشرة، ألا وهو «الأممية الثانية والنصف». وذلك، وبالضبط، يشرح لماذا كانت قادرةً على خدمة حاجات ذلك الزمان. وفي

---

(9) بعض تلك الصياغات كان سيمنح فضلاً لأيّ من دبلوماسيي القرن الثامن عشر. فقد كانت العقبة الكأداء متمثّلة في الحرب الطبقية. ولم تكن تقدر المجموعات، في القارة الأوروبية، أن تعيش من دونها. أما الإنجليز فلا يمكن أن يقبلوها ويتعايشوا معها. لذلك، عندما حصل الاندماج في اجتماع هامبورغ ظلت عبارة صراع الطبقات (Klassenkampf) الألمانية وعبارة صراع الطبقات (lutte des classes) الفرنسية ظاهرتين في النصوص الألمانية والفرنسية غير أنهما استبدلا، في النص الإنجليزي. بكلمات مواربة غير محددة المعاني وغير مفهومة.

اجتماع هامبورغ (1923) توحَّدت الأممية الثانية وأممية فيينّا لتشكيل أممية العمال والاشتراكيين، ولكي تَسِم السلام بأنه «إمبريالي» وللدعوة إلى جبهةٍ موحّدة ضد الرجعية الدولية ـ والذي بدا حسناً ـ ولثماني ساعات عمل ولتشريع اجتماعي أممي. وقد أعلن عن أن خفض التعويضات المترتّبة على ألمانيا إلى رقم محدَّد ومعقول، وإلغاء الديون الدولية، وإخلاء الأرض الألمانية، ضروريٌّ، سنة قبل (قرارات فرانكفورت، عام 1922). ولن تخفق في إدراك العظمة التي مثَّلها ذلك الإنجاز ـ والخدمة ـ في ضوء الأحداث التي عقبته.

3 ـ الشيوعية والعنصر الروسي

1 ـ وفي الوقت نفسه، كانت الأحزاب الشيوعية تتطوّر بسرعة. وهذا، هو في حدّ ذاته، ما كنا نتوقّعه. ولم يكن ليشكل خطراً، فكل حزبٍ يختبر نفوذ المسؤولية الرصين، لابدّ له من أن يترك فسحةً للمجموعات الأبعد إلى اليسار (أو اليمين) لكي تتطور فيها، وليس ممكناً أن تظل تلك الفسحة شاغرةً لمدة طويلة. وإذا ظلَّ الأنداد ضمن حدود، فهو لن يعدو أن يكون مجرد إزعاج ـ وقد يكون مفضَّلاً للاحتفاظ بالعناصر الصعبة المراس في الحظيرة. وقد عانت الأحزاب الاشتراكية، وبصورة دائمة، من الأجنحة الزائدة التطرّف[10]. وليس مثيراً للدهشة أن تكتسب مثل تلك المجموعات

(10) كانت الانشقاقات التي وقعت في إنجلترا وألمانيا حول مسألة الحرب أمراً مختلفاً وذا أهمية وقتية فقط. وحتى حلف سبارتاكوس الألماني (German Spartacus League) الذي أسسه كارل لايبكنخت (Karl Liebknecht) وروزا لوكسمبورغ (Rosa Luxemburg) في عام 1916 والذي تمادى في معارضته للحرب أكثر من المستقلين، انتظر إلى أن يطوِّر موقفاً عدائياً محدَّداً، وحتى عندئذٍ، لم يتجاوز، وعلى الأقل بصورة رسمية، الإصرار على نصّ برنامج إرفورت (Erfurt) القديم. وفي حدود معرفتي، أقول، إن لايبكنخت والسيدة لوكسمبورغ، كليهما، لم يقطعا الاتصال بالحزب. وكانت تلك السيدة إحدى أشد النقّاد قساوةً للممارسة البلشفيّة.

«اليسارية» بعض الشيء في الأيام المضطربة التي تلت الحرب. وأنه كان عليها أن تقتنص الفرصة لكي تكتسب وضعية الأحزاب المتميّزة، أكثر مما هو مثير للدهشة وجوب استعمالها الكلاسيكي ودعوة أنفسها «شيوعية» أو وجوب عرضها ميلاً أمميّاً أشدّ مما حصل من قِبل الأحزاب الرسمية في ذلك الوقت.

يجب أن لا ننسى أن كل ذلك كان مستقلاً تمام الاستقلال عن الناحية الروسية للمسألة. كانت ستكون هناك أحزاب شيوعية وأممية شيوعية لو أن القياصرة ظلوا الحاكمين في روسيا. غير أنه، لمّا أصبح العنصر الروسي عاملاً في تشكيل حظوظ الاشتراكية والشيوعية، كليهما، في جميع أنحاء العالم ـ والواقع هو في تشكيل التاريخ الاجتماعي والسياسي. في زماننا ـ فقد صار من الجوهري أن نعيد ذكر كيف تطوّر، ونقيّم طبيعته وأهميته. ولتحقيق هذا الغرض، سوف نقسم تطوّره إلى ثلاث مراحل.

2 ـ ففي البداية ـ نعني، إلى أن استولى البلاشفة على مقاليد السلطة في عام 1917 ـ لم يكن هناك أي شيء روسيّ خاص بتطور المجموعات الشيوعية سوى أن رجلها الأقوى صادف أن يكون روسياً، وأن ميول استبدادٍ مغولي كانت في مخطط تفكيره. عندما نشبت الحرب وعلّقت الأممية الثانية واقعياً أعمالها، وعندما أعلن لينين موتها، وأن الساعة دقّت لاتباع طرقٍ أكثر فعالية، كان من الطبيعي عند كل من شعر مثل شعوره أن يتجمع. وسنحت الفرصة في المؤتمرَيْن اللذين انعقدا في سويسرا، في زمروولد (1915) وفي كيانثال (1916). وعملياً، بما أن جميع الذين اعتنقوا قضايا أممهم ابتعدوا، فقد سهل الأمر للمتطرفين في الاحتشاد حول برنامج لينين الذي كان يقضي بتحويل الحرب الإمبريالية إلى ثورة أمميّة. وقد انطوى ذلك على أكثر من مجرد مجاهرة بإيمانٍ بالماركسية الأصلية وبوعدها الذي يشبه الوعد المسيحي. وكان عند بعضهم إدراك واضح

للحقيقة التي عميَ عن رؤيتها، وبشكل كامل، بورجوازيّو جميع الأقطار، والتي تفيد بأن نسيج المجتمع البورجوازي ليس بقوة التوتّرات والضغوط التي تولِّدها حرب «كلّية» طويلة، وأن الانهيارات ستحدث في بعض الأقطار، على الأقل. وفي ما عدا ذلك، لم تكن زعامة لينين مقبولة. وقد فكّر معظم الذين حضروا بإقناع، ودفع، واستعمال الأحزاب الاشتراكية الموجودة لا تدميرها. وعلاوةً على ذلك ـ وهذا ما وافق عليه لينين ـ فإن الثورة الأممية لابدّ من أن تفجرها الأعمال المفردة للطبقات البروليتارية القومية، وفي الأقطار «المتقدِّمة» أولاً.

أضع تاريخ المرحلة **الثانية** ما بين عام 1917 وعام 1927، أي، ابتداءً من صعود البلاشفة إلى السلطة في روسيا حتى طرد تروتسكي من اللجنة المركزية للحزب البلشفي (في تشرين الأول/ أكتوبر، 1927). وشهد ذلك العقد من الزمان ظهور أحزاب شيوعية وأمميّة شيوعية [«الثالثة»]. كما شهد (في ذلك الوقت) انفصال محدَّد عن الأحزاب الاشتراكية والعمالية التي، وفي الحالة الألمانية، أغاظتها إغاظةً مرّةً ولا علاج لها، التدابيرُ القمعيةُ القاسية التي تبنّاها الديمقراطيون الاجتماعيون في السلطة خلال شتاء 1918 إلى 1919. وأخيراً، شهد تشكيل سلسلة القيود الروسية.

وخلال ذلك العقد كله لم تتضخم تلك السلسلة ولم تتشوّه. ولابدّ من أن نتذكّر أن استيلاء البلاشفة على السلطة في أكثر الأمم الكبرى رجعيةً، لم يكن إلاّ ضربة حظ[11]. ولينين ذاته أقرّ بذلك،

(11) وبما يتعلق بمسألة الحظ تلك، قد تكون البلشفية مدينة للهيئة الألمانية العامة، التي بناءً لأوامرها تمَّ نقل لينين إلى روسيا. وإذا اعتبر هذا مبالغة في وصف مساهمته الشخصية في أحداث عام 1917، فهناك عوامل حظ كافية أخرى دخلت في الوضع لتفيدنا الصورة الاستثنائية لهذا الجزء من التاريخ.

بمقدار. وقد ردّد تكراراً أن النصر النهائي لا يحرز إلاّ بعمل القوى الثورية الموجودة في أكثر الأقطار تقدّماً، وإن ذلك العمل هو الشيء المهم، حقيقةً. وطبعاً، هو الذي كان يصدر أوامر للشيوعيين كما كان يفعل سابقاً، وأصرَّ على تنظيم مركزي صارم للأممية الشيوعية ـ التي كان لمكتبها سلطة تعيين حركة كل حزب بمفرده ـ لكنه فعل ذلك عبر دوره كزعيم شيوعي، وليس لدوره كطاغية روسي. وهنا يمثل الفرق كله. فقد كانت مراكز الأممية في موسكو، وكان الزعيم الفعلي روسيّاً، لكن الخطة كانت تُوجَّه بروح أممية كاملة، من دون أيّ إشارة خاصة إلى المصالح القومية الروسية، واستناداً إلى مبادئ وافق عليها الشيوعيون من جميع الأقطار موافقةً جوهرية. وبالرغم من أن العلاقة بين مكتب الأممية والمكتب السياسي للسلطة السوفياتية[12] كانت، زمانئذٍ، أوثق مما حصل في ما بعد، فقد كان المكتبان كيانين متمايزين. لذا، فإن الأممية ذاتها والأحزاب لا تسلكان سلوكاً مختلفاً عما يمكن أن تسلكا في حال غياب الصِّلة بروسيا.

لذلك نقول، إنه، خلال ذلك العقد من الزمان، لم تكن العلاقة الروسية، على عظمتها، لتساوي أكثر من هذا. **أولاً**، وقبل كل شيء، هناك الحقيقة القوية، وهي التي تفيد بأنه، مهما تكن المجموعة الشيوعية ضعيفة نوعاً وكمّاً في أعضائها، ومهما كانت لا

(12) يسيطر على السلطة الإدارية، في زمن لينين ويسوسها المكتب السياسي الذي كان يديره لينين نفسه، والمجلس العسكري الذي شكل منطقة نفوذ تروتسكي، وتشيكا (Cheka) الذي كان يديره دزيرجنسكي (Dzerzhinsky) [وتجدر الإشارة إلى أن تشيكا هي مؤسسة البوليس السري في الإتحاد السوفياتي التي كانت مهمتها محاربة الثورات المضادة] (المترجم). وكانت جميع هذه المؤسسة غير معروفة في دستور الدولة السوفياتية التي وضعت تلك السلطة في أيدي مفوَّضي (Commissars) الشعب [والمفوض الشعبي هو رئيس دائرة حكومية في الاتحاد السوفياتي حتى عام 1946] ـ (المترجم). وربما كان يجب دعوة تلك المؤسسات مؤسسات الحزب. غير أن الحزب كان هو الدولة.

تطلب النظر إليها نظرة جدّية، فإنها تتمكن من أن تنعم بالمجد الذي تعكسه مجموعة أخرى احتلّت إمبراطورية، ويمكنها أن تستمّد تشجيعاً من مثل ذلك التأييد. **ثانياً**، نقول، إن الواقع البلشفيّ، بالرغم من الرعب، والتعاسة، والاعتراف بالفشل الذي تضمّنه تبنّي الخطة الاقتصادية الجديدة بعد ثورة كرونزتادت (kronstadt revolt) ـ فقد كان من الممكن الإشارة إلى نظام اشتراكي قد «نجح». لقد برهن البلاشفة على أنهم أسياد في فن استغلال الوقائع التي لا يبتلعها الرأي العام في إنجلترا والولايات المتحدة إلاّ إذا قُدِّمت في زيّ شعارات مألوفة. وهذا، أيضاً، يضاف إلى منفعة الأحزاب الشيوعية الأخرى. **ثالثاً**، مادام الشيوعيون من جميع الأقطار (وبما فيهم لينين) يعتقدون بأن الثورة العالمية وشيكة الوقوع، فقد عنى لهم الجيش الروسي بقدر ما عنى جيش القيصر نيقولاس (Nicholas) الأول للمجموعات الرجعية خلال الربع الثاني من القرن التاسع عشر[13]. مثل تلك الآمال كانت، في عام 1919 معقولة وأقرب إلى التحقّق مما يعتقد الناس، الآن. وصحيح أن الجمهوريات الشيوعية لم تتأسس سوى في بافاريا (Bavaria) وهنغاريا[14] (Hungary) غير أن الأحوال

(13) لابدّ من الملاحظة أن الشيوعيين أسقطوا ما يسمى المذهب المضاد للعسكر ومذهب عدم التدخّل بصورة مبكرة كما أسقطوا الديمقراطية.

(14) هناك درس تثقيفي كبير في الحالة الهنغارية، نعني حكومة بيلا كون (Béla Kun). فقد مكّن الشلل الذي أصاب الطبقات العليا وعدم اكتراث الفلاحين، مجموعة صغيرة من المفكرين من الاستيلاء على السلطة من غير أن تواجه مقاومة تذكر. كان هؤلاء المفكرون جمهوراً غريباً ولم يكن نداً لذلك العمل أو أيّ مهمة خطيرة - فبعضهم أظهر أعراضاً مرضية لا تخطئ رؤيتها العين (مثل ذلك ينطبق على حالة بافاريا). غير أن ثقتهم بأنفسهم وبعقيدتهم كانت غير محدودة، وليس لديهم مانع من استخدام الطرق الإرهابية. وقد برهن كل ذلك أنه كان كافياً. وقد سمح لهم أن يمثلوا روايتهم، وكان بإمكانهم الاستمرار في ذلك لوقت غير محدود لو لم يسمح الحلفاء (أو يأمروا) الجيش الروماني بإقصائهم.

في ألمانيا، والنمسا وإيطاليا كانت مختلفة، فقد كانت البنية الاجتماعية على وشك الانهيار الكارثي، ولا يمكن وصف ما كان سيحدث في تلك الأقطار، وربما في الأقطار الأبعد منها غرباً لو أن آلة تروتسكي الحربية كانت عاملة بانتظام في ذلك الزمن ولم تكن منهمكةً في الحروب الأهلية والبولونية[15]. ويجب عدم نسيان أن الأممية الشيوعية تأسست في جّو صراع حياة وموت. فهناك أمور كثيرة اكتسبت معاني مختلفة في ما بعد ـ مثل الإدارة المركزية التي لها سلطة غير محدودة على الأحزاب منفردةً والتي تحرمها من كل حرية في العمل ـ بدت معقولةً، عندئذٍ، من تلك الناحية.

لقد أرَّخْتُ بداية المرحلة **الثالثة** من حادثة طرد تروتسكي (1927)، لأن تلك الحادثة كانت علاقة بارزة وملائمة في عملية صعود ستالين وتسلّمه السلطة المطلقة. وكان كل قرار فعلي، بعد ذلك، ويختص بمسائل الخطة، قراره هو، بالرغم من أنه كان لا يزال يواجه بعض المعارضة في المكتب السياسي وفي مواضع أخرى إلى أن حصلت «محاكمة» كامنيو (Kamenew) وزينوفييف (Zinoviev) (1936) أو حتى حكم الإرهاب على يد ييزوف (Yezhov) (1937). وذلك عنى، نسبةً إلى هدفنا، أن كل قرارٍ كان قرار رجل دولة روسي يعمل للمصالح القومية الروسية كما تبدو في منظور الاستبداد الجاري. وإذا صحّ ذلك، فإنه يحدِّد ما كان موقفه من «الكومنترن»

(15) لذلك، هناك شك في ما إذا كان صحيحاً القول، إن القوى الغربية قد تصَّرفت بغباء وبطريقة ناقصة في دعمها دعماً ناقصاً الثورات المضادّة المختلفة التي اندلعت في روسيا، وبخاصة مغامرتي دينيكين (Denikin) ورانغل (Wrangel). ويبدو لي أنها سواء عبر تقديرها الذكيّ للوضع أو عن طريق الحظ، حققت، وبالضبط، ما رغبت فيه: فقد عادلت القوة السوفياتية في لحظة حاسمة وبالتالي أوقفت تقدم البلشفية - وكان يمكن لأقل من ذلك أن يشكل خطراً على أنظمتها الاجتماعية ذاتها، وأكثر من ذلك كان سيعني جهوداً طويلةً ومكلفةً وقد تكون خاسرة تقضي على أهدافها.

(Comintern) (أي الأممية الشيوعية) ومن الأحزاب الشيوعية الأجنبية. لقد أصبحت كل تلك المنظمات أدوات لخدمة الخطة الروسية وترتيبها يتعين داخل المخزن العظيم للأدوات، ويكون تقييمها الواقعي بالنسبة إلى غيرها وفقاً للظروف. وإلى الوقت الحاضر، ومع أن الحرب قد تحيي الثورة. فإن الثورة العالمية تحوّلت إلى مصدر قوة مجمَّد. وقد يكون المحاربون القدامى الذين بقوا على قيد الحياة، وكذلك المعتنقون الجدد للشيوعية الأممية، موضع ازدراء. غير أنهم لا يزالون ذوي نفعٍ ما. فهم يقدرون على الكلام عن أمجاد النظام الروسي ويمكن استخدامهم كدبابيس لوخز الحكومات المعادية. فقد زادوا من قدرة روسيا على التفاوض، لذا من المفيد بذل مقدار من الجهد والنفقات بغية الاحتفاظ بهم خاضعين، والإشراف عليهم من قِبَل عملاء البوليس السرّي، وملء مكتب الكومنترن بأرقّاء خانعين خنوعاً مطلقاً يطيعون فَرَقاً وارتجافاً.

3 ـ في كل ذلك (وفي الكذب عنه) كان ستالين يتبع الممارسة التقليدية التي تأسست في العصور. فمعظم الحكومات القومية تصرّف مثل تصرّفه، وسيكون الإقرار بوجود نقمة خاصة بحالة ستالين وحدها نوعاً من النفاق الصريح. وأوضح الأمثلة تقدمها ممارسات الحكومات التي تعشق مذهباً دينياً. فما فتئت المذاهب الدينية الملائمة ذات قيمة حيوية كافية لتحريك العمل، فإن تلك الحكومات غالباً ما تستغلّ المجموعات الأجنبية التي لها المذهب ذاته لخدمة أغراضها. غير أن الممارسة، وكما يثبت تاريخ السنوات من عام 1793 إلى عام 1815، وبصورة كافية، هي أعمّ، وبمقدار كبير، مما توحي به تلك الأمثلة. وليس أقل معياريةً ردّ الفعل ـ اللغوي وغيره ـ الذي يصدر عن الحكومات التي تتأثر به: فالسياسيون، من جميع الأصناف، والطبقات يسعدهم اقتناص الفرصة لوصف الخصم بأنه خائن.

غير أن الأمر يكون خطيراً، إن كانت الأحزاب الشيوعية خارج روسيا، تتلقى أوامرها من بقايا تافهة(*) (caput mortuum) في يدي قيصر حديث. وخضوعها المهين يثير **مسألتين**: مسألة واحدة تتعلق بأسبابه، ومسألة أخرى تتعلق بتأثيره الممكن على الطابع المستقبلي للاشتراكية الثورية ومصيرها.

قد تكون الإجابة عن المسألة **الأولى** أقل صعوبة مما يبدو. فكل ما علينا أن نقوم به هو أن نجلس على كرسي الشيوعي، ونحسب حساب نوعه، وننظر في وضعه بروح عملية. فهو لن يعترض على النظام الستاليني لاعتبارات إنسانية. وقد يتفاخر في الذبح ـ فبعض فاسدي الأخلاق والمرضى والمنهكين عصبيّاً يفعلون ذلك، وآخرون، نعني الشيوعيين قد يشعرون بالرضا، نتيجة الفشل والحنق، بآلام طبقة عينة من الضحايا. ثم، لماذا على الشيوعي أن يرفض القساوة التي لا تمنع، كلياً، البورجوازيين من عبادة النظام؟ ولماذا، عليه، استناداً إلى ذلك، أن يدين البلشفية عندما لم يدنها عميد كانتربري[16] (Dean of Canterbury)؟. حقاً نسأل، لماذا؟

ونضيف، أيضاً، لنقول إنه لا يوجد مبرِّر عند الشيوعيين للاعتراض على أساس المذهب الثيرمدوري(**) (Thermidorism).

(*) caput mortuum: تعني البقايا الكيميائية الراسبة بعد التقطير أو التبخير. هذا هو المعنى الأصلي. أما هنا، فقد استخدمت العبارة مجازياً لتعني ما ذكرناه أو ما يعرف في الثقافة العربية العامة، الفتات.

(16) المشاعر التي عبّر بها ذلك الرجل الكهنوتي لا يمكن الدفاع عنها على أساس القول، إن مبادئ «التجربة الروسية» شيء، وأسلوب تنفيذها شيء آخر. ذلك، لأن النقطة المخيفة، حقاً، المتعلقة بالنظام الستاليني ليست ما فعله لملايين الضحايا، وإنما الوقعة المفيدة بأنه كان عليه أن يفعل ذلك إذا رغب في البقاء على قيد الحياة. وبكلمات أخرى، نقول، إن تلك المبادئ وتلك الممارسة لا ينفصلان.

(**) Thermidor هو الشهر الحادي عشر في روزنامة الثورة الفرنسية الذي يبدأ في 19 تموز/ يوليو.

وقد استخدمت هذه العبارة أول ما استخدمت من قِبَل معارضي الخطة الاقتصادية الجديدة إلاّ أن تروتسكي تبنّاها في ما بعد لكي يَصِمَ نظام ستالين بأنه نظام «رجعي» بالمعنى الذي عد به عمل الذين أسقطوا روبسبيار (Robespierre) في عام 1794 «رجعياً». غير أن ذلك لا معنى له، إطلاقاً. ففي نهاية المطاف، هو ستالين الذي أسس التعاونيات الزراعية، و«تخلّص» من الكولاك(*) (Kulaks)، وعكس الخطة الاقتصادية الجديدة. والواقع هو أنه مثل التكتيكي البارع، قمع المعارضة ثم نفّذ برنامج المعارضة، جوهرياً.

وأخيراً، نقول، إن ما قامت به قوة السلطة الحامية في الداخل ليس له أهمية رئيسة للشيوعي في قطر آخر ما فتئت تلك القوة منصفة له. وحتى لو لم تكن منصفةً له، فماذا يمكنه أن يفعل؟ زاد إحكام السلسلة، ومرارتها صارت لا تطاق، غير أنها كانت داعمةً أيضاً. ولم يكن لزاماً على الأحزاب الاشتراكية أن تقبل به. فالعامل العادي والمعافى عقلياً تحوَّل عنه وهو يتأوّه. وكان يمكنه أن يتحرَّر مثل تروتسكي. غير أنه لم يكن في وضع للعمل من دون السلسلة[17]، وبقبوله عبوديته قد يكون أَمِلَ ـ وقد يكون لا يزال آملاً ـ

(*) الكولاك (Kulaks): هم المزارعون الأغنياء في روسيا.

(17) ينطبق هذا، وبصورة خاصة، على المجموعة أو المجموعات الشيوعية في الولايات المتحدة. فأحوال السياسة الأميركية لم تكن لصالح نموّ حزب شيوعي رسمي - وميزانيات محافظات قليلة لم تبتعد عن الرأي بالتجنيد الحزبي. غير أن أهمية العنصر الشيوعي يجب ألاّ تُقاس بعدد أعضاء الحزب الرسمي. فالمفكرون الذين كانوا شيوعيين بالمعنى الكامل أو تابعين مرافقين لم يكن لديهم دافع للانتماء إليه. وكان لديهم كل ما يدفعهم للابتعاد عنه، لأنهم يكونون أقدر على النفع، إذا هم، ومن دون أن يحملوا شارة الحزب، احتلّوا مواقع في لجان منتجة للرأي أو في أجهزة إدارية وما شابه، فيظلون أحراراً في الاستنكار، مع بقاء الحقيقة الكاملة، ألا وهي أنهم شيوعيون بالمعنى الحزبي. مثل هذه المجموعات غير المرئية لا تقدر على العمل المتناسق. إلا بقيادة موسكو.

أن تأتي ظروف حاسمة يمكنه أن يستغلّها كما يرى. . . وربما بعد الحرب العالمية الحالية.

النقطة الأخيرة تختص بالإجابة عن المسألة الثانية. لا ريب في وجود إمكانية لأن ينتشر الحكم المطلق الروسي فوق أطلال الحضارة الأوروبية ـ وحتى بعدها ـ وفي مثل هذه الحالة، ستدخل الأحزاب الشيوعية في العالم كله في المواقع العسكرية الروسية الحامية. غير أن هناك احتمالات عديدة أخرى. وإحداها هو أن النظام الروسي سينهار عبر العملية أو أنه سيكتسب عبر انتشاره في أقطار أخرى سِماتٍ متجانسة مع التربة القومية للأقطار الأخرى. وستكون حالة خاصة من هذا النوع تفيد بأنه، وفي النهاية، أن العنصر الروسي **لم يبدِّل شيئاً** في الطابع المستقبلي للاشتراكية الثورية. ولا شك في أن الاتكال على ذلك فيه مخاطر. غير أنه، ليس هناك أغبى من الأمل في أن حضارتنا ستكون سالمةً من جرّاء الحريق الهائل الحالي ـ إلاّ إذا خمد الحريق بأسرع مما يحق لنا أن نتوقع حدوثه.

4 ـ إدارة الرأسمالية؟

1 ـ إذاً، لم نرَ، حتى الآن، أيّ مبّررٍ مقنع يشرح لماذا لم تنجح التجارب في المسؤولية السياسية التي قامت بها الأحزاب الاشتراكية بعد عام 1918. ونكرر فنقول: إن الاشتراكيين، وفي بعض الأقطار ـ في السويد، على سبيل المثال ـ لم يفعلوا أكثر من الحفاظ على تماسك القوة التي اكتسبوها قبلاً، وفي أقطارٍ أخرى، حصلوا على قوة السلطة، بصورة طبيعية، من غير الاستيلاء عليها بعملٍ ثوريّ، وفي جميع الأقطار بدا أنهم كانوا في وضع يتصارعون فيه مع مسائل الزمن الكبرى أكثر من أي حزبٍ آخر. وكما قلت سابقاً، بدا وكأنهم احتكروا، تقريباً، شروط النجاح الجوهرية. وعلاوةً على ذلك، ومع أن معظمهم لم يكن يملك خبرةً سابقة في الحكم، فقد

اكتسبوا الكثير من الخبرة، ومن أكثر أنواعها نفعاً في التنظيم، والتفاوض وفي الإدارة. والواقع هو أنهم، نادراً ما قاموا بعمل أحمق، بالكامل. وأخيراً نقول، لا الظهور الحتمي لحزبٍ جديد إلى يسار الاشتراكيين، ولا ارتباط ذلك الحزب بموسكو كانا يعتبران خطيرين بالنسبة إليهم، كما ظنّ خصومهم.

غير أنه، بالرغم من كل ذلك، فإن وضعهم، وفي كل مكانٍ، لم يكن مستقراً. وبدا للمؤمن الصادق أنه كان وضعاً مستحيلاً. فلم يكن لديهم القدرة على الحركة. فالحرب ومصائبها وفّرت لهم الحكم، لكن بأسمال الثوب القديم. فإن الجسم الاجتماعي، ولاسيما العملية الاقتصادية ظلّ كما كان سابقاً. ومعنى القول، هو أنه كان على الاشتراكيين أن يحكموا في عالمٍ رأسمالي، بصورة جوهرية.

لقد تصوّر ماركس الاستيلاء على السلطة بأنه الشرط الضروري للتحوّل الاشتراكي، وهو الذي يجب أن يتمّ حالاً. وعلى كل حال، ذلك يتضمّن، كما تضمّنت حجة ماركس، أن فرصة الاستيلاء على السلطة ستحصل عندما تنهي الرأسمالية طريقها، أو، بحسب لغتنا، عندما تنضج الأشياء والنفوس. أمّا الانهيار الذي فكّر به، فكان انهياراً يحلّ بالآلة الاقتصادية للرأسمالية وتحدثه أسباب داخلية[18]. فالانهيار السياسي للعالم البورجوازي يكون أمراً تابعاً لذلك. غير أن الانهيار السياسي ـ أو شيئاً قريباً منه ـ قد حصل، ووجدت الفرصة السياسية في حين أن العملية الاقتصادية لم تقترب بعد من النضج. فقد

(18) وهذا يوضِّح، بصورة جزئية الشعبية التي تمتعت بها، في الولايات المتحدة، النظريات التي استهدفت إظهار أن الرأسمالية تتداعى من الداخل بأسبابها، انظر الفصل 10 من هذا الكتاب.

تحرَّكت البنية الفوقية بخطى أسرع من الآلية المحرّكة. فالوضع كان أكثر الأوضاع لاماركسيةً.

قد يفكِّر التلميذ، في حجرته الخاصة، وفي سير الأحداث، ما سيكون لو أن الأحزاب الاشتراكية، انطلاقاً من إدراكها للأمور، رفضت حصان طروادة الذي أدخلها في الحكم، وظلّت في موقع المعارضة، وسمحت للبورجوازية بأن تتعامل مع الحطام الذي خلّفته الحرب والسلام. فمن الممكن أن يكون الحال أفضل لهم، وللاشتراكية، وللعالم ـ من يدري؟ أما الذين تعلّموا قبل ذلك الزمن، أن يكونوا متطابقين مع أممهم ويتحملوا المسؤولية، فلم يكن لهم خيار. فقد واجهوا، وبتصميم، ما كان مسألةً عاصيةً على الحلّ.

هناك نظام اجتماعي واقتصادي لا يعمل إلاّ على الخطوط الرأسمالية. ويمكن للاشتراكيين أن يضبطوه، وينظموه لصالح العملاء، ويضغطوه إلى حدّ إفساد فعاليّته ـ غير أنهم كانوا عاجزين عن فعل أي شيء اشتراكي، وإذا كانوا يريدون إدارته فعليهم إدارته وفقاً لمنطقه. فكان عليهم أن «يديروا الرأسمالية». وهذا ما فعلوه. وقد حصل فعل شيء لإلباس تدابيرهم عبارات اشتراكية، وطبقت العدسة المكبَّرة، وبمقدارٍ من النجاح، على كل اختلاف بين خطتهم والبديل البورجوازي في كل حالةٍ مفترضة. وجوهرياً، كان عليهم أن يفعلوا ما كان سيفعله الليبراليون أو المحافظون في الظروف ذاتها. ومع أن ذلك كان السبيل الوحيد[19]، فقد كان، بالنسبة إلى الأحزاب الاشتراكية، أخطر السبل التي يمكن اتباعها.

لم يكن ذلك أمراً لا رجاء فيه، وبصورة كاملة، أو لا يمكن

---

(19) لا أفكر في مناقشة، وكإمكانية أخرى، محاولة إعادة بناء أساسية وفق الخطوط الروسية. إذ بدا لي، وبوضوح، أن أيّ محاولة مثل هذه كانت ستنتهي، وبسرعةٍ، بالفوضى والثورة المضادّة.

الدفاع عنه من منظور الإيمان الاشتراكي. ففي بدايات العشرينيات، قد يكون الأمل قد دغدغ الاشتراكيين في أنهم قد يكونوا قادرين مع الحظ والإدارة الحذرة أن يثبّتوا أنفسهم في مراكز السلطة السياسية أو على مقربةٍ منها بحيث يكونون قادرين على تجنّب أي خطر من «الرجعية» وتعزيز مركز البروليتاريا إلى أن يجيء اليوم الذي يمكن فيه تحويل المجتمع إلى الاشتراكية من غير أن يحصل أي انفصال عنفي، فهم سيشرفون على الموت الرحيم (Euthanasia) للمجتمع البورجوازي، وأن يتيقّنوا من أن عملية الوفاة تمت، وأن الضحية لن تكون لها عودة. غير أنه ولوجود عوامل أخرى غير تلك التي توجد في تصور الاشتراكي أو العامل عن المجتمع، كان يمكن لذلك الأمل أن يتحقق.

يمكن أن يُبنى الدفاع، من وجهة نظر الإيمان، على الرأي الذي ذكرناه أعلاه، نعني، أن الوضع كان جديداً، ولم يستشرفه ماركس. فالضحية البورجوازية تحولت إلى الاشتراكيين طلباً للحماية ـ وواضح أن مثل هذه الحالة لم تظهر في مخططه. وقد تكون قد حصلت مناقشة أنه، وبحسب الظروف، ستكون «الإدارة الرأسمالية» خطوة إلى الأمام عظيمة. ولم تكن المسألة مسألة إدارة الرأسمالية لمصلحة الرأسمالي، وإنما القيام بعمل مخلص في ميدان الإصلاح الاجتماعي، وبناء دولة تتمحور حول مصالح العامل. وفي كل الأحوال، كان ذلك الشيء الوحيد الذي يمكن القيام به إذا اختير الطريق الديمقراطي، لأن عدم نضج الوضع أكّد نفسه بالواقعة المفيدة عدم وجود أكثريّات للبديل الاشتراكي. فلا عجب في أن الأحزاب التي قررت أن تقبل الحكم في تلك الظروف أعلنت، بصوت عالٍ، ولاءها للديمقراطية!.

وهكذا، فإن الرغبة الشديدة في الحكم المنطلقة كالحصان

الرشيق ممكن تسويغها استناداً إلى أعلى مبادئ العقيدة والمصلحة البروليتارية.

ولن يجد القارئ صعوبةً في تصوّر مقدار الانسجام المريح الذي أدهش النقّاد الراديكاليين. غير أنه، لمّا دفعت الأحداث الأخيرة الكثير من البشر إلى الكلام عن فشل تلك الخطة، وإلقاء محاضرات على قادة ذلك الزمان عما كان يجب عليهم أن يفعلوا، فإني أرغب رغبةً حقيقية في أن أوكِّد على مبدأ وجهات نظرهم، وطبيعة النموذج الفارض الذي كان عليهم أن يعملوا في داخله. وإذا حصل هناك فشل، فلابدّ من البحث عن أسبابه في مكان آخر غير الغباء والخيانة. ولكي نقنع أنفسنا بذلك مالنا إلاّ أن نلقي نظرة على الحالتين الإنجليزية والألمانية.

2 ـ فحالما خمد غليان الشعور القومي الذي رافق نهاية الحرب، تطوّر، في إنجلترا، وضع ثوري أصلي، فعلى سبيل المثال، أكّد مزاج الجماهير ذاته عن طريق الإضرابات السياسية. وانجرف مسؤولو الاشتراكيين ومسؤولو العمال معاً بفضل تلك الأحداث ـ وخوفاً من أن تُدفع الأمة إلى حالة رجعية حقيقية ـ وافقوا على قيادة مشتركة، على الأقل، في ميدان المناورات البرلمانية.

وقد ذهبت حصة الأسد الناجمة عن القوة المتحدة لصالح العمال، وذهبت من هناك إلى بيروقراطية نقابات كبيرة قليلة العدد بحيث أدى إلى نشوء وتطور معارضة فورية شملت المفكرين الساخطين. واعترض هؤلاء المفكرون على الطابع العمالي للتحالف وأعلنوا أنهم لا يرون شيئاً يمتّ إلى الاشتراكية فيه. وقد أعطى مذهب اقتناص الفرص الأيديولوجي عند العمال بعض اللون لتلك النظرة، غير أن علينا، ونحن نؤكد على وقائع الوضع وليس على الشعارات، أن نساوي كل قوى العمال السياسية، بقيادة ماكدونالد، بالحزب الاجتماعي الديمقراطي في ألمانيا.

فبعد أن خرج ناجحاً من ذلك الوضع الثوري، راح الحزب يحسِّن مركزه، على الدوام، إلى أن جاء ماكدونالد إلى الحكم في عام 1924 وأظهر هو ورجاله مظهراً يبعث على الثقة حتى أن المفكرين غير المقتنعين خضعوا مؤقتاً. وفي الشؤون الخارجية والخطة الاستعمارية تمكنت تلك الحكومة من أن تنجز ما يستحق الملاحظة ـ ولاسيما بالنسبة إلى روسيا.

وكان يصعب تحقيق ذلك في الأمور الداخلية، ويعود السبب، رئيسياً، إلى أن الراديكالية المالية نفذت (واستمر تنفيذها)، وبقدر الإمكان في تلك الظروف، من قِبَل حكومات محافظة معتمدة على حصة في أصوات العمال. وفي حين لم تتعدّ الحكومة العمالية التفاصيل النسبية، في مجال التشريع، فقد برهنت على أنها مؤهلة في إدارة شؤون الأمة. والأداء الممتاز الذي قدّمه سناودن (Snowden) في مركز مستشار الخزينة يكفي ليظهر للأمة وللعالم أن العمال كانوا أهلاً للحكم. وكان في ذلك، وفي حدّ ذاته، خدمة لقضية الاشتراكية[20].

ومما لا ريب فيه، أن تسهيلاً لذلك النجاح سيكون أصعب بل مستحيلاً، وذلك للواقعة التي تفيد بأن حكومة العمال كانت أقلية وكان عليها أن لا تعتمد فقط على تعاون الليبراليين ـ الذين يشاركونهم بأمور كثيرة، مثلاً، أفكارهم الخاصة بالتجارة الحرّة ـ وإنما، أيضاً، وإلى حدّ ما، على تساهل المحافظين. لقد كانوا في الوضع نفسه الذي كان فيه المحافظون خلال حكمهم القصير في خمسينيات القرن التاسع عشر (1850) وستينياته (1860). ولم يكن

(20) وعلاوة على ذلك، ومن ناحية تكتيكات الحزب، جعلت، الأمور صعبة على المحافظين أكثر مما كان يمكن أن يحصل على أيدي الراديكالية القوية.

يسهل عليهم أن يتَّخذوا موقفاً مسؤولاً لو أنهم حازوا على الأكثرية. وكما ذكرنا أعلاه، نقول، إن الواقعة التي تفيد بأنهم لم يحوزوا على الأكثرية تبرهن حتى للمحكمة الماركسية أن الوقت لم يحن للقيام بعملٍ أقوى - يتعلق بأي خطة تلبيّ المتطلبات الديمقراطية.

وعلى كل حال، لم تقدِّر قواعد الحزب كل ذلك. وأقلّ من ذلك كان إدراك الجماهير أنها مدينة لحزب العمال بما أنجزه الحزب ذاته، وليس هذا فقط، وإنما هي مدينة له، أيضاً، بجزء مما فعله لهم منافسه المحافظ على أصوات العمال. وخسروا الاقتراحات المدهشة الخاصة بإعادة البناء والوعود بمنافع مباشرة ولم يعرفوا مقدار ظلمهم عندما يسألون، وبسذاجة: «لماذا لم يفعل الاشتراكيون شيئاً لنا وقد تسلّموا السلطة؟».

أما المفكرون الذين لم يستسيغوا التقليل من اعتبارهم، فقد استفادوا، وبصورة طبيعية، من الفرصة التي قدمتها إليهم تلك الحالة لكي يهاجموا حكم العماليين المسيطر على الاشتراكيين وصياغة الشكاوى على صورة مظالم مخيفة وهي التي أهملها، وبقساوة قلب، بيروقراطيو نقابات العمال المستبدّون، فتحْت تأثيرهم ازداد تململ حزب العمال المستقل في السنين اللاحقة للمعارضة، وبخاصة عندما أثبت ماكدونالد مناعته ضد حججهم الرامية إلى تنفيذ برنامج أكثر راديكالية[21]. وهكذا، بدا النجاح لكثيرين مثل الفشل، والمسؤولية بدت كالجبانة.

---

(21) صيْغ ذلك البرنامج بلغة تحويل المصارف وبعض الصناعات الأساسية إلى الاشتراكية، لذا، فإنه لم يكن في خط الاشتراكية الأرثوذوكسية. وقد أعلن في تلك الظروف أنه شأن أصلي، بينما وُصِفَ ماكدونالد بأنه «إصلاحي» - وهذا مصطلح ينطبق، وفقاً للاستعمال الكلاسيكي، انطباقاً مساوياً، على برنامج .I.L.P [أي حزب العمال المستقل]. (المترجم).

ولم يكن هناك مهرب من ذلك. فالصعوبات والأخطار الموجودة في صميم خطة الأحزاب الاشتراكية التي تشمل القبول بالحكم في حالات «عدم النضج» نجد ما يوضحها أفضل توضيح في تاريخ وزارة ماكدونالد الثانية(22). لقد عرف المؤرخون كيف ينصفون السير روبرت بيل كرجل دولة(23). وأنا واثق أنهم سيعرفون كيف ينصفون ماكدونالد كرجل دولة. وقد كان سوء حظّه الوحيد أنه جاء في بداية الركود الاقتصادي العالمي الذي كان السبب المباشر لانهيار النظام الدولي المتجسِّد في **عصبة الأمم** (League of Nations). وقد يفكر من هم في مستوى أدنى من الرجال ـ والواقع أن مثل هؤلاء يفكرون كذلك ـ أنَّ الفرصة سنحت لإعادة بناء أساسية. وكان ذلك سيشقّ الأمة إلى قسمين، ولن يكون شك في ما تكون النتيجة. وقد

---

(22) قد يفوت القراء تعليق على الإضراب العام في عام 1926. فمع أن مصلحة الحزبين تمثّلت في النضال للتقليل من أهمية أعراضه، وبالرغم من أن نظرياته التكتيكية الصادرة في وضع كان على مجلس نقابات العمال فيه أن «يخدع» وعلى الحكومة أن «تسمي الخديعة». فما علينا إلاّ أن نسأل أنفسنا عما يمكن أن تكون نتائج النجاح لسلطة الحكومة وللديمقراطية لكي يكون هناك إدراك بأن الإضراب حدثٌ تاريخيٌ، وأهميته من الطراز الأول. ولو أثبت ذلك السلاح فعاليته لأصبح لنقابات العمال السيادة المطلقة في إنجلترا ولن تبقى إلى جانبها أيّ قوة سياسية أو قضائية أو اقتصادية إلاّ على مضض. وفي هذا الوضع لن تظلّ كما كانت. فالقادة كانوا سيستخدمون القوة المطلقة ضدها، ولو مكرهين. ولغرضنا لابدّ من أن نلاحظ نقطتين. **أولاً**، إن الوضع الذي وصفناه أعلاه، وبخاصة، عدم الرضا الذي انتشر في قواعد الحزب، وواظبت على تعهّده عناصر عديدة وغير مسؤولة، كان له علاقة كبيرة بأسباب الإضراب. **ثانياً**، لم يبطل الإضراب قوة الحزب كما كان بإمكانه. فالذي حصل هو العكس تماماً، وهو أن الهزيمة أنتجت تطرفاً في الجماهير يشرح، جزئياً، نجاح الحزب في عام 1929.

(23) والمماثلة تمتد من ملامح معينة للموضعين السياسي والاقتصادي اللذين واجها الرجلين (بالرغم من أن بيل تميّز بدخوله الحكم بعد أزمة 1836 - 1839) إلى مسائل ذات تفاصيل سياسية. وفي الحالتين كان هناك انقسام حزبي، حصل بجسارة وَقُبِلَ بجسارة، وفي الحالين كان هناك شعور بأن القادة «خونة».

كانت هناك توصيات واسعة هي أقل من إعادة أساسية للبناء شملت خطة توسيع نقدي مصحوبة بإصلاح اجتماعي من دون الإصلاح الأساسي ـ مثل تدابير منفردة تتعلق بتأميم وتشريع إضافي للضمان الاجتماعي ـ ولجوء إلى الخطط الماركنتالية في ميدان العلاقات الدولية. غير أن جزءاً من هذا البرنامج كان، وبلا ريب، سيزيد من حالة الركود وما بقي ـ مثل التخلّي عن القيمة الذهبية المعادلة للجنيه الإنجليزي، والميركانتالية ـ سيعني انفصالاً راديكالياً عن التقاليد القومية وعن تقاليد حزب العمال ذاته، وكل ذلك لا يقدر الاشتراكيون على حمله، وإنجاحه، ولحمله بأمانٍ وبفعالية يجب أن يدعمه الإجماع، نعني الإجماع من تحالف.

وطالما أن التحالف غير ممكن حصوله، لذلك انصرف ماكدونالد ورجاله إلى القيام بمهمة تشغيل النظام كما وجدوه. وكانت تلك المهمة، في تلك الظروف أصعب المهمات التي قد يكونون تجشَّموا عناء القيام بها. وبينما كان كل واحدٍ صاخباً ومطالباً بأن يُفعل «شيئاً» مباشرة، وكان غير المسؤولين من جميع الأنواع يغطّون الأرض، وكانت الجماهير تدمدم، ورجال الأعمال يعبرون عن يأسهم ويعنِّفون بقسوة، فقد صمد ماكدونالد ورجاله ودافعوا، وبثباتٍ، عن كل بوصة[*] (inch) من أرضهم. ففي الداخل، حافظوا على النظام في المسائل المالية، ودعموا الجنيه وامتنعوا عن تسريع عمل الآلة التشريعية. أما في الخارج، فقد عملوا وبطاقةٍ قصوى ـ ونجاح مهم ـ على تشغيل نظام جنيف (Geneva) والتقليل من المخاطر والتوتّرات في المحيط. وعندما حان الوقت وبدا أن المصلحة القومية تسمح بمخاطرة يقوم بها الحزب، قفزوا وساعدوا الحكومة القومية على الوجود.

(*) الانش «أو البوصة» يساوي 2,54 سم تقريباً.

وإنه لمحزنٌ التفكير بأنه، وفي حالات عديدة ومهمة، كلما كانت الخطة ملزمة بأن تكون أقل مرغوبيّةً عند الشعب والنقّاد الفكريين، فإنها تكون خطة أحكم.

وهذه نقطة في محلّها. فبالنسبة للناقد الراديكالي الذي أخفق في ربط تلك الخطة بعدم القساوة النسبيّة لحالة الركود في إنجلترا. وباستمرار التعافي اللاحق، لا يبدو له شيء في تلك الخطة سوى الضعف، والعجز، وضيق التفكير، والأسلوب التقليدي، إن لم يكن التخلّي الخائن عن القضية الاشتراكية. فما كان أحد أفضل أشكال الأداء في تاريخ السياسة الديمقراطية وأحد أفضل الأمثلة عن العمل المسؤول المستمدّ من إدراك صحيح لوضع اقتصادي واجتماعي، نظر الناقد إليه «بالخجل والقرف». وفي أفضلِ الحالات، اعتبر ماكدونالد مثل فارس سباق الخيل الذي خيّب جواده. أما الفرضية التي راقت له أكثر من سواها فمفادها أن حكومة ماكدونالد خضعت لوساوس أصحاب المصارف الإنجليزية الشيطانية. (أو لما هو أسوأ منها)، أو خضعت لضغطٍ من مسانديها الأميركيين.

ولسوء الحظ، كان مثل ذلك اللغو عاملاً ذا أهمية واقعية فيجب أن يحسب حسابه في محاولة للتكهّن بما يمكن أن يحدث. فقد يتدخّل، ويكون تدخلّه خطيراً، بقدرة الأحزاب الاشتراكية على خدمة قضية الحضارة في المرحلة الانتقالية التي فيها نعيش. غير أننا، إذا طرحنا جانباً ذلك العنصر والحقيقة المفيدة بأن أي حزبٍ يضحّي للمصلحة القومية سيعاني بسببها في المدى القصير، فلن نجد صعوبة تُذكر في معرفة أنه، وفي المدى البعيد، سيتعزّز نفوذ العمال عن طريق ولاية ماكدونالد الثانية. ومرة ثانية نقول، إن المماثلة مع وزارة بيل الثانية تساعد على توضيح ذلك. فلقد انقسمت أكثرية بيل المحافظة حول موضوع إلغاء قوانين الحنطة. غير أن جناح بيل

سرعان ما تفرَّق، بالرغم من كونه أكثر عدداً وأهمية من الأتباع الشخصيين لماكدونالد. فتعطّل الحزب المحافظ وبرهن على أنه عاجز عن العودة إلى السلطة ـ بالرغم من أنه تسلّم الحكم ثلاث مرات ـ إلى أن تحقق الفوز الكبير لدزرائيلي في عام 1873، غير أنه، بعد ذلك، وحتى فوز السير هنري كامبل بانرمان (Sir Henry Campbell Bannerman) في عام 1905، تسلَّم السلطة لما يساوي ثلثين من الزمن. والأكثر أهمية من ذلك هو أن الأرستقراطية والطبقة الحاكمة البريطانيتين تمسَّكتا، سياسياً، بما لهما في **كل** الوقت تمسكاً أفضل مما كانتا ستفعلان لو أن الندبة التي سببتها وصمة العار المتصلة بمسألة الخبز الغالي لم تحصل إزالتها.

والواقع هو أن حزب العمال سرعان ما تعافى وقوّى مركزه في البلاد خلال السنوات التي أعقبت التصدّع. ونكون بمأمنٍ من الخطأ إذا قلنا، إن الاشتراكيين، حتى في الأحوال العادية ـ أي بغض النظر عن الحرب ـ كانوا سيعودون من جديد إلى الحكم، قبل انقضاء وقت طويل، وبقوةٍ زائدة وحظوظ أفضل بالنجاح، وأنهم سيكونون قادرين على اتخاذ موقف أقوى مما اتخذوه سابقاً. كذلك، لا شطط في القول، إن خطتهم في برنامجها، وفي مجال القدرة على تحقيقها، كانت ستختلف، في الدرجة، وليس إلاّ، عن خطة ماكدونالد ـ ببعض تدابير التحول إلى الاشتراكية، بصورة رئيسة.

4 ـ مما لا شك فيه أن مجرى حياة الحزب الديمقراطي الاجتماعي الألماني بعد الحرب اختلف عن مجرى حياة حزب العمال الإنجليزي من نواحٍ عديدة. غير أن الذي حصل هو أنه حالما قَبِلَ الاشتراكيون الألمان الذين بقوا في الحزب الديمقراطي الاجتماعي الحكمَ وصمموا على قتال الشيوعية، كانوا، وبالقدر نفسه، ملتزمين «بإدارة الرأسمالية» مثل زملائهم الإنجليز. فإذا سلّمنا

بهذه المقدِّمات، وحسبنا حساب الواقعة المفيدة بأنهم لا يتمتعون ولا يمكن أن يتوقعوا بالتمتع، في المستقبل المنظور، بأكثرية سواء أكانت على مستوى البرلمان الفيدرالي أو على مستوى طبق الغذاء البروسي، أو سكانيّاً، فإن كل شيء آخر سيتبع وفقاً لمنطق لا يتزعزع. ففي عام 1925 كان عدد السكان الكلّي 62 مليوناً. ولم يبلغ عدد البروليتاريين (من العمال وأسرهم، والخدم المحليين) 28 مليوناً، وقد ذهب قسم من أصوات هذه الطبقة إلى أحزابٍ أخرى. ولم ينقص عدد «المستقلين» كثيراً عن ذلك ـ فقد كان 24 مليوناً ـ وكانوا منيعين مغلقين إزاء العقيدة الاشتراكية. وحتى إذا استثنينا الشريحة العليا ـ ولنقل مليوناً ـ وحصرنا أنفسنا بالمجموعات التي تصوِّت في الانتخابات ـ نعني الفلاحين، وأصحاب الحِرَف، وتجار التجزئة ـ فلا يوجد الكثير مما يمكن الحصول عليه، في المستقبل القريب، وليس في الوقت الحاضر، فقط. وبين هاتين المجموعتين يقع الموظفون ذوو الياقات البيضاء، الذين لا يقلّ تعدادهم عن عشرة ملايين، بما في ذلك أسرهم. وطبعاً، كان الحزب الديمقراطي الاجتماعي مدركاً أن تلك الطبقة تمسك بالمراكز الأساسية، وقد بذلوا جهداً كبيراً للاستحواذ عليها. غير أن الذي حصل هو أنه، وبالرغم من النجاح المهم، فإن تلك الجهود لم تنجح إلاّ بإظهار الحقيقة، وهي أن طبقة ذوي الياقات البيضاء تشكل عائقاً أشد خطورة مما بدا لنظرية الطبقات الاجتماعية الماركسية[24].

(24) وعندما كان الاشتراكيون يواجهون بهذه الواقعة، كانوا يستمدون راحة بالهم من الحجج التي تقول إن الموظفين اللاإشتراكيين ليسوا سوى خرافٍ ضالّة لم تجد بعد موقعها السياسي، وأنها ستجده، وبصورة يقينية، في نهاية المطاف، أو القول إنهم ممنوعون من الانتماء إلى حزب بسبب الضغط القاسي عليهم من قِبَل موظِّفيهم. الحجة الأولى لا يعتقد بها أحد خارج الحظيرة الماركسية - فقد رأينا الطبقات الاجتماعية هي أضعف الحلقات في السلسلة الماركسية. والحجة الثانية خاطئة واقعياً. ومهما تكن الحقيقة في أوقاتٍ أخرى، فإن =

وهكذا، نقول، إنه حتى لو كان الشيوعيون حلفاء للديمقراطيين الاجتماعيين بدلاً من أن يكونوا أعداءهم المرِّين، فإن الحزب سيظل ممثلاً للأقلية. صحيح أن الأكثرية اللّااشتراكية لم تكن ناشطة في عدائها في جميع أقسامها: فالليبراليون اليساريون (حزب الشعب الديمقراطي) الذي كان أقوى في مواهبهم من أعدادهم، كانوا مستعدين للتعاون، دائماً (وإلى حدٍ ما). وصحيح، أيضاً، أن تلك الأكثرية كانت منشقة لمجموعة عديدة كانت عاجزة عن العمل بشكل موحد، ولم يكن أعضاؤها ومؤيدوها منظمين كما كان الديمقراطيون الاجتماعيون أنفسهم. غير أن العقلاء من الناس العاجزين عن المبادرة في سلوك مسالك تنطوي على مخاطرة أو غير راغبين في مثل ذلك السلوك سيشعرون أن لديهم سبيلاً واحداً ـ الخط الديمقراطي ـ وهذا السبيل يولِّد التحالف.

وكان الحزب الكاثوليكي (الوسط) أفضل الأحزاب لأداء دور الحليف. وكان حزباً قوياً. فقبل مجيء هتلر بدا الأمر وكأنه لا يوجد شيء يمكن أن يزعزع إخلاص داعميه. وتنظيمه كان ممتازاً، وهو مستعد، بعد حماية مصالح الكنيسة، أن يمضي في الإصلاح الاجتماعي من النوع العملي المباشر مثل الاشتراكيين أنفسهم، وأبعد منهم في بعض النواحي. ولأنه لم يكنّ أيّ مشاعر محاسبة للسلالات الحاكمة المزاحَة، فقد وقف مؤيداً دستور فايمار (Weimar). ورحّب بترتيبات المشاركة في الغنائم الحكومية التي تضمن محفوظاته. وحصل ذلك الفهم بصورة تبدو للمراقب الخارجي سهلةً سهولةً مذهلة. وعامل الاشتراكيون الكنيسة

= الموظَّفين الألمان في العشرينيات لم يكونوا في وضع يمكنهم من أن يؤثروا في عملية تصويت موظَّفيهم، ما خلا حالات استثنائية لا أهمية عددية لها.

الكاثوليكية بأعلى درجات الاحترام والبراعة. وسهّلوا الاتفاقية مع البابا التي أعطت رجال الكهنوت أكثر بكثير مما كان لهم في زمن حكم الهوهنزوليرن(*) (Hohenzollerns) الهراطقة. وفي السياسة ندر وقوع أي خلاف.

ومع أن ذلك التحالف كان أساسيّاً، فإنه لم يحصل أن استثنيَ من الحكم أي حزب أعلن ولاءه لدستور فايمار. فقد تولّى الديمقراطيون، والليبراليون القوميون (=المحافظون)، جميعهم مراكز في الحكم، حتى أن بعضهم تولّى مراكز في الإدارة العليا. فالتحالف، كمبدأ عام عنى التسوية كمبدأ عام. والتنازلات اللازمة على مستوى التدابير حصلت مباشرة. وترك الجيش لشأنه، وظل، عملياً، بإدارة من اختياره، ووفِّرت له الوسائل الكافية. ودعمت بروسيا الشرقية مالياً، وخضعت الزراعة لعناية تفصيلية دقيقة. وقد لا يكون بعض ما تضمنه ذلك مطابقاً للمعتقدات الاشتراكية المجاهر بها لكنه وُضع بشكل تستسيغه البروليتاريا التي دفعت الثمن بتسميتها ذلك النوع من الأشياء تخطيطاً - وربما يشعر القارئ، بعد ذلك، أن لا شيء جديداً تحت الشمس.

في موقعه تجاه الجماهير الصناعية وإزاء برنامجه الخاص، تصرف الحزب الديمقراطي الاجتماعي كما لو أنه حزب عمّالي. ففي البداية حصلت دفعة رمزية عبر إجازة قانون معتدل جداً تمثل أكثر ملامحه راديكاليةً في كلمة التحوّل الاشتراكي (Socialization) التي أدخلت في عنوانه (1919). غير أن الاشتراكيين وضعوا كل ذلك على الرفّ لكي يعدّوا أنفسهم لتشريع عمالي من النوع الذي صار

(*) الهوهنزوليرن أسرة ألمانية تعود إلى القرون الوسطى وحكمت بروسيا من عام 1701 إلى عام 1918 وألمانيا من عام 1871 إلى عام 1918.

يعرف عند الأميركيين باسم **الصفقة الجديدة** الشاملة برنامجاً جديداً (New Deal). وقد أرضى ذلك نقابات العمال التي سمح لبيروقراطيتها، وبصورة متزايدة، أن تشكّل القسم العملاني لآلة الحزب التخطيطية.

وقد يفكر واحدنا بأن ذلك كان صعباً على حزب ذي تقاليد ماركسية **مازالت منتشرة** في المدارس الحزبية. غير أن الأمر لم يكن كذلك، فباستثناء عدد معين من المرتدّين الشيوعيين، فإن المفكرين الذين من أوساطهم كان يتوقع نشوء المعارضة داخل الحزب ظلوا تحت السيطرة. وخلافاً للحزب الإنجليزي، فإن الحزب الألماني استقرّ في الجهاز الإداري للحكم في ألمانيا، وفي الولايات والبلديات. وعلاوةً على ذلك، كان لديه، في وسائل إعلامه وغيرها، الكثير من الوظائف التي يمكنه أن يقدِّمها. وقد استعملت هذه المناصرة استعمالاً نشيطاً. وولدت الطاعة ترقيةً في الخدمة العامة، وفي الحياة الوظيفية الأكاديمية، وفي العديد من المشاريع العامة، وهكذا. وقد كان لتلك فعلها في إخضاع الراديكاليين وإركاعهم.

والقبضة القوية التي كانت للديمقراطيين الاجتماعيين على جميع أقسام آلة الإدارة العامة لم تؤدّ إلى نظام أكثر صرامة فحسب، وإنما ساعدت، أيضاً، على زيادة عدد الأعضاء، وبالتالي زيادة الأصوات التي تمكن الحزب من تعدادها. وطبعاً، ازدادت قوته من نواحٍ أخرى. فعلى سبيل المثال، أمّن الاشتراكيون قوةً مسيطرة في دولةً بروسيا الحرّة. وهذا مكّنهم من السيطرة على قوة الشرطة، فاهتموا باختيار أعضاء من حزبهم أو موظفين محترفين يعتمد عليهم لرئاسات الشرطة (رؤساء للشرطة) في المدن الكبيرة. وهكذا، دعموا معسكرهم حتى صار وضعهم حصيناً بكل المقاييس العادية. وأيضاً

نقول، إنه طبقاً لجميع القواعد العادية الخاصة بالتحليل السياسي، وحتى الماركسي الأرثوذوكسي، يرتاح إلى القول إنه في تلك الخنادق يمكنهم أن يقيموا إلى أن تغير الأمور، في مسارها المدني، من ذاتها، الأقلية إلى أكثرية وتسحب الستائر التي حجبت الهدف الأخير في الوقت الحاضر. وهذا الاقتباس مأخوذ من **البيان الشيوعي**.

وبغض النظر عن آلية معمل قوة الحزب، فإن بنية الحزب وكذلك الوضع الاجتماعي العام بديا مستقرّين، وبشكل بارز. وزيادة على ذلك، نقول، إنه مهما قيل ضد تدابير عديدة مفردة، تشريعية وإدارية تنفيذية، فإن خطط التحالف، إجمالاً، استهدفت الاستقرار وليس ضده.

فالكثير مما يجب أن ينال احترامنا الصادق أنه لا شيء مما أنجز يستأهل شرحاً لشيء أسوأْ من المقدار العادي من عدم الرضا الذي يحدثه كل نظام يفتقر إلى السلطة والفتنة.

والاستثناء الوحيد الممكن لذلك يقع في المنطقة المالية. فهناك جزء من الإنجازات الثقافية والسياسية لذلك النظام الحكومي ارتبط بالإنفاق العام الكبير والمتزايد بسرعة. وعلاوة على ذلك، لقد حصل تمويل ذلك الإنفاق بواسطة طرق ـ بالرغم من أن ضريبة المبيعات الناجمة العالية كانت إحداها ـ جفَّفت مصادر التراكم المالي. وطالما استمر تدفّق الرأسمال الخارجي، فإن كل شيء بخير نسبياً، بالرغم من أن صعوبات تتعلق بالميزانية وحتى النقد بدأت تظهر لأكثر من سنة قبل أن تتوقف. وعندما توقَّفت، ظهر ذلك الوضع المشهور الذي كان بإمكانه أن يدمِّر مركز أكثر القادة جاذبيةً. وبصورة، إجمالية نقول، إن نقّاد الحزب وسلوكه من الاشتراكيين خلال تلك الفترة من الحكم، يحق لهم التفاخر بإنجاز ليس بقليل، إذا قاموا بالأعمال نفسها، لو كانوا هم في الحكم.

5 ـ الحرب الحالية ومستقبل الأحزاب الاشتراكية

إن الطريقة التي ستؤثِّر بها الحرب الحالية في حظوظ المجموعات الاشتراكية يعتمد، ولا ريب، على ديمومتها وناتجها. غير أني لا أرى فائدة، نسبةً إلى غرضنا، في التفكير بذلك. ولنفكِّر، على سبيل المثال، بحالتين من بين حالات عديدة كبرى.

وحتى هذه اللحظة (تموز/ يوليو 1942) توقَّع مراقبون كثيرون أن تخرج روسيا من الحرب بقوةٍ عظيمة واعتبار عظيم، وأن ستالين سيظهر أنه المنتصر الحقيقي. وإذا كان لابدّ من حصول ذلك، فإن ما ينتج عنه لن يكون، بالضرورة، حصول ثورة عالمية ولا حتى عملية «روسنة» (Russfication) لأوروبا القارية (الغربية) يرافقها القضاء على الشرائح الاجتماعية العليا وتصفية لحسابٍ مع المجموعات الاشتراكية غير الشيوعية (والتروتسكية). وحتى لو صرفنا النظر عن حصول مقاومة إنجليزية ـ أميركية ممكنة للتمدّد الروسي، فليس من المؤكَّد أن تكون المصلحة الذاتية للأوتوقراطية الروسية في ذلك الاتجاه.

غير أن ما لا شك فيه هو أن تزداد فرص مثل ذلك التحقق ـ تحقق برنامج لينين بكامله، وبشكل كبير. وعلى كل حال، فإن تلك الثورة العالمية قد تختلف عن الفكرة الماركسية، وستتوقف لدى الراغبين بقبولها بديلاً عن أن تكون حلم يقظة. وليس بالنسبة إلى أوروبا فقط.

وفي تلك الحالة، ستكون خاتمة مصير الاشتراكية الأرثوذوكسية وكل ما تمثِّله. وهذا ما سيحصل، في القارة الأوروبية، إذا بقيت القوى الفاشيّة في مواقعها. وإذا افترضنا حصول انتصار كامل لصالح التحالف الإنجليزي ـ الأميركي ـ الروسي ـ نعني انتصاراً يفرض استسلاماً غير مشروط مع كل السمعة الحسنة التي تتمتع بها إنجلترا

والولايات المتحدة ـ فعندئذٍ، سوف نرى مباشرة أن الاشتراكية الأرثوذوكسية من النوع الديمقراطي الاجتماعي أو من النوع الأكثر عماليةً سيكون لها حظ أفضل على البقاء في القارة الأوروبية لبعض الوقت، وفي كل الأحوال. وأحد أسباب هذا الاعتقاد يَمْثُلُ في أن الشعب، إذا وجد الطريقين البلشفي والفاشي مقفلين سيتحوّل إلى الجمهورية الديمقراطية الاجتماعية كأوضح خيار متبقٍّ. غير أن ثمّة سبباً أكثر أهمية، وهو: أن الاشتراكية العمالية ستتمتع بحظوة لدى المنتصرين. ذلك، لأن نتيجة مثل ذلك الانتصار الكامل، وكما نتصور، الآن، أن يكون هناك إدارة إنجليزية ـ أميركية لشؤون العالم ـ أي نوع من الحكم الإنجليزي ـ الأميركي الذي يمكن تسميته إمبريالية أخلاقية، انطلاقاً من الأفكار التي راحت تتشكّل أمام عيوننا. غير أنه لا يمكن بناء نظام عالمي من هذا القبيل لا تحسب فيه مصالح وطموحات الأمم الأخرى إلاّ بقدر ما تفهمها وتوافق عليها إنجلترا والولايات المتحدة، إلاّ بالقوة العسكرية، ولا يدوم ذلك النظام إلاّ بالاستعداد الدائم لاستعمال القوة العسكرية. وقد لا يكون شرح ذلك ضرورياً، فهو يعني لهذين القطرين في أحوال زماننا السياسية والاقتصادية، تنظيماً اجتماعياً أفضل وصف له هو الاشتراكية العسكرية. غير أن الأمر الواضح هو أن مهمة إدارة وتنظيم العالم أمنياً وأخلاقياً كما يفعل رجال الشرطة يمكن تسهيله بإعادة خلقٍ، وبخلق جديد لدول صغيرة وغير فعّالة في أوروبا، من جهةٍ، ومن جهة أخرى بتشكيل حكومات من النوع العمّالي أو النوع الديمقراطي الاجتماعي ولاسيما في ألمانيا وإيطاليا، فإن أنقاض الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية تؤلِّف المادة السياسية الوحيدة التي منها يمكن تأليف حكومات قد تقبل بذلك النظام العالمي لمدة أطول من مدة الانهيار، ومن غير تحفظات عقلية. فمهما كانت قيمة ذلك، فذلك كان خط الاشتراكية الليبرالية.

ونحن نعتبر أن كل ذلك ذو أهمية ثانوية، من منظور موضوع هذا الكتاب (وإن لم يكن من غيره). فهما كان مصير **مجموعات** اشتراكية معينة، مما لا شك فيه أن الحريق الهائل الحالي سوف يعني ـ وحتماً في كل مكان وبمعزلٍ عن نتيجة الحرب ـ خطوة واسعة أخرى في اتجاه النظام الاشتراكي. ويكفي أن نلجأ إلى خبرتنا بنتائج الحرب العالمية الأولى على النسيج الاجتماعي لأوروبا لكي ننشئ هذا التكهّن. وستحصل تلك الخطوة الواسعة، في هذه المرة، في الولايات المتحدة، أيضاً.

غير أن تلك الخبرة، وبالرغم من كونها مَعْلَماً هادياً قيّماً، هي غير كافية. فقد انقضى ربع قرن وهذه مدة لا يمكن إهمالها حتى بالنسبة إلى القوى المدنية التي تقول بالاشتراكية وتعمل لها بالمعنى المشروع في القسم **الثاني**. فمبعزلٍ عن أي شيء آخر سوف نُواجَه في نهاية هذه الحرب بوضع اقتصادي، وجوٍّ اجتماعي، وتوزيع للقوة السياسية، وكلّها يختلف، جوهرياً، عن تلك التي كانت في عام 1918. فقد حدث الكثير خلال تلك السنين الخمس والعشرين ما كان يمكن التنبؤ به من الميول المدنية وحدها. ومن بين أشياء أخرى كان الركود الاقتصادي الكبير الذي بضربه الوضع الرقيق، زلزل البنى الاجتماعية من أساساتها، ولم يحدث هذا في أي مكان بأكثر مما حدث في هذه البلاد. وكانت الخطط التي بها عولج ذلك الركود أكثر فعاليةً في تدمير تلك البُنى. ويجب نسبة ذلك، وبمقدار كبير، إلى التشكيلات السياسية التي كانت عَرَضيةً في جزء منها. فكانت النتائج واضحة. وبخاصة، نذكر أن بيروقراطيات ضخمة تطوّرت وهي الآن لها من القوة ما يكفي لتبقى في مراكزها وتنفذ خطط إعادة بناءٍ أساسية.

ولم يحصل في أيّ بلاد أن خُفِّضت الضرائب على الأعمال وعلى طبقة أصحاب الأعمال بالنسبة إلى التي خُفِّضت بها بعد عام 1919.

وقد يكفي هذا، في ذاته، لشلّ محركات الرأسمالية، ومن ثم يوفِّر حجّةً أخرى للإدارة الحكومية. وظاهرة التضخم المالي، حتى لو لم تتعدَّ ما هو موجود، في هذه البلاد، على سبيل المثال، والتي هي ظاهرة حتمية في النموذج السياسي الحالي، سوف تقوم بالبقية مباشرةً، عبر تثوير حاملي السندات المصادرة منهم وعبر خطط الضمان، بطريقة غير مباشرة. وعلاوة على ذلك، لن يكون هناك تصفية لضوابط الحرب إلى الحدّ الذي قد تكون خبرتنا للسنوات اللاحقة لعام 1918 قد جعلتنا نظن. فهي ستوظَّف في نواحٍ أخرى. وقد سبق أن اتخذت، في هذه البلاد، خطوات بغية تهيئة الرأي العام للإدارة الحكومية المتعلقة بتعديلات ما بعد الحرب، ولازاحة البديل البورجوازي من الساحة. وأخيراً، ليس هناك من مبرِّر للاعتقاد بأن الحكومات ستخفِّف من القبضة، التي كسبتها، على السوق الرأسمالية وعملية الاستثمار. ويقيناً نقول، إن ذلك لا يعني اشتراكية. غير أن الاشتراكية، وفي ظل مثل هذه الظروف، قد تفرض نفسها على أنها البديل العملي للطرق المسدودة، والاحتكاك الدائم.

طبعاً، تتباين التفاصيل والعبارات في الأقطار المختلفة.

ومثلها التكتيكات السياسية والنتائج الاقتصادية. فيسهل، نسبياً، التنبؤ بالتطورات الإنجليزية. فقد التحق سياسيو حزب العمال بحكومة تشرشل (Churchill) استجابةً منهم لنداء الطوارئ. غير أنهم كانوا، وكما أشرنا سابقاً، متقدِّمين على طريق الحكم والسلطة بصرف النظر عن أي حالة طوارئ. لذا، من الطبيعي أن يكونوا في وضع يمكنهم من إدارة مشاريع إعادة البناء بعد الحرب وحدهم أو ـ وقد تثبت هذه أنها الطريقة الأفعل ـ في تحالفٍ يديرونه. واقتصاد الحرب حقق بعضاً من أهدافهم المباشرة. وإلى حدٍّ كبير، ما عليهم، إلاّ أن يحافظوا على ما حصلوا عليه سابقاً. والتقدم الإضافي نحو الهدف الاشتراكي

يُتَوقع أن يكون سهلاً، نسبياً، في الحالات التي لا يظل منها للرأسماليين ما يقاتلون من أجله. وبصراحة، قد يثبت أنه ممكن، تنفيذ الاشتراكية بحكمةٍ، وبطريقة منظمة، وبالإجماع، في الأغلب. غير أن التكهّن عن احتمالات المستقبل ليس سهلاً في حالة هذه البلاد، وذلك، لأسباب عديدة، ولكن السبب الرئيسي تمثَّل في ضعف الحزب الاشتراكي الرسمي. غير أن النتائج الأخيرة قد لا تكون مختلفة، بالرغم من أن الشعارات تؤكد ذلك ـ وكذلك نفقات رعاية الدولة، والقيم الثقافية.

مرة أخرى نقول: ليس سوى الاشتراكية بالمعنى المحدَّد في هذا الكتاب يمكن التنبؤ به. ولا سواها. وبصورة خاصة، هناك مبرر ضعيف للاعتقاد أن هذه الاشتراكية ستعني حلول حضارةٍ حلم بها الاشتراكيون الأرثوذوكس. غير أن الأكثر احتمالاً أن تكون لها سماتٌ فاشية. وسيكون ذلك ردّاً غريباً على صلاة ماركس. غير أن التاريخ عوّدنا على أن يطلق العنان لنكاتٍ ذات صفةٍ مريبة، أحياناً.

الفصل الثامن والعشرون

نتائج الحرب العالمية الثانية

يمكن الآن (تموز/ يوليو 1946)، إضافة مقدار قليل لما قيل في الفقرة الأخيرة عن نتائج الحرب على البنية الاجتماعية لحقبتنا الزمنية، وعن وضع المجموعات الاشتراكية (أي غير الشيوعية) وآمالها. لقد كان جليّاً في تموز/ يوليو عام 1942، أنه، مهما كان مصير مجموعات اشتراكية معينة، فستكون هناك خطوة واسعة نحو النظام الاشتراكي، وأن الخطوة ستحصل، هذه المرة، في الولايات المتحدة، أيضاً. وكان جلياً، أيضاً، أن حظوظ المجموعات الاشتراكية الموجودة ستتوقف على مدى الحرب ونتيجتها. وقد جرى التفكير أخيراً، أنه، في حال حصول نصرٍ كامل (يتضمّن استسلام العدوّ استسلاماً غير مشروط) للتحالف الإنجليزي ـ الأميركي ـ الروسي، فإن آثار ذلك على الاشتراكية الأرثوذوكسية ستختلف نسبةً لمن سيكون المنتصر الحقيقي، أهو ستالين أو إنجلترا والولايات المتحدة. فإذا كان استحقاق الشرق بالنصر لإنجلترا والولايات المتحدة، فإن الاشتراكية الأرثوذوكسية من النوع الديمقراطي الاجتماعي الألماني أو العمالي من النوع الإنجليزي سيكون لهما فرصة جيّدة لتحسين وضعهما في القارة الأوروبية.

لقد برز ستالين سيداً لأوروبا الشرقية. وصارعت إنجلترا والولايات المتحدة لتحتفظ ببعض النفوذ في وسط أوروبا وفي غربها. والفرص التي حصلت عليها الأحزاب الاشتراكية والشيوعية تقدم صورة عن تلك الأحوال. غير أن عنصراً آخر وُجدَ، وقد يكون أثَّر تأثيراً جوهرياً في الوضع الاجتماعي في العالم كله، نعني، التطورات الاقتصادية في الولايات المتحدة التي قد تكون لصالح النظام الرأسمالي.

لذا، فإن هذا الفصل سوف يعالج، **أولاً**، وضع الاشتراكية الأرثوذوكسية والعمالية، ولاسيما، الوضع الإنجليزي، **وثانياً**، سينظر في نتائج النجاح الصناعي الواضح في الولايات المتحدة، **ثالثاً**، سيتناول الآثار الممكنة للنجاح الروسي السياسي. فمناقشتنا تنقسم، طبيعياً، إلى أجزاء ثلاثة، هي:

1 ـ إنجلترا والاشتراكية الأرثوذوكسية

هناك وقائع عديدة تبيّن أن آثار الحرب العالمية الثانية، وبمعزلٍ عن اعتبار العنصر الروسي في القضية، على الوضع الاجتماعي في أوروبا سيكون مماثلاً لآثار الحرب العالمية الأولى، والفرق هو أنها كانت أشدّ. معنى القول، إنه علينا أن نشهد تسارعاً في الميل القائم نحو التنظيم الاشتراكي للإنتاج **بالمعنى الذي حدّده هذا الكتاب**.

وأهم تلك الوقائع نجاح حزب العمال الإنجليزي. وكما كنا أشرنا في الفصل الأخير، كان ذلك النجاح متوقعاً ويجب ألاّ يكون قد فاجأ أحداً. كذلك، لم يكن أكمل مما توقعنا. وبسبب النظام الانتخابي الإنجليزي، فإن إعادة التوزيع الفعلي للمقاعد تميل إلى إعطاء صورة مبالغ بها. فهناك حوالي 12 مليون صوت عمالي مقابل 10 ملايين صوتٍ محافظ. ومع أن أيام الليبرالية قد ولّت، لكن

الدزّينة من الأعضاء الليبراليين الباقين تمثِّل أصواتاً أكثر مما يمثل 72 عضواً عمالياً مختارين عشوائياً. وبكلمات أخرى نقول، إنه، في ظل التمثيل النسبي، لا يكسب حزب العمال أكثرية برلمانية مقابل مجموع المحافظين والليبراليين معاً. بالرغم من أن تحالفاً عمالياً ـ ليبرالياً قد يتمتع بهامشٍ مريح. فمبدأ النظام الانتخابي الإنجليزي هو إنتاج حكومات قوية وتجنّب الطرق المسدودة وورطاتها.

وهذا ما فعله في هذه الحالة. غير أن الوضع القومي المتميِّز عن الوضع البرلماني ليس أمراً يُستَخفّ به في تقدير ما يمكن سياسياً وما يستحيل. وتتعزّز النتيجة الواضحة بالواقعة المفيدة بأن المجموعات التي تقع إلى يسار حزب العمال الرسمي أخفقت، أيّما إخفاق، في تحسين وضعها البرلماني، نعني، أن حزب العمال المستقل استعاد مقاعده الثلاثة، وخسر حزب الكومنويلث (Commonwealth Party) والحزب الشيوعي مقعداً من المقاعد الأربعة السابقة. فمن وجهة النظر التي تقول بوجود أسباب عديدة لتوقّع «التثوير»، فإن ذلك كان مدهشاً وبرهاناً قوياً على النضج السياسي في إنجلترا.

ولابدّ لهذا الوضع من أن يؤكد نفسه. والواقع هو أنه فعل ذلك، وبوضوح، تجلّى في طبيعة مجلس الوزراء وفي التدابير التي اتخذت أو تُوقِّعت. ونسأل القارئ بأن يقرأ، مرة ثانية، ما ورد في هذا الكتاب تحت عنوان الخطة الاشتراكية قبل المرسوم (الفصل التاسع عشر، الجزء الرابع). فسوف يلاحظ، **أولاً**، أن كل ما فعلته حكومة العمال، أو اقترحت فعله، كان وفق روح ومبادئ البرنامج الذي أجملناه هناك، **وثانياً**، أن الممارسة الفعلية لم تقارب ذلك تماماً. وكان تأميم بنك إنجلترا، وبخاصة، رمزاً ذا مغزى كبير، لذا، يمكن أن يُعْدَّ معلماً تاريخياً ذا قيمة.

غير أن أهميته العملية ساوت الصفر: فالبنك كان، عملياً، دائرة

من دوائر وزارة الخزينة منذ عام 1914، وفي الظروف الحديثة لا يمكن لأي بنك مركزي أن يكون غير ذلك، ونادراً ما كانت مسائل مثل الإجراء المتعلق بالفحم أو التشريع الخاص بالموظفين الدائمين مثاراً للجدل ـ في إنجلترا. والطريقة التي كانت الحكومة العمالية تعالج بها تلك المسائل كانت تحوز على كل تأييد ما عدا الإجماع. والمباريات التي دارت حول مسائل مبدئية جوهرية كانت، وبلا شك، تنعش العمل الجدّي، ولم يكن ذلك، لأن تلك المسائل أو الخلافات حولها، هي مهمة جداً، وإنما لأن الحكومات والبرلمانات لا تقدر أن تعيش من دونها. وكان كل ذلك كما يجب أن يكون. ونقول للمرة الثانية، إن القضية هي قضية إدارة الرأسمالية، لكن بسبب الحرب وانقضاء الزمن، فإن ذلك سيكون بهدفٍ أوضح وتنفيذٍ أقوى من قبل، بتصفية أخيرة للمشروع الخاص. وهناك **ثلاث** نقاط تستحق انتباهاً خاصاً.

أولاً: إن التطابق المثالي بين العمل السياسي ومعطيات الوضع الاجتماعي والاقتصادي هو المهم، وهو، خطير، في منظور مجتمع الملكية الخاصة. ومهما يكن ما يقوله المتطرفون في أفكارهم ـ وطبعاً، موقف الحكومة العمالية التي تيسِّر الأمر لهم ـ فإن الخطوة الواسعة في اتجاه إنجلترا اشتراكية ستزداد قيمتها الجوهرية لعدم وجود لَغْوٍ حولها. فخطوات مسؤولة مثل تلك يجب أن لا تُعكس. وبمعزلٍ عن الاضطرابات التي مصدرها من الخارج كان يمكن تجنّب الكارثة الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية بنجاح. ولو نجحت الحكومة في الحفاظ على حظّها، فإنها كانت ستحقّق المهمة التي تقع بين مهمات حكومات العمال التي لا قوة لها (مثل حكومات ماكدونالد، انظر الفصل السابع والعشرين، الجزء الرابع) ومهمات حكومات المستقبل العمالية التي توازي أكثريتها البرلمانية أكثرية

جمهور الناخبين. وذلك هو الأمل الوحيد للاشتراكية الديمقراطية. ومثل هذا الأمل الذي له ما له في القارة الأوروبية، يعزّزه النموذج الإنجليزي، طبعاً.

ثانياً: لقد لاحظنا في الفصل السابق أن المفكرين الاشتراكيين الأوائل لم يستشرفوا، بل لم يُتوقع منهم أن يكونوا قادرين على أن يستشرفوا وضعاً تفرض فيه على العمال السلطة السياسية وتلجأ فيه الضحية البورجوازية إليهم طلباً للحماية. كما لاحظنا شيئاً آخر لم يستشرفوه، ولم يقدروا على استشرافه، نعني مقدار إمكانية مصادرة البنية البورجوازية من دون التدمير الرسمي للإطار القانوني للنظام الرأسمالي، وبواسطة طرق غير ثورية مثل الضريبة وخطط الأجور. ولا شك في أن ضريبة الحرب وضوابط الحرب لا يمكن استبقاؤهما بصورة كاملة. غير أن التراجع عنهما يمكن أن يتوقف عند خط عنده يتحقق، وبصورة أوتوماتيكية، بعض أكثر بنود البرنامج الاشتراكي شعبية. فعملية المساواة في المداخيل، بعد الضرائب، نُفِّذت إلى الحدّ الذي أضعف كفاءة «المتخصصين» مستعملين العبارة الروسية، مثل الأطباء أو المهندسين. وذلك تمَّ بواسطة جهاز أخرق ومُكْلِف مالياً، وقد يفكر الناس، وقبل انقضاء وقتٍ طويل، أنه من الأفضل تحديد المداخيل المدفوعة بما تبقيه الضرائب المباشرة بدلاً من دفع ما يجب أن يستعاد بعد ذلك. وفي كل الأحوال نقول، إن البرتقالة التي يجب عصرها، ومعها كلام راديكالي بليغ، عرضة لأن تجفّ.

ثالثاً: لنفرض أن العمال، في الانتخابات التالية، حسّنوا وضعهم الحالي وكسبوا دعم أكثرية مهمة من جمهور الناخبين، فماذا تفعل الحكومة؟ قد يزيدون من تقدمهم في اتجاه مساواة المداخيل، وقد يحسِّنون من خدماتهم الاجتماعية، وخطة بيفردج (Beveridge Plan)، ومسائل أخرى، مما يزيد قليلاً عما يكن أن تقوم به أيّ

حكومة. وقد يتوسَّعون، وبمقدار كبير، في تحويل الصناعات إلى الاشتراكية. غير أن هذا كله ليس بالأمر اليسير. فقد رأينا وجود اعتراض اقتصادي قليل على إجراءات اشتراكية واسعة، في أحوال إنجلترا الحديثة. وليست المقاومة البورجوازية بالعقبة الكأداء. فإنجلترا تعتمد على عمل صناعيّيها أكثر مما فعلت روسيا في عام 1917، وما لم يُعادَ هؤلاء الصناعيون، فإن تعاونهم مضمون.

وأخيراً نقول، إننا لا نحتاج إلى أن نضفيَ أهمية كبيرة على الحجّة التي تعجب كثيراً الأنصار الغيورين المتحمسين للتحوّل الاشتراكي، نعني أن نظام مجلس الوزراء غير كافٍ للقيام بمهمة تنفيذ التحول الاشتراكي: والمفكرون، الذين تروق لهم الرؤية الشاملة طرقاً دكتاتورية، قد يرتابون بكفاءة ذلك النظام، غير أنه النظام الوحيد المتوفِّر للتحول الاشتراكي بطريقة ديمقراطية ـ فالإدارة الفعلية للصناعات التي تحوّلت إلى الاشتراكية تتطلَّب، طبعاً، أجهزة شبه استقلالية وعلى مجالس الوزراء أن تتعاون معها، كما تتعاون مع الهيئة الإدارية العامة لجيوشها. غير أن المسألة الحقيقية هي العمال. فما لم يولِّد التحول الاشتراكي انهياراً اقتصادياً، فإن حكومة التحول الاشتراكي لا تستطيع أن تتساهل إزاء الممارسة الحالية لنقابات العمال. فعلى أقلّ السياسيين شعوراً بالمسؤولية، وفي الحالة المتصوَّرة، أن يواجه المسألة الأساسية للمجتمع الحديث التي لم تحلّها إلاّ روسيا، نعني، مسألة النظام الصناعي التأديبي. فالحكومة التي تقصد التحويل الاشتراكي لأوسع مدى، عليها أن تخضع نقابات العمال للاشتراكية. وكما هي الأمور في الواقع، فإن العمال هم من بين جميع الأمور، أصعبها تحوّلاً إلى الاشتراكية. وهذا لا يعني أن ليس للمسألة حلّ، ففي إنجلترا كانت فرص تحقيق حلّ ناجح عبر الطريقة السياسية الديمقراطية أكبر مما كانت في أي مكانٍ آخر. غير أن الطريق إلى الحلّ قد يكون متعرِّجاً وطويلاً.

باستثناء العنصر الروسي، كان الوضع السياسي في القارة الأوروبية متشابهاً بصورة جوهرية. فحيثما وجدت حرية الاختيار، كنا نلاحظ ميلاً قوياً من قِبَل الجماهير لأن تبقى على ولائها للأحزاب الديمقراطية الاجتماعية أو للأحزاب الكاثوليكية، أو ترتدّ عن ذلك الولاء. وأوضح الأمثلة في الأقطار الاسكندينافية. غير أن ميلاً مماثلاً يمكن ملاحظته حتى في ألمانيا، ولن نقترف شططاً بالتأكيد على فكرة أن ألمانيا لو كانت حرّة، وغير خاضعة لنفوذ، فإن حالة شبيهة بحالة جمهورية فايمار كانت ستظهر من كل الشقاء الحالي.

ومع أن الدليل على ذلك الأثر أضعفته، جزئياً، الشعبية التي ظهرت للديمقراطيين الاجتماعيين من قِبَل السلطات الإنجليزية والأميركية، فإنه تعزَّز بالواقعة التي تفيد بأن السلطة الروسية سمحت هي، أيضاً، بمنظمة ديمقراطية اجتماعية في نطاقها. وإن الأحوال السياسية والاقتصادية التي لا تطاق والمفروضة بطريقة لا عقلانية على الشعب الألماني، سوف تقضي على الثقة بالحكومات العمالية، وتقضي على حظوظها، بتثبيت أنفسها، غير أننا، إذا قمنا بتجربة ذهنية واخترنا أن نهمل العنصر الروسي في القضية، وذهبنا إلى ما هو أبعد من ذلك فاخترنا أن نضع مسلّمةً مفادها أن الولايات المتحدة وإنجلترا تصرَّفتا تجاه ألمانيا بآداب سلوك وحسّ عام، فإن ذلك سيكون التشخيص والتكهّن العامين اللذين يجب تبنّيهما.

وهناك تكهّن مماثل يطرح نفسه ويتعلق بأقطار أخرى، وإن يكن بتعديلات متنوعة: نعني الأنظمة العمالية الوطنية في الأقطار الكاثوليكية ـ وغالباً بتحالفٍ مع الأحزاب الكاثوليكية والتي ليس إلى يسارها مجموعات شيوعية مهمة، وخطة متقدمة أكثر مما كان في خطة العشرينيات، لكنها لا تزال على الخط ذاته، مع كل ما يتضمنه كل ذلك اقتصادياً، سياسياً وثقافياً. وإن مثل النمسا الصغير بَنَّاء. فقد خرج الاشتراكيون المسيحيون (الحزب الكاثوليكي الشامل للعناصر

المحافظة) بنتيجة جيدة، وأخفق الشيوعيون، أيّما إخفاق، وبالكاد استعاد الديمقراطيون الاجتماعيون موقعهم السابق، وظلَّ معظم قادتهم الذين نجحوا متخندقين في مراكز القيادة العليا للحزب. ولم تتغير كثيراً البرامج نسبةً للمبادئ العامة. والحركة الجديدة في اتجاه التحوّل الاشتراكي لم تكن اختيارية. وتدخل حالات الأقطار الصغيرة الأخرى المستقلة عن روسيا في النموذج ذاته. وكذلك الأمر في إيطاليا. أما الحالة الفرنسية فتختلف عن هذا النموذج ومردّ ذلك قوة الشيوعيين (انظر الجزء الثالث التالي). وعجزنا عن فهم أي نموذج غير نموذجنا يمنعنا من أن ندرك أن الحالة الإسبانية كانت أقل الحالات إشكالية![1].

2 ـ الإمكانيات الاقتصادية في الولايات المتّحدة

1 ـ إعادة توزيع الدّخل عبر الضريبة

2 ـ الإمكانية العظمى

3 ـ شروط تحقيقها

4 ـ مسائل انتقالية

5 ـ أطروحة الركود

6 ـ النتيجة

(1) وببساطةٍ أعاد نظام فرانكو (Franco) إنتاج نموذج دستوري، يمكن فهمه فهماً سهلاً على أساس الضرورات، وهو الذي تأسس تأسيساً قوياً في إسبانيا القرن التاسع عشر. فما فعله فرانكو هو ما كان قد فعله قبله نارفيز (Narvaez)، وأودونل (O'Donnell)، وإسبارتيرو (Espartero) وسيرّانو (Serrano). وحقيقة صيرورة إسبانيا السيئة الحظ، في الوقت الحاضر، كرةً في لعبة سياسات القوى الدولية، التي لا حظ لها فيها، مسؤولة عن الدعاية التي تشوّه الواقع البسيط للأمور.

1 ـ عندما كنا نناقش الحالة الإنجليزية، لاحظنا أنه من الممكن، في ظل الأحوال الحديثة ـ وهي التي لم يكن يحلم بها، وبمقدار ما، اشتراكيو القرن التاسع عشر ـ أن يتم الانتزاع من الشريحة البورجوازية، عن طريق الضريبة وخطط الأجور، لمعظم ما يُدعى، في اللغة الماركسية، فائض القيمة[2] (Surplus value). وتنطبق الملاحظة ذاتها على الولايات المتحدة. ونقول، وبمقدارٍ لم يلقَ تقديراً له عموماً، إن **الصفقة الجديدة** الشاملة لبرنامج جديد (The New Deal) تمكنت من مصادرة مداخيل الفئات العليا، وحتى قبل الحرب. ودلالة واحدة لابدّ من أن تكفي، وهي دلالة لا تبيّن أكثر من الآثار التي نجمت عن الزيادة في الدّخل (الشخصي) والضريبة المضافة **حتى عام 1936** فقط: ففي عام 1929، وعندما كان الدَّخل الكلي المدفوع 80,6 مليار دولار، استبقت فئة دافعي الضرائب التي تقع فوق 50.000 دولار (وهو الدَّخل الذي يجب تطبيق الضريبة عليه) 5,2 مليار بعد حسم الضريبة والضريبة الإضافية، وفي عام 1936، وعندما كان المجموع الكلي للضريبة المدفوعة 64,2 مليار من الدولارات، لم يستبقِ هؤلاء 1,2 ملياراً[3]. وحتى الدَّخل فوق

(2) ولا شك في أن القارئ سيلاحظ أن الرأي لا يقول شيئاً عن آثار مثل تلك الخطة على مقدار الدَّخل القومي - وعلى معدّل الزيادة في المدى البعيد. وبخاصة نقول، هو لا يستثني إمكانية أن يتلقى العمال مدخولاً واقعياً، في مجموعه الكلي وفي المدى البعيد، إذا تساوت المداخيل، أقلّ مما يتلقون لو أن كل فائض القيمة الماركسي صار من حق الشريحة «الرأسمالية».

(3) انظر المقالة البنّاءة التي كتبها دو فخ (de Vegh) حول **التوفيرات، والاستثمار، والاستهلاك**، في: I. de Vegh, «Savings, Investment, and Consumption,» *American Economic Review* (1941), pp. 237 sq. (Papers and Proceedings of the 53d Annual Meeting),

وما جرى توضيحه هناك، فإن المعطيات التي منها حسبت المبالغ المستبقاة استثنت الدَّخل من التأمينات الحكومية المعفاة من الضرائب إعفاءً كلياً وشملت أرباح الرأسمال. =

100.000 دولار والذي تترتب عليه ضريبة تمَّ امتصاصه كلياً إذا حسبت ضرائب الأراضي والأطيان. والأمر الوحيد الذي يقلق النظرة الراديكالية الساذجة في هذه التدابير، وتدابير المصادرة اللاحقة هو أنها لم تكن واسعة بما فيه الكفاية. غير أن ذلك لا يبدِّل الحقيقة التي تعنينا الآن، نعني، أنه، وبصرف النظر عن الحرب، تحقق نقل هائل للثروة، وبصورة فعلية، وكان نقلاً يقارن بحجمه ما أنجزه لينين. وإن التوزيع الحالي للمداخيل الجاهزة يُضاهى، وبصورة جيّدة، بالتوزيع المعمَّم فعلياً في روسيا، وبخاصة بالنظر إلى الواقعة الإضافية المفيدة بأنه بسبب الأهمية العظمى في ميزانيات الفئات العليا من دافعي الضرائب من ذوي الخدمات والسلع الشخصية التي تحتوي على عمل كبير، فإن القوة الشرائية لدولار الفئات العليا انخفضت في الولايات المتحدة أكثر بكثير من انخفاض قيمة دولار الفئات الدنيا[(4)].

= وعلاوة على ذلك، إن هذه المبالغ ليست متناسبة مع أرقام الدَّخل الكلي المدفوع (التقديرات التجارية)، التي يمكن اعتبارها مؤشِّرات للأرقام المقارنة. وسبب عدم أخذي الحالة الثانية (من إحصائيات الدَّخل) [(from statistics of Income)] واضح، لكن اختيار سنوات المقارنة يحتاج لشرح: لقد كانت سنة 1929 هي السنة التي كانت فيها المداخيل فوق 50000 دولار بعد حسم الضريبة، والضريبة المضافة في قيمتها العظمى المطلقة، واختيرت سنة 1936 لأنها كانت السنة الأخيرة التي، **أولاً**، لم تتأثر بالركود الاقتصادي في عام 1937 - 1938، **وثانياً**، لأنها كانت متحررة من آثار الحرب التي حصلت بدءاً من عام 1939 وما بعده.

(4) المقارنة بين أقطار مختلفة صعبة، وربما لا تكون مقنعة. غير أن المرسوم الروسي الذي صدر في 4 نيسان/ أبريل عام 1940، والمتعلق بضريبة الدَّخل، يكشف الغطاء عن شموله حتى المداخيل التي تكون منخفضة لتصل إلى 1812 روبل (ruble) في السنة، والتي خضعت به. كما إنه يكشف عن وجود مداخيل تتعدى قيمتها 300000 روبل طبق عليها مرسوم الضريبة بمعدّل 50 في المئة. لنهمل، الآن، الضريبة على أدنى المداخيل كلياً، ونعتبر الدَّخل الشكلي في مجموعه 1812 ـ 2400 هو 2,000 روبل، وبالإضافة إلى ذلك، لنعتبر الدَّخل الشكلي **المستبقى** في أعلى مجموعة لا يزيد عن 150,000 روبل (بالرغم من أن 300,000 من الروبلات كانت قبل الضريبة هي الحدّ الأدنى). عندئذٍ سنكشف أن أعلى هذه الصيغ كان 75 مرة من الصيغة الأدنى. وحتى لو وضعنا، لعام 1940، المعادل الأميركي (طبعاً، ليس =

وزيادة على ذلك، يمكننا أن نكرِّر ذكر ملاحظة أخرى كنا ذكرناها، سابقاً، وتتعلق بإنجلترا. ولم يكن الضغط على فئات دافعي الضرائب العليا محصوراً في «50,000 دولار وبما يزيد على ذلك». فهو يهبط. وبدرجة متناقصة، إلى المداخيل من مستوى 5,000 دولار. وليس ثمّة شك في أن ذلك ينتهي أحياناً بخسارة في الكفاءة المطلوبة كثيراً، وبخاصة في حالة الأطباء في المجالات المتوسطة من النجاح المهني.

إذاً، نقول، إنه إلى هذا الحدّ كان الأثر على البنية الاجتماعية للحرب مضافاً إليها اضطرابات العمال الذي كان نتيجته الطبيعية، مثل ما كان في إنجلترا. والواقع هو أنه لا يوجد في الولايات المتحدة حزب عمال قومي حسن التنظيم يمكّننا من التفكير بإمكانية تطوّرٍ وفق خطوط الاشتراكية نقابات التجار والصناع (Guild Socialism)

= بالقوة الشرائية، بل بمعنى المرتبة العادلة في مقياس الدَّخل) للصيغة الأدنى التي تصل إلى 1,000 دولار، فإننا لن نجد كثيراً في توزيع المداخيل **المستبقاة** في نظام توزيع الدَّخل في الولايات المتحدة (وحتى بمعزلٍ عن الحسومات التي دفعت إليها متطلبات ماليّة الحرب) ما يدعم، وفي ظل النموذج الروسي، العبارات الجارية عن وجود ظواهر عدم مساواة أثيمة، و«تمركز للسلطة» كما يقيسها تمركز الدَّخل، وما شابه. والدليل الذي قُدِّم في الكتاب المشهور الذي وضعه بينستوك (Bienstock)، وشوارتز (Schwartz) ويوغوف (Yugov) عن **الإدارة الصناعية** (*Industrial Management*) في روسيا يميل إلى دعم هذه النظرة. وهناك تفاصيل كثيرة أخرى تشير إلى الاتجاه ذاته، مثلاً، هناك الواقعة المفيدة بأن أولئك الحرفيين الذين تحملوا، سابقاً، وجود موظفين أهليين في الولايات المتحدة لكنهم لا يتحملون ذلك الآن، يتمتعون بذلك الامتياز - والذي يساوي طناً من الأدوات الكهربائية المنزلية - في روسيا. وكل ذلك ظل مخفقاً في شرح الفوائد التي لا تمر في حسابات الدَّخل. إن قوة المدير الصناعي ومركزه الاجتماعي، وبخاصة إذا كان على رأس وحدة محلية في الحزب البلشفي يفوقان بما لا يُقاس قوة ومركز الصناعي الأميركي - والقوة والمركز الاجتماعي يشكلان أحد الأسباب الرئيسة لتقييم الدَّخل العالي.

وإنها ظاهرة ملفتة - ظاهرة تخلّف الأفكار! فهناك الكثيرون من ذوي المعنى في هذه البلاد يعلنون الآن عن رعبٍ أو حَنقٍ إزاء ظواهر اللامساواة الاجتماعية التي كانت موجودة فعلياً منذ خمسين عاماً، لكنها اختفت. بلى، تغيرت الأشياء، ولكن الشعارات لاتزال.

بدلاً من حزب يتجه نحو الاشتراكية المركزية. وإلاّ، فإن هذا الواقع لا يعزِّز إلاّ حالة التكهّن التي شرحناها في هذا الكتاب، لأن مجموعات الضغط قوية مثل الأحزاب، وهي أقل مسؤولية، فهي أفعل من الآلات الحربية (battering rams) التي كانت تستعمل في دكّ حصون المدن المحاصرة في القديم.

2 ـ غير أن هناك واقعة أخرى تتعلق بالوضع الاجتماعي في الولايات المتحدة وليس لها مثيل في أي مكان آخر في العالم ويمكن التصوّر بأن يكون لها تأثير على تشخيصنا الخاص بفرص نظام المشاريع الخاصة، على الأقل لمدة خمسين سنة، أو ما يقارب هذه المدة، نعني النجاح الصناعي الهائل الذي نشهده. ويبدو أن بعض المراقبين يفكر بأن ذلك النجاح الذي أدّى إلى كسب الحرب، وأيضاً، حمى العمال الأميركيين من الفاقة، سوف يسود وضع ما بعد الحرب أيضاً، إلى حدٍّ يمكنه من إلغاء قضية الاشتراكية كلها، طالما بَقِيَتْ ذات طبيعة اقتصادية. ولنضع هذه الحجّة في أكثر صورها تفاؤليةً.

فإذا أهملنا، وللحظةٍ، مجتمع المسائل الانتقالية وركّزنا على عام 1950 باعتباره العام «العادي» الأول ـ وهذه ممارسة شائعة عند المتنبِّئين ـ فإننا سوف نضع قيمة الناتج القومي الإجمالي، وبصورة افتراضية، وكما قدّرها مؤشِّر السعر B.L.S في عام 1928، في مستوى مئتي مليار دولار، حيث كانت تلك القيمة هي قيمة جميع السلع والخدمات التي تمَّ إنتاجها قبل الحسم المتعلق بانخفاض قوة العملة الشرائية، ونضوبها. وطبعاً، ليس ذلك من نوع التنبؤ بما يكون عليه الحجم الفعلي للإنتاج المتوقَّع في تلك السنة.

وحتى أنه ليس بتقدير لما سيكون عليه أعلى مستوى للإنتاج الممكن، إن لم نقل الاستخدام «الكامل». إنه تقدير لما يمكن أن

يكون ذلك الإنتاج الممكن إذا توفّرت شروط معينة سنذكرها الآن. فهو عالٍ لكنه عادي ومعقول ـ وقد ذكرت أرقاماً أعلى. وهو يتطابق مع التجربة السابقة الخاصة بالأداء المتوسط الطويل الأمد للنظام، نعني: إذا طبقنا معدَّل النمو العادي الذي هو 3,7 في المئة في السنة (انظر الفصل السادس) على رقم الناتج القومي الإجمالي لعام 1928 الذي بلغ حوالي تسعين ملياراً، نحصل على ما يقارب مئتي مليار لعام 1950. فيجب ألاّ تعطى أهمية غير مستحقة لذلك. ومع ذلك، فإني سأكرر القول بأن الاعتراض، المفيد بأن ذلك الاستقراء لا معنى له لأن الناتج لم يزدْ بتلك السرعة في الثلاثينيات، لن يصيب الهدف، ولا يدلّ إلا على عجز المعترض عن إدراكه. وعلى كل حال نقول، إنه في ما يختص بالإنتاج الممكن، فإن الإشارات التي يقدمها الأداء الفعلي للنظام خلال الحرب هي، وبكل تأكيد الأكثر إقناعاً، نعني: إذا كان في عام 1943 لإحصائيات الحرب أيّ قيمة، فإن الناتج القومي الإجمالي كان في عام 1943، بعد خفضه إلى مستوى السعر في عام 1928 مثل ما يجب أن يكون لكي يصل إلى الهدف الذي هو مئتا مليار بحلول عام 1950.

لنفرض الآن، أن هذه الإمكانية تحققت، فعلياً[5]. ولنسمح

(5) ويفترض أن تحقيق هذه الإمكانية يشمل أربعين ساعة في الأسبوع مع ساعات إضافية في أوقات ضيقة. غير أن الاستخدام الكامل ليس مفترضاً. وإن تعاريف الاستخدام الكامل وتقديرات مقدار الاستخدام الذي يوافق أي تعريفٍ معطىً تتباين، وبشكل واسع، وتشمل مسائل نظرية دقيقة وليس إحصائيات فقط. وعليّ أن أرضى بالقول، إنه، في أحوال سوق العمل في الولايات المتحدة، وبافتراض أن مجموع قوة العمل سيكون 61 مليوناً في عام 1950 (حاسبين مليونين أو ثلاثة ملايين في القوى المسلَّحة)، فإني لا أرى أن يكون العدد **الإحصائي** للنساء والرجال العاطلين عن العمل، في ذلك العام، دون الخمسة إلى الستة ملايين، وهو رقم يشمل، في ما يشمل، بالإضافة إلى العطالة القسرية (أي بطالة قسرية تكون قسرية وفقاً لأي تعريف)، حسماً كبيراً خاصاً بالبطالة شبه القسرية والبطالة الإحصائية. =

لأنفسنا بغية التبديل و«الاستثمار» الجديد (الذي يشمل البيوت) أن نقوم بحسم كبير ألا وهو أربعون ملياراً (20 في المئة تساوي معدّل البروفسور كزنتْ (Kuznet) في عقود، لسنوات 1879 ـ 1929)[6]. وإن أهمية المئة والستين ملياراً الباقية لموضوعنا تقوم على واقعتين. **أولاً**، من دون الإدارة الرديئة جداً، تَعِدْ الكمية الكبيرة من السلع المتوفرة والخدمات المتاحة التي يمثّلها ذلك الرقم (الذي لا يشمل البيوت الجديدة) بمستوى من إشباع الحاجات الاقتصادية. حتى تلك التي تخصّ الأكثر فقراً في المجتمع وبما في ذلك المعمّرين، والعاطلين عن العمل والمرضى، ممّا يزيل أي شيء يمكن وصفه أنه معاناة أو فاقة (وذلك، مع أربعين ساعة من العمل أسبوعياً). لقد حصل التأكيد في هذا الكتاب على أن قضية الاشتراكية ليست اقتصادية كلها، وأن زيادة الدَّخل الواقعي قد أخفق في استمالة الجماهير أو حلفائها المفكرين. غير أن ما تقدمه هذه الحالة هو أن الوعد لم يكن مجرد وعد استعراضي بل كان وعداً مباشراً، أي إنه:

= ولا يشتمل الرقم على البطالة «الخفية». وأظن أنه متّسق مع هدف المئتي مليار لذلك العام. وهو قلّما يتعلق بالعيوب الخاصة بالنظام الرأسمالي، بل بالحرية التي يمنحها المجتمع الرأسمالي للعمال. وحتى في كتاب وليام بيفردج المتعلق بالاستخدام الكامل هناك إشارات مستورة ومحتشمة عن التوجيه والإكراه. ولابدّ من الإضافة بالقول إني أتصوّر العام 1950 أن يكون عام الملكية الدورية. وإذا لم يكن الأمر كذلك، فيجب أن يفهم أن مناقشتنا تحيل إلى العام المزدهر الذي يليه. ووفق معدل يتعلق بالسنوات السمان والسنوات العجاف، يجب أن تكون البطالة (الإحصائية) أعلى من خمسة إلى ستة ملايين - وربما سبعة إلى ثمانية. ويجب ألاّ يرهب هذا أحداً، لأن تموينا كافياً، كما سوف نشرح، سيُوفَّر للعاطلين عن العمل. غير أن التقلّبات الدورية للاقتصاد الرأسمالي هي المسؤولة، وبصورة رئيسة عن أيّ زيادة على البطالة «العادية».

(6) إن حسماً يختص بانخفاض القوة الشرائية للعملة يتراوح ما بين 10 ـ 12 في المئة، ليس عالياً نسبةً إلى نظام ذي مستوى عالٍ من الإنتاج. فالنسبة ما بين 8 إلى 10 في المئة للاستثمار «الجديد» كبيرة، بلا ريب، وهي متطرفة في نظر أكثر المتنبئين. انظر، ما يأتي وهو البند 5 من هذا الفصل.

لا يتطلب الكثير لتحقيقه أكثر من أن تُحوَّل القدرات والمصادر، التي أثبتت قوتها خلال الحرب، من الإنتاج لأهداف حربية، الشاملة تصدير السلع الاستهلاكية إلى الأقطار الحليفة، إلى إنتاج أهدافه الاستهلاك الداخلي. وبعد عام 1950، انطبقت الحجّة ولسببٍ أقوى. **ثانياً** - ومن دون اعتبار الإدارة الرديئة جداً - نقول، إن كل ذلك يمكن إنجازه من غير انتهاك الشروط العضوية للاقتصاد الرأسمالي والنجاح الصناعي العالي وجميع ظواهر عدم المساواة في الدَّخل الأخرى التي قد تكون مطلوبة لجعل الآلة الرأسمالية تعمل وفقاً للتصميم. ففي الولايات المتحدة وحدها، لا حاجة إلى أن يختبئ وراء ظواهر التقدم الحديث للتحسين الاجتماعي، ذلك المأزق الأساسي الذي كان، في كل مكان آخر، إرادة كل إنسان مسؤول، نعني المأزق بين التقدم الاقتصادي والزيادة المباشرة في دخل الجماهري الواقعي.

ونضيف لنقول، إنه لا توجد صعوبة، مادام الناتج القومي الإجمالي 200 مليار، في جمع دخل عام في حدود 40 ملياراً من غير إلحاق أي أذيّة بالآلة الاقتصادية. ويكفي مبلغ 30 ملياراً بأسعار عام 1928، لتمويل جميع الوظائف التي أنجزتها الحكومة الفيدرالية، وحكومات الولايات، والحكومات المحلية في عام 1939 مع ما يخص مؤسسة عسكرية موسَّعة ومع خدمة الدين، وواجبات باقية أخرى طرأت، منذئذٍ[7]. وسيترك ذلك حوالي عشرة مليارات تقريباً

(7) وليس من الضروري، خدمة للهدف الذي نُصب أعيننا، أن نميّز بين الانفاق العام على السلع والخدمات و«التحويلات». غير أنه يفترض أن تنقسم الثلاثين ملياراً إلى 25 ملياراً للسلع والخدمات وخمسة مليارات للتحويلات. ولابدّ من الملاحظة أن ذلك لا يحسب حساب معاشات تقاعد القدامى، ومنافع أخرى (العام 1950)، وهي مسألة يجب أن يكون لها بحث مستقلّ.

في عام 1950 وأكثر من ذلك بكثير، في عقد آخر من الزمان، وذلك لتمويل خدمات اجتماعية جديدة أو لتحسين الخدمات الموجودة ـ بأسعار عام 1928 أو بمقدار أعلى عند أي مستوى سعر أعلى يمكن أن يعمّ[8].

3 ـ غير أن معنى شرطنا ـ «بمعزلٍ عن الإدارة الرديئة جداً» هنا، يفيدنا، في نطاق المالية العامة والإدارة العامة. ففي هذا النطاق نلفي إدارة سيئة للمصادر القومية هي أثيمة، حقاً. فبوجود المبادئ الحالية والممارسة الحالية، ليس صحيحاً أنه يمكن جمع أربعين ملياراً، في مستوى مئتي مليار للناتج القومي الإجمالي، من غير أن يصيب ضررٌ الآلة الاقتصادية. وليس صحيحاً أن الثلاثين ملياراً تُلَبّي الأمور المطلوبة التي ذكرناها ـ أو ما يمكن أن يقابل تلك المليارات في مستويات سعر سوى ما كان في عام 1928. فذلك لا يصحّ إلاّ إذا تم ترشيدٌ عامل للإدارة العامة، مع نظرة تزيل النشاطات المزدوجة والثلاثية ـ مثل ما وجدنا في حالة ضرائب الدّخل، على سبيل ذكر مثل واحد ـ تلك النشاطات التي تتداخل وتتخطّى الوكالات الفيدرالية ووكالات الولاية والوكالات المحلية والتي تفتقر إلى التنسيق الفعّال والمسؤولية الفردية المحدَّدة تحديداً جيداً ومردّ ذلك في الحالة الفيدرالية عدم وجود «وزارات» دقيقة الترابط، ولوجود عدد كبير من «السلطات» أو «المجالس» شبه المستقلة ـ وأشياء أخرى كثيرة، هي مصادر الهدر التي تشكل عقبات للفاعلية، وفوق كل ذلك، نذكر ذهنية الهدر التي تفرح بصرف مليار حيث تكفي مئة مليون. فوضع الأمور الحالي لا ينذر بشيءٍ سوى الشرّ يصيب الإدارة العامة للمالية

(8) عموماً، لا يمكن الافتراض أن الدّخل يتغيّر بالتناسب مع مستوى السعر. غير أنه يمكن أن نتبنّى هذه الفرضية التبسيطية، خدمةً لهدفنا الذي هو الحصول على فكرة عامة تقريبية.

والصناعة، وهو الشرّ الذي يشكل في حدّ ذاته مبرراً جيداً وكافياً لاعتراض الكثيرين عليه ممن ليسوا من «الموالين الاقتصاديين».

وليس ذلكم كل شيء. **فالاقتصاد** - وما أقل الشعبية التي آلت إليها هذه الكلمة! ـ يمكن أن يكون، وبمعنى من المعاني، أقل لزوماً في بلاد غنية منه في بلاد فقيرة، وذلك بمعنى أن الهدر يهدِّد الحاجة في البلاد الفقيرة ولا يهددها في البلاد الغنية. غير أن هناك معنى آخر، ومفاده أن الاقتصاد ـ أي الاقتصاد الحقيقي لا الاقتصاد الزائف المخادع، اقتصاد البيروقراطية والكونغرس اللذين هما مستعدان لتوفير بنسات (pennies) بينما هما يبذِّران المليارات ـ هو ضروري أيضاً في بلاد غنية لكي توظف ثروتها توظيفاً فعّالاً مثل ضرورته في البلاد الفقيرة لتأمين أسباب العيش[9]. ولا ينطبق ذلك على نفقات الإدارة العامة فحسب، بل، أيضاً، على استعمال الأموال التي ستدفع في سبيل الإعانات المختلفة. والمثل الكلاسيكي هو تموين البطالة ما فتئت تتمثَّل في مدفوعات لأفراد. وما لم يخضع سلوك العمال، في الوظيفة وخارجها، وبحزم للرقابة العامة، كما في روسيا، فإن الاستعمال الاقتصادي للأموال المتوفرة لدعم العاطلين عن العمل، يعني أن الإعانة يجب أن تكون، وبصورة جوهرية، من دون أجور العاطلين عن العمل التي يأملون بالحصول عليها. وكما تبيّن الإحصائيات في الولايات المتحدة الخاصة بدور العمل، كان هناك، وبصورة عادية، هامش واسع من العاطلين عن العمل نصفهم بإرادتهم والنصف الآخر قسرياً، وأن عبء ذلك محتوم له أن يزداد عن طريق الإدارة غير المتشدِّدة في مسألة المنافع التي تُصرف للبطالة، أو بواسطة معدّلات أعلى نسبةً للأجور، وتلك التي تصرف للقضاء على إمكانية الوصول إلى هدف المئتي مليار.

(9) ستناقش النظرية التي تقول ضدَّ ذلك تماماً فيما يأتي في البند 5 من هذا الفصل.

وهناك شرط آخر يجب تحقيقه لتبرير تلك الإمكانية، وهو: يجب على «السياسة» والبيروقراطية ألاّ يمنعا الوصول إليه. ولا شيء أوضح من أن لا يقدر جسم الأعمال أن يقوم بعمله وفقاً للتصميم عندما تنقل «عوامل العمل» ـ مثل الأجور، والأسعار، والفائدة ـ إلى الساحة السياسية، وتعامل، هناك، وفقاً لمتطلبات اللعبة والسياسة، أو وفقاً لما هو أخطر، أحياناً، وفقاً لأفكار بعض واضعي الخطط. وتكفي أمثلة ثلاثة لتوضيح ذلك. **أولاً**: وضع العمال الفعلي، الذي إذا بقي، ليشكل في حدّ ذاته، ما يكفي لإعاقة التقدم نحو ذلك الهدف الذي هو مئتا مليار كناتج قومي إجمالي، والتقدم إلى ما بعده. فمعدلات الأجور الناتجة ليس إلا سبباً واحداً لذلك، وإدخال الاضطراب في التخطيط الخاص بالمقاولات وزرع الفوضى في أوساط العمال، حتى عندما يوظَّفون، هما مهمّان، وعلى قدم المساواة. ويضاف إلى ذلك منع توسيع ممكن للناتج، فهذه الأحوال تخفِّض من الاستخدام أيضاً إلى ما هو دون مستواه الممكن عن طريق تقديم جائزة لكل من يستخدم عدداً من العمال أقل ـ وهذا يسبِّب نوعاً من «الهروب من العمل»[10].

(10) سوف يُلاحظ أن الزيادة في الناتج والزيادة في الاستخدام لم يعاملا كمترادفين. والواقع هو أنه يمكن، وضمن حدود معينة، إنقاص الاستخدام من غير إنقاص الناتج أو زيادة الناتج من غير زيادة الاستخدام. والسبب في ربط الناتج والاستخدام بعلاقة تناسب طردي في المكتوبات الحديثة يمكن الوقوع عليه في أحد السِّمات الأساسية لنَسقَ كينز. فهذا النَّسق محصور في التعامل مع سلاسل سببية قصيرة المدى بواسطة الافتراض أن كمية ونوعية التجهيز الصناعي تظلاّن كما هما بحيث لا يتغير مركَّب عوامل الإنتاج تغيراً مهماً. وإذا كان الأمر كذلك (وهو كذلك تقريباً، في أقصر مدى)، فستكون النتيجة، طبعاً، أن يتغيرا معاً، وإن يكن تغيرهما عاماً، وليس تناسبياً طردياً.

كذلك سيُلاحظ أن حجتنا تتضمن ما يفيد بأن التغيرات في معدّلات الأجور النقدية قد تسبب تغيرات في الاستخدام ذي العلامة المضادة. والواقع هو أني أعتقد أن المستوى العالي لمعدلات الأجور النقدية الأميركية كان سبباً رئيسياً دائماً، وبخاصة في الثلاثينيات، لظاهرة =

ثانياً: مهما يكن اعتقاد القارئ بفضائل عملية مراقبة الأسعار وضبطها، فإن ممارستها التي حصلت، إلى الآن، شكلت عقبةً في سبيل توسع الناتج. لقد سمعت أن النظام الستاليني شجّع انتقاد بيروقراطيته. ولا شك في أن هذا ليس كذلك، معنا. ونزولاً عندما تقتضيه الآداب العامة المنتشرة، سأوافق على أن رجالاً مقتدرين كثيرين أدّوا خدمة ممتازة في إدارة مكتب الأسعار (O.P.A.)، وأن آخرين لم يكونوا في مستواهم، قاموا بعملهم على أفضل وجه. وسأزيل أي شك يمكن أن يخطر في بالي بإنجازاته حتى اللحظة الحالية، وبخاصة، لأن إخفاقاته الواضحة تتصل بظروفٍ لا سيطرة له عليها. غير أنه لابدّ من التسليم، وعلى الأقل للحاضر وللمستقبل، بأن خطة تشجيع زيادات في معدّلات الأجور متضافرة مع رقابة الأسعار، وما لم تكن مقصودةً لفرض خضوع المشروع الخاص، هي لاعقلانية وغير ملائمة للحثّ على توسيع الناتج. وأن الفوضى في نظام الأسعار النسبية الناتجة عن الواقعة المفيدة بأن الوكالة المنظِّمة التي يمكنها أن «تضع الغطاء على» بعض الأسعار ـ نعني أسعار منتجين ذوي نفوذ سياسي خاص ضئيل ـ بكفاءة أكثر مما تضعه على أي شيء آخر ـ وأسعار المنتجين ذوي النفوذ السياسي الخاص الكبير ـ ستخفض من درجة الكفاءة الاقتصادية للنظام، وأن

= البطالة الأميركية. وأن نتائج مشابهة تُتوقع في المستقبل، إذا استمرت خطط الأجور العالية. ويناقض هذا الرأي تعليم مدرسة كينز الأرثوذوكسية وكذلك بعض الاقتصاديين الآخرين، ولا يمكن إثباتها هنا. لذلك نقول، إنه لحظٌ أنه، ولغرضنا الحالي، وبالنسبة إلى عام 1950، وليس لأي تطور بعده، أن رأياً أضعف سيكون مقبولاً وكان بإمكانه أن يحوز على قبول أتباع اللورد كينز الذين ظهروا أخيراً، وهو: في ظل الأحوال المحتمل أن تعمّ في هذه البلاد، خلال السنوات الأربع الآتية، وما لم يُعوَّض عنها بزيادات إضافية في الأسعار، فإن المعدلات الأعلى للأجور سوف تؤثر بصورة غير مؤاتية على الناتج والاستخدام، وعلى الاستخدام أكثر منه على الناتج.

نظام تثبيت الأسعار في حد ذاته لا يحدِّد حجم الضرر الذي حصل كله. وهناك شيء لا يقلّ أهمية وهو العلاوة التي تفرضها ممارسة «المعونة المالية» للمنتجين بنفقات عالية والمنتجين بنفقات قليلة، على عدم الكفاءة[11].

وإن عداوة البيروقراطية التي لا تتوقف، والمدعومة بقوةٍ من الرأي العام، للحكم الذاتي الصناعي ـ أي التنظيم الذاتي، والإدارة الذاتية والتعاون ـ هي العقبة **الثالثة** في طريق التقدم المنظم. ولتطور يمكنه أن يحلّ مسائل عديدة تتعلق بخطة دورة الأعمال، وفي النهاية، مسألة الانتقال إلى نظام اشتراكي. والناطق باسم البيروقراطية ينفي نفياً لا يتزعزع وجودَ أي أساس لتلك النظرة، لأن عمل رجال الأعمال المشترك لم يعد شرعياً وهو عرضة للملاحقة القضائية إذا تضمن «تقييداً متواطئاً» فقط.

غير أننا نقول، إنه، حتى إذا قبِلَ هذا التأويل القانوني للممارسة السائدة ـ وإذا قُبِلتْ[12]، أيضاً، النظريات الرسمية التي تحدِّد ما يعنيه

---

(11) أنا لا أدّعي بأني أعرف ما ستكون نتيجة حالة الاختلاط التي سبّبها الفيتو الرئاسي الجمهوري الخاص بمرسوم رقابة. وعلى كل حال، بما أني مستعد للمناقشة بأن إدارة مكتب السعر (O.P.O)، وكما كان يعمل فعلياً، كانت ملزمة أن توقف الطريق نحو اقتصاد سِلْم فعّال، وبما أن النتائج الممكنة لحالة الاختلاط تلك ستقدم كبرهانٍ إيجابي على ضرورة استبقاء رقابة الأسعار، فإني أسأل القارئ أن يعتبر أمرين، هما: **أولاً**، الحجة لإلغاء رقابة الأسعار ليست حجة لإسقاطها، من دون تهيئة، أو من دون بديل انتقالي، عندما لا يتوقع ذلك أحدٌ أو يبدو أنه مستعد له. **ثانياً**، إذا صوّبت الإدارة، كردّ فعل على هزيمتها، وبطريقة انتقالية، على أهدافٍ منتقاة لأنها غير شعبية ومحبوبة، وليس لأي سببٍ دفاعي، فإن نتائج ستحدث وهي لا ترتبط إطلاقاً بسقوط مراقبة الأسعار، في حدّ ذاتها. وبالنسبة إلى مسألة التضخم المالي، انظر البند 4 من هذا الفصل.

(12) والواقع هو أن هذه نظريات لا يمكن قبولها. فهي تشمل مجالاً من الممارسات لابدّ من أن يوافق كل إنسان على اعتبارها خارجة على القانون من قِبَل أي نظام قانوني. غير أن وراء تلك الممارسات يوجد مجالٌ آخر من الممارسات يتبنّى العقل القانوني إزاءه الموقف =

التقييد المتواطئ، أو نقول عموماً، الممارسة الاجتماعية المضادّة، فإن ما يأتي يظل صحيحاً: (أ) إن تصوّر «التقييد» يحتوي على كتلة المحاولات المتعلقة بالتعاون الصناعي في خطة السعر والناتج وحتى حيثما يكون لمثل هذا التعاون وظيفة مطلوبة كثيراً، (ب) وإن الحالات الحدّية (Borderline Cases) والحالات التي يدخل فيها عنصر التقييد من غير أن يشكل نقطة الاتفاق الرئيسة ليس لهما ما يضمن اعتبارهما بصورة غير منحازة من قِبَل هيئة موظفين تشتمل على رجال ليسوا على إلفة مناسبة مع المشاكل المتولّدة عن طبيعة الأعمال، وعلى العديد من الرجال العارضين، وبعنفٍ، للنظام الذي عليهم أن يديروه أو، وعلى الأقل، لقطاع «الصناعات الكبيرة» فيه. (ج) والتهديد بالملاحقة القضائية الموجود أبداً نتيجة جرائم تمييزها لا يكون سهلاً دائماً عن الممارسة غير المسيئة في الأعمال، والذي قد يكون له آثار على سلوك الأعمال لا يريده أحد.

وتوضح النقطة الأخيرة ناحيةً من نواحي مشكلات العمل، ومشكلات مكتب إدارة الأسعار، ومشكلات «عدم الثقة» وهي المشكلات التي لم تحظ بالانتباه الذي تستحقه، نعني الاستنزاف

= الذي تفرضه الانحيازات الشعبية. ونذكر ظاهرة التمييز كمصدر مهم للأمثلة. ونقول، إن أكفأ الاقتصاديين، حتى هذا، سيعاني من صعوبات مهمة في تحليله **جميع** الآثار البعيدة المدى لحالة معينة. أما إذا أديرت العدالة على أساس الشعارات العامة أو الشعارات الشعبية وليس سواها، وبواسطة «دوافع» مظاهرات، فإن عنصر الإدراك الحسن الذي يتضمنه الموقف المضادّ للتمييز، قد يختفي كلياً. وإن طريقة الادعاء القانوني الانتقائية المقصودة التي قُصِد منها إجازة حالات حيث يفيد التمييز غير القانوني، بالمعنى الرسمي، **جميع** الأطراف المعنية - وهذه حالات حيث يفيد التمييز غير القانوني، بالمعنى الرسمي، جميع الأطراف المعنية - وهذه حالات يعرفها كل من تلقى درساً ابتدائياً في الاقتصاد، أو يجب أن يكون عارفاً بها - يمكن أن تضيف عشوائية هي أكثر العشوائيات إزعاجاً، وليس إلاّ بإشارة عابرة يمكننا أن ندل على طرق لعلاج حالة الأشياء، تلك.

الذي أصاب طاقة المقاولات والطاقة الإدارية. فرجل الأعمال الذي يوقف سيره، وعلى الدوام، ليكون «هناك أمام» هذا أو ذاك المجلس الإداري، وليس لمواجهة معطيات مؤسساتية جديدة ودائمة فقط، لا تبقى معه أيّ قوة ليتعامل بها مع مسائله التكنولوجية والتجارية. وهذا يكشف الغطاء، وبقوة، عن موقف الاقتصاديين الميكانيكي، وبعدهم عن «الحياة الواقعية»، التي لا يدركها واحدٌ من عشرة وهي تشمل «العنصر الإنساني الخاص بالكائن البشري - بالرغم من عدم وجود إنسان عاقل يمكنه أن يخفق، مثلاً، في ربط الأداء الفقير نسبياً الذي يظهره مؤشِّر المقدار الفيزيائي للإنتاج الصناعي في عام 1945، مع هذا العنصر **كأحد** أسبابه الكثيرة. و ليس هذا كل ما في الأمر. وإن النجاح في تسيير مشاريع الأعمال يعتمد، في الظروف الحالية، على القدرة على التعامل مع قادة العمال، والسياسيين، وموظفي الخدمة العامة أكثر من اعتماده على قدرة الأعمال بالمعنى الملائم للكلمة. وتكون النتيجة هي أن المراكز القيادية تُملأ «بالقادرين على المفاوضة والتخلّص من القوانين» (Fixers)، و«بحلاّلي العقد في حالات النزاع»، وليس «برجال منتجين»، ما عدا الشركات الكبرى التي تتمكن من توظيف متخصصين من جميع الأنواع.

قد يبدو للقارئ أن الخطة وفق الخطوط التي أشرنا إليها بكل ذلك، هي غير واردة، ومستحيلة - فهي محتوم عليها أن تنهار في عاصفةٍ من الغضب المبرَّر أخلاقياً، أو تتحطم على صخور أعمال التخريب وأشكال أخرى من المقاومة، والنتيجة تكون أن هدف المئتي مليار ذاته لا يعدو أن يكون حلم يقظة. غير أن ذلك ليس هو ما ينتج تماماً. فمن جهة، نجد أن الآلة الاقتصادية في هذه البلاد قوية بما يكفي لمقاومة **بعض** الهدر واللاعقلانية - بما في ذلك، وكما نعرف، بعض البطالة الذي يمكن تجنبه، وثمن الحرية الفردية. ومن جهة أخرى، أظهر السياسيون والشعب، مؤخراً، بعض علامات

«التلاقي». ويجب ألاّ ننسى مطواعية الطبيعة الإنسانية التي أكّدناها كثيراً في هذا الكتاب (انظر الفصل الثامن عشر، الجزء 2، بخاصة). وكذلك يمكن أن يكون اختبار **الصفقة الجديدة** ذات البرنامج الجديد وفترات الحرب شاملين جميع النفقات من غير رسوم إضافية، لأن البورجوازية الصناعية لم تتوقع، إطلاقاً، أن تدوم تلك الأحوال. غير أن «ثقافة» ما قد تأثرت. وهكذا، فإن تعديلات صغيرة للضريبة الموجودة قد تكون كل ما هو مطلوب، إذا لم يكن للكفاءة القصوى، فليكن لدرجة ملائمة منها[13]. ونقول، في اتجاه آخر، أن

(13) فعلى سبيل المثال، لا يقصد بذلك أن يكون أكثر من مثلٍ مأخوذٍ من مجموعة طرق ممكنة - والتدابير الآتية قد تكون كافية، بصورة جوهرية: (أ) إلغاء الضريبة المضاعفة على ذلك الجزء من عائدات الصناعة التعاونية التي تدفع بصورة حصص، ونادراً ما يبرّر ذلك، من منظور الممارسة البريطانية «عاصفة من الغضب المبرّر أخلاقياً»، أي: ممارستنا هي الممارسة الألمانية وحجتها الصورية تعود إلى الاقتصادي الألماني، أدولف واغنر (Adolf Wagner) (1835 ـ 1917). (ب) السماح بحسم ذلك الجزء من الدَّخل الفردي الذي يستثمر من الدَّخل المترتِّبة ضريبة عليه. وأنا شخصياً أوافق على رأي البروفسور إرفنغ فشر (Irving Fisher) المفيد بأن الجزء المتوفر يجب حسمه (وبخاصة في حالة خطر التضخم المالي). غير أن عليّ لكي أتجنب الحساسبات الكينزية، أن أحصر نفسي في الجزء المستثمر. والصعوبات التقنية ليست بخطيرة، وعلى الأقل، هي ليست من النوع الذي لا يُذلَّل. (ج) تبنّي طريقة واحدة أو عدة طرق متوفرة للسماح بحسم كاملٍ للخسائر عبر الزمن. (د) التأميم، والتنظيم، وتطوير المبيعات أو دورة الضرائب. وهذا يجب أن يجذب المعجبين بروسيا عوضاً عن دفعهم إلى نوبات من الغضب المفاجئ. والواقع هو أنه بمعدلات مثل المعدلات الروسية (مثلاً، 31 سنت لكل رطل من أفضل أنواع طحين الحنطة (في موسكو وفي عام 1940) أو، بما أن تحويل كميات من عملة الروبل لكميات من الدولار أمرٌ مشكوك به، فإن 62 في المئة من سعر البطاطا المباعة المفرّق، و73 في المئة للسكر، و80 في المئة للملح، انظر مقالة: P. Haensel, «Soviet Finances,» *Openbare Financiën,* no. 1 (1946),

ولشعب فقير جداً كالشعب الروسي قد تكون الضريبة على المبيعات بمثابة الكارثة المخيفة. غير أنها عندما تكون بمعدلات معتدلة وفي بلاد غنية مثل الولايات المتحدة، فهي أداة ممتازة وغير موازية للتحويل العام، وتكون نافعة، وبصورة خاصة في تمويل الأهداف التي تفيد مجموعات الدَّخل المنخفض، وبصورة رائعة. وعن طريقها يمكن جمع خمسة أو ستة مليارات من غير أن يشعر أحد بضيقٍ. غير أنه، لمّا كان يجب تعويض الدولة والحكومات =

مقداراً نسبياً من الحماية القانونية ـ قد يمنح عن طريق صياغة مناسبة لقانون الصناعة ـ يمكن أن يزيل لسعات الإزعاج الاعتباطي أو تهديداته من يوم عمل رجل الأعمال، وزيادة خبرة الأجهزة المنظَّمة وتحسين تدريب الموظفين قد تقوم بالباقي[14]. وعلاوة على ذلك نقول إن البلاد برهنت، وليس من مدة بعيدة، على إرادتها القبول

= المحلية على خسارتها دخلاً بسبب تأميم الضريبة - وطبعاً، لا يكون الكلام دقيقاً، إذا وصفنا ذلك، بأنه «إدخال»، ولمّا كان بعض تعديلات الضرائب القائمة ضروري، فإن الباقي الصافي لوزارة الخزينة الفيدرالية لا يتعدّى، اثنين إلى ثلاثة مليارات بحيث نعطي ضريبة المبيعات مع ضرائب معينة ما يقارب تسعة إلى عشرة مليارات كمجموع. (هـ) التأميم والمراجعة المتطرفة السفلية، لمصلحة الزوجات والأولاد الخاصة بضرائب الأرض والأطيان، وسبب ذلك هو أن التشريع القائم يلغي، وعن طريق مصادرة ما هو فوق أرقام معتدلة جداً، أحد العناصر الجوهرية في النظام الرأسمالي. وكل ما يوافق على تلك المصادرة لأسباب اقتصادية مضافة (extra - economic) هو محق، في رأيه، في الدفاع عن تعديل دستوري لحصول ذلك، أما الذي يوافق على تلك المصادرة استناداً إلى حجة اقتصادية موجودة في: John Maynard Keynes, *The General Theory of Employment*, Interest and Money ([n. p.]: [n. pb.], [n. d.]), p. 373,

أو حجة مشتقة منها - فهو مخطئ.

نحن لا تعنينا مسألة ما تحقق الفوائد المتأثرة بالسياسية. والواقع هو أن معظم الاقتراحات المتعلقة بإصلاح الضريبة التي جاءت من منظمات رجال الأعمال هي متواضعة، وبشكل بارز، وهي تظهر بالنسبة إلى حجتنا الدرجة العالية من «الثقافة» التي حصَّلتها طبقة رجال الأعمال.

(14) أنا أعلن هنا نقطةً مهمة لمواضيع أكثر بكثير من الموضوع الذي بين أيدينا. فالبيروقراطية الجيدة هي نتيجة نموّ بطيء، ولا يمكن خلقها إرادياً. فالأجهزة البيروقراطية في الولايات المتحدة تظهر قلقاً من النمو السريع لدرجة تجعل خطةً مؤقتة لا تعتبر المبيعات مسألة تخص المصلحة العامة فقط بل ومصلحتها هي. ومن بين الأشياء الأخرى تذكر أن بيروقراطية واشنطن لم تكتشف بعد مكانها. فالذي كان يحدث، مرة، بعد مرة، أن أفراداً منها كانوا يتابعون برامج تخصّهم، ويشعرون أنهم مصلحون، ويتفاوضون مع رجال الكونغرس، وأعضاء مجلس الشيوخ، وأعضاء من وكالات أخرى متجاوزين رؤساءهم. فقد تكتسب فكرة ما فجأة قوة دافعة لا يعرف أحد مصدرها. وفي ذلك الطريق تكون الفوضى والفشل.

بتشريع مثل N.R.A(*). وبالنسبة إلى الخطة وفق الخطوط المتصوَّرة، لم تقتضِ فقط أن لا تلغي مادة واحدة لما اعتبره الشعب إنجازات رئيسة في مجال الإصلاح الاجتماعي الوارد في البرنامج الجديد (New Deal)، بل أن توفِّر الأساس الاقتصادي لتقدم أوسع. وتجب الملاحظة، وبصورة خاصة، أن الأجر السنوي (Annual wage) لا يكون تهديداً لحظّنا في الوصول إلى هدفنا إلاّ إذا قُدِّم، وأدير، ومُوِّل بطرق تؤدي إلى ضرر عظيم. أما، في حدّ ذاته، فهو رأي ممكن، وبصورة كاملة[15].

وحتى لو حصل ذلك، فالمسألة تتطلّب الكثير من التفاؤل الذي يتوقع تنفيذ تلك التعديلات ـ أو أن حالات السياسة في البلاد يمكنها أن تنتج إرادة تتجشَّم عناء القيام بعمل جدّي ومنكرٍ للذات كذاك العمل الذي يتمجدّ بالشعارات، ويكون محفوفاً بصعوبات التفاصيل، وهو غير مشكور، وبصورة بارزة. وجمهور الشعب يحبُّ أميركا التي قد تظهر من الوظيفة، لكنهم يكرهون من يستغلّها.

(*) N. R. A. ترمز إلى National Recovery Administration أي إدارة الإبلال القومية. وهي وكالة حكومية نشأت في الولايات المتحدة في عام 1933 واستمرت لعام 1936، وكان وظيفتها أن تساعد في مسألة قوانين منافسة منصفة للصناعة.

(15) ولتوضيح هذه النقطة، لنستذكر بعضاً قليلاً من التاريخ الحديث. لقد تبنّى أنصار **الصفقة الجديدة** (New Dealers)، في أوائل الثلاثينيات، ممارسة الهزء من الشعار: الإصلاح ضد الإبلال. وبرهن ذلك الهزء أنهم كانوا على وعي تام بعنصر الحقيقة فيه. والواقع هو أن ذلك كان منصفاً تماماً في ضوء الشعارات السياسية. غير أنه يشير إلى الأسلوب الأخرق وغير المسؤول الذي نُفِّذ فيه «الإصلاح»، وليس لأيّ من أهدافه المعلنة. ونحن، الآن، في وضع مماثل، والبليّة تَمثلُ في أن الأذى الذي يصيب العملية الاقتصادية الرأسمالية هو، في نظرِ بعض الناس، سِمةَ الإصلاح الذي أحبوه أكثر من سواه. فإصلاح من دون أذى يكون أي شيء لكنه لا يكون ذا جاذبية لهم. وإصلاح يتماهى مع خطةٍ تضمن النجاح الرأسمالي سيكون أسوأ ما يمكن أن يحلّ بهم.

4 ـ لم نأتِ بعدُ على المسائل الانتقالية. والواقع هو أن هذه المسائل لا تتعلق بموضوعنا إلاّ من هذه الناحية، هي: أن الصعوبات الانتقالية قد تخلق أوضاعاً وتسبب تدابير قد تعيق توسّع الناتج، بصورة شبه دائمة، وتبطل إبطالاً كاملاً «تقديرنا للإمكانيات». وأوضح مثل، وهو أخطر مثل، هو خطر التضخم المالي. فقد كان مؤشّر سعر الجملة في عام 1920 حوالي 2,3 أمثال السعر في عام 1914. وحدث ذلك نتيجة مجهود حربي لم يكن، فقط، أقلّ، وأقصر مدةً، من المجهود الجديد، بمفردات السلع والخدمات، ولكنه، أيضاً كان مموَّلاً بمسؤولية أكبر لكل وحدة من وحدات السلع والخدمات. ولا يوجد شيء مثل تراكم الطلب الحالي الذي هو بمثابة دعامة. ووفرت امتيازات الضريبة دافعاً كافياً للمستثمرين للحفاظ على مقادير كبيرة من سندات الحرب للاستفادة منها. وكما هو الواقع، كان هناك **الودائع الكلية المعدَّلة** (Total Deposits Adjusted) (الوقت والطلب، غير البنك الوسيط وودائع حكومة الولايات المتحدة، ومواد أقل في عملية التجميع) والعملية خارج المصارف التي بلغت في شهر نيسان/ أبريل من السنة الجارية 174 مليارا (55,17 في حزيران/ يونيو عام 1929 و60,9 في حزيران/ يونيو 1939)، ولا يوجد كلام عن أي جزء عما يملكه الشعب من السندات الحكومية سيحوَّل إلى نقد لأهداف **غير تسديد الدين**. والشخص العاقل ينبغي أن يكون قادراً على تكوين رأي بصدد هذا الأمر لا سيما في ضوء الظروف المعطاة وبخاصة في ضوء تشجيع الحكومة للطلب الطائش والشامل لمعدلات أجور نقدية أعلى، أو تغاضي الحكومة عنها ـ لأن التضخم المالي يأتي عبر جدول الرواتب[16]. والشخص العاقل ذاته

(16) أرجو من القارئ أن يلاحظ أن هذا القول الخاص ينتمي إلى مذهب كينز، لذا لابدّ من أن ينال قبولاً من اقتصاديي واشنطن.

يجب ألاّ يجد صعوبةً في تكوين رأي عن الكتّاب الذين يعظون «بعدم» وجود خطر من التضخم[17]، وعن الكتّاب الذين يرون التضخم الوحشي وشيك الحدوث. وبغية طرح النقطة الوحيدة التي تتصل بمناقشتنا، وفي وجه استحالة معالجة المسألة بطريقة مُرضية هنا، فأنا أقدم رأيي الشخصي لمجرد التحديد الدقيق، وليس إلاّ: يبدو لي أنه من الممكن ـ **ممكن** ـ أن يكون، في عام 1950، تحقيق مستوى للسعر يقارب 50 في المئة فوق رقم عام 1928 (مع تفجرات تتعدى ذلك خلال الفترة)، ويبدو لي أنه من المعقول استعمال، وإلى ذلك الحدّ، حركات مستوى أسعار كأداةٍ للتكيّف. ويبدو لي أن المخاوف من مثل زيادة في الأسعار العامة، وأيضاً، المخاوف من هبوط عنها، في السنوات الأخيرة، هي مخاوف مُبالغ بها كثيراً. ولكي تحفظ الزيادة المحتومة في الأسعار في ذلك الحدّ، يلزم اتخاذ عدد من التدابير، كلها مكروه، وبدرجة عالية، وكلها يتطلّب، لكي يؤدي إلى نتيجته، الخبرة والقدرة اللتين لا أراهما، وبعضها سوف ينقص، وإلى حدٍّ ما، سرعة توسع الناتج. فلا يستطيع إنسان أن يبطل التضخم المهدِّد من غير أن يتدخل في عملية الإنتاج، أيضاً. ونقول، الآن، إنه بدلاً من ذلك، إذا لم يُعمل شيء سوى إنشاء إدارة مكتب أسعار (O.P.A) آخر، وفرض ضريبة كبيرة على تلك المداخيل ـ وحتى طبقاً لعقيدة الراديكاليين ـ التي لا يهدِّدها التضخم، وإذا، بالإضافة إلى ذلك، رُفِعت معدلات الأجور من غير اعتبار للنتائج،

(17) وفي عداد هؤلاء لابد لنا من أن نُدرج بعض الذين تنبأوا بظاهرة الطلب بعد الحرب، قالوا، إنه، مباشرة، بعد توقف قسم كبير من طلبات الحكومة الخاصة بالحرب، سيتبع ذلك هبوط في البطالة وانتشار لهذا الهبوط يستدعيان عجزاً في النفقات إضافياً. وحول هذه المسائل أي التنبؤات (القصيرة المدى)، انظر مقالة إ. شيف (E. Schiff) التي ستنشر في عدد وشيك الصدور من مجلة: *Review of Economic Statistics*. ومقابل ذلك، هناك التنبؤات البعيدة المدى التي ستناقش أدناه في البند 5 من هذا الفصل.

فعندئذٍ، يمكن أن ينشأ وضع ستلجأ فيه واشنطن مدفوعة باليأس إلى اتخاذ تدابير بشعة ووحشية مثل تخفيض قيمة العملة، و«تجميد» الودائع، و«الرقابة المباشرة»، ومعاقبة «المستغلين» و«الاحتكاريين»، أو أكباش محرقة آخرين، وتبقى واشنطن بعيدة عن المزارعين. وقد يقلب ذلك عربات التفاح إلى حدّ يقرِّبنا من هدف المئتي مليار لاشتراكية نصف ناضجة. وهذا ممكن. وطبعاً، هناك إمكانيات أخرى.

5 ـ يبقى أن نلاحظ ما اعتبره اقتصاديون كثيرون أنه مسألة ما بعد الحرب **بامتياز** (par excellence)، وهي: كيف يمكن تأمين استهلاك كافٍ. ولقد رأينا حتى الآن أسباباً عديدة للشك بالوصول إلى الهدف المرسوم ـ أي ناتج قومي إجمالي قيمته مئتا مليار دولار في عام 1928 ـ بحيث يمكن بلوغه قبل عام 1950. غير أن جميع تلك الأسباب قامت على إمكانية، أو احتمال أن تسدّ الطريق عقباتٌ من خارج عملية الأعمال. وقد حصل ارتياب في قدرة عملية الأعمال ذاتها على إنتاج تلك النتيجة، وذلك، من قِبل اقتصاديين كثيرين كان معظمهم، وليس كلهم، معروفاً بميله العقيدي السياسي وأيضاً العقيدي العلمي. وسوف نشير إليهم بكلمة صار لها رواج، وهي، الركوديون[18].

أما النوع ذو الصلة بنظرية الركود، فقد طوّرها اللورد كينز في كتاباته الأخيرة. وبتطبيقها على الحالة التي بين أيدينا، نقول، إن أفضل طريقة تمكن القارئ من أن يعرفها هي بدرسه واحداً أو أكثر من التقديرات الخاصة بالطلب ما بعد الحرب التي تمّت خلال

---

(18) للحصول على بعض النواحي العامة الخاصة بفكر الركوديّن، انظر الفصل 10 من هذا الكتاب.

السنوات القليلة الماضية[19]. وواضعو تلك التقديرات يتفقون معنا في تقدير الإنتاج الممكن في عام 1950 بأرقام تساوي أرقامنا، لذا، يمكننا، وتبسيطاً للأمور، أن نظل نتكلم عن ناتج قومي إجمالي قيمته مئتا مليار. وكانوا متفائلين أكثر منا عندما لم يصرّوا على ضرورة وجود شروط بيئية ملائمة للإنجاز الرأسمالي[20]، لكنهم فكروا بذلك الافتراض الضمني المفيد بأن الممارسات الحالية السياسية، والإدارية والعمّالية ستستمر. وعلاوة على ذلك، سوف أطرح جانباً أي اعتراضات لديّ على تقديراتهم للحدّ الأدنى الحتمي للبطالة، أو صحة طرقهم الإحصائية. وأيضاً، سوف أقبل الفرضيات المختلفة التي عبرها وصلوا إلى أرقام الدخل القومي الصافي والدَّخل الجاهز للاستعمال (أي المجموع الكلّي للمداخيل الفردية بعد حسم الضريبة والمدفوعات الإلزامية اللاضريبية). وللتحديد الدقيق، لنفترض أن هذا الدَّخل الجاهز للاستعمال يبلغ حوالي 150 ملياراً وأن الأرباح المشتركة هي حوالي 6 مليارات[21].

---

(19) وأهمها حلّله تحليلاً نقدياً السيد أ. ج. هارت (A. G. Hart) في مقالته التي عنوانها: A. G. Hart, «Model Building and Fiscal Policy,» *American Economic Review* (September 1945)، لذا، لا لزوم لمراجع إضافية.

(20) أعترف أني، ومن وقت لآخر، تساءلت عما إذا كانوا واعين بالإطراء العظيم للمشروع الخاص الذي يتضمنه ذلك.

(21) الأرقام تقارب أرقام أحد مقدِّري الطلب ما بعد الحرب. فهي ليست أرقامي. كما إنها ليست متَّسقةً مع أرقام التجارب التي استعملناها في تفكيرنا في البند 2 من هذا الفصل. وللاطلاع على الإجراء كما طبق في الفترات الماضية - حيث استبدلت الفرضيات بالوقائع - انظر، مثلاً: *Federal Reserve Bulletin* (April 1946), p. 436,

ولابدّ من الملاحظة، **أولاً**، أن هذه الأرقام محسوبة بالدولارات الجارية، **وثانياً**، أن الكمية الكبيرة من «التوفيرات الصافية للأفراد» لا تثبت شيئاً يتعلق بالنسب المئوية للتوفير الخاصة بالأوقات «العادية»، وأن أرقام الأعوام 1937، و1938، و1939 و1940 يجب ألاّ تُقبل بطريقة غير نقدية، وبخاصة من غير الرجوع إلى تعريف التوفير الذي تبنّته دائرة التجارة.

فالطلب الخاص بما بعد الحرب، أي المجموع الكلي المتوقَّع أن تصرفه أسر البيوت الخاصة على سلع الاستهلاك (ما خلا البيوت الجديدة) هو مشتق من حساب يبدأ بمعطيات فترة ما قبل الحرب، ولنقلْ فترة 1932 ـ 1940. والعلاقة المتوسطة بين نفقات كل فرد على سلع الاستهلاك تلك والدَّخل الجاهز للاستعمال لكل فرد، وذلك بعد تخفيض قيمتهما بواسطة مؤشر نفقات العيش، وتطبيق هذه العلاقة على دخل جاهز للاستعمال قيمته 150 ملياراً[22]. فإذا أعطى ذلك الإجراء، مثلاً مبلغ 130 ملياراً، فسيكون الباقي لدينا بقيمة 20 ملياراً للتوفيرات، أو 26 ملياراً إذا أضفنا الأرباح المشتركة غير المقسَّمة. وتذهب الحجّة إلى حدّ النظر في المخارج المتاحة لذلك المبلغ، أي فرص الاستثمار (مثل منازل جديدة، وإضافات إلى قوائم الموجودات والسلع، والمعامل والتجهيزات، والاستثمار الخارجي)، وتنتهي الحجة أو تقترح أن تلك الأمور لا تقدر أن تمتصّ شيئاً مثل الذي يريد الشعب أن يوفره في عامٍ في مستوى الاستخدام الكامل في عام 1950 للدَّخل القومي من دونِ مساعدة الحكومة. هذا على الأقل، ومن هنا ضرورة الإنفاق الحكومي في الداخل أو العمل الحكومي الذي يفرض «الاستثمار الخارجي». وفي المدة الأخيرة نالت توصية أخرى استحساناً. وبما أن كل من يدافع عن التمويل الحكومي للعجز يكون، وفي الأحوال العادية، معرِّضاً نفسه لخطر الظهور بمظهر يعرِّضه للسخرية، فإن اقتصاديي واشنطن غيروا اتجاههم وأوصوا بميزانيات متوازية، غير أنها ميزانيات يتطلّب

(22) والواقع هو أن الإجراء أكثر تعقيداً من ذلك. فالمعادلات التراجعية المستعملة تحتوي أيضاً، على عامل يشير إلى ميلٍ، ألا وهو اعتبار التغيرات الممكنة التي تتعرض لها العلاقة مع مرور الزمن. وعلاوةً على ذلك، جرى اعتبار آثار الطلب المؤجَّل وتراكم وسائل السوائل. غير أننا لم نتوغل في كل ذلك، بغية التركيز على النقطة البارزة.

توازنها مستوى عالياً جداً من الضرائب، وتكون الضرائب تصاعدية، وبمقدار كبير. لإلغاء المداخيل العالية التي منها، وبصورة رئيسة، يصدر خطر التوفير. وهذا يتفق مع الشعار الذي يقول (والذي يعود إلى توفير ذوي المداخيل العالية: «عدم المساواة في المداخيل هو السبب الأخير للبطالة»).

وهكذا يتبيّن لنا أن المستوى العالي للدَّخل القومي الذي لجأنا إليه لحلّ العديد من المسائل الاقتصادية والاجتماعية هو أخطر المسائل، جميعها. ولمّا كان الدَّخل العالي يعني توفيرات عالية، ولما كانت هذه التوفيرات العالية لا يمكن موازنتها كلياً، بما يصرف في الاستثمار، فلا يمكن للاقتصاد أن يظل محافظاً على ذلك المستوى العالي من الدَّخل والاستخدام ـ ما لم تبقيه الخطة المالية حيث هو ـ هذا، إذا أمكن الوصول إلى ذلك المستوى العالي. وتجب الملاحظة أن هذه النظرية تحوز، وبصورة جزئية، على تأييد الرأي العام، وبخاصة دعم آراء مؤسسات الأعمال. فلا شيء أكثر عمومية من النظرة التي تفيد بأن كل شيء سيكون على ما يُرام إذا دفعنا الناس إلى «استعمال مداخيلهم استعمالاً كاملاً» أو إذا كنا نستطيع الحصول على «طلب استهلاكي كافٍ».

وإنها مسألة مثيرة للانتباه تتعلق بسبب الانشغال بهذا المجال من قبل رجال أذكياء ليس لهم علاقة بأي برنامج سياسي يشتمل على نفقات أو مساواة في الدَّخل. وإن عقلية البائع في البلاد مضافاً إليها خبرة العشرين سنة التي سبقت الحرب يؤلفان التوضيح الذي أستطيع تقديمه للواقعة المذهلة المفيدة بأن النظرية المدروسة ليست نظرية من النوع الذي يُسخر منه، هكذا، وببساطة.

أما المعترضون على هذه النظرية، فهم الذي يخطئون عندما يحاولون المجادلة بأن الناتج القومي الإجمالي، ومن ثم الدَّخل،

سيكون أصغر، وأن فرص الاستثمار ستكون أعظم ممّا قدّرها المقدِّرون، والذين يتفاءلون عند تقديرهم الدَّخل، ويتشاءمون عند تقديرهم فرص الاستثمار. وقد يكون هناك الكثير من الحقيقة في مناقشاتٍ وفق تلك الخطوط، وما يماثلها. وما يمكن تأكيده، وبصورة خاصة، هو أنه لم يوجد أحد في عام 1830 تنبأ أو أمكنه أن يتنبأ بمتطلبات عصر السكك الحديد، أو يتنبأ، بعد ذلك بخمسين سنة، بمتطلبات رأس المال في عصر الكهرباء. غير أن الحجة الحاسمة الفاصلة هي أبسط من ذلك كله. فالنظرية تقوم على مسلَّمةٍ مفادها أن الأفراد يوفِّرون، وفقاً لقانون بسيكولوجي ثابت[23]، بمعزلٍ عن وجود فرص استثمار أو غيابها. وواضح أن هذه ليست حالة عادية. فالمألوف هو أن الناس يوفِّرون متطلعين لعائداتٍ ما، مالية أو خدماتية تختص «بسلعة استثمار» ما. فليست المسألة محصورة في أن كتلة التوفيرات الفردية قد حصلت بقصد استثمار معين ـ وعملياً جميع توفيرات الأعمال هي التي تؤلف القسم الأكبر من مجموع التوفيرات. فقرار الاستثمار، كقاعدة، وفعل الاستثمار يسبقان، في

(23) ويقول هذا القانون البسيكولوجي، إن ما ينفقه المجتمع على الاستهلاك، C (وبالتالي المقدار الذي يرغب في توفيره (S يعتمد على الدّخل القومي، Y، بطريقة، أنه، عندما تزداد Y بمقدار ΔY، فإن C تزداد بمقدار $\Delta C < \Delta Y$ أو $\Delta C / \Delta Y < 1$ وهذا يعني فرضية كينز الأصلية المتعلقة بما هو معروف باسم دالّة الاستهلاك (Consumption Function). غير أن كينز نفسه استعمل في بعض الأحيان، واستعمل أتباعه في أغلب الأحيان، الافتراض الأقوى الذي يفيد بأنه كلما ازداد الدَّخل، فإن نسبة التوفير المئوية تزداد. وما يعنينا هو الفرضية الأصلية، فقط. وعلى كل حال، لابدّ من الملاحظة أن تسمية قانون بسيكولوجي هو سوء استعمال للمصطلحات. فالقوانين البسيكولوجية في الاقتصاد مشكوك بها، وهي تخص المستهلكين في أحسن الحالات. غير أن الرأي المدروس ليس له عنوان لكي يُشرَّف بهذا المصطلح كما للقول إن رغبتنا بقطعة إضافية من الخبز تتناقص شدّتها كلما تابعنا أكل قطع من الخبز أكثر فأكثر.

أغلب الأحيان، قرار التوفير. حتى في تلك الحالات التي يوفِّر فيها إنسان من غير أن يكون عنده قصد معين للاستثمار، فإن أي تأخير في اتخاذ قرار بالاستثمار يعاقَب عبر خسارة عائدات الفترة الزمنية المنصرمة. فتبدو النتيجة كما يأتي: **أولاً**، ما لم يرَ الناس فرص الاستثمار، فإنهم لن يوفروا، وبصورة عادية، وأن وضعاً يشير إلى زوال فرصة الاستثمار قد يكون وضع زوال التوفير، أيضاً، **وثانياً**، عندما نلاحظ أن الناس يظهرون «أفضلية سيولة»، أي رغبة في التوفير لا ترافقها رغبة في الاستثمار ـ أي رغبة في الادّخار ـ فيجب تفسير هذه الظاهرة بردّها إلى أسباب خاصة، وليس باللجوء إلى أي قانون بسيكولوجي **خاص** (ad hoc).

مثل تلك الأسباب موجود وجوداً فعلياً، وأحدها له أهمية كبيرة في عمق الركود الدوري ـ وبمعدل عريض، نقول، في سنة من عشر سنوات. فعندما تظلم الظروف ولا يتوقع الناس سوى الخسران من أي التزام يفكرون به، عندئذٍ، سيرفضون أن يستثمروا توفيراتهم الحالية (وأن يعيدوا استثمار مبالغ تُعاد إليهم بعد انقضاء زمن الالتزامات السابقة)، أو يؤجلون الاستثمار لكي يربحوا من الانخفاضات الإضافية في الأسعار. وفي الوقت نفسه، لن تخفض التوفيرات فقط بل ستزداد من قبل من يتوقع خسارات في الدَّخل تكون وشيكة الوقوع في أعمالهم أو عبر البطالة. وهذا عنصر هام في آلية ظواهر الركود الاقتصادي، وصرف العجز العام هو أحد أوضح الوسائل للقضاء على مثل هذه «الحركات اللولبية الضارة». وعلى كل حال، لا يمكن بناء دفاع عن أيّ نظرية «توفير مفرط» عليه، لأنه يحدث، فقط، كنتيجة لِركود لا يمكن تفسيره به. غير أنه يعطي شرحاً للقانون البسيكولوجي الكينزي. فالركود الكبير الذي حصل في الأعوام 1929 ـ 1932 والشفاء البطيء منه لا يزال في ذاكرة كل إنسان. والقانون البسيكولوجي ونظرية الادّخار المشادة عليه هما،

وببساطة، تعميمان ناشئان من تلك الخبرة[24].

فالادخار في زمن الركود الاقتصادي لا يشكل اعتراضاً جوهرياً على مُقْتَرحنا العام، نعني، أن قرارات التوفير تعتمد على قرارات الاستثمار وتفترضها، بالرغم من أن عكس ذلك ليس صحيحاً، لأنه يمكن تمويل استثمار عن طريق قرضٍ يُستدان من بنك، وفي تلك الحالة لا معنى للكلام عن توفير أيٍ إنسان[25]. وهناك اعتراضات جوهرية إلى جانب الاعتراضات الظاهرية. غير أنه ليس هناك أهمية لأيٍّ منهما. والاعتراضات الجوهرية (بمعنى الاستثناءات) نلفاها في الادّخار بقصد تجميع ثروة وهي، كما يعرف كل إنسان قد حصلت، وبشكل كبير، في الهند، والصين، ومصر، وهناك، وبصورة مؤقتة، توفير ناجم عن العادة التي حالما تتشكل ستدوم أكثر من مبدئها مثل كل عادة أخرى[26]. ومن الأمثلة على الاستثناءات (الاعتراضات)

(24) تعديل الحجّة المذكورة أعلاه مع إضافة عوامل حربية معينة، سيشرحان ظواهر تراكم السيولة في زمن الحرب من غير اللجوء إلى الفرضية التي تقول بوجود جوع نَهِمٍ للادخار في الطبيعة البشرية.

(25) وعلى كل حال، نقول، إن مقترحنا ليس بتلك البساطة كما قد يخال قراء لم يألفوا المناقشة التي حصلت منذ نشر كتاب: **النظرية العامة** (*General Theory*) للورد كينز (1936). فهو يشبه نظرية قديمة تنتمي إلى «النظرية الكلاسيكية» ولا تكررها (Turgot, A. Smith, J. S. Mill) ولا يمكن دعمها بتفكير يقنع الكلاسيكيين، فلابدّ من مناقشةٍ مثبطةٍ للعزيمة لأن ثمارها عبارة عن نتائج جديدة ومهمة قليلة، وعدا عن ذلك تحطم ما بُني بمشقة كبيرة خلال الثلاثينيات. وإن الافتقار إلى المجال يمنعنا من الدخول فيها. غير أن هناك نقطة واحدة لابدّ من ذكرها لتجنّب سوء فهم يكون مدعاة للأسف، كما يكون طبيعياً. وبالرغم من أن مقترحنا يبين أن أطروحة الكساد لا يمكن بناؤها على عنصر التوفير وبالرغم من أنه يمكن التعبير عن ذلك بالقول بعدم وجود مسألة توفير **بذلك المعنى**، فلا يعني ذلك القولَ بعدم وجود مسائل توفير **بمعانٍ أخرى**. فهناك معانٍ أخرى. ومعظمها يدور حول الحالة التي تطبق على تسديد ديون البنك التي تعرضّت لها الشركات في مجرى توسيعها معاملها وتجهيزاتها، ويكون ذلك عن طريق شراء سندات مالية، ولكن هذه مسألة أخرى.

(26) إن ظاهرة استمرار عادات التوفير المتجذّرة عميقاً في مخطط الحياة البورجوازي، وبخاصة في صنفه المتزمِّت قد لا تبدو شيئاً تافهاً. غير أن زوال فرص الاستثمار الذي يجعل =

الظاهرية، التي تشبه الادّخار في زمن الركود، نذكر التجميعات المالية بهدف تمويل مسألة استثمارية كبيرة جداً، وهي حالة ممكنة، لكنها ليست بمهمة، أو «التوفير بقصد الإعداد لحالات «الطوارئ»، والشيخوخة وما شابه، وهذا يحصل حتى لو لم يكن هناك فرص لاكتساب أي «عائدات» سوى الشعور بالأمان»[27].

إذا كانت بلايا الركوديين المحزنة هي الوحيدة التي تقلقنا، فيجب ألاّ نرتاب بالوصول إلى المئتي مليار للناتج القومي الإجمالي. وإذا أثبتت العشرون ملياراً أنها أكثر مما يمكن استثماره من جديد، بمعدّل عائدات مُرْضِيةٍ للموفِّر الأدنى، فلماذا يكون الناس أكثر من سعيدين لاستهلاك الزيادة. فيجب ألاّ نقلق من التدابير التي تجعلهم «يستعملون مداخليهم استعمالاً كاملاً»، ولا من أسواق لتوفيرات الشركات والأفراد. وبصورة خاصة، يجب ألاّ نفكر بأنه من الضروري فرض استثمار

= تلك العادات تبدو لا عقلية، سيكون عملية بطيئة، في غياب عوامل خارجية، وخلالها سيقتضي التكيّف وقتاً للقيام بعمله. لذلك، يواجه اقتصاديو واشنطن الراغبون بالتأكيد على أن استمرار عادات التوفير التي صارت لا عقلية هو عامل في الوضع الاقتصادي، ببديل لا يحسدون عليه، وهو: عليهم أن يسلِّموا إمّا بأن الوضع في الثلاثينيات كان من نوع الادّخار في زمن الركود الكساد - مما يعني تنازلاً عن أطروحة الركود المدني - أو أن جاذبية الاستثمار كانت ذات مفاجأة نسبية أضعفها عامل خارجي لا يكون سوى الخطط التي دعموها هم أنفسهم. وإذا تبنّوا وجهة النظر الثانية، فليس لديّ اعتراض.

(27) عدم أهمية ذلك تنبع، وبصورة رئيسة، من واقعتين: **أولاً**، إن هذه التجميعات المالية قد استنفدت حالياً (بالرغم من أنها، وبصورة عامة، سوف لا تتوازن مع تغيّر الدَّخل القومي وتوزّع زيادات ونقصان أعمار السكّان)، **وثانياً**، طالما هناك توفير دافعه العائدات المالية، فإن وجود عنصر في «التموين» الكلّي ليس له ذلك الدافع لا يبرهن على أي ميل نحو توفير متطرف. ولا تحتاج هذه الحالة لما يقوّيها. غير أنه يمكن تعزيزها بالملاحظة المفيدة بأن التأمين (Insurance) في ظل الأحوال الحديثة يخفض كثيراً من الكميات اللازمة للوصول إلى أهداف التوفير للطوارئ: كالعمر والتموين، مثلاً، للشيخوخة، ولحاجات الزوجات والأولاد والتي تعني تجميع «ثروة» (بالرغم من أن ذلك لا يترك من دون استثمار). ومثل ذلك التموين ينتجه «التوفير من الاستهلاك» لأقساط التأمين. لذلك نقول، إن تزايد التأمين خلال السنوات الخمس والعشرين الفائتة، يدلّ على ما يعارض ما دلّت عليه كتابات مفكري الركود.

خارجي، لا يكون الدفاع عنه في الحالات الحاضرة، إلاّ محاولة لجعل ما هو بمثابة فرض تعويضات حرب مستساغاً في البلاد[28].

ومن ناحية أخرى، يجب أن نوافق المدافعين عن إنفاق العجز الحكومي مادام ذلك: عندما يوجد خطر ذو أسباب تقع في داخل آلة العمل الدورية، أو أي سبب آخر يخص «عملية التراكم الهابطة»، أي، عندما يوجد وضع يهدد بالظهور يكون فيه تقييد A للإنتاج يحثُّ B على التقييد، وهكذا في الاقتصاد كله، والذي تنخفض فيه الأسعار لأنها انخفضت، وتتغذّى فيه البطالة من ذاتها، فإن العجز المالي الحكومي سيوقف هذا «الحلزون الضار». ولذلك، يمكن تسميته علاجاً فعّالاً[29]، هذا، إذا أهملنا الاعتبارات الأخرى. وإن الاعتراض الحقيقي ليس ضد الإنفاق الحكومي المولِّد الدَّخل في الطوارئ حالَ نشوئها، وإنما لخططٍ تخلق طوارئ فيها يفرض ذلك الإنفاق نفسه.

6 ـ ولسوء الحظ نقول، إنه لو كانت المسألة مسألة تنبّؤ بما سوف

---

(28) وأبعد ما يكون عنّي أن أقول أو أن أعني ضمنياً، أنه لا يمكن أن يضحي الشعب الأميركي كثيراً في حالة من الحالات، على أسس أخلاقية وسياسية، غير أن الحالة يجب أن تبنى على أسس أخلاقية وسياسية صريحة، وليس على إنكارٍ لواقع هذه التضحيات مبنيّ على اقتصاد مشكوك به. والفكرة المفيدة بأن جزءاً من التوفيرات الزائدة يمكن توجيهها توجيهاً نافعاً إلى أقنيةٍ حيث لا يوجد أمل لإعادة الدفع، ناهيك عن العائدات، هي فكرة أكثر إغراءً ومكراً من سواها، لأن الطبقة التي مهمتها معارضة مثل هذه الخطة ستقبلها بحيوية مبتهجة: إذ في ظل نظام ضمانات حكومية لا يخاطر رجل الأعمال الفرد إلا بقليل أو بلا شيء. وهو لا يفهم وزناً للخسارة القومية - وبخاصة إذا قيل له، أن تلك الخسارة هي، بسبب الاستخدام الذي أمّنته، كَسْب قومي.

(29) وهذا هو سبب كون مشروع قانون موري بِلْ (Murray Bill)، في صورته الأصلية (وليس في الصورة التي سُنَّ بها) لم يكن استثنائياً من منظور الاعتبارات الاقتصادية البَحْتة. وإن الشجب الكلي لإنفاق الحكومة المولّد الدَّخل تحت أي ظروف يمكن فهمه ويمكن تبريره في شعبٍ يفكر أنه، حالما يُسمح باستعمال هذه الأداة، سيفتح الباب وسيعاً لجميع أنواع ظواهر عدم الشعور بالمسؤولية التشريعية والتنفيذية. غير أنه لا يمكن دعمه استناداً إلى أسس اقتصادية بَحْتة.

يحدث، فعلياً، فإن نتيجتنا لن تختلف كثيراً عن نتيجة الركوديين كما يمكن أن يتوقع القارئ. ومع أنه لا يوجد ما يخيف في ميل الناس إلى التوفير، فإن هناك الكثير مما يخيف من عوامل أخرى. فاضرابات العمال، وتنظيم الأسعار، والإدارة التنفيذية المزعجة، والضرائب اللاعقلانية كافية لإنتاج للدخل والاستخدام تشبه إثباتاً تحقيقياً لنظرية الركود، وقد تولِّد أوضاعاً يفرض فيها إنفاق العجز العام نفسه. وقد نشهد ما يشبه ظاهرة المبالغة في التوفير، أي، أحوالاً يكره الناس فيها تنفيذ قراراتهم المتعلقة بالاستثمار. وقد كنا نناقش إحدى الإمكانيات. ولم نجد أسباباً في داخل عملية الأعمال تحول دون تحققها. ورأينا. أيضاً، وجود أسبابٍ تقع خارج عملية الأعمال يمكنها أن تحققها. وأنا لا أدّعي ما سيكون الناتج الفعلي في حالةٍ تتعدّى ما ذكرنا.

ومهما تكن، فإنها ستكون عاملاً مسيطراً في الوضع الاجتماعي في العالم كله، وليس في الولايات المتحدة فقط. غير أن ذلك سيكون في نصف القرن التالي أو ما يقاربه. ولن يتأثر التشخيص الطويل المدى المبسوط في هذا الكتاب.

3 ـ الإمبريالية الروسية والشيوعية

العامل الآخر ذو الصلة بتشخيصنا هو انتصار روسيا على حلفائها. وخلافاً للنجاح الاقتصادي في الولايات المتحدة، لم يكن ذلك الانتصار مجرد إمكانية، بل كان، وفي الوقت الحاضر، واقعةً ناجزة. فابتداءً من وضع لم يكن قوياً جداً ـ وضع يقتضي من روسيا، ووفقاً لكل القواعد المألوفة للعبة السياسية، أن تقبل بكل ما يرى الحلفاء فرضه ملائماً وأن يكون لها مرتبة غير قيادية في النظام الدولي. رفعت روسيا نفسها إلى مركز قوة تجاوز كل مركز كان لها إبّان حكم القياصرة، بالرغم مما يمكن أن تكون رغبت فيه إنجلترا والولايات المتحدة أو صارعت من أجله. وذلك كان إنجازاً عظيماً! ـ فطرق نظام

حكمها مكّنتها من توسيع قوتها الفعلية إلى ما وراء فتوحاتها الرسمية، وفي الوقت ذاته جعلتها تبدو أقلّ من حقيقتها ـ بحيث لم تشمل تلك التنازلات الصوريّة المخادعة عند نقاط الخطر التي ترضي الانهزاميين (Escapists) والاسترضائيين (Appeasers) أيَّ تضحيات حقيقية، حتى لو لم تفصح عن ربح فعلي، كما تكون الحالة أحياناً[30]. وإذا استذكر القارئ الأهداف التي جعلت خطتها تبدو شيّقة منذ عام 1939 ـ أي الديمقراطية، والتحرر من الخوف والعوز، والأمم الصغيرة. .. إلخ ـ فسيدرك أن ما حدث يعادل تنازلاً ليس بكاملٍ كما كان يُتوقع، عن نصرٍ عسكري لروسيا لحليفيها الرئيسين.

وهذه النتيجة تستدعي شرحاً. وخشيتي أن يقوم بالمهمة على نحوٍ جيد جداً أولئك المحلِّلون للتاريخ الذين لا يعترفون سوى بالعوامل اللاشخصية ـ وربما، أيضاً، بعنصر حظ. والعوامل اللاشخصية أو الموضوعية كانت كلها ضد روسيا. وحتى جيشها الضخم لم يكن، وببساطةٍ ناتجاً عن عددٍ كبير من السكان، واقتصاد غنيّ، بل كان من صنع رجلٍ واحدٍ كان له من القوة ما يكفي لإبقاء ذلك العدد من السكان في حالة فقر مدقع وخضوع مشين، وتركيز جميع الجهاز الصناعي غير المتطور والناقص على الهدف العسكري. غير أن ذلك لم يكن كافياً. ومن لا يفهم، أبداً، كيف يتضافر الحظ والعبقرية معاً سيشير إلى حظوظ حسنة، في تلك السلسلة الطويلة من الأحداث، والتي تتوجّت بذلك النجاح المذهل. غير أن تلك السلسلة من الأحداث تشتمل على عددٍ من الأوضاع مساوٍ أو يفوق سواه التي

(30) على سبيل المثال، منح استقلال مزيف لأقطار تحت السيطرة الكاملة، مثل بولندا التي نظل نعاملها ككيانات مستقلة، يزيد من الأصوات التي تكون بتصرف روسيا في المنظمات الدولية، وأيضاً، تزيد المعونات المالية والقروض التي يمكن أن تتلقاها الحكومة الروسية، فروسيا تكون أضعف مما هي لو أنها ألحقت كل بولندا بها، رأساً.

كانت تعرِّض النظام البلشفي للهلاك. والعبقرية السياسية تَمْثلُ، وبالضبط، في القدرة على استغلال الإمكانيات الملائمة النافعة وتعطيل ما ليس ملائماً نافعاً، بصورة كاملة، بحيث لا يرى المراقب، بعد ظهور الواقع، سوى الإمكانيات الأولى. وبتتبعّ الأحداث بدءاً من ضربة المعلم الأولى - وهي «التفاهم» مع ألمانيا - نرى عملاً حرفيّاً ماهراً. صحيح أن ستالين لم يواجه، أبداً، رجلاً بقدرته. غير أن ذلك لا يعني إلا دعم القضية التي تقول بفلسفةٍ للتاريخ تفسح بمجالٍ كافٍ لنوعية العاملين في القيادة، ولحالة خاصة بها، نعني: نوعية الفرد القائد. وإن التنازل الوحيد الذي يمكن أن يؤديه التحليل الواقعي «للنظرية اللاشخصية» هو هذا: إن الحاكم الأوتوقراطي (الفردي)، وفي مسائل الخطة الخارجية، لا تعوقه تلك الاعتبارات التي تحيّر القائد الديمقراطي وتصرف انتباهه[31].

ثانياً: ومع أننا قد نفهم عن طريق الانتباه تفصيلياً إلى التطورات لكيفية نشوء ذلك الوضع الذي لا يُصدَّق، فإن ذلك لا يعيننا على فهم كيف قَبِل العالم به وقد صار أمام عيوننا. وتعود المسألة إلى موقف الولايات المتحدة. أما أقطار أوروبا القاريّة (الغربية) المرهقة،

---

(31) سيلاحظ بعض القراء أننا، عند هذه النقطة، لا نبالي بجدلٍ قديم نشأ بين علماء اجتماع التاريخ وبين المؤرخين، أيضاً. لذا، لابدّ من أن أذكر أني لا أعظ بعبادة البطل أو بتبنّي الشعار: «التاريخ يصنعه الرجال «الأفراد»». فمنهجية الحجة في نصّنا لا تتعدى ما يأتي. في شرح مجرى أحداثٍ تاريخية، نستفيد من مجموعة كبيرة من المعطيات. وفي عداد هذه المعطيات نذكر المناخ، والخصوبة، والحجم، وهكذا، مما يخص الأقطار، وأيضاً خصائص سكانها، التي لا تتبدّل في المدى القصير. وبما أن صفة السكان لا تحدِّد، وحدها، صفة العاملين السياسيين، وهذه، بدورها، لا تحدِّد، وحدها، صفة القيادة، لذا، يجب وضع هاتين الصفتين بصورة منفصلة. وبطريقة مختلفة نقول: في وضع معين، يكون دماغ وأعصاب ربّان السفينة حقائق موضوعية مثل محتويات الحديد الخام في البلاد ووجود أو عدم وجود عنصر الموليبدينوم [(Molybdenum) الذي يستخدم في تقسية الفولاذ] أو الفناديوم [(Vanadium) عنصر فلزي نادر] (المترجم).

والجائعة، والمعرّضة لانتقام روسيٍّ، كما كانت، فلا يمكن الاعتماد عليها في مقاومةٍ ذات أهميةً. والقطر الوحيد في أوروبا الغربية الذي كان مستقلاً عن روسيا كان إسبانيا ـ وهذه واقعة جعلتنا ندركها حديثاً الخطةُ الروسية تجاهها. وفرنسا التي كانت ذات استقلال مساوٍ تقريباً كان فيها أقوى موقع عسكري روسي، على صورة حزبها الشيوعي[32].

وبالنسبة إلى إنجلترا، كانت هناك أعراض كثيرة تبيّن أنها لو اتّبعت طريقها لاختلف كل مجرى الأحداث منذ عام 1941، وأن إنجلترا السياسية ترى الوضع الحالي بقرفٍ وخشيةٍ. وإذا لم تتّخذ خطاً قوياً، فذلك لا يعود إلاّ إلى الواقعة المفيدة بأنها لو اتخذت ذلك، لكانت وضعت نفسها في مخاطرة مخيفة، مخاطرة محاربتها

(32) هذه الواقعة ملفتة ومهمة جداً. فقد يكون هناك بعض الأميركيين الذين اعتقدوا أن الشعب الفرنسي سيهلّل مُرحباً بتحريرهم له في ناقلات من الفرح والعرفان بالجميل، وأنه سينصرف حالاً إلى مهمة إعادة بناء فرنسا الديمقراطية. والواقع الذي حصل هو أننا وجدنا ليون بلوم (Léon Blum) عبّر وبطريقة لطيفة عن عدم فرحته عندما وصف الوضع بأنه **نقاهة مرحلة** (Convalescence fatiguée)، أو نقول، بلغة إنجليزية واضحة، كره للعمل بالطريقة الديمقراطية. وكان هناك أحزاب ثلاثة متساوية القوة العددية تقريباً، متساوية في عجزها عن تشكيل حكومة فعّالة وفق الخطوط الديمقراطية، وهي: (الحركة الجمهورية الشعبية M.R.P. (Mouvement républicain populaire) والحزب الكاثولوليكي، والحزب الديغولي)، وحزب الاشتراكيين المنظّمين، وحزب الشيوعيين. وما يهمنا ثلاث نقاط، وهي: **أولاً**، الغياب العملي الكامل لمجموعات «ليبرالية» **ثانياً**، غياب أيّ مجموعة يمكن أن يتعاون معها سياسيّ من الولايات المتحدة تعاوناً مخلصاً، **ثالثاً**، وهي النقطة الأهم، قوة الشيوعيين. ولا يمكن أن تشرح هذه القوة بجلاء بتحول ذلك العدد الكبير من الفرنسيين إلى المبادئ الشيوعية. فكثير منهم لا يقدر أن يكون شيوعياً، إطلاقاً، بالمعنى العقيدي، ومن ليسوا كذلك، كانوا شيوعيين **لغرض خاص** (ad hoc)، أي، كانوا شيوعيين بمفهومهم للوضع القومي. غير أن ذلك يعني أنهم كانوا مؤيدين لروسيا، ببساطة. فرأوا في روسيا «الحقيقة العظمى في أيامنا»، وهي القوة (وبمعزل عن دولارات إعادة البناء) التي تهمّ، والقوة التي يجب التمسك بها (il faut s'accrocher)، والتي يجب أن تقف فرنسا إلى جانبها، ضد إنجلترا والولايات المتحدة، لكي تولد من جديد، في أي صراع مستقبلي - سيكون من نوع الثورة العالمية. وهناك رزمة فاتنة من المسائل تنكشف عند هذه النقطة! غير أن أسفي لاستحالة بحثها يلطّفه اعتقادي بأن قرّائي سيرفضون متابعة المناقشة.

روسيا بمفردها. ذلك، وبالرغم من أن المحتمل أن تشاركها الولايات المتحدة، فإن تلك المشاركة **ليست يقينية**. لماذا؟ لا يبدو الجواب واضحاً أكثر من وضوحه عند مراقبٍ من كوكبٍ آخر، ومفاده، أنه انطلاقاً من كل اعتبارٍ للشرف والمصلحة، لا تقدر تلك البلاد أن تتساهل مع وضع يكون فيه قسم كبير من البشرية محروماً مما نعتبره حقوقاً إنسانية أولّية. وضع يوجد فيه من ظاهرات الوحشية والفوضى ما يفوق تلك التي جرت الحرب لكبحها، والذي فيه تكون السلطة الهائلة، والامتيازات العظيمة كلها مجمَّعة في أيدي حكومة تجسد نفياً للمبادئ التي تعني شيئاً للفعالية الواسعة من شعب الولايات المتحدة. ومن المؤكد أن التضحيات، بالنسبة إلى الشعب الإنجليزي، المترتبة على استمرار النزاع الذي تنصبّ فيه ظواهر مرعبة على الملايين من النساء والصغار لا تكون ذات قيمة إذا كانت النتيجة الرئيسة تحرير أعتى الدكتاتوريين من الجيشين اللذين طوّقاه. ولا ريب في أن تلك حالة يكون فيها نصف حلّها أسوأ من عدم حلّها. ويضاف إلى ذلك، أن النصف الثاني سيكون سهلاً، نسبياً، وليس ممكناً فقط، لأن ما حصل بعد استسلام اليابان هو أن القوى والتقنيات العسكرية لهذه البلاد، ناهيك بقوتها الاقتصادية القادرة على العطاء أو منعه، أمّنت لها تفوّقاً لا يمكن تحدّيه.

وإذا كان المراقب من كوكبٍ آخر مجادلاً يراقب وفق هذه الخطوط، فما علينا إلاّ أن نردّ بالقول، إنه لا يفقه علم الاجتماع السياسي. ففي روسيا الستالينية كانت الخطة خارجية كما كانت في زمن القياصرة. أما في الولايات المتحدة، فالخطة الخارجية هي السياسة الداخلية. والواقع هو أن ثمّة تعليماً منبعه نصيحة واشنطن. غير أنها انعزالية، وبصورة جوهرية. فلا يوجد هناك تقليد تعليمي ولا مؤسسات لأداء دور في اللعبة المعقّدة لأي خطة خارجية أخرى؟ فإذا ما أثيرت إثارةً عنيفة عبر الدعاية، قد تزجّ البلاد نفسها في التدخّل في ما وراء

البحار أو توافق على اتخاذ مسلك نشيط وراء البحار. غير أنها سرعان ما تتعب من ذلك، وهي، الآن، متعبة ـ متعبة من الظواهر المرعبة في الحرب الحديثة، ومن التضحيات والضرائب، والخدمة العسكرية، والترتيبات البيروقراطية، والشعارات الحربية، والمثل العليا لحكومة عالمية ـ وهي توّاقة إلى العودة إلى طرق حياتها الاعتيادية. فحثُّها على بذل جهد شاق إضافي ـ وفي غياب أي خطر هجومي مباشر ـ سيكون عملاً سياسياً سيئاً يقوم به أي حزب أو أي مجموعة ضغط ترغب في حصوله. ولا يوجد مثل تلك الرغبة عند أي حزبٍ أو مجموعة والذين حرّكتهم كراهيتهم الانفعالية الكبيرة لألمانيا أو للنظام الاشتراكي القومي هم قانعون. وبالحجج نفسها التي وظفوها لوصم الآخرين بالانهزاميين، هم يدعون، الآن، الخطة تجاه روسيا التي اعتادوا على وصمها بالتهدئة عندما كانت القضية قضية ألمانيا الهتلرية. وإذا راجعنا قائمة المصالح التي تؤلف نموذج السياسات الأميركية، نلفاها كلها متَّفقةً، وإن لأسباب مختلفة، على تفضيل التهدئة. أما المزارعون فلا يهمهم الأمر كثيراً. والعمال المنظَّمون قد يتأثرون، وبدرجة كبيرة بجناح موالٍ لروسيا، جوهرياً، وقد لا يتأثرون، وقد يصدق القول، إن النقّابات، أو بعضها، ستمنع بجدّية أي حربٍ ضد روسيا، وقد لا يصدق ذلك. لا داعي لنا إلى أن ندخل في هذه المسألة ـ والتي جرت العادة على التعامل معها بظواهر نفي متهّور أو ظواهر إثبات طائش ـ لأن كل ما يهم في الوضع كما يعرض نفسه، حالياً، للسياسي، هو الواقعة التي تفيد بأنه لا يوجد من يشك، نعني، يشك بأن العمال الذين لم يكونوا مؤيدين للحرب في عام 1940 هم، الآن، ضد الحرب وبصورة تحديدية. وإن أهم ملاحظة نذكرها هي أن ذلك نفسه ينطبق على طبقة أصحاب الأعمال، وأن موقفها، بالرغم من أنه ليس مؤيداً لروسيا بالمشاعر والطويّة، كان روسياً في النتيجة. أما المفكرون الراديكاليون فهم يحبون أن ينسبوا إلى البورجوازية بأن قصدها القفز

على عنق الجمهورية السوفياتية. والمؤكَّد أن يصفوا حرباً مع روسيا بأنها حربٌ ضد الاشتراكية تشنّها مؤسسات الأعمال الاقتصادية الكبيرة. فلا شيء يمكن أن يكون أبعد عن الواقعية من ذلك. فطبقة أصحاب الأعمال، هي، أيضاً، متعبة من شعارات الحرب، والضرائب، والترتيبات القانونية المقيّدة. فالحرب ضد روسيا ستطلق مدّاً (Tide) يكون، في الحاضر، لصالح مصالح أصحاب الأعمال، لكنه يظل يعني زيادة في الضرائب، وفي القيود القانونية. وسوف تضع العمال في وضع أقوى. وعلاوة على ذلك، فإنها ستمنع الأعمال المأمولة من النوعِ المغري جداً، وليس إزعاج الأعمال الوطنية فحسب. وقد تصير روسيا زبوناً كبيراً جداً. وهي لم تخفق في الدفع الفوري. وهناك العديد من المعتقدات البورجوازية الحسنة المضادة للاشتراكية دمَّرتها هذه الحقيقة. وهذه هي طريقة عمل العقل البورجوازي ـ نعني العمل الدائم حتى في مشهد يتدلى فيه حبل المشنقة. غير أنه ليس بالعسير التأويل العقلاني لذلك المشهد غير السار. فلتُترك روسيا لتبتلع قطراً أو قطرين إضافيين، فما هي المسألة؟ ولتُترك لتموّن نفسها بكل ما تحتاج إليه، فلسوف تتوقف بعد ذلك عن التجهّم بوجهها. فبعد انقضاء عشرين سنة، سيصبح الروس ديمقراطيين وسلميين مثلنا ـ ويفكرون ويشعرون كما نفكر ونشعر. وبالإضافة إلى ذلك، سيكون، عندئذٍ، ستالين قد قضى[33].

(33) كانت الجمل الأخيرة مقتبسة. وهي كاشفة وقيّمة لأنها لم تكن أجوبةً على أسئلة في مقابلة قال بها الشخص الذي جرت معه المقابلة. فقد كانت أقوالاً منطوقة بصورة عفوية من دون وعي للواقعة المفيدة بأن المتكلم كان يكشف عن عملياته العقلية، أو نقول، بدقة أكبر، كانت تكشف عن موقفه اللامنطقي وشبه الواعي الذي كان يحاول عقلنته **لنفسه**. وفي ما عدا الجملة الثالثة الساذجة وحدها (naïveté)، فإن تلك الجمل، أو الجمل الوثيقة الشبه بها، سُمعت أكثر من مرة. وتقريباً في كل حالةٍ يُدَلُّ فيها على لا عقلانية موقف المتكلم (وبما في ذلك تناقضه مع مواقف أعوام 1939 - 1941). ولم يحصل، في أي حالة أن قُدِّم جواب =

ومرةً ثانية نقول: ليس هدف هذا الكتاب توجيه القرَّاء نحو نتائج محدَّدة، بل تقويم أجزاء تحليل تفيدهم في رسم نتائجهم العملية الخاصة. وزيادة على ذلك، نقول، إنه في الأمور التي تخضع للصدفة ولتدخل عوامل جديدة وغير متوقعة، لا يكون التنبؤ أكثر من نبوءة، ومن ثم لا تكون له قيمة علمية. وبأملنا أن يكون ذلك مفهوماً، وبصورة كاملة، سأتبنّى، وأنا في سبيل وضع خلاصة لهذا الجزء من حجتنا، ما يمكن أن يبدو استدلالاً معقولاً، وليس لسببٍ آخر سوى **تثبيت الأفكار** (pour fixer les idées). وبكلام آخر نقول: إن ما نزمع عمله هو، وبالضبط، ما كنا قد فعلناه في هذا الكتاب طوال مسيرتنا بالنسبة إلى الموضوع الكبير الذي هو الاشتراكية، بوجهٍ عام، ألا وهو: كنا نستقرئ الاتجاهات التي تُمكن ملاحظتها لمعرفة ما يمكن أن يكون عليه المستقبل.

فالوقائع التي لاحظناها توحي أنه لولا الخطأ الأول الذي ارتكبه ستالين في حياته، لما كانت هناك حربٌ في السنوات التالية، ولتركت روسيا لشأنها من دون إزعاج لكي تطوّر مصادرها، وتعيد بناء اقتصادها، ولتنشئ أعظم آلة حربية عرفها العالم، بصورة مطلقة

= منطقي أو أي رد فعل ما خلا: (أ) عرض نوع من الإزعاج غير المؤذي، و(ب) إشارة على اليأس الذي يبدو أنه قبل النقد بشرط مثل القول «وما هو الجيد؟». وفي ضوء نقطة وضعناها سابقاً في هذا القسم، لابدّ لي، من أن أضيف، أن هناك شيئاً في الهروب الرابع من الواقع. فإذا صحّ، وكما أرى، أن القدرات كالتي كانت لقائد روسيا هي نادرة الحصول في أي شعب، فمعنى ذلك، أن عمل الطبيعة يحل العديد من المسائل في الوقت المناسب. وإذا سُلِّم بوجود شيء في الحجة، وفقط حالتئذٍ، يجب أن نذكر، أيضاً، أن الكثير يمكن استنباطه منها. ومن بعض النواحي نقول، إن عدواً ذا قدرة عالية يسهل التعامل معه أكثر مما يكون مع ذي القدرة الأقل - وليست هذه بمفارقة. وإضافة إلى ذلك نقول، إذا كان إنشاء شركة ستاندرد أويل (Standard Oil Concern) يتطلب عبقرياً من الطراز الأول، فإنه لا يتطلب عبقرياً لإدارتها بعد الإنشاء. كذلك، حالما ابتدأ القرن الروسي، فإنه سيتابع مجراه بذاته، تقريباً.

وبصورة نسبية. أمّا الشرط الذي أُدخل والذي حدَّ، كما أرى، من القيمة العملية لذلك الاستدلال، ولكنه لم يُلْغِها، فهو عنى ما يأتي:

العمل **الاستعراضي** العدواني الذي يعجّل الحرب في أي لحظة، ومن دون أدنى شك ـ نعني عدواناً استعراضياً لدرجة تجعل حتى رفقاء الدرب عاجزين عن شرحه بالقول إنه يجب علينا أن نذكر الوقائع في مواجهة تلك الإمكانية: **أولاً**، لا شيء في خطة النظام الستاليني مدهشاً مثل صبره الحذر، **ثانياً**، أن ذلك النظام بوسعه أن يحقق مكاسب عبر صبره، **ثالثاً**، أنه يستطيع أن يتحمل، ومن أوْج نجاحه الإمبريالي، أن يكون صابراً وأن يتخلّى عن مراكز أمامية حالما تظهر علامة خطر حقيقي، أو عندما يواجه «نبرةً أشد حزماً» كما حصل معه مؤخراً[34].

وعلى كل حال، ستتغير النظرة، ماديّاً، بعد فترة إعادة بناء، لنقلْ، عشر سنوات. وستكون الآلة الحربية جاهزة للاستعمال، وستزداد صعوبة عدم استعمالها. وعلاوة على ذلك نقول إنه ما لم تعتنق إنجلترا العقيدة البلشفية، وأيضاً تتخلّى عن مركزها التقليدي كله، فإن مجرد وجود تلك الجزيرة المستقلة قد يكون غير محتمل

(34) تجب الملاحظة، وبغية توضيح قوة حجتنا، أن لا واحدة من هذه الوقائع الثلاث وجدت في الحالة الألمانية كما كانت في عام 1939. وسينكر بعض القراء ذلك، بالنسبة إلى الواقعة الثالثة، وعلى الأقل، ما يخص الوضع الذي عمَّ بعد ميونيخ (Munich). غير أن ذلك، ليس إلاّ لأن موقفنا من المطامح الألمانية مختلف تماماً عن موقفنا الحالي من المطامح الروسية. والنقطة الفاصلة، منظوراً إليها من الزاوية السياسية، هي أن ألمانيا لم تكن بعد، زمانئذٍ، قد استعادت أرضها القومية، بينما لم يكن مطلوباً من النظام الستاليني سوى التسوية، إذا كان لابدّ من ذلك، حول مواضع تقع في أراضٍ أجنبية، وهو أسهل ما يكون. وبالإضافة إلى ذلك نقول، إن «النبرة الأشد حزماً» المذكورة في النصّ لم يُلجأ إليها إلاّ لدفع تعدّيات إضافية فلا تحصل.

عند النظام الروسي الأوتوقراطي، كما كان بالنسبة إلى نظام نابليون الأوتوقراطي ـ والعكس بالعكس. وإن الإدراك الحسّي لهذه الحقيقة كان جوهر تحذيرات تشرشل، ومبدأ سباق التسلّح الذي ابتدأ.

وبغية تقدير كل ذلك، هناك أمر آخر يجب ألاّ يغيب عن عقولنا. في السلم وفي حربٍ مستقبلية ممكنة، والأرجح في الأوضاع المتوسطة التي لا تكون فيها حرب، لكن تسيطر عليها التهديدات بالحرب، تكون المجموعات والأحزاب الشيوعية في العالم كله ذات أهمية عظمى، وبصورة طبيعية، للخطة الخارجية الروسية[35]. وفي الأخير، لم تفاجئ أحداً الواقعة المفيدة بأن الستالينية الرسمية قد عادت، مؤخراً، إلى ممارسة الإعلان عن الصراع المقترب بين الرأسمالية والاشتراكية ـ أي الثورة العالمية الوشيكة الوقوع ـ واستحالة السلم الدائم ما فتئت الرأسمالية باقية على قيد الحياة في أي مكان، وما قارن هذا الكلام. وأكثر ما يكون جوهرياً هو الإدراك بأن مثل تلك الشعارات، المفيدة أو الضرورية من وجهة النظر الروسية، يحرِّف المسألة الواقعية، ألا وهي الإمبريالية الروسية[36]

---

(35) ليس ضرورياً لفرض المناقشة التي ستتلو، ولحظّنا، البحثُ في مسألة مدى قوة الطابور الخامس الشيوعي في هذه البلاد. وعلى أي حال، هو أقوى مما يظهر في الإحصاءات أو في الإعلانات الرسمية التي تصدر عن ناطقين باسم مجموعات عمالية، ومما لا ريب فيه، هي قوة لا يمكن، إهمالها وإن المناقشة التي تدور حول هذه النقطة، وحول النتائج الممكنة للمواقف الروسية على كفاءة المسعى الحزبي الممكن، لا قيمة لها، في رأيي، ولا يعود ذلك إلى انتشار المبالغة أو الإقلال في الأمر فقط، وإنما إلى إخفاق المشاركين فيها في تحديد المسألة تحديداً واضحاً، أيضاً. فقد يكون موقف الإنسان موقف المناصر للروس، كما رأينا، من غير أن يكون مناصراً في شعوره وقصده. قد يكون الموقف شيوعياً من غير أن يكون مؤيداً لروسيا، في نهاية المطاف. يجب التمييز، وبعناية، بين جميع هذه الأنواع من المواقف - وبعضها لا صِلَةَ له بسلوك الإنسان إذا ما حصل إعلان فعلي للحرب.

(36) إن مصطلح الإمبرالية هو من بين أكثر المصطلحات التي أُسيء توظيفها في مادة النظرية السياسية الشعبية، فمن الضروري تعريف المعنى االمقصود أن يحمله هذا المصطلح =

بالاشتراكية، بمعزل عن اعتبارات الطابور الخامس. فالمشكلة مع روسيا ليست في أنها اشتراكية، وإنما في كونها روسيا. والواقع هو أن النظام الستاليني هو نظام أوتوقراطي حربي، ولأنه يحكم بواسطة حزب وحيد ومنظَّم تنظيماً صارماً ولا يسمح بحرية الإعلام، هو يشارك الفاشية في إحدى سِماتها المعرِّفة لها(37)، وهو يستغل الجماهير، بالمعنى الماركسي. ويمكننا أن نتفهم ونشعر مع المفكر ونشعر مع المفكر الأميركي المتأثر بظروفه لدرجة تجعله يسمي ذلك اشتراكية ديمقراطية ـ وعلى الأقل من حيث المأمول ـ بالرغم من أننا قد نمتعض مستائين من الازدراء لعقولنا المتضمن في توقعه تصديقنا. غير أن الميل المنظور لذلك النظام لتوسيع حكمه ليشمل أوروبا كلها وآسيا جميعها لا يمكن مطابقته، وهذا واضح، مع أي ميلٍ للاشتراكية نحو الانتشار. وذلك لا يستتبع حتى القول، إن امتداد الحكم الروسي سيفسح المجال للاشتراكية بأي معنى من المعاني المألوفة للكلمة. وسواء أكان ذلك سيحصل أو لا، يتوقف، وبصورة

= هنا. وفي حدود هدفنا المحدود يلزم تحليل الظاهرة كما حاولت أن أفعل ذلك في مقالةٍ نشرت قبل حوالي ثلاثين عاماً وتبين تعريف ملائم لتحليلٍ دقيق. وعوضاً عن ذلك أرى أن يكون التعريف الآتي كافياً بالرغم من أنني لا أعتبره وافياً بصورةٍ كلية «وعلى كل حال اراه منسجماً مع الاستعمال الذي جعلناه للمصطلح في الفصلين الرابع والحادي عشر من هذا الكتاب» أي: الإمبريالية هي خطة سياسية تستهدف توسيع سلطة الحكومة على جماعات غير الجماعات القومية وضد إرادة تلك الجماعات. وهذا ما فعلته روسيا، قبل الحرب في منغوليا الخارجية وفنلندا وخلال الحرب وبعدها في جميع الحالات. والنقطة الأساسية هي أن هذه السياسة لا تعرف حداً لها. والعبارات الدامغة لذلك ليست بذات صلة.

(37) هذه عبارة أخرى فقدت كل معنى محدّد عبر إساءة استعمالها. واستعمالها في اللغة الشائعة في الولايات المتحدة يفيد التعريف الآتي: الفاشية هي أي خطة، أو مجموعة، أو بلاد لا يحبها المتكلم أو الكاتب الذي يستعمل العبارة. غير أنها، في نصّنا، تعني، ووفقاً للنظرية المعروضة (في الفصل 22 من هذا الكتاب) الطريقة السياسية الاحتكارية مقابل القيادة التنافسية. وسيلاحظ أن ذلك لا يعادل الكلام بأن الستالينية هي «مثل» الهتلرية أو الفاشية الإيطالية، من أي ناحية، وفي كل ناحية.

كلية، على المصالح الحقيقية والمزعومة للأوتوقراطية الروسية (انظر الجزء الأخير من الفصل السابق). ويمكن توضيح ذلك بحالة مماثلة تخص الخطة الدينية للستالينية، وهي: طالما لاءَم الحال الحاكم الأوتوقراطي، فإن الدين أفيون الشعب، وحالما أدرك أن الكنيسة الأرثوذوكسية أداة أنفع للخطة الخارجية، في بعض أجزاء العالم، من الشيوعية أو الاتحاد العالمي لنقابات العمال (1945)، أعلن أن روسيا هي «أمة محبِّة للمسيح»، وحلّ محل «الوكيل الرئيسي في المجمع الكنسي المقدس» الممثل للقيصر رئيس شيوعي «لمجلس شؤون الكنيسة الأرثوذوكسية»، وظهر إلى جانب بطريرك جديد ـ سرعان ما برهن عن أنه سائح متحمس في الأقطار الشرقية. وصحيح القول بوجود سبب قوي لتوقع تأميم الصناعة في جميع الأقطار التي كانت روسيا فيها حرة في التصرّف من غير أن تشعر بما يعوقها من اعتبارات تكتيكية خاصة بالخطة الخارجية: فالصناعة المؤممّة أسهل من سواها لجهة إدارتها واستغلالها من قِبل الفاتح المستولي على البلاد، ولا يمكن أن تصير مركز اعتراض. ولا سبب آخر. ومن المحال القول، ما إذا كان ذلك الدافع سيسود على سواه من الدوافع الأخرى أو لا يسود[38]. ويمكن التصوّر بأن التقدم الإضافي للقوة

(38) نرجو من القارئ أن يلاحظ أن جميع أخبار الوقائع المذكورة أو المتضمنة في الحجة، أعلاه، يمكن التحقق من صحتها، إذا لزم الأمر، بالعودة إلى المصادر الروسية الرسمية. والواقع هو أن كل ما يخدم حجتنا، وبخاصة تشخيصنا لطبيعة النظام الروسي يمكن إثباته من غير الرجوع إلى أي إفادة عن واقعة يمكن تحدّيها. لقد أحجمت، وعن قصد، عن ذكر أي شيء مهما بدا ذا قيمة في التوضيح الإضافي لطبيعة النظام، والذي قد يطرح تساؤلات واقعية، مثل الجريمة في الأقطار المحتلة أو المسيطر عليها، والعصابات المتسلسلة في جورجيا، ومعسكرات الاعتقال. ولن تتأثر حجتنا بأي مقدار إذا لم تشتمل على ما يدعى بالأعمال الوحشية.

الروسية قد يبرهن، في نهاية المطاف، عن أنه عائق للتطورات في اتجاه ما يراه أكثر الناس ويشعرون به عندما يلفظون كلمة اشتراكية.

لذلك نقول، إن الخلط بين المسألة الروسية والمسألة الاشتراكية ـ ما لم تكن حيلة تُرتكب خدمةً لروسيا ـ هو إساءة تصوّر للوضع الاجتماعي العالمي. فالشأن الروسي يتكئ على الشأن الاشتراكي بطريقتين فقط. **أولاً**، وجود المجموعات الشيوعية والأجنحة الموالية للشيوعية في المجموعات غير الشيوعية يميل بفضل منطق وضعها إلى تثوير سياسة العمال. ولا يحصل ذلك، بصورة دائمة ـ فالشيوعيون الفرنسيون، مثلاً، ضد تدبيرين مهمين خاصين بالتحوّل نحو الاشتراكية. غير أننا نقول، وبصورة إجمالية، إن منطق الوضع ذاك يمكن أن يؤكد نفسه، لغرضٍ واحد فقط، هو زرع الفوضى في الأقطار الرأسمالية. **ثانياً**، وفي حالة الحرب، سنجد النتائج الاجتماعية والسياسية التي لأي حربٍ تندلع في الظروف الراهنة ـ ولا فرق بذلك في أن تكون الحرب بين قطر مفترض أنه اشتراكي وقطر مفترض أنه رأسمالي.

مقدمات وتعليقات

على

تطوّرات متأخِّرة

مقدمة الطبعة الأولى (1942)

هذا الكتاب نتيجة مسعى للربط المحكم المولِّد شكلاً مقروءاً، بين أجزاء مقدار كبير من التفكير، والملاحظة، والبحث في موضوع الاشتراكية على مدى أربعين عاماً تقريباً. واحتلّت مسألة الديمقراطية المكان الذي احتلته في هذا المجلَّد إذ ثبت أنه من المحال ذكر أيّ وجهات نظر عن العلاقة بين النظام الاشتراكي للمجتمع وطريقة الحكم الديمقراطي من غير تحليل واسع لهذه الطريقة.

وتبيّن أن مهمتي أصعب مما فكّرت. وهناك جزء من المادة غير المتجانسة التي سيقت عكس آراء وتجارب إنسان فردٍ توفرت له، في مراحل مختلفة من حياته، فرصة أكبر للملاحظة مما كان لمن ليسوا اشتراكيين، وكان رد فعلهم على ما رآه بطريقة غير عادية. وأنا لست براغبٍ في أن أطمس آثار ذلك، أعني: إن الكثير من الاهتمام الذي شمله هذا الكتاب كان سيذهب زائلاً لو أني حاولت أن أطمسه.

وعلاوة على ذلك، تعكس هذه المادّة، أيضاً الجهود التحليلية لإنسانٍ فردٍ، لم يجعل مسائل الاشتراكية أبداً، وهو يحاول، وبصورة مخلصة دائمة، سبر الأغوار تحت السطح، الموضوع الرئيسي لبحثه المهني لأي مدة زمنية، لذا، كان لديه ما يقوله عن بعض المواضيع

أكثر من مواضيع أخرى. ولكي أتجنّب خلق انطباعٍ أني كنت أهدف إلى كتابة مقالة متوازنة، وجدت أن الأفضل يكونُ في تجميع مادّتي حول خمسة أفكار مركزية. ووفّرت روابط وجسوراً بينها، طبعاً، وتحقيق ما يشبه وحدة العرض المنظَّم. وهي، من الوجهة الجوهرية، أجزاء تحليل مكتفية ـ بالرغم من أنها ليست بمستقلة.

القسم الأول يلخِّص، وبطريقةٍ لا تقنيّةٍ، ما يجب عليّ قوله ـ والذي هو، في الواقع، ما كنت أدرّسه لعقود ـ حول موضوع **العقيدة الماركسية**. وإن وضع مقدمة لمناقشة مسائل الاشتراكية الرئيسة عن طريق عرضٍ لكتابها المقدَّس هو الأمر الطبيعي الذي ينبغي على الماركسيِ القيام به. غير أن السؤال هو، ما هو الغرض من هذا العرض في قاعة منزل بناه إنسانٌ ليس بماركسي؟ والجواب، أنه تقديم شهادة ممن لا يعتقد بالماركسية على الأهمية الفريدة لتلك الرسالة، وهي الأهمية المستقلة استقلالاً كاملاً عن قبول الناس أو رفضهم. غير أن ذلك يجعل القراءة صعبة. إذا لم تستعمل أدوات ماركسية في العمل الكتابي التالي. ومع أن نتائج ذلك العمل تشابه، ومن نواحٍ متكررة، معتقدات مفكر اشتراكي عظيم، فإن القرّاء، الذين لا تهمهم الماركسية، يمكنهم أن يبدأوا قراءتهم من القسم الثاني.

في **القسم الثاني** ـ وعنوانه: هل **تقدر الرأسمالية على البقاء؟** ـ حاولت أن أبيّن لزوم ظهور شكل اشتراكي للمجتمع من التفكك المحتوم للمجتمع الرأسمالي. وسيتساءل العديد من القرّاء مستغربين تفكيري بضرورة تحليل متعب ومعقَّد كالذي قمت به بغية إثبات ما صار، وبسرعةٍ، بمثابة **الرأي العام،** حتى في أوساط المحافظين. أما السبب فهو الآتي: في حين يوافق معظمنا على النتيجة، نجد أننا لا نوافق على طبيعة العملية القاتلة للرأسمالية، وعلى المعنى الدقيق

الذي يجب ربطه بكلمة «محتوم». ولاعتقادي بأن معظم الحجج التي قُدِّمت ـ حول الماركسية، وحول خطوط أكثر شعبية كان خاطئاً، شعرت أن واجبي أن أتجشَّم عناءً كبيراً، وأصبّه على القارئ، للوصول، وبصورة فعّالة، إلى نتيجتي ذات المفارقة، ألا وهي: الرأسمالية تقتلها إنجازاتها.

وبعد أن نرى، كما أعتقد أننا سوف نرى، أن الاشتراكية هي قضية عملية يمكن أن تصير، مباشرة، عملية، نتيجة للحرب الحالية، فإننا، وفي **القسم الثالث**، وهو: **هل تنجح الاشتراكية؟** ـ سوف نغطي، ببحثنا، مقداراً واسعاً من المسائل التي تعتمد على الأحوال التي يمكن توقّع النجاح الاقتصادي للنظام الاشتراكي فيها. ويقرب هذا القسم من أن يكون معالجةً متوازنةً لجوانبه المختلفة بما في ذلك المسائل «الانتقالية». والحب والكراهية شوّشا نتائج مثل هذا العمل الجدّي كما حصل بالنسبة إلى هذه المسألة ـ ولم يكن كثيراً ـ حتى إن مجرد إعادة ذكر وجهات نظر مقبولة كثيراً صارت مبرَّرةً هنا وهناك.

القسم الرابع ـ الاشتراكية والديمقراطية ـ هو إسهام في نزاع جدلّي استمر في هذه البلاد لبعض الوقت. غير أنه تجب الملاحظة أن مسألة المبدأ وحدها هي التي عولجت في هذا القسم. أما الوقائع والتعليقات ذات الصلة بالموضوع فهي مبعثرة في الكتاب كله، وبخاصة في **القسمين الثالث والخامس**.

والقسم الخامس هو ما قصد منه أن يكون، مجرد **تخطيط**. ورغبت فيه، أكثر من الأقسام الأخرى، أن أحصر نفسي بما وجب عليّ قوله انطلاقاً من ملاحظة شخصية ومن بحث مجزّأ. لذا، فإن المادة التي دخلت في هذه القسم هي، وبلا ريب، ناقصة، وبصورة بائسة. أما ما فيه، فهو حيّ.

لا جزء من محتويات هذا المجلَّد طبع سابقاً، إطلاقاً. وعلى كل حال هناك، مسوَّدة سابقة عن الحجة الموجودة في القسم الثاني وفّرت الأساس لمحاضرة ألقيت في معهد خريجي دائرة الزراعة في 18 كانون الثاني/ يناير، 1936 وقد نسخها المعهد. وأنا أرغب في أن أشكر السيد أ. س. إدواردز (A. C. Edwards)، رئيس لجنة الترتيبات، للسماح بإدخال نسخةٍ موسَّعة، في هذا المجلَّد.

مقدمة الطبعة الثانية (1946)

هذه الطبعة تعيد إنتاج كتاب عام 1942 من دون إحداث أي تغيير فيه سوى إضافة فصلٍ جديد. وسبب إحجامي عن إجراء تغييرات لفظية تمّت الإشارة إليها، وبوضوح، في عددٍ من المواضع، هو أنه من المستحيل، وفي مسائل من النوع التي عولجت في هذا الكتاب، تغيير العبارات من غير تغيير المعنى أو، على الأقل، تعريض النفس، للشك بأنه فُعل ذلك. وأنا أضع بعض الأهمية على الواقعة المفيدة بأنه، لا أحداث السنوات الأربع الأخيرة، ولا ظواهر النقد التي عُرضت في المجلاّت النقدية قد أثّرت على تشخيصي وتكهّناتي المتعلقة بالاتجاهات المحتمل حدوثها، بل على العكس، لقد حملتها مثل تلك الوقائع الجديدة، كما نبيّن. وإن الهدف الوحيد للفصل الجديد هو تطوير نقاط معينة، في ضوء تلك الوقائع الجديدة، كانت وردت في النصّ القديم، وبخاصة في الجزء الرابع من الفصل التاسع عشر، والجزء الخامس من الفصل السابع والعشرين، وإظهار كيف أن الوضع الحالي يتلاءم مع فلسفة التاريخ المشار إليها في هذا الكتاب. في هذه المقدمة سأذكر بعض النقد أو أنواع النقد التي وجهت ضدّه ـ وليس من الضروري أن تكون ظهرت في الطباعة. وإني راغبٌ في عمل ذلك، لأني آمل أن تثبت مثل هذه

الردود التي سأقدّمها فائدتها للقرّاء، وليس لأني وجدت أي عيب في استقبال الكتاب. فعلى العكس، أودّ أن أستفيد من هذه الفرصة للتعبير عن شكري للمراجعين للطفهم الثابت وفَضْلهم، ولمترجميه إلى سبع لغات أجنبية لمجهودهم الكريم.

أولاً، وقبل أي شيء، دعوني أذكر نقدين لهما طبيعة مهنية. فهناك اقتصادي بارز وله سمعة دولية عبّر عن اعتراضه على رأيي المفيد بأنه يوجد ميلٌ على المدى الطويل لزوال الأرباح، كجزء من العملية الاجتماعية المعروضة في هذا الكتاب، عندما قال: إن مسعى السوق هو الذي يسيطر، وبصورة دائمة، على سعره. وأنا لا أعتقد بوجود أي خلافٍ حقيقي بيننا، سوى أننا، وظَّفنا الكلمة «أرباح» بمعانٍ مختلفة، وليس إلاّ، فمثل مسعى السوق ذاك والذي قد يظل مطلوباً في اقتصاد استقرَّ وصار له روتين (Routine) ثابت، سوف يكون عليه، وبلا ريب، أن يحصد عائده وكذلك كل نوع آخر من النشاط يطرأ على إدارة مؤسسة العمل. غير أني أدخلتُ ذلك مع أجور الإدارة لكي أعزل، مبرزاً، ما أعتقد أنه المصدر الرئيسي للربح الصناعي وأؤكد عليه، وهو يتألف من الأرباح التي ينسبها النظام الرأسمالي إلى الإدخال الناجح لسلع جديدة، أو طرق إنتاج جديدة، أو أشكال جديدة من التنظيم. وأنا لاَ أفهم كيف يمكن أن يكون هناك إنكارٌ للواقعة المفيدة بأن التاريخ الصناعي يشهد، وبقوة مقنعة، على أهمية ذلك العنصر من العائدات الرأسمالية. وأنا أعتقد أنه، مع عملية المكننة «للتقدم» الصناعي (مثل العمل الفريقي في دوائر البحث... إلخ) سيكون محتوماً لذلك العنصر ومعه أهم أعمدة الوضع الاقتصادي للطبقة الرأسمالية، أن ينهار مع الزمن.

أكثر أنواع النقد تكراراً الذي سمعته للحجة الاقتصادية الصرفة في هذا الكتاب ـ والذي ارتفع إلى حدّ التعنيف، أحياناً ـ كان موجَّهاً

ضد ما يعتبره الكثير من القراء دفاعاً عن الممارسة الاحتكارية. بلى، أنا أعتقد، وفعلياً أعتقد، أن **معظم** الحديث الجاري عن الاحتكار، هو **مثل كل** الحديث الجاري عن الآثار الرهيبة للادّخار، لا يعدو أن يكون أيديولوجيا راديكالية، ولا أساس له في الواقع. في الحالات المزاجية المريحة، كنت، أحياناً، أعبّر عن نفسي بقوة أكبر من ذلك، وبخاصةٍ، حول «السياسات»، الفعلية والمقترحة، المشادة على تلك الأيديولوجيا. غير أنني هنا، وكواجبٍ مهني، أرغب، وفقط أرغب، في أن أذكر أن كل ما يقع عليه القارئ في هذا الكتاب عن الاحتكار يتلخص، في التحليل الأخير إلى المسائل الآتية التي لا أعتقد أن اقتصادياً مقتدراً يمكنه إنكارها.

1 ـ نظرية التسعير الاحتكاري الكلاسيكية (نظرية كورنو ـ مارشال) ليست عديمة القيمة، تماماً، وبخاصة عندما تنقل نقلاً واسعاً، لتعالج ظاهرة الزيادة الأعظمية الفورية للربح الاحتكاري فحسب، بل الزيادة العظمى عبر الزمن، أيضاً. غير أنها تعمل مع وجود فروض تقييدية إلى الحدّ الذي يمنع تطبيقها **المباشر** على الواقع. وبصورة خاصة، لا يكون استعمالها لما استعملت له في التعليم الجاري، نعني، للمقارنة بين طريقة عمل اقتصاد تنافسي صرف والطريقة التي يعمل بها اقتصاد يحتوي على عناصر احتكار جوهرية. والسبب الرئيسي لذلك هو أن النظرية تفترض وجود حالات طلبٍ وتكاليف متماثلة في الحالة التنافسية والحالة الاحتكارية، وفي حين أن جوهر الأعمال الكبيرة الحديثة هو أن أحوال طلبها وتكلفتها، مفضّلة، عندما يكون الناتج بمقادير كبيرة ـ وهذا أمر محتوم ـ ومفضَّلة أكثر من أحوال الطلب والتكلفة التي توجد في الصناعات ذاتها في نظام ذي تنافس كامل.

2 ـ النظرية الاقتصادية الجارية هي نظرية كلها تقريباً، مختصة

بإدارة جهاز صناعي مفترض. غير أن الأهم من الأسلوب الذي به تدير الرأسمالية بُنى صناعية مفترضة هو أسلوب خلقها لها. (انظر الفصلين السابع والثامن). ويدخل عنصر الاحتكار دخولاً حتمياً في عملية الخلق تلك. وهذا ما يضفي مظهراً عاماً مختلفاً تماماً عن مسألة الاحتكار، وعن الطرق التشريعية والتنفيذية للتعامل معها.

3 ـ الاقتصاديون الذي يرعدون ضد اتحادات المنتجين للتخفيف من وطأة التنافس بينهم وضد طرق أخرى من الحكم الذاتي لا يؤكدون على شيء خاطئ في حدّ ذاته، في أغلب الأحيان. غير أنهم يهملون التعديلات اللازمة. وإهمال التعديلات اللازمة معناه عدم تقديم الحقيقة كلها. وهناك أمور أخرى يمكن ذكرها، لكني سأحجم عن ذكرها لأتحوّل إلى فئة ثانية من الاعتراضات.

أعتقد أني عنيت كل العناية بأن أوضح أن هذا الكتاب ليس كتاباً سياسياً، وبأنني لا أرغب في أن أدافع عن أي شيء. ومع ذلك، استغربت أن تُلصق بي تهمة مؤادها أني «أدافع عن المذهب الجمعي الخارجي» وحصل ذلك أكثر من مرة، بالرغم من أنه لم يظهر كتابةً، في حدود معرفتي. وأنا أذكر هذه الواقعة ليس لمجرد ذكرها بل لكي أذكر اعتراضاً آخر يختفي وراء ذلك الاعتراض. وهو، إذا لم أكن مدافعاً عن المذهب الجمعي، الخارجي أو المحلّي، أو أي شيء آخر، فلماذا أكتب الكتاب؟ أليس من العقم بمكان استدلال نتائج من وقائع خضعت للملاحظة من غير التوصّل إلى توصيات عملية؟ وكنت أهتم اهتماماً كبيراً عندما كنت أواجه ذلك الاعتراض ـ فهو عَرَضٌ جميل من أعراض موقفٍ يحسب حساب أشياء كثيرة في الحياة الحديثة. فنحن دائماً نخطط كثيراً، وأكثر مما ينبغي، ودائماً ما نفكر قليلاً، وأكثر مما ينبغي. فنحن نرفض، وبحنقٍ، الدعوة إلى التفكير، ونمقت الحجّة غير المألوفة التي لا تتماهى مع ما اعتقدناه

أو نرغب في اعتقاده. ونسير نحو المستقبل كما سرنا إلى الحرب، مغمّضي العيون. والآن أقول، ذلكم، بالضبط، هو ما أردت؛ أن أخدم القارئ. أردته أن يفكر. ولكي أحقق ذلك، كان الأمر الجوهري هو ألاّ أحرف قصده بواسطة مناقشات «ماذا يمكن العمل» من منطلق وجهة نظر مفترضة، الأمر الذي كان سيحتكر اهتمامه. فالتحليل له مهمة متميزة، ولهذه المهمة رغبت أن أظل عاملاً، بالرغم من وعيي الكامل للواقعة المفيدة بأن هذا التصميم سيكلفني مقداراً عظيماً من الردّ الذي يمكن أن تثيره صفحات قليلة من النتائج العملية.

وفي النهاية، يقودنا ذلك إلى تهمة «الانهزامية». أنا أنفي نفياً كلياً أن هذا المصطلح ينطبق على جزء من أجزاء التحليل. فالانهزامية تدلّ على حالة نفسيةً معينة لا معنى لها إلاّ بالرجوع إلى العمل. فالوقائع في ذاتها، والاستدلالات منها لا يمكن أن تكون انهزامية أو ضدها، مهما كان الأمر. فالخبر الذي يفيد خرق سفينةٍ ليس انهزامياً. وليس سوى الروح التي تمَّ بها تلقّي الخبر يمكن أن تكون انهزامية: فيمكن البحارة أن يجلسوا ويشربوا. ويمكنهم أيضاً، أن يندفعوا نحو المضخّات. وإذا اكتفى هؤلاء الناس بإنكار الخبر، بالرغم من وثوقه، عندئذٍ، يكونون انهزاميين. وعلاوة على ذلك أقول، إذا كانت أقوالي عن الميول عنت التنبؤ تحديداً أكثر مما قُصد منها، فإنها تظل بريئة من الأفكار الانهزامية. فأي إنسان عادي ذلك الإنسان الذي يرفض أن يدافع عن حياته لمجرد أنه مقتنع أنه سيموت عاجلاً أو آجلاً، وأن موته لا مهرب منه؟ وهذا ينطبق على المجموعات التي صدرت عنها التهمة، نعني: رعاة مجتمع المشاريع الخاصة ورعاة الاشتراكية الديمقراطية. فكلاهما يربحان إذا رأيا، بصورة أوضح مما اعتادوا أن يفعلوا، طبيعة الوضع الاجتماعي الذي من مصيرهم أن يعملوا فيه.

وأرى أن عرض الوقائع المنذرة بالسوء، وبصورة صريحة لم

يكن ضرورياً أكثر مما هو اليوم، لأنه يبدو أننا طوّرنا الانهزامية وحوَّلناها إلى نَسق فكري. ذلك كان الدافع وراء كتابتي الفصل الجديد، واعتذاري لأنني قمت بذلك. فلا شك أن الوقائع والاستدلات المعروضة فيه ليست سارّة أو مريحة. غير أنها ليست انهزامية.

فالانهزامي هو ذلك الذي، وهو يتكلم عن المسيحية وجميع قيم حضارتنا يرفض أن يهبّ للدفاع عنها ـ وسواء في ذلك قبوله بانهزامها كنتيجة حاصلة أو خداعه نفسه بآمال عقيمة ضد الأمل. فذلك هو أحد تلك الأوضاع التي لا يكون فيها التفاؤل سوى شكل من أشكال الارتداد عن المبدأ الاعتقادي.

مقدمة الطبعة الثالثة (1949)

وفرت لي هذه الطبعة الجديدة الفرصة لكي أعلّق، ومن منظور هذا الكتاب، على التطورات الإنجليزية في العامين الأخيرين ـ وإدخالها في الإطار العام للتحليل الذي جهدت في إنشائه. ففي النسختين الزمنية والمكانية اللتين هما بتصرّفي، ليس عليّ أن أقدم سوى **أجزاء متفرقة** (membra disjecta). غير أن هناك نقطة أخرى، أيضاً، أودّ أن تفهم بوضوح. ومن البداية. وهي أنه لا يوجد ما هو أبعد عن تفكيري من نيّة انتقاد خطة قطرٍ آخر أو تقديم «نصيحة» له. وواجبي أن لا أعدّ ذلك بأقل من أن يكون خروجاً عن الموضوع. وإذا كان بعض تغيرات معنى العبارة يُقرأ كما لو أني أضمر مثل ذلك القصد، فأرجو القراء أن يدركوا أن ذلك ليس إلا واحدة من نتائج الاختصار الشديد غير المرغوب فيها.

قبل قراءة ما سيتبع، أرجو القرّاء من أن يقرأوا بتمعّنٍ الجزء الرابع من الفصل التاسع عشر، والجزء الأول من الفصلً الثامن والعشرين اللذين لم أغيّر فيهما شيئاً مثل باقي الكتاب.

1 ـ تبدو الصورة الإنجليزية، من منظورنا ومن أي منظور آخر، صورة معقَّدة، وتشوِّش سماتها الرئيسة الواقعة، التي تفيد بأن هناك عملية انتقال اجتماعي تتدخل في عملية انتقال أخرى، وهذه تتدخل

في تلك، وهي الحالة التي يُفضَّل تسميتها عملية إعادة التكيّف في شروط التضخم المكبوح. نقول ذلك، لأنه يصعب، والعلاقات الدولية هي على ما هي عليه، الكلام عن انتقالٍ من اقتصاد حربٍ إلى اقتصاد سلام. وبالرغم من أن منطقَي هاتين العمليتين مختلفان. فإنهما متشابكتان تشابكاً وثيقاً لا يجيز معالجتهما منفصلتين. غير أننا سنقطع عقدة غورديوس ونفصل بينهما. ويمكننا أن نقوم بذلك بضمير مرتاح نسبياً، لأن على الحكومة المحافظة الحديثة، إذا نجحت في الانتخابات، أن تدير عملية إعادة التكيف في الوضع المفترض، وفي مجتمع تسود فيه مصالح العمال، والمشروع الخاص «أطفأ منارته الدخان». وبكلمات أخرى نقول، إذا حلّت حكومة محافظين محل حكومة العمال، فلن يكون هناك فرق كما اعتقد المحازبون المتحمسون ما عدا وقف عملية التأميم.

2 ـ دعونا نلقي نظرةً، وللحظةٍ، على ذلك المكوِّن من مكوِّنات خطة إنجلترا الاقتصادية في العامين الماضيين، والذي يحتمل التأويل بأنه «الخطة الاشتراكية قبل المرسوم» بالمعنى الذي حُدِّد لهذه العبارة في الجزء الرابع من الفصل التاسع عشر. وسيلاحظ القارئ أن حكومة العمال قد بقيت، إلى الآن، في إطار برنامج التأميم المجمل هناك، وأنها، بالنسبة إلى نقطة ذلك البرنامج الأكثر إثارة للجدل في ذلك البرنامج ـ نعني النقطة، التي هي: التحويل الاشتراكي لصناعة الفولاذ ـ أرجأت اتخاذ عمل محدَّد إلى ما بعد الانتخابات التالية، وفعلت ذلك باعتدال رائع. وأنا أسلِّم فوراً بوجود مجالٍ لخلافٍ مخلص في الرأي بالنسبة إلى تسمية برنامج التحول الاشتراكي أو برنامج التأميم اشتراكياً أو عدم التسمية. غير أني أؤكد أن لا شيء آخر مما حصل يمكن تسميته اشتراكياً. وذلك، لأن معظم «التخطيط» الذي أنجز، فعلياً أو اقترُح لا يتصف بأي شيء اشتراكي إلاّ إذا تبنّينا تعريفاً للاشتراكية واسعاً حتى لا يعود له نفع في التحليل. طبعاً،

هناك بعض تصاميم التخطيط، وبخاصة، بعض العمل البحثي الذي جرى لتنفيذها يشير إلى الاتجاه الاشتراكي، لكن سينقضي وقتٌ طويلٌ قبل أن نتوقع من محاسبة الدَّخل وتحليل الوارد والصادر أن تحمل ثماراً اشتراكية استهلاكية ـ علماً بأن المحاسبة والتحليل كليهما هما أكثر تقدّماً في الولايات المتحدة مما هما في إنجلترا.

وعلى كل حال، هناك ناحية أخرى من نواحي الوضع أكثر أهمية من سواها. فمن بين جميع الأشياء التي حدثت في إنجلترا خلال العامين المنصرمين لا شيء أثَّر فيّ، وبقوة، مثل ضعف المقاومة التي أحدثت للتقدم في الخط الاشتراكي. ومعارضة المحافظين في البرلمان ظلّت محصورةً في حدود الروتين البرلماني العادي، وكانت السخونة التي ولّدها موضوع إعادة البناء الاجتماعي أقلّ من السخونة التي نجمت من مناقشته مسائل ثانوية، نسبياً، تتعلق بالماضي، مثل التجارة الحرّة، وإيرلندا، وميزانية الشعب. وفي البرلمان والبلاد كليهما أحرز القطاع المهم من حزب المحافظين، الذي تصوّر مسائل إعادة البناء الاجتماعي برزانة كاملة، نجاحاً شعبياً. طبعاً، عرضت وسائل الإعلام المحافظة ما لديها من نقد، فجادلت بعنف، واعترضت، وسخرت كما فعلت، ولمرات عديدة، من قبل، وليس أكثر من ذلك. وتدفقت كتب وكراريس نقدية مثلما كان يحصل في مناسبات سابقة عندما تكون مسائل كبرى قيد المناقشة، لكن لو خطر في بال مراقبٍ ذي عقل إحصائي أن يقيس أهمية المسائل بواسطة عدد المجلّدات أو الصفحات التي أنتجها الرافضون «No's»، فلن يمكنه أن يُحدِّد أهمية الموضوع الاشتراكي تحديداً عالياً جداً. وليس ذلك هو الأسلوب الذي تردّ به أمة قوية على المبادئ التي تتشبَّث بها. وأنا استدلّ فأقول، إن مبدأ المشروع الخاص لم يعد في عدادها. وتوقفت مقاومة الاشتراكية بعاطفة أخلاقية. وصارت مسألة نقاشٍ بلغة حجج المنفعة. طبعاً، ثمّة أفراد عنيدون، لكن يبدو أنهم

يسبِّبون دعماً كافياً له قيمة سياسية. وهذا هو المكتوب الواضح على الجدار، نعني، البرهان على أن روح الرأسمالية ولّى.

3 ـ ويبدو لي أن ذلك الوضع يحمل تشخيصي للعام 1942، ويثبت، ما فتئ البرهان التجريبي ممكناً في مثل تلك الأمور، الحجج التي أمكن بها التوصل إليه. لقد قرأت الكتاب الرائع الذي سطّره يراع زميلي البارز البروفسور جوكس (Jewkes) باحترام وإعجاب[1]. لكن عليّ أن أعترف بأن رغبتي الصادقة بالارتداد لم تتحقق. إن مقاربة البروفسور جوكس ذاتها للمسألة يمكن ضمّها إلى الدليل المتجمِّع لصالح أطروحة هذا الكتاب ـ علماً أن تلك المقاربة تعتمد كثيراً على الظواهر المزعجة التي تطرأ على خطة إعادة التكيّف أكثر من اعتمادها على مسائل الاشتراكية.

إن إمكانية حلّ مسألة تطبيق الاشتراكية أو عدم تطبيقها بواسطة أدوات الديمقراطية البرلمانية قد تأسست، وكذلك الطريقة الخاصة القريبة من هذا النظام السياسي، نعني، طريقة التحوّل الاشتراكي التدريجي. وقد لا تكون البدايات مساويةً لأكثر من ذلك، وقد لا تدلُّ على شيءٍ سوى اتجاهٍ طويل المدى. ومع ذلك، هي تبيّن، وبوضوح، ما علينا أن نفهم من الاشتراكية الديمقراطية، وليس من التحوّل الاشتراكي الديمقراطي فقط.

---

(1) جون جوكس، محنة عبر التخطيط (Ordeal by planning)، 1948 عليّ أن أعترف، مع عرفاني بفضله المستحق على انتقاداته لحجتي التي عرضها في كتابه، أنني لم أتعرّف في جميع النقاط على وجهات نظري في وجهات النظر التي انتقدت. فعلى سبيل المثال، أفضل كثيراً أن أقول إن وظيفة المقاولات هي، وبسبب التوسع المستمر في مجال الحساب، محتوم لها أن تصير مهملةً، وليس أنها زالت فعلياً، في أي مكان، في الوقت الحاضر. كما إنني لم أقصد أن أنكر وجود مجالٍ لقيادة عسكرية. وكل ما عنيته هو أن تلك القيادة لا تعني تماماً ما عنته عندما وقف نابليون على الجسر في آركول (Arcole)، وصفير الرصاص حوله.

وهي تبيّن أنه يمكن أن تكون الاشتراكية والديمقراطية متَّسقتين بشرط أن يكون تعريف الديمقراطية كما وضع في **الفصل الثاني والعشرين** من **هذا الكتاب**، وقد أبرزنا القول، **في الفصل الثالث والعشرين** المفيد بأن مبدأ الديمقراطية السياسية ـ المبدأ الذي يقول، إن الحكومة يجب أن تنشأ من نزاعات تنافسية على أصوات جمهور الناخبين ـ يضمن، وبصورة فعلية، وبمقدار ما، حرية الكلام وحرية الصحافة. أما بالنسبة إلى بقية الأمور، فإن الديمقراطية لا علاقة لها «بالحريات» وبصورة خاصة، نقول إنه، بالنسبة إلى «الحريات» التي تهمّ الاقتصادي، وحرية الاستثمار، وحرية الاختيار عند المستهلكين، وحرية اختيار المهنة، لدينا، الآن، مادة تجارب، مشوِّقة تبيِّن أن تلك «الحريات» يمكن تضييقها وحصرها كما يمكن أن تتطلّب حكومات اشتراكية. وأكثر منها، في بعض النواحي، في أحوال عادية. إن حرية الاستثمار الخاص، في شروط الضريبة الحديثة فقدت أفضل أجزاء معناها، على أي حال. غير أننا نرى، الآن، أيضاً، كيف تُنقل الاستثمارات من القطاع الخاص إلى القطاع العام ـ مهما كان تفكيرنا، كأفراد، بالنتائج. وحرية الاختيار عند المستهلكين، في مجتمع اشتراكي عامل في أحوال عادية، قد تكون أكثر بكثير مما هي عليه الآن، لكننا، وعلاوة على ذلك، نرى أن مطواعية الأذواق هي أعظم مما خال المراقبون. لأن الناس لا يغتاظون من القيود إلى حدّ المقاومة النَشيطة، بالرغم من أن عدم وضوح الضرورة لذلك عند كل إنسان. ومثل ذلك، فإن القيود على اختيار المهنة، لا تصل، عادةً، إلى «الفرض»، إلاّ في حالات أقليّة صغيرة نسبياً وبخاصة، إذا كانت قائمة الخيارات المسموح بها مترافقة، وبصورة عقلية، مع قائمة تتضمن مكافآت مميّزة فارقة. ونحن نرى أن أفراد الشعب المكيَّفين تكييفاً ملائماً على قبول «توجيهات»، لا ينزعجون منها كثيراً. دعوني أكرر مرةً أخرى، بالرغم من عدم ضرورة ذلك، وأقول: تلك كانت

استدلالات من الوقائع، وهي يمكن تأسيسها، وليست، وبأي معنى، تعابير عن أفضلياتي الشخصية، فمن الوجهة الشخصية، أنا أفضّل نماذج ثقافية أخرى.

4 ـ كما أشرنا سابقاً، إن نقد الخطة الاقتصادية لحكومة العمال كان، وبصورة رئيسة، موجَّهاً ضد إدارتها «لعملية إعادة التكيّف في حالات التضخّم المكبوح». حقاً، وفرت الحكومة والبيروقراطية الكثير من الذخيرة للاستعمال ضدها بواسطة سيلٍ من أشكال التنظيم القانوني تتعلق بالمحيط المسموح به الخاص بالبصل الأخضر، وما شابه، بواسطة قرارات إدارية تنفيذية سيئة، وعبر إعلانات رسمية يسهل الهزء بها. فقد قمعت العديد من النشاطات، تتعلق بالمقاولات ونشاطات أخرى، التي كان من الممكن أن تحسِّن وضع البلاد الاقتصادي. غير أنها، أيضاً، تجنّبت إعادة التكيّف، ما بعد الحرب بواسطة الكارثة، وجعلت العمال، خلال سنوات حرجة، من دون عمل، وفي مستوى متصاعد للدخل الواقعي. فإذا كان هذا هو الهدف الوحيد المعترف به للخطة الاقتصادية كما يبدو أنه كذلك عند الكثير من الاقتصاديين، فيمكن الكلام عن النجاح مثلما يمكن الكلام عن الفشل، من وجهات نظرة متعددة أخرى. ولابدّ من إضافة القول، إن ذلك لم يتحقق، كما يجب أن يكون، عبر عدم اعتبار كامل للمستقبل، نعني: إن المقدار الكبير من الاستثمار العام، الذي تمَّ، يمكن أن يتعرَّض للنقد بالنسبة إلى المواد بمفردها، لكن الواقع يظل مفيداً بأن ضرورة تجديد جهاز الأمة الاقتصادي لم يُهمَل بالرغم من كل الاحتجاجات ضد الاستثمار المتطرِّف التي عبر عنها الكثير من الشعب. ومن بين ذلك الكثير من بعض الاقتصاديين البارزين، وعلى كل حال، نقول، إن ما يعنينا هو مسألة واحدة. وهذه هي: كيف يؤثر الإلغاء التدريجي لملامح الوضع التي لا يمكن الدفاع

عنها، وخلال فترة مساعدة مارشال على التكهّن بموضوعنا، أي، الاشتراكية مقابل الرأسمالية؟ أو نقول، بكلمات أخرى: بما إن الحلّ، الذي قد يكون على الاشتراكية المستقيمة أن تقدمه، ليس سياسة عملية، فهذا واضح. وبما إنه نتيجة ذلك، لابدّ من البحث عن الحلّ في الاتجاه المضادّ، فهل ستعاني الاشتراكية، في إنجلترا وفي أمكنة أخرى تراجعاً، وهل سيتنشَّق المشروع الخاص نسمة حياة أخرى؟

أنا لا أعتقد أن هذا السؤال تصعب الإجابة عنه. وفي حال عدم وجود حرب أخرى، سيكون هناك تراجع لكنه لن يكون خطيراً أو طويل المدة. وسيكسب المشروع الخاص بعضاً من الأرض التي فقدها، لكن ذلك الكسب لن يكون كبيراً جداً. وبصورة أساسية نقول، إن الوضع سيظل على حاله، وهناك احتمال ضئيل لإزالة القيود على المشروع الخاص، إزالةً تكفي لتمكينه من العمل طبقاً للخطة. وستجمل هذه الحجّة التي أدّت إلى تلك النتيجة في القسمين الباقيين من هذه المقدِّمة فهي تنطبق على إنجلترا وحدها. كما يجب أن يكون واضحاً أن التشريح والتكهّن مختلفان عندما يتعلق الأمر بالولايات المتحدة.

وإن الرغبة الورعة التي يبدو أن بعض الاقتصاديين قد لجأوا إليها، والمفيدة بأنه سيكون هناك انهيار ذو مشهد مثير في اقتصاد تلك البلاد ـ غير أزمة إعادة التكيّف ـ وإن ذلك الانهيار سيعني **الضربة القاضية** قضاءً فورياً(*) (coup de grâce) على الرأسمالية، ليست بالرغبة التي يحتمل تحققها، مهما يمكن للسياسة الأميركية أن

(*) القتل أو الإعدام الذي يؤدي إلى الموت الفوري فلا يتعب الإنسان المحكوم وهو نوع من القتل الرحيم.

تعمل بالإمكانيات الواسعة التي تتلامح، وبصورة لا تخطئها العين، في المستقبل المباشر.

5 ـ لم أُدخل في عداد ملامح الوضع الإنجليزي التي لا يمكن الدفاع عنها مسألة توزيع المؤن فوق الحصص، والقوانين التنظيمية التفضيلية لسلوك المستهلكين والمنتجين، كليهما. وليس هناك سوى طريقة لكبح آثار التضخّم وستختفي عندما تحقق غرضها: فقد سبق أن تلاشت في مواضع. غير أن حال التضخم المكبوح هي نتيجة لصعوبات أكثر جوهرية. وكان يمكن معالجتها معالجة سريعة بعلاجات تقليدية معروفة من قبيل، فائض الموازنة، معزَّزاً بضريبة خاصة بغية اختزال حجم القوة الشرائية الوفيرة الزائدة عن الحاجة، وبخطة ائتمان ملائمة. والآن، استعملت هذه الوسائل فعلياً ـ وبنجاح ـ بالرغم من أنه، في الظروف الموجودة، لا يمكن استعمالها ليكون لها الأثر الكامل لعدم إمكانية وجود فائض كبير ما فتئت المساعدات المالية للطعام باقيةً، كما هي، لأن إمكانية الضرائب قد استنفذت، بالنسبة إلى فئات الدَّخل العالي. ففي إنجلترا لم يعد هناك من هم «أغنياء بعد الضرائب» ـ ولأن معدل الفائدة الأعلى جُوبه بمقاومة واضحة لا تقهر. غير أن الصعوبة الأساسية هي في الاستهلاك المفرط، أي قانون أجور واقعي تضاف إليه التكلفة الواقعية للخدمات الاجتماعية، التي هي، من جهة غير متسقة مع الأحوال الأخرى للاقتصاد الإنجليزي في مستوى إنتاجيته الحالي. ومن جهة أخرى، هناك العراقيل التي تعيق الارتقاء إلى مستوى أعلى. والعادة أن تُصاغ المسألة بطريقةٍ أخرى أقل مكروهيةً. إن موازنة المدفوعات الدولية الإنجليزية هي الملمح الذي لا يمكن الدفاع عنه في صورة وضعها الاقتصادي، لذا، فإن الهدف الذي يجب تحقيقه خلال حقبة مساعدة مارشال يبدو أنه يكون من تصدير فائض سيدخلها في الاقتصاد

العالمي، ويؤمن المبادلة الفعّالة بين الباوند والدولار. وليست هذه الطريقة في وضع المسألة بخاطئة. أما الخطأ فيمثل في الاعتقاد بأنها تعطي تشخيصاً مختلفاً عن تشخيصنا. فللوصول إلى ذلك الهدف والبقاء هناك من دون مساعدة خارجية أو ضغطٍ داخلي، لابدّ من تحويل الوضع الإنجليزي المحلي إلى أن يصير وصفاً عادياً، كما يكفي لتبيين ذلك قليل من التأمل ومعرفة أوَّلية بالاقتصاد. والواقع هو أن شيئاً يمكن كسبه عن طريق الاستغلال المركانتالي لنقاط القوة في الوضع الدولي لإنجلترا وبواسطة سياسات استيراد وتصدير منتظمة. وفي النتيجة، عندما يتراءى الهدف، فإن تخفيض قيمة العملة (الباوند) قد يفيد في الخطوات الأخيرة في اتجاهه. غير أن الشرط الرئيسي لنجاح دائم يكون في إجراء تعديل في عمليتها الاقتصادية بطريقةٍ تجعلها، ومن جديد، منتجةً فائضاً صافياً حقيقياً للاستثمار في الداخل والخارج مترافقاً مع إنتاج سلعٍ لاستهلاكها المحلي وسلع وخدمات لتدفع على وارداتها. ولا يتحقق ذلك من دون خفض مؤقت للاستهلاك وزيادة ثابتة للإنتاج، وهذان، بدورهما لا يحصلان من دون خفضٍ غير محبّب في الإنفاق العام، وأيضاً، وأكثر من ذلك، من دونٍ إزاحة عبء الضريبة.

6 ـ لن يصعب على القارئ، بعد وزنه ما يتضمنه ذلك، إدراك مقدار المسألة السياسية المشمولة. فأي شيء يجب تحقيقه لابدّ من أن يتحقق عبر مناورات عند عددٍ غير محدود من النقاط. والتوقع معقول في أن لا يكون النجاح في أي مكان متجاوزاً الحد الأدنى المطلق، لأن الأشياء هي على ما هي عليه، فستحتمل كل حركةٍ تأويلاً كتضحية لا تعويض لها بمصلحة عمالية هي من حق العمال. ولا يكفي الحد الأدنى المطلق لإعادة بناء مجتمع مشاريع حرّة، والسماح له بإظهار ما يقدر على فعله. وإذا احتاج ذلك إلى برهان،

فإن تجربة العشرينيات (1920) تكفي لتقديمه. لذلك، لا نتوقعنَّ حدوث ثغرةً في الاتجاهات الاجتماعية. فمن المحتمل أن تقع فترة تنفسٍ للمشروع الخاص في ظل حكومة عمال، وليس فقط في ظل حكومة محافظين. غير أنه إذا حصلت، فإن سبب ذلك سيكون ماثلاً في العلاقة اللامنطقية للسياسات الاشتراكية بتقلبات ما بعد الحرب وليس في مقت تلك السياسات الاشتراكية ذاتها، سواء أمكن الدفاع المنطقي عنها أم لم يمكن.

السير نحو الاشتراكية[1]

أريد، قبل كل شيء، وبغية التقليل من خطر ظواهر سوء الفهم الموجودة، وبصورة دائمة، في مناقشات مواضيع كموضوع هذا القسم، أن أحسم نقاطاً أولية قليلة قبل أن أتناول موضوعي الذي هو علاقة حالة **ضغط التضخّم الحاضرة بالمستقبل الاقتصادي لهذه البلاد.**

1 ـ لأغراض هذه المقالة، أعرِّف الاشتراكية (المركزية) بالقول، إنها ذلك التنظيم الاجتماعي الذي تكون فيه وسائل الإنتاج، والقرارات الخاصة بكيفية الإنتاج وما هي السلع التي تنتج، ومن هم الذين يحصلون عليها وما هي، مسيطراً عليها كلها من قِبَل السلطة العامة بدلاً من الشركات ذات الملكية الخاصة، والمدارة إدارةً

(1) كان جوزيف شومبيتر قد ألقى خطابه: «السير نحو الاشتراكية» في الجمعية الاقتصادية الأميركية في نيويورك في 30 كانون أول/ ديسمبر، 1949 اعتماداً على ملاحظات مكتوبة، وليس على مخطوطة معدَّة. وقد كان كتب تلك الملاحظات لمجلة *Proceedings* لكنه لم يتمَ مقالته في المساء الذي سبق وفاته. وتوقع أن يقوم بذلك في اليوم التالي (8 كانون الثاني/ يناير، 1950) قبل السفر إلى شيكاجو ليلقي محاضرات مؤسسة ووالجرين (Walgreen Foundation) وهذه المقالة هي أول مسودَّة لكنها مكتوبة، وبعناية، بيده ذاتها مثل جميع كتاباته، ولم يكن لديه فرصة لكي يجري تصحيحات صغيرة أو ليكتب الفقرات الختامية. وقد استبقيت التصحيحات في حدّها الأدنى، وتألف معظمها من التنقيط أو وضع كلمة ناقصة أحياناً. أما الفقرات الختامية المختصرة فقد وفّرتها زوجته من ملاحظات مكتوبة ومن الذاكرة.

خاصة. فكل ما نعنيه بالسير نحو الاشتراكية هو رحيل شؤون الشعب الاقتصادية من الدائرة الخاصة إلى الدائرة العامة. ولتلاحظ أنه، بالرغم من أن للاشتراكيين وللمضادين للاشتراكية، كليهما، أفكاراً تخصهم هم وتتعلق بالموضوع، فالنادر هو أن يكون ممكناً تصوّر مجتمع اشتراكي له ذلك المعنى من دون وجود جهازٍ بيروقراطي ضخم يدير عمليتَي الإنتاج والتوزيع. وقد يكون أو لا يكون تحت سيطرة مؤسسات ديمقراطية سياسية كالتي لدينا اليوم. ـ نعني برلمان أو كونغرس، ومجموعة من الموظفين السياسيين يعتمدون للبقاء في مراكزهم على نتائج صراع تنافسي على أصوات جمهور الناخبين. لذلك يمكننا أن نساوي بين السير نحو الاشتراكية وبين إخضاع الدولة الصناعة والتجارة الخاصتين.

والمفارقة الواضحة التي يتضمنها وصف العقيدة الاشتراكية الكلاسيكية لهذه العملية ذاتها بالقول، إنها «زوال الدولة» يمكن حلّها، وبسهولة، إذا حسبنا حساب نظرية ماركس في الحكم. ولتلاحظ، أيضاً، أن الاشتراكية لا تقصي صنع قرار لامركزي بالمعنى الإداري ـ تماماً، مثلما لا تمنع إدارة الجيش المركزية كل مبادرة من آمري المجموعات الفرعية الصغرى. ولاحظ، أخيراً، أن الاشتراكية بالمعنى الذي نقول به لا تستثني، وبالضروري، أي، بالضرورة المنطقية ـ استعمال آليات كما كنا رأينا، مثلاً، من نموذج لانج ـ ليرنر (Lange - Lerner Model). كما لا حاجة ضرورية لتقييد حرية الاختيار عند المستهلكين، وحرية اختيارهم لمهنتهم، في المجتمعات الاشتراكية.

2 ـ أنا لا أدافع عن الاشتراكية. وليس عندي أي قصدٍ لمناقشة المرغوبيّة فيها أو عدمها، مهما كان معنى هذا. وأهم من ذلك، على كل حال، هو أن أوضح أنني «أنشئ نبوءةً» عنها أو أتنبّأ بها. فكل

تنبّؤٍ إن هو إلاّ نبوءة زائدة عن العلم تحاول أن تؤدي ما هو أكثر من تشخيص الإتجاهات التي يمكن مراقبتها، وذكر ما يمكن أن تكون النتائج إذا حصلت وفقاً لمنطقها. وهذا، في ذاته، لا يعني تكهّناً أو تنبّؤاً، ذلك، لأن العوامل التي تقع خارج مجال المراقبة المختار قد تتدخَّل لتمنع ذلك الاكتمال أو التحقق، لأن كون الظواهر مثل الظواهر الاجتماعية بعيدة عن الوضع المريح الذي هو للفلكيين. يمكن للميول المراقبة، وحتى لو تحققت، أن تكون متَّسقةً مع أكثر من حاصلٍ، لأن الميول الموجودة، المتصارعة مع ظواهر المقاومة، قد تحقق تحققاً كاملاً، وقد «تتوقف» في محطة في منتصف الطريق، في نهاية المطاف. فلنشرح ذلك نقطةً نقطة.

أولاً، لم يكن ممكناً لمراقب لروسيا مقتدر ـ ومحايد حياداً كافياً ـ في حقبة **ستوليبين** (Stolypin) أن يشخّص وجود أي ميلٍ نحو أي شيءٍ يشبه نظام لينين، أو أي شيء سوى التطوّر الاقتصادي السريع وتكيّف بطيء للمؤسسات مع نتائج ذلك التطوّر. كانت الحالة حالة حربٍ وكانت نتيجتها الانهيار العسكري والإداري التنفيذي الذي أنتج النظام البلشفي. ولم ينفع أي مقدار من الحتمية اللاعلمية في مقاومة تلك الحقيقة. **ثانياً**، وبهدف الاختصار، أنا لا أتكلم عن الاشتراكية المركزية إلاّ لمركزها المهم في المناقشة. والإمكانيات الأخرى يجب عدم إهمالها. فالوقائع المألوفة الخاصة بممارسة نقاباتنا تفيد بأن تطوراً نحو شكل من أشكال الاشتراكية الاتحادية النقابية (Guild Socialism) غير مُستبعد. كما إن هناك وقائع مألوفة أخرى تفيد بأن الميول التي تمكن مراقبتها، أو بعضها، قد تكون متَّسقةً مع أشكالٍ من التنظيم الاجتماعي ليست باشتراكية، إطلاقاً، وعلى الأقل، ليست المعنى الذي حصل تبنّيه في هذه المقالة. فعلى سبيل المثال، نقول، إن إعادة تنظيم المجتمع وفق خطوط الأيام الأربعين

الأولى للصيام الكبير العام (Encyclical Quadragesimo anno)، والذي هو غير ممكن إلاّ في مجتمعات كاثوليكية، أو حيث يكون مركز الكنيسة قوياً قوةً كافية، توفِّر، وبلا ريب، بديلاً للاشتراكية يتجنّب «الدولة الكلية القدرة». **ثالثاً**، معظم الميول التي تمكن مراقبتها، ومن أي نوع كانت، تعجز عن التحقق الكامل. وهكذا، فإن نظاماً اشتراكياً في هذه البلاد لابدّ له من أن يكون جسوراً إذا فكَّر في مسّ استقلال المزارع المدعوم بمساعدات مالية. حتى وضع «رجل الأعمال الصغير» قد يكون أقوى من أن تتمكن البيروقراطية من إخضاعه، ويمكن أن تحصل تغطية لا حدود لها وبترتيبات تسووِّية، لأشياء ثانوية.

وعلى كل حال، يبقى أمر آخر أهم. فحالما ترحل أنواع العناية الاقتصادية من الدائرة الخاصة إلى الدائرة العامة، فإن العديد من الحوافز التي ترعى ذلك الرحيل يتحقق، كلياً أو جزئياً، فتكون النتيجة إمكانية فقدان الميل لزخمه. وبعض الاقتصاديين يضيف قائلاً، إن أي حركةٍ تدريجيةٍ نحو اقتصاد مركزي التخطيط يقدم فرصة لاختبار تطوّرات غير محمودة قد تعمل ككوابح. ليس لديّ وقتٌ لأشرح الأسباب التي تشرح موقفي المفيد بأني لا أصنِّف أيّاً من الإمكانيتين تصنيفاً عالياً. وبصورة خاصة، لماذا سيكون للنتائج التي يُشعَر بأنها غير مساعدة من قِبَل مجموعات مهمة كافية، تأثير دافع لا مانع. أي إن علاج التحوّل غير الناجح نحو الاشتراكية، الذي سيظهر نفسه، سيكون تحوّلا نحو الاشتراكية أكثر وليس أقل. غير أننا نقول إنه، ولغرضنا، إنه من الجوهري أن نلاحظ أن معظم الحجج التي صيغت بغية الوصول إلى نتيجة لمصلحة بقاء اقتصاد المشروع الخاص لا تنفي وجود ميلٍ نحو الاشتراكية، بالمعنى الذي أردناه، لكنها تنفي، فقط، أنها ستنجح بصورة كاملة. وبما إنه لا يوجد من

يعترض على هذه الإمكانية، فإن هناك خطر أن ينتهي النزاع الجدلي في معركة ألفاظٍ، ولاسيما في الولايات المتحدة، حيث يُحسب للألفاظ حساب كثير. وحيث إن كلمة الاشتراكية غير محبَّبة إلاّ عند مجموعات من الأقليات الصغيرة نسبياً، وحيث إن كثيراً من الناس الذين يحبّون الشيء ذاته في الوقت ذاته يمقتون الكلمة، ويفضلون استبدالها بأخرى، مثلاً، الليبرالية[2]. والنتيجة هي أن محاولةً مختصرة في التصنيف قد أشير إليها.

3 ـ أما أسباب الاعتقاد بأن النظام الرأسمالي يميل إلى تحطيم ذاته وأن الاشتراكية المركزية هي ـ مع اعتبار التعديلات المذكورة أعلاه ـ الوريث المحتمل أن يكون، فقد شرحتها في مكان آخر. وباختصار، وبطريقة سطحية، يمكن جمع تلك الأسباب تحت عناوين أربعة. **أولاً**، إن نجاح طبقة أصحاب الأعمال ذاته في تطوير قوى الإنتاج في هذه البلاد، مع الواقع ذاته الذي يفيد بأن ذلك النجاح خلق مستوى للحياة جديداً لجميع الطبقات، قد حطّم، وبصورة مفارقة متناقضة، الوضع الاجتماعي والسياسي لطبقة أصحاب الأعمال ذاتها التي تميل، وبالرغم من أن وظيفتها الاقتصادية ليست مهجورة، على أن تصير مهجورة ومعرّضة إلى تحوّل بيروقراطي. **ثانياً**، نظراً إلى كون النشاط الرأسمالي «عقلانياً»، وبصورة جوهرية، فإنه يميل إلى نشر عادات عقلانية في التفكير وإلى تحطيم تلك الولاءات وعادات العلوّ التبعيّة التي هي جوهرية للعمل الفعّال للقيادة المؤسساتية في المعمل المنتج، أي إنه: لا يقدر نظام اجتماعي على العمل والنجاح إذا كان مشاداً، وبصورة حصرية، على

(2) ولأسباب واضحة، ينطبق ذلك على قضية كلمة الشيوعية التي يجب استعمالها استعمالاً مرادفاً للاشتراكية، باستثناء وجهة النظر الروسية.

شبكةٍ من العقود الحرّة بين أطراف متعاقدة ومتساوية (قانونياً)، وفيها يفترض من كل واحدٍ ألاّ يسترشد بشيء غير غاياته النفعية الخاصة (القصيرة المدى). **ثالثاً**، كان تركيز طبقة أصحاب الأعمال على مهمّات المعمل والمكتب مساعداً في خلق نظام سياسي وطبقة مفكّرين، طوَّرت بنيتها ومصالحها موقفاً مستقلاً عن مصالح أصحاب الأعمال الكبرى، ومعادية لها في النهاية، فتزايد عجز طبقة أصحاب الأعمال في الدفاع عن نفسها ضد الغارات عليها الهادفة إلى خفض الأسعار، والتي تفيد كثيراً الطبقات الأخرى، في المدى القصير. **رابعاً**، ونجم عن ذلك أن فقدت منظومة قيم المجتمع الرأسمالي، بالرغم من علاقتها السببيّة بالنجاح الاقتصادي، سيطرتها على الطبقة «الرأسمالية» ذاتها، وليس على العقل الشعبي فقط.

وأحتاج إلى بعض الوقت، وأن يكن أطول مما أملك، لكي أبيّن كيف يمكن لحوافز الأمن، والمساواة، والتنظيم (الهندسة الاقتصادية) أن توضّح هذه الخطوط.

إن أفضل طريقةٍ لإقناع أنفسنا بمقدار الشوط الذي قطعته عملية تفكّك المجتمع الرأسمالي هذه هي في ملاحظة مقدار التسليم بمتضمّناتها من قِبَل طبقة أصحاب الأعمال ذاتها، ومن قِبَل عدد كبير من الاقتصاديين من الذي يشعرون بأنهم معارضون (1 في المئة) للاشتراكية، واعتادوا على إنكار وجود أي ميلٍ نحوها. وبالكلام عن هؤلاء الاقتصاديين نقول، إنهم لا يقبلون ما يأتي، فقط، ومن دون زعزعة. بل نراهم موافقين:

(1) الخطط العاملة للاستقرار المختلفة التي مهمتها أن تحول من دون وقوع ظواهر ركود اقتصادي، أو، وعلى الأقل، ظواهر كساد اقتصادي مقترن ببطالة. أي، المقدار الكبير من الإدارة العامة لأوضاع الأعمال، حتى لو لم يكن المبدأ الكامل للتوظيف، **(2)**

«المرغوبية» في مساواة أكبر في المداخيل التي نادراً ما حدَّدوا المدى الذي هم مستعدون لقطعه في اتجاه المساواة المطلقة، وعلاقة ذلك بمبدأ الضريبة الذي يُعاد توزيعها. **(3)** تنسيق ثريّ للتدابير التنظيمية، التي كثرت عقلنتها بالشعارات المقاومة للتجميع الضخم للرساميل (Antitrust)، هذا بالنسبة إلى الأسعار. **(4)** سيطرة عامة على العمل وسوق المال، بالرغم من كونه في مجال واسع من التنوّع. **(5)** توسيع غير محدود لنطاق الحاجات التي يجب تحققها، الآن أو في النهاية، من قِبَل المشروع العام، مجّاناً أو باعتماد مبدأ من مبادئ إدارة البريد العامة. و**(6)** وطبعاً، جميع أنواع تشريعات الضمان. وأعتقد أن ثمّة جبلاً في سويسرا انعقدت فيه مجالس (Congresses) اقتصاديين وعبّرت عن عدم موافقتها على جميع هذه الأشياء أو معظمها. غير أن هذه المحّرمات البغيضة لم تحرّك هجوماً.

وأقول، إنك إذا ظننت أني «لا أوافق» أو أرغب في نقد أيٍّ من هذه السياسات، فإن ذلك سيعني إساءة فهم كاملة. فلست ممن يسمّي كل ذلك أو بعضه «اشتراكياً». فبعضها تَمّ اعتناقه في القرن الثامن عشر، من قِبَل حكام فرديين محافظين، وبعضها الآخر ظهر في برامج أحزابٍ محافظة ونفَّذته قبل أيام صفقة البرنامج الجديد.

كل ما أرغب في تأكيده هو الواقعة المفيدة بأننا ابتعدنا عن مبادئ رأسمالية دعه يعمل، والواقعة الإضافية التي تفيد بأنه من الممكن تطوير المؤسسات الرأسمالية وتنظيمها لكي تكيّف عمل ونجاح المشروع الخاص بطريقة لا تختلف إلا قليلاً عن التخطيط الاشتراكي الأصلي.

والاقتصاد الذي أفكِّر به يؤكدِّ ولا شك، الفروق التي يظنون أنها ستبقى. فهم ليسوا مجمعين على الموضع الدقيق الذي سيكون لبيتهم المتحرك في منتصف الطريق. غير أن جميعهم يدرك ما الذي

أخفق فيه ماركس، أي: من جهة، هناك إمكانيات الآلة الرأسمالية الإنتاجية الواسعة التي تَعِدُ بمعايير حياة شعبية أعلى وبلا حدود عبر خدمات مجّانية من غير «مصادرة أملاك مصادري الأملاك» مصادرةً كاملةً. ومن جهة أخرى، مقدار ما يصادر من المصالح الرأسمالية من غير أن يؤدي ذلك إلى توقّف الآلة الاقتصادية، ومقدار تشغيل هذه الآلة لمصلحة العمال. وباكتشافهم إمكانية حدوث رأسمالية عمالية (Laborist Capitalism) استنتجوا أن هذه الرأسمالية قد تعيش، وبلا حدود، على الأقل، في شروط معينة صالحة. قد يكون الأمر كذلك، لكنه لا يعني نفياً لأطروحتي. فلا تعني الرأسمالية أن ربّة المنزل قد تتمكن من التأثير في الإنتاج بتحديد اختيارها بين البازلاء والفاصوليا، أو بإمكانية اختبار الإنسان الصغير السن، وبإرادته، أن يعمل في معمل أو في مزرعة، أو بحصول مدراء المعامل على صوت يمكنهم من تقرير ما يكون الإنتاج وكيف يكون: فالرأسمالية تعني منظومة من القيم، وموقفاً من الحياة، وحضارة ـ هي حضارة اللامساواة وثروة الأسرة. وهذه الحضارة تتلاشى، وبسرعة على كل حال. فلنبتهج بهذه الحقيقة أو نولول حزناً عليها، كما يرغب كل واحدٍ منا، لكن، لا نسمح لأحدٍ بأن يغمض عيوننا، فلا نراها.

تبقى مسألة أصلية واحدة. التشخيص الذي يدعم المتضمّنات من الأفكار التي هي لمصلحة بقاء المذهب العمّالي كلها يتكئ، وبقوة يتكئ على استقراءات مستقبلية للتطور الاستعراضي الحالي لقوى المجتمع الإنتاجية. غير أن هناك ما يشبه الحلقة المفرغة في ذلك. فالإنجاز السابق كان إنجاز رأسمالية غير مقيّدة بأي غِلّ. فلا يمكن الافتراض من غير تفكير إضافي مكمل أن المذهب العمّالي سيستمر في العمل كذلك. ونحن لا نحتاج إلى أن نقبل بأطروحة

القائل بالركود الاقتصادي، كما هي، لكي نقلق من إمكانية تحقق هذه الأطروحة، أخيراً، إذا أُثقِل نظام المشروع الخاص، وبصورة **دائمة** و«نُظِّم» بشكل يتعدى قدرته على الاحتمال. ففي مثل هذه الحالة، قد يفرض حلٌّ اشتراكي نفسه فوراً، حتى على أعداء الاشتراكية، كأهون الشرور.

2

إن انتقال الأنظمة الاجتماعية، واحدها إلى الآخر، عملية متواصلة، لكنها بطيئة، في حدّ ذاتها. وبالنسبة إلى مراقبٍ يدرس فسحة معتدلة من الزمن «الهادئ» قد يبدو له كما لو أن الإطار الاجتماعي الذي يراقبه لم يتبدّل، إطلاقاً. ويضاف إلى ذلك، أن العملية غالباً ما تتعرض إلى تراجعات، وإذا ما اعتبرت وحدها، قد تعني له وجود ميل مضاد. غير أننا نلاحظ، في أوقات أخرى، ظواهر تسارع، وتكون الحروب الكبرى أوضح أسبابها. وقد تكون في الماضي، قد زادت من اعتبار الشريحة الحاكمة، وأضافت قوة إلى قوة الإطار المؤسساتي الذي ارتبطت به تلك الشريحة.

ومثل ذلك لم يعد يظهر في الأحوال الحديثة. فالحرب العالمية الأولى، في حقبتنا الزمنية، لم تؤثر في الولايات المتحدة إلا قليلاً، وذلك، لأن الجهد الحربي لم يستنفد كفايةً، كما لو تطولْ مدته بما يكفي لترك ندبةٍ لا تزول. غير أن الحال كانت مختلفة في أوروبا. فالذي حصل في الأقطار المهزومة حيث احترق الإطار الاجتماعي، هو أن الميل الكامن نحو إعادة البناء الاشتراكي أثبت أنه موجود بظهوره على السطح، ولفترة قصيرة من الزمن، جارفاً كل ما كان أمامه. وأكثر أهمية من ذلك، حدوث مثل ذلك، وبمقياس أقل كثيراً، في الأقطار المنتصرة. ففي فرنسا، توقّفت الجمهورية

البورجوازية عن العمل كما كانت قبل عام 1914. وفي إنجلترا لم يصعد حزب العمال إلى السلطة لكنه تسلّم الحكومة وهو الحزب الذي لم يكن اشتراكياً بعد، لكنه كان يتأثر بجناح اشتراكي. وفي القطرين، كليهما، تعرّض موقف القطاع السياسي من نظام المشروع الخاص، وبهدوء، لتغيّر أساسي.

ويسهل فهم ذلك، في ضوء وجود ميلٍ سابقٍ نحو الهدف الاشتراكي. وبالرغم من أن الأصوات التي دعتْ إلى استمرار الخطط التي وضعت خلال أعوام اقتصاد الحرب لم تحدث ردّ فعل كبير، وبالرغم من أن السخط الشعبي على قوانين الحرب منع تقدماً إضافياً على الخطوط ذاتها، لم يكن ممكناً الرجوع إلى خطط ما قبل الحرب، وحتى عندما جرت محاولة لذلك. وهذا تبرهنه، وبقوة، خطة الذهب في إنجلترا، وفشلها الأخير، نعني: في عالم لم يعد عالم المشروع الحرّ أخفق معيار الذهب ـ وهو الطفل المزعج الذي ظل يروي حقائق كريهة.

وكانت الأزمة العالمية والحرب العالمية الثانية عاملين «تسريعيين» إضافيين أكّدا وجودهما، في هذه المرة، في الولايات المتحدة. وقد خلقا أوضاعاً شُعر بهما، سواءً بطريقة مصيبة أو خاطئة، بأنها تتعدى العلاج الذي كان يمكن أن يُقدم لرجال عصر المشروع الحرّ. وطبقة أصحاب الأعمال نفسها، ومخافةً من «التعديلات» التي قد يقتضيها تطبيق تلك العلاجات، قُبلت ـ بالرغم من تذمّرها الدائم ـ أجزاء من قانون يمنع عودة تجارب أعوام 1929 ـ 1933، وبعد ذلك أشياء أخرى قد تحول دون وقوع أزمة بعد الحرب مثل ما حصل في عام 1921. لقد تعلمت تلك الطبقة كثيراً وتخلّت عن أكثر ما كانت تعرف وتمارس خلال الربع الأخير من القرن.

وقبلت، أيضاً، أعباء مالية جديدة، كان يمكن الشعور بأن مجرد جزء منها غير محتمل منذ خمسين سنة ـ كما حصل مع قادة الاقتصاد في ذلك الزمان. ولا يهم أن تقبل طبقة أصحاب الأعمال هذا الوضع الجديد أو لا تقبله. فقوة العمال قوية في ذاتها ـ وهي أوسع بتحالفها مع المجموعات الأخرى التي رفضت واقعياً، وإن لم يكن كلامياً، الولاء لمنظومة القيم الخاصة باقتصاد الربح الخاص ـ وهي قادرة على منع أي نكوص يتعدّى تعديلات طارئة.

دعوني أكرِّر: أنا لا أعتقد بأن «الأحداث»، حتى الأحداث التي تكون بأهمية «حروب شاملة» أو الوضع السياسي الذي تخلقه، أو أي مواقف شعورية للأفراد أو المجموعات تتعلق بموضوع هذه الأوضاع، تسيطر على الخطوط المحيطة بالتاريخ الاجتماعي الطويل المدى ـ فهذه تختص بقوى أعمق بكثير. غير أني أرى أن مثل هذه الأحداث والأوضاع التي تخلقها قد تزيل العقبات التي لو بقيت لكانت عملت على إبطاء خطى سير التطوّر الاجتماعي. ولتلاحظ أن ذلك لا يؤلف، بالضرورة، سبباً لكي يرحِّب اشتراكي جدّي بمثل تلك الأحداث. فالتطوّر نحو الاشتراكية سيكون أبطأ في حال غيابها لكنه سيكون أكثر ثباتاً فلا يعتريه انقطاع. وستكون حصول ظواهر التراجع ونشوء أوضاع لا يمكن السيطرة عليها أقل احتمالاً. وسيكون تنسيق التطوّرات في قطاعات الحياة القومية المختلفة أكمل. لأنه، مثلما يكون وجود معارضة فعّالة شرطاً لحكم ديمقراطي عامل بانتظام، كذلك، فإن وجود القوى الاقتصادية التي تقاوم التغيّر المؤسساتي قد يكون ضرورياً لإبقاء سرعة ذلك التغيّر في حدود السلامة.

والآن نذكر، أن أحد أقوى العوامل التي تولِّد تسارعاً في التغيّر الاجتماعي هو التضخم. وهناك العديد من الخبراء الذين يقولون لنا أن لا شيء يدمِّر إطار المجتمع مثل التضخّم، ونادراً ما تكون هناك

ضرورة للنظر في هذا الرأي. فإذا قبلناه، فإن النتيجة التي تتبع ما كنت قد ذكرته هي أنه من بين جميع وجهات النظر التي يمكن تصوّرها، فإن وجهة نظر الثوريين اللامسؤولين، وحدهم، هي وجهة النظر التي تُستثنى. إن هناك أهمية رئيسة، بعد وقوع حربٍ، تكييف عملية البلاد الاقتصادية لوقفها عن إنتاج تضخم إضافي. غير أنه من الواضح، في الوقت ذاته، أن ذلك أمرٌ عسير جداً القيام به في عالم حيث يخشى كل واحدٍ من النتائج القصيرة المدى لمثل هذه الخطة. وحيث لا تكون بعض التعديلات المطلوبة «ممكنة سياسياً» إطلاقاً[3] ـ وبخاصة، ارتفاع الكثير من الأسعار التي كانت تحت السيطرة سابقاً من دون ارتفاع بمعدلات الأجور النقدية. أما السبيل الذي كان اتخاذه واضحاً في تلك الظروف والذي أتّبع بعد عام 1945 ـ في غمر اتهامات مضادة متبادلة، وبمقدار كبير من الموافقة العامة ـ فهو تلطيف الصعوبات الانتقالية بواسطة جرعةٍ من التضخم الخاضع للسيطرة في زمن السلم، تكون أكثر فعاليةً باستمرار مستوى عالٍ من الإنفاق على الخدمات المسلَّحة وبواسطة خطة المساعدة الأوروبية. وكل ذلك حقق هدفه، بصورة جوهرية، وصار واضحاً لكثير من الشعب، وإن لم يكن لجميع الاقتصاديين، أن هناك فترة متاحة من التطور الاقتصادي القوي ستنجم عنها متطلبات استثمار واسعة. والأمل بتجنّب ظواهر إزعاج كبرى، وأن اقتصاد الولايات المتحدة سيتوسع على مستوى سعر متزايد تزايداً بطيئاً، لوقت ما، وأن كل ذلك معقول، مهما حدث خارج البلاد، باستثناء حرب عالمية أخرى.

اعتبارات من هذا النمط، على كل حال، تخفق في أن تحسب

(3) والحل البديل، وهو خفض الأسعار الأخرى والأجور النقدية، ليس له «إمكانية سياسية» أقل فقط، بل تحقيقه أصعب بكثير من غير التسبّب بكساد اقتصادي خطير مقترن ببطالة.

حساب حقيقة مشؤومة. فعلى مستوى عالٍ من الاستخدام (ويبدو لنا أخيراً وبعد زمن طويل أننا نهجر شعارات الاستخدام الكامل) وسواء أكان «طبيعياً» أو مفروضاً من قِبَل خطط استخدام عالٍ، تصير طلبات الأجور، أو الطلبات الأخرى التي تزيد من التكاليف المالية لاستخدام العمال حتميةً ومسبّبةً للتضخم. فهي تصير حتمية لأن الاستخدام العالي المستوى يزيل السبب الوحيد المانع للزيادة. وتصير مسببة للتضخم، لأن ما يحصل هو أنه، مع الاستعمال العالي للمصادر، يوفِّر الاقتراض من المصارف ومراجعة الأسعار صعوداً طريقةً سهلة لتحقيقها. وبالرغم من أن التفاوض لا يزال مع نقابات العمال الفردية، فإن الحركة عامة بحيث إننا ننجرف إلى وضع كينزيّ لا يعود فيه للأجر النقدي تأثير على الناتج والاستخدام وإنما على قيمة الوحدة النقدية فقط. ومادامت أوضاع قيادة نقابة العمال والحكومة كما هي، فلا شيء يوقف هذه الآلية التي تولِّد ضغطاً تضخمياً دائماً ـ باستثناءات تعود إلى الأوضاع الخاصة لشركات معينة. ولا شك في أن الطلبات من وزارة الخزينة وطرقنا الضريبية التصاعدية المتطرفة يزيدان من حدّة هذه الحالة، لكنهما لا يخلقاها.

ولا حاجة إلى القول إن هبوطاً مفاجئاً وقوياً في الأسعار، مثلما حصل وسيحصل ثانيةً، لا يثبت شيئاً يتعارض مع الضغط التضخمي. وحتى، بمعزلٍ عن حركات الأسعار الزراعية التي حدثت بعد الحرب، وحالات أخرى واضحة، فإن ظاهرات الهبوط تلك تقع، وبصورة بارزة، في مجرى كل تضخم ـ كما يمكن توضيح ذلك بأمثلة عن التضخم الألماني الذي تبع الحرب العالمية الأولى. والذين «فوجئوا» زمانئذٍ راحوا يصرخون إزاء ظاهرة الانكماش، وكذلك فعل زملاؤنا الاقتصاديون الذين كانوا يتكهنون بحصول انكماش يفضي

إلى انخفاض عام في الأسعار، والذين كانوا عاجزين عن رؤية أي شيء سوى الانكماش الاقتصادي.

غير أن ذلك كان نوعاً من الإطراء، وكان مخلصاً أكثر من سواه لأنه كان غير مقصود، لقوى إنتاج الصناعة الأميركية، ومفاده أن الشكوك ممكنة حول ما إذا كان ما يهدد المجتمع هو التضخم أو الانكماش.

3

إن حالةً من الضغط التضخمي الدائم سيكون لها، وبصورة نوعية، آثار تضعف الإطار الاجتماعي للمجتمع وتعزِّز الميول التدميرية (مهما كانت ملفوفة بعبارات «ليبرالية»)، وهي الآثار التي اعتاد كل اقتصادي مقتدر نسبتها إلى ظواهر تضخم استعراضية كبيرة. غير أن ذلك ليس كل ما في الأمر.

فبالإضافة إلى ذلك، نقول، إن هناك بعض العلاجات المعيارية لمثل هذه الأوضاع التي لا تلطِّف الحالة الحاضرة، وقد تزيدها سوءاً. ويبدو لي أن هذا لم يفهم فهماً كاملاً. لذلك، دعونا، وباختصار شديد، نناقش **ثلاثة** أنماط من العلاج.

1 ـ إن أكثر التدابير مألوفية للسيطرة على ظاهرة التضخم هو التأثير على حجم الاقتراض عبر معدلات الفائدة أو التوزيع المقتصد للائتمان، وما شابه. أنا أفهم، وبصورة كاملة، أن المعدلات النقدية يجب تحريرها من قبضة خطط النقد الرخيصة **إذا كان المطلوب تحقيق حالة استواء بمعنى اقتصاد مشروع حر**، وأن على كل من يرغب في العودة إلى مثل تلك الحالة السوّية أن يعتبر تحرير ـ أو إعادة بناء ـ سوق نقد حرّ ذا أهمية أولية. غير أن ذلك لا يبدِّل في الحقيقة شيئاً، فالحقيقة تقول، إن خطة ائتمان مقيّدة ستنتج، في الوقت الحاضر، نتائج مختلفة تماماً عن تلك التي يتوقع أن تؤدي بنا

إليها النظرية القديمة لخطة الائتمان. وإذا قبلنا النظرية القديمة من دون تعديل ـ لأجل المناقشة ـ فلا نقدر إلاّ أن نلاحظ أنها تنطبق على عالم كل شيء فيه مرنٌ، وأنها لا تخشى مما يمكنني تسميته فترات ركُود مؤقت علاجية. ففي مثل هذا العالم، يفترض أن تُنقص الزيادة في معدلات الفائدة حجم العمليات، والأجور النقدية، **الاستخدام.**

ومن المؤكد أن لا تتجسد هذه النتائج في الوقت الحاضر، وإذا تحققت، فإنها ستدفع الحكومة، فوراً، إلى العمل على القضاء على تأثيرها. وبكلمات أخرى نقول، إن القيود على الائتمان لا يتعدّى عملها، في الوقت الحاضر، غير زيادة صعوبات الأعمال الاقتصادية، إلا قليلاً. وحتى القيود على ائتمان المستهلكين سيكون لها ذلك الأثر إلى حدّ ما، بالرغم من أن شيئاً ما يمكن عمله في ذلك الميدان، وبلا ريب.

2 ـ هناك صعوبات مماثلة تعترض السيطرة على التضخم عبر زيادة الضريبة ـ وهذا علاج لا يقل مألوفية لكنه يتمتع بشعبية في أوساط الاقتصاديين الحديثين لا يتمتع بها قيد الائتمان. صحيح أنه يمكن تحقيق شيء من طريق زيادة الضرائب على الاستهلاك. وهذا يكون كينزيّاً جيداً في الوضع التضخمي. غير أنه إذا كانت الزيادة هي على ضريبة الشركة التعاونية وعلى ضريبة الفئة ذات الدَّخل الأعلى، فإن التأثير على ضغط التضخم سيكون ضئيلاً في أحسن الحالات، وقد يكون سلبياً. لأنه، إذا كان لابدّ من، استمرار المعدل الحالي للتقدم الصناعي، ونتيجة ذلك، كان لابدّ من استمرار المعدل الحالي للمعدات المهجورة المهملة، أيضاً، فإنه، حالتئذٍ، يجب اللجوء المتزايد إلى ائتمان المصارف الخاص بالتضخم للتعويض عن النقص في وسائل المال غير المتضخمة والمتاحة.

وبالنسبة إلى الخيار الآخر، نقول، إن نقصاً في معدلات التقدم تلك والمعدات المهجورة سيخفض ضغط التضخم في الوقت الحاضر، لكنه سيزيده في المدى الطويل[4].

3 ـ العلاج المألوف والعادي يَمْثُل في أشكال السيطرة المباشرة ـ مثل تثبيت السعر، والأولويات، وما شابه (بما في ذلك المعونات المالية). أما لماذا تتمتع هذه بشعبية في قطاعات معينة من الرأي العام فمسألة لا داعي فيها لأن تعوقنا. فإن إعادة إدخالها، بالنسبة إلى البيروقراطية، بصورة خاصة، ستعيد احتلال الأرض التي فقدت، وستعني لنقابات العمال مصلحة حاسمة في الحملة المستهدفة هزيمة مسألة الربح، وللأعمال ستعني خسارة خط التراجع المفتوح لها طالما معظم الهجوم عليها، إن لم يكن كله، يمكن تجنّبه عن طريق تعديلات في السعر. أو نقول، على الأقل، ستجعل ذلك التراجع معتمداً على إجازة من الحكومة لا يوجد سبب للاعتقاد بمنحها لأهداف تأمين وسائل لتحسين الآلة الإنتاجية. وبكلمات أخرى نقول، إن السيطرة على السعر قد تؤدي إلى استسلام المشروع الخاص للسلطة العامة، أي، بخطوة واسعة نحو اقتصاد مخطَّط تخطيطاً كاملاً.

---

(4) لا يصعب عليّ فهم سبب عدم وجود أثر مبهج لهذه الحجة عند أصدقائي الراديكاليين. غير أني أعترف أني أجد صعوبة في فهم وضع بعض الاقتصاديين الممتازين الذين لا يرقى إليهم الشك المفيد بأنهم يرحِّبون بفشل آلتنا الصناعية وعملها بنجاح، ومع ذلك، يدخلون تخفيض الاستثمار الصناعي في قائمة تضم الوسائل المقبولة لمقاومة التضخم، في هذه البلاد، وفي إنجلترا. وفي هذه المناسبة أقول، إنه تجب الملاحظة أن رأي بعض الأنصار الراسخي الإيمان من المحافظين الذي يفيد بأن الضريبة العالية الضريبة التصاعدية العالية قد يعززان أخطاء التضخم، وأن تخفيض الضريبة (في المواضع الصحيحة) قد ينقص تلك الأخطار، كل ذلك لا يستحق السخرية الصارخة التي يتعرض لها.

[عند هذه النقطة توقَّف جوزيف شومبيتر عن كتابة ملاحظاته. وسيتذكر الذين سمعوا الخطاب أن الوقت كان قليلاً في النهاية، وأنه جمع ما لديه باختصار شديد، راجعاً إلى ملاحظاته الافتتاحية، وإلى صلة حالة ضغط التضخم الحالية بالمستقبل الاقتصادي لهذه البلاد، وفي الظروف السياسية القائمة.

بعض النقاط التي مُسَّت «باختصار شديد» يمكن الوقوع عليها مطوَّرةً وباستفاضة أوسع في الطبعة الأميركية الثانية وفي الطبعة الإنجليزية الثالثة من كتاب: **الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية**، وفي مقالة **«لا يزال هناك وقت لوقف التضخم»** «There is Still Time to Stop Inflation» نشرت في مجلة *Nation's Business*، حزيران/يونيو 1948.

أما الفقرة التالية فقد أعيد إنشاؤها من الذاكرة ومن الملاحظات التي استعملت للخطاب].

أنا لا أدّعي متظاهراً بنبوءة، كل ما قمت به كان إدراك الوقائع والإشارة إلى الميول التي تدل عليها تلك الوقائع.

إن ضغط التضخّم الدائم يمكنه أن يؤدي دوراً مهماً في الهزيمة الأخيرة لنظام المشروع الخاص عن طريق البيروقراطية. والاحتكاكات الناتجة والتراجعات تُنسب إلى المشروع الخاص وتستعمل كحجج لقيودٍ وقوانين إضافية. وأنا لا أقول، إن أيّ مجموعة تتبع هذا الخطَّ بقصدٍ واعٍ، لكنني أقول، إن وعي المقاصد لا يكون كلياً أبداً. فقد ينشأ وضعٌ يعتبر فيه معظم الناس التخطيط الكامل كأقل الشرور الممكنة. ومما لا ريب فيه أنهم لن يدعوه اشتراكيةً أو شيوعية، وسيكون من المفترض أن يشمل بعض الاستثناءات للمزارع، ولتاجر التجزئة وللمنتج الصغير. وفي ظل هذه الظروف، لا تستحق الرأسمالية أي قلق، نعني الرأسمالية (نظام المشروع الخاص)

كمنظومة قيم، وطريقة حياة، وحضارة.

وأنا لا أتجاسر لأؤكد ما إذا كان العبقري الأميركي المعني بالإنتاج الواسع، والذي أُشيد التفاؤل كله بهذه الطريقة في الحياة على أدائه الماضي، سيتمكّن من مواجهة هذا الاختبار، كما إني لا أتجرأ لأؤكد على أن الخطط المسؤولة عن ذلك الوضع قد تعكس.

لقد أخطأ ماركس في تشريحه الطريقة التي بها سينهار المجتمع الرأسمالي، ولم يخطىء في تنبوئه أنه سينهار في نهاية المطاف. كما أخطأ القائلون بالركود الاقتصادي في تشريحهم أسباب وجوب ركود العملية الرأسمالية، وقد يصيبون في تكهّنهم المفيد بأنها ستصاب بالركود ـ مع مساعدة كافية من القطاع العام[5].

30 كانون الأول/ ديسمبر، 1949

(5) لقد أعيدت طباعة هذه المقالة بإذنٍ من الجمعية الاقتصادية الأميركية (American Economic Association) وهي التي قد كتبت لمجلتها: *Papers and Proceedings* (December 1949).

الثبت التعريفي

آدم سميث (Adam Smith): عمل آدم سميث (1723 - 1790) أستاذاً للمنطق في جامعة غلاسكو (Glasgow) في سكوتلندا ثم أستاذاً للفلسفة الأخلاقية. لكن شهرته قامت على كتابه: **بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم** (*Inquiry Concerning the Nature and Causes of the Wealth of Nations*).

وفي مطلع هذا الكتاب، يصف سميث ثروة الأمم بقوله: «إن العمل السنوي لكل أمة هو رأس المال (Fund) الذي يؤلف أصل تموينها بجميع ضروريات الحياة وحاجاتها التي تستهلكها كل سنة، وهو الذي يتألف دائماً من الناتج المباشر لذلك العمل أو مما يُشترى بواسطة ذلك الناتج من الأمم الأخرى». معنى ذلك أن الثروة (ثروة الأمة)، هي مجموع السلع المستهلكة، من قِبَلِها، ومن أي نوع. وتبعاً لذلك، يكون كل إنسان غنيّاً أو فقيراً بحسب درجة قدرته على التمتع.

ابتداع (Innovation): المقصود بهذا التعبير في الميدان الاقتصادي هو ظهور نوع جديد من أدوات الإنتاج أو طريقة تزيد في حصوله. وأكثر ما يتجلّى التجديد في مجال التكنولوجيا، حيث تمكِّن

الوسائل والطرق الجديدة من زيادة الكفاءة والإنتاج والتخفيف من الهدر.

احتكار القلّة (Oligopoly): مصطلح معناه التعامل بسلعة معينة من قبل مجموعة ضئيلة من البائعين.

استغلال (Exploitation): يوجد الاستغلال عندما تَستغل طبقة اجتماعية طبقةً اجتماعيّة أخرى. فعلى سبيل المثال تستعمل الطبقة الرأسمالية في النظام الرأسمالي طبقة العمّال استعمالاً ظالماً وذلك بإلزامهم بالعمل ساعاتٍ إضافيّة في المعمل، وهو ما نسميه بالعمل الفائض. وهذا العمل الفائض له قيمة فائضة تذهب إلى جيوب الرأسماليين. وتقاس نسبة (درجة) الاستغلال بالصيغة الآتية: ن غ = عمل فائض/ عمل ضروري × 100. فمثلاً، إذا افترضنا أن العمل الفائض كان 4 ساعات والعمل الضروري 4 ساعات، فإن نسبة الاستغلال ن غ = 4/ 4 × 100 = 1 × 100 = 100 في المئة!

اشتراكية (Socialism): أصبحت هناك مفاهيم متعددة لهذا الاصطلاح، ولكني أعرض هنا لمفهوم الاشتراكية العلمية. إنها النظام الذي سوف يسود المجتمعات بعد زوال النظام الرأسمالي بعلاقاته الإنتاجية القائمة على حق الملكية (الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج)، ودافع الربح، ونظام السوق الذي يقرر توزيع الموارد بين النشاطات الاقتصادية المختلفة تبعاً لقوى العرض والطلب على منتجات هذه النشاطات، واعتبار العمل سلعة يتقرر ثمنها في السوق كأي نوع آخر من الموارد، والمنافسة بين الآلات والعمال في كل مرحلة من مراحل تطور هذا النظام وما يترتب على ذلك من وجود جيش دائم للعمال المتعطلين يضغط بشكل مستمر على مستويات الأجور الحقيقية، الأمر الذي ينعكس على السباق بين الأجور والأسعار، وتجسد هذا السباق بشكل واضح بعد الحرب العالمية الثانية في

التضخم الجامح المستمر الذي يعاني منه العالم في الوقت الحاضر. لذلك تقوم الاشتراكية على ملكية الدولة لوسائل الإنتاج، وعلى تخطيط توزيع الموارد بين النشاطات المختلفة بهدف تحقيق الصالح العام فلا يعود هناك وجود لدافع الربح كمحرك للنشاط الاقتصادي. أما توزيع المنتجات فقد يترك للسوق ولكن من دون التوجيه السيىء الذي يترتب على وجود طبقة ذات دخل مرتفع كما هو الحال في النظام الرأسمالي، أو باستخدام البطاقات عندما يتبين أن السوق قد تؤدي إلى توزيع سيىء للمنتجات. والواقع أن الاشتراكية لن تستطيع أن تحقق نتائجها المرجوة إلا بعد أن تختفي الحروب التي تستحوذ على جزء كبير من الموارد في مختلف أجزاء العالم.

اقتصاد سياسي (Political Economy): تسمية هذا العلم، بعلم الاقتصاد السياسي ظهرت مع تأسيس الدول الحديثة العظمى في أوروبا، وذلك لتمييزه عن الاقتصاد العائلي. وشكل اكتشاف أميركا الحافز الأول لتطور علم اقتصاد في مجرى القرنين السادس عشر والسابع عشر. وعندما ظهر كتاب كيسني (Quesnay)، أحد أطباء الملك لويس الخامس عشر، في عام 1758: **الجدول الاقتصادي** (*Tableau économique*)، تأثر بأفكار مجموعة من الرجال البارزين، وهم الذين عرفوا، في ما بعد، بالفيزيوقراطيين (Physiocrats) أو الاقتصاديين (Economists).

ألفرد مارشال (Alfred Marshall) (1842 ـ 1924): درس الرياضيات ثم عين محاضراً في جامعة كامبردج عام 1868، وخلال فترة عمله في هذه الجامعة درس الاقتصاد، وبذلك عين عام 1882 أستاذاً للاقتصاد في جامعة بريستول. ثم انتقل بعد ذلك إلى جامعة كامبردج حيث عمل أستاذاً للاقتصاد حتى تقاعد عام 1908. كتب عدة مؤلفات اقتصادية، وفي هذه المؤلفات كان متأثراً بالمدرسة

الكلاسيكية الإنجليزية (English Classical School) التي أسسها آدم سميث وريكاردو، وكان له تأثير كبير على الاقتصاديين الذين خلفوه. كان أول إنجاز له هو تطوير نظرية الاقتصاد الجزئي (Micro Economic Theory) بحيث أصبح ما كتبه في هذه النظرية يشكل مادة الدراسة في كتب الاقتصاد الخاصة بالطلبة في الجامعات.

انكماش (Deflation): انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي بحيث ينخفض مستوى الدخل القومي والتوظيف والاستيراد من الخارج بالإضافة إلى انخفاض معدلات الزيادة في الأجور والأسعار. وقد تكون هناك سياسة متعمدة لتحقيق هذا الانكماش باستخدام مختلف السياسات النقدية (Monetary Policies) مثل رفع سعر الفائدة وتقليص عرض النقود المتداولة (سياسة السوق المفتوحة حيث يقوم البنك المركزي ببيع أوراق مالية بكميات كبيرة فتنخفض أسعارها وتُقبل البنوك على شرائها وبذلك يقل احتياطها السائل وتقل تبعاً لذلك قدرتها على خلق الائتمان). وكذلك باستخدام السياسات المالية المختلفة (Fiscal Policies) مثل رفع معدلات الضرائب وتخفيض الإنفاق الحكومي. والهدف من تحقيق الانكماش قد يكون العمل على تحقيق توازن ميزان المدفوعات عن طريق إنقاص الواردات من الخارج وزيادة الصادرات نتيجة مباشرة لانخفاض الأسعار الذي يترتب على الانكماش. على أن هذا الاصطلاح (Deflation) يُطلق أحياناً على إعادة تقييم متغير اقتصادي معين تقاس قيمته بالنقود، ولذلك تتأثر قيمته بارتفاع أو بانخفاض الأسعار.

تركز (Concentration): تعتبر صناعة ما، قد وصلت إلى التركز، عندما يكون عدد قليل من المؤسسات الضخمة ينتج الجزء الأكبر من الإنتاج ويوظف الجزء الأكبر من عدد المشتغلين... إلخ. وتعتبر درجة التركز صفة مميزة لتوزيع المؤسسات التي تعمل في

صناعة ما تبعاً لحجمها مقاساً بعدد المشتغلين حيث يدلنا هذا التوزيع على مدى ما وصلت إليه هذه الصناعة من تركز. والاهتمام الاقتصادي بدرجة التركز ينبع من أن مدى تركز الصناعة يؤدي دوراً هاماً في السلوك الذي تتبعه المؤسسات في هذه الصناعة نحو الأسعار والأرباح والإنتاج. فإذا أخذنا في اعتبارنا النماذج التي تدرس بالنسبة إلى نظرية الأسعار لاحظنا أن المنافسة الكاملة تتميز بوجود عدد كبير من المؤسسات الصغيرة التي يكون إنتاج كل منها ومن ثم عدد المشتغلين في هذا الإنتاج جزءاً بسيطاً من المجموع، ولذلك تكون الصناعة في هذه الحالة ذات درجة منخفضة جداً من التركز، وتبعاً لذلك لا تستطيع أي من المؤسسات أن تؤثر على السعر السائد في السوق، ولذا تعمل كل مؤسسة على أن تحدد إنتاجها بحيث تساوى التكلفة الحدية لهذا الإنتاج مع السعر السائد في السوق.

تضخّم (Inflation): التضخّم في الاقتصاد يعني زيادات في التموين النقدي، وفي المداخيل النقدية، أو في الأسعار. وعموماً، يعتبر التضخّم ظاهرة ارتفاعٍ جامحٍ في مستوى الأسعار.

توماس روبرت مالثوس (Thomas Robert Malthus) (1766 ـ 1834): درس الرياضيات والفلسفة. انضم إلى الكنيسة الإنجليزية، ثم عين أستاذاً للتاريخ والاقتصاد السياسي في إحدى الجامعات. في عام 1789 نشر مقالاً بعنوان «The principle of population as it affects the future improvement of society» ثم نشر المقال نفسه بعد مراجعة عام 1803. كذلك نشر عدة مؤلفات أخرى، إلا أن مالثوس يذكر دائماً مقترناً بما كتبه عن السكان، حيث يرى أن قدرة الإنسان على إنتاج الطعام تقل عن قدرته على التكاثر. ويعبر عن ذلك بقوله إن السكان في أي مجتمع يزيدون وفقاً لمتوالية هندسية بينما تزيد الطبيعية الضرورية لمعيشة الانسان وفقاً لمتوالية حسابية. لذلك تعمل

الطبيعة على تحقيق التوازن بين حجم السكان وحجم الموارد عن طريق الأوبئة والحروب والكوارث الطبيعية (ويسميها مالتوس الموانع الموجبة). إلا أن مالتوس كان أقل تشاؤماً في الصيغة الثانية من بحثه حيث أخذ يدعو إلى الموانع الواقية لتحديد عدد أطفال الأسرة وذلك بتأخير سن الزواج والتعفف الأدبي.

جون ستيوارت مل (John Stuart Mill) (1806 ـ 1873): اقتصادي إنجليزي قام بدور المفسر للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية، ويعتبر منهجه في بحث الاقتصاد والمشكلات السياسية خاصية يتميز بها التقليد الإنجليزي الأكاديمي. ويعتبر هو نفسه رمزاً للانتقائية والتوفيق. وقد كان من المدافعين عن المبادئ العامة للحرية الفردية والمنافسة الحرة، مع أنه يظهر في بعض كتاباته محبِّذاً للاشتراكية، إلا أنه ظل في أساسه مخلصاً للاقتصاد الليبرالي بوجه عام.

جون مينارد كينز (John Maynard Keynes) (1883 ـ 1946): كان تلميذاً لمارشال وبيجو (Pigou). أصدر عدة كتب في الاقتصاد حول الموضوعات المتعلقة بالنقود، مثلاً، الكتاب الذي نشره عام 1930 بعنوان **مقال عن النقود** (*A Treatise on Money*). إلا أن العمل الأساسي الذي اشتهر به هو كتابه **النظرية العامة في التوظيف والنقود وسعر الفائدة** (*The General Theory of Employment, Interest and Money*) الذي نشره عام 1931، وأخيراً كان مفاوضاً رئيساً في اجتماعات بريتون وودز (Bretton Woods) عام 1944 التي ترتب عليها إنشاء صندوق النقد الدولي (International Monetary Fund).

لقد أحدثت أفكار كينز انقلاباً كبيراً في الفكر الاقتصادي إلى درجة أن بعض الكتاب يطلقون عليها «الثورة الكينزية». إن دراسة كينز للمفاهيم الكلية أدت إلى تطور دراسة الحسابات القومية (National accounts) ولا يخفى ما لهذه الدراسة من الأهمية القصوى

في فهم تفاصيل الاقتصاد القومي وفي تخطيط تنميته.

دايفد ريكاردو (David Ricardo): يُعَدُّ ريكاردو أحد أكبر ممثلي الاقتصاد السياسي التقليدي (الليبرالي). وأشهر مؤلفاته كان: **مبادئ الاقتصاد السياسي والضريبة** (*Principles of Political Economy and Taxation*)، الذي صدر في عام 1817 وأثار جدلاً ونزاعاً فكرياً.

وقد بدا الاقتصاد السياسي لريكاردو عبارة عن قوانين محدَّدة لتقسيم الناتج بين طبقات الإنتاج المركزية ومن إسهاماته إدخاله المنهج التحليلي في هذا العلم، وموقفه المدمِّر للمبادئ والتقاليد السائدة. واستغراقه في تطبيق المنهج التحليلي لاستنباط تعميمات، جعله يهمل الوقائع إلى حدٍّ، عنده، صار عمله يوصف بـ: «الرذيلة الريكارديّة» (Ricardian Vice). ومن الأمثلة التي تُضرب عن تلك الرذيلة، رأيه بأن علاقة الأجرة والثمن هي علاقة تناسب عكسي، أي، إذا زاد أحدهما نقص الآخر، والعكس بالعكس.

رأسمالية (Capitalism): هي النظام الاقتصادي السياسي الذي يعتمد على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج أو تأجيرها من قبل الأفراد لتشغيلها لحسابهم الخاص، وذلك في ظل حرية العمل، بهدف تحقيق الربح أو أعلى عائد ممكن، إن حافز الربح هو الذي يدفع إلى العمل والإنتاج والتنافس سواء بين المستهلكين أو بين المنتجين. والأداة التي يسترشد بها المستهلكون والمنتجون في تقرير سلوكهم نحو الاستهلاك أو نحو الإنتاج والعمل هي الأثمان التي تحدد من دون أي تدخل أو توجيه أي بحُرية تامة وفقاً لقوانين العرض والطلب.

ركود (Recession): وهو ظاهرة اقتصادية أزمتها أخف من أزمة الكساد (Depression). وسببها عدم التوازن بين مقدار السلع التي

تنتج وقدرة المستهلكين على شرائها. وإذا استمر الركود وطال زمنه يتحول إلى كساد اقتصادي. ويتطور الركود الاقتصادي عندما يزداد الإنتاج ويقلّ الطلب مما يؤدي إلى تقليص الإنتاج، وطرد المستخدمين، وخفض في الأجور.

شركة متعددة الجنسية (Multinational Corporation): شركة ضخمة تعمل في عدة دول، وفي كل دولة تعمل فيها تحمل جنسيتها حتى تحصل على جميع التسهيلات التي تمنحها هذه الدول في ما يختص بإنتاجها أو الخدمات التي تحتاج إليها أو كلّها معاً، ولا تستطيع أن تحظى بهذه الصفة إذا ظلت محتفظة بجنسيتها الأصلية أي دولة منشئها الأصلي. وتتخذ هذه الشركات قراراتها على نطاق دولي ووفقاً للأوضاع الدولية، وقد يتعارض ذلك مع مصلحة الدول التي تجري عملياتها فيها. وأدى النمو السريع لهذه الشركات واحتمال التناقض الحاد بين مصالحها ومصالح الدول التي تعمل فيها إلى نقاش حاد لا ينتهي بين الاقتصاديين حول ما إذا كانت هذه الشركات تمثل مراحل التسلط الإمبريالي على دول العالم الثالث، أي أنها صورة جديدة لفرض التبعية الاقتصادية على هذه الدول لإبقائها دون مستوى النمو الذي يجب أن تبلغه حتى تتحرر من التبعية التي استمرت طويلاً بوساطة الاستعمار الانجليزي أو الفرنسي أو الإسباني أو البرتغالي... إلخ، وكانت السبب الأساسي لتخلف نموها عن العالم الغربي. ويطلق أحياناً على هذه الشركات اسم الشركات الدولية أو القارية (International Corporations) للتمويه بأنها ليست تابعة أصلاً لدولة معينة. وأنها بذلك شركات دولية تعمل لمصلحة الدول المختلفة.

صفقة ذات برنامج جديد (New Deal): وهو مشروع الرئيس روزفلت لعلاج الكساد الكبير. وقد تمّ عندما بدأت الحكومة

الفيدرالية الأميركية عام 1933 بإشراف الرئيس روزفلت عدة مشروعات تهدف جميعاً إلى منح المتعطلين بسبب الكساد الكبير (Great Depression) في ذلك الوقت الإعانات المالية، كما تهدف إلى محاولة إلحاقهم بأعمال تعود عليهم بأجر معين، وذلك لوقف التدهور المستمر في الطلب الكلي (Aggregate Demand). ويعتبر هذا الاتجاه في السياسة الاقتصادية للحكومة الأميركية خروجاً عن الاتجاه التقليدي الذي يقوم على أساس عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتركه يتأثر فقط بقوى السوق الحرة، ولهذا أطلق على هذا الاتجاه الجديد في سياسة الدولة بالبرنامج الجديد (New deal). وقد واجه هذا الاتجاه الجديد معارضة قوية من بعض المشتغلين بالسياسة والاقتصاد بسبب خروجه عن الوظائف التقليدية للدولة لأن السياسة الجديدة أدت إلى إصابة الموازنة العامة بالعجز وهو أمر غير مألوف وغير مستحب في ذلك الوقت.

صناعات مؤممة (Nationalized Industries): الصناعات التي تمتلكها الدولة [بعد أن كانت ملكاً للقطاع الخاص (Private Sector)] وتقوم بإدارتها. وفي الغالب تؤمم الدول الرأسمالية الصناعات الأساسية وتلك التي يكون معدل عائد رأس المال المستثمر فيها منخفضاً، أو تلك التي أصبحت تؤدي إلى خسارة أصحابها بالرغم من أهميتها للنشاط الاقتصادي في مجموعه، مثل مناجم الفحم في بريطانيا وصناعة الصلب والسكك الحديد ومحطات توليد الطاقة. أما في الدول التي يتطور نظامها الاقتصادي إلى نظام اشتراكي يتوسَّع التأميم فيها بحيث يشمل نشاطات أكثر من ذلك بكثير. ويمكن أن يتحقق التأميم بالمصادرة كما هو الحال في الأنظمة الاشتراكية الحقة، أو بامتلاك الدولة للصناعات التي ترغب في تأميمها وتعويض أصحابها بالقيمة التي يُتفق عليها وذلك في شكل سندات حكومية بفائدة ثابتة تستهلك خلال فترة محددة من الزمن.

وبعد تأميم الصناعات تحدد الأسس التي، بناء عليها، يجري العمل فيها، مثل تحديد معدل عائد معين على رأس المال المستثمر فيها وذلك خلال مدة معينة، خمس سنوات مثلاً، وتحديد أسعار منتجاتها على أساس تكلفتها الحدية، ومنح إعانات لتلك الصناعات التي بالرغم من عدم إمكانية تشغيلها بربح إلا أنه يجب أن لا تتوقف عن العمل لأسباب اجتماعية.

عقلنة (Rationalization): تفيد العقلنة عند شومبيتر التحويل إلى علاقات تخدم الكفاءة الإدارية.

فاشيّة (Fascism): الفاشية عند شومبيتر هي الطريقة السياسية الاحتكارية مقابل القيادة التنافسية. وبصورة عامة هي مذهب سياسي يمجِّد الدولة ويدعو إلى إقامة حكم أوتوقراطي مركزي.

فرانسوا كيسني (François Quesnay) (1694 ـ 1774): كانت مهنته الجراحة، ولكنه نشر عدة مقالات في الاقتصاد. وأهم ما جاء في كتابه **الجدول الاقتصادي** (*Taleau économique*) الذي قسم المجتمع إلى ثلاث طبقات وبيَّن كيف يجري التبادل بينها. والطبقات الثلاث هي: **1** ـ ملاك الأرض **2** ـ الفلاحون وعمال الزراعة **3** ـ آخرون يسميهم الطبقة العاقر. وفي رأيه أن القطاع الزراعي هو وحده القادر على إنتاج فائض، أما باقي الطبقات فتعيد إنتاج ما استهلكته.

وقد اقترح كيسني ضريبة واحدة (L'impot unique) على الدولة من الأرض، وبذلك توفر الحكومة جباية ضرائب متعددة. فالزراعة هي التي تنتج فائضاً ولابدّ أن يقع عليها في النهاية أعباء جميع الضرائب، ولذلك يكون من الأفضل فرض ضريبة واحدة عليها.

قطاع الأعمال (Business Sector): يتكون هذا القطاع من جميع الوحدات الاقتصادية (Economic Units) التي ترتبط معاملاتها بالإنتاج

والاستثمار، والتي يتوقف على تركيب هذه المعاملات ونوعيتها ومدى تطورها معدل نمو الناتج القومي وبالتالي مستوى المعيشة الذي يسود المجتمع ـ ويتكون هذا القطاع من القطاع الحكومي (الأعمال الزراعية والصناعية والتجارية والمالية والإسكانية وغيرها من الأعمال التي تقوم بها الحكومة)، والقطاع الخاص ويشمل كل النشاطات الاقتصادية التي يقوم بها الأفراد والشركات بمختلف أنواعها ـ شركات أشخاص أو شركات مساهمة. وقد زادت أهمية القطاع الحكومي في السنوات الأخيرة بعد الحرب العالمية الثانية بخاصة في الدول النامية التي تتبع التخطيط والتنظيم الاشتراكي أساساً عاماً لاقتصادها، حيث يتجه الفكر الاقتصادي الحديث إلى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتكملة أوجه النقص الكثيرة التي يعاني منها هذا النشاط ولاسيما في الدول النامية، ولتحقيق معدلات نمو في الناتج القومي تكون قادرة على رفع مستوى المعيشة بالرغم من نمو السكن فيها بمعدلات مرتفعة، ولمواجهة التقلبات الاقتصادية التي يمكن أن تعرقل مجرى النمو الذي خططت له أجهزة التخطيط في الدولة.

كارل ماركس (Karl Marx) (1818 ـ 1883): درس الفلسفة في بون ثم في برلين. أصدر جريدة أوقف صدورها البوليس الألماني. سافر إلى باريس عام 1843 وهناك تعرف على صديقه فريدريك إنجلز الذي شجعه على دراسة الاقتصاد السياسي. بعد رجوعه إلى ألمانيا بمدة قصيرة نفي إلى الخارج. في عام 1849 استقر في لندن حتى وفاته عام 1883.

في عام 1848 نشر بالاشتراك مع إنجلز **البيان الشيوعي**، وفي عام 1859 وبعد بحث طويل في المتحف البريطاني ـ دار الكتب الإنجليزية ـ نشر كتابه **نقد الاقتصاد السياسي** (*The Critique of*

(*Political Economy*. وقد ظهر الجزء الأول من كتابه **رأس المال** (*Das Capital*) عام 1867، أما الأجزاء الباقية من هذا الكتاب فقد نشرها إنجلز بعد وفاة ماركس، وذلك في الأعوام 1885 ـ 1894.

كان النظام الرأسمالي، بالنسبة إلى ماركس، مرحلة ضمن عملية التطور التاريخي تسير نحو الإلغاء الحتمي للملكية الخاصة ونظام الطبقات. لم يكن الفكر الاقتصادي عند ماركس إلا جزءاً، وإن كان جزءاً أساسياً ضمن تركيب عام يتضمن آراء ونظريات اجتماعية وسياسية. لقد بين ماركس كيف أن النظام الطبقي للمجتمعات وأنظمتها السياسية وثقافتها ليست جميعاً إلا نتاج الطريقة التي تتبعها هذه المجتمعات في إنتاج سلعها وخدماتها. وأن التركيب العام لهذه المجتمعات تركيب تطوري. فالنظام الطبقي في المجتمعات الرأسمالية ليس إلا انعكاساً للانفصال بين من يمتكلون رأس المال ومن لا يمتلكون إلا قوة عملهم فقط. وعلى أساس هذا الانفصال تتحدد كيفية إنتاج المجتمع لحاجاته والتي لذلك تتضمن العناصر الضرورية للتغيير، حيث إنها طريقة إنتاج تعكس صراعاً طبقياً لا يمكن أن يستمر إلى ما لا نهاية، فلابدّ أن ينفجر ولابدّ أن يتطور المجتمع إلى نظام جديد يختفي فيه هذا الصراع الطبقي بعد أن يتحرر من طريقة الإنتاج الرأسمالي.

كساد (Depression): الكساد أو الفتور الاقتصادي هو فترة أزمة اقتصادية تشمل التجارة والمال والصناعة، سماتها هبوطٌ في الأسعار، وقيود على الائتمان (Credit)، وانخفاض في الناتج والاستثمار، وظواهر إفلاس عديدة ومستوى عالٍ من البطالة.

مجتمع فابي (Fabian Society): وهو جمعية اشتراكية إنجليزية معتدلة تأسست في عام 1884 فضلت تطبيق الاشتراكية عن طريق الإصلاح التدريجي وليس عن طريق الثورة.

مذهب ارتدادي (Revisionism): وهو المذهب القائل بالتطور وليس بالثورة لتحقيق الاشتراكية، ويوصف القائلون به بأنهم ارتداديّون.

مذهب الاقتصاد الليبرالي (Economic Liberalism): هذا الاسم يُردُّ، عادة إلى الشعار المشهور للاقتصاديين الليبراليين، ألا وهو: «دعه يعمل، دعه يمر» «Laisser faire, laisser passer». أما مبادئ هذا المذهب، فنعدِّدها في ما يأتي:

1 ـ مبدأ أن المجتمعات الإنسانية محكومة بقوانين طبيعية، لا نقدر على تغييرها.

2 ـ مبدأ أن هذه القوانين ليست مضادّة للحرية الإنسانية، بل بالعكس تماماً، هي تعبير عن العلاقات التي تنشأ وبعفوية، بين الناس في المجتمع، وذلك عندما يترك أفراد المجتمع ليعملوا بحرية، وفقاً لمنافعهم الخاصة.

3 ـ أما دور المشرِّع فهو محدود ومحصور في تطوير المبادرة الفرديّة إلى أقصى مدى، ومنع المنازعات. ومعنى ذلك، هو أن تدخّل الحكومة يجب أن يكون في أدنى حدّ.

مذهب فوضوي (Anarchism): المشترك بين فلاسفة المذهب الفوضوي هو رفضهم للدولة. كل دولة غير شرعية، وقوانينها غير شرعية فيجب أن لا تُطاع. نذكر من آباء الفوضوية أشهرهم، نعني: بيار ـ جوزيف برودون الاشتراكي الفرنسي ومايكل باكونين الاشتراكي الروسي الذي انشق عن ماركس (1870) خلال النزاع المرّ داخل المؤتمر الشيوعي الأول. الأول اشتهر بأفكاره الفوضوية والثاني بتطبيقها على الصعيد الميداني. إنّ مفكّري الفوضوية يرفضون أيّ نوع من الإمرة السياسية والاجتماعية أيضاً. وفي مجتمعهم الذي يتصوّرونه لا يجوز القبول بأيّ تعاون يمكن أن يخرق مبدأ الفرد الحرّ المستقلّ.

مذهب المنفعة (Utilitarianism): هذا المذهب عبارة عن نظرية أخلاقية تفيد بأن صحة السلوك وخطأ السلوك يتوقّفان على نتائجه.

وقد عرّف مؤسس النظرية الفيلسوف الإنجليزي جيريمي بنثام (Jeremy Bentham) هذا المذهب بقوله: هو السعادة العظمى للعدد الأكبر، وذلك في كتابه: **مبادئ الأخلاق والتشريع** (*The Principles of Morals and Legislation*) واضح أن مبدأ النظرية مبدأ كمّي إذ يختص بما يسميه بنثام حساب اللذة (hedonistic calculus) الذي يعتمد على معايير الشدّة (Intensity)، والمدّة (Duration)، واليقين أو عدمه (Certainty or Uncertainty) والقرب أو البعد (Propinquity or Remoteness).

مذهب نقابي/ السنديكالية (Syndicalism): وهو مذهب يقضي بقيام حركة تضع الصناعة والحكم تحت سيطرة نقابات العمال عن طريق الإضراب العام وتعطيل الإنتاج وأشكال أخرى من العنف.

مؤسسة اقتصادية (Economic Institution): المؤسسات الاقتصادية أنواع مختلفة. فبعضها مصانع، أو شركات، وبعض منها عابر قارات. ويندمج كثير من هذه المؤسسات أو يتّحد لتشكيل مؤسسة واحدة كبيرة بإمكانها أن تستخدم عشرات وأحياناً مئات الآلاف من العمال. وقد وضعت هذه الظاهرة الاجتماعية في يد مثل هذه المؤسسات نوعاً من القوة السياسيّة. فعلى سبيل المثال (نذكر) أن شركة ب. م. دبليو (B. M. W.) في ألمانيا لا تدفع ضرائب للحكومة، وبرضى الحكومة. فالضرائب تدفع إلى عمال الشركة على صورة أجور نقدية فلا يصرفون.

ثبت المصطلحات

ابتداع/ تجديد	Innovation
اتحاد المنتجين/ كارتل	Cartel
اتفاقية/ ميثاق	Concordat
إجازة/ رخصة	Warrant
احتكار القلّة	Oligopoly
استبيان/ استطلاع	Questionnaire
استصلاح	Reclamation
استفتاء	Referendum
إصلاح زراعي	Agrarianism
إضراب	Strike
إفلاس	Bankruptcy
إكليركي/ كنسي	Ecclesiastical
أمنيات	Desiderata
إنجيل	Gospel
اندماج	Amalgamation

Expenditure	إنفاق
Outlay	إنفاق (المال)
Deflation	انكماش/ نقص في حجم العملة
Diabolism	إيمان بالشياطين/ شعوذة/ سحر
Patent	براءة اختراع
Pradigm	براديغم
Stock Exchange	بورصة
Nationalization	تأميم
Arbitration	تحكيم
Devaluation	تخفيض قيمة العملة
Sublimation	تسام
Toleration	تسامح
Hierarchy	تسلسل هرمي
Progressive	تصاعدي
Extrapolation	تقدير استقرائي
Fetishism	تقديس أعمى وهمي
Symbiosis	تكافل
Commission	تكليف/ تفويض
Prognosis	تكهّن
Extenuation	تلطيف/ تخفيف
Tenacity	تماسك
Antagonism	تنافر

Polemic	جدلي
Lobby	جماعة ضغط
Theocracy	حكم ديني
Autocracy	حكم الفرد المطلق
Polity	حكومة/ نظام الحكم
Alliance	حلف
Superstition	خرافة
Exchequer	خزانة الدولة
Epilogue	خطاب
Fund	ذخيرة (رأسمال)
Nexus	رابطة
Courtier	سمسار
Denunciation	شجب
Corporation	شركة تعاونية
Stratum	شريحة (طبقة)
Enlightenment	عصر التنوير
Chiliasm	عقيدة ألفية
Pathology	علم الأمراض
Laborite	عمّالي
Rabble	غوغاء
Fascism	فاشية
Surplus value	فائض القيمة

Recession	فتور/ ركود
Incessant	متواصل/ مستمر
Reservation	محميّة
Blueprint	مخطط
Secular	مدني/ دنيوي / علماني
Metropolis	مدينة / عاصمة
Hedonism	مذهب اللذة والمتعة
Nonage	مرحلة ما قبل النضج
Venture	مضاربة
Tenet	مُعْتَقَد
Commissar	مفوَّض
Clearing house	مقاصّة
Prosecution	مقاضاة
Entrepreneur	مقاول
Sacrosanct	مقدَّس
Personnel	مِلاك
Analogy	مماثلة/ تشبيه
Budget	ميزانية
Trend	ميل/ اتجاه
Compunction	ندم
Patron	نصير/ حامٍ
Regime	نظام

Prototype	نموذج أصلي
Heretic	هرطوقي
Heathen	وثني
Deposit	وديعة
Doomsday	يوم الدينونة



الفهرس

ـ أ ـ

ـ ب ـ

ـ ت ـ

ـ خ ـ

ـ د ـ

ـ ر ـ

- ز -

- س -

- ش -

- ص -

- ط -

- ع -

ـ غ ـ

ـ ف ـ

ـ ق ـ

ـ ك ـ

ـ ل ـ

ـ م ـ

ـ ن ـ

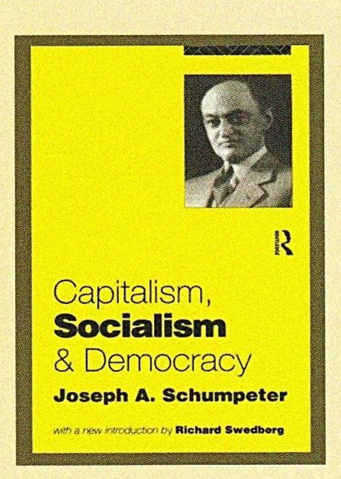
ـ هـ ـ

ـ و ـ

- ي -



الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية



- أصول المعرفة العلمية
- ثقافة علمية معاصرة
- فلسفة
- علوم إنسانية واجتماعية
- تقنيات وعلوم تطبيقية
- آداب وفنون
- لسانيات ومعاجم

كتاب **الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية**، هو من أبرز الكتب الخاصة بالنظريّة الاجتماعية في القرن العشرين. ومنذ صدوره في العام 1942 احتلّ مرتبة مميزة في الأوساط العلمية فكتبت آنذاك مجلة *New English Weekly* أنه سيبقى كتاباً مهماً لا يستطيع أي باحث في السوسيولوجيا والاقتصاد أن يظلّ من دون معرفةٍ به.

كان جوزيف أ. شومبيتر يرى أن بذور انهيار الرأسمالية كامنةٌ في داخلها هي نفسها، وفي الوقت ذاته كان ناقداً قاسياً للاشتراكية المركزية، وهذا ما أثار جدالاً واسعاً حول الكتاب والمؤلف معاً، إلا أن شومبيتر الذي رفض أن يكون مدافعاً عن الرأسمالية وعن الاشتراكية المركزية، شقّ طريقاً أخرى ممهداً السبيل أمام تفكير جديد بالحركات الاجتماعيّة وبدورها المتصاعد في حياتنا المعاصرة.

- **جوزيف أ. شومبيتر (1883-1950)**: عالم اقتصاد أميركي من أصل نمساوي. من مؤلّفاته:

Imperialism and Social Classes (1989); *Business Cycles: A Theoretical, Historical and Statistical Analysis of the Capitalist Process* (1939).

- **د. حيدر حاج اسماعيل**: أستاذ الفلسفة والترجمة في جامعة AUST بيروت/ لبنان. من ترجماته الصادرة عن المنظمة: **سياسة ما بعد الحداثية** (2009)، **الفلسفة ومرآة الطبيعة** (2009).



المنظمة العربية للترجمة

ISBN 978-9953-0-1934-5
9 789953 019345

الثمن: 30 دولاراً
أو ما يعادلها